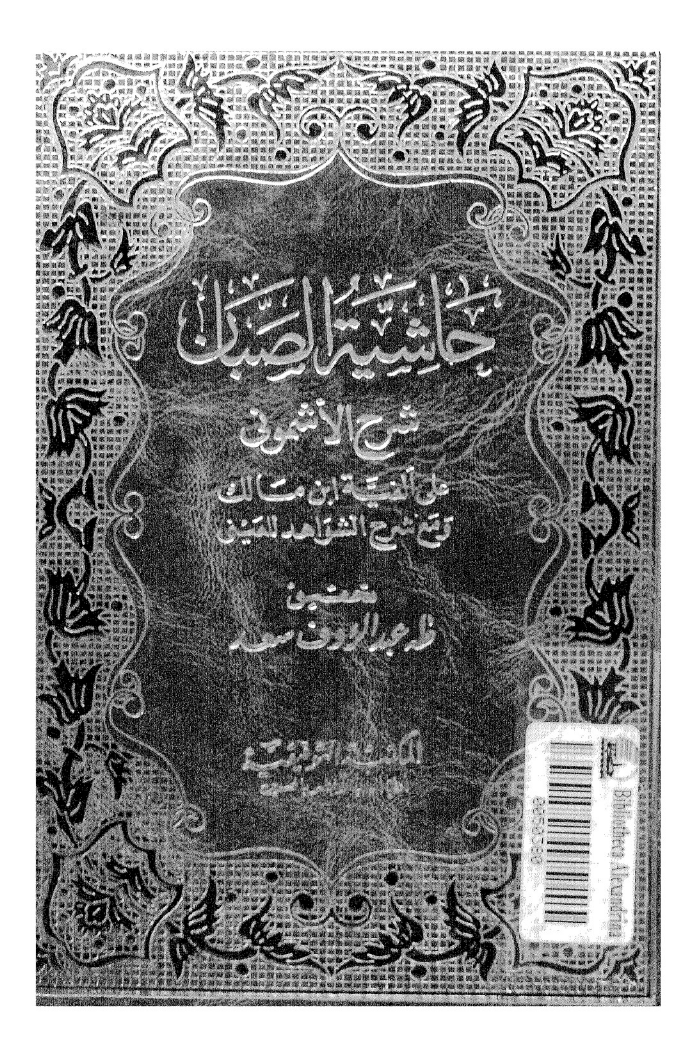


حاشية الصبان
شرح الأشموني
على ألفية ابن مالك
ومعه شرح الشواهد للعيني
تحقيق
طه عبد الرءوف سعد
المكتبة التوفيقية

حاشية الصبان

على

شرح الأشمونى

على ألفية ابن مالك

ومعه

شرح الشواهد للعينى

تحقيق

طه عبد الرؤوف سعد

الجزء الثالث

المكتبة التوفيقية

أمام الباب الأخضر – سيدنا الحسين

بسم الله الرحمن الرحيم

[الصِّفَةُ المُشَبَّهَةُ باسْمِ الفَاعِلِ]

(صِفَةٌ ٱسْتُحْسِنَ جَرُّ فَاعِلٍ * مَعْنًى بِهَا ٱلْمُشْبِهَةُ ٱسْمَ ٱلْفَاعِلِ) أى تتميز الصفة المشبهة عن اسم الفاعل باستحسان جر فاعلها بإضافتها إليه ، فإن اسم الفاعل لا يحسن فيه ذلك لأنه إن كان لازما وقصد ثبوت معناه صار منها وانطلق عليه اسمها ، وإن كان متعديا فقد سبق أن الجمهور على منع ذلك فيه فلا استحسان .

[الصفة المشبهة باسم الفاعل]

أى المتعدى لواحد كما يعلم مما يأتى . (قوله صفة استحسن إلخ) تعريف بالخاصة فهو رسم[1] . وأورد عليه صور امتناع الجر الآتية فى قوله : ولا تجرر بها إلخ وصور ضعفه فإن الصفة المشبهة فى جميع هذه الصور لا يستحسن جر الفاعل بها . وأجيب بأن المراد استحسان الجر بنوعيها وإن لم يكن بشخصها . وأجيب أيضا عن الثانى بأن المراد بالاستحسان خلاف الاستقباح ولا استقباح فى الضعيف[2] وإن قوبل بالحسن بناء على أن المراد بالحسن خلاف القبيح والضعيف وأما قسم القبيح فلا جر فيه ولو سلم فقد علم جوابه ا هـ سم . وقوله : ولو سلم أى أن من القبيح ما هو جر ففى التوضيح أن كاتب الأب بالجر قبيح وهو مبنى على جواز الإضافة فى المثال كما يأتى . (قوله معنى) أى فى المعنى أو من جهة المعنى لا اللفظ كما يأتى فى الشرح . (قوله المشبهة اسم الفاعل) بنصب اسم على المفعولية وجره بالإضافة[3] . (قوله عن اسم الفاعل) اعترض بأن المقصود بالتعريف تمييز الصفة المشبهة عما عداها من اسم الفاعل وغيره كما هو شأن سائر التعاريف[4] . وأجيب بأن تخصيصه بالذكر لشدة اشتباهها به لاشتراكهما فى كثير من الصيغ والأحوال . (قوله وقصد ثبوت معناه) فإن لم يقصد باللازم الثبوت بل الحدوث فليس صفة مشبهة . سم . (قوله صار منها) قال سم : ظاهره أنه حينئذ يستحسن جر فاعله ويرد عليه أن صاحب التوضيح صرّح بقبح الإضافة فى قولك زيد كاتب الأب والمخلص من ذلك أن يراد بالاستحسان مطلق الجواز والصحة ا هـ . وعندى فى الإيراد والجواب نظر بل كلاهما سهو عما فرض الشارح الكلام فيه وهو اسم فاعل اللازم لأن كتب متعد وبفرض عدم هذا الفرض فما تقدم من أن المراد استحسان الجر بنوعيها يخلص من ذلك أيضا فتنبه . (قوله وإن كان متعديا) أى لواحد لما سبق من أن المتعدى لأكثر تمتنع إضافته إلى الفاعل إجماعا . (قوله أن الجمهور على منع ذلك فيه) أى وإن قصد ثبوته ومن القليل من أجاز بشرط قصد الثبوت وأمن اللبس بالإضافة إلى المفعول كالمصنف ومنهم من أجاز بشرط قصد الثبوت وحذف المفعول اقتصارا

(١) انظر أنواع التعريف فى كتب المنطق المتخصصة .
(٢) فيكفيه ضعفه .
(٣) الإضافة إلى المشبهة .
(٤) بمعنى أن يكون التعريف جامعا مانعا .

(تنبيهان): **الأول** : إنما قيد الفاعل بالمعنى لأنه لا تضاف الصفة إليه إلا بعد تحويل الإسناد عنه إلى ضمير الموصوف فلم يبق فاعلا إلا من جهة المعنى . **الثانى** : وجه الشبه بينها وبين اسم الفاعل أنها تدل على حدث ومن قام به وأنها تؤنث ، وتثنى وتجمع ولذلك حملت عليه فى العمل ، وعاب الشارح التعريف المذكور بأن استحسان الإضافة إلى الفاعل لا يصلح لتعريفها وتمييزها عما عداها ، لأن العلم به موقوف على العلم بكونها صفة

وعلى الجواز فهو أيضا من الصفة المشبهة على ما ذكره شيخنا والبعض وفيه أنه لا يلزم من التجويز الاستحسان وحينئذ لا يدخل فى تعريف الصفة إلا إذا قالوا بالاستحسان . اللهم إلا أن يراد بالاستحسان مطلق الجواز أو الاستحسان فى الجملة واسم الفاعل يستحسن جر فاعله به فى الجملة أى فى بعض الصور وذلك إذا كان لازما . **(قوله لأنه لا تضاف إلخ)** قضية هذا التوجيه أن التقييد لبيان الواقع . سم . **(قوله تدل على حدث)** أى معنى متعلق بالغير . **(قوله وأنها تؤنث)** أى بالتاء أى غالبا . وقوله وتجمع أى جمع سلامة لمذكر أى غالبا وإنما قلنا ذلك لأنه لا يقال فى نحو أبيض أبيضة ولا أبيضون ولا فى نحو غضبان غضبانون كما يقال ضاربة وضاربون مع عمل أفعل فعلاء وفعلان فعلى عمل سائر الصفات المشبهة . **(قوله وعاب الشارح التعريف إلخ)** يعنى أنه عابه بلزوم الدور وتقريره أن العلم بالصفة المشبهة متوقف على استحسان إضافتها إلى الفاعل واستحسان إضافتها إلى الفاعل متوقف على العلم بكونها صفة مشبهة فجاء الدور ودفعه الشارح بما حاصله منع توقف الاستحسان على العلم بل إنما يتوقف على النظر فى معناها الثابت لفاعلها بحيث لو حوّل إسنادها عنه إلى ضمير الموصوف لا يكون فيه لبس ولا قبح فتحسن حينئذ الإضافة . **(قوله ما صيغ لغير تفضيل إلخ)** قال يسّ نقلا عن ابن هشام : فيه نظر لاقتضائه أن نحو زيد حسن صفة مشبهة رفعها معمولها نحو زيد حسن وجهه وهذا يقتضى تسميتها صفة مشبهة فى هذه الحالة . **(قوله من فعل لازم)** أى من مصدره والتقييد باللزوم مبنى على مذهب الجمهور من منع إجراء اسم فاعل المتعدى لواحد عند قصد ثبوته مجرى حسن الوجه كما مر . **(قوله دون إفادة معنى الحدوث)** أفاد شيخنا السيد عن التسهيل وشرحه للدمامينى أنه إذا قصد حدوث الصفة المشبهة فى الماضى أو الاستقبال حوّلت إلى فاعل ، فنقول فى عفيف وشريف وحسن : عاف وشارف وحاسن أمس أو غدا ا هـ والظاهر أن الأمر كذلك إذا قصد حدوثها فى الحال كما يدل عليه إطلاق قول المصرح ما نصه : إذا أردت ثبوت الوصف قلت حسن ولا تقول حاسن ، وإذا أردت حدوثه قلت حاسن ولا تقول حسن . قاله الشاطبى وغيره ا هـ ثم راجعت الدمامينى فرأيته صرح بما استظهرته . **(قوله أو إن قوله إلخ)** بكسر إن لأنه معطوف على مقول القول

مشبهة ، وعرفها بقوله ما صيغ لغير تفضيل من فعل لازم لقصد نسبة الحدث إلى الموصوف به دون إفادة معنى الحدوث ، وقد يقال إن العلم باستحسان الإضافة موقوف على المعنى لا على العلم بكونها صفة مشبهة فلا دور[١] ، أو إن قوله المشبهة اسم الفاعل مبتدأ . وقوله صفة استحسن إلى آخره خبر . وقوله **(وَصَوْغُهَا مِنْ لَازِمٍ لِحَاضِرٍ)** إلى آخره عطف عليه لتمام التعريف ، أى ومما تتميز به الصفة المشبهة أيضا عن اسم الفاعل أنها لا تصاغ قياسا إلا من فعل لازم كطاهر من طهر وجميل من جمل وحسن من حسن . وأما رحيم وعليم[٢] ونحوهما فمقصور على السماع بخلافه فإنه يصاغ من اللازم كقائم . ومن المتعدى كضارب . وأنها لا تكون إلا للمعنى الحاضر الدائم دون الماضى المنقطع والمستقبل بخلافه كما عرفت ، وأنها لا تلزم الجرى على المضارع بخلافه ، بل قد تكون جارية عليه **(كَطَاهِرِ**

واعترض بأن الإعراب على الأول كذلك فلا يخلص بمجرده من الإشكال وأجاب البعض بأن مراده أن كلام الناظم من حيز الإخبار والحكم لا التعريف قال : ولا ينافيه قوله بعد ذلك عطف عليه لتمام التعريف لأنه بالنسبة إلى الأول لا الثانى . **(قوله وقوله وصوغها إلخ)** المتبادر من عبارته أن هذا من تتمة الجواب الثانى والظاهر أنه لا يتوقف عليه وأن العطف أولى فقط وأن الاستئناف جائز . **(قوله من لازم)** أى من مصدر فعل لازم أصالة أو عروضا كما فى رحمن ورحيم وعليم فإنها لازمة بالتنزيل أو النقل إلى فعل بالضم . أفاده سم . فقول الشارح : وأما رحيم وعليم ونحوهما فمقصور على السماع لا يتم إلا إذا أريد اللزوم أصالة فقط . **(قوله بخلافه)** أى اسم الفاعل . **(قوله الدائم)** فيه إشارة إلى أن المراد بالحاضر فى عبارة المصنف الدائم لا الحال فقط لأن الصفة المشبهة للدوام فلا يعترض على المصنف بأنه ترك قيد الدوام أو يقال هو مأخوذ من قوله كطاهر القلب بجعله قيدا لقوله لحاضر . والمراد بالدوام الثبوت فى الأزمنة الثلاثة[٣] . قال يس نقلا عن غيره : ودلالة الصفة المشبهة على الدوام عقلية لا وضعية لأنها لما لم تدل على التجدد ثبت لها الدوام بمقتضى العقل إذ الأصل فى كل ثابت دوامه اهـ ويوافقه قول الدمامينى نقلا عن الرضى[٤] : كما أن الصفة المشبهة ليست موضوعة للحدوث ليست موضوعة للثبوت فى جميع الأزمنة فليس معنى حسن فى الوضع إلا ذو حسن سواء كان فى بعض الأزمنة أو جميعها ولا دليل فى اللفظ على أحد القيدين لكن لما أطلق ذلك و لم يكن بعض الأزمنة أولى من بعض كان اللفظ ظاهرا فى الاتصاف بالحسن فى جميع الأزمنة إلا أن تقوم قرينة على تخصيصه ببعضها نحو : كان زيد حسنا فقبح أو سيصير حسنا أو هو الآن فقط حسن[٥] فظهوره فى الاستمرار ليس وضعيا اهـ ومنه يؤخذ حمل قول الشارح وأنها لا تكون إلا للمعنى إلخ على حالة الإطلاق هذا . وعبارة الشارح فى شرح قول الناظم وعمل اسم فاعل المعدى إلخ تقتضى أنها وضعية فتدبر .

(قوله بخلافه) أى اسم الفاعل فإنه يكون للماضى المنقطع وللحال وللمستقبل كهذا ضارب أمس أو

(١) فلا يتوقف تعريف كل منهما على تعريف الآخر .
(٢) لأن أفعالها متعدية .
(٣) الماضية والحاضرة والمستقبلة .
(٤) يراجع هنا شرح الكافية لابن الحاجب .
(٥) فالولاية هنا لفظية .

ٱلْقَلْبِ) وضامر البطن ، ومستقيم الحال ، ومعتدل القامة . وقد لا تكون وهو الغالب فى المبنية من الثلاثى كحسن الوجه و(**جَمِيلِ ٱلظَّاهِرِ**) وسبط العظام وأسود الشعر (**وَعَمَلُ ٱسْمِ فَاعِلِ ٱلْمُعَدَّى**) لواحد (**لهَا**) أى ثابت لها (**عَلَى ٱلحَدِّ ٱلَّذِى قَدْ حُدَّا**) له فى بابه من وجوب الاعتماد على ما ذكر .

(تنبيه)*: ليس كونها بمعنى الحال شرطا فى عملها لأن ذلك من ضرورة وضعها لكونها وضعت للدلالة على الثبوت والثبوت من ضرورته الحال . فعبارته هنا أجود من

الآن أو غدا وقوله كما عرفت أى فى باب إعمال اسم الفاعل عند قول المصنف إن كان عن مضيه بمعزل . **(قوله وهو الغالب)** وأما قول بعضهم لا تكون إلا غير جارية فمبنى على أن المراد بالجريان إفادة التجدد والحدوث كذا فى شرح الجامع ، لكن الذى فى الهمع[1] أن الزمخشرى وابن الحاجب منعا موازنتها المضارع وأن نحو ضامر الكشح ومطمئن القلب ومعتدل القامة أسماء فاعلين قصد بها الثبوت فعوملت معاملة الصفة المشبهة لا أنها صفات مشبهة . **(قوله فى المبنية من الثلاثى)** خرج المبنية من غيره فإنها لازمة الجرى على المضارع كما فى التسهيل . **(قوله كحسن الوجه إلخ)** راجع لقوله وقد لا تكون فهو تمثيل لغير الجارية على المضارع أو لقوله فى المبنية من الثلاثى فهو تمثيل لها . **(قوله وأسود الشعر)** التمثيل به غير صحيح لأن فعله سوّد يسوّد كعلم يعلم فأسود جار على المضارع وأما اسودّ الخماسى فالوصف منه مسودٌ لا أسود حتى يصح تصحيح البعض التمثيل بأنه تمثيل لغير الجارية على مضارعها أى وإن كانت مبنية من غير الثلاثى مع أنه يرده ما مر قريبا عن التسهيل ونقله هو أيضا وأقره فلا تكن من الغافلين . **(قوله وعمل اسم فاعل المعدى لها إلخ)** قال ابن هشام : المراد بالعمل عمل النصب على طريقة المفعول به وأما عمل الرفع أو عمل نصب آخر فلا يتوقف على ذلك الحد كما أن اسم الفاعل هكذا . قال فى النهاية : الصفة المشبهة تنصب المصدر والحال والتمييز والمستثنى والظرفين والمفعول له والمفعول معه والمشبه بالمفعول به . وذكر فى موضع آخر أنها لا تعمل فى المفعول المطلق اهـ يسّ والمتجه الأول . **(قوله ثابت لها)** أى صورة فلا يرد أن منصوب اسم الفاعل مفعول به حقيقة ومنصوب الصفة المشبهة شبيهة بالمفعول به . **(قوله على الحد)** أى كائنا على الحد فهو حال من ضمير عمل المنتقل إلى الظرف بعد حذف الاستقرار . سم . **(قوله من وجوب الاعتماد على ما ذكر)** ولو قرنت بأل بناء على الأصح من أنها مع الصفة المشبهة حرف تعريف وترك اشتراط الحال أو الاستقبال لأنه لا يتجه فيها مع كونها للدوام المتضمن للحال والاستقبال وبقى من الشروط ألا تصغر فلو صغرت لم تعمل . ذكره شيخنا وألا توصف . **(قوله لأن ذلك من ضرورة وضعها)** أى فهو لا يفارقها وإنما يعد شرطا ما قد يفارق .

(قوله أجود إلخ) أى لأن قوله على الحد الذى قد حدا يمكن تأويله بأن يراد فى الجملة

---

(١) يقصد همع الهوامع شرح جمع الجوامع .

قوله فى الكافية : والاعتماد واقتضاء الحال شرطان فى تصحيح ذا الأعمال ا هـ (**وَسَبْقُ مَا تَعْمَلُ فِيهِ مُجْتَنَبْ**) بخلاف اسم الفاعل أيضا ومن ثم صح النصب فى نحو زيدا أنا ضاربه وامتنع فى نحو وجه الأب زيد حسنه (**وَكَوْنُهُ ذَا سَبَبِيَّةٍ وَجَبْ**) أى ويجب فى معمولها أن

بخلاف عبارته فى الكافية . (**قوله وسبق ما تعمل فيه**) أى بحق الشبه باسم الفاعل وهو المنصوب على طريقة المفعول به لأنه الذى تفارق فيه الصفة اسم الفاعل أما المرفوع والمجرور فلا يتقدمان فيهما لأن المرفوع فاعل والمجرور مضاف إليه والفاعل والمضاف إليه لا يتقدمان . قاله يس . (**قوله بخلاف اسم الفاعل**) أى فإنه يتقدم منصوبه ، قال فى الارتشاف : إلا إذا كان بأل أو مجرورا بإضافة أو حرف جر غير زائد نحو : هذا غلام قاتل زيدا ومررت بضارب زيدا ، فإن جر بحرف جر زائد نحو ليس زيد بضارب عمرا جاز التقديم فتقول ليس زيد عمرا بضارب ومنع ذلك المبرد . قاله يس . (**قوله ومن ثم إلخ**) مراده كما تنادى به عبارته بيان شىء يترتب على تخالف الصفة واسم الفاعل فيما ذكر أى ومن أجل هذا التخالف صح النصب فى نحو : زيدا أنا ضاربه لصحة عمل ضارب المذكور فى زيدا لو تفرغ من الضمير لجواز تقدم منصوب اسم الفاعل عليه وإذا صح عمله فى زيدا لو تفرغ له صح أن يفسر عامله المحذوف لقاعدة أن ما يعمل يفسر العامل وامتنع فى نحو وجه الأب زيد حسنه لعدم صحة عمل حسن فى وجه لو تفرغ من الضمير لعدم جواز تقدم منصوب الصفة عليها وإذا لم يصح عمله فى وجه لو تفرغ له لم يصح أن يفسر عامله المحذوف لقاعدة أن ما لا يعمل لا يفسر عاملا وليس مراد الشارح بيان تقدم منصوب اسم الفاعل دون الصفة كما توهمه البعض فقال : كان الأولى حذف الضمير المتصف بالوصف ليكون أصرح فى الدلالة .

(**قوله وكونه ذا سببية وجب**) أى وكون ما تعمل فيه بحق الشبه باسم الفاعل فلا يرد أحسن الزيدان وما قبيح العمران لأن عملها فى هذين بما فيها من معنى الفعل وبقى مما يتخالفان فيه أنه يعمل محذوفا ، ولهذا أجازوا أنا ضارب زيد وعمرا بخفض زيد ونصب عمرو بإضمار فعل أو وصف منوّن . وأما العطف على محل المخفوض فممتنع عند من اشترط وجود المحرز ومنعوا مررت برجل حسن الوجه والفعل بخفض الوجه ونصب الفعل وأنه لا تقبح إضافته إلى مضاف إلى ضمير الموصوف نحو مررت برجل قاتل أبيه ويقبح مررت برجل حسن وجهه وأنه يفصل منه مرفوعه ومنصوبه كزيد ضارب فى الدار أبوه عمرا ، ويمتنع عند الجمهور زيد حسن فى الحرب وجهه رفعت أو نصبت ، وأنه يجوز اتباع معموله بجميع التوابع ولا يتبع معمولها بصفة لأن معمولها لما كان سببيا مرتبطا بتقدم أشبه الضمير وهو لا ينعت فكذا ما أشبهه قاله الزجاج ومتأخرو المغاربة . ورد عليهم بما فى الحديث فى صفة الدجال « **أعور عينه اليمنى** »[1] . وأجيب بأن اليمنى خبر لمحذوف أو مفعول لمحذوف وأنه يجوز اتباع مجروره على المحل عند من لا يشترط وجود المحرز . ويحتمل أن يكون منه ﴿ **وجاعل الليل سكنا والشمس** ﴾ [الأنعام : ٩٦] ، ولا يجوز هو حسن الوجه والبدن بجر الوجه ونصب البدن خلافا للفراء وأنه إذا حلى هو ومعموله بأل فنصب المعمول أكثر

---

(١) راجع نص الحديث وتخريجه فى كتابنا علامات الساعة .

يكون سببيا : أى متصلا بضمير الموصوف لفظا نحو حسن وجهه ، أو معنى نحو حسن الوجه أى منه . وقيل أل خلف عن المضاف إليه . ولا يجب ذلك فى معمول اسم الفاعل كما عرفت .

(تنبيهات): **الأول** : قول الشارح إن جواز نحو زيد بك فرح مبطل لعموم قوله إن المعمول لا يكون إلا سببيا مؤخرا مردود لأن المراد بالمعمول ما عملها فيه بحق الشبه ، وعملها فى الظرف ونحو إنما هو لما فيها من معنى الفعل . **الثانى** : ذكر فى التسهيل أن معمول الصفة المشبهة يكون ضميرا بارزا متصلا كقوله :

[٧٣٦] حَسَنُ ٱلْوَجْهِ طَلْقُهُ أَنْتَ فِي السِّلْـ ـمِ وَفِي ٱلْحَرْبِ كَالِحٌ مُكْفَهِرُّ

نحو جاء الضارب الرجل . وإذا حليت الصفة ومعمولها بأل فجر المعمول أكثر نحو جاء الحسن الوجه . كذا فى المغنى والدمامينى عليه . **(قوله فى معمولها)** أى المنصوب كما عرفت فوجهه والوجه فى مثالى الشارح منصوبان . **(قوله أى متصلا)** أى هو أو مكمله كالصلة والوصف ليكون شاملا لأنواع السببى الآتية وإن لم يشمل المعمول الذى هو ضمير بارز متصل كما يأتى عن التسهيل . **(قوله ولا يجب ذلك فى معمول اسم الفاعل)** نحو زيد ضارب عمرا . **(قوله ما عملها فيه بحق الشبه)** أى وهو المنصوب على طريق المفعول به كما تقدم لا المرفوع ولا المنصوب على وجه آخر . **(قوله ونحوه)** أى من الفضلات التى ينصبها القاصر والمتعدى كالحال والتمييز تصريح . **(قوله من معنى الفعل)** هو الحدث . **(قوله ضميرا بارزا متصلا)** أى ليس منفصلا مستقلا بنفسه أعمّ من أن يتصل بالصفة نحو زيد حسن الوجه جميله أو ينفصل عنها بضمير آخر نحو قريش خير الناس ذرية وكرامهموها . فإن قلت كما أن معمول الصفة يكون ضميرا مستترا نحو زيد حسن فما الوجه الداعى إلى تخصيص الضمير البارز . قلت وجهه أن المقصود ذكر ما تعمل فيه الصفة من حيث هى صفة مشبهة وعملها فى المستكن من حيث هى صفة لا بقيد كونها مشبهة . اهـ دمامينى . **(قوله طلقه)** هذا هو محل الشاهد لأنه أعمل طلق فى الهاء . وأما أنت فمبتدأ مؤخر وحسن الوجه طلقه خبران مقدمان أما جعل البعض أنت فاعل الوصف فلا يتمشى على الصحيح من اشتراط اعتماد المبتدأ المكتفى بمرفوعه عن الخبر على نفى أو استفهام . وأما جعل العينى الشاهد فى عمل طلق فى أنت فرد بأن المعمول الواجب كونه سببيا ما عملها فيه بحق الشبه باسم الفاعل وهو المنصوب على طريق المفعول به كما مر وأنت ليس كذلك بخلاف الهاء لأن ما أضيف إليه الصفة أصله بعد تحويل إسنادها عنه النصب كما مر فى إعمال اسم الفاعل وبأن أنت منفصل لا متصل وطلق الوجه ضد عبوسه . والسلم بالكسر وبفتح الصلح . والكالح من الكلوح وهو التكشر فى عبوس . والمكفهر من اكفهر الرجل إذا عبس فهو تأكيد . وقوله فى السلم حال من أنت أو من الضمير المستتر فى الوصف .

---

[٧٣٦] هو من الخفيف : أى طلق الوجه غير عبوس . وفيه الشاهد حيث عمل حسن الوجه ــ وهو صفة مشبهة ــ فى الضمير البارز وهو أنت مع أنه غير سببى وهو المتلبس بضمير صاحب الصفة لفظا ومعنى ، وأجيب بأن المراد بالسببى ألا يكون أجنبيا فإنها لا تعمل فيه . وأما عملها فى الموصوف فلا إشكال فيه . والسلم بالكسر الصلح . والكالح من الكلوح وهو التكشر فى عبوس . والمكفهر الرجل إذا عبس .

فعلم أن مراده بالسببى ما عدا الأجنبى فإنها لا تعمل فيه . **الثالث** : يتنوع السببى إلى اثنى عشر نوعا فيكون موصولا كقوله :

[٧٣٧] أَسِيلَاتُ أَبْدَانٍ دِقَاقٌ خُصُورُهَا وَثِيرَاتُ مَا ٱلْتَفَّتْ عَلَيْهِ ٱلْمَآزِرُ

وموصوفا بشبهه كقوله :

[٧٣٨] أَزُورُ ٱمْرَأً جَمًّا نَوَالٌ أَعَدَّهُ لِمَنْ أَمَّهُ مُسْتَكْفِيًا أَزْمَةَ ٱلدَّهْرِ

والشاهد فى جما نوال . ومضافا إلى أحدهما كقوله :

[٧٣٩] فَعُجْتُهَا قِبَلَ ٱلْأَخْيَارِ مَنْزِلَةً وَالطَّيِّبِى كُلِّ مَا ٱلْتَاثَتْ بِهِ ٱلْأُزُرُ

(قوله يتنوع السببى) يظهر لى أخذا من الشواهد الآتية أن مراده بالسببى المنصوب السابق حقيقة أو حكما بأن كان مرفوعا صالحا للنصب تشبيها بالمفعول به كما فى الشاهد الثانى أو مجرورا صالحا لذلك كما فى الأول والثالث فاعرفه . **(قوله أسيلات أبدان)** أى طويلات أبدان والوثيرات جمع وثيرة بفتح الواو وكسر المثلثة وهى السمينة كما فى القاموس أى سمينات الأرداف والأعجاز فهو المراد بما التفت عليه المآزر وقول العينى أى وطيئات الأرداف والأعجاز لا يناسب المقام . وإنما كان ما التفت إلخ سببيا لأن الأصل المآزر منهن أو مآزرهن بالضمير العائد إلى الموصوف وعائد الموصوف الضمير المجرور بعلى . وبحث فى الاستشهاد بالبيت بأنه يحتمل أن تكون ما موصوفة بمعنى شيء فيكون من النوع الثانى .

(قوله بشبهه) أى الموصول فى كون صفته جملة كصلة الموصول . **(قوله جما)** أى كثيرا ونوال أى عطاء فاعله وجملة أعده صفة نوال والضمير البارز فيها لنوال ، والمستتر لامرأ أو لم يبرز لأمن اللبس . وأمه بمعنى قصده ومستكفيا حال من فاعل أم . والأزمة بفتح الهمزة وسكون الزاى الشدة وما فى العينى مما يخالف ما قلنا غير ظاهر . **(قوله فعجتها)** أى الناقة من عجت البعير أعوجه عوجا ومعاجا أى عطفت رأسه بالزمام . قبل الأخيار أى جهتهم . منزلة تمييز . التاثت بفوقية بعد اللام ثم مثلثة أى اختلطت والتفت . وأزر بضمتين جمع الإزار . وهذا كناية عن عفتهن وضمير الموصوف محذوف أى الأزر لهن أو أل خلف عنه نظير ما تقدم . وقد يبحث فى

---

[٧٣٧] قاله عمر بن أبى ربيعة . وصدره : ★ أسيلات أبدان دقاق خصورها ★

من الطويل . وأسيلات جمع أسيلة وهى الطويلة . والشاهد فى وثيرات ما التفت فإن وثيرات صفة مشبهة أضيفت إلى الموصول . وهو جمع وثيرة بفتح الواو وكسر الثاء المثلثة . أراد وطيات الأرداف والأعجاز . وارتفاعه على أنه خبر بعد خبر . وأسيلات خبر مبتدأ محذوف أى هن .

[٧٣٨] هو من الطويل . الشاهد فى جما نوال حيث رفع جما نوال مع أنه غير متلبس بضمير صاحب الصفة لفظا وفى المغنى . التقدير جما نواله أى عظيما عطاؤه . وأعده من الإعداد جملة فى محل الرفع صفة لنوال كذا قالوا . والأصوب أن يكون صفة لامرأ والضمير المنصوب يرجع إليه . قوله لمن أمه أى قصده ومستكفيا مفعول ثان لأعده . واللام فى لمن يتعلق به . وأزمة الدهر منصوب بمستكفيا : أى شدته .

[٧٣٩] قاله الفرزدق من قصيدة من البسيط . الفاء للعطف . وعجتها أى الناقة من عجت البعير أعوجه عوجا ومعاجا إذا عطفت رأسه بالزمام . وقبل الأخيار أى نحوهم . ومنزلة تمييز . والشاهد فى والطيبى كل ما التاثت ، فإن الطيبى صفة مشبهة مضافة إلى كل الذى هو مضاف إلى موصول . والالتياث الاختلاط والالتفات ، والأزر جمع إزار . وهذا كناية عن توصيفهم بالعفة لأنهم يكونون بالشيء عما يحويه ويشتمل عليه .

ونحو رأيت رجلا دقيقا سنان رمح يطعن به . ومقرونا بأل نحو حسن الوجه ، ومجردًا نحو حسن وجه ، ومضافا إلى أحدهما نحو حسن وجه الأب ، وحسن وجه أب ، ومضافا إلى ضمير الموصوف نحو حسن وجهه ، ومضافا إلى مضاف إلى ضميره نحو حسن وجه أبيه ، ومضافا إلى ضمير مضاف إلى مضاف إلى ضمير الموصوف ، نحو مررت بامرأة حسن وجه جاريتها جميلة أنفه . ذكره فى التسهيل . ومضافًا إلى ضمير معمول صفة أخرى نحو مررت برجل حسن الوجنة جميل خالها . ذكره فى شرح التسهيل . وجعل منه قوله :

[٧٤٠] سَبَتْنِي ٱلفَتَاةُ ٱلْبَضَّةُ ٱلمُتَجَرِّدِ الْـ ... ـلَطِيفَةِ كشحه وَمَا خِلْتُ أن أُسْبَى

(فَٱرْفَعْ بهَا) أى بالصفة المشبهة (وَٱنْصِبْ وَجُرَّ مَعَ أل وَدُونَ أل مَصْحُوبَ أل

الشاهد باحتمال أن ما نكرة موصوفة لا موصولة . **(قوله إلى ضمير مضاف)** بإضافة ضمير إلى مضاف أى ضمير عائد إلى مضاف إلخ . **(قوله جميلة أنفه)** بجر جميلة صفة ثانية لامرأة ورفع أنفه فاعلا لجميلة ونصبه على التشبيه بالمفعول به وجره بإضافة جميلة إليه وضمير الموصوف مذكور ضمنا لأن المعنى جميلة أنف وجه جاريتها فعلم ما فى كلام البعض وغيره . **(قوله ومضافا إلى ضمير معمول صفة أخرى)** فيه أن المثال الذى قبله كذلك فهلا اكتفى به إلا أن يخص هذا بكون معمول الصفة الأخرى غير مضاف . **(قوله البضة)** بفتح الموحدة وتشديد الضاد المعجمة رقيقة الجلد ممتلئته والمتجرد بكسر الراء البدن إذا تجرد عن ثيابه وقول العينى بفتح الراء غير ظاهر وضمير كشحه للمتجرد والكشح ما بين الخاصرة والضلع الخلف . **(قوله فارفع بها)** اعلم أن الصفة المشبهة الرافعة سببى المنعوت إن صلحت للمذكر والمؤنث لفظا ومعنى بألا يكون وزنها أو معناها مختصا بأحدهما جاز تبعيتها لمثلها فى التذكير والتأنيث نحو مررت برجل حسن وجهه وبامرأة حسنة عينها ولما يخالفها فيهما نحو مررت برجل حسنة عينه وبامرأة حسن وجهها لانتفاء القبح اللفظى والمعنى وإلا بأن اختصت بأحدهما لفظا ومعنى كأكمر ورتقاء[1] ، أو لفظا فقط كآلى أى كبير الألية ، وعجزاء أى كبيرة العجيزة ، أو معنى فقط كخصى وحائض لم تتبع إلا بما يماثلها على الصحيح ، فلا تقول مررت بامرأة أكمر ابنها ولا برجل رتقاء بنته ، وقس لوجود القبح فى اللفظ والمعنى أو فى أحدهما . وأجاز الأخفش تبعيتها فى الأقسام الثلاثة لما يخالفها أيضا . هذا ملخص ما فى التسهيل وشرحه للدماميني . **(قوله والنصب وجر)** أى بها فحذف معمولها لدلالة الأول . وإنما جاز فى النصب والجر إسناد الصفة المشبهة إلى ضمير صاحبها مع كونها مسندة فى المعنى إلى سببيه لكون تلك الصفة فى اللفظ جارية على صاحبها خبرا له أو حالا أو نعتا وفى المعنى دالة على صفة له فى ذاته سواء كانت هى الصفة المذكورة كما فى زيد حسن الوجه فإنه متصف بالحسن لحسن وجهه أو كانت غيرها نحو زيد أبيض اللحية أى

[٧٤٠] هو من الطويل . البضة بفتح الباء الموحدة وتشديد الضاد المعجمة أى رقيق الجلد ممتلئه . والشاهد فى البضة المتجرد اللطيفة كشحه ، فإن الكشح هو ما بين الخاصرة إلى الضلع الخلف مضاف إلى ضمير المتجرد المضاف إليه البضة . ونظيره مررت برجل حسن الوجنة جميل خالها ، فإن المعمول مضاف إلى ضمير معمول صفة أخرى . وهذا تركيب نادر . يقال فلان حسن المتجرد بفتح والمجرد والمجردة ، كقولك حسن العرية والمعرى وهما بمعنى واحد . قوله وما خلت أى ما ظننت . وإن أسبى مفعول من السبى وهو الأسر .

(١) الأكمر : ضخم الكمرة والرتق من عيوب المرأة .

وَمَا اتَّصَلْ بِهَا) أى بالصفة المشبهة **(مُضَافًا أَوْ مُجَرَّدًا وَلَا * تَجْرُرْ بِهَا مَعْ أَلْ سُمًا)** أى اسما **(مِنْ أَلْ خَلَا . وَمِنْ إِضَافَةٍ لِتَالِيهَا وَمَا * لَمْ يَخْلُ فَهْوَ بِالْجَوَازِ وُسِمَا)** أى لمعمول هذه الصفة ثلاث حالات : الرفع على الفاعلية . قال الفارسى : أو على الإبدال من ضمير

شيخ ، وكثير الإخوان أى متقوّ بهم ، فيحسن حينئذ أن تجعل صفة سببية كصفة نفسه فيستتر ضميره فى صفة سببيه نحو زيد حسن وجها كما يستتر فى صفة نفسه نحو زيد حسن فيخرج السببى عن ظاهر الفاعلية إلى النصب أو الجر لأن الصفة ولا ترفع فاعلين ولم يترك مرفوعا على أن يكون بدلا من الضمير لئلا يلتبس بالفاعل فإن لم تجر فى اللفظ على صاحب السبب نحو زيد وجهه حسن أو جرت عليه لكنها لم تدل على صفة فى ذاته نحو زيد أحمر نوره لم يجز استتار ضمير ذى السبب فيها ، فلا يقال زيد أسود فرس غلام الأخ ، وزيد أحمر النور لأنه لا معنى لذلك إلا أنه صاحب سبب متصف بالوصف المذكور ولم تدل صفة سببية على صفة فى ذاته فكيف يضمر فى صفة سببية صفة نفسه . فإن قيل أليس الصفة فى نحو زيد أحمر نوره تدل على صفة فى ذاته وهى كونه صاحب نور قلنا كونه صاحبه مفهوم من كون النور سببيا لزيد لا من صفة السبب قاله الرضى وصرح بمثله فيما أجرى مجرى الصفة المشبهة من اسمى الفاعل والمفعول اللازمين ومنه أخذ السعد قوله فى حاشية الكشاف عند قوله تعالى : ﴿ **بديع السموات والأرض** ﴾ أن الصفة المشبهة لا تضاف لمرفوعها إلا عند صحة تحملها لضمير صاحبها .

(قوله مع أل) حال من الضمير المجرور ، ومصحوب تنازعه الثلاثة فأعمل الأخير وأضمر فيما قبله وحذف الضمير لكونه فضلة ، وهو إشارة إلى أحد السببى الاثنى عشر المتقدمة ودخل تحت قوله وما اتصل بها مضافا ثمانية وهى : ما عدا هذا وما عدا الموصول والموصوف والمجرد سواهما كحسن وجه والحسن وجه فإن هذه الثلاثة دخلت تحت قوله أو مجردا أى من أل والإضافة . **(قوله ولا تجرر بها إلخ)** استثناء لصور الامتناع . **(قوله سما)** بتثليث السين وهو منصوب بفتحة مقدرة على أنه كفتى وظاهرة على أنه كيد . **(قوله ومن إضافة لتاليها)** أى لتالى أل ولو بواسطة الإضافة لضميره فيشمل الإضافة لضمير تاليها كما فى سم . **(قوله وما لم يخل)** أى من أل والإضافة لتاليها فهو بالجواز أى جواز الجر وسما أى علم وذلك ثلاث صور تضم إلى صور الرفع والنصب مع تعريف الصفة بأل أو تنكيرها وصور الجر مع تنكير الصفة فيحصل ثلاث وستون صورة مفهومة من مقوله فارفع بها إلى قوله ومن إضافة لتاليها . وأما قوله وما لم يخل إلخ فتأكيد لما قبله لعلمه منه .

(قوله الرفع على الفاعلية) قد يتعين كما مررت بامرأة حسن الوجه لأن الصفة لو تحملت الضمير لوجب تأنيث الوصف بالتاء ، وقد يتعين عدمه كما فى مررت بامرأة حسنة الوجه لأن الوجه لو كان فاعلا لوجب تذكير الوصف وقد يجوز الأمران كما فى نحو مررت برجل حسن الوجه .

مستتر فى الصفة والنصب على التشبيه بالمفعول به إن كان معرفة ، وعلى التمييز إن كان نكرة والخفض بالإضافة . والصفة مع كل من الثلاثة إما نكرة أو معرفة ، وهذه الستة فى أحوال السببى المذكورة فى التنبيه الثالث . فتلك اثنان وسبعون صورة ، الممتنع منها : ما لزم منه إضافة ما فيه أل إلى الخالى منها ، ومن الإضافة لتاليها أو لضمير تاليها كما صرّح بهذا فى التسهيل . وذلك تسع صور وهى : الحسن وجه ، الحسن وجه أب ، الحسن

(قوله أو على الإبدال من ضمير الصفة)[1] أى إبدال بعض من كل يعنى حيث أمكن الإبدال لا مطلقا فلا يرد عليه ما حكى من قولهم مررت بامرأة حسن الوجه ومررت بامرأة قويم الأنف لوجود المانع من الإبدال فيما ذكر وهو عدم تأنيث الوصف مع وجوبه عند تحمل الوصف الضمير . فإن قيل على القول بأن العامل فى البدل مقدر يلزم عمل الصفة المشبهة محذوفة وهو ممنوع . أجيب بأنه قد يغتفر فى التابع ما لا يغتفر فى المتبوع . قاله سم . **(قوله على التشبيه بالمفعول به)** أى بمفعول اسم الفاعل لشبه الصفة به فيما تقدم وخصوا التشبيه بالمفعول به دون غيره من المفاعيل لأنه الذى يشتبه بالفاعل بخلاف بقية المفاعيل . وكما يسمى هذا مشبها بالمفعول به يسمى المنصوب على التوسع بحذف الجار مشبها بالمفعول به . أفاده شارح الجامع . **(قوله وعلى التمييز)** كان الأولى وعليه أو على التمييز إن كان نكرة لجواز الوجهين فيه حينئذ . **(قوله بالإضافة)** أى بسببها لما مر . **(قوله أو معرفة)** أى لاقترانها بأل . **(قوله فى أحوال السببى المذكورة)** أى الاثنى عشر . **(قوله فتلك اثنان وسبعون صورة)** صوابه اثنتان لما سيأتى فى العدد[2] ، ويضم إليها ثلاث صور سيذكرها الشارح قبيل الخاتمة : الأولى أن يكون معمول الصفة ضميرا مجرورا باشرته الصفة المجردة من أل كمررت برجل حسن الوجه جميله . الثانية أن تفصل الصفة من الضمير وهى مجردة من أل نحو قريش نجباء الناس ذرية وكرامهموها . الثالثة أن تتصل به ولكن تكون الصفة بأل نحو زيد الحسن الوجه الجميله فصارت الصور خمسا وسبعين . والصفة إما مفردة أو مثناة أو مجموعة جمع سلامة أو تكسير مذكرة أو مؤنثة ، فإذا ضربت الثمانى فى خمس وسبعين صارت ستمائة . والصفة أيضا إما مرفوعة أو منصوبة أو مجرورة فإذا ضربت الثلاث فى ستمائة صارت ألفا وثمانمائة . ومعمول الصفة إما مفرد أو مثنى أو مجموع جمع سلامة أو تكسير مذكر أو مؤنث ، فإذا ضربت الثمانى فى الألف وثمانمائة صارت أربعة عشر ألفا وأربعمائة ، تسقط منها مائة وأربعة وأربعون من صور المعمول الضمير ، لأنه وإن انقسم إلى ضمير إفراد وتثنية وجمع لا يكون مجموعا جمع سلامة ولا جمع تكسير ، فالباق أربعة عشر ألفا ومائتان وستة وخمسون بعضها جائز وبعضها ممتنع ، فيخرج منها الممتنع على ما تقدم . أفاده فى التصريح .

(قوله ما لزم منه إلخ) سيأتى قبيل الخاتمة أن محل الامتناع فى الصفة المفردة ، أما المثناة والمجموعة على حد المثنى فيجوز إضافتها مع تعريفها بأل إلى الخالى وتقدم فى باب الإضافة أيضا . **(قوله وذلك تسع صور)** لأنها بقية الاثنى عشر بعد إخراج ما فيه أل والمضاف لتاليها أو لضمير تاليها .

---

(١) (قول المحشى من ضمير الصفة) كذا فى نسخ الحواشى . ولكن عبارة الشرح من ضمير مستتر فى الصفة اهـ .
(٢) لأنه يجب تأنيث العدد فى اثنين مع التمييز المؤنث .

وجهه ، الحسن وجه أبيه ، الحسن ما تحت نقابه ، الحسن كل ما تحت نقابه الحسن نوال أعده الحسن سنان رمح يطعن به الحسن وجه جاريتها الجميل أنفه ، وليس منه الحسن الوجنة الجميل خالها بجر خالها لإضافته إلى ضمير ما فيه أل وهو الوجنة . نعم هو ضعيف لأن المبرد يمنعه كما عرفت فى باب الإضافة ، وما سوى ذلك فجائز كما أشار إليه بقوله : وما لم يخل فهو بالجواز وسما ، أى علم . لكنه ينقسم إلى ثلاثة أقسام : قبيح وضعيف وحسن ، فالقبيح رفع الصفة مجردة كانت أو مع أل المجرد من الضمير والمضاف إلى المجرد منه وذلك ثمان صور هى : الحسن وجه ، الحسن وجه أب ، حسن وجه ، حسن وجه أب ، الحسن الوجه ، الحسن وجه الأب ، حسن الوجه ، حسن وجه الأب . والأربع الأولى أقبح من الثانية لما يرى من أن أل خلف عن الضمير . وإنما جاز ذلك على قبحه لقيام السببية فى

(قوله وهى الحسن وجه إلخ) وجه الامتناع فى الأولين أن الواجب فى الإضافة المعنوية إضافة النكرة إلى المعرفة فلم يجوّزوا فى الإضافة اللفظية التى هى فرعها أن تكون على عكس أصلها . نقله سم عن الصفوى ، ومراده بالواجب الإضافى أى بالنسبة إلى إضافة المعرفة إلى النكرة فلا ينافى ما مر أن من المعنوية إضافة النكرة إلى النكرة للتخصيص . وهذا أولى مما أوّل به البعض . ثم قال سم : ووجهه فى البقية عدم الفائدة ، والإضافة اللفظية إنما تجوز إذا أفادت تخفيفا أو رفع قبح كما تقدم ولا تخفيف فيما ذكر لسقوط التنوين بأل ولا رفع قبح لوجود الضمير مع المعمول[1] . **(قوله الحسن وجهه)** ينبغى أن محل امتناعه إذا كان الموصوف فيه وفى الأمثلة الثلاثة بعده غير محلى بأل كزيد وإلا فلا امتناع لأن الصفة حينئذ مضافة لمضاف لضمير ما فيه أل وكذا فى المثال الأخير فمحل امتناعه إذا كان الموصوف نحو هند لا نحو امرأة . قاله سم . **(قوله وليس منه)** أى من الممتنع .

(قوله كما أشار إليه بقوله وما لم يخل إلخ) لو جعل الإشارة بقوله فارفع بها إلى قوله ومن إضافة لتاليها لكان أحسن لعلم قوله وما لم يخل إلخ من الكلام قبله فهو تأكيد لما مر ولاختصاص قوله وما لم يخل إلخ بالجر كما تقدم . وقوله وما سوى ذلك عام فى الجر والنصب والرفع بقرينة مقابلته لقوله الممتنع منها ما لزم منه إلخ الواقع هو وقوله : وما سوى ذلك إلخ تفصيلا لقوله فتلك اثنان وسبعون صورة ، إلا أن يدفع الثانى بأن المراد كما أشار إليه بقوله وما لم يخل إلخ مع قوله فارفع بها إلخ . **(قوله لكنه ينقسم)** استدراك على قوله وما سوى ذلك فجائز دفع به توهم تساوى الصور فى الجواز . **(قوله فالقبيح رفع الصفة إلخ)** أى لما فيه من خلو الصفة من ضمير يعود على الموصوف . **(قوله وذلك ثمان صور)** لأن المجرد من الضمير معمولا كان أو مضافا إليه المعمول إما محلى بأل أو لا فهذه أربع صور تضرب فى صورتى الصفة بثمان . **(قوله لما يرى)** أى فى الأربع الثانية وقوله من أن أل خلف عن الضمير أى كما فى مذهب الكوفى[2] . **(قوله لقيام السببية فى المعنى)** يعلم منه أن القبح بانتفاء السببية فى اللفظ .

---

(١) فلا لزوم اهت حينئذ .

(٢) راجع ما اختلفت فيه البصريون والكوفيون فى كتاب الأشباه والنظائر النحوية للإمام السيوطى ـ من تحقيقنا .

المعنى مقام وجودها في اللفظ لأن معنى حسن وجه له أو منه ودليل الجواز قوله :

[٧٤١] بِبُهْمَةٍ مُنِيتُ شَهْمٍ قَلْبُ مُنَجَّذٍ لاَ ذِي كَهَامٍ يَنْبُو

فهو نظير حسن وجه . والمجوز لهذه الصورة مجوّز لنظائرها إذ لا فرق . والضعيف نصيب الصفة المتكرة المعارف مطلقًا ، وجرها إياها سوى المعرف بأل والمضاف إلى المعرف بها ، وجر المقرونة بأل المضاف إلى ضمير المقرون بها ، وذلك خمس عشرة صورة هي : حسن الوجه ، حسن وجه الأب ، حسن وجهه ، حسن وجه أبيه ، حسن ما تحت نقابه ،

(قوله ودليل الجواز) أى من السماع(١) . **(قوله ببهمة)** بضم الموحدة الفارس الذى لا يدرى من أين يؤتى لشدة بأسه ، وباؤه متعلقة بمنيت بضم الميم وكسر النون مخففة أى ابتليت . شهم بفتح الشين المعجمة قوى القلب ذكيه . قلب فاعل شهم . منجذ بضم الميم وفتح النون وكسر الجيم مشددة آخره ذال معجمة أى مجرب للأمور لا ذى كهام أى صاحب سيف كهام بفتح الكاف أى كليل . ينبو أى يبعد عن الإصابة . **(قوله والضعيف نصب الصفة المنكرة المعارف مطلقا)** أى لما فيه من إجراء وصف القاصر مجرى وصف المتعدى . كذا فى التصريح . قال سم : ومقتضاه أن الصفة المعرفة كذلك إلا أن يفرق بأن فى المعرفة اعتمادا على أل وإن كانت معرفة على الأصح نظرا إلى القول بأنها موصولة ففيها قوة العمل بخلاف المنكرة ، لكن ينافى هذا فرض الموضح فى باب الإضافة ذلك مع تعريف الصفة والمعمول اهـ وقد اعترض الشارح فى شرح التوضيح على الموضح بأنه كان الأولى له التمثيل بحسن الوجه . قال سم : ولما كان الإجراء المذكور دون خلو الصفة من ضمير يعود على الموصوف فى القبح جعلوا هذا القسم ضعيفا والذى قبله قبيحا اهـ وقد أسلفنا فى باب الإضافة أن بعض ما عبروا عنه هنا بالضعف عبروا عنه هناك بالقبح تساهلا فلا ينافى ما هنا جعلهم هناك الإجراء المذكور قبيحا ، وقوله مطلقا أى سواء كان تعريفها بأل أو بالإضافة ودخل تحت ما ذكره ثمانى صور هى الباقية بعد أن تسقط من أنواع السببى النكرة الموصوفة والمضاف إليها والمجرد والمضاف إليه . **(قوله وجرها إياه)** قيل وجه الضعف ما فيه من شبه إضافة الشىء إلى نفسه كما سيذكره الشارح(٢) وقيل وجهه أن فيه زيادة ضمير غير محتاج إليه ولهذا استثنى المعرف بأل والمضاف إلى المعرف بها لأنه لا زيادة فيهما وهذا التوجيه أولى لأنه عليه يظهر وجه استثناء الصورتين المذكورتين لا يقال يرد على الوجهين أنهما موجودان فى الصفة المعرفة كالمنكرة فهلا قالوا بضعف الجر مع الصفة المعرفة بأل أيضا دون الامتناع ؛ لأنا نقول لما وجد معهما فى الصفة المعرفة شىء آخر يقتضى امتناع الجر بها معناه فاندفع اعتراض البعض بذلك على التوجيه الأول فتأمل . ودخل تحت هذا ست صور هى بقية الثمانى المتقدمة بعد الصورتين اللتين استثناهما . **(قوله وجرّ المقرونة إلخ)** وجه ضعفه ما تقدم من أن المبرد يمنعه . **(قوله وذلك)** أى الضعيف

[٧٤١] رجز لم أقف على اسم راجزه . البهمة بضم الباء الموحدة الفارس الذى لا يدرى من أين يؤتى من شدة بأسه . الباء فيه يتعلق بمنيت . أى ابتليت على صيغة المجهول . وشهم بفتح الشين المعجمة وسكون الهاء أى جلد ذكى الفؤاد . وقلب مرفوع به وفيه شاهد على جواز حسن وجهه بالرفع وهو ضعيف لعدم رابط فى اللفظ بين الصفة وموصوفها . ومنجذ بالذال المعجمة أى مجرب حنكته الأمور . ويقال سيف كهام أى كليل . وينبو من نبا الشىء أى تباعد وتجافى .

(١) وليس الدليل عقليا .

(٢) والبصريون لا يجيزونه وانظر فى ذلك كتاب الأشباه والنظائر النحوية للإمام السيوطى بتحقيقنا .

حسن كل ما تحت نقابه ، حسن وجه جاريتها جميلة أنفه ، حسن الوجنة جميل خالها ، وحسن وجهه ، حسن وجه أبيه ، حسن ما تحت نقابه ، حسن كل ما تحت نقابه ، حسن وجه جاريتها جميلة أنفه ، حسن الوجنة جميل خالها ، والحسن الوجنة الجميل خالها . ويدل للجواز فى الأول والثانى قوله :

[٧٤٢] وَنَأْخُذُ بَعْدَهُ بِذِنَابِ عَيْشٍ أَجَبَّ الظَّهْرَ لَيْسَ لَهُ سَنَامُ

فى رواية نصب الظهر وفى بقية المنصوبات قوله :

[٧٤٣] أَنْعَتُهَا إِنِّى مِنْ نُعَّاتِهَا كُومَ الذُّرَى وادِقَةً سُرَّاتِهَا

أو المذكور من النصب والجر . (قوله وحسن وجهه) أعاد الواو هنا وفى قوله والحسن الوجنة إلخ دون غيرهما إشارة فى المحل الأول إلى أن ما بعدها أمثلة النوع الثانى وفى المحل الثانى إلى أن ما بعدها مثال النوع الثالث . (قوله فى الأول والثانى) أى نصب الصفة المنكرة المعرّف بأل ونصبها المضاف إلى المعرف بها . (قوله ونأخذ بعده إلخ) روى نأخذ بالجزم عطفا على جواب الشرط والرفع استئنافا والنصب بأن مضمرة كما سيذكره الشارح فى شرح قول المصنف والفعل من بعد الجزا إلخ والضمير فى بعده للمدوح وهو النعمان بن الحارث الأصغر . وذناب الشىء بكسر الذال المعجمة عقبه . والأجب المقطوع . والسنام بالفتح ما ارتفع من ظهر البعير . والمعنى تتمسك بعده بطرف عيش قليل الخير بمنزلة البعير المهزول الذى ذهب سنامه لشدة هزاله . أى نبقى بعده فى شدة وسوء حال . وفى أجب الجر صفة لعيش وجره بالكسرة إن أضيف إلى ما بعده وإلا فبالفتحة نيابة عن الكسرة لأنه ممنوع من الصرف للوصفية ووزن الفعل والرفع خبرا لمحذوف والنصب حالا . وروى الظهر بالرفع على الفاعلية والجر على الإضافة والنصب على التشبيه بالمفعول به . وإنما كان هذا دليلا للثانى أيضا لأن المضاف للمحلى بأل بمنزلته إذ لا فرق .

(قوله أنعتها) أى أصفها والضمير للنوق وإنى إلخ تعليل لما قبله . والنعات جمع ناعت أى واصف وكوم ، منصوب على المدح بضم الكاف جمع كوماء كحمر وحمراء وهى عظيمة السنام . والذرى جمع ذروة بتثليث الذال المعجمة وهى أعلى الشىء والمراد بها هنا السنام . ووادقة صفة لكوم من ودقت

---

[٧٤٢] قاله النابغة الذبيانى من قصيدة من الوافر يمدح بها النعمان بن الحارث الأصغر أى بعد النعمان . ويروى ونمسك بعده نبقى بعده فى شدة وسوء حال ، ونتمسك بطرف عيش قليل الخير ، بمنزلة البعير المهزول الذى ذهب سنامه وانقطع لشدة هزاله . والذناب بكسر الذال المعجمة عقب كل شىء . وأجب الظهر أى مقطوع السنام . والشاهد فيه حيث يجوز فيه رفع أجب ونصب الظهر مثل حسن الوجه وهو ضعيف . وارتفاع أجب على أنه مبتدأ محذوف ونصب الظهر على التشبيه بالمفعول أو على التمييز على رأى الكوفية . ويجوز نصب أجب ورفع الظهر : النصب على الحال والرفع به . وجرهما جميعا : إما جر الأجب فعلى أنه صفة لعيش ، وأما جر الظهر فعلى الإضافة .

[٧٤٣] قاله عمرو بن لحى ــ بالحاء المهملة ــ التيمى . الضمير فى أنعتها يرجع إلى النوق . والنعات بضم النون وتشديد العين جمع ناعت . وكوم الذرى نصب على الفتح بضم الكاف جمع كوماء وهى العظيمة السنام . والذرى بضم الذال المعجمة جمع ذروة أعلى السنام . والشاهد فى وادقة فإنه صفة مشبهة من ودقت السرة إذا دنت من الأرض من السمن نصبت المضاف إلى ضمير الموصوف وعلامة النصب الكسر فى سراتها كما فى مسلمات . وفيه دليل على جواز زيد حسن وجهه بالنصب .

إذ لا فرق وفى المجرورات سوى الأخير قوله :

[٧٤٤] **أَقَامَتْ عَلَى رَبْعَيْهِمَا جَارَتَا صَفًا كُمَيْتَا الأعالى جَوْنَتَا مُصْطَلَاهُمَا**

والجر عند سيبويه فى هذا النوع من الضرورات . ومنعه المبرد مطلقا لأنه يشبه إضافة الشىء إلى نفسه وأجازه الكوفيون فى السعة وهو الصحيح . ففى حديث أم زرع : « **صفر وشاحها** »(١) وفى حديث الدجال : « **أعور عينه اليمنى** »(٢) وفى صفة النبى ﷺ : « **شثن أصابعه** »(٣) ويدل للأخير قوله : سبتنى الفتاة البضة البيت فى رواية جر كشحه . وأما الحسن فهو ما عدا ذلك وجملته أربعون صورة ، وهى تنقسم إلى حسن ، وأحسن فما كان فيه ضمير واحد أحسن مما فيه ضميران ؛ وقد وضعت لذلك جدولاً تتعرف

السرة إذا دنت من الأرض لفرط السمن . والشاهد فيه لأنه صفة مشبهة على وزن فاعل نصب سراتها بالكسر وهو مضاف إلى ضمير الموصوف .

(قوله إذ لا فرق) علة لمحذوف أى وإنما كان دليلا للجواز فى بقية المنصوبات مع أنه ليس فيه إلا نوع من تلك البقية لأنه لا فرق . **(قوله أقامت على ربعيهما)** على بمعنى فى والضمير للدمنتين فى البيت قبله تثنية دمنة بكسر الدال وهى ما بقى من آثار الدار وجارتا صفا فاعل أقامت . وأراد بهما حجرين يوضع عليهما القدر بجانب الصفا : أى الجبل وكميتا الأعالى صفة جارتا أى شديدتا حمرة الأعالى : أى الأعليين فالجمع مستعمل فى الاثنين . جونتا مصطلاهما صفة ثانية أى مسودتا موضع الاصطلاء بالنار وهو الأسفل . والشاهد فيه حيث جرّ جونتا وهو صفة مشبهة المضاف إلى ضمير الموصوف ، ومثله بقية المجرورات سوى الأخير إذ لا فرق .

(قوله فى هذا النوع) أى المجرورات سوى الأخير . **(قوله مطلقا)** أى فى الضرورة والسعة . **(قوله يشبه إضافة الشىء إلى نفسه)** أى لأن الوصف عين مرفوعه فى المعنى . وإنما قال يشبه لأنه لم يضف إليه إلا بعد تحويل الإسناد عنه كما مر . **(قوله صفر وشاحها)** بكسر الصاد المهملة والمعنى أنها ضامرة البطن فكأن وشاحها خال . والوشاح شىء مرصع بالجواهر تجعله المرأة من نساء الملوك بين عاتقها وكشحها وفى رواية صفر ردائها . **(قوله أعور عينه اليمنى)** هذه رواية . وفى رواية أخرى : أعور عينه اليسرى وكلتاهما صحيحة . قال ابن عبد البر : رواية اليمنى أصح إسنادا ولا يظهر الجمع بينهما . **(قوله شثن أصابعه)** بفتح الشين المعجمة وسكون المثلثة

---

[٧٤٤] قبله :

أَمِنْ دِمْنَتَيْنِ عَرَّجَ الرَّكْبُ فِيهِمَا بِحَقْلِ الرُّخَامِى قَدْ عَفَا طَلَلَاهُمَا

قالهما الشماخ من قصيدة من الطويل . الهمزة للاستفهام ، ومن للتعليل . والدمنة بكسر الدال ما بقى من آثار الدار . بمعنى عليهما . والباء فى بحقل الرخامى بمعنى فى ، ومحله النصب على الحال . والحقل بفتح الحاء المهملة وسكون القاف وهو فى الأصل الزرع إذا تشعب ورقه قبل أن يغلظ سوقه . والحقل أيضا القراح الطيب الواحدة حقلة . والقراح الذى لا يشوبه شىء . والرخامى بضم الراء وتخفيف الخاء المعجمة شجر مثل الضال . والمراد بحقل الرخامى ههنا موضع . وقد عفا طللاهما حال من الدمنتين : أى اندرس آثارهما وعلى بمعنى فى . وجارتا صفا كلام إضافى فاعل أقامت . وأراد بهما الأثفيتين . والصفا الجبل . وكميتا الأعالى صفة جارتا : أى شديدتا الحمرة . وجونتا مصطلاهما أى أسافلهما مسودة . والمصطلى بالضم موضع النار . والشاهد فيه فإن جونتا صفة مشبهة من جان يجون ، أضيفت إلى ما أضيف إلى ضمير موصوفهما أعنى مصطلاهما . وضمير مصطلاهما يعود إلى جارتا فهى حينئذ مثل مررت برجل حسن وجهه بالإضافة . والمبرد يمنعه مطلقا . وسيبويه يخصه . وأجازته الكوفية فى السعة وهو الصحيح .

(١) راجع الحديث فى فتح البارى شرح صحيح البخارى ـ من تحقيقنا ـ كتاب النكاح وراجع لنا فهارسه المسماة مفاتيح القارىء لأبواب فتح البارى .
(٢) راجع لنا كتاب علامات الساعة . (٣) راجع لنا شرح كتاب الشمائل المحمدية للترمذى .

منه أمثلته وأحكامه على التفصيل المذكور بسهولة ، مشيرا إلى ما لبعضها من دليل بإشارة هندية ، وإن كان كثيرا أشرت إلى كثرته بكاف عربية . جامعا في ذلك

أى غليظها . **(قوله فما كان فيه ضمير واحد)** كالحسن وجهه بالرفع أحسن مما فيه ضميران كالحسن وجهه بالنصب فإن فيه مع الهاء ضميرا مستترا هو فاعل الحسن ووجه الأحسنية السلامة من زيادة ضمير غير محتاج إليه . **(قوله لذلك)** أى للمذكور من صور الصفة المشبهة . **(قوله وأحكامه)** أى من امتناع وأقبحية وقبح وضعف وحسن وأحسنية .

(قوله بإشارة هندية) أى فوق حكم ذلك البعض وفوق الدليل كالإشارة بصوره الثمانى التى فوق قوله ببهمة إلخ وفوق أقبح الذى هو حكم رفع حسن وجه وحسنه وجه أب إلى أن قوله ببهمة إلخ شاهد رفعهما ولو وضع أيضا هذه الإشارة فوق قبيح الذى هو حكم رفع حسن الوجه وحسن وجه الأب وفوق قبيح الذى هو حكم رفع الحسن الوجه والحسن وجه الأب وفوق أقبح الذى هو حكم رفع الحسن وجه الحسن وجه أب لكان أحسن ، لأن فيه تنبيها على أن قوله ببهمة إلخ شاهد الرفع فى الصور الثمانى كما مر فى الشرح . وكان الموافق لما مر فى الشرح أيضا أن يشير إلى شاهد بقية صور النصب الضعيفة وهو قوله أنعتها إلخ ، وإلى شاهد صور الجر الضعيفة سوى أخيرها وهو قوله أقامت على ربعيهما إلخ . واعلم أن الشارح أشار على ما فى كثير من النسخ الصحيحة عشر إشارات إلى عشرة شواهد كل شاهد لحكم صورتين إلا الشاهد فى الإشارة السابعة فلحكم صورة واحدة لعدم ذكره صورة تناسبها لكن النسخ مختلفة فى الرقوم المشار بها . الإشارة الأولى فوق أحسن حكم جر حسن وجه حسن وجه أب إلى شاهد جرهما وهو قوله :

لا حقِ بطنٍ بِقَرًى سمينِ لا خطِلِ الرجعِ ولا قَرُونِ

ولم أر من تكلم على هذا البيت ونحن نتكلم عليه بما تيسر فنقول معنى لاحق بطن ضامر بطن قال فى القاموس : لحق كسمع ضمر وهو صفة لفرس فيما يظهر وفيه الشاهد وقوله بقرى بفتح القاف كفتى أى ظهر والباء بمعنى مع . وقوله لا خطل الرجع بفتح الخاء المعجمة وكسر الطاء وفتح الراء وسكون الجيم : أى لا مضطرب الخطو ملتويه ، وهو صفة أخرى للفرس الممدوح ، والقرون بالقاف والراء كصبور الدابة التى تعرق سريعا ، أو تقع حوافر رجليه موقع يديه . ولا حق إن كان بالجر فلا إشكال وإن كان بالرفع احتيج إلى قراءة سمين بالرفع على أنه نعت مقطوع لقرى ليتفق الشطران فى الحركة . وفى نسخ الاستشهاد أيضا قوله :

وَلاَ سَيِّئِى زِىٍّ إذا ما تَلَبَّسُوا إلى حَاجَةٍ يَوْمًا مُخَيَّسَةً بُـزْلَا

الشاهد فى سيئى . والزى بكسر الزاى الهيئة . وقوله إلى حاجة أى لأجل حاجة . ومخيسة منصوب ، بتلبسوا بضم الميم وفتح الخاء المعجمة وتشديد التحتية مفتوحة وسين مهملة أى مذللة صفة فى الأصل لبزلا ، فلما قدم عليه أعرب حالا . والبزل بضم الموحدة وسكون الزاى جمع بازل وهو البعير الذى انشق نابه ذكرا كان أو أنثى . الإشارة الثانية : فوق ضعيف حكم نصب حسن

....

الوجه ، حسن وجه الأب إلى شاهد نصبهما وهو قوله أجب الظهر إلخ على رواية نصب الظهر . وقد تقدم . هذا هو الموافق لما مر فى الشرح من الاقتصار على جعله دليل نصبهما . وأما جعله شاهدا لهما فى الأحوال الثلاثة كما فعل البعض تبعا لما يأتى فى آخر طريقة معرفة الجدول . ووجد فى عدة نسخ من رسم صورة ستة فوق أحسن حكم جر حسن الوجه حسن وجه الأب ، وصورة خمسة فوق ضعيف حكم نصبهما ، وصورة أربعة فوق قبيح حكم رفعهما ، ورسم الصور الثلاث فوق أجب الظهر إلخ تنبيها على أنه شاهد فى حكم جواز أحوالهما الثلاث فلا يوافق صنيع الشارح سابقا . الإشارة الثالثة : فوق أحسن حكم نصب حسن وجهها ، حسن وجه الأب إلى شاهد نصبهما وهو قوله :

هَيْفَاءُ مُقْبِلَةً عَجْزَاءُ مُدْبِرَةً مَمْخُوطَةٌ جُدِلَتْ شَنْبَاءُ أَنْيَابَا

أى هى هيفاء أى ضامرة كما فى العينى ، ومقبلة حال من الضمير فى هيفاء . وقول العينى ذو الحال محذوف أى إذا كانت مقبلة وكان تامة تكلف لا حاجة إليه . والعجزاء كبيرة العجز . ومدبرة حال من الضمير فى عجزاء . ممخوطة أى موشومة بالمخط بكسر الميم وسكون الخاء المعجمة وهو ما يوشم به . وجدلت بضم الجيم وكسر الدال المهملة مبنى للمجهول من قولهم جارية مجدولة الخلق أى حسنته . والشاهد فى شنباء أنيابا من الشنب وهو رقة الأسنان وصفاؤها . الإشارة الرابعة : فوق أقبح حكم رفع حسن وجه حسن وجه أب إلى شاهد رفعهما وهو قوله ببهمة إلخ وقد تقدم . الإشارة الخامسة : فوق أحسن حكم رفع حسن وجهه ، حسن وجه أبيه إلى شاهد رفعهما وهو قوله :

تُعَيِّرُنَا أَنَّا قَلِيلٌ عِدَادُنَا فَقُلْتُ لَهَا إِنَّ الْكِرَامَ قَلِيلُ

الإشارة السادسة : فوق أحسن حكم رفع حسن أنوال عده ، حسن سنان رمح يطعن به إلى شاهد رفعهما وهو قوله أزور امرأ إلخ وقد تقدم . الإشارة السابعة : فوق ضعيف حكم جر الحسن الوجنة الجميل خالها إلى شاهد جره وهو قوله سبتنى الفتاة إلخ . وقد تقدم . الإشارة الثامنة : فوق أحسن حكم نصب الحسن الوجه ، الحسن وجه الأب إلى شاهد نصبهما وهو قوله :

فَمَا قَوْمِى بِثَعْلَبَةَ بْنِ سَعْدٍ وَلَا بِفَزَارَةَ الشُّعْرِ الرِّقَابَا

وثعلبة وفزارة قبيلتان . والشعر بضم الشين المعجمة وسكون العين المهملة جمع أشعر وهو كثير الشعر . وفى نسخ الاستشهاد أيضا بقوله :

* لقد علم الأيقاظ أخفية الكرى *

والشاهد فى نصب أخفية بالأيقاظ على التشبيه بالمفعول به . والأيقاظ جمع يقظ أى متيقظ . والأخفية بخاء معجمة ففاء فتحتية جمع خفى وأراد بها أجفان العيون . والكرى النوم . الإشارة التاسعة : فوق أحسن حكم نصب الحسن وجها الحسن وجه أب إلى شاهد نصبهما وهو :

* الحزن بابا والعقور كلبا *

بين كل متناسبين بإشارة واحدة . وهو هذا :

[٧٤٥] (١) لاَحِقِ بَطْنٍ بِقَرى سَمِينِ لاَ خطِلِ الرَّجْعِ وَلاَ قَرُونِ
[٧٤٦] (٢) أجَبُّ الظَّهْرِ لَيْسَ لَهُ سَنَامُ
[٧٤٧] (٣) هَيْفَاءُ مُقْبِلَةً عَجْزَاءُ مُدْبِرَةً مَخْطُوطَةٌ جُدِلَتْ شَنْبَاءُ أَنْيَابَـا
[٧٤٨] (٤) بِبُهْمَةٍ مُنِيتُ شَهْمٍ قَلْبُ
(٥) تُعَيِّرُنَا أَنَّا قَلِيلٌ عِدَادُنَـا فَقُلْتُ لَهَا إنَّ الكِرَامَ قَلِيـلُ
[٧٤٩] (٦) أزُورُ امرأً جَمًّا نَوالٌ أعَدَّهُ

والحزن بفتح الحاء المهملة وسكون الزاى ضد السهل وهو ذم لشخص بأن بابه مغلق دون الأضياف وكلبه عقور . الإشارة العاشرة : فوق أحسن حكم رفع الحسن ما تحت نقابه ، الحسن كل ما تحت نقابه إلى شاهد رفعهما وهو :

* فاقصد بزيد العزيز من قصده *

ويرد عليه أن من يحتمل غير الرفع ، إلا أن يقال الظاهر حمل الكلام على الأولى حيث لا مانع منه فاعرف ذلك فقد أهمل أرباب الحواشى ضبط إشارات الجدول وشرح شواهده فوقع فيه خبط كثير . **(قوله بكاف عربية)** أى مجرورة لا معلقة . والنسخ مختلفة فى مواضع هذه الكاف اختلافا لا وثوق معه . **(قوله جامعا فى ذلك)** أى فى الدليلين بين كل متناسبين أى قسمين متناسبين كحسن الوجه وحسن وجه الأب ولا يرد عليه إفراده الحسن الوجنة الجميل خالها بالإشارة إلى دليل يخصه لأن إفراده

---

[٧٤٥] قاله أبو زبيد حرملة الطائى من البسيط : أى هى هيفاء ضامرة . ومقبلة حال . وذو الحال محذوف . أى إذا كانت مقبلة . وكان تامة وكذا الكلام فى عجزاء مدبرة ، وهو بالزاى عظيمة العجز ، مخطوطة خبر بعد خبر . ومبتدؤه محذوف أى موشومة بالخط بالكسر الذى يوشم به . وجدلت مجهول صفة مخطوطة من قولهم جارية مجدولة الخلق أى حسنة الجدل . من جدلت الحبل فتلته . والشاهد فى شنباء أنيابا فإن شنباء صفة مشبهة . أى بينة الشنب وهو حدة الأسنان وعذوبتها، نصبت أنيابا مجردة عن أل وفيه دليل على جواز حسن وجها وهذا تمييز لأنه نكرة فإذا كان معرفة يجوز الوجهان التمييز والتشبيه بالمفعول .

[٧٤٦] قاله الحارث بن ظالم من قصيدة من الوافر قالها حين هرب من النعمان بن المنذر فلحق بقريش . الفاء للعطف وما بمعنى ليس والباء فى بثعلبة زائدة . والشاهد فى الشعر الرقابا فإنه مثل الحسن الوجه بنصب الوجه لأن الشعر جمع أشعر كثير شعر الجسد صفة مشبهة نصب الرقابا وهو معرف بأل .

[٧٤٧] قاله رؤبة ، وقبله : فذاك وخم لا يبالى السبا . يذم به إنسانا بأن بابه مغلق دون الأضياف وأن كلبه عقور . والشاهد أن الحزن والعقور صفتان مشبهتان . وقد نصبتا بابا وكلبا وهما عاريان عن الألف واللام والإضافة وهو نظير الحسن وجها .

قد وضعنا فى جدولنا بدل الستة واحدا ، وبدل الخمسة اثنين ، وجعلنا موضع الأربعة فوق قبيح خاليا . وجعلنا الأربعة فوق أقبح الذى كان عليه صورة ثمانية فى بعض النسخ ، وذلك لموافقة تعدد الإشارات فى المحشى على ترتيب الأعداد وقد وضع هذا الجدول أحد تلاميذة المصنف .

[٧٤٨] الرجز بلا نسبة في الدرر ٢٨٤/٥ ؛ والمقاصد النحوية ٥٧٧/٣ ؛ وهمع الهوامع ٩٩/٢ .

[٧٤٩] عجزه :

لمن أمّـهُ مستكفيًـا أزْمَـةَ الدَّهْــرِ

والبيت من الطويل ، وهو بلا نسبة في شرح التصريح ٨٦/٢ ؛ والمقاصد النحوية ٦٣١/٣ .

[٧٥٠] (٧) سَبَتْنِى الفَتَاةُ الْبَضَّةُ المُتَجَرِّدِ اللطيفـــةِ كَشْحُـــه
[٧٥١] (٨) فَمَا قَوْمِى بِثَعْلَبَةَ بنِ سَعْدٍ وَلاَ بِفَزَارَةَ الشُّعْرِ الرِّقَابَا
[٧٥٢] (٩) الحزْنُ بَابًا وَالعَقُورُ كَلْبًا
(١٠) فاقصِدْ بزيْدٍ العزيزُ من قَصَدَهْ

طريقة معرفة هذا الجدول أن تضع الورقة التى هو مرسوم فيها بين يديك بحيث تكون أبيات الصفة المعرفة بأل مما يليك ثم ترفع بصرك إلى أبيات الصفة المنكرة ، فإذا فرغت منها تنظر إلى أبيات المعرفة بأل وقد جعل فى رأس أبيات النوعين خمس بيوت مكتوب، فى أول بيت منها الجر وفى الثانى النصب وفى الثالث الرفع وفى الرابع السببى وفى الخامس الصفة ، ووصل كل بيت من هذه الأبيات باثنى عشر مربعا، فالمربعات الموصولة

بذلك لعدم ذكره قسما يناسبه كما مر فتدبر . **(قوله طريقة معرفة إلخ)** الظاهر أن هذا ليس من كلام الشارح بل لبعض الطلبة وأن الشارح رسم الجدول عقب قوله وهو هذا ويرشحه عدم وجود هذه الزيادة فى بعض النسخ وقوله فى آخرها وقوله جامعا إلخ . **(قوله مما يليك)** أى بحيث تكون تحت أبيات الصفة المنكرة .

(قوله ثم ترفع بصرك إلى أبيات الصفة المنكرة) أى لتكون جارية على عادة القراءة فى الورق مثلا من البداءة بالأعلى . **(قوله فى رأس أبيات النوعين)** أى أبيات كل من النوعين الصفة المنكرة والصفة المعرفة بأل وإلا فالمجعول فى رأس أبيات مجموعهما بيوت عشرة لا خمسة . **(قوله باثنى عشر مربعا)** هذا على ما فى نسخ وفى أخرى تقليل المربعات المقابلة للجر والنصب والرفع فى النوعين بحسب اجتماع بعض صور كل من الثلاثة فى حكم كاجتماع حسن الوجه ، وحسن وجه الأب ، وحسن وجه ، وحسن وجه أب ، فى أحسنية الجر فوضع لحكم الأربعة بيتا واحدا . وكاجتماع الأولين فى ضعف النصب وفى قبح الرفع فوضع لحكمهما بيتا واحدا وقس على ذلك وهو وضع حسن أيضا وأحسن منه تقليلها بحسب الاجتماع فى الشاهد إن كان وفى الحكم إن لم يكن . والمربع سطح أحاط به أربع خطوط ولذلك سمى مربعا . ويحتمل أن

[٧٥٠] تمامه :

سَبَتْني الفتاة البضّة المتجرِّد الـــ ـــطيفة كشحه وما خلت أن أسبَى

والبيت من الطويل وهو بلا نسبة في المقاصد النحوية ٦٢٣/٣ .

[٧٥١] البيت من الوافر ، وهو لحارث بن ظالم في الأغاني ١١٩/١١ ؛ والإنصاف ص١٣٣ ؛ وشرح أبيات سيبويه ٢٥٨/١ ؛ وشرح اختيارات المفضل ١٣٣٥/٣ ؛ والكتاب ٢٠١/١ ، والمقاصد النحوية ٦٠٩/٣ ، والمقتضب ١٦١/٤ ؛ وبلا نسبة في خزانة الأدب ٤٩٧/٧ ؛ وشرح المفصل ٨٩/٦ .

[٧٥٢] الرجز لرؤبة في ديوانه ص ١٥ ؛ وخزانة الأدب ٢٢٧/٨ ؛ والكتاب ٢٠٠/١ ؛ والمقاصد النحوية ٦١٧/٣ ؛ والمقتضب ١٦٢/٤ ، وبلا نسبة في الأشباه والنظائر ١٨٠/٣ ؛ وشرح أبيات سيبويه ٣٠٤/١ .

بالأخيرين منها الصفة ومعمولها السببى المنقسم إلى اثنى عشر قسما كما تقدم ، والمربعات الموصولة ببيت الجر مكتوب فيها حكم المعمول السببى الذى فى مربعاته كلها وكذلك فى بيت النصب وبيت الرفع فما قابله منها ممتنع فهو ممتنع وما قابله حسن فهو حسن وهكذا . ثم ما يحرس هذه الأحكام إشارة هندية : فانظر فى الشواهد المكتوبة حول الجدول فما وجدت عليه تلك الإشارة فهو شاهد ذلك الحكم . وقوله جامعا بين كل متناسبين إلخ أى كما جمع بين حسن الوجه وحسن وجه الأب بصوره : ستة فى الجر وخمسة فى النصب وأربعة فى الرفع .

(تنبيهان)*: **الأول** : تقدم أن معمول الصفة يكون ضميرا وعملها فيه جر بالإضافة إن باشرته وخلت من أل نحو : مررت برجل حسن الوجه جميله ، ونصب إن فصلت أو قرنت بأل فالأول نحو : « هم أحسن وجوها وأنضر عموما » . **والثانى** : نحو الحسن الوجه الجميلة . الثانى : إنما تأتى مسائل امتناع الإضافة مع الصفة المفردة كما رأيت . فإن كانت الصفة مثناة أو مجموعة على حد المثنى جازت إضافتها مطلقا كما سبق في باب

تسميته بذلك لاحتوائه على زوايا أربع قائمة إن استقامت الخطوط الأربعة لتساوى الزوايا حينئذ والزوايا المتساوية قوائم وعلى زوايا أربع بعضها وهو مصغر حاد وبعضها وهو ما كبر منفرج إن لم يستقم جميعها ، وقول البعض لاحتوائه على زوايا أربع منفرجة إن استقامت الخطوط خطأ فاحش كما لا يخفى على من له أدنى إلمام بفن الهندسة . **(قوله بالأخيرين)** أى البيتين الأخيرين المكتوب فى أحدهما لفظ السببى وفى الآخر لفظ الصفة . والضمير فى منها يرجع إلى قوله خمس بيوت . **(قوله حكم المعمول السببى)** أى حكم جره وقوله الذى فى مربعاته صفة للمعمول السببى والضمير يرجع إليه . **(قوله فما قابله منها)** الضمير فى منها لأحكام السببى أى أحكام إعرابه المطلوب والجار والمجرور حال من ممتنع . والمعنى أن السببى الذى قابله من أحكام إعراب السببى المطلوب من جر أو نصب أو رفع ممتنع فهو ممتنع إلخ .

(قوله ثم ما يحرس إلخ) أتى به مع علمه من قوله مشيرا إلخ توطئة لما بعده ، وقوله هذه الأحكام أى بعضها . **(قوله بصوره : ستة فى الجرّ وخمسة فى النصب وأربعة فى الرفع)** هذا على ما فى عدة نسخ وهو لا يناسب ما مر فى الشارح كما تقدم . **(قوله وعملها فيه جر بالإضافة إن باشرته وخلت من أل)** جوّز فى التسهيل وفاقا للكسائى مع المباشرة والخلو من أل أن تعمل الصفة فى الضمير النصب على التشبيه بالمفعول به فعلى هذا الجر غالب لا لازم كما قاله الدمامينى . قال : ويظهر الفرق بين قصد الإضافة وعدم قصدها فى مثل مررت برجل أحمر الوجه لا أصفره بكسر الراء عند قصد الإضافة وفتحها عند عدم قصدها . **(قوله وأنضرهموها)** من النضرة وهى الوضاءة والبهجة . وفيه أن ما ذكر صيغة تفضيل لا صفة مشبهة ، فكان ينبغى أن يقول كغيره ، قريش نجباء الناس ذرية وكرامهموها . **(قوله الجميلة)** كون الضمير في محل نصب مذهب سيبويه . ومذهب الفراء أنه في محل جر قاله السيوطي أي لأنه يجوز إضافة الصفة المحلاة بأل إلى كل معرفة **(قوله مطلقًا)** أي سواء كانت الصفة بأل أو لا

الإضافة ا هـ .

(خاتمة): قال فى الكافية :

وضُمِّن الجامدُ معنى الوصف   وآستُعمِلَ استعمالَه بِضَعْـفِ
كأنت غَربال الإهـاب وكذا   فَراشةُ آلحلم فراعِ المأخـذا

أى من تضمين الجامد معنى المشتق وإعطائه حكم الصفة المشبهة قوله :

[٧٥٣] فَرَاشَةُ آلحِلْمِ فِرْعَوْنُ آلعذاب وَإنْ   تَطْلُبْ نَداهُ فكَلْبٌ دونَهُ كلبُ

وقوله :

[٧٥٤] فَلَوْلا اللهُ وَآلمُهْـرُ آلمفَدَّى   لَأُبْتَ وأنْتَ غِربالُ الإهـابِ

ضمن فراشة الحلم معنى طائش . وفرعون معنى أليم ، وغربال معنى مثقب ، فأجريت مجراها فى الإضافة إلى ما هو فاعل فى المعنى ولو رفع بها أو نصب جاز . والله أعلم .

[التعجب]

(بأفْعَلَ آنْطِقْ بَعْدَ مَا تَعَجُّبَا * أوْ جِىءْ بِأفْعِلْ قَبْلَ مَجْرورٍ بِبَا) أى يدل على

وسواء كان المضاف إليه خاليًا من أل ومن الاضافة لتاليها ولضمير تاليها أولاً ، وذلك لحصول فائدة الإضافة من التخفيف بحذف النون . **(قوله فراشة الحلم)** بفتح الفاء . **(قوله أى من تضمين الجامد إلخ)** بيان لقوله كأنت غربال إلخ . **(قوله وإعطائه حكم الصفة المشبهة)** أى من رفع السببى ونصبه وجره وجعله أبو حيان سماعيا . **(قوله والمهر المفدى)** بفتح الفاء والدال المهملة المشددة أى القوى الجرى لأبت أى رجعت وأنت غربال الإهاب أى مثقب الجلد من وقع الأسنة .

[التعجب]

اعلم أنه لا يتعجب من صفاته تعالى قياسا ، فلا يقال ما أعلم الله لأنها لا تقبل الزيادة . وشذ قول العرب : ما أعظم الله وما أقدره وما أجله . نقله الشيخ يحيى عن ابن عقيل ، والسيوطى عن أبى حيان ثم قال السيوطى : والمختار وفاقا للسبكى وجماعة كابن السراج وابن الأنبارى والصيمرى جوازه . ومعنى ما أعظم الله أنه تعالى فى غاية العظمة وأن عظمته مما تحار فيه العقول ، والقصد الثناء عليه بذلك ا هـ باختصار وسيأتى عن الرضى ما يؤيد الجواز . ثم رأيت

---

[٧٥٣] البيت من البسيط ، وهو للضحاك بن سعد .

[٧٥٤] البيت من الوافر ، وهو لمنذر بن حسان .

التعجب ، وهو استعظام فعل فاعل ظاهر المزية بألفاظ كثيرة نحو : ﴿ **كيف تكفرون بالله وكنتم أمواتا فأحياكم** ﴾ [البقرة : ٢٨] ، سبحان الله المؤمن لا ينجس[1] . لله درّه فارسا . لله أنت .

[٧٥٥] *** يَا جَارَتَا مَا أَنْتِ جَارَهْ ***

ابن حجر الهيتمى بعد أن نقل فى كتابه الإعلام إفتاء السبكى بالجواز ساق كلام ابن الأنبارى ، وملخصه : اعترض الكوفيون على البصريين فى قولهم إن ما أفعله فعل بأنه يلزمهم أن يكون معنى ما أعظم الله شيء أعظمه والله تعالى عظيم لا بجعل جاعل ، فأجابوا بأن معنى ما أعظم الله شيء وصفه بالعظمة كما تقول عظمت عظيما ، والشيء إما من يعظمه من عباده أو ما يدل على عظمته من مصنوعاته أو ذاته تعالى أى أنه أعظم لذاته لا لشيء جعله عظيما . وقيل هو إخبار بأنه فى غاية العظمة ا هـ . ثم ذكر ابن حجر أنه على القول الأول بأوجهه الثلاثة باق على حقيقته من التعجب وعلى الثانى مجاز فى الإخبار ا هـ ويكفى فى وجود شرط قبول الزيادة هنا أن مطلق العلم ومطلق القدرة ومطلق العظمة مثلا مما يقبل الزيادة وإن لم يقبلها خصوص علمه تعالى وقدرته وعظمته فتأمل . ولا يجوز على الله تعالى لأنه إنما يكون عند خفاء السبب وهو تعالى لا يخفى عليه خافية وأما التعجب الوارد فى القرآن من جهته تعالى فعلى لسان خلقه نحو : ﴿ **فما أصبرهم على النار** ﴾ أفاده الدمامينى وغيره . **(قوله تعجبا)** أى لأجل التعجب أو متعجبا أو فى وقت التعجب . **(قوله أى يدل على التعجب إلخ)** لم يتحمل المتن جميع ذلك حتى يكون تفسيرا له فكان الظاهر أى يتعجب بصيغتين مبوب لهما فى كتب النحاة وقد يتعجب بغيرهما نحو : ﴿ **كيف تكفرون** ﴾ إلخ . **(قوله وهو استعظام)** وعرفه الدمامينى بأنه انفعال يحدث فى النفس عند الشعور بأمر يجهل سببه . ومن ثم قيل إذا ظهر السبب بطل العجب . **(قوله فعل فاعل)** يعنى صفة موصوف وإن لم يكن له فيه اختيار فدخل نحو ما أحسن زيدا فاندفع اعتراض البعض كغيره . **(قوله ظاهر المزية)** أى بسبب زيادة فيه خفى سببها فلا يتعجب مما لا زيادة فيه ولا مما ظهر سببه .

(قوله نحو كيف تكفرون بالله) أى أتعجب من كفركم بالله فاستعملت كيف فى التعجب مجازا عما وضعت له من الاستفهام عن الأحوال . وكذا استعمال سبحان الله ولله دره فارسا ، ولله أنت ، وما أنت جارة ، فى التعجب ، فإنه مجاز عن الإخبار بالتنزه ويكون دره منسوبا لله ويكون المخاطب منسوبا لله وعن الاستفهام عن جوارها إن كانت ما استفهامية أو عن نفى جوارها إن كانت نافية أى لست جارة بل أعظم منها . **(قوله سبحان الله إلخ)** قال البعض انظر هل المتعجب منه مضمون الجملة بعده أو حال المخاطب ا هـ والأظهر أنه حال المخاطب المتوهم نجاسة المؤمن إذ عدم نجاسته غير خفى السبب . ثم رأيت فى شروح البخارى التصريح به . **(قوله لله أنت)** أى فى جميع الكمالات كما يدل عليه حذف جهة التعجب فهو أبلغ من نحو لله درك

---

[٧٥٥] قاله الأعشى ميمون بن قيس من قصيدة طويلة من الكامل المجزوء المرفل المصدع . ويا جارتا منادى منصوب لأنه مضاف إذ أصله يا جارتى كما تقول يا غلامى ثم يا غلاما . وما نافية ، وأنت مبتدأ ، وجارة خبره . وفيه الشاهد حيث يدل على التعجب إذ التقدير عظمت من جارة .

(١) أى لا حيا ولا ميتا .

وقوله :

[٧٥٦] * وَاهًا لِسَلْمَى ثُمَّ وَاهًا وَاهَا *(١)

والمبوَّب له فى كتب العربية صيغتان : ما أفعله وأفعل به لاطرادهما فيه . فأما الصيغة الأولى فما فيها اسم إجماعا لأن فى أفعل ضميرا يعود عليها . وأجمعوا على أنها مبتدأ لأنها مجردة للإسناد إليها . ثم اختلفوا فقال سيبويه : هى نكرة تامة بمعنى شىء . وابتدىء بها لتضمنها معنى التعجب وما بعدها خبر فموضعه رفع . وقال الفراء وابن درستويه هى استفهامية ونقله فى شرح التشهيل عن الكوفيين . وقال الأخفش هى معرفة ناقصة بمعنى

فارسا . **(قوله يا جارتا ما أنت جاره)** شطر بيت من مجزوء الكامل ، المرفل فجاره بالوقف على هاء التأنيث وإن كان منصوبا على التمييز أو الحال إن كانت ما استفهامية أو الخبرية إن كانت نافية حجازية ، ومرفوعا إن كانت نافية تميمية ، وجارتا منصوب لأنه مضاف إلى الألف المنقلبة عن ياء المتكلم . **(قوله واها)** اسم فعل بمعنى أعجب . **(قوله لاطرادهما)** أى كثرة استعمالهما فيه لوضعهما له بخلاف ما مر كذا قالوا ، وأورد عليه البعضُ أنه غير ظاهر فى واها ولك رده بأن وضع واها للفظ الفعل الدال على التعجب لا للتعجب بناء على الراجح من أن مسميات أسماء الأفعال ألفاظ الأفعال . **(قوله ضميرا يعود عليها)** أى والضمير لا يعود إلا على الأسماء . **(قوله على أنها مبتدأ)** أى واجب التقديم لأنها فى كلام جرى مجرى المثل فلزم طريقة واحدة . دماميني . **(قوله نكرة تامة)** أى غير موصوفة بالجملة بعدها وذلك لأن التعجب إنما يكون فيما خفى سببه فيناسبه التنكير . **(قوله لتضمنها معنى التعجب)** أى المناسب له قصد الإبهام لاقتضاء التعجب خفاء السبب والإبهام يناسب الخفاء . والمراد بتضمنها معنى التعجب أن لها دخلا فى إفادته فلا ينافى أن الموضوع للتعجب الجملة بتمامها . وقيل المسوّغ تقدير التخصيص والمعنى شىء عظيم . **(قوله وما بعدها خبر)** لكن ليس المقصود بالتركيب فى هذه الحالة الإخبار بل إنشاء التعجب وكذا يقال فيما يأتى . قال الرضى : معنى ما أحسن زيدا فى الأصل شىء من الأشياء جعل زيدا حسنا ، ثم نقل إلى إنشاء التعجب وامّحى عنه معنى الجعل فجاز استعماله فى التعجب من شىء يستحيل كونه بجعل جاعل نحو ما قدر الله وما أعمله **(قوله هي استفهامية)** أى

---

[٧٥٦] مر ذكر الخلاف فى قائله فى شواهد المعرب والمبنى . والشاهد فى واها فإنه كلمة التعجب إذا تعجب من طيب شىء يقول واها له ما أطيبه ، وهو اسم لأعجب ، واللام فى لليلى للتعجب مكسورة للفرق بينها وبين لام الاستغاثة .

(١) صدر بيت وعجزه * هى المنى لو أننا نلناها *

الذى وما بعدها صلة فلا موضع له أو نكرة ناقصة وما بعدها صفة فمحله رفع ، وعلى هذين فالخبر محذوف وجوبا أى شيء عظيم . واختلفوا فى أفعل : فقال البصريون والكسائى فعل للزومه مع ياء المتكلم نون الوقاية نحو : ما أفقرنى إلى رحمة الله ، ففتحته بناء كالفتحة فى زيد ضرب عمرا وما بعده مفعول به . وقال بقية الكوفيين اسم لمجيئه مصغرا فى قوله :

[٧٥٧] * يَا مَا أُمَيْلِحَ غِزْلانًا شَدَنَّ لَنَا *

مشوبة بتعجب كما ذكرهَ المصنف فى شرح التسهيل ، وقال الدمامينى : استفهامية أى فى الأصل ثم نقلت إلى إنشاء التعجب قال : وهذا القول أقوى من جهة المعنى لأن شأن المجهول كسبب الحسن أن يستفهم عنه . وقد يستفاد من الاستفهام معنى التعجب نحو : ﴿ **ما لى لا أرى الهدهد** ﴾ [النمل : ٢٠] اهـ وما بعدها هو الخبر . **(قوله عن الكوفيين)** قال فى التصريح : وهو موافق لقولهم باسمية أفعل بفتح العين فإن الاستفهام المشوب بالتعجب لا يليه إلا الأسماء نحو : ﴿ **ما أصحاب اليمين** ﴾ [الواقعة : ٢٧] . **(قوله هى معرفة ناقصة)** لاحتياجها فى إفهام المراد إلى الصلة .

(قوله أى شيء عظيم) ليس ذكر شيء ضروريا . **(قوله للزومه مع ياء المتكلم نون الوقاية)** قال الدمامينى نقلا عن المصنف : لا يرد على ذلك عليكنى ورويدنى لأنه يقال عليك بى ورويد بى فلا يلزمان نون الوقاية بخلاف ما أفقرنى اهـ قال البعض : وقد يقال هو ظاهر فى الثانى لا الأول لأن عليكنى بمعنى الزمنى وعليك بى بمعنى استمسك بى كما ذكروه فهو تركيب آخر اهـ ولك دفعه بأن مراد المجيب أن عليك له حالة يستغنى فيها مع ياء المتكلم عن النون بخلاف فعل التعجب فإنه ليس له حالة يستغنى فيها مع ياء المتكلم عن النون مع أن المعروف أن عليك مطلقا بمعنى الزم إلا أنه قد يضمن معنى استمسك فيتعدى بالباء . **(قوله وما بعده مفعول به)** لهذا المفعول أحكام خالف فيها أصل المفاعيل منها أنه لا يحذف إلا لدليل ولا يتقدم على عامله ولا يحال بينهما إلا بالظرف على الصحيح ولا يكون إلا معرفة أو نكرة مختصة كما سيذكر الشارح هذا الحكم والمصنف البقية . **(قوله لمجيئه مصغرا)** أجاب البصريون بأنه شاذ . **(قوله شدن)** من شدن الظبى بالشين المعجمة والدال المهملة أى قوى وطلع قرناه واستغنى عن أمه . ولنا صفة ثانية لغزلانا وتمام البيت :

* **من هؤليّائكن الضال والسمر** *

---

[٧٥٧] قاله العرجى . مر الكلام فيه مستوفى فى شواهد اسم الإشارة . والشاهد فى أميلح فإن الكوفية استدلت به على أن صيغة ما أفعله فى التعجب اسم لأنه صُغر ههنا والتصغير لا يكون إلا فى الأسماء وأجيب بأنه شاذ .

ففتحته إعراب كالفتحة فى زيد عندك ، وذلك لأن مخالفة الخبر للمبتدأ تقتضى عندهم نصبه ، وأحسن إنما هو فى المعنى وصف لزيد لا لضمير ما ، وزيد عندهم مشبه بالمفعول به . وأما الصيغة الثانية فأجمعوا على فعلية أفعل ثم اختلفوا فقال البصريون لفظه لفظ الأمر ومعناه الخبر وهو فى الأصل ماض على صيغة أفعل بمعنى صار ذا كذا . كأغد البعير إذا صار ذا غدة ، ثم غيرت الصيغة فقبح إسناد صيغة الأمر إلى الاسم الظاهر فزيدت الباء فى الفاعل ليصير على صورة المفعول به كامرر بزيد ، ولذلك التزمت ، بخلافها فى نحو كفى بالله شهيدًا فيجوز تركها ، كقوله :

والضال بضاد معجمة فألف فلام مخففة شجر السدر البرى الواحدة ضالة . والسمر بفتح السين المهملة وضم الميم شجر الطلح بحاء مهملة كما فى كتب اللغة لا بالعين كما حرفه البعض الواحدة سمرة ويجمع أيضا على سمرات . **(قوله ففتحته إعراب)** نقل عن بعض الكوفيين أن فتحته بنائية لتضمنه التعجب الذى هو معنى حقه أن يؤدى بالحرف . وردّ بأن المؤدى لمعنى التعجب الجملة بتمامها لا أفعل وحينئذ فقول الشارح بقية الكوفيين أى غالب بقيتهم . **(قوله وذلك)** أى كون فتحته فتحة إعراب مع كونه خبرا . **(قوله تقتضى عندهم نصبه)** فعامل النصب عندهم المخالفة . **(قوله وأحسن إنما هو إلخ)** بيان للمخالفة هنا وفيه تنبيه على أن مخالفة الخبر للمبتدأ كونه ليس وصفا للمبتدأ فى المعنى كما فى زيد عندك وما أحسن زيدا . ومقتضاه النصب عندهم فى نحو زيد أفضل أبا ، وفسرها فى التصريح بأن يكون الخبر بحيث لا يحمل على المبتدأ لا حقيقة ولا حكما . **(قوله وصف لزيد لا لضمير ما)** فيه إشارة إلى أن معنى أحسن عندهم فائق فى الحسن لا صير زيدا حسنا كما هو على مذهب البصريين إذ التصيير صفة لضمير ما لا لزيد فتأمل . **(قوله مشبه بالمفعول به)** لوقوعه بعدما يشبه الفعل فى الصورة . **(قوله على فعلية أفعل)** أى فيها فحصل الربط . وإنما أجمعوا على فعلية أفعل لأن صيغته لا تكون إلا لفعل وأما أصبع فنادر . قاله المصرح . **(قوله لفظه لفظ الأمر)** على هذا هو مبنى على السكون أو حذف حرف العلة كالأمر نظرا لصورته أو على فتحة مقدرة منع من ظهورها مجيئه على صورة الأمر نظرا للمعنى . **(قوله ومعناه الخبر)** أى فى الأصل وإلا فالجملة بتمامها نقلت إلى إنشاء التعجب أو مراده بالخبر ما قابل الطلب فيشمل الإنشاء غير الطلب . **(قوله وهو فى الأصل ماض إلخ)** فأصل أحسن بزيد أحسن زيد أى صار ذا حسن فهمزته للصيرورة . **(قوله ثم غيرت الصيغة)** أى عند نقلها إلى إنشاء التعجب ليوافق اللفظ فى التغيير تغيير المعنى من الاخبار إلى الإنشاء هذا ما ظهر لى .

[٧٥٨] ★ كَفَى الشيبُ وَالْإِسْلَامُ للمرءِ نَاهِيَا ★

وإنما تحذف مع أنْ وأنَّ كقوله :

[٧٥٩] ★ وَأَحْبِبْ إِلَيْنَا أَنْ تَكُونَ الْمُقَدَّمَا ★

لاطراد حذف الجار معهما كما عرف . وقال الفراء والزجاج والزمخشري وابنا كيسان وخروف[1] : لفظه ومعناه الأمر وفيه ضمير والباء للتعدية . ثم قال ابن كيسان الضمير للحسن . وقال غيره للمخاطب ، وإنما التزم إفراده لأنه كلام جرى مجرى المثل (وَتِلْوَ أَفْعَلَ

(قوله وإنما تحذف مع أنْ وأنّ) الذى فى التصريح نقلا عن الموضح فى الحواشى أنها إنما تحذف مع أنْ المخففة وأن حذفها مع أن المشددة ممتنع لعدم السماع . ثم قال : فهذا حكم اختصت به أنْ عن أنّ ونظيره عسى أن يقوم زيد فلا يقال عسى أنه يقوم .

(قوله والباء للتعدية) أى فموضع مجرورها نصب على المفعولية . قال المصنف : ولو اضطر شاعر إلى حذفها مع غير أن بعد أفعل لزمه أن يرفع على قول البصريين وأن ينصب على قول الفراء وبهذا ظهرت ثمرة الخلاف اهـ دماميني . هذا وفى الهمع أن الهمزة على قول الفراء ومن وافقه للنقل كهى فى ما أفعل والباء زائدة وكذا قال الدماميني الهمزة على هذا القول للتعدية والباء زائدة . ثم قال : ويحتمل أن تكون الهمزة عليه للصيرورة والباء للتعدية لا زائدة وأصل أكرم بزيد أكرم زيد أى صار ذا كرم ثم غير الماضى بالأمر وجىء بالباء المعدية التى تُصَيِّرُ الفاعل مفعولا ، وقيل أكرم بزيد فصار المعنى اجعل زيدا صائرا ذا كرم اهـ ملخصا . وبه يعلم تقصير الشارح . وصريح كلام الدماميني أن المراد بالتعدية التعدية الخاصة التى تعاقب فيها الباء الهمزة ومقتضى قول المغنى فالباء معدية مثلها فى امرر بزيد أن المراد بالتعدية التعدية العامة وأن الباء للإلصاق .

[٧٥٨] قاله سحيم عبد بنى الحسحاس من قصيدة ، أولها من الطويل :

★ عُمَيْـرةَ وَدِّعْ إن تَجَهَّـزْتَ غَادِيَـا ★

كفى إلى آخره . وعميرة منصوب بودّع ، وهو اسم محبوبته التى كان يتشبب بها ، وغاديا من الغدوّ والذهاب . والشاهد فيه ترك دخول الباء على فاعل كفى كما لم يترك فى كفى بالله شهيدا فإن زيادتها غير لازمة ههنا بخلاف باب التعجب .

[٧٥٩] صدره :

★ وقـال نبـىُّ المسلميـنَ تقدَّمـوا ★

قاله عباس بن مرداس أحد المؤلفة قلوبهم ، من قصيدة من الطويل . وروى ابن عصفور : وقال أمير المؤمنين . والشاهد فى : وأحبب إلينا فإنه صيغة التعجب أى ما أحب إلينا ، وقد فصل فيه بينه وبين معموله بالظرف ، وهو حجة على الأخفش والمبرد فى منعهما ذلك وأصل أن تكون بأن تكون . وألف المقدما للإطلاق .

(١) أى ابن كيسان وابن خروف لشى ابن وأضافه إلى الاسمين .

آلصِبَنَّهُ) أى حتما لما عرفت **(كَمَا * أَوْفَى خَلِيلَيْنَا وأَصْدِقْ بِهِمَا)** .

(تنبيه)*: شرط المنصوب بعد أفعل والمجرور بعد أفعل أن يكون مختصا لتحصل به الفائدة كما أرشد إليه تمثيله ، فلا يجوز ما أحسن رجلا ولا أحسن برجل . انتهى .

(وَحَذْفَ مَا مِنْهُ تَعَجَّبْتَ آسْتَبِحْ) منصوبا كان أو مجرورا **(إنْ كَانَ عِنْدَ آلحَذْفِ مَعْنَاهُ يَضِحْ)** أى يتضح فالأول كقوله :

[٧٦٠] **جَزَى ٱللهُ عَنَّا وَٱلجَزَاءُ بِفَضْلِهِ رَبِيعَةَ خَيْرًا مَا أَعَفَّ وَأَكْرَمَا**

(قوله الضمير للحسن) أى المفهوم من أحسن والتقدير أحسن يا حسن بزيد أى دم به والزمه ا هـ تصريح ، ولذلك لزم الضمير صورة واحدة ويرده أنه يقال أحسن بزيد يا عمرو إذ لا يخاطب شيئان فى حالة واحدة ا هـ دمامينى . **(قوله للمخاطب)** فمعنى أحسن بزيد اجعل يا مخاطب زيدا حسنا أى صفه بالحسن كيف شئت ا هـ دمامينى . **(قوله وإنما التزم إلخ)** جواب سؤال وارد على من قال الضمير للمخاطب . **(قوله لما عرفت)** أى من أنه مفعول به أو مشبه بالمفعول به . **(قوله كما أوفى إلخ)** تمثيل لقوله بأفعل انطق إلخ على اللف والنشر المرتب . **(قوله لتحصل به الفائدة)** أى المطلوبة وهى التعجب من حال شخص مخصوص بخلاف نحو ضربت رجلا فإن المقصود الإخبار بوقوع الضرب على شخص ما .

(قوله وحذف ما منه) أى من حاله والسين والتاء فى استبح زائدتان أو للصيرورة . وشرط فى التصريح لحذف المتعجب منه منصوبا كان أو مجرورا ولا وجه لاقتصار البعض فى نقل هذا الشرط عن التصريح على المجرور أن يكون ضميرا . قال البعض : فلا يجوز الحذف فى نحو أحسن بزيد لعدم الدليل على الحذف ، ولا فى نحو زيد أحسن بزيد لأن الإظهار فى موضع الضمير فى نحو ذلك لنكتة تفوت بالحذف ا هـ وعلى قياس ذلك لا يجوز الحذف فى نحو ما أحسن زيدا وزيد ما أحسن زيدا . لا يقال المتجه أخذا من التعليل جواز الحذف فى نحو ما أحسن زيدا وأحسن بزيد إذا كان ثَم دليل كما لو قيل ذلك فى مقام الثناء على زيد لأنا نمنع كون المحذوف فى ذلك اسما ظاهرا ونحكم بأنه ضمير يرجع إلى المثنى عليه فى المقام فتفطن . **(قوله معناه يضح)** أورد عليه سم أنه قد يفيد أنه لا يكفى مطلق الفهم بل لابد من الوضوح الذي هو قدر زائد على مجرد الفهم مع أن الظاهر الذي يدل عليه كلام التوضيح الاكتفاء بمطلق الفهم وفى تعبيره

---

[٧٦٠] قاله على بن أبى طالب كرم الله وجهه من الطويل والجزاء بفضله معترض بين الفاعل والمفعول . والشاهد فى ما أعف وأكرما فإنهما صيغتان للتعجب أصلهما ما أعفهم وما أكرمهم ، لأن المتعجب منه إذا عُلم جاز حذفه سواء كان معمول أفعل كما نحن فيه أو معمول أفعل .

أى ما أعفهم وأكرمهم. والثانى وشرطه أن يكون أفعل معطوفا على آخر مذكور معه مثل ذلك المحذوف ذكره فى شرح الكافية[1] نحو ﴿أسمع بهم وأبصر﴾ [مريم: ٣٨] أى بهم. وأما قوله:

[٧٦١] فَذَلِكَ إِنْ يَلْقَ ٱلْمَنِيَّةَ يَلْقَهَا حَمِيدًا وَإِنْ يَسْتَغْنِ يَوْمًا فَأَجْدِرِ

أى «به» فشاذ. (**تنبيه**) وإنما جاز حذف المجرور بعد أفعل مع كونه فاعلا لأن لزومه للجر كساه صورة الفضلة فجاز فيه ما يجوز فيها. وذهب قوم منهم الفارسى إلى أنه لم يحذف وأنه استتر فى الفعل حين حذفت الباء وردَّ بوجهين: أحدهما لزوم إبرازه حينئذ فى التثنية والجمع، والآخر أن من الضمائر ما لا يقبل الاستتار «كنا» من أكرم بنا (**وَفِي كِلَا الْفِعْلَيْنِ**) المذكورين (**قِدْمًا لَزِمَا مَنْعُ تَصَرُّفٍ بِحُكْمٍ حُتِمَا**) ليكون مجيئه على طريقة واحدة أدل على ما يراد به،

بقد إشارة إلى الجواب بحمل الوضوح على الانفهام. (**قوله فشاذ**) الأوجه عندى أنه ليس بشاذ وأنه لا يشترط هذا الشرط بل المدار على وجود دليل المحذوف.

(**قوله لأن لزومه للجر إلخ**) ولما لم يلزم الفاعل فى نحو كفى بزيد الجر امتنع حذفه وإن كان فى حكم الفضلة بالنسبة للتأنيث إذ لا يقال كفت بهند. (**قوله لزوم إبرازه حينئذ**) أى حين استتر فى الفعل. وأجيب بأن عدم إبرازه لإلحاقه بضمير أفعل فى نحو ما أحسن زيدا فكما لم يجمع الضمير فى أحسن لم يجمع فى أحسن به بجامع اتفاق الفعلين فى المعنى أو لكونه فى تركيب جرى مجرى المثل الذى لا يغير. (**قوله كنا من أكرم بنا**) قد يقال لا مانع من أن يلتزم الفارسىّ امتناع الاستتار فى نحو هذا ويخص الاستتار بغيره مما يصح استتاره. أفاده سم. (**قوله وفى كلا الفعلين**) متعلق بلزم وكذا قدما لأنه نصب على الظرفية أى فى الزمن القديم، وكذا بحكم. والباء فى بحكم سببية وأراد بالحكم كون المجىء على طريقة واحدة أدل على المراد. فقوله ليكون إلخ بدل أو بيان من قوله بحكم حتما أو تضمنهما معنى التعجب كما قاله سم. (**قوله منع تصرف**) اعلم أن عدم تصرف الفعل إما بخروجه عن طريقة الأفعال من الدلالة على الحدث والزمان كنعم وبئس أو بالاستغناء عن تصرفه بتصرف غيره وإن دل على ما ذكر كيدع ويذر فإنه استغنى عن ماضيهما بماضى ترك وعدم تصرف فعل التعجب لكلا الأمرين.

---

[٧٦١] قاله عروة بن الورد الملقب بعروة الصعاليك لجمعه إياهم وقيامه بأمرهم، من قصيدة من الطويل. الفاء للترتيب الذكرى، وذلك إشارة إلى الصعلوك فى قوله:

وَلِلَّهِ صُعْلُوكٌ صَفِيحَةُ وَجْهِهِ كَضَوْءِ شِهَابِ ٱلْقَابِسِ ٱلْمُتَنَوِّرِ

وليس راجعا إلى قوله: * لَحَا ٱللَّهُ صُعْلُوكًا إِذَا جَنَّ لَيْلُهُ *

وهو مبتدأ والجملة الشرطية خبره. ويلقها جواب الشرط. وحميدا حال من الضمير المنصوب بمعنى محمودة. والشاهد فى فأجدر فإنه صيغة التعجب على وزن أفعل، ولكن حذف منه المتعجب منه. ولا يسوغ ذلك إلا إذا كان معطوفا كما فى ﴿أسمع بهم وأبصر﴾ أى أبصر بهم. وهنا ضرورة أصله ماحذر به. والفاء جواب الشرط.

---

(١) انظر شرح الكافية لابن الحاجب وراجع شرح شواهده فى خزانة الأدب.

فالأول فى الماضى كتبارك وعسى ، والثانى فى الأمر كتعلم بمعنى اعلم . وقيل إن علة جمودهما تضمنهما معنى الحرف الذى كان حقه أن يوضع للتعجب فلم يوضع (**وَصُغْهُمَا مِنْ ذِى ثَلاَثٍ صُرِّفَا * قَابِلِ فَضْلٍ تَمَّ غَيْرِ ذِى ٱنْتِفَا . وَغَيْرِ ذِى وَصْفٍ يُضَاهِى أَشْهَلاَ * وَغَيْرِ سَالِكٍ سَبِيلَ فُعِلاَ**) أى لا يبنى هذان الفعلان إلا مما استكمل ثمانية شروط : **الأول** : أن يكون فعلا فلا يبنيان من الجِلف والحمار ، فلا يقال ما أجلفه وما أحمره ، وشذ ما أذرعها أى ما أخف يدها فى الغزل بنوه من قولهم امرأة ذَراع . نعم ادعى ابن القطاع[1] أنه سمع ذرعت المرأة خفت يدها فى الغزل ، وعلى هذا يكون الشذوذ من حيث البناء من فعل المفعول . **الثانى** : أن يكون ثلاثيا فلا يبنيان من دحرج وضارب واستخرج إلا أفعل ، فقيل يجوز مطلقا ، وقيل يمتنع مطلقا ، وقيل يجوز إن كانت الهمزة لغير النقل نحو ما أظلم هذا الليل وما أقفر هذا المكان . وشذ على هذين القولين ما أعطاه

(**قوله ليكون مجيئه**) أى كلا الفعلين وأفرد الضمير نظرا للفظ كلا . (**قوله أدل على ما يراد به**) أى من التعجب وإنما كان مجيئه على طريقة واحدة أدلّ لأن التصرف فيه ونقله من حالة إلى حالة ربما يشعر بزوال المعنى الأول . (**قوله من ذى ثلاث**) أى من مصدر فعل ذى ثلاث . (**قوله صرفا**) أى تصرفا تاما لأنه المتبادر عند الإطلاق . فخرج ما لا تصرف له أصلا كنعم وبئس وعسى وليس وماله تصرف ناقص كيدع ويذر . (**قوله قابل فضل**) أى زيادة وقوله تم أى يكتفى بمرفوعه . (**قوله يضاهى أشهلا**) أى فى الوزن وكون مؤنثه على فعلاء . (**قوله أى لا يبنى إلخ**) أخذ الحصر من قيد الاحتراز أعنى قوله من ذى ثلاث إلخ . (**قوله أن يكون فعلا**) أخذه من كون الأوصاف المذكورة لموصوف مقدر وهو الفعل لأن مجموعها لا يكون إلا له . (**قوله فلا يبنيان من الجلف**) بكسر الجيم الرجل الجافى . (**قوله فلا يقال ما أجلفه**) أى لبنائه من غير فعل لكن فى القاموس جلف كفرح جلفا وجلافة فأثبت له فعلا وحينئذ يبنى من فعله ما أجلفه . (**قوله ما أذرعها**) بالذال المعجمة والعين المهملة . (**قوله ذراع**) كسحاب وقد يكسر . كذا فى القاموس .

(**قوله نعم ادعى ابن القطاع إلخ**) استدراك على ما قبله المقتضى أنه لم يسمع له فعل وفى بعض النسخ : ابن القطان بالنون والأول هو الظاهر لأنه الذى من أئمة اللغة . (**قوله فلا يبنيان من دحرج إلخ**) أى لما يلزم عليه من حذف بعض الأصول فى الرباعى المجرد وحذف الزيادة الدالة على معنى مقصود فى غيره كالمشاركة والمطاوعة والطلب فى ضارب وانطلق واستخرج . قاله المصرح . (**قوله إلا أفعل**) استثناء من مفهوم قوله أن يكون ثلاثيا فكأنه قال فلا يبنيان من غيره إلا أفعل أو من معطوف محذوف والتقدير من دحرج وضارب واستخرج ونحوها إلا أفعل . (**قوله فقيل يجوز مطلقا**) هذا رأى سيبويه واختاره المصنف فى التسهيل وشرحه . (**قوله لغير النقل**) أى لغير نقل الفعل من اللزوم إلى التعدى أو من التعدى لواحد إلى التعدى لاثنين أو من

---

(١) على بن جعفر بن محمد إمام وقته فى علم العربية بالديار المصرية له كتاب الأفعال وحواشى على الصحاح توفى سنة ٤٣٣ هـ .

للدراهم ، وما أولاه للمعروف . وعلى الثلاثة ما أتقاه وما أملأه القربة . لأنهما من اتقى وامتلأت ، وما أخصره لأنه من اختصر . وفيه شذوذ آخر سيأتى . **الثالث** : أن يكون متصرفا ، فلا يبنيان من نعم وبئس . وشذ ما أعساه وأعس به . **الرابع** : أن يكون معناه قابلا للتفاضل فلا يبنيان من فنى ومات . **الخامس** : أن يكون تاما فلا يبنيان من نحو : كان وظل وبات وصار وكاد ، وأما قولهم ما أصبح أبردها وما أمسى أدفأها فإن التعجب فيه داخل على أبرد وأدفأ ، وأصبح وأمسى زائدتان . **السادس** : أن يكون مثبتا فلا يبنيان من منفى سواء كان ملازما للنفى نحو ما عاج بالدواء أى ما انتفع به أم غير ملازم كما قام . **السابع** : ألا يكون اسم فاعله على أفعل فعلاء فلا يبنيان من عرج وشهل وخضر

التعدى لاثنين إلى التعدى لثلاثة بأن وضع الفعل على الهمزة . **(قوله نحو ما أظلم هذا الليل)** فإن فعل التعجب المذكور وإن كانت همزته للنقل والتعدية كما سيذكره الشارح فى الخاتمة مبنى من أفعل الذى همزته لغير النقل وكذا يقال فى المثال الثانى . **(قوله وشذ على هذين القولين إلخ)** أما الشذوذ على أول القولين فظاهر . وأما على ثانيهما فلأن الهمزة فى المثالين للنقل من التعدى لواحد إلى التعدى لاثنين ، فإن الأصل عطا زيد الدراهم أى تناولها ، وولى المعروف أى تناوله . **(قوله وما أملأه القربة)** كذا فى نسخ وفى نسخ وما أملأه للقربة وكلاهما فاسد . أما الأول فمن وجهين الأول أن فعل التعجب لا ينصب لفظا إلا مفعولا واحدا . الثانى : أن ما أملأه مصوغ من ملأ الثانى لا من امتلأ الخماسى والذى سيصرح به الشارح أنه من امتلأ الخماسى . وأما الثانى فمن الوجه الثانى فدعوى البعض ظهور ما أملأه للقربة غفلة عن كلام الشارح والذى بخط الشارح ما أملأ القربة وهى الصواب .

(قوله لأنهما من اتقى وامتلأت) لم يأخذوهما من تقى بمعنى خاف وملأ بمعنى امتلأ فلا يكونان شاذين لندورهما . أفاده فى التصريح . **(قوله وشذ ما أعساه وأعس به)** تبع فى ذلك المصنف حيث قال فى شرح التسهيل : وشذ ما أعساه وأعس به بمعنى ما أحقه وأحقق به فبنوه من فعل غير متصرف اهـ وغلطه الدمامينى بأن الفعل الجامد عسى التى هى من أفعال الرجاء وليس قولهم ما أعساه وأعس به من عسى المذكورة كما يتأدى عليه قوله بمعنى ما أحقه وأحقق به . **(قوله أن يكون تاما)** أى لأنه لو قيل ما أكون زيدا قائما لزم نصب أفعل لشيئين ولا يجوز حذف قائما لامتناع حذف خبر كان ولا جره باللام لامتناع جر الخبر باللام . أفاده الشاطبى . قال فى التصريح : وحكى ابن السراج والزجاج عن الكوفيين ما أكْوَن زيدا قائما بناء على أصلهم من أن المنصوب بعد كان حال . **(قوله فلا يبنيان من منفى)** أى لالتباسه بالمثبت . **(قوله نحو ما عاج بالدواء)** مضارعه يعيج ، واعترض بأنه قد جاء فى الإثبات كما فى نوادر القالى ، ويجاب بأن ذلك نادر وأما عاج يعوج بمعنى مال يميل فيستعمل فى الإثبات . **(قوله ألا يكون اسم فاعله على أفعل)** أى لمنعهم بناء أفعل التفضيل منه لأنه لو بنى منه أفعل التفضيل لالتبس بالوصف وفعل التعجب كأفعل التفضيل فى أمور كثيرة فمنعوا بناءه منه كما منعوا بناء أفعل التفضيل منه كذا علل فى شرح التسهيل .

الزرع **الثامن** : ألا يكون مبنيا للمفعول فلا يبنيان من نحو : ضرب وشذ ما أخصره من وجهين ، وبعضهم يستثنى ما كان ملازما لصيغة فعل نحو عنيت بحاجتك وزهى علينا ، فيجيز ما أعناه بحاجتك وما أزهاه علينا . قال فى التسهيل : وقد يبنيان من فعل المفعول إن أمن اللبس .

(تنبيهان): **الأول** : بقى شرط تاسع لم يذكره هنا وهو ألا يستغنى عنه بالمصوغ من غيره ، نحو قال من القائلة فإنهم لا يقولون ما أقيله استغناء بما أكثر قائلته . قال فى التسهيل : وقد يغنى فى التعجب فعل عن فعل مستوف للشروط كما يغنى فى غيره أى نحو ترك فإنه أغنى عن ودع . وعدَّ فى شرحه من ذلك سكر وقعد وجلس ضدى قام ، وقال من القائلة . وزاد غيره : قام وغضب ونام وممن ذكر السبعة ابن عصفور(*) . وعد نام فيها غير صحيح لأن سيبويه حكى ما أنومه الثانى عد بعضهم من الشروط أن يكون على فعل بالضم أصلا أو تحويلا أى يقدر رده إلى ذلك لأن فعل غريزة فيصير لازما ثم

(قوله ألا يكون مبنيا للمفعول) أى دفعا للبس المبنى من فعل المفعول بالمبنى من فعل الفاعل . **(قوله من وجهين)** هما كونه من غير ثلاثى وكونه من المبنى للمفعول . **(قوله عنيت بحاجتك)** كذا فى نسخ بإسقاط ما وهى الصواب وفى أخرى ما عنيت بزيادة ما وهى خطأ كما لا يخفى . **(قوله فيجيز ما أعناه إلخ)** أى لأمن اللبس . **(قوله إن أمن اللبس)** أى بأن كان الفعل ملازما للبناء للمجهول أو غير ملازم وقامت قرينة على أنه مبنى من فعل المفعول فهو أعم من مذهب البعض المتقدم وقصر البعض أمن اللبس على كون الفعل ملازما للبناء للمجهول فيكون مساويا لمذهب بعضهم لا دليل عليه ولا داعى إليه . **(قوله لم يذكره هنا)** أى وأشار إليه فى التسهيل كما نبه عليه الشارح بقوله قال فى التسهيل إلخ ولم يذكره هنا لأن الخارج به ألفاظ قليلة جدا(١) . **(قوله سكر إلخ)** أى فالمسموع ما أكثر سكره(٢) لا ما أسكره وكذا ما بعده . **(قوله وقعد إلخ)** اعترضه الشاطبى وأقره البعض بأن منع بناء فعل التعجب من القيام والقعود والجلوس لفقد شرط قبول الفضل وعندى فيه نظر لأنها تقبل الفضل من حيث طول زمنها .

(قوله أى يقدر رده إلى ذلك) بيان للتحويل . **(قوله لأنه فعل غريزة فيصير لازما)** المتبادر منه أن الغرض من هذا التحويل صيرورته لازما وقضيته عدم التحويل إذا كان فعل بالفتح أو بالكسر لازما وهو خلاف إطلاق هذا القول مع أنه يرد عليه أيضا أن التحويل لا يتعين طريقا لصيرورة الفعل لازما لحصوله بتنزيله منزلة اللازم بقطع النظر عن مفعوله فاعرفه . **(قوله واقعا)** أى غير مستقبل . **(قوله والصحيح عدم اشتراط ذلك)** أى المذكور من كونه على فعل أصلا أو تحويلا وكونه واقعا وكونه دائما أما الأول فلما مر ولأن فعل بالفتح وفعل بالكسر يشارك فعل بالضم فى قبول همزة النقل فتقدير ردهما عند بناء فعل التعجب منهما إلى فعل لا حاجة إليه

(*) سبق التعريف به .

(١) والقليل هنا كالمعدوم .

(٢) وأكثر بسكره .

تلحقه همزة النقل ، وبعضهم أن يكون واقعا ، وبعضهم أن يكون دائما والصحيح عدم اشتراط ذلك (**وَأَشْدِد آوْ أَشَدَّ أَوْ شِبْهُهُمَا * يَخْلُفُ مَا بَعْضُ ٱلشُّرُوطِ عَدِمَا**) من الأفعال (**وَمَصْدَرُ**) الفعل (**ٱلْعَادِمِ**) بعض الشروط صريحا كان أو مؤولا (**بَعْدُ**) أى بعد ما أفعل (**يَنْتَصِبْ * وَبَعْدَ أَفْعِلْ جَرُّهُ بِالْبَا يَجِبْ**) فتقول فى التعجب من الزائد على ثلاثة ومما الوصف منه على أفعل : ما أشد أو أعظم دحرجته أو انطلاقه أو حمرته ، أو أشدد أو أعظم بها . وكذا المنفى والمبنى للمفعول إلا أن مصدرهما يكون مؤولا لا صريحا نحو : ما أكثر ألا يقوم ، وما أعظم ما ضرب وأشدد بهما . وأما الفعل الناقص فإن قلنا له مصدر

ولأن من الأفعال أنواعا رفضت العرب صوغها على فعل بالضم وهى المضاعف والمعتل العين والمعتل اللام فإذا تعجبت من شيء منها لم تقدر رد الصيغة إلى فعل للرفض المذكور . قال الدماميني : ولصاحب المذهب الأول أن يقول لو كانت الهمزة للنقل من غير رد إلى فعل بالضم للزم فى مثل ما أعلم زيدا نقص مفعول لأنه كان يتعدى إلى مفعولين وبعد التعجب يتعدى إلى مفعول واحد ولك أن تقول المفعول الثانى مقدر مجرور بالباء على القاعدة الآتية قبيل الخاتمة أى ما أعلم زيدا بكذا أو أن ما أعلم زيدا مصوغ من علم المنزل منزلة اللازم فتفطن ، وأما الثانى فلجواز ما أحسن ما يكون هذا الطفل وليس بواقع وأما الثالث فلجواز ما أشد لمع البرق وليس بدائم .

(**قوله وأشدد أو أشد إلخ**) المتبادر منه أن أشدد وأشد مصوغان من فعل مستكمل للشروط لأن القصد من الإتيان بنحو أشدد وأشد التخلص من صوغ فعل التعجب من فعل لم يستكمل الشروط مع أن أشدد وأشد مصوغان من غير ثلاثى وهو اشتد الخماسى على الظاهر إذ لا يعلم ورود أشد الرباعى فعلا إلا فيما . قال صاحب الصحاح والقاموس: أشدّ الرجل إذا كانت معه دابة شديدة والصوغ من هذا فى أشد استخراجا بعيد ثم رأيت بخط بعض الفضلاء ما نصه : قوله أو أشدد وأشد إلخ فعلهما المصوغان منه شدد ثلاثيا كما ذكره الناظم فى شرح العمدة وبهذا يندفع اعتراض ابن عاشر بأنهما من غير ثلاثى مجرد فلم يستكملا الشروط فى أنفسهما فكيف يتوصل بهما إلى غيرهما اهـ . (**قوله أو شبههما**) أى كأكثر وأكبر وأعظم . (**قوله يخلف ما بعض الشروط عدما**) أى يخلف فعلى التعجب المأخوذين مما ذكر . قال فى التصريح : ولا يختص التوصل بأشد ونحوه بما فقد بعض الشروط بل يجوز فيما استوفى الشروط نحو ما أشد ضرب زيد لعمرو اهـ ولا يرد هذا على الناظم لأن مراده يخلف وجوبا . (**قوله نحو ما أكثر ألا يقوم**) اعترضه سم فقال: هلا جاز المصدر الصريح مضافا إليه العدم أو الانتفاء واعترضه زكريا فقال : لا يخفى أن المقصود التعجب من عدم قيامه مثلا فى الزمن الماضى فكيف يقال ذلك وأن للاستقبال . قال سم : وقد يجاب بأن الصيغة صارت للإنشاء وانسلخ عنها معنى الزمان وفيه أن هذا فى صيغة فعل التعجب والاعتراض بغيرها ويظهر أنه يصح أن يتعجب من عدم قيامه فى المستقبل ومن عدم قيامه فى الماضى وأنه يقال فى الثانى ما أكثر أن لم يقم لأن أن مع لم ليست

فمن النوع الأول وإلا فمن الثانى ، تقول ما أشد كونه جميلا أو ما أكثر ما كان محسنا أو أشدد أو أكثر بذلك . وأما الجامد والذى لا يتفاوت معناه فلا يتعجب منهما ألبتة(*) **(وَبالنُّدُورِ آحْكُمْ لِغيرِ مَا ذُكِرْ * وَلاَ تَقِسْ عَلَى آلَّذِى مِنْهُ أُثِرْ)** أى حق ما جاء عن العرب من فعلى التعجب مبنيا مما لم يستكمل الشروط أن يحفظ ولا يقاس عليه لندوره ، من ذلك قولهم : ما أخصره من اختصر وهو خماسى مبنى للمفعول ، وقولهم ما أهوجه وما أحمقه وما أرعنه وهى من فعل أفعل كأنهم حملوها على ما أجهله . وقولهم ما أعساه وأعس به ، وقولهم أقمن به أى أحقق به بنوه من قولهم هو قمن بكذا أى حقيق به ولا فعل له ، وقالوا ما أجنه وما أولعه من جنّ وولع ، وهما مبنيان للمفعول وغير ذلك **(وَفِعْلُ هَذَا آلْبَابِ لَنْ يُقَدَّمَا * مَعْمُولُهُ)** عليه **(وَوَصْلَهُ بِهِ آلْزَمَا . وَفَصْلُهُ)** منه **(بِظَرْفٍ أو بِحَرْفِ**

للاستقبال فتأمل . **(قوله فإن قلنا له مصدر)** أى بناء على أن الفعل الناقص يدل على الحدث وقوله وإلا أى بناء على أنه لا يدل عليه والراجح الأول كما مر فى محله . **(قوله فلا يتعجب منهما)** قال البعض : بقى ما لا فعل له والظاهر أنه لا يتعجب منه أيضا لأنه لا مصدر له حتى يؤتى به بعد أشد منصوبا أو مجرورا اهـ والمتجه عندى أنه يتعجب منه بزيادة ياء المصدرية أو ما فى معناها فيقال ما أشد حماريته أو ما أشد كونه حمارا فاحفظه .

(قوله وبالندور إلخ) اعترض بأنه لا حاجة إليه بعد تقريره الشروط ولئن سلم الاحتياج إلى قوله وبالندور إلخ فهو يغنى عن قوله ولا تقس إلخ إذ معلوم أن النادر لا يقاس عليه . والجواب أنه أتى بالشطر الأول إشارة إلى أن الشروط سمع نادرا تخلفها لدفع توهم أنها لم تتخلف ثم لما كان النادر قد يطلق على القليل الذى يقاس عليه فتكون تلك الشروط شروطا للكثرة . قال : ولا تقس إلخ ذكره الشاطبى . **(قوله أثر)** أى نقل . **(قوله ما أهوجه)** فى القاموس : الهوج محركة طول فى حمق وطيش وتسرع ، والهوجاء الناقة المسرعة كأن بها هوجا . وفيه أيضا حمق ككرم حمقا بالضم وبضمتين وحماقة وانحمق واستحمق فهو أحمق قليل العقل . وفيه أيضا الأرعن الأهوج فى منطقه والأحمق المسترخى وقدر عن مثلثة رعونة ورعنا محركة ، وذكر صاحب ضياء الحلوم الأهوج فى فعل بفتح العين يفعل بكسرها فعليه وعلى ما تقدم يتعذر النطق بقول المؤلف وهى من فعل فهو أفعل . اهـ عبد القادر على ابن الناظم[1] . **(قوله كأنهم حملوها على ما أجهله)** أى لمناسبتها له فى المعنى وهو بيان للمسوغ فى الجملة . **(قوله أقمن به)** قال جماعة : مثله ما أجدره بكذا وردّ بأن ابن القطاع ذكر لأجدر فعلا فقال يقال جدر جدارة صار جديرا أى حقيقا . **(قوله لن يقدما معموله عليه)** أى لعدم تصرفه . **(قوله أو بحرف جر)** أو مانعة خلوّ فتجوّز الجمع فيجوز الفصل بمجموع الظرف والجار والمجرور هذا ما يقتضيه القياس

(*) اختلف فى ألف البتة فقيل هى ألف وصل وجعلها بعضهم قطعا لمعنى القطع والإثبات الذى فى اللفظ .

(١) راجع شرحه لألفية والده ـ من تحقيقنا ـ.

جَرْ) متعلقين بفعل التعجب (**مُسْتَعْمَلٌ وَٱلْخُلْفُ فِي ذَاكَ ٱسْتَقَرّ**) فلا تقول ما زيدا أحسن ولا بزيد أحسن ، وإن قيل إن بزيد مفعول به . وكذلك . لا تقول ما أحسن يا عبد الله زيدا ، ولا أحسن لولا بخله بزيد . واختلفوا فى الفصل بالظرف والمجرور المتعلقين بالفعل ، والصحيح الجواز كقولهم ما أحسن بالرجل أن يصدق وما أقبح به أن يكذب . وقوله :

[٧٦٢] **خَلِيلَيَّ مَا أَحْرَى بِذِى ٱللُّبِّ أَنْ يُرَى ... صَبُورًا وَلٰكِنْ لا سَبِيلَ إِلَى ٱلصَّبْر**

وقوله :

[٧٦٣] *** وَأَحْرِ إِذَا حَالَتْ بِأَنْ أَتَحَوَّلَا ***

فإن كان الظرف والمجرور غير متعلقين بفعل التعجب امتنع الفصل بهما . قال فى شرح التسهيل : بلا خلاف فلا يجوز ما أحسن بمعروف آمرا ، ولا ما أحسن عندك جالسا ولا أحسن فى الدار عندك بجالس .

(تنبيهات): **الأول** : قال فى شرح الكافية : لا خلاف فى منع تقديم المتعجب منه على فعل التعجب ولا فى منع الفصل بينهما بغير ظرف وجار ومجرور ، وتبعه الشارح فى نفى أصل الخلاف عن غير الظرف والمجرور قال كالحال والمنادى ، لكن قد أجاز

على ما سبق فى غير موضع وإن خالفه كلام الدمامينى الذى اقتصر عليه شيخنا والبعض . **(قوله فلا تقول ما زيدا أحسن)** ولا زيدا ما أحسن كما فهم بالأولى . **(قوله وإن قيل إن بزيد مفعول به)** أى كما هو رأى الفراء ومن وافقه . **(قوله واختلفوا فى الفصل بالظرف إلخ)** محل الخلاف ما إذا لم يكن فى المعمول ضمير يعود على المجرور وإلا تعين الفصل . نقله السيوطى عن أبى حيان . وبهذا يعلم ما فى غالب أمثلة الشارح لمحل الخلاف من المؤاخذة . قاله سم . **(قوله وأحر إلخ)** صدره :

* أقيم بدار الحرب ما دام حربها *

والشاهد فى إذا حالت فإنه ظرف لأحر فاصل بينه وبين معموله . **(قوله ولا أحسن فى الدار عندك)** كذا فى نسخ . وهو يدل على ما قلنا من جواز الفصل بمجموع الظرف والجار والمجرور وفى نسخ ولا أحسن فى الدار أو عندك . **(قوله عن غير الظرف والمجرور)** أى عن الفصل بغير الظرف

---

[٧٦٢] هو من الطويل ، أى يا خليلى . والشاهد فيه أنه فصل بين ما أحرى وبين فاعله وهو أن يرى بالجار والمجرور أى بأن يرى . وصبورا مفعول ثان . وخبر لا التى لنفى الجنس محذوف أى لا سبيل موجود .

[٧٦٣] صدره :

* أُقِيمُ بِدَارِ ٱلْحَزْمِ مَا دَامَ حَزْمُهَا *

قاله أوس بن حجر من قصيدة من الطويل . وأنا مستتر فى أقيم . أى ما دامت هى حازمة فى الإقامة فأنا أيضا حازم بها ، فإذا تحولت هى فالأولى أن أتحول . والشاهد فى وأحر حيث فصل بينه وبين فاعله ـ وهو بأن أتحول ـ بالظرف فأجازه الجرمى ومنعه الأخفش .

الجرمى من البصريين وهشام من الكوفيين الفصل بالحال نحو : ما أحسن مجردة هندا . وقد ورد فى الكلام الفصيح ما يدل على جواز الفصل بالنداء وذلك كقول علىّ كرمّ الله وجهه : أعزز علىّ أبا اليقظان أن أراك صريعا مجدلا . قال فى شرح التسهيل : وهذا مصحح للفصل بالنداء . وأجاز الجرمى الفصل بالمصدر نحو : ما أحسن إحسانا زيدا . ومنعه الجمهور لمنعهم أن يكون له مصدر . وأجاز ابن كيسان الفصل بلولا ومصحوبها نحو : ما أحسن لولا بخله زيدا ، ولا حجة له على ذلك . **الثانى** : قد سبق فى باب كان أنها تزاد كثيرا بين ما وفعل التعجب نحو : ما كان أحسن زيدا . ومنه قوله :

[٧٦٤] **مَا كَانَ أَسْعَدَ مَنْ أَجَابَكَ آخِذًا بِهُدَاكَ مُجْتَنِبًا هوًى وعِنَــادًا**

ونظيره فى الكثرة وقوع ما كان بعد فعل التعجب نحو : ما أحسن مَا كَانَ زيد ، فما مصدرية وكان تامة(*) رافعة ما بعدها بالفاعلية ، فإن قصد الاستقبال جىء بيكون . **الثالث** : يجر ما تعلق بفعلى التعجب من غير ما ذكر بإلى إن كان فاعلا نحو : ما أحب زيدا إلى عمرو وإلا فبالباء إن كانا من مفهم علما أو جهلا نحو : ما أعرف زيدا بعمرو وما أجهل خالدًا ببكر ، وباللام إن كانا من متعد غيره نحو : ما أضرب زيدا لعمرو ، وإن كانا من متعد بحرف جر فيما كان يتعدى به نحو : ما أغضبنى على زيد . ويقال فى التعجب من كسا زيد الفقراء الثياب وظن عمرو بشرا صديقا ، ما أكسى زيدا للفقراء الثياب وما أظن عمرًا لبشر صديقا وانتصاب الآخر بمدلول عليه بأفعل لا به خلافا للكوفيين .

والمجرور . **(قوله كقول على إلخ)** أى فى حق عمار بن ياسر حين رآه مقتولا(١) وهو نثر لا نظم . وقوله : مجدلا أى مرميا على الجدالة بالفتح وهى الأرض . **(قوله لمنعهم أن يكون له)** أى لفعل التعجب مصدر لكونه لإنشاء التعجب فأشبه ما لا مصدر له كنعم وبئس . ا هـ دمامينى . **(قوله فما مصدرية إلخ)** أى وهى ومدخولها فى محل نصب مفعول فعل التعجب ، وأجاز بعضهم جعل ما اسما موصولا وكان ناقصة ونصب زيد على أنه خبرها وضعفه فى المغنى . **(قوله فإن قصد الاستقبال جىء بيكون)** هذا مبنى على الصحيح المتقدم من عدم اشتراط كونه واقعا . **(قوله ما تعلق بفعلى التعجب)** أى ما عمل فيه فعل التعجب وقوله من غير ما ذكر أراد بما ذكر ما تعجب من وصفه منصوبا أو مجرورا ، ويحتمل أنه أراد به الظرف والمجرور المفصول بهما بين الفعل ومعموله المتعجب من وصفه ولا مانع من إرادتهما معا . **(قوله بإلى إن كان فاعلا)** وإنما يكون ذلك بعد مفهم حب أو بغض . ا هـ دمامينى . **(قوله إن كانا من متعد غيره)** أى بنفسه بدليل ما بعد . **(قوله نحو ما أضرب زيدا لعمرو)** مثله ما أحب زيدا لعمرو فزيد فاعل الحب وعمرو مفعوله بعكس ما أحب زيدا إلى عمرو . **(قوله بمدلول عليه**

---

[٧٦٤] قاله عبد الله بن رواحة الأنصارى الصحابى رضى الله عنه يخاطب به النبى ﷺ . والشاهد فى زيادة كان ما أسعد . ومن أجابك فى محل الرفع لأنه فاعل فعل التعجب . وآخذا حال من الضمير الذى فى أجابك . وكذا مجتنبا . وهوى مفعوله وعنادا عطفا عليه .

(*) والمة للفاعل وليست الناقصة التى ترفع الاسم وتنصب الخبر .

(١) وفيه علم من أعلام النبوة بقول صلى الله عليه وسلم لعمار : « تقتلك الفئة الباغية » .

(خاتمة)*: همزة أفعل فى التعجب لتعدية ما عدم التعدى فى الأصل نحو : ما أظرف زيدا أو الحال نحو : ما أضرب زيدا . وهمزة أفعل للصيرورة . ويجب تصحيح عينهما إن كانا معتليها نحو : ما أطول زيدا وأطول به . ويجب فك أفعل المضعف نحو : أشدد بحمرة زيد . وشذ تصغير أفعل مقصورا على السماع كقوله :

[٧٦٥] يَامَا أُمَيْلِحَ غِزْلانًا شَدَنَّ لَنَا مِنْ هؤُلَيَّائِكُنَّ الضَّالِ وَالسَّمَرِ

وطرده ابن كيسان وقاس عليه أفعل نحو : أحيسن بزيد والله أعلم .

بافعل) أى بفعل مقدر مدلول عليه بأفعل لا بأفعل لما علمت من أنه لا ينصب إلا مفعولا واحدا تقديره فى الأول يكسوهم وفى الثانى يظنه . **(قوله ما عدم التعدى)** أى ما عدم أصله الذى صيغ منه التعدى . **(قوله فى الأصل)** أى قبل التعجب وقوله أو الحال أى فى حال التعجب وهو مبنى على أن من شروط التعجب أن يكون الفعل على زنة فعل أصلا أو تحويلا وتقدم ما فيه فالهمزة على ـ الصحيح من عدم اشتراط ذلك ـ لتعدية الفعل إلى مفعول كان قبلها فاعلا . **(قوله وهمزة أفعل للصيرورة)** أى لصيرورة المتعجب من وصفه ذا كذا كأغد البعير[1] ، والباء زائدة هذا على الصحيح من أنه ماض فى المعنى ، وأما عند من جعله أمرا لفظا ومعنى فقد أسلفناه . **(قوله ويجب تصحيح عينهما)** أى دون لامهما حملا على اسم التفضيل حيث قالوا أقول وأبيع وأدعى وأرمى . **(قوله ويجب فك أفعل إلخ)** أى كما سيأتى فى قوله :

* وفك أفعل فى التعجب التزم *

(قوله وشذ تصغير أفعل) أى بفتح العين ، وقد تبع الشارح الناظم فى جعل تصغير أفعل شاذا وعزو اطراده إلى ابن كيسان فقط والذى فى المغنى أن النحويين أجازوا تصغيره بقياس لشبهه بأفعل التفضيل وزنا وأصلا وإفادة للمبالغة وأراد بالأصل الفعل المصوغ منه ثم قال : ولم يحك ابن مالك اختيار قياسه إلا عن ابن كيسان وليس كذلك . قال أبو بكر بن الأنبارى : ولا يقال إلا لمن صغر سنه . اهـ قال الدمامينى . قال أبو حيان : ما حكاه ابن مالك عن ابن كيسان هو نص كلام البصريين والكوفيين أما الكوفيون فإنهم اعتقدوا اسمية أفعل فهو عندهم مقيس فيه وأما البصريون فنصوا على ذلك فى كتبهم وإن كان خارجا عن القياس . **(قوله مقصورا على السماع)** مستغنى عنه بقوله وشذ ولم يسمع إلا فى أحسن وأملح كما قاله الدمامينى ونقله فى المغنى عن الجوهرى .

---

[٧٦٥] راجع التخريج رقم ٧٥٧ .

(١) أى صارت له غدة .

[نِعْمَ وَبِئْسَ وَمَا جَرَى مَجْرَاهُمَا]

(**فِعْلَانِ غَيرُ مُتَصَرِّفَيْنِ * نِعْمَ وبِئْسَ**) عند البصريين والكسائى بدليل فبها ونعمت(*)، واسمان عند الكوفيين بدليل ما هى بنعم الولد، ونعم السير على بئس العير. وقوله:

[٧٦٦] صَبَّحَكَ اللهُ بِخَيرٍ بَاكِرِ ... بِنِعْمَ طَيرٍ وَشَبَابٍ فَاخِرِ

وقال الأولون هو مثل قوله:

[نعم وبئس وما جرى مجراهما]

أى فى المدح والذم كحبذا وساء. واعلم أن لنعم وبئس استعمالين: **أحدهما**: أن يستعملا متصرفين كسائر الأفعال فيكون لهما مضارع وأمر واسم فاعل وغيرها، وهما إذ ذاك للإخبار بالنعمة والبؤس، تقول نعم زيد بكذا ينعم به فهو ناعم وبئس يبأس فهو بائس. **الثانى**: أن يستعملا لإنشاء المدح والذم وهما فى هذا الاستعمال لا يتصرفان لخروجهما عن الأصل فى الأفعال من الدلالة على الحدث والزمان فأشبها الحرف، والكلام عليهما هنا باعتبار هذا الاستعمال وتجرى فيهما على كلا الاستعمالين اللغات الآتية فى الشرح. أفاده الشاطبى. **(قوله فعلان)** خبر مقدم لنعم وبئس. **(قوله بدليل فبها ونعمت)** أى لأن تاء التأنيث الساكنة من خصائص الأفعال وبدليل ما حكاه الكسائى من قولهم نعما رجلين ونعموا رجالا لأن ضمائر الرفع البارزة المتصلة أيضا من خصائص الأفعال.

(قوله واسمان عند الكوفيين) أى مبنيان على الفتح لتضمنهما معنى الإنشاء وهو من معانى الحروف. وأورد عليه أن المفيد للإنشاء الجملة بتمامها لا نعم وبئس فقط. ويجاب بأنهما العمدة فى إفادة الإنشاء. وفى الدمامينى نقلا عن البسيط من قال باسميتهما فما بعدهما مما هو فاعل عندنا ينبغى أن يكون تابعا عندهم لنعم بدلا أو عطف بيان. والمعنى الممدوح الرجل زيد ا هـ قال سم: ويبقى الكلام فى نحو: نعم رجلا زيد ويحتمل أن يقال إن رجلا تمييز عن النسبة التى تضمنها نعم بمعنى الممدوح أى الممدوح من جهة الرجولية زيد، ويحتمل أنه حال ثم قياس. ما ذكر فى نعم الرجل جر الولد فيما استدلوا به من قوله ما هى بنعم الولد[1] أى ما هى بالممدوح الولد ولعلهم يروونه بالجر فإن فرض أنهم يروونه بالرفع فلعله مقطوع عما قبله، وكذا يقال فى العير من قوله على بئس العير ا هـ وفى الفارضى من قال باسمية نعم وبئس أعربهما مبتدأ وما بعدها خبر ويجوز العكس حكاه أبو حيان فى شرح هذا الكتاب. **(قوله باكر)** أى سريع.

(*) يقول ﷺ: «من توضأ يوم الجمعة فبها ونعمت ومن اغتسل فالغسل أفضل».

[٧٦٦] رجز لم يدر راجزه. أى بخير سريع عاجل، من بكرت إذا أسرعت فى أى وقت كان. والشاهد فى بنعم طير حيث أدخل حرف الجر على نعم، فلا يدل ذلك على اسمية نعم لأنه على الحكاية وجعلها اسما. والمعنى صبحك بكلمة نعم منسوبة إلى الطائر الميمون، والأولى أن يحمل على الشذوذ. وهذه الباء بدل من الباء الأولى.

---

(١) قالها رجل عندما بُشر بأنثى.

[٧٦٧] * عَمْرُكَ مَا لَيْلِى بِنَامَ صَاحِبُهْ *

وسبب عدم تصرفهما لزومهما إنشاء المدح والذم على سبيل المبالغة وأصلهما فَعِل .

(قوله هو مثل قوله إلخ) ضمير هو يرجع إلى المذكور من الشواهد أى إلى مجموعها لأنه لا يأتى فى البيت لأنه يمنع منه فيه جر طير بإضافة نعم إليه بل تأويله أنه نزل نعم منزلة خير أى بخير طير فجعل نعم اسما للخير وأضافها لطير وفتحه على الحكاية للفظها قبل عروض الاسمية قاله بعضهم وهو أولى مما ذكره شيخنا والبعض والمثلية فى حذف الصفة والموصوف وإقامة المعمول مقامهما هكذا قال شيخنا والبعض وفيه أنه لا حاجة فى بنام صاحبه إلى تقدير الصفة والأصل بليل مقول فيه نام صاحبه بل المحتاج إليه تقدير الموصوف فقط لصحة جعل نام صاحبه نفس الصفة فلا تكن أسير التقليد . **(قوله لزومهما إنشاء المدح والذم)** أى والإنشاء من معانى الحروف ولا تصرف فى الحروف والمراد لزومهما فى أحد الاستعمالين فلا ينافى أن لهما استعمالا آخر فارقا فيه الإنشاء . قال الدمامينى : وإنما كان لإنشاء المدح أو الذم لأنك إذا قلت نعم الرجل زيد وبئس الرجل عمرو فإنما تنشئ المدح أو الذم وتحدثه بهذا اللفظ وليس المدح أو الذم بموجود خارجا فى أحد الأزمنة مقصود مطابقة هذا الكلام إياه حتى يكون خبرا بل الموجود خارجا جودة الشخص أو رداءته والقصد بهذا الكلام مدحه أو ذمه بالجودة أو الرداءة ، فقول الأعرابى لمن بشره بمولودة وقال نعم الولد هى : والله ما هى بنعم الولد ليس تكذيبا له فى المدح إذ لا يمكن تكذيبه فيه وإنما هو إخبار بأن الجودة التى حكمت بحصولها خارجا ليست بحاصلة فهو تكذيب لما تضمنه الإنشاء من الإخبار بحصول الجودة فالتكذيب والتصديق إنما يتسلطان على ما تضمنه ذلك الإنشاء من الخبر لا عليه نفسه وكذا الإنشاء التعجبى والإنشاء الذى فى كم الخبرية وفى رب هذا معنى كلام ابن الحاجب قال الرضى[1] : وفيه نظر إذ هذا الذى قرره يطرد فى جميع الأخبار لأنك إذا قلت زيد أفضل من عمرو فلا ريب فى كونه خبرا ولا يمكن أن تكذب فى التفضيل ويقال لك إنك لم تفضل بل التكذيب إنما يتعلق بأفضلية زيد ، وكذا إذا قلت زيد قائم هو خبر بلا شك ولا يمكن أن تكذب من حيث الإخبار لأنك أوجدته بهذا اللفظ قطعا بل من حيث القيام فكذا قوله والله ما هى بنعم الولد بيان لكون النعمية أى الجودة المحكوم بثبوتها خارجا ليست بثابتة وكذا فى التعجب وفى كم ورب انتهى ببعض اختصار .

(قوله على سبيل المبالغة) أى لعموم المدح والذم فيهما وعدم تخصيصهما بخصلة معينة عند الإطلاق وعدم التقييد بمخصص نحو نعم الرجل زيد بخلاف نعم زيد عالمًا ، وكان الأولى أن يقول ويفيدان ذلك على سبيل المبالغة إذ لا دخل لقوله على سبيل المبالغة في تعليل عدم التصرف كما علم . **(قوله وأصلهما فعل)** أى بفتح الفاء

[٧٦٧] تمامه :

* وَلَا مُخَالِطِ اللَّيَانِ جَانِبُهْ *

قاله القنانى من الرجز ، فإن حركت الهاء فمن مربع الكامل . وفى رواية الصاغانى هكذا :

عَمْرُكَ مَا زَيْدٌ بِنَامَ صَاحِبُهْ ... وَلَا مخالِطِ اللَّيَانِ جَانِبُهْ
يَرْعَى النُّجُومَ مُشَرِّفًا مَنَاكِبُهْ ... إنَّ القُمَيْرَ غَابَ عَنْهُ حَاجِبُهْ

ثم قال أى ما زيد برجل نام صاحبه . وعمرك قسم بدليل ما روى والله ما ليلى مبتدأ خبره محذوف أى قسمى أو يمينى . والشاهد فى بنام حيث لا تدل الباء على اسمية نام لأنه مؤول بما ليلى مقول فيه نام صاحبه فكذا دخولها على نعم أو بئس فى قولهم بنعم الولد وعلى بئس العير لا يدل على اسميتها . والليان بفتح اللام وتخفيف الياء آخر الحروف مصدر نحو لين يقال فلان فى ليان من العيش أى لين الجانب .

(١) انظر شرح الكافية .

وقد يردان كذلك أو بسكون العين وفتح الفاء وكسرها أو بكسرهما . وكذلك كل ذى عين حلقية من فَعِل فعلا كان كشهد أو اسما كفخذ . وقد يقال فى بئس بَيْس (**رَافِعَانِ اسْمَيْنِ**) على الفاعلية (**مُقَارِنَيْ أَلْ**) نحو : ﴿ **نعم العبد** ﴾ ﴿ **وبئس الشراب** ﴾ (**أَوْ مُضَافَيْنِ لِمَا * قَارَنَهَا كَنِعْمَ عُقْبَى الْكُرَمَا**) ﴿ **ولنعم دار المتقين** ﴾ [النحل : ٣٠] ، ﴿ **وبئس مثوى المتكبرين** ﴾ [غافر : ٧٦] ، أو مضافين لمضاف لما قارنها كقوله :

[٧٦٨] * فَنِعْمَ ابنُ أُختِ القَومِ غَيرَ مُكَذَّبٍ *

وإنما لم ينبه على هذا الثالث لكونه بمنزلة الثانى . وقد نبه عليه فى التسهيل .

(**تنبيهات**): **الأول** : اشتراط كون الظاهر معرفا بأل أو مضافا إلى المعرف بها ، أو إلى المضاف إلى المعرف بها . وهو الغالب . وأجاز بعضهم أن يكون مضافا إلى ضمير ما فيه أل كقوله :

[٧٦٩] * فَنِعْمَ أَخُو الهَيْجَا وَنِعْمَ شِهَابُهَا *

وكسر العين وقوله : وقد يردان كذلك إلخ يفيد أن الأوجه الأربعة فيهما إذا استعملا لإنشاء المدح والذم وبعضهم خصها بحالة تصرفهما وأفصحها كما فى الدمامينى الكسر فالسكون ثم كسر الفاء والعين ثم الفتح فالسكون ثم الفتح فالكسر . (**قوله وكسرها**) الوجه إسقاطه لعلمه من قوله وأصلهما فعل لرجوع الضمير إلى نعم وبئس بكسر فسكون . (**قوله حلقية**) أى مخرجها الحلق وقوله من فعل أى موازن فعل بفتح فكسر والمراد لفظه فيجوز صرفه بتأويل اللفظ ومنع صرفه بتأويل الكلمة . (**قوله وقد يقال فى بئس بيس**) أى بموحدة مفتوحة فتحتية ساكنة مبدلة من الهمزة على غير قياس ، كذا فى الهمع ، ثم إن كان الإبدال فى حال الكسر فهو قياسى أو بعد الفتح فهو غير قياسى . (**قوله رافعان**) أعربه الفارضى خبر مبتدأ محذوف أى وهما رافعان وهو أولى من إعرابه نعت فعلان لما يلزم عليه من الفصل بين الصفة والموصوف بأجنبى وهو المبتدأ كما قاله الشيخ خالد . (**قوله على الفاعلية**) أى على القول بفعليتهما وأما على القول باسميتهما فقد أسلفناه . (**قوله مقارنى أل**) أى المعرفة لأنها المنصرفة إليها اللفظ عند الإطلاق فلا يدخل لفظ الجلالة والذى . (**قوله غير مكذب**) حال من الفاعل والمخصوص بالمدح زهير فى تمام البيت . (**قوله وإنما لم ينبه على هذا الثالث**) يمكن دخوله فى كلامه بأن يراد بما قارنها ولو بواسطة . (**قوله هو الغالب**) لا يلتئم مع قوله والصحيح إلخ فكان الأولى أن يقول بدله هو الراجح أو نحوه ووجد فى بعض النسخ الضرب من أول التنبيه إلى الواو من قوله وأجاز وهو مناسب . (**قوله ونعم شبابها**) كذا بخط الشارح وفى

---

[٧٦٨] تمامه :

* زُهَيرٌ حُسَامٌ مفرد مِن حَمَائِلِ *

قاله أبو طالب عم النبى ـ ﷺ ـ من قصيدة من الطويل . الفاء للعطف . ويروى بالواو . والشاهد فى فنعم ابن أخت القوم ، فإن فاعل نعم فيه مظهر مضاف إلى ما أضيف إليه المعرف بأل . وغير مكذب كلام إضافى حال . وزهير مخصوص بالمدح مبتدأ . والجملة مقدما خبره ، وهو اسم رجل . وحسام صفته أى سيف . ومفرد صفته . والحمائل جمع حمالة السيف بالكسر .

[٧٦٩] شطر من الطويل أى صاحب الهيجاء أى الحرب وهو كناية عن ملازمة الحرب وشدة مباشرتها . والشاهد فى ونعم شهابها حيث أضيف فاعل نعم إلى ضمير ما فيه أل . والصحيح أن هذا لا يقاس عليه ، وأراد به نار الحرب .

والصحيح أنه لا يقاس عليه لقلته . وأجاز الفراء أن يكون مضافا إلى نكرة كقوله :

[٧٧٠] فَنِعْمَ صَاحِبُ قَوْمٍ لَا سِلَاحَ لَهُمْ وَصَاحِبُ الرَّكْبِ عُثْمَانُ بنُ عَفَّانَا

ونقل إجازته عن الكوفيين وابن السراج ، وخصه عامة الناس بالضرورة . وزعم صاحب البسيط أنه لم يرد نكرة غير مضافة ، وليس كذلك بل ورد ، لكنه أقل من المضاف نحو : نعم غلام أنت ونعم تيم . وقد جاء ما ظاهره أن الفاعل علم أو مضاف إلى علم كقول بعض العبادلة(*) : بئس عبد الله أنا إن كان كذا ، وقوله عليه الصلاة والسلام : « نعم عبد الله هذا » وكقوله :

[٧٧١] بِئْسَ قَوْمُ اللهِ قَوْمٌ طُرِقُوا فَقَرَوْا جَارَهُمُ لَحْمًا وَحِرْ

وكأن الذى سهل ذلك كونه مضافا فى اللفظ إلى ما فيه أل وإن لم تكن معرفة . وأجاز المبرد والفارسى إسناد نعم وبئس إلى الذى نحو نعم الذى آمن زيد كما يسندان إلى

بعض النسخ : شهابها بالهاء بدل الموحدة الأولى . **(قوله والصحيح إلخ)** وفرق بين هذا وبين ما أجازه فى باب الإضافة من نحو :

* الواهب المائة الهجان وعبدها *

بأن عبدها تابع لما فيه أل وقد يغتفر فى التابع ما لا يغتفر فى المتبوع كذا قال البعض ولا يخفى أنه لا ينفع فى نحو :

* الود أنت المستحقة صفوه *

فالأولى أن يقال باب نعم وبئس لعدم تصرفهما أضيق من باب الإضافة . **(قوله فنعم صاحب قوم إلخ)** كأن الذى سهل ذلك عند الجمهور عطف المضاف إلى المحلى بأل عليه وعثمان هو المخصوص بالمدح . **(قوله ما ظاهره)** أى تركيب ظاهره ، وإنما قال ما ظاهره لإمكان تأويله بجعل الفاعل ضميرا مستترا حذف تفسيره بناء على جواز حذف التمييز فى مثل ذلك والعلم مخصوص بالمدح أو الذم وما بعده بدل أو عطف بيان . **(قوله طرقوا)** من الطروق وهو الإتيان ليلا فقروا جارهم أى فأطعموا ضيفهم لحما وحرا بفتح الواو وكسر الحاء المهملة أى دبت عليه الوحرة

---

[٧٧٠] قاله كثير بن عبد الله المعروف بابن الغريرة أدرك معاوية رضى الله عنه وعزاه صاحب الموعب وأبو حاتم لأوس ابن معراء وتمامه :

* وَصَاحِبُ الركبِ عُثْمَانُ بْنُ عَفَّانَا *

وقبله :

ضَحُّوا بأَشْمَطَ عُنْوانُ السجُودِ بِهِ يُقَطِّعُ الليلَ تَسْبِيحًا وَقُرْآنَا

من البسيط . وعنوان السجود حال من الضمير الذى فى يقطع . ويجوز جره على النعت لأشمط وهو الأشيب . والشاهد فى فنعم صاحب قوم حيث رفع نعم صاحب قوم وهو نكرة مضافة ، وهى لغة قوم من العرب حكاها الأخفش عنهم أنهم يرفعون بنعم النكرة مفردة ومضافة . ولا سلاح لهم فى محل الجر صفة لقوم .

[٧٧١] هو من الرمل . الشاهد فى بئس قوم الله حيث أسند بئس إلى قوم أضيف إلى لفظ الله ، وذلك لا يجوز لأن الشرط أن الفاعل إذا كان ظاهرا أن يكون معرفا بأل أو مضافا إلى معرف بأل ، فيحمل على الضرورة ، وقوم مخصوص بالذم مبتدأ ، والجملة مقدما خبره . وطرقوا مجهول صفة لقوم من الطروق وهو الإتيان ليلا . وفقروا من القرى وهو الضيافة . قوله : وحر أصله وحرا بفتح الواو وكسر الحاء المهملة وفى آخره راء فأسكنت الراء للضرورة وهو اللحم الذى دبت عليه الوحرة دابة تشبه القطاية وهى نوع من الوزغ .

(*) العبادلة عبد الله بن عمر وابن عمر وابن عباس وابن مسعود .

ما فيه أل الجنسية ، ومنع ذلك الكوفيون وجماعة من البصريين وهو القياس ، لأن كل ما كان فاعلا لنعم وبئس وكان فيه أل كان مفسرا للضمير المستتر فيهما إذا نزعت منه ، والذى ليس كذلك قال فى شرح التسهيل : ولا ينبغى أن يمنع لأن الذى جعل بمنزلة الفاعل ولذلك اطرد الوصف به . الثانى : ذهب الأكثرون إلى أن أل فى فاعل نعم وبئس جنسية ثم اختلفوا فقيل حقيقة . فإذا قلت نعم الرجل زيد فالجنس كله ممدوح وزيد مندرج تحت الجنس لأنه فرد من أفراده ولهؤلاء فى تقريره قولان : **أحدهما** أنه لما كان الغرض المبالغة فى إثبات المدح للممدوح جعل المدح للجنس الذى هو منهم إذ الأبلغ فى إثبات الشىء جعله للجنس حتى لا يتوهم كونه طارئا على المخصوص . **والثانى** أنه لما قصدوا المبالغة عدوا المدح إلى الجنس مبالغة ولم يقصدوا غير مدح زيد فكأنه قيل ممدوح جنسه لأجله وقيل مجازا فإذا قلت نعم الرجل زيد جعلت زيدا جميع الجنس مبالغة ولم تقصد غير مدح

بفتحات وهى نوع من الوزغ ووقف بالسكون على لغة ربيعة . **(قوله وإن لم تكن معرفة)** أى لأنها زائدة لازمة وتعريفه بالعلمية . **(قوله كما يسندان إلخ)** أى بجامع إرادة الجنس فى كل . **(قوله كان مفسرا)** أى تمييزا . **(قوله والذى ليس كذلك)** أى لأنه لا تنزع منه أل حتى يصلح لكونه مفسرا للضمير . **(قوله قال فى شرح التسهيل إلخ)** باقى عبارة شرح التسهيل على ما فى الهمع ومقتضى النظر الصحيح أنه لا يجوز مطلقا ولا يمنع مطلقا بل إذا قصد به الجنس جاز وإذا قصد به العهد منع ا هـ وهو إنما يتجه على أن أل فى نعم الرجل جنسية لا عهدية .

(قوله ولا ينبغى أن يمنع) أى والكلية السابقة غير مسلمة . **(قوله لأن الذى)** أى مع صلته جعل بمنزلة الفاعل أى بمنزلة اسم الفاعل المحلى بأل واسم الفاعل المحلى بأل يقع فاعلا لنعم وبئس فكذا ما هو بمنزلته والمراد بكونه بمنزلته أنه مؤول به . **(قوله جنسية)** أى للجنس فى ضمن جميع الأفراد حقيقة أو مجازا كما يدل عليه تقريره الآتى وأل الجنسية بهذا المعنى هى الاستغراقية حقيقة أو مجازا وبها عبر بعضهم . **(قوله فقيل حقيقة)** أى أنه أريد بمدخولها جميع أفراد الجنس قصدا أو تبعا للممدوح كما يدل عليه ما بعده . وقوله فالجنس كله ممدوح أى قصدا أو تبعا وقوله : وزيد مندرج تحت الجنس أى ثم نص عليه كما ينص على الخاص بعد العام . واعترض بأن العموم يؤدى إلى التناقض فى نحو : نعم الرجل زيد وبئس الرجل عمرو وأجيب بأن الشىء قد يمدح ويذم من جهتين مختلفتين ولا تناقض عند اختلاف الجهة . **(قوله فى تقريره)** أى تقرير كونها للجنس حقيقة وقوله أنه أى الحال والشأن[1] . **(قوله جعل المدح للجنس)** أى قصدا فجميع أفراده ممدوحة قصدا على هذا القول . **(قوله حتى لا يتوهم)** أى فلا يتوهم كونه أى المدح طارئا على المخصوص وأن جنسه لا يستحق المدح لنقصه فحتى تفريعية .

(قوله عدوا المدح إلى الجنس) أى جعلوه متجاوزا المخصوص إلى الجنس لا قصدا بل تبعا للمخصوص مبالغة فى مدحه . **(قوله وقيل مجازا)** أى جنسية مجازا ووجهه أن المراد بمدخولها الفرد المعين مدعى أنه جميع الجنس لجمعه ما تفرق فى غيره من الكمالات فالمدح لذلك الفرد لا لغيره من الجنس لا قصدا ولا تبعا . **(قوله فقيل**

---

(١) أى الضمير للشأن .

زيد . وذهب قوم إلى أنها عهدية ثم اختلفوا فقيل المعهود ذهنى كما إذا قيل أشتر اللحم ولا تريد الجنس ولا معهودا تقدم وأراد بذلك أن يقع إبهام ثم يأتى بالتفسير بعده تفخيما للأمر وقيل المعهود هو الشخص الممدوح فإذا قلت : زيد نعم الرجل فكأنك قلت زيد نعم هو . واستدل هؤلاء بتثنيته وجمعه ولو كان عبارة عن الجنس لم يسغ فيه ذلك . وقد أجيب عن ذلك على القول بأنها للاستغراق بأن المعنى أن هذا المخصوص يفضل أفراد هذا الجنس إذا ميزوا رجلين رجلين أو رجالا رجالا . وعلى القول بأنها للجنس مجازا بأن كل واحد من الشخصين كأنه على حدته جنس فاجتمع جنسان فثنيا . الثالث لا يجوز اتباع

المعهود ذهنى) أى حقيقة معينة فى الذهن باعتبار وجودها فى ضمن فرد مبهم كما هو شأن مدخول لام العهد الذهنى ثم فسر ذلك الفرد المبهم بزيد مثلا . **(قوله ولا معهودا تقدم)** أى فى الذكر صريحا أو كناية أو فى العلم كما هو شأن مدخول لام العهد الخارجى . **(قوله تفخيما للأمر)** أى مدح ذلك الفرد لأن التفسير بعد الإبهام أمكن فى ذهن المخاطب وأوقع فى نفسه . **(قوله وقيل المعهود هو الشخص الممدوح)** أى فتكون أل للعهد الخارجى . **(قوله فكأنك قلت زيد نعم هو)** أى فيكون الرجل من وضع الظاهر موضع الضمير وأل للعهد الخارجى الذكرى وهذا ظاهر إذا قدم المخصوص كما فى مثال الشارح فإذا أخر كما فى نعم الرجل زيد فالظاهر أن الأمر كذلك على القول بأن المخصوص مبتدأ خبره الجملة قبله لتقدم المرجع فى الرتبة وإن تأخر لفظا بخلافه على القول بأنه مبتدأ حذف خبره أو خبر مبتدأ محذوف فعليهما لا إظهار فى مقام الإضمار بل ولا تكون أل للعهد الذكرى حيث اشترط تقدم ذكر مدخولها كما هو قضية كلامهم . وانظر أل حينئذ لأى أقسام العهد الخارجى .

(قوله واستدل هؤلاء) أى القائلون بأن أل للعهد مطلقا ذهنيا أو خارجيا كما يرشد إليه تعليله . **(قوله لم يسغ فيه ذلك)** أى لأن الجنس شىء واحد وإن أريد فى ضمن جميع أفراده كما هو مراد القائل بأنها للجنس كما مر . **(قوله للاستغراق)** أى للجنس فى ضمن جميع الأفراد حقيقة بتقريريه السابقين . **(قوله أن هذا المخصوص)** أى المثنى أو المجموع يفضل أى يفوق أفراد هذا الجنس أى جنس فاعل نعم المثنى أو المجموع وأخذ الفضل من كونه المخصوص بالمدح . **(قوله إذا ميزوا)** أى فصلوا وقسموا رجلين رجلين أو رجالا رجالا أى حالة كونهم أى أولئك الأفراد رجلين رجلين فى المثنى أو رجالا رجالا فى المجموع . وحاصله أن القائل نعم الرجلان أو الرجال ثنى أو جمع أولا ثم عرف بأل الجنسية فهى لجنس الاثنين فى ضمن جميع أفراده التى هى مثنيات ولجنس الجمع الذى فى ضمن جميع أفراده التى هى جموع . وأما قول البعض وما ذكره لا يظهر إلا على القول بأن أفراد المثنى والجمع مثنيات وجموع وأما على القول بأن أفرادهما آحاد فلا اهـ فغفلة لأن محل الخلاف إذا لم تكن أل فى المثنى لجنس الاثنين وفى المجموع لجنس الجمع وإلا كانت أفراد المثنى مثنيات وأفراد الجموع جموعا بلا خلاف

فاعل نعم وبئس بتوكيد معنوى قال فى شرح التسهيل باتفاق وأما التوكيد اللفظى فلا يمتنع وأما النعت فمنعه الجمهور وأجازه أبو الفتح فى قوله :

[٧٧٢] لَعَمْرِى وَمَا عَمْرِى عَلَىَّ بِهَيِّنٍ لَبِئْسَ الْفَتَى الْمَدْعُوُّ بِاللَّيْلِ حَاتِمُ

قال فى شرح التسهيل : وأما النعت فلا ينبغى أن يمنع على الإطلاق بل يمتنع إذا قصد به التخصيص مع إقامة الفاعل مقام الجنس لأن تخصيصه حينئذ مناف لذلك القصد وأما إذا تؤول بالجامع لأكمل الفضائل فلا مانع من نعته حينئذ لإمكان أن يراد بالنعت ما أريد بالمنعوت . وعلى هذا يحمل قول الشاعر :

[٧٧٣] * نِعْمَ الْفَتَى الْمُرِّىُّ أَنْتَ إِذَا هُمُ *

للقطع بوجوب صدق المفهوم على أفراده ومفهوم الاثنين والجمع لا يصدق على الواحد فلا يكون فردا لهما . فعض بنواجذك على هذا التحقيق . **(قوله بتوكيد معنوى)** أى فلا يقال نعم الرجل كلهم أو أنفسهم زيد ولا كله أو نفسه زيد لأن الأول منافر للفظ والثانى منافر للمعنى . ولا يقاس الأول على قولهم الدينار الصفر والدرهم البيض لشذوذه وأيضا ليس المقام مقام تحقيق الإحاطة بالجنس فلا يشذ منه أحد حتى يؤتى بكل ولا رفع احتمال إرادة جنس آخر ملابس للجنس المذكور حتى يؤتى بالنفس كذا قال الدماميني . قال سم : وهو لا يتأتى فى المثنى والجمع اهـ . قال فى الهمع : قال أبو حيان : ومن يرى أن أل عهدية شخصية لا يبعد أن يجيز نعم الرجل نفسه زيد . **(قوله فلا يمتنع)** لأن إعادة اللفظ خشية نحو سهو السامع عنه لا محذور فيه . **(قوله فمنعه الجمهور)** أى لأنه إن أفرد خولف المعنى وإن جمع خولف اللفظ قاله الدماميني . وقال الفارضى : لأن النعت يخصصه ويقلل شياعه فينافى المقصود منه وهو الجنس فى ضمن جميع الأفراد حقيقة أو مجازا كما هو المشهور فيه . **(قوله لذلك القصد)** أى قصد الجنس على الوجه المتقدم . **(قوله وأما إذا تؤول)** أى الفاعل بالجامع لأكمل الفضائل أى بأن أريد الاستغراق مجازا ومثل ذلك ما إذا أريد الجنس حقيقة ولم يقصد بالنعت التخصيص بل الكشف والإيضاح كما استفيد من مفهوم قوله سابقا إذا قصد به التخصيص ومثله أيضا ما إذا أريد العهد . **(قوله لإمكان أن يراد بالنعت إلخ)** بأن يراد بالنعت الجامع لكمالات جنس هذا النعت . **(قوله المرى)** بضم الميم وتشديد الراء نسبة إلى مرة أحد أجداده وتمام البيت :

---

[٧٧٢] قاله يزيد بن قنانة العدوى . وصدره :

* لَعَمْرِى وَمَا عَمْرِى عَلَىَّ بِهَيِّنٍ *

من أبيات من الطويل . لعمرى أى قسمى وقد تكرر بنحوه . والشاهد فى إدخال لام القسم على بئس الدالة على فعلية أفعال المدح والذم . وحاتم مخصوص بالذم مبتدأ والجملة مقدما خبره .

[٧٧٣] قاله زهير بن أبى سلمى . وتمامه :

* حَضَرُوا لَدَى الْحَجَرَاتِ نَارَ الْمَوْقِدِ *

من قصيدة من الكامل يمدح بها سنان بن أبى حارثة المرى والشاهد فى المرى فإنه صفة للفتى الذى هو فاعل نعم ، فهذا حكم فيه خلاف فالجمهور على منع نعته خلافا لأبى الفتح ، وحمله أبو على وابن السراج على البدل ولا حجة لهما . وقوله أنت مخصوص بالمدح مبتدأ وإذا للمفاجأة وهم مبتدأ ، وحضروا خبره ، والحجرات جمع حجرة بفتحتين وهى شدة الشتاء .

وحمل أبو على وابن السراج مثل هذا على البدل وأبيا النعت ولا حجة لهما ا هـ وأما البدل والعطف فظاهر سكوته فى شرح التسهيل عنهما جوازهما وينبغى ألا يجوز منهما إلا ما تباشره نعم (**وَيَرْفَعَانِ**) أيضا على الفاعلية (**مُضْمَرًا**) مبهما (**يُفَسِّرُهُ * مُمَيِّزٌ كَنِعْمَ قَوْمًا مَعْشَرُهْ**) وقوله :

[٧٧٤] **نِعْمَ امْرَأً هَرِمٌ لَمْ تَعْرُ نَائِبَةٌ إِلَّا وَكَانَ لِمُرْتَاعٍ بِهَا وَزَرَا**

وقوله :

[٧٧٥] **لَنِعْمَ مَوْئِلًا الْمَوْلَى إِذَا حُذِرَتْ بَأْسَاءُ ذِى الْبَغْىِ وَاسْتِيلَاءُ ذِى الْإِحَنِ**

وقوله :

[٧٧٦] **نِعْمَ امْرَأَيْنِ حَاتِمٌ وَكَعْبُ كِلَاهُمَا غَيْثٌ وَسَيْفٌ عَضْبُ**

*** حضروا لدى الحجرات نار الموقد ***

والحجرات جمع حجرة بفتحتين وهى شدة الشتاء . (**قوله إلا ما تباشره نعم**) أى ما يصلح لمباشرتها وهو المعرف بأل والمضاف إلى المعرف بها ولو بواسطة وقد جزم بالجواز بهذا القيد السيوطى قال البعض تبعا لشيخنا : وقد يقال الذى ينبغى الجواز مطلقا ويغتفر فى التابع ما لا يغتفر فى المتبوع ا هـ وأنت إذا تذكرت ما أسلفناه عن بعض المحققين من أن اغتفارهم فى التابع ما لا يغتفر فى المتبوع ليس أصلا مطردا فى كل موضع ولذلك يقولون قد يغتفر إلخ هان عليك هذا البحث . (**قوله مضمرا مبهما**) تقدم أن هذا من المواضع السبعة التى يعود فيها الضمير على متأخر لفظا ورتبة . قال الفارضى : وندر جره بالباء أى الزائدة نحو نعم بهم قوما . (**قوله يفسره مميز**) فإذا قلت زيد نعم رجلا لم يعد الضمير على زيد بل على رجلا . دمامينى . (**قوله مميز**) يجوز وصف هذا المميز نحو : نعم رجلا صالحا زيد وكذا فصله خلافا لابن أبى الربيع نحو : ﴿ بئس للظالمين بدلا ﴾ همع . (**قوله كنعم قوما معشره**) ينبغى إذا جرينا على أن معشره مبتدأ خبره الجملة أن يكون الرابط عموم الضمير للمبتدأ على أن المراد بالضمير الجنس أو إعادة المبتدأ بمعناه على أن المراد به الشخص فعلم ما فى كلام البعض تبعا لسم من الخفاء والقصور . (**قوله نعم امرأ هرم**) بفتح الهاء وكسر الراء لم تعر مضارع عرا يعرو بمعنى عرض والوزر الملجأ . (**قوله لنعم موئلا**) أى ملجأ وقوله حذرت بالبناء للمجهول أى خيفت . والإحن بكسر الهمزة وفتح الحاء المهملة جمع إحنة بكسر الهمزة وسكون الحاء وهى الحقد . (**قوله كلاهما غيث وسيف عضب**) أى قاطع وفيه لف ونشر مرتب . (**قوله تقول عرسى إلخ**)

---

[٧٧٤] البيت من البسيط ، وهو لزهير بن أبى سلمى .

[٧٧٥] البيت من البسيط ، وهو بلا نسبة فى شرح أبى عقيل .

[٧٧٦] هو من البسيط واللام للتأكيد . الشاهد فيه أن فاعل نعم مستتر فيه مفسر بالتمييز وهو قوله موئلا تقديره لنعم الموئل موئلا المولى : أى ملجأ . والمولى مخصوص بالمدح مبتدأ ، والجملة مقدما خبره . وإذا ظرف . والبأساء الشدة . والبغى الظلم . والإحن بكسر الهمزة جمع إحنة وهى الحقد .

ونحو : ﴿ بئس للظالمين بدلا ﴾ [الكهف : ٥٠] . وقوله :

[٧٧٧] تَقُولُ عِرْسِى وَهْىَ لِى فِى عَوْمَرَهْ بِئْسَ امْرَأً وَإِنَّنِى بِئْسَ الْمَرَهْ

ففى كل من نعم وبئس ضمير هو الفاعل . ولهذا الضمير أحكام : الأول أنه لا يبرز فى تثنية ولا جمع استغناء بتثنية تمييزه وجمعه ، وأجاز ذلك قوم من الكوفيين وحكاه الكسائى عن العرب ، ومنه قول بعضهم : مررت بقوم نعموا قوما وهذا نادر . الثانى أنه لا يتبع . وأما نحو : نعم هم قوما أنتم فشاذ . الثالث أنه إذا فسر بمؤنث لحقته تاء التأنيث نحو : نعمت امرأة هند هكذا مثله فى شرح التسهيل . وقال ابن أبى الربيع(١) : لا تلحق وإنما يقال نعم امرأة هند استغناء بتأنيث المفسر . ونص الخطاب(٢) على جواز الأمرين . ويؤيد الأول قوله « فبها ونعمت » . الرابع ذهب القائلون بأن فاعل نعم الظاهر يراد به الشخص إلى أن المضمر كذلك . وأما القائلون بأن الظاهر يراد به الجنس فذهب أكثرهم إلى أن المضمر كذلك .

وذهب بعضهم إلى أن المضمر للشخص قال لأن المضمر على التفسير لا يكون فى

عرس الرجل بالكسر امرأته ، ولى بمعنى معى ، والعومرة الصخب واختلاط الأصوات . **(قوله أنه لا يبرز)** بل هو واجب الاستتار فى الأحوال كلها كما أرشد إلى ذلك تمثيله وندر إبرازه مجرورا بالباء كما مر عن الفارضى .

(قوله أنه لا يتبع) أى بشىء من التوابع لقوة شبهه بالحرف بتوقف انفهامه لفظا ومعنى على التمييز بعده بخلاف الضمير العائد على ما قبله . قاله يس . **(قوله نعم هم)** الشاهد فى هم فإنه توكيد للضمير المستتر وأما أنتم فالمخصوص . **(قوله لحقته تاء التأنيث)** أى لحقت فعله وجوبا بقرينة مقابلته بالقول الثالث . **(قوله لا تلحق)** أى يمتنع ذلك بقرينة مقابلته بالقول الثالث . **(قوله ويؤيد الأول)** أى القول بوجوب اللحوق واعترض بأن التمييز غير مذكور كما هو محل الخلاف ولك أن تقول المقدر كالمذكور وبأنه إنما يؤيد الأول بالنسبة إلى الثانى لا الثالث . **(قوله يراد به الشخص)** أى المعهود خارجا وقوله إلى أن المضمر كذلك أى يراد به الشخص بأن يجعل راجعا إلى التمييز المراد به الشخص . **(قوله فذهب أكثرهم إلى أن المضمر كذلك)** أى يراد به الجنس فى ضمن جميع الأفراد بأن يجعل راجعا إلى التمييز المراد به الجنس لكونه على نية أل الجنسية إذ الأصل نعم الرجل فاندفع الاعتراض بأن مرجع الضمير التمييز وهو نكرة فى سياق الإثبات فلا يعم والضمير كمرجعه فمن أين العموم وسكت عن الضمير على القول بأن الظاهر يراد به المعهود الذهنى وفى سم على المختصر أمه كظاهر حينئذ أيضًا .

(قوله وذهب بعضهم إلى أن المضمر للشخص) هذا مقابل قوله فذهب أكثرهم فضمير بعضهم راجع إلى

---

[٧٧٧] رجز لم أقف على اسم راجزه . وعرس الرجل بالكسر امرأته . والعومرة الصخب والجلبة . والواو فى وهى للحال ولى بمعنى معى . وبئس امرأ مقول القول . وفيه الشاهد حيث أضمر الفاعل فيه وفسرته النكرة المنصوبة على التمييز . قوله بئس المرء خبر إن وفيه ثلاثة أشياء : تذكير الفعل المسند إلى المؤنث أى بئست المرأة . وتقديم المخصوص بالذم على بئس لدخول الناسخ عليه . وتخفيف الهمزة من المرأة إذ قال « المره » .

---

(١) سبق التعريف به .

(٢) خطاب بن يوسف القرطبى من محققى النحاة له كتاب (الترشيح) مات بعد الخمسين والأربعمائة .

كلام العرب إلا شخصا . ولمفسر هذا الضمير شروط : **الأول** : أن يكون مؤخرًا عنه فلا يجوز تقديمه على نعم وبئس . **الثانى** : أن يتقدم على المخصوص فلا يجوز تأخيره عنه عند جميع البصريين ، وأما قولهم نعم زيد رجلا فنادر . **الثالث** : أن يكون مطابقا للمخصوص فى الإفراد وضديه[1] والتذكير وضده[2] . **الرابع** : أن يكون قابلا لأل فلا يفسر بمثل وغير وأى وأفعل التفضيل لأنه خلف من فاعل مقرون بأل فاشترط صلاحيته لها . **الخامس** : أن يكون نكرة عامة فلو قلت نعم شمسا هذه الشمس لم يجز لأن الشمس مفرد فى الوجود ، فلو قلت نعم شمسا شمس هذا اليوم لجاز . ذكره ابن عصفور وفيه نظر . **السادس** : لزوم ذكره كما نص عليه سيبويه ، وصحح بعضهم أنه لا يجوز حذفه وإن فهم المعنى ونص بعض المغاربة على شذوذ فبها ونعمت[3] . وقال فى التسهيل : لازم غالبا استظهارا على نحو فبها ونعمت . وممن أجاز حذفه ابن عصفور .

(تنبيه)*: ما ذكر من أن فاعل نعم يكون ضميرا مستترا فيها هو مذهب الجمهور ، وذهب الكسائى إلى أن الاسم المرفوع بعد النكرة المنصوبة فاعل نعم والنكرة عنده منصوبة على الحال ، ويجوز عنده أن تتأخر فيقال نعم زيد رجلا . وذهب الفراء

القائلين بأن الظاهر يراد به الجنس وبهذا يعرف ما فى كلام البعض من الخلل . **(قوله على التفسير)** أى مع التفسير . **(قوله لا يكون فى كلام العرب إلا شخصا)** قد يمنع بأن الضمير كمفسره شخصا وغيره فتدبر . **(قوله ولمفسر هذا الضمير)** خرج مفسر الظاهر فلا يعتبر فيه جميع هذه الشروط إذ يجوز تأخيره عن المخصوص كقوله * **بئس الفحل فحلهم فحلا** *[4] . **(قوله أن يكون قابلا لأل)** أى أو حالا محل ما يقبلها فلا يرد فنعما هى على القول بأن ما تميز لأنها وإن لم تقبل أل حالة محل ما يقبلها . أفاده زكريا . **(قوله وأفعل التفضيل)** لعل مراده المضاف والمقرون بمن لأن غيرهما يقبل أل فيجوز نعم أحسن زيد . **(قوله نكرة عامة)** أى متكثرة الأفراد كما يفيده كلامه فلا يرد أن النكرة فى سياق الإثبات لا تعمّ وتقدم جواب آخر . **(قوله فلو قلت نعم شمسا شمس هذا اليوم لجاز)** أى لأنك لما اعتبرت تعدد الشمس بتعدد الأيام كان شمسا فى كلامك نكرة عامة لكل شمس يوم . **(قوله وفيه نظر)** وجهة النظر بأن علة المنع موجودة فى هذه الصورة أيضا وهو مدفوع باعتبار التعدد بتعدد الأيام وبهذا يستغنى عما أطال به البعض . **(قوله وصحح بعضهم إلخ)** تقوية لما قبله .

(قوله وإن فهم المعنى) أى كما فى الحديث وقوله استظهارا يعنى اعتمادا وقوله فبها ونعمت أى فبالطريقة المحمدية من الوضوء أخذ ونعمت طريقة الوضوء هذا هو الصواب . وقول البعض فى تقرير الحديث : ونعمت الطريقة الوضوء غير مناسب لما نحن فيه بل غير صحيح لأنه يلزم عليه حذف الفاعل فتنبه . **(قوله وذهب الكسائى إلخ)** الظاهر أنه على مذهب الكسائى والفراء أغنى الفاعل عن المخصوص كما سيأتى نظيره فى شرح قول

---

(١) أى التثنية والجمع .

(٢) أى التأنيث .

(٣) الجملة جزء من حديث شريف فلا شذوذ على الإطلاق فرسول الله ﷺ أفصح من نطق بالعربية .

(٤) صدر بيت وعجزه : * وأمهم زلاء منطيق * .

إلى أن الاسم المرفوع فاعل كقول الكسائى إلا أنه جعل النكرة المنصوبة تمييزا منقولا . والأصل فى قولك : نعم رجلا زيد نعم الرجل زيد ثم نقل الفعل إلى الاسم الممدوح فقيل نعم رجلا زيد ، ويقبح عنده تأخيره لأنه وقع موقع الرجل المرفوع وأفاد إفادته . والصحيح ما ذهب إليه الجمهور لوجهين : أحدهما قولهم نعم رجلا أنت وبئس رجلا هو فلو كان فاعلا لاتصل بالفعل . الثانى قولهم نعم رجلا كان زيد فأعملوا فيه الناسخ (**وَجَمْعُ تَمْييزٍ وَفَاعِلٍ ظَهَرْ * فِيهِ خِلاَفٌ عَنْهُمُ**) أى عن النحاة (**قَدِ اشْتَهَرْ**) فأجازه المبرد وابن السراج والفارسى والناظم وولده ، وهو الصحيح لوروده نظما ونثرا فمن النظم قوله :

[٧٧٨] **نِعْمَ الْفَتَاةُ فَتَاةً هِنْدُ لَوْ بَذَلَتْ رَدَّ التَّحِيَّةِ نُطْقًا أَوْ بِإِيمَاءِ**

وقوله :

[٧٧٩] **وَالتَّغْلَبِيُّونَ بِئْسَ الْفَحْلُ فَحْلُهُمُ فَحْلًا وَأُمُّهُمُ زَلَّاءُ مِنْطِيقُ**

المصنف وما ميز وقيل فاعل إلخ . (**قوله ويجوز عنده أن تتأخر**) أى لأن الأصل فى الحال أن تتأخر عن صاحبها (**قوله منقولا**) أى محولا عن الفاعل كما يدل عليه ما بعده وقوله ثم نقل الفعل أى حول إسناده عنه إلى الاسم الممدوح ونصب تمييزا . (**قوله لوجهين**) زيد ثالث وهو قولهم إخوتك نعم رجالا والفاعل لا يتقدم وفيه نظر وإن أقره البعض وغيره لأن الكسائى والفراء من الكوفيين وهم يجوزون تقديم الفاعل فلا ينهض هذا الوجه عليهما . (**قوله لاتصل بالفعل**) أى بارزا فى المثال الأول ومستترا فيه فى المثال الثانى . فإطلاق البعض استتاره ليس فى محله . (**قوله قولهم نعم رجلا كان زيد**) قد يناقش باحتمال زيادة كان إلا أن يقال الأصل عدم الزيادة .

(**قوله فأعملوا فيه الناسخ**) أى والناسخ لا يدخل على الفاعل بل على المبتدأ . (**قوله نطقا**) أى بنطق بدليل أو بإيماء . (**قوله والتغلبيون**) نسبة إلى تغلب بفتح الفوقية وسكون الغين المعجمة وكسر اللام ولكن اللام فى المنسوب مفتوحة لاستثقال كسرتين مع ياء النسبة ، وقد تكسر . نقله شيخ الإسلام عن الجوهرى . والتغلبيون قوم من نصارى العرب بقرب الروم منهم الأخطل . وأراد بالفحل الأب ، والزلاء بفتح الزاى وتشديد اللام المرأة اللاصقة العجز الخفيفة الألية ، والمنطيق صيغة مبالغة من النطق يستوى فيها المذكر والمؤنث ومعناه البليغ ، لكن المراد به هنا المرأة التى تتأزر بما تعظم به عجيزتها قاله العينى وغيره . وعبارة القاموس المنطيق البليغ والمرأة المتأزرة بحشية تعظم بها عجيزتها اهـ وكأن الثانى مأخوذ من النطاق وهو شقة تلبسها المرأة وتشد وسطها فترسل

---

[٧٧٨] هو من البسيط . والشاهد فيه أنه جمع فيه بين التمييز وهو فتاة والفاعل الظاهر كما فى البيت السابق . وأجاز ذلك المبرد وأبو على وشيخه أبو بكر بن السراج محتجين به وبأمثاله . وغيرهم حملوه على الضرورة ولم يستحسنوه فى النثر . قوله هند مخصوص بالمدح مبتدأ ، ونطقا تمييز ، وأو بإيماء عطف عليه .

[٧٧٩] قاله جرير يهجو الأخطل من البسيط . والتغلبيون مبتدأ جمع تغلبى نسبة إلى بنى تغلب : قوم من نصارى العرب بقرب الروم . والأخطل منهم . وفحلهم مخصوص بالذم مبتدأ ، والجملة مقدما خبره والكل خبر للمبتدأ الأول . والشاهد فى فحلا حيث جمع بينه وهو تمييز وبين الفاعل الظاهر للتأكيد . وقيل حال مؤكدة . والزلاء بفتح الزاى وتشديد اللام ممدودة وهى اللاصقة العجز خفيفة الإلية . ومنطيق بكسر الميم صيغة مبالغة يستوى فيها المذكر والمؤنث وهو البليغ ولكن المراد ههنا المرأة التى تتأزر بحشية تعظم بها عجيزتها .

وقوله :

[٧٨٠] * فَنِعْمَ ٱلزَّادُ زَادُ أَبِيكَ زَادَا *

ومن النثر ما حكى من كلامهم : نعم القتيل قتيلا أصلح بين بكر وتغلب . وقد جاء التمييز حيث لا إبهام يرفعه لمجرد التوكيد كقوله :

[٧٨١] وَلَقَدْ عَلِمْتُ بِأَنَّ دِينَ مُحَمَّدٍ مِنْ خَيْرِ أَدْيَانِ ٱلْبَرِيَّةِ دِينَـا

ومنعه سيبويه والسيرافى مطلقا وتأولا ما سمع . وقيل إن أفاد معنى زائدًا جاز وإلا فلا كقوله :

[٧٨٢] * فَنِعْمَ المَرْءُ مِنْ رَجُلٍ تِهَامِى *

وقوله :

[٧٨٣] * وَقَائِلَةٍ نِعْمَ ٱلفَتَى أَنْتَ مِنْ فَتَى *

الأعلى على الأسفل إلى الأرض والأسفل ينجر فى الأرض . **(قوله ومن النثر ما حكى)** فى بعض النسخ إسقاط ما وليس بصواب . **(قوله وقد جاء التمييز إلخ)** جواب عما يقال التمييز لرفع الإبهام ولا إبهام مع الفاعل الظاهر . **(قوله وتأولا ما سمع)** أى بجعل فتاة وفحلا وزادا وقتيلا أحوالا مؤكدة أو زادا مفعولا به لتزود أول البيت . **(قوله إن أفاد معنى زائدا)** أى بنفسه كالمثال الثانى أو بتابعه كالمثالين الأول والثالث . **(قوله كقوله فنعم المرء إلخ)** مثال لما أفاد معنى زائدًا وهو كونه تهاميًا فكان الأولى للشارح أن يؤخر قوله وإلا فلا عن الأمثلة . وتهامى نسبة إلى

---

[٧٨٠] صدره :

* تَزَوَّدْ مِثْلَ زَادِ أَبِيكَ فِينَـا *

قاله جرير من قصيدة يمدح بها عمر بن عبد العزيز رضى الله عنه . ومثل نصب على أنه صفة لمصدر محذوف : أى تزود زادا مثل زاد . والشاهد فى فنعم الزاد حيث جمع فيه بين الفاعل الظاهر والنكرة المفسرة تأكيدا . وزاد أبيك مخصوص بالمدح مبتدأ . والجملة مقدما خبره .

[٧٨١] قاله أبو طالب عم النبى ﷺ من الكامل . واحتج به الشيعة على إسلام أبى طالب . الواو للقسم ، واللام للتأكيد ، وقد للتحقيق ، والباء زائدة . والشاهد فى دينا فإنه تمييز مؤكد . وقد استشهد به على كون فحلا فى البيت السابق تمييزا مؤكدا .

[٧٨٢] قاله أبو بكر بن الأسود المعروف بابن شعوب وهى أمه . وصدره :

* تَخَيَّـرَهُ فَلَـمْ يَعْـدِلْ سِوَاهُ *

من الوافر ذكر مستوفى فى شواهد التمييز . والشاهد فى من رجل فإن من فيه ليس للتمييز وإنما هى للتبعيض فكأنه قال : ونعم المرء الذى هو بعض الحى التهامى أى جزء منه . والأشياء المتوغلة فى الإبهام لا تقع تمييزا لنعم وبئس إلا أن تخصص بالوصف خلافا لأبى موسى .

[٧٨٣] قاله الكروّس بن الحصن . وتمامه :

* إِذَا ٱلْمُرْضِعُ الْعَوْجَاءُ جَالَ بَرِيمُهَا *

من الطويل . والمرضع المرأة التى ترضع على تأويل ذات إرضاع . وجال من الجولان . والبريم بفتح الباء الموحدة هو الحبل المفتول فيه لونان تشد به المرأة وسطها . وجولان بريمها كناية عن هزالها . قوله : وقائلة أى رب امرأة قائلة . والشاهد فى من فتى حيث جمع فيه بين التمييز والفاعل الظاهر وهو الفتى . وأنت مخصوص بالمدح مبتدأ والجملة مقدما خبره .

أى من متفت أى كريم . وفى الأثر : « نعم المرء من رجل لم يطأ لنا فراشا ولم يفتش لنا كنفا منذ أتانا »[1] وصححه ابن عصفور (**وَمَا**) فى موضع نصب (**مُمَيِّزٌ وَقِيلَ فَاعِلٌ**) فهى فى موضع رفع وقيل إنها المخصوص وقيل كافة (**فِي نَحْوِ نِعْمَ مَا يَقُولُ ٱلْفَاضِلُ**) ﴿ **بئس ما اشتروا به أنفسهم** ﴾ [البقرة : ٩٠] ، فأما القائلون بأنها فى موضع نصب على التمييز فاختلفوا على ثلاثة أقوال : **الأول** : أنها نكرة موصوفة بالفعل بعدها والمخصوص محذوف وهو مذهب الأخفش والزجاجى والفارسى فى أحد قوليه والزمخشرى وكثير من المتأخرين . **والثانى** : أنها نكرة غير موصوفة والفعل بعدها صفة لمخصوص محذوف أى شيء . **والثالث** : أنها تمييز والمخصوص ما أخرى موصولة محذوفة والفعل صلة لما الموصولة المحذوفة ونقل عن الكسائى . وأما القائلون بأنها الفاعل فاختلفوا على خمسة أقوال : **الأول** : أنها اسم معرفة تام أى غير مفتقر إلى صلة والفعل صفة لمخصوص محذوف والتقدير نعم الشيء شيء فعلت . وقال به قوم منهم ابن خروف ونقله فى التسهيل عن سيبويه

تهامة بكسر الفوقية وهى ما نزل عن نجد من بلاد الحجاز وفى النسبة إليها الكسر مع تشديد الياء والفتح مع تخفيفها كيمان كما بينا ذلك فى باب التمييز . (**قوله من متفت**) قال سم : قد يقال هو بهذا المعنى ليس مما نحن فيه بل هو مباين للفاعل ا هـ وتعقبه البعض فقال : هذا يقتضى المباينة فى كل ما أفاد معنى زائدا كما لا يخفى ولا يخفى ما فيه ا هـ وهو فاسد لأنه لا يأتى فيما أفاد معنى زائدا بتابعه فاعرفه . (**قوله كنفا**) أى سترا . (**قوله وما مميز إلخ**) أورد عليه بناء على القولين الأخيرين من أقوال كون ما تمييزا أن ما مساوية للضمير فى الإبهام فكيف تكون مميزة له . وأجيب بأن المراد منها شيء له عظمة أو حقارة أو نحوهما بحسب المقام فتكون أخص منه مع أن التمييز قد يكون للتأكيد والفاعل على أنها مميز للضمير المستتر فى نعم وبئس وسكت عن من وهى مثل ما إلا أنها لا تكون معرفة تامة بل هى إما موصولة أو نكرة تامة أو موصوفة كقوله :

★ **ونعم من هو فى سر وإعلان** ★

وتقدم الكلام على ذلك فى الموصول . (**قوله فى نحو نعم ما يقول الفاضل**) أى من كل تركيب وقع فيه بعد نعم أو بئس ما فجملة فعلية . (**قوله أنها تمييز**) فيه أنه مشترك بين الأقوال الثلاثة فكان الظاهر أن يقول والثالث كالثانى إلا أن المخصوص ما أخرى ا هـ . (**قوله لما الموصولة المحذوفة**) أظهر فى محل الإضمار للإيضاح . (**قوله والفعل صفة لمخصوص محذوف**) أورد عليه وعلى ثانى أقوال كون ما تمييزا لزوم حذف الموصوف بالجملة مع أنه ليس بعض اسم متقدم مجرور بمن أو فى وسيأتى أنه ضرورة . (**قوله والتقدير نعم الشيء شيء فعلت**) بوصف المخصوص بجملة فعلت تخصص عن الفاعل

---

(١) زوجة أحد الصحابة ـ رضى الله عنهما ـ كناية عن أن زوجها لاستغراقه فى عبادة ربه لا يعطيها حقها كزوجة فهو صائم نهارا قائم ليلا وقيل هى زوجة عبد الله بن عمرو .

والكسائى . **والثاني** : أنها موصولة والفعل صلتها والمخصوص محذوف ونقل عن الفارسى . **والثالث** : أنها موصولة والفعل صلتها وهى فاعل يكتفى بها وبصلتها عن المخصوص ، ونقله فى شرح التسهيل عن الفراء والكسائى . **والرابع** : أنها مصدرية ولا حذف والتقدير نعم فعلك وإن كان لا يحسن فى الكلام نعم فعلك حتى يقال نعم الفعل فعلك كما تقول أظن أن تقوم ولا تقول أظن قيامك . **والخامس** : أنها نكرة موصوفة فى موضع رفع والمخصوص محذوف وأما القائلون بأنها المخصوص فقالوا إنها موصولة والفاعل مستتر وما أخرى محذوفة هى التمييز والأصل نعم ما ما صنعت والتقدير نعم شيئا الذى صنعته هذا قول الفراء وأما القائلون بأنها كافة فقالوا إنها كفت نعم كما كفت قلّ وطال فتصير تدخل على الجملة الفعلية .

(تنبيهات)*: **الأول** : فى ما إذا وليها اسم نحو : ﴿ **فنعما هى** ﴾ [البقرة : ٢٧١] ، ثلاثة أقوال : **أحدها** : أنها نكرة تامة فى موضع نصب على التمييز والفاعل مضمر والمرفوع بعدها هو المخصوص . **وثانيها** : أنها معرفة تامة وهى الفاعل وهو ظاهر مذهب سيبويه . ونقل عن المبرد وابن السراج والفارسى وهو قول الفراء . **وثالثها** : أن ما مركبة

المراد به الجنس فقد وجد شرط كون المخصوص أخص من الفاعل لا أعم ولا مساويا كما فى الهمع[1] لكنه لا يأتى على القول بأن أل للعهد الخارجى لمساواة المخصوص للفاعل على هذا القول ولكن لا ضرر حينئذ لأن اشتراط ما ذكر إنما هو على القول بأن أل للجنس فيما يظهر فتأمل . **(قوله أنها مصدرية)** فيه أن الفاعل على هذا مجموع ما فعلت لا ما فقط مع أن الكلام فى أقوال القائلين بأن الفاعل ما ، ولك دفعه بأن معنى قول الشارح سابقا وأما القائلون بأنها الفاعل أى ما فقط أو مع ما بعدها واقتصر البعض على إيراد الاعتراض مدعيا أن الفاعل على هذا القول هو المصدر المنسبك وفيه ما علم من تقريرنا . **(قوله ولا حذف)** فيكون هذا المؤول سد مسد الفاعل والمخصوص . **(قوله وإن كان لا يحسن إلخ)** أى لعدم وجود شرط فاعل نعم . **(قوله فقالوا إنها موصولة)** أى والفعل صلتها .

(قوله وأما القائلون بأنها كافة) بهذا صارت الأقوال تفصيلا فى ما المتلوة بجملة فعلية عشرة . **(قوله كفت نعم)** لأن نعم وبئس لعدم تصرفهما أشبها الحرف فجاز أن يكفا بما كما يكف الحرف بما نحو ربما . **(قوله فى ما إذا وليها إلخ)** قد يقال هذا مندرج فى كلام المصنف بأن يراد بنحو « نعم ما يقول الفاضل » كل تركيب وقعت فيه ما بعد نعم متلوة بشىء اسما كان أو جملة فعلية فإن لم يلها اسم ولا غيره نحو دققته دقا نعما فقيل ما معرفة تامة فاعل وقيل نكرة تامة تمييز والفاعل مستتر وعليهما فالمخصوص محذوف ويمكن دخول هذا أيضا فى كلام المصنف بأن يراد بنحو المثال كل تركيب وقعت فيه ما بعد نعم مطلقا . **(قوله وهي الفاعل)** أى والاسم المرفوع بعدها هو المخصوص وسكت عنه لعلمه مما قبله والتقدير فى الآية فنعم الشىء هى أى الصدقات أى إبداؤها لأن الكلام فيه فحذف المضاف وأقيم المضاف إليه مقامه فانفصل وارتفع . **(قوله وابن السراج والفارسى)** نقل فى التسهيل عنهما أنها موصولة والتقدير فنعم التى هى مفعولة لكم أى الفعلة التى فعلتموها من إبداء الصدقات ،

---

(١) همع الهوامع شرح جمع الجوامع .

مع الفعل ولا موضع لها من الإعراب والمرفوع بعدها هو الفاعل وقال به قوم وأجازه الفراء . **الثانى** : الظاهر أنه إنما أراد الأول من الثلاثة والأول من الخمسة لاقتصاره عليهما فى شرح الكافية[1] . **الثالث** : ظاهر عبارته هنا يشير إلى ترجيح القول الذى بدأ به وهو أن ما مميز وكذا عبارته فى الكافية . وذهب فى التسهيل إلى أنها معرفة تامة وأنها الفاعل ونقله عن سيبويه والكسائى **(وَيُذْكَرُ ٱلْمَخْصُوصُ)** بالمدح أو الذم **(بَعْدُ)** أى بعد فاعل نعم وبئس نحو : نعم الرجل أبو بكر وبئس الرجل أبو لهب ، وفى إعرابه حينئذ ثلاثة أوجه : أن يكون **(مُبْتَدَا)** والجملة قبله خبر **(أَوْ)** يكون **(خَبَرَ ٱسْمٍ)** مبتدإ محذوف **(لَيْسَ يَبْدُو أَبَدَا)** أو مبتدأ خبره محذوف وجوبا والأول هو الصحيح ومذهب سيبويه . قال ابن الباذش[2] : لا يجيز سيبويه أن يكون المختص بالمدح أو الذم إلا مبتدأ وأجاز الثانى جماعة منهم السيرافى وأبو على والصيمرى . وذكر فى شرح التشهيل أن سيبويه أجازه وأجاز الثالث

فلهما قولان فى المسألة ومن هذا يعلم أن الأقوال أربعة لا ثلاثة . **(قوله أن ما مركبة مع الفعل)** أى كتركيب حب مع ذا على القول به كما سيأتى . **(قوله والمرفوع بعدها هو الفاعل)** سكت عن المخصوص فيحتمل أنه محذوف أو أغنى عنه الفاعل على قياس ما سبق . **(قوله من الثلاثة)** أى أقوال التمييز وقوله من الخمسة أى أقوال الفاعلية . **(قوله وذهب فى التسهيل إلى أنها معرفة تامة وأنها الفاعل)** هذا عين الأول من الخمسة فلو قال إلى أول الخمسة لكان أخصر وقوله ونقله عن سيبويه والكسائى مكرر مع قوله سابقا ونقله فى التسهيل عن سيبويه والكسائى . **(قوله ويذكر المخصوص)** هو المخصوص بالمدح بعد نعم وبالذم بعد بئس وسمى مخصوصا لأنه ذكر جنسه ثم خص شخصه . يس .

(قوله بعد) أى وجوبا على ظاهر عبارته هنا وفى الكافية وغالبا على ما ذكره فى التسهيل وجرى عليه فى التوضيح وهو المتجه الذى ينبغى أن تحمل عليه عبارته هنا وفى الكافية عملا بما قرروه من حمل الظاهر على الصريح . **(قوله حينئذ)** أى حين إذ ذكر بعد . **(قوله والجملة قبله خبر)** والرابط عموم الفاعل أو إعادة المبتدأ بمعناه كما مر . **(قوله أو خبر اسم إلخ)** والتقدير الممدوح زيد . وقوله أو مبتدأ إلخ والتقدير زيد الممدوح . **(قوله والأول هو الصحيح)** أى لسلامته من التقدير . ومما أورد على قول الإبدال وقول البعض لسلامته من مخالفة الأصل يرد عليه أن تقديم الخبر على المبتدأ خلاف الأصل أيضا . قال الدمامينى : ورجح ابن الحاجب فى شرح المفصل . الوجه الثانى بأنه ليس فيه مما هو خلاف الأصل إلا حذف المبتدأ وهو كثير شائع . وأما الوجه الأول فإن فيه تقديم الخبر الذى هو جملة على المبتدأ وخلو الخبر المذكور من عائد إلى المبتدأ ووقوع الظاهر موقع المضمر وبأن الإبهام والتفسير على الوجه الثانى تحقيقى وعلى الأول تقديرى اهـ . **(قوله قال ابن الباذش)** هذا تأييد لقوله ومذهب سيبويه فقوله إلا مبتدأ أى خبره الجملة قبله بقرينة أن الكلام فى القول الأول وأن قول ابن الباذش تأييد لكون القول الأول مذهب سيبويه فقول البعض أو محذوف الخبر وجوبا غير ملائم للسياق . **(قوله وهو**

---

(١) راجع شرح الكافية لابن الحاجب وشواهده فى خزانة الأدب .

(٢) سبق التعريف به .

قوم منهم ابن عصفور . قال فى شرح التسهيل : وهو غير صحيح لأن هذا الحذف لازم ولم نجد خبرا يلزم حذفه إلا ومحله مشغول بشىء يسد مسده . وذهب ابن كيسان إلى أن المخصوص بدل من الفاعل ورد بأنه لازم وليس البدل بلازم ولأنه لا يصلح لمباشرة نعم **(وَإِنْ يُقَدَّمْ مُشْعِرٌ بِهِ)** أى بالمخصوص **(كَفَى)** عن ذكره **(كَالعِلْمُ نِعْمَ ٱلْمُقْتَنَى وَٱلْمُقْتَفَى)** فالعلم مبتدأ قولا واحدا والجملة بعده خبره ، ويجوز دخول الناسخ عليه نحو : ﴿ **إنا وجدناه صابرا نعم العبد** ﴾ [صٓ : ٤٤] . وقوله :

[٧٨٤] **إنَّ ٱبْـنَ عَبْـدِ ٱللهِ نِعْـ ـمَ أَخُو ٱلنَّدَى وَٱبْنُ ٱلْعَشِيرَةْ**

غير صحيح) من هذا يمتنع أن يجعل قوله مبتدأ شاملا له لكونه غير صحيح عنده ولذلك زاده الشارح بعد ولم يجعله من مصدوق كلام المصنف . **(قوله بشىء يسد مسدّه)** أى كحال وجواب قسم وغير ذلك مما تقدم فى باب المبتدأ وهنا لم يشتغل المحل بشىء يسد مسد الخبر . **(قوله بدل من الفاعل)** قال البعض : أى بدل اشتمال لأنه خاص والرجل عام كما فى الهمع اهـ وهو إنما يظهر على جعل أل جنسية لا عهدية وإلا كان بدل كل من كل .

(قوله وليس البدل بلازم) قال يسٓ : قد يقال لا مانع من كونه لازما لكونه مقصودا وكونه تابعا لا يقدح فى اللزوم كتابع مجرور رب . **(قوله ولأنه لا يصلح لمباشرة نعم)** أى قد لا يصلح فلا ينافى أنه قد يصلح نحو نعم الرجل غلام الأمير . قال يسٓ : وأقره شيخنا والبعض يمكن أن يقال قد يغتفر فى التابع ما لا يغتفر فى المتبوع . قال فى الارتشاف : قد يجوز فى الاسم إذا وقع بدلا مالا يجوز فيه إذا ولى العامل فإنهم حملوا إنك أنت قائم على البدل وإن كان لا يجوز إن أنت اهـ والتعبير بقد يفيد الجواب . **(قوله وأن يقدم مشعر به)** أى لفظ مشعر بمعنى المخصوص أى دال عليه سواء صلح لأن يكون المخصوص نفسه لو أخر كما فى مثال المتن أو لا نحو : ﴿ **إنا وجدناه صابرا** ﴾ [صٓ : ٤٤] ، هذا هو المناسب لصنيع الشارح . وقوله كفى أى عن ذكر المخصوص ولم يكن مخصوصا وإن صلح لكونه مخصوصا لو أخر هذا ظاهر عبارته الذى جاراه الشارح وسيأتى فيه وجه آخر . **(قوله فالعلم مبتدأ قولا واحدا)** المقصود نفى الخلاف المتقدم الذى فى المخصوص المؤخر بعنوان كونه مخصوصا مؤخرا فلا ينافى جواز نصبه على المفعولية لمحذوف أى الزم العلم ورفعه خبرا لمحذوف جوازا أى الممدوح العلم أو مبتدأ خبره محذوف جوازا أى العلم ممدوح ففهم أن ما أسلفناه من كون مثال المصنف من تقديم ما يصلح لأن يكون مخصوصا لو أخر ليس على جميع الأوجه فى العلم وكلام البعض فى هذه القولة والتى قبلها لا يخلو عن شىء كما يعلم من تقريرنا وكان الأحسن تأخير قوله والجملة بعده خبره عن قوله قولا واحدا ليرجع إليهما .

---

[٧٨٤] قاله أبو دهبل الجمحى من أبيات من الكامل . والندى بفتح النون الكرم والسخاء . والشاهد فى جواز دخول إن على المخصوص بالمدح وتقديمه . وقال ابن مالك : يجوز إدخال النواسخ على المخصوص ، فإذا دخل يجوز تقديمه وتأخيره إلا إن فإنها يجب تقديمها كقوله إن ابن عبد الله إلى آخره .

وقوله :

[٧٨٥] إِذَا أُرْسَلُونِي عِنْدَ تَعْذِيرِ حَاجَةٍ أُمَارِسُ فِيهَا كُنْتُ نِعْمَ ٱلْمُمَارِسُ

(تنبيهان): **الأول** : توهم عبارته هنا وفى الكافية أنه لا يجوز تقديم المخصوص وأن المتقدم ليس هو المخصوص بل مشعر به وهو خلاف ما صرح به فى التسهيل . **الثانى** : حق المخصوص أمران : أن يكون مختصا أو أن يصلح للإخبار به عن الفاعل موصوفا بالمدح بعد نعم وبالذم بعد بئس ، فإن باينه أول نحو : ﴿ **بئس مثل القوم الذين كذبوا** ﴾ [الجمعة : ٥] ، أى مثل الذين كذبوا ا هـ **(وَٱجْعَلْ كَبِئْسَ)** معنى وحكما **(سَاءَ)** تقول

(قوله عند تعذير حاجة) بعين مهملة فذال معجمة كما بخط الشارح أى تعذرها أمارس فيها أى أتحيل فى قضائها . **(قوله توهم عبارته)** أى حيث قال ويذكر المخصوص بعد ثم قال وأن يقدم مشعر به كفى ثم مثل بمثال يصلح المقدم فيه لأن يكون مخصوصا إذا أخر وإنما قال توهم لاحتمال أن المراد بقوله ويذكر المخصوص بعد أى غالبا وبقوله وأن يقدم مشعر به كفى وأن يقدم لفظ مشعر بمعنى المخصوص كفى عن ذكر المخصوص مؤخرا مع كون المقدم مخصوصا إن صلح لأن يكون مخصوصا إذا أخر وغير مخصوص إن لم يصلح وقد جرى على هذا التفصيل صاحب التوضيح وظاهر عبارته هنا وفى الكافية أن المقدم مشعر بالمخصوص لا نفسه مطلقا كما مر وظاهر التسهيل أن المتقدم نفس المخصوص مطلقا . قاله شيخنا . **(قوله وهو خلاف ما صرح به فى التسهيل)** أى من أن المخصوص قد يذكر قبل نعم وبئس . **(قوله أن يكون مختصا)** أى بأن يقع معرفة أو نكرة موصوفة أو مضافة لأن شرطه أن يكون أخص من الفاعل كما مر مع ما فيه فتنبه . **(قوله للإخبار به عن الفاعل)** ومفسر الفاعل كالفاعل فيتناول ما ذكر من الضابط نحو نعم رجلا زيد وبئس رجلا عمرو . سم .

(قوله موصوفا) حال من قوله الفاعل وذلك كقولك فى نعم الرجل زيد الرجل الممدوح زيد وفى بئس الولد العاق أباه الولد المذموم العاق أباه وقول البعض حال من فاعل يصلح سهو كما يدل عليه بقية كلامه . واعلم أنه إذا كان المخصوص مؤنثا جاز تذكير الفعل وتأنيثه وإن كان الفاعل مذكرا تقول نعم الثواب الجنة ونعمت والتذكير أجود كذا فى التسهيل وشرحه للدمامينى . **(قوله فإن باينه)** أى فى المعنى أوّل أى بتقدير مضاف فى الثانى كما يؤخذ من الشرح . **(قوله معنى وحكما)** أى فى أصل المعنى وهو الذم فلا يرد أنها تفيد مع ذلك معنى التعجب وفى الأحكام الثابتة لبئس قيل المناسب حذف المعنى لأن مماثلتها لها فى المعنى لا تحتاج إلى الجعل . وردّ بأن المراد بالمعنى إنشاء الذم العام وهو بالجعل لا معناها الأصلى قبل الجعل . **(قوله وساءت مرتفقا)** أى مكانا أى نار مرتفق ليوجد

---

[٧٨٥] قاله يزيد بن الطثرية من الطويل . أى عند تعذر الحاجة وتعسرها . والشاهد فى كنت نعم الممارس حيث دخل كان الذى من نواسخ المبتدأ على المخصوص بالمدح وقدم على نعم . وقال ابن مالك : إذا دخل الناسخ على المخصوص يجوز تقديمه على نعم ثم أنشد البيت المذكور . والضمير فى كنت هو المخصوص بالمدح .

ساء الرجل أبو جهل ، وساء حطب النار أبو لهب ، وفى التنزيل : ﴿ **وساءت مرتفقا** ﴾ [الكهف : ٢٩] ، و﴿ **ساء ما يحكمون** ﴾ [الأنعام : ١٣٦] ، (**وَٱجْعَلْ فَعُلَا**) بضم العين (**مِنْ ذِى ثَلاَثَةٍ كَنِعْمَ**) وبئس (**مُسْجَلَا**) أى مطلقا . يقال أسجلت الشىء إذا أمكنت من الانتفاع به ، مطلقا أى يكون له مالهما من عدم التصرف وإفادة المدح أو الذم واقتضاء فاعل كفاعلهما فيكون ظاهرا مصاحبا لأل ، أو مضافا إلى مصاحبها أو ضميرًا مفسرًا بتمييز ، وسواء فى ذلك ما هو على فعل أصالة نحو ظرف الرجل زيد وخبث غلام القوم عمرو ، وما حول إليه نحو ضرب رجلا زيد وفهم رجلا خالد .

(**تنبيهات**)*: **الأول** : من هذا النوع ساء فإن أصله سوأ بالفتح فحول إلى فعل بالضم فصار قاصرا ، ثم ضمن معنى بئس فصار جامدا قاصرا محكوما له بما ذكرنا ، وإنما

شرط التمييز من كونه عين المميز . (**قوله واجعل فعلا**) يدخل فيه كما قاله سم حب مع غير ذا فيثبت له جميع ما ثبت لنعمَ من الأحكام ومنه الجمع بين الظاهر والتمييز على القول بجوازه وهو الصحيح والإسناد إلى الضمير وغيره . (**قوله من ذى ثلاثة**) أى حالة كون فعل كائنا من فعل ذى ثلاثة أحرف وليس المراد محوّلا من ذى ثلاثة حتى يرد اعتراض ابن هشام بأن عبارة المصنف ظاهرة فى المحوّل عن فعل بالفتح أو الكسر . (**قوله كنعم**) أى كباب نعم فيدخل بئس فهو من حذف المضاف أو من باب الاكتفاء . سم . (**قوله مسجلا**) إما صفة مفعول مطلق لاجعل أى جعلا مطلقا أى فى جميع الأحكام وعلى هذا حل الشارح وهو أقرب وإما حال من فعل أى حالة كونه مطلقا عن التقييد بضم العين أصالة . وما فى كلام البعض مما يخلف ذلك غير ظاهر . (**قوله من عدم التصرف إلخ**) ومن إجراء الخلاف فى الجمع بين التمييز والفاعل الظاهر وأن ما فى نحو : ﴿ **ساء ما يحكمون** ﴾ [الأنعام : ١٣٦ والنحل : ٥٩ والعنكبوت : ٤ والجاثية : ٢١] ، مميز أو فاعل وجواز كون المخصوص مبتدأ أو خبرا وأنه يكفى عن ذكره تقدم ما يشعر به . زكريا .

(**قوله وإفادة المدح أو الذم**) أى إفادة إنشائهما كما مر وما يفيده فعل غير ساء من مدح أو ذم ليس عاما كما ستعرفه فقول البعض وإفادة المدح أو الذم أى العام فاسد وقد صرح بعد ذلك بما قلناه فتنبه . وقوله واقتضاء فاعل أى ومخصوص . (**قوله أو مضافا إلى مصاحبها**) أى ولو بواسطة فدخل المضاف إلى المضاف إلى مصاحبها . (**قوله ما هو على فعل أصالة**) قد يقال إن التحويل جار فيما ذكر تقديرا كما قالوه فى نحو : فلك وهجان فتكون حركاته غير حركاته الأصلية ا هـ دنوشرى . وقد يدفع بأن الأصل عدم التقدير . (**قوله وما حول إليه**) ثم إن كان معتل العين بقى قلبها ألفا نحو : قال الرجل زيد وباع الرجل زيد أو اللام ظهرت الواو وقلبت الياء واو نحو غزو ورمو وقيل يقر على حاله فيقال غزا ورمى . همع . (**قوله ثم ضمن**) أى بعد تحويله وصيرورته قاصرا معنى بئس أى إنشاء الذم العام فكان الأولى أن يقول فصار جامدا ويحذف قولهقاصرًا فرارًا من التكرار ودفعه بأن إعادة قاصر الدفع

أفرده بالذكر لخفاء التحويل فيه . **الثانى** : إنما يصاغ فعل من الثلاثى لقصد المدح أو الذم بشرط أن يكون صالحا للتعجب منه مضمنا معناه نص على ذلك ابن عصفور وحكاه عن الأخفش . **الثالث** : يجوز فى فاعل فعل المذكور الجر بالباء والاستغناء عن أل وإضماره على وفق ما قبله نحو :

[٧٨٦] **حَبَّ بِالزَّوْرِ ٱلَّذِى لَا يُرَى مِنْهُ إِلَّا صَفْحَةٌ أَوْ لِمَامُ**

وفهم زيد ، والزيدون كرموا رجالا نظرا لما فيه من معنى التعجب . **الرابع** : مثل فى شرح الكافية وشرح التسهيل وتبعه ولده في شرحه بعلم الرجل . وذكر ابن عصفور

توهم تعديه بعد التضمين ردّ بأن هذا لا يتوهم مع التحويل إلى فعل بالضم لأنها لازمة للزوم . **(قوله بما ذكرنا)** أى من كونه كبئس فى أحكامه . **(قوله لخفاء التحويل فيه)** أى بسبب الإعلال وأورد عليه أنه يقتضى ذكر نحو زان وشان لوجود العلة المذكورة فالأولى أن يقال إنما أفرده لأنه للذم العام فهو أشبه ببئس بخلاف نحو جهل فإن الذم فيه خاص ولكثرة استعماله بخلاف غيره . قاله الدمامينى . **(قوله صالحا للتعجب)** بأن يستوفى شروطه المارة[1] .

(قوله يجوز فى فاعل فعل إلخ) يؤخذ من هذا أن قوله سابقا واقتضاء فاعل كفاعلهما إلخ ليس على سبيل الوجوب بل الأولوية . ثم رأيت شيخنا السيد كتب على قوله واقتضاء فاعل كفاعلهما ما نصه : هذا لا ينافى ما بعد لأن ما بعد على الصحيح وهذا على غيره مجاراة لظاهر النظم ا هـ ويؤخذ أيضا كما قاله سم من تعبيره بالجواز كغيره جواز إضمار فاعل فعل المذكور مفردا مذكرا دائما كفاعل نعم نحو كرم رجلا زيد أو رجلين الزيدان أو رجالا الزيدون وكلامه فى غير ساء وإن كانت على وزن فعل لأنها ملازمة لأحكام بئس لا تفارقها كما استظهره الدمامينى قال : وهذا إن تحقق كان وجها آخر لإفراد ساء بالذكر . **(قوله حب بالزور إلخ)** أصل حب حبب نقلت حركة الباء إلى الحاء بعد سلب حركتها وأدغم . والزور بالفتح الزائر يستوى فيه المفرد وغيره . وصفحة كل شيء جانبه . واللمام بكسر اللام جمع لمة بكسرها أيضا الشعر المجاوز شحمة الأذن فإذا بلغ المنكب سمى جمة بضم الجيم وإذا لم يبلغ شحمة الأذن سمى وفرة . **(قوله نظرا لما فيه من معنى التعجب)** راجع لكل من الثلاثة قبله فجاز الجر بالباء حملاً على أحسن بزيد ، وجاز الاستغناء عن أل حملاً على ما أحسن زيدًا وجاز إضماره على وفق ما قبله حملاً على قولك الزيدان ما أكرمهما والزيدون ما أكرمهم .

---

[٧٨٦] قاله الطرماح وتمامه :

*** مِنْـهُ إِلَّا صَفْحَـةٌ أَوْ لِمَـامُ ***

من المديد . والشاهد فى حب بالزور حيث زيدت فيه الباء وأدغم فيه إحدى الباءين فى الأخرى ، إذ أصله حبب الزور بفتح الزاى بمعنى الزائر . يقال رجل زور وقوم زوز . وصفحة كل شيء جانبه . واللمام بالكسر جمع لمة بكسر اللام وتشديد الميم وهو الشعر يجاوز شحمة الأذن ، فإذا بلغت المنكبين فهى جمة .

(١) أن يكون ثلاثيا تاما مثبتا مبنيا للفاعل ليس الوصف منه على أفعل الذى مؤنثه فعلاء قابلا للتفاوت .

أن العرب شذت فى ثلاثة ألفاظ فلم تحولها إلى فعل بل استعملتها استعمال نعم وبئس من غير تحويل وهى علم وجهل وسمع انتهى (وَمِثْلُ نِعْمَ) فى المعنى حب من (حَبَّذَا) وتزيد عليها بأنها تشعر بأن الممدوح محبوب وقريب من النفس. قال فى شرح التسهيل. والصحيح أن حب فعل يقصد به المحبة والمدح، وجعل فاعله ذا ليدل على الحضور فى القلب، وقد أشار إلى ذلك بقوله (ٱلْفَاعِلُ ذَا) أى فاعل حب هو لفظ ذا على المختار. وظاهر مذهب سيبويه قال ابن خروف بعد أن مثل بحبذا زيد حب فعل وذا فاعلها وزيد مبتدأ وخبره حبذا هذا قول سيبويه وأخطأ عليه من زعم غير ذلك.

(تنبيه): فى قوله الفاعل ذا تعريض بالرد على القائلين بتركيب حب مع ذا، ولهم فيه مذهبان: قيل غلبت الفعلية لتقدم الفعل فصار الجميع فعلا وما بعده فاعل، وقيل غلبت الاسمية لشرف الاسم فصار الجميع اسما مبتدأ وما بعده خبر وهو مذهب المبرد وابن السراج ووافقهما ابن عصفور ونسبه إلى سيبويه. وأجاز بعضهم كون حبذا

(قوله وذكر ابن عصفور إلخ) فى كلام السيوطى أن الذى شذ فى هذه الثلاثة بعض العرب لا جميعهم وأن منهم من يحوّلها وحينئذ يكون التمثيل بعلم الرجل صحيحا فاعرفه. **(قوله فى المعنى)** أى إنشاء المدح العام أى وفى الفعلية على الأصح والمضى والنقل إلى الإنشاء والجمود وتفارقها فى أنها لا يجوز فى لفظها إلا هيئة واحدة وفى جواز دخول لا عليها ودخول يا عليها من غير شذوذ بخلاف نعم وإن احتيج إلى التأويل فى المحلين اهـ يس. **(قوله حب من حبذا)** أشار به إلى أن فى عبارة المصنف مسامحة لأن المماثل لنعم حب فقط لا حبذا وإنما ارتكبها اتكالا على وضوح الحال بقوله الفاعل ذا وأما قول البعض تبعا لشيخنا إنما ارتكبها إشارة إلى أن مماثلتها نعم إذا اتصلت بذا فيرده أنها تماثل نعم فى نحو حب رجلا زيد مما قصد به إنشاء المدح والتعجب وإن لم تتصل ذا بحب كما مر فتدبر. **(قوله وقريب من النفس)** مفاده استفادة القرب من حب لاستلزام الحب له وهذا لا ينافى استفادته من ذا أيضا حتى يعارض ما سينقله عن شرح التسهيل. **(قوله على الحضور)** أى حضور معناه لكونه محبوبا. **(قوله الفاعل ذا)** هو كفاعل نعم لا يجوز اتباعه فإذا وقع بعده اسم فهو مخصوص لا تابع لاسم الإشارة. سم. **(قوله وزيد مبتدأ)** أى لأنه المخصوص كما علمت والرابط ذا أو العموم إن أريد به الجنس. سم. **(قوله هذا)** أى ما ذكر من أن حب فعل وذا فاعلها وزيد مبتدأ خبره مبتدأ.

(قوله وأخطأ عليه) عداه بعلى لتضمينه معنى كذب هكذا قال البعض وفيه من إساءة الأدب مع ابن عصفور ما لا يخفى فالذى ينبغى أنه ضمنه معنى جار مثلا وقوله من زعم هو ابن عصفور كما سيأتى فى الشرح. **(قوله فصار الجميع فعلا)** ضعف بأنه يلزم عليه تغليب أضعف الجزءين وبأن تركيب فعل من فعل واسم لا نظير له. **(قوله فصار الجميع اسما)** أى بمنزلة قولك المحبوب اهـ دمامينى. وضعف بأن حبذا لو كان اسما لوجب تكرار لا إن أهملت لا نحو لا حبذا زيد ولا عمرو وعمل لا فى معرفة إن أعملت عمل إن أو ليس وبقى وجه آخر وهو كون حب فعلا والاسم الظاهر فاعله وذا ملغاة. **(قوله وأجاز بعضهم)** أى بعض القائلين بأن حبذا اسم.

خبرا مقدما (**وَإِنْ تُرِدْ ذَمًّا فَقُلْ لَا حَبَّذَا**) زيد فهى بمعنى بئس . ومنه قوله :

[٧٨٧] **أَلَا حَبَّذَا أَهْلُ ٱلْمَلَا غَيْرَ أَنَّهُ ... إِذَا ذُكِرَتْ مَيٌّ فَلَا حَبَّذَا هِيَا**

(**وَأَوْلِ ذَا ٱلْمَخْصُوصَ**) أى اجعل المخصوص(١) بالمدح أو الذم تابعا لذا لا يتقدم بحال . قال فى شرح التسهيل : أغفل كثير من النحويين التنبيه على امتناع تقديم المخصوص فى هذا الباب . قال ابن بابشاذ : وسبب ذلك توهم كون المراد من زيد فى حبذا زيد حب هذا قال فى شرح التسهيل : وتوهم هذا بعيد فلا ينبغى أن يكون المنع من أجله بل المنع من إجراء حبذا مجرى المثل ، ويجب فى ذا أن يكون بلفظ الإفراد والتذكير (**أَيًّا كَانَ**) المخصوص أى أى شىء كان مذكرا أو مؤنثا مفردا أو مثنى أو مجموعا (**لَا * تَعْدِلْ بِذَا**) عن الإفراد والتذكير (**فَهْوَ يُضَاهِي ٱلْمَثَلَا**) والأمثال لا تغير ، فتقول حبذا زيد وحبذا

(**قوله فقل لا حبذا**) أورد عليه أن حبذا على الصحيح فعل جامد ولا إنما تدخل على فعل متصرف وأجيب بأن الجمود نشأ بعد دخول لا فهى لم تدخل إلا على فعل متصرف وبأن النفى صار غير مقصود بل المقصود بلا حبذا إثبات الذم وبالثانى يجاب عن الاعتراض على الأول بأن لا إذا دخلت على فعل متصرف غير دعائى وجب تكرارها ويجاب أيضا عنه بأنه لما نقل إلى الإنشاء أشبه الفعل الدعائى .

(**قوله وأول ذا المخصوص**) ذا مفعول ثان مقدم والمخصوص مفعول أول مؤخر أى اجعل المخصوص واليا ذا وما فى إعراب الشيخ خالد من عكس ذلك غير ظاهر . (**قوله لا يتقدم بحال**) أى لا على ذا ولا على حب . (**قوله وسبب ذلك**) أى امتناع التقديم . (**قوله توهم كون المراد إلخ**) أى فيكون فى حب ضمير هو الفاعل عائد على زيد وذا مفعول فيكون مدلول اسم الإشارة غير زيد مع أنه ليس بمراد . (**قوله وتوهم هذا بعيد**) وأيضا هو موجود مع التأخير أيضا وإن كان أقوى مع التقديم قيل وإنما كان هذا التوهم بعيدا لاشتهار التركيب فى غير هذا المعنى وفيه أن التركيب المشتهر حبذا زيد لا زيد حبذا . (**قوله أيا كان**) أيا اسم شرط نصب بشرطه وهو كان على حد ﴿ **أيا ما تدعوا** ﴾ [الإسراء : ١١٠] ، وجملة لا تعدل بذا جواب الشرط على حذف فاء الجزاء وقوله فهو إلخ تعليل للنهى عن العدول ، وعلل مع أن التعليل ليس من وظائف المتون إشارة إلى رد توجيه ابن كيسان الآتى فى الشرح أو هو جواب الشرط وجملة لا تعدل بذا معترضة والباء فى بذا إما على بابها وعليه جرى الشارح حيث قال عن الإفراد والتذكير أو بمعنى عن أى لا تعدل عن لفظ ذا إلى غيره وضمير فهو يرجع إلى ذا بتقدير مضاف أى تركيبه أى التركيب المشتمل عليه .

(**قوله يضاهى المثلا**) أى فى كثرة الاستعمال . وقوله والأمثال لا تغير أى فكذا ما شابهها . (**قوله لأنه إشارة إلخ**) وقال الفارسى لأن المراد منه الجنس . همع .

---

[٧٨٧] قالته كنزة أم شملة بن برد فى مية صاحبة ذى الرمة من قصيدة من الطويل . وألا للتنبيه . وحبذا فعل المدح . وأهل الملا كلام إضافى مخصوص بالمدح مبتدأ ، والجملة مقدما خبره . وغير نصب على الاستثناء . ومى ترخيم مية(١) . والشاهد فى فلا حبذا هيا حيث صار حبذا ههنا للذم بدخول حرف لا عليها . وهيا كناية عن مية . والألف فيه للإشباع للقافية .

---

(١) عند من يجيز الترخيم فى غير المنادى .

الزيدان وحبذا الزيدون وحبذا هند وحبذا الهندان وحبذا الهندات ، ولا يجوز حب ذان الزيدان ولا حب هؤلاء الزيدون ولا حب ذى هند ولا حب تان الهندان ولا حب أولاء الهندات . قال ابن كيسان : إنما لم يختلف ذا لأنه إشارة أبدًا إلى مذكر محذوف والتقدير فى حبذا هند حبذا حُسن هند وكذا باق الأمثلة . ورد بأنه دعوى بلا بينة .

(تنبيهات): **الأول** : إنما يحتاج إلى الاعتذار عن عدم المطابقة على قول من جعل ذا فاعلا ، وأما على القول بالتركيب فلا . **الثانى** : لم يذكر هنا إعراب المخصوص بعد حبذا وأجاز فى التسهيل أن يكون مبتدأ والجملة قبله خبره وأن يكون خبر مبتدأ واجب الحذف وإنما لم يذكر ذلك هنا اكتفاء بتقديم الوجهين فى مخصوص نعم هذا على القول بأن ذا فاعل وأما على القول بالتركيب فقد تقدم إعرابه . **الثالث** : يحذف المخصوص فى هذا الباب للعلم به كما فى باب نعم كقوله :

[٧٨٨] **أَلَا حَبَّذَا لَوْلَا ٱلحَيَاءُ وَرُبَّمَا مَنَحْتُ ٱلْهَوَى مَا لَيْسَ بِالْمُتَقَارِبِ**

أى ألا حبذا ذكر هذه النساء لولا الحياء ، وسأذكر ما يفارق فيه مخصوص حبذا مخصوص نعم آخرا ا هـ . **(وَمَا سِوَى ذَا ٱرْفَعْ بِحَبَّ أَوْ فَجُرْ * بِالبَا)** نحو حب زيد رجلاً

(قوله إلى مذكر محذوف) أى مضاف إلى المخصوص . **(قوله ورد)** أى هذا التوجيه بأنه دعوى بلا بينة أى دليل لعدم ظهور هذا المقدر فى شىء من كلام العرب فالصحيح ما مر من أنه إنما لم يختلف لشبهه بالأمثال . **(قوله وأما على القول بالتركيب فلا)** أى لأن المجموع فعل أو اسم مبتدأ وذا ليس إشارة إلى شىء حتى يعتبر فيه المطابقة . نعم يرد أن المطابقة واجبة بين المبتدأ والخبر وهما حبذا والزيدان مثلا ولم توجد فيحتاج إلى الاعتذار عن عدم المطابقة بينهما على القول بتركيب حبذا وجعل المجموع اسما بأنه مراعاة لمعنى كل من الزيدين مثلا فتأمل . **(قوله خبر مبتدأ واجب الحذف)** أى أو مبتدأ محذوف الخبر وجوبا على قياس ما تقدم . وذهب بعض إلى أنه بدل وبعض آخر إلى أنه عطف بيان ، ويردهما أنه يلزم عليهما وجوب ذكر التابع ، ويرد البدل أنه لا يحل محل الأول ، ويرد البيان وروده نكرة ا هـ دمامينى ، وفى رد البدل ما تقدم . **(قوله لولا الحياء)** جواب لولا محذوف أى لولا الحياء يمنعنى لذكرتهن . وقوله منحت أى أعطيت الهوى أى هواى ما ليس بالمتقارب أى القريب أى ما لا طمع فيه .

(قوله أو فجر بالباء) أى على قلة بخلاف فاعل نعم فإن جره بالباء ممتنع وفاعل فعل فإن جره بالباء كثير والفاء زائدة لا عاطفة حتى يستشكل بدخول عاطف على عاطف . **(قوله نحو حب زيد**

---

[٧٨٨] قاله المرار بن هماس الطائى من أبيات من الطويل والشاهد فيه حذف المخصوص بالمدح لأن تقديره ألا حبذا حالى معك . وقيل تقديره ألا حبذا ذكر هذه النساء لولا أن أستحيى أن أذكرهُنَّ . والحياء مبتدأ خبره محذوف أى يمنعنى . ومنحت أعطيتُ بتاء المتكلم ما ليس بالقريب . ويروى من ليس بالمتقارب : أى ربما أحببت من لا ينصفنى ولا مطمع فيه .

وحب به رجلا (وَدُونَ ذَا آنْضِمَامُ آلحَا) من حب بالنقل من حركة العين (كَثُرْ) وينشد بالوجهين قوله :

[٧٨٩] * وَحَبَّ بِهَا مَقْتُولَةً حِينَ تُقْتَلُ *

أما مع ذا فيجب فتح الحاء .

(تنبيهان): **الأول** : قال فى شرح الكافية وهذا التحويل مطرد فى كل فعل مقصود به المدح . وقال فى التسهيل : وكذا فى كل فعل حلقى الفاء مرادا به مدح أو

رجلا) قال البعض تبعا لسم : هذا صريح فى أن فاعل حب يكون علما وليس كذلك بل يجب أن يكون اسم جنس محلى بأل أو مضافا إلى المحلى بها أو ضميرا مفسرا بتمييز أو لفظ ما أو من كما صرح به الشاطبى كفاعل نعم ا هـ وما نقله عن تصريح الشاطبى وإن تبادر من عموم قول المصنف : واجعل فعلا :

* من ذى ثلاثة كنعم مسجلا *

مخالف لقول الشارح سابقا يجوز فى فاعل فعل المذكور الجر بالباء والاستغناء عن أل وإضماره على وفق ما قبله ثم مثل للاستغناء عن أل بنحو فهم زيد ثم قال نظرا لما فيه من معنى التعجب ا هـ فتمثيل الشارح بنحو حب زيد رجلا موافق لما أسلفه سابقا . **(قوله ودون ذا)** حال من محذوف للعلم به أى انضمام الحاء من حب حالة كونها دون ذا كثر . وقوله بالنقل أى بسببه متعلق بانضمام . وقوله من حركة العين المناسب حذف حركة وهذا صريح فى أن أصل حب حبب بضم العين أى صار حبيبا وبه صرح غيره أيضا . **(قوله وحب بها إلخ)** صدره :

* فقلت اقتلوها عنكم بمزاجها *

الضمير للخمر ومزاجها الماء وقتلها به إضعاف حدتها ولهذا عداه بعن . ومقتولة أى ممزوجة منصوب على الحال أو التمييز . **(قوله فيجب فتح الحاء)** أى إن جعلتا كالكلمة الواحدة كما فى التوضيح . قال المصرح : فإن جعلتا باقيتين على أصلهما جاز الوجهان . **(قوله وهذا التحويل)** أى نقل حركة العين إلى الفاء . **(قوله فى كل فعل مقصود به المدح)** ظاهره سواء كان حلقى الفاء كحسن أولا كضرب وبه صرح فى الارتشاف وإن نظر إلى كلامه فى التسهيل قيد بحلقى الفاء .

---

[٧٨٩] صدره :

* فَقُلْتُ اقْتُلوهَا عَنْكُمُ بِمَزَاجِهَا *

قاله الأخطل من قصيدة من الطويل . الفاء للعطف . واقتلوها أى الخمر من قولهم قتلت الشراب إذا مزجته بالماء . والشاهد فى وحب بها فإنه بضم الحاء للمدح . وجاء فاعلها بالباء الزائدة فإن بها فى موضع الرفع بحب . ومقتولة ـ ممزوجة ـ نصب على التمييز .

تعجب . الثانى : قوله كثر لا يدل على أنه أكثر من الفتح . قال الشارح : وأكثر ما تجىء حب مع غير ذا مضمومة الحاء ، وقد لا تضم حاؤها كقوله :

[٧٩٠] ★ فَحَبَّذَا رَبًّا وَحَبَّ دِينًا ★

ا هـ .

(خاتمة): يفارق مخصوص حبذا مخصوص نعم من أوجه : الأول أن مخصوص حبذا لا يتقدم بخلاف مخصوص نعم وقد سبق بيانه . الثانى أنه لا تعمل فيه النواسخ بخلاف مخصوص نعم . الثالث أن إعرابه خبر مبتدأ محذوف أسهل منه فى باب نعم لأن ضعفه هناك نشأ من دخول نواسخ الابتداء عليه وهى لا تدخل عليه هنا قاله فى شرح التسهيل . الرابع أنه يجوز ذكر التمييز قبله وبعده نحو : حبذا رجلا زيد ، وحبذا زيد رجلا . قال فى شرح التسهيل : وكلاهما سهل يسير واستعماله كثير إلا أن تقديم التمييز أولى وأكثر وذلك بخلاف المخصوص بنعم فإن تأخير التمييز عنه نادر كما سبق . والله أعلم .

(قوله مدح أو تعجب) لا معنى لتخصيص المصنف المدح بالذكر لمساواة الذم له فى الحكم . ثم الصواب أن لو اكتفى بقوله تعجب عن ذكر المدح والذم لأنه نص فيما مضى على أن فعل الجارى مجرى نعم وبئس مضمن معنى التعجب وإنما ترك المصنف النص على جواز التسكين من غير نقل لأن هذا الحكم ثابت لفعل بضم العين مطلقا تضمن تعجبا أو لم يتضمنه بل فعلا كان أو اسما . دمامينى . **(قوله لا يدل على أنه أكثر من الفتح)** قال سم : قد يقال بل يدل لأن المراد أكثر بالنسبة إلى الفتح فيفيد أنه أكثر منه . **(قوله فحبذا ربا وحب دينا)** من كلامه ﷺ حين نزل فى الخندق . والشاهد فى حب دينا . **(قوله وقد سبق بيانه)** أى بكون المصنف صرّح بتقديمه فى التسهيل وإن كانت عبارته هنا وفى الكافية توهم منع تقديم مخصوص نعم . **(قوله أنه لا تعمل فيه النواسخ بخلاف مخصوص نعم)** فإنها تعمل فيه نحو : نعم رجلا كان زيد . **(قوله نشأ من دخول نواسخ الابتداء)** أى لأنها لا تدخل إلا على المبتدأ . **(قوله يجوز ذكر التمييز إلخ)** مثل التمييز الحال كما فى التسهيل نحو : حبذا مبذولا المال وحبذا المال مبذولا إذا قصد الحال دون التمييز . **(قوله إلا أن تقديم التمييز أولى)** أى لأكثريته فقوله وأكثر عطف علة على معلوم ولعدم الفصل بين التمييز ومميزه ومن هنا يعلم أن المراد بإيلاء المخصوص لذا إيقاعه بعده وإن لم يتصل به فالمقصود نفى تقدمه على حبذا لا نفى الفصل بينه وبين ذا . والفرق بين هذا وباب نعم أن الضمير أحوج للتمييز من الإشارة فجعل تاليا للضمير . ذكره سم . وقوله نادر أى شاذ .

---

[٧٩٠] قبله :

بِسْمِ الإِلَـــهِ وَبِـــهِ بَدِيـنَـــا وَلَوْ عَبَدْنَا غَيْرَهُ شَقِينَا فَحَبَّذَا ... ... اهـ

قاله عبد الله بن رواحة الأنصارى الصحابى رضى الله عنه . أى أبتدىء باسم الله . وقوله وبه بدينا بكسر الدال . أى ابتدأنا ، تأكيدا للأولى . والشاهد فى وحب دينا حيث جاء حب للمدح مفتوحة الحاء مع غير ذا . والتقدير حبت عبادته . وذكّر ضميرها لتأولها بالدين . وكان الأصل ضم حائه ، وفتحت هنا وهى لغة . وربا ودينا منصوبان على التمييز .

[أفْعَلُ التَّفْضِيلِ]

هو اسم لدخول علامات الأسماء عليه . وهو ممتنع من الصرف للزوم الوصفية ووزن الفعل ، ولا ينصرف عن صيغة أفعل إلا أن الهمزة حذفت فى الأكثر من خير وشر لكثرة الاستعمال . وقد يعامل معاملتهما فى ذلك أحب كقوله :

[٧٩١] * وَحَبُّ شَيْءٍ إلى ٱلْإِنْسَانِ مَا مُنِعَا *

وقد يستعمل خير وشر على الأصل كقراءة بعضهم : ﴿ من الكذاب الأشَرُّ ﴾ [القمر : ٢٦] ، ونحو :

[افعل التفضيل]

قيل أولى منه التعبير باسم التفضيل ليشمل خيرا وشرا لأنهما ليسا على زنة أفعل وأولى منهما التعبير باسم الزيادة ليشمل نحو أجهل وأبخل مما يدل على زيادة النقص لا على الفضل . ويدفع الأول بأن قوله أفعل أى لفظا أو تقديرا وخير وشر من الثانى ويدفع الثانى بأن المراد بالفضل الزيادة مطلقا فى كمال أو نقص . **(قوله للزوم الوصفية ووزن الفعل)** اعترضه البعض بأنه كان أولى حذف لزوم لأن المقتضى لمنع الصرف الوصفية ووزن الفعل ولا دخل للزوم فى اقتضاء منع الصرف ، ولك دفعه بأن إضافة لزوم إلى الوصفية من إضافة الصفة إلى الموصوف أى للوصفية اللازمة أى الأصلية لأن الوصفية العارضة لا تمنع الصرف كما يأتى فى قول المصنف :

* وألـغين عـارض الوصفيـه *

إلخ فاعرفه . **(قوله ولا ينصرف)** أى لفظا وتقديرا وقوله إلا أن الهمزة إلخ أى فخير وشر انصرفا عن صيغة أفعل لفظا لا تقديرا . فقول البعض أى لفظا أو تقديرا فيه ما فيه .

(قوله حذفت فى الأكثر من خير وشر) أى فى التفضيل أما فى التعجب فالغالب ما أخيره وما أشره وندر ما خيره وما شره . دمامينى . **(قوله لكثرة الاستعمال)** أى فهما شاذان قياسا لا استعمالا وفيهما شذوذ من جهة أخرى وهى كونهما لا فعل لهما . **(قوله فى ذلك)** أى فى حذف الهمزة لا فى كثرة الاستعمال كما يؤخذ من تعبيره بقد . **(قوله من الكذاب الأشَرُّ)** بفتح

---

[٧٩١] صدره :

* وزادنى كَلَفًا بالحُبِّ ما مَنَعَتْ *

والبيت من البسيط ، وهو للأحوص فى ديوانه ص ١٥٣ ؛ والأغانى ٣٠١/٤ ؛ وتذكرة النحاة ص ٤٨ ، ٦٠٤ ؛ والحماسة الشجرية ٥٢١/١ ؛ وشرح عمدة الحافظ ص ٧٧٠ ؛ والعقد الفريد ٣٠٦/٣ ؛ وهو لمجنون ليلى فى ديوانه ص ١٥٨ ؛ وبلا نسبة فى الدرر ٢٦٦/٦ ؛ وعيون الأخبار ٥/٢ ؛ ولسان العرب ٢٩٢/١ (حبب) ؛ ونوادر أبى زيد ص ٢٧ ؛ وهمع الهوامع ١٦٦/٢ .

[٧٩٢] * بِلَالُ خَيْرُ النَّاسِ وَابْنُ الْأَخْيَرِ *

(صُغْ مِنْ) كل (مَصُوغٍ مِنْهُ لِلتَّعَجُّبِ) اسما موازنًا (أَفْعَلَ لِلتَّفْضِيلِ) قياسا مطردا نحو : هو أضرب وأعلم وأفضل كما يقال ما أضربه وأعلمه وأفضله (وَأْبَ) هنا (اللَّذْ أُبِي) هناك لكونه لم يستكمل الشروط المذكورة ثمة وشذ بناؤه من وصف لا فعل له كهو أقمن به أى أحق ، وألص من شِظاظ . هكذا قال الناظم وابن السراج . لكن حكى ابن القطاع[1] لصص بالفتح إذا استتر . ومنه اللص بتثليث اللام[2] . وحكى غيره لصصه إذا أخذه بخفية . ومما زاد على ثلاثة كهذا الكلام أخصر من غيره ، وفى أفعل المذاهب الثلاثة . وسمع هو أعطاهم للدراهم وأولاهم للمعروف وهذا المكان أقفر من غيره ومن فعل المفعول

الشين وتشديد الراء . (قوله ونحو بلال خير الناس وابن الأخير) شطر بيت من الرجز بدليل قول الفارضى نحو قول الشاعر بلال إلخ وبلال بمنع الصرف للضرورة[3] . (قوله من كل مصوغ منه) أخذ الكلية من مقام البيان لا من النكرة لأنها فى سياق الإثبات لا تدل على العموم ومنه نائب فاعل مصوغ . (قوله نحو هو أضرب) عدد الأمثلة إشارة إلى أنه لا فرق فى المصوغ منه بين مفتوح العين ومكسورها ومضمومها . (قوله لكونه إلخ) علة لأب أو أبى وقوله ثمة أنسب بالثانى خلافا للبعض .

(قوله وألص من شظاظ) بكسر الشين المعجمة وظاءين معجمتين اسم رجل من ضبة كان لصا . زكريا . (قوله ومما زاد) أى وشذ بناؤه مما زاد . (قوله كهذا الكلام أخصر من غيره) أى لصوغه من اختصر وفيه شذوذ من جهة أخرى وهى صوغه من المبنى للمجهول . (قوله وفى أفعل) أى وفى بناء أفعل التفضيل من أفعل المذاهب الثلاثة المتقدمة فى التعجب : الجواز مطلقا والمنع مطلقا والجواز إن كانت الهمزة لغير النقل والمنع إن كانت للنقل . (قوله وسمع إلخ) المثالان الأولان شاذان على القول بالمنع مطلقا وعلى القول بالتفصيل قياسيان على القول بالجواز مطلقا والمثال الثالث شاذ على القول بالمنع مطلقا قياسى على غيره . والقفر : مكان لا نبات فيه ولا ماء .

(قوله كهو أزهى من ديك) حكى ابن دريد بناء فعله للفاعل ولا شذوذ عليه ا هـ تصريح إلا أن يقال المتبادر صوغ أزهى من المبنى للمفعول لكثرته وندور المبنى للفاعل كما تقدم نظير ذلك فى التعجب عن التصريح . قال زكريا : وخص الديك بالذكر لأنه ينظر إلى حسن ألوانه ويعجب بنفسه[4] . (قوله وأشغل من ذات النحيين) إنما كان مصوغا من المبنى للمفعول لأن المراد أنها أكثر مشغولية لأنها أكثر شغلا لغيرها وإن كان يصاغ من المبنى للفاعل إذا ناسب المقام ومن مجيء فعله مبنيا للفاعل ﴿ شغلتنا أموالنا وأهلونا ﴾ [الفتح : ١١] ،

---

[٧٩٢] الرجز بلا نسبة فى الدرر ٦/٢٦٥ ؛ وشرح التصريح ٢/١٠١ ؛ وشرح عمدة الحافظ ص ٧٧٠ ؛ وهمع الهوامع ٢/١٦٦ .

(١) سبق التعريف به .

(٢) أى بالفتح والضم والكسر .

(٣) أى للضرورة الشعرية وإلا لو نوّنه لانكسر الوزن .

(٤) أيضا الصاوروس .

كهو أزهى من ديك ، وأشغل من ذات النحيين ، وأعنى بحاجتك . وفيه ما تقدم عن التسهيل فى فعلى التعجب (**وَمَا بِهِ إِلَى تَعَجُّبٍ وُصِل * لِمَانِعٍ**) من أشد وما جرى مجراه (**بِهِ إِلَى التَّفْضِيلِ صِل**) عند مانع صوغه من الفعل ، لكن أشد ونحوه فى التعجب فعل

فما ذكره ابن الناظم من أن شغل مما لزم البناء للمفعول غير مسلم . والنحيين تثنية نحى بكسر النون وسكون الحاء المهملة زق السمن . وذات النحيين امرأة من تيم الله بن ثعلبة كانت تبيع السمن فى الجاهلية فأتى خوات بن جبير الأنصارى قبل إسلامه فساومها فحلت نحيا فقال لها أمسكيه حتى أنظر إلى غيره ثم حل الآخر وقال لها أمسكيه فلما شغل يديها حاورها حتى قضى منها ما أراد وهرب ثم أسلم وشهد بدرا رضى الله تعالى عنه .

(**قوله وأعنى بحاجتك**) سمع فيه عَنِىَ كرضى بالبناء للفاعل ولا شذوذ عليه إلا أن يقال ما مر . (**قوله وفيه ما تقدم عن التسهيل**) أى من أنه قد يبنى فعلا التعجب من فعل المفعول إن أمن اللبس وعليه فيبنى منه أفعل التفضيل إن أمن اللبس . (**قوله وما به إلخ**) يستثنى من ذلك فاقد الصوغ للفاعل وفاقد الإثبات فإن أشد يأتى هناك ولا يأتى هنا لأن المؤول بالمصدر معرفة والتمييز واجب التنكير كما نبه عليه الموضح والظاهر أنه لا استثناء عند من يجوز تعريف التمييز من الكوفيين على أنه كما قال سم : يتأتى التوصل بنحو أشد إلى التفضيل من المبنى للمفعول الذى لا لبس فيه بالمبنى للفاعل لصحة الإتيان بالمصدر الصريح حينئذ على أنه مصدر المبنى للمفعول وإن كان بصورة مصدر المبنى للفاعل ومن فاقد الإثبات إذا أضيف العدم أو الانتفاء إلى المصدر الصريح كما مر فى التعجب . واعلم أن فى قول المصنف وما به إلخ تقديم نائب الفاعل على الفعل وهو جائز فى الضرورة كتقديم الفاعل بل أولى كما أسلفناه فى باب الفاعل بل لا يبعد عندى جواز تقديم نائب الفاعل اختيارا إذا كان ظرفا أو مجرورا لعدم علة منع التقديم وهى التباس الجملة الفعلية بالاسمية كما قدمناه فى باب نائب الفاعل ومثل ذلك يقال فى نحو قوله فى باب التصغير :

*** وما به لمنتهى الجمع وصل ***

إلخ فكن على بصيرة . (**قوله به إلى التفضيل صل**) قال الدمامينى : ههنا بحث وهو أن أفعل التفضيل يقتضى اشتراك المفضل والمفضل عليه فى أصل الحدث وزيادة المفضل على المفضل عليه فيه فيلزم فى كل صورة توصل فيها بأشد أن تكون الشدة موجودة فى الطرفين وزائدة فى طرف المفضل وهذا قيد يتخلف باعتبار القصد فإنك قد تقصد اشتراك زيد وعمرو فى الاستخراج مثلا لا فى شدته وأن استخراج زيد شديد بالنسبة إلى استخراج عمرو لا أشد فكيف يتأتى التوصل فى مثل ذلك بأشد مع دلالته على خلاف المقصود اهـ . (**قوله لكن أشد إلخ**) دفع بالاستدراك توهم تساوى المنصوبين بعد أشد هنا وفى التعجب وإن لم توهمه عبارة المصنف . (**قوله وينصب هنا إلخ**) أخذه من قول المصنف فى باب التمييز :

*** والفاعل المعنى انصبن بأفعلا ***

وهنا اسم وينصب هنا مصدر الفعل المتوصل إليه تمييزا فتقول زيد أشد استخراجا من عمرو ، وأقوى بياضا ، وأفجع موتا (**وَأَفْعَلَ ٱلتَّفْضِيلِ صِلْهُ أَبَدَا * تَقْدِيرًا أَوْ لَفْظًا بِمِنْ إِنْ جُرِّدَا**) من أل والإضافة جارة للمفضول . وقد اجتمعا فى ﴿ **أنا أكثر منك مالا وأعز نفرا** ﴾ [الكهف : ٢٤] ، أى منك . أما المضاف والمقرون بأل فيتمنع وصلهما بمن .

(تنبيهات)*: **الأول** : اختلف فى معنى من هذه ، فذهب المبرد ومن وافقه إلى أنها لابتداء الغاية وإليه ذهب سيبويه ، لكن أشار إلى أنها تفيد مع ذلك معنى التبعيض فقال فى هو أفضل من زيد : فضله على بعض ولم يعم . وذهب فى شرح التسهيل إلى أنها بمعنى المجاوزة وكأن القائل زيد أفضل من عمرو قال ، جاوز زيد عمرا فى الفضل :

إلخ وبهذا يندفع ما يقال الإحالة على باب التعجب توهم جواز نصب المصدر هنا وجره بالباء وأن نصبه على المفعول به وكلاهما غير صحيح . قاله الشاطبى . **(قوله وأفجع موتا)** فيه أن هذا المثال ليس مما نحن فيه لأن المقصود الإخبار بالزيادة فى الفجعة لا فى الموت فهو على الأصل . **(قوله صله أبدا)** أى إن أبقى على أصله من إفادة الزيادة على معين فإن عرى عنها لم يجب وصله بمن لا لفظا ولا تقديرا كما ستعرفه . **(قوله تقديرا)** أى بأن تحذف مع مجرورها للعلم به فلو لم يعلم لم يجز الحذف وقد يذكر مع العلم نحو : ﴿ **قل ما عند الله خير من اللهو ومن التجارة** ﴾ [الجمعة : ١١] ، قاله الدمامينى .

(قوله فيمتنع وصلهما بمن) أى التى الكلام فيها وهى الجارة للمفضول ووجه الامتناع أن الوصل فى المجرد إنما وجب ليعلم المفضول ، وهو مع الإضافة مذكور صريحا ومع أل فى حكم المذكور لأن أل إشارة إلى معين تقدم ذكره لفظا أو حكما وتعيينه يشعر بالمفضول ، فعلى هذا لا تكون أل فى أفعل التفضيل إلا للعهد لئلا يعرى عن ذكر المفضول . أفاده شارح الجامع . **(قوله اختلف فى معنى من هذه)** أى على ثلاثة أقوال : قول المبرد ، وقول سيبويه ، وقول المصنف فى شرح التسهيل . **(قوله لابتداء الغاية)** أى المسافة فى ارتفاع نحو خير منه أو انحطاط نحو شر منه . **(قوله وإليه ذهب سيبويه)** الضمير يرجع إلى أنها لابتداء الغاية لا بقيد كونه فقط كما يقول المبرد بدليل ما بعد . **(قوله معنى التبعيض)** يؤخذ من قول سيبويه فى هو أفضل من زيد فضله على بعض ولم يعم أن المراد بالتبعيض كون مجرورها بعضا لا التبعيض المتقدم فى حروف الجر ، وحينئذ لا ينهض الوجه الأول من وجهى إبطال التبعيض الآتيين . **(قوله إلى أنها بمعنى المجاوزة)** أى مجاوزة الفاضل المفضول بمعنى زيادته عليه فى الوصف والمراد أنها تفيد ذلك مع بقية التركيب فسقط الاعتراض بأنها لو كانت للمجاوزة لصح أن تقع موقعها عن على أن صحة وقوع المرادف موقع مرادفه إذا لم يمنع مانع وهنا منع مانع وهو الاستعمال لأن اسم التفضيل لا يصاحب من حروف الجر إلا مِنْ وهذا الجواب الثانى ذكره المصرح والشمنى وهو أولى لأن التزام كون المقيد للمجاوزة جملة التركيب مع كونه قابلا للمنع يؤدى إلى عدم حسن

قال ولو كان الابتداء مقصودا لجاز أن يقع بعدها إلى أن قال : ويبطل كونها للتبعيض أمران : أحدهما عدم صلاحية بعض موضعها والآخر كون المجرور بها عاما نحو : الله أعظم من كل عظيم ، والظاهر كما قاله المرادى(*) ما ذهب إليه المبرد ، وما ورد به الناظم ليس بلازم لأن الانتهاء قد يترك الإخبار به لكونه لا يعلم أو لكونه لا يقصد الإخبار به ويكون ذلك أبلغ فى التفضيل إذ لا يقف السامع على محل الانتهاء . الثانى أكثر ما تحذف من ومجرورها إذا كان أفعل خبرا كالآية ، ويقل إذا كان حالا كقوله :

[٧٩٣] * دَنَوْتِ وَقَدْ خِلْنَاكِ كَالْبَدْرِ أَجْمَلَا *

أى دنوت أجمل من البدر ، أو صفة كقوله :

[٧٩٤] تَرَوَّحِي أَجْدَرُ أَنْ تَقِيلِي غَدًا بِجَنْبَىْ بَارِدٍ ظَلِيلِ

أى تروحى وأتى مكانا أجدر من غيره بأن تقيل فيه . الثالث : قوله صله يقتضى

تقابل الأقوال الثلاثة فالأولى أن المقيد لها من وبقية التركيب قرينة على إرادة المجاوزة من من فتدبر .

(قوله كون المجرور بها عاما) أى أنه قد يكون عاما . (قوله من كل عظيم) أوضح منه فى العموم : من كل شىء . (قوله والظاهر ما ذهب إليه المبرد) أى من كونها لابتداء الغاية فقط ووجه ظهوره أن من لا تحمل على غير الابتداء إلا إذا منع منه مانع لأنه أشهر معانيها وهنا لا مانع منه فلا حاجة إلى إخراجها عنه . (قوله ليس بلازم) أى فى جميع مواقع استعمال من الابتدائية . (قوله لأن الانتهاء قد يترك إلخ) منه يعلم أن المراد بكون المجرور هو المفضل عليه أنه الذى قصد بيان التفضيل عليه وإلا فالمفضل عليه فى الواقع قد يكون أكثر من ذلك . وكذا يقال فى معنى كون المضاف إليه هو المفضل عليه . أفاده سم . (قوله ويكون ذلك) أى ترك الإخبار بالانتهاء سواء كان تركه لعدم علمه أو لعدم قصد الإخبار به فقول البعض إن قوله ويكون ذلك إلخ راجع للثانى فقط كما هو الظاهر غير ظاهر . (قوله كالآية) هى قوله تعالى : ﴿ أنا أكثر منك مالا وأعز نفرا ﴾ [الكهف : ٣٤] ، ومحل التمثيل من الآية قوله تعالى : ﴿ وأعز

---

[٧٩٣] تمامه :

* فَظَلَّ فُؤَادِى فِى هَوَاكِ مُضَلَّلَا *

هو من الطويل والخطاب للمؤنث . والشاهد فى أجملا فإنه أفعل تفضيل حذف منه من لكونه حالا . والتقدير دنوت أجمل من البدر والحال أنا قد خلناك أى ظنناك كالبدر . والكاف وكالبدر مفعولان لخلناك . ومضللا خبر ظل .

[٧٩٤] قاله أحيحة بن الجلاح من أبيات مرجزة . وتروحى خطاب للفسيل فى قوله : تأبرى يا خيرة الفسيل ، من تروح النبت إذا طال . وقد قالت جماعة من الشراح حتى الأفاضل الذين تصدوا لشرح مثل الكشاف ونحوه إن الخطاب للناقة معناه اصبرى على السير وقت الرواح ولقد وهموا وهما فاحشا . والذى حملهم على ذلك عدم وقوفهم على السوابق واللواحق وغرهم لفظ التروح وظنوا أنه لا يستعمل إلا بمعنى الرواح وقت العشى . والشاهد فى أجدر فإنه أفعل التفضيل استعمل بغير ذكر من لكونه صفة لمحذوف تقديره طولى يا فسيل بفتح الفاء وكسر السين المهملة وهى صغار النخل وخذى مكانا أجدر من غيره . قوله أن تقيلى أى بأن تقيلى فيه حذف كلمة فى فصار تقيليه ثم حذفت الهاء فصار تقيلى من القيلولة وهو النوم فى الظهيرة ولكن كنى به عن نموها وزهوتها بكونها فى جنبى بارد ظليل أى مكان بارد ذى ظل ويجوز أن يكون الأصل بارد وظليل فحذف حرف العطف للضرورة(١) ويكون المراد من البارد الماء ومن الظليل المكان الذى فيه الظل .

(*) سبق التعريف به .

(١) أى للضرورة الشعرية .

أنه لا يفصل بين أفعل وبين من ، وليس على إطلاقه بل يجوز الفصل بينهما بمعمول أفعل وقد فصل بينهما بلو وما اتصل بها كقوله :

[٧٩٥] وَلَفُوكِ أَطْيَبُ لَوْ بَذَلْتِ لَنَا مِنْ مَاءِ مَوْهَبَةٍ عَلَى خَمْرِ

ولا يجوز بغير ذلك . الرابع إذا بنى أفعل التفضيل مما يتعدى بمن جاز الجمع بينها وبين من الداخلة على المفضول مقدمة أو مؤخرة نحو : زيد أقرب من عمرو من كل خير ، وأقرب من كل خير من عمرو . الخامس قد تقدم أن المضاف والمقرون بأل يمتنع اقترانهما بمن المذكورة . فأما قوله :

[٧٩٦] نَحْنُ بِغَرْسِ الْوَدِيِّ أَعْلَمُنَا مِنَّا بِرَكْضِ الْجِيَادِ فِي السُّدَفِ

نفرا ﴾ . [الكهف : ٣٤] . (قوله أى تروّحي وأتى مكانا إلخ) هذا التقدير إنما يناسب ما قاله بعضهم من أن الخطاب للناقة وتروّحي بمعنى سيرى فى الرواح أى العشى ولا يناسب ما قاله آخر وصوّبه العينى من أن الخطاب لصغار النخيل . وتروحى من تروح النبت إذا طال . وأجدر على تقدير وخذى مكانا أجدر . وقوله بأن تقيلى فيه أى تمكثى فيه وقت الظهيرة . وعلى أن الخطاب لصغار النخيل تكون القيلولة كناية عن نموها وزهوتها كما فى العينى ، بجنبى بارد ظليل أى فى مكان بارد ذى ظل .

(قوله وليس على إطلاقه) أى بل فى مفهومه تفصيل فلا يعترض . (قوله بمعمول أفعل) كقوله تعالى : ﴿ النبى أولى بالمؤمنين من أنفسهم ﴾ . (قوله بلو وما اتصل بها) مثل ذلك الفصل بالنداء وممن صرح بجوازه الدمامينى والسيوطى . (قوله لو بذلت لنا) لو للتمنى أو شرطية حذف جوابها أى لأحسنت إلينا مثلا . والموهبة نقرة يستنقع فيها الماء ليبرد . وقوله على خمر صفة ماء أى حاصل على خمر . (قوله ولا يجوز بغير ذلك) يرد عليه النداء لما عرفت . (قوله وأقرب من كل خير من عمرو) لا يقال هذا من صور الفصل بمعمول أفعل ففى كلامه تكرار لأنا نقول ذكره هنا ليس من حيث الفصل بل من حيث تقديم من المعدية على من الجارة للمفضول فلا تكرار . (قوله بمن المذكورة) أى الداخلة على المفضل عليه أما غيرها فلا يمتنع الجمع بينها وبين أل أو الإضافة كقوله :

فَهُمُ الأَقْرَبُونَ مِنْ كُلِّ خَيْرٍ وَهُمُ الأَبْعَدُونَ مِنْ كُلِّ ذَمِّ

وكقولك زيد أقرب الناس منى . (قوله الودى) بفتح الواو وكسر الدال المهملة وتشديد الياء جمع ودية وهى النخلة الصغيرة . والجياد جمع جواد وهو الذكر أو الأنثى من الخيل .

---

[٧٩٥] هو من الكامل . الواو للعطف إن تقدمه شيء واللام للتأكيد وفوك مبتدأ وأطيب خبره وفيه الشاهد حيث فصل بينه وبين من التى هى صلته بكلمة لو والأصل عدم الفصل . وموهبة بفتح الميم وسكون الواو وفتح الهاء والباء الموحدة وهى نقرة يستنقع فيها الماء ، والجمع مواهب . ويرى على شهد موضع على خمر .

[٧٩٦] قاله سعد القرقرة وهو أصح مما قاله ابن عصفور أنه قيس بن الخطيم الأنصارى . من المنسرح ونحن مبتدأ وأعلمنا خبره . وفيه الشاهد حيث جمع فيه بين الإضافة ومن . وأجيب بأن تقديره أعلم منا والمضاف إليه فى نية المطروح . والودى بفتح الواو وكسر الدال وتشديد الياء جمع ودية وهى النخلة الصغيرة . والجياد جمع جواد وهو الذكر والأنثى من الخيل . والسدف بفتح السين المهملة والدال وفى آخره فاء الصبح وإقباله .

وقوله :

[٧٩٧] * وَلَسْتُ بِالأَكْثَرِ مِنْهُمْ حَصًى *

فمؤولان . (**وَإِنْ لِمَنْكُورٍ يُضَفْ**) أفعل التفضيل (**أَوْ جُرِّدَا**) من أل والإضافة (**أُلْزِمَ تَذْكِيرًا وَأَنْ يُوَحَّدَا**) فتقول زيد أفضل رجل وأفضل من عمرو ، وهند أفضل امرأة وأفضل

والسدف بفتح السين والدال المهملتين والفاء الصبح . (**قوله ولستَ**) بتاء الخطاب كما قاله العيني وحصى تمييز أى عددا وتمام البيت :

* وإنما العـــزة للكاثـــــر *

أى للفائق فى الكثرة من كاثره بالتخفيف إذا غلبه فى الكثرة فقول البعض تبعا للعيني أى الكثير فيه مساهلة . (**قوله فمؤولان**) مما أول به الأول إلغاء المضاف إليه أو جعل منا متعلقا بمحذوف بدل من أعلمنا أى أعلم منا . ومنع ابن جنى الإضافة وجعل نا مرفوعا مؤكدا للضمير فى أعلم نائبا عن نحن . ومما أول به الثانى جعل أل زائدة أو جعل منهم متعلقا بمحذوف . (**قوله ألزم تذكيرا وأن يوحدا**) لأن المجرد أشبه بأفعل فى التعجب وهو لا يتصل به علامة تثنية ولا جمع ولا تأنيث والمضاف للنكرة بمنزلة المجرد فى التنكير . (**قوله زيد أفضل رجل**) أصله زيد أفضل من كل رجل فحذف من كل اختصارا وأضيف أفعل إلى رجل ، وجاز كونه مفردا مع كون أفعل بعض ما يضاف إليه فالأصل أن يكون جمعا لفهم المعنى وعدم التباس المراد . ووجب تنكيره لأن القاعدة أن كل مفرد وقع موقع الجمع لا يكون إلا نكرة فإن جئت بأل رجعت إلى الجمع وإن جمعت أدخلت أل فإن عطفت على المضاف إلى النكرة مضافا إلى ضميرها قلت هذا أفضل رجل وأعقله وهذه أكرم امرأة وأعقله بتذكير الضمير وإفراده فى المفرد وضده والمذكر وضده على التوهم كأنك قلت من أول الكلام ، فإن أضفت أفعل إلى معرفة ثنيت وجمعت وأنث وهو القياس . وأجاز سيبويه الإفراد تمسكا بقوله :

وَمَيَّـةُ أَحْسَنُ الثَّقَلَيْـنِ جِيـدًا   وَسَالِفَـةً وَأَحْسَنُـهُ قَـذَالا

أى أحسن من ذكر نقله شيخنا عن يس وأقره هو والبعض . وظاهره وجوب تذكير الضمير وإفراده فى نحو : هذه أكرم امرأة وأعقله ، وهذان أكرم رجلين وأعقله ، وهكذا والوجه عندى جواز

---

[٧٩٧] تمامه :

* وَإِنَّمَـا العِـزَّةُ لِلكَاثِـرِ *

قاله الأعشى ميمون من الرجز التاء للخطاب والباء زائدة . والشاهد فى بالأكثر منهم حيث جمع فيه بين الألف واللام وكلمة من وذلك ممتنع . لا يقال زيد الأفضل من عمرو . وأجيب بأن من لبيان الجنس أى من بينهم أو التقدير بالأكثر بأكثر منهم والمحذوف بدل من المذكور ، أو أل زائدة ، أو من بمعنى فى أى فيهم . وحصى تمييز أى عددا . والكاثر بمعنى الكثير .

من دعد ، والزيدان أفضل رجلين وأفضل من بكر ، والزيدون أفضل رجال وأفضل من خالد ، والهندان أفضل امرأتين وأفضل من دعد ، والهندات أفضل نسوة وأفضل من دعد . ولا يجوز المطابقة . ومن ثم قيل فى أخر إنه معدول عن آخر . وفي قول ابن هانىء :

[٧٩٨] *كَأَنَّ صُغْرَى وَكُبْرَى مِنْ فَقَاقِعِهَا*

إنه لحن .

(تنبيه): يجب فى هذا النوع مطابقة المضاف إليه الموصوف كما رأيت . وأما ﴿ ولا تكونوا أول كافر به ﴾ [البقرة : ٤١] ، فتقديره أول فريق كافر به (وَتِلْوُ

المطابقة إن لم تكن واجبة أو أولى فتأمل . **(قوله ومن ثم)** أى من أجل لزوم المجرد التذكير والإفراد قيل فى أخر جمع أخرى مؤنث آخر إنه معدول عن آخر الذى هو المستحق لأن يستعمل لأنه على وزن أفعل التفضيل وبمعناه فى الأصل لأن معناه الأصلى أشد تأخرا وإن صار بمعنى مغاير .

(قوله وفى قول ابن هانىء) هو أبو نواس الحسن بن هانىء . **(قوله من فقاقعها)** هى النفاخات التى تعلو الماء أو الخمرة . قال يس : والمحفوظ فى البيت من فواقعها بالواو . **(قوله إنه لحن)** أى حيث أنث صغرى وكبرى والواجب التذكير وسيأتى تصحيحه فى كلام الشارح . **(قوله يجب فى هذا النوع)** قال البعض : أورد عليه قوله تعالى : ﴿ ثم رددناه أسفل سافلين ﴾ [التين : ٥] اهـ . أقول : فى البيضاوى وحاشيته للشيخ زاده ما ملخصه إن أسفل إما صفة أمكنة محذوفة أى إلى أمكنة أسفل سافلين وهى النار أو أزمنة محذوفة أى إلى أزمنة أسفل سافلين وهى أرذل العمر أو حال أى رددناه أى صرفناه عن أحسن الصور حال كونه أسفل سافلين وهم أصحاب النار وعلى الوجه الثانى يكون الاستثناء بعد منقطعا وعلى الأول والأخير متصلا والمستثنى منه الضمير المنصوب فى قوله : ﴿ ثم رددناه ﴾ لأنه فى معنى الجمع لرجوعه إلى الإنسان المراد منه الجنس اهـ أى والجمع بالياء والنون على الأولين لتغليب العاقل . إذا علمت ذلك علمت أن الإيراد مدفوع وأن الاقتصار عليه قصور وتقصير على أن المنقول عن الشاطبى أنه ذكر أن محل وجوب مطابقة المضاف إليه للموصوف إذا كان المضاف إليه جامدا أما إذا كان مشتقا كما فى الآية فلا . والله أعلم . ويجب أيضا كونه من جنسه فلا يقال زيد أفضل امرأة لأن أفعل بعض ما يضاف إليه . **(قوله الموصوف)** أراد به هنا ما يشمل الموصوف معنى فقط كالمبتدأ فهو أعم من الموصوف فى قوله بعد من مبتدأ أو موصوف .

(قوله فتقديره أول فريق كافر به) أى وفريق جمع فى المعنى فحصلت المطابقة باعتبار المعنى وأفرد كافر

---

[٧٩٨] تمامه :

حَصْبَاءُ دُرٍّ عَلَى أَرْضٍ مِنَ ٱلذَّهَبِ

قاله أبو على الحسن بن هانىء المعروف بأبى نواس الحكمى من البسيط . والفقاقع بفتح الفاء والقاف وبعد الألف قاف مكسورة وفى آخره عين مهملة وهى النفاخات التى ترفع فوق الماء . والحصباء الحصا . الشاهد فى صغرى وكبرى فإنه قد قيل إنه لحن لأن اسم التفضيل إذا كان مجردًا من أل والإضافة يجب أن يكون مفردا مذكرا دائما فتأنيثه لحن واعتذر عنه بأن أفعل العارى إذا تجرد عن معنى التفضيل جاز جمعه فإذا جاز جمعه جاز تأنيثه .

أَل طِبْقٌ) من مبتدأ أو موصوف نحو زيد الأفضل ، وهند الفضلى ، والزيدان الأفضلان ، والزيدون الأفضلون ، والهندان الفضليان ، والهندات الفضليات أو الفُضَّل . وكذلك مررت بزيد الأفضل وبهند الفضلى إلى آخره . ولا يؤتى معه بمن كما سبق **(وَمَا لِمَعْرِفَةْ * أُضِيفَ ذُو وَجْهَيْنِ)** منقولين **(عَنْ ذِى مَعْرِفَةْ)** هما المطابقة وعدمها **(هَذَا إِذَا نَوَيْتَ)** بأفعل **(مَعْنَى مِنْ)** أى التفضيل على ما أضيف إليه وحده . فتقول على المطابقة : الزيدان أفضلا القوم ، والزيدون أفضلو القوم وأفاضل القوم ، وهند فضلى النساء ، والهندان فضليا النساء ، والهندات فضل النساء وفضليات النساء . ومنه : ﴿ **وكذلك جعلنا فى كل قرية أكابر مجرميها** ﴾ [الأنعام : ١٢٣] ، وعلى عدم المطابقة الزيدان أفضل القوم ، والزيدون

باعتبار إفراد فريق فى اللفظ . **(قوله طبق)** أى مطابق لأن اقترانه بأل أضعف شبهه بأفعل فى التعجب . **(قوله والزيدون الأفضلون)** أى أو الأفاضل ولو زاده كما فعل فى نظيره لكان أحسن . **(قوله ذو وجهين)** فالمطابقة لمشابهته المحلى بأل فى الخلو عن لفظ من وعدم المطابقة لمشابهته المجرد لنية معنى من . **(قوله هذا إذا نويت إلخ)** ظاهر صنيعه أن قصد التفضيل على المضاف إليه وحده تارة وعلى كل ما سواه تارة أخرى وعدم قصد التفضيل رأسا تارة أخرى يختص بالمضاف إلى معرفة والذى سينقله الشارح فى التنبيه الآتى عن المصنف فى شرح التسهيل صريح فى أن المجرد بدون من قد يعرى عن معنى التفضيل رأسا وأن فيه حينئذ وجهين لزوم الإفراد والتذكير وهو المشهور والمطابقة ولا يبعد أن يقاس على ذلك ما إذا عرى المضاف إلى النكرة عن معنى التفضيل أو قصد به التفضيل على المضاف إليه وغيره نحو : الأشج والناقص أعدلا بنى مروان ، ونحو : محمد ﷺ أفضل قرشى[1] فتدبر . **(قوله معنى من)** أى المعنى الحاصل معها لأن التفضيل ليس نفس معناها وإنما هو مستفاد من أفعل كما علم مما قدمه الشارح .

(قوله ومنه) أى من القول الجارى على المطابقة قوله تعالى : ﴿ **وكذلك جعلنا** ﴾ [الأنعام : ١١٢ ، ١١٣] إلخ قال البعض : فأكابر مفعول أول جعلنا مضاف إلى مجرميها وفى كل قرية المفعول الثانى اهـ ولا يخفى ما يلزم عليه من ضعف المعنى . والأولى عندى على الإضافة تفسير الجعل بالتمكين كما فى البيضاوى . ويحتمل أن فى كل قرية ظرف لغو متعلق بجعلنا وأكابر مفعول ثان ومجرميها مفعول أول ، أو فى كل قرية الثانى ومجرميها بدل وعلى هذين الوجهين جعلنا بمعنى صيرنا ولا إضافة ولا يرد ما سيذكره الشارح من أنه يلزم عليه المطابقة فى المجرد وهى ممتنعة لأن الإضافة منوية أى أكابرها . فتأمل . **(قوله ومنه)** أى من القول الجارى على عدم المطابقة قوله تعالى : ﴿ **ولتجدنهم أحرص الناس على حياة** ﴾ [البقرة : ٦٩] فأحرص مفعول ثان لتجد ولو طابق لقال أحرصى . **(قوله وهذا)** أى عدم المطابقة . **(قوله فإن قدر)** أى ابن السراج دفعا لما يقال كيف يوجب عدم المطابقة وقد وردت فى أكابر مجرميها . **(قوله المطابقة فى المجرد)** أى وهى ممتنعة كما مر فى النظم . فإن قال الإضافة منوية

---

(١) قوله : أفضل قرشى ، هكذا بالأصل والموافق لما يأتى قريبا فى الشرح أفضل قريش .

أفضل القوم وهكذا إلى آخره . ومنه : ﴿ **ولتجدنهم أحرص الناس** ﴾ [البقرة : ٩٦] ، وهذا هو الغالب ، وابن السراج يوجبه فإن قدر أكابر مفعولا ثانيا ومجرميها مفعولا أول لزمه المطابقة فى المجرد . وقد اجتمع الاستعمالان فى قوله ﷺ : « **ألا أخبركم بأحبكم إلىّ وأقربكم منى منازل يوم القيامة ؟ أحاسنكم أخلاقا** »[1] (**وَإِنْ * لَمْ تَنْوِ**) **بأفعل** معنى من بأن لم تنو به المفاضلة أصلا أو تنويها لا على المضاف إليه وحده بل عليه وعلى كل ما سواه (**فَهْوَ طِبْقُ مَا بِهِ قُرِنْ**) وجها واحدا كقولهم : الناقص والأشج أعدلا بنى مروان ، أى عادلاهم ، ونحو : محمد ﷺ أفضل قريش ، أى أفضل الناس من بين قريش . وإضافة هذين النوعين لمجرد التخصيص ولذلك جازت إضافة أفعل فيهما إلى ما ليس هو بعضه ، بخلاف المنوى فيه معنى من فإنه لا يكون إلا بعض ما أضيف إليه ، فلذلك يجوز : يوسف أحسن إخوته إن قصد الأحسن من بينهم ، أو قصد حسنهم ، ويمتنع إن قصد أحسن منهم .

كما مر وقع فيما فر منه . (**قوله وقد اجتمع الاستعمالان فى قوله إلخ**) أى حيث أفرد أحب وأقرب وجمع حسن وجعل الزمخشرى أحسن من قسم ما قصد فيه الزيادة المطلقة فلذا جمع بخلاف أحب وأقرب فإنهما من قسم ما قصد فيه التفضيل على المضاف إليه وحده فلذا أفرد ، وقوله : أحاسنكم أخلاقا استئناف بيانى . (**قوله أو تنويها**) بالنصب عطفا على لم تنو وفى بعض النسخ أو تنوها بحذف الياء ولا وجه له .

(**قوله فهو طبق ما به قرن**) من مبتدأ أو موصوف تشبيها بالمحلى بأل فى الخلو من لفظ من ومعناها . (**قوله وجها واحدا**) لا يقال هذا ينافيه ما سينقله الشارح عن شرح التسهيل من أن المشهور فى أفعل العارى عن معنى التفضيل التزام الإفراد والتذكير لما ستعرفه من أن ما فى شرح التسهيل فى المجرد من أل والإضافة دون من . (**قوله كقولهم إلخ**) فيه مع ما قبله لف ونشر مرتب . (**قوله الناقص والأشج أعدلا بنى مروان**) أى عادلاهم لأنه لم يشاركهما أحد من بنى مروان فى العدل . والناقص هو يزيد بن الوليد بن عبد الملك بن مروان وإن سمى بذلك لنقصه أرزاق الجند . والأشج عمر بن عبد العزيز بن مروان سمى بذلك لشجة أصابته بضرب الدابة . (**قوله من بين قريش**) أى حال كونه من بينهم أى من وسطهم وخيارهم . (**قوله لمجرد التخصيص**) أى تخصيص الموصوف بأنه من القوم الفلانى مثلا لا لبيان المفضل عليه . سم . (**قوله إلى ما**) أى مضاف إليه ليس هو أى أفعل بعضه أى المضاف إليه الواقع عليه ما ولجريان الصفة على غير ما هى له أبرز الضمير . (**قوله إلا بعض ما أضيف إليه**) أى مشمولا لما أضيف إليه بحسب المعنى الوضعى وإن كان غير مشمول له بحسب المراد منه فى المقام إذ المراد من المضاف إليه غير الموصوف مما يشاركه فى المعنى الوضعى فلا يلزم تفضيل الشىء على نفسه . قاله سم . وفى كلام الدمامينى أن الحصر الذى ذكره الشارح مذهب البصريين دون الكوفيين . (**قوله فلذلك**) أى لكون المنوى فيه معنى من لا يكون إلا بعض ما أضيف إليه وما لم ينو فيه معنى من لعدم نية المفاضلة أصلا أو نيتها لا على المضاف إليه وحده بل على كل ما سواه لا يجب فيه ذلك . (**قوله إن قصد الأحسن من بينهم أو قصد حسنهم**) لأن أفعل على هذين الوجهين ليس على معنى من فلا يجب كونه بعض ما أضيف إليه وقوله . ويمتنع إن

---

(١) وتمام الحديث : « الموطئون أكنافا الذين يألفون ويؤلفون » .

(تنبيه)*: يرد أفعل التفضيل عاريا عن معنى التفضيل نحو : ﴿ **ربكم أعلم**

قصد أحسن منهم أى لكون المنوى فيه معنى من يجب أن يكون بعض ما أضيف إليه وأفعل هنا ليس بعض ما أضيف إليه وإلا لزم إضافة الشيء إلى نفسه فى إخوته فلو قيل : يوسف أحسن الإخوة صح لتحقق الشرط لأن يوسف أحد الإخوة .

(قوله يرد أفعل التفضيل إلخ) أعاده مع علمه مما قدمه توطئة لذكر الخلاف فيه وذكر أمثلة له غير ما تقدم وعبارة التسهيل واستعماله أى استعمال أفعل التفضيل عاريا من الإضافة والألف واللام دون من مجردا عن معنى التفضيل مؤولا باسم فاعل نحو : ﴿ **هو أعلم بكم** ﴾ [النجم : ٣٢] ، أى عالم أو صفة مشبهة نحو : ﴿ **وهو أهون عليه** ﴾ [الروم : ٢٧] ، أى هين مطرد عند أبى العباس المبرد لكثرة الوارد منه والأصح قصره على السماع ولزومه الإفراد والتذكير فيما ورد كذلك أكثر من المطابقة اهـ مع إيضاح من الدماميني ومنها يؤخذ أن محل الخلاف وجواز المطابقة وتركها هو المجرد من أل والإضافة فلا ينافى ما مر . وحينئذ كان المناسب للشارح ترك التمثيل بقوله فشركما إلخ لأنه مضاف وأن محل وروده كذلك إذا لم يقترن بمن فالمقترن بمن لا يصح تجريده عن معنى التفضيل أصلا لا قياسا ولا سماعا لأن من هذه هى الجارة للمفضول . قاله الدماميني ولا يرد عليه قولهم فى التهكم أنت أعلم من الحمار ولا قولهم العسل أحلى من الخل لحصول المشاركة التقديرية .

وصرح فى التسهيل بأن محل عدم تجرد أفعل المقرون بمن فى غير التهكم وأن المفضل عليه فى التهكم يرد بدون مشاركة المفضل تحقيقا وتقديرا نحو : أنت أعلم من الحمار والأوجه ما قدمناه من تقدير المشاركة فى التهكم أيضا . وقال الدماميني أيضا وهنا تنبيهان : الأول قال فى الكشاف من وجيز كلامهم الصيف أحر من الشتاء أى الصيف أبلغ فى حره من الشتاء فى برده هذا نصه وعلى هذا يؤول قولهم العسل أحلى من الخل ونحوه . وتحرير هذا الموضع أن يقال لأفعل أربع حالات : إحداها وهى الحالة الأصلية أن يدل على ثلاثة أمور : أحدها اتصاف من هو له بالحدث الذى اشتق منه وبهذا الأمر كان وصفا . والثانى مشاركة مصحوبة له فى تلك الصفة . والثالث تميز موصوفه على مصحوبه فيها وبكل من هذين الأمرين فارق غيره من الصفات . الحالة الثانية أن يخلع عنه ما امتاز به عن الصفات ويتجرد للمعنى الوصفى . الحالة الثالثة أن تبقى عليه أموره الثلاثة ولكن يخلع عنه قيد الأمر الثانى ويخلفه قيد آخر وذلك أن الأمر الثانى وهو الاشتراك كان مقيدا بتلك الصفة فصار مقيدا بالزيادة ، ألا ترى أن المعنى فى المثال أن للعسل حلاوة وأن تلك الحلاوة زائدة وأن زيادتها أكثر من زيادة حموضة الخل . الحالة الرابعة أن يخلع عنه الأمر الثانى وقيد الأمر الثالث وهو كون الزيادة على مصحوبه فتكون دلالته على الاتصاف بالحدث وزيادة مطلقة كما فى يوسف أحسن إخوته اهـ وقد تمنع دعواه خلع الأمر الثانى عنه فى الحالة الرابعة .

بكم ﴾ [الإسراء : ٥٤] ، ﴿ وهو أهون عليه ﴾ [الروم : ٢٧] .

وقوله :

[٧٩٩] وَإِنْ مُدَّتِ الأَيْدِى إِلَى الزَّادِ لَمْ أَكُنْ ... بِأَعْجَلِهِمْ إِذْ أَجْشَعُ الْقَوْمِ أَعْجَلُ

ثم قال : التنبيه الثانى من كلامهم المشهور زيد أعقل من أن يكذب وظاهره مشكل إذ قضيته تفضيل زيد فى العقل على الكذب ولا معنى له وقد وجهه فى المعنى بتوجيهين : **أحدهما** : أن يكون الكلام على تأويل أن والفعل بالمصدر وتأويل المصدر بالوصف كما قيل فى قوله تعالى : ﴿ **وما كان هذا القرآن أن يفترى** ﴾ [يونس : ٣٧] ، أن التقدير ما كان افتراء بمعنى ما كان مفترى وفى قوله تعالى : ﴿ **ثم يعودون لما قالوا** ﴾ [المجادلة : ٣] ، أن التقدير يعودون للقول بمعنى يعودون للمقول فيهن لفظ الظهار[1] كما هو الموافق لقول جمهور العلماء أن العود الموجب للكفارة هو العود إلى المرأة لا العود إلى القول نفسه كما يقوله أهل الظاهر لكن يضعف هذا الوجه أن التفضيل على الناقص لا فضل فيه . **الثانى** : أن أفعل ضمن معنى أبعد فمعنى المثال زيد أبعد الناس من الكذب لفضله على غيره فمن هذه ليست الجارة للمفضول بل متعلقة بأفعل لتضمنه معنى أبعد والمفضول متروك أبدا فى مثل ذلك لقصد التعميم وهذا الثانى وإن أقره فيه أيضا نظر من جهة أن الفعل الذى يسبك هو وما بعده فى المثال بالمصدر مسند إلى ضمير المفضل فينبغى عند السبك أن يضاف المصدر إلى هذا الضمير كما تقول فى أعجبنى ما صنعت المعنى أعجبنى صُنْعُكَ وإذا فعل ذلك فى المثال صار معناه زيد أبعد الناس من كذبه فيلزم مشاركة الناس له فى البعد من كذب نفسه وزيادته عليهم فى ذلك البعد . وهذا عن مظان التوجيه بمعزل . وقال الرضى : ليس المقصود فى نحو قولهم أنا أكبر من الشعر وأنت أعظم من أن تقول كذا تفضيل المتكلم على الشعر والمخاطب على القول بل المراد بعدهما عن الشعر والقول . وأفعل التفضيل يفيد بعد الفاضل من المفضول فمن فى مثله ليست تفضيلية بل هى مثلها فى قولك أنا بعيد منه تعلقت بأفعل التفضيل بمعنى متباعد بلا تفضيل ا هـ باختصار .

وحاصل كلام الرضى أن أفعل التفضيل فيما ذكر مستعمل فى بعض مدلوله دون بعض ويرد[2] عليه أيضا أن فيه نسبة نحو قول كذا والكذب إلى المخاطب وقد يدفع هذا تنظير الدمامينى فى الثانى بأن نسبة ذلك إليه لتوهمه فيه لا لتلبسه به . فافهم . (**قوله نحو ربكم أعلم بكم إلخ**) إنما أول فى هذين الموضعين بما ذكر لأنه لا مشارك لله سبحانه وتعالى فى علمه ولا تتفاوت المقدورات بالنسبة إلى قدرته . ا هـ دمامينى . (**قوله وإن مدت الأيدى إلخ**) الشاهد فى بأعجلهم وأعجل فإنهما بمعنى

---

[٧٩٩] ذكر مستوفى فى شواهد ما ولا وإن المشبهات بليس . والشاهد هنا فى بأعجلهم فإن وزنه أفعل ولكنه لغير التفضيل هنا إذ المعنى لم أكن بعجلهم . والأجشع الحريص على الأكل .

(١) ﴿ الذين يظاهرون من نسائهم ثم يعودون لما قالوا ... ﴾ .

(٢) (قوله ويرد) لا ورود لما قالوه فى الفرق بين المصدر الصريح وأن والفعل من أن الأول يفيد الحصول بالفعل دون الثانى .

وقوله :

[٨٠٠] إنَّ الَّذِى سَمَكَ السَّمَاءَ بَنَى لَنَا بَيْتًا دَعَائِمُهُ أَعَزُّ وَأَطْوَلُ

وقوله :

[٨٠١] * فَشَرُّكُمَا لِخَيْرِكُمَا الْفِدَاءُ *

وقاسه المبرد . وقال فى التسهيل : والأصح قصره على السماع وحكى ابن الأنبارى عن أبى عبيدة القول بورود أفعل التفضيل مؤولا بما لا تفضيل فيه . قال : ولم يسلم له النحويون هذا الاختيار ، وقالوا : لا يخلو أفعل التفضيل من التفضيل ، وتأولوا ما استدل

العجل لا فى أجشع لأنه كأعور وأجهر كما يؤخذ من قول العينى : الأجشع الحريص على الأكل . لكن قول القاموس : الجشع محركة أشد الحرص وقد جشع كفرح فهو جشع صريح فى أن الوصف منه جَشِع بفتح فكسر فيكون أجشع أفعل تفضيل . **(قوله سمك السماء)** أى رفعها فهو متعد ومصدره سمك ويستعمل لازما بمعنى ارتفع ومصدره سموك والمراد بالبيت الكعبة وسيأتى وجه آخر . والدعائم جمع دعامة بالكسر وهى الأسطوانة . **(قوله فشركما إلخ)** قبله :

* أتهجوه ولست له بكفء *

قاله حسان يخاطب به من هجا النبى ﷺ . **(قوله وحكى ابن الأنبارى إلخ)** إشارة إلى قول ثالث أن أفعل التفضيل لا يجرد عن معنى التفضيل لا سماعا ولا قياسا . **(قوله وتأولوا ما استدل به)** أما ﴿ ربكم أعلم بكم ﴾ فلا مانع من جعله للتفضيل باعتبار بعض الوجوه أى أعلم بكم من غيره العالم ببعض أحوالكم فالمشاركة فى مطلق علم . وأما ﴿ وهو أهون عليه ﴾ فيجعل التفضيل فيه باعتبار الاعتقاد الحاصل لكثير من قياس الغائب على الشاهد أو باعتبار عادة الحوادث لا نفس الأمر . وأما بأعجلهم وأعجل فلا مانع من جعلهما للتفضيل . وأما أعز وأطول فقال السعد : المراد بالبيت بيت المجد والشرف ، وقوله أعز وأطول أى من دعائم كل بيت وعلى هذا هما للتفضيل :

---

[٨٠٠] قاله الفرزدق من قصيدة من الكامل . سمك السماء أى رفعها يتعدى ولا يتعدى نحو سمك الشىء ارتفع فمصدر الأول سمك والثانى سموك . وأراد بالبيت الكعبة شرفها الله تعالى . والدعائم جمع دعامة بالكسر الأسطوانة . والشاهد فى أعز وأطول حيث لم يقصد بهما تفضيل بل هما بمعنى عزيزة وطويلة .

[٨٠١] صدره :

* أتهجــوه ولَسْتَ لــه بِنــدٍّ *

البيتَ من الوافر ، وهو لحسان بن ثابت فى ديوانه ص ٧٦ ؛ وخزانة الأداب ٢٣٢/٩ ، ٢٣٦ ، ٢٣٧ ؛ ولسان العرب ٤٢٠/٣ (ندد) ، ٣١٦/٦ (عرش) .

به . قال فى شرح التسهيل : والذى سمع منه فالمشهور فيه التزام الإفراد والتذكير . وقد يجمع إذا كان ما هو له جمعا كقوله :

[٨٠٢] إِذَا غَابَ عَنْكُمْ أَسْوَدُ الْعَيْنِ كُنْتُمُ كِرَامًا وَأَنْتُمْ مَا أَقَامَ أَلَائِمُ

قال : وإذا صح جمعه لتجرده من معنى التفضيل جاز أن يؤنث فيكون قول ابن هانىء :

[٨٠٣] *كَأَنَّ صُغْرَى وَكُبْرَى مِنْ فَقَاقِعِهَا*

صحيحا ا هـ (وَإِنْ تَكُنْ بِتِلْوِ مِنْ) الجارة (مُسْتَفْهِمَا * فَلَهُمَا) أى لمن ومجرورها المستفهم به (كُنْ أَبَدًا مُقَدِّمَا) على أفعل التفضيل لا على جملة الكلام كما فعل المصنف ، إذ يلزم على تمثيله الفصل بين العامل ومعموله بأجنبى ولا قائل به (كَمِثْلِ مِمَّنْ أَنْتَ خَيْرٌ) ومن أيهم أنت أفضل ، ومن كم دراهمك أكثر ، ومن غلام أيهم أنت أفضل لأن الاستفهام

---

* وأما فشركما لخيركما الفداء *

فشرّ وخير فيه ليسا أفعل تفضيل بل اسمان كالسهل والصعب لأنهما يردان كذلك . هذا ما ظهر فجعل البعض تأويل ما استدل به بجعل التفضيل فيه باعتبار الاعتقاد لا نفس الأمر إنما يصح فى بعض ما استدل به لا فى كله فتدبر . (قوله إذا غاب) أى عدم . وأسود العين اسم جبل ومعنى البيت أنتم لئام أبدا لأن هذا الجبل لا يغيب . (وقوله وإن تكن بتلو من إلخ) بقى ما إذا كان الاستفهام بالهمزة ويتجه أن يقال إن أريد الاستفهام عن المفضل عليه وجب التقديم فتقول أمن زيد أنت أفضل فقد ذكر فى علم المعانى أن المسئول عنه بالهمزة هو ما يليها فيجب التقديم ليكون المسئول عنه قد وليها وإن أريد الاستفهام عن المفضل وجب التأخير فتقول : أأنت أفضل من زيد ليليها المسئول عنه وفاء بالقاعدة المذكورة . سم . (قوله لا على جملة الكلام إلخ) وإنما فعل الشارح مثلما فعله المصنف مجاراة لمثال المصنف . لا يقال إذا لم يقدم على الجملة خرج الاستفهام عن الصدارة لأنا نقول صدارته الواجبة له إنما هى بالنسبة لما عمل فيه فقط وهو أفعل . (قوله الفصل بين العامل ومعموله بأجنبى) لأن المبتدأ ليس من معمولات الخبر ، وقد يقال المختار جواز تقدم معمول الخبر الفعلى على المبتدأ والخبر فى السعة إذا كان ظرفا أو جارا ومجرورا ، فليكن ما فعله المصنف مثله ، إلا أن يفرق بقوة الخبر الفعلى بخلاف الخبر الذى هو أفعل تفضيل فتأمل . (قوله التقديم نزرا وجدا) وفى التوضيح أنه ضرورة عند الجمهور .

---

[٨٠١] قاله الفرزدق من الطويل . وأسود العين جبل . ولقد أفحش فى الغلط من قال إنه اسم رجل ومنهم الركنى . يقول : أنتم لئام أبدا لأن الجبل لا يغيب . وما أقام أى أسود العين أى مدة إقامته . وكنى به عن عدم إزالة البخل عنهم كما لا يزول أسود العين عن موضعه والشاهد فى ألائم فإنه جمع ألأم . وإنما يجمع أفعل إذا جرد عن معنى التفضيل وكان عاريا عن أل ومن مؤولا باسم الفاعل كما فى قوله تعالى : ﴿ هو أعلم بكم ﴾ أى عليم بكم وكذلك ألأم بمعنى اللئيم .

[٨٠٢] راجع التخريج رقم ٧٩٨ .

له الصدر (**وَلَدَى * إِخْبَارِ**) أى وعند عدم الاستفهام (**التَّقْدِيمُ نَزْرًا وُجِدَا**) كقوله :

[٨٠٤] **فَقَالَتْ لَنَا أَهْلًا وَسَهْلًا وَزَوَّدَتْ جَنَى النَّحْلِ بَلْ مَا زَوَّدَتْ مِنْهُ أَطْيَبُ**

وقوله :

[٨٠٥] **وَلَا عَيْبَ فِيهَا غَيْرَ أَنَّ سَرِيعَهَا قَطُوفٌ وَأَلَّا شَيْءَ مِنْهُنَّ أَكْسَلُ**

وقوله :

[٨٠٦] **إِذَا سَايَرَتْ أَسْمَاءُ يَوْمًا ظَعِينَةً فَأَسْمَاءُ مِنْ تِلْكَ الظَّعِينَةِ أَمْلَحُ**

(**وَرَفْعُهُ الظَّاهِرَ نَزْرٌ**) أى أفعل التفضيل يرفع الضمير المستتر فى كل لغة ، ولا يرفع اسما ظاهرا ولا ضميرا بارزا إلا قليلا . حكى سيبويه : مررت برجل أكرم منه أبوه ، وذلك لأنه ضعيف الشبه باسم الفاعل من قبل أنه فى حال تجريده لا يؤنث ولا يثنى ولا

(**قوله أهلا وسهلا**) أى أتيتم أهلا ومكانا سهلا وقوله جنى النحل أى شبيهه بدليل ما بعده ، والاستشهاد بالبيت مبنى على أن منه متعلق بأطيب . قال زكريا : ويجوز تعلقه بزودت وحينئذ لا شاهد فيه . (**قوله ولا عيب فيها**) أى فى النساء المذكورة فيما قبله . وقوله غير أن إلخ من تأكيد المدح بما يشبه الذم . والقطوف بفتح القاف وفى آخره فاء المتقارب الخطا . (**قوله ظعينة**) هى فى الأصل الهودج كانت فيه امرأة أو لم تكن ثم سميت المرأة ما دامت فى الهودج ظعينة . وأملح من الملاح وهى الحسن . (**قوله ورفعه الظاهر**) المراد به المصرح به فيشمل الضمير البارز المنفصل ولهذا أدرجه الشارح فى حيز تفسير كلام المصنف وإن أفرده فيه بالذكر . (**قوله يرفع الضمير المستتر**) أى لأن العمل فيه ضعيف لا يظهر أثره لفظا فلا يحتاج إلى قوة العامل . سم . (**قوله إلا قليلا**) أى شاذا . (**قوله لأنه ضعيف الشبه باسم الفاعل**) أى مع عدم ما يجبر الضعف من صحة وقوع فعل بمعناه موقعه ، فلا يرد أن الضعف موجود حتى فى مسألة الكحل[1] . (**قوله فى حال تجريده**) مثلها حال إضافته إلى نكرة وخص حالة التجريد بالذكر لأنها الأصل فيه كما سيأتى يعنى فلما ضعف بعدم قبول العلامات

---

[٨٠٤] قاله الفرزدق من أبيات من الطويل . الفاء للعطف على ما تقدمه . وأهلا وسهلا منصوبان على تقدير أتيت أهلا فاستأنس ، وأتيت مكانا سهلا . والواو فى وزودت للحال أو بمعنى بل وهكذا روى أيضا . والشاهد فى منه أطيب حيث قدم المجرور بمن على أفعل التفضيل والحال أنه غير الاستفهام وهو قليل . ويروى أو ما زودت هو أطيب فلا شاهد فيه .

[٨٠٥] قاله ذو الرمة غيلان من قصيدة من الطويل . الواو للعطف . ولا لنفى الجنس وخبره محذوف . أى لا عيب حاصل فيها أى فى النساء المذكورة فيما قبله ، وغير نصب على الاستثناء ، والقطوف بفتح القاف وفى آخره فاء وهو المتقارب الخطو . وقد وقع هذا البيت هكذا فى نسخة ابن الناظم ، وليس كذلك فى ديوان ذى الرمة ، بل فيه هكذا . غير أن سريعها قطوف . والمعنى عليه . وهذا من تأكيد المدح بما يشبه الذم . والشاهد فى منهن أكسل حيث قدم المجرور بمن على أفعل التفضيل وهو أكسل المرفوع على الخبرية .

[٨٠٦] قاله جرير من الطويل . وسايرت من المسايرة . وأسماء اسم امرأة فاعله . وظعينة مفعوله وهى الهودج كانت فيه امرأة أو لم تكن . ومراده من فى الهودج وأملح أفعل التفضيل من ملح الشىء بالضم ملحا وملوحة وملاحة أى حسن فهو مليح ومُلاح بالضم . والشاهد فيه حيث قدمت من مع مجرورها عليه وهو فى غير الاستفهام قليل شاذ .

(١) الآتية بعد وهى « ما رأيت رجلا أحسن فى عينه الكحل كحسنه فى عين زيد » .

يجمع ، وهذا إذا لم يعاقب فعلا أى لم يحسن أن يقع موقعه فعل بمعناه (وَمَتَى * عَاقَبَ فِعْلًا فَكَثِيرًا) رفعه الظاهر (ثَبَتَا) وذلك إذا سبقه نفى وكان مرفوعه أجنبيا مفضلا على نفسه باعتبارين ، نحو : ما رأيت رجلا أحسن فى عينه الكحل كحسنه فى عين زيد ،

فى بعض أحواله انحطت رتبته فى جميعها فلم يعمل فى الاسم الظاهر إلا بالشروط الآتية . (**قوله لا يؤنث إلخ**) بهذا فارق الصفة المشبهة فإنها تؤنث وتثنى وتجمع فلهذا عملت فى الظاهر كثيرا وإن لم يكن لها فعل بمعناها وهو الثبوت . (**قوله إذا لم يعاقب فعلا**) جارى فيه الناظم وإلا فالأحسن إسناد المعاقبة إلى الفعل كما يشير إليه قول الشارح أى لم يحسن إلخ فعلم أن قوله أى لم يحسن إلخ تفسير باللازم فتفطن .

(**قوله إذا سبقه نفى إلخ**) زاد غيره قيدا وهو أن يكون أفعل صفة لاسم جنس ليكون معتمدا عليه ولم يكف النفى كما فى اسم الفاعل لأنه لم يقو قوته ولهذا لا ينصب المفعول به بخلاف اسم الفاعل وإنما اشترط سبق النفى ليكون أفعل التفضيل بمعنى الفعل فيعمل عمله وذلك لأن النفى إذا دخل على أفعل توجه إلى قيده وهو الزيادة فيزيلها فيبقى أصل حسن كحل عين رجل مقيسا إلى حسن كحل عين زيد إما بأن يساويه أو يكون دونه ومقام المدح يأبى المساواة فيرجع المعنى إلى أن حسن الكحل فى عين رجل دون حسنه فى عين زيد أفاده الجامى ، وأورد عليه أنه لو كان زوال الزيادة بالنفى مجوّزا لعمل اسم التفضيل فى ظاهر لجاز العمل فى نحو : ما رأيت رجلا أحسن منه أبوه . وأجيب بالفرق بينه وبين مثال الكحل بأن اسم التفضيل فى مثال الكحل خالف الأصل وهو تغاير المفضل والمفضل عليه ذاتا لاتحادهما فيه ذاتا فحصل فى معناه التفضيلى ضعف يقتضى أنه إذا زال بالنفى لم يبق لأفعل قوة اقتضاء حكمه وهو امتناع عمله فى الظاهر بخلاف نحو : ما رأيت رجلا أحسن منه أبوه فإنه لا ضعف فى معناه التفضيلى لاختلاف المفضل والمفضل عليه ذاتا فله قوة اقتضاء حكمه ، وقيل إنما اشترط تقدم النفى ليقوى طلب الموصوف الصفة المقتضى ذلك لقوتها فى العمل ، وذلك لأن طلب النكرة للمخصص فى الإثبات دون طلبها له فى النفى لأنه فى الإثبات لزيادة الفائدة وفى النفى لصون الكلام عن كونه كذبا ، فإنك إذا قلت ما رأيت رجلا كان صدق الكلام موقوفا على تخصيص الرجل بأمر يمكن أنه لم يحصل لمن رأيته من الرجال ، بخلاف رأيت رجلا وفى هذا أيضا ما تقدم إيرادا وجوابا .

(**قوله وكان مرفوعه أجنبيا**) أى غير ملابس لضمير الموصوف بخلاف نحو ما رأيت رجلا أحسن منه أبوه فالمراد نفى كونه سببيا بهذا المعنى ، فلا ينافى اشتراط ابن الحاجب كونه سببيا بمعنى أن للموصوف به تعلقا ما كما فى المثال قاله سم . واعترض البعض على الشارح بأن هذا القيد مستغنى عنه بقوله مفضلا على نفسه باعتبارين ، لما علمت من أن المفضل والمفضل عليه فى نحو : ما رأيت رجلا أحسن منه أبوه مختلفان بالذات ، وفيه أن الاعتراض بإغناء المتأخر عن المتقدم غير ناهض .

(**قوله مفضلا على نفسه باعتبارين**) كان ينبغى أن يقول باعتبار آخر لأن التفضيل أى الزيادة

فإنه يجوز أن يقال : ما رأيت رجلا يحسن فى عينه الكحل كحسنه فى عين زيد ، لأن أفعل التفضيل إنما قصر عن رفع الظاهر لأنه ليس له فعل بمعناه . وفى هذا المثال يصح أن يقع موقعه فعل بمعناه كما رأيت . وأيضا فلو لم يجعل المرفوع فاعلا لوجب كونه مبتدأ فيلزم الفصل بين أفعل ومن بأجنبى ، والأصل أن يقع هذا الظاهر بين ضميرين : أولهما للموصوف وثانيهما للظاهر كما رأيت . وقد يحذف الضمير الثانى وتدخل من إما على الاسم الظاهر أو على محله أو على ذى المحل ، فتقول من كحل عين زيد ، أو من عين زيد ،

إنما هو باعتبار واحد لا باعتبارين كما لا يخفى ، إلا أن يجعل فيه اكتفاء والأصل ومفضولا ، فمعنى المثال أن الكحل باعتبار كونه فى عين زيد أحسن من نفسه باعتبار كونه فى عين غيره من الرجال ، وخرج به نحو : ما رأيت رجلا أحسن كحل عينه من كحل عين زيد لاختلاف المفضل والمفضل عليه ذاتا ، لأنه اعتبر فيه فردان من أفراد الكلى وأوقع التفاضيل بينهما ، بخلاف المثال المشهور فإنه اعتبر فيه ماهية الكحل مقيدة بقيد تارة ومقيدة بآخر تارة أخرى . والظاهر الذى يرمز إليه صنيع الشارح أن هذه الشروط شروط لعمل أفعل التفضيل مطلقا فى الظاهر ، لا لعمل أفعل من فقط كما بينه البعض فانظره . **(قوله فى عينه)** حال من الكحل مقدم عليه أو ظرف لغو متعلق بأحسن وفى عين زيد حال من الضمير المجرور بمن . **(قوله فإنه يجوز أن يقال إلخ)** تعليل لمحذوف أى وإنما كان هذا المثال مما يعاقب فيه أفعل الفعل لأنه يجوز إلخ . **(قوله لأن أفعل التفضيل إلخ)** علة لقول المصنف : ومتى عاقب فعلا فكثيرا ثبتا . **(قوله لأنه ليس له فعل بمعناه)** أى فى الزيادة ليعمل عمله ولا يرد عليه أن أفعال الغلبة بمعناه نحو كاثرنى فكثرته أى غلبته فى الكثرة وزدت عليه فيها ، لعدم اطراد الغلبة فى كل مادة كما قاله سم ، نعم يرد عليه أن الصفة المشبهة ليس لها فعل بمعناها فى الثبوت مع عملها فى الظاهر ، وأن أفعل التفضيل المجرد عن معنى التفضيل بمعنى الفعل لعدم دلالته على الزيادة مع أنه لا يعمل فى الظاهر على ما يقتضيه إطلاقهم وتعليلهم بما قدمه الشارح فى قوله ، وذلك لأنه ضعيف الشبه إلخ ، فلا يتم المطلوب بمجرد هذا التعليل ، بل مع ضميمة التعليل الذى قدمه الشارح فتنبه . **(قوله يصح أن يقع إلخ)** أى بمعونة المقام . **(قوله لوجب كونه مبتدأ)** أى مخبرا عنه باسم التفضيل .

(قوله فيلزم الفصل) أى ولو تقديرا كما فى ما رأيت كعين زيد أحسن فيها الكحل فإن تقديره ما رأيت عينا كعين زيد أحسن فيها الكحل منه فى غيرها ، فلو لم يجعل الكحل فاعلا بل جعل مبتدأ لزم الفصل بأجنبى تقديرا ، فلا يقال لزوم الفصل بأجنبى غير مطرد لعدمه فى نحو هذا المثال أفاده سم . والأجنبى هنا المبتدأ والمراد بالأجنبى هنا ما ليس من معمولات ذلك العامل لا ما لا تعلق به بوجه ما ، ولم يجعل الكحل مبتدأ مؤخرا عن من فلا يلزم الفصل بأجنبى بأن يقال ما رأيت رجلا أحسن فى عينه منه فى عين زيد الكحل فرارا من التزام مخالفة الأصل وهو تقديم مرجع الضمير عليه بلا ضرورة ، ولا مقدما على الوصف بأن يقال ما رأيت رجلا الكحل أحسن فى عينه منه فى عين زيد ، فرارا من التزام تقديم غير الأهم وهو الوصف بلا ضرورة ، والتزام مخالفة الأصل وهو النعت

أو من زيد ، فتحذف مضافا أو مضافين وقد لا يؤتى بعد المرفوع بشىء نحو : ما رأيت كعين زيد أحسن فيها الكحل . وقالوا ما أحد أحسن به الجميل من زيد ، والأصل ما أحد أحسن به الجميل من حسن الجميل بزيد ، ثم أضيف الجميل إلى زيد لملابسته إياه ثم حذف المضاف الأول ثم الثانى . ومثله قوله عليه الصلاة والسلام « ما من أيام أحب إلى الله فيها الصوم » من أيام العشر . والأصل من محبة الصوم فى أيام العشر ، ثم من محبة صوم أيام العشر ، ثم من صوم أيام العشر ، ثم من أيام العشر . وقول الناظم (كَلَنْ تَرَى فِى النَّاسِ مِنْ رَفِيقِ * أَوْلَى بِهِ ٱلْفَضْلُ مِنَ ٱلصِّدِّيقِ)[1] والأصل من ولاية الفضل بالصديق ففعل به ما ذكر .

بالمفرد بلا ضرورة . (قوله فتقول من كحل عين زيد) قد يقال إذا قيل ذلك لم يكن المرفوع مفضلا على نفسه بل على غيره بالذات ، أما على أن أل فى الكحل عوض عن ضمير الرجل فالتغاير بالذات ظاهر ، وأما على أنها للجنس فلأن الماهية الكلية مغايرة بالذات لفردها الجزئى ، إلا أن يختار الثانى ، ويقال لما كان الفرد مندرجا تحت الماهية الكلية كان كأنها نفسها والتغاير اعتبارى فافهم . (قوله فتحذف مضافا) أى إذا دخلت من على المحل وهو العين أو مضافين أى إذا دخلت من على ذى المحل وهو زيد . (قوله وقد لا يؤتى بعد المرفوع بشىء) أى اختيارا وذلك إذا تقدم محل المفضل على أفعل كما فى مثال الشارح وكذا إذا تقدم صاحب محل المفضل على أفعل فيما يظهر كما فى ما رأيت كزيد أحسن فى عينه الكحل فاقتصار البعض على الأول قصور .. ورأى بصرية على الظاهر والكاف اسمية وأحسن حال من مجرور الكاف على ما قاله البعض ويلزم عليه مجىء الحال من المضاف إليه بدون شرطه أو : كعين وأحسن صفتان لعينا محذوفة ويصح غير ذلك .

(قوله وقالوا إلخ) أى فأدخلوا من فى اللفظ على غير المفضل عليه وهو ملابسه كما بينه الشارح فهو كقولك ما رأيت رجلا أحسن فى عينه الكحل من عين زيد لكن مدخول من فى هذا التركيب محل المفضل عليه حقيقة ، وفى ما أحد أحسن به الجميل من زيد ملابس المفضل عليه لا محله حقيقة ولهذا ذكره الشارح هنا ، ولم يكتف بقوله سابقا ، وقد يحذف الضمير الثانى إلخ فافهم . (قوله من حسن الجميل بزيد) كان عليه إسقاط حسن لأن المفاضلة بين الجميل ونفسه باعتبارين . لا يقال الداعى إلى ذكره تعلق بزيد به لأنا نقول على حذفه يكون بزيد حالا من مجرور من كما فى نظائره ، ولا حاجة إلى ما نقله شيخنا والبعض عن اللقانى وأقراه من التكلف . ومثل ذلك يقال فى الحديث ومثال الناظم الآتى . (قوله ما من أيام أحب إلخ) أفعل التفضيل فيه مصوغ من فعل المفعول ففيه شذوذ من هذه الجهة إلا على قول من يجعل الصوغ منه مقيسا عند أمن اللبس وكذا من جهة صوغه من زائد على الثلاثى إن كان من أحب الرباعى فإن كان من حب الثلاثة فلا شذوذ فيه إلا من الجهة الأولى وبهذا يعلم ما فى كلام البعض من المؤاخذة . (قوله أولى) فيه شذوذ من جهة أنه لا فعل له لأنه بمعنى أحق ولم يستعمل من هذه المادة فعل بهذا المعنى ، لأن الفعل المستعمل منها ولى بمعنى تولى أو تبع وبهذا يعلم حسن قوله ومتى عاقب فعلا ، ولم يقل فعله ولا الفعل لئلا يخرج مثل هذا . أفاده شيخنا نقلا

---

(١) هو أبو بكر الصِّدِّيق ـ رضى الله عنه ـ.

(تنبيهات)*: **الأول** : إنما امتنع نحو : رأيت رجلا أحسن فى عينه الكحل منه فى عين زيد ، ونحو : ما رأيت رجلا أحسن منه أبوه ، وإن كان أفعل فيهما يصح وقوع الفعل موقعه لأن المعتبر فى اطراد رفع أفعل التفضيل الظاهر جواز أن يقع موقعه الفعل الذى بنى منه مفيدا فائدته وهو فى هذين المثالين ليس كذلك ، ألا ترى أنك لو قلت : رأيت رجلا يحسن فى عينه الكحل كحسنه فى عين زيد ، أو يحسن فى عينه الكحل كحلا فى عين زيد بمعنى يفوقه فى الحسن فاتت الدلالة على التفضيل فى الأول وعلى الغريزة فى الثانى . وكذا القول فى ما رأيت رجلا يحسن أبوه كحسنه إذا أتيت فى موضع أحسن بمضارع حسن حيث تفوت الدلالة على التفضيل ، أو قلت ما رأيت رجلا يحسنه أبوه فأتيت موضع أحسن بمضارع حسنه إذا فاقه فى الحسن حيث تغير الفعل الذى بنى منه أحسن ففاتت الدلالة على الغريزة المستفادة من أفعل التفضيل . ولو رمت أن توقع الفعل موقع أحسن على غير هذين الوجهين لم تستطع . **الثانى** : قال فى شرح التسهيل : لم يرد هذا الكلام المتضمن ارتفاع الظاهر بأفعل إلا بعد نفى ولا بأس باستعماله بعد نهى أو استفهام فيه معنى النفى كقوله : لا يكن غيرك أحب إليه الخير منه إليك ، وهل فى الناس

عن يسّ . قال البعض : وينازعه قول الشارح الآتى لأن المعتبر فى اطراد إلخ اهـ أى حيث قيد الفعل بالذى بنى منه أفعل ويندفع بأن القيد مبنى على الغالب فتدبر .

(قوله إنما امتنع نحو إلخ) المانع فى المثال الأول عدم سبق النفى وفى الثانى عدم كون المرفوع أجنبيا . **(قوله مفيدا فائدته)** أى فائدة أفعل من الدلالة على التفضيل وعلى الغريزة كما يؤخذ مما بعده . **(قوله ألا ترى أنك لو قلت إلخ)** هذا متعلق بالمثال الأول ، وقوله وكذا القول إلخ متعلق بالمثال الثانى . **(قوله كحلا)** مفعول يحسن لتضمنه معنى يفوق . **(قوله وعلى الغريزة فى الثانى)** لأن يحسن فيه مضارع حسنه إذا فاقه فى الحسن فهو معتد وأفعال الغرائز لازمة . **(قوله حيث تفوت الدلالة على التفضيل)** أورد عليه سم أن المثال المشهور يصدق لغة بصورتين نقص حسن كحل عين الرجل عن حسن كحل عين زيد وتساويهما والمراد بحسب المقام الأولى لا الثانية كما تقدم ، ومثله ما رأيت رجلا أحسن منه أبوه لصدقه بنقص حسن الأب ومساواته وإذا عبر بالفعل فيهما صدق التركيب لغة بالأولى وكذا بزيادة حسن كحل عين الرجل وحسن الأب على بعد ، والمقام يعين الأولى فالتركيبان مستويان فى المعنى سواء عبر فيهما بأفعل أو بالفعل ، فالحكم بفوات الدلالة على التفضيل فى أحدهما دون الآخر تحكم . **(قوله على غير هذين الوجهين)** يعنى بهما كونه مضارع حسن اللازم وكونه مضارع حسنه أى فاقه فى الحسن . **(قوله منه)** أى الحمد وقوله بمحسن حال من مجرور من أى حالة كونه ملابسا لمن ذكر . **(قوله أجمعوا إلخ)** ينافيه قوله بعد وأجاز بعضهم إلخ ، إلا أن يقال لم يعتد المصنف بمخالفة هذا المجيز ، فحكى الإجماع أو يقال الإجماع فى غير المتجرد عن معنى التفضيل كما يؤخذ من تعليل المجيز وكما فى

رجل أحق به الحمد منه بمحسن لا يمن . **الثالث** : قال فى شرح الكافية : أجمعوا على أنه لا ينصب المفعول به ، فإن وجد ما يوهم جواز ذلك جعل نصبه بفعل مقدر يفسره أفعل ، نحو : ﴿ **الله أعلم حيث يجعل رسالته** ﴾ [الأنعام : ١٢٤] ، فحيث هنا مفعول به لا مفعول فيه ، وهو فى موضع نصب بفعل مقدر يدل عليه أعلم . ومنه قوله :

[٨٠٧] * وَأَضْرَبُ مِنَّا بِالسُّيُوفِ الْقَوَانِسَا *

وأجاز بعضهم أن يكون أفعل هو العامل لتجرده عن معنى التفضيل اهـ .

(خاتمة): فى تعدية أفعل التفضيل بحروف الجر . قال فى شرح الكافية : وجملة القول فى ذلك أن أفعل التفضيل إذا كان من متعد بنفسه دال على حب أو بغض

شرح الدمامينى على المغنى فتدبر . **(قوله لا ينصب المفعول به)** أى بل يصل إليه بواسطة اللام نحو : هو أوعى للعلم ، فإن كان مما يتعدى لاثنين نصب الآخر بفعل مقدر نحو : أَكْسَى للفقراء الثياب أى يكسوهم الثياب قاله الدمامينى . قال المصرح : وكذا لا ينصب المفعول معه والمفعول المطلق والتمييز إلا إذا كان فاعلا فى المعنى نحو : زيد أحسن الناس وجها ويجوز نصبه للباق وقال بعضهم : غلط من قال إن أفعل التفضيل لا يعمل فى المفعول به لورود السماع بذلك كقوله تعالى : ﴿ **هو أهدى سبيلا** ﴾ [الإسراء : ٨٤] ، وليس تمييزا لأنه ليس فاعلا فى المعنى .

(قوله فحيث هنا مفعول به لا مفعول فيه) اعترضه أبو حيان بأنه ضرب من التصرف وحيث لا تتصرف وفى المرادى على التسهيل لم تجئ حيث فاعلا ولا مفعولا به ولا مبتدأ اهـ . وفى التسهيل أن تصرفها نادر قال الدمامينى : ولو قيل إن المراد يعلم الفضل الذى هو فى محل الرسالة لم يبعد وفيه إبقاء حيث على ما عهد لها من ظرفيتها . والمعنى أن الله تعالى لن يؤتيكم مثل ما آتى رسله لأنه يعلم ما فيهم من الذكاء والطهارة والفضل والصلاحية للإرسال ولستم كذلك . قال الشمنى : بل هو بعيد لما فيه من حذف المفعول والاسم الموصول وبعض صلته بلا دليل . **(قوله القوانسا)** جمع قونس وهو أعلى البيضة وعظم ناتىء بين أذنى الفرس كما فى القاموس . **(قوله لتجرده عن معنى التفضيل)** رد بأنه وإن أول بما لا تفضيل فيه لا يلزم كون تعديه كتعديه وخصوصيات الألفاظ لا تنكر . وأجاب الدمامينى بأن أصل المتوافقين معنى أن يتوافقا حكما . **(قوله وجملة القول)** أى مجمله أى مجموعه فهو من الإجمال بمعنى الجمع ضد التفريق ، لا من الإجمال ضد التفصيل والبيان . **(قوله دال على حب أو بغض)** أى على معناهما فيشمل ما كان من مادة الكراهة مثلا . **(قوله وهو أحب إلى الله من غيره)**

---

[٨٠٧] صدره :

* أَكَرُّ وأحمَى للحقيقة منهمُ *

والبيت من الطويل ، وهو لعباس بن مرداس فى ديوانه .

عدى باللام إلى ما هو مفعول فى المعنى وبإلى إلى ما هو فاعل فى المعنى ، نحو : المؤمن أحب لله من نفسه ، وهو أحب إلى الله من غيره وإن كان من متعد بنفسه دال على علم عدى بالباء نحو : زيد أعرف بى وأنا أدرى به ، وإن كان من متعد بنفسه غير ما تقدم عدى باللام نحو : هو أطلب للثأر وأنفع للجار ، وإن كان من متعد بحرف جر عدى به لا بغيره ، نحو : هو أزهد فى الدنيا وأسرع إلى الخير وأبعد من الإثم وأحرص على الحمد وأجدر بالحلم وأحيد عن الخنى . ولفعل التعجب من هذا الاستعمال لأفعل التفضيل ، نحو : ما أحب المؤمن لله وما أحبه إلى الله ، وما أعرفه بنفسه وأقطعه للعوائق وأغضه لطرفه وأزهده فى الدنيا ، وأسرعه إلى الخير ، وأحرصه عليه ، وأجدره به اهـ وقد سبق بعض ذلك فى بابه والله تعالى أعلم .

[النعت]

(يَتْبَعُ فِى ٱلْإِعْرَابِ ٱلْأَسْمَاءَ ٱلْأُوَلْ * نَعْتٌ وَتَوْكِيدٌ وَعَطْفٌ وَبَدَلْ) وتسمى

أى يحب الله المؤمن أكثر من محبته للكافر قال البعض : وظاهره أنه حينئذ مجرد عن معنى التفضيل إذ لا يحب الله تعالى الكافر أصلا اهـ وفيه أنه ينافيه ما اشتهر وقدمه هو أيضا من أن المقرون بمن لا يتجرد عن معنى التفضيل فالذى ينبغى عندى أنه غير مجرد عن ذلك ، بل فيه معنى التفضيل باعتبار محبة الله تعالى الكافر من حيث كونه مخلوقا له مثلا فتأمل . **(قوله وأحيد عن الخنى)** بفتح الخاء المعجمة أى أميل عن الزنا . **(قوله وقد سبق بعض ذلك فى بابه)** فيه أنه ذكر جميع هذا التفصيل فى أفعل التعجب فى بابه لا بعضه فقط ، والله سبحانه وتعالى أعلم .

[النعت]

ويقال له الوصف والصفة وقيل النعت خاص بما يتغير كقائم وضارب والوصف والصفة لا يختصان به بل يشملان نحو عالم وفاضل وعلى الثانى يقال صفات الله وأوصافه ولا يقال نعوته والذى فى القاموس أن النعت والوصف مصدران بمعنى واحد وأن الصفة تطلق مصدرا بمعنى الوصف ، واسما لما قام بالذات كالعلم والسواد . **(قوله فى الإعراب)** يرد عليه نحو : قام قام زيد ولا لا وعطف النسق إذا لم يكن للمعطوف عليه إعراب كالجملة المستأنفة والجواب أن المراد فى الإعراب وجودا أو عدما فيدخل ما ذكر ويرد أيضا يا زيد الفاضل ويا سعيد كرز بضم الفاضل وكرز إتباعا لضمة زيد وسعيد فإن تبعية الفاضل وكرز لزيد وسعيد فى الضم ليست تبعية فى الإعراب والجواب أن المراد الإعراب وما يشبهه من حركة عارضة لغير الإعراب مع أنهما تابعان لزيد وسعيد فى إعراب غير ظاهر ، بل هو محل فى المتبوع وتقديرى فى التابع ، منع من ظهوره حركة الاتباع فعلم أن ضمه التابع ليست

لأجل ذلك التوابع . فالتابع هو المشارك لما قبله فى إعرابه الحاصل والمتجدد غير خبر . فخرج بالحاصل والمتجدد خبر المبتدأ والمفعول الثانى وحال المنصوب . وبغير خبر حامض من قولك هذا حلو حامض .

(تنبيهات)*: **الأول** : سيأتى أن التوكيد والبدل وعطف النسق تتبع غير الاسم

ضمة إعراب لعدم الرافع ولا ضمة بناء لعدم مقتضيه هذا هو التحقيق . ثم المراد الإعراب لفظا أو تقديرا أو محلا فيدخل نحو جُحْر ضَبّ خَرب فخرب تابع لجحر ورفعه مقدر ونحو : رحم الله سيبويه الذى كان ماهرا فى العربية فسيبويه والذى متوافقان فى الإعراب محلا .

(فائدة)*: الجواز يختص بالجر وبالنعت قليلا والتوكيد نادرا على ما فى التسهيل والمغنى . وقال الناظم فى العمدة : يجوز فى العطف لكن بالواو خاصة وجعل منه ﴿ **وأرجلكم** ﴾ فى قراءة الجر وضعفه فى المغنى بأن العاطف يمنع التجاور ، وعلى منع عطف الجوار يكون جر الأرجل للعطف على الرءوس لا لتمسح بل لينبه بعطفها على الممسوح على طلب الاقتصاد فى غسلها الذى هو مظنة الإسراف لكونها من بين الأعضاء الثلاثة المغسولة تغسل بصب الماء عليها ، وجىء بالغاية دفعا لتوهم أنها تمسح لأن المسح لم تضرب له غاية فى الشرع كذا فى الكشاف ، ويلزم عليه إما استعمال المسح فى حقيقته بالنسبة إلى الرءوس وفى مجازه وهو الغسل الشبيه بالمسح فى قلة الماء بالنسبة إلى الأرجل وصاحب الكشاف ممن يمنعه ، وإما جعل العطف من عطف الجمل بتقدير : وامسحوا بأرجلكم ؛ فكون الأرجل معطوفة على الرءوس على هذا باعتبار صورة اللفظ ، وفى هذا حذف الجار وإبقاء عمله وهو ضعيف ، إلا أن يقال قوة الدلالة عليه بسبق مثله تدفع الضعف . قال شيخنا السيد : قال بعضهم الجر بالجوار مقيس عند سيبويه سماع عند الفراء اهـ وفى الدمامينى أن ابن جنى أنكره وجعل خرب صفة ضب بتقدير مضاف أى خرب جُحره وأن حركة الجوار حركة مناسبة لا حركة إعرابية وأن الحركة الإعرابية مقدرة بحسب ما يقتضيه عامل المتبوع وعبارة المغنى : أنكر ابن جنى الجر على الجوار وجعل خرب صفة لضب والأصل خرب جحره ، ثم أنيب المضاف إليه عن المضاف فارتفع واستتر ، ويلزمه استتار الضمير مع جريان الصفة على غير ما هى له وهو لا يجوز عند البصريين وإن أمن اللبس .

(قوله وعطف) أى بيان أو نسق . **(قوله الحاصل)** أى فى هذا التركيب والمتجدد أى تركيب آخر . **(قوله غير خبر)** حال من ضمير المشارك . **(قوله فخرج بالحاصل والمتجدد)** أى بمجموعهما ولو قال فخرج بقولنا والمتجدد لكان أحسن لأنه المخرج لخبر المبتدأ أى غير الثانى من الخبر المتعدد كما يدل عليه ما بعده . **(قوله حامض إلخ)** مقتضاه أن حامض خبر بعد خبر وهو الموافق لما سبق أن نحو الرمان حلو حامض مما تعدد فيه الخبر لفظا ولا ينافيه قول بعضهم أنه جزء خبر لأنه ناظر إلى المعنى[1] . **(قوله أن التوكيد)** أى اللفظى أما المعنوى فمختص بالأسماء كالنعت وعطف البيان ولذلك كانت الأسماء أصلا فى ذلك . **(قوله لكونها الأصل فى ذلك)** فيكون تقديمها على الفاعل فى عبارته

---

(١) أى هو « مُزّ » .

وإنما خص الأسماء بالذكر لكونها الأصل فى ذلك . **الثانى** : فى قوله الأول إشارة إلى منع تقديم التابع على متبوعه . وأجاز صاحب البديع تقديم الصفة على الموصوف إذا كان لاثنين

للاهتمام لا للحصر . **(قوله إلى منع تقديم التابع إلخ)** مثل التابع معموله فلا يجوز هذا طعامك رجل يأكل قال البعض إن المعمول لا يحل إلا حيث يحل عامله اهـ وهو منقوض بنحو زيدا لم أضرب . وجوز الكوفيون تقديم المعمول ووافقهم الزمخشرى فى قوله تعالى : ﴿ **وقل لهم فى أنفسهم قولا بليغا** ﴾ [النساء : ٦٣] ، فجعل فى أنفسهم تعلقا ببليغا .

(فائدة): يجوز الفصل بين التابع والمتبوع بغير أجنبى محض كمعمول الوصف نحو : ﴿ **ذلك حشر علينا يسير** ﴾ [ق : ٤٤] ، ومعمول الموصوف نحو : يعجبنى ضربك زيدا الشديد ، وعامله نحو : ضربت القائم ، ومفسر عامله نحو : ﴿ **إن امرؤ هلك ليس له ولد** ﴾ [النساء : ١٧٦] ، ومعمول عامل الموصوف نحو : ﴿ **سبحان الله عما يصفون عالم الغيب** ﴾ [المؤمنون : ٩٢] ، والمبتدأ الذى خبره فيه الموصوف نحو : ﴿ **أفى الله شك فاطر السموات والأرض** ﴾ [إبراهيم : ١٠] ، والخبر نحو : زيد قائم العاقل ، والقسَم نحو : زيد والله العاقل ، وجواب القسم نحو : ﴿ **بلى وربى لتأتينكم عالم الغيب** ﴾ [سبأ : ٣] ، والاعتراض نحو : ﴿ **وإنه لقسم لو تعلمون عظيم** ﴾ [الواقعة : ٧٦] ، والاستثناء نحو : ما جاءنى أحد إلا زيدا خير منك ، ومن الفصل بين التأكيد والمؤكد : ﴿ **ولا يحزنّ ويرضين بما آتيتهن كلهن** ﴾ [الأحزاب : ٥١] ، وبين المعطوف والمعطوف عليه : ﴿ **وامسحوا برءوسكم** ﴾ [المائدة : ٦] ، فصل به الأيدى والأرجل على قراءة نصب الأرجل ، وبين البدل والمبدل منه : ﴿ **قم الليل إلا قليلا * نصفه** ﴾ [المزمل : ٣] ، بخلاف الأجنبى بالكلية من التابع والمتبوع فلا يقال : مررت برجل على فرس عاقل أبيض ، وكذا لا يجوز فصل نعت المبهم ونحوه مما لا يستغنى عن الصفة من منعوته فلا يقال : ضربت هذا زيدا الرجل ولا الشعرى طلعت العبور . كذا فى الهمع . واعترض الأخير باستغناء الشعرى فى قوله تعالى : ﴿ **وأنه هو رب الشعرى** ﴾ [النجم : ٤٩] ، وما ذكره من أن نصفه بدل من الليل هو أحد أوجه ذكرها البيضاوى وغيره ، والاستثناء عليه من نصفه والضمير فى منه وعليه للأقل من النصف كالثلث فيكون التخيير بين الأقل منه كالربع والأكثر منه كالنصف ، ومنها أن الاستثناء من الليل ونصفه بدل من قليلا فيكون التخيير بين النصف والزائد عليه كالثلثين والناقص عنه كالثلث ، واعترضه الشهاب القرافى بأنه يقتضى تسمية النصف قليلا وهى غير معروفة فى استعمال اللغة ، واختار أن نصفه بدل من الليل إلا قليلا ، وأن المراد بالليل الليالى بناء على استغراقية أل وبالقليل منها ليالى الأعذار كالمرض والسفر فأبدل نصفه من الليالى التى لا عذر فيها ، والمعنى قم الليالى التى لا عذر فيها نصفها أى نصف كل منها لكن ذكر الضمير المضاف إليه نصف لكون الليل مفردا مذكرا فى اللفظ وأن المراد بالقليل فى قوله : ﴿ **أو انقص منه قليلا * أو زد عليه** ﴾ أى قليلا وهو السدس فخير ﷺ بين قيام نصف الليل وثلثه وثلثيه .

(قوله إذا كان) أى الصفة والتذكير باعتبار المذكور أو النعت وفى بعض النسخ إذا كانت

أو جماعة وقد تقدم أحد الموصوفين ، فتقول قام زيد العاقلان وعمرو . ومنه قوله :

[٨٠٨] وَلَسْتُ مُقِرًّا لِلرِّجَالِ ظُلاَمَةً أَبَى ذَاكَ عَمِّى ٱلْأَكْرَمَانِ وَخَالِيَا

وأجاز الكوفيون تقديم المعطوف بشروط تذكر فى موضعها . **الثالث** : اختلف فى العامل فى التابع فذهب الجمهور إلى أن العامل فيه هو العامل فى المتبوع واختاره الناظم وهو ظاهر مذهب سيبويه . **الرابع** : لم يتعرض هنا لبيان رتبة التابع . قال فى التسهيل : ويبدأ عند اجتماع التوابع بالنعت ، ثم بعطف البيان ، ثم بالتوكيد ، ثم بالبدل ، ثم بالنسق أى فيقال : جاء الرجل الفاضل أبو بكر نفسه أخوك وزيد . **الخامس** : قدم فى التسهيل باب التوكيد على باب النعت ، وكذا فعل ابن السراج وأبو على والزمخشرى وهو حسن لأن التوكيد بمعنى الأول والنعت على خلاف معناه ، لأنه يتضمن حقيقة الأول وحالا

وهى ظاهرة . **(قوله ظلامة)** قال البعض منصوب بنزع الخافض أى بظلامة اهـ ولا حاجة إليه بل الظاهر أنه مفعول به حقيقة أى ولست مبقيا ظلامة لأحد بل أزيلها . قال العينى وتبعه غيره كشيخنا والبعض وذاك إشارة إلى المذكور من الظلامة اهـ والأحسن إرجاع الإشارة إلى إقرار الظلامة المفهوم من (مقرا) وفتح ياء المتكلم جائز اختيارا إجماعا فقول العينى حركت الياء للضرورة غير صحيح . **(قوله بشروط تذكر فى موضعها)** أى عند قوله وحذف متبوع إلخ . **(قوله اختلف فى العامل فى التابع)** أى غير البدل بقرينة قوله فذهب إلخ لأن مذهب الجمهور فى البدل كما فى الهمع أن عامله محذوف بدليل ظهوره جوازا مع الظاهر ووجوبا مع الضمير نحو : مررت بزيد به ، فإعادة عامل الجر فى نحوه واجبة وبهذا يعلم ما فى كلام الإسقاطى من الخلل ، وزيف الدمامينى الدليل بجعل الجار والمجرور الثانى بدلا من الجار والمجرور الأول والعامل ما قبل الجار الأول وهو غير معاد . وأما مذهب غيرهم فهو أن العامل فى البدل هو العامل فى المبدل منه . **(قوله فذهب الجمهور)** وقيل العامل فى النعت والبيان والتوكيد التبعية وقيل مقدر وفى النسق مقدر وقيل حرف العطف نيابة كذا فى الدمامينى والهمع . قال الدمامينى : فائدة الخلاف عدم جواز الوقف على المتبوع دون التابع عند من قال العامل فيه هو الأول اهـ ويظهر أن الأمر كذلك على القول بأن العامل التبعية . تأمل .

(قوله ثم عطف البيان) أى ثم يبدأ به بدءا عرفيا أى بالنسبة لما بعده وكذا يقال فيما بعده وكذا يقال فيما بعده إلا قوله ثم بالنسق فلا يتأتى فيه البدء العرفى فيقدر له عامل يناسبه أى ثم يؤتى بالنسق ولك تقديره فى الكل . **(قوله لأن التوكيد بمعنى الأول)** أى فهو كالجزء من النعت لدلالة النعت على الأول وزيادة والجزء مقدم على الكل وكون التوكيد بمعنى الأول ظاهر فى التوكيد اللفظى وفى

---

[٨٠٨] هو من الطويل وصدره :

* ولست مقرا للرجال ظلامة *

وذاك إشارة إلى ما ذكر من الظلامة . وعمى فاعل أبى أى امتنع وخاليا أصله وخالى حركت الياء للضرورة . والشاهد فى الأكرمان فإنه صفة للعم والخال فقدمهما على أحد الموصوفين . ونحوه : قام زيد العاقلان وعمرو فالجمهور على رده .

من أحواله ، والتوكيد يتضمن حقيقة الأول فقط . وقدم فى الكافية النعت كما هنا . وكذا فعل أبو الفتح والزجاجى والجزولى نظرا لما سبق فى التنبيه الرابع (**فَالنَّعْتُ**) فى عرف النحاة (**تَابِعٌ مُتِمٌّ مَا سَبَقْ**) أى مكمل المتبوع (**بِوَسْمِهِ**) أى بوسم المتبوع أى علامته (**أَوْ وَسْمِ مَا بِهِ اعْتَلَقْ**) فالتابع جنس يشمل جميع التوابع المذكورة ، ومتم ما سبق مخرج للبدل والنسق ، وبوسمه أو وسم ما به اعتلق مخرج لعطف البيان والتوكيد لأنهما شاركا النعت فى إتمام ما سبق ، لأن الثلاثة تكمل دلالته وترفع اشتراكه واحتماله ، إلا أن النعت يوصل إلى ذلك بدلالته على معنى فى المنعوت أو فى متعلقه ، والتوكيد والبيان ليسا كذلك . والمراد بالمتم المفيد : ما يطلبه المتبوع بحسب المقام من توضيح نحو : جاءنى زيد التاجر أو التاجر أبوه ، أو تخصيص نحو : جاءنى رجل تاجر أو تاجر أبوه ، أو تعميم نحو : يرزق الله عباده الطائعين والعاصين الساعية أقدامهم والساكنة أجسامهم ، أو مدح نحو : الحمد لله رب العالمين الجزيل عطاؤه ، أو ذم نحو : أعوذ بالله من الشيطان الرجيم ﴿ **ربنا أخرجنا من هذه القرية الظالم أهلها** ﴾ [النساء : ٧٥] ، أو ترحم نحو : اللهم أنا عبدك المسكين

المعنوى بالنفس والعين وأما بكل وأجمع ففيه نظر لزيادته لإفادة الشمول فتأمل . (**قوله وحالا من أحواله**) هذا فى النعت الحقيقى واقتصر عليه لكونه الأصل . (**قوله نظرا لما سبق إلخ**) أى من كونه يبدأ به عند اجتماع التوابع . (**قوله متم ما سبق**) أى المقصود منه أصالة إتمام متبوعه أى إيضاحه أو تخصيصه كما سيأتى فلا يرد النعت لغير الإيضاح والتخصيص كالمدح والذم والتأكيد لأن هذا أمر عارض ومنه النعت الكاشف إذا خوطب به العالم بحقيقة المنعوت وسيدفع الشارح الإيراد بوجه آخر . وبحث فى التعريف بأنه غير مانع لشموله لقولهم يا هذا ذا الجمة مع أنه عطف بيان عند سيبويه كما سيأتى ، والمراد ما سبق ولو تقديرا ليشمل المنعوت المحذوف . (**قوله بوسمه**) الباء سببية والوسم يطلق بمعنى العلامة وجرى على هذا الشارح وعليه يقدر مضاف أى بإفهام وسمه . ويطلق بالمعنى المصدرى وهو الوسم بالسمة وهى العلامة ولا تقدير على هذا . ومعنى العبارة تابع مكمل لمتبوعه بسبب دلالته على معنى فى متبوعه أو فى سببى متبوعه ، والمراد الدلالة التضمنية فلا يرد « علمه » من قولنا نفعنى زيد علمه لأن دلالة لفظ علم على المعنى الذى فى زيد مطابقية لا تضمنية .

(**قوله مخرج للبدل والنسق**) لأنهما لا يتمان متبوعهما لا بإيضاح ولا تخصيص أى لم يقصد بهما ذلك أصالة فلا ينافى عروض الإيضاح للبدل بل ولعطف النسق فى بعض الصور . (**قوله أو فى متعلقه**) بكسر اللام أى ما تعلق به وهو السببى . (**قوله ليسا كذلك**) لأن البيان عين الأول وكذا التوكيد اللفظى والمعنوى بالنفس والعين وأما بكل وأجمع ففيه ما تقدم . (**قوله من توضيح**) المراد به رفع الاشتراك اللفظى فى المعارف وبالتخصيص تقليل الاشتراك المعنوى فى النكرات فالنعت فى الأول جار مجرى بيان المجمل وفى الثانى جار مجرى تقييد المطلق . أفاده فى التصريح . (**قوله أو تعميم**) مجىء

المنكسر قلبه، أو توكيد نحو: أمس الدابر المنقضى أمده لا يعود، أو إبهام نحو: تصدقت بصدقة كثيرة أو قليلة نافع ثوابها أو شائع احتسابها، أو تفصيل نحو: مررت برجلين عربى وعجمى كريم أبواهما لئيم أحدهما. ويسمى الأول من هذه الأمثلة نعتا حقيقيا **والثانى** سببيا (**فَلْيُعْطَ**) النعت مطلقا (فِى ٱلتَّعْرِيفِ وَٱلتَّنْكِيرِ مَا) أى الذى (**لِمَا تَلَا**) وهو المنعوت (**كَٱمْرُرْ بِقَوْمٍ كُرَمَا**) وبقوم كرماء آباؤهم، وبالقوم الكرماء وبالقوم الكرماء آباؤهم .

(**تنبيهات**)*: **الأول** : ما ذكره من وجوب التبعية فى التعريف والتنكير هو مذهب الجمهور . وأجاز الأخفش نعت النكرة إذا خصصت بالمعرفة ، وجعل الأوليان صفة لآخران فى قوله تعالى : ﴿ **فآخران يقومان مقامهما من الذين استحق عليهم الأوليان** ﴾ [المائدة : ١٠٧] ، وأجاز بعضهم وصف المعرفة بالنكرة ، وأجازه ابن الطراوة بشرط كون الوصف خاصا بذلك الموصوف كقوله :

[٨٠٩] **أَبِيتُ كَأَنِّى سَاوَرَتْنِى ضَئِيلَةٌ مِنَ ٱلرُّقْشِ فِى أَنْيَابِهَا ٱلسُّمُّ نَاقِعُ**

النعت للتعميم وما بعده مجاز لأن أصل وضعه للتوضيح أو التخصيص . كذا فى التصريح . (**قوله الرجيم**) أى الراجم للناس بالوسوسة أو المرجوم[1] بالشهب أو اللعنة وكون هذا النعت للذم لا ينافيه كونه تأكيدا لما فهم من لفظ الشيطان . (**قوله أو إبهام**) ينبغى أن يزاد أو شك ويمثل له بمثال الإبهام إذا لم يعرف المتكلم حقيقة الأمر وكان شاكا نبه عليه الدمامينى . ثم نقل عن ابن الخباز أن النعت يجىء لإعلام المخاطب بأن المتكلم عالم بحال المنعوت كقولك : جاء قاضى بلدك الكريم الفقيه إذا كان المخاطب يعلم اتصاف القاضى بذلك ولم تقصد مجرد المدح بل قصدت إعلام مخاطبك بأنك عالم بحال الموصوف[2] . وعن بعضهم أنه قد يكون النعت لإفادة رفعة معناه نحو : ﴿ **يحكم بها النبيون الذين أسلموا** ﴾ [المائدة : ٤٤] ، أجرى هذا الوصف على النبيين لإفادة عظم قدر الإسلام .

(**قوله فى التعريف والتنكير**) فى بمعنى من البيانية لما الأولى وقول شيخنا لما فى لما تلا سهو والواو بمعنى أو[3] لأن الثابت للمتلوّ أحدهما . وقوله : تلا صلة أو صفة جرت على غير ما هى له ولم يبرز

[شواهد النعت]

[٨٠٩] قاله النابغة الذبيانى وتمامه :

* مِنَ ٱلرُّقْشِ فِى أَنْيَابِهَا ٱلسُّمُّ نَاقِعُ *

من قصيدة من الطويل . ساورتنى أى واثبتنى . والضئيلة بفتح الضاد المعجمة وكسر الهمزة وفتح اللام الحية الدقيقة أتت عليها سنون كثيرة فقل لحمها واشتد سمها . والرقش بضم الراء وسكون القاف وفى آخره شين معجمة جمع رقشاء حية فيها نقط سواد وبياض . ومن للبيان . والسم مثلثة السين مبتدأ . وفى أنيابها خبره . وناقع بالنون أى بالغ طرىّ وهو صفة للسم . وفيه الشاهد حيث وقعت النكرة صفة للمعرفة . قال ابن الطراوة : يجوز ذلك إذا كان الوصف خاصا لا يوصف به إلا ذلك الموصوف . ومنع ذلك البصرية إلا ما روى عن الأخفش ولا حجة فيه لأنه خبر ثان .

(١) فهو إما بمعنى اسم الفاعل أو اسم المفعول .
(٢) وراجع أنواع الخبر فى المنهاج الواضح للشيخ حامد عونى .
(٣) أى التى للتخيير والإباحة .

والصحيح مذهب الجمهور وما أوهم خلاف ذلك مؤول . **الثاني** : استثنى الشارح من المعارف المعرف بلام الجنس قال : فإنه لقرب مسافته من النكرة يجوز نعته بالنكرة المخصوصة ، ولذلك تسمع النحويين يقولون فى قوله :

[٨١٠] **وَلَقَدْ أَمُرُّ عَلَى اللَّئِيمِ يَسُبُّنِى فَأَعِفُّ ثُمَّ أَقُولُ لَا يَعْنِينِى**(١)

أن يسبنى صفة لا حال ، لأن المعنى ولقد أمر على لئيم من اللئام . ومنه قوله تعالى : ﴿ **وآية لهم الليل نسلخ منه النهار** ﴾ [يس : ٣٧] وقولهم : ما ينبغى للرجل مثلك أو

جريا على المذهب الكوفى . **(قوله بالمعرفة)** متعلق بنعت . **(قوله وأجاز بعضهم وصف المعرفة بالنكرة)** أى مطلقا بقرينة مقابلته بما بعده . **(قوله ساورتنى)** أى واثبتنى بمعنى وثبت علىّ فالمفاعلة على غير بابها . ضئيلة بفتح الضاد المعجمة وكسر الهمزة وهى الحية الدقيقة التى أتى عليها سنون كثيرة فقلّ لحمها واشتد سمها . والرقش بضم الراء وسكون القاف آخره شين معجمة جمع رقشاء وهى الحية التى لها نقط سود وبيض ومن تبعيضية . وقول البعض للبيان غير ظاهر وناقع بالنون والقاف أى بالغ فى الإهلاك وفيه الشاهد حيث وصف به السم وهو معرفة لأنه لا يوصف به غير السم ولا يرد قولهم دم ناقع لأنه بمعنى طرى . **(قوله مؤوّل)** أى بجعل التابع بدلا فالأوليان أى الأحقان بالشهادة لقرابتهما ومعرفتها بدل من آخران وناقع بدل من السم . ويصح جعل الأوليان خبر محذوف أى هما الأوليان أو خبر آخران لتخصيصه بالصفة أو مبتدأ خبره آخران أو بدلا من الضمير فى يقومان وجعل ناقع خبرا ثانيا للسم . **(قوله المعرّف بلام الجنس)** أى لام الحقيقة فى ضمن فرد غير معين وتسميها أهل المعانى لام العهد الذهنى لعهد الحقيقة فى الذهن . **(قوله لقرب مسافته من النكرة)** أى لعدم تعين شىء من الأفراد فيهما .

(قوله بالنكرة المخصوصة) أى بإضافة أو عمل كما يؤخذ من التمثيل بقولهم ما ينبغى للرجل إلخ وقول البعض أى بوصف أو إضافة كما يؤخذ من الأمثلة سهو منشؤه توهم أن منك صفة لخير وهو باطل بل هو ظرف لغو متعلق بخير والمراد النكرة المخصوصة وما فى حكمها وهو الجملة كما يؤخذ من التمثيل بالبيت والآية وقد يستفاد من تعبيره بالجواز أن الأحسن النعت بالمعرفة نظرا للفظ وهو كذلك . **(قوله لا حال)** جوّز جماعة الحالية نظرا لصورة التعريف وما وردّ به من أنه ليس المعنى أنه يمر عليه فى حال السب بل المراد أن ذلك دأبه يردّ بأنا لا نسلم أنه ليس المعنى ما ذكر بل المراد أن ذلك دأبه ، لم لا يجوز أن يكون المعنى ما ذكر ولئن سلم فجعل الحال لازمة يفيد أن ذلك دأبه . **(قوله وآية لهم الليل)** أى حقيقة الليل فى ضمن فرد ما من الليالى فلا ينافيه أن الواقع سلخ النهار من أفراد

---

[٨١٠] قاله رجل من بنى سلول من الكامل . الواو للقسم واللام للتأكيد وقد للتحقيق . واللئيم الدنىء الأصل الشحيح النفس . والشاهد فى يسبنى فإنها جملة وقعت صفة للئيم مع أنه معرف بأل ، ومثل هذا لا يجوز ولكن لما كانت للجنس قربت مسافته من التنكير فجاز نعته حينئذ بالنكرة على أنها يجوز أن يكون حالا .

---

(١) ويروى :

* فمضيت ثمت قلت لا يعنينى *

خير منك أن يفعل كذا . **الثالث** : لا يمتنع النعت فى النكرات بالأخص نحو : رجل فصيح وغلام يافع . وأما فى المعارف فلا يكون النعت أخص عند البصريين بل مساويا أو أعم . وقال الشلوبين والفراء : ينعت الأعم بالأخص ، قال المصنف وهو الصحيح . وقال بعض المتأخرين : توصف كل معرفة بكل معرفة كما توصف كل نكرة بكل نكرة اهـ (**وَهْوَ لَدَى ٱلتَّوْحِيدِ وَٱلتَّذْكِيرِ أَوْ * سِوَاهُمَا**) وهو التثنية والجمع والتأنيث (**كَالفِعْلِ فَاقْفُ مَا قَفَوْا**) أى يجرى النعت فى مطابقة المنعوت وعدمها مجرى الفعل الواقع موقعه ، فإن كان جاريا على الذى هو له رفع ضمير المنعوت وطابقه فى الإفراد والتثنية والجمع والتذكير والتأنيث ، تقول : مررت برجلين حسنين وامرأة حسنة ، كما تقول : مررت برجلين حسنا وامرأة حسنت . وإن كان جاريا على ما هو لشىء من سببيه فإن لم يرفع السببى فهو كالجارى على ما هو له فى مطابقته للمنعوت لأنه مثله فى رفعه ضمير المنعوت نحو : مررت بامرأة حسنة الوجه أو حسنة وجهها ، وبرجلين كريمى الأب أو كريمين أبا ، وبرجال

الليل فلا اعتراض . (**قوله بالأخص**) أى الأقل شيوعا . (**قوله يافع**) بالتحتية ثم الفاء أى مراهق .

(**قوله فلا يكون النعت أخص**) أى أعرف كما فى سم فنحو بالرجل أخيك التابع بدل لا نعت لئلا يفضل التابع على المتبوع وقد أسلفنا رده فى باب النكرة والمعرفة . (**قوله أو أعم**) أى أقل تعريفا . (**قوله ينعت الأعم بالأخص**) قال البعض : أى فقط وإلا ساوى ما بعده اهـ وترجاه شيخنا وفيه نظر إذ يبعد كل البعد أن الفراء والشلوبين يوجبان وصف الأعم بالأخص مع منع غيرهما إياه ولا يجيزان الوصف بالأعم أو المساوى مع إيجاب غيرهما إياه وأى ضرر فى كون ما بعده مساويا له فيكون سوقه لتأييده ثم رأيت ما يؤيد ما قلته بخط بعض الأفاضل . (**قوله توصف كل معرفة بكل معرفة**) أى إلا اسم الإشارة فإنه لا يوصف إلا بذى أل إجماعا وإنما وصفوه باسم الجنس المعرّف بأن لبيان حقيقة الذات المشار إليها إذ لا دلالة لاسم الإشارة على حقيقتها وألحق به الموصول لأنه مع صلته بمعنى ذى اللام ولأن الموصول الذى يقع صفة ذو لام وإن كانت زائدة وكما يجوز فى تابع اسم الإشارة كونه نعتا من حيث دلالته على معنى فى متبوعه يجوز كونه عطف بيان من حيث إيضاحه له والأول مبنى على ما عليه جمع محققون أنه لا يشترط كون النعت مشتقا أو مؤوّلا به . والثانى مبنى على أنه لا يشترط فى البيان أن يكون أعرف من المبين وهو الصحيح . (**قوله لدى التوحيد إلخ**) أى عند ملاحظة التوحيد إلخ . (**قوله الواقع موقعه**) أى الذى يقع فى محل النعت على خلاف الأصل .

(**قوله وطابقه فى الإفراد إلخ**) أورد عليه نحو نطفة أمشاج وبرمة أعشار وثوب أخلاق . وأجيب بأن النطفة لما كانت مركبة من أشياء كل منها مشيج . والبرمة من أعشار هى قطعها . والثوب من قطع كل منها خلق كان كل من الثلاثة مجموع أجزاء فجاز وصفه بالجمع . وقيل أفعال[1] فى مثل ذلك واحد لا جمع . كذا فى الدمامينى . (**قوله على ما هو إلخ**) أى على منعوت هو أى النعت أى

---

(١) فى قوله أمشاج وأعشار وأخلاق وما شابهها .

حسان الوجوه أو حسان وجوها ، وإن رفع السببى كان بحسبه فى التذكير والتأنيث كما هو فى الفعل ، فيقال : مررت برجال حسنة وجوههم وبامرأة حسنة وجهها كما يقال حسنت وجوههم وحسن وجهها .

(تنبيهات): **الأول** : يجوز فى الوصف المسند إلى السببى المجموع الإفراد والتكسير فيقال مررت برجل كريم آباؤه وكرام آباؤه . **الثانى** : قد يعامل الوصف الرافع ضمير المنعوت معاملة رافع السببى إذا كان معناه له ، فيقال : مررت برجل حسنة العين كما يقال حسنت عينه حكى ذلك الفراء وهو ضعيف ، وذهب كثير منهم الجرمى إلى منعه . **الثالث** : أفهم قوله كالفعل جواز تثنية الوصف الرافع للسببى وجمعه الجمع المذكر السالم على لغة أكلونى البراغيث ، فيقال مررت برجل كريمين أبواه[1] ، وجاءنى رجل حسنون غلمانه . **الرابع** : ما ذكره من مطابقة النعت للمنعوت مشروط بألا يمنع منها مانع كما فى صبور وجريح وأفعل من ا هـ . **(وَانْعَتْ بِمُشْتَقٍّ)** والمراد به ما دل على حدث وصاحبه

معناه ثابت لشىء من سببيه أى هو سببيه أو بعض أفراد سببيه . **(قوله كان)** أى النعت بحسبه أى السببى وقوله فى التذكير والتأنيث أى وأما فى الإفراد وضديه فسيأتى فى التنبيه الأول والثالث . وقوله كما هو فى الفعل أى كحال هو أى الحال فى الفعل إذا وقع نعتا مثلا . **(قوله يجوز فى الوصف إلخ)** أى على اللغة الفصحى فظهر وجه اقتصاره على الإفراد والتكثير وذلك لأن التصحيح إنما يجوز على لغة أكلونى البراغيث وسيصرح بهذا فى التنبيه الثالث و لم يتنبه البعض لهذا التحقيق فقال ما قال . واختلف فى الأفصح من الإفراد والتكسير فالتكسير أفصح عند سيبويه والمبرد قال فى المغنى : وهو الأصح وعكس الشلوبين وطائفة . وفصل آخرون فقالوا إن كان النعت تابعا لجمع فالتكسير أفصح وإن كان لمفرد أو مثنى فالإفراد أفصح . كذا فى التصريح . قال الدمامينى : وإنما لم يضعف نحو مررت برجل كرام آباؤه مع ضعف كريمين آباؤه لأن اسم الفاعل المشابه للفعل إذا كسر خرج عن موازنة الفعل ومناسبته لأن الفعل لا يكسر بخلافه إذا صحح ا هـ ووجه أفصحية التكسير إذا تبع جمعا المشاكلة . **(قوله المجموع)** فإن كان السببى مثنى تعين الإفراد على اللغة الفصحى .

(فائدة): يجوز مررت برجل قائم أبواه لا قاعدين وإن لزم استتار الضمير فى قاعدين مع جريان الصفة على غير من هى له لأنه يغتفر في الثوانى ما لا يغتفر فى الأوائل ويمتنع قائمين لا قاعد أبواه على إعمال الثانى للزوم ما ذكر فى الأوائل . أفاده فى المغنى . **(قوله قد يعامل إلخ)** فيه إشارة إلى أنه قليل والكثير المطابقة كما مر **(قوله إذا كان معناه)** أى الوصف له أى السببى **(قوله أفهم قوله كالفعل إلخ)** وأفهم أيضا جواز نحو : برجل قائم اليوم أمه للفصل ونحو : بامرأة حسن نغمتها لمجازية التأنيث وبه صرح بعضهم . سم . **(قوله بألا يمنع منها مانع)** ككون الوصف يستوى فيه المذكر والمفرد وأضدادهما وكونه أفعل تفضيل مجردا أو مضافا لمنكور . **(قوله وانعت بمشتق إلخ)** المتبادر منه

---

(١) مع تغليب المذكر طبعا .

وذلك اسم الفاعل كضارب وقائم واسم المفعول كمضروب ومهان والصفة المشبهة (**كَصَعْبٍ وَذَرِبْ**) وأفعل التفضيل كأقوى وأكرم ، ولا يرد اسم الزمان والمكان والآلة لأنها ليست مشتقة بالمعنى المذكور وهو اصطلاح (**وَشِبْهِهِ**) أى شبه المشتق والمراد به ما أقيم مقام المشتق فى المعنى من الجوامد (**كَذَا**) وفروعه من أسماء الإشارة غير المكانية (**وَذِى**) بمعنى صاحب والموصولة وفروعهما (**وَٱلْمُنْتَسِبْ**) تقول مررت بزيد هذا ، وذى المال ، وذو قام ، والقريشى ، فمعناها الحاضر وصاحب المال ، والقائم ، والمنسوب إلى قريش (**وَنَعَتُوا بِجُمْلَةٍ**) بثلاثة شروط : شرط فى المنعوت وهو أن يكون (**مُنَكَّرَا**) إما لفظا ومعنى

أنه يشترط فى النعت كونه مشتقا أو مؤوّلا به وهو رأى الأكثرين وذهب جمع محققون كابن الحاجب إلى عدم الاشتراط وأن الضابط دلالته على معنى فى متبوعه كالرجل الدال على الرجولية قاله الدمامينى . (**قوله وذلك اسم الفاعل**) أراد به ما يشمل أمثلة المبالغة . (**قوله ومهان**) كان عليه أن يأتى بالمزيد فى اسم الفاعل كما أتى به فى اسم المفعول وأن يأتى باللازم فى اسم المفعول كما أتى به فى اسم الفاعل ويمكن أن يجعل فى كلامه احتباك .

(**قوله وذرب**) بالذال المعجمة الحاد من كل شيء وبالمهملة المعتاد للأشياء الخبير بها . (**قوله ليست مشتقة بالمعنى المذكور**) لأنها لا تدل على صاحب الحدث أى فاعله أو مفعوله بل هى مشتقة بالمعنى الأعم وهو ما أخذ من المصدر للدلالة على شيء منسوب للمصدر فمفتاح مثلا مأخوذ من الفتح للدلالة على آلة منسوبة للفتح ومرمى مأخوذ من الرمى للدلالة على مكان أو زمان منسوب للرمى . (**قوله وهو**) أى المشتق بالمعنى المذكور اصطلاح أى لهم فى مثل هذا المقام ولا يرد كونها مشتقة باصطلاح آخر . (**قوله فى المعنى**) أى من جهة دلالته على معناه . (**قوله غير المكانية**) أما هى كمررت برجل هنا أو هناك أو ثم فمتعلقة بمحذوف صفة لرجل فهى ظروف لا صفات بل الصفات متعلقاتها . (**قوله والموصولة**) إنما يكون فى قول الناظم وذى شاملا للموصولة على لغة إعرابها أما على لغة البناء فلا لأنها بالواو لزوما على هذه اللغة لا بالياء ومثلها فى الوصف بها سائر الموصولات المبدوءة بهمزة الوصل بخلاف نحو من وما . (**قوله وذى المال**) هل يجوز أن يقال برجل ذى مال أبوه على أن ذى رافع للأب . نقل ابن جنى عن الأكثرين المنع وعللوه بثلاثة أوجه ذكرها شيخنا فراجعه . (**قوله وذو قام**) كذا فى نسخ بالواو على لغة بناء ذو الموصولة لكنه لا يناسب ما جرى عليه الشارح من شمول ذى فى كلام المصنف للموصولة لأن شموله للموصولة إنما يجيء على لغة الإعراب لأنها فى كلامه بالياء وفى نسخ وذى قام بالياء وهى المناسبة للشمول المذكور .

(**قوله شرط فى المنعوت إلخ**) فيه شرط آخر وهو أن يكون مذكورا إن لم يكن بعض اسم متقدم مجرور بمن أو فى كما سيأتى اهـ تصريح . وأما أنا ابن جلا فضرورة . (**قوله أن يكون منكرا**) أى لتأوّل الجملة بالنكرة فنحو : جاء رجل قام أبوه أو أبوه قائم من كل وصف بجملة المجهول فيها

نحو : ﴿ واتقوا يوما ترجعون فيه إلى الله ﴾ [البقرة : ٢٨١] ، أو معنى لا لفظا وهو المعرف بأل الجنسية كقوله :

[٨١١] * وَلَقَدْ أَمُرُّ عَلَى ٱللَّئِيمِ يَسُبُّنِي *

وشرطان فى الجملة : أحدهما أن تكون مشتملة على ضمير يربطها بالموصوف إما ملفوظ كما تقدم أو مقدر كقوله تعالى : ﴿ واتقوا يوما لا تجزى نفس عن نفس شيئا ﴾ [البقرة : ١٢٣] ، أى لا تجزىء فيه أو بدل منه كقوله :

[٨١٢] كَأَنَّ حَفِيفَ ٱلنَّبْلِ مِنْ فَوْقِ عَجْسِهَا عَوَازِبُ نَحْلٍ أَخْطَأَ الغَارَ مُطْنِفُ

أى أخطأ غارها ، فأل بدل من الضمير وإلى هذا الشرط الإشارة بقوله (فَأُعْطِيَتْ

اتصاف المسند إليه بالمسند فى تأويل جاء رجل قائم أبوه ونحو جاء رجل أبوه القائم أو أبو أبوه زيد من كل وصف بجملة المجهول فيها اتحاد ذاتيهما فى تأويل جاء رجل كائن ذات أبيه ذات القائم أو ذات زيد . كذا فى الدماميني عن ابن الحاجب والرضى لا لكون الجمل نكرات وإن جرى على ألسنتهم ووجهه بعضهم بما ردّه الرضى ثم قال : والحق أن الجملة ليست معرفة ولا نكرة لأن التعريف والتنكير من عوارض مدلول الاسم والجملة من حيث هى جملة ليست اسما وإنما جاز نعت النكرة بها دون المعرفة لتأولها بالنكرة كما مر .

(قوله على ضمير يربطها بالموصوف) اقتصر على الضمير لأن الرابط هنا لا يكون إلا للضمير بخلاف الخبر والفرق أن المنعوت لا يستلزم النعت صناعة فضعف طلبه له فاحتيج لدليل قوى يدل على ارتباط الجملة به وأنها نعت له بخلاف المبتدأ فإنه يستلزم الخبر فقوى طلبه له فاكتفى بأى دليل يدل على ارتباط الجملة به وأنها خبر عنه أفاده سم ورأيت بخط بعض الفضلاء أن الصحيح عدم تقييد الربط هنا أيضا بالضمير . (قوله أى لا تجزىء فيه) وهل حذف الجار والمجرور معا أو الجار وحده فانتصب الضمير واتصل بالفعل ثم حذف منصوبا قولان : الأول عن سيبويه . والثانى عن الأخفش . تصريح . (قوله أو بدل منه) معطوف على ضمير . (قوله كأن حفيف النبل) بالحاء المهملة أى دوىّ ذهاب السهام ومن فوق حال من النبل وضمير عجسها للقوس . والعجس بتثليث العين المهملة فجيم فسين مهملة مقبض القوس . والعوازب بعين مهملة وبعد الألف زاى جمع عازبة من عزبت الإبل إذا بعدت فى المرعى . ومطنف بضم الميم وكسر النون فاعل أخطأ والمطنف الذى يعلو الطنف كجبل وهو رأس الجبل وأعلاه وكأن المعنى أخطأ غارها منطفها أى العالى منها رأس الجبل الذى هو أى ذلك المنطف كدليلها الذى تتبعه فى السير وقيد بقوله أخطأ إلخ لأن النحل إذا تاه عن محله عظم دويه .

---

[٨١١] راجع التخريج رقم ٨١٠ .

[٨١٢] قاله الشنفرى عمرو بن براق من الطويل . وحفيف النبل بالحاء المهملة دوى ذهابه . ومن فوق عجسها حال من النبل أى فوق مقبض القوس وهو مثلث العين . وعوازب نحل خبر كان جمع عازبة من عزبت الإبل إذا بعدت فى المرعى لا تروح ، والشاهد فى أخطأ الغار فإن الألف واللام فيه أغنت عن الضمير العائد إلى الموصوف تقديره أخطأ غارها . ومطنف فاعل أخطأ . والغار مفعوله والجملة صفة لنحل . وهو بضم الميم وكسر النون الذى يعلو الجبل .

مَا أَعْطِيتَهُ خَبَرَا) والثانى أن تكون خبرية أى محتملة للصدق والكذب وإليه الإشارة بقوله (**وَآمْنَعْ هُنَا إِيقَاعَ ذَاتِ الطَّلَبِ**) فلا يجوز مررت برجل أضربه أو لا تهنه ، ولا بعبد بعتكه قاصدًا إنشاء البيع (**وَإِنْ أَتَتْ**) الجملة الطلبية فى كلامهم (**فَالْقَوْلَ أَضْمِرْ تُصِبِ**) كقوله :

[٨١٣] ★ جَاءُوا بِمَذْقٍ هَلْ رَأَيْتَ ٱلذِّئْبَ قَطْ ★[1]

أى جاءوا بلبن مخلوط بالماء مقول فيه عند رؤيته هذا الكلام .

(تنبيهان): **الأول** : ذكر فى البديع أن الوصف بالجملة الفعلية أقوى منه بالجملة الاسمية . **الثانى** : فهم من قوله :

★ **فأعطيت ما أعطيته خبرا** ★

أنها لا تقترن بالواو بخلاف الحالية فلذلك لم يقل ما أعطيته حالا (**وَنَعَتُوا بِمَصْدَرٍ كَثِيرَا**) وكان حقه ألا ينعت به لجموده ، ولكنهم فعلوا ذلك قصدا للمبالغة أو توسعا بحذف

(**قوله فأعطيت ما أعطيته خبرا**) أى من أصل الربط وإن كان فى النعت بالضمير فقط وفى الخبر به وبغيره على ما تقدم . (**قوله أن تكون خبرية**) أى لأن النعت يوضح المنعوت أو يخصصه والجملة لا تصلح لذلك إلا إذا كان مضمونها معلوما للسامع قبل ، ومضمون الجملة الإنشائية غير معلوم قبل . (**قوله وامنع هنا**) أى لا فى الخبر على المختار وكالنعت الحال ففى المفهوم تفصيل . (**قوله جاءوا بمذق إلخ**) قبله :

★ **حتى إذا جنّ الظلام واختلط** ★

وصف به.قوما أضافوه وأطالوا عليه ثم أتوه بلبن مخلوط بالماء حتى صار لونه فى العشية يشبه لون الذئب فى قلة البياض . والمذق بفتح الميم وسكون الذال المعجمة مصدر مذقت اللبن إذا خلطته بالماء ، والمراد به هنا المذوق . (**قوله أن الوصف بالجملة الفعلية أقوى**) أى لاشتمالها على الفعل المناسب للوصف فى الاشتقاق وأما الاسمية فقد تخلو عن المشتق بالكلية نحو : جاء رجل أبوه زيد ، هكذا ينبغى تقرير التوجيه ، ونقل شيخنا عن الدمامينى أن الماضى أكثر من المضارع . (**قوله لا تقترن بالواو**) خلافا للزمخشرى كما فى الدمامينى . (**قوله تنبيهًا على ذلك**) أى ما ذكر من قصد المبالغة والتوسيع

---

[٨١٣] عزى إلى العجاج ولم يثبت . وقبله :

★ حَتَّى إِذَا جَنَّ ٱلظَّلَامُ وَٱخْتَلَطْ ★

ويروى حتى إذا كان الظلام يختلط يصف به قوما أضافوه وأطالوا عليه ثم أتوه بلبن مخلوط بالماء حتى إن لونه فى العشية يشبه لون الذئب . والمذق بفتح الميم وسكون الذال المعجمة وفى آخره قاف وهو اللبن الممزوج بالماء فيقل بياضه بكثرة الماء . والشاهد فى هل رأيت الذئب قط ، وذلك لأنها جملة إنشائية ، وظاهرها أنها صفة لقوله مذق ، وليس كذلك ، إذ لا توصف النكرة بالجمل الإنشائية ، فيؤوّل بمذق مقول فيه عند رؤيته هل رأيت الذئب قط .

(١) واللبن إذا شيب بماء تغير لونه إلى الغبرة .

مضاف **(فَالْتَزَمُوا الإِفْرَادَ وَالتَّذْكِيرَا)** تنبيها على ذلك فقالوا رجل عدل ورضا وزور ، وامرأة عدل ورضا وزور ، ورجلان عدل ورضا وزور ، وكذا فى الجمع أى هو نفس العدل أو ذو عدل ، وهو عند الكوفيين على التأويل بالمشتق أى عادل ومرضى وزائر .

(تنبيهان): **الأول** : وقوع المصدر نعتا وإن كان كثيرا لا يطرد كما لا يطرد وقوعه حالا وإن كان أكثر من وقوعه نعتا . **الثانى** : أطلق المصدر وهو مقيد بألا يكون فى أوله ميم زائدة كمزاد ومسير فإنه لا ينعت به لا باطراد ولا بغيره **(وَنَعْتُ غَيْرِ وَاحِدِ**

ولأن المصدر من حيث هو مصدر لا يثنى ولا يجمع ولا يؤنث وإنما كان مبنيا على قصد المبالغة لأن معنى قصد المبالغة جعل الموصوف نفس المعنى مجازا لكثرة وقوعه منه والمعنى شيء واحد مذكر على حذف المضاف لأن المصدر يكون كذلك أى مفردا مذكرا لو صرح بالمضاف نحو : هند ذات عدل والزيدان ذوا عدل وهكذا . **(قوله وهو عند الكوفيين إلخ)** قد خالف كل من الفريقين مذهبه فى باب الحال فى أتيته ركضا فقال البصريون أن ركضا بمعنى راكضا والكوفيون أنه على تقدير مضاف . وقد يقال إن كلا ذكر فى كل من الموضعين ما هو بعض الجائز عنده . **(قوله على التأويل بالمشتق)** أى الذى بمعنى الفاعل كثيرا كما فى عدل وزور ، وبمعنى المفعول قليلا كما فى رضا . قاله الدمامينى .

(فائدة): قيل من النعت بالمصدر على التأويل باسم المفعول أو تقدير المضاف قولهم مررت برجل ما شئت من رجل لأن ما مصدرية ، ومثله قوله تعالى : **﴿ فى أى صورة ما شاء ركبك ﴾** [الانفطار : ٨] ، وارتضى فى المغنى أن ما شرطية حذف جوابها أى فهو كذلك ومجموع الجملتين نعت وأن ما فى الآية إما زائدة فالنعت جملة شاء وحدها بتقدير الرابط أى شاءها وفى متعلقة بركبك أو باستقرار محذوف حال من مفعوله أو بعدلك أى وضعك فى صورة أى صورة شاء وإما شرطية فالنعت مجموع الجملتين والرابط محذوف أى ما شاء تركيبك ركبك عليها وفى متعلقة بعدلك لا بركبك لأن الجواب لا يعمل فيما قبل أداة الشرط . **(قوله لا يطرد)** أى بل يقتصر على ما سمع منه ، ولما لم يستفد من هذا التنبيه أن المسموع منه غير ميمى أتى بالتنبيه الثانى لإفادة ذلك . ولى فى المقام بحث وهو أنهم كيف حكموا بعدم الاطراد مع أن وقوع المصدر نعتا أو حالا إما على المبالغة أو على المجاز بالحذف إن قدر المضاف أو على المجاز المرسل الذى علاقته التعلق إن أول المصدر باسم الفاعل أو اسم المفعول ، وكل من الثلاثة مطرد كما صرح به علماء المعانى . اللهم إلا أن يدعى اختلاف مذهبى النحاة وأهل المعانى ، أو أن المطرد عند أهل المعانى وقوع المصدر على أحد الأوجه الثلاثة إذا كان غير نعت أو حال كأن يكون خبرا نحو زيد عدل فتدبر .

(قوله ونعت غير واحد) بالرفع مبتدأ ولا يجوز نصبه لأن ما بعد الفاء لا يعمل فيما قبلها

إِذَا ٱخْتَلَفْ * فَعَاطِفًا فَرِّقْهُ لَا إِذَا ٱئْتَلَفْ) مثال المختلف مررت برجلين كريم وبخيل ، ومثال المؤتلف مررت برجلين كريمين أو بخيلين . ويستثنى من الأول اسم الإشارة فلا يجوز تفريق نعته ، فلا يقال مررت بهذين الطويل والقصير نص على ذلك سيبويه وغيره كالزيادى والزجاج والمبرد . قال الزيادى[1] : وقد يجوز ذلك على البدل أو عطف البيان .

(تنبيهات) و الأول : قيل يندرج فى غير الواحد ما هو مفرد لفظا مجموع معنى كقوله :

فلا يفسر عاملا . والمراد بغير الواحد ما دل على متعدد مثنى أو جمعا أو اسم جمع أو اسم جنس أو اسمين متعاطفين أو أسماء متعاطفة كذا فسر الدمامينى وأورد عليه أن نحو : زيد وعمرو إذا اختلف نعته لا يجب فيه التفريق بالعطف بل يجوز فيه ذكر كل نعت بجانب منعوته نحو : جاء زيد العاقل وعمرو الكريم . وما أجيب به من أن المراد بالتفريق ما يشمل إيلاء كل نعت منعوته يرده قوله فعاطفا إلا أن يقال عاطفا فى الجملة وأيضا على ما فسر به الدمامينى يرد على قوله لا إذا ائتلف نحو : أعطيت زيدا أباه مما اتفق فيه المنعوتان إعرابا ، لا بسبب العطف فإنه يمتنع جمعهما فى وصف واحد بل يفرد كل بوصف أو يجمعان فى نعت مقطوع لأن التابع فى حكم المتبوع ولا يكون اسم واحد مفعولا أولا وثانيا ، نص على ذلك الرضى فقول المصنف لا إذا ائتلف أى فلا يفرق بل يجمع محله ما لم يمنع مانع . أفاده سم . وفى هذا الإيراد نظر لأن المنعوت فى هذه الصورة ليس من غير الواحد بتفسير الدمامينى لعدم العطف فاعرفه ولو أريد بغير الواحد المثنى والمجموع لم يرد شىء من ذلك فتأمل .

(قوله إذا اختلف) أى لفظا ومعنى كالعاقل والكريم أو معنى لا لفظا كالضارب من الضرب بالعصا مثلا والضارب من الضرب فى الأرض أى السير فيها أو لفظا لا معنى كالذاهب والمنطلق .
(قوله فعاطفا فرقه) أى ففرق النعت حال كونك عاطفا بالواو فقط إجماعا إذ لو قيل مررت برجلين صالح فطالح أو ثم طالح لم يستفد الترتيب فى المرور بل فى حصول الوصفين للرجلين والترتيب فى هذا غير مراد . أفاده الدمامينى . وأما قول ابن الحاجب : الإدغام أن تأتى بحرفين ساكن فمتحرك فمردود بخلاف ما إذا كان المنعوت واحدا فإنه يجوز العطف بغير الواو ، حكى سيبويه : مررت برجل راكب فذاهب وبرجل راكب ثم ذاهب ، قاله زكريا أى لأن قصد الترتيب فى حصول الوصفين للرجل سائغ .
(قوله كريمين) أى بالتثنية ولا يجوز كريم وكريم بالتفريق ، نعم يجوز مررت بإنسانين صالح وصالحة إذ لم يتفقا إلا بالتغليب فالنعت مختلف فى الحقيقة فجاز تفريقه نظرا لذلك وجمعه للاتحاد فى التغليب .
(قوله ويستثنى من الأول) اعترض بأنه لا استثناء لأن نعت اسم الإشارة لا يكون مختلفا أصلا فهو خارج بقوله إذا اختلف . **(قوله فلا يجوز تفريق نعته)** أى لوجوب مطابقته له لفظا قال الدمامينى : اختص نعت اسم الإشارة بأمور : منها هذا . ومنها وجوب كونه ذا أل . ومنها امتناع فصله من موصوفه فلا يجوز مررت بهذا فى الدار الفاضل وإن جاز مررت بالرجل فى الدار الكريم . ومنها امتناع قطعه ، وأما كونه جنسا لا وصفا فغالب لا لازم .

---

(١) سبق التعريف به .

[٨١٤] فَوَافَيْنَاهُمُ مِنَّا بِجَمْعٍ كَأُسْدِ الْغَابِ مُرْدَانٍ وَشِيبِ

وفيه نظر . **الثانى** : قال فى الارتشاف : والاختيار فى مررت برجلين كريم وبخيل القطع . **الثالث** : قال فى التسهيل : يغلب التذكير والعقل عند الشمول وجوبا وعند التفصيل اختيارا **(وَنَعْتَ مَعْمُولَىْ)** عاملين **(وَحِيدَىْ مَعْنًى * وَعَمَلٍ أَتْبِعْ بِغَيْرِ اسْتِثْنَا)** أى

(قوله فلا يقال مررت بهذين الطويل والقصير) أى على النعتية بقرينة ما يأتى . **(قوله قيل يندرج إلخ)** أى لأن المراد بغير الواحد كما مر ما دل على متعدد والنظر الذى ذكره الشارح مبنى على أن المراد به المثنى والمجموع فقط وقد مر خلافه عن الدمامينى وعليه فالنظر غير وارد . **(قوله والاختيار فى مررت برجلين كريم وبخيل القطع)** قال شيخنا : انظره مع ما سيأتى من وجوب اتباع النكرة بنعت ا هـ ولا وجه للتوقف لأن ما يأتى فيما إذا اتحد المنعوت وتعدد نعته . **(قوله عند الشمول)** أى جمع النعوت فى لفظ واحد نحو : مررت برجل وامرأة صالحيْن وبرجل وامرأتين صالحِين وبرجل وأفراس سابقين ويمتنع صالحتين وصالحات وسابقات والتغليب بالعقل خاص بجمع المذكر .

(قوله وعند التفصيل اختيارا) مراده بالتفصيل التفريق . قال الدمامينى : تقول على التغليب مررت بعبيد وأفراس سابقيْن وسابقين وعلى عدمه سابقين وسابقات ا هـ أى أو سابقات وسابقين والظاهر أن مثله فى جواز التغليب وعدمه ما إذا أوليت كل منعوت بنعته . **(قوله وحيدى معنى وعمل)** أى متحدين فيهما سواء اتحدا لفظا أم لا فالأول نحو : جاء زيد وجاء عمرو العاقلان وكثانى أمثلة الشارح ، والثانى كبقية أمثلته فعلم ما فى كلام البعض من المؤاخذة ، واشترط بعضهم ثالثا وهو اتفاق المنعوتين تعريفا وتنكيرا فلا يجوز : جاء رجل وجاء زيد العاقلان ولا عاقلان لما يلزم من نعت النكرة بالمعرفة أو العكس ورابعا وهو ألا يكون أحد المنعوتين اسم إشارة فلا يجوز : جاء هذا وجاء زيد العاقلان لعدم جواز الفصل بين المبهم ونعته ، فإن أخر اسم الإشارة كجاء زيد وجاء هذا العاقلان جاز عند المصنف وزاد الشاطبى شرطا خامسا وهو ألا يكون أحد المنعوتين فى جملة خبرية والآخر فى جملة إنشائية فلا يجوز نحو : جاء زيد ومَن عمرو العاقلان . وفيه أن العاملين فى المثال مختلفان معنى فاتحادهما معنى يغنى عن الشرط الخامس فى منع نحو هذا المثال . وقول البعض إلا أن يقال فى المثال مانعان لا ينهض وجها لزيادة الشرط الخامس ، ثم منع الشاطبى الإتباع فى هذا المثال يوهم جواز القطع بل وجوبه . وفى الرضى منعه أيضا وعلله بأنه لا يجوز أن تخلط من تعلم بمن لا تعلم فتجعلهما بمنزلة واحدة ، فالذى ينبغى أن يمثل بنحو : بعت زيدا الجبة وبعتك الثوب الجديدين مقصودا بإحدى الجملتين الإخبار وبالأخرى الإنشاء ، ونحو : قام زيد وهل قام عمرو العاقلان .

---

[٨١٤] قاله حسان رضى الله عنه من قصيدة من الكامل . يقال وافى فلان إذا أتى . والباء تتعلق به . ومنا فى محل الجر صفة للجمع . والأسد جمع أسد . والغاب جمع غابة وهى الأجمة . والشاهد فى مردان جمع أمرد ، وشيب جمع أشيب فرق فيه النعت ، قاله ابن مالك . ورد عليه بأنه ليس من هذا الباب لأنه قال : يفرق نعت غير الواحد بالعطف إذا اختلفت والمنعوت هنا ليس مثنى ولا مجموعا ، بل هو اسم مفرد وهو يجمع ، فلا يطلق عليه أنه غير الواحد ، بل هو اسم مفرد وإن كان مدلوله كثير ، ولذلك صحت تثنيته فى قوله تعالى : ﴿ يوم التقى الجمعان ﴾ .

أتبع مطلقا نحو جاء زيد وأتى عمرو العاقلان ، وهذا زيد وذاك خالد الكريمان ، ورأيت زيدا وأبصرت عمرا الظريفين . وخصص بعضهم جواز الإتباع بكون المتبوعين فاعلى فعلين أو خبرى مبتدءين ، فإن اختلف العاملان فى المعنى والعمل أو فى أحدهما وجب القطع بالرفع على إضمار مبتدأ ، أو بالنصب على إضمار فعل نحو : جاء زيد ورأيت عمرا الفاضلان أو الفاضلين ، ونحو : جاء زيد ومضى بكر الكريمان أو الكريمين ، ونحو : هذا مؤلم زيد وموجع عمرا الظريفان أو الظريفين . ولا يجوز الإتباع فى ذلك لأن العمل الواحد لا يمكن نسبته لعاملين من شأن كل واحد منهما أن يستقل .

(تنبيهان): **الأول** : إذا كان عامل المعمولين واحدا ففيه ثلاث صور : **الأولى** أن يتحد العمل والنسبة نحو : قام زيد وعمرو العاقلان . وهذه يجوز فيها الاتباع والقطع فى أماكنه من غير إشكال . **الثانية** أن يختلف العمل وتختلف نسبة العامل إلى المعمولين

(قوله أى أتبع مطلقا) أى سواء كان المتبوعان مرفوعى فعلين أو خبرى مبتدءين أو منصوبين وقد مثل الشارح لذلك أو مخفوضين كسقت النفع إلى خالد وسيق لزيد الكاتبين وكمررت بزيد وبعمرو الكاتبين . قال فى الهمع : قال أبو حيان : ومقتضى مذهب سيبويه أنه لا يجوز الاتباع لما انجر من جهتين كالحرف والإضافة نحو : مررت بزيد وهذا غلام بكر الفاضلين ، والحرفين المختلفين لفظا ومعنى نحو : مررت بزيد ودخلت إلى عمرو الظريفين ، أو معنى فقط نحو : مررت بزيد واستعنت بعمرو الفاضلين ، والإضافتين المختلفتين معنى نحو : هذه دار زيد وهذا أخو عمرو الفاضلين . **(قوله ورأيت زيدا)** أى أبصرته ليتحد مع ما بعده معنى . **(قوله وخصص بعضهم إلخ)** هذا هو الذى أشار الناظم إلى رده بقوله بغير استثنا . **(قوله وجب القطع)** قال سم : فيه تأمل فإنه يجوز إفراد كل بوصفه بجنبه اهـ وقد يقال مراده بوجوب القطع امتناع الإتباع حالة جمع النعتين لا مطلقا . **(قوله على إضمار فعل)** أى كأمدح وأذم وأعنى وأذكر . قال الدمامينى : قال المصنف فى شرح عمدته إذا كان المنعوت متعينا لم يقدر أعنى بل أذكر اهـ وللبحث فيه مجال فتأمل .

(قوله أن يستقل) أى ينفرد عن الآخر بالمعنى أو العمل لاختلافهما معنى أو عملا بخلاف المتحدين معنى وعملا فإنهما لاتحادهما ينزلان منزلة العامل الواحد فلا يلزم عمل عاملين فى معمول واحد . **(قوله والنسبة)** أى نسبة العامل إليهما بأن تكون على جهة الفاعلية أو المفعولية مثلا . **(قوله يجوز فيها الإتباع والقطع)** ويجوز أيضا إفراد كل بوصفه كجاء زيد الظريف وعمرو الظريف كما قاله الرضى . قال الإسقاطى : وهل يجوز تفريق النعتين مع تأخيرهما فى الشاطبى ما يفيد المنع اهـ ومقتضى القياس على ما يأتى عن الرضى فى الصورة الثانية الآتية فى كلام الشارح الجواز إلا أن يفرق بين هذه والصورة الثانية بأن فى الصورة الثانية ما يرد كل نعت إلى منعوته إذا أخر النعت فيها وفرق وهو اختلاف إعراب النعت بخلاف هذه الصورة لعدم ذلك فيها . وقد يقال لا ضرر فيه إذ لا يترتب عليه اختلاف

من جهة المعنى نحو : ضرب زيد عمرا الكريمان ، ويجب فى هذه القطع قطعا . **الثالثة** أن يختلف العمل وتتحد النسبة من جهة المعنى نحو : خاصم زيد عمرا الكريمان ، فالقطع فى هذه واجب عند البصريين وأجاز الفراء وابن سعدان[1] الإتباع ، والنص عن الفراء أنه إذا أتبع غلب المرفوع فتقول : خاصم زيد عمرا الكريمان . ونص ابن سعدان على جواز إتباع أى شئت لأن كلا منهما مخاصِم ومخاصَم ، والصحيح مذهب البصريين : قيل بدليل أنه لا يجوز ضارب زيد هندا العاقلة برفع العاقلة نعتا لهند ، لكن ذكر الناظم فى باب أبنية الفعل من شرح التسهيل أن الاسمين من نحو : ضارب زيد عمرا ليس أحدهما أولى من الآخر بالرفع ولا بالنصب . قال : ولو أتبع منصوبهما بمرفوع أو مرفوعهما بمنصوب لجاز ، ومنه قول الراجز :

[٨١٥] قَدْ سَالَمَ ٱلْحَيَّاتُ مِنْهُ ٱلْقَدَمَا ... الْأُفْعُوَانَ وَٱلشُّجَاعَ الشَّجْعَمَا

المعنى فتأمل . **(قوله فى أماكنه)** أى القطع وهى المواضع التى يتعين فيها المنعوت بدون النعت . **(قوله ويجب فى هذه القطع قطعا)** المراد بوجوب القطع امتناع الإتباع مع جمع النعتين وإلا فيجوز إفراد كل بنعت كما فى الرضى وفيه أيضا أنه يجوز تأخير النعتين مع إفرادهما فتقول : ضرب زيد عمرا الظريف الظريف لكن على أن الأول للثانى والثانى للأول لأن اللازم عليه فصل أحدهما من منعوته وهو خير من فصلهما معا كما سبق مثل ذلك فى الحال اهـ . ولا يخفى أن غاية ما يفيده هذا التعليل الأولوية دون الوجوب فإن كان مراده الأولوية فذاك وإلا منعناه مع أنه قد يقال فصل أحدهما بمنزلة فصلهما لأن فصل أحدهما بكلمتين وفصل كل منهما بكلمة فتأمل .

(قوله قيل بدليل أنه لا يجوز إلخ) وجه التمريض[2] أن هذا الدليل لا يبطل مذهب الخصم لجواز أن يقال المجوز لملاحظة المعنى فى الإتباع التغليب ولا تغليب هنا وأيضا عدم جواز ضارب إلخ غير مجمع عليه فلا يبطل هذا الدليل مذهب الخصم . وقد أشار الشارح إلى هذا بالاستدراك على الدليل بقوله لكن إلخ . **(قوله قد سالم)** من المسالمة وهى المصالحة . والأفعوان بضم الهمزة والعين المهملة ذَكر الحيات والأنثى أفعى . والشجاع : الحية وكذا الشجعم وميمه زائدة . والشاهد فى الأفعوان فإنه فإنه تابع للحيات لكن نصب نظرا إلى كونه مفعولاً معنى . **(قوله أسهل)** أى لسلامته من كثرة الحذف .

---

[٨١٥] اختلف فى قائله : فقيل أبو حيان الفقعسى . وقيل مساور العبسى . وقيل العجاج . وقيل الدبيرى . وقال الصاغانى : عبد بن عبس من قصيدة مرجزة . والشاهد فى رفع الحيات ونصب القدما ، ثم نصب الأفعوان وما بعده بفعل مضمر دل عليه سالم من المسالمة . وتوجيه آخر وهو أن يكون الحيات مفعوله ، وكذلك القدما لأن كل واحد منهما فاعل ومفعول فى المعنى ، والتقدير سالمت القدم الحيات ، وسالمت الحيات القدم . وقيل أصله القدمان فحذفت النون . واستدلوا به على جواز حذف نون التثنية . والقدما مرفوع لأنه فاعل سالم ، والحيات منصوب به ، والأفعوان وما بعده بدل منهما ، والشجاع الحية ، وكذلك الشجعم . والميم فيه زائدة .

(١) محمد بن سعدان الكوفى المقرئ بقراءة حمزة مات سنة ٢٣١ .

(٢) فى قوله : قيل .

فنصب الأفعوان وهو بدل من الحيات وهو مرفوع لفظا ، لأن كل شيئين تسالما فهما فاعلان مفعولان . وهذا التوجيه أسهل من أن يكون التقدير قد سالم الحيات منه القدم ، وسالمت القدم الأفعوان . الثانى : قوله أتبع يوهم وجوب الإتباع وليس كذلك لأن القطع فى ذلك منصوص على جوازه (وَإِنْ نُعُوتٌ كَثُرَتْ وَقَدْ تَلَتْ) أى تبعت منعوتا (مُفْتَقِرًا لِذِكْرِهِنَّ) بأن كان لا يعرف إلا بذكر جميعها (أُتْبِعَتْ) كلها لتنزيلها منه حينئذ منزلة الشيء الواحد ، وذلك كقولك : مررت بزيد التاجر الفقيه الكاتب إذا كان هذا الموصوف يشاركه فى اسمه ثلاثة أحدهم تاجر كاتب والآخر تاجر فقيه والآخر فقيه كاتب (وَاَقْطَعْ) الجميع (أَوِ أتْبِعْ) الجميع أو اقطع البعض وأتبع البعض (إِنْ يَكُنْ) المنعوت (مُعَيَّنَا * بِدُونِهَا) كلها كما فى قول خرنق :

(قوله وسالمت القدم إلخ) أى فيكون الأفعوان مفعول فعل حذف للعلم به من التعبير بالمسالمة التى هى مفاعلة من الجانبين . (قوله يوهم وجوب الإتباع) قال سم : وأقره شيخنا والبعض قد يقال لا عبرة بهذا الإيهام مع ذكر مسائل القطع فيما سيأتى ا هـ وفيه أن المصنف إنما ذكر القطع مع تعدد النعوت ، وكلامه الآن غير مفروض فى التعدد فلا يندفع الإيهام هنا بكلامه الآتى .

(قوله وإن نعوت كثرت) مراده بالكثرة ما قابل الوحدة فيشمل النعتين وإطلاقه شامل للجمل لكن سيأتى أن الواجب فى المنعوت النكرة إتباع نعت واحد . (قوله مفتقرا لذكرهن) قال سم : هل يشكل ما أفاده هذا من أن النعت قد يفتقر إليه وقد يستغنى عنه على ما أفاده التعريف من أنه أبدا متمم للمنعوت وذلك يتضمن الافتقار إليه أبدا لأن ما يتم بغيره يفتقر إليه فليتأمل ا هـ ويظهر أنه لا إشكال لأن المراد بإتمامه المنعوت أن شأنه والمقصود الأصلى منه الإتمام فلا يضر عروض عدم ذلك فتأمل . (قوله أتبعت كلها) أى وجوبا وأورد عليه أن القطع لا يزيد على ترك النعت بالكلية وهو جائز . وأجيب بأن قطعه بعد الذكر يفوت الغرض من ذكره فبينهما تناف بخلاف الترك . وقد يقال الغرض من الذكر كالتوضيح والتخصيص حاصل عند القطع لأن تلك النعوت المقطوعة فى المعنى متعلقة بالمنعوت والتركيب يفهم ذلك ، فالأولى فى الجواب أن يقال لما كان القطع مشعرا بالاستغناء منعوه عند الحاجة لما فيه من التنافى إذ الغرض الاحتياج وهو يدل على عدم الاحتياج . (قوله واقطع الجميع إلخ) لم يتعرض للقطع عند عدم تعدد النعت والصحيح جوازه خلافا للزجاج المشترط فى جواز القطع تعدد النعت . واعلم أن النعت إذا قطع خرج عن كونه نعتا كما ذكره ابن هشام . (قوله أو اقطع البعض وأتبع البعض) قد يشملها كلام المصنف بأن يراد واقطع الجميع أو البعض لأن حذف المعمول يؤذن بالعموم . قاله سم . (قوله لا يبعدن قومى إلخ) دعاء لقومها خرج مخرج النهى . ويبعد مضارع

[٨١٦] لا يَبْعَدَنْ قومى الذين هـمُ سمُّ العُداةِ وآفـةُ الجُـزُرِ[1]
النازِلـون بكـل معتـرَكٍ والطيبـون معاقـدُ الأُزُرِ

فيجوز رفع النازلين والطيبين على الإتباع لقومى ، أو على القطع بإضمارهم ، ونصبهما بإضمار أمدح أو أذكر ، ورفع الأول ونصب الثانى على ما ذكرنا ، وعكسه على القطع فيهما (أَوْ بَعْضَهَا اقْطَعْ مُعْلِنَا) أى إذا كان المنعوت مفتقرا إلى بعض النعوت دون بعض وجب إتباع المفتقر إليه وجاز فيما سواه القطع والإتباع . هكذا فى شرح الكافية .

(تنبيهات): **الأول** : إذا قطع بعض النعوت دون بعض قدم المتبع على المقطوع

بعد من باب فرح أى لا يهلكن والعداة بضم العين جمع عاد . والأزر بضمتين جمع إزار ومعاقدها مواضع عقدها وكنى بالطيبين معاقد الأزر عن طهارتهم عن الفاحشة .

(قوله فيجوز رفع النازلين إلخ) سكت عن النعت الأول وهو الموصول لخفاء إعرابه فيتبع أن أتبعت الجميع وكذا إن أتبعت البعض وقطعت البعض بناء على الصحيح من أن القطع فى البعض والإتباع فى البعض مشروط بتقدم المتبع كما سيذكره الشارح ويقطع إن قطعت الجميع . **(قوله على ما ذكرنا)** راجع لرفع الأول ونصب الثانى أى على الإتباع أو القطع بإضمارهم فى الرفع وعلى القطع بإضمار أمدح أو أذكر فى النصب . **(قوله على القطع فيهما)** أى فى الرفع والنصب ولم يقل على ما ذكرنا كسابقه لأن مما ذكره فيما قبله الرفع على الإتباع وهو لا يأتى فى هذا بناء على الصحيح من امتناع الإتباع بعد القطع . **(قوله أو بعضها اقطع معلنا)** مقتضى حل الشارح أن بعضها بالجر عطفا على الضمير فى لذكرهن أو فى بدونها بناء على مذهب المصنف من جواز العطف على ضمير الخفض بغير إعادة الخافض أو على دونها ومفعول اقطع محذوف أى وإن يكن المنعوت مفتقرا لذكر بعضها أو معينا بدون بعضها أو معينا ببعضها فاقطع ما سواه على الأول والأخير أو فاقطعه دون ما سواه على الثانى وعلى هذا يكون المتن مشتملا على مسألتين : مسألة استغناء المنعوت عن جميع النعوت ، ومسألة استغنائه عن بعضها وافتقاره إلى بعضها الآخر . وجعل الشيخ خالد بعضها بالنصب مفعولا مقدما لأقطع على أن تقدير البيت واقطع جميع النعوت أو أتبع جميعها أو اقطع بعضها وأتبع بعضها إن يكن المنعوت معينا بدونها وعلى هذا فالمسألة الثانية مسكوت عنها فى النظم مفهومة بالمقايسة .

(قوله قدم المتبع) هذا هو الراجح كما يشير إليه تقديمه . **(قوله وفيه)** أى فى العكس المستفاد

---

[٨١٦] مر الكلام فيهما مستوفى فى شواهد الصفة المشبهة . والشاهد هنا فى قوله : النازلين والطيبون حيث جاء الأول بالقطع والثانى بالإتباع . ويروى بالعكس ويرفع كلاهما بإتباعهما . وينصب كلاهما بقطعهما .

(1) أى هم آفة للنعم إذ ينحرونها كرما منهم عند نزول الأضياف فكنى عن كرمهم بأنهم آفة مهلكة للمأكول عندهم من الحيوان .

ولا يعكس ، وفيه خلاف . قال ابن أبى الربيع : الصحيح المنع . وقال صاحب البسيط : الصحيح الجواز . ولو فرق بين الحالة الثانية وهى الاستغناء عن الجميع فيجوز والحالة الثالثة وهى الافتقار إلى البعض دون البعض فلا يجوز لكان مذهبا . **الثانى** : إذا كان المنعوت نكرة تعين فى الأول من نعوته الإتباع وجاز فى الباقى القطع كقوله :

[٨١٧] **وَيَـأْوِى إلَـى نِسْوَةٍ عُطَّـلٍ   وَشُعْثًا مَرَاضِيعَ مِثْلَ السَّعَالِى**

الثالث : يستثنى من إطلاقه النعت المؤكد نحو : ﴿ **إلهين اثنين** ﴾ [النحل : ٥١] ، والملتزم نحو : الشعرى العبور ، والجارى على مشاربه نحو : هذا العالم فلا يجوز القطع فى هذه (**وَٱرْفَعْ أَوِ ٱنْصِبْ إنْ قَطَعْتَ**) النعت عن التبعية (**مُضْمِرًا * مُبْتَدَأً أَوْ نَاصِبًا**

من يعكس . (**قوله ولو فرق إلخ**) وجهه أنه فى حالة الاستغناء عن الجميع يكون الإتباع كلا إتباع بخلاف حالة الافتقار . (**قوله إذا كان المنعوت نكرة إلخ**) هل يجرى هذا فى المعرف بأل الجنسية نظرا إلى أنه فى المعنى نكرة فيه نظر . سم . (**قوله تعين فى الأول إلخ**) فلو كان نعت النكرة واحدا نحو : جاء رجل كريم لم يجز قطعه إلا فى الشعر كما فى الهمع ورأيت بخط بعض الفضلاء أن منع قطعه هو المشهور وأن سيبويه يجوزه . (**قوله وجاز فى الباقى القطع**) أى وإن لم يتعين مسمى النكرة إلا بالجميع لأن المقصود من نعتها التخصيص وقد حصل بتبعية الأول . (**قوله ويأوى**) الضمير للصائد يغيب فى صيده الوحش عن نسائه ثم يأتى إليهن فيجدهن فى أسوأ حال ، وعطل بضم العين وتشديد الطاء جمع عاطلة[١] وهى المرأة التى خلا جيدها من القلائد . وشعثا منصوب بفعل محذوف على الاختصاص أى وأخص شعثا ليبين أن هذا الضرب من النساء أسوأ حالا من الضرب الأول الذى هو العطل وهو جمع شعثاء وهى المغبرة الرأس أى التى لم تسرح شعر رأسها ولم تدهنه ولم تغسله . والمراضيع جمع مرضع والياء للإشباع أو جمع مرضاع فالياء قياسية . والسعالى جمع سعلاة بكسر السين كما فى القاموس وهى أخبث الغيلان .

(**قوله والملتزم**) أى الذى التزمت العرب النعت به نحو : الشعرى العبور والمراد أنه إذا وقع بعدها وصف كان نعتا لا أنه يلزم بعدها نعت فلا يرد قوله تعالى : ﴿ **وأنه هو رب الشعرى** ﴾ [النجم : ٤٩] ، نقله شيخنا السيد عن الدمامينى وهو أحسن مما قاله البعض ، وسميت العبور لعبورها المجرة . (**قوله لن يظهرا**) ألفه للتثنية كما عليه حل الشارح لأن أو تنويعية وهى كالواو كما مر غير مرة فعلم ما فى كلام البعض وإنما التزم حذف العامل ليكون حذفه الملتزم أمارة على قصد إنشاء المدح أو الذم

---

[٨١٧] قاله أبو أمية الهذلى من قصيدة من المتقارب . الضمير فى يأوى يرجع إلى الصائد . وعطل بضم العين وبالطاء المهملتين يقال عطلت المرأة إذا خلا جيدها من القلائد فهى عطل بضمتين ، والمصدر عطل بفتحتين . والشاهد فى وشعثا حيث نصب بفعل مضمر على الاختصاص ليبين أن هذا الضرب من النساء أسوأ حالا من الضرب الأول الذى هو العطل منهن تقديره أعنى شعثا بضم الشين المعجمة وسكون العين المهملة وفى آخره ثاء مثلثة جمع شعثاء وهى المغبرة الرأس . والمراضيع جمع مرضع والمدة لإشباع الكسرة ، أو جمع مرضاع فالمدة قياسية . والسعلى جمع سعلاة وهى أخبث الغيلان .

(١) قوله : جمع عاطلة ، الصواب عاطل بلا تاء كما فى الصحاح للجوهرى والقاموس المحيط لأنها وصف خاص بالنساء بالأنثى هنا .

لَنْ يَظْهَرَا) أى لا يجوز إظهارهما ، وهذا إذا كان النعت لمجرد مدح أو ذم أو ترحم نحو : الحمد لله الحميد بالرفع بإضمار هو . ونحو : ﴿ **وامرأته حمالة الحطب** ﴾ [المسد : ٤] ، بالنصب بإضمار أذم . أما إذا كان للتوضيح أو للتخصيص فإنه يجوز إظهارهما ، فتقول : مررت بزيد التاجر بالأوجه الثلاثة ، ولك أن تقول : هو التاجرُ وأعنى التاجرَ **(وَمَا مِنَ ٱلْمَنْعُوتِ وَالنَّعْتِ عُقِلْ)** أى علم **(يَجُوزُ حَذْفُهُ)** ويكثر ذلك فى المنعوت **(وَفِى النَّعْتِ يَقِلْ)** فالأول شرطه إما كون النعت صالحا لمباشرة العامل نحو : ﴿ **أن اعمل سابغات** ﴾ [سبأ : ١١] ، أى دروعا سابغات ، أو كون المنعوت بعض اسم مخفوض بمن أو فى كقولهم : منا ظعن ومنا أقام : أى منا فريق ظعن ومنا فريق أقام . وكقوله :

[٨١٨] **لَوْ قُلْتَ مَا فِى قَوْمِهَا لَمْ تِيْثَمِ ... يَفْضُلُهَا فِى حَسَبٍ وَمِيسَمِ**

أو الترحم . **(قوله ونحو وامرأته إلخ)** كان عليه أن يزيد ونحو : اللهم الطف بعبدك المسكين بالرفع والنصب لاستيفاء التمثيل وقوله بالنصب أى لحمالة . **(قوله أما إذا كان للتوضيح أو للتخصيص)** أى أو للتعميم أو الإبهام أو التفصيل كما يدل عليه قول الموضح وإن كان لغير ذلك أى لغير المدح والذم والترحم جاز ذكره أى العامل . **(قوله فإنه يجوز إظهارهما)** أى لعدم قصد الإنشاء حينئذ . **(قوله فتقول مررت بزيد التاجر)** مثال للنعت الموضح . **(قوله وأعنى التاجر)** قال البعض : أى إن كان المنعوت غير متعين وإلا قدر اذكر اهـ ونقله شيخنا عن الدماميني وفيه نظر لأن مقتضاه جواز القطع مع عدم تعين المنعوت مع أن محل القطع إذا تعين المنعوت بدون النعت . وممن صرح به هذا البعض عند قول الشارح سابقا وهذه يجوز فيها الإتباع والقطع فى أماكنه فتدبر .

(قوله وما من المنعوت والنعت إلخ) يشمل حذفهما معا نحو : ﴿ **لا يموت فيها ولا يحيى** ﴾ أى حياة نافعة إذ لا واسطة بين مطلق الحياة والموت . **(قوله علم)** فما لم يعلم منهما لا يجوز حذفه إلا عند قصد الإبهام على السامع نحو : رأيت طويلا أى شيئا طويلا . نقله شيخنا عن الدماميني . **(قوله صالحا لمباشرة العامل)** أى بأن يكون مفردا إن كان منعوته فاعلا أو مفعولا مثلا وجملة مشتملة على الرابط إن كان المنعوت خبرا مثلا نحو : أنت يضرب زيدا بالياء التحتية أى أنت رجل يضرب زيدا . **(قوله أى دروعا)** بدليل ﴿ **وألنا له الحديد** ﴾ . **(قوله ظعن)** أى سافر . **(قوله لو قلت إلخ)** فيه حذف وتغيير وتقديم وتأخير كما أشار إليه الشارح بقوله أصله إلخ ومتعلق تيثم محذوف أى فى مقالتك والحسب ما يعده الإنسان من مفاخر آبائه . والميسم بكسر الميم وفتح السين المهملة الجمال وأصله

---

[٨١٨] قاله أبو الأسود الحمانى يصف به امرأة من الرجز . الشاهد فى ما فى قومها إذ تقديره ما فى قومها أحد يفضلها فحذف الموصوف الذى هو مبتدأ . ولم تيثم بكسر التاء لغة قوم أى لم تأثم . والميسم الجمال أصله موسم قلبت الواو ياء لانكسار ما قبلها . ومنه وسيم الوجه أى حسنه .

أصله : لو قلت أحد يفضلها لم تأثم ، فحذف الموصوف وهو أحد ، وكسر حرف المضارعة من تأثم وأبدل الهمزة ياء ، وقدم جواب لو فاصلا بين الخبر المقدم وهو الجار والمجرور ، والمبتدأ المؤخر وهو أحد المحذوف ، فإن لم يصلح ولم يكن المنعوت بعض ما قبله من مجرور بمن أو فى امتنع ذلك أى إقامة الجملة وشبهها مقامه إلا فى الضرورة كقوله :

[٨١٩] * لَكُمْ قِبْصَةٌ مِنْ بَيْنِ أَثْرَى وَأَقْتَرَا *

وقوله :

[٨٢٠] * تَرْمِي بِكَفَّيْ كَانَ مِنْ أَرْمَى الْبَشَرْ *

موسم قلبت الواو ياء لوقوعها أثر كسرة كميزان(١) . (قوله وكسر حرف المضارعة) أى على غير لغة الحجازيين . تصريح .

(قوله والمبتدأ المؤخر) قال الشيخ خالد : إنما قدر مؤخرا لأن النكرة المخبر عنها بظرف مختص يجب تقديم خبرها عليها اهـ ووجه وجوب تقديم الخبر دفع توهم كونه صفة للنكرة لما قالوه من أن النكرة أحوج إلى الصفة منها إلى الخبر فاندفع اعتراض سم وأقره شيخنا والبعض بما حاصله أن النفى يكفى مسوغا للابتداء بالنكرة . (قوله إلا فى الضرورة) أى وإلا فى قليل من النثر كما فى قوله تعالى : ﴿ ولقد جاءك من نبأ المرسلين ﴾ [الأنعام : ٣٤] ، أى بناء على أن من لا تزاد فى الإيجاب ولا داخلة على معرفة ، قاله فى التصريح ولا يلزم حذف الفاعل فى غير المواضع المستثناة لأن حذفه الممنوع إذا لم يقم شيء مقامه فى اللفظ ونعته هنا قائم مقامه فى اللفظ وإن لم يصلح للفاعلية بنفسه . قاله سم . (قوله لكم قبصة إلخ) الخطاب لبنى أمية يمدحهم . والقبصة بكسر القاف وسكون الموحدة وبالصاد المهملة العدد الكثير من الناس والشاهد فى قوله من بين أثرى أى من أثرى أى كثر ماله وأقتر أى افتقر فحذف النكرة الموصوفة وأقام الصفة مقامها بدون الشرط المتقدم للضرورة . (قوله ترمى) بالتاء الفوقية لرجوع ضميره إلى مؤنث وهى الكبداء فى قوله قيل :

[٨١٩] قاله الكميت يمدح به بنى أمية . وصدره :

* لَكُمْ مَسْجِدَا اللهِ الْمَزُورَانِ وَالْحَصَى *

من الطويل . أصله مسجدان لله فلما أضيف سقطت النون ، وأراد بهما مسجد مكة ومسجد المدينة شرفهما الله تعالى . وهو مبتدأ ، ولكم مقدما خبره ، والحصى عطف عليه ، وقبصة مبتدأ بكسر القاف وسكون الباء الموحدة وبالصاد المهملة وهو العدد الكثير من الناس ، ولكم مقدما خبره . والشاهد فى قوله من بين أثرى وأقترا أى من بين أثرى ومن اقترا من أثرى الرجل بالثاء المثلثة إذا كثر ماله ، وأقتر إذا افتقر أى من بين مثر ومقتر . ومن اسم منكور فحذف الموصوف وأقام الصفة مقامه ولا يجوز أن تكون موصولة لأنها لا تحذف . فافهم .

[٨٢٠] رجز لم يعلم راجزه . وأوله :

مَالَكَ عِنْدِي غَيْرُ سَهْمٍ وَحَجَرْ وَغَيْرَ كَبْدَاءِ شَدِيدَةِ الْوَتَرْ

الكبداء بفتح الكاف وسكون الباء الموحدة : قوس واسعة المقبض . ويروى جادت بكفى . والشاهد فيه حيث حذف فيه الموصوف وأقيم الصفة مقامه إذ التقدير بكفى رجل كان من أرمى البشر ، وهذا ضرورة .

(١) فائه واوى من وزن وزنا .

وقوله :

[٨٢١] كَأَنَّكَ مِنْ جِمَالِ بَنِى أُقَيْشٍ   يُقَعْقَعُ بَيْنَ رِجْلَيْهِ بِشَنِّ

والثانى كقوله تعالى : ﴿ يأخذ كل سفينة غصبا ﴾ [الكهف : ٧٩] ، أى كل سفينة صالحة . وقوله :

[٨٢٢] * فَلَمْ أُعْطَ شَيْئًا وَلَمْ أُمْنَعِ *

أى شيئا طائلا . وقوله :

مالك عندى غير سهم وحجر   وغير كبداء شديدة الوتر

والكبداء بفتح الكاف وسكون الموحدة بعدها دال مهملة القوس الواسعة المقبض . قاله الدمامينى والشمنى وغيرهما . وقوله بكفى كان بكفى رجل كان . **(قوله كأنك من جمال إلخ)** أى كأنك جمل من جمال . وأقيش بضم الهمزة وفتح القاف وسكون التحتية آخره شين معجمة . ويقعقع بالبناء للمفعول أى يصوت نعت ثان للمنعوت المحذوف وإليه يرجع الضمير فى رجليه وهو المحوج لتقدير المنعوت . والشن بفتح الشين المعجمة وتشديد النون القربة اليابسة وهى أشد لنفور الإبل ووجه الشبه سرعة الغضب وشدة النفور والبيت يشهد لإقامة الجملة وإقامة شبهها . **(قوله والثانى)** أى حذف النعت . **(قوله أى كل سفينة صالحة)** بدليل أنه قرئ كذلك وأن تعييبها لا يخرجها عن كونها سفينة فلا فائدة فيه حينئذ . اهـ مغنى . **(قوله فلم أعط شيئا ولم أمنع)** ببناء الفعلين للمجهول وصدره :

* وقد كنت فى الحرب ذا تدرأ *

بضم الفوقية وسكون الدال المهملة وفتح الراء آخره همزة أى عدة وقوة . قال العينى : والشاهد فى شيئا إذ أصله شيئا طائلا فحذف الصفة ولولا هذا التقدير لتناقض مع قوله ولم أمنع وسبقه إلى

---

[٨٢١] قاله النابغة الذبيانى . الشاهد فى كأنك من إذ تقديره كأنك جمل من جمال بنى أقيش ، فحذف الموصوف وأقيش بضم الهمزة وفتح القاف وسكون الياء آخر الحروف وفى آخره شين معجمة وهم حىّ من عكل أو من أشجع أو من اليمن وقيل حىّ من الجن . ولما كانت جمالهم وحشية مشهورة بالنفور حتى قيل إن إبلهم كانت من الجن خصهم بالذكر . يقعقع أى يصوت وهو صفة لذلك المحذوف . والشن بفتح الشين المعجمة : وتشديد النون القربة اليابسة وهى أشد لنفورها .

[٨٢٢] صدره :

* وَقَدْ كُنْتُ فِى الْحَرْبِ ذَا تُدْرَإٍ *

قاله العباس بن مرداس الصحابى رضى الله عنه . الواو للعطف وقد للتحقيق ، وذا تدرإ أى صاحب عدة وقوة على دفع الأعداء . والشاهد فى شيئا إذ أصله شيئا طائلا ، فحذف الصفة ، ولولا هذا التقدير لتناقض مع قوله ولم أمنع . فافهم .

[٨٢٣] وَرُبَّ أَسِيلَةِ ٱلْخَدَّيْنِ بِكْرٍ مُهَفْهَفَةٍ لَهَا فَرْعٌ وَجِيدُ
أى فرع فاحم وجيد طويل .

(تنبيهات)*: **الأول** : قد يلى النعت لا أو إما فيجب تكررهما مقرونين بالواو نحو : مررت برجل لا كريم ولا شجاع ، ونحو : ائتنى برجل إما كريم وإما شجاع . **الثانى** : يجوز عطف بعض النعوت المختلفة المعانى على بعض نحو : مررت بزيد العالم والشجاع والكريم . **الثالث** : إذا صلح النعت لمباشرة العامل جاز تقديمه مبدلا منه المنعوت نحو : ﴿ **إلى صراط العزيز الحميد * الله** ﴾ [إبراهيم : ١] . **الرابع** : إذا نعت بمفرد وظرف وجملة قدم المفرد وأخرت الجملة غالبا نحو : ﴿ **وقال رجل مؤمن من آل فرعون يكتم إيمانه** ﴾ [غافر : ٢٨] ، وقد تقدم الجملة نحو : ﴿ **هذا كتاب أنزلناه مبارك** ﴾

ذلك صاحب المغنى وناقشه الدمامينى بأن عدم الإعطاء لا يناقض عدم المنع فتقدير الصفة لتحرى الصدق . قال الشمنى : وقد يقال هو وإن لم يناقضه عقلا يناقضه عرفا والأظهر فى تمثيل تقدير النعت لدفع التناقض قوله تعالى : ﴿ **وما نريهم من آية إلا هى أكبر من أختها** ﴾ [الزخرف : ٤٨] ، أى السابقة ووجه التناقض المدفوع بتقدير السابقة أن أفعل التفضيل يقتضى زيادة المفضل على المفضل عليه فلا يصح الزيدان كل منهما أفضل من الآخر لاقتضائه إثبات الزيادة لكل ونفيها عنه ، وقوله تعالى : ﴿ **وما نريهم من آية إلا هى أكبر من أختها** ﴾ [الزخرف : ٤٨] ، شامل لجميع الآيات المرئية لهم فيلزم أن يكون كل منها أكبر من غيرها فيكون أكبر وغير أكبر فافهم .

(قوله لها فرع وجيد) الفرع : الشعر التام ، والجيد : العنق . **(قوله أى فرع فاحم)** أى أسود وجيد طويل الدليل على هذا الحذف أن البيت للمدح وهو لا يحصل بإثبات الفرع والجيد مطلقين بل بإثباتهما موصوفين بصفتين محبوبتين . **(قوله مقرونين بالواو)** أى فى المرة الثانية كما هو ظاهر . **(قوله عطف بعض النعوت إلخ)** أى بجميع حروف العطف إلا أم وحتى كما صوبه الموضح فى الحواشى والأحسن فى الجمل العطف وفى المفردات تركه كما قاله أبو حيان . **(قوله المختلفة المعانى)** أما متفقتها فلا لئلا يلزم عطف الشىء على نفسه . وقال فى الهمع : وإنما يحسن العطف عند تباعد المعانى نحو : ﴿ **هو الأول والآخر والظاهر والباطن** ﴾ بخلاف ما إذا تقاربت نحو : ﴿ **هو الله الخالق البارىء المصور** ﴾ . **(قوله مبدلا منه المنعوت)** قال البعض : أى إن كان المنعوت معرفة أما إذا كان نكرة فينصب نعته المتقدم عليه حالا نحو :

* لمية موحشا طلل *

---

[٨٢٣] قاله المرقش الأكبر . وصدره :

* وَرُبَّ أَسِيلَةِ ٱلْخَدَّيْنِ بِكْرٍ *

من الوافر أى لينة الخدين طويلتهما . ومهفهفة بالجر صفة لبكر . والشاهد فى لها فرع وجيد ، أصلهما فرع وافر وجيد طويل ، فحذف الصفة منهما لدلالة لفظ كل منهما عليه . والفرع : الشعر التام . والجيد : العنق .

[الأنعام : ٩١] ، ﴿ فسوف يأتي الله بقوم ﴾ [المائدة : ٥٤] الآية ا هـ .

(خاتمة): من الأسماء ما ينعت وينعت به كاسم الإشارة نحو : مررت بزيد هذا وبهذا العالم ، ونعته مصحوب أل خاصة ، فإن كان جامدا محضا نحو بهذا الرجل فهو عطف بيان على الأصح ، ومنها ما لا ينعت ولا ينعت به كالمضمر مطلقا خلافا للكسائي في ذي الغيبة تمسكا بما سمع من نحو صلى الله عليه الرءوف الرحيم ، وغيره يجعله بدلا . ومنها ما ينعت ولا ينعت به كالعلم . ومنها ما ينعت به ولا ينعت كأي نحو : مررن بفارس أي فارس . ولا يقال جاءني أي فارس . والله أعلم .

ا هـ . وأنت خبير بأن هذا ليس على إطلاقه فإن من المنعوت النكرة ما هو كالمنعوت المعرفة في إعراب نعته بحسب العوامل وإعرابه هو بدلا أو عطف بيان نحو : مررت بقائم رجل وقصدت بلد كريم رجل ثم رأيت في الدماميني ما يؤيده حيث ذكر أن نصب نعت النكرة المتقدم عليها حالا غالب لا واجب على الأصح وأن محل نصبه حالا إذا قبل الحالية ليخرج النعت في نحو : جاءني رجل أحمر ونحوه من الصفات الثابتة إذا لم يمنع مانع من نصبه حالا ليخرج الوصف في نحو المثالين المتقدمين . **(قوله أنزلناه مبارك)** قال ابن عصفور : الأحسن جعل مبارك خبرا ثانيا . **(قوله مصحوب أل خاصة)** شامل للموصول ذي أل كالذي والتي وإن كانت أل فيه زائدة وإنما خصوا نعته بمصحوب أل لأنه مبهم وإبهامه لا يرفع بمثله لأنه أيضا مبهم ولا بالمضاف إلى معرفة لأن تعريفه مكتسب من المضاف إليه فهو كالعارية كذا عللوا ويرد عليه الموصول غير ذي أل كمن وما فلماذا لم ينعت به اسم الإشارة .

(قوله كالمضمر) أما أنه لا ينعت فلأن ضمير المتكلم والمخاطب أعرف المعارف فلا حاجة لهما إلى التوضيح وحمل عليهما ضمير الغائب وحمل على الوصف الموضح الوصف المادح أو الذم أو غيرهما طردا للباب . وأورد عليه الشنواني أن اسم الله تعالى أعرف المعارف فهو غني عن الإيضاح ومع ذلك ينعت للمدح . وأجيب بأنه نعت نظرا لأصله وهو الإله الذي هو اسم جنس أو إلحاقا له بالأعم الأغلب إذ الأصل في الاسم الظاهر أن ينعت وأما أنه لا ينعت به فلأنه ليس في الضمير معنى الوصفية لأنه لا يدل إلا على الذات لا على قيام معنى بها كذا قالوا ويرد على تعليل عدم النعت به ما إذا كان الضمير يرجع إلى مشتق لدلالته حينئذ على قيام معنى بذات لما قالوه من أن الضمير كمرجعه دلالة اللهم إلا أن يقال طردوا الباب فتأمل . قال في الهمع : وكالضمير في أنه لا ينعت ولا ينعت به أسماء الشرط والاستفهام وكم الخبرية وما التعجبية والآن وقبل وبعد . **(قوله وغيره يجعله بدلا)** أي بناء على أن البدل لا يشترط فيه الجمود . **(قوله كالعلم)** إنما نعت لإزالة الاشتراك اللفظي ولم ينعت به لأنه ليس بمشتق ولا في حكمه إذ هو موضوع لمجرد الذات نعم العلم المشتهر مسماه بصفة كحاتم يصح أن يؤول بوصف وينعت به .

(فائدة): يجوز نعت النعت عند سيبويه ومنه يا زيد الطويل ذو الجمة ومنعه جماعة منهم ابن جني ، قاله في الارتشاف .

(فائدة ثانية): النعت بعد المركب الإضافي للمضاف لأنه المقصود بالحكم وإنما جيء

[التوكيد]

هو فى الأصل مصدر ويسمى به ، التابع المخصوص . ويقال أكد تأكيدا ووكد توكيدا . وهو بالواو أكثر . وهو على نوعين : لفظى وسيأتى ، ومعنوى وهو التابع الرافع احتمال إرادة غير الظاهر . وله ألفاظ أشار إليها بقوله (**بِالنَّفْسِ أَوْ بِالْعَيْنِ الِاسْمَ أُكِّدَا * مَعَ ضَمِيرٍ طَابَقَ الْمُؤَكَّدَا**) أى فى الإفراد والتذكير وفروعهما فتقول : جاء زيد نفسه أو عينه ، أو نفسه عينه فتجمع بينهما ، والمراد حقيقته . وتقول : جاءت هند نفسها أو عينها وهكذا . ويجوز

بالمضاف إليه لغرض التخصيص فلا يكون له إلا بدليل ما لم يكن المضاف لفظ كل فالنعت للمضاف إليه لا له لأن المضاف إنما جىء به لقصد التعميم ولذلك ضعف قوله :

وكل أخ مفارقه أخوه لعمر أبيك إلا الفرقدان

أفاده فى المغنى .

[التوكيد]

(**قوله ويسمى به إلخ**) الأنسب بمقام النقل أن يقول ثم سمى به إلخ . (**قوله وهو بالواو أكثر**) وهى الأصل والهمزة بدل . (**قوله الرافع احتمال إلخ**) إما أن يكون المراد بالرفع الإبعاد وإما أن يراد بالاحتمال الاحتمال القوى فوافق كلامه قول ابن هشام الظاهر أنه يبعد إرادة المجاز ولا يرفعها بالكلية لأن رفعها بالكلية ينافى الإتيان بالألفاظ متعددة ولو صار بالأول نصا لم يؤكد ثانيا وإنما اقتصر الشارح على رفع الاحتمال المذكور لأن رفع توهم السهو والغلط إنما يكون بالتأكيد اللفظى كما نقله سم عن السعد والسيد وخرج بقوله الرافع إلخ ما عدا التوكيد حتى البدل فإنه وإن رفع الاحتمال فى نحو : مررت بقومك كبيرهم وصغيرهم أولهم وآخرهم إلا أن ذلك عارض نشأ من خصوص المادة ، قاله شيخنا . (**قوله بالنفس أو بالعين**) أى بهاتين المادتين بقطع النظر عن إفرادهما وغيره وليس المراد بالنفس أو بالعين مفردين حتى يفيد أن النفس والعين يبقيان على إفرادهما وإن أكد بهما مثنى أو مجموع مع أنه ليس كذلك كما يصرح به قوله واجمعهما إلخ فاندفع ما أطال به البعض عن البهوتى . واعلم أن فى البيت إجمالا بينه البيت بعده على أنه يمكن بقطع النظر عن قول الشارح أى فى الإفراد والتذكير وفروعهما أن يحمل الاسم فى النظم على المفرد ولا يضيع على هذا قوله :

* مع ضمير طابق المؤكدا *

وإن زعمه البعض لأن المراد بالمطابقة على هذا المطابقة فى التذكير والتأنيث فقط فاعرفه « وأو » فى النظم لمنع الخلو . (**قوله فتجمع بينهما**) أى بلا عطف كما سيأتى والظاهر أن تقديم النفس على العين لازم وقيل حسن ، كذا فى المرادى . (**قوله بباء زائدة**) ومحل المجرور إعراب المتبوع . (**قوله واجمعهما**)

جرهما بباء زائدة فتقول : جاء زيد بنفسه وهند بعينها (**وَٱجْمَعْهُمَا**) أي النفس والعين (**بِأَفْعُلِ إِنْ تَبِعَا * مَا لَيْسَ وَاحِدًا تَكُنْ مُتَّبِعَا**) فتقول : قام الزيدان أو الهندان أنفسهما أو أعينهما . وقام الزيدون أنفسهم أو أعينهم . والهندات أنفسهن أو أعينهن . ولا يجوز أن يؤكد بهما مجموعين على نفوس وعيون ولا على أعيان ، فعبارته هنا أحسن من قوله في التسهيل جمع قلة فإن عينا تجمع جمع قلة على أعيان ولا يؤكد به .

(**تنبيه**): ما أفهمه كلامه من منع مجيء النفس والعين مؤكدا بهما غير الواحد وهو المثنى والمجموع غير مجموعين على أفعل هو كذلك في المجموع ، وأما المثنى فقال الشارح بعد ذكره أن الجمع فيه هو المختار ويجوز فيه أيضا الإفراد والتثنية . قال أبو حيان : ووهم في ذلك إذ لم يقل أحد من النحويين به . وفيما قاله أبو حيان نظر فقد قال ابن إياز في شرح الفصول : ولو قلت نفساهما لجاز فصرح بجواز التثنية . وقد صرح النحاة بأن كل مثنى في المعنى مضاف إلى متضمنه يجوز فيه الجمع والإفراد والتثنية والمختار الجمع نحو : ﴿ **فقد صغت قلوبكما** ﴾ [التحريم : ٤] ، ويترجح الإفراد على التثنية عند الناظم وعند غيره بالعكس وكلاهما مسموع كقوله :

[٨٢٤] * **حَمَامَةَ بَطْنِ ٱلْوَادِيَيْنِ تَرَنَّمِي** *

وكقوله :

الأمر مستعمل في الوجوب بالنسبة إلى الجمع وفي الأولوية بالنسبة إلى المثنى . (**قوله بأفعل**) أي جمعا ملابسا لأفعل أو على أفعل (**قوله ولا على أعيان**) لو قال ولا بالعين مجموعا على أعيان لكان مستقيما . (**قوله ولا يؤكد به**) أي المختار وإلا ففي الدماميني عن شرح العمدة للمصنف والمفصل للزمخشري والكفاية لابن الخباز جواز التوكيد بأعيان . (**قوله وقد صرح النحاة إلخ**) لما لم يكن كلام ابن إياز رادا على أبي حيان بالنظر إلى الإفراد أتى بهذا الرد الثاني لأنه يرد عليه بالنظر إلى الإفراد والتثنية ولأبي حيان أن يقول ما صرح به النحاة لا يظهر الرد به لأن النفس والعين لم يضافا إلى المتضمن بل إلى ما هو بمعناهما لأن المراد بهما الذات . (**قوله إلى متضمنه**) بصيغة اسم الفاعل أي ما اشتمل على المضاف . (**قوله والمختار الجمع**) أما على التثنية فلأن المتضايفين كالشيء الواحد فكرهوا الجمع بين تثنيتهما وإما على الإفراد فلأن الاثنين جمع في المعنى . (**قوله حمامة إلخ**) تمامه :

[شواهد التوكيد]

[٨٢٤] تمامه :

* **سَقَاكِ مِنَ ٱلْغُرِّ ٱلْغَوَادِي مَطِيرُهَـا** *

قاله الشماخ من قصيدة من الطويل أي يا حمامة ترنمي أي رجعي صوتك . والشاهد في بطن الواديين حيث أفرد البطن والقياس بطني الواديين ، بل الأحسن بطون الواديين . ومطيرها فاعل سقاك . يقال ليلة مطيرة إذا كانت كثيرة المطر . والغر بالضم جمع غراء وهي البيضاء . والغوادي جمع غادية بالغين المعجمة وهي السحابة التي تنشأ صباحا .

[٨٢٥] وَمَهْمَهَيْــنِ قَذَفَيْــنِ مَرْتَيْــنْ ظَهْرَاهُمَا مِثْلَ ظُهُورِ التُّرْسَيْنْ

اهـ . (وَكُلًّا اذْكُرْ فِي) التوكيد المسوق لقصد (الشُّمُولِ) والإحاطة بأبعاض المتبوع (وَكِلَا) و(كِلْتَا) و(جَمِيعًا) فلا يؤكد بهن إلا ما له أجزاء يصح وقوع بعضها موقعه لرفع احتمال تقدير بعض مضاف إلى متبوعهن، نحو: جاء الجيش كله أو جميعه، والقبيلة كلها أو جميعها، والرجال كلهم أو جميعهم، والهندات كلهن أو جميعهن، والزيدان كلاهما

---

* سقاك من الغر الغوادى مطيرها *

والغر جمع غراء وهى البيضاء وهو صفة لمحذوف أى من السحب الغر إلخ . والغوادى جمع غادية وهى السحابة الممطرة صباحا . والمطير بفتح الميم كثير المطر . **(قوله ومهمهين إلخ)** المهمه المكان القفر ، والقذف بفتح القاف والذال المعجمة آخره فاء البعيد ، والمرت بفتح الميم وسكون الراء آخره فوقية المكان الذى لا نبات فيه ، وظهراهما مبتدأ ومثل خبر والجملة صفة ثالثة ، قاله العينى . والمراد بظهريهما ما ارتفع منهما وقوله مثل ظهور الترسين أى فى الصلابة . **(قوله وكلا اذكر إلخ)** اعلم أن كلا وشبهها فى إفادة شمول كل فرد إن كانت داخلة فى حيز النفى بأن أخرت عن أداته لفظا نحو :

* ما كل ما يتمنى المرء يدركه *

وما جاء كل القوم ، وما جاء القوم كلهم ، ولم آخذ كل الدراهم ، ولم آخذ الدراهم كلها ، أو رتبة نحو : كل الدراهم لم آخذ ، والدراهم كلها لم آخذ توجه النفى إلى الشمول خاصة وأفاد سلب العموم . وإلا بأن قدمت على أداته لفظا ورتبة توجه النفى إلى كل فرد وأفاد عموم السلب كقوله عليه الصلاة والسلام كل ذلك لم يكن(١) ، وكالنفى النهى . قال التفتازانى : والحق أن الشق الأول أكثرى لا كلى بدليل : ﴿ **والله لا يحب كل مختال فخور** ﴾ [لقمان : ١٨] ، ﴿ **والله لا يحب كل كفار أثيم** ﴾ [البقرة : ٢٧٦] ، ﴿ **ولا تطع كل حلاف مهين** ﴾ [القلم : ١٠] . **(قوله يصح وقوع بعضها موقعه)** أى فى نسبة الحكم إليه سواء كان على وجه إرادة البعض من لفظ الكل مجازا مرسلا أو إسناد ما للبعض إلى الكل مجازا عقليا أو تقدير المضاف ، فقوله لرفع احتمال تقدير بعض إلخ فيه قصور ولعله إنما اقتصر عليه لأنه أقرب الاحتمالات الثلاثة فإذا اندفع هو اندفع أخواه بالأولى ودخل فى قول الشارح إلا ما له أجزاء إلخ نحو : زيد كله حسن ، وعين البقرة الوحشية كلها سواد ، لأن المؤكد وإن كان غير متعد له أجزاء يصح وقوع بعضها موقعه . **(قوله تقدير بعض)** أى أو ما فى معناه كأحد وإحدى بدليل قوله بعد أو أحد الزيدين إلخ .

---

[٨٢٥] قاله خطام المجاشعى ، قاله سيبويه . وقال أبو على لهميان بن قحافة . وقبله :

وَمَهْمَهَيْــنِ فَــدْفَــدَيْــنِ مَرْتَيْــنْ

من مشطور السريع . الواو واو رب . والمهمه القفر . وقذفين بفتح القاف والذال المعجمة وفى آخره فاء تثنية قذف وهو البعيد وهو صفة مهمهين . ويروى فدفدين والفدفد الأرض المستوية . ومرتين تثنية مرت بفتح الميم وسكون الراء وفى آخره تاء مثناة من فوق وهو المكان الذى لا نبات فيه . وظهراهما مبتدأ . ومثل ظهور الترسين خبره . والجملة أيضا صفة مهمهين . والشاهد فى جمع الظهور بعد ما ثنى ، والتثنية أصل ، والإفراد جائز ، والجمع راجح . وجواب رب هو قوله :

قَطَعْتُــهُ بِالسَّمْــتِ لَا بِالسَّمْتَيْــنْ

---

(١) راجع حديث ذى اليدين فى باب السهو من كتاب الصلاة فى فتح البارى من تحقيقنا .

والهندان كلتاهما ، لجواز أن يكون الأصل ، جاء بعض الجيش ، أو القبيلة أو الرجال ، أو الهندات ، أو أحد الزيدين ، أو إحدى الهندين . ولا يجوز جاءنى زيد كله ولا جميعه . وكذا لا يجوز اختصم الزيدان كلاهما ولا الهندان كلتاهما لامتناع التقدير المذكور . وأشار بقوله (**بِالضَّمِيرِ مُوصَلَا**) إلى أنه لابد من اتصال ضمير المتبوع بهذه الألفاظ ليحصل الربط بين التابع ومتبوعه كما رأيت . ولا يجوز حذف الضمير استغناء بنية الإضافة خلافا للفراء والزمخشرى . ولا حجة فى ﴿ **خلق لكم ما فى الأرض جميعا** ﴾ [البقرة : ٢٩] ، ولا قراءة بعضهم : ﴿ **إنا كلا فيها** ﴾ [غافر : ٤٨] ، على أن المعنى جميعه وكلنا ، بل جميعا حال وكلا بدل من اسم إن أو حال من الضمير المرفوع فى فيها . وذكر فى التسهيل أنه قد يستغنى عن الإضافة إلى الضمير بالإضافة إلى مثل الظاهر المؤكد بكل ، وجعل منه قول كثير :

[٨٢٦] * **يَا أَشْبَهَ النَّاسِ كُلِّ النَّاسِ بِالْقَمَرِ** *

(**قوله والزيدان كلاهما إلخ**) فائدة : لا يتحد توكيد متعاطفين ما لم يتحد عاملهما معنى فلا يقال مات زيد وعاش عمرو كلاهما ، فإن اتحدا معنى جاز وإن اختلفا لفظا جزم به الناظم تبعا للأخفش نحو : انطلق زيد وذهب عمرو كلاهما . قال أبو حيان : ويحتاج ذلك إلى سماع . سيوطى سم . (**قوله لجواز أن يكون الأصل إلخ**) فيه ما فى التعليل الأول ولو قال لجواز أن يكون المعنى إلخ لوفى بالاحتمالات الثلاثة . (**قوله وكذا لا يجوز اختصم الزيدان كلاهما إلخ**) هذا مذهب الأخفش والفراء وهشام وأبى على ، وذهب الجمهور إلى الجواز كما قاله الدمامينى ووافق الناظم فى تسهيله الجمهور . (**قوله لامتناع التقدير المذكور**) أى فلا فائدة فى التأكيد حينئذ . (**قوله بالضمير موصلا**) حال من الألفاظ المتقدمة بتأويلها بالمذكور وبالضمير متعلق به . (**قوله ولا يجوز حذف الضمير**) والكلام مفروض فيما إذا جرت على المؤكد فلا يرد نحو : ﴿ **كل فى فلك يسبحون** ﴾ . (**قوله على أن المعنى إلخ**) راجع للمنفى بالميم . (**قوله بل جميعا حال**) بمعنى مجتمعا إن قيل الحالية تقتضى وقوع الخلق على ما فى الأرض حالة الاجتماع وليس كذلك . أجيب بأن خلق بمعنى قدر خلق ذلك فى علمه .

(**قوله وكلا بدل من اسم إن**) وإبدال الظاهر من ضمير الحاضر بدل كل جائز إذا أفاد الإحاطة نحو : قمتم ثلاثتكم وبدل الكل لا يحتاج إلى ضمير . (**قوله أو حال من الضمير إلخ**) قال فى المغنى فيه ضعفان : تقدمه على عامله الظرفى وتنكير كل بقطعه عن الإضافة لفظا ومعنى لأن الحال واجبة

---

[٨٢٦] قاله كثير عزة . وصدره :

* **كَمْ قَدْ ذَكَرْتُكِ لَوْ أُجْزَى بِذِكْرِكُمُ** *

من البسيط . وكم خبرية مبتدأ . وقد ذكرتك خبره . والشاهد فى كل الناس حيث أضيف فيه كل إلى اسم ظاهر لأن إضافته تجب إلى اسم مضمر . وقال ابن مالك : وقد يخلفه الظاهر كما فى قوله :.كما قد ذكرتك إلى آخره . ورد عليه أبو حيان بأن كلا ههنا ليست للتأكيد وإنما هو نعت ، وليس بشىء لأن التى ينعت بها دالة على الكمال لا على عموم الأفراد .

(وَٱسْتَعْمَلُوا أَيْضًا كَكُلِّ) فى الدلالة على الشمول اسما موازنا (فَاعِلَهْ * مِنْ عَمَّ فِى التَّوْكِيدِ) فقالوا جاء الجيش عامته ، والقبيلة عامتها ، والزيدون عامتهم ، والهندات عامتهن . وعد هذا اللفظ (مِثْلَ ٱلنَّافِلَهْ) أى الزائد على ما ذكره النحويون فى هذا الباب ، فإن أكثرهم أغفله ، لكن ذكره سيبويه وهو من أجلّهم فلا يكون حينئذ نافلة على ما ذكروه ، فلعله إنما أراد أن التاء فيه مثلها فى النافلة أى تصلح مع المؤنث والمذكر فتقول : اشتريت العبد عامته كما قال تعالى : ﴿ ويعقوب نافلة ﴾ [الأنبياء : ٧٢] .

(تنبيه)*: خالف فى عامة المبرد وقال إنما هى بمعنى أكثرهم (وَبَعْدَ كُلِّ أَكَّدُوا بِأَجْمَعَا * جَمْعَاءَ أَجْمَعِينَ ثُمَّ جُمَعَا) فقالوا : جاء الجيش كله أجمع ، والقبيلة كلها جمعاء ، والزيدون كلهم أجمعون ، والهندات كلهن جمع (وَدُونَ كُلِّ قَدْ يَجِىءُ أَجْمَعُ * جَمْعَاءُ أَجْمَعُونَ ثُمَّ جُمَعُ) المذكورات نحو : ﴿ لأغوينهم أجمعين ﴾ [الحجر : ٣٩] ، ﴿ لموعدهم أجمعين ﴾ [الحجر : ٤٣] ، وهو قليل بالنسبة لما سبق ، وقد يتبع أجمع وأخواته بأكتع وكتعاء وأكتعين وكتع ، وقد يتبع أكتع وأخواته بأبصع وبصعاء وأبصعين وبصع ، فيقال جاء الجيش كله أجمع أكتع أبصع ، والقبيلة كلها جمعاء كتعاء بصعاء ، والقوم كلهم أجمعون أكتعون أبصعون ، والهندات كلهن جمع كتع بصع . وزاد الكوفيون بعد أبصع وأخواته أبتع وبتعاء وأبتعين وبتع . قال الشارح : ولا يجوز أن يتعدى هذا

التنكير . (قوله بالإضافة إلى مثل الظاهر) أى لحصول الربط به كما تقدم فى الموصول . (قوله وجعل منه إلخ) جعل أبو حيان كل الناس نعتا أى الكاملين فى الحسن والفضل . همع . (قوله واستعملوا أيضا) أى كما استعملوا غير عامة وقوله : من عم أى مشتقا من مصدره ، وقوله : فى التوكيد متعلق باستعملوا ويغنى عنه قوله ككل . (قوله فاعله من عم) لم يقل عامة مع أنه أخصر لأن فيه اجتماع ساكنين وهو لا يجوز فى النظم . (قوله مثل النافلة) حال من فاعله وقول الشارح وعد هذا اللفظ مثل النافلة حل معنى ولم يجعله زائدا بل مثل الزائد نظرا لكون البعض قد ذكره ، وحينئذ لا يرد الاستدراك الذى ذكره الشارح لأنه لم يجعله نافلة بل مثلها . أفاده سم . (قوله ويعقوب نافلة) حال من يعقوب أى حالة كونه نافلة على ما طلبه إبراهيم من ولد صالح وهو إسحق حيث قال : رب هب لى من الصالحين فوهب له إسحق وولد لإسحق يعقوب . (قوله بمعنى أكثرهم) أى فتكون بدل بعض من كل . (قوله المذكورات) دفع به ما يوهمه تعبير المصنف بالظاهر فى موضع الضمير من مغايرة الألفاظ المذكورة فى البيت الثانى للألفاظ المذكورة فى البيت الأول . (قوله بالنسبة لما سبق) أى من وقوع المذكورات بعد كل أما بالنسبة لنفسه فكثير .

(قوله ولا يجوز أن يتعدى هذا الترتيب) أى بتقديم وتأخير أو بحذف بعض ما فى الإثناء .

الترتيب . وشذ قول بعضهم أجمع أبصع . وأشذ منه قول الآخر : جمع بتع . وربما أكد بأكتع وأكتعين غير مسبوقين بأجمع وأجمعين . ومنه قول الراجز :

[٨٢٧] يَا لَيْتَنِي كُنْتُ صَبِيًّا مُرْضَعَا ... تَحْمِلُنِي ٱلذَّلْفَاءُ حَوْلًا أَكْتَعَا
إِذَا بَكَيْتُ قَبَّلَتْنِي أَرْبَعَا ... إِذًا ظَلِلْتُ ٱلدَّهْرَ أَبْكِي أَجْمَعَا

وفى هذا الرجز أمور : إفراد أكتع عن أجمع ، وتوكيد النكرة المحدودة ، والتوكيد بأجمع غير مسبوق بكل ، والفصل بين المؤكَّد والمؤكِّد ، ومثله فى التنزيل : ﴿ **ولا يحزن ويرضين بما آتيتهن كلهن** ﴾ [الأحزاب : ٥١] .

(تنبيهات): **الأول** : زعم الفراء أن أجمعين تفيد اتحاد الوقت ، والصحيح أنها ككل فى إفادة العموم مطلقا بدليل قوله تعالى : ﴿ **لأغوينهم أجمعين** ﴾ [الحجر : ٣٩] . **الثانى** : إذا تكررت ألفاظ التوكيد فهى للمتبوع وليس الثانى تأكيدا للتأكيد . **الثالث** : لا يجوز فى ألفاظ التوكيد القطع إلى الرفع ولا إلى النصب . **الرابع** : لا يجوز عطف بعضها على بعض فلا يقال قام زيد نفسه وعينه ، ولا جاء القوم كلهم وأجمعون . وأجازه بعضهم

قال الفارضى : قدمت كل على الجميع لعراقتها وكونها أنص فى الإحاطة ووليها أجمع لأنه صريح فى الجمعية لاشتقاقه من الجمع ووليه أكتع لانحطاطه عنه فى الدلالة على الجمع لأنه من تكتع الجلد إذا انقبض ففيه معنى الجمع ووليه أبصع لأنه من تبصع العرق إذا سال وهو لا يسيل حتى يجتمع وأخر أبتع لأنه أبعد من أبصع لأنه طويل العنق أو شديد المفاصل لكن لا يخلو من دلالته على اجتماع ا هـ ببعض تلخيص . وإذا اجتمع النفس والعين وكل قدما على كل ولم يتعرضوا لما إذا اجتمع كل وعامة والظاهر تقديم كل على عامة . **(قوله وأشذ منه إلخ)** أى لأن فى الأول حذف واسطة واحدة وهى أكتع وفى الثانى حذف واسطتين وهما كتع وبصع . **(قوله بأكتع وأكتعين)** لم يستشهد للثانى وقد استشهد له فى الهمع . **(قوله إفراد أكتع عن أجمع)** أى وهو قليل . **(قوله وتوكيد النكرة المحدودة)** أى الموضوعة لمدة لها ابتداء وانتهاء أى وهو ممنوع عند البصريين كما سيأتى . **(قوله والتوكيد بأجمع إلخ)** أى وهو قليل بالنسبة للتأكيد بها مسبوقة بكل . **(قوله والفصل إلخ)** أى وهو خلاف الأصل . **(قوله إفادة العموم مطلقا)** أى لا بقيد اتحاد الوقت . **(قوله لا يجوز فى ألفاظ إلخ)** أى على المختار لمنافاة القطع مقصود التوكيد . **(قوله فلا يقال إلخ)** عللوه باتحاد معنى النفس والعين واتحاد معنى كل وأجمع وهذا يقتضى جواز نحو : جاء القوم أنفسهم وكلهم لعدم الاتحاد ولم أر من ذكره بل إطلاقهم

---

[٨٢٧] رجز لم يعلم راجزه والمنادى محذوف ، أى يا قوم ليتنى . وكنت صبيا مرضعا خبر ليت . والذلفاء بالذال المعجمة اسم امرأة هنا . وإذا للشرط . وقبلتنى جوابه . وأربعا صفة مصدر محذوف أى تقبيلا أربعا . وإذا حرف مكافأة وجواب وهنا جواب الشرط محذوف ، أى إن لم يكن الأمر كذلك إذن ظللت . والشاهد فى مواضع : فى أكتعا حيث أكد به وهو غير مسبوق بأجمع وشرطه ذلك ، وأكد به حولا وهو نكرة ، وشرطه أن يكون معرفة ، وفى أجمعا حيث أكد به الدهر وهو غير مسبوق بكل وهو شرط . وفصل بينهما بقوله أبكى والأصل عدمه .

وهو قول ابن الطراوة . الخامس : قال فى التسهيل : وأجرى فى التوكيد مجرى كل ما أفاد معناه من الضرع والزرع والسهل والجبل واليد والرجل والبطن والظهر يشير إلى قولهم : مطرنا الضرع والزرع ، ومطرنا السهل والجبل ، وضربت زيدا اليد والرجل ، وضربته البطن والظهر . السادس : ألفاظ التوكيد معارف : أما ما أضيف إلى الضمير فظاهر ، وأما أجمع وتوابعه ففى تعريفه قولان : أحدهما أنه بنية الإضافة ونسب لسيبويه ، والآخر بالعلمية علق على معنى الإحاطة (وَإِنْ يُفِدْ تَوْكِيدَ مَنْكُورٍ) بواسطة كونه محدودا وكون التوكيد من ألفاظ الإحاطة (قُبِلْ) وفاقا للكوفيين والأخفش ، تقول اعتكفت شهرا كله . ومنه قوله :

[٨٢٨] * يَا لَيْتَ عِدَّةَ حَوْلٍ كُلِّهِ رَجَبُ *

يخالفه فافهم . (قوله الضرع) بفتح الضاد المعجمة والزرع أى جميعنا وكذا يقال فيما بعده . (قوله وضربت زيدا إلخ) أى إذا أريد باليد والرجل وبالبطن والظهر الجملة أما إذا أريد العضوان فقط فبدل بعض . (قوله معارف) ومن ثم لم تنصب حالا على الأصح كما فى السيوطى أى مع إضافتها فلا ينافى ما قدمه الشارح فى ﴿ خلق لكم ما فى الأرض جميعا ﴾ ﴿ إنا كلا فيها ﴾ . (قوله بنية الإضافة) قيل هذا ينافى ما قدمه من امتناع حذف الضمير استغناء بنية الإضافة والحق أنه لا منافاة لأن ما تقدم فى غير أجمع وتوابعه كما نبه عليه سم قال فى المغنى : يجب تجريد نحو أجمع المؤكد به من ضمير المؤكد وأما قولهم : جاءوا بأجمعهم فهو بضم الميم لا بفتحها فهو جمع لجمع كأفلس وفلس أى بجماعاتهم اهـ لكن نقل الرضى والبرماوى فى شرح ألفية الأصول فتح الميم أيضا .

(قوله بالعلمية) أى الجنسية وعليه فهى ممنوعة من الصرف للعلمية ووزن الفعل إلا جمع وتوابعه فللعلمية والعدل وعلى الأول يكون منعها من الصرف للوصفية ووزن الفعل إلا جمع وتوابعه فللوصفية والعدل كأخر كذا قال البعض . وظاهره أن جمعاء وتوابعه كأجمع وتوابعه ويبطله أنها ليست بوزن الفعل ولو جعل مانع صرفها ألف التأنيث الممدودة لم يبعد بل يتعين ثم الذى قاله الدمامينى أن منع الصرف على الأول لشبه العلمية ووزن الفعل ووجه الشبه كون كل من منوى الإضافة والعلم معرفة بغير معرف لفظى . (قوله علق على معنى الإحاطة) أى وضع على نعنى هو الإحاطة ولا يخفى أن جعل مدلوله الإحاطة يورث اختلال الكلام إذ يكون حينئذ معنى جاء القوم أجمع جاء القوم الإحاطة فلعل فى العبارة حذف مضاف أى ذى الإحاطة على أن الإحاطة مصدر المبنى للمفعول فافهم . (قوله

[٨٢٨] صدره :

* لَكِنَّهُ شَاقَهُ أَنْ قِيلَ ذَا رَجَبٌ *

هو من البسيط وأن بالفتح فى محل الرفع على أنه فاعل شاقه . والشوق نزاع النفس إلى الشىء ، ويا لمجرد التنبيه . والشاهد فى حول كله حيث أكد حول بلفظ كل والحال أنه نكرة وهو مذهب الكوفية . وهذا وأمثاله من الشواذ عند البصرية . قلت : صحة السماع تدل على أنه غير شاذ وكثير منهم ينشدون البيت :

* يا ليت عدة شهر كله رجب *

وهذا تحريف ، والصواب عدة حول[1] كله فافهم .

(١) أى حول بدل شهر .

وقوله :

[٨٢٩] * تَحْمِلُنِى ٱلذَّلْفَاءُ حَوْلًا أَكْتَعَا *

وقوله :

[٨٣٠] * قَدْ صَرَّتِ ٱلْبَكْرَةُ يَوْمًا أَجْمَعَا *

(وَعَنْ نُحَاةِ ٱلْبَصْرَةِ ٱلْمَنْعُ شَمِلْ) أى عم المفيد وغير المفيد . ولا يجوز صمت زمنا كله ولا شهرا نفسه (وَٱغْنَ بِكِلْتَا فِى مُثَنًّى وَكِلَا * عَنْ) تثنية (وَزْنِ فَعْلَاءَ وَوَزْنِ أَفْعَلَا) كما استغنى بتثنية سى عن تثنية سواء ، فلا يجوز : جاء الزيدان أجمعان ، ولا الهندان جمعاوان ، وأجاز ذلك الكوفيون والأخفش قياسا معترفين بعدم السماع .

وفاقاً للكوفيين والأخفش) فلا يشترط عندهم تطابق التوكيد والمؤكد تعريفًا وتنكيرًا . **(قوله رجل)** هو كصفر إن أريد به معين فغير منصرف للعلمية والعدل عن المحلى بأل وإلا فمنصرف ، نقله الدنوشرى عن السعد وغيره ونقل شيخنا عن شرح المواهب لشيخه الزرقانى أن رجب من أسماء الشهور مصروف وإن أريد به معين كما فى المصباح .

(قوله الذلفاء) بالذال المعجمة ثم الفاء اسم امرأة . **(قوله قد صرت)** بتشديد الراء أى صوتت البكرة أى بكرة البئر كما فى العينى وشيخ الإسلام زكريا فتفسير البعض لها بالناقة فيه نظر . وهى بسكون الكاف وجوز بعضهم فتحها . **(قوله ولا يجوز صمت زمنا إلخ)** أى بإجماع الفريقين لأن النكرة فى الأول غير محدودة والتوكيد فى الثانى ليس من ألفاظ الإحاطة وفى نسخ فلا يجوز بالفاء وهى أولى . **(قوله واغن بكلتا إلخ)** قال فى النكت : ظاهره أن ما عدا ذلك من كل وعامة وجميع يستعمل فى المثنى والمجموع لأن كلامه فيما تقدم عام ، خصوصا أنه ذكر فى التسهيل جواز الاستغناء بكل عن كلا وكلتا ، ورده أبو حيان وقال إنه يحتاج إلى نقل وسماع من العرب . **(قوله فى مثنى)** أى فيما دل على اثنين وإن لم يسم فى الاصطلاح مثنى ليدخل نحو : جاء زيد وعمرو كلاهما وهند ودعد كلتاهما . **(قوله عن تثنية وزن إلخ)** قدر تثنية لأن نفس وزن فعلاء لا يصلح للمثنى حتى يستغنى فيه عنه بغيره .

(قوله فلا يجوز جاء الزيدان أجمعان ولا الهندان جمعاوان) لو قال : فلا يجوز جاء الجيشان

---

[٨٢٩] قبله :

* يا ليتنى كنتُ صبيًّا مُرضَعَا

والرجز بلا نسبة فى الدرر .

[٨٣٠] قائله مجهول . وقال أبو البركات لا يستقيم الاحتجاج به . وقيل مصنوع لا يحتج به . والرواية الصحيحة :

* قد صرت البكرة يوما أجمع *

بلا تنوين . أراد يومى أجمع ، فالألف بدل من ياء الإضافة . وصرت صوتت والبكرة للبئر . أراد صوتت بكرة البئر يوما من أوله إلى آخره . والشاهد فى أجمعا حيث احتجت به الكوفية على جواز تأكيد النكرة المحدودة . وجواب البصرية ما ذكرنا . وقطع الزمخشرى بعدم جواز تأكيد النكرة لا بكل وأجمع .

(تنبيهان): **الأول**: المشهور أن كلا للمذكر وكلتا للمؤنث . قال فى التسهيل : وقد يستغنى بكليهما عن كلتيهما أشار بذلك إلى قوله :

[٨٣١] * يَمُتُّ بِقُرْبَى الزَّيْنَبَيْنِ كِلَيْهِمَا *

وقال ابن عصفور : هو من تذكير المؤنث حملا على المعنى للضرورة كأنه قال بقربى الشخصين . **الثانى** : ذكر فى التسهيل أيضا أنه قد يستغنى عن كليهما وكلتيهما بكلهما ، فيقال على هذا جاء الزيدان كلهما والهندان كلهما **(وَإِنْ تُؤَكِّدِ ٱلضَّمِيرَ ٱلْمُتَّصِلْ)** مستترا

أجمعان ولا القبيلتان جمعاوان لكان أولى لأن ما مثل به لا يجوز وإن قلنا بجواز تثنية أجمع وجمعاء لأنه لا يؤكد بأجمع وجمعاء إلا مفرد ذو أبعاض ومفردة ذات أبعاض[1] فبفرض جواز تثنيتهما إنما يؤكد بهما مثنى واحده مفرد ذو أبعاض ومفردة ذات أبعاض إلا أن يدعى الفرق بين حالتى التثنية والجمع وفيه ما فيه . **(قوله وأجاز ذلك الكوفيون إلخ)** وهل يجرى خلافهم فى توابع أجمع وجمعاء وهو أكتع وكتعاء إلخ فى كلام بعضهم ما يشعر بجريانه والقياس يقتضيه ، نقله شيخنا . **(قوله يمت)** بفتح الميم وتشديد الفوقية أى ينتسب أو بمعنى يتوسل بالقرابة وعليه يحتاج إلى تجريد يمت عن كونه بالقرابة لئلا يتكرر قوله بقربى .

(قوله وقال ابن عصفور هو من تذكير المؤنث إلخ) يحتمل أن هذا قول آخر مخالف لما قاله فى التسهيل فيكون المراد أن الشاعر احتاج إلى التذكير بتأويل الزينبين بالشخصين فارتكبه فكان إتيانه كليهما فى محله فليس المحل حينئذ لكلتيهما فقط حتى يكون الإتيان بكليهما من باب الاستغناء بكليهما عن كلتيهما ، ويحتمل أنه تأييد وإيضاح لما قاله فى التسهيل بين به وجه الاستغناء . **(قوله وإن تؤكد الضمير المتصل إلخ)** قال الفارضى : وإنما وجب ذلك لوقوع اللبس فى بعض المواضع كما لو قلت هند ذهبت نفسها وسعدى خرجت عينها إذ يحتمل أن تكون نفسها ذهبت وعينها خرجت[2] فإذا قيل ذهبت هى نفسها لم يكن لبس ولم يفرقوا بين هذين المثالين وغيرهما طردا للباب اهـ وأيضا إنما وجب ذلك لأن المرفوع المتصل بمنزلة الجزء فكرهوا أن يؤكدوه أولا بمستقل من غير جنسه فأكدوه أولا بمستقل من جنسه وبمعناه وهو الضمير المنفصل المرفوع ليكون تمهيدا لتأكيده بالمستقل من غير جنسه وهو النفس والعين اللذان هما من الأسماء الظاهرة أما إذا كان المؤكد اسما ظاهرا أو ضمير رفع منفصلا أو ضمير نصب مطلقا فلا يشترط هذا الشرط لفقد العلة المقتضية له إذ الظاهر مستقل والمنفصل ليس كالمتصل لاستقلاله بنفسه ، والمنصوب ليس كالمرفوع فى شدة الاتصال .

---

[٨٣١] قاله هشام بن معاوية . وتمامه :

* إِلَيْكَ وَقُرْبَى خَالِدٍ وَحَبِيبِ *

من الطويل . يمت ينتسب ، من المت بفتح الميم وتشديد التاء المثناة من فوق : أى ينتسب إليك بقرابة الزينبين ، وقرابة خالد وحبيب . والشاهد فى كليهما فإنه وقع موقع كلهما على تأويل الشخصين للضرورة .

(١) فلا تقول جاء محمد كله ولا زينب كلها .

(٢) أى ماتت بذهاب نفسها واعورت بخروج عينها .

كان أو بارزا (**بِالنَّفْسِ وَٱلْعَيْنِ فَبَعْدَ**) الضمير (**ٱلْمُنْفَصِلْ**) حتما (**عَنَيْتُ**) المتصل (**ذَا ٱلرَّفْعِ**) نحو : قم أنت نفسك أو عينك ، وقوموا أنتم أنفسكم أو أعينكم ، فلا يجوز : قم نفسك ولا قوموا أعينكم بخلاف قام الزيدون أنفسهم فيمتنع الضمير ، وبخلاف ضربتهم أنفسهم ومررت بهم أعينهم ، فالضمير جائز لا واجب .

(**تنبيه**)*: ما اقتضاه كلامه هنا من وجوب الفصل بالضمير المنفصل هو ما صرح به فى شرح الكافية ونص عليه غيره . وعبارة التسهيل تقتضى عدم الوجوب ا هـ (**وَأَكَّدُوا بِمَا * سِوَاهُمَا**) أى بما سوى النفس والعين (**وَٱلْقَيْدُ**) المذكور (**لَنْ يُلْتَزَمَا**) فقالوا قوموا كلكم وجاءوا كلهم من غير فصل بالضمير المنفصل . ولو قلت : قوموا أنتم كلكم وجاءوا هم كلهم لكان حسنا (**وَمَا مِنَ ٱلتَّوْكِيدِ لَفظِىٌّ يَجِى * مُكَرَّرًا**) ما مبتدأ موصول ولفظى خبر مبتدأ محذوف هو العائد ، والمبتدأ مع خبره صلة ما . وجاز حذف صدر الصلة وهو

(**قوله بالنفس والعين**) إنما اختص هذا الحكم بهما لقوة استقلالهما فإنهما يستعملان فى غير التوكيد كثيرا نحو : علمت ما فى نفسك وعين زيد حسنة بخلاف بقية الألفاظ فلم يكن لها من قوة الاستقلال ما للنفس والعين فلم يكرهوا توكيد المرفوع المتصل بها . (**قوله نحو قم أنت نفسك إلخ**) ونحو : قمنا نحن أنفسنا ونحو قاموا هم أنفسهم . (**قوله فيمتنع الضمير**) لأن الظاهر لا يؤكد بالمضمر لكونه دون المضمر تعريفا فلا يكون تكملة له . (**قوله ما اقتضاه كلامه هنا إلخ**) وجه اقتضائه الوجوب أن التقدير فتوكيده بعد المنفصل والمصدر الواقع خبرا بمعنى الأمر فكأنه قال فأكده بعد المنفصل والأمر للوجوب وإنما قدرنا كالمكودى فتوكيده لا فأكده كما فعل الشاطبى لأن حذف المبتدأ هو المعهود فى جواب الشرط نحو : ﴿ **وإن مسه الشر فيئوس قنوط** ﴾ [فصلت : ٤٩] .

(**قوله تقتضى عدم الوجوب**) أى عدم وجوب الفصل بالضمير المنفصل فيكفى الفصل بغير الضمير فالشرط مطلق الفصل وعلى هذا اقتصر السيوطى حيث قال لا يشترط فى الفاصل كونه ضميرا ا هـ بل فى الفارضى ما نصه : يجوز على ضعف جاءوا أعينهم وقاموا أنفسهم وجعل منه بعضهم القراءة الشاذة عليكم أنفسكم بالرفع على أنه توكيد للضمير المستتر فى عليكم . وقال ابن هشام : الصواب أن أنفسكم مبتدأ على حذف مضاف وعليكم خبره أى عليكم شأن أنفسكم ا هـ . (**قوله يجى**) حذفت لامه للضرورة أو على لغة ، قاله الشاطبى . (**قوله مكررا**) أى إلى ثلاث مرات فقط لاتفاق الأدباء على أنه لم يقع فى لسان العرب أزيد منها كما نقله الدمامينى عن العز بن عبد السلام . قال : وأما تكرير : ﴿ **ويل يومئذ للمكذبين** ﴾ فى سورة والمرسلات فليس بتأكيد بل كل آية قيل فيها ذلك فالمراد المكذبون بما ذكر قبيل هذا القول فلم يتعدد على معنى واحد وكذا ﴿ **فبأىّ آلاء ربكما تكذبان** ﴾ في سورة الرحمن ا هـ . (**قوله وهو**) أى الجار والمجرور متعلق إلخ . (**قوله إذ هو**) الخبر وهو لفظى وهذا تعليل

العائد للطول بالجار والمجرور وهو متعلق باستقرار ، على أنه حال من الضمير المستتر فى الخبر إذ هو فى تأويل المشتق ، ومكررا حال من فاعل يجى المستتر ، وجملة يجى خبر الموصول ، أى النوع الثانى من نوعى التوكيد وهو التوكيد اللفظى هو إعادة اللفظ أو تقويته بموافقه معنى ، كذا عرفه فى التسهيل ، فالأول يكون فى الاسم والفعل والحرف والمركب غير الجملة والجملة نحو : جاء زيد زيد ، ونكاحها باطل باطل باطل . وقوله :

[٨٣٢] فَإِيَّاكَ إِيَّاكَ ٱلْمِـرَاءَ فَإِنَّـهُ إِلَى ٱلشَّرِّ دَعَّاءٌ وَلِلشَّرِّ جَالِبُ

ونحو : قام قام زيد ، ونحو : نعم نعم . وكقوله :

[٨٣٣] * فَحَتَّامَ حتَّام العناءُ المطولُ *

لاستتار الضمير فيه . (قوله هو إعادة اللفظ) قال السيوطى : ولا يضر نوع اختلاف نحو : ﴿ فمهل الكافرين أمهلهم ﴾ . (قوله أو تقويته بموافقه) يوهم أن إعادة لفظه لا تقوية فيها وليس كذلك مع أن التقوية فائدة التوكيد فلا تذكر فى حده إلا أن يقال هو رسم[1] ولو قال أو ذكر موافقه معنى لكان أولى . واعلم أن كلام المتن صادق بالصورتين لأن قوله مكررا أى لفظا ومعنى أو معنى فقط . (قوله بموافقه) ظاهر فى إرادة المرادف ويرد عليه نحو : عطشان نطشان فإنه توكيد لفظى مع أنه ليس بالمرادف إذ لا يفرد والمرادف يفرد ، قاله الدمامينى . ولك أن تقول إن نحو نطشان مرادف وعدم إفراده عارض فى الاستعمال فلا يمنع المرادفة فاعرفه . (قوله يكون فى الاسم) استثنى من ذلك الاسم المحذر إذا ذكر العامل فإنه لا يجوز أن يكرر توكيدا لئلا يجتمع العوض والمعوض منه لما سيأتى من أنهم جعلوا التكرار نائبا عن الفعل وعندى أنه يجوز تكراره توكيدا ولا يلزم الاجتماع المذكور لأن جعلهم التكرار عوضا عن الفعل فى حالة حذف الفعل لا حالة ذكره فاعرفه فإنه متين . (قوله ونكاحها باطل باطل) أى من قوله ﷺ : « أيما امرأة نكحت نفسها بغير ولى فنكاحها ... » إلخ . (قوله المراء) هو الجدال ودعاء بتشديد العين مثال مبالغة . (قوله ونحو نعم نعم) بفتح النون والعين وسكون الميم . (قوله العناء) بفتح العين المهملة والمد التعب . (قوله لك الله لك الله) شطر بيت من الهزج .

---

[٨٣٢] هو من أبيات الكتاب[2] من الطويل . إياك تحذير معناه اتق . وفيه الشاهد حيث كرره للتأكيد . والمراء بكسر الميم المجادلة مفعوله . وقال ابن يعيش : أراد والمراء بحرف العطف أو من المراء فحذفه والفاء للتعليل . ودعاء مبالغة داع ذكره بها للوزن ، أو قصدت ولكن تركت فى جالب للضرورة ، والتقدير جلاب فافهم .

[٨٣٣] قاله الكميت . وصدره :

* فَتِلْكَ وُلَاةُ السُّوءِ قَدْ طَالَ مُلْكُهُمْ *

من الطويل . الولاة جمع وال . والشاهد فى فحتام حتام حيث كررت حتى للتأكيد ، ودخلت عليها ما الاستفهامية ، وحذفت ألفها اكتفاء بالفتحة . والعناء بفتح العين المهملة وتخفيف النون المشقة والتعب . وهو مبتدأ . والمطول صفته والخبر محذوف أى منهم أو بين الناس ونحو ذلك .

---

(١) من أنواع التعريف وراجع كتب المنطق المتخصصة .

(٢) يقصد الكتاب لسيبويه .

والجملة (كَقَوْلِكَ ادْرُجِى ادْرُجِى) وقوله :

[٨٣٤] * لَكَ ٱللهُ لَكَ ٱللهُ *

والثانى كقوله :

* أَنْتَ بِالْخَيْرِ حَقِيقٌ قَمِنٌ *

وقوله :

[٨٣٥] وَقُلْنَ عَلَى ٱلْفِرْدَوْسِ أَوَّلُ مَشْرَبِ أَجَلْ جَيْرِ إِنْ كَانَتْ أُبِيحَتْ دَعَاثِرُهْ

وقوله :

[٨٣٦] * صَمِّى لِمَا فَعَلَتْ يَهُودُ صَمَامِ *

(قوله والثانى) أى تقوية اللفظ بموافقه معنى ويكون أيضا فى الاسم والفعل والحرف والجملة كما فى التصريح وإن أوهم صنيع الشارح خلافه . (قوله وقلن إلخ) الضمير للنسوة وعلى الفردوس حال من الضمير والفردوس : البستان . وأول مشرب مبتدأ خبره محذوف أى لنا ، وإن للشرط وجوابه محذوف لتقدم دليله ، أو بالفتح مصدرية بتقدير لام التعليل أى لأن كانت إلخ . والدعاثر بالعين المهملة ثم المثلثة جمع دعثور كعصفور وهو الحوض ، والضمير فيه للفردوس كذا قال العينى . وقضية قول الشمنى المعنى أول مشرب نشربه يكون على الفردوس أن على الفردوس خبر مقدم وأول مشرب مبتدأ مؤخر . (قوله صمى) بفتح الصاد المهملة وتشديد الميم أمر من صمم من باب علم أصله اصممى بوزن اعلمى نقلت فتحة الميم الأولى إلى الصاد وحذفت همزة الوصل للاستغناء عنها وأدغمت الميم فى

---

[٨٣٤] شطرة من بيتين . وتمامهما :

أَيَا مَنْ لَسْتُ أَقْلَاهُ وَلَا فِى ٱلْبُعْدِ أَنْسَاهُ
لَكَ ٱللهُ عَلَى ذَاكَا لَكَ ٱللهُ لَكَ ٱللهُ

هما من الهزج وأقلاه من قلاه يقليه قليا وقلاه إذا بغضه . ويقلاه لغة طيئ . والبيت على لغتهم . والشاهد فى تأكيد الجملة الاسمية بإعادة لفظها .

[٨٣٥] قاله مضرس بن ربعى ، ونسبه الصاغانى إلى طفيل بن عوف الغنوى والقول ما قالت حذام . وقال هذا البيت غيرته النحاة وجعلوه خنثى وقد بيناه فى الأصل . وقلن أى النسوة حال كونهن نازلات على الفردوس أى البستان وأراد به روضة دون اليمامة . قوله : أول مشرب مبتدأ خبره محذوف أى لنا أول مشرب ، والجملة مقول القول . والشاهد فى أجل جير لأن كليهما بمعنى الإيجاب ذكرهما معا للتأكيد كأنه قال أجل أجل أو جير جير وإن للشرط وجوابه محذوف أو بالفتح مصدرية تقديره لأن كانت أى لكون دعاثره مباحة ، وهو جمع دعثور وهو الحوض . والضمير فيه يرجع إلى الفردوس.

[٨٣٦] قاله الأسود بن يعفر . وصدره :

* فَرَّتْ يَهُودُ وَأَسْلَمَتْ جِيرَانَهَا *

من الكامل . ويهود قبيلة هنا لا ينصرف للعلمية والتأنيث . وجيرانها مفعول أسلمت . قوله صمى بالفتح أمر من صمم من باب علم يعلم يخاطب به الداهية . وصمام اسم للفاعل وهو توكيد لفظى حيث قوى به معنى صمى . والتقدير صمى صمى . وفيه الشاهد . وقيل يخاطب به الأذن أى صمى يا أذن لما فعلت يهود واللام تتعلق به .

ومنه توكيد الضمير المتصل بالمنفصل .

(تنبيه): الأكثر فى التوكيد اللفظى أن يكون فى الجمل ، وكثيرا ما يقترن بعاطف نحو : ﴿ **كلا سيعلمون** ﴾ [النبأ : ٤] ، الآية ونحو : ﴿ **أولى لك فأولى** ﴾[القيامة : ٣٤] ، ونحو : ﴿ **وما أدراك ما يوم الدين** ﴾ [الانفطار : ١٧] ، الآية . ويأتى بدونه نحو قوله عليه الصلاة والسلام : « **والله لأغزون قريشا** » ثلاث مرات ويجب الترك عند إبهام التعدد نحو : ضربت زيدا ضربت زيدا ولو قيل ثم ضربت زيدا لتوهم أن الضرب تكرر منك مرتين تراخت إحداهما عن الأخرى والغرض أنه لم يقع منك إلا مرة واحدة ا هـ **(وَلَاتُعِدْ لَفْظَ ضَمِيرٍ مُتَّصِلْ * إِلَّا مَعَ ٱللَّفْظِ ٱلَّذِى بِهِ وُصِلْ)** فتقول : قمت قمت ، وعجبت منك منك لأن إعادته مجردا تخرجه عن الاتصال **(كَذَا ٱلْحُرُوفُ غَيْرَ مَا تَحَصَّلَا * بِهِ جَوَابٌ كَنَعَمْ وَكَبَلَى)** وأجل وجير وإى ولا لكونها كالجزء

الميم . والخطاب للأذن . وصمام أصله فعل وهو توكيد لفظى وقال كثير الخطاب للداهية وصمام منادى حذف منه حرف النداء . ذكر العينى القولين ، ويؤيد هذا القول قول القاموس بعد أن ذكر أن صمام كقطام اسم للداهية ما نصه : وصمى صمام أى زيدى يا داهية ، وصمام صمام تصاموا فى السكوت ا هـ لكن الاستشهاد بالبيت مبنى على القول الأول كما لا يخفى . وبما قررناه يعلم ما فى كلام البعض من الخلل والله الموفق .

(قوله بعاطف) أى وهو ثم خاصة كما فى التصريح وجعل الرضى الفاء كثم ويؤيده ﴿ **أولى لك فأولى** ﴾ [القيامة : ٣٤] ، والمراد بعاطف صورة لأن بين الجملتين تمام الاتصال فلا تعطف الثانية على الأولى حقيقة كما صرح به علماء المعانى ، ولأن الحرف لو كان عاطفا حقيقيا كانت تبعية ما بعده لما قبله بالعطف لا التأكيد . **(قوله ونحو أولى لك فأولى)** قال فى التوضيح الآية قال صاحب التصريح : أى « **ثم أولى لك فأولى** » فأرشد بقوله الآية إلى أن المؤكد ما بعد ثم والشارح مثل « **بأولى لك فأولى** » ولم يزد فجعل المؤكد الجملة المقرونة بالفاء على ما قاله الرضى من أن الفاء كثم وكل صحيح خلافا لمن اعترض على الشارح لأن أولى الثانية مبتدأ حذف خبره أى لك أو أولى فعل فيه ضمير مستتر على ما يأتى وعلى كل ففى ذلك تأكيد جملة بجملة . وقوله « **ثم أولى لك فأولى** » تأكيد للجملتين . قال الشارح على التوضيح : ومعنى أولى لك التهديد والوعيد وهو من الولى وهو القرب وأصله أولاه الله ما يكرهه واللام مزيدة كما فى ردف لكم أو أولى له الهلاك . وقيل أفعل من الويل بعد القلب . وقيل أفعل من آل يئول بمعنى عقباه النار ا هـ . **(قوله إلا مع اللفظ الذى به وصل)** سواء كان اسما أو فعلا أو حرفا . **(قوله وعجبت منك منك)** وزيد مررت به به فلا فرق بين ضمير المتكلم والمخاطب والغائب .

(قوله كنعم وكبلى) نعم حرف تصديق للمخبر وإعلام للمستخبر ووعد للطالب . وبمعنى نعم

من مصحوبها ، فيعاد مع المؤكد ما اتصل بالمؤكد إن كان مضمرا نحو : ﴿ **أيعدكم أنكم إذا متم وكنتم ترابا وعظاما أنكم مخرجون** ﴾ [المؤمنون : ٣٥] ، ويعاد هو أو ضميره إن كان ظاهرا نحو : إن زيدا إن زيدا فاضل أو إن زيدا إنه فاضل وهو الأولى ولابد من الفصل بين الحرفين كما رأيت . وشذ اتصالهما كقوله :

جير وأجل وإى كما فى المغنى وأما بلى فلا تقع باطراد إلا بعد النفى مجردا نحو : ﴿ **زعم الذين كفروا أن لن يبعثوا قل بلى** ﴾ [التغابن : ٧] ، أو مقرونا باستفهام حقيقى كأن يقال أليس زيد بقائم فتقول بلى ، أو توبيخى نحو : ﴿ **أم يحسبون أنا لا نسمع سرهم ونجواهم بلى** ﴾ [الزخرف : ٨٠] ، أو تقريرى نحو : ﴿ **ألست بربكم قالوا بلى** ﴾ [الأعراف : ١٧٢] ، أجروا النفى مع التقرير مجرى النفى المجرد فى رده ببلى رعيا للفظه وحده هذا هو الأكثر . ويجوز عند أمن اللبس أن يجاب بنعم رعيا لمعنى الهمزة والنفى الذى هو إيجاب ، ألا ترى أنه لا يجوز بعده دخول أحد ولا الاستثناء المفرغ فلا يقال : أليس أحد فى الدار ولا أليس فى الدار إلا زيد ولهذا نازع جماعة كالسهيلى فيما حكى عن ابن عباس فى الآية أنهم لو قالوا نعم لكفروا . نعم لو أجيب ألست بربكم بنعم لم يكف فى الإقرار لاحتماله غير المراد ولهذا لا يدخل فى الإسلام بلا إله إلا الله برفع إله لاحتمال نفى الوحدة كذا فى المغنى وإنما كان التقرير مع النفى إيجابا لأن الهمزة للنفى ونفى النفى إيجاب ، ولأن غرض المتكلم تقرير المخاطب بالإيجاب . وحاصل المقام أن قام زيد تصديقه نعم وتكذيبه لا وتمتنع بلى لعدم النفى وما قام زيد تصديقه نعم وتكذيبه بلى وتمتنع لا لأنها لنفى الإثبات لا لنفى النفى ، وأقام زيد كقام زيد فإن أثبت القيام قلت نعم وإن نفيته قلت لا ويمتنع بلى ، وألم يقم زيد كلم يقم زيد فإن أثبت القيام قلت بلى ويمتنع لا ، وإن نفيته قلت نعم لكن إن كان الاستفهام تقريريا وأمن اللبس جاز لك أن تثبت بنعم كما مر فعلم أن بلى لا تأتى إلا بعد نفى وأن لا لا تأتى إلا بعد إيجاب وأن نعم تأتى بعدهما ، قاله فى المغنى .

(قوله لكونها) أى الحروف غير حروف الجواب . **(قوله ويعاد هو)** أى ما اتصل بالمؤكد بفتح الكاف وكذا الضمير إن فى قوله أو ضميره إن كان ظاهرا . **(قوله وهو الأولى)** لأنه الأصل وأما الأول فمن وضع الظاهر موضع المضمر . قيل من الثانى ﴿ **ففى رحمة الله هم فيها خالدون** ﴾ [آل عمران : ١٠٧] ، ففى الثانية توكيد للأولى وأعيد مع الثانية ضمير رحمة ولعله مبنى على أن هم مبتدأ ثان وخالدون خبره وفى رحمة الله متعلق بخالدون . أما على أن فى رحمة الله خبر عما قبله وهم فيها خالدون جملة مستأنفة فليست الآية مما نحن فيه . قال فى المغنى : ولا يكون الجار والمجرور توكيدا للجار والمجرور لأن الضمير لا يؤكد الظاهر لأن الظاهر أقوى ولا يكون المجرور بدلا من المجرور بإعادة الجار لأن العرب لم تبدل مضمرا من مظهر اهـ لكن ذكر فى محل آخر أن النحويين أجازوا إبدال المضمر من المظهر .

[٨٣٧] إنَّ إنَّ ٱلْكَرِيمَ يَحْلُمُ مَا لَمْ ... يَرَيَنْ مَنْ أَجَارَهُ قَدْ ضِيمَا

وأسهل منه قوله :

[٨٣٨] حَتَّى تَرَاهَا وَكَأَنَّ وَكَـأَنْ ... أَعْنَاقَهَـا مُشَدَّدَاتٌ بِقَـرَنْ

وقوله :

[٨٣٩] * لَيْتَ شِعْرِى هَلْ ثُمَّ هَلْ آتِيَنْهُمْ *

وقوله :

[٨٤٠] لَا يُنْسِكَ ٱلْأَسَى تَأَسِّيًا فَمَا ... مَا مِنْ حِمَامٍ أَحَدٌ مُعْتَصِمَا

للفصل فى الأولين بالعاطف وفى الثالث بالوقف . وأشذ منه قوله :

(قوله ولابد من الفصل بين الحرفين) هذا يقوم مقام إعادة ما اتصل به . وعبارة السيوطى أو حرف غير جوابى لم يعد اختيارا إلا مع ما دخل عليه أو مفصولا . **(قوله يحلم)** بضم اللام فى المضارع وكذا الماضى . **(قوله حتى تراها)** أى المطى . والقرن حبل يقرن به البعيران . **(قوله تأسيا)** أى اقتداء بمن قبلك من الصابرين . **(قوله للفصل فى الأولين بالعاطف)** قال شيخنا : والبعض فيه نظر بالنسبة لأول الأولين أعنى قوله : وكأن وكأن فإن مجموع وكأن الثانية تأكيد لمجموع وكأن الأولى فالواو من جملة المؤكد فلم يفصل بين المؤكد والمؤكد بعاطف اهـ ولا يخفى أن ما ذكراه غير متعين لجواز أن يكون المؤكد كأن فقط والواو عاطفة فاصلة بينه وبين توكيده كما درج عليه الشارح لكن يرد على هذا أن العطف الذى يفصل به هو ثم وكذا الفاء على قول الرضى لا الواو إلا أن يجعل التقييد بثم والفاء للفصل بالعاطف قياسا وهذا سماع فتدبر . **(قوله وأشذ منه)** أى من قوله أن أن الكريم

---

[٨٣٧] هو من الخفيف . الشاهد فى إن إن حيث كررت للتأكيد بغير اللفظ الذى وصلت به فلذلك حكم بشذوذه . ويحلم بضم اللام فى الماضى والغابر . وما مصدرية زمانية . ويرين مضارع مؤكد بالنون الخفيفة لذلك عادت الياء الساقطة بالجازم . ومن موصولة فى محل النصب على المفعولية . وقد ضيم إما صفة امن أو حال لأن لم يرين من رؤية البصر ، وضيم مجهول من الضيم وهو الظلم . والمعنى الكريم يحلم مدة عدم رؤيته ضيم من أجاره . فافهم .

[٨٣٨] قاله خطام المجاشعى . وقيل الأغلب العجيلى من الرجز ، وحتى للغاية ، والضمير فى تراها يرجع إلى المطى المذكورة قبله . والشاهد فى وكأن وكأن حيث أكد الحرف قبل أن يتصل به معموله . والقرن بفتحتين : حبل يقرن به البعير . ويروى ملززات بقرن .

[٨٣٩] قاله الكميت بن معروف . وتمامه :

* أَمْ يَحُولَـنْ دُونَ ذَاكَ حِمَـامُ *

من الخفيف . ويروى أم يحولن من دون ذاك الردى بفتح الراء الهلاك . والحمام بكسر الحاء الموت ، وخبر ليت محذوف أى ليت شعرى أى علمى حاصل . والشاهد فى هل ثم هل حيث أكد هل الأولى بالثانية مع الفصل بينهما بحرف ثم .

[٨٤٠] رجز لم يدر راجزه . ولا ينسك من الإنساء ، والأسى فاعله وهو الحزن . وتأسيا مفعول ثان وهو الصبر والاقتداء بالصابرين . والشاهد فى فما ما حيث كرر الحرف الواحد للتأكيد وفصل بينهما الوقف ، والظاهر أنه جائز اختيارا . والحمام بكسر الحاء الموت .

[٨٤١] فَلَا وَٱللهِ لَا يُلْفَى لِمَا بِى ... وَلَا لِلمَا بِهِـمْ أَبَـــدًا دَوَاءُ

لكون الحرف المؤكد وهو اللام موضوعا على حرف واحد . وأسهل من هذا قوله :

[٨٤٢] * فَأَصْبَحْنَ لَا يَسْأَلْنَهُ عَنْ بِمَا بِهِ *

لأن المؤكد على حرفين ولاختلاف اللفظين . أما الحروف الجوابية فيجوز أن تؤكد بإعادة اللفظ من غير اتصالها بشيء لأنها لصحة الاستغناء بها عن ذكر المجاب به هى كالمستقل بالدلالة على معناه ، فتقول : نعم نعم ، وبلى بلى ، ولا لا . ومنه قوله :

[٨٤٣] لَا لَا أَبُوحُ بِحُبِّ بَثْنَةَ إِنَّهَا ... أَخَذَتْ عَلَىَّ مَوَاثِقًا وَعُهُـودَا

(**وَمُضْمَرُ ٱلرَّفْعِ ٱلَّذِى قَدِ ٱنْفَصَلْ * أَكِّدْ بِهِ كُلَّ ضَمِيرٍ ٱتَّصَلْ**) نحو : قم أنت ، ورأيتك أنت ، ومررت بك أنت ، وزيد جاء هو . ورأيتنى أنا .

إلخ . (**قوله لا يلفى**) أى لا يوجد . (**قوله وأسهل من هذا**) أى من قوله ولا للما بهم إلخ .

(**قوله لأن المؤكد**) بفتح الكاف على حرفين أى فبعد عن قوله للما بهم ، وقرب نوع قرب لقوله إن إن الكريم . وصح توكيد عن بالباء لأن الباء بمعنى عن يقال سألت به وسألت عنه ، ومن الأول : ﴿ فاسأل به خبيرا ﴾ [الفرقان : ٥٩] ، فهو توكيد بالمرادف . (**قوله فيجوز أن تؤكد**) الأنسب بقوله من غير اتصالها بشيء كسر كاف تؤكد فتدبر . (**قوله بثنة**) بفتح الموحدة وسكون المثلثة بعدها نون اسم محبوبته . (**قوله أكد به كل ضمير اتصل**) لكن على وجه استعارته فى توكيد

---

[٨٤١] قاله بعض بنى أسد من الوافر . الفاء للعطف ، ولا لتأكيد القسم ، ولا يلفى جوابه مجهول أى لا يوجد ، ودواء مسند إليه مفعول ناب عن الفاعل . والشاهد فى للما بهم حيث كررت فيه اللام وهى حرف واحد وهو غاية الشذوذ والقلة . وما موصولة .

[٨٤٢] تمامه : * أَصَعَّدَ فِى عُلْوِ ٱلْهَوَى أَمْ تَصَوَّبَا *

قاله الأسود بن جعفر من قصيدة من الطويل : أى فأصبحت النسوة غير سائلات . والشاهد فى عن بما به حيث أدخل الباء بعد عن تأكيدا لما كانا يستعملان فى معنى واحد ، فيقال سألت به وسألت عنه . والضمير فى به يرجع إلى الذى ابتلى بهن . والهمزة للاستفهام . وصعد أى ارتقى ، وفيه ضمير يرجع إلى ما يرجع إليه الضمير الذى فى بما به . وأم متصلة . وتصوبا أى نزل . وألفه للإطلاق .

[٨٤٣] هو من الكامل . الشاهد فى تكرار لا التى للنفى للتأكيد . وباح بسره إذا أظهره وأفشاه . وبثنة بفتح الباء الموحدة وسكون الثاء المثلثة وفتح النون وفى آخره هاء اسم محبوبته . والمواثق جمع موثق بمعنى الميثاق . وأصله المواثيق جمع ميثاق فحذفت الياء للضرورة . وعهودا عطف تفسير جمع عهد .

(تنبيه): إذا أتبعت المتصل المنصوب بمنفصل منصوب نحو : رأيتك إياك فمذهب البصريين أنه بدل ، ومذهب الكوفيين أنه توكيد . قال المصنف : وقولهم عندى أصح لأن نسبة المنصوب المنفصل من المنصوب المتصل كنسبة المرفوع المنفصل من المرفوع المتصل فى نحو : فعلت أنت ، والمرفوع تأكيد بإجماع .

(خاتمة فى مسائل منثورة): **الأولى** : لا يحذف المؤكد ويقام المؤكد مقامه على الأصح . وأجاز الخليل نحو : مررت بزيد وأتانى أخوه أنفسهما ، وقدره هما صاحباى أنفسهما . **الثانية** : لا يفصل بين المؤكد والمؤكد بإما على الأصح ، وأجاز الفراء مررت بالقوم إما أجمعين وإما بعضهم . **الثالثة** : لا يلى العامل شىء من ألفاظ التوكيد وهو على حاله فى التوكيد إلا جميعا وعامة مطلقا ؛ فتقول : القوم قام جميعهم وعامتهم ، ورأيت جميعهم وعامتهم ، ومررت بجميعهم وعامتهم . وإلا كلًّا وكلا وكلتا مع الابتداء بكثرة

ضمير النصب والجر والتوكيد فى الكل لفظى بالمرادف وسكت المصنف عن توكيد المنفصل المرفوع أو المنصوب بمنفصل مرفوع . وينبغى ألا يتوقف فى جواز الأول . ومقتضى منع الثانى أنه لا يجوز : إياك أنت أكرمت وما أكرمت إلا إياك أنت . وفى المغنى أن أنت من نحو : ﴿ **إنك أنت السميع العليم** ﴾ يصح كونه فصلا أو توكيدا أو مبتدأ والأول أرجح فالثانى . **(قوله والمرفوع تأكيد بإجماع)** أى يجوز أن يكون توكيدا بإجماع كما يجوز أن يكون بدلا فالإجماع إنما هو على جواز التوكيد .

(قوله لا يحذف المؤكد) أى لأن الغرض من التوكيد التقوية والحذف ينافيه وتقدم ما فيه . **(قوله وقدره إلخ)** ويجوز نصب أنفسهما بتقدير أعينهما أنفسهما . **(قوله بأما)** أما الفصل بغيرهما فثابت كقوله تعالى : ﴿ **ولا يحزن ويرضين بما آتيتهن كلهن** ﴾ [الأحزاب : ٥١] . **(قوله إما أجمعين وإما بعضهم)** محط التمثيل قوله إما أجمعين لأنه التوكيد المفصول بينه وبين المؤكد بإما لا قوله وإما بعضهم ، ولا يلزم من عطفه على أجمعين أن يكون تأكيدا بدليل لم يجئنى القوم كلهم بل بعضهم أو ولا بعضهم حتى يرد أنه ليس من ألفاظ التوكيد فسقط ما نقله البعض عن الدمامينى وأقره من الإشكال . **(قوله وهو على حاله فى التوكيد)** أى من إفادة التقوية ورفع الاحتمال واحترز بذلك عن نحو : طابت نفس زيد وفقئت عين عمرو فإن المراد بالنفس الروح وبالعين الباصرة فليسا على حالهما فى التوكيد . ويرد عليه نحو : جاءنى نفس زيد وعين عمرو أى ذاتهما ، وفى التنزيل : ﴿ **كتب ربكم على نفسه الرحمة** ﴾ [الأنعام : ٥٤] ، أى ذاته . **(قوله مطلقا)** أى مع الابتداء وغيره .

(قوله جميعهم وعامتهم) الواو بمعنى أو لأنه لا يجمع بين لفظى توكيد بعطف لما مر . **(قوله مع الابتداء بكثرة)** لأن الابتداء عامل معنوى[1] فلا يعد معموله وهو المبتدأ من التوكيد وولى لفظ

---

(١) أى غير لفظى محسوس .

ومع غيره بقلة ، فالأول نحو : القوم كلهم قائم ، والرجلان كلاهما قائم ، والمرأتان كلتاهما قائمة . والثاني كقوله :

[٨٤٤] يَمِيدُ إذَا وَالَتْ عَلَيْهِ دِلَاؤُهُمْ فَيَصْدُرُ عَنْهُ كُلُّهَا وَهُوَ نَاهِلُ

وقولهم : كليهما وتمرا : أي أعطني كليهما . وأما قوله :

[٨٤٥] فَلَمَّا تَبَيَّنَّا ٱلْهُدَى كَانَ كُلُّنَا عَلَى طَاعَةِ ٱلرَّحْمَنِ وَٱلْحَقِّ وَٱلتُّقَى

فاسم كان ضمير الشأن لا كلنا . **الرابعة** : يلزم تابعية كل بمعنى كامل وإضافته إلى مثل متبوعه مطلقا نعتا لا توكيدا ، نحو : رأيت الرجل كل الرجل ، وأكلت شاة كل شاة . **الخامسة** : يلزم اعتبار المعنى في خبر كل مضافا إلى نكرة نحو : ﴿ **كل نفس ذائقة**

التوكيد العامل في هذه الحالة باعتبار أن الابتداء سابق في التقدير على لفظ التوكيد الواقع مبتدأ لأن رتبة العامل التقديم على المعمول . **(قوله فالأول)** أي ولي لفظ التوكيد وهو مبتدأ العامل . **(قوله نحو القوم كلهم قائم)** القوم مبتدأ أول وكلهم مبتدأ ثان وقائم خبر المبتدأ الثاني وهو وخبره خبر الأول والمثال يكفي فيه الاحتمال فلا يقال يحتمل أن كلهم تأكيد للقوم لا مبتدأ .

(قوله يميد) أي يضطرب والضمير فيه وفي عليه وعنه لماء البئر وفي نسخ عنها فيكون راجعا إلى البئر وقوله فيصدر أي يذهب عنه كلها أي كل من الجماعة أصحاب الدلاء وهو ناهل أي ريان . **(قوله لا كلنا)** أي حملا على الكثير لأنه إذا جعل اسم كان ضمير الشأن كان كلنا مبتدأ مخبرا عنه بقوله : « على طاعة الرحمن » والجملة خبر كان ، وإذا جعل كل اسما لكان كان استعمالا لها على ما ثبت لها بقلة . **(قوله يلزم تابعية كل)** أي ولا يجوز قطعها وإن كانت كل التي بمعنى كامل نعتا والنعت يجوز قطعه وكأن وجه ذلك أن أصلها التوكيد وهو لا يقطع . **(قوله بمعنى كامل)** فيه أنها لو كانت بمعنى كامل لكان معنى قولنا جاء الرجل كل الرجل جاء الرجل كامل الرجل وفيه تهافت ويدفع بحمل المضاف إليه على الاستغراق . **(قوله إلى مثل متبوعه)** أي لفظا ومعنى كذا قالوا ومقتضى القياس على الاكتفاء في أي الوصفية والحالية بالإضافة إلى مثل الموصوف معنى فقط أن يكون هنا كذلك إلا أن يفرق فتدبر ، وقوله مطلقا أي سواء تبع معرفة أو نكرة كما يرشد إليه تمثيله . **(قوله اعتبار المعنى)** أي معنى كل ومعناها بحسب ما تضاف إليه فيجب مطابقة الخبر للنكرة المضاف إليها كل .

---

[٨٤٤] البيت نت الطويل ، وهو لكثير عزة في ديوانه .

[٨٤٥] البيت من الطويل ، وهو للإمام علي بن أبي طالب .

الموت ﴾ [آل عمران : ١٨٥] ، **﴿ كل حزب بما لديهم فرحون ﴾** [المؤمنون : ٥٣]، ولا يلزم مضافا إلى معرفة فتقول : كلهم ذاهب وذاهبون . والله أعلم .

[العطـــف]

(ٱلْعَطْفُ إِمَّا ذُو بَيَانٍ أَوْ نَسَقْ * وَٱلْغَرَضُ ٱلْآنَ بَيَانُ مَا سَبَقْ) وهو عطف البيان **(فَذُو ٱلْبَيَانِ تَابِعٌ شِبْهُ ٱلصِّفَهْ * حَقِيقَةُ ٱلْقَصْدِ بِهِ مُنْكَشِفَهْ)** فتابع جنس يشمل جميع التوابع ، وشبه الصفة مخرج

(قوله فى خبر كل) قيد بالخبر لأن ما فيه الضمير وليس خبرا إن كان من جملة كل لزم اعتبار المعنى وإن كان من جملة أخرى لم يلزم اعتبار المعنى ومن هنا يعلم توجيه عدم المطابقة فى قوله تعالى : **﴿ وعلى كل ضامر يأتين ﴾** [الحج : ٢٧] ، بجعل يأتين استئنافا لا صفة وكذا : **﴿ من كل شيطان مارد * لا يسمعون ﴾** [الصافات : ٧] ، مع أن جعل لا يسمعون صفة أو حالا فاسدة معنى أيضا إذ لا معنى للحفظ من شياطين لا يسمعون ، وأوجب ابن هشام الجمع فى الكل المجموعى نحو : أعطانى كل رجل فأغنونى إذا كان حصول الغنى من المجموع لا من كل واحد . أفاده الدمامينى ، وجمع الأمرين قوله تعالى : **﴿ ووفيت كل نفس ما عملت وهو أعلم بما يفعلون ﴾** [الزمر : ٧٠] ، فأفرد أولا وجمع ثانيا لدلالة كل نفس على متعدد ففى مفهوم الخبر تفصيل . **(قوله فرحون)** فيه الشاهد لأنه الخبر . **(قوله ولا يلزم مضافا إلى معرفة)** بل يجوز رعاية لفظ كل فى الإفراد والتذكير ومعناها هذا ما درج عليه المصنف فى تسهيله وذهب ابن هشام إلى أنه يجب فى خبرها رعاية لفظها إذا أضيفت إلى معرفة نحو : **﴿ وكلهم آتيه ﴾** [مريم : ٩٥] ، **﴿ كل أولئك كان عنه مسئولا ﴾** [الإسراء : ٣٦] ، هذا كله إذا ذكر المضاف إليه فإن حذف فالذى صوبه ابن هشام أنه إن كان المقدر مفردا نكرة وجب الإفراد كما لو صرح به وإن كان جمعا معرفا وجب الجمع وإن كانت المعرفة لو صرح بها لم يجب الجمع تنبيها على حال المحذوف فيهما فالأول نحو : **﴿ قل كل يعمل على شاكلته ﴾** [الإسراء : ٨٤] ، أى كل أحد والثانى نحو : **﴿ وكل كانوا ظالمين ﴾** [الأنفال] ، أى كلهم ا هـ دمامينى باختصار .

[العطـــف]

هو لغة الرجوع إلى الشىء بعد الانصراف عنه . وسمى هذا التابع عطف البيان لأن المتكلم رجع إلى الأول فأوضحه به . **(قوله شبه الصفة)** أى فى الإيضاح والتخصيص وغيرهما فقد جاء للمدح على ما فى الكشاف أن البيت الحرام عطف بيان للكعبة على جهة المدح لا على جهة التوضيح وللتأكيد على ما ذهب إليه بعضهم فى يا نصر نصرا ، لكن فى الهمع عن المصنف أن الأولى جعله توكيدا لفظيا قال لأن حق عطف البيان أن يكون للأول به زيادة بيان ومجرد تكرير اللفظ لا يحصل به ذلك . **(قوله حقيقة القصد إلخ)** أى الأصل فيه ذلك فلا يرد عطف البليان الذى للمدح ونحوه **(قوله لإخراج النعت)**

لعطف النسق والبدل والتوكيد . وحقيقة القصد إلى آخره لإخراج النعت : أى إنه فارق النعت من حيث إنه يكشف المتبوع بنفسه لا بمعنى فى المتبوع ولا فى سببيه (**فَأَوْلِيَنْهُ مِنْ وِفَاقِ ٱلْأَوَّلِ**) وهو المتبوع (**مَا مِنْ وِفَاقِ ٱلْأَوَّلِ ٱلنَّعْتُ وَلِى**) وذلك أربعة من عشرة : أوجه الإعراب الثلاثة ، والإفراد ، والتذكير ، والتنكير ، وفروعهن . وأما قول الزمخشرى أن ﴿ **مقام إبراهيم** ﴾ [آل عمران : ٩٧] ، عطف بيان على آيات بينات فمخالف لإجماعهم . وقوله وقول الجرجانى[1] : يشترط كونه أوضح من متبوعه فمخالف لقول سيبويه فى يا هذا ذا الجمة أن ذا الجمة عطف بيان مع أن الإشارة أوضح من المضاف إلى ذى الأداة . وإذا كان له مع متبوعه ما للنعت من منعوته (**فَقَدْ يَكُونَانِ مُنَكَّرَيْنِ * كَمَا يَكُونَانِ مُعَرَّفَيْنِ**) لأن النكرة تقبل التخصيص بالجامد كما تقبل المعرفة التوضيح به ، نحو : لبست ثوبا جبة ، هذا مذهب الكوفيين والفارسى وابن جنى والزمخشرى

اعترضه شيخنا بأن النعت كما فى التصريح خرج بقوله شبه الصفة لأن شبه الشيء غيره وعلى هذا يكون قوله حقيقة إلخ لبيان الفرق بين النعت وعطف البيان لا للإخراج .

(**قوله من حيث إنه يكشف إلخ**) وكذا يفارقه من حيث إنه لا يكون إلا جامدا والنعت لا يكون إلا مشتقا أو مؤولا به على ما مر . (**قوله فأولينه إلخ**) تفريع على قوله شبه الصفة . وفى نفسى من عبارته شيء لأنه إن جعل قوله أولا من وفاق الأول بيانا لما مقدما عليه استغنى عن قوله ثانيا من وفاق الأول وإن جعل قوله ثانيا بيانا لما استغنى عن قوله أولا فعلى كل حال فى كلامه تكرار . (**قوله النعت**) أى الحقيقى لأنه يجب فى البيان أن يكون كالمبين فى الإفراد والتذكير وفروعهما كالنعت الحقيقى بخلاف النعت السببى كما مر . (**قوله فمخالف لإجماعهم**) أى على وجوب مطابقة البيان والمبين تعريفا وتنكيرا وإفرادا وغيره وتذكيرا وغيره . ومقام مخالف لآيات من وجوه ثلاثة كما لا يخفى وسننقل عن الرضى تجويز تخالفهما ولا يجوز أن يكون بدلا لتصريحهم بأن المبدل منه إذا تعدد وكان البدل غير واف بالعدة تعين القطع فخرج عن البدلية فالوجه أنه مبتدأ حذف خبره أى منها مقام إبراهيم . (**قوله أوضح من متبوعه**) أى أعرف وإنما أوجبا أوضحية البيان من المبين ولم يوجب أحد أوضحية النعت من المنعوت لأن قصد الإيضاح من عطف البيان أقوى من قصده من النعت لأن البيان يوضح المبين ببيان حقيقته فهو كالتعريف بخلاف النعت . (**قوله ذا الجمة**) بضم الجيم الشعر الواصل إلى المنكب . (**قوله إن ذا الجمة عطف بيان**) لم يجعله نعتا لما مر أن نعت اسم الإشارة لا يكون إلا محلى بأل .

(**قوله وإذا كان له إلخ**) أشار به إلى أن قوله فقد يكونان إلخ مفرع على قوله فأولينه إلخ لا على قوله شبه الصفة حتى يرد اعتراض ابن هشام بأن الواجب الواو لتعطف هذه المسألة على ما قبلها المفرع على قوله شبه الصفة فتأمل . (**قوله فقد يكونان إلخ**) أتى به مع علمه مما قبله ردًا على المخالف .

---

(١) سبق التعريف به .

وابن عصفور ، وجوزوا أن يكون منه : ﴿ أو كفارة طعام مساكين ﴾ [المائدة : ٩٥] ، فيمن نون كفارة ونحو : ﴿ من ماء صديد ﴾ [إبراهيم : ١٦] ، وذهب غير هؤلاء إلى المنع ، وأوجبوا فيما سبق البدلية ويخصون عطف البيان بالمعارف . قال ابن عصفور : وإليه ذهب أكثر النحويين . وزعم الشلوبين أنه مذهب البصريين . قال الناظم : ولم أجد هذا النقل من غير جهته . وقال الشارح : ليس قول من منع بشيء . وقيل يختص عطف البيان بالعَلم اسما أو كنية أو لقبا (وَصَالِحًا لِبَدَلِيَّةٍ يُرَى * فِي غَيْرِ) ما يمتنع فيه إحلاله محل الأول كما في (نَحْوِ يَا غُلَامُ يَعْمُرَا) وقوله :

* أَيَا أَخَوَيْنَا عَبْدَ شَمْسٍ وَنَوْفَلَا *
[٨٤٦]

(وَنَحْوِ بِشْرٍ تَابِعِ ٱلْبَكْرِيِّ) في قوله :

(قوله فيما سبق) أي من المثال والآيتين وقوله البدلية أي بدل كل من كل . (قوله ويخصون عطف البيان بالمعارف) احتجوا بأن البيان بيان كاسمه والنكرة مجهولة والمجهول لا يبين المجهول . ورد بأن بعض النكرات أخص من بعض والأخص يبين الأعم . (قوله وصالحا لبدلية يرى) أشار بتعبيره الصلاحية إلى ما صرح به في التسهيل من أن عطف البيان أولى من البدل في غير المستثنيات لأن الأصل في المتبوع ألا يكون في نية الطرح وألا يكون التابع كأنه من جملة أخرى . ومال الدماميني إلى أولوية الإبدال معللا بما لا ينهض فانظره في حاشية شيخنا ، وبقي قسم لا يؤخذ من كلامه وهو تعين الإبدال نحو : يا عبد الله كرز بالضم فالأقسام ثلاثة تعين الإبدال وتعين البيان ورجحان أحدهما وهو البيان عند غير الدماميني والإبدال عنده . وأما تساويهما فمنتف وجعل البعض الأقسام أربعة لعله باعتبار القولين في رجحان أحدهما وفيه من التساهل ما لا يخفى . ثم جواز الأمرين على مقصدين فإن قصدت بالحكم الأول وجعلت الثاني بيانا له فهو عطف بيان وإن قصدت بالحكم الثاني وجعلت الأول كالتوطئة له فهو بدل .

(قوله يعمرا) بضم الميم وفتحها علم منقول من المضارع منصوب عطف بيان على محل غلام . (قوله عبد شمس ونوفلا) فيمتنع كون عبد شمس بدلا من أخوينا لا لذاته بل لعدم صحة ذلك في المعطوف . (قوله ونحو بشر تابع البكري) أي من كل تركيب عطف فيه اسم خالٍ من أل على معرف

[شواهد العطف البياني]

[٦٣٩] تمامه :

* أُعِيذُكُمَا بِاللهِ أَنْ تُحْدِثَا حَرْبَا *

قاله طالب بن أبي طالب من قصيدة من الطويل يمدح بها النبي ﷺ ويبكي أصحاب القليب من قريش . وأيا حرف نداء . والشاهد في عبد شمس ونوفلا فإنهما عطف بيان عن أخوينا ، وليسا ببدل لأن أحد المتعاطفين مفرد ، وهما منصوبان ، والبدل المجموع لا أحدهما فلا يمكن تقدير حرف النداء ، وكلاهما تابع لمنصوب لما يلزم من نصب أحدهما وهو المضاف وبناء المفرد على الضم ، والرواية بنصبهما . وقال النبلي : وروى برفعهما على إضمار مبتدأ ، وأن تحدثا أي من أن تحدثا ، وأن مصدرية .

[٨٤٧] أنا ٱبنُ ٱلتَّارِكِ ٱلْبَكْرِىِّ بِشْرٍ عَلَيْهِ ٱلطَّيْرُ تَرْقُبُهُ وُقُوعَا

فبشر عطف بيان من البكرى (**وَلَيْسَ أَنْ يُبْدَلَ**) منه (**بِالْمَرْضِىِّ**) لامتناع أنا الضارب زيد . نعم الفراء يجيزه فيجيز الإبدال .

(**تنبيه**)*: يتعين أيضا العطف ويمتنع الإبدال فى نحو : هند ضربت زيدا أخاها ، وزيد جاء الرجل أخوه ، لأن البدل فى التقدير من جملة أخرى فيفوت الربط من الأول بخلاف العطف .

بها مضاف إليه وصف محلى بها . (**قوله عليه الطير**) خبر مقدم ومبتدأ مؤخر والجملة حال من البكرى ، وترقبه حال من المستتر فى عليه وقول البعض تبعا للعينى عليه متعلق بوقوعا يلزم عليه تقديم معمول معمول الخبر الفعلى على المبتدأ والذى رجحوا جوازه تقديم معمول الخبر الفعلى لا تقديم معمول معموله ، ووقوعا مفعول له حذف متعلقه أى ترقبه لأجل وقوعها عليه . (**قوله وليس أن يبدل بالمرضى**) راجع للصورة الثانية كما يشير إليه تعليل الشارح وصرح به مع علمه مما قبله ردا على الفراء المجوز للإبدال . (**قوله لامتناع أنا الضارب زيد**) لما مر من قوله ووصل أل بذا المضاف إلخ .

(**قوله يتعين أيضا العطف إلخ**) يعنى أن فى كلام الناظم قصورا لأنه لم يستوف الصور التى لا يصلح فيها البيان للبدلية . (**قوله فى نحو هند إلخ**) أى من كل تركيب أورثت فيه البدلية الاختلال لكون البدل على تقدير عامل آخر وإن صح حلوله محل المبدل منه ومن صور تعين البيان لامتناع حلول الثانى محل الأول نحو : يأيها الرجل غلام زيد ، وكلا أخويك زيد وعمرو عندى ، ويا زيد الحارث ، ويا زيد هذا ، إذ يلزم على البدلية اتباع أى فى النداء بغير ذى أل وإضافة كلا إلى اثنين بتفريق وإدخال يا على ذى أل واسم الإشارة بدون وصف ، واستثناء هذه الصور وصورتى المتن مبنى على أن البدل لابد أن يصلح لحلوله محل الأول ونظر فى ذلك ابن هشام مع جزمه فى المغنى بأنهم يغتفرون فى الثوانى ما لا يغتفرون فى الأوائل ، وقد جوزوا فى أنك أنت زيد كون أنت توكيدا وكونه بدلا مع أنه لا يجوز أن أنت وفى المستوفى أولى ما يقال فى نعم الرجل زيد أن « زيد » بدل من الرجل ولا يلزم أن يجوز نعم زيد . وذكر الدمامينى من صور تخلف ذلك فتنت هند حسن لها وأكلت الأرغفة جزء منها .

(**قوله من جملة أخرى**) أى بناء على الصحيح أن البدل على نية تكرار العامل . (**قوله يفارق**

---

[٨٤٧] قاله المرار الأسدى من الوافر . والشاهد فى بشر فإنه عطف بيان عن البكرى ، وليس ببدل لأنه فى حكم تنحية المبدل ، فيكون التارك داخلا على بشر ، ولا يجوز التارك بشر كما لا يجوز الضارب زيد . وهو بشر بن عمرو . وكان قد جرح و لم يعلم جارحه . يقول : أنا ابن الذى ترك بشرا بحيث تنتظر الطيور أن تقع عليه إذا مات ، وذلك لأنها لا تتناول منه ما دام به رمق . والطير مبتدأ وترقبه خبر . والجملة حال من البكرى . وعليه يتعلق بوقوعا المنصوب على التعليل : أى ترقبه الطير لأجل وقوعها عليه .

(خاتمة)*: يفارق عطف البيان البدل فى ثمان مسائل : **الأولى** : أن العطف لا يكون مضمرا ولا تابعا لمضمر لأنه فى الجوامد نظير النعت فى المشتق . وأما قول الزمخشرى إن ﴿ **أن اعبدوا الله** ﴾ [المائدة : ١١٧] ، بيان للهاء فى ﴿ **إلا ما أمرتنى به** ﴾ فمردود . **الثانية** : أن البيان لا يخالف متبوعه فى تعريفه وتنكيره كما مر . **الثالثة** :

عطف البيان البدل) قال الرضى : أنا إلى الآن لم يظهر لى فرق جلى بين بدل الكل من الكل وعطف البيان بل ما أرى عطف البيان إلا البدل كما هو ظاهر كلام سيبويه وساق كلام سيبويه ثم قال : قالوا إن الفرق بينهما أن البدل هو المقصود بالنسبة دون متبوعه بخلاف عطف البيان فإنه بيان والبيان فرع المبين فيكون المقصود هو الأول ، والجواب أنا لا نسلم أن المقصود بالنسبة فى بدل الكل هو الثانى فقط ولا فى سائر الأبدال إلا الغلط فإن كون الثانى فيه هو المقصود بها دون الأول ظاهر ، وإنما قلنا ذلك لأن الأول فى الأبدال الثلاثة منسوب إليه فى الظاهر ولابد لذكره من فائدة صونا لكلام الفصحاء عن اللغو وهو فى بدل الكل كون الأول أشهر والثانى مشتملا على صفة نحو بزيد رجل صالح أو العكس نحو برجل صالح زيد والعالم زيد أو مجرد الإبهام ثم التفسير نحو برجل زيد ، وفى بدل البعض وبدل الاشتمال الأخير ، فادعاء كون الأول غير مقصود بالنسبة مع كونه منسوبا إليه فى الظاهر واشتماله على فائدة يصح أن ينسب إليه لأجلها دعوى خلاف الظاهر ، فما كان من بدل الكل لإيضاح الأول يسمى بعطف البيان . وأما فرقهم بأن البدل على تكرير العامل فإن سلم فيما يكرر العامل فيه ظاهرا لم يسلم فى غيره ، وإن سلم فلنا أن ندعيه فيما سموه عطف البيان . وفرقهم بجواز تخالف البدل والمبدل منه تعريفا وتنكيرا بخلاف البيان والمبين لنا منعه بتجويز التخالف فى البيان والمبين أيضا ا هـ باختصار .

(قوله فى ثمان مسائل) زيد ثلاث أخرى : كون المتبوع فى البدل فى نية الطرح قيل غالبا . وقال الزمخشرى فى المفصل : مرادهم بكون البدل فى نية طرح الأول أنه مستقل بنفسه لا متمم لمتبوعه كالتأكيد والصفة والبيان لا إهدار الأول ، ألا ترى أنك لو أهدرت الأول فى نحو زيد رأيت غلامه رجلا صالحا لم يستقم كلاما ا هـ بخلافه فى البيان ، وكون حذفه فى البدل جائزا عند بعضهم وخرّج عليه المصنف كالأخفش قوله تعالى : ﴿ **ولا تقولوا لما تصف ألسنتكم الكذب** ﴾ [النحل : ١١٦] ، فجعل الكذب بدلا من الضمير المحذوف أى تصفه بخلافه فى البيان ، وكون البدل يجوز قطعه كما سيأتى بخلاف البيان إلا على قول . **(قوله نظير النعت فى المشتق)** أى فكما أن الضمير لا ينعت ولا ينعت به كذلك لا يعطف عطف بيان ولا يعطف عليه . **(قوله بيان للهاء)** ومنع هو كونه بدلا من الهاء لأن المبدل منه فى نية الطرح فيبقى الموصول بلا عائد ورده فى المغنى بأنه لا أثر لتقدير عدم العائد مع وجوده حسا . قال : ولو لزم إعطاء منوى الطرح حكم المطروح لزم إعطاء منوىّ التأخير حكم المؤخر فكان يمتنع ضرب زيدا غلامه ويرد ذلك قوله تعالى : ﴿ **وإذ ابتلى إبراهيمَ ربُّه** ﴾ [البقرة : ١٢٤] ، والإجماع ا هـ ويجوز كونه بيانا لما أمرتنى به أو بدلا منه بتأويل قلت بأمرت إذ القول الحقيقى لا يعمل فى العبادة وأن على الجميع مصدرية وجوز الزمخشرى كونها مفسرة بتأويل قلت بأمرت

أنه لا يكون جملة بخلاف البدل فإنه يجوز فيه ذلك كما سيأتى . **الرابعة** : أنه لا يكون تابعا لجملة بخلاف البدل . **الخامسة** : أنه لا يكون فعلا تابعا لفعل بخلاف البدل . **السادسة** : أنه لا يكون بلفظ الأول بخلاف البدل فإنه يجوز فيه ذلك بشرطه الذى ستعرفه فى موضعه . هكذا قال الناظم وابنه[1] وفيه نظر . **السابعة** : أنه ليس فى نية إحلاله محل الأول بخلاف البدل . **الثامنة** : أنه ليس فى التقدير من جملة أخرى بخلاف البدل ، وقد مر قريبا ما ينبنى على هاتين وسيأتى بيان ما يختص بالبدل فى بابه إن شاء الله تعالى . والله أعلم .

واستحسنه فى المغنى قال وعلى هذا فشرطهم فى المفسرة ألا يكون فى الجملة قبلها حروف القول أى باقيا على حقيقته ، واستشكل كونها مفسرة بأن الله لا يقول ربى وربكم . وأجيب باحتمال أن يكون مقول الله الذى أمر بقوله عيسى اعبدوا الله ربك وربهم فعبر عيسى حين خاطبهم عن نفسه بالتكلم وعنهم بالخطاب .

(قوله فمردود) أى بما تقدم من كونه نظير النعت فى المشتق فيجعل بدلا أو خبر مبتدأ محذوف وانتصر الدمامينى للزمخشرى ورجح جواز كونه عطف بيان قال : ولا يلزم من كون شيء نظير آخر أن يعطى سائر أحكامه ألا ترى أن المنادى المفرد المعين بمنزلة ضمير المخاطب ولذلك بنى والضمير مطلقا لا ينعت على المشهور ومع ذلك لا يمتنع نعت المنادى عند الجمهور اهـ . مع أن الكسائى يجيز نعت الضمير . **(قوله أنه لا يكون جملة)** يشكل عليه ما ذكره أهل المعانى فى الفصل والوصل من أن جملة قال يا آدم عطف بيان على ﴿ **فوسوس إليه الشيطان** ﴾ وكما يشكل على هذا يشكل على قوله أنه لا يكون تابعا لجملة . **(قوله بشرطه الذى ستعرفه فى موضعه)** هو كون الثانى معه زيادة بيان كما فى قراءة يعقوب : ﴿ **وترى كل أمة جاثية كل أمة تدعى إلى كتابها** ﴾ [الجاثية : ٢٨] ، بنصب كل الثانية فإنه قد اتصل بها ذكر سبب الجثو . **(قوله هكذا قال الناظم وابنه)** أى تبعا لابن الطراوة واحتجوا بأن الشيء لا يبين بنفسه . **(قوله وفيه نظر)** وجهه أن كلا من البدل وعطف البيان مبين لمتبوعه وإن كان التبيين فى البدل غير مقصود بالذات وبجملة لكونه على تقدير العامل وفى عطف البيان مقصودا بالذات وبمفرد وحينئذ فلا مانع من كون عطف البيان بلفظ المتبوع إذا كان معه زيادة كالبدل . **(قوله ما ينبنى على هاتين)** فينبنى على السابعة امتناع بدلية نحو يعمر وبشر فى يا غلام يعمر . و :

*** أنا ابن التارك البكرى بشر ***

وعلى الثامنة امتناع بدلية نحو أخاها وأخوه فى هند ضربت زيدا أخاها وزيد جاء الرجل أخوه ، وبهذا يعرف ما فى كلام البعض من القصور .

[عطف النسق]

(تَالٍ بِحَرْفٍ مُتْبِـعٍ عَطْفُ آلنَّسَقْ) فتال أى تابع جنس يشمل جميع التوابع . وبحرف يخرج ما عدا عطف النسق منها . ومتبع يخرج نحو : مررت بغضنفر أى أسد ، فإن أسدا

[عطف النسق]

تقدم معنى العطف وأما النسق فقال الفاكهى : اسم مصدر بمعنى اسم المفعول يقال نسقت الكلام أنسقه عطفت بعضه على بعض والمصدر بالتسكين ا هـ والمعنى على هذا العطف الواقع فى الكلام المعطوف بعضه على بعض وفى الفارضى أن النسق بالتحريك مصدر وقيل النسق بمعنى الطريقة ، والإضافة لأدنى ملابسة أى عطف اللفظ الذى جىء به على نسق الأول وطريقته وهو ثلاثة أقسام : أحدها : العطف على اللفظ وهو الأصل وشرطه إمكان توجه العامل فلا يجوز فى ما جاءنى من امرأة ولا زيد جر زيد لأن من الزائدة لا تعمل فى معرفة . الثانى : العطف على المحل وشرطه إمكان ظهور المحل فى الفصيح فلا يجوز مررت بزيد وعمرا بالنصب خلافا لابن جنى وكون المحل بحق الأصالة فلا يجوز هذا ضارب زيدا وأخيه خلافا للبغداديين . ووجود المحرز أى العامل الطالب للمحل على خلاف فيه تقدم بيانه ، فلا يجوز أن زيدا وعمرو قائما برفع عمرو . وقد يمتنع العطف على اللفظ وعلى المحل معا نحو ما زيد قائما لكن أو بل قاعد لأن فى العطف على اللفظ إعمال ما فى الموجب وفى العطف على المحل اعتبار الابتداء مع زواله بدخول الناسخ فلم يوجد المحرز ، والصواب الرفع على إضمار المبتدأ . الثالث : العطف على التوهم وشرطه صحة دخول العامل المتوهم وأما كثرة دخوله فشرط للحسن ولهذا حسن لست قائما ولا قاعدٍ بالجر ولم يحسن ما كنت قائما ولا قاعد بالجر ، والفرق بين القسمين الأخيرين أن العامل فى العطف على المحل موجود دون أثره والعامل فى العطف على التوهم مفقود دون أثره .

(قوله تال بحرف متبع عطف النسق) قال شيخنا : أى معطوف النسق تال مع حرف متبع ا هـ فأشار إلى أمور ثلاثة لا تخفاك . **(قوله بحرف)** ولو تقديرا لأن حذف العاطف جائز عند المصنف نظما ونثرا وإن لم يكن المقام مقام سرد الأعداد على ما أفاده البهوتى . **(قوله متبع)** أى موضوع للاتباع وهو تشريك الثانى مع الأول فى عامله غزى . **(قوله يخرج ما عدا عطف النسق منها)** أى وما عدا عطف البيان المسبوق بأى التفسيرية بدليل كلامه بعد وما عدا التوكيد المسبوق بالعاطف نحو : ﴿ **كلا سيعلمون ، ثم كلا سيعلمون** ﴾ [النبأ : ٤ ، ٥] ، لأن هذا أيضا إنما يخرج بقوله تبع أى محصل للاتباع . نعم إن جعلت الباء فى قوله بحرف سببية خرج جميع ذلك بقوله بحرف لأن تبعية البيان المسبوق بأى التفسيرية والتوكيد المسبوق بالعطف ليست بسبب الحرف لثبوت التبعية لهما مع حذف أى والعاطف لكن الشارح لم يجر على هذا الوجه .

تابع بحرف وليس معطوفا عطف نسق ، بل بيان ، لأن أى ليست بحرف متبع على الصحيح بل حرف تفسير . وخلص التعريف للعطف بالحروف الآتى ذكرها (كَاخْصُصْ بِوُدٍّ وَثَنَاءٍ مَنْ صَدَقْ) فثناء تابع لودّ بالواو وهى حرف متبع (فَالْعَطْفُ مُطْلَقًا بِوَاوٍ) و(ثُمَّ) و(فَا) و(حَتَّى) و(أَمْ) و(أَوْ) فهذه الستة تشرك بين التابع والمتبوع لفظا ومعنى . وهذا معنى قوله مطلقا (كَفِيكَ صِدْقٌ وَوَفَا) وهذا ظاهر فى الأربعة الأول . وأما أم وأو فقال المصنف : أكثر النحويين على أنهما يشركان فى اللفظ لا فى المعنى . والصحيح أنهما يشركان لفظا

(قوله بل بيان) أى عطف بيان وليس لنا عطف بيان بعد حرف إلا هذا . **(قوله ليست بحرف متبع)** لصحة حذفها لفظا وتقديرا والعاطف ليس كذلك . ورده الدمامينى بأن العاطف قد يحذف لفظا وتقديرا إذا صح الكلام بدونه كما فى الأخبار المتعاطفة والصفات المتعاطفة وكما فى أشكو إليك بثى وحزنى إذ يصح حذف الواو فيصير الثانى توكيدا . **(قوله على الصحيح)** وقال الكوفيون إنها عاطفة . **(قوله بل حرف تفسير)** وقد ترد زائدة بين المبتدأ والخبر تأكيدا للاتحاد وزيادة فى البيان كما قاله السيد الجرجانى ، مثال ذلك قول صاحب المغنى وقالوا التقدير فى قوله تعالى : ﴿ **أفمن يتقى بوجهه سوء العذاب يوم القيامة** ﴾ [الزمر : ٢٤] ، أى كمن ينعم فى الجنة ا هـ فزاد أى بين المبتدأ وهو التقدير بمعنى المقدر والخبر وهو كمن ينعم فى الجنة وتكلف الدمامينى جعلها تفسيرية بجعل خبر التقدير محذوفا تقديره ثابت وهذا يدل على أن ثم مقدرا فسره بقوله أى كمن ينعم فى الجنة فاحرص على هذه الفائدة تنفعك فى مواطن عديدة .

(قوله مطلقا) حال من الضمير فى الخبر أى استقر حالة كونه مطلقا عن التقييد باللفظ وفيه تقديم الحال على عاملها الظرفى وهو جائز عند الأخفش والمصنف ، ويجوز كونه حالا من العطف على مذهب سيبويه . **(قوله لفظا ومعنى)** الحاصل أن حروف العطف المذكورة تسعة وهى ثلاثة أقسام : ما يشرك فى اللفظ فقط دائما وهى ثلاثة : بل ولكن ولا لاختلاف المتعاطفين فيها بالإثبات والنفى ، إذ ما قبل بل ولكن منفى وما بعدهما مثبت ولا بالعكس . وما يشرك لفظا ومعنى دائما وهو أربعة : الواو والفاء وثم وحتى . وما يشرك لفظا فقط تارة ولفظا ومعنى تارة أخرى وهو أم وأو . فإن قلت : الواو فى عطف الجوار تشرك لفظا فقط . قلت : هى مشركة فى المعنى أيضا قطعا لأن العطف فى مثل ﴿ **وأرجلكم** ﴾ بالخفض إنما هو على الوجوه ولكنك ناسبت فى الحركة بينه وبين ما قبله والإعراب مقدر لاشتغال المحل بحركة المناسبة . أفاده ابن هشام .

(قوله كفيك صدق ووفا) لا حجة إليه بعد قوله كاخصص إلخ . **(قوله والصحيح أنهما يشركان إلخ)** الخلاف لفظى[1] لأن القائل بعدم تشريكهما فى المعنى أراد بالمعنى معنى العامل لأن الاستقرار فى الدار مثلا إنما هو ثابت لأحد المتعاطفين لا بعينه فقط لا لهما معا والقائل بتشريكهما فى المعنى أراد بالمعنى ما يفيد أم من احتمال كل من متعاطفيها لثبوت استقراره فى الدار وانتفائه عنه وصلاحية

---

(١) وما يؤدى إليه متفق معنى .

ومعنى ما لم يقتضيا إضرابا ، لأن القائل أزيد فى الدار أم عمرو عالم بأن الذى فى الدار أحد المذكورين وغير عالم بتعيينه ، فالذى بعد أم مساو للذى قبلها فى الصلاحية لثبوت الاستقرار فى الدار وانتفائه ، وحصول المساواة إنما هو بأم ، وكذلك أو مشركة لما قبلها وما بعدها فيما يجاء بها لأجله من شك أو غيره . أما إذا اقتضيا إضرابا فإنهما يشركان فى اللفظ فقط . وإنما لم ينبه عليه لأنه قليل (**وَأَتْبَعَتْ لَفْظًا فَحَسْبُ**) أى فقط بقية حروف العطف وهى (**بَلْ وَلَا**) و(**لَكِنْ كَلَمْ يَبْدُ آمْرُؤٌ لَكِنْ طَلَا**) وقام زيد لا عمرو ، وما جاء زيد بل عمرو . والطلا الولد من ذوات الظلف .

(**تنبيه**)*: اختلف فى ثلاثة أحرف مما ذكره هنا وهى : حتى وأم ولكن ، أما حتى فمذهب الكوفيين أنها ليست بحرف عطف وإنما يعربون ما بعدها بإضمار وأما أم فذكر النحاس فيها خلافا وأن أبا عبيدة ذهب إلى أنها بمعنى الهمزة فإذا قلت أقائم زيد أم عمرو فالمعنى أعمرو قائم ؟ فتصير على مذهبه استفهامية وأما لكن فذهب أكثر النحويين إلى أنها من حروف العطف ثم اختلفوا على ثلاثة أقوال : **أحدها** : أنها لا تكون عاطفة إلا إذا لم تدخل عليها الواو وهو مذهب الفارسى وأكثر النحويين . **والثانى** : أنها عاطفة ولا تستعمل إلا بالواو والواو مع ذلك زائدة وصححه ابن عصفور ، قال : وعليه

كل منهما له . أفاده الشاطبى . (**قوله ما لم يقتضيا إضرابا**) أى فإنهما حينئذ يشركان فى اللفظ فقط كما سيأتى . (**قوله لأنه قليل**) أى ولأن إطلاقه مقيد بما يأتى فى كلامه فلا اعتراض . (**قوله والطلا**) أى بفتح الطاء مقصورا وأما الطلاء بالكسر ممدودا فالخمر وأما المضموم فممدوده الدم ومقصوره الأعناق أو أصولها جمع طلية أو طلاة . كذا فى القاموس . (**قوله الولد من ذوات الظلف**) وقيل ولد بقر الوحش فقط . (**قوله مما ذكره هنا**) قيد به لوقوع الخلاف فى أحرف غير هذه الثلاثة لم يذكرها هنا ، وهى إما بالكسر وأى وإلا وأين وكيف وهلا وليس .

(**قوله ليست بحرف عطف**) أى بل حرف ابتداء . (**قوله وإنما يعربون ما بعدها بإضمار**) أى بإضمار عامل ، ففى نحو : جاء القوم حتى أبوك ورأيتهم حتى أباك ومررت بهم حتى أبيك يضمرون جاء ورأيت والباء ، ويجعلون حتى ابتدائية . (**قوله فالمعنى أعمرو قائم ؟**) أى فيكون ما بعدها فى مثل هذا التركيب مبتدأ محذوف الخبر وفى النصب والجر يقدر المناسب . (**قوله فذهب أكثر النحويين إلخ**) فرض فى المغنى الخلاف فيما إذا وليها مفرد قال : فإن وليها كلام فهى حرف ابتداء لمجرد إفادة الاستدراك وليست عاطفة ويجوز أن تستعمل بالواو نحو ﴿ **ولكن كانوا هم الظالمين** ﴾ وبدونها نحو قول زهير : أن ابن ورقاء إلخ ، وزعم ابن أبى الربيع أنها حين اقترانها بالواو عاطفة جملة على جملة وأنه ظاهر قول سيبويه اهـ والواو على قول ابن أبى الربيع زائدة وعلى الأول عاطفة جملة فيما يظهر . (**قوله ولا تستعمل إلا بالواو**) أى لا تستعمل عاطفة لا مطلقا بدليل قوله :

ينبغى أن يحمل مذهب سيبويه والأخفش لأنهما قالا إنها عاطفة ولما مثلا للعطف بها مثلاه بالواو . **والثالث** : أن العطف بها وأنت مخير فى الإتيان بالواو وهو مذهب ابن كيسان . وذهب يونس إلى أنها حرف استدراك وليست بعاطفة والواو قبلها عاطفة لما بعدها على ما قبلها عطف مفرد على مفرد . ووافق الناظم هنا الأكثرين . ووافق فى التسهيل يونس فقال فيه وليس منها لكن وفاقا ليونس ا هـ **(فَاعْطِفْ بِوَاوٍ سَابِقًا أَوْ لَاحِقًا * فِى ٱلْحُكْمِ أَوْ مُصَاحِبًا مُوَافِقًا) فالأول** نحو : ﴿ **ولقد أرسلنا نوحا وإبراهيم** ﴾ [الحديد : ٢٦] ، والثانى نحو : ﴿ **كذلك يوحى إليك وإلى الذين من قبلك** ﴾ [الشورى : ٣] ، والثالث نحو : ﴿ **فأنجيناه وأصحاب السفينة** ﴾ [العنكبوت : ١٥] ، وهذا معنى قولهم الواو لمطلق الجمع . وذهب بعض الكوفيين إلى أنها ترتب ، وحكى عن قطرب وثعلب والربعى . وبذلك يعلم أن ما ذكره السيرافى[٤] والسهيلى من إجماع النحاة بصريهم وكوفيهم على أن

إن ابن ورقاء لا تخشى بوادره لكن وقائعه فى الحرب تنتظر

والواو على هذا القول زائدة لازمة وعلى القول الذى بعده زائدة غير لازمة . **(قوله وذهب يونس)** مقابل قوله فذهب أكثر النحويين إلى أنها من حروف العطف . **(قوله عطف مفرد على مفرد)** ففى نحو : ﴿ **ما كان محمد** ﴾ الآية يجعل رسول معطوفا بالواو على أبا عطف مفرد على مفرد لا منصوبا بكان المحذوفة والعطف من عطف الجمل وسيأتى فى الشرح رد هذا القول بأن متعاطفى الواو المفردين لا يختلفان بالإيجاب والسلب وسيأتى رد هذا الرد . **(قوله ووافق فى التسهيل يونس)** أى فى مجرد أن لكن غير عاطفة لكن اختلفا فقال يونس : الواو عاطفة لمفرد على مفرد كما عرفت وقال المصنف لجملة حذف بعضها . **(قوله فاعطف بواو)** وترد للاستئناف نحو : ﴿ **لنبين لكم ونقر فى الأرحام** ﴾ .

(قوله لمطلق الجمع) هو بمعنى قول بعضهم للجمع المطلق فذكر المطلق ليس للتقييد بالإطلاق بل لبيان الإطلاق فلا فرق بين العبارتين فاندفع الاعتراض على العبارة الثانية بأنها غير سديدة لتقييد الجمع فيها بقيد الإطلاق مع أن الواو للجمع بلا قيد ، قال الشنوانى : ومنشأ توهم الفرق بينهما الفرق بين الماء المطلق ومطلق الماء مع الغفلة عن أن ذلك اصطلاح شرعى وما نحن فيه اصطلاح لغوى ا هـ والمراد بالجمع الاجتماع فى الحصول فى عطف الجمل التى لا محل لها من الإعراب وفى نسبة العامل إلى المتعاطفين أو المتعاطفات فى غير ذلك لا الاجتماع فى زمان أو مكان. فإن قلت: لو لم يؤت بالواو فى نحو: قام زيد وقعد عمرو لكان حصول مضمون الجملتين معلوما فما فائدة الواو فى عطف الجمل التى لا محل لها. قلت: قال الدمامينى فائدتها فى ذلك النص على حصول المضمونين معا إذ لولاها لكان حصولهما ظاهرا فقط لاحتمال كون الحاصل الثانى فقط بأن يكون الأول غلطا والثانى إضرابا عنه اهـ باختصار وكونها للجمع مطلقا أحد قولين والثانى أنها للجمع فى المفردات فقط والأول أوجه. **(قوله وحكى عن قطرب إلخ)** بل نقله ابن هشام عن الفراء والرضى عن الكسائى وابن درستويه.

---

(١) راجع له شرح أبيات الكتاب لسيبويه .

الواو لا ترتب غير صحيح .

(تنبيه)*: قال فى التسهيل : وتنفرد الواو بكون متبعها فى الحكم محتملا للمعية برجحان ، وللتأخر بكثرة وللتقدم بقلة **(وَٱخْصُصْ بِهَا)** أى بالواو **(عَطْفَ ٱلَّذِى لَا يُغْنِى**

همع . **(قوله قال فى التسهيل إلخ)** حاصله أنها وإن كانت موضوعة لمطلق الجمع الصادق بالأمور الثلاثة لكن استعمالها فى الأمور الثلاثة الصادق بها مطلق الجمع متفاوت فاستعمالها فى المعية أكثر وفى تقدم ما قبلها كثير وفى تأخره قليل فتكون عند التجرد عن القرائن للمعية بأرجحية ولتقدم ما قبلها برجحان ولتأخره بمرجوحية فكلام التسهيل كما فى التصريح تحقيق للواقع لا قول ثالث .

(قوله واخصص بها إلخ) قال الدمامينى : يرد عليه أن أم المتصلة تشاركها فى ذلك نحو : سواء علىّ أقمت أم قعدت[1] فإنها عاطفة على ما لا يغنى اهـ . قال فى التصريح : أجيب عنه بأن هذا كلام منظور فيه إلى حالته الأصلية إذ الأصل سواء علىّ القيام والقعود ، فالعاطف بطريق الأصالة إنما هو الواو . قاله الموضح فى الحواشى اهـ واعلم أن الواو تختص بأحد وعشرين حكما ذكره الناظم منها ثلاثة : عطف ما لا يغنى متبوعه . وعطف السابق على اللاحق . وعطف عامل حذف وبقى معموله ، ذكر هذا فى قوله آخر الباب : وهى انفردت بعطف عامل مزال قد بقى معموله . الرابع : عطف سببى على أجنبى فى الاشتغال ونحوه نحو : زيدا ضربت عمرا وأخاه ، وزيد مررت بقومك وقومه . الخامس : عطف الشىء على مرادفه نحو : ﴿ **شرعة ومنهاجا** ﴾ . السادس : فِصلها من معطوفها بظرف أو عديله نحو : ﴿ **ومن خلفهم سدا** ﴾ . السابع : جواز تقديمها مع معطوفها فى الضرورة نحو :

* جمعت وفحشا غيبة ونميمة *

وقيل لا تختص بالواو بذلك بل الفاء وثم وأو ولا كذلك . الثامن : جواز العطف على الجوار فى الجر خاصة نحو : ﴿ **وأرجلكم** ﴾ فى قراءة من جر . التاسع : جواز حذفها إن أمن اللبس كقوله :

* كيف أصبحت كيف أمسيت *

العاشر : إيلاؤها لا إذا عطفت مفردا بعد نهى نحو : ﴿ **ولا الهدى ولا القلائد** ﴾ [المائدة : ٢] ، أو نفى : ﴿ **فلا رفث ولا فسوق** ﴾ أو مؤوّل بنفى نحو : ﴿ **ولا الضالين** ﴾ . الحادى عشر : إيلاؤها إما مسبوقة بمثلها غالبا إذا عطفت مفردا نحو : ﴿ **إما العذاب وإما الساعة** ﴾ . الثانى عشر : عطف النعوت المفرقة مع اجتماع منعوتها نحو : مررت برجلين كريم وبخيل . الثالث عشر : عطف العقد على النيف إذا وقعا دفعة كأحد وعشرين فإن تأخر وقوع العقد جاز أن تقول قبضت ثلاثة فعشرين أو ثم عشرين . الرابع عشر : عطف ما حقه التثنية أو الجمع نحو : محمد ومحمد فى يوم واحد . الخامس عشر : عطف العام على الخاص نحو : ﴿ **اغفر لى ولوالدىّ وللمؤمنين** ﴾ . أما عطف الخاص على العام لمزية فى الخاص فيشاركها فيه حتى نحو : ﴿ **وإذ أخذنا من النبيين ميثاقهم ومنك ومن نوح** ﴾

---

(١) ومثله فى القرآن : ﴿ سواء علينا أجزعنا أم صبرنا ﴾ .

مَتْبُوعُهُ) أى لا يكتفى الكلام به (كَاصْطَفَّ هَذَا وَآبْنِى) وتخاصم زيد وعمرو ، وجلست بين زيد وعمرو ، ولا يجوز فيها غير الواو . وأما قوله : بين الدخول فحومل ، فالتقدير بين

[الأحزاب : ٧] ، الآية ، ومات الناس حتى الأنبياء . ومثل العام والخاص الكل والجزء . السادس عشر : العطف التلقينى من المخاطب نحو : ﴿ قال ومن كفر ﴾ [البقرة : ١٢٦] . السابع عشر : اقترانها بلكن نحو : ﴿ ولكن رسول الله ﴾ [الأحزاب : ١٤٠] . الثامن عشر والتاسع عشر : العطف فى التحذير والإغراء نحو : ﴿ ناقة الله وسقياها ﴾ [الشمس : ١٣] ، ونحو : المروءة والنجدة . العشرون : عطف أى على مثلها نحو :

*** أبى وأيك فارس الأحزاب ***

الحادى والعشرون : صحة حكاية العلم بمن مع اتباعه بعلم آخر معطوف عليه بها نحو : من زيدا وعمرا فإنهم شرطوا فى حكاية العلم بمن ألا يتبع إلا إذا كان التابع ابنا متصلا بعلم أو علما معطوفا بالواو ، وعد فى التصريح من خصائص الواو عطف ما تضمنه الأول لمزية فى المعطوف نحو : ﴿ حافظوا على الصلوات والصلاة الوسطى ﴾ [البقرة : ٢٣٨] ، وفيه أن هذا عطف الخاص على العام ويشاركها فيه حتى كما ذكره بعد . وعد أيضا من خصائصها امتناع الحكاية بمن إذا اقترنت بها فلا يقال ومن زيدا بالنصب حكاية لمن قال رأيت زيدا . وفيه أنهم أطلقوا العاطف الذى اقترانه بمن يمنع الحكاية ولم يقيدوه بالواو .

هذا ملخص ما فى حاشية شيخنا ومنه يعلم ما فى كلام البعض من الخلل فى غير موضع لكن ما تقدم من اختصاصها بعطف السابق على اللاحق يرد عليه أن حتى تشاركها فى ذلك على الصحيح نحو : مات كل أب لى حتى آدم كما سيأتى ، وما تقدم من اختصاصها بعطف عامل حذف وبقى معموله يرد عليه ما سيأتى أن الفاء تشاركها فى ذلك نحو : اشتريته بدرهم فصاعدا ، وما تقدم من اختصاصها بجواز حذفها خلاف ما فى التسهيل من أن أو كالواو فى ذلك ، بل مال الدمامينى إلى أن الفاء أيضا كالواو فى ذلك كما سيأتى ، وقولنا فيما تقدم إذا عطفت مفردا بعد نهى إلخ .

قال فى المغنى : ولم تقصد المعية فلا يجوز ما اختصم زيد ولا عمرو لأنه للمعية وأما : ﴿ وما يستوى الأعمى والبصير ولا الظلمات ولا النور ولا الظل ولا الحرور وما يستوى الأحياء ولا الأموات ﴾ [فاطر : ٢٢] ، فلا الثانية والرابعة والخامسة زوائد لأمن اللبس اهـ وإنما قرنوا الواو بلا فى نحو : ما قام زيد ولا عمرو ولا تضرب زيدا ولا عمرا لإفادة نفى القيام عنهما مجتمعين ومفترقين والنهى عن ضربهما كذلك ودفع توهم تقييد النفى أو النهى بحال الاجتماع . وقولنا ما حقه التثنية أو الجمع أى ما الأصل فيه التثنية أو الجمع فلا ينافى ما فى التسهيل من أن العطف سائغ مع قصد التكثير أو فصل بين المتعاطفين ظاهر أو مقدر . مثال الأخير قول الحجاج يوم مات محمد ابنه ومحمد أخوه : محمد ومحمد فى يوم واحد أى محمد ابنى ومحمد أخى .

(قوله بين زيد وعمرو) ويقال بين زيد وبين عمرو بزيادة بين الثانية للتأكيد ، قاله ابن برى

أماكن الدخول فأماكن حومل فهو بمثابة اختصم الزيدون فالعمرون **(وَٱلْفَاءُ لِلتَّرْتِيبِ بِاتِّصَالٍ)** أى بلا مهلة وهو المعبر عنه بالتعقيب نحو : ﴿ **أماته فأقبره** ﴾ [عبس : ٢١] ، وكثيرا ما تقتضى أيضا التسبب إن كان المعطوف جملة نحو : ﴿ **فوكزه موسى فقضى**

وغيره وبه يرد منع الحريرى لذلك . دنوشرى . **(قوله ولا يجوز فيها غير الواو)** وإنما انفردت الواو بذلك لترجح معنى المصاحبة فيها . **(قوله بين الدخول فحومل)** الدخول بفتح الدال وحومل موضعان . **(قوله بين أماكن إلخ)** أى فهو على حذف مضاف وقدره بعضهم بين أهل الدخول إلخ ويحتمل أن المراد بالدخول وحومل أجزاؤهما . **(قوله والفاء للترتيب)** أى المعنوى وقد تكون للترتيب الذكرى وأكثر ما يكون فى عطف مفصل على مجمل نحو : ﴿ **فقد سألوا موسى أكبر من ذلك فقالوا أرنا الله جهرة** ﴾ [النساء : ١٥٣] ، والذى انحط عليه كلام سم فى الآيات البينات أنه ليس المراد من الترتيب الذكرى مجرد ترتيب الشيئين مثلا فى الذكر لأن هذا القدر لازم للذكر مع إسقاط الفاء أيضا بل ترتيب مراتب المذكور فى الذكر أى بيان أن المذكور أولا حقه أن يتقدم فى الذكر لتقدم رتبته على رتبة المتأخر قال : ومعنى التعقيب حينئذ بيان أن رتبة المتأخر قريبة من رتبة المتقدم غير متراخية عنها كثيرا فليتأمل ا هـ وقد تكون فى غير ذلك كقوله تعالى : ﴿ **ادخلوا أبواب جهنم خالدين فيها فبئس مثوى المتكبرين** ﴾ [غافر : ٧٦] ، وقوله تعالى : ﴿ **وأورثنا الأرض نتبوأ من الجنة حيث نشاء فنعم أجر العاملين** ﴾ [البقرة : ٣٦] ، فإن ذكر ذم الشىء أو مدحه يحسن بعد جرى ذكره . وأما الفاء من ﴿ **فأخرجهما** ﴾ من قوله تعالى : ﴿ **فأزلهما الشيطان عنها فأخرجهما مما كانا فيه** ﴾ فللترتيب المعنوى إن رجع ضمير عنها إلى الشجرة أى أوقعهما فى الزلة بسبب الشجرة وللذكرى إن رجع إلى الجنة أى أذهبهما عنها ويرد على هذا أن الذى كانا فيه هو الجنة فأين التفصيل إلا أن يراد فأخرجهما مما كانا فيه من النعيم والكرامة فيكون تفصيلا بعد الإجمال . قاله الدمامينى .

(قوله باتصال) أى معه وهو فى كل شىء بحسبه يقال تزوج فلان فوُلد له إذا لم يكن بينهما إلا مدة الحمل وإن طالت . **(قوله أى بلا مهلة)** بضم الميم أى تأخر . كذا فى المصباح وغيره . **(قوله نحو أماته فأقبره)** لا يقال الإقبار مسبب عن الإماته فالفاء للتسبب فى هذه الآية أيضا وصنيع الشارح يوهم خلافه لأنا نقول المراد بالتسبب أن يكون المعطوف مسببا عن المعطوف عليه بالذات لا بواسطة عادة والآية من الثانى لا الأول . **(قوله إن كان المعطوف جملة)** أى أو صفة نحو : ﴿ **لآكلون من شجر من زقوم * فمالئون منها البطون** ﴾ [الواقعة : ٥٣] ، الآية وقد تجىء فى ذلك لمجرد الترتيب من غير سببية نحو : ﴿ **فراغ إلى أهله فجاء بعجل سمين * فقربه إليهم** ﴾ [الزاريات : ٢٧] ، ونحو : ﴿ **فالزاجرات زجرا * فالتاليات ذكرا** ﴾ [الصافات : ٢] ، وفى المغنى وشرح الدمامينى عليه : أن للفاء مع الصفة أربعة أحوال : أن تدل على ترتيب معانيها فى الوجود أو فى غيره كالشرف والخسة أو على ترتيب موصوفاتها فى الوجود أو فى غيره نحو : زيد الصابح فالغانم فالآيب أى الذى أغار على القوم صباحا فغنم فآب أى رجع ، وجالس الأزهد فالأورع ، وولد لزيد الشاعر فالكاتب ،

عليه ﴾ [القصص : ١٥] ، وأما نحو : ﴿ **أهلكناها فجاءها بأسنا** ﴾ [الأعراف : ٤] ، ونحو : « **توضأ فغسل وجهه ويديه** » الحديث ، فالمعنى أردنا إهلاكها وأراد الوضوء . وأما نحو : ﴿ **فجعله غثاء** ﴾ [الأعلى : ٥] ، أى جافا هشيما أحوى أى أسود ، فالتقدير فمضت مدة فجعله غثاء ، أو أن الفاء نابت عن ثم كما جاء عكسه وسيأتى (**وَثُمَّ لِلتَّرْتِيبِ بِانْفِصَالِ**) أى بمهلة وتراخ نحو : ﴿ **فأقبره ۝ ثم إذا شاء أنشره** ﴾ [عبس : ٢٢] ، وقد توضع موضع الفاء كقوله :

[٨٤٨] **كَهَزِّ الرُّدَيْنِيِّ تَحْتَ الْعَجَاجِ جَرَى فِي الْأَنَابِيبِ ثُمَّ اضْطَرَبْ**

ورحم الله المحققين فالمقصرين . اهـ بتلخيص وإيضاح .

(**قوله وأما نحو أهلكناها إلخ**) إيراد على الترتيب لأن مجيء البأس قبل الإهلاك وغسل الأعضاء الأربعة قبل الوضوء ، كذا قال شيخنا . ولا يظهر الثانى إذا كان المراد غسل جملة الأعضاء لأن غسل جملتها نفس الوضوء لا قبله ولا بعده وإنما يظهر إذا كان المراد غسل كل منها على انفراده ، لأنه الذى قبل الوضوء أى فى الجملة ، وإلا فغسل الرجلين بتمامهما ليس قبل الوضوء فتفطن . (**قوله فالمعنى أردنا إلخ**) أو يقال الفاء فى الآية والحديث للترتيب الذكرى اهـ تصريح أى لأن ما بعد الفاء تفصيل للمجمل قبلها . (**قوله وأما نحو فجعله إلخ**) إيراد على التعقيب لأن جعله غثاء لا يتصل بإخراجه . (**قوله فالتقدير فمضت مدة إلخ**) أى فالمعطوف عليه محذوف . قيل : هذا لا يدفع الاعتراض لأن مضى المدة لا يعقب الإخراج وأجيب بأنه يكفى أن أول أجزاء المضى يعقب الإخراج وإن لم يحصل بتمامه إلا فى زمن طويل . ذكره الرضى والسعد وجعلا منه : ﴿ **فتصبح الأرض مخضرة** ﴾ [الحج : ٦٣] ، قال فى المغنى : وقيل الفاء فى هذه الآية يعنى آية ﴿ **فتصبح الأرض مخضرة** ﴾ للسببية لا للعطف وفاء السببية لا تستلزم التعقيب بدليل صحة قولك إن يسلم فهو يدخل الجنة ، ومعلوم ما بينهما من المهلة اهـ . قال الدمامينى : الحق أن الأصل فى الفاء السببية استلزام التعقيب وإن عدمه فى بعض المواضع كالمثال لعدم استكمال السبب إذ السبب التام لدخول الجنة فى المثال مجموع الإسلام واستمرار حكمه لكن إطلاق السبب على جزئه مجاز اهـ باختصار . (**قوله أو أن الفاء نابت عن ثم**) أو يقال التعقيب فى كل شيء بحسبه . قال فى الهمع : قيل ترد الفاء للاستئناف نحو :

* **ألم تسأل الربع القواء فينطق** *

أى فهو ينطق إذ لو كانت لمجرد العطف جزم ما بعدها أو للسببية نصب ونحو : ﴿ **أن يقول له كن فيكون** ﴾ [النحل : ٤٠] ، بالرفع قال ابن هشام : والتحقيق أنها فى مثل ذلك عاطفة وأن

[شواهد عطف النسق]

[٨٤٨] قاله أبو داود جارية بن الحجاج من قصيدة من المتقارب ، أى كهز الطرف وهو المذكور فيما قبله تحتى ، كهز الردينى أى الرمح . الردينى نسبة إلى امرأة سمهر تسمى ردينة ، وكانا يقوّمان القنا بخط هجر . وأراد بالهز الاهتزاز وهو كناية عن سرعة حركته وشدة جريه . والطرف بكسر الطاء وفى آخره فاء هو الفرس الكريم . والعجاج : الغبار . والأنابيب جمع أنبوب : القصب . والشاهد أن ثم فى موضع الفاء : أى فاضطرب . فإن الهز إذا جرى فى الأنابيب اضطرب الرمح بغير تراخ . وثم للتراخى .

وأما نحو : ﴿ هو الذى خلقكم من نفس واحدة ثم جعل منها زوجها ﴾ [الزمر : ٦] ، ﴿ ذلكم وصاكم به لعلكم تتقون ثم آتينا موسى الكتاب تماما ﴾ [الأنعام : ١٥٣] وقوله :

[٨٤٩] إنَّ مَنْ سَادَ ثُمَّ سَادَ أَبُوهُ ثُمَّ قَدْ سَادَ قَبْلَ ذَلِكَ جَدُّه

فقيل ثم فيه لترتيب الأخبار لا لترتيب الحكم ، وأنه يقال : بلغنى ما صنعت اليوم ثم ما صنعت أمس أعجب ، أى ثم أخبرك أن الذى صنعته أمس أعجب . وقيل إن ثم بمعنى الواو وقيل غير ذلك . وأجاب ابن عصفور عن البيت بأن المراد أن الجد أتاه السودد

المعتمد بالعطف الجملة لا الفعل وحده . (قوله وثم) ويقال ثم وثمت وثمت . قاله فى التسهيل . (قوله كقوله كهز إلخ) فإن الهز متى جرى فى أنابيب الرمح أعقبه الاضطراب ولم يتراخ عنه . قاله فى المغنى واعترضه قريبه فقال الظاهر أنه ليس كذلك بل الاضطراب والجرى فى زمن واحد فتكون ثم بمعنى الواو ، وجوابه أن الترتيب يحصل فى لحظات لطيفة . والردينى صفة للرمح نسبة إلى امرأة اسمها ردينة كانت تقوّم الرماح . والعجاج : الغبار . والأنابيب جمع أنبوبة وهى ما بين كل عقدتين ، كذا فى التصريح ، والاعتراض أقوى من الجواب . وهز مصدر بمعنى اهتزاز كما فى العينى مضاف إلى فاعله . والمشبه اهتزاز فرس كانت تحت الممدوح . (قوله وأما نحو إلخ) وجه الإيراد فى الآية الأولى أن خلق حواء قبل خلق الذرية وفى الثانية أن إيتاء موسى الكتاب قبل توصية هذه الأمة بالمشار إليه وفى البيت واضح . دمامينى .

(قوله هو الذى خلقكم إلخ) التلاوة ﴿ وهو الذى خلقكم من نفس واحدة وجعل ﴾ إلخ أو ﴿ خلقكم من نفس واحدة ثم جعل ﴾ إلخ والثانى هو الموافق لكون الكلام فى ثم فكان عليه حذف هو الذى وأراد بالنفس الواحدة آدم وبزوجها حواء (قوله وقيل غير ذلك) فمما قيل فى الآية الأولى أن العطف على محذوف أى من نفس واحدة أنشأها ثم جعل منها زوجها أو على واحدة لتأويلها بالفعل أى من نفس توحدت أى انفردت ثم جعل إلخ أو أن الذرية أخرجت من ظهر آدم كالذر ثم خلقت حواء ، وهذه الأجوبة أنفع من جواب الشارح لأنها تصحح الترتيب والمهلة وجوابه يصحح الترتيب فقط إذ لا تراخى بين الإخبارين ، نعم جوابه أعم إذ يصح أن يجاب به عن الآية الثانية والبيت كما فعله ، كذا فى المغنى . قال الدمامينى : ووجه الترتيب الإخبار فى البيت أن سيادة الابن نفسه أخص به من سيادة أبيه وكذا سيادة الأب بالنسبة إلى سيادة الجد .

(قوله وأجاب ابن عصفور عن البيت إلخ) حاصل جوابه أن السيادة لما سرت من الابن إلى الأب ومن الأب إلى الجد كانت سيادة الابن متقدمة رتبة ثم سيادة الأب ثم سيادة الجد فثم فى البيت للترتيب الرتبى لا الخارجى . ولا ينافيه قوله قبل ذلك على رواية من قال :

---

[٨٤٩] البيت من الخفيف ، وهو لأبى نواس فى ديوانه .

من قبل الأب والأب من قبل الابن[1] .

(تنبيه): زعم الأخفش والكوفيون أن ثم تقع زائدة فلا تكون عاطفة ألبتة وحملوا على ذلك قوله تعالى : ﴿ **حتى إذا ضاقت عليهم الأرض بما رحبت وضاقت عليهم أنفسهم وظنوا أن لا ملجأ من الله إلا إليه ثم تاب عليهم ليتوبوا** ﴾ [التوبة : ١١٨] ، جعلوا تاب عليهم هو الجواب وثم زائدة . وقول زهير :

[٨٥٠] **أَرَانِي إِذَا أَصْبَحْتُ أَصْبَحْتُ ذَا هَوًى ... فَثُمَّ إِذَا أَمْسَيْتُ أَمْسَيْتُ غَادِيَا**

*** ثم قد ساد قبل ذلك جده ***

لإمكان أن يجعل ساد فى قوله ثم قد ساد قبل ذلك جده مستعملا فى السيادة الرتبية والخارجية ويكون الإتيان بثم نظرا إلى السيادة الرتبية . وقوله قبل ذلك نظرا إلى السيادة الخارجية لأن سيادة الجد الخارجية قبل سيادة الابن وسيادة الأب الخارجيتين وبهذا التدقيق يندفع الاعتراض بأن هذا الجواب إنما يظهر على رواية بعد ذلك لا على رواية قبل ذلك . وأجاب سم عنه بأن اسم الإشارة راجع إلى وقت التكلم ولا يخفى أن جوابنا أدق فاعرفه . **(قوله أتاه السودد)** قال فى القاموس : السود والسودد والسؤدد بالهمز كقنفذ السيادة ا هـ والسين مضمومة فى الأولين أيضا كما ضبطت به فى النسخ الصحيحة من القاموس كنسخة العلامة أبى العز العجمى ويصرح بضم السين فى الثانية والثالثة قول الصحاح : الدال فى سودد زائدة لإلحاق بنائه ببناء جندب وبرقع ا هـ لأن أول جندب وبرقع مضموم وثالث جندب مفتوح كاللغة الثانية وثالث برقع مضموم كاللغة الثالثة . **(قوله إن ثم تقع زائدة)** وتقع الفاء أيضا زائدة كالفاء الثانية فى قوله :

*** فإذا هلكت فعند ذلك فاجزعى ***

والفاء فى قوله تعالى : ﴿ **فلما جاءهم ما عرفوا كفروا به** ﴾ [البقرة : ٨٩] ، عند من جعل كفروا به جواب لما الأولى والثانية تأكيد والفاء زائدة وكذا الواو عند الأخفش كما فى الدمامينى وعزاه فى الهمع للكوفيين أيضا ومثل بآية : ﴿ **حتى إذا جاءوها وفتحت أبوابها وقال لهم خزنتها** ﴾ [الزمر : ٧١ ، ٧٣] ، وآية : ﴿ **فلما أسلما وتله للجبين . وناديناه** ﴾ [الصافات : ١٠٣] ، فإحدى الواوين فيهما زائدة وغير الأخفش والكوفيين جعلوا الجواب محذوفا والواو حالية بتقدير قد والمعنى فى الآية الأولى جاءوها حال فتح أبوابها إكراما لهم عن أن يقفوا حتى تفتح . **(قوله بما رحبت)** أى مع سعتها وضاقت عليهم أنفسهم أى من فرط الوحشة والغم وظنوا أن لا ملجأ من الله إلا إليه أى وعلموا أن لا ملجأ من سخط الله إلا إلى استغفاره . **(قوله إذا أصبحت إلخ)** الهوى بالقصر العشق وإرادة

---

[٨٥٠] البيت من الطويل ، وهو لزهير بن أبى سلمى فى الأشباه والنظائر .

(١) كما فى سيدنا رسول الله فرغم شرف آبائه وأجداده فإنما زاد شرفهم وذاع صيتهم به ـ صلى الله عليه وسلم ـ.

وخرجت الآية على تقدير الجواب والبيت على زيادة الفاء (**وَٱخْصُصْ بِفَاءٍ عَطْفَ مَا لَيْسَ**) صالحا لجعله (**صِلَةً**) لخلوه من العائد (**عَلَى ٱلَّذِى ٱسْتَقَرَّ أَنَّهُ ٱلصِّلَةْ**) نحو : اللذان يقومان فيغضب زيد أخواك ، وعكسه نحو : الذى يقوم أخواك فيغضب هو زيد ، فكان

النفس وكأن الثانى هو المراد فى البيت يقول أصبح مريد الشىء وأمسى تاركا له ، يقال عدا فلان هذا الأمر إذا تجاوزه وتركه ا هـ دمامينى . قال الشمنى : وهذا يدل على أن عاديا بالعين المهملة وهو مضبوط فى بعض نسخ المغنى وفى غيره بالمعجمة ، وقد أنشد ابن مالك هذا البيت فى شرح الكافية :

أرانى إذا ما بتّ بت على هوى فثم إذا أصبحت أصبحت غاديا

قال ابن القطاع : غدا إلى كذا أصبح إليه ، ا هـ كلام الشمنى . وكما أنشده ابن مالك أنشده السيرافى وقال : كذا رواية أبى بكر ثم قال : يقول إن لى حاجة لا تنقضى أبدا ا هـ . (**قوله على تقدير الجواب**) أى فرج الله عنهم أو لجئوا إلى الله ثم تاب إلخ ، فثم عاطفة على هذا المحذوف وتوبة الله تعالى على عبده تكون بمعنى توفيقه للتوبة كما فى ﴿ **ثم تاب الله عليهم ليتوبوا** ﴾ [التوبة : ١١٨] ، وبمعنى قبول توبته . قال الشمنى : وقيل إذا بعد حتى قد تجرد عن الشرط وتبقى لمجرد الوقت فلا تحتاج إلى جواب بل تكون غاية للفعل قبلها أى خلفوا إلى هذا الوقت ثم تاب عليهم .

(**قوله على زيادة الفاء**) لأنه عُهد زيادتها ولم يعهد زيادة ثم وترد ثم للاستئناف كما فى قوله تعالى : ﴿ **ألم يروا كيف يبدأ الله الخلق ثم يعيده** ﴾ [العنكبوت : ١٩] ، فجملة ثم يعيده مستأنفة لأن إعادة الخلق لم تقع فيقرروا برؤيتها ويؤيد كونها مستأنفة قوله تعالى عقب ذلك : ﴿ **قل سيروا فى الأرض فانظروا كيف بدأ الخلق ثم الله ينشىء النشأة الآخرة** ﴾ [العنكبوت : ٢٠] ، كذا فى المغنى . (**قوله واخصص بفاء إلخ**) وفى التسهيل أنها تنفرد أيضا بعطف مفصل على مجمل متحدين معنى نحو : ﴿ **ونادى نوح ربه فقال رب إن ابنى من أهلى** ﴾ [هود : ٤٥] ، والترتيب فى مثله ذكرى لا معنوى لاتحاد المتعاطفين معنى . (**قوله وعكسه**) بالنصب عطفا على عطف فى كلام الناظم . (**قوله فيغضب هو زيد**) يحتمل أن هو فاعل يغضب فنكتة الإبراز دفع توهم كون زيد فاعلا ليغضب فيختل التركيب لعدم الضمير حينئذ فى كل من الجملتين لا كون الفعل جرى على غير من هو له كما قيل لأنه ممنوع بل هو جار على من هو له ويحتمل أن الفاعل ضمير مستتر فى يغضب وهو توكيد له وهذا ظاهر كلام الدنوشرى وما قبله ظاهر كلام التصريح ويحتمل أنه ضمير منفصل مبتدأ خبره زيد والجملة خبر الموصول ويحتمل أنه ضمير فصل لا محل له من الإعراب فالاقتصار على الأول تقصير وفاعل يغضب على الأخيرين ضمير مستتر فيه يعود على الذى .

(**قوله فكان الأولى إلخ**) لو عبر بالواو لكان أولى لوجهين : الأول أن أولوية التعبير بعبارة تشمل مسألتى الصفة والخبر لا تتفرّع على جريان الحكم فى عكس صورة المتن أيضا فلا يظهر

الأولى أن يقول كما فى التسهيل وتنفرد الفاء بتسويغ الاكتفاء بضمير واحد فيما تضمن جملتين من صلة أو صفة أو خبر ليشمل مسألتى الصلة المذكورتين . والصفة نحو : مررت بامرأة تضحك فيبكى زيد وبامرأة يضحك زيد فتبكى ، والخبر نحو : زيد يقوم فتقعد هند وزيد تقعد هند فيقوم ومن هذا قوله :

[٨٥١] وَإِنْسَانُ عَيْنِى يَحْسِرُ ٱلْمَاءُ تَارَةً فَيَبْدُو وَتَارَاتٍ يَجُمُّ فَيَغْـرَقُ

ويشمل أيضا مسألتى الحال ولم يذكره نحو : جاء زيد يضحك فتبكى هند ، وجاء زيد تبكى هند فيضحك فهذه ثمانى مسائل يختص العطف فيها بالفاء دون غيرها ، وذلك لما فيها من معنى السببية . (بَعْضًا بِحَتَّى ٱعْطِفْ عَلَى كُلٍّ وَلَا * يَكُونُ إِلَّا غَايَةَ ٱلَّذِى تَلَا) أى للعطف بحتى شرطان : الأول أن يكون المعطوف بعضا من المعطوف عليه أو كبعضه كما قاله فى التسهيل نحو : أكلت السمكة حتى رأسها ، وأعجبتنى الجارية حتى حديثها ، ولا يجوز حتى ولدها . وأما قوله :

[٨٥٢] أَلْقَى ٱلصَّحِيفَةَ كَىْ يُخَفِّفَ رَحْلَهُ وَٱلزَّادَ حَتَّى نَعْلَهُ أَلْقَاهَا

التفريع(١) بالنسبة إليهما . الثانى أن ما قبل فاء التفريع علة لما بعدها فلا يحسن التعليل بعد شمول مسألتى كل من الصلة والصفة والخبر فتأمل . **(قوله يحسر الماء)** بحاء وسين مهملتين من بابى ضرب وقتل كما فى المصباح أى يرتفع وينزاح وقوله يجمّ بضم الجيم وكسرها أى يكثر . **(قوله ويشمل أيضا إلخ)** الضمير يرجع إلى اختصاص الفاء ويشمل بالرفع على الاستئناف وليس الضمير راجعا إلى « أن يقول » كما فى التسهيل ويشمل بالنصب عطفا على مدخول اللام فى قوله سابقا ليشمل إلخ لعدم شمول ذلك القول مسألتى الحال كما قال ولم يذكره أى فى التسهيل اللهم إلا أن يراد بالصفة ما يشمل الحال لأنها صفة فى المعنى ، ويراد بقوله ولم يذكره أى نصا وفيه ما لا يخفى من التكلف وبما قررناه اندفع تنظير شيخنا . **(قوله أن يكون المعطوف بعضا من المعطوف عليه)** بأن يكون جزءا منه أو فردا أو نوعا وقوله أو كبعضه أى فى شدة الاتصال .

(قوله فعلى تأويل ألقى ما يثقله) أى تأويل ألقى الصحيفة والزاد بألقى ما يثقله ونعله بعض ما يثقله فالمعطوف بعض تأويلا وقد روى نعله بالأوجه الثلاثة كما سيذكره الشارح . **(قوله والثانى أن يكون غاية إلخ)** والتحقيق كما فى المطول أن المعتبر فى حتى ترتيب أجزاء ما قبلها ذهنا من الأضعف

---

[٨٥١] ذكر مستوفى فى شواهد الابتداء . وتمامه :

* وتـــــارات يجم فيغـــــرق *

والشاهد فيه هنا فى فيبدو حيث عطف بالفاء لاقتضائه التسبب .

[٨٥٢] عزى هذا إلى المتلمس ولم يقع فى ديوانه وإنما هو لأبى مروان النحوى قاله فى قصة المتلمس حين فر من عمرو بن هند وكان قد هجاه وهو من الكامل . والصحيفة : الكتاب أى ألقاها فى النهر وبالغ بإلقاء الزاد والنعل ليخفف عن راحلته وينجو من عدوه =

---

(١) المفهوم من وجود الفاء .

فعلى تأويل ألقى ما يثقله حتى نعله . والثانى أن يكون غاية فى زيادة أو نقص نحو : مات الناس حتى الأنبياء ، وقدم الحجاج حتى المشاة . وقد اجتمعا فى قوله :

[٨٥٣] قَهَرْنَاكُمْ حَتَّى الْكُمَاةَ فَأَنْتُمُ   تَهَابُونَنَا حَتَّى بَنِينَا الأَصَاغِرَا

(تنبيهات): **الأول** بقى شرطان آخران : **أحدهما** أن يكون المعطوف ظاهرا لا مضمرا كما هو شرط فى مجرورها إذا كانت جارة ، فلا يجوز قام الناس حتى أنا . ذكره ابن هشام الخضراوى . قال فى المغنى : ولم أقف عليه لغيره . **ثانيهما** أن يكون مفردا لا جملة وهذا يؤخذ من كلامه لأنه لابد أن يكون جزءا مما قبلها أو كجزء منه كما تقدم ، ولا يتأتى ذلك إلا فى المفردات هذا هو الصحيح . وزعم ابن السيد فى قول امرئ القيس :

إلى الأقوى أو بالعكس ولا يعتبر الترتيب الخارجى لجواز أن تكون ملابسة الفعل لما بعدها قبل ملابسته للأجزاء الأخر نحو : مات كل أب لى حتى آدم أو فى أثنائها نحو : مات الناس حتى الأنبياء ، أو فى زمان واحد نحو : جاءنى القوم حتى زيد إذا جاءوك معا وزيد أضعفهم أو أقواهم . **(قوله زيادة أو نقص)** أى معنويين كمثالى الشارح أو حسيين نحو فلان يهب الأعداد الكثيرة حتى الألوف ونحو : المؤمن يجزى بالحسنات حتى مثقال الذرة . **(قوله حتى الكماة)** جمع كمى على غير قياس وهو كما فى القاموس الشجاع أو لابس السلاح .

(قوله بقى شرطان آخران) زاد فى التصريح نقلا عن الموضح شرطا آخر وهو أن يكون ما بعدها شريكا فى العامل فلا يجوز صمت الأيام حتى يوم الفطر . **(قوله أن يكون المعطوف ظاهرا لا مضمرا)** قال الحفيد لأن معطوفها بعض مما قبلها أو كبعضه ولو دخلت على ضمير غيبة لكان ظاهرا فى أنه عين الأول لا بعضه فيلزم عطف الشىء على نفسه ثم حمل ضمير المتكلم والمخاطب على ضمير الغائب اهـ وما ذكره فى ضمير الغيبة ليس على إطلاقه فإنك لو قلت زيد ضربت القوم حتى إياه لم يكن معطوفها عين ما قبلها مع أن صورة كون معطوفها عين ما قبلها خارجة بالشرط الأول لأن ما كان عينا ليس بعضا فالحق عدم اشتراط كون مجرورها ظاهرا لا ضميرا . **(قوله الخضراوى)** نسبة إلى الجزيرة الخضراء بلد من بلاد الأندلس . دمامينى . **(قوله مفردا)** لو قال اسما لكان أحسن لأن المفرد يشمل الفعل مع أنها لا تعطفه . **(قوله أن يكون جزءا)** أراد بالجزء البعض ليشمل الجزئى ولو عبر بالبعض لكان أوضح وأوفق بعبارة الناظم .

= المخاطب بقتله ويخفف منصوب بأن المقدرة بعد كى . والزاد بالنصب عطف على رحله . والشاهد فى حتى نعله فإن المعطوف بحتى لا يكون إلا بعضا وغاية للمعطوف عليه والنعل ليس بعض الزاد بل بينهما مباينة وتؤول بألقى ما يثقله حتى نعله ، ويجوز فيه النصب على العطف بالتأويل المذكور ، والرفع على الابتداء ، وألقاها خبره ، ويكون حتى ابتدائية ، والجر على أن يكون حتى جارة بمعنى إلى .

[٨٥٣] البيت من الطويل ، وهو بلا نسبة فى الجنى الدانى .

[٨٥٤] سَرَيْتُ بِهِمْ حَتَّى تَكِلُّ مَطِيُّهُمْ وَحَتَّى ٱلْجِيَادُ مَا يُقَدْنَ بِأَرْسَانِ

فيمن رفع تكل أن جملة تكل مطيهم معطوفة بحتى على سريت بهم . **الثانى** حتى بالنسبة إلى الترتيب كالواو خلافا لمن زعم أنها للترتيب كالزمخشرى . قال الشاعر :

[٨٥٥] رِجَالِى حَتَّى ٱلْأَقْدَمُونَ تَمَالَئُوا عَلَى كُلِّ أَمْرٍ يُورِثُ المجدَ وَٱلحمدَا

الثالث إذا عطف بحتى على مجرور قال ابن عصفور : الأحسن إعادة الجار ليقع الفرق بين العاطفة والجارة . وقال ابن الخباز : تلزم إعادته للفرق ، وقيده الناظم بألا يتعين

(قوله ولا يتأتى ذلك إلا فى المفردات) اعترضه الدمامينى بأنه لو قيل فعلت مع زيد ما أقدر عليه حتى خدمته بنفسى كان المعطوف بها بعضا مع أنه جملة وصرح النحاة وأهل المعانى بأن الجملة تبدل مما قبلها بدل بعض من كل نحو : ﴿ **أمدكم بما تعلمون * أمدكم بأنعام وبنين** ﴾ [الشعراء : ١٣٢ ، ١٣٣] ، وأقره الشمنى . وأجاب عنه البعض بأن البعضية فى المثال إنما تظهر بالنسبة إلى المعنى التضمنى وكلام القائل بالنسبة إلى المعنى المطابقى ولا بعضية فيه ، ويرد بأن زمن خدمته بنفسه بعض زمن فعل ما يقدر عليه كما أن الخدمة بعض فعل ذلك وحينئذ فالمعنى المطابقى بعض وأما النسبة فليست جزء مفهوم الفعل على الراجح ولئن سلم أنها جزؤه فبعضيتها باعتبار بعضية أحد طرفيها وهو الخدمة المنسوبة فتدبر . **(قوله تكلّ)** أى تتعب والمطى اسم جنس جمعى لمطية وهى الدابة . والجياد جمع جواد وهو الفرس الجيد . والأرسان جمع رسن بالتحريك وهو الحبل أى وحتى صارت الخيل لا تقاد بمقاودها بل تسير بنفسها وهو كناية عن شدة تعبها . قاله الدمامينى . **(قوله فيمن رفع تكل)** والمعنى حتى كلت ولكنه جاء مضارعا على حكاية الحال الماضية وأما من نصب فهى الجارة ولابد على النصب من تقدير زمان مضاف إلى كلال مطيهم . مغنى . والذى يظهر لى أن تقدير هذا المضاف غير ضرورى فتدبر . والواو على النصب عاطفة لمحذوف على سريت بهم تقديره وسريت بهم حتى الجياد إلخ ، فلا يرد أنه لا يستقيم عطف حتى الابتدائية وجملتها على حتى الجارة ومجرورها . قاله الدمامينى . **(قوله معطوفة بحتى)** والصحيح أنها ابتدائية فى الموضعين .

(قوله بالنسبة إلى الترتيب) أى إلى عدمه بدليل ما بعده والمراد الترتيب الخارجى فلا ينافى أنها للترتيب الذهنى كما مر بيانه . **(قوله تمالئوا)** أى اجتمعوا . **(قوله وقيده الناظم)** أى قيد اللزوم قال

---

[٨٥٦] البيت من الخفيف ، وهو بلا نسبة فى الدرر . ١٤٢/٦ ؛ وشرح شواهد المغني ٣٧٧/١ ؛ ومغنى اللبيب ١٢٨/١ ؛ وهمع الهوامع ١٣٧/٢ .

كونها للعطف نحو : اعتكفت فى الشهر حتى فى آخره ، فإنْ تعين العطف لم تلزم الإعادة نحو : عجبت من القوم حتى بنيهم . وقوله :

[٨٥٦] جُودُ يُمْنَاكَ فَاضَ فِي ٱلْخَلْقِ حَتَّى بَـائِسٍ دَانَ بِـالْإِسَاءَةِ دِينَـا

الرابع حيث جاز الجر والعطف فالجر أحسن إلا فى باب ضربت القوم حتى زيدا ضربته فالنصب أحسن على تقدير كونها عاطفة وضربته توكيد ، أو ابتدائية وضربته تفسير ، وقد روى بهما قوله : حتى نعله ألقاها ، وبالرفع أيضا على أن حتى ابتدائية ونعله مبتدأ وألقاها خبره اهـ (**وَأَمْ بِهَا ٱعْطِفْ إِثْرَ هَمْزِ ٱلتَّسْوِيَةْ**) وهى الهمزة الداخلة على جملة فى

فى المغنى وهو حسن . (**قوله بألا يتعين إلخ**) الضابط أنه متى صح حلول إلى محلها كانت محتملة للأمرين وإلا تعينت للعطف . (**قوله نحو عجبت من القوم إلخ**) إنما لم يصح الجر فى المثال والبيت لعدم صلاحية إلى فى موضع حتى ولكون ما بعدها ليس آخرا ولا متصلا بالآخر هذا حاصل ما فى المغنى وشراحه كما قاله شيخنا ، وناقش الدماميني فى التعليل الأول بأنه دعوى بلا دليل وأى مانع من كون العجب فى المثال انتهى إلى البنين وفيض الجود فى البيت انتهى إلى البائس . وقد يقال المانع عدم مناسبة ذلك مقام التعجب والمدح ، ثم البعضية التى هى شرط فى العاطفة ظاهرة فى البيت وكذا فى المثال إن جعلنا الإضافة فى بنيهم على معنى من التبعيضية ، وعليه يحمل قول المغنى أنهم بعض القوم ، فإن جعلت بمعنى اللام اقتضت عدم دخول بنيهم فيهم فافهم . (**قوله بائس**) البائس من أصابه البؤس أى الشدة وقوله دان بالإساءة دينا بكسر الدال أى تدين بالإساءة تدينا أى جعل الإساءة دينا لتكررها منه كثيرا . (**قوله فالجر أحسن**) لقلة العطف بحتى ، حتى أنكره الكوفيون كما مر .

(**قوله إلا فى باب ضربت القوم إلخ**) أراد ببابه أن يقع بعد الاسم التالى حتى : فعل مشتغل بنصب ضميره كما فى المغنى ، فإن اشتغل برفعه نحو قام القوم حتى زيد قام ، امتنع النصبُ وجاز الرفع والجر . (**قوله حتى زيدا إلخ**) أى إذا كان زيد آخر القوم ليوجد شرط جواز الجر . (**قوله فالنصب أحسن إلخ**) علله فى المغنى بأن الفعل لا يكون مؤكدا بعد حتى الجارة ، نقله شيخنا السيد وهو يفيد تعين النصب فيخالف ما يقتضيه كلام الشارح من جواز الجر فتأمل . وقال شيخنا : انظر لم كان غير الجر فى هذا الباب أحسن اهـ وقد تُوجه الأحسنية بأن فى النصب مشاكلة الضمير لمرجعه فى الإعراب . (**قوله وضربته توكيد**) أى لضربت زيدا الذى تضمنه قولك ضربت القوم ، لدخول زيد فى القوم ، لا لضربت القوم حتى يرد أن الضمير ليس راجعا للقوم حتى يكون ضربته تأكيدا لضربت القوم بل لزيد . (**قوله بهما**) أى الجر والنصب وعليهما فألقاها توكيد إلا إذا جعلت حتى فى النصب ابتدائية وألقاها تفسير .

---

[٨٥٦] البيت من الخفيف ، وهو بلا نسبة فى الدرر .

محل المصدر ، وتكون هي والمعطوفة عليها فعليتين وهو الأكثر نحو : ﴿سواء عليهم

(قوله وأم بها اعطف إثر همز التسوية) أي بعدها ولا يجوز العطف بأو قياسا فقول الفقهاء سواء كان كذا أو كذا خطأ كقولهم يجب أقل الأمرين من كذا أو كذا لأن الصواب فيه الواو . قاله في المغني . ثم ذكر أن قول الصحاح تقول سواء عليّ قمت أو قعدت سهو وأن قراءة ابن محيصن : « سواء عليهم أنذرتهم أو لم تنذرهم » من الشواذ بمكان ا هـ وتقل الدماميني عن السيرافي أن سواء إذا دخلت بعدها همزة التسوية لزم العطف بأم وإذا وقع بعدها فعلان بغير الهمزة جاز العطف بأو . قال الدماميني : وهذا نص صريح يقضي بصحة كلام الفقهاء وبصحة ما في الصحاح وقراءة ابن محيصن ا هـ قال الشمني : ما في المغني هو مقتضى القياس إذ لا فرق بين همزة التسوية والتسوية بلا همزة ا هـ وكأن من فرّق رأى التسوية مع الهمزة أقوى ونقل الدماميني أيضا عن سيبويه جواز العطف بعد ما أدري وليت شعري مع الهمزة بأم وبأو ثم قال : والعجب من إيراد المصنف يعني ابن هشام كلام الفقهاء والصحاح وقراءة ابن محيصن في العطف بعد همزة التسوية والفرض أن لا همزة في شيء من ذلك وكأنه توهم أن الهمزة لازمة بعد كلمة سواء فتقدر إن لم تذكر وتوصل بذلك إلى الرد[1] ا هـ .

ويوافق ما في المغني ما سيذكره الشارح عند قوله وربما حذفت الهمزة إلخ ثم ذكر الدماميني في قول المغني كقولهم يجب أقل الأمرين إلخ أنه يدفع الخطأ في قولهم المذكور بجعل من بيانية لا أقل . قال الدماميني : فإن قلت فما وجه العطف بأو والتسوية تأباه لأنها تقتضي شيئين فصاعدا وأو لأحد الشيئين أو الأشياء ؟ قلت : وجهه السيرافي بأن الكلام محمول على معنى المجازاة قال : فإذا قلت سواء عليّ قمت أو قعدت فتقديره أن قمت أو قعدت فهما علي سواء ، وعليه فلا يكون سواء خبرا مقدما ولا مبتدأ كما قيل ، فليس التقدير قيامك أو قعودك سواء عليّ أو سواء عليّ قيامك أو قعودك بل سواء خبر مبتدأ محذوف أي الأمران سواء وهذه الجملة دالة على جواب الشرط المقدر وصرح الرضي بمثل ذلك ا هـ وإنما قال بمثل ذلك لأن فرض كلام الرضي في أم وقد أسلفناه مع زيادة في الاستثناء . ثم قال في المغني : فإن كان العطف بأو بعد همزة الاستفهام جاز وكان الجواب بنعم أو بلا لأنه إذا قيل أزيد عندك أو عمرو فالمعنى أأحدهما عندك وإن أجيب بالتعيين صح لأنه جواب وزيادة ا هـ .

وما مر من أن ابن محيصن يقرأ بأو سيأتي في الشارح عند قول المصنف وربما حذفت الهمزة إلخ أنه يقرأ بأم فحرره . واعلم أن الظاهر أن التسوية في قولنا سواء عليّ أقمت أم قعدت مدلولة لسواء لا للهمزة ، وفي قولنا ما أبالي أقمت أم قعدت مستفادة من ما أبالي لا من الهمزة فتسميتها همزة التسوية لوقوعها بعد ما يدل على التسوية . وانظر ما مدلول الهمزة حقيقة ولعلها لتأكيد التسوية فتدبر .

(قوله على جملة في محل المصدر) المناسب أن يقول على جملة هي معها في محل المصدر كذا في يس وفيه نظر وهذا من مواضع تأويل الجملة بالمصدر بلا سابك بناء على قول الجمهور أن ما بعد

(١) وكثيرا ما تتوهم أشياء في كل العلوم خطأ ثم تبنى عليها أمثلة .

ءأنذرتهم ﴾ [البقرة : ٦] الآية ، واسميتين كقوله :

[٨٥٧] وَلَسْتُ أُبَالِي بَعْدَ فَقْدِيَ مَالِكًا أَمَوْتِيَ نَاءٍ أَمْ هُوَ ٱلآنَ وَاقِعُ

ومختلفتين نحو : ﴿ سواء عليكم أدعوتموهم ﴾ [الأعراف : ١٩٣] الآية . وإذا عادلت بين جملتين فى التسوية فقيل لا يجوز أن يذكر بعدها إلا الفعلية ، ولا يجوز سواء علىّ أزيد قائم أم عمرو منطلق فهذا لا يقوله العرب ، وأجازه الأخفش قياسا على الفعلية . وقد عادلت بين مفرد وجملة فى قوله :

[٨٥٨] سَوَاءٌ عَلَيْكَ ٱلنَّفْرُ أَمْ بِتُّ لَيْلَةً بِأَهْلِ ٱلْقِبَابِ مِنْ عُمَيْرِ بْنِ عَامِرِ

(أَوْ) بعد (هَمْزَةٍ عَنْ لَفْظِ أَيٍّ مُغْنِيَةْ) وهى الهمزة التى يطلب بها وبأم التعيين ،

الهمزة مبتدأ مؤخر ، ومنها الجملة المضاف إليها الظرف نحو : ﴿ هذا يوم ينفع الصادقين صدقهم ﴾ [المائدة : ١١٩] ، ومنها تسمع بالمعيدىّ خير من أن تراه بناء على عدم تقدير أن[1] قاله فى المغنى . (قوله ولست أبالى) أى أكترث فهو متعد بنفسه لأن معناه لا أفكر فيه ازدراء به فالجملة بعده فى محل نصب والفعل معلق ، أفاده الدمامينى . وقد يتعدى أبالى بالباء والوجهان صحيحان كما قاله الشنوانى نقلا عن النووى . وقوله أموتى ناء أى بعيد .

(قوله نحو سواء عليكم أدعوتموهم) أى الأصنام أى ونحو سواء علىّ زيد قائم أم قعد فتم التمثيل . (قوله فقيل لا يجوز إلخ) يرد عليه أنه سمع ذكر الاسمية بعدها فى قوله تعالى : ﴿ سواء عليكم أدعوتموهم أم أنتم صامتون ﴾ [الأعراف : ١٩٣] ، وفى قول الشاعر : ولست أبالى إلخ كما قدم ذلك فلا يصح قوله فهذا لا يقوله العرب ولا قوله : وأجازه الأخفش قياسا على الفعلية المقتضى عدم السماع . وفى نسخ إسقاط قوله وإذا عادلت بين الجملتين إلخ وهو أولى . (قوله مغنيه) أى مع أم كما أشار إليه الشارح فقد حقق الدمامينى أن أيا سادة مسد الهمزة وأم جميعا لا الهمزة فقط . (قوله وتقع) أى أم المسبوقة بهمزة التعيين . (قوله بين مفردين غالبا) ومن غير الغالب أن تقع بين مفرد وجملة كقوله تعالى : ﴿ وإن أدرى أقريب ما توعدون أم يجعل له ربى أمدا ﴾ [الجن : ٢٥] ، وبين جملتين كما سيذكره الشارح .

(قوله ويتوسط بينهما إلخ) ما لا يسأل عنه فى الأول المسند لأن السؤال عن المسند إليه وفى الثانى بالعكس . وبيان ذلك أن شرط الهمزة المعادلة لأم أن يليها أحد الأمرين المطلوب تعيين أحدهما

---

[٨٥٧] هو من الطويل والثانى هو البعيد . والشاهد فى أن أم المتصلة وقعت بين جملتين اسميتين . وقد تقرر أن أم الواقعة بعد همزة التسوية لا تقع إلا بين جملتين ، ولا يكونان معها إلا فى تأويل المفردين فتكونان فعليتين كما مر . وتكونان اسميتين كما فى هذا ، وتكونان مختلفتين نحو : ﴿ سواء عليكم أدعوتموهم أم أنتم صامتون ﴾ وهو مبتدأ وواقع خبره والآن نصب على الظرف .

[٨٥٨] هو من الطويل . وتمامه :

* بِأَهْلِ ٱلْقِبَابِ مِنْ عُمَيْرِ بْنِ عَامِرِ *

النفر مبتدأ ، وسواء مقدما خبره ، وأم بمعنى الواو . وفيه الشاهد لأنها عادلت بين جملة ومفرد فى ذكر التسوية ، وهذا خلاف الأصل ؛ لأن الأصل أن التسوية لا يقع بعدها إلا الجملتان ، وههنا قد وقعت بعدها جملة ومفرد ، ولا يذكر بعد التسوية إلا الفعلية ، ولا يجوز أن يقال سواء على أزيد قائم أم عمرو منطلق خلافا للأخفش .

---

(١) أى أن تسمع .

وتقع بين مفردين غالبا ، ويتوسط بينهما ما لا يُسأل عنه نحو : ﴿ **ءأنتم أشد خلقا أم السماء بناها** ﴾ [النازعات : ٢٧] ، أو يتأخر عنها نحو : ﴿ **وإن أدرى أقريب أم بعيد ما توعدون** ﴾ [الأنبياء : ١٠٩] ، وبين فعليتين كقوله :

[٨٥٩] * **فَقُلْتُ أَهِيَ سَرَتْ أَمْ عَادَنِي حُلُمُ** *

ويلى أم المعادل الآخر ليفهم السامع من أول الأمر ما طلب تعيينه تقول إذا استفهمت عن تعيين المبتدأ دون الخبر أزيد قائم أم عمرو وإن شئت أخرت زيد قائم لأنه غير مسئول عنه ، وإذا استفهمت عن تعيين الخبر دون المبتدأ أقائم زيد أم قاعد ، وإن شئت أخرت زيدا لأنه غير مسئول عنه وقس على هذا ، نقله الدمامينى عن ابن الحاجب وابن هشام وغيرهما ثم ساق عن سيبويه كلامه الذى هو كما قاله نص فى أن إيلاء المسئول عنه الهمزة أولى لا واجب كما قاله الجماعة .

(قوله ءأنتم أشد خلقا) هذا الاستفهام توبيخى لا حقيقى ولا ينافيه قول الشارح بعد لأن الإستفهام معها على حقيقته لأنه باعتبار الغالب أو أراد بالاستفهام الحقيقى ما يطلب جوابا وإن كان توبيخيا أو إنكاريا بقرينة المقابلة نقله البعض عن البهوتى ، وهو صريح فى أن الاستفهام الإنكارى والتوبيخى يطلب جوابا ، وقد يمنع لأن الأول بمعنى لم يقع أو لا يقع ، والثانى بمعنى ما كان ينبغى أو لا ينبغى ، ولا يستدعى شيء من ذلك جوابا . ولو قيل أراد بالاستفهام الحقيقى ما ليس خبرا مجردا عن طلب الفهم وعن التوبيخ والتقرير ونحوها لكان أسلم ، ثم دعوى أن الاستفهام فى الآية توبيخى يردها أن تالى همزة التوبيخ واقع أو يقع وفاعله ملوم نحو : ﴿ **أتعبدون ما تنحتون** ﴾ [الصافات : ٩٥] ، صرح به فى المغنى ، وهذا منتف فى الآية فالظاهر أنه تقريرى فتأمل . قال الدمامينى : ووجه كونها فى الآية بين مفردين مع أن المتقدم عليها فى الصورة جملة ، أن السماء معطوفة على أنتم وأشد خلقا خبر مؤخر عن المتعاطفين تقديرا اهـ وكالآية فى هذا قول زهير :

وما أدرى ولستُ إخال أدرى أَقَوْمٌ آلُ حصن أم نساءُ

وجعل الشمنى أم فى البيت بين جملتين بتقدير أم هم نساء فارقا بينه وبين الآية ، بأن فعل الدراية معلق فى البيت والتعليق إنما يكون عن جملة وهى هنا ما بعد الهمزة فيجب أن يكون معادله وهو ما بعد أم جملة أيضا . ويرد بأن المعلق عنه مجموع الكلام على حد ما أدرى أزيد أم عمرو فى

---

[٨٥٩] صدره :

* **فَقُمْتُ لِلطَّيْفِ مُرْتَاعًا فَأَرَّقَنِي** *

قاله زياد بن حمل من قصيدة من البسيط . الفاء للعطف ، واللام للتعليل ، ومرتاعا حال أى خائفا . ويروى فقمت للزور . وفأرّقنى بالتشديد أى أسهرنى ، وضميره يرجع إلى الطيف وهو طيف الخيال وهو الذى يجيء فى النوم . والهمزة فى أهى للاستفهام وهى مبتدأ وسرت خبره وسكنت الهاء تشبيها بكتف . والشاهد فى أم المتصلة حيث وقعت بين جملتين فعليتين فى معنى المفردين . والتقدير أسرت هى أم عاد حلمها ؟ أى أى هذين ؟ وهو بضم الحاء واللام ما يراه النائم فى نومه . وحاصل المعنى رأيت الحبيبة فى المنام فظننت أنها أتتنى فلما استيقظت قلت أهى أتتنى حقيقة أم أتانى خيالها فى النوم .

إذ الأرجح أن هى فاعل بفعل محذوف . واسميتين كقوله :

[٨٦٠] لَعَمْرُكَ مَا أَدْرِى وَإِنْ كُنْتُ دَارِيَا شُعَيْثُ ٱبْنُ سَهْمٍ أَمْ شُعَيْثُ ٱبْنُ مِنْقَرِ

الأصل أشعيث ، فحذفت الهمزة والتنوين منهما .

الدار نعم إن قلنا الهمزة بعد نحو ما أدرى للتسوية وجب تقدير مبتدأ فى البيت فقط لأن همزة التسوية إنما تكون بين جملتين بخلاف همزة الاستفهام وسيأتى بسط ذلك . **(قوله أهى)** بسكون الهاء و لم يجئ بعد الهمزة إلا فى الشعر كما نقله الدمامينى عن شرح التسهيل للناظم ، وعادنى أتانى والحلم بضمتين وتسكين اللام ما يراه النائم ، والضمير يرجع إلى محبوبته التى رآها فى المنام فلما استيقظ قال أهى أتتنى حقيقة أم أتانى خيالها فى النوم باعتبار عادتهم فى مبالغتهم بطريق التجاهل . ويوجد فى بعض النسخ صدر البيت وهو :

*** فقمت للطيف مرتاعا فأرّقنى ***

أى قمت لأجل خيال المحبوبة المرئى فى النوم حالة كونى مرتاعا للقائه هيبة وأرقنى أى أسهرنى ذلك لما لم أجد بعد الانتباه شيئا محققا . **(قوله إذ الأرجح)** تعليل لقوله بين فعليتين وقوله بفعل محذوف أى يفسره سرت . وإنما كان هذا أرجح لأنه الذى يدل عليه وقوع الفعل بعد أم المعادلة للهمزة . وقال فى التصريح لأن الاستفهام بالفعل أولى من حيث إن الاستفهام عما يشك فيه وهو الأحوال لأنها متجددة وأما عن الذوات فقليل ا هـ ومن ثم رجح النصب فى أزيدا ضربته .

(قوله لعمرك ما أدرى إلخ) أى ما أدرى أى النسبين هو الصحيح وإن كنت داريا بغير ذلك . وشعيث بالمثلثة آخره وصحفه من رواه بالموحدة كما فى شرح شواهد المغنى للسيوطى . ومنقر ضبطه الدمامينى والشمنى بكسر الميم وفتح القاف والراء قالا : وهو أى البيت هجو لشعيث أى لهذا الحى بأنهم لم يستقروا على أب واحد وضبطه فى التصريح بكسر الميم والقاف ويكتب ابن سهم وابن منقر بالألف لأنه خبر لا نعت ولهذه العلة كان حق شعيث التنوين . **(قوله فحذفت الهمزة والتنوين منهما)** أى للضرورة وقيل حذف الهمزة جائز اختيارا ونقل الدمامينى أن المختار اطراد حذفها اختيارا قبل أم المتصلة لكثرته نظما ونثرا ، ومنع الصرف لإرادة القبيلة ، ولا ينافيها الوصف بابن لجواز رعاية التأنيث والتذكير باعتبارين ، أفاده الدمامينى . هذا وكان على الشارح أن يزيد : مختلفين نحو : ﴿ **ءأنتم تخلقونه أم نحن الخالقون** ﴾ [الواقعة : ٥٩] ، بناء على الأرجح من فاعلية أنتم لمحذوف على ما مر فى أهى

---

[٨٦٠] قاله الأسود بن يعفر التميمى من الطويل ، ولعمرك مبتدأ وخبره محذوف أى لعمرك قسمى ومفعول ما أدرى هو قوله شعيث بن سهم إذ تقديره أشعيث بن سهم . وأم متصلة والمعنى ما أدرى أى النسبين صحيح : نسب شعيث بن سهم أم نسب شعيث بن منقر . والشاهد فى مواضع : الأول هو الذى قصده ابن الناظم وهو وقوع أم المتصلة بين جملتين اسميتين وحذف الهمزة الاستفهامية من شعيث بن سهم كما ذكرنا وأن شعيثا فى الموضعين ليس موصوفا بابن بل هو مخبر عنه به ، والتنوين حذف من شعيث للضرورة . وهو فى الموضعين بضم الشين المعجمة وفتح العين المهملة وسكون الياء آخر الحروف وفى آخره ثاء مثلثة . ولقد صحف من قرأه بالباء الموحدة .

(تنبيهان): **الأول** : تسمى أم فى هذين الحالين متصلة لأن ما قبلها وما بعدها لا يستغنى بأحدهما عن الآخر . وتسمى أيضا معادلة لمعادلتها للهمزة فى إفادة التسوية فى النوع الأول والاستفهام فى النوع الثانى . ويفترق النوعان من أربعة أوجه : أولها وثانيها : أن الواقعة بعد همزة التسوية لا تستحق جوابا لأن المعنى معها ليس على الاستفهام ، وأن

سرت وقد يعارضها هنا تناسب المتعاطفين فتستوى الاسمية والفعلية كما قاله الدمامينى .

(قوله متصلة) قال فى الهمع : ويؤخر المنفى فيها بنوعيها فلا يجوز سواء على ألم يجىء زيد أم جاء ولا ألم يقم أم قام . **(قوله لا يستغنى بأحدهما عن الآخر)** أما فى الحال الأول فلأن المقصود الإخبار بالتسوية وهى لا تتحقق إلا بينهما وأما فى الثانى فلأن المقصود طلب تعيين أحد الأمرين فلابد من ذكرهما وقيل إنما سميت بذلك لأنها اتصلت بالهمزة حتى صارتا فى إفادة المقصود بمثابة كلمة واحدة لأنهما جميعا بمعنى أى ورجح هذا على الأول بأن الاتصال عليه راجع إلى أم نفسها وعلى الأول راجع إلى متعاطفيها وعورض بأن الثانى إنما يأتى فى أم المسبوقة بهمزة الاستفهام لا المسبوقة بهمزة التسوية فيترجح الأول لشموله النوعين وعليه اقتصر فى المغنى ، أفاده فى التصريح . **(قوله فى إفادة التسوية)** أى فى جملة إفادة التسوية أى فى الجملة التى تفيد التسوية ومعنى معادلتها للهمزة فى هذه الجملة أنه يليها عديل ما يلى الهمزة فاندفع بتقرير عبارته على هذا الوجه ما توهمه من أن كلا من الهمزة وأم له دخل فى إفادة التسوية فتدبر .

(قوله فى النوع الأول) أى أم بعد همزة التسوية وقوله فى النوع الثانى أى أم بعد همزة الاستفهام بقرينة قوله أن الواقعة بعد همزة التسوية إلخ . **(قوله ليس على الاستفهام)** أى بل على الإخبار بالتسوية لانسلاخها عن الاستفهام فهى مجاز بالاستعارة . قال ابن يعيش : وإنما جاز استعارتها للتسوية للاشتراك فى معنى التسوية إذ الأمران اللذان تسأل عن تعيين أحدهما مستويان عندك فى عدم التعيين اهـ وكما تستعار الهمزة للتسوية تستعار للإنكار الإبطالى فيكون ما بعدها غير واقع ومدعيه كاذبا نحو : ﴿ **أفعيينا بالخلق الأول** ﴾ ومنه : ﴿ **أليس الله بكاف عبده** ﴾ و﴿ **ألم نشرح لك صدرك** ﴾ لأنها أبطلت ما بعدها من النفى فصارت الجملة خبرية مثبتة بمعنى الله كاف عبده وشرحنا لك صدرك لا إنشائية ولهذا صح عطف وضعنا على ألم نشرح ومن جعلها فيهما للتقرير أراد التقرير بما بعد النفى . ويظهر أن الهمزة فى ألم نشرح على هذا ليست من المعطوف عليه وأنها مسلطة على ما بعد العاطف أيضا وللإنكار التوبيخى فيكون ما بعدها واقعا أو يقع وفاعله ملوما نحو : ﴿ **أكذبتم بآياتى ولم تحيطوا بها علما** ﴾ [النمل : ٨٤] ، و﴿ **أتعبدون ما تنحتون** ﴾ وللتهكم نحو : ﴿ **أصلواتك تأمرك أن نترك ما يعبد آباؤنا** ﴾ [هود : ٨٧] ، وللتعجب كقولك : أخلص زيد الأسير متعجبا ، وللاستبطاء نحو : ﴿ **ألم يأن للذين آمنوا أن تخشع قلوبهم** ﴾ [الحديد : ١٧] ، والجامع بين الاستفهام والمعانى المذكورة استلزام كل مطلق الانتفاء فإن الاستفهام عن شىء يستلزم انتفاء علمه والإنكار الإبطالى يستلزم انتفاء وقوع الشىء المنكر والتوبيخى يستلزم انتفاء لياقته والتهكم يستلزم انتفاء تعظيم المتهكم به والتعجب

الكلام معها قابل للتصديق والتكذيب لأنه خبر[1] وليست تلك كذلك لأن الاستفهام

يستلزم انتفاء علم سبب الشيء المتعجب منه ، ولهذا يقولون إذا ظهر السبب بطل العجب .

والاستبطاء يستلزم انتفاء المبادرة ، وللأمر نحو : ﴿ ءأسلمتم ﴾ أى أسلموا وللتهديد كقولك لمن يسيء إليك وهو يعلم أنك أدبت فلانا على إساءته إليك وأنت تعلم علمه بذلك : ألم أؤدب فلانا على إساءته إليّ وللتقرير بمعنى طلب إقرار المخاطب بما يعرفه من نفى أو إثبات ولا يشترط أن يلى الهمزة كما صرح به غير واحد كالتفتازانى نحو : ﴿ أأنت قلت للناس ﴾ [المائدة : ١١٦] ، ونحو : ﴿ أليس الله بكاف عبده ﴾ [الزمر : ٣٦] ، على احتمال وإنما لم يورد بعد الهمزة فى الآيتين نفس المقرر به دفعا لتهمة تلقين المتكلم للمخاطب الجواب المقرر به . والجامع بين الاستفهام والمعانى الثلاثة مطلق الطلب ، فإن الاستفهام طلب فهم المسئول عنه ، والأمر طلب إيقاع المأمور به ، والتهديد يستلزم طلب ترك الشيء المهدد عليه ، والتقرير السابق طلب الإقرار ، وللتقرير بمعنى التثبيت والتحقيق نحو : أضربت زيدا أى إنك ضربته ألبتة قال السعد : والجامع ترتب ثبوت الحكم . أما فى هذا التقرير فظاهر ، وأما فى الاستفهام فلأنه يترتب عليه الجواب المترتب عليه الثبوت ، فعلم أن للتقرير معنيين لكن استعماله فى الثانى قليل بالنسبة للأول كما أشار إليه فى شرح التلخيص ، ولغير ذلك وهل تشارك الهمزة فى الإنكار الإبطالى نحو : ﴿ هل من خالق غير الله ﴾ [فاطر : ٣] ، والتقرير نحو : ﴿ هل ثُوِّبَ الكفار ﴾ [المطففين : ٣٦] ، ﴿ هل فى ذلك قسم لذى حِجر ﴾ [الفجر : ٥] ، والأمر نحو : ﴿ فهل أنتم منتهون ﴾ [المائدة : ٩١] ، هذا هو الصحيح على ما يؤخذ من حاشية السيوطى على المغنى لكن فى المغنى فى بحث « هل » أنها تختص عن الهمزة بأن يراد بها النفى ولهذا جاز هل قام إلا زيد دون أقام إلا زيد ولا ترد الهمزة فى نحو : ﴿ أفأصفاكم ربكم بالبنين ﴾ [الإسراء : ٤٠] ، من حيث إن الواقع انتفاء الإصفاء لأنها للإنكار على مدعى الإصفاء ويلزم منه النفى لا أنها للنفى ابتداء وقد يكون الإنكار توبيخيا بمعنى ما كان ينبغى فعل كذا فيقتضى وقوع الفعل . فتلخص أن الإنكار على ثلاثة أوجه : إنكار على مدعى وقوع الشيء ويلزمه النفى ، وإنكار على من أوقع الشيء ويختصان بالهمزة ، وإنكار وقوع الشيء وهذا معنى النفى وتختص به هل عن الهمزة ا هـ باختصار .

وربما استعير لهذه المعانى غير الهمزة وهل من أسماء الاستفهام كالتوبيخ والتعجب فى : ﴿ كيف تكفرون بالله ﴾ [البقرة : ٢٨] ، والإبطال فى : ﴿ ومن يغفر الذنوب إلا الله ﴾ [آل عمران : ١٣٥] ، والتقرير فى : ﴿ وما تلك بيمينك يا موسى ﴾ قرره ليقول : ﴿ هى عصاى ﴾ نقله السيوطى عن أبى البقاء[2] وما ذكرته من توجيه الاستعارة فى المعانى المذكورة هو ما ظهر لى فاعرفه . وفى شرح المغنى للدمامينى أن استفهام العارف المتجاهل حقيقى بحسب الادعاء . **(قوله وإن الكلام معها قابل للتصديق والتكذيب إلخ)** يعنى أن جملة سواء على أقمت أم قعدت وجملة لست أبالى أمات زيد أم

(١) أى وليس إنشاء فلا يقبل التصديق أو التكذيب كالأمر وإخوته .

(٢) يقصد أبا البقاء العكبرى صاحب كتاب إعراب القرآن المعروف بإملاء ما مَنَّ به الرحمن .

معها على حقيقته . والثالث والرابع أن أم الواقعة بعد همزة التسوية لا تقع إلا بين جملتين ولا تكون الجملتان معها إلا فى تأويل المفردين . **الثانى** : قد بان لك أن همزة التسوية لا يلزم أن تكون واقعة بعد لفظة سواء ، بل كما تقع بعدها تقع بعد ما أبالى وما أدرى وليت شعرى ونحوهن (**وَرُبَّمَا أُسْقِطَتِ ٱلْهَمْزَةُ**) المذكورة (**إِنْ * كَانَ خَفَا ٱلْمَعْنَى بِحَذْفِهَا أُمِنْ**) كقراءة ابن محيصن : ﴿ **سواء عليهم أنذرتهم** ﴾ [البقرة : ٦] ، وكما مر من قوله :

عاش ونحوهما يقبل التصديق والتكذيب لأنه خبر بخلاف جملة أزيد قائم أم عمرو وجملة الاستفهام فى قولنا : ما أدرى أعمرى طويل أم قصير ، أما مجموع ما أدرى أعمرى طويل أم قصير فقابل للتصديق والتكذيب لأنه خبر فافهم هذا التحقيق . (**قوله وليست تلك**) أى الواقعة بعد همزة الاستفهام كذلك أى كالواقعة بعد همزة التسوية فى الأمرين ، وقوله لأن الاستفهام إلخ تعليل للنفى فى الأمرين . (**قوله لأن الاستفهام معها على حقيقته**) أى غالبا أو أراد بكونه على حقيقته أنه ليس إخبارا مجردا عن طلب الفهم وعن التوبيخ والتقرير ونحوها فلا يرد أن الزمخشرى جوز فى قوله تعالى فى سورة الأنعام : ﴿ **أم كنتم شهداء** ﴾ [البقرة : ١٣٣] ، كون أم متصلة مقدرا قبلها معادلها أى أتدعون على الأنبياء اليهودية أم إلخ ، والهمزة فيه للإنكار التوبيخى ، وفى قوله تعالى : ﴿ **قل أتخذتم عند الله عهدا** ﴾ [البقرة : ٨٠] ، كون أم متصلة والهمزة فيه للتقرير ونقلهما فى المغنى ولم يتعقب واحدا منهما . أفاده الشمنى . لكن الأظهر كون الهمزة فى الآية الأولى أيضا تقريرية فتأمل . (**قوله إلا بين جملتين**) أى غالبا فلا ينافى ما قدمه من أنها عادلت بين مفرد وجملة كما فى قول الشاعر :

*** سواء عليك النفر أم بت ليلة ***

(**قوله قد بان لك**) أى من الضابط السابق والاستشهاد بقوله ولست أبالى إلخ . (**قوله وما أدرى إلخ**) أنت خبير بأن الذى تبين مما قدمه أن الواقعة بعد ما أدرى ليست همزة تسوية بل همزة استفهام حيث مثل لهمزة الاستفهام بقوله تعالى : ﴿ **وإن أدرى أقريب أم بعيد ما توعدون** ﴾ [الأنبياء : ١٠٩] ، وبقول الشاعر : لعمرك ما أدرى إلخ أى لا أدرى جواب هذا الاستفهام وهذا هو الأقرب عندى ، ومثل ما أدرى ليت شعرى ولا يحضرنى ونحو ذلك ، ثم رأيت الدمامينى على المغنى استظهر ما قلته مؤيدا له بقصر الرضى همزة التسوية على الواقعة بعد قولهم سواء وقولهم ما أبالى وتصرفاته ، متعقبا بذلك ما فى المغنى من التعميم الذى جرى عليه الشارح ، ورأيت بعضهم مال إلى أنها للاستفهام بعد ما أبالى أيضا كما يفيده ما مر عن الدمامينى من كونه قلبيا معلقا عن العمل فى الجملة بعده ، والمعنى لا أفكر فى جواب هذا الاستفهام فتأمل . (**قوله حذفت الهمزة المذكورة**) أى الشاملة للنوعين المتقدمين بقرينة تمثيله بالمثالين الآتيين . قال الفارضى : وندر حذف أم ومعطوفها كقوله :

دعانى إليها القلب إنى لأمره   سميع فما أدرى أرشد طلابها

التقدير أرشد أم غىّ وإذ استفهم بغير الهمزة عطف بأو نحو : ﴿ **هل تحس منهم من أحد أو تسمع لهم ركزا** ﴾ [مريم : ٩٨] ، وقد تكون هل بمعنى الهمزة فيعطف بأم بعدها كحديث : « **هل**

[٨٦١] *شُعَيْثُ ابْنُ سَهْمٍ أَمْ شُعَيْثُ ابْنُ مِنْقَرِ*

وهو فى الشعر كثير . ومال فى شرح الكافية إلى كونه مطردا (**وَبِانْقِطَاعٍ وَبِمَعْنَى بَلْ وَفَتْ**) أى تأتى أم منقطعة بمعنى بل (**إِنْ تَكُ مِمَّا قُيِّدَتْ بِهِ**) وهو أن تكون مسبوقة بإحدى الهمزتين لفظا أو تقديرا (**خَلَتْ**) ولا يفارقها حينئذ معنى الإضراب ، وكثيرا ما تقتضى مع ذلك استفهاما إما حقيقيا نحو إنها لإبل أم شاء ، أى بل أهى شاء . وإنما قدرنا

تزوجت بكرا أم ثيبا » وتكون أمْ بمعنى الهمزة نحو : أم ضربت زيدا التقدير أضربت زيدا اهـ وقوله التقدير أَرُشْدٌ أم غى بحث فيه فى المغنى بجواز جعل الهمزة لطلب التصديق فلا يقدر لها معادل حينئذ .

(**قوله وبانقطاع إلخ**) ظاهره أنها عاطفة . قال شيخنا : وفى الرضى خلافه اهـ وعليه يكون ذكرها هنا استطراديا لتتميم أقسام أم . ثم رأيت فى الدمامينى ما يفيد أن فى كون أم المنقطعة عاطفة ثلاثة أقوال : فابن جنى والمغاربة يقولون ليست للعطف أصلا لا فى مفرد ولا جملة . وابن مالك للعطف فى المفرد قليلا سمع من كلامهم أن هناك لا بلا أم شاء وفى الجمل كثيرا . وجماعة للعطف فى الجمل فقط وتأولوا ما سمع بتقدير ناصب أى أم أرى شاء . (**قوله وبمعنى بل**) العطف من عطف أحد المتلازمين على الآخر . (**قوله وفت**) الضمير فيه وفى قيدت وخلت راجع إلى أم فى قوله وأم بها اعطف إلخ والمراد بها فى لفظها كما أن المراد بها هنا ذلك فليس فى الكلام استخدام ولا شبهه وإن زعمه شيخنا . (**قوله إن تك مما قيدت به خلت**) صادق بصور ألا تسبق بأداة استفهام أصلا بل تكون مسبوقة بالخبر المحض نحو : ﴿ **الٓمٓ * تنزيل الكتاب لا ريب فيه من رب العالمين * أم يقولون افتراه** ﴾ [السجدة : ١ ـ ٣] ، وأن تسبق بأداة استفهام غير الهمزة نحو : ﴿ **هل يستوى الأعمى والبصير أم هل تستوى الظلمات والنور** ﴾ [الرعد : ١٦] ، وأن تسبق بهمزة لغير حقيقة الاستفهام المطلوب به التعيين وغير التسوية كالإنكار أى النفى نحو : ﴿ **ألهم أرجل يمشون بها أم لهم أيد** ﴾ [الأعراف : ١٩٥] ، الآية والتقرير أى التثبيت أى جعل الشىء ثابتا نحو : ﴿ **أفى قلوبهم مرض أم ارتابوا** ﴾ [النور : ٥٠] ، الآية كذا فى الدمامينى عن الناظم وأبى حيان وقد ينافى ما مر عن البهوتى والشمنى ولو قيل إن التقريرى فقط أعنى المطلوب به إقرار المخاطب كالحقيقى لاشتراكهما فى طلب الجواب لكان وجها فتدبر .

(**قوله ولا يفارقها حينئذ**) أى حين إذ خلت مما قيده به وقيل ترد للاستفهام المجرد نحو : ﴿ **أم تريدون أن تسألوا رسولكم** ﴾ [البقرة : ١٠٨] . (**قوله أى بل أهى شاء**) كأنه فى حال بعده عنها جزم بأنها إبل فلما قرب منها رآها صغيرة فأضرب مستفهما عن كونها شاء . وكأم فيه أم فى نحو أعندك زيد أم عندك عمرو فقد نص سيبويه على أن أم فيه منقطعة ظن أولا كون زيد عنده فاستفهم عنه ثم ظن كون عمرو عنده فأضرب عن الأول واستفهم عن كون عمرو عنده . (**قوله لا تدخل على المفرد**) لأنها بمعنى بل الابتدائية وحرف الابتداء لا يدخل إلا على جملة .

---

[٨٦١] راجع التخريج رقم ٨٦٠ .

بعدها مبتدأ محذوفا لكونها لا تدخل على المفرد ، أو إنكاريا نحو : ﴿ **أم له البنات** ﴾ [الطور : ٣٩] ، أى بل أله البنات . وقد لا تقتضيه ألبتة نحو : ﴿ **أم هل تستوى الظلمات والنور** ﴾ [الرعد : ١٦] ، أى بل هل تستوى إذ لا يدخل استفهام على استفهام . ونحو : ﴿ **لا ريب فيه من رب العالمين * أم يقولون افتراه** ﴾ [السجدة : ٢ ، ٣] ، وقوله :

[٨٦٢] **فَلَيْتَ سُلَيْمَى فِي ٱلْمَنَامِ ضَجِيعَتِي ... هُنَالِكَ أَمْ فِي جَنَّةٍ أَمْ جَهَنَّمِ**

وسميت منقطعة لوقوعها بين جملتين مستقلتين .

(تنبيه): حصر أم فى المتصلة والمنقطعة هو مذهب الجمهور ، وذهب بعضهم

(فائدة): تدخل همزة الاستفهام على الواو والفاء وثم كقوله تعالى : ﴿ **أو لم ينظروا** ﴾ [الأعراف : ١٨٥] ، ﴿ **أفلم يسيروا** ﴾ [غافر : ٨٢ ، محمد : ١٠] ، ﴿ **أثم إذا ما وقع** ﴾ [يونس : ٥١] ، فالجمهور أن الهمزة قدمت من تأخير وأن هذه الجمل ونحوها معطوفة بالواو والفاء وثم وأن الهمزة كانت بعد هذه الأحرف قدمت على العاطف تنبيها على أصالتها فى التصدير والزمخشرى أن الهمزة فى محلها الأصلى والعطف على جملة مقدرة بين الهمزة والعاطف والتقدير أمكثوا فلم يسيروا ونحو ذلك وحكى عنه موافقة الجمهور وفى دعوى الزمخشرى حذف الجملة وفى دعوى الجمهور تقدم بعض المعطوف على العاطف . فارضى . **(قوله نحو أم له البنات)** إذ لو قدرت للإضراب المحض لكان الكلام إخبارا بنسبة البنات إليه تعالى والله تعالى منزه عن ذلك[1] .

(قوله وقد لا تقتضيه) هذا مذهب الكوفيين ومذهب البصريين أنها أبدا بمعنى بل والهمزة جميعا نقله فى المغنى عن ابن الشجرى قال : والذى يظهر قول الكوفيين لأنه يلزم البصريين دعوى التأكيد فى نحو : ﴿ **أم هل تستوى الظلمات والنور** ﴾ [الرعد : ١٦] ، ﴿ **أم ماذا كنتم تعملون** ﴾ [النمل : ٨٤] ، ﴿ **أم من هذا الذى هو جند لكم** ﴾ [الملك : ٢٠] ، قال الدماميني : والتحقيق أن أهل البلدين[2] متفقون على أن أم تجيء للإضراب المجرد وإنما الخلاف فى تسميتها حينئذ منقطعة فالكوفيون يسمونها منقطعة والبصريون يقولون لا متصلة ولا منقطعة فهو فى أمر لفظى . **(قوله أم يقولون افتراه)** إنما لم تقتض الاستفهام هنا وفى البيت لعدم احتياج المقام إليه لكن جعل الدماميني معنى الآية بل أيقولون على الإنكار التوبيخى . **(قوله فى المتصلة والمنقطعة)** .

(فائدة): جواب الاستفهام مع المتصلة بالتعيين وقد يجاب بلا مقصودا بها نفى وقوع كل من الشيئين أو الأشياء تخطئة للسائل فى اعتقاده وقوع أحد الشيئين أو الأشياء كما فى قصة

---

[٨٦٢] هو من الطويل . وسليمى بضم السين اسم محبوبته ، وضجيعتى أى مضاجعتى . والرواية الصحيحة فى الممات بدليل فى جنة أم جهنم لأنه تمنى أن تكون سليمى معه بعد الموت سواء كان فى الجنة أو فى النار . وهذا من باب الإغراق ، وهنالك اسم إشارة إلى المنام أو الممات ، وأم فى الجنة عطف على فى المنام ثم أضرب عن ذلك بقوله أم جهنم لأن أم ههنا بمعنى بل . والشاهد فيه مجيء أم المنقطعة بعد الخبر متجردة عن الاستفهام لأن المعنى بل فى جهنم .

(١) وعن البتين أيضا : ﴿ لم يلد ولم يولد . ولم يكن له كفوًا أحد ﴾ .

(٢) البصرة والكوفة .

إلى أنها تكون زائدة . وقال فى قوله تعالى : ﴿ أفلا تبصرون * أم أنا خير ﴾ [الزخرف : ٥٢] . أن التقدير أفلا تبصرون أنا خير . والزيادة ظاهرة فى قول ساعدة ابن جؤيّة :

[٨٦٣] يَا لَيْتَ شِعْرِي وَلَا مَنْجَى مِنَ ٱلْهَرَمِ أَمْ هَلْ عَلَى ٱلْعَيْشِ بَعْدَ ٱلشَّيْبِ مِنْ نَدَمِ

(خيّر) و(أبح) و(قَسِّمْ بِأَوْ وَأَبْهِمِ * وَٱشْكُكْ) فالتخيير والإباحة يكونان بعد

ذى اليدين[1] وهل يجاب بنعم مقصودا بها إثبات كل من الشيئين أو الأشياء تخطئة للسائل فى اعتقاده ثبوت واحد فقط لم أرد من ذكره لكنه مقتضى القياس وجواب الاستفهام مع المنقطعة بلا أو نعم . وإذا توالت استفهامات بأم المنقطعة فالجواب لأخيرها للإضراب إليه عما قبله فاعرف ذلك .

(قوله أن التقدير أفلا تبصرون أنا خير) أى على أن جملة أنا خير مستأنفة وأما على الأول فجملة أنا خير منه معطوفة على ما قبلها . ووجه المعادلة بينها وبين الجملة قبلها أن الأصل أم تبصرون فأقيمت الاسمية مقام الفعلية والسبب مقام المسبب لأنهم إذا قالوا له أنت خير كانوا عنده بصراء قاله فى المغنى وأورد عليه أن السبب لاعتقاده كونهم بصراء قولهم أنت خير كما تقرر والمذكور هنا أنا خير الذى هو مقوله لا مقولهم . وأجيب بأن الأصل أم تقولون أنت خير فحذف القول وحكى المقول بالمعنى . ثم يصح أن يكون فى الآية إقامة المسبب مقام السبب لأن اعتقادهم خيريته مسبب عنده عن كونهم بصراء ثم ظاهر كلام المغنى أن أم فى الآية متصلة وبه صرح الزمخشرى فى الكشاف والذى نص عليه سيبويه أنها منقطعة فإنه قال ما حاصله : أنه إذا كان ما بعد أم نقيض ما قبلها فهى منقطعة نحو أزيد عندك أم لا وذلك لأن السائل لو اقتصر على قوله أزيد عندك لاقتضى استفهامه هذا أن يجاب بنعم أو لا فقوله أم لا مستغنى عنه فى تتميم الاستفهام الأول ، وإنما يذكره الذاكر ليبين أنه عرض له ظن نفى أنه عنده فاستفهم عنه ، كما كان قد عرض له ظن ثبوت أنه عنده فاستفهم عنه ، وكذا فى الآية ، لو اقتصر على قوله ﴿ أفلا تبصرون ﴾ لاستدعى أن يقال له نبصر أو لا نبصر فكان فى غنية عن ذكر ما بعده لكنه أفاد بقوله أم أنا خير أنه عرض له ظن إبصارهم بعدما ظن أولا عدمه . **(قوله ابن جؤية)** بالهمزة اسم أم الشاعر وهو فى الأصل تصغير جؤوة وهى حمرة تضرب إلى سواد .

(قوله بأو) تنازعه الأفعال الثلاثة قبله كما أن قوله بها تنازعه الفعلان والمصدر قبله . **(قوله والإباحة)** قال الشمنى : ليس المراد بها الشرعية لأن الكلام فى معنى أو بحسب اللغة قبل ظهور الشرع بل المراد الإباحة بحسب العقل أو بحسب العرف فى أى وقت كان وعند أى قوم كانوا . **(قوله بعد الطلب)** أى صيغته وإن لم يكن هناك طلب كما فى الإباحة وبعض صور التخيير فقول البعض إذ لا طلب فى الإباحة والتخيير فيه تساهل . **(قوله أو مقدرا)** نحو : ﴿ ففدية من صيام أو صدقة أو نسك ﴾ [البقرة : ١٩٦] ، أى ليفعل أى الثلاثة قاله الشارح على التوضيح . **(قوله وما سواهما فبعد الخبر)**

---

(١) فى قوله أقصرت الصلاة أم نسيت يا رسول الله ورده ـ صلى الله عليه وسلم ـ : « كل ذلك لم يكن » راجع فهارسى على فتح البارى المسماة « مفاتيح القارى » .

الطلب ملفوظا أو مقدرا ، وما سواهما فبعد الخبر . فالتخيير نحو : تزوج زينب أو أختها . والإباحة نحو جالس العلماء أو الزهاد ، والفرق بينهما امتناع الجمع فى التخيير وجوازه فى الإباحة ، والتقسيم نحو الكلمة اسم أو فعل أو حرف ، والإبهام نحو : ﴿ **أتاها أمرنا ليلا أو نهارا** ﴾ [يونس: ٢٤] ، وجعل منه نحو : ﴿ **وإنا أو إياكم لعلى هدى أو فى ضلال مبين** ﴾ [سبأ : ٢٤] ، والشك نحو : ﴿ **لبثنا يوما أو بعض يوم** ﴾ [الكهف : ١٩] ، **(وَإِضْرَابٌ بِهَا أَيْضًا نُمِى)** أى نسب إلى العرب فى قول الكوفيين وأبى على

صرح الشاطبى بأن الذى يختص بالخبر الشك والإبهام وأما الباقى فيستعمل فى الموضعين وكلام المغنى يشعر به ، نقله شيخنا .

(قوله امتناع الجمع فى التخيير) فإن قلت : قد مثل العلماء بآيتى الكفارة والفدية للتخيير مع إمكان الجمع . قلت : يمتنع الجمع بين الإطعام والكسوة والتحرير الآتى كل منهن كفارة وبين الصيام والصدقة والنسك الآتى كل منهن فدية بل تقع واحدة منهن كفارة أو فدية والباقى قربة مستقلة خارجة عن ذلك اهـ مغنى . وآية الكفارة : ﴿ **فكفارته إطعام عشرة مساكين** ﴾ إلخ ، وآية الفدية : ﴿ **ففدية من صيام أو صدقة أو نسك** ﴾ . **(قوله والتقسيم)** أى تقسيم الكلى إلى جزئياته أو الكل إلى أجزائه . قال شيخنا : وعبر عنه فى التسهيل بالتفريق المجرد أى من الشك والإبهام والتخيير وبعضهم عبر عنه بالتفصيل بالمهملة اهـ وبه يعرف ما فى كلام البعض . **(قوله والإبهام)** أى على السامع .

(قوله وجعل منه نحو وإنا أو إياكم إلخ) قال فى المغنى : الشاهد فى الأولى ووجهه الشمنى بأن اعتبار الإبهام فى إحداهما يغنى عن اعتباره فى الثانية والأولى أولى بالاعتبار لسبقها وفيه نظر إذ لا مانع من اعتباره فيهما وإن كان اعتباره فى الأولى آكد . وقال الدمامينى فى الأولى والثانية : والمعنى وإن أحد الفريقين منا ومنكم لثابت له أحد الأمرين كونه على هدى أو كونه فى ضلال مبين توطينا لنفس المخاطب ليكون أقبل لما يلقى إليه . وقال بعضهم : الشاهد فى الثانية لأن الشرط تقدم كلام خبرى وهو إنما يتحقق بقوله لعلى هدى لأن ما قبله ليس كلاما وقد يقال إن لعلى هدى أو فى ضلال مبين خبر عن الأول وحذف خبر الثانى أو بالعكس إذ لا يتعين كونه خبرا عنهما وإن صلح لذلك لأنه جار ومجرور وعلى كل وجد الشرط مع أنه قد يمنع اشتراطه وإنما خولف بين الحرفين الداخلين على الحق والباطل لأن صاحب الحق كأنه مستعل على جواد يركض به حيث شاء وصاحب الباطل كأنه منغمس فى بحر لا يدرى أين يتوجه ، ومما ظهر لى أن الآية وإن كانت للإبهام ظاهرا إلا أنها ترمز إلى التعيين لاقتضاء التناسب صرف ما بعد أو الثانية لما بعد أو الأولى وصرف ما قبلها لما قبلها ولاقتضاء الترتيب أيضا ذلك فاعرفه .

(قوله والشك) الفرق بينه وبين الإبهام أن المتكلم عالم بالحكم فى الإبهام دون الشك . غزى .

(قوله وإضراب بها أيضا نمى) قيل إنها حينئذ غير عاطفة كأم الإضرابية على رأى الجمهور وقد نقل

وابن برهان وابن جنى مطلقا تمسكا بقوله :

[٨٦٤] كَانُوا ثَمَانِينَ أَوْ زَادُوا ثَمَانِيَةً لَوْلَا رَجَاؤُكَ قَدْ قَتَّلْتُ أَوْلَادِى

وقراءة أبى السمال : ﴿ أو كلما عاهدوا عهدا ﴾ [البقرة : ١٠٠] ، بسكون الواو ، ونسبه ابن عصفور لسيبويه لكن بشرطين : تقدم نفى أو نهى ، وإعادة العامل نحو : ما قام زيد أو ما قام عمرو ، ولا يقم زيد أو لا يقم عمرو ، ويؤيده أنه قال فى : ﴿ ولا تطع منهم آثما أو كفورا ﴾ [الإنسان : ٢٤] ولو قلت أو لا تطع كفورا انقلب المعنى يعنى أنه يصير إضرابا عن النهى الأول ونهيا عن الثانى فقط (وَرُبَّمَا عَاقَبَتِ) أو (ٱلْوَاوَ) أى جاءت بمعناها (إِذَا ★ لَمْ يُلْفِ ذُو ٱلنُّطْقِ لِلَبْسٍ مَنْفَذَا) أى إذا أمن اللبس كقوله :

[٨٦٥] قَوْمٌ إِذَا سَمِعُوا ٱلصَّرِيخَ رَأَيْتَهُمْ مَا بَيْنَ مُلْجِمِ مُهْرِهِ أَوْ سَافِعِ

وقوله :

بعضهم ذلك عن الرضى والسعد كما فى يس وقيل عاطفة وإن كان بعدها جملة إذ العطف يكون فى المفردات والجمل كما يقول بذلك بعضهم فى أم الإضرابية وهذا ظاهر كلام المصنف . **(قوله مطلقا)** أى سواء تقدمها نفى أو نهى أو لا وسواء أعيد العامل أو لا . **(قوله كانوا)** أى العيال المذكورون فى البيت قبله . وقوله : أو زادوا يحتمل أن أو بمعنى الواو وكذا فى قراءة أبى السمال وهو بسين مفتوحة وميم مشددة ولام آخره . **(قوله بسكون الواو)** المعنى وما يكفر بتلك الآيات البينات إلا الذين فسقوا بل نقضوا عهد الله مرارا كثيرة . **(قوله ونسبه)** أى مجىء أو للإضراب بقطع النظر عن الإطلاق السابق بقرينة قوله لكن بشرطين . **(قوله وإعادة العامل)** يعنى مع حرف النفى أو حرف النهى . شمنى .

(قوله ويؤيده) أى يؤيد نقل ابن عصفور عن سيبويه أن أو تأتى للإضراب بشرطين . **(قوله أو سافع)** أى قابض ناصية فرسه من سفعت بناصيته قبضتها وجذبتها . قال الدمامينى : لقائل أن يقول لم لا يجوز أن يكون المراد بين فريق ملجم أو فريق سافع إذ كل واحد من القسمين ذو تعدد اهـ واستبعد لأن الظاهر أن قصد الشاعر أنهم حين سماع صريخ المستغيث محصورون بين قسمين لا يخرجون

---

[٨٦٤] قبله :

مَاذَا تَرَى فِي عِيَالٍ قَدْ بَرِمْتُ بِهِمْ لَـمْ أُحْصِ عِدَّتَهُـمْ إِلَّا بِعَـدَّادِ

قالهما جرير من قصيدة من البسيط يمدح بها هشام بن عبد الملك . وبرمت بهم من برم به بكسر الراء إذا سئمه وضجر منه . وترى من الرأى فى الأمر فلا يتعدى إلا إلى مفعول واحد . وقد برمت صفة للعيال و لم أحص حال ، والعداد بفتح العين . والشاهد فى « أو زادوا » فإن أو فيه بمعنى بل الاضرابية ، واحتجت به الكوفية وأبو على وأبو الفتح وابن برهان إن أو تأتى للإضراب كبل مطلقا . وقال سيبويه : إنما جاء ذلك بشرطين : تقدم نفى أو نهى وإعادة العامل .

[٨٦٥] قاله حميد بن ثور الهلالى الصحابى رضى الله عنه من الكامل أى هم قوم . ورأيتهم جواب الشرط . وملجم من ألجمت الفرس . والشاهد فى أو سافع فإن أو فيه بمعنى الواو من سفعت بناصيته أى أخذته .

[٨٦٦] فَظَلَّ طُهَاةُ ٱللَّحْمِ مَا بَيْنَ مُنْضِجٍ صَفِيفَ شِوَاءٍ أَوْ قَدِيرٍ مُعَجَّلِ

وقول الراجز :

[٨٦٧] إِنَّ بِهَا أَكْتَـلَ أَوْ رِزَامَـا خُوَيْرِبَيْـنِ يَنْقُفَـانِ ٱلْهَامَـا

وقوله :

[٨٦٨] وَقَالُوا لَنَا ثِنْتَانِ لَابُدَّ مِنْهُمَا صُدُورُ رِمَاحٍ أُشْرِعَتْ أَوْ سَلَاسِلُ

وجعل منه : ﴿ وأرسلناه إلى مائة ألف أو يزيدون ﴾ [الصافات : ١٤٧] ، أى ويزيدون . هذا مذهب الأخفش والجرمى جماعة من الكوفيين .

عنهما لا أنهم ثابت لهم إحدى البينيتين . **(قوله فظل طهاة اللحم إلخ)** الطهاة جمع طاه وهو الطباخ ، وصفيف شواء مفعول منضج وهو ما فرق وصف على الجمر وهو شواء الأعراب ، وقدير معطوف على منضج بتقدير مضاف أى وطابخ قدير أى مطبوخ فى القدر . ومعجل صفة قدير وقول العينى قدير معطوف على شواء غير ظاهر وإن أقره شيخنا كما لا يخفى .

(قوله إن بها أكتل إلخ) ضمير بها للأرض المذكورة قبل ، وأكتل بفوقية مفتوحة ، ورزام براء مكسورة فزاى اسما رجلين . وخويربين تثنية خويرب تصغير خارب وهو اللص كما قاله الدمامينى والشمنى . وفى شرح شواهد المغنى للسيوطى أنه لص الإبل حال من ضمير ينقفان قدمت على عاملها أو من المستكنّ فى بها وقول البعض حال مما قبله لا يتمشى على مذهب الجمهور المانعين مجيء الحال من المبتدأ فى الحال أو الأصل . وينقفان بضم القاف من النقف وهو كسر الرأس كما قاله الدمامينى والشمنى والسيوطى فيحتاج الكلام إلى التجريد . والهام اسم جنس جمعى لهامة وهى الرأس فقول البعض والهام الرأس فيه تساهل . وإنما كانت أو فى البيت بمعنى الواو لقوله خويربين بالتثنية ولو كانت على بابها لأحد الشيئين لقال خويربا بالإفراد . **(قوله أشرعت)** بالبناء للمجهول أى صوّبت نحو العدو وكنى بذلك عن الطعن وبالسلاسل عن الأسر . **(قوله وجعل منه وأرسلناه إلخ)** فصله للاختلاف فيه فقال بعض الكوفيين والبصريين بمعنى الواو . وقيل بمعنى بل فتكون للإضراب عن الإخبار بأنهم مائة ألف بناء على حزر الرأى مع علمه تعالى بزيادتهم إلى الإخبار عن تحقيق وبعض البصريين للإبهام وقيل للشك

---

[٨٦٦] قاله امرؤ القيس الكندى من قصيدته المشهورة وفى ديوانه . وظل بالواو . وطهاة اللحم اسمه جمع طاه وهو الطباخ . ومن بين منضج خبره . وصفيف شواء كلام إضافى مفعول اسم فاعل . والشاهد فى « أو قدير » فإن أو فيه بمعنى الواو وهو عطف على شواء ، وهو ما طبخ فى قدر ، معجل بالجر صفته . والمعنى من بين منضج صفيف شواء وهو الذى فرق وصف على الجمر وهو شواء الأعراب ، أو طابخ قدير : أى وطابخ قدير .

[٨٦٧] الرجز للأسيدى فى الأزهية .

[٨٦٨] البيت من الطويل ، وهو لجعفر بن علبة الحارثى فى الدرر .

(تنبيهات): **الأول** : أفهم قوله وربما أن ذلك قليل مطلقا . وذكر فى التسهيل أن أو تعاقب الواو فى الإباحة كثيرا وفى عطف المصاحبة والمؤكد قليلا ، فالإباحة كما تقدم ، والمصاحبة نحو قوله عليه الصلاة والسلام : « **فإنما عليك نبى أو صديق أو شهيد** »[1] والمؤكد نحو : ﴿ **ومن يكسب خطيئة أو إثما** ﴾ [النساء : ١١٢] . **الثانى** : التحقيق أن أو موضوعة لأحد الشيئين أو الأشياء وهو الذى يقوله المتقدمون وقد تخرج إلى معنى

مصروفا للرائى ، كذا فى المغنى بزيادة . قال البعض : ويزيدون صفة موصوف محذوف معطوف على ما قبله أى أو جماعة يزيدون اهـ وفيه أن الموصوف بالجملة المحذوف ليس بعض اسم مجرور بمن أو فى ويمكن جعل العطف من باب العطف على المعنى أى إلى جماعة يبلغون مائة ألف أو يزيدون فتأمل .
(قوله مطلقا) أى سواء كانت أو للإباحة أو لا .

(قوله وذكر فى التسهيل أن أو تعاقب الواو) أى تجىء بمعنى الواو فتكون للجمع وقوله فى الإباحة أى فى صورة الإباحة أى فى الصورة التى يظن أن أو فيها للإباحة أى لأحد الشيئين مع جواز الجمع بينهما وإن لم تكن أو فى حالة كونها بمعنى الواو للإباحة لأنها حينئذ للجمع وأو التى للإباحة لأحد الشيئين مع جواز الجمع بينهما كما سيذكره الشارح عن ابن هشام . وقوله كثيرا أى لأنه يكثر إرادة الجمع فى نحو جالس الحسن أو ابن سيرين . هذا هو الذى أفهمه فى هذه العبارة وبه يندفع اعتراضات نشأت من عدم فهم العبارة كفهمنا :

الاعتراض الأول : ما ذكره البعض وأقره أن صاحب التسهيل لم يذكر الكثرة إلا فى معاقبة أو للواو فى الإباحة وهذا لم يرده المصنف هنا لذكره إياه فيما تقدم بقوله أبح والذى أراده هنا وجعله قليلا إنما هو القسمان الأخيران الموصوفان فى التسهيل أيضا بالقلة . **الثانى** : ما ذكره شيخنا وأقره أن الإباحة معنى أو أصالة فلا ضرورة إلى جعلها فى صور الإباحة بمعنى الواو ووجه اندفاع هذين أنهما مبنيان على أن أو فى معاقبتها الواو فى الإباحة لأحد الشيئين مع جواز الجمع بينهما وليس كذلك بل للجمع كما علمت . **الثالث** : ما ذكره أيضا البعض وأقره أن قوله كثيرا يوهم أن أو فى الإباحة قد لا تعاقب الواو وليس كذلك فكان الأولى أن يقول تعاقب الواو فى الإباحة لزوما وقد تعاقبها فى غيرها ، ووجه اندفاع هذا الاعتراض أن المراد كما علمت أن الصورة التى يظن أن « أو » فيها للإباحة قد تعاقب فيها أو الواو بأن تكون للجمع وقد لا تعاقب بأن تكون للإباحة فى الواقع أيضا ، فقول المعترض وليس كذلك ممنوع وكذا قوله لزوما . هذا هو تحقيق المقام وعليك السلام .

(قوله نحو ومن يكسب خطيئة أو إثما) حمل بعضهم الخطيئة على الذنب الذى بين العبد وربه والإثم على مظالم العباد . **(قوله وقد تخرج إلى معنى بل والواو)** أى مجازا . **(قوله وأما بقية المعانى**

---

(١) فى مخاطبته ـ صلى الله عليه وسلم ـ جبل أحد ، راجع كتابنا مفاتيح القارىء لأبواب فتح البارى .

بل والواو . وأما بقية المعانى فمستفادة من غيرها . **الثالث** : زعم قوم أن الواو تستعمل بمعنى أو فى ثلاثة مواضع : **أحدها** فى التقسيم كقولك الكلمة اسم وفعل وحرف وقوله :

[٨٦٩] * كَمَا النَّاسُ مَجْرُومٌ عَلَيْهِ وَجَارِمُ *

وممن ذكر ذلك الناظم فى التحفة وشرح الكافية . قال فى المغنى : والصواب أنها فى ذلك على معناها الأصلى إذ الأنواع مجتمعة فى الدخول تحت الجنس . **ثانيها** : الإباحة قاله الزمخشرى وزعم أنه يقال جالس الحسن وابن سيرين أى أحدهما وأنه لهذا قيل ﴿ **تلك عشرة كاملة** ﴾ [البقرة : ١٩٦] ، بعد ذكر ثلاثة وسبعة لئلا يتوهم إرادة الإباحة . قال فى المغنى أيضًا والمعروف من كلام النحويين أن هذا أمر بمجالسة كل منها وجعلوا

إلخ) ذكره فى المغنى قال : ومن العجب أنهم ذكروا من معانى صيغة أفعل التخيير والإباحة ومثلوه بنحو خذ من مالى درهما أو دينارا وجالس الحسن أو ابن سيرين ثم ذكروا أن أو تفيدهما ومثلوه بالمثالين المذكورين ا هـ وأجيب بأن كلا من الصيغة . وأو تدل على ما ذكر فحيث مثل بالمثالين للصيغة قطع النظر فيهما عن أو وحيث مثل بهما لأو قطع النظر فيهما عن الصيغة وقال التفتازانى فى تلويحه أن التخيير والإباحة قد يضافان إلى صيغة الأمر وقد يضافان إلى كلمة أو والتحقيق أن كلمة أو لأحد الأمرين أو الأمور وأن جواز الجمع وامتناعه إنما هو بحسب موقع الكلام ودلالة القرائن .

(قوله فمستفادة من غيرها) أى معها وذلك لأنها تفيد أحد الشيئين وغيرها يفيد امتناع الجمع إذا كانت للتخيير وجوازه إذا كانت للإباحة وهكذا . وقوله من غيرها أى من القرائن . **(قوله وممن ذكر ذلك الناظم إلخ)** قال البعض انظر نسبة هذا للناظم مع تصريحه بأن الواو فى التقسيم أجود من أو فإنه يدل على أنها فيه ليست بمعنى أو ا هـ وقد يقال إن له فى المسألة قولين . واعلم أن لكل من الواو وأو فى التقسيم وجها لاجتماع الأقسام فى الدخول تحت المقسم وعدم اجتماعها فى ذات واحدة خارجا وإن كانت الواو فيه أكثر . **(قوله قاله الزمخشرى)** وافقه الناظم وابن هشام فى حواشيه على التسهيل راجعا عما ذكره فى المغنى كما قاله الدمامينى ، وسبقهم إلى ذلك السيرافى فى شرح الكتاب[1] . **(قوله أى أحدهما)** أى مع جواز الجمع بينهما أو الترك لكل كما هو مقتضى الإباحة . **(قوله لئلا يتوهم إرادة الإباحة)** ويحتمل أن ذلك لئلا يتوهم إرادة التخيير .

---

[٨٦٩] صدره :

* وننصرُ مولانا ونعلَمُ أنَّـهُ *

والبيت من الطويل ، وهو لعمرو بن براقة فى أمالى القالى .

---

(١) يقصد الكتاب لسيبويه .

ذلك فرقا بين العطف بالواو والعطف بأو . **ثالثها** التخيير قاله بعضهم فى قوله :

[٨٧٠] **قَالُوا نَأَتْ فَاخْتَرْ لَهَا ٱلصَّبْرَ وَٱلْبُكَا ... فَقُلْتُ ٱلْبُكَا أَشْفَى إذًا لِغَلِيلِى**

أى أو البكا إذ لا يجمع بين الصبر والبكا . ويحتمل أن يكون الأصل من الصبر والبكا أى أحدهما ثم حذف من كما فى قوله تعالى : ﴿ **واختار موسى قومه** ﴾ [الأعراف : ١٥٥] ، ويؤيده أن أبا على الفارسى رواه بمن ا هـ **(وَمِثْلُ أَوْ فِى ٱلْقَصْدِ إمَّا ٱلثَّانِيَهْ * فِى نَحْوِ)** تزوج **(إمَّا ذِى وَإمَّا ٱلنَّائِيَهْ)** وجاءنى إما زيد وإما عمرو .

(تنبيهات): **الأول** : ظاهر كلامه أنها تأتى للمعانى السبعة المذكورة فى أو ، وليس كذلك فإنها لا تأتى بمعنى الواو ولا بمعنى بل والعذر له أن ورود أو لهذين المعنيين قليل ومختلف فيه فالإحالة إنما هى على المعانى المتفق عليها ولم يذكر الإباحة فى التسهيل لكنها بمقتضى القياس جائزة . **الثانى** : ظاهره أيضا أنها مثل أو فى العطف والمعنى وهو ما ذهب إليه أكثر النحويين . وقال أبو على وابن كيسان وبرهان هى مثلها فى المعنى فقط ووافقهم الناظم وهو الصحيح ، ويؤيده قولهم : إنها مجامعة للواو لزوما والعاطف لا يدخل على العاطف . وأما قوله :

[٨٧١] **يَا لَيْتَمَا أُمُّنَا شَالَتْ نَعَامَتُهَا ... إيمَا إلَى جَنَّةٍ إيمَا إلَى نَارِ**

(قوله إن هذا أمر) أى إذن . **(قوله قالوا نأت إلخ)** من الطويل ودخله الثلم وهو حذف فاء فعولن ويروى وقالوا ولا ثلم فيه حينئذ وقوله نأت أى بعدت والغليل حرارة العطش لكن المراد هنا مطلق الحرارة ليشمل حرارة العشق . **(قوله رواه بمن)** أى بدل لها . **(قوله إما)** ذهب سيبويه إلى أنها مركبة من إن وما وذهب غيره إلى أنها بسيطة وهو الظاهر لأن الأصل البساطة وقوله الثانية احتراز عن الأولى فإنه لا خلاف فى أنها غير عاطفة لاعتراضها بين العامل والمعمول نحو قام إما زيد وإما عمرو لكن لا مانع من نسبة المعانى للأولى أيضا لتلازمهما غالبا والنائية البعيدة . **(قوله ظاهر كلامه)** أى حيث أطلق القصد فشمل جميع المعانى المقصودة . **(قوله والعذر له)** أى فى الإطلاق وعدم التقييد بما عدا المذكورين . **(قوله ظاهره أيضا)** أى حيث أطلق القصد فشمل العطف إذ هو مما يقصد . **(قوله مثل أو فى العطف والمعنى)** ولعل الواو على هذا القول زائدة لازمة كما قيل بمثله فى لكن كما مر .

(قوله والعاطف لا يدخل على العاطف) أى فالعاطف إنما هو الواو الداخلة على إما . **(قوله وأما قوله إلخ)** إيراد على قوله لزوما . **(قوله شالت نعامتها)** كناية عن موتها لأن النعامة باطن القدم

---

[٨٧٠] البيت من الطويل ، وهو لكثير عزة فى ديوانه .

[٨٧١] قاله سعد بن قرط من العققة . وعزو الجوهرى إياه إلى الأحوص ليس بصحيح . وهو من البسيط . ويا لمجرد التنبيه ، أو المنادى محذوف أى يا قوم . وما زائدة ، وأمنا بالنصب اسمه ، وشالت نعامتها خبره أى ارتفعت جنازتها . والشاهد فيه فى مواضع إبدال الميم الأولى من إما المكسورة ياء ، وفتح همزته . وحذف واو العطف فى إما الثانية . والتقدير يا ليت أمى ارتفعت جنازتها إما إلى الجنة وإما إلى النار .

فشاذ ، وكذلك فتح همزتها وإبدال ميمها الأولى ياء ، وفتح همزتها لغة تميم وبها روى البيت المذكور وقد يقال إن قوله فى القصد إشارة إلى ذلك أى إنها مثلها فى القصد أى المعنى لا مطلقا سيما أنه لم يعدّها فى الحروف أول الباب . وقد نقل ابن عصفور اتفاق النحويين على أنها ليست عاطفة وإنما أوردوها فى حروف العطف لمصاحبتها لها . **الثالث** : مقتضى كلامه أنه لابد من تكرارها وذلك غالب لا لازم فقد يستغنى عن الثانية بذكر ما يغنى عنها نحو : إما أن تتكلم وإلا فاسكت ، وقراءة أُبى : ﴿ **وإنا أو إياكم لا على هدى أو فى ضلال مبين** ﴾ [سبأ : ٢٤] وقوله :

[٨٧٢] **فَإِمَّا أَنْ تَكُونَ أَخِي بِصِدْقٍ ... فَأَعْرِفُ مِنْكَ غَثِّي مِنْ سَمِينِي**

ومن مات ارتفعت رجلاه وانتكس رأسه فظهرت نعامته . **(قوله وكذا فتح همزتها وإبدال ميمها إلخ)** أى شاذان أيضا على سبيل الاجتماع وإلا ففتح همزتها لغة تميمية وقيسية وأسدية . تصريح . فضمير ميمها يرجع إلى المفتوحة الهمزة كما فى البيت لا ميم إما مطلقا وإن ثبت الإبدال مع الكسر أيضا كما فى الدماميني عن المصنف . **(قوله أى المعنى)** فيه إشارة إلى أن القصد بمعنى المقصود وحمل القصد على المعنى مبنى على أن المراد بالقصد مقصود جميعهم ومقصود جميعهم المعنى لاختلافهم فى العطف . **(قوله وقد نقل ابن عصفور اتفاق النحويين إلخ)** أى وإن كان هذا النقل غير مسلم لما مر من الشرح . **(قوله لمصاحبتها لها)** أى لبعضها وهو الواو . **(قوله مقتضى كلامه)** أى حيث قال الثانية فى نحو إلخ وهذا أولى مما ذكره البعض .

(قوله لابد من تكرارها) أى إما لا بقيد كونها الثانية . **(قوله غثى من سمينى)** غثى من غثت الشاة غثا من باب ضرب أى ضعفت . ويقال فى الكلام الغث والسمين أى الردىء والجيد ولعل المعنى فأعرف بك الردىء والجيد منى لتبيينك لى الردىء وإبعادك لى عنه والجيد وإعانتك لى عليه ويوجد فى بعض النسخ بين البيتين :

فلو أنا على حجر ذبحنا ... جرى الدميان بالخبر اليقين

وروى مؤخرا عنهما وهو المتجه . قال شيخنا وهو ساقط من خط المؤلف ثم قال وأنشده ابن دريد مع بيتين غير هذين :

---

[٨٧٢] قد ذكرنا الخلاف فى قائلهما فى شواهد المعرب والمبنى . والفاء للعطف ، وإما للتفصيل ، وفأعرف بالنصب عطفا على أن يكون أى أعرف عنك ما يفسد مما يصلح من الكلام . والشاهد فى إلا حيث ناب إلا مناب إما كما فى قولك إما أن تتكلم بخير وإلا فاسكت وهو شاذ .

وَإِلَّا فَاطَّرِحْنِـــي وَاتَّخِذْنِـــي عَـــدُوًّا أَتَّقِـــيكَ وَتَتَّقِينِـــي

وقد يستغنى عن الأولى بالثانية كقوله :

[٨٧٣] تُلِمُّ بِدَارٍ قَدْ تَقَادَمَ عَهْدُهَا وَإِمَّا بِأَمْوَاتٍ أَلَمَّ خَيَالُهَـا

أى إما بدار . والفراء يقيس هذا فيجيز زيد يقوم وإما يقعد كما يجوز أو يقعد . **الرابع** : ليس من أقسام إما التى فى قوله : ﴿ **فإما ترينَّ من البشر أحدا** ﴾ بل هذه إن الشرطية وما الزائدة **(وَأَوْلِ لَكِنْ نَفْيًا أَوْ نَهْيًا)** نحو ما قام زيد لكن عمرو ولا تضرب زيدا لكن عمرا .

(تنبيه): يشترط لكونها عاطفة مع ذلك أن يكون معطوفها مفردا وألا تقترن بالواو كما مثل وقد سبق ما فى هذا الثانى . وهى حرف ابتداء إن سبقت بإيجاب نحو قام زيد لكن عمرو لم يقم ، ولا يجوز لكن عمرو خلافا للكوفيين أو تلتها جملة كقوله :

لعمرك إننى وأبا رباح على طول التجاور منذ حين

ليبغضنى وأبغضه وأيضا يرانى دونه وأراه دونى

فلو أنا على حجر إلخ يريد أنهما لشدة العداوة لا يختلط دماؤهما فلو ذبحا على حجر لافترق الدميان ا هـ ثم رأيت فى الفارضى فى باب النسب أن العرب تقول إن دم المتباغضين لا يجتمع ا هـ . **(قوله وقد يستغنى عن الأولى)** أى لفظا لا تقديرا ، دمامينى . فقوله كما يجوز أو يقعد تشبيه فى مطلق الجواز إذ لا يحتاج إلى تقدير مع أو بخلاف إما ثم ذكر الدمامينى أن ظاهر كلام بعضهم أن الفراء يجيز الاستغناء عن إما الأولى لفظا وتقديرا وإجراءها مجرى أو **(قوله تلم)** الضمير يرجع إلى النفس المذكورة فى البيت قبله من ألم إذا نزل . وفى بعض النسخ تهاض بالبناء للمجهول من هاض العظم إذا كسره بعد جبره وعهد الدار ما عهد فيها . **(قوله وقد سبق ما فى هذا الثانى)** أى من الخلاف فى شرح قوله وأتبعت لفظا فحسب إلخ . **(قوله وهى إلخ)** شروع فى محترزات الشروط فكان الأولى التعبير بالفاء . **(قوله ولا يجوز لكن عمرو)** أى على أن عمرو معطوف كما فى التوضيح إما على أنه مبتدأ خبره محذوف فيجوز . **(قوله أو تلتها جملة)** أى أو سبقت بنفى لكن تلتها جملة فلا ينافى أن المسبوقة بإيجاب لا يتلوها إلا الجملة . **(قوله ورقاء)** اسم رجل ، بوادره جمع بادرة وهى الحدة . تصريح .

---

[٨٧٣] البيت من الطويل ، وهو لذى الرمة فى ملحق ديوانه .

[٨٧٤] إنَّ ٱبْنَ وَرْقَاءَ لَا تُخْشَى بَوَادِرُهُ لَكِنْ وَقَائِعُهُ فِي ٱلْحَرْبِ تُنْتَظَرُ

أو تلت واوا نحو : ﴿ ولكن رسول الله ﴾ [الأحزاب : ٤٠] ، أي ولكن كان رسول الله وليس المنصوب معطوفا بالواو لأن متعاطفي الواو المفردين لا يختلفان بالإيجاب والسلب (وَلَا * نِدَاءً أَوْ أَمْرًا أَوِ ٱثْبَاتًا تَلَا) لا مبتدأ خبره تلا ، ونداء وما بعده مفعول بتلا . وفي تلا ضمير هو فاعله يرجع إلى لا . والتقدير لا تلا نداء أو أمرا أو إثباتا ، أي للعطف بلا شرطان : **أحدهما** إفراد معطوفها والثاني أن تسبق بأمر أو إثبات اتفاقا نحو : اضرب زيدا لا عمرا وجاءني زيد لا عمرو أو بنداء خلافا لابن سعدون نحو : يا ابن أخي لا ابن عمي . قال السهيلي : وألا يصدق أحد متعاطفيها على الآخر فلا يجوز جاءني

(قوله أي ولكن كان رسول الله إلخ) حاصله أن لكن حرف استدراك لا عاطفة[1] والواو هي العاطفة لجملة حذف بعضها على جملة وهذا مذهب المصنف وتقدم في الشرح بقية الأقوال . وقد يستشكل العطف بأن قضية كون لكن حرف ابتداء استئناف الجملة بعدها لا عطفها بالواو ويجاب بأن المراد بكونها حرف ابتداء أنها غير عاطفة للجملة فلا ينافي عطفها بغيرها ، أفاده سم . **(قوله لأن متعاطفي الواو المفردين إلخ)** بخلاف الجملتين فيجوز تخالفهما في ذلك نحو : قام زيد ولم يقم عمرو وقد يقال محل عدم اختلاف متعاطفي الواو إيجابا وسلبا إذا لم يصحبها ما يقتضي الاختلاف كلكن فتأمل . **(قوله أي للعطف بلا إلخ)** فيه مسامحة فإن الشرط الأول لا يفيده كلام المصنف . **(قوله شرطان)** بقي شرط ثالث وهو ألا تقترن بعاطف فإذا قيل جاءني زيد لا بل عمرو فالعاطف بل ولا رد لما قبلها وليست عاطفة وإذا قلت ما جاءني زيد ولا عمرو فالعاطف الواو ولا تأكيد للنفي . وفي هذا المثال مانع آخر من العطف وهو تقدم النفي وقد اجتمعا في ﴿ ولا الضالين ﴾ . مغني . **(قوله إفراد معطوفها)** أي ولو تأويلا فيجوز قلت زيد قائم لا زيد قاعد أخذا من قول الهمع ولا يعطف بها جملة لا محل لها في الأصح .

(قوله وألا يصدق أحد متعاطفيها على الآخر) قال البعض : هو ظاهر فيما إذا كان المتناول والأعم الثاني لا الأول اهـ ولك أن تقول جواز جاءني رجل لا زيد إذا جعلت لا بمعنى غير صفة لرجل لا إذا كانت عاطفة كما هو فرض الكلام ، وقد علل الفارضي وغيره عدم جواز جاءني زيد لا رجل وعكسه بأن الرجل يصدق بزيد فيلزم التناقض . لا يقال المراد بالرجل غير زيد بقرينة العطف المقتضي للمغايرة فلا تناقض لأنا نقول المغايرة التي يقتضيها العطف صادقة بالمغايرة الجزئية كالمغايرة التي بين العام والخاص والمطلق والمقيد فالتناقض غير منتف بحسب مدلول اللفظ وكالمثالين المذكورين

[٨٧٤] البيت من البسيط ، وهو لزهير بن أبي سلمى في ديوانه .

(١) ﴿ ما كان محمد أبا أحد من رجالكم ولكن رسول الله ﴾ .

زيد لا رجل وعكسه ، ويجوز جاءنى رجل لا امرأة . وقال الزجاجى : وألا يكون المعطوف عليه معمول فعل ماض فلا يجوز جاءنى زيد لا عمرو ، ويرده قوله :

[٨٧٥] كَأَنَّ دِثَارًا حَلَّقَتْ بِلَبُونِـهِ عُقَابُ تَنُوفَى لَا عُقَابُ ٱلْقَوَاعِلِ

(تنبيهات): **الأول** : فى معنى الأمر الدعاء والتحضيض . **الثانى** : أجاز الفراء العطف بها على اسم لعل كما يعطف بها على اسم إن نحو : لعل زيدا لا عمرا قائم . **الثالث** : فائدة العطف بها قصر الحكم على ما قبلها إما قصر إفراد كقولك : زيد كاتب لا شاعر

فى الامتناع قام زيد لا الناس وقام الناس لا زيد . نعم قال التقى السبكى كما حكاه عنه ولده فى شرح التلخيص يخطر لى جواز قام الناس لا زيد إن أريد إخراج زيد من الناس على وجه الاستثناء ، لكن لم أر أحدا من النحاة عد « لا » من حروف الاستثناء فاعرف ذلك .

(قوله وقال الزجاجى وألا يكون إلخ) علل بأن العامل يقدر بعد العاطف ولا يصح أن يقال لا جاء عمرو إلا على الدعاء ورد بأنه لو توقف صحة العطف على تقدير العامل بعد العاطف لامتنع ليس زيدا قائما ولا قاعدا ذكره البعض ثم رأيته فى المغنى أى لمنع لا من تقدير ليس بعد الواو . **(قوله كأن دثارا إلخ)** دثار بكسر الدال المهملة وفتح المثلثة اسم راع . واللبون : النوق ذات اللبن وحلقت ذهبت وتنوفى بفتح الفوقية وضم النون وفتح الفاء جبل عال . والقواعل بالقاف ثم العين المهملة : الجبال الصغيرة وكنى بذلك عن عدم عود هذه اللبون .

(قوله الدعاء) نحو : رحم الله أبا بكر لا أبا جهل وقوله : والتحضيض نحو هلا تضرب زيدا لا عمرا قال ذلك أبو حيان وخالفه الرضى فقال لا تجىء لا بعد الاستفهام والعرض والتمنى والتحضيض ونحو ذلك ولا بعد النهى ولا يعطف بها الاسمية ولا الماضى فلا يقال قام زيد لا قعد لأنها موضوعة لعطف المفردات وإنما جاز على قلة عطفها المضارع لمضارعته الاسم ولا يجوز تكريرها كسائر حروف العطف . لا يقال قام زيد لا عمرو لا بكر كما تقول قام زيد وعمرو وبكر ، بل لو قصدت ذلك أدخلت الواو فى المكرر وكانت هى العاطفة ولا تأكيد لكنه قال فى الكلام على بل فبل لا تجىء بل بعد التحضيض والتمنى .والترجى والعرض والأولى أن يجوز استعمالها بعدما يفيد معنى الأمر والنهى كالتحضيض والعرض ا هـ والظاهر أن العرض كالتحضيض عند أبى حيان ، ثم القلب إلى جواز مجىء لا بعد الاستفهام أميل نحو أقام زيد لا عمرو . **(قوله إما قصر إفراد إلخ)** لم يذكر قصر التعيين مع

---

[٨٧٥] قاله امرؤ القيس بن حجر الكندى من قصيدة من الطويل . ودثار اسم راعى امرئ القيس . واللبون بفتح اللام : الإبل التى لها اللبن . وعقاب تنوفى كلام إضافى فاعل حلقت . وهو بفتح التاء المثناة من فوق وضم النون وسكون الواو وفتح الفاء : اسم موضع مرتفع فى جبل طيئ . والشاهد فى لا عقاب القواعل حيث عطف على معمول فعل ماض وهو العقاب الأول . وفيه رد على أبى القاسم الزجاجى فى منعه أن تعطف بلا بعد الفعل الماضى . والقواعل بالقاف جبل سلمى وثم تحالف طيئ وأسد ، قاله ابن الكلبى . ويقال القواعل جبال صغار . أراد كأن عقابا من عقبان تنوفى ذهبت بهذه الإبل لا عقبان هذه الأجبل الصغار . وإنما يصف أن هذه الإبل لا يستطاع ردها ولا يطمع فيها كما لا يطمع فيما نالته هذه العقاب .

ردا على من يعتقد أنه كاتب وشاعر ، وإما قصر قلب كقولك : زيد عالم لا جاهل ردا على من يعتقد أنه جاهل . **الرابع** : أنه قد يحذف المعطوف عليه بلا نحو : أعطيتك لا لتظلم أى لتعدل لا لتظلم **(وَبَلْ كَلَكِنْ)** فى تقرير حكم ما قبلها وجعل ضده لما بعدها **(بَعْدَ مَصْحُوبَيْهَا)** أى مصحوبى لكن وهما النفى والنهى **(كَلَمْ أَكُنْ فِى مَرْبَعٍ بَلْ تَيْهَا)** المربع منزل الربيع ، والتيهاء الأرض التى لا يهتدى بها ، ونحو : لا تضرب زيدا بل عمرا **(وَٱنْقُلْ بِهَا لِلثَّانِ حُكْمَ ٱلْأَوَّلِ)** فيصير كالمسكوت عنه **(فِى ٱلْخَبَرِ ٱلْمُثْبَتِ وَٱلْأَمْرِ ٱلْجَلِى)** كقام زيد بل عمرو وليقم زيد بل عمرو . وأجاز المبرد وعبد الوارث ذلك مع النفى والنهى

أنها تكون له نحو زيد كاتب لا شاعر للمتردد فى أى الوصفين ثابت لزيد مع علمه بثبوت أحدهما لا على التعيين . **(قوله كقولك زيد كاتب لا شاعر)** فى تمثيله لقصر الإفراد بما ذكر ولقصر القلب بقولك زيد عالم لا جاهل إشارة إلى ما قالوه من اشتراط إمكان اجتماع الوصفين فى قصر الإفراد دون قصر القلب . **(قوله قد يحذف المعطوف عليه بلا إلخ)** قال شيخنا : كان الأولى تأخيره إلى قول الناظم :

★ وحذف متبوع بدا هنا استبح ★

(قوله وبل كلكن) اعترض بأنه إحالة على مجهول لأنه لم يذكر أولا معنى لكن وأجيب بأن وجه الشبه الذى ذكره الشارح مشهور فى لكن فالإحالة على مشهور بين النحاة[1] . **(قوله فى تقرير إلخ)** أى تثبيته فى ذهن السامع . والحاصل أنها مع النفى والنهى تفيد أمرين تأكيدى وهو تقرير ما قبلها وتأسيسى وهو إثبات نقيضه لما بعدها ، ومع الخبر المثبت والأمر أمرين تأسيسيين إزالة الحكم عما قبلها بحيث صار كالمسكوت عنه وجعله لما بعدها . قال الشمنى : قال الرضى وظاهر كلام الأندلسى وهو الظاهر أنها بعد النفى والنهى أيضا تصير الحكم الأول كالمسكوت عنه اهـ وفى كون هذا هو الظاهر نظر وقد عد فى المغنى من الأمور التى اشتهرت بين المعربين والصواب خلافها قولهم بل حرف إضراب قال وصوابه حرف استدراك وإضراب فإنها بعد النفى والنهى بمنزلة لكن سواء اهـ . **(قوله للثان)** حذف ياؤه للضرورة[2] . **(قوله فيصير)** بالنصب بأن مضمرة فى جواب الأمر وقوله كالمسكوت عنه أى أصالة وإن صار مسكوتا عنه لعارض الإضراب فصح الإتيان بالكاف . ومعنى كون زيد فى قولك قام زيد بل عمرو كالمسكوت عنه صيرورته كأنه لم يثبت له قيام ولم ينف عنه .

(قوله والأمر الجلى) أى الظاهر واحترز به عن العرض والتحضيض كما فى الغزى ومر خلافه عن الرضى . **(قوله ذلك)** أى النقل . **(قوله وعلى ذلك)** أى الجواز المذكور . وقوله بل قاعد أى بالنصب على معنى بل ما هو قاعدا . وأورد على المبرد وعبد الوارث أنه يلزمهما أن ما لا تعمل فى قائما شيئا لأن شرط عملها بقاء النفى فى المعمول وقد انتقل عنه . وأجيب بأن انتقاضه بعد مضى العمل لا يضر قياسا على النصب بعد فاء السببية أو واو المعية الواقعين بعد النفى المنتقض بعدهما نحو :

---

(١) وإن لم يكن معروفا للمبتدئين .

(٢) أى ضرورة الشعر .

فتكون ناقلة لمعناهما إلى ما بعدها ، وعلى ذلك فيصح ما زيد قائما بل قاعدا وبل قاعد ، ويختلف المعنى . قال الناظم : وما جوزاه مخالف لاستعمال العرب . ومنع الكوفيون أن يعطف بها بعد غير النفى وشبهه ومنعهم ذلك مع سعة روايتهم دليل على قلته . ولابد لكونها عاطفة من إفراد معطوفها كما رأيت ، فإن تلاها جملة كانت حرف ابتداء لا عاطفة على الصحيح . وتفيد حينئذ إضرابا عما قبله إما على جهة الإبطال نحو : ﴿ **وقالوا اتخذ الرحمن ولدا سبحانه بل عباد مكرمون** ﴾ [الأنبياء : ٢٦] ، أى بل هم عباد ، ونحو : ﴿ **أم يقولون به جنة بل جاءهم بالحق** ﴾ [المؤمنون : ٧] وإما على جهة الانتقال من غرض إلى آخر نحو : ﴿ **قد أفلح من تزكى * وذكر اسم ربه فصلى * بل تؤثرون الحياة الدنيا** ﴾ [الأعلى : ١٤] ﴿ **ولدينا كتاب ينطق بالحق وهم لا يظلمون * بل قلوبهم فى غمرة من هذا** ﴾ [المؤمنون : ٦٢] وادعى الناظم فى شرح الكافية أنها لا تكون فى القرآن إلا على هذا الوجه والصواب ما تقدم .

(تنبيهان): **الأول** : لا يعطف ببل بعد الاستفهام فلا يقال أضربت زيدا بل عمرا ولا نحوه . **الثانى** تزاد قبلها لا لتوكيد الإضراب عن جعل الحكم للأول بعد الإيجاب

وما أصاحب من قوم فأذكرهم … إلا يزيدهم حبا إلىّ هم

(قوله وبل قاعد) أى على أن قاعد خبر مبتدأ محذوف أى بل هو قاعد . **(قوله ويختلف المعنى)** لأن النصب يقتضى انتفاء القعود والرفع يقتضى ثبوته . **(قوله ومنع الكوفيون إلخ)** تورك على النظم بأنه يوهم كثرة العطف ببل فى الخبر المثبت والأمر الجلى لأنه ذكره مع العطف بها بعد النفى والنهى من غير تفصيل فتأمل . **(قوله وشبهه)** هو النهى . **(قوله وتفيد حينئذ)** أى حين إذ تلاها جملة وكلامه يفيد أنها فى حال عطفها المفرد ليست للإضراب قال شيخنا : وفى شرح الفارضى خلافه اهـ وفى المغنى أنها للإضراب فى الأمر والإيجاب . **(قوله نحو وقالوا اتخذ الرحمن ولدا سبحانه إلخ)** أى فبل فى نحو ذلك للإضراب الإبطالى بناء على أن المضرب عنه المقول بالميم ، أما إذا كان المضرب عنه القول فالإضراب انتقالى إذ الإخبار بصدور ذلك منهم ثابت لا يتطرق إليه الإبطال . **(قوله والصواب ما تقدم)** أجيب عن الناظم بحمل كلامه على أنها لا تكون فى القرآن بيقين إلا على وجه الانتقال والآيتان الأوليان ليست بل فيهما للإضراب الإبطالى بيقين لاحتمال أنها للإضراب عن القول فتكون انتقالية كما مر . **(قوله الأول إلخ)** هذا التنبيه يستفاد من النظم . **(قوله لا يعطف ببل)** مثلها لكن ولا على ما مر .

(قوله ولا نحوه) بالرفع أى نحو هذا التركيب نحو : هل ضربت زيدا بل عمرا . **(قوله تزاد قبلها لا)** المراد بزيادتها كونها لا للعطف ولا لنفى ما بعدها كما قاله الشمنى فلا ينافى أنها نافية للإيجاب قبلها . **(قوله لتوكيد الإضراب عن جعل الحكم للأول بعد الإيجاب)** اعلم أن لا بعد الإيجاب لنفى

كقوله :

[٨٧٦] وَجْهُكَ ٱلْبَدْرُ لَا بَلِ ٱلشَّمْسُ لَوْ لَمْ يُقْضَ لِلشَّمْسِ كَسْفَةٌ أَوْ أُفُولُ

ولتوكيد تقرير ما قبلها بعد النفى ومنع ابن درستويه زيادتها بعد النفى وليس بشىء كقوله :

[٨٧٧] وَمَا هَجَرْتُكِ لَا بَلْ زَادَنِى شَغَفًا هَجْرٌ وَبُعْدُ تَرَاخِى لَا إِلَى أَجَلِ

(وَإِنْ عَلَى ضَمِيرِ رَفْعٍ مُتَّصِلْ) مستترا كان أو بارزا **(عَطَفْتَ فَٱفْصِلْ بِالضَّمِيرِ ٱلْمُنْفَصِلْ)** نحو : ﴿ **لقد كنتم أنتم وآباؤكم** ﴾ [الأنبياء : ٥٤] **(أَوْ فَاصِلٍ مَّا)** إما بين العاطف والمعطوف عليه وإما بين العاطف والمعطوف كالمفعول به فى نحو : ﴿ **يدخلونها ومن صلح** ﴾ [الرعد : ٢٣] ولا فى نحو : ﴿ **ما أشركنا ولا آباؤنا** ﴾ [الأنعام : ١٤٨] ،

الإيجاب الذى قبلها وصيرورته نصا فى النفى بعد صيرورته بحرف الإضراب لولاها كالمسكوت عنه يحتمل النفى وغيره ، وعليه فلا يظهر قول الشارح لتوكيد الإضراب إذ ليس ما أفادته معنى تأكيديا بل ذلك معنى تأسيسى ، أفاده الدمامينى . وقوله عن جعل متعلق بالإضراب ، وقوله بعد الإيجاب متعلق بتزاد ومثله قوله الآتى بعد النفى . ومقتضى جعله بل فى قوله بل الشمس للإضراب الذى قدم أنه مفاد بل الداخلة على جملة أنها فى قوله بل الشمس داخلة على جملة أى بل هو الشمس وليس بلازم كما يفيده ما مر عن شرح الفارضى والمغنى ، ولك منع الاقتضاء بحمل قوله سابقا وتفيد حينئذ إضرابا على معنى أنها إذا تلاها جملة لا تكون إلا للإضراب بخلاف ما إذا تلاها مفرد فإنها للإضراب فى الأمر والإيجاب دون النفى والنهى فافهم . **(قوله كسفة أو أفول)** الكسفة : التغير إلى سواد . والأفول : الغيبوبة . **(قوله ضمير)** قيد أول و لم يأخذ الشارح محترزه لظهوره . **(قوله فافصل بالضمير المنفصل)** أى لأن المتصل المرفوع كالجزء مما اتصل به فلو عطف عليه كان كالعطف على جزء الكلمة فإذا أكد بالمنفصل دل إفراده مما اتصل به بالتأكيد على انفصاله فى الحقيقة فحصل له نوع استقلال ، و لم يجعل العطف على هذا التوكيد لأن المعطوف فى حكم المعطوف عليه فكان يلزم كون المعطوف تأكيدا للمتصل وهو باطل .

(قوله أو فاصل ما) قال الشيخ خالد : ما اسم نكرة فى موضع جر نعت لفاصل بمعنى أى فاصل كان ، وجوز المكودى أن تكون ما زائدة ا هـ وإنما اكتفى بأى فاصل لأن فاصل الكلام قد يغنى عما هو واجب نحو أتى القاضى بنت الواقف فلأن يغنى عما هو غير واجب أولى . **(قوله وضعفه**

---

[٨٧٦] البيت من الخفيف ، وهو بلا نسبة فى الدرر .

[٨٧٧] البيت من البسيط ، وهو بلا نسبة فى الدرر .

وقد اجتمع الفصلان فى : ﴿ ما لم تعلموا أنتم ولا آباؤكم ﴾ [الأنعام : ٩١] **(وَبِلَا فَصْلٍ يَرِدْ * فِى ٱلنَّظْمِ فَاشِيًا وَضَعْفَهُ ٱعْتَقِدْ)** من ذلك قوله :

[٨٧٨] **وَرَجَا ٱلْأُخَيْطِلُ مِنْ سَفَاهَةِ رَأْيِهِ ... مَا لَمْ يَكُنْ وَأَبٌ لَهُ لِيَنَالَا**

وقوله :

[٨٧٩] **قُلْتُ إِذْ أَقْبَلَتْ وَزُهْرٌ تَهَادَى ... كَنِعَاجِ ٱلْفَلَا تَعَسَّفْنَ رَمْلَا**

وهو على ضعفه جائز فى السعة نص عليه الناظم لما حكاه سيبويه من قول بعض العرب مررت برجل سواء والعدمُ برفع العدم عطفا على الضمير المستتر فى سواء لأنه مؤول بمشتق أى مستو هو والعدم وليس بينهما فصل **(وَعَوْدُ خَافِضٍ لَدَى عَطْفٍ عَلَى * ضَمِيرِ خَفْضٍ لَازِمًا قَدْ جُعِلَا)** فى غير الضرورة وعليه جمهور البصريين نحو : ﴿ **فقال لها**

اعتقد) أى على مذهب البصريين وأجازه الكوفيون بلا ضعف قياسا على البدل نحو أعجبتنى جمالك . والفرق على الأول أن الثانى فى العطف غير الأول غالبا فلابد من تقوية الأول بخلاف البدل . وكالبدل التأكيد إلا النفس والعين كما مر فى محله . **(قوله ورجا الأخيطل)** تصغير الأخطل . ومن فى قوله من سفاهة رأيه تعليلية وما مفعول رجا واللام فى قوله لينالا لام الجحود وألفه للتثنية . **(قوله وزهر)** أى ونسوة زهر كحمر جمع زهراء . وأصل تهادى تتهادى أى تتبختر فحذفت إحدى التاءين . والفلا اسم جنس جمعى للفلاة وهى الصحراء . والمراد بنعاج الفلا بقر الوحش تعسفن أى أخذن على غير الطريق رملا أى فى رمل وقيد بقوله تعسفن إلخ لأنه أقوى فى التبختر .

(قوله وعود خافض) شامل للحرفى والاسمى لكن لا يعاد الاسمى إلا إذا لم يلبس فإن ألبس نحو : جاءنى غلامك وغلام زيد وأنت تريد غلاما واحدا مشتركا بينهما لم يجز نعم يجوز إذا قامت قرينة تدل على المقصود والذى ارتضاه الدمامينى أن المعطوف الجار والمجرور على الجار والمجرور لا المجرور فقط على المجرور كما استظهره الرضى لئلا يلزم إلغاء الجار واتصال الضمير بغير عامله فى نحو : المال بينى وبينك ومررت بك وبه وكلاهما محذور ، راجع حاشية شيخنا . **(قوله وعليه)** أى اللزوم جمهور البصريين لأن الجار والضمير المجرور كالشىء الواحد فإذا عطف بدون الجار فكأنه عطف على بعض

---

[٨٧٨] قاله جرير يهجو الأخطل فلذلك صغره . من الكامل ومن للتعليل . والشاهد فى وأب حيث عطفه على الضمير المستكن فى لم يكن من غير توكيد ولا فصل وهو شاذ . هذا ما قالوه : وفيه نظر لأنه ليس بمضطر إلى رفع أب بل يمكنه نصبه على أنه مفعول معه . وكيف يكون شاذا وقد ورد فى صحيح البخارى وهو ما رويناه عن على رضى الله عنه أنه قال : « **كنت أسمع رسول الله ﷺ يقول وأبو بكر وعمر ، وفعلت وأبو بكر وعمر ، وانطلقت وأبو بكر وعمر** » وروى عن عمر رضى الله عنه : كنت وجار لى من الأنصار ، وله فى محل الرفع صفة لأب أى للأخيطل واللام فى لينالا للتعليل وانتصب بأن المقدرة وألفه للتثنية .

[٨٧٩] قاله عمر بن أبى ربيعة من الخفيف . وإذ ظرف وفاعل أقبلت هو محبوبته . والشاهد فى وزهر حيث عطف على الضمير المستتر المرفوع فى أقبلت من غير توكيد ولا فصل ، وهذا مذهب الكوفية . وأجيب بأن الواو ليست بمتمحضة للعطفية لأنها تصلح للحال . وقيل شاذ وليس بطائل لإمكان أن ينصب زهرا على المعية . وأصل تهادى تتهادى أى تتبختر فحذفت إحدى التاءين . والنعاج جمع نعجة وهى بقر الرمل . والفلا الصحراء وتعسفن حال أى أخذن غير الطريق . ورملا نصب بتقدير فى أى رمل . فافهم .

وللأرض ﴾ [فصلت : ١١] ، ﴿ وعليها وعلى الفلك ﴾ [المؤمنون : ١٢] ، ﴿ قالوا نعبد إلهك وإله آبائك ﴾ [البقرة : ١٣٣] ، قال الناظم : (وَلَيْسَ) عود الخافض (عِنْدِى لَازِمًا) وفاقا ليونس والأخفش والكوفيين (إِذْ قَدْ أَتَى * فِى ٱلنَّظْمِ وَٱلنَّثْرِ ٱلصَّحِيحِ مُثْبَتَا) فمن النظم قوله :

[٨٨٠] * فَاذْهَبْ فَمَا بِكَ وَٱلْأَيَّامِ مِنْ عَجَبِ *

وقوله :

[٨٨١] * وَمَا بَيْنَهَا وَٱلْكَعْبِ غوطٌ نَفَانِفُ *

الكلمة وقيل غير ذلك كما بينه شيخنا . (قوله وليس عندى لازما) اختاره أبو حيان وقال ينبغى أن يقيد جواز العطف على الضمير المجرور بلا إعادة الجار بأن يكون الحرف ليس مختصا بجر الضمير احترازا من الضمير المجرور بلولا على مذهب سيبويه فإنه لا يجوز عطف الظاهر عليه بالجر أى لا بإعادة الجار ولا بدونها أى ولا عطف الضمير عليه إلا بإعادة الجار فلو رفعت على توهم أنك قد نطقت بالضمير مرفوعا ففى جوازه نظر ا هـ دماميني . (قوله فاذهب إلخ) جواب شرط محذوف أى إذا كنت فعلت الهجو والشتم المذكورين فى صدر البيت أعنى قوله :

* فاليوم قد بت تهجونا وتشتمنا *

فاذهب فإن ذلك ليس بعجيب من مثلك ومثل هذه الأيام . (قوله وما بينها إلخ) صدره :

* نعلق فى مثل السوارى سيوفنا *

روى نعلق بنون المتكلم ومعه غيره مبنيا للفاعل وسيوفنا بالنصب على المفعولية ، وروى تعلق بتاء التأنيث مبنيا للمجهول وسيوفنا بالرفع على النيابة عن الفاعل . والسوارى جمع سارية وهى الأسطوانة والواو فى ، وما حالية وما مبتدأ خبره . غوط : جمع غائط وهو المكان المطمئن الواسع وكنى بذلك عن طول القامة . ونفانف صفته جمع نفنف وهو الهواء بين الشيئين ويقال للهواء الشديد . كذا

---

[٨٨٠] صدره :

* فَالْيَوْمَ قَرَّبْتَ تَهْجُونَا وَتَشْتِمُنَا *

وهو من أبيات الكتاب من البسيط . فاليوم نصب على الظرف . وقربت بالتشديد . وتهجونا حال أو خبر إن جعل قربت من أفعال المقاربة . وفاذهب جواب شرط محذوف أى فإن فعلت ذلك فاذهب فإن ذلك ليس بعجب من مثلك ومثل هذه الأيام . والشاهد فى والأيام فإنه عطف على الضمير المجرور فى بك من غير إعادة الجار . وهذا جائز عند الكوفية ويونس والأخفش وقطرب وأبو على الشلوبين وابن مالك . وأجاز البصرية أن مثل هذا محمول على الشذوذ ، وفيه نظر لا يخفى .

[٨٨١] صدره : -

* نُعَلِّقُ فِي مِثْلِ ٱلسَّوَارِى سُيُوفَنَا *

هو من الطويل . والسوارى جمع سارية وهى الأسطوانة . وسيوفنا مفعول نعلق . ويروى تعلق على صيغة المجهول وبرفع سيوفنا . وما مبتدأ والواو للحال . وغوط خبره جمع غائط وهو المطمئن من الأرض . ونفانف صفته جمع نفنف وهو الهواء بين السارتين . وهو أيضا الهواء الشديد . والشاهد فى والكعب إلا أنه حذف الظرف لتقدم ذكره وبقى عمله .

وهو كثير فى الشعر . ومن النثر قراءة ابن عباس والحسن وغيرهما : ﴿ **تساءلون به والأرحام** ﴾ [النساء : ١] ، وحكاية قطرب[1] ما فيها غيره وفرسه قيل ومنه : ﴿ **وصد عن سبيل الله وكفر به والمسجد الحرام** ﴾ [البقرة : ٢١٧] ، إذ ليس العطف على السبيل لأنه صلة المصدر وقد عطف عليه كفر ولا يعطف على المصدر حتى تكمل معمولاته .

(تنبيهان)*: **الأول** : فى المسألة مذهب ثالث وهو أنه إذا أكد الضمير جاز نحو : مررت بك أنت وزيد ، وهو مذهب الجرمى والزيادى . وحاصل كلام الفراء فإنه أجاز مررت به نفسه وزيد ، ومررت بهم كلهم وزيد . **الثانى** : أفهم كلامه جواز العطف على الضمير المنفصل مطلقا وعلى المتصل المنصوب بلا شرط نحو : أنا وزيد قائمان ، وإياك والأسد ، ونحو : ﴿ **جمعناكم والأولين** ﴾ [المرسلات : ٣٨] ، **(وَٱلْفَاءُ قَدْ تُحْذَفُ مَعْ**

فى العينى ، ومثل السوارى صفة لمحذوف أى فى قامات مثل السوارى طولا ومراده بالكعب كعب حامل تلك السيوف هكذا يظهر . **(قوله وغيرهما)** كحمزة من السبعة . **(قوله تساءلون به)** قال شيخنا : بتخفيف السين اهـ وأما ما قيل إن الواو للقسم لا للعطف فعدول عن الظاهر مع أنه إن كان قسم الطلب فى قوله واتقوا الله ورد عليه أن قسم السؤال إنما يكون بالباء كما قاله الرضى وغيره وإن كان قسم خبر محذوف تقديره والأرحام أنه لمطلع على ما تفعلون كما قيل ، كان زيادة فى التكلف . **(قوله قيل ومنه إلخ)** وقيل خفض المسجد بباء محذوفة لدلالة ما قبلها عليه لا بالعطف فيكون مجموع الجار والمجرور معطوفا على به وصوبه فى المغنى وكذا يقال فى مثل هذه الآية . وأورد عليه أن حذف الجار وبقاء عمله شاذ إلا فى مواضع تقدمت فى حروف الجر ليس هذا منها ، اللهم إلا أن يقال محل المنع إذ حذف غير تال لعاطف مسبوق بمثل الجار .

(قوله لأنه) أى السبيل صلة المصدر أى فكذا ما عطف على السبيل . **(قوله حتى تكمل معمولاته)** لئلا يلزم الفصل بين المصدر ومعموله بأجنبى . **(قوله إذا أكد الضمير جاز)** أى قياسا على العطف على ضمير الفاعل إذا أكد ، والجامع شدة الاتصال بما يتصلان به ، وفرق الأول بأوجه منها أن الضمير المجرور أشد اتصالا من ضمير الفاعل بدليل أن ضمير الفاعل قد يجعل منفصلا عند إرادة الحصر ويفصل بينه وبين الفعل ولا يمكن الفصل بين الضمير المجرور وعامله كما ذكره السيوطى فلم يؤثر توكيده جواز العطف . **(قوله جواز العطف على الضمير المنفصل إلخ)** أى لأن كلا من المذكورين ليس كالجزء فأجرى مجرى الظاهر وقوله مطلقا أى مرفوعا كان أو منصوبا . **(قوله والفاء قد تحذف إلخ)** هذه الأبيات الثلاثة كلام يتعلق بحروف العطف فكان ينبغى أن تذكر قبل ذكر أحكام المعطوف وأن تكون إلى جانب قوله واخصص بفاء البيت اهـ نكت . **(قوله إذ لا لبس)** أى وقت عدم اللبس فإذ ظرفية لا تعليلية كما يشير إليه قول الشارح هو قيد فيهما .

(١) سبق التعريف به .

مَا عَطَفَتْ * وَٱلْوَاوُ إذْ لَا لَبْسَ) هو قيد فيهما ، أى تختص الفاء والواو بجواز حذفهما مع معطوفهما لدليل ، مثاله فى الفاء ﴿ **أن اضرب بعصاك الحجر فانفجرت** ﴾ [الأعراف : ١٦٠] ، أى فضرب فانفجرت ، وهذا الفعل المحذوف معطوف على فقلنا . ومثاله فى الواو قوله :

[٨٨٢] **فَمَا كَانَ بَيْنَ ٱلْخَيْرِ لَوْ جَاءَ سَالِمًا أَبُو حُجُرٍ إِلَّا لَيَالٍ قَلَائِلُ**

أى بين الخير وبينى ، وقولهم راكب الناقة طليحان أى والناقة ، ومنه : ﴿ **سرابيل تقيكم الحر** ﴾ [النحل : ٨١] أى والبرد .

(تنبيهان)*: **الأول** : أم تشاركهما فى ذلك كما ذكره فى التسهيل ومنه قوله :

[٨٨٣] * **فَمَا أَدْرِى أَرُشْدٌ طِلَابُهَا** *

أى أم غى . وإنما لم يذكرها هنا لقلته فيها . **الثانى** : قد يحذف العاطف وحده ،

(قوله أن اضرب إلخ) الصواب حذف أن أو إبدال فانفجرت بفانبجست لأن الآية التى فيها فانفجرت هكذا ﴿ **فقلنا اضرب** ﴾ إلخ والآية التى فيها أن هكذا : ﴿ **وأوحينا إلى موسى إذ استسقاه قومه أن اضرب بعصاك الحجر فانبجست** ﴾ [الأعراف : ١٦٠] ، وقوله بعد فى غالب النسخ معطوف على فقلنا يدل على أنه أراد آية فقلنا اضرب إلخ فكان عليه أن يحذف أن ويقول فقلنا اضرب إلخ وقد وجد ذلك فى بعض النسخ . **(قوله أى فضرب فانفجرت)** قال البهاء السبكى : طوى ذكر فضرب هنا لسرعة الامتثال حتى إن أثره وهو الانفجار لم يتأخر عن الأمر ثم قيل فضرب كله محذوف وقال ابن عصفور : حذف ضرب وفاء فانفجرت والفاء الباقية فاء فضرب ليكون على المحذوف دليل ببقاء بعضه . دمامينى . **(قوله معطوف على فقلنا)** فيه مسامحة ظاهرة . **(قوله بين الخير)** خبر كان مقدم وقوله أبو حجر بضم الحاء والجيم . **(قوله طليحان)** أى ضعيفان فكون الخبر مثنى دليل على حذف المعطوف . ويحتمل أن يكون الأصل أحد طليحين فحذف المضاف وأقيم المضاف إليه مقامه كما قاله الموضح فى شرح بانت سعاد وحينئذ لا شاهد فيه لكن قال فى المغنى هذا لا يتأتى فى نحو غلام زيد ضربتهما .

(قوله أى أم غى) إنما يلزم تقدير ما ذكر بناء على أن الهمزة دائما لا تكون إلا معادلة بين

---

[٨٨٢] قاله النابغة الذبيانى من قصيدة من الطويل يرثى بها النعمان بن الحارث الغسانى . الفاء للعطف . وما للنفى . وليال اسم كان ، وبين الخير خبره تقديره ما كان بين الخير وبينى . وفيه الشاهد حيث حذف فيه المعطوف بالواو . وسالما حال . وأبو حجر كنية النعمان بضم الحاء والجيم . وقلائل بالرفع صفة ليال .

[٨٨٣] تمامه :

دعانى إليها القلبُ إنى لأمْرِه سَمِيعٌ فما أدرى أرُشْدٌ طِلابُها

والبيت من الطويل ، وهو لأبى ذؤيب الهذلى فى تخليص الشواهد .

ومنه قوله :

[٨٨٤] كَيْفَ أَصْبَحْتَ كَيْفَ أَمْسَيْتَ مِمَّا يَغْرِسُ ٱلْوُدَّ فِى فُؤَادِ ٱلْكَرِيمِ

أراد كيف أصبحت وكيف أمسيت . وفى الحديث : « **تصدق رجل من ديناره من درهمه من صاع بره من صاع تمره** » وحكى أبو عثمان عن أبى زيد أنه سمع : أكلت خبزا لحما تمرا ، أراد خبزا ولحما وتمرا ولا يكون ذلك إلا فى الواو وأو (**وَهْىَ**) أى الواو (**ٱنْفَرَدَتْ**) من بين حروف العطف (**بِعَطْفِ عَامِلٍ مُزَالِ**) أى محذوف (**قَدْ بَقِى ★ مَعْمُولُهُ**) مرفوعا كان نحو : ﴿ **اسكن أنت وزوجك الجنة** ﴾ [البقرة : ٣٥ ، والأعراف : ١٩] ، أى وليسكن زوجك ، أو منصوبا نحو : ﴿**والذين تَبَوَّءُوا الدار والإيمان**﴾ [الحشر : ٩] ،

شيئين إما مصرح بهما كما تقدم أو بأحدهما كالبيت فإن طلابها حاصل فلا يُسأل عن حصوله وإنما يُسأل هل هو رشد أو غى . وقد أسلفنا فى مبحث أم تنظير ابن هشام فى ذلك فتنبه . بقى أن الزمخشرى أجاز حذف ما عطفت عليه أم فقال فى ﴿ **أم كنتم شهداء** ﴾ يجوز كون أم متصلة على أن الخطاب لليهود وحذف معادلها أى أتدعون على الأنبياء اليهودية أم كنتم شهداء وجوز ذلك الواحدى أيضا وقدر أبلغكم ما تنسبون إلى يعقوب من إيصاء بنيه باليهودية أم كنتم شهداء ، نقله فى المغنى وأقره . (**قوله قد يحذف العاطف وحده**) أى على قول الفارسى وابن عصفور ومنعه ابن جنى والسهيلى . وإنما جاز حذف حرف الاستفهام اتفاقا لأن للاستفهام هيئة تخالف هيئة الإخبار . (**قوله ومنه قوله إلخ**) خرج المانع الأمثلة على بدل الإضراب كما فى الدمامينى ويحتمل بعضها الاستئناف كالبيت .

(**قوله إلا فى الواو وأو**) كذا فى نسخ وفى نسخ أخرى إسقاط قوله وأو والأولى هى الموافقة لقوله فى التسهيل ويشاركها أى الواو فى ذلك أو ، ومثله الدمامينى بقول عمر رضى الله تعالى عنه : صلى رجل فى إزار ورداء فى إزار وقميص فى إزار وقباء . وقال فى المغنى : حكى أبو الحسن أعطه درهما درهمين ثلاثة ، وخرج على إضمار أو ويحتمل البدل المذكور اهـ قال الدمامينى : وظاهره أن الفاء لا تشاركهما فى ذلك وقد قيل فى علمته النحو بابا بابا أن تقديره بابا فبابا ويشهد لذلك قولهم ادخلوا الأول فالأول . (**قوله بعطف عامل إلخ**) أورد عليه ابن هشام أن الفاء تعطف عاملا حذف وبقى معموله نحو : اشتريته بدرهم فصاعدا لأن تقديره فذهب الثمن صاعدا . (**قوله أى وليسكن زوجك**) فيه أن اجتماع حذف الفعل ولام الأمر شاذ فلا يحسن تخريج التنزيل عليه ، كذا فى التصريح . قال سم : ويمكن أن يقال إن من قدر ذلك أراد بيان معنى المقدر لا نفسه أى ويسكن والجملة حينئذ خبرية لفظا إنشائية معنى . (**قوله تبوءوا الدار**) أى نزلوها وأما تبوأ له فبمعنى هيأ له . (**قوله أى**

---

[٨٨٤] البيت من الخفيف ، وهو بلا نسبة فى الأشباه والنظائر .

أى وألفوا الإيمان ، أو مجرورا نحو : من كل بيضاء شحمة ولا سوداء تمرة ، أى ولا كل سوداء . وإنما لم يجعل العطف فيهن على الموجود **(دَفْعًا لِوَهْمٍ اتُّقِى)** أى حذر وهو أنه يلزم فى الأول رفع الأمر للاسم الظاهر ، وفى الثانى كون الإيمان متبوأ وإنما يتبوأ المنزل ، وفى الثالث العطف على معمولى عاملين . ولا يجوز فى الثانى أن يكون الإيمان مفعولا معه لعدم الفائدة فى تقييد الأنصار بمصاحبة الإيمان إذ هو أمر معلوم **(وَحَذْفُ مَتْبُوعٍ)** أى معطوف عليه **(بَدَا)** أى ظهر **(هُنَا)** أى فى هذا الموضع وهو العطف بالواو والفاء لأن الكلام فيهما **(اسْتَبِحْ)** كقول بعضهم وبك وأهلا وسهلا جوابا لمن قال له مرحبا بك ، والتقدير ومرحبا بك وأهلا ونحو : ﴿ **أفنضرب عنكم الذكر صفحا** ﴾ [الزخرف : ٥] ، أى أنهملكم فنضرب ، ونحو : ﴿ **أفلم يروا إلى ما بين أيديهم** ﴾ [سبأ : ٩] ، أى أعموا فلم يروا . وأما حذفه مع أو فى قوله :

وألفوا الإيمان) أى فالعطف من عطف الجمل وجعله قوم من عطف المفردات بتضمين الفعل الأول معنى فعل يتسلط به على المعطوف أى آثروا الدار والإيمان والوجهان فى :

★ وزججن الحواجب والعيونا ★

(قوله وهو أنه يلزم إلخ) كذا فى التوضيح وفيه أن هذه اللوازم المذكورة متحققة على تقدير العطف على الموجود لا متوهمة حتى يقال دفعا لوهم اتقى ، بل كان المناسب إذا كان المراد هذا أن يقال دفعا لأمر اتقى إلا أن يقال المراد بالوهم الخطأ . **(قوله يلزم فى الأول إلخ)** قد يقال يغتفر فى الثوانى ما لا يغتفر فى الأوائل ورب شىء يصح تبعا ولا يصح استقلالا ا هـ مغنى فلا يشترط لصحة العطف صحة وقوع المعطوف موقع المعطوف عليه . **(قوله متبوأ)** أى منزولا . **(قوله على معمولى عاملين)** مختلفين ، العاملان ما وكل والمعمولان بيضاء وشحمة . **(قوله فى تقييد الأنصار)** كذا فى نسخ وهو الموافق لما عليه المفسرون من أن الآية واردة فى الأنصار . وفى نسخ المهاجرين وهى غير موافقة إلا أن تقرأ بفتح الجيم أى المهاجَر إليهم .

(قوله وحذف متبوع بدا هنا استبح) لم يذكر ذلك مع أم وقد قيل فى ﴿ **أم حسبتم أن تدخلوا الجنة** ﴾ أن أم متصلة فالتقدير أعلمتم أن الجنة حفت بالمكاره أم حسبتم ومر عن الزمخشرى والواحدى تجويز ذلك فى : ﴿ **أم كنتم شهداء** ﴾ وأسلف الشارح أن المعطوف عليه بلا قد يحذف نحو : أعطيتك لا لتظلم أى لتعدل لا لتظلم . **(قوله وبك وأهلا)** الواو الأولى لعطف جميع الكلام على كلام المتكلم الأول كالواو فى : وعليكم السلام جوابا لمن قال السلام عليكم ، والثانية لعطف أهلا على مرحبا المقدر عطف مفرد على مفرد وهى محل الاستشهاد ، كذا فى التصريح وقوله والثانية إلخ مبنى على أن العامل فى الجميع واحد أى صادفت كذا وكذا ومنهم من جعل ذلك من عطف الجمل وقدر لكل واحد ما يناسبه ، وسيبويه يجعل مرحبا وأهلا منصوبين على المصدر نقل ذلك شيخنا عن الطبلاوى .

[٨٨٥] ★ فَهَلْ لَكَ أَوْ مِنْ وَالِدٍ لَكَ قَبْلَنَا ★

أى فهل لك من أخ أو من والد فنادر .

(تنبيهان): **الأول** : قال فى التسهيل : ويغنى عن المعطوف عليه المعطوف بالواو كثيرا وبالفاء قليلا . **الثانى** : قال فيه أيضا وقد يتقدم المعطوف بالواو للضرورة . وقال فى الكافية : ومتبع بالواو قد يقدم ★ موسطا أن يلتزم ما يلزم . وظاهره جوازه فى الاختيار على قلة . قال فى شرحها[1] : قد يقع أى المعطوف قبل المعطوف عليه إن لم يخرجه

(قوله قال فى التسهيل إلخ) تفصيل لما أجمله المتن دفع به توهم المساواة . **(قوله وقد يتقدم المعطوف بالواو)** خالف هشام فى التخصيص بالواو وأجراه فى الفاء وثم وأو ولا ، قاله السيوطى .

(فائدة): فصل الواو والفاء من المعطوف بهما ضرورة وفصل غيرهما سائغ بقسم وظرف سواء كان المعطوف اسما نحو : قام زيد ثم والله عمرو وما ضربت زيدا لكن فى الدار عمرا ، أم فعلا نحو : قام زيد ثم فى الدار قعد أو بل والله قعد ، اهـ همع . وألحق أبو حيان الحال بالظرف لأنها مفعول فيه فى المعنى وبنى عليه إعرابه أشد من قوله تعالى : ﴿ **فاذكروا الله كذكركم آباءكم أو أشد ذكرا** ﴾ [البقرة : ٢٠٠] ، حالا من ذكر المعطوف على كذكركم قال لأن المعنى اذكروا الله ذكرا كذكركم آباءكم أو ذكرا أشد فأشد فى الأصل صفة ذكرا فلما قدم عليه أعرب حالا منه ، وجوز وجها آخر وهو أن يكون ذكرا مصدرا لاذكروا ويكون كذكركم آباءكم فى موضع نصب على الحال من ذكرا وأشد معطوف على كذكركم فتكون حالا معطوفة على حال وعدل كما قاله إلى هذين الوجهين عن كون ذكرا تمييزا لاقتضائه أن الذكر ذاكر ومنهم من التزمه على الإسناد المجازى من وصف الشىء بوصف صاحبه نحو جده أجد . وفى الكشاف[2] أن أو أشد ذكرا فى موضع جر عطف على ضمير المخاطبين فى كذكركم مثل ذكر قريش آباءهم أو قوم أشد منهم ذكرا أو فى موضع نصب عطف على آباءكم أى أو أشد ذكرا من آبائكم على أن ذكرا من فعل المعلوم أو المجهول . قال التفتازانى : وتحقيقه أن المصدر عبارة عن أن مع الفعل والفعل قد يؤخذ مبنيا للفاعل وقد يؤخذ مبنيا للمفعول والمعنى على الأول أو قوم أشد ذاكرية وعلى الثانى أو قوم أشد مذكورية واختار ابن الحاجب أن أشد ذكرا حال من محذوف والعطف من عطف الجمل والتقدير أو اذكروه حال كونكم أشد ذكرا .

(قوله للضرورة) تخصيصه بالضرورة مذهب البصريين ومذهب الكوفيين جوازه اختيارا بقلة .

---

[٨٨٥] قاله أبو أمية الهذلى وتمامه :

★ يُـوَشِّحُ أَوْلَادَ الْـعِشَارِ وَيُـفْضِلُ ★

من الطويل . يوشح يزين وقيل بالجيم من التوشج وهو الإحكام . قوله : فهل لك فيه حذف أى فهل لك من أخ أو من والد . وفيه الشاهد حيث حذف فيه المعطوف عليه ، ومن فى الموضعين زائدة وهذا نادر ، ومع الواو كثير ، ومع الفاء كما فى : ﴿ **أن اضرب بعصاك البحر فانفلق** ﴾ أى فضرب فانفلق ويفضل من الإفضال وهو الإحسان .

(١) أى فى شرح الكافية لابن الحاجب .

(٢) راجع تفسير الكشاف لجار الله الزمخشرى عند تفسيره لهذه الآية .

التقديم إلى التصدير أو إلى مباشرة عامل لا يتصرف أو تقدم عليه ولذا قلت : موسطا أن يلتزم ما يلزم ، فلا يجوز : وعمرو زيد قائمان لتصدر المعطوف وفوات توسطه ، ولا ما أحسن وعمرا زيدا ، ولا ما وعمرا أحسن زيدا لعدم تصرف العامل . ومثال التقديم الجائز قول ذى الرمة :

[٨٨٦] كَأَنَّا عَلَى أَوْلَادِ أَحْقَبَ لَاحَهَا وَرَمَى ٱلسَّفَى أَنْفَاسَهَا بِسِهَامِ
جَنُوبٌ ذَوَتْ عَنْهَا التَّنَاهِي وَأَنْزَلَتْ بِهَا يَوْمَ رَبَّابِ السَّفِيرِ خِيَامُ

أراد لاحها جنوب ورمى السفى . ومنه قول الآخر :

[٨٨٧] وَأَنْتَ غَرِيمٌ لَا أَظُنُّ قَضَاءَهُ وَلَا الْعَنَزِيُّ الْقَارِظُ الدَّهْرَ جَائِيَا

(قوله إن لم يخرجه التقدير إلخ) أى و لم يكن المعطوف مخفوضا فلا يجوز مررت وزيد بعمرو و لم يكن العامل مما لا يستغنى بواحد فلا يقال اختصم وعمرو زيد خلافا لثعلب ، كذا فى السيوطى والدمامينى . **(قوله أو تقدم عليه)** عطف على مباشرة أى أو يخرجه التقديم إلى تقدمه على عامل لا يتصرف كالمثال الأخير وفى نسخ أو التقدم عليه وهى ظاهرة . **(قوله وفوات توسطه)** عطف لازم . **(قوله كأنا على أولاد)** أى حمر أولاد أحقب أى أولاد فحل من الحمير أحقب أى فى موضع الحقيبة منه وهو مؤخره بياض لاحها بالحاء المهملة أى غيرها . والسفى بفتح السين المهملة والفاء قال فى القاموس : هو التراب والهزال و كل شجر له شوك واحدته سفاة اهـ والمعنى الأول والثالث يناسبان هنا . وأما قول البعض هو شوك مخصوص فمع كونه مخالفا لما فى القاموس هو غير مناسب لقوله بسهام لأن معناه بشوك كالسهام كما قاله هو وسيأتى ، أنفاسها أى الأولاد على حذف مضاف أى محل أنفاسها ، بسهام متعلق برمى أى بشوك كالسهام ، جنوب فاعل لاحها والجنوب ريح معلومة . دوت بالدال المهملة قال فى القاموس : دوى الماء أى علاه ما تسفيه الريح اهـ فقول البعض أى جفت فيه نظر . وأما ذوى بالمعجمة ففى القاموس ذوى البقل كرمى ورضى ذويا كصلى ذبل وأذواه الحر اهـ عنها أى عن الجنوب أى من أجلها ، التناهى فاعل ذوت وهى جمع تنهية وهى الموضع الذى ينتهى الماء إليه ويحبس فيه ، وأنزلت بها ، أرجع البعض الضمير لأولاد أحقب وعليه فأنزلت عطف على لاحها ولعل المعنى عليه وحملت فوقها الخيام ، ويحتمل رجوعه إلى الجنوب فتكون الباء فى بها سببية . قال البعض : والمراد بيوم رباب السفير يوم شدة الحر اهـ وفى القاموس الرباب كرمان وشداد الجماعة ، وذكر للسفير معانى أنسبها هنا الرياح يسفر بعضها بعضا وفى البيت من عيوب القافية الإقواء .

(قوله ومنه قول الآخر) قال بعضهم : هو من كلام ذى الرمة فكان الموافق الإتيان بالضمير

[٨٨٦] البيتان من الطويل ، وهما لذى الرمة فى ديوانه .

[٨٨٧] البيت من الطويل ، وهو بلا نسبة فى الأشباه والنظائر .

أراد لا أظن قضاءه جائيا هو ولا العنزى (**وَعَطْفُكَ ٱلْفِعْلَ عَلَى ٱلْفِعْلِ يَصِحْ**) بشرط اتحاد زمانيهما سواء اتحد نوعهما نحو : ﴿ **لنحيى به بلدة ميتا ونسقيه** ﴾ [الفرقان : ٤٩] ﴿ **وإن تؤمنوا وتتقوا يؤتكم أجوركم ولا يسألكم أموالكم** ﴾ [محمد : ٣٦] أم اختلفا نحو قوله تعالى : ﴿ **يقدم قومه يوم القيامة فأوردهم النار** ﴾ [هود : ٩٨] ، ﴿ **تبارك الذى إن شاء جعل لك خيرا من ذلك جنات تجرى** ﴾ [الفرقان : ١٠] الآية (**وَٱعْطِفْ عَلَى ٱسْمٍ شِبْهِ فِعْلٍ فِعْلَا**) نحو : ﴿ **صافات ويقبضن** ﴾ [الملك : ١٩] ، ﴿ **فالمغيرات**

العائد على ذى الرمة بدل التعبير بالآخر . (**قوله وأنتِ**) بكسر التاء لأن الخطاب لمحبوبته والعنزى بفتح العين المهملة والنون بعدها زاى نسبة إلى عنزة قبيلة وهو أحد رجلين خرجا يجنيان القرظ فلم يرجعا أصلا فضرب بهما المثل . (**قوله وعطفك الفعل إلخ**) قال ابن هشام : قال بعض الطلبة لا يتصور لعطف الفعل على الفعل مثال لأن نحو : قام زيد وقعد عمرو المعطوف فيه جملة لا فعل وكذا قام وقعد زيد لأن فى أحد الفعلين ضميرا . قلت له : فإذا قلت يعجبنى أن تقوم وتخرج ولم تقم وتخرج ويعجبنى أن يقوم زيد ويخرج عمرو فيا لها خجلة وقع فيها ا هـ سيوطى . ووجهه أن الفعل المعطوف منصوب أو مجزوم فلولا أن العطف للفعل وحده لم يتأت نصبه أو جزمه ، ا هـ سم . (**قوله بشرط اتحاد زمانيهما**) أى مُضيا أو حالا أو استقبالا .

(**قوله سواء اتحد نوعهما**) أى المتعاطفين بأن كانا ماضيين أو مضارعين أو أمرين . (**قوله نحو يقدم قومه إلخ**) فأوردهم معطوف على يقدم لأنه بمعنى يوردهم كما قاله أبو البقاء العكبرى . قال شيخ الإسلام زكريا : ويحتمل أن يكون أوردهم معطوفا على اتبعوا أمر فرعون فلا اختلاف فى اللفظ ويرد عليه وإن أقره شيخنا والبعض أن زمنى المتعاطفين حينئذ مختلفان لمضى زمن الإتباع واستقبال زمن الإيراد فلم يوجد شرط عطف الفعل على الفعل إلا أن يراد بالنار ما يشمل نار القبر ومتباعدان جدا فلا وجه حينئذ للفاء فتدبر . ثم يحتمل أن يكون العطف فى الآية من عطف الجملة على الجملة لا الفعل على الفعل وكذا فى كثير من الأمثلة لكن لا يضر الاحتمال إذا كان المقصود التمثيل لا الاستشهاد .

(**قوله تبارك الذى إلخ**) الشاهد فى ويجعل على قراءة الجزم عطفا على جعل الذى هو فى محل جزم .

(**قوله فالمغيرات صبحا**) ظاهره أن أثرن معطوفا على مغيرات وبه صرح فى التصريح مع أنهم قالوا إن المعطوفات إذا تكررت تكون على الأول على الأصح ويجاب بأن ذلك مقيد بما إذا لم يكن العاطف مرتبا فإن كان مرتبا فالعطف على ما يليه كما نقل عن الكمال بن الهمام وإذا عطف بمرتب أشياء ثم عطف بغير مرتب شيء فهو على ما يليه كما يؤخذ من كلام المغنى فى أول الجملة الرابعة من الجمل التى لا محل لها وينظر بكل تقدير محل أثرن من الإعراب فإنه لا جائز أن يكون الجر لعدم دخوله الأفعال ولا جائز أن يكون غيره لعدم وجوده إذ الفرض أنه معطوف على مجرور فقط إلا أن يقال محل قولهم الجر لا يدخل الأفعال إذا كان ذلك على سبيل الاستقلال أما على سبيل التبع كما هنا

صبحا * فأثرن﴾ [العاديات : ٣] . لاتحاد جنس المتعاطفين فى التأويل ، إذ المعطوف فى المثال الأول فى تأويل المعطوف عليه وفى الثاني بالعكس **(وَعَكْسًا آسْتَعْمِلْ تَجِدْهُ سَهْلًا)** كقوله :

[٨٨٨] *** أُمِّ صَبِيٍّ قَدْ حَبَى أَوْ دَارِجِ ***

وقوله :

[٨٨٩] *** يَقْصِدُ فِي أَسْوُقِهَا وَجَائِرِ ***

فيدخل فإن قلت صرحوا بأن الجملة الفعلية تقع فى محل جر فلم لم تكن جملة فأثرن فى محل جر ؟ قلت : الفرض أن المعطوف الفعل وحده كما صرحوا به لا الجملة بأسرها اهـ دنوشرى . وأجاب الإسقاطى بأن الذى يظهر أن أثرن لا محل له من الإعراب لعطفه على ما لا محل له وهو صلة أل وما فيها من إعراب ليس بطريق الأصالة حتى يراعى فى الفعل المعطوف بل بطريق العارية من أل الموصولة لكونها على صورة الحرف نقلوا إعرابها إلى صلتها فجاز أن يعطف عليها ما لا محل له نظرا لأصلها .

(قوله إذ المعطوف فى المثال الأول فى تأويل المعطوف عليه) أى لأن صافات حال والأصل فى الحال الإفراد فيقبضن مؤول بقابضات وهذا على سبيل الأولوية إذ يجوز كون المؤول هو المعطوف عليه وكذا يقال فى نظائره وفى الكلام حذف مضاف أى فى تأويل مثل المعطوف عليه وكذا يقال فيما بعده . **(قوله وفى الثانى بالعكس)** أى لأن المعطوف عليه صلة وحقها أن تكون جملة **﴿فالمغيرات﴾** مؤول باللاتى أغرن . **(قوله أم صبى إلخ)** صدره :

*** يارب بيضاء من العواهج ***

جمع عوهج وهو الطويل العنق من الظباء والنعام والنوق ، والمراد هنا المرأة التامة الخلق ويجوز فى أم الجر عطف بيان لبيضاء باعتبار اللفظ والرفع عطف بيان لبيضاء باعتبار المحل أو خبر محذوف ، والنصب بتقدير أمدح والمؤول هو الأول لأنه وصف والأصل فيه الإفراد على ما ارتضاه الشارح بعد وسيأتى ما فيه والدارج المقارب بين خطاه وقد يشكل جر دارج مع عطفه على الفعل وحده إلا أن ينزل منزلة العطف على الجملة . **(قوله يقصد إلخ)** صدره :

*** بات يعشيها بعضب باتر ***

---

[٨٨٨] صدره :

*** يَارُبَّ بَيْضَاءَ مِنَ ٱلْعَوَاهِجِ ***

رجز لا يدرى قائله . ويا لمجرد التنبيه . ورب ههنا للتكثير ، وبيضا مجرور به . والعواهج جمع عوهج وهى الطويلة العنق من الظباء والغلمان والنوق ، وأراد بها هنا المرأة التامة الخلق . قوله أم صبى بالنصب عطف بيان لبيضاء ، ويجوز رفعه على أنه خبر مبتدأ محذوف وقد حبا جملة وقعت صفة لصبى من حبا الصبى على إسته إذا زحف . والشاهد ق أو دارج حيث عطفه وهو اسم على فعل هو جملة أعنى قد حبا ، وفيه خلاف والتقدير أم صبى حابٍ أو دارج من درج إذا قارب بين خطاه .

[٨٨٩] صدره :

*** بَاتَ يُعَشِّيهَا بِعَضْبٍ بَاتِرِ ***

رجز لم يدر قائله . وبات من الأفعال الناقصة ، ويعشيها من العشاء بفتح العين وهو الطعام الذى يؤكل وقت العشى . والضمير المنصوب فيه يرجع إلى المرأة لأنه فى وصف رجل يعاقب امرأته بالسيف القاطع وهو المراد من قوله بعضب باتر . قوله يقصد جملة حالية من القصد ضد الجور . والأسوق جمع ساق . ويروى فى أسواقها وليس بصحيح . والشاهد فى وجائر فإنه عطف على يقصد وهو عطف الاسم على الفعل ، والمسهل له كون جائر بمعنى يجور .

وجعل منه الناظم : ﴿ يخرج الحيَّ من الميت ومخرج الميت من الحي ﴾ [يونس : ٣١] ، وقدر الزمخشرى عطف مخرج على فالق ، وجعل ابن الناظم[1] تبعا لأصله المعطوف فى البيتين فى تأويل المعطوف عليه ، والذى يظهر عكسه لأن المعطوف عليه وقع نعتا والأصل فيه أن يكون اسما .

(خاتمة)*: فى مسائل متفرقة : **الأولى** : يشترط لصحة العطف صلاحية المعطوف أو ما هو بمعناه لمباشرة العامل ، فالأول نحو : قام زيد وعمرو ، والثانى نحو : قام زيد وأنا ، فإنه لا يصلح قام أنا ولكن يصلح قمت والتاء بمعنى أنا ، فإن لم يصلح هو أو ما هو بمعناه لمباشرة العامل أضمر له عامل يلائمه وجعل من عطف الجمل وذلك كالمعطوف على الضمير المرفوع بالمضارع ذى الهمزة أو النون أو تاء المخاطب أو بفعل الأمر نحو : أقوم أنا وزيد ، ونقوم نحن وزيد ، وتقوم أنت وزيد و ﴿ **اسكن أنت وزوجك الجنة** ﴾ [البقرة : ٢٥] ، أى وليسكن زوجك ، وكذلك باقيها ، وكذلك المضارع المفتتح بتاء التأنيث نحو : ﴿ **لا تضارّ والدة بولدها ولا مولود له بولده** ﴾ [البقرة : ٢٣٣.] ، قال ذلك الناظم قال الشيخ أبو حيان : وما ذهب إليه مخالف لما تضافرت عليه نصوص النحويين والمعربين من أن زوجك معطوف على الضمير المستكن فى اسكن المؤكد بأنت . **الثانية** : لا يشترط فى صحة العطف صحة وقوع المعطوف موقع المعطوف عليه لصحة قام زيد وأنا وامتناع قام أنا وزيد . **الثالثة** : لا يشترط صحة تقدير العامل بعد العاطف لصحة

ضمير يعشيها للمرأة لأنه فى وصف رجل يعاقب امرأته بالعضب الباتر أى السيف القاطع . ويقصد من القصد ضد الجور فى محل جر صفة ثانية لعضب فى تأويل قاصد لأنه وصف والأصل فيه الإفراد ، وجعله العينى حالا ويرده جر المعطوف . والأسوق جمع ساق . **(قوله والذى يظهر عكسه إلخ)** أقول : هذا إنما يتم فى البيت الثانى أما فى الأول فلا ، لأن ما علل به معارض بوجود قد فى الأول ، بل وجودها فيه أقوى مما علل به لأنها تبعد كون الفعل فى تأويل الاسم فالوجه أن المؤول فى البيت الأول الثانى وفى الثانى الأول فعليك بالإنصاف . **(قوله فإنه لا يصلح قام أنا)** أى هذا التركيب بعينه فلا يرد أنه يصلح أن يقال إنما قام أنا فأنا قد باشرت العامل .

(قوله من أن زوجك معطوف على الضمير المستكن فى اسكن) أى ويغتفر فى الثوانى ما لا يغتفر فى الأوائل وكذا يقال فى بقية الأمثلة المتقدمة والبدل أيضا على هذين القولين نحو : ادخلوا أولكم وآخركم فيقدر عامل على الأول ويكون من إبدال الجمل بعضها من بعض ولا يحتاج إليه على الثانى . **(قوله لا يشترط فى صحة العطف صحة وقوع المعطوف)** أى بنفسه وهذا مستفاد من قوله فى المسألة الأولى أو ما هو بمعناه فإنه يفيد أنه لا يشترط صحة وقوعه بنفسه هكذا ينبغى تقرير الاعتراض لا كما قرره البعض . **(قوله منعه البيانيون)** قال السيد : منعُ البيانيين إنما هو فى الجمل التى لا محل لها

(١) راجع شرح ابن الناظم على ألفية والده / من تحقيقنا .

اختصم زيد وعمرو وامتناع اختصم زيد واختصم عمرو . **الرابعة** : فى عطف الخبر على الإنشاء وعكسه خلاف منعه البيانيون والناظم فى شرح باب المفعول معه من كتاب التسهيل وابن عصفور فى شرح الإيضاح ونقله عن الأكثرين وأجازه الصفار تلميذ ابن عصفور وجماعة مستدلين بنحو : ﴿ **وبشر الذين آمنوا** ﴾ [البقرة : ٢٥] ، فى سورة البقرة ﴿ **وبشر المؤمنين** ﴾ [الأحزاب : ٤٧] ، فى سورة الصف . قال أبو حيان : وأجاز سيبويه جاءنى زيد ومن عمرو العاقلان على أن يكون العاقلان خبرا لمحذوف ، ويؤيده قوله :

بخلاف التى لها محل فإن ذلك جائز فيها وكفاك حجة قاطعة على جوازه قوله تعالى : ﴿ **وقالوا حسبنا الله ونعم الوكيل** ﴾ وليس مختصا بالجمل المحكية بالقول إذ لا يشك من له مسكة فى حسن قولك زيد أبوه صالح وما أفسقه ووجه الجواز أن الجمل التى لها محل واقعة موقع المفردات فليست النسب بين أجزائها مقصودة بالذات فلا التفات إلى اختلاف تلك النسب بالخبرية والإنشائية بخلاف ما لا محل لها ، ا هـ شمنى .

(قوله وأجازه الصفار إلخ) قال البهاء السبكى : أهل البيان متفقون على منعه وكثير من النحاة جوزوه ولا خلاف بين الفريقين لأنه عند مجوزه يجوز لغة ولا يجوز بلاغة ، ا هـ شمنى . وفيه عندى نظر وإن أقره شيخنا والبعض لأن عدم جوازه بلاغة عند المجوزين ينافيه استدلالهم على جوازه بالآيتين فانهم . **(قوله بنحو وبشر إلخ)** أى لأنه معطوف على أعدت للكافرين وهو خبر . وأجيب بأن الكلام منظور فيه إلى المعنى فكأنه قيل والذين آمنوا وعملوا الصالحات لهم جنات فبشرهم بذلك . **(قوله وبشر المؤمنين فى سورة الصف)** أى لأنه معطوف على نصر من الله وفتح قريب وهو خبر . وأجيب بأن بشر معطوف على تؤمنون بمعنى آمنوا ولا يقدح فى ذلك تخالف الفاعلين بالإفراد وعدمه لأنك تقول قوموا واقعد يا زيد .

(قوله على أن يكون العاقلان خبرا لمحذوف) أى لا على الاتباع لعدم شرطه من اتحاد المعنى والعمل كما مر وعن الرضى منع جمع النعتين اتباعا وقطعا فى مثل هذا كما فى سم ثم رأيت ما يؤيده فى المغنى وعبارته وأما ما نقله أبو حيان عن سيبويه فغلط عليه ، وإنما قال واعلم أنه لا يجوز من عبد الله وهذا زيد الرجلين الصالحين رفعت أو نصبت لأنك لا تثنى إلا من أثبته وعلمته ولا يجوز أن تخلط من تعلم ومن لا تعلم فتجعلهما بمنزلة واحدة . وقال الصفار لما منعها سيبويه من جهة النعت علم أن زوال النعت يصححها فتصرف أبو حيان فى كلام الصفار فوهم فيه ولا حجة فيما ذكر الصفار إذ قد يكون للشىء مانعان ويقتصر على ذكر أحدهما لأنه الذى اقتضاه المقام ا هـ والذى أوقع أبا حيان فى الغلط توهمه أن مراد الصفار النعت الصناعى الذى هو تابع فصحح المسألة بجعل الوصف خبر مبتدأ محذوف وهذا غلط ظاهر فإن سيبويه مصرح بامتناع المسألة مع الوصف المقطوع حيث قال : رفعت أو نصبت وإنما مراد الصفار أن الوصف إذا زال بالكلية بأن قيل من عبد الله وهذا زيد كان التركيب جائزا لفقد ما بنى سيبويه عليه المنع فثبت حينئذ جواز عطف الخبر على الإنشاء وجوابه قول المغنى ولا حجة إلخ ، قاله الدمامينى .

[٨٩٠] وَإِنَّ شِفَائِى عَبْرَةٌ مُهَرَاقَـةٌ وَهَلْ عِنْدَ رَسْمٍ دَارِسٍ مِنْ مُعَوَّلِ

وقوله :

[٨٩١] تُنَاغِى غَزَالًا عِنْدَ دَار ٱبْنِ عَامِرٍ وَكُحْلِ أَمَاقِيكِ ٱلْحِسَانِ بِإِثْمِدِ

الخامسة : فى عطف الجملة الاسمية على الفعلية وبالعكس ثلاثة أقوال : **أحدها** الجواز مطلقا وهو المفهوم من قول النحويين فى نحو : قام زيد وعمرو أكرمته أن نصب عمرو أرجح لأن تناسب الجملتين أولى من تخالفهما . **والثانى** المنع مطلقا . **والثالث** لأبى على يجوز فى الواو فقط . **السادسة** : فى العطف على معمولى عاملين أجمعوا على جواز العطف على معمولى عامل واحد نحو : إن زيدا ذاهب وعمرا جالس ، وعلى معمولات عامل واحد نحو : أعلم زيدا عمرا بكرا جالسا ، وأبو بكر خالدا سعيدا منطلقا ، وعلى منع العطف على معمول أكثر من عاملين نحو : إن زيدا ضارب أبوه لعمرو وأخاك غلامه بكر . وأما معمولا عاملين فإن لم يكن أحدهما جارا فقال الناظم : هو ممتنع إجماعا نحو :

(قوله عبرة) بالفتح الدمع مهراقة بفتح الهاء التى زادوها على غير قياس أى مراقة والرسم الأثر والدارس الممحى والمعول مصدر ميمى بمعنى التعويل أى البكاء برفع صوت ، أو اسم مكان أو اسم مفعول محذوف الصلة من عولت على فلان اعتمدت عليه كذا فى الشمنى ، وبه يعرف ما فى كلام البعض ، وبحث فى الاستشهاد بالبيت بأن الاستفهام فيه إنكارى فهو خبر معنى وحينئذ لا شاهد فيه . **(قوله تناغى غزالا)** التاء للخطاب أى تكلمه بما يسره . والأماق جمع موق وهو طرف العين مما يلى الأنف . واللحاظ بفتح اللام طرفها مما يلى الأذن والإثمد بكسر الهمزة والميم حجر يكتحل به وقد يقال كحل معطوف على أمر مقدر يدل عليه المعنى أى فافعل كذا وكحل إلخ وحينئذ لا شاهد فيه . **(قوله مطلقا)** أى بالواو وغيرها . **(قوله على معمول أكثر من عاملين)** إضافة معمول إلى أكثر جنسية بدليل المثال فإن فيه العطف على ثلاث معمولات لثلاثة عوامل . **(قوله وأما معمولا عاملين إلخ)** الأصح فى هذه المسألة ما ذهب إليه سيبويه من المنع مطلقا لقيام العاطف مقام العامل والحرف الواحد لا يقوى على قيامه مقام عاملين لضعفه وما أوهم ذلك يؤول بتقدير عامل بعد العاطف فيكون إما من عطف الجمل كما فى قولهم فى الدار زيد والحجرة عمرو أو من عطف المفردات لكن لا من العطف على معمولى

---

[٨٩٠] البيت من الطويل ، وهو لامرىء القيس فى ديوانه .

[٨٩١] البيت من الطويل ، وهو لحسان بن ثابت فى ديوانه .

كان آكلا طعامك عمرو وتمرك بكر وليس كذلك ، بل نقل الفارسى الجواز مطلقا عن جماعة قيل منهم الأخفش وإن كان أحدهما جارا فإن كان مؤخرا نحو : زيد فى الدار والحجرة عمرو أو وعمرو الحجرة فنقل المهدوى[1] أنه ممتنع إجماعا ، وليس كذلك بل هو جائز عند من ذكرنا ، وإن كان الجار مقدما نحو فى الدار زيد والحجرة عمرو أو وعمرو الحجرة فالمشهور عن سيبويه المنع ، وبه قال المبرد وابن السراج وهشام ، وعن الأخفش الإجازة وبه قال الكسائى والفراء والزجاج . وفصل قوم منهم الأعلم فقالوا : إن ولى المخفوض العاطف جاز وإلا امتنع . والله أعلم .

عاملين بل على معمولى عامل واحد كما فى ما كل سوداء تمرة ولا بيضاء شحمة بنصب تمرة وشحمة . بقى أنهم لم يتعرضوا للعطف على معمولات عاملين نحو : إن زيدا ضارب عمرا وبكرا قاتل خالدا ونحو إن زيدا ضارب أبوه عمرا وأخاك غلامه بكرا ، والظاهر أنه كالعطف على معمولى عاملين فتأمل .

(فائدة): قال الرضى : كل ضمير راجع إلى المعطوف بالواو وحتى مع المعطوف عليه يطابقهما مطلقا نحو : زيد وعمرو جاءانى ومات الناس حتى الأنبياء وفنوا فالضمير للمعطوف والمعطوف عليه . وأما قوله تعالى : ﴿ **والذين يكنزون الذهب والفضة ولا ينفقونها فى سبيل الله** ﴾ [التوبة : ٣٤] ، فالضمير للكنوز لدلالة يكنزون على الكنوز ، وقوله : ﴿ **والله ورسوله أحق أن يرضوه** ﴾ [التوبة : ٦٢] ، أى يرضوا أحدهما لأن إرضاء أحدهما إرضاء للآخر ونحو : زيد وعمرو قام على حذف الخبر من الأول لدلالة خبر الثانى أو العكس ، ويجوز تخريج الآية الثانية على هذا الوجه باحتماليه ، ويجوز تقديم الخبر نحو : زيد قام وعمرو على الحذف من الثانى لدلالة خبر الأول وفى الموضعين ليس المبتدأ وحده عطفا على المبتدأ إذ لو كان كذلك لقيل قاما . وأما الفاء وثم فإن كان الضمير فى الخبر عن المعطوف بهما مع المعطوف عليه فقال بعضهم : يجب حذف الخبر من أحدهما نحو : زيد فعمرو قام ، وزيد ثم عمرو قام ، ويجوز تقديم الخبر على الحذف من الثانى نحو زيد قام فعمرو أو ثم عمرو قالوا ولا تجوز المطابقة لأن تفاوتهما بالترتيب يمتنع اشتراكهما فى الضمير وأجاز الباقون مطابقة الضمير وهو الحق نحو زيد ثم عمرو قاما إذ الاشتراك فى الضمير لا يدل على انتفاء الترتيب حتى يناقض الفاء وثم ، إذ يقال قام الرجلان مع ترتبهما والإضمار كالإظهار فى هذا ، وإن لم يكن الضمير فى الخبر وجبت المطابقة اتفاقا نحو : جاءنى زيد فعمرو فقمت لهما وجاءنى زيد ثم عمرو وهما صديقان . وأما لا وبل وأو وأم وأما ولكن فمطابقة الضمير معها وعدمها بحسب قصد المتكلم فإن قصدت أحدهما وذلك واجب فى الإخبار وجب إفراد الضمير نحو زيد لا عمرو جاءنى وزيد بل عمرو قام ، وأزيد أم عمرو أتاك ، وزيد أو هند جاءنى إذ المعنى أحدهما جاءنى ويغلب المذكر كما رأيت وتقول فى غير الإخبار : جاءنى إما زيد وإما عمرو فأكرمته وأزيدا ضربت أم عمرا فأوجعته ، وما جاءنى زيد لكن عمرو فأكرمته ، وإن قصدتهما معا وجبت المطابقة نحو : زيد لا عمرو جاءنى مع أنى دعوتهما وزيد أو

---

(١) أحمد بن عمار المقرىء النحوى أصله من بلدة المهدية بالمغرب ودخل الأندلس مات سنة ٤٤٠ هـ .

[البـــدل]

(التَّابِعُ ٱلْمَقْصُودُ بِالْحُكْمِ بِلَا ★ وَاسِطَةٍ هُوَ ٱلْمُسَمَّى) فى اصطلاح البصريين (بَدَلًا) وأما الكوفيون فقال الأخفش يسمونه بالترجمة والتبيين . وقال ابن كيسان يسمونه بالتكرير ، فالتابع جنس والمقصود بالحكم يخرج النعت والتوكيد وعطف البيان وعطف

عمرو جاءنى وقد ذهبت إليهما . قال تعالى : ﴿ **إن يكن غنيا أو فقيرا فالله أولى بهما** ﴾ [النساء : ١٣٥] ، وليست أو بمعنى الواو كما قيل والمعنى إن يكن غنيا أو فقيرا فلا بأس فإن الله أولى بالغنى والفقير لكن يجوز فى أو التى للإباحة المطابقة وإن كان المراد أحدهما نحو : جالس الحسن أو ابن سيرين وباحثهما ؛ لأنها لجواز الجمع بين الأمرين تشبه الواو ا هـ ملخصا .

[البـــدل]

(**قوله التابع إلخ**) هذا معنى البدل اصطلاحا وأما معناه لغة فالعوض . قال بعضهم : كيف يستقيم للناظم تعريف البدل بحد جامع مانع من قوله فى عطف البيان وصالحا لبدلية يرى ؟ أجيب بأن جواز الأمرين باعتبار قصدين فإن قصد بالحكم الأول وجعل الثانى بيانا له فهو عطف البيان ولمن قصد به الثانى وجعل الأول كالتوطئة له فهو البدل وحاصل الجواب أن الحيثية ملحوظة فى تعريف كل منهما . (**قوله المقصود**) أى وحده دون المتبوع هذا هو المناسب لإخراج الشارح به ما عطف نسقا بغير بل ولكن بعد الإثبات مما قصد فيه التابع والمتبوع معا فإن قلت : يخرج عن ذلك بدل البداء لأن متبوعه أيضا مقصود كما يأتى قلت المراد المقصود قصدا مستمرا ومتبوع بدل البداء وإن قصد أولا لكن صار بالإبدال كالمسكوت عنه فقصده لم يستمر وبما قررناه يعلم ما فى كلام البعض . (**قوله بالحكم**) أى المنسوب إلى متبوعة نفيا أو إثباتا ، ا هـ تصريح . (**قوله بلا واسطة**) المراد بها حرف العطف وإلا فالبدل من المجرور قد يكون بواسطة نحو : ﴿ **لقد كان لكم فى رسول الله أسوة حسنة لمن كان يرجو الله** ﴾ [الأحزاب : ٢١] ، ا هـ زكريا ونحو : ﴿ **تكون لنا عيدا لأولنا وآخرنا** ﴾ [المائدة : ١١٤] . (**قوله بالترجمة**) أى عن المراد بالمبدل منه والتبيين له قال البعض : وهو مبنى على أن عطف البيان هو البدل ا هـ والظاهر أن هذا البناء غير لازم لأن البدل لا يخلو عن بيان وإيضاح وإن لم يكن المقصود منه بالذات ذلك فتأمل . وقوله بالتكرير أى للمراد من المبدل منه ولا يخفى أن هذه الأسماء الثلاثة لا تظهر فى البدل المباين فافهم .

(**قوله يخرج النعت والتوكيد وعطف البيان**) فإنها ليست مقصودة بالحكم وإنما هى مكملات للمقصود بالحكم . (**قوله وعطف النسق إلخ**) قال فى التوضيح : وأما النسق فثلاثة أنواع : **أحدها** : ما ليس مقصودا بالحكم كجاء زيد لا عمرو وما جاء زيد بل عمرو أو لكن عمرو فالثانى ليس بمقصود

النسق سوى المعطوف ببل ولكن بعد الإثبات . وبلا واسطة يخرج المعطوف بهما بعده **(مُطَابِقًا أَوْ بَعْضًا أَوْ مَا يَشْتَمِلْ * عَلَيْهِ يُلْفَى أَوْ كَمَعْطُوفٍ بِبَلْ)** أى يجيء البدل على أربعة أنواع : **الأول** : بدل كل من كل وهو بدل الشيء مما يطابق معناه نحو : ﴿ **اهدنا الصراط المستقيم * صراط الذين** ﴾ [الفاتحة : ٦ ، ٧] ، وسماه الناظم البدل المطابق لوقوعه فى اسم الله تعالى نحو : ﴿ **إلى صراط العزيز الحميد * الله** ﴾ [إبراهيم : ١] ،

فى الأمثلة الثلاثة أما الأول فواضح لأن الحكم السابق منفى عنه وأما الأخيران فلأن الحكم السابق هو نفى المجىء ، والمقصود به إنما هو الأول . النوع الثانى ما هو مقصود بالحكم هو وما قبله فيصدق عليه أنه مقصود بالحكم لا أنه المقصود بالحكم وذلك كالمعطوف بالواو نحو : جاء زيد وعمرو وما جاء زيد ولا عمرو وهذان النوعان خارجان بما يخرج به النعت والتوكيد والبيان وهو الفصل الأول . النوع الثالث ما هو مقصود بالحكم دون ما قبله وهذا هو المعطوف ببل بعد الإثبات نحو : جاءنى زيد بل عمرو وهذا النوع خارج بقولنا بلا واسطة ا هـ .

(قوله ولكن بعد الإثبات) صريح فى أن لكن تعطف بعد الإثبات والذى تقدم أنها لا تعطف إلا بعد النفى أو النهى نعم تقدم أنها تعطف بعد الإثبات على رأى الكوفيين فيمكن أنه جرى هنا على مذهبهم . **(قوله مطابقا)** مفعول ثان ليلفى مقدم عليه والأول جعل نائب فاعله . **(قوله أو بعضا)** شرط صحته صحة الاستغناء عنه بالمبدل منه فيجوز جدع زيد أنفه ولا يجوز قطع زيد أنفه لأنه لا يقال قطع زيد على معنى قطع أنفه ، ا هـ دمامينى . قال شيخنا : ومثله فى ذلك بدل الاشتمال كما يأتى ، فعلى هذا لابد فى كل من بدل البعض وبدل الاشتمال من دلالة ما قبله عليه ا هـ أى إجمالا كما يأتى وقد يتوقف فى عدم جواز قطع زيد فإن غاية أمره الإجمال وهو من مقاصد البلغاء ، وأى فريق بين قطع زيد أنفه وأكلت الرغيف ثلثه فتأمل .

(قوله أو ما يشتمل) بالبناء للفاعل وعليه متعلق به أى أو بدلا يشتمل على المبدل منه أو المعنى : أو بدلا يشتمل هو أى المبدل منه عليه أو المعنى أو بدلا يشتمل هو أى العامل عليه فكلامه محتمل للمذاهب الثلاثة الآتية فى كلام الشارح كذا قال البعض ، وفيه أنه يلزم على الأخيرين جريان الصلة على غير ما هى له مع خوف اللبس فتدبر . **(قوله أو كمعطوف ببل)** أى بعد الإثبات وهذا التشبيه إنما يتم فى بدل الإضراب دون بدلى الغلط والنسيان لأن بدل الإضراب هو المشارك للمعطوف ببل فى قصد المتبوع أولا قصدا صحيحا ثم الإضراب عنه إلى التابع بخلاف بدلى الغلط والنسيان كما ستعرفه إلا أن يقال التشبيه فى مجرد كون الثانى مباينا للأول بمعنى أنه ليس عينه ولا بعضه ولا مشتملا عليه . **(قوله مما يطابق معناه)** أى يطابق معناه معناه فقبل ضمير يطابق مضاف مقدر والمراد المطابقة بحسب الماصدق بأن يكون البدل والمبدل منه واقعين على ذات واحدة فلا يرد أنهما كثيرا ما يتغايران بحسب المفهوم نحو : جاء زيد أخوك ثم التغاير الذى تقتضيه المطابقة ظاهران اختلفا مفهوما وإلا جعل التغاير

فى قراءة الجر ، وإنما يطلق كل على ذى أجزاء وذلك ممتنع هنا . **والثانى** : بدل بعض من كل وهو بدل الجزء من كله قليلا كان ذلك الجزء أو مساويا أو أكثر نحو : أكلت الرغيف ثلثه أو نصفه أو ثلثيه . ولابد من اتصاله بضمير يرجع للمبدل منه مذكور كالأمثلة المذكورة وكقوله تعالى : ﴿ **ثم عموا وصموا كثيرا منهم** ﴾ [المائدة : ٧١] أو مقدر نحو : ﴿ **ولله على الناس حج البيت من استطاع إليه سبيلا** ﴾ [آل عمران : ٩١] أى منهم . **والثالث** : بدل الاشتمال وهو بدل شىء من شىء يشتمل عامله على معناه بطريق الإجمال كأعجبنى زيد علمه أو حسنه أو كلامه ، وسرق زيد ثوبه أو فرسه ، وأمره فى الضمير كأمر بدل البعض فمثال المذكور ما تقدم من الأمثلة ، ومثله قوله تعالى : ﴿ **يسألونك**

باعتبار اللفظ وبهذا يعرف ما فى كلام البعض . **(قوله فى قراءة الجر)** أما فى قراءة الرفع فالاسم مبتدأ خبره الموصول بعده أو خبر مبتدأ محذوف أى هو الله ، اهـ غزى . **(قوله وذلك)** أى المذكور من الأجزاء أو التجزى المفهوم من قوله ذى أجزاء ممتنع هنا أى فى اسم الله تعالى لأن مسماه لا يقبل التجزى . **(قوله قليلا)** أى بالنسبة للبعض المتروك وكذا يقال فيما بعده أما بالنسبة للمبدل منه فقليل أبدا . **(قوله ولابد من اتصاله بضمير إلخ)** بخلاف البدل المطابق فإنه لا يحتاج لرابط لكونه نفس المبدل منه فى المعنى كما أن الجملة التى هى نفس المبتدأ فى المعنى لا تحتاج لرابط هذا وقال المصنف فى شرح كافيته : اشترط أكثر النحويين مصاحبة بدل البعض والاشتمال لضمير عائد على المبدل منه والصحيح عدم اشتراطه لكن وجوده أكثر اهـ وصحح غيره ما ذكره الشارح من الاشتراط فى البدلين .

(قوله ثم عموا إلخ) قال حفيد الموضح إن جعلت كثيرا بدلا من الضميرين المتصلين أعنى الواوين لزم منه توارد عاملين على معمول واحد وإن جعلته بدلا من أحدهما وبدل الآخر محذوف فهو متوقف على جواز حذف البدل اهـ وأجاب المصرح بأن كثيرا بدل من الواو الأولى فقط والثانية عائدة على كثير لأنه مقدم رتبة ، والأصل والله أعلم ثم عموا كثيرا منهم وصموا ويلزم عليه الفصل بين البدل والمبدل منه بأجنبى وهو ممنوع فتأمل . **(قوله نحو ولله على الناس إلخ)** أى بناء على أن من استطاع بدل من الناس وتقدم ما فيه من بيان أوجه أخرى فى باب إعمال المصدر . **(قوله وهو بدل شىء من شىء يشتمل عامله على معناه بطريق الإجمال كأعجبنى زيد علمه أو حسنه أو كلامه وسرق زيد ثوبه أو فرسه)** كذا فى نسخ وعليها كتب شيخنا وغيره . وفى نسخ أخرى وهو ما دل على معنى اشتمل عليه متبوعه أو دل على ما استلزم معنى اشتمل عليه متبوعه فالأول كأعجبنى زيد علمه أو حسنه أو كلامه والثانى نحو : سرق زيد ثوبه أو فرسه وكتب عليها سم ما نصه : لعل المراد أن الثوب دل على الملبوس المستلزم للبس الذى اشتمل عليه المتبوع ، والفرس دل على المركوب المستلزم للركوب المشتمل عليه المتبوع ثم التمثيل بسرق زيد ثوبه لبدل الاشتمال يقتضى حسن الاقتصار على المبدل منه لأن ذلك شرط فى صحته اهـ .

(قوله يشتمل عامله على معناه إلخ) أى يدل عليه دلالة إجمالية لكونه لا يناسب نسبته إلى ذات

عن الشهر الحرام قتال فيه﴾ [البقرة : ٢٧١] ، ومثل المقدر قوله تعالى : ﴿ قتل أصحاب الأخدود * النار ﴾ [البروج : ٤] ، أى النار فيه ، وقيل الأصل ناره ثم نابت أل عن الضمير . والرابع البدل المباين وهو ثلاثة أقسام أشار إليها بقوله (وَذَا لِلاضْرَابِ اَعْزُ إنْ قَصْدًا اَصَحِبْ * وَدُونَ قَصْدٍ غَلَطٌ بِهِ سُلِبْ) أى تنشأ أقسام هذا النوع الأخير

المبدل منه ففى قولك أعجبنى زيد علمه الإعجاب لا يناسب نسبته إلى ذات زيد التى هى مجموع لحم وعظم ودم فيفهم السامع أن المتكلم قصد نسبته إلى صفة من صفاته كعلمه أو حسنه وفى قولك سرق زيد ثوبه إنما يفهم السامع أن المتكلم قصد نسبته إلى شيء يتعلق به كثوبه أو فرسه فقد دل العامل المنسوب إلى المبدل منه فى الظاهر على ذلك البدل إجمالا هذا هو المراد بالاشتمال كما حققه سعد الدين ، ويرد عليه أنه لا يطرد لأن بعض صور بدل الاشتمال قد لا يدل العامل فيه على البدل الدلالة المذكورة كما فى ﴿ قتل أصحاب الأخدود * النار ﴾ [البروج : ٤] ، بناء على أن النار بدل اشتمال من الأخدود كما سيذكره الشارح . وقال ابن غازى : معنى اشتمال العامل على البدل أن معنى العامل متعلق بالبدل وإن تعلق فى اللفظ بغيره وأورد عليه أن بدل البعض كذلك فيلزم أن يسمى بدل اشتمال ، وقد يقال وجه التسمية لا يوجبها ، بقى ههنا بحث وهو أن الدلالة على بدل الاشتمال بما سبقه إجمالية كما مر ولا يجوز أن تكون على التعيين على ما نقله الدمامينى عن المبرد وأقره وعبارته لا نقول من بدل الاشتمال قتل الأمير سيافه وبنى الوزير وكلاؤه لأن شرط بدل الاشتمال ألا يستفاد مما قبله معينا بل تبقى النفس مع ذكر ما قبله متشوفة إلى بيان الإجمال الذى فيه ، وهنا الأول غير مجمل إذ يستفاد عرفا من قولك قتل الأمير أن القاتل سيافه وكذا فى أمثاله فلا يجوز مثل هذا الإبدال أصلا ا هـ .

فعلى هذا يشكل هذا التابع من أى التوابع فتأمل . وعلم مما مر ما نقله أيضا الدمامينى عن المبرد من أن نحو : ضربت زيدا عبده ليس بدل اشتمال بل بدل غلط لأن ما قبل البدل لا يدل عليه لأن ضربت زيدا مفيد بغير احتياج إلى شيء آخر لمناسبة العامل المبدل منه . **(قوله قتل أصحاب الأخدود)** هو شق فى الأرض وأصحابه ثلاثة شق كل واحد منهم شقا عظيما فى الأرض وملأه نارا وقالوا من لم يكفر ألقى فيه ومن كفر ترك ، ا هـ تصريح . ومنه يؤخذ أن أل فى الأخدود للجنس لأن الأخاديد ثلاثة لا واحد . **(قوله وقيل الأصل ناره إلخ)** وقيل أراد بالأخدود النار مجازا لاشتماله عليها وقيل النار على حذف مضاف أى أخدود النار والبدل على هذين بدل كل وقيل النار بدل إضراب ، أفاده زكريا .

(قوله وذا للإضراب إلخ) أى انسب هذا البدل الشبيه بالمعطوف ببل للإضراب كأن تقول بدل إضراب إن صحب البدل قصد المتبوع أى قصدا صحيحا كما قاله سم . **(قوله ودون قصد)** منصوب على الظرفية لمحذوف أى وإن وقع دون قصد أى دون قصد صحيح بألا يقصد أصلا بل يسبق إليه اللسان أو يقصد ثم يتبين فساد قصده كما قاله سم ، وغلط خبر مبتدأ محذوف على حذف مضاف ، أى فهو بدل غلط ، والهاء عائدة على البدل وسلب فى موضع الصفة لغلط بمعنى بدل الغلط

من كون المبدل منه قصد أولا لأن البدل لابد أن يكون مقصودا كما عرفت فى حد البدل ، فالمبدل منه إن لم يكن مقصودا ألبتة وإنما سبق اللسان إليه فهو بدل الغلط أى بدل سببه الغلط لأنه بدل عن اللفظ الذى هو غلط لا أنه نفسه غلط ، وإن كان مقصودا فإن تبين بعد ذكره فساد قصده فبدل نسيان أى بدل شيء ذكر نسيانا وقد ظهر أن الغلط متعلق باللسان والنسيان متعلق بالجنان ، والناظم وكثير من النحويين لم يفرقوا بينهما فسموا النوعين بدل غلط وإن كان قصد كل واحد من المبدل منه والبدل صحيحا فبدل الإضراب ويسمى أيضا بدل البداء . ثم أشار إلى أمثلة الأنواع الأربعة على الترتيب بقوله (**كَزُرْهُ خَالِدًا وَقَبِّلْهُ ٱلْيَدَا * وَٱعْرِفْهُ حَقَّهُ وَخُذْ نَبْلًا مُدَى**) فخالدا بدل كل من كل ، واليدا بدل بعض ، وحقه بدل اشتمال ، ومدى يحتمل الأقسام الثلاثة المذكورة وذلك باختلاف التقادير ، فإن النبل اسم جمع للسهم ، والمدى جمع مدية وهى السكين فإن كان المتكلم إنما أراد الأمر بأخذ المدى فسبق لسانه إلى النبل فبدل غلط ، وإن كان أراد الأمر بأخذ النبل ثم بان له فساد تلك الإرادة وأن الصواب الأمر بأخذ المدى فبدل نسيان ، وإن كان أراد الأول ثم أضرب عنه إلى الأمر بأخذ المدى وجعل الأول فى حكم المسكوت عنه فبدل إضراب وبداء والأحسن أن يؤتى فيهن ببل .

ونائب فاعله ضمير يعود للحكم المفهوم من السياق ، أى سلب ببدل الغلط الحكم عن الأول وأثبت للثانى ، وجرى على هذا المرادى . ويصح رجوع الضمير للغلط بمعنى الخطأ أى رفع بهذا البدل الغلط فى نسبة الحكم للأول . والصفة على الاحتمال الأول جارية على غير ما هى له بخلافها على الثانى والأقرب عليه أن الغلط مبتدأ وسلب خبره فتأمل .

(**قوله لأن البدل إلخ**) علة لمحذوف أى لا من كون البدل مقصودا أولا لأن البدل إلخ . (**قوله أى بدل سببه الغلط**) أى بذكر الأول فالإضافة فى بدل الغلط من إضافة المسبب إلى السبب وإن كانت فى بدل الكل وبدل البعض للبيان ، وقوله لا أنه نفسه غلط أى كما يتوهم من قولهم بدل الكل وبدل البعض . (**قوله بدل البداء**) بفتح الموحدة والدال المهملة مع المد أى الظهور سمى بذلك لأن المتكلم بدا له ذكره بعد ذكر الأول قصدا . (**قوله اليدا**) بدل بعض من الضمير والضمير الواجب فى بدل البعض مقدر أى اليد منه أو الأصل يده ثم نابت أل عن الضمير على القولين المتقدمين . (**قوله وذلك**) أى احتمال الأقسام الثلاثة . (**قوله فإن النبل إلخ**) محط بيان التقادير المختلفة قوله فإن كان المتكلم إلخ ، وإنما قدم قوله فإن النبل إلخ لتوقف اختلاف التقادير على تغاير النبل والمدى . (**قوله جمع مدية**) بضم الميم وقد تكسر[1] نقله شيخنا عن الشارح والظاهر أن جمع مكسورة الميم بالكسر . (**قوله وهى السكين**) قيد غيره بالعظيمة . (**قوله والأحسن أن يؤتى فيهن**) أى فى أوجه المثال المتقدمة بيل لئلا يتوهم أن المتكلم أراد الصفة أى نبلا حادا كما يقال رأيت رجلا حمارا أى بليدا كما فى التصريح ومعلوم

---

(١) (قوله وقد تكسر إلخ) وقد تفتح أيضا والجمع على مُدى ومِدى .

(تنبيهات): **الأول** : زاد بعضهم بدل كل من بعض كقوله :

[٨٩٢] **كأنى غداةَ البينِ يومَ تَحمَّلوا لدى سَمُرات الحىِّ ناقِفُ حَنْظَلِ**

ونفاه الجمهور وتأولوا البيت . **الثانى** : رد السهيلى رحمه الله تعالى بدل البعض وبدل الاشتمال إلى بدل الكل فقال العرب تتكلم بالعام وتريد الخاص ، وتحذف المضاف وتنويه ، فإذا قلت أكلت الرغيف ثلثه إنما تريد أكلت بعض الرغيف ثم بينت ذلك البعض ، وبدل المصدر من الاسم إنما هو فى الحقيقة من صفة مضافة إلى ذلك الاسم . **الثالث** : اختلف فى المشتمل فى بدل الاشتمال : فقيل هو الأول ، وقيل الثانى ، وقيل العامل وكلامه هنا

أنه إذا أتى فيهن ببل خرج مدى عن كونه بدلا وصار عطف نسق .

(قوله كأنى غداة البين إلخ) الغداة أول النهار ، والبين الفراق وتحملوا ترحلوا والسمرات بفتح السين المهملة وضم الميم جمع سمرة وهى شجرة الطلح وناقف الحنظل بنون ثم قاف ففاء من يخرج حب الحنظل أراد أنه فى تلك الغداة دمعت عينه كثيرا كما تدمع عين ناقف الحنظل لحرارته . **(قوله وتأولوا البيت)** بأن اليوم بمعنى الوقت فهو من بدل الكل ، سم . **(قوله العرب تتكلم بالعام وتريد الخاص)** أى على طريق المجاز المرسل[1] ومراده بالعام والخاص ما يشمل الكل والجزء وهذا إشارة إلى رد بدل البعض إلى بدل الكل وقوله : وتحذف المضاف وتنويه أى على طريق المجاز بالحذف وهذا إشارة إلى رد بدل البعض وبدل الاشتمال إلى بدل الكل وقوله : فإذا قلت إلخ راجع للوجهين قبله ، وقوله إنما تريد أكلت بعض الرغيف أى على وجه إطلاق اسم الكل وإرادة الجزء مجازا مرسلا أو على وجه تقدير المضاف مجازا بالحذف وقوله وبدل المصدر إلخ راجع لقوله وتحذف إلخ فإن قلت : كلام السهيلى على الوجه المذكور يقتضى أن رد بدل الاشتمال لا يكون على طريق المجاز المرسل مع أنه لا مانع منه بأن يطلق اسم المحل ويراد الحال فيه وهو الصفة . قلت : المجاز المرسل المذكور فى رد بدل الاشتمال لا يطرد لأنه وإن تأتى فى نحو : نفعنى زيد علمه لا يتأتى فى نحو سُرق زيد فرسه .

(قوله وبدل المصدر) أى سواء كان باقيا على مصدريته أو مرادا منه غير معناه المصدرى كالعلم فى نفعنى زيد علمه إذ الظاهر أنه بمعنى معلومه . واقتصر على المصدر لأنه الغالب فى بدل الاشتمال وإلا فقد يكون غير مصدر كما فى سُرق زيد ثوبه أو فرسه . **(قوله من صفة)** أى من هذا اللفظ كما قاله شيخنا فمضافة بالنصب على الحال والمراد هذا اللفظ وما فى معناه كوصف وحال . فإن قلت : أعجبنى زيد علمه إنما تريد أعجبنى صفة زيد فبينت بقولك علمه تلك الصفة المحذوفة . **(قوله اختلف فى المشتمل إلخ)** قال البعض : الظاهر أن المراد بالاشتمال مطلق التعلق والارتباط وإلا لم يتأت الاطراد فى شىء من الأقوال اهـ . وفيه أن الاشتمال بالمعنى المذكور يوجد فى بدل البعض وبدل الكل إلا أن

---

[٨٩٢] البيت من الطويل ، وهو لامرىء القيس فى ديوانه .

(١) الذى علاقته الكلية .

يحتمل الأولين . وذهب فى التسهيل إلى الأول . **الرابع** : رد المبرد وغيره بدل الغلط وقال لا يوجد فى كلام العرب نظما ولا نثرا . وزعم قوم منهم ابن السيد أنه وجد فى كلام العرب كقول ذى الرمة :

[٨٩٣] * لَمْيَاءُ فِي شَفَتَيْهَا حُوَّةٌ لَعَسٌ *

فاللعس بدل غلط لأن الحوة السواد واللعس سواد يشوبه حمرة ، وذكر بيتين آخرين . ولا حجة له فيما ذكره لإمكان تأويله . **الخامس** : قد فهم من كون البدل تابعا أنه يوافق متبوعه فى الإعراب ، وأما موافقته إياه فى الإفراد والتذكير والتنكير وفروعها فلم يتعرض لها هنا ، وفيه تفصيل : أما التنكير وفرعه وهو التعريف فلا يلزم موافقته لمتبوعه فيهما ، بل تبدل المعرفة من المعرفة نحو : ﴿ **إلى صراط العزيز الحميد * الله** ﴾ [إبراهيم : ١] ، فى قراءة الجر ، والنكرة من النكرة نحو : ﴿ **إن للمتقين مفازا * حدائق وأعنابا** ﴾ [النبأ : ٣٢] ، والمعرفة من النكرة نحو : ﴿ **وإنك لتهدى إلى صراط مستقيم * صراط الله** ﴾ [الشورى : ٥٢] والنكرة من المعرفة نحو : ﴿ **لنسفعا بالناصية * ناصية كاذبة** ﴾ [العلق : ١٥ ، ١٦] ، وأما الإفراد والتذكير وأضدادهما : فإن كان بدل كل وافق

يقال وجه التسمية لا يوجبها فتأمل . وانحط كلامه فى التصريح على أن الراجح الثالث واختاره الموضح وتقدم الكلام عليه .

(قوله يحتمل الأولين) ظاهره أنه لا يحتمل الثالث كاحتماله لهما ولعل وجهه أن لفظ المبدل يشعر بالمبدل منه إشعارا قريبا بخلاف العامل فيكون الضمير المستتر فى قوله أو ما يشتمل عليه للبدل والبارز للمبدل منه الذى أشعر به لفظ البدل إشعارا قريبا أو بالعكس وظاهره أيضا أن الاحتمالين على السواء وليس كذلك كما يفيده ما أسلفناه من البحث فى جعل البعض كلام المصنف محتملا للمذاهب الثلاثة . **(قوله لمياء)** فعلاء من اللمى كالفتى وهو سمرة فى باطن الشفة وهو مستحسن . **(قوله لإمكان تأويله)** كأن يقال لعس مصدر وصفت به الحوة أى حوة لعساء . هذا وقد قيل كل من الحوة واللعس حمرة تضرب إلى سواد وعليه فلعس بدل كل من كل فلا شاهد فيه . **(قوله قد فهم من كون البدل تابعا إلخ)** أى لما علمت سابقا من أن التابع هو المشارك لما قبله فى إعرابه الحاصل والمتجدد . **(قوله وفيه تفصيل)** أى فيما ذكر من الموافقة . **(قوله بل تبدل المعرفة من المعرفة إلخ)** محط الإضراب القسمان الأخيران وإنما أتى بالقسمين الأولين تتميمًا للأقسام .

[شواهد البدل]

[٨٩٣] قاله ذو الرمة غيلان . وتمامه :

* وَفِي اللِّثَاتِ وَفِي أَنْيَابِهَا شَنَبُ *

من قصيدة من البسيط . ولمياء فعلاء من اللمى بالفتح وهى سمرة فى باطن الشفة ، وهو مستحسن . وارتفاعه على أنه خبر مبتدأ محذوف أى هى لمياء . وحوة مبتدأ وخبره فى شفتيها . وهو بضم الحاء المهملة وتشديد الواو حمرة فى الشفتين تضرب إلى السواد . والشاهد فى لعس فإنه بدل غلط من حوة ، فإنه حمرة فى باطن الشفة . واحتج به على المبرد فى دعواه أن بدل الغلط لا يوجد فى كلام العرب مطلقا . وخرج بأنه مصدر وصفت به الحوة أى حوة لعساء ، أو فيه تقديم وتأخير أى لمياء فى شفتيها حوة ، وفى اللثات لعس ، وفى أنيابها شنب ، وهو بفتح الشين المعجمة والنون : برد وعذوبة فى الأسنان .

متبوعة فيها ما لم يمنع مانع من التثنية والجمع ككون أحدهما مصدرا نحو : ﴿ **مفازا * حدائق** ﴾ [النبأ : ٣٢] ، أو قصد التفصيل كقوله :

[٨٩٤] **وَكُنْتُ كَذِى رِجْلَيْنِ رِجْلٍ صَحِيحَةٍ ... وَرِجْلٍ رَمَى فِيهَا ٱلزَّمَانُ فَشَلَّتِ**

وإن كان غيره من أنواع البدل لم يلزم موافقته فيها (**وَمِنْ ضَمِيرِ ٱلْحَاضِرِ**) متكلما كان أو مخاطبا (**ٱلظَّاهِرَ لَا * تُبْدِلْهُ**) أى يجوز إبدال الظاهر من الظاهر ومن ضمير الغائب كما ذكره فى أمثلته ، ولا يجوز أن يبدل الظاهر من ضمير المتكلم أو المخاطب (**إِلَّا مَا إِحَاطَةً جَلَا**) أى إلا إذا كان البدل بدل كل فيه معنى الاحاطة نحو : ﴿ **تكون لنا عيدا لأولنا**

(**قوله مفازا**) أى مكان فوز أو فوزا وعلى هذا مشى الشارح بعد وسيأتى ما فيه وقوله وأعنابا عطف على مفازا كما فى الجلالين . (**قوله بالناصية**) هى ناصية أبى جهل وقوله كاذبة من المجاز العقلى . (**قوله ككون أحدهما مصدرا**) نظر فيه بأن المراد المطابقة فى المعنى وهى حاصلة لأن المصدر يدل على الاثنين والجماعة ورده بعضهم بأن مرادهم المطابقة فى اللفظ كما يدل عليه التعبير بالتثنية والجمع . (**قوله مفازا * حدائق**) أى فلم يقل مفاوز وفيه أن بدل الكل عين المبدل منه والذوات لا تكون نفس الحدث ويجاب بأن ذلك على حد زيد عدل . (**قوله أو قصد التفصيل**) عطف على كون وقد يقال المطابقة حاصلة معه لأن البدل ليس كل واحد من شقى التفصيل على حدته بل مجموعهما وهو مطابق ، ولما كان المجموع لا يمكن ظهور أثر العامل فيه وكان جعله فى أحدهما دون الآخر تحكما جعل فى كل منهما دفعا للتحكم ، فاندفع بحث الدماميني بأنه إذا كان مجموعهما هو البدل فما العامل فى كل واحد منهما مع أنه بمفرده غير بدل ، قال : وهذا فى البدل كقولهم فى الخبر الرمان حلو حامض . ونقل الطبلاوى عن سم أنه قال : الظاهر أن المسمى بالبدل اصطلاحا هو الأول فقط وإن كان البدل فى المعنى هو المجموع فليتأمل . (**قوله فشلت**) بفتح الشين المعجمة أى بطلت حركتها . (**قوله ومن ضمير الحاضر**) أى البارز لأن ضمير الحاضر المستتر لا يبدل منه مطلقا ، فإن ورد ما يوهم ذلك قدر للثانى فعل من جنس الفعل المذكور نحو تعجبينى جمالك ويكون من إبدال الجملة .

(**قوله أى يجوز إبدال الظاهر إلخ**) بيان للمفهوم وقوله ولا يجوز إلخ بيان للمنطوق وإنما لم يجز إبدال الظاهر من ضمير الحاضر لعدم فائدته لأن ضمير الحاضر فى غاية الوضوح . (**قوله ومن ضمير الغائب**) أى البارز أخذا من أمثلتهم وإن لم يحضرنى الآن التصريح به فلا يجوز إبدال الظاهر من ضمير الغائب المستتر فلا يقال هند أعجبتنى جمالها على الإبدال كما لا يقال تعجبينى جمالك على

---

[٨٩٤] قاله كُثَيِّر عزة ، من منتخبات قصيدته من الطويل ، واختلف فى معناه فقيل تمنى أن تشل إحدى رجليه وهو عندها حتى لا يرحل عنها . وقيل لما خانته عزة العهد فزلت عنه وثبت هو عليه صار كذى رجلين رجل صحيحة وهو ثباته عليه ، وأخرى مريضة وهو زللها عنه . وقيل إنه بين خوف ورجاء . وقيل تمنى أن يضيع قلوصه فيبقى فى حيها فيكون ببقائه فيها كذى رجل صحيحة ، ويكون فى عدمه لقلوصه كذى رجل عليلة رمى فيها الزمان فأشلها وهو المعول عليه . والشاهد فى رجل صحيحة فإنه نكرة ، وقد أبدلها من رجلين وهى أيضا نكرة ، وعطف عليها الثانية لأن المبدل منه مثنى فوجب أن يؤتى باسمين . وهذا يسمى بدل المفصل من المجمل . ويجوز فيهما الرفع على تقدير إحداهما رجل صحيحة والأخرى رجل رمى فيها . وفسره بقوله فشلت فالفاء تفسيرية .

وآخرنا ﴾ [المائدة : ١١٤] ، وقوله :

[٨٩٥] فَمَا بَرِحَتْ أَقْدَامُنَا فِي مَقَامِنَا ثَلَاثَتِنَا حَتَّى أُزِيرُوا الْمَنَائِيَا

فإن لم يكن فيه معنى الإحاطة فمذاهب : **أحدها** المنع وهو مذهب جمهور البصريين . **والثانى** الجواز وهو قول الأخفش والكوفيين . **والثالث** أنه يجوز فى الاستثناء نحو : ما ضربتكم إلا زيدا وهو قول قطرب (**أو اقتضى بعضا**) أى كان بدل بعض نحو : ﴿ **لقد كان لكم فى رسول الله أسوة حسنة لمن كان يرجو الله واليوم الآخر** ﴾ [الأحزاب : ٢١] ، وقوله :

[٨٩٦] أَوْعَدَنِي بِالسِّجْنِ وَالْأَدَاهِمِ رِجْلِي فَرِجْلِي شَثْنَةُ الْمَنَاسِمِ

الإبدال . (**قوله إلا ما إحاطة جلا**) قال البعض : أى إلا بدل كل أظهر إحاطة وشمولا والتقييد ببدل الكل مستفاد من التعبير بالإحاطة ومن المقابلة اهـ وهو صريح فى أن ما واقعة على بدل كل ويبطله العطف الآتى فى كلام المصنف وقول الشارح أى إلا إذا كان البدل بدل كل لا يدل على وقوع ما على بدل كل لاحتمال أن يكون مراده أن هذا القيد ملحوظ بعد ما والمعنى إلا ظاهرا كان بدل كل وجلا إحاطة بل هذا الاحتمال هو الظاهر الذى ينبغى حمل عبارته عليه لما عرفت فلا تغفل . (**قوله لأولنا وآخرنا**) أى لجميعنا لأن عادة العرب التعبير بالطرفين وإرادة الجميع[1] .

(**قوله فما برحت أقدامنا إلخ**) قاله عبيدة بن الحارث بن عبد المطلب ابن عم النبى ﷺ من قصيدة قالها فى شأن يوم بدر وما جرى له يومه من قطع رجله ومبارزته هو وحمزة وعلى وهم المراد من قوله ثلاثتنا ومات رضى الله تعالى عنه بالصفراء وهم راجعون ، كذا فى العينى . والشاهد فى ثلاثتنا فإنه بدل من نا فى مكاننا وأزيروا مبنى للمجهول وضميره للكفار والمنائيا جمع منية على غير قياس لأن قياسه المنايا وأصله المنايى بياءين ففعل فيه ما يأتى فى التصريف . (**قوله أحدها المنع**) لعدم الفائدة إذ ضمير الحاضر فى غاية الوضوح كما مر . (**قوله نحو ما ضربتكم إلا زيدا**) نظر فيه سم بأن زيدا ليس بدل كل من ضمير المخاطبين بل بدل بعض ويظهر لى أنه لا يوجد مثال يكون فيه المستثنى بدل كل من المستثنى منه فتأمل . (**قوله أو اقتضى بعضا إلخ**) سكت عن بدل الإضراب فاقتضى عدم الجواز فيه لكن صرح الجامى بجواز ذلك كما نقله شيخنا .

(**قوله نحو لقد كان لكم إلخ**) أورد عليه أنه يلزم عليه انقسام الصحابة إلى من يرجو الله ومن لا يرجوه وليس كذلك ولذا زعم الأخفش أنه بدل كل ، والجواب أن الخطاب لمن سبق خطابه بقوله تعالى : ﴿ **قد يعلم الله المعوقين منكم** ﴾ [الأحزاب : ١٨] ، إلخ فوصفهم بالتعويق وغيره من صفات الذم والموصوفون بذلك هم المخالطون لهم من المنافقين وليس الخطاب للصحابة فقط حتى يرد ما ذكر ،

[٨٩٥] قاله عبيدة بن الحارث بن عبد المطلب بن عم النبى ﷺ ، وكان أمير المسلمين يوم بدر فقطعت رجله ومات بالصفراء ، من قصيدة من الطويل قالها يوم بدر فى قطع رجله وفى مبارزته هو وحمزة وعلى رضى الله عنهم ، وهم المراد من قوله ثلاثتنا . فما برحت أى فما زالت . والشاهد فى ثلاثتنا فإنه بدل وهو اسم ظاهر من ضمير الحاضر وهو نا فى مقامنا بدل كل من كل . وإنما جاز لإفادته فائدة التوكيد من الإحاطة والشمول . وحتى للغاية بمعنى إلى . وأزيروا مجهول . والضمير فيه مفعول نائب عن الفاعل . والمنائيا مفعول ثان ، والأصل فيه المنايا ولكن أظهرت فيه الياء المحذوفة للضرورة وقلبت همزة .

[٨٩٦] قاله العديل بن الفرج من الرجز . والأداهم جمع أدهم وهو القيد . والشاهد فى رجلى فإنه بدل بعض من الياء فى أوعدنى . وقيل هو منادى على طريق الاستهزاء بالموعد . قوله فرجلى مبتدأ وشثنة المناسم خبره أى غليظة المناسم ومادته شين معجمة وثاء مثلثة ونون . والمناسم جمع منسم بفتح الميم وكسر السين المهملة وهو خف البعير فاستعير للإنسان .

(١) راجع السيرة النبوية لابن هشام من تحقيقنا ط دار الجيل/بيروت فى ستة أجزاء مع الدراسة المستوفاة والفهارس الشاملة .

(أوِ اشْتِمَالَا) أى كان بدل اشتمال **(كَأَلَّكَ ابْتِهَاجَكَ اسْتَمَالَا)** وقوله :

[٨٩٧] **بَلَغْنَا السَّمَاءَ مَجْدُنَا وَسَنَاؤُنَا وَإِنَّا لَنَرْجُو فَوْقَ ذَلِكَ مَظْهَرَا**

(تنبيه)*: قال فى التسهيل : ولا يبدل مضمر من مضمر ولا من ظاهر وما أوهم ذلك جعل توكيدا إن لم يفد إضرابا اهـ **(وَبَدَلُ)** المبدل منه **(الْمُضَمَّنِ)** معنى

نقله الدنوشرى عن شرح اللباب . **(قوله والأداهم)** جمع أدهم وهو القيد والشثنة الغليظة والمناسم جمع منسم بفتح الميم وسكون النون وكسر السين وهو خف البعير استعير هنا لقدم الإنسان . **(قوله ابتهاجك)** أى فرحك استمالا ، السين والتاء زائدتان أو للصيرورة أى أملت القلوب إليك أو صيرتها مائلة إليك قال سم : وجرى فى قوله استمالا على الأكثر من مراعاة البدل وإلا لقلت استملت . **(قوله وسناؤنا)** السناء بالمد كما فى البيت الشرف وبالقصر[1] النور . وقوله مظهرا جعله شيخنا مصدرا ميميا بمعنى الظهور ولا يبعد أنه اسم مكان مرادا به الجنة لأن قائل هذا البيت النابغة الجعدى الصحابى[2] .

(قوله ولا يبدل مضمر من مضمر) أى مطلقا لأنه لم يسمع ، ونحو : قمت أنت ومررت بك أنت توكيد اتفاقا وكذلك رأيتك إياك عند الكوفيين والناظم اهـ توضيح . **(قوله ولا من ظاهر)** أى ولا يبدل مضمر من ظاهر عكس مسئلة المتن . ومقتضى إطلاقه المنع فى كل بدل وفى جمع الجوامع . وشرحه للسيوطى : ومنع ابن مالك بدل المضمر من الظاهر بدل كل قال لأنه لم يسمع ولو سمع لكان توكيدا لا بدلا وأجازه الأصحاب نحو : رأيت زيدا إياه وفى جواز بدل البعض والاشتمال خلف فقيل يجوز نحو ثلث التفاحة أكلت التفاحة إياه وحسن الجارية أعجبتنى الجارية هو وقيل يمتنع . قال أبو حيان وهو كالخلاف فى إبدال مضمر من مضمر ومقتضاه ترجيح المنع ، اهـ يس . **(قوله إن لم يفد إضرابا)** نحو إياك إياى قصد زيد فإن دعوى التأكيد فى مثل هذا لا تتأتى اهـ دمامينى ونحو : عمر إياى قصد زيد ، فعلم أن قوله إن لم يفد إضرابا قيد فى كل من عدم إبدال المضمر من المضمر وعدم إبدال المضمر من الظاهر فاعرفه .

(قوله وبدل المضمن إلخ) خرج ما صرح معه بأداة الاستفهام أو الشرط فلا يلى البدل ذلك نحو : هل أحد جاءك زيد أو عمرو وكذا أن تضرب أحدا رجلا أو امرأة أضربه اهـ سم عن شروح التسهيل ، ولعل عدم وجوب ذكر الحرف فى صورة التصريح لقوة المصرح به فلا يحتاج إلى ذكر ثانيا بخلاف المضمن . **(قوله معنى الهمز)** مقتضاه أن الهمز بالجر مضاف إليه وجعله الشيخ خالد منصوبا

---

[٨٩٧] قاله النابغة الجعدى الصحابى رضى الله عنه من قصيدة من الطويل أنشدها فى حضرة النبى ﷺ . والشاهد فى مجدنا بالرفع فإنه بدل اشتمال من الضمير المرفوع فى بلغنا واللام فى لنرجو للتأكيد ومظهرا مصدر ميمى مفعول نرجو .

---

(١) أى السنا بلا همز .

(٢) وفى الخبر ما يدل على أنه كان يقصد الجنة .

(اَلْهَمْزَ) المستفهم به (يَلِى * هَمْزًا) مستفهما به وجوبا (كَمَنْ ذَا أَسَعِيدٌ أَمْ عَلِى) وكم مالك أعشرون أم ثلاثون ؟ وما صنعت أخيرا أم شرا ؟ وكيف جئت أراكبا أم ماشيا ؟.

(**تنبيه**)*: نظير هذه المسألة بدل اسم الشرط نحو : من يقم إنْ زيد وإن عمرو أقم معه وما تصنع إن خيرا أو شرا تجز به ومتى تسافر إن ليلا أو نهارا أسافر معك (وَيُبْدَلُ اَلْفِعْلُ مِن اَلْفِعْلِ) بدل كل من كل ، قال فى البسيط باتفاق كقوله :

[٨٩٨] مَتَى تَأْتِنَا تُلْمِمْ بِنَا فِى دِيَارِنَا ... تَجِدْ حَطَبًا جَزْلًا وَنَارًا تَأَجَّجَا

مفعولا ثانيا للمضمن . (**قوله بل همزا مستفهما به وجوبا**) ليوافق المبدل منه فى تأدية المعنى . (**قوله أسعيد أم على**) فسعيد بدل من من بدل تفصيل . (**قوله بدل اسم الشرط**) فإنه يلى حرف الشرط الذى تضمنه المبدل منه وهو بدل تفصيل وقد يتخلف كل من التفصيل وإعادة حرف الشرط ففى الكشاف أن يومئذ بدل من إذا فى قوله تعالى : ﴿ **إذا زلزلت الأرض زلزالها** ﴾ [الزلزلة : ١] ، وكذا قال أبو البقاء العكبرى ولهذا اقتصر فى النظم على الاستفهام وكذا فعل فى التسهيل مع كثرة جمعه فيه على أن مسألة الشرط لا تخلو عن إشكاله لأنك إذا قلت من يقم إن زيد وإن عمرو كان اسم الشرط مبتدأ فيكون البدل كذلك ضرورة فيلزم دخول إن الشرطية على المبتدأ وهو غير جائز فى الأصح وإن جعلنا ما بعد إن فاعلا بمحذوف امتنعت المسألة لتخالف العامل ولأن إن لا يضمر الفعل بعدها إلا إذا كان هناك ما يفسره نحو : ﴿ **وإن امرأة خافت** ﴾ وجوابه أن إن إنما جيء بها لبيان المعنى لا للعمل فلا يلزم المحذور ، اهـ تصريح .

(**فائدة**)*: اجتمعت مع جماعة كثيرة من أهل العلم فى بعض المحافل فأورد بعضهم سؤالا فى قوله ﷺ : « **أيما أمة ولدت من سيدها فهى حرة عن دبر منه** » حاصله أنهم جوزوا أن يكون أمة بالرفع على البدلية من أى مع أن بدل المضمن معنى الشرط يجب أن يلى حرف الشرط كما أن بدل المضمن حرف الاستفهام يجب أن يلى حرف الاستفهام فسكت جميع الحاضرين فعند ذلك أجبت بأن محل وجوب إيلاء بدل المضمن معنى الشرط حرف الشرط إذا وقع البدل بعد فعل الشرط أخذا من الأمثلة التى ذكروها فأعجبهم ذلك غاية الإعجاب . وقد خرج مما مر جواب آخر وهو أن ذلك قد يتخلف كما فى آية الزلزلة .

(**قوله ويبدل الفعل من الفعل**) قال ابن هشام : ينبغى أن يشترط لإبدال الفعل ما اشترط لعطف الفعل على الفعل وهو الاتحاد فى الزمان دون الاتحاد فى النوع حتى يجوز إن جئتنى تمش إلىّ أكرمك .

[٨٩٨] البيت من الطويل ، وهو لعبد الله بن الحر فى خزانة الأدب .

وبدل اشتمال على الصحيح (**كَمَنْ * يَصِلْ إِلَيْنَا يَسْتَعِنْ بِنَا يُعَنْ**) ومنه : ﴿ **ومن يفعل ذلك يلق أثاما * يضاعف له العذاب** ﴾ [الفرقان : ٦٨] وقوله :

[٨٩٩] **إِنَّ عَلَـيَّ ٱللهَ أَنْ تُبَايِعَـا   تُؤْخَذَ كُرْهًا أَوْ تَجِيءَ طَائِعَا**

ولا يبدل بدل بعض : وأما بدل الغلط فقال فى البسيط : جوزه سيبويه وجماعة من النحويين ، والقياس يقتضيه .

(تنبيه): تبدل الجملة من الجملة نحو : ﴿ **أمدكم بما تعلمون * أمدكم بأنعام**

(قوله تلمم بنا) فى كونه بدل كل من كل نظر فإن الإتيان المجيء والإلمام النزول وما تمحل به البعض من أن المراد بإتيانهم النزول بهم مجازا يزيفه أنه لا قرينة على ذلك فالمتجه أنه بدل اشتمال . **(قوله كمن يصل إلينا)** أى معشر الكرام الذين لا يخيب قاصد الاستعانة بهم فاندفع ما قيل إن الشخص قد يصل ويستعين ولا يعان . **(قوله يستعن بنا)** فيستعن بدل اشتمال من يصل لأن وصول قاصد الاستعانة يشتمل على الاستعانة فاندفع ما قيل إن الوصول قد لا يشتمل على الاستعانة وجعله الشاطبى بدل إضراب أو غلط فراجعه . قال شيخنا على القول بأن البدل من جملة أخرى وأنه على نية تكرار العامل فالقياس أن الجزم بشرط مقدر مع تقدير جواب آخر والتقدير من يصل إلينا يعن من يستعن بنا يعن اهـ .

(قوله يضاعف له العذاب) فهو بدل اشتمال من يلق أثاما لأن لقىّ الآثام أن يحصل له العذاب مضاعفا وهو يشتمل على المضاعفة فما نقله الغزى عن بعضهم من أن هذه الآية من بدل الكل لأن لقىّ الآثام هو مضاعفة العذاب غير ظاهر . **(قوله أن علىّ الله إلخ)** الخطاب لرجل تقاعد عن مبايعة الملك وعلىّ خبر إن والله نصب بنزع الخافض وهو واو القسم وأن تبايعا اسم إن ، وتؤخذ بدل اشتمال من تبايعا ، وكرها مفعول مطلق بتقدير مضاف ، أى أخذ كره أو حال أى كارها وهذا أنسب بقوله طائعا وجعله صفة لمصدر محذوف يحوج إلى تكلف تقدير الموصوف وتأويل كرها باسم مفعول وبهذا يعلم ما فى كلام العينى الذى درج عليه شيخنا والبعض . **(قوله ولا يبدل بدل بعض)** نقل فى التصريح أن الشاطبى أثبته ومثل له بنحو إن تصلّ تسجد للرحمن يرحمك لكن قال الفارضى إنه يحتمل بدل الاشتمال فإن الصلاة تشتمل على السجود اهـ وفيه عندى وإن أقره شيخنا نظر لأن الظاهر أنه ليس مرادهم بالاشتمال ما يعم اشتمال الكل على جزئه وإلا لزم أن كل بدل بعض بدل اشتمال . **(قوله والقياس يقتضيه)** ومثله الشاطبى بنحو إن تطعم زيدا تكسه أكرمك .

(قوله تبدل الجملة من الجملة إلخ) أى إذا كانت الثانية أوفى من الأولى بتأدية المراد على

---

[٨٩٩] هو من الرجز معناه فى شخص تقاعد عن مبايعة الملك وأن تبايعا اسم إن وأن مصدرية وعلى خبرها ولفظة الله منصوبة بنزع الخافض وهو واو القسم . والشاهد فى تؤخذ حيث نصب لأنه بدل من أن تبايعا بدل الجملة من الجملة وهو من أقسام بدل الاشتمال ، وكرها نصب على أنه صفة لمصدر محذوف أى أخذا كرها ، أو حال أى كارها وأو تجيء بالنصب عطفا على تؤخذ وطائعا حال فافهم .

وبنين ﴾ [الشعراء : ١٣٢ ، ١٣٣] ، وقوله :

[٩٠٠] ★ أَقُولُ لَهُ آرْحَلْ لَا تُقِيمَنَّ عِنْدَنَا ★

وأجاز ابن جنى والزمخشرى والناظم إبدالها من المفرد كقوله :

[٩٠١] إِلَى آللهِ أَشْكُو بِالْمَدِينَةِ حَاجَةً وَبِالشَّامِ أُخْرَى كَيْفَ يَلْتَقِيَانِ

ما قاله الدنوشرى وأقره شيخنا والفرق بين بدل الفعل وبدل الجملة أن الفعل يتبع ما قبله فى إعرابه لفظا أو تقديرا والجملة تتبع ما قبلها محلا إن كان له محل وإلا فإطلاق التبعية عليها مجاز ، كذا فى التصريح . قال فى المغنى : جوز أبو البقاء فى قوله تعالى : ﴿ منهم من كلم الله ﴾ [البقرة : ٢٥٣] ، كونه بدلا من فضلنا بعضهم على بعض ، ورده بعض المتأخرين بأن الجملة الاسمية لا تبدل من الفعلية ، ولم يقم دليل على امتناع ذلك اهـ بقى إبدال الفعل من اسم يشبهه والعكس وإبدال مفرد من جملة وحرف من مثله أما الأول فجوزه ابن هشام نحو : زيد متق يخاف الله أو يخاف الله متق ، وأما الثانى فجوزه أبو حيان وجعل منه : ﴿ ولم يجعل له عوجا ، قيما ﴾ [الكهف : ١] ، فجعل قيما بدلا من جملة ولم يجعل له عوجا ، وأما الثالث فأثبته سيبويه وجعل منه : ﴿ أيعدكم أنكم إذا متم ﴾ [المؤمنون : ٣٥] ، الآية فجعل أن الثانية بدلا من الأولى لا توكيدا والظاهر ما مر فى باب التوكيد أن هذا من توكيد الضمير مع إعادة ما اتصل به .

(قوله نحو أمدكم بما تعلمون إلخ) فجملة ﴿ **أمدكم بأنعام وبنين** ﴾ إلخ بدل من جملة ﴿ **أمدكم بما تعلمون** ﴾ ولا يخفى أنها صلة الذى فى قوله : ﴿ **واتقوا الذى أمدكم بما تعلمون** ﴾ [الشعراء : ١٣٢] ، فلا محل لها فإطلاق التبعية على ما بعدها مجاز لما مر عن التصريح وقال الدمامينى والشمنى : إطلاقها عليه بالمعنى اللغوى لا الاصطلاحى ومثل بالآية فى التصريح لبدل البعض وهو الظاهر لأن ما يعلمونه أعم من المفصل المذكور بعده إلا أن يقال المراد به خصوص المفصل فيكون عاما مرادا به الخصوص . **(قوله أقول له ارحل لا تقيمن عندنا)** التمثيل به لبدل الكل مبنى على أن الأمر بالشىء عين النهى عن ضده ومثل به فى التصريح لبدل الاشتمال ، وهو مبنى على أن الأمر بالشىء يستلزم النهى عن ضده . قال الدمامينى : لا تتعين التبعية فى البيت لجواز أن يكون مجموع الجملتين هو المقول وكل واحدة جزء المقول اهـ قال فى التصريح : وسكتوا عن اشتراط الضمير فى بدل البعض فى الاشتمال فى الأفعال والجمل لتعذر عود الضمير عليها . **(قوله إبدالها من المفرد)** إنما صح ذلك لرجوع الجملة فى التقدير إلى المفرد كما فى التصريح .

[٩٠٠] تمامه :

★ وَإِلَّا فَكُنْ فِى السِّرِّ وَالْجَهْرِ مُسْلِمَا ★

هو من الطويل . والشاهد فى قوله لا تقيمن فإنه جملة بدل عن جملة وهى قوله ارحل قوله وإلا أى وإن لم ترحل والفاء جواب الشرط ومسلما خبر كان .

[٩٠١] قاله الفرزدق فيما زعم بعضهم من الطويل وإلى يتعلق بأشكو وبالمدينة صفة حاجة وأخرى أى وأشكو حاجة أخرى فى الشام . والشاهد فى كيف يلتقيان فإنه بدل من قوله حاجة وأخرى ، كأنه قال إلى الله أشكو هاتين الحاجتين تعذر التقائهما .

أبدل كيف يلتقيان من حاجة وأخرى أى : إلى الله أشكو هاتين الحاجتين تعذر التقائهما . وجعل منه الناظم نحو : عرفت زيدا أبو من هو .

(خاتمة فى مسائل متفرقة من التسهيل وشرحه)*: الأولى : قد يتحد البدل والمبدل منه لفظا إذا كان مع الثانى زيادة بيان كقراءة يعقوب : ﴿ **وترى كل أمة جاثية كل أمة تدعى إلى كتابها** ﴾ [الجاثية : ٢٨] بنصب كل الثانية ، فإنها قد اتصل بها ذكر سبب الجثو . **الثانية** : الكثير كون البدل معتمدا عليه ، وقد يكون فى حكم الملغى كقوله :

[٩٠٢] إِنَّ السُّيُوفَ غُدُوَّهَا وَرَوَاحَهَا تَرَكَتْ هَوَازِنَ مِثْلَ قَرْنِ الْأَعْضَبِ

الثالثة : قد يستغنى فى الصلة بالبدل عن لفظ المبدل منه ، نحو : أحسن إلى الذى صحبت زيدا : أى صحبته زيدا . **الرابعة** : ما فصل به مذكور وكان وافيا به يجوز فيه

(قوله أبدل كيف يلتقيان إلخ) الظاهر أنه بدل اشتمال وكذا فى عرفت زيدا أبو من هو . **(قوله تعذر التقائهما)** أشار بذلك إلى أن الجملة فى تأويل المفرد وإلى أن الاستفهام تعجبى . قال الدمامينى : ويحتمل أن يكون كيف يلتقيان جملة مستأنفة نبه بها على سبب الشكوى . **(قوله أبو من هو)** أبو مبتدأ ومن مضاف إليه وهو خبر والجملة بدل من زيد بدل اشتمال لا مفعول ثان ، لأن عرف إنما يتعدى إلى مفعول واحد . **(قوله سبب الجثو)** هو دعاء كل أمة إلى قراءة كتابها . **(قوله كون البدل معتمداً عليه)** أى اعتمد عليه ما بعده فى الحال التى له من تذكير وتأنيث وغيرهما نحو : إن زيدا عينه حسنة ، وإن هندا جفنها فاتر بنصب العين والجفن ، فأنث الخبر فى الأول وذكَّر فى الثانى ولولا أن المعتمد عليه فى ذلك هو البدل لوجب التذكير فى الأول والتأنيث فى الثانى ا هـ دمامينى . وفى كلام البعض أن الخبر عند اعتماد البدل للبدل وعند اعتماد المبدل منه للمبدل منه وفيه نظر إلا أن يراد بكون الخبر للبدل أن البدل هو المخبر عنه فى المعنى فتأمل . **(قوله تركت)** فيه الشاهد فإنه خبر أنثه اعتمادا على المبدل منه . والأعضب بعين مهملة فضاد معجمة فموحدة ولد البقرة إذا طلع قرنه وقيل ما كسر قرنه وهو أنسب بالمقام .

(قوله زيدا) يصح نصبه بدلا من الهاء المقدرة وجره بدلا من الذى ورفعه خبر مبتدأ محذوف ، قاله الشارح على التوضيح . **(قوله ما فصل به مذكور)** أى مبدل منه مذكور . قال شيخنا نقلا عن السيوطى : وكذا غير المفصل يجوز فيه القطع أيضا نحو : مررت بزيد أخوك نص عليه سيبويه والأخفش ا هـ ونقل شيخنا السيد عن سم جواز قطع البيان والعطف وتقدم جواز قطع النعت وهناك قول بجواز

---

[٩٠٢] البيت من الكامل ، وهو للأخطل فى ديوانه .

البدل والقطع نحو : مررت برجال قصير وطويل وربعة ، وإن كان غير واف تعين قطعه إن لم ينو معطوف محذوف ، نحو : مررت برجال طويل وقصير ، فإن نوى معطوف محذوف فمن الأول ، نحو : اجتنبوا الموبقات الشركَ بالله والسحرَ بالنصب ، التقدير وأخواتهما لثبوتها فى حديث آخر . والله تعالى أعلم .

[النـــداء]

فيه ثلاث لغات أشهرها كسر النون مع المد ، ثم مع القصر ، ثم ضمها مع المد . واشتقاقه من ندى الصوت وهو بعده ، يقال فلان أندى صوتا من فلان إذا كان أبعد صوتا منه (وَلِلْمُنَادَى آلنَّاءِ) أى البعيد (أَوْ) من هو (كَالنَّاءِ) لنوم أو سهو ، أو ارتفاع

قطع التوكيد . **(قوله وكان وافيا به)** أى مستوعبا لأنواعه . **(قوله وربعة)** بفتح الراء وسكون الموحدة وفتحها الذى بين الطويل والقصير . **(قوله تعين قطعه)** أى لأنه حينئذ بدل بعض من غير رابط كما فى المغنى وبهذا يتبين بطلان قول البعض : محل التعيين إذا جعل بدل كل فإن جعل بدل بعض جاز الاتباع على أنه لا يتصور إلا كونه بدل بعض لأن الغرض أنه لم ينو معطوف محذوف فلا تكن من الغافلين . **(قوله فمن الأول)** أى ما كان فيه البدل وافيا بالمبدل منه فيجوز فيه الأمران البدل والقطع .

[النـــداء]

هو لغة الدعاء بأى لفظ كان ، واصطلاحا طلب الإقبال بحرف نائب مناب أدعو ملفوظ به أو مقدر والمراد بالإقبال ما يشمل الإقبال الحقيقى والمجازى المقصود به الإجابة كما فى نحو يا الله ولا يرد يا زيد لا تقبل لأن يا لطلب الإقبال لسماع النهى والنهى عن الإقبال بعد التوجه واعترض نيابة حرف النداء عن أدعو بأن أدعو خبر والنداء إنشاء وأجيب بأن أدعو نقل إلى الإنشاء ، وإنما ينادى المميز وأما نحو : يا جبال ويا أرض فقيل إنه من باب المجاز لتشبيه ما ذكر بالمميز فى الانقياد واستعارته فى النفس له على طريق الاستعارة بالكناية ويا تخييل ، ولك أن تقول من الجائز أن الله خلق لما ذكر حال الخطاب تمييزا فلم يقع النداء إلا لمميز ، وهمزة النداء منقلبة عن واو مثل كساء كما فى الغزى .

(قوله ثم مع القصر) أى ثم أشهرها كسر النون مع القصر أى بالنسبة للثالث وقوله ثم ضمها مع المد أى ثم أشهرها ضمها مع المد وأفعل التفضيل هنا ليس على بابه[1] وقدر بعضهم خبرا فى الموضعين أى ثم كسرها مع القصر يلى الأول ثم ضمها مع المد يلى الثانى هذا وقد أسلفنا فى مبحث علامات الاسم نقلا عن المصباح أن فى النداء لغة رابعة وهى الضم مع القصر فتنبه . **(قوله واشتقاقه)** أى أخذه من ندى الصوت لتلاقيهما فى المادة وإنما فسرنا الاشتقاق بالأخذ لاختلاف المأخوذ والمأخوذ منه معنى . **(قوله وللمنادى إلخ)** فى حاشية المغنى للسيوطى ما نصه : حكى أبو حيان أن بعضهم

---

(١) راجع أفعل التفضيل فى هذا الجزء فقد كفى صاحب الحاشية وكفى .

محل ، أو انخفاضه ، كنداء العبد لربه وعكسه من حروف النداء (**يَا * وَأَىْ**) بالسكون وقد تمد همزتها (**وَآكَذَا أَيَا ثُمَّ هَيَا**) وأعمها يا فإنها تدخل فى كل نداء ، وتتعين فى الله تعالى (**وَٱلْهَمْزُ**) المقصور (**لِلدَّانِى**) أى القريب نحو أزيد أقبل (**وَوَا لِمَنْ نُدِبْ**) وهو المتفجَّع عليه أو المتوجَّع منه ، نحو وا ولداه وا رأساه (**أَوْ يَا**) نحو يا ولداه يا رأساه (**وَغَيْرُ وَا**) وهو يا (**لَدَى ٱللَّبْسِ ٱجْتُنِبْ**) أى لا تستعمل يا فى الندبة إلا عند أمن اللبس كقوله :

[٩٠٣] **حُمِّلْتَ أَمْرًا عَظِيمًا فَاصْطَبَرْتَ لَهُ ... وَقُمْتَ فِيهِ بِأَمْرِ ٱللهِ يَا عُمَرَا**

ذهب إلى أن حروف النداء أسماء أفعال تتضمن ضمير المنادى فعلى هذا استكملت الهمزة أقسام الكلمة لأنها تأتى حرفا للاستفهام وفعل أمر من وأى بمعنى وعد ولها فى ذلك نظائر ا هـ أى كعلى والمنادى فى عبارته بكسر الدال .

(**قوله الناء**) بحذف الياء والاستغناء بالكسرة وكذا ما بعده . (**قوله أى البعيد**) قال شيخنا : الضابط فى البعد وضده العرف ا هـ قيل إنما نودى البعيد بالأدوات الآتية المشتملة على حرف المد لأن البعيد يحتاج فى ندائه إلى مد الصوت ليسمع وهو ظاهر فى غير أى بقصر الهمز . (**قوله من هو كالناء**) هذا حل معنى لا حل إعراب حتى يقال إن الشارح حمل عبارة المتن على ما يمتنع عند البصريين وهو حذف الموصول وبعض الصلة مع أنه لا ضرورة إلى ذلك فى عبارة المتن لجواز كون الكاف اسمية بمعنى مثل معطوفة على الناء . (**قوله أو ارتفاع محل**) أراد به ما يعم المحل الحسى والمحل المعنوى الذى هو الرتبة بقرينة تمثيله لارتفاع محل المنادى بنداء العبد لربه . (**قوله ثم هيا**) قيل هى فرع أيا بإبدال الهمزة هاء وقيل أصل فليست هاؤها بدلا من همزة أيا وكلامه محتمل للقولين وإن كان إلى الثانى أقرب ولزيادة أحرفهما عن يا كان فيهما دلالة على زيادة بعد مناداهما عن منادى يا

(**قوله وأعمها يا**) أى باعتبار المحال كما يدل عليه بقية كلامه . (**قوله تدخل فى كل نداء**) ولا يقدر عند الحذف سواها . (**قوله فى الله تعالى**) أى لفظ الله تعالى مدلوله عن كل ما لا يليق وكما تتعين فى لفظ الجلالة تتعين فى المستغاث وأيها وأيتها لأن الأربعة لم يسمع نداؤها إلا بيا لا لبعدها حقيقة أو تنزيلا لأنه غير لازم . (**قوله ووا لمن ندب إلخ**) قال الرضى : وقد يستعمل فى النداء المحض وهو قليل ا هـ وقال فى المغنى أجاز بعضهم استعمال وا فى النداء الحقيقى . (**قوله وا ولداه**) فوا حرف نداء وندبة وولدا منادى مبنى على ضم مقدر على آخره منع من ظهوره اشتغال المحل بحركة المناسبة والألف للندبة والهاء للسكت . (**قوله وهويا**) أخذ هذا الحصر من قوله قبل ووا لمن ندب أو يا . (**قوله وقمت فيه إلخ**) فصدور ذلك بعد موت عمر دليل على أنه مندوب وليس الدليل الألف لأنها

[شواهد النداء]

[٩٠٣] قاله جرير من قصيدة من البسيط يرثى بها عمر بن عبد العزيز رضى الله عنه وكلفت مجهول[1] وأمرا مفعول ثان ومحل به نصب على المفعولية . والشاهد في يا عمرا حيث دخل يا فيه للندبة لأنه من المراثى وأصله يا عمراه لأنه منادى مندوب لأن الألف للندبة وحذف الهاء للقافية .

(١) شرح الشاهد على أساس أنه « كُلفت » مبنى للمجهول لا على « حَمَلْتَ » كما ذكر الشارح .

فإن خيف اللبس تعينت وا .

(تنبيهان)*: **الأول** : من حروف نداء البعيد آى بمد الهمزة وسكون الياء ، وقد عدها فى التسهيل فجملة الحروف حينئذ ثمانية . **الثانى** : ذهب المبرد إلى أن أيا وهيا للبعيد ، وأى والهمزة للقريب ، ويا لهما . وذهب ابن برهان إلى أن أيا وهيا للبعيد والهمزة للقريب وأى للمتوسط ويا للجميع ، وأجمعوا على أن نداء القريب بما للبعيد يجوز توكيدا وعلى منع العكس (**وَغَيْرُ مَنْدُوبٍ وَمُضْمَرٍ وَمَا * جَا مُسْتَغَاثًا قَدْ يُعَرَّى**) من حروف النداء لفظا (**فَاعْلَمَا**) نحو : ﴿ **يوسف أعرض عن هذا** ﴾ [يوسف : ٢٩] ، ﴿ **سنفرغ لكم أيها**

تلحق آخر المستغاث والمتعجب منه كما يأتى ، أفاده سم . **(قوله فإن خيف اللبس إلخ)** فتقول عند قصد ندبة زيد الميت وبحضرتك من اسمه زيد وازيد بالواو إذ لو أتيت بيا لتبادر إلى فهم السامع أنك قصدت النداء . **(قوله من حروف نداء البعيد آى إلخ)** هذا مكرر مع قوله سابقا وقد تمد همزتها إلا أن يقال أعاده ليؤيده بنقله عن التسهيل أو توطئة لقوله فجملة الحروف ثمانية . **(قوله ذهب المبرد إلخ)** انظر ماذا يقول فى آى وآ بمد الهمز فيهما هل يجعلهما للبعيد أو للقريب أو لهما فإن أراد بقوله وأى والهمزة للقريب مقصورتين وممدودتين فلا إشكال ونظير ذلك يقال فيما نقله عن ابن برهان .

(قوله على أن نداء القريب بما للبعيد) أى فى غير صورة تنزيله منزلة البعيد بقرينة قوله يجوز توكيدا إذ عند التنزيل المذكور لا تأكيد فتلخص أنه يجوز نداء القريب بما للبعيد للتوكيد وللتنزيل والمراد توكيد النداء إيذانا بأن الأمر الذى يتلوه مهم جدا كما أفاده فى الكشاف . **(قوله وعلى منع العكس)** أى لعدم تأتى التوكيد فى صورة العكس ، ومحل منعه إذا لم ينزل البعيد منزلة القريب وإلا جاز نداؤه بما للقريب إذ لا مانع منه حينئذ كما قاله سم . **(قوله قد يعرى من حروف النداء لفظا)** وإن لزم عليه حذف النائب والمنوب عنه فقد قال الدمامينى : لا نسلم أن العوضية تنافى الحذف بدليل إقام الصلاة ا هـ وقال بعضهم : يا للتنبيه لا عوض عن الفعل لكن لما وقعت فى محل أشبهت العوض ا هـ أما حذف المنادى وإبقاء حرف النداء فذهب ابن مالك إلى جوازه قبل الأمر والدعاء واستشهد على ذلك ، ووجه الدمامينى جوازه قبل الأمر والدعاء بأنهما مظنة النداء ووقوعه معهما كثير فحسن التخفيف معهما بالحذف ، وذهب أبو حيان إلى منعه وعلله بأن الجمع بين حذف فعل النداء وحذف المنادى إجحاف و لم يرد بذلك سماع عن العرب ، ويا فى الشواهد للتنبيه كهى قبل ليت ورب وحبذا على ما صرح به فى التسهيل ، وعلله فى شرحه بأن مولى يا أحد هذه الثلاثة قد يكون وحده ولا يكون معه منادى ثابت ولا محذوف .

(قوله نحو يوسف أعرض عن هذا) أشار بتعداد الأمثلة إلى أنه لا فرق بين أن يكون المنادى مفردا أو مضافا أو شبيها به ولا فرق فى المفرد بين أن يكون مقصودا للنداء لذاته كيوسف أو وصلة لنداء غيره كأى ولا بين أن يكون معربا قبل النداء كيوسف أو مبنيا قبله كمَن أو معربا قبله فى بعض

الثقلان﴾ [الرحمٰن : ٣١] ، **﴿أن أدوا إلىّ عباد الله﴾** [الدخان : ٨٨] ، نحو : خيرا من زيد أقبل ، ونحو : من لا يزال محسنا أحسن إلى ، أما المندوب والمستغاث والمضمر فلا يجوز ذلك فيها لأن الأولين يطلب فيهما مد الصوت والحذف ينافيه ولتفويت الدلالة على النداء مع المضمر .

(تنبيهان)*: **الأول** : عد فى التسهيل من هذا النوع لفظ الجلالة والمتعجب منه ، ولفظه : ولا يلزم الحرف إلا مع الله والمضمر والمستغاث والمتعجب منه والمندوب ، وعد فى التوضيح المنادى البعيد وهو ظاهر . **الثانى** : أفهم كلامه جواز نداء المضمر والصحيح منعه مطلقا نحو : وشذ يا إياك قد كفيتك وقوله :

[٩٠٤] ★ **يَا أَبْجَرَ ٱبْنَ أَبْجَرٍ يَا أَنْتَا** ★

الأحوال ومبنيا فى البعض الآخر كأى ، هذا ما ظهر لى . وأما ما ذكره البعض فلا يتم كما يؤخذ مما قررناه . فعلم أن المنادى فى المثال الأخير وهو من مفرد لأنه اسم موصول لا شبيه بالمضاف لأنه لم يعمل فيما بعده ولم يعطف عليه ما بعده فهو مبنى على ضم مقدر كما قاله سم . **(قوله أن أدوا إلىّ عباد الله)** أى أدوا إلىّ الطاعة يا عباد الله وهذا أحد وجهين الثانى أن عباد الله مفعول أدوا كقوله **﴿فأرسل معنا بنى إسرائيل﴾** ولا شاهد فيه حينئذ . **(قوله مع المضمر)** أى لقلة ندائه . **(قوله والمتعجب منه)** نحو قولهم : يا للماء والعشب إذا تعجبوا من كثرتهما . **(قوله إلا مع الله)** لأن نداءه على خلاف الأصل لوجود أل فيه فلو حذف حرف النداء لم يدل عليه دليل ، أفاده سم . **(قوله والمتعجب منه)** لأنه كالمستغاث لفظا وحكما .

(قوله المنادى البعيد) أى حقيقة أو تنزيلا لأن مد الصوت معه مطلوب ليسمع فيجيب والحذف ينافيه . **(قوله والصحيح منعه مطلقا)** ظاهره أن الخلاف جار فى مطلق الضمير وليس كذلك بل الخلاف فى ضمير المخاطب فقط وأما ضمير المتكلم والغائب فنداؤهما ممنوع اتفاقا كما فى التصريح فلا يقال يا أنا ولا يا هو . ولا يرد أنه سمع يا هو يا من لا هو إلا هو لأن هو فى مثله اسم للذات العلية لا ضمير ا هـ ويمكن دفع الاعتراض بأن مصب تصحيح المنع فى عبارته الإطلاق أى والصحيح منع نداء المضمر حالة كون المضمر مطلقا عن التقييد بكونه ضمير متكلم أو غائب فيكون مقابل الصحيح المنع حالة كون الضمير مقيدا بذلك ويمكن أيضا أن يفرض كلام الشارح كالمصنف فى ضمير المخاطب فقط ويكون معنى قول الشارح مطلقا سواء كان ضمير رفع أو نصب أخذا مما بعده أو يكون معناه نثرا أو نظما أخذا مما بعده أيضا فاعرف ذلك . **(قوله وشذ يا إياك قد كفيتك)** جعل بعضهم يا فيه للتنبيه

---

[٩٠٤] قاله الأحوص . وتمامه :

أَنْتَ ٱلَّذِى طَلَّقْتَ عَامَ جُعْتَا ... قَدْ أَحْسَنَ ٱللهُ وَقَدْ أَسَأْتَا

وأبجر منادى وابن أبجر صفته . والمنادى إذا وصف بابن والابن بين العلمين يبنى المنادى مع الابن على الفتح . والشاهد فى يا أنتا فإن أنت ضمير رفع ، وحق المنادى أن يكون منصوبا فلذلك حكم بشذوذه لكونه مضمرا .

(**وَذَاكَ**) أى التعرى من الحروف (**فِى ٱسْمِ ٱلْجِنسِ وَٱلْمُشَارِ لَهْ * قَلَّ وَمَنْ يَمْنَعْهُ**) فيهما أصلا ورأسا (**فَانْصُرْ عَاذِلَهْ**) بالذال المعجمة أى لائمه على ذلك ، فقد سمع فى كل منهما ما لا يمكن رد جميعه ، فمن ذلك فى اسم الجنس قولهم : أطرق كرا ، وافتد مخنوق ، وأصبح ليل . وفى الحديث : « **ثوبى حجر** »[1] وفى اسم الإشارة قوله :

[٩٠٥] **إِذَا هَمَلَتْ عَيْنِى لَهَا قَالَ صَاحِبِى ۞ بِمِثْلِكَ هَـذَا لَوْعَةٌ وَغَـرَامُ**

وإيا مفعول فعل محذوف يفسره المذكور . (**قوله يا أبجر**) بموحدة فجيم فراء . قال فى القاموس : الأبجر الذى خرجت سرته والعظيم البطن وقد بجر كفرح فيهما اهـ وتمامه :

* **أنت الذى طلقت عام جعتا** *

وجعل بعضهم يا فيه للتنبيه وأنت الأولى مبتدأ وأنت الثانية تأكيدا والموصول خبرا . (**قوله أى التعرى**) أى المفهوم من يعرى ولم يقل أى التعرية مع أنها مصدر يعرى لأن التعرى أوفق بتذكير اسم الإشارة . (**قوله فى اسم الجنس**) أى المعين كما سيأتى فى الشرح .

(**قوله والمشار إليه**) اعترض بأن حقه أن يقول والمشار به وأجيب بأن فى كلامه حذف مضاف أى ولفظ المشار له من حيث إنه مشار له وهو اسم الإشارة وبأنه معطوف على الجنس أى واسم المشار له أى الاسم الدال عليه من حيث إنه مشار إليه . وظاهر كلامه جواز نداء اسم الإشارة مطلقا وقيده الشاطبى بغير المتصل بالخطاب . (**قوله أصلا ورأسا**) العطف للتوكيد والمراد أنه لا يحكم بالقلة فقط وأما قول البعض المراد بمنعه أصلا منع القياس عليه وبمنعه رأسا منع وروده فهو مع ما فيه من التحكم مردود بما سيفيده الشارح من اعتراف المانعين بالورود حيث قال : ومذهب البصريين المنع فيهما وحمل ما ورد على شذوذ أو ضرورة .

(**قوله أطرق كرا**) أصله يا كروان رخم بحذف النون وحذفت معها الألف لكونها لينا زائدا ساكنا مكملا أربعة . قال الناظم : ومع الآخر احذف الذى تلا إلخ ثم قلبت الواو ألفا لتحركها وانفتاح ما قبلها ، وتمامه : إن النعام فى القرى . وهو مثل يضرب لمن تكبر وقد تواضع من هو أشرف منه ، أى اخفض يا كرا عنقك للصيد فإن من هو أكبر وأطول عنقا منك وهو النعام قد صيد . تصريح بزيادة . (**قوله وافتد مخنوق**) مثل يضرب لكل مضطر وقع فى شدة وهو يبخل بافتداء نفسه بماله ، اهـ تصريح . (**قوله وأصبح ليل**) مثل يضرب لمن يظهر الكراهة للشىء أى صر صبحا ، اهـ تصريح . ولو قال أى ائت بالصبح أو تبدل بالصبح لكان أوضح . (**قوله ثوبى حجر**) قاله ﷺ حكاية عن موسى عليه الصلاة والسلام حين فر الحجر بثوبه حين وضعه عليه وذهب ليغتسل وكان رخاما كما فى الفارضى . (**قوله إذا هملت عينى**) أى أسالت الدموع لها أى لأجل المحبوبة وبمثلك خبر مقدم ولوعة

---

[٩٠٥] قاله ذو الرمة غيلان من قصيدة من الطويل . والشاهد فى هذا حيث حذف منه حرف النداء . وأصله يا هذا واحتجت به الكوفية على جواز ذلك ، ولوعة مبتدأ وبمثلك خبره ، وغرام عطف عليه ، وهملت أى صبت وكذا همرت .

(١) قاله عيسى ـ عليه السلام ـ راجع لنا مفاتيح القارىء لأبواب فتح البارى بشرح صحيح البخارى .

وقوله :

[٩٠٦] إنَّ الأُلَى وَصَفُوا قَوْمِي لَهُمْ فَبِهِمْ هَذَا اعْتَصِمْ تَلْقَ مَنْ عَادَاكَ مَخْذُولَا

وقوله :

[٩٠٧] ذَا ارْعِوَاءً فَلَيْسَ بَعْدَ اشْتِعَالِ الرَّ رَأْسِ شَيْبًا إلَى الصِّبَا مِنْ سَبِيلِ

وجعل منه قوله تعالى : ﴿ ثم أنتم هؤلاء تقتلون أنفسكم ﴾ [البقرة : ٨٥] وكلاهما عند الكوفيين مقيس مطرد ، ومذهب البصريين المنع فيهما وحمل ما ورد ، على شذوذ أو ضرورة ، ولحنوا المتنبى فى قوله :

[٩٠٨] ★ هَذِى بَرَزْتِ لَنَا فَهِجْتِ رَسِيسَا ★

والإنصاف القياس على اسم الجنس لكثرته نظما ونثرا ، وقصر اسم الإشارة على السماع إذ لم يرد إلا فى الشعر وقد صرح فى شرح الكافية بموافقة الكوفيين فى اسم الجنس

مبتدأ مؤخر وهذا منادى وفيه الشاهد . قال البعض : ويحتمل أن يكون مبتدأ ولوعة بدل أو عطف بيان وحينئذ لا شاهد فيه اهـ ما يبعده تذكير اسم الإشارة مع تأنيث لوعة . **(قوله قومى لهم)** قومى خبر إن ولهم متعلق بصلة الموصول وهى وصفوا فيكون قد فصل بين العامل والمعمول بأجنبى للضرورة واعتصم أى استمسك . **(قوله ذا ارعواء)** أى يا ذا ارعو ارعواء أى انكف عن دواعى الصبا انكفافا . **(قوله وجعل منه قوله تعالى إلخ)** لم يقل وقوله تعالى لأن ما ذكره أحد أوجه منها أن هؤلاء بمعنى الذين خبر أنتم . **(قوله على شذوذ)** أى فى النثر أو ضرورة فى النظم . **(قوله ولحنوا المتنبى)** قد يمنع التلحين بأن المتنبى كوفى ومذهب الكوفيين جواز حذف حرف النداء من اسم الإشارة . قاله الدمامينى . **(قوله هذى)** أى يا هذى وجعله بعضهم مفعولا مطلقا أى برزت هذه البرزة وحينئذ لا شاهد فيه . ورده الناظم بأنه لا يشار إلى المصدر على طريق المفعول المطلق إلا منعوتا بذلك المصدر نحو : ضربته ذلك الضرب لكن تقدم فى باب المفعول المطلق أن غير الناظم لا يشترط ذلك فهجت أى أثرت رسيسا أى هما . وتمامه :

★ ثم انصرفت وما شفيت نسيسا ★

بنون مفتوحة أى بقية النفس . **(قوله إذ لم يرد إلا فى الشعر)** أى لم يرد نصا إلا فى الشعر

---

[٩٠٦] البيت من البسيط ، وهو بلا نسبة فى شرح عمدة الحافظ .

[٩٠٧] هو من الخفيف وذا اسم إشارة منادى حذف حرف ندائه ، وأصله يا ذا ارعواء ، وهو الشاهد ، واحتجت به الكوفية على جواز حذف حرف النداء مع اسم الإشارة ، وخالفتهم البصرية ، وارعواء نصب على المصدر أى يا ذا ارعو ارعواء ، من ارعوى عن القبيح إذا رجع ، والفاء للتعليل ، ومن زائدة ، وسبيل اسم ليس ، وإلى الصبا خبره ، وشيبا تمييز .

[٩٠٨] قاله أبو الطيب أحمد بن الحسين المتنبى من قصيدة من الكامل يمدح بها أبا بكر محمد بن زريق الطرسوسى وتمامه :

★ ثُمَّ انْصَرَفْتِ وَمَا شَفَيْتِ نَسِيسَا ★

الشاهد فى هذى حيث حذف منه حرف النداء مع اسم الإشارة : أى يا هذه ، وهذا لا يجوز نص عليه البصرية فلذلك لحنوه فى ذلك ، وخرج على أن هذا إشارة إلى البرزة وهو مصدر كقولهم ظننت ذاك ، فذاك إشارة إلى المصدر وجوزت الكوفية ذلك فلا وجه إلى تلحينه . وبرزت أى ظهرت . وهجت من هاجه إذا أثاره . والرسيس بفتح الراء وكسر السين وهو مس الحمى أو الهم . والنسيس بفتح النون وكسر السين المهملة وهو بقية النفس . وهذا تمثيل وليس باحتجاج .

فقال وقولهم فى هذا أصح .

(تنبيه): أطلق هنا اسم الجنس وقيده فى التسهيل بالمبنى للنداء إذ هو محل الخلاف فأما اسم الجنس المفرد غير المعين كقول الأعمى يا رجلا خذ بيدى فنص فى شرح الكافية على أن الحرف يلزمه . فالحاصل أن الحرف يلزم فى سبعة مواضع المندوب والمستغاث والمتعجب منه والمنادى البعيد والمضمر ولفظ الجلالة واسم الجنس غير المعين ، وفى اسم الإشارة واسم الجنس المعين ما عرفت **(وَٱبْنِ ٱلْمُعَرَّفَ ٱلْمُنَادَى ٱلْمُفْرَدَا * عَلَى ٱلَّذِى فِى رَفْعِهِ قَدْ عُهِدَا)** أى إذا اجتمع فى المنادى هذان الأمران التعريف والإفراد فإنه يبنى على ما يرفع به لو كان معربا . وسواء كان ذلك التعريف سابقا

فلا ترد الآية لقبولها التأويل[1] . **(قوله إذ هو محل الخلاف)** يقتضى أن غير المعين يلزمه الحرف اتفاقا وليس كذلك فقد صرح المرادى بأن بعضهم أجاز حذف الحرف معه أيضا نحو : رجلا خذ بيدى وأجاب بعضهم بجعل أل فى الخلاف للعهد والمعهود الخلاف بين البصريين والكوفيين فغير المعين يلزمه الحرف اتفاقا منهما وهذا لا ينافى حكاية قول فيه عن بعض النحاة وإنما يصح هذا الجواب إذا كان البعض المجيز من غير الفريقين فراجعه . **(قوله على أن الحرف يلزمه)** أى على الصحيح لما مر عن المرادى خلافا لما يوهمه كلام الشارح من أن لزومه للحرف متفق عليه .

(قوله وابن المعرف إلخ) إنما بنى لوقوعه موقع الكاف الاسمية فى نحو أدعوك المشابهة لفظا ومعنى لكاف الخطاب الحرفية ومماثلته لها إفرادا وتعريفا ، وإنما احتيج إلى قولنا المشابهة لفظا ومعنى لكاف الخطاب الحرفية لأن الاسم لا يبنى إلا لمشابهة الحرف ولا يبنى لمشابهة الاسم المبنى ، وخرج بقولنا ومماثلته لها إفرادا وتعريفا : المضاف والشبيه به لأنهما لم يماثلا الكاف الاسمية إفرادا ، والنكرة غير المقصودة لأنها لم تماثلها تعريفا . وجعل السيد علة البناء المشابهة لكاف ذلك فى الخطاب والإفراد بلا واسطة ويرد عليه وجود هذه العلة فى النكرة غير المقصودة مع عدم بنائها ، وبنى على حركة للإعلام بأن بناءه غير أصلى وكانت ضمة لأنه لو بنى على الكسر لالتبس بالمنادى المضاف إلى ياء المتكلم عند حذف يائه اكتفاء بالكسرة ، أو على الفتح لالتبس به عند حذف ألفه اكتفاء بالفتحة . قاله الفاكهى . وأورد عليه أن المنادى المضاف للياء يجوز فيه الضم عند حذف يائه فلا يحصل الفرق ، وأجيب بأنه قليل فلا ينظر إليه .

(قوله المنادى) ليس بقيد بل بيان لموضوع المسألة لأن الكلام فى أحكام المنادى وأخره عن قوله المعرف ضرورة ، اهـ غزى . **(قوله فى رفعه)** أى رفع نظيره على ما قاله الغزى ، أو المراد رفعه فى غير النداء ، أو المراد رفعه على فرض إعرابه ، وإلى هذا يشير قول الشارح على ما يرفع به لو كان معربا ، فاندفع ما يقال الرفع إعراب فينافى قوله وابن . **(قوله على ما يرفع به)** من حركة ظاهرة أو مقدرة أو حرف . **(قوله سابقا على النداء)** كالعلم والصحيح بقاؤه على تعريفه بالعلمية وازداد بالنداء

---

(١) وما يقبل التأويل لا يعتمد عليه كشاهد .

على النداء نحو : يا زيد أو عارضا فيه بسبب القصد والإقبال وهو النكرة المقصودة نحو : يا رجل أقبل تريد رجلا معينا . والمراد بالمفرد هنا ألا يكون مضافا ولا شبيها به كما فى باب لا فيدخل فى ذلك المركب المزجى والمثنى والمجموع نحو : يا معديكرب ويا زيدان ويا زيدون ويا هندان ويا رجلان ويا مسلمون ، وفى نحو : يا موسى ويا قاضى ضمة مقدرة .

(تنبيهات): **الأول** : قال فى التسهيل : ويجوز نصب ما وصف من معرف

وضوحا . وقيل سلب تعريفه بالعلمية وتعرف بالنداء ، ورده الناظم بنداء ما لا يمكن سلب تعريفه كلفظ الجلالة واسم الإشارة فإنهما لا يقبلان التنكير . فإن قلت : العلم إذا أريد إضافته نكر فما الفرق ؟ قلت : ليس المقصود من الإضافة إلا تعريف المضاف أو تخصيصه فلو أضيف مع بقاء التعريف كانت الإضافة لغوا ، وليس المقصود من النداء التعريف بل طلب الإصغاء فلا حاجة إلى تنكير المنادى إذا كان معرفة ، سم .

(قوله بسبب القصد) أى قصد المنكر بعينه ، وقوله والإقبال أى إقبال المتكلم على المنادى أى إلقائه الكلام نحوه وليس المراد إقبال المنادى على المتكلم كما قد يتوهم لتأخره عن النداء فيلزم كون الكلمة حالة النداء غير معرفة وتوقف تعريفها على إقبال المنادى ، حتى إنه إذا لم يقبل بقيت الكلمة على تنكيرها وهو باطل . والعطف من عطف اللازم ، قال الدماميني : التعريف لم يحصل بمجرد القصد والإقبال بل بهما مع كون الكلمة مناداة بدليل انتفائه فى أنت رجل عالم مع وجود القصد والإقبال وحينئذ فقول الشارح بسبب القصد والإقبال أى مع كون الكلمة مناداة . **(قوله المركب المزجى)** المراد به ما يشمل العددى كخمسة عشر لأنه أيضا من المفرد نعم أجرى الكوفيون اثنى عشر واثنتى عشرة مجرى المضاف كما سيأتى فى الشرح . **(قوله والمثنى والمجموع)** الظاهر كما قال البعض أن نحو : يا زيدان ويا زيدون من النكرة المقصودة لا من العلم لأن العلمية زالت إذ لا يثنى العلم ولا يجمع إلا بعد اعتبار تنكيره ولهذا دخلت عليهما أل فتعريفهما بالقصد والإقبال . **(قوله ويا قاضى)** بحذف التنوين اتفاقا لحدوث البناء وإثبات الياء إذ لا موجب لحذفها قاله الخليل وذهب المبرد إلى أن الياء تحذف لأن النداء دخل على اسم منون محذوف الياء فيبقى حذفها بحاله وتقدر الضمة فيها ومحل الخلاف بينهما إذا لم يصر بحذف الياء ذا أصل واحد وإلا ثبتت الياء اتفاقا كما فى مر اسم فاعل من أرى . قاله فى التسهيل .

(قوله ويجوز نصب ما وصف) أى بمفرد معرف أو منكر أو بجملة أو بظرف أى جوازا برجحان بل أوجبه كثير ذاهبين إلى أنه من شبيه المضاف كما يفيده قول الهمع ، أما الموصوفة بمفرد أو جملة أو ظرف فمن شبيه المضاف فتنصب وجوز الكسائى فيها البناء اهـ وعلى هذا لا يختص الشبيه بالمضاف بما عمل فيما بعده أو عطف عليه ما بعده . ويؤخذ من التصريح أن الأحوال ثلاثة وأنه يجب النصب فى حال ورود النداء على الموصوف وصفته بأن يطرأ النداء بعد الوصف بالصفة لأنه حينئذ من شبيه

بقصد وإقبال وحكاه فى شرحه عن الفراء وأيده بما روى من قوله ﷺ فى سجوده : « يا عظيما يرجى لكل عظيم » وجعل منه قوله :

[٩٠٩] * أَدَارًا بِحُزْوَى هِجْتِ لِلْعَيْنِ عَبْرَةً *

الثانى : ما أطلقه هنا قيده فى التسهيل بقوله غير مجرور باللام للاحتراز من نحو : يا لزيد لعمرو ونحو : يا للماء والعشب ، فإن كلا منهما مفرد معرف وهو معرب . **الثالث** : إذا ناديت اثنى عشر واثنتى عشرة قلت يا اثنا عشر ويا اثنتا عشرة بالألف ، وإنما بنى على الألف لأنه مفرد فى هذا الباب كما عرفت . وقال الكوفيون : يا اثنى عشر ويا اثنتى عشرة بالياء إجراء لهما مجرى المضاف (**وَٱنْوِ ٱنْضِمَامَ مَا بَنَوْا قَبْلَ ٱلنِّدَا**) كسيبويه

المضاف ، ويجب البناء فى حال ورود الوصف بالصفة على النداء بأن يطرأ بعد النداء فيكون المنادى الموصوف وحده وهو مفرد مقصود ثم يرد الوصف ويجوز كل فى احتمال الأمرين . واستشكل الدمامينى جواز وصف المنادى المقصود بالجملة والظرف والنكرة مع أنه معرفة والثلاثة لا يوصف بها إلا النكرات ، قال : وغاية ما يتمحل له أن هذا المنادى كان قبل النداء نكرة فيصح وصفه بجميع ذلك ويقدر أنه وصف بها قبل النداء ثم جاء النداء داخلا على الموصوف وصفته جميعا لا داخلا على المنادى فقط ثم وصف بعده اهـ وجوابه المذكور إنما يتم على النصب . وأجاب فى التصريح بأنه يغتفر فى المعرفة الطارئة ما لا يغتفر فى الأصلية ، ثم نقل عن الموضح أن الجملة أى فى نحو : « **يا عظيما يرجى لكل عظيم** » حال من الضمير المستتر فى الوصف لا نعت فى حالة النصب لأنها حينئذ عامله فيما بعدها قال : فهو من الشبيه بالمضاف وفيه رد على ابن مالك حيث جعل الجملة نعتا اهـ قال شيخنا : وغرض الشارح بقوله ويجوز نصب إلخ التنبيه على أن كلام المصنف هنا مقيد بعدم الوصف .

(**قوله هجت**) أى أثرت والعبرة الدمع . (**قوله قيده فى التسهيل**) هذا التقييد مأخوذ من قول المصنف فى الاستغاثة إذا استغيث اسم منادى خفضا باللام فما هنا مقيد بما سيأتى ، أفاده سم . (**قوله إجراء لهما مجرى المضاف**) أى لشبههما به فى الصورة . (**قوله وانو انضمام ما بنوا قبل الندا**) فإن قيل المبنيات إنما يحكم على محلها فلا يقدر فيها . فالجواب أن المقدر هنا حركة بناء لا حركة إعراب اهـ فارسى أى وحركة البناء لا تكون محلية لأنها ليست من مقتضيات العامل والحركة المحلية من مقتضياته فانحصرت فى حركة الإعراب . (**قوله ما بنوا**) أى أو حكوا كما سيذكره الشارح . (**قوله فى لغة الحجاز**) راجع لحذام[1] فقط أى وأما فى لغة تميم فهو معرب فيكون فى حالة النداء مبنيا على

---

[٩٠٩] قاله ذو الرمة . وتمامه :

* فَمَاءُ ٱلْهَوَى يَرْفَضُّ أَوْ يَتَرَقْرَقُ *

من قصيدة من الطويل . والشاهد فى أدارا حيث نصب وإن كان مقصودا بالنداء . قال الفراء : النكرة المقصودة الموصوفة المناداة تؤثر العرب نصبها يقولون يا رجلا كريما أقبل . قلت : يؤيده قوله عليه الصلاة والسلام فى سجوده : « **يا عظيما يرجى لكل عظيم** » وحزوى بضم الحاء المهملة وسكون الزاى اسم موضع بعينه : أى دارا مستقرة بحزوى . والعبرة الدمعة . وماء الهوى دمعه لأنه يبعثه فلذلك أضيف إليه . ويرفض يسيل بعضه فى أثر بعض . ويترقرق يبقى فى العين متحيرا يجىء ويذهب .

(١) فالحجازيون يبنونها وأمثالها على الكسرة واستشهدوا بقول الشاعر :

إذا قالت حذام فصدقوها ... فإن القول ما قالت حذام

وحذام في لغة الحجاز وخمسة عشر (**وَلْيُجْرَ مُجْرَى ذِي بِنَاءٍ جُدِّدَا**) ويظهر أثر ذلك في تابعه فتقول : يا سيبويه العالم برفع العالم ونصبه كما تفعل في تابع ما تجدد بناؤه نحو يا زيد الفاضل ، والمحكي كالمبني تقول : يا تأبط شرا المقدام والمقدام (**وَٱلْمُفْرَدَ ٱلْمَنْكُورَ وَٱلْمُضَافَا * وَشِبْهَهُ ٱنْصِبْ عَادِمًا خِلَافَا**) أي يجب نصب المنادى حتما في ثلاثة أحوال : **الأول** النكرة غير المقصودة كقول الواعظ :

* يَا غَافِلًا وَٱلْمَوْتُ يَطْلُبُهُ *

وقول الأعمى : يا رجلا خذ بيدي . وقوله :

[٩١٠] * أَيَا رَاكِبًا إِمَّا عَرَضْتَ فَبَلِّغَنْ *

الضم بناء مجددا . (**قوله وليجر مجرى ذي بناء جددا**) يحتمل أن المراد يجرى مجراه في كونه في محل نصب وعلى هذا يرجع اسم الإشارة في قول الشارح ، ويظهر أثر ذلك إلى ما ذكر من نية الضم ونصب المحل ويحتمل أن المراد يجرى مجراه في جواز رفع تابعه ونصبه كما أشار إليه الفارضي ، وعلى هذا كان ينبغي للشارح أن يسقط قوله ويظهر أثر ذلك في تابعه ، ويقتصر على قوله فتقول يا سيبويه العالم إلخ فتدبر .

(**قوله برفع العالم**) أي مراعاة للضم المقدر ونصبه أي مراعاة لمحل المتبوع ولم يجر مراعاة لكسر البناء لأنها لأصالتها بعيدة عن حركة الإعراب ، بخلاف الضم فإنه لعروضه بيا أشبهت حركة الإعراب العارضة بالعامل المتأصلة في المتبوعية وإطلاق الرفع على حركة التابع فيه مسامحة لأن التحقيق أنها حركة اتباع . (**قوله والمحكي كالمبني**) مقتضاه أن المحكي ليس بمبني وهو مذهب السيد ولهذا جعل إعرابه تقديريا وهو أوجه مما في التصريح أنه مبني ويمكن تفسير البناء في كلامه بما قابل الإعراب فيشمل الحكاية فيرجع الخلاف لفظيا فافهم . ومعنى كونه كالمبني أنه يبنى على ضم منوى ويرفع تابعه وينصب . (**قوله والمضافا**) أي لغير ضمير الخطاب أما المضاف إليه فلا ينادى فلا يقال يا غلامك لاستلزامه اجتماع النقيضين لاقتضاء النداء خطاب الغلام وإضافته إلى ضمير الخطاب عدم خطابه لوجوب تغاير المتضايفين وامتناع اجتماع خطابين لشخصين في جملة واحدة ، أفاده الدنوشري نقلا عن المتوسط وهو أولى مما ذكره البعض .

---

[٩١٠] تمامه :

* نَدَامَايَ مِنْ نَجْرَانَ أَلَّا تَلَاقِيَا *

قاله عبد يغوث بن وقاص الحارثي شاعر جاهلي من شعراء قحطان ، وفارس من فرسان قومه بني الحارث ، وهو قائدهم يوم الكلاب الثاني إلى بني تميم ، فأسر في ذلك اليوم فقال قصيدة هو منها ينوح بها على نفسه ، وهي طويلة من الطويل . والشاهد في أيا راكبا للندبة فحذف الهاء ، فلا يجوز التنوين لأنه قصد به راكبا بعينه . وأصل إما إن ما فإن حرف شرط وما زائدة أدغمت النون في الميم . وعرضت أي تعرضت ، قاله البيلي . والأصح أن معناه إذا أتيت العروض وهي مكة والمدينة وما حولهما والفاء للجواب . وندامای جمع ندمان وهو النديم وهو شريب[1] الرجل الذي ينادمه . وأصل ألا تلاقيا أن لا تلاقيا فإن زائدة . ولا لنفي الجنس ، وتلاقيا اسمه وخبره محذوف أي لنا ، والجملة في محل النصب على أنها مفعول ثان لبلغن . ومن نجران أي من أهلها وهي بلدة باليمن .

---

(١) أي مُجالسه على الشراب .

وعن المازنى أنه أحال وجود هذا النوع . **الثانى** : المضاف سواء كانت الإضافة محضة نحو : ﴿ **ربنا اغفر لنا** ﴾ [آل عمران : ١٤٧ ، الحشر : ١٠] ، أو غير محضة نحو : يا حَسن الوجه . وعن ثعلب إجازة الضم فى غير المحضة . **الثالث** : الشبيه بالمضاف وهو ما اتصل به شىء من تمام معناه نحو : يا حسنا وجهه ويا طالعا جبلا ويا رفيقا بالعباد ويا ثلاثة وثلاثين فيمن سميته بذلك ، ويمتنع فى هذا إدخال « يا » على ثلاثين خلافا لبعضهم وإن ناديت جماعة هذه عدتها ، فإن كانت غير معينة نصبتهما أيضا ، وإن كانت معينة

(قوله يا غافلا والموت يطلبه) قال البعض : الواو استئنافية ليصح كونه مثالا للنكرة غير المقصودة إذ لو جعلت حالية لكان من أمثلة الشبيه بالمضاف لا مما نحن بصدده اهـ وفيه أن المعنى على الحالية لا على الاستئناف فالأولى عندى أنه من شبيه المضاف لا من المفرد وإن درج عليه الشارح وغيره لما عرفته فتدبر .

(قوله أيا راكبا إما عرضت فبلغن) تمامه :

★ **نداماى من نجران ألّا تلاقيا** ★

أصل إما إن ما فأدغمت نون الشرطية فى ميم ما الزائدة وعرضت أى أتيت العروض وهى مكة والمدينة وما بينهما ونجران بلد باليمن . تصريح . **(قوله أحال وجود هذا النوع)** أى نداء غير المقصود مدعيا أن نداء غير المعين لا يمكن . **(قوله وعن ثعلب إجازة الضم)** فيه تورك على قول الناظم « عادما خلافا » إلا أن يقال المراد خلافا معتدا به أو عادما فى الجملة . **(قوله ما اتصل به شىء من تمام معناه)** أى متممه بأن يكون معمولا أو معطوفا قبل النداء كما يفيده كلام التسهيل وصرح به فى التصريح أو نعتا على ما مر من الخلاف فالموصول نحو : يا من فعل كذا من المفرد فيقدر ضمه كما فى سم ، والمعمول إما مرفوع أو منصوب أو مجرور ولهذا عدد الأمثلة . **(قوله ويا طالعا جبلا)** هو معرفة بدليل نعته بمعرفة ولا يقال موصوفه المقدر نكرة لأنه تنوسى بإقامته مقامه ولذلك كان هو المنادى دون الموصوف المقدر ، قاله الشنوانى . ثم نقل عن الرضى جواز تعريف نعت النكرة المقصودة وتنكيره وكذا عن الشيخ خالد قال لكون التعريف مجددا قال : وينبغى أن نعت شبه المضاف كذلك . **(قوله فيمن سميته بذلك)** أى حالة كونه مستعملا فيمن سميته بمجموع المعطوف والمعطوف عليه فيجب نصبهما للطول بلا خلاف : الأول لشبهه بالمضاف والثانى لعطفه على المنصوب .

(قوله ويمتنع فى هذا إدخال يا إلخ) أى لأن ثلاثين جزء علم حينئذ كشمس من عبد شمس والمخالف نظر إلى الأصل المنقول عنه . **(قوله نصبتهما أيضا)** أى وجوبا أما الأول فلأنه نكرة غير مقصودة وأما الثانى فلعطفه على المنصوب . **(قوله وإن كانت)** أى الجماعة معينة إلخ قال الحفيد : الظاهر أن هذا الحكم الذى قاله محله فيما إذا أريد بثلاثة ثلاثة معينة وبثلاثين ثلاثون معينة وإنما قلت ذلك لأن المنادى إنما يبنى إذا كان مفردا لمعين وكذا لا يجوز فى تابعه الوجهان إذا كان مع أل إلا إذا أريد به معين أما إذا أريد بالمجموع معين فلا يستحق كل منهما بناء بل الظاهر فيه نصبهما كما لو سمى رجل

ضممت الأول وعرفت الثانى بأل ونصبته أو رفعته ، إلا إن أعدت معه يا فيجب ضمه وتجريده من أل ومنع ابن خروف إعادة يا وتخييره فى إلحاق أل مردود .

(تنبيه)*: انتصاب المنادى لفظا أو محلا عند سيبويه على أنه مفعول به وناصبه الفعل المقدر ، فأصل يا زيد عنده أدعو زيدا ، فحذف الفعل حذفا لازما لكثرة الاستعمال ولدلالة حرف النداء عليه وإفادته فائدته ، وأجاز المبرد نصبه بحرف النداء لسده مسد الفعل ، فعلى المذهبين يا زيد جملة وليس المنادى أحد جزءاها ، فعند سيبويه جزءيها أى الفعل والفاعل مقدران ، وعند المبرد حرف النداء سد مسد أحد جزءى الجملة أى

بثلاثة وثلاثين ، سم . **(قوله ضممت الأول)** أى لأنه نكرة مقصودة ، تصريح . **(قوله وعرفت الثانى)** قال فى التصريح وجوبا لأنه اسم جنس أريد به معين فوجب إدخال أداة التعريف عليه وهى أل اهـ ولم يكتف بحرف النداء لأنه لم يباشره ، وقضية التعليل امتناع يا زيد ورجل وهو ما نقله السيوطى عن الأخفش ونقل عن المبرد الجواز ، قال سم : وقياس قول المبرد الجواز فى مسألتنا بدون أل . **(قوله ونصبته)** أى عطفا على محل الأول أو رفعته أى عطفا على لفظه ، والوجهان مأخوذان من قول المصنف الآتى :

وإن يكن مصحوب أل ما نسقا ففيه وجهان ورفع ينتقى

(قوله فيجب ضمه) قال شيخنا : أى بناؤه على ما يرفع به فلا يرد أنه يبنى على الواو اهـ ولو قال فيجب بناؤه على الواو لكان أوضح . **(قوله وتجريده من أل)** لأنه لا يجمع بين يا وأل مع لفظ الجلالة والجملة المحكية المصدرة بأل كما يأتى . **(قوله مردود)** كان الظاهر مردودان ليطابق الخبر المبتدأ وهو منع وتخيير ويمكن أن يقرأ تخيير بالنصب على أنه مفعول معه أو يقدر لواحد منهما خبر على حد : نحن بما عندنا وأنت بما عندك راض[1] . وهذا الجواب أولى لإيهام ما قبله أن ابن خروف لو قال بأحد الأمرين ولم يجمع بينهما لم يرد عليه وليس كذلك فافهم . ووجه رد الأول أن الثانى ليس جزء علم حتى يمتنع دخول يا عليه ، ووجه رد الثانى أنه اسم جنس أريد به معين فيجب تعريفه بأل لما تقدم لا أنه مخير فيه وللبعض هنا كلام لا يساوى التعرض له ، ويؤخذ رده مما تقدم فتأمل . **(قوله وإفادته فائدته)** هى طلب الإقبال وعلم من كلامه أن شرط الحذف وهو الدلالة وشرط وجوبه وهو سد الحرف مسده موجودان لكن سد مسده عند سيبويه فى اللفظ وعند المبرد فى اللفظ والعمل .

(قوله نصبه بحرف النداء إلخ) فى الهمع أنه على هذا مشبه بالمفعول به لا مفعول به . **(قوله يا زيد جملة)** أى مفيد مفاد الجملة وواقع موقعها وليس المراد أنه بنفسه جملة كذا قال البعض وهو ظاهر على مذهب سيبويه ، وعلى أول الاحتمالين الآتيين فى تقرير مذهب المبرد . **(قوله والفاعل مقدر)** أى محذوف تبعا لحذف الفعل الذى استتر فيه ، ويحتمل أن المراد مستتر فى يا لأنها لما عملت عمله جاز أن يستتر فيها ما استتر فى الفعل ، ثم رأيت بعضهم ذكره مقتصرا عليه ، ولكن الأول أوفق بكلامه

---

(١) أى نحن بما عندنا راضون .

الفعل ، والفاعل مقدر والمفعول ههنا على المذهبين واجب الذكر لفظا أو تقديرا إذ لا نداء بدون المنادى (**وَنَحْوَ زَيْدٍ ضُمَّ وَٱفْتَحَنَّ مِنْ * نَحْوِ أَزَيْدَ بْنَ سَعِيدٍ لَا تَهِنْ**) أى إذا كان المنادى علما مفردا موصوفا بابن متصل به مضاف إلى علم نحو : يا زيد بن سعيد جاز فيه الضم والفتح ، والمختار عند البصريين غير المبرد الفتح ، ومنه قوله :

[٩١١] **يَا حَكَمُ بْنَ ٱلْمُنْذِرِ بْنِ ٱلْجَارُودْ ... سُرَادِقُ ٱلْمَجْدِ عَلَيْكَ مَمْدُودْ**

فى تقرير مذهب سيبويه ، وعلى الثانى يكون يا زيد بنفسه جملة وكذا على ما حكاه أبو حيان عن بعضهم أن أحرف النداء أسماء أفعال متحملة لضمير المنادِى بكسر الدال فتنبه . (**قوله أو تقديرا**) اعترضه شيخنا بأن التقدير ينافى وجوب الذكر وأجاب البعض بأن المراد بالذكر الملاحظة ، وكلام الشارح مبنى على مذهب ابن مالك من جواز حذف المنادى قياسا قبل الأمر والدعاء كما مر بيانه . (**قوله ونحو**) مفعول ضم ومفعول افتحن ضمير محذوف يعود على نحو وتهن بفتح التاء مضارع وهن أى ضعف وبضمها مضارع أهان والهاء مكسورة فيهما . (**قوله بابن متصل**) أنت خبير بأن المراد بابن لفظه فهو حينئذ علم فكيف وصفه بالنكرة حيث قال متصل مضاف فكان حقه أن يقول متصلا مضافا بالنصب على الحال .

(**قوله مضاف إلى علم**) أعم من أن يكون مفردا أو غيره . حفيد سم . (**قوله جاز فيه الضم**) أى على الأصل والفتح إما على الاتباع لفتحة ابن إذ الحاجز بينهما ساكن فهو غير حصين وعليه اقتصر فى التسهيل أو على تركيب الصفة مع الموصوف وجعلهما شيئا واحدا كخمسة عشر وعليه اقتصر الفخر الرازى تبعا للشيخ عبد القادر أو على إقحام ابن وإضافة زيد إلى سعيد لأن ابن الشّخص تجوز إضافته إليه لملابسته إياه حكاه فى البسيط مع الوجهين السابقين ، فعلى الوجه الأول فتحة زيد فتحة اتباع وعلى الثانى فتحة بنية وعلى الثالث فتحة إعراب ، وفتحة ابن على الأول والثالث فتحة إعراب وعلى الثانى فتحة بناء اهـ تصريح ببعض تغيير . ونقل شيخنا عن حواشى الجامى أنه لا يتصور الرفع فى تابع العلم الموصوف بابن إذا كان أى العلم الموصوف بابن مفتوحا ثم نقل عن الطبلاوى ما نصه : واعلم أنه لا يجوز فى تابع العلم الموصوف بابن إلا النصب نحو : يا زيد ابن عمرو العاقل بنصب العاقل كما جزم به العصام وصرح به غيره اهـ ومقتضى النقل الأول تصور رفعه إذا ضم العلم الموصوف بابن ومقتضى الثانى عدم تصور رفعه مطلقا وكأن المانع من الرفع عند ضم ذلك العلم الفصل بين التابع والمتبوع فحرره .

(**قوله يا حكم بن المنذر إلخ**) من الرجز المذيل شذوذا كما قرر فى محله والسرادق بضم السين

---

[٩١١] نسبه الجوهرى إلى رؤبة وليس بصحيح ، بل هو لراجز من بنى الحرماز . والشاهد فى يا حكم بن المنذر فإن حكم منادى علم موصوف بابن مضاف إلى علم فيجوز فيه الضم على الأصل والفتح على الاتباع والتخفيف . والسرادق بضم السين تسمى بالفارسية سرابردة . والمجد العز والشرف .

(تنبيه): شرط جواز الأمرين كون الابن صفة كما هو الظاهر ، فلو جعل بدلا أو عطف بيان أو منادى أو مفعولا بفعل مقدر تعين الضم ، وكلامه لا يوفى بذلك وإن كان مراده **(وَٱلضَّمُّ إنْ لَمْ يَلِ ٱلِابْنُ عَلَمَا * وَيَلِ ٱلِابْنَ عَلَمٌ قَدْ حُتِمَا)** الضم مبتدأ خبره قد حتما وإن لم يل شرط جوابه محذوف ، والتقدير فالضم متحتم أى واجب . ويجوز أن يكون قد حتما جوابه والشرط وجوابه خبر المبتدأ . واستغنى بالضمير الذى فى حتم رابطا لأن جملة الشرط والجواب يستغنى فيهما بضمير واحد لتنزلهما منزلة الجملة الواحدة ، وعلى هذا فلا حذف . ومعنى البيت أن الضم متحتم أى واجب إذا فقد شرط من الشروط المذكورة كما فى نحو : يا رجل ابن عمرو ، ويا زيد الفاضل ابن عمرو ، ويا زيد الفاضل

المهملة ما يمد فوق صحن الدار . **(قوله شرط جواز الأمرين)** حاصل ما ذكره المصنف والشارح من الشروط ستة وشرط فى التسهيل سابعا وهو أن يكون المنادى ظاهر الضم بأن يكون صحيح الآخر وسيذكره الشارح . وشرط النووى فى شرح مسلم أن تكون البنوة حقيقية وشرط بعضهم فى العلمين التذكير وغلطوه فنحو : يا زيد بن فاطمة كيا زيد بن عمرو كذا فى الفارضى . قال شيخنا : وينبغى أن يزاد كون لفظ ابن مفردا لا مثنى ومجموعا ولا يخفى أخذ هذا من صنيع المصنف .

(قوله وكلامه لا يوفى بذلك) أى لأن ابنا فى المثال محتمل للوصفية وغيرها . **(قوله وَيَلِ الابن علم)** معطوف على يل الأول والواو فيه بمعنى أو لأن انتفاء أحدهما كاف فى تحتم الضم . **(قوله وعلى هذا فلا حذف)** أى للجواب بل هو مذكور لكن فيه حذف فاء الجواب للضرورة ، وفى الاحتمال الأول أيضا ارتكاب ضرورة لأن شرط حذف الجواب أن يكون الشرط فعلا ماضيا فحيث كان مضارعا كان حذفه مخصوصا بالشعر[1] ، قاله الشيخ خالد . **(قوله ومعنى البيت أن الضم متحتم أى واجب إذا فقد شرط من الشروط المذكورة)** يعنى الشروط الأربعة المشار إليها فى قوله والضم إلخ بدليل بقية كلامه ، وليس مراده بالشروط المذكورة ما يعم هذه الأربعة وغيرها حتى يصح اعتراض البعض بأنه لم يعلم من البيت إلا وجوب الضم عند فقد شرط من شروط أربعة فكيف قال من الشروط المذكورة . لا يقال مثال المصنف يفيد اشتراط إفراد العلم الموصوف بابن لأنا نقول هذا إلى إفادة مثاله اشتراط إفراد العلم المضاف إليه ابن أيضا وهو باطل . وإذا أردت استيفاء محترزات الشروط الستة المذكورة متنا وشرحا قلنا خرج بكون المنادى مفردا نحو : يا عبد الله بن زيد ، وبالعلم نحو : يا رجل ابن زيد ، وبكونه بعده ابن نحو : يا زيد الفاضل ، وبكونه متصلا به نحو : يا زيد الفاضل ابن عمرو ، وبكونه صفة له نحو : يا زيد ابن عمرو على أنه بدل ، وبكونه مضافا إلى علم نحو : يا زيد ابن أخينا فيجب النصب فى الأول والضم فى البقية .

(قوله يا رجل ابن عمرو) فى وجوب الضم فى هذا المثال نظر لأنه تقدم أنه يجوز نصب النكرة

---

(١) إذا كانت هناك ضرورة شعرية .

لانتفاء علمية المنادى فى الأولى ، واتصال الابن به فى الثانية والوصف به فى الثالثة ، ولم يشترط هذا الكوفيون كقوله :

[٩١٢] فَمَا كَعْبُ بْنُ مَامَةَ وَٱبْنُ أَرْوَى   بِأَجْوَدَ مِنْكَ يَا عُمَرَ الْجَوَادَا

بفتح عمر ، وعلى هذه الثلاثة يصدق صدر البيت . ونحو : يا زيد ابن أخينا لعدم إضافة ابن إلى علم وهو مراد عجز البيت .

(تنبيهات)*: **الأول** : لا إشكال أن فتحة ابن فتحة إعراب إذا ضم موصوفه وأما إذا فتح فكذلك عند الجمهور . وقال عبد القاهر[1] : هى حركة بناء لأنك ركبته

المقصودة الموصوفة فى قوله ويجوز نصب ما وصف إلخ إلا أن يجعل وجوب الضم نسبيا بمعنى امتناع الفتح للاتباع أو للتركيب فتنبه . **(قوله ويا زيد الفاضل)** يصدق هنا أنه لم يل الابن علما لصدق السالبة بنفى الموضوع ، سم . وقد أساء البعض التصرف فوجه بصدق السالبة بنفى الموضوع صدق لم يل الابن علما بيا زيد الفاضل ابن عمرو فتأمل . **(قوله واتصال الابن إلخ)** أى وانتفاء اتصال إلخ وكذا قوله : والوصف به إلخ .

(قوله ولم يشترط هذا) أى كون الوصف ابنا فأجازوا الفتح مع كل وصف نصب قال فى التصريح : بناء على أن علة الفتح التركيب وقد جاء نحو لا رجل ظريف بفتحهما فجوزوا ذلك هنا اهـ . **(قوله فما كعب بن مامة)** هو الذى آثر رفيقه بالماء ومات عطشا . ومامة اسم أبيه قال شيخنا السيد وابن أروى أو سعدى هو الجواد الطائى المشهور[2] اهـ ورواية المغنى والعينى وابن سعدى قال السيوطى فى شرح شواهده هو أوس بن حارثة الطائى وسعدى أمه اهـ وكذا قال العينى وبه يعرف ما فى كلام شيخنا السيد المقتضى أنه حاتم والمراد بعمر عمر بن عبد العزيز كما قاله السيوطى وغيره . **(قوله بفتح عمر)** خرّج على أن أصله يا عمرا بالألف عند من يجيز إلحاقها فى غير الندبة والاستغاثة والتعجب أو أن أصله يا عمرًا بالتنوين للضرورة ثم حذف لالتقاء الساكنين اهـ زكريا وفى التخريج الثانى نظر ظاهر .

(قوله فكذلك عند الجمهور) أى لأن مذهبهم أن الفتح فى الأول ليس للتركيب بل للاتباع أو لإضافته إلى ما بعد ابن . نعم إعرابية فتحة ابن على الإضافة المذكورة غير ظاهرة لأن ابن على الإضافة مقحم بين المتضايفين ففتحته غير مطلوبة لعامل ، اللهم إلا أن يجعل مضافا تقديرا إلى مثل ما أضيف إليه ما قبله مقدرا قبله يا أو أعنى مثلا فتأمل . **(قوله لأنك ركبته معه)** أى كتركيب خمسة عشر

---

[٩١٢] قاله جرير وتمامه :

* فَمَا كَعْبُ بْنُ مَامَةَ وَٱبْنُ سُعْدَى بِأَكْرَمَ مِنْكَ *

من قصيدة من الوافر يمدح بها عمر بن عبد العزيز رضى الله عنه . والشاهد فى (الجوادا) حيث نصب على النعت لعمر على الموضع ، ولو رفع حملا على اللفظ لجاز ولكن القوافى منصوبة . وكعب بن مامة هو الأيادى الذى آثر على نفسه بالماء حتى هلك عطشا . وابن سعدى هو سعد بن حارثة بن لام الطائى الجواد المشهور . فأخبر أنه ليس واحد من هذين الجوادين بأكرم من عمر بن عبد العزيز رضى الله عنه وأرضاه .

(١) سبق التعريف به .   (٢) يقصد حاتما .

معه . **الثانى** : حكم ابنة فيما تقدم حكم ابن فيجوز الوجهان نحو : يا هند ابنة زيد خلافا لبعضهم ولا أثر للوصف ببنت هنا فنحو : يا هند بنت عمرو واجب الضم . **الثالث** : يلتحق بالعلم يا فلان ابن فلان ويا ضل ابن ضل . ويا سيد ابن سيد ذكره فى التسهيل وهو مذهب الكوفيين . ومذهب البصريين فى مثله مما ليس بعلم التزام الضم . **الرابع** : قال فى التسهيل وربما ضم الابن اتباعا يشير إلى ما حكاه الأخفش عن بعض العرب من يا زيد ابن عمرو بالضم اتباعا لضمة الدال . **الخامس** : قال فيه أيضا : ويجوز فتح ذى الضمة فى النداء يوجب فى غيره حذف تنوينه لفظا وألف ابن فى الحالتين خطاً وإن نون فللضرورة . **السادس** : اشترط فى التسهيل لذلك كون المنادى ذا ضمة ظاهرة ، وعبارته : ويجوز فتح ذى الضمة الظاهرة اتباعا وكلامه هنا يحتمله ، فنحو : يا عيسى ابن مريم يتعين فيه تقدير الضم إذ لا فائدة فى تقدير الفتح وفيه خلاف ا هـ (**وَٱضْمُمْ أَوِ ٱنْصِبْ مَا**

ـوالظاهر فى إعرابه على هذا القول أن يقال زيد ابن منادى مبنى على ضم مقدر منع من ظهوره اشتغال المحل بحركة البناء التركيبى وحركة زيد على هذا حركة بنية . (**قوله ولا أثر للوصف ببنت هنا**) الفرق بين ابنة وبنت أن ابنة هى ابن بزيادة التاء بخلاف بنت فإنها بعيدة الشبه أو كثرة استعمال ابنة فى مثل هذا التركيب دون بنت ، وفى التصريح أن امتناع الفتح لتعذر الاتباع لأن بينهما حاجزا حصينا وهو تحرك الباء الموحدة ا هـ وهو لا يأتى إلا على القول بأن الفتح للاتباع ، ومثل الوصف ببنت الوصف ببنىّ تصغير ابن .

(**قوله يلتحق بالعلم إلخ**) أى لكثرة استعمال المذكورات كالعلم . (**قوله ويا ضل ابن ضل**) بضم الضاد المعجمة علم جنس لمن لا يعرف هو ولا أبوه . (**قوله ويجوز فتح ذى الضمة**) مبتدأ خبره يوجب والمراد بالمجوز اجتماع الشروط المتقدمة . (**قوله فى غيره**) أى غير النداء كجاء زيد بن عمرو . (**قوله وألف ابن**) أى إذا لم تقع ابتداء سطر كما فى الدمامينى عن ابن الحاجب ولم تكن البنوة مجازية ولم يثن الابن ولم يجمع كما فى الفارضى . وقوله فى الحالتين أى النداء وعدمه ومثل ابن ابنة نظير ما تقدم ومقتضى عبارته وجوب تنوين الموصوف ببنت فى غير النداء إذ لا يجوز فتحه فى النداء وهو خلاف ما فى الدمامينى حيث قال : فيه وجهان رواهما سيبويه عن العرب الذين يصرفون هندا[1] ونحوه فيقولون هذه هند بنت عاصم بتنوين هند وتركه لكثرة الاستعمال .

(**قوله وإن نون فللضرورة**) كقوله :

★ جارية من قيس بن ثعلبة ★

ولا فرق فى العلم فى جميع ما ذكر بين الاسم والكنية واللقب على ما صرح به ابن خروف ، وجزم الراعى بوجوب تنوين المضاف إليه وكتابة ألف ابن إذا كان الموصوف بابن مضافا كما فى قام أبو محمد ابن زيد واختاره الصفدى فى تاريخه بعد نقل الخلاف واختاره أيضا المصنف إذا كان المضاف

(١) لكونه علما ثلاثيا ساكن الوسط .

اَضْطِرَارًا نُوِّنَا * مِمَّا لَهُ اَسْتِحْقَاقُ ضَمٍّ بُيِّنَا) فقد ورد السماع بهما ، فمن الضم قوله :

[٩١٣] * سَلَامُ آللهِ يَا مَطَرٌ عَلَيْهَا *

وقوله :

[٩١٤] لَيْتَ ٱلتَّحِيَّةَ كَانَتْ لِى فَأَشْكُرَهَا مَكَانَ يَا جَمَلٌ حُيِّيتَ يَا رَجُلُ

إليه ابن مضافا . **(قوله يحتمله)** بل هو أقرب إلى تمثيله بنحو أزيد بن سعيد . **(قوله وفيه خلاف)** فقد أجاز الفراء تقدير الضمة والفتحة ا هـ دمامينى فالضمة على الأصل والفتحة على الاتباع أو التركيب أو الإضافة إلى ما بعد ابن كما فى يا زيد بن سعيد . **(قوله واضمم أو انصب)** فى عبارته إشارة إلى بناء المنون اضطرارا إذا ضم وإعرابه رجوعا فى الأصل فى الأسماء إذا نصب . قال سم : وظاهره جواز الوجهين ولو فيما ضمه مقدر ، ويفرق بين هذا وما تقدم بأن القصد ثم الاتباع للتخفيف ولا تخفيف مع التقدير ولا كذلك هذا ا هـ وإذا ضممت المنادى المفرد المنون ضرورة فلك فى نعته الضم والنصب وإن نصبته تعين نصب نعته فإن نون مقصور نحو : يا فتى للضرورة فإن نوى الضم جاز فى نعته الوجهان ، أو النصب تعين نصب نعته كذا فى شرح التسهيل للمرادى وغيره . **(قوله مما له استحقاق ضم بينا)** يحتمل أن « مما » حال من ما واستحقاق مبتدأ وله متعلق ببين مضمنا معنى أثبت وبين خبره والجملة صلة ما ومن الأوجه فى هذه العبارة ما ذكره الشاطبى أن له هو الخبر وجملة بين بمعنى أظهر صفة لضم قال : واحترز به من الضم المقدر فإنه لا يضطر إلى تنوينه فإن الحرف الذى قدرت فيه الضمة ساكن نحو : يا قاضى ويا فتى فإن نون حذف لالتقائه ساكنا مع التنوين فلم يفد التنوين فى وزن الشعر شيئا ا هـ ، قال شيخنا : وتبعه البعض وقد يقال فائدته تظهر فيما إذا اضطر إلى التحريك عند التقاء الساكنين فينون ثم يحرك أى فالأولى أن بين بمعنى ذكرناه سابقا . **(قوله ليت إلخ)** قبله :

حييتك عزة بعد الهجر وانصرفت فحى ويحك من حياك يا جمل

وقوله فأشكرها بالنصب جواب التمنى . وقوله مكان جعله العينى منصوبا على الظرفية و لم يذكر

[٩١٣] تمامه :

* وَلَيْسَ عَلَيْكَ يَا مَطَرُ ٱلسَّلَامُ *

قاله الأحوص . وذكر مستوفى فى شواهد الكلام على التنوين فى بحث النكرة والمعرفة . والشاهد فى يا مطر حيث نونه للضرورة بالضم .

[٩١٤] قاله كُثَيِّر عزة من قصيدة من البسيط . وفأشكرها بالنصب لأنه جواب تمن ، أى فإن أشكرها ، والفاء للجزاء ومكان نصب على الظرف . والشاهد فى يا جمل حيث نونه مضموما . ويروى بالنصب ، والأول أشهر . ويا رجل بالضم بلا تنوين لأنه منادى مفرد معرفة بالقصد .

ومن النصب قوله :

[٩١٥] * أَعَبْدًا حَلَّ فِي شعَبَى غَرِيبًا *

وقوله :

[٩١٦] ضَرَبَتْ صَدْرَهَا إِلَيَّ وَقَالَتْ يَا عَدِيًّا لَقَدْ وَقَتْكَ ٱلْأَوَاقِي

واختار الخليل وسيبويه الضم . وأبو عمرو وعيسى ويونس والجرمى والمبرد النصب . ووافق الناظم والأعلم الأولين فى العلم والآخرين فى اسم الجنس (وَبِاضْطِرَارٍ خُصَّ جَمْعُ

متعلقة ولعل التقدير أتمنى يا رجل حييت فى مكان يا جمل حييت . **(قوله أعبدا إلخ)** لا حاجة لجعل نصب هذا ضرورة لما صرح به المصنف فى التسهيل أن الموصوف يجوز نصبه كما مر ونص الرضى على أن هذا من الشبيه بالمضاف فنصبه لذلك سم وكونه من الشبيه بالمضاف أحد قولين كما مر بيان ذلك . وشعبى بضم الشين المعجمة وفتح العين المهملة والباء الموحدة . **(قوله ضربت صدرها إلخ)** أى متعجبة من نجاتى مع ما لقيت من الحروب ، فإلى بمعنى منى وعادة النساء الضرب على صدورهن عند رؤية مهول وأصل أواقى وواق بجمع واقية من الوقاية وهى الحفظ فأبدلت الواو الأولى همزة كما سيأتى فى قول الناظم وهمزا أول الواوين رد إلخ .

(قوله ووافق الناظم والأعلم إلخ) وجهه أن اسم الجنس أصل بالنظر إلى العلم والإعراب أصل بالنظر إلى البناء فلما اضطر الشاعر أعطى الأصل للأصل والفرع للفرع اهـ حفيد . قال السيوطى : والمختار عندى عكسه وهو اختيار النصب فى العلم لعدم الإلباس فيه والضم فى النكرة المقصودة لئلا تلتبس بالنكرة غير المقصودة ، إذ لا فارق مع التنوين للضرورة إلا الحركة لاستوائهما فى التنوين ، ولم أقف على هذا الرأى لأحد اهـ وفيه أن تعليله اختيار نصب العلم لا يتجه لأنه كما لا إلباس فى نصبه لا إلباس فى ضمه فلا يتم التعليل إلا بضميمة كون الرجوع عند الضرورة إلى الأصل فى الأسماء

---

[٩١٥] تمامه :

* أَلُؤْمًا لَا أَبَا لَكَ وَٱغْتِرَابَا *

قاله جرير . وقد ذكر مستوفى فى شواهد المفعول المطلق . والشاهد فى أعبدا فإنه نونه وهو منادى مفرد معرفة للضرورة ثم نصبه .

[٩١٦] قاله مهلهل من قصيدة من الخفيف . وإلىّ بمعنى لى فى موضع النصب على الحال من الضمير الذى فى ضربت ، معناه ضربت صدرها متعجبة من نجاتى إلى هذه الغاية مع ما لقيت من الحروب والأسر والخروج عن الأهل وهو من فعل النساء . والشاهد فى يا عديا فإنه لما اضطر نونه ونصبه تشبيها بالمضاف . وأصل الأواقى وواق جمع واقية من الوقاية وهى الحفظ وهو فاعل وَقَتْ ، واللام للتأكيد ، وقد للتحقيق .

يَا وَأْل) فى نحو قوله :

[٩١٧] **عَبَّاسُ يَا ٱلْمَلِكُ ٱلْمُتَوَّجُ وَٱلَّذِى ... عَرَفَتْ لَهُ بَيْتَ ٱلْعُلَا عَدْنَانُ**

وقوله:[٩١٨] **فَيَا ٱلْغُلَامَانِ ٱللَّذَانِ فَرَّا ... إِيَّاكُمَا أَنْ تُعْقِبَانَا شَرًّا**

ولا يجوز ذلك فى الاختيار خلافا للبغداديين فى ذلك **(إِلَّا مَعَ ٱللهِ)** فيجوز إجماعا للزوم أل له حتى صارت كالجزء منه فتقول : يا أَللّه بإثبات الألفين ، ويا الله بحذفهما ، ويا اللهِ بحذف الثانية فقط **(وَ)** إلا مع **(مَحْكِيِّ ٱلْجُمَلْ)** نحو : يا أَلمنطلق زيد فيمن سُمى بذلك ، نص على ذلك سيبويه ، وزاد عليه المبرد ما سمى به من موصول مبدوء بأل نحو الذى والتى وصوبه الناظم . وزاد فى التسهيل اسم الجنس المشبه به نحو : يا الأسد شدة

وهو الإعراب أولى فتدبر . **(قوله جمع يا)** أى مثلا لظهور أن سائر حروف النداء كذلك سم . **(قوله المتوج)** أى الذى على رأسه تاج ويجوز فيه الرفع والنصب اهـ عينى وأراد بعدنان القبيلة المعهودة بدليل التأنيث فى قوله عرفت فقول البعض تبعا للعينى وعدنان أبو العرب غير مناسب هنا . **(قوله ولا يجوز ذلك فى الاختيار)** لأن النداء معرف وأل معرفة ولا يجمع بين أداتى تعريف اهـ تصريح وفى الحفيد أن النحويين مختلفون فى نداء العلم الذى فيه أل كالحارث وأن ابن هشام اختار المنع ثم بحث أنه لا مانع من ندائه لأنهم إنما منعوا نداء ما فيه أل لئلا يجتمع معرفان وذلك غير لازم هنا لأن أل هنا غير معرفة إلا أن يكون المنع لأجل الصورة اللفظية إلا أنه ينتقض بنحو : يا المنطلق زيد اهـ قال سم : ويؤيد الجواز ما يأتى عن المبرد فيما سمى به من موصول مبدوء بأل نحو الذى والتى إلا أن يفرق بتأتى إسقاط أل فى العلم لكونها زائدة عليه بخلاف نحو الذى والتى مسمى بهما وفيه تأمل اهـ . **(قوله نحو يا ألمنطلق زيد)** بقطع الهمزة[1] لأن المبدوء بهمزة الوصل فعلا أو غيره إذا سمى به يجب قطع همزته كما أفاده فى التصريح . قال البعض : وانظر ما الفرق بين هذا وبين يا الله حيث جوز فيه الشارح الأوجه الثلاثة اهـ وأنت خبير بأن لاسم الجلالة خواص لا يشاركه فيها غيره فلا يبعد أن يكون منها جواز الأوجه الثلاثة . **(قوله نحو الذى والتى)** أى مع الصلة إذ هو محل الخلاف وأما مجرد الموصول المسمى به فوفاق قاله فى التصريح أى متفق على منع ندائه . **(قوله وصوبه الناظم)** قال أبو حيان : والذى نص عليه سيبويه المنع وفرق بينه وبين الجملة أن التسمية فيها بشيئين كل منهما اسم تام والذى بصلته بمنزلة اسم واحد كالحرث فلا يجوز نداؤه ، همع .

---

[٩١٧] هو من الكامل أى يا عباس . والشاهد فى يا الملك فإن الكوفية احتجت به على جواز دخول حرف النداء على المعرف بأل ، وأجيب عنه بأنه ضرورة ، أو المنادى فيه محذوف تقديره يا أيها الملك . والمتوج الذى على رأسه تاج . ويجوز فيه الرفع والنصب . وعدنان أبو العرب[2] .

[٩١٨] هو من السريع وفيه الخبن والكسف بالمهملة . والشاهد فى فيا الغلامان حيث جمع فيه بين حرف النداء وبين الألف واللام للضرورة . وإياكما تحذير وأن تكسبانا أى من أن تكسبانا ، وأن مصدرية أى من كسبكما إيانا . وشرا مفعول ثان ويروى أيا كما أن تكتمانى سرا .

---

(١) بجعل الهمزة همزة قطع لا ألف وصل .

(٢) يلاحظ أن العلامة الصبان ذكر منذ قليل أن عدنان اسم للقبيلة بدليل تأنيث الفعل (عرف) فقال (عرفت) .

أقبل ، وهو مذهب ابن سعدان . قال فى شرح التسهيل وهو قياس صحيح لأن تقديره يا مثل الأسد أقبل ومذهب الجمهور المنع (وَٱلْأَكْثَرُ) فى نداء اسم الله تعالى أن يحذف حرف النداء ويقال (ٱللَّهُمَّ بِالتَّعْوِيضِ) أى بتعويض الميم المشددة عن حرف النداء (وَشَذَّ يَا ٱللَّهُمَّ فِى قَرِيضِ) أى شذ الجمع بين يا والميم فى الشعر كقوله :

[٩١٩] إنّى إذَا مَا حَدَثٌ أَلَمَّا أَقُولُ يا ٱللَّهُمَّ يا ٱللَّهُمَّا

(قوله نحو يا الأسد شدة أقبل) قال شيخنا وتبعه البعض : الظاهر أنه من الشبيه بالمضاف فينصب لأن شدة تمييز ا هـ وفيه أن شدة ليس تمييزا للأسد تمييز مفرد حتى يكون الأسد عاملا فى شدة فيكون من الشبيه بالمضاف بل هو تمييز نسبة عامله مثل المحذوفة التى بمعنى مماثل وحينئذ يكون التركيب من المضاف تقديرا ويكون نصب الأسد لحذف المضاف وإقامة المضاف إليه مقامه فى الإعراب . (قوله لأن تقديره يا مثل الأسد) أى فالمنادى فى الحقيقة لم تدخل عليه أل واعترضه الشاطبى بلزوم جواز نحو يا القرية لأن تقديره يا أهل القرية ولا يقول به الناظم وابن سعدون . قال سم : ويمكن الفرق بأن وجه الشبه فيما نحن فيه دل على معنى المثلية وصير اللفظ فى قوة يا مثل الأسد ولا كذلك ما أورد فتأمل . (قوله ويقال اللهم بالتعويض) فهو منادى مبنى على ضم ظاهر على الهاء فى محل نصب حذف منه حرف النداء وعوض عنه الميم . قال شيخنا : ويحتمل أن يكون مبنيا على ضم مقدر على الميم لصيرورتها كالجزء منه ا هـ أى فيكون جعل حركة البناء على الميم كجعل حركة الإعراب على الهاء فى نحو عدة وزنة بجامع العوضية والمتجه الأول والفرق أن التعويض فى نحو عدة وزنة عن جزء الكلمة فلصيرورة الهاء جزءا وجه قوى وفى اللهم عن كلمة مستقلة فليس لصيرورة الميم جزءا أو كالجزء وجه قوى . (قوله أى بتعويض الميم المشددة إلخ) وإنما أخرت تبركا بالبداءة باسم الله تعالى(١) ا هـ سم ، ولا يجب أن يكون العوض فى محل المعوض عنه بخلاف البدل واختيرت الميم عوضا عن يا للمناسبة بينهما فإن يا للتعريف والميم تقوم مقام لام التعريف فى لغة حمير كقوله :

★ يرمى ورائى بامسهم وامسلمه ★

وكانت مشددة ليكون العوض على حرفين كالمعوض . (قوله إنى إذا ما حدث إلخ) الحدث الحادث من مكاره الدنيا وألمّ نزل ، ا هـ زكريا .

---

[٩١٩] قاله أبو خراش الهذلى . وقبله :

إنْ تَغْفِرِ ٱللَّهُمَّ تَغْفِرْ جَمًّا وَأَىُّ عَبْدٍ لَكَ لَا أَلَمَّا

وكلمة ما زائدة . وحدث مرفوع بفعل محذوف يفسره الظاهر أى إذا ألم حدث وهو الذى يحدث من مكاره الدنيا . وألم نزل ، وأقول خبران . والشاهد فى يا اللهم حيث جمع فيه بين العوض والمعوض للضرورة .

---

(٢) فى قوله اللهم .

(تنبيهات): **الأول** : مذهب الكوفيين أن الميم فى اللهم بقية جملة محذوفة وهى أمنا بخير ، وليست عوضا عن حرف النداء ولذلك أجازوا الجمع بينهما فى الاختيار . **الثانى** : قد تحذف أل من اللهم كقوله :

[٩٢٠] * لَا هُمَّ إنْ كُنتَ قَبِلْتَ حَجَّتِجْ *

وهو كثير فى الشعر . **الثالث** : قال فى النهاية : تستعمل اللهم على ثلاثة أنحاء : **أحدها** النداء المحض نحو : اللهم أثبنا . **ثانيها** أن يذكرها المجيب تمكينا للجواب فى نفس السامع

(فائدة): لا يوصف اللهم عند سيبويه كما لا يوصف غيره من الأسماء المختصة بالنداء وأجاز المبرد وصفه بدليل : ﴿ **قل اللهم فاطر السموات والأرض** ﴾ ﴿ **قل اللهم مالك الملك** ﴾ ونحوهما وهو عند سيبويه على النداء المستأنف ا هـ دمامينى . وعلل بعضهم مذهب سيبويه بأن اللهم بالاختصاص والتعويض خرج عن كونه متصرفا وصار مثل حيهل إذ الميم بمنزلة صوت مضموم إلى اسم مع بقائهما على معنييهما بخلاف مثل سيبويه وخالويه حيث صار الصوت جزءا من الكلمة .

(قوله بقية جملة محذوفة إلخ) رد بأنه يقال اللهم لا تؤمهم بخير وبأنه كان يحتاج إلى العاطف فى نحو : اللهم اغفر لى .

(قوله حجتج) بالجيم المبدلة من ياء المتكلم وفى بعض النسخ حجتى بالياء .

(قوله على ثلاثة أنحاء) جمع نحو بمعنى قسم أى حالة كون هذه اللفظة كائنة على ثلاثة أقسام من الاستعمال كينونة ملابسة وقوله أحدها النداء أى استعمالها فى النداء فصح كلام الشارح وتناسب واندفع اعتراض البعض بأن المناسب لقوله أحدها النداء أن يقول ولهذه اللفظة ثلاثة معان واعتراضه على قوله ثانيها أن يذكرها المجيب بأن المناسب لما قبله أن يقول ثانيها تمكين الجواب إلخ وعلى قوله ثالثها أن تستعمل دليلا إلخ بأن المناسب أن يقول ثالثها الندرة إلخ فتأمل .

(قوله ثانيها أن يذكرها المجيب إلخ) قال شيخنا وتبعه البعض أن اللهم فى الموضعين الأخيرين خرجت عن النداء والظاهر أن اللهم فيهما لا معربة ولا مبنية لعدم التركيب وفيه نظر لأنا لا نسلم خروجها فى الموضعين عن النداء بالكلية لم لا يجوز أن تكون فيهما للنداء مع التمكين أو الندرة ، وقد يشير إليه قول الشارح فى الموضع الأول المقابل لهذين الموضعين أحدها النداء المحض ، ولئن سلم خروجها عن النداء بالكلية فلا نسلم أنها لا معربة ولا مبنية لعدم التركيب لأن خروج الكلمة عن معناها

كأن يقول لك القائل أزيد قائم فتقول له : اللهم نعم أو اللهم لا . **ثالثها** أن تستعمل دليلا على الندرة وقلة وقوع المذكور نحو قولك : أنا أزورك اللهم إذا لم تدعنى ، ألا ترى أن وقوع الزيارة مقرونا بعدم الدعاء قليل .

[فصــل]

(تَابِعَ) المنادى **(ذِى ٱلضَّمِّ ٱلْمُضَافَ دُونَ أَلْ * أَلْزِمْهُ نَصْبًا)** مراعاة لمحل المنادى

الأصلى لا يستلزم خروجها عما لها من إعراب أو بناء أو تركيب فالمتجه عندى أنها باقية على تركيبها وأنه يقال اللهم منادى أى ولو صورة مبنى على ضم إلى آخر ما مر فتأمل . **(قوله إذا لم تدعنى)** بسكون الدال وضم العين المهملة .

[فصــل]

(قوله تابع ذى الضم) لو قال ذى البناء لشمل نحو : يا زيدان ابنى عمرو ويا زيدون أصحاب بكر والمراد الضم لفظا أو تقديرا كيا سيبويه ذا الفضل . وخرج المنصوب فإن تابعه غير النسق والبدل منصوب مطلقا نحو : يا أخانا الفاضل ويا أخانا الحسن الوجه ويا خيرا من عمرو فاضلا والمستغاث المجرور فإن تابعه يتعين جره كما صرح به الرضى وأما المستغاث الذى فى آخره زيادة الاستغاثة فلا ترفع توابعه كما صرح به أيضا الرضى نحو : يا زيدا وعمرا ولا يجوز وعمرو لأن المتبوع مبنى على الفتح قاله سم . وأنا أقول : سيأتى فى باب الاستغاثة من هذا الشرح تجويز نصب تابع المستغاث المجرور باللام مراعاة للمحل وصرح به فى الهمع أيضا ، ويرد على نصب النسق المعرف الخالى من أل كعمرو والبدل التابعين للمستغاث الذى فى آخره زيادة الاستغاثة ما سيصرح به المصنف من أنهما كالمستقل بالنداء اللهم إلا أن يخص بغير صورة المستغاث المذكور وهو بعيد ، ويرد على التعليل بأن المتبوع مبنى على الفتح أنه قد يمنع ، لم لا يجوز أن يكون مبنيا على ضم مقدر منع من ظهوره اشتغال المحل بحركة المناسبة ، بل هذا هو الظاهر الذى لا ينبغى العدول عنه وحينئذ يجوز فى تابعه الرفع والنصب فاعرفه .
(قوله المضاف) بالنصب صفة لتابع ومحل وجوب نصب التابع المضاف إذا كانت إضافته محضة وإلا جاز رفعه كما صرح به السيوطى ويشير إليه الشارح لكن إنما ينعت المنادى المضموم بمضاف إضافة غير محضة إذا كان نكرة مقصودة ، لما مر أنه يجوز نعتها بالنكرة لكون تعريفها طارئا فلا يقال كيف ينعت المضموم بالمضاف إضافة غير محضة مع كون المنعوت معرفة والنعت نكرة ومثل المضاف الشبيه بالمضاف فيتعين نصبه كما صرح به السيوطى وجوز الرضى رفعه ويؤيده تجويز السيوطى رفع المضاف إضافة غير محضة لأنها على تقدير الانفصال ، فضارب زيد فى تقدير ضارب زيداً وضارب زيداً شبيه

نعتا كان (كَأَزَيْدُ ذَا ٱلْحِيَلْ) أو بيانا نحو : يا زيد عائذ الكلب ، أو توكيدا نحو : يا زيد نفسه ويا تميم كلهم أو كلكم .

(تنبيهان)*: **الأول** : أجاز الكسائى والفراء وابن الأنبارى الرفع فى نحو : يا زيد صاحبنا ، والصحيح المنع لأن إضافته محضة ، وأجازه الفراء فى نحو : يا تميم كلهم وقد سمع ، وهو محمول عند الجمهور على القطع أى كلهم يدعى . **الثانى** : شمل قوله ذى الضم العلم والنكرة المقصودة والمبنى قبل النداء لأنه يقدر ضمه كما مر (وَمَا سِوَاهُ) أى ما سوى التابع المستكمل للشرطين المذكورين وهما الإضافة والخلو من أل ، وذلك شيئان : المضاف المقرون بأل ، والمفرد (ٱرْفَعْ أَوِ ٱنْصِبْ) تقول يا زيد الحسنَ الوجه والحسنُ الوجه ،

بالمضاف . وقوله دون أل حال من تابع أو من الضمير فى المضاف فقول البعض تبعا للشيخ خالد حال من المضاف فيه تساهل وقصور .

(قوله نعتا إلخ) أشار به إلى أن المراد بالتابع ما عدا البدل والنسق بقرينة المقابلة . **(قوله كلهم أو كلكم)** أشار به إلى أن الضمير فى تابع المنادى يجوز أن يكون بلفظ الغيبة نظرا إلى كون لفظ المنادى اسما ظاهرا والاسم الظاهر من قبيل الغيبة وبلفظ الخطاب نظرا إلى كون المنادى مخاطبا فعلمت أنه يجوز أيضا يا زيد نفسه ونفسك . قاله الدمامينى ، ثم قال : ويجوز يا أيها الذى قام ويا أيها الذى قمت وقد توهم بعض الناس أنك إذا قلت يأيها الذى قام وقعدت كان فيه التفات وليس كذلك لأن الالتفات[1] من خلاف الظاهر وكلا الفريقين موافق للظاهر فالغيبة لظاهر لفظ الظاهر والخطاب لظاهر المنادى اهـ ملخصا ، وفيه نظر لأن مقتضى الظاهر إذا سلك أحد الطريقين فى كلام أن لا يعدل إلى غيره فيه فتدبر . **(قوله الأول إلخ)** عبارة السيوطى فى جمع الجوامع وجوز الكوفيون وابن الأنبارى رفع النعت المضاف إضافة محضة والفراء رفع التوكيد والعطف نسقا اهـ بزيادة من شرحه . **(قوله لأن إضافته محضة)** أى لغلبة الاسمية على صاحب ، وفيه إشارة إلى أن ما إضافته غير محضة يجوز رفعه وبه صرح السيوطى كما مر . **(قوله على القطع)** قضيته جواز قطع التوكيد وهو كذلك على قول . **(قوله والمبنى قبل النداء)** يوهم صنيعه أن المبنى قبل النداء يا سيبويه ومثال النكرة المقصودة المبنية قبل النداء يا مَن خلقنى أى يا إلها خلقنى . **(قوله أى ما سوى التابع)** أى من تابع المضموم خاصة . **(قوله المضاف المقرون بأل)** أى تابع ذى الضم المضاف المقرون بأل والمفرد وكذا الشبيه بالمضاف على ما مر عن الرضى والمضاف إضافة غير محضة على ما مر عن السيوطى وأشار إليه الشارح . ووجه جواز الأمرين فى الأول والثالث والرابع إلحاقها بالمفرد لأن غير المحضة ومنها إضافة المقرون كلا إضافة ، فإن قلت فلم لم يلحق الشبيه والمضاف إضافة غير محضة به إذا نوديا

---

[1] فى مثل قوله تعالى : ﴿ حتى إذا كنتم فى الفلك وجرين بهم ... ﴾ فقد التفت من ضمير المخاطب فى كنتم إلى ضمير الغائب فى بهم .

ويا زيد الحسنَ والحسنُ ، ويا غلام بشر وبشرا ، ويا تميم أجمعون وأجمعين ، فالنصب اتباعا للمحل ، والرفع اتباعا للفظ لأنه يشبه المرفوع من حيث عروض الحركة .

(تنبيهان): **الأول** : شمل كلامه أولا وثانيا التوابع الخمسة ، ومراده النعت والتوكيد وعطف البيان ، وسيأتى الكلام على البدل وعطف النسق . **الثانى** : ظاهر كلامه أن الوجهين على السواء **(وَٱجْعَلَا * كَمُسْتَقِلٍّ)** بالنداء **(نَسَقًا)** خاليا عن أل **(وَبَدَلَا)** تقول

مستقلين ، قلت محافظة على إعرابهما الذى هو الأصل فألحقا به تابعين لمشابهتهما له مع حصول الإعراب لفظا أو تقديرا ، وهذا فى حالة رفعهما على القول بأنه اتباع لا إعراب كما سيأتى ولم يلحقا به مستقلين محافظة على الإعراب فروعى الإعراب فى الحالين اهـ سم ببعض تغيير ، فإن قلت لم لم يجز فى التابع المفرد البناء كما جاز فى تابع اسم لا المفرد نحو : لا رجل ظريف فيها قلت لأن المنادى لفظا ومعنى هو المتبوع ولا دخل ليا فى التابع والمنفى بلا فى الحقيقة هو التابع لا المتبوع غالبا فكأن لا باشرت التابع ، وذلك لأن معنى لا رجل ظريف فيها لا ظرافة فى الرجال الذين فيها فالمنفى مضمون الصفة بناء على الغالب من انصباب النفى على القيد ، فحصل الفرق بين التابعين . **(قوله والمفرد)** دخل فيه نعت النكرة المقصودة معرفا بأل أولا فيجوز يا رجل العاقل والعاقل ويا رجل عالم وعالما ، نعم إن نصبت رجلا لجواز نصب النكرة المقصودة الموصوفة تعين نصب صفته . **(قوله ارفع)** ظاهره أن رفع التابع المذكور إعراب . واستشكل بأنه لا عامل هناك يقتضى رفع التابع ، بل هناك ما يقتضى نصبه وهو أدعو وأجيب بأن العامل فيه مقدر من لفظ عامل المتبوع مبنيا للمجهول ، وهو مع ما فيه من التكلف يؤدى إلى التزام قطع التابع . وقال السيوطى فى متن جمع الجوامع وشرحه : واعتقد قوم بناء النعت إذا رفع لأنهم رأوا حركته كحركة المنادى حكاه فى النهاية اهـ والمتجه وفاقا لبعضهم أن ضمة التابع لا إعراب ولا بناء وفى قول الشارح والرفع اتباعا للفظ إشارة إليه ، وعلى هذا يكون فى التعبير بالرفع تسمح فاعرفه . **(قوله ويا غلام بشر)** أى بتنوين بشر لأنه معرب بفتحة مقدرة منع من ظهورها ضمة الاتباع على ما حققناه . **(قوله أولا)** أى فى قوله تابع ذى الضم وثانيا أى فى قوله وما سواه . **(قوله ومراده النعت إلخ)** أى بقرينة إفراد البدل وعطف النسق بحكم يخصهما بعد ذلك فالآتى مخصص لما تقدم وقوله والتوكيد أى لفظيا أو معنويا . **(قوله ظاهر كلامه إلخ)** عليه قد يفرق بين هذا والنسق مع أل حيث رجح الرفع فيه كما يأتى بأن ذلك أقرب إلى الاستقلال ، فكانت الحركة الواجبة عند الاستقلال أولى سم ، وأقربية المنسوق مع أل إلى استقلاله بالنداء من حيث العاطف الذى هو كالعامل وإن بعد من حيث أل التى لا تجامع حرف النداء . **(قوله على السواء)** كلام ابن المصنف يقتضى ترجيح النصب ، سم . **(قوله وبدلا)** لم يقيده أيضا بالخلو من أل لأنه لا يكونُ فى النداء إلا خاليا من أل ولهذا قال السيوطى فى جمع الجوامع وشرحه : لا يبدلان

يا زيد بشر بالضم ، وكذلك يا زيد وبشر ، وتقول يا زيد أبا عبد الله وكذلك يا زيد وأبا عبد الله ، وهكذا حكمهما مع المنادى المنصوب لأن البدل فى نية تكرار العامل ، والعاطف كالنائب عن العامل .

(تنبيه): أجاز المازنى والكوفيون يا زيد وعمرا ويا عبد الله وبكرا **(وَإِنْ يَكُنْ مَصْحُوبَ أَلْ مَا نُسِقَا * فَفِيهِ وَجْهَانِ)** الرفع والنصب **(وَرَفْعٌ يُنْتَقَى)** أى يُختار وفاقا للخليل وسيبويه والمازنى لما فيه من مشاكلة الحركة ولحكاية سيبويه أنه أكثر ، وأما قراءة السبعة : ﴿ **يا جبال أوّبى معه والطير** ﴾ [سبأ : ١٠] ، بالنصب فللعطف على فضلا من : ﴿ **ولقد آتينا داود منا فضلا** ﴾ [سبأ : ١٠] ، واختار أبو عمرو وعيسى ويونس والجرمى النصب لأن ما فيه أل لم يل حرف النداء فلا يجعل كلفظ ما وليه وتمسكا بظاهر الآية ، إذ إجماع القراء سوى الأعرج على النصب . وقال المبرد : إن كانت أل معرفة

أى النكرة المقصودة والإشارة ولا ذو أل من المنادى ، قال سم : وكأن وجهه أن البدل على نية تكرار العامل وهو الحرف هنا ، وهو لا يدخل على ما فيه أل ، لكن نقل الدمامينى عن المصنف أن من البدل ما يرفع وينصب لشبهه بالتوكيد والنعت فى عدم صلاحيته لتقدير حرف نداء قبله نحو : يا تميم الرجال والنساء ، وصحة هذه المسألة مبنية على أن عامل البدل عامل المبدل منه . **(قوله يا زيد بشر بالضم)** أى بلا تنوين ، وكذا يضم بشر بلا تنوين فى صورة العطف . **(قوله لأن البدل فى نية تكرار العامل)** ظاهر على مذهب غير المصنف ، أما على ما ذهب إليه من أن العامل فى المبدل عامل فى المبدل منه كبقية التوابع فيوجه بأن البدل لما كان هو المقصود ، وكان المبدل منه فى نية الطرح كان كالمباشر له العامل ، ونظير ذلك ما وجه به رفع تابع أى فى نحو : يا أيها الرجل من أنه لما كان هو المقصود وأى صلة إليه وجب رفعه . **(قوله أجاز المازنى)** أى قياسا على المنسوق المقرون بأل ، وفرق الجمهور بما سيعلم من تعليل جواز الوجهين فى المقرون . وفى تعبيره بالإجازة إشارة إلى أنهم يجيزون جعله كالمستقل ، هذا هو الظاهر ، وإن توقف شيخنا فقال وهل المراد مع إجازتهم الضم أو الرفع[1] اهـ . **(قوله ما نسقا)** ظاهره ولو مضافا نحو يا زيد والحسن الوجه ولا بُعد فيه . **(قوله ففيه وجهان الرفع والنصب)** لامتناع تقدير حرف النداء قبله فأشبه النعت . سيوطى . **(قوله ورفع)** سوغ الابتداء به كون الكلام فى معرض التقسيم كما فى الفارضى . **(قوله لما فيه من مشاكلة الحركة)** أى مع كونه أقرب إلى الاستقلال فكانت الحركة الواجبة عند الاستقلال أولى كما مر عن سم . **(قوله فللعطف على فضلا)** وقال ابن معطى : مفعول معه وضعفه ابن الخشاب وقيل مفعول لمحذوف أى وسخرنا له الطير . **(قوله فلا يجعل كلفظ ما وليه)** أى فلا تطلب مشاكلته له .

---

(١) أى البناء أو الإعراب .

فالنصب وإلا فالرفع لأن المعرف يشبه المضاف .

(تنبيه)*: هذا الاختلاف إنما هو فى الاختيار ، والوجهان مجمع على جوازهما إلا فيما عطف على نكرة مقصودة نحو : يا رجل الغلام والغلام فلا يجوز فيه عند الأخفش ومن تبعه إلا الرفع **(وَأَيُّهَا مَصْحُوبَ أَلْ بَعْدُ صِفَهْ * يَلْزَمُ بِالرَّفْعِ لَدَى ذِى الْمَعْرِفَهْ)** يجوز فى ضبط هذا البيت أن يكون مصحوب منصوبا فأيها مبتدأ ويلزم خبره ومصحوب مفعول مقدم بيلزم وصفة نصب على الحال من مصحوب أل وبالرفع فى موضع الحال من مصحوب أل وبعد فى موضع الحال مبنى على الضم لحذف المضاف إليه وهو ضمير يعود إلى أى . والتقدير وأيها يلزم مصحوب أل حال كونه صفة لها مرفوعة واقعة أو واقعا بعدها . ويجوز أن يكون مصحوب مرفوعا على أنه مبتدأ ويكون خبره يلزم والجملة خبر أيها والعائد على المبتدأ محذوف أى يلزمها ، ويجوز أن يكون صفة هو الخبر . والمراد

(قوله إن كانت أل معرفة) أى كما فى الآية فالنصب أى فالمختار النصب لما فى الشرح من أن المعرف يشبه المضاف ، أى من حيث تأثر ما فيه أل المعرفة بتعريف أل وتأثر المضاف بتعريف الإضافة أو تخصيصها . **(قوله وإلا فالرفع)** أى وإلا تكن للتعريف كالتى من بنية الكلمة نحو : اليسع والتى للمح الصفة نحو الحرث[1] فالمختار الرفع لأن أل حينئذ كالمعدومة . **(قوله إلا الرفع)** ترد عليه الآية إلا أن يمنع عطف والطير على جبال سم . **(فائدة)***: إذا ذكر بعد نعت المنادى تابع كيا زيد الظريف صاحب عمرو فإن قدر الثانى نعتا للمنادى نصب لا غير أو نعتا لنعت المنادى لفظ به كما يلفظ بالنعت . دمامينى . وقوله لفظ به كما يلفظ بالتابع إن أراد على سبيل الأولوية للمشاكلة فذاك أو على سبيل الوجوب فممنوع عندى ولم لا يجوز النصب مراعاة لمحل نعت المنادى فعليك بالإنصاف . **(قوله مصحوب أل)** سيأتى أنه يقوم مقامه اسم الإشارة والموصول . **(قوله بالرفع)** ظاهره ولو كان مضافا نحو : يا أيها الحسن الوجه ولا بعد فيه . **(قوله وبعد فى موضع الحال)** أى من صفة لتقدمه عليها فلا يضر تنكيرها أو من مصحوب أل كما يشير إلى جواز الأمرين قوله الآتى واقعة أو واقعا فالأول ناظر للأول والثانى للثانى . **(قوله فى موضع الحال مبنى على الضم)** هذا مبنى على ما ذهب إليه بعضهم من جواز وقوع الظرف المقطوع عن الإضافة حالا كما نبه عليه شيخنا . **(قوله مرفوعة)** مقتضاه أن بالرفع نعت لصفة لا حال من مصحوب أل وإلا لقال مرفوعا إلا أن يقال التأنيث باعتبار كون مصحوب أل صفة أو أنه أشار إلى جواز وجه آخر . قال البعض : لكن يرد عليه لزوم الفصل بين النعت ومنعوته بأجنبى اهـ وفيه أن الفاصل هنا ليس أجنبيا بل هو العامل فى بالرفع لأن العامل فى الصفة هو العامل فى الموصوف والعامل فى الحال هو العامل فى صاحبها فيكون يلزم عاملا فى مصحوب أل وفى الحال منه وفى صفة الحال فتدبر . **(قوله والعائد على المبتدأ)** أى الأول أما العائد على المبتدأ الثانى فمستتر فى يلزم وكذا العائد على أيها فى الإعراب الأول .

---

(١) للمح صفة الحراثة .

إذا نوديت أى فهى نكرة مقصودة مبنية على الضم وتلزمها ها التنبيه مفتوحة ، وقد تضم لتكون عوضا عما فاتها من الإضافة ، وتؤنث لتأنيث صفتها نحو : ﴿ **يأيها الإنسان** ﴾ [الانفطار : ٦] ، ﴿ **يأيتها النفس** ﴾ [الفجر : ٢٧] ، ويلزم تابعها الرفع ، وأجاز المازنى نصبه قياسا على صفة غيره من المناديات المضمومة . قال الزجاج : لم يجز هذا المذهب أحد قبله ولا تابعه أحد بعده ، وعلة ذلك أن المقصود بالنداء هو التابع وأى وصلة إلى ندائه[1] . وقد اضطرب كلام الناظم فى النقل عن الزجاج فنقل فى شرح التسهيل

(قوله ويجوز أن يكون صفة هو الخبر) أى والجملة خبر أى وعائدها محذوف أى صفة لها أو بعدها ويلزم إما بالياء التحتية فهو خبر بعد خبر أو بالتاء الفوقية فهو نعت صفة وبالرفع حال من فاعل يلزم ، وجعله مفعولا بزيادة التاء تكلف مستغنى عنه وإن اقتصر عليه الشيخ خالد وتبعه شيخنا والبعض . **(قوله والمراد إذا نوديت أى إلخ)** لا يخفى أن ما ذكر إلى قوله ويلزم تابعها الرفع لم يستفد من المتن لا منطوقا ولا مفهوما فكيف يراد منه . وما اعتذر به البعض من أنه مستفاد من ذكر أى مبنية على الضم مقرونة بها مرادا بها معين غير نافع فى قوله وقد تضم إلى قوله ويلزم تابعها الرفع . **(قوله لتكون عوضا إلخ)** علة تلزمها . **(قوله عوضا عما فاتها إلخ)** كما عوضوا عنه ما فى ﴿ **أيا ما تدعوا** ﴾ وخص ها بالنداء لأنه موضع تنبيه وما بالشرط لأنها مبهمة فتوافق الشرط . دمامينى . **(قوله وتؤنث)** أى على سبيل الأولوية لا الوجوب كما فى الدمامينى والهمع عن صاحب البديع . **(قوله ويلزم تابعها الرفع)** فيه ما قدمناه عند قول المصنف ارفع أو انصب فلا تغفل . **(قوله قال الزجاج إلخ)** فيه نظر لأن ابن الباذش ذكر أنه مسموع من لسان العرب ولأنه قرىء شاذا : « قل يأيها الكافرين » وهى تعضد المازنى قاله السندوبى .

(قوله أن المقصود بالنداء هو التابع) ومع ذلك ينبغى ألا يكون محله نصبا لأنه بحسب الصناعة ليس مفعولا به بل تابع له ويؤيد ذلك قول ابن المصنف[2] وسيذكره الشارح أيضا أنه لو وصفت صفة أى تعين الرفع سم وأنا أقول يرد عليه أن تابع ذى محل له محل متبوعه وحينئذ ينبغى أن يكون محل تابع أى نصبا وأن يصح نصب نعته ، ويؤيده ما قدمناه عن الدمامينى فى يا زيد الظريف صاحب عمرو أنه إن قدر صاحب عمرو نعتا للظريف لفظ به كما يلفظ بالنعت إن رفعا فرفع وإن نصبا فنصب على ما بيناه سابقا ، اللهم إلا أن يكون منع نصب نعت تابع أى لعدم سماعه أصلا نعم يصح ما بحثه من أنه ليس لتابع أى محل نصب ولا يجوز نصب نعته ، على أن رفع التابع إعراب وأن عامله فعل مقدر مبنى للمجهول أى يدعى العاقل كما مر لكن ما بعد أى على هذا ليس تابعا لأى فى الحقيقة فلا يظهر حمل كلامه على هذا مع قوله بل تابع له فتأمل .

---

(١) يتوصل بها إلى ندائه .

(٢) يقصد به بدر الدين ابن الناظم .

عنه هذا الكلام ونسب إليه فى شرح الكافية موافقة المازنى وتبعه ولده . وإلى التعريض بمذهب المازنى الإشارة بقوله لدى ذى المعرفة ، وظاهر كلامه أنه صفة مطلقا وقد قيل عطف بيان قال ابن السيد وهو الظاهر . وقيل إن كان مشتقا فهو نعت وإن كان جامدا فهو عطف بيان وهذا أحسن .

(تنبيهات): **الأول** : يشترط أن تكون أل فى تابع أى جنسية كما ذكره فى التسهيل فإذا قلت يا أيها الرجل فأل جنسية وصارت بعد للحضور كما صارت كذلك بعد اسم الإشارة . وأجاز الفراء والجرمى اتباع أى بمصحوب أل التى للمح الصفة نحو : يا أيها الحارث ، والمنع مذهب الجمهور ويتعين أن يكون ذلك عطف بيان عند من أجازه . **الثانى** : ذهب الأخفش فى أحد قوليه إلى أن المرفوع بعد أى خبر لمبتدأ محذوف وأى موصولة بالجملة ، ورد بأنه لو كان كذلك لجاز ظهور المبتدأ بل كان أولى ولجاز وصلها

(قوله وأى وصلة إلى ندائه) إنما آثروا أيا لأنها لوضعها على الإبهام واحتياجا وضعا إلى المخصص ألصق بما بعدها من غيرها ولما شابهها اسم الإشارة بكونه وضع مبهما مشروطا إزالة إبهامه بالإشارة الحسية أو الوصف بعده قام مقامها فى التوصل إلى نداء ما فيه أل . وأما ضمير الغائب فإنه وإن وضع مبهما مشروطا إزالة إبهامه لكن بما قبله غالبا وهو المفسر ، وأما الموصول فإنه وإن أزال إبهامه ما بعده لكنه جملة اهـ دمامينى عن الرضى باختصار ، وأيضا ضمير الغائب وكثير من الموصولات لا يباشرها حرف النداء . **(قوله إنه صفة له مطلقا)** أى مشتقا كان أو جامدا لتأول الجامد بالمشتق كالمعين والحاضر أو لأن كثيرا من المحققين على أنه لا يشترط فى النعت أن يكون مشتقا أو مؤولا به بل الضابط دلالته على معنى فى متبوعه كالرجل لدلالته على الرجولية . **(قوله وقد قيل عطف بيان)** ظاهره مطلقا لتصح المقابلة . **(قوله جنسية)** أى لا زائدة لازمة كاليسع أو غير لازمة كاليزيد ولا التى للمح الأصل كالحارث[1] ولا التى للعهد كالزيدين ولا الداخلة على العلم بالغلبة كالصعق والنجم ، فعلم ما فى كلام البعض من القصور . والمراد أنها جنسية بحسب الأصل أى قبل دخول يا كما يدل عليه بقية كلامه ، فلا ينافى أن مصحوبها بعد دخول يا معين حاضر كما سيذكره . **(قوله وصارت بعدُ للحضور)** أى بسبب وقوع مدخولها صفة لمنكر قصد به معين حاضر ، لا بسبب انقلاب أل عهدية حتى يرد أن المصرح به أنها غير عهدية ، أفاده سم . **(قوله أن يكون ذلك عطف بيان)** أى لا نعتا لأن العلم لا ينعت به هكذا ينبغى التعليل . **(قوله وأى موصولة بالجملة)** والتقدير يا من هو الرجل . وقال الفارضى : التقدير يا الذى هو الرجل اهـ قال شيخنا : والأول أولى لأن يا لا تدخل على نحو الذى على الراجح كما مر . **(قوله لجاز ظهور المبتدأ)** أى لأن هذا ليس من مظان وجوب حذف المبتدأ . وله أن يقول

---

(١) لأن أصل لفظ الحارث يدل على صفة ثم سمى به فصار علما .

بالفعلية والظرف . **الثالث** : ذهب الكوفيون وابن كيسان إلى أن ها دخلت للتنبيه مع اسم الإشارة فإذا قلت يا أيها الرجل تريد يا أيها ذا الرجل ثم حذف ذا اكتفاء بها . **الرابع** : يجوز أن توصف صفة أى ولا تكون إلا مرفوعة مفردة كانت أو مضافة كقوله :

[٩٢١] **يَأَيُّهَا ٱلْجَاهِلُ ذُو التَّنَزِّى لَا تُوعِدَنِّى حَيَّةً بِالنَّكْزِ**

(**وَأَيُّ هَذَا أَيُّهَا ٱلَّذِى وَرَدْ**) أيهذا مبتدأ وأيها الذى عطف عليه وسقط العاطف للضرورة ، وورد جملة خبر ، ووحد الفاعل إما لكون الكلام على حذف مضاف والتقدير لفظ أيهذا وأيها الذى ورد أو هو من باب :

[٩٢٢] **نَحْنُ بِمَا عِنْدَنَا وَأَنْتَ بِمَا عِنْدَكَ رَاضٍ** ....

باب النداء باب حذف وتخفيف بدليل جواز الترخيم فيه دون غيره فلهذا التزموا حذف المبتدأ وقوله ولجاز وصلها إلخ وله أن يقول التزموا فيها ضربا من الصلة كما التزموا فيها ضربا من الوصف على رأيكم . همع .

(**قوله يا أيها الجاهل إلخ**) التنزى نزع الإنسان إلى الشر . والنكز بفتح النون وسكون الكاف آخره زاى اللسع أى لا توعدنى باللسع حالة كونك مشبها للحية فى ذلك . (**قوله وأيهذا إلخ**) نحو يا أيهذا الرجل فأى منادى مبنى على الضم فى محل نصب وها للتنبيه وذا صفة أى فى محل رفع والرجل صفة لذا أو عطف بيان مرفوع بضمة ظاهرة ، ونحو : يا أيها الذى قام فالذى صفة أى فى محل رفع وهذا كله مبنى على أن حركة التابع إعراب وتقدم ما فيه . قال شيخنا : ولعل مذهب المازنى يجرى هنا أيضا فيجوز كون ذا والذى فى محل نصب . (**قوله للضرورة**) بل تقدم أن الواو العاطفة تحذف اختيارا . (**قوله من باب نحن بما عندنا إلخ**) أى من الحذف من الأول لدلالة الثانى ويحتمل كلام المصنف العكس وفى الأولى منهما عند احتمالهما وعدم تعيين القرينة أحدهما قولان قيل الحذف من الثانى لأن الأواخر أليق بالحذف من الأوائل وقيل من الأول لعدم الفصل . وتمام البيت : « **والرأى مختلف** » وهو كما قال شيخنا من المنسرح .

---

[٩٢١] رجز قاله رؤبة . والشاهد فى أنه وصف يا بما فيه أل ، ووصف ما فيه أل بمضاف إلى ما فيه أل . وقيل رفع ذو التنزى لأنه تابع لصفة . وقيل الجاهل صفة لأى وليس بصلة والتقدير يا ها هو الجاهل ذو التنزى ، فالحركة فيه ليست حركة اتباع لتكون فى موضع نصب ، بل حركة إعراب لأنه خبر المبتدأ المحذوف ونعت المرفوع مرفوع . والتنزى نزع الإنسان إلى الشر وأصله من نزأت بين القوم إذا حرشت بينهم . والنكز بفتح النون وسكون الكاف وفى آخره زاى معجمة من نكزت الحية بأنفها أى لسعته ، وإذا عضته بنابها قيل نشطته .

[٩٢٢] البيت من المنسرح ، وهو لقيس بن الخطيم .

أى ورد أيضا وصف أى فى النداء باسم الإشارة وبموصول فيه أل كقوله :

[٩٢٣] أَلَا أَيُّهَا ذَا الْبَاخِعُ الْوَجْدُ نَفْسَهُ لِشَيْءٍ نَحَتْهُ عَنْ يَدَيْهِ الْمَقَادِرُ

ونحو : ﴿ يأيها الذى نزل عليه الذكر ﴾ [الحج : ٦] ، **(وَوَصْفُ أىٍّ بِسِوَى هَذَا)** الذى ذكر **(يُرَدّْ)** فلا يقال يا أيها زيد ولا يا أيها صاحب عمرو .

(تنبيهان)*: **الأول** : يشترط لوصف أى باسم الإشارة خلوه من كاف الخطاب كما هو ظاهر كلامه وفاقا للسيرافى وخلافا لابن كيسان فإنه أجاز يا أيها ذاك الرجل . **الثانى** : لا يشترط فى اسم الإشارة المذكور أن يكون منعوتا بذى أل وفاقا لابن عصفور والناظم كقوله :

[٩٢٤] أَيُّهَـــذَانِ كُلَا زَادَكُمَـــا وَدَعَانِي وَاغِلًا فِيمَنْ وَغَـلْ

واشترط ذلك غيرهما **(وَذُو إِشَارَةٍ كَأَيٍّ فِي ٱلصِّفَةْ)** فى لزومها ولزوم رفعها ولزوم

(قوله ألا أيهذا الباخع) أى المهلك والوجد بالرفع فاعل الباخع ونفسه مفعول ، ولا يصح جر الوجد بإضافة الباخع إليه لعدم جواز إضافة اسم الفاعل المتعدى إلى مرفوعه . **(قوله ووصف أى بسوى هذا يرد)** قال الشاطبى أنه حشو لا فائدة فيه ويجاب بأنه لما علم بقوله وأيهذا إلخ أن اللزوم ليس على ظاهره كان مظنة توهم شيء آخر فدفعه بهذا ا هـ طبلاوى واسم الإشارة فى قوله سوى هذا يرجع لما ذكر من مصحوب أل واسم الإشارة والموصول المقرون بأل . **(قوله خلوه من كاف الخطاب)** أى لأنه المقصود بالنداء كما تقدم فهو المخاطب ووصله بكاف المخاطب يقتضى أن المشار إليه غير المخاطب فيحصل التنافى . ولابن كيسان أن يجعل الخطاب فى مثل يا ذاك للمشار إليه فلا يحصل التنافى لكن يمنعه ما تقدم فى باب اسم الإشارة من أن المخاطب بالكاف غير المشار إليه إلا أن يخصه بغير النداء فتأمل . **(قوله ودعانى)** أى اتركانى . والواغل من يدخل على القوم وهم يشربون و لم يدع . **(قوله فى لزومها إلخ)** أى لا فى لزوم إفراد موصوفها بل يراعى حال المشار إليه نحو : يا هذان الرجلان ويا هؤلاء الرجال . وأل فى قوله الصفة عهدية أى الصفة المذكورة فى أى إلا أنها تتناول اسم الإشارة مع أن اسم الإشارة لا يوصف باسم الإشارة وكأنه ترك ذلك اتكالا على ظهور أن اسم الإشارة لا يوصف باسم الإشارة فكأنه معلوم الانتفاء . سم .

---

[٩٢٣] قاله ذو الرمة غيلان من قصيدة من الطويل يمدح بها بلال بن أبى بردة بن أبى موسى الأشعرى رضى الله عنهم . الشاهد فى ألا أيها ذا حيث وصف المبهم الذى هو أى باسم الإشارة ووصف اسم الإشارة بما فيه أل وهو الباخع ، والوجد مرفوع لأنه فاعل اسم الفاعل فلا ضمير فيه أو منصوب على التعليل أى الباخع نفسه لأجل الوجد فحينئذ فيه ضمير هو فاعله ، يقال بخع إذا هلك . والوجد شدة الشوق . ونحته أى صرفته . والمقادر فاعله أراد به المقادير ، والجملة فى محل الجر صفة لشيء .

[٩٢٤] هو من الرمل . والشاهد فى أهذان حيث وصف المنادى فيه باسم الإشارة وحذف حرف النداء أى يا هذان . والواغل بالغين المعجمة هو الذى يدخل على القوم و لم يدع ، وذلك الشراب الوغل . وأصل يغل يوغل لأنه من وغل حذفت الواو لوقوعها بين الكسرة والياء .

كونها بأل على ما مر . نحو : يا ذا الرجل ويا ذا الذى قام هذا (إِنْ كَانَ تَرْكُهَا) أى ترك الصفة (يُفِيتُ ٱلْمَعْرِفَهْ) أى بأن تكون هى مقصودة بالنداء واسم الإشارة قبلها لمجرد الوصلة إلى ندائها كقولك لقائم بين قوم جلوس يا هذا القائم . أما إذا كان اسم الإشارة هو المقصود بالنداء بأن قدرت الوقوف عليه فلا يلزم شىء من ذلك ، ويجوز فى صفته حينئذ ما يجوز فى صفة غيره من المناديات المبنيات على الضم (فِى نَحْوِ) يا (سَعْدُ سَعْدَ ٱلْأَوْسِ) وقوله :

[٩٢٥] ★ يَا تَيْمُ تَيْمَ عَدِىٍّ لَا أَبَالَكُمُ ★

وقوله :

[٩٢٦] ★ يَا زَيْدُ زَيْدَ ٱلْيَعْمُلَاتِ ٱلذُّبَّلِ ★

(قوله على ما مر) لعل مراده على ما مر من اشتراط كون أل جنسية على الراجح . (قوله نحو يا ذا الرجل ويا ذا الذى قام) ونحو : يا هذا الرجل ويا هذا الذى قام ويا هؤلاء الكرام فها للتنبيه واسم الإشارة منادى مقدر فيه الضم وما بعده له صفة مرفوعة . (قوله يفيت المعرفة) أى يفوت علم المخاطب بالمنادى . (قوله بأن تكون هى) أى الصفة . (قوله هو المقصود بالنداء) بأن عرفه المخاطب بدون الوصف كما إذا وضع المتكلم يده عليه . (قوله فلا يلزم شىء من ذلك) مقتضاه حتى كون الصفة مقرونة بأل فيقتضى صحة يا هذا رجل وليس كذلك ويمكن تصحيح عبارته بجعل من بيانية وجعل الإشارة إلى مجموع ما مر من ذكر الصفة ورفعها وقرنها بأل فالمعنى لا يلزم مجموع الثلاثة أى بل بعضها وهو القرن بأل هكذا ينبغى الجواب لا كما أجاب البعض فتدبر . (قوله فى نحو سعد سعد الأوس) أى من كل تركيب وقع فيه المنادى مفردا مكررا ووقع بعد المرة الثانية مضاف إليه . وسعد الأوس هو سعد بن معاذ رضى الله تعالى عنه كما فى التصريح . (قوله زيدا ليعملات) بفتح الميم أضيف زيد إلى اليعملات لأنه كان يحدو لها وهى جمع يعملة وهى الناقة القوية الحمولة . والذبل جمع ذابل بمعنى الضامر

---

[٩٢٥] قاله جرير وتمامه : ★ لَا يُلْقِيَنَّكُمُ فِى سَوْءَةٍ عُمَرُ ★

من قصيدة من البسيط يهجو بها عمر بن لجا وقومه . والشاهد فى يا تيم تيم عدى فإن مذهب سيبويه فيه إذا نصبا جميعا أن يكون الثانى مقحما . ويجوز أن يكون الأول مضموما على أنه منادى علم والثانى بدلا من الأول أو عطف بيان أو منادى مضاف وحذف المضاف إليه لدلالة الثانى عليه ، والتقدير يا تيم عدى يا تيم عدى . وإنما أضاف التيم إلى عدى ليفرق بينها وبين تيم مرة فى قريش ، وتيم غالب بن فهر فى قريش أيضا ، وتيم قيس بن ثعلبة ، وتيم شيبان ، وتيم ضبة . ولا أبالكم كلمة تستعمل عند الغلظة فى الخطاب . ولا لنفى الجنس . قوله يلفينكم من ألفى إذا وجد . والسوأة بالفتح الفعلة القبيحة .

[٩٢٦] تمامه : ★ تَطَاوَلَ ٱللَّيْلُ عَلَيْكَ فَانْزِلِ ★

قاله عبد الله بن رواحة فيما قاله النحاس . وقيل قاله بعض ولد جرير . وأراد بزيد زيد بن أرقم . والشاهد فيه أن المنادى وقع مكررا فى حالة الإضافة فيجوز فى الأول الضم والفتح ويتعين النصب فى الثانى . وأضيف زيد إلى اليعملات لأنه كان يحدو لها ، وهو جمع يعملة وهى الناقة القوية الحمولة . والذبل بضم الذال المعجمة وتشديد الباء الموحدة جمع ذابل بمعنى الضامر . كركع جمع راكع .

(يَنْتَصِبْ * ثَانٍ) حتما (وَضُمَّ وَٱفْتَحْ أَوَّلَا تُصِبْ) فإن ضممته فلأنه منادى مفرد معرفة ، وانتصاب الثانى حينئذ لأنه منادى مضاف أو توكيد أو عطف بيان أو بدل أو بإضمار أعنى . وأجاز السيرافى أن يكون نعتا وتأول فيه الاشتقاق[1] . وإن فتحته فثلاثة مذاهب : **أحدها** وهو مذهب سيبويه أنه منادى مضاف إلى ما بعد الثانى . **والثانى** : مقحم بين المضاف والمضاف إليه . وعلى هذا قال بعضهم بكون نصب الثانى على التوكيد وثانيها

كركع جمع راكع ا هـ زكريا . وعبارة القاموس وهى الناقة الشديدة النجيبة المعتملة المطبوعة على العمل والجمل يعمل ولا يوصف بهما إنما هما اسمان ا هـ ولو قال زكريا جمع ذابلة كما عبر الشمنى لكان أنسب باليعملات .

(قوله لأنه منادى مضاف) فهو بتقدير يا والفرق بين هذا والبدل أن هذا يجوز معه ذكر حرف النداء ولا يجوز ذلك فى البدل وإن قيل إنه على تقدير تكرار العامل إذ هو عند ذلك القائل كالتقدير المعنوى الذى لا يتكلم به . شاطبى . **(قوله أو توكيد)** قاله المصنف . قال أبو حيان : ولم يذكره أصحابنا لأنه لا معنوى وهو ظاهر ولا لفظى لاختلاف جهتى التعريف لأن الأول معرف بالعلمية أو النداء والثانى بالإضافة لأنه لم يضف حتى سلب تعريف العلمية ا هـ . قال ابن هشام : وثم مانع أقوى من ذلك وهو اتصال الثانى بما لم يتصل به الأول . قال سم : ولا يخفى أن كلا الأمرين إنما يرد على المصنف إذا سلم أنه مانع وإلا فقد يتمسك بظاهر تعريف التوكيد اللفظى فإنه صادق مع اختلاف جهتى التعريف ومع اتصال الثانى بما لم يتصل به الأول . **(قوله وتأول فيه الاشتقاق)** أى جعله مشتقا بتأوله بالمنسوب إلى الأوس وضعفه الشاطبى بأن النعت بالجامد على تأوله بالمشتق موقوف على السماع . **(قوله والثانى مقحم)** أى زائد بناء على جواز إقحام الأسماء وأكثرهم يأباه وعلى جوازه ففيه فصل بين المتضايفين وهما كالشىء الواحد وكان يلزم أن ينون الثانى لعدم إضافته ا هـ تصريح ، وعليه ففتحته غير إعراب لأنها غير مطلوبة لعامل بل فتحته اتباع فيما يظهر ، وإن كان يرد عليه أن بين المتبع والمتبع له حاجزا حصينا ، لكن صرح الشارح بأن نصب الثانى توكيد ويوافقه تفسير الحفيد الإقحام بالتأكيد اللفظى وعلى هذا فالفتحة فتحة إعراب ، ولا يبعد أن الفصل بالثانى مغتفر لأنه كلا فصل لاتحاد الاسمين لفظا ومعنى ، وأن عدم تنوين الثانى على هذا الوجه والذى قبله للمشاكلة فيندفع قول صاحب التصريح ففيه فصل إلخ . وقوله وكان يلزم إلخ فتأمل ، ولا يصح إعرابه بدلا أو عطف بيان كما كان فى صورة الضم لأنهما إنما يكونان بعد تمام الاسم الأول والأول لا يكمل إلا بالإضافة بخلاف صورة الضم ، فإن الاسم الأول فيهما غير مضاف .

---

(١) لاشتراط ذلك فى النعت .

وهو مذهب المبرد أنه مضاف إلى محذوف دل عليه الآخر ، والثانى مضاف إلى الآخر ونصبه على الأوجه الخمسة ، **وثالثها** : أن الاسمين ركبا تركيب خمسة عشر ففتحتهما فتحة بناء لا فتحة إعراب ومجموعهما منادى مضاف وهذا مذهب الأعلم .

(تنبيهات)*: **الأول** : صرح فى الكافية بأن الضم أمثل الوجهين ، **الثانى** : مذهب البصريين أنه لا يشترط فى الاسم المكرر أن يكون علما بل اسم الجنس نحو : يا رجل رجل قوم والوصف نحو : يا صاحب صاحب زيد كالعلم فيما تقدم ، وخالف الكوفيون فى اسم الجنس فمنعوا نصبه ، وفى الوصف فذهبوا إلى أنه لا ينصب إلا منونا نحو : يا صاحبا صاحب زيد ، **الثالث** : إذا كان الثانى غير مضاف نحو : يا زيد زيد جاز ضمه بدلا ، ورفعه ونصبه عطف بيان على اللفظ أو المحل .

(قوله إلى محذوف) أى مماثل لما أضيف إليه الثانى . **(قوله ونصبه)** أى الثانى على الأوجه الخمسة بل الستة وهى أن يكون منادى مستأنفا أو منصوبا بأعنى أو عطف بيان أو بدلا أو توكيدا أو نعتا وكأنه لم ينظر إلى السادس لضعفه . **(قوله أن الاسمين ركبا)** قيل فيه تكلف تركيب ثلاثة أشياء ، ولا وجه له إذ المركب شيئان فقط قاله فى التصريح وقال الفارسى : الاسمان مضافان للمذكور ، وهو ضعيف لما فيه من توارد عاملين على معمول واحد . **(قوله ففتحتهما فتحة بناء)** فيه أن فتحة الأول على القول بالتركيب فتحة بنية ويمكن تصحيح عبارته بأن المراد ففتحة مجموعهما الذى هو المركب وفتحته هى فتحة آخره ولو قال ففتحة الثانى فتحة بناء لكان واضحا . ثم هذا القول لا يشمله قول المصنف ينتصب ثان إلا أن يراد بالنصب ما يعم فتحة الإعراب وغيره . **(قوله أمثل الوجهين)** أى أحسنهما وأشار هنا إلى أمثليته بتقديمه . **(قوله بل اسم الجنس)** مبتدأ خبره كالعلم . **(قوله وخالف الكوفيون إلخ)** عبارة الهمع وخالف الكوفيون فأوجبوا فى اسم الجنس ضم الأول وفى الوصفين ضمه بلا تنوين أو نصبه منونا . **(قوله جاز ضمه بدلا)** نقله المصنف عن الأكثر ورده بأنه لايتحد لفظ بدل ومبدل منه إلا ومع الثانى زيادة بيان وجوز الدمامينى أن يكون منادى ثانيا وأن يكون تأكيدا لفظيا وقوله ضمه بدلا أى بناؤه على الضم ومن لازمه عدم التنوين . **(قوله عطف بيان)** رده المصنف فى شرح الكافية فقال إنه توكيد على اللفظ أو المحل لا عطف بيان كما يقول أكثر النحويين لأن الشىء لا يبين نفسه . **(قوله على اللفظ أو المحل)** لف ونشر مرتب .

[المنادى المضاف إلى ياء المتكلم]

(وَٱجْعَلْ مُنَادًى صَحَّ) آخره (إنْ يُضَفْ لِيَا) المتكلم (كَعَبْدِ عَبْدِى عَبْدَ عَبْدَا عَبْدِيَا) والأفصح والأكثر من هذه الأمثلة **الأول**: وهو حذف الياء والاكتفاء بالكسرة نحو: ﴿**يا عباد فاتقون**﴾ [الزمر: ١٦]، ثم **الثانى**: وهو ثبوتها ساكنة نحو: ﴿**يا عبادى لا خوف عليكم**﴾ [الزخرف: ٦٨]، **والخامس**: وهو ثبوتها مفتوحة نحو: ﴿**يا عبادى الذين أسرفوا**﴾ [الزمر: ٥٣]، وهذا هو الأصل، ثم **الرابع**: وهو قلب الكسرة فتحة والياء ألفا نحو: ﴿**يا حسرتا**﴾ [يسٓ: ٣٠]. وأما المثال **الثالث**: وهو حذف الألف والاجتزاء بالفتحة فأجازه الأخفش والمازنى والفارسى كقوله:

[٩٢٧] وَلَسْتُ بِرَاجِعٍ مَا فَاتَ مِنِّى ... بِلَهْفَ وَلَا بِلَيْتَ وَلَا لَوَ انِّى

[المنادى المضاف إلى ياء المتكلم]

أفرده بترجمة لأن له أحكاما تخصه وتقدم أن الأصل فى ياء المتكلم قيل السكون وقيل الفتح وجمع بأن السكون أصل أوّل إذ هو الأصل فى كل مبنى والفتح أصل ثان إذ هو الأصل فيما وضع على حرف واحد. **(قوله صح آخره)** بأن يكون آخره حرفا غير لين أو لينا قبله ساكن كدلو وظبى وهذا القيد يخرج نحو مسلمى تثنية وجمعا وجوز العصام حذف يائه لدلالة ياء التثنية والجمع على الإضافة وعدم التباسه بالمفرد عند الحذف قال سم: وفيه نظر فى الجمع لالتباسه حينئذ بالمفرد فى صورة إثبات يائه ساكنة اهـ ويشترط ما ذكره المصنف أن يكون غير وصف مشبه للفعل كما سيأتى. **(قوله عبدا)** ينبغى أن يكون منصوبا بفتحة مقدرة على الدال لا بالفتحة الموجودة لأجل الألف. سم. **(قوله وهو حذف الياء والاكتفاء بالكسرة)** نقل البعض عن الحفيد أنه قيد ذلك بأن يشتهر الاسم بالإضافة إلى الياء أولا فلا يقال فى يا عدوى يا عدو لأنه لا دلالة على الياء. والذى فى التوضيح وشرحه إنما هو اشتراط الاشتهار بالإضافة فى الوجه السادس وهو الضم وهذا هو المتجه فافهم. **(قوله والخامس)** عطفه على الثانى بالواو إشارة إلى أنهما فى مرتبة للقول بالأصالة فى كل، وجعل السيوطى السكون أفصح من الفتح ولعل وجهه أن السكون أخف من الفتح. **(قوله والياء ألفا)** أى لتحركها وانفتاح ما قبلها لأن الألف أخف من الياء اهـ تصريح. والظاهر أن هذه الألف اسم لأنها منقلبة عن اسم وينبغى أن يحكم بأنها مضاف إليه وأنها فى محل جر. سم.

---

[٩٢٧] هو من الوافر. والباء فى براجع زائدة وهو خبر لست. قوله بلهف أى بقولى لهف. والشاهد فيه لأن أصله لهفا بالألف ولكنه حذفها واكتفى بالفتحة. وأصله يا لهفى أى تحسرى فحذف حرف النداء ثم قلب الياء ألفا ثم حذف الألف اجتزاء بالكسرة. قوله ولا بليت أى ولا بقولى ليت ولا بقولى لو أنى فعلت. والحاصل أن الأمر الذى فات لا يعود ولا يتلافى لا بكلمة التلهف ولا بكلمة التمنى ولا بكلمة لو التى تفتح أبوابا من الشيطان (كما ورد فى الحديث الشريف).

أصله بقوله يا لهفا . ونقل عن الأكثرين المنع . قال فى شرح الكافية : وذكروا أيضا وجها سادسا وهو الاكتفاء عن الإضافة بنيتها وجعل الاسم مضموما كالمنادى المفرد . ومنه قراءة بعض القراء : ﴿ **رب السجن أحب إلى** ﴾ [يوسف : ٣٣] ، وحكى يونس عن بعض العرب : يا أم لا تفعلى وبعض العرب يقولون : يارب اغفر لى ويا قوم لا تفعلوا . أما المعتل آخره ففيه لغة واحدة وهى ثبوت يائه مفتوحة نحو : يا فتاى ويا قاضى .

(تنبيهان): **الأول** : ما سبق من الأوجه هو فيما إضافته للتخصيص كما أشعر به تمثيله ، أما الوصف المشبه للفعل فإن ياءه ثابتة لا غير ، وهى إما مفتوحة أو ساكنة نحو : يا مكرمى ويا ضاربى . **الثانى** : قال فى شرح الكافية : إذا كان آخر المضاف إلى ياء المتكلم ياء مشددة كبنى قيل يا بنى أو يا بنى لا غير فالكسر على التزام حذف ياء

(قوله وهو حذف الألف) فيه جمع بين حذف العوض والمعوض وهو لا يجوز ، ويجاب بأنها بدل الياء وفرق بين الإبدال والتعويض ، سم . على أنه قد يمنع عدم الجواز بدليل ﴿ **وإقام الصلاة** ﴾ وأجاب إجابا .

(قوله ونقل عن الأكثرين المنع) أى ولا دلالة فى البيت على الجواز لاحتمال أن المراد بهذه اللفظة ولا نداء . **(قوله وجها سادسا)** يظهر أن قائله يحذف الياء والكسرة ثم يعامله معاملة الاسم المفرد فيضم آخره ضمة مشاكلة للمفرد المبنى فهو منصوب تقديرا بفتحة مقدرة منع من ظهورها ضمة المشاكلة . وتعرفه بالإضافة المنوية كما اختاره المصنف لا محلا . وتعرفه بالقصد كما قيل وإلا لم يكن لغة فى المضاف . قال أبو حيان : والظاهر أن حكمه فى الاتباع حكم المبنى على الضم غير المضاف لا حكم المضاف للياء ا هـ أى أنه يجوز فى تابعه الوجهان وهو لا يظهر على أن تعرفه بالإضافة المنوية ونصبه مقدر فإن مقتضاه عدم جواز الوجهين فى تابعه ، وقد يوجه ما قاله أبو حيان ، وإن قلنا تعرفه بالإضافة المنوية ونصبه مقدر بأنه عومل معاملة المفرد فأعطى حكمه وإن لم يكن منه حقيقة أفاده سم . قال فى التصريح : وإنما يأتى هذا الوجه السادس فيما يكثر نداؤه مضافا كالرب تعالى والأب والأم والابن حملا للقليل على الكثير . **(قوله أما المعتل آخره)** بأن يكون آخره حرفا لينا قبله حركة مجانسة له وأما ما حذف لامه كأخ فلا ترد لامه خلافا للمبرد ووقع فى عبارة البعض هنا خلل فاحذره . **(قوله وهى ثبوت يائه مفتوحة)** وتسكين ورش[1] محياى من إجراء الوصل مجرى الوقف . **(قوله فيما إضافته للتخصيص)** كان الأولى للتعريف والمراد فيما إضافته محضة بقرينة المقابلة . **(قوله المشبه للفعل)** أى المضارع فى كونه بمعنى الحال أو الاستقبال . **(قوله فإن ياءه ثابتة لا غير)** قد يوجه بشدة طلبه لها لكونه عاملا يشبه الفعل . **(قوله وهى إما مفتوحة أو ساكنة)** أى إن لم يكن الوصف مثنى أو مجموعا على حده وإلا تعين الفتح نحو : يا ضاربى ويا ضاربى .

---

(١) أحد القراء أصحاب المذاهب .

المتكلم فرارا من توالى الياءات مع أن الثالثة كان يختار حذفها قبل ثبوت الثنتين وليس بعد اختيار الشىء إلا لزومه . والفتح على وجهين : **أحدهما** : أن تكون ياء المتكلم أبدلت ألفا ثم التزم حذفها لأنها بدل مستثقل . **الثانى** : أن ثانية ياءى بنى حذفت ثم أدغمت أولاهما فى ياء المتكلم ففتحت لأن أصلها الفتح كما فتحت فى يدى ونحوه ا هـ وقد تقدمت بقية الأحكام فى باب المضاف إلى ياء المتكلم (**وَفَتْحٌ أَوْ كَسْرٌ وَحَذْفُ الْيَا**) والألف تخفيفا لكثرة الاستعمال (**اسْتَمَرّ * فِى**) قولهم (**يَا ابْنَ أُمَّ**) ويا ابنة أم (**و يَا ابْنَ عَمَّ**) ويا ابنة عم (**لاَ مَفَرّ**) أما الفتح ففيه قولان : **أحدهما** : أن الأصل أما وعما بقلب الياء ألفا فحذفت الألف وبقيت الفتحة دليلا عليها . **الثانى** : أنهما جعلا اسما واحدا مركبا وبنى على الفتح

(**قوله كبنى**) أى تصغير ابن وأصله بنو بفتحتين وإذا صغرته حذفت ألف الوصل ورددت اللام المحذوفة[1] فيبقى بنيو فتقلب الواو ياء لاجتماع الواو والياء وسبق إحداهما بالسكون وتدغم الياء فى الياء ، وعلى القول بأن لامه ياء يكون فيه ما عدا القلب . (**قوله قيل يا بنى**) بكسر الياء أو يا بنى بفتحها لا غير ، أورد عليه شيخنا أن فيه لغة ثالثة قرىء بها فى السبع وهى إسكان الياء مخففة ووجهه أنه حذف ياء المتكلم ثم استثقلت الياء المشددة المكسورة فحذف الياء الثانية التى هى لام الكلمة وأبقى الأولى وهى ياء التصغير ساكنة . (**قوله على التزام حذف ياء المتكلم**) أى وإبقاء الياء الثانية على كسرها لأجل ياء المتكلم . (**قوله مع أن الثالثة**) كان الأوضح ولأن الثالثة لأن هذا تعليل آخر لالتزام الحذف . (**قوله أبدلت ألفا**) أى بعد قلب الكسرة التى قبلها فتحة . (**قوله ثم التزم حذفها**) أى وأبقيت الفتحة دليلا عليها . (**قوله مستثقل**) أى حرف مستثقل وهو الياء أى وبدل الثقيل ثقيل . (**قوله ففتحت لأن أصلها الفتح**) وعلى القول بأن أصلها السكون يوجه الفتح بأنه احتيج للتحريك لئلا يلتقى ساكنان والفتح أخف . سم . (**قوله بقية الأحكام**) أى بقية أحكام المضاف المذكور ككسر آخره وجوبا إذا لم يكن واحدا من الأمور الأربعة المتقدمة فى قوله :

*** آخر ما أضيف لليا اكسر إذا ***

لم يك معتلا إلخ وسلامة الألف مطلقا إلى آخر ما مر أى فلا نعيد تلك الأحكام هنا . (**قوله وفتح أو كسر**) أى للميم وأجاز قوم ضمها أيضا . سم . (**قوله وحذف اليا**) أى مع الكسر والألف أى مع الفتح ففيه مع ما قبله لف ونشر مشوش ، لكن حذف الألف إنما يأتى على قول الكسائى ومن وافقه لا على قول سيبويه والبصريين فلهذا أسقطه المصنف . (**قوله استمر**) أى اطرد ، وفى نسخة اشتهر وأفرد الضمير مع رجوعه إلى الفتح أو الكسر وحذف الياء على التأول بالمذكور أو على حذف خبر أحد المتعاطفين لدلالة الآخر . (**قوله ويا ابنة عم**) فى التصريح أن بنتا كابنة . (**قوله فحذفت الألف وبقيت الفتحة**) قد تقدم منع الجمهور لهذا فى غير

---

(١) إذ التصغير يرد الأسماء إلى أصلها .

والأول قول الكسائى والفراء وأبى عبيدة وحكى عن الأخفش والثانى قيل هو مذهب سيبويه والبصريين وأما الكسر فظاهر مذهب الزجاج وغيره أنه مما اجتزئ فيه بالكسرة عن الياء المحذوفة من غير تركيب . قال فى الارتشاف : وأصحابنا يعتقدون أن ابن أم وابنة أم وابن عم وابنة عم حكمت لها العرب بحكم اسم واحد وحذفوا الياء كحذفهم إياها من أحد عشر إذا أضافوه إليها . وأما إثبات الياء والألف فى قوله :

[٩٢٨] * يَا ٱبْنَ أُمِّى وَيَا شُقَيِّقَ نَفْسِى *

وقوله :

[٩٢٩] * يَا ٱبْنَةَ عَمَّا لَا تَلُومِى وَٱهْجَعِى *

فضرورة . أما ما لا يكثر استعماله من نظائر ذلك نحو : يا ابن أخى ويا ابن خالى

هذه الصورة نحو يا عبد وهم لا يمنعون ذلك هنا والفرق ثبوت السماع الصحيح هنا ، سم . وقوله : قد تقدم أى فى قول الشارح ونقل عن الأكثرين المنع . **(قوله والثانى أنهما)** أى ابنا وما بعده . **(قوله وبنى)** أى المجموع على الفتح فيكون نحو : يا ابن أم مبنيا على ضم مقدر كخمسة عشر ، ونقل السيوطى عن الرضى أن مجموع الكلمتين مع تركيبهما وفتحهما مضاف إلى الياء المحذوفة . **(قوله من غير تركيب)** هذا هو محل مخالفة ظاهر مذهب الزجاج لما فى الارتشاف . **(قوله قال فى الارتشاف إلخ)** هذا مقابل قوله فظاهر مذهب الزجاج إلخ . **(قوله وحذفوا الياء)** أى وأبقوا الكسرة دليلا عليها لأن الكلام فى الكسر . **(قوله ويا شقيق)** تصغير شقيق . **(قوله فضرورة)** وقال بعضهم : هما لغتان قليلتان ، قيل وقلب الياء ألفا أجود من إثباتها وإذا ثبتت الياء ففيها وجهان الإسكان والفتح ، فالحاصل خمسة أوجه ، ونص بعضهم على أن الخمسة لغات ، ومر قريبا لغة سادسة وهى الضم . **(قوله فالياء فيه ثابتة لا غير)** ساكنة أو مفتوحة ولا يجوز حذفها لبعدها عن المنادى تصريح ، أى مع عدم سماع حذفها فى غير يا ابن أم يا ابن عم فلا يرد أن البعد موجود فيهما أيضا .

---

[٩٢٨] تمامه : * أَنْتَ خُلَيِّتِى لِدَهْرٍ شَدِيدِ *

قاله أبو زيد حرملة بن المنذر من شعر من الخفيف يرثى به أخاه . الشاهد فى إثبات الياء فى أمى ، والأصل إثبات الياء فى المضاف إلى ياء المتكلم إذا نودى المضاف إلا فى يا ابن أم ويا ابن عم لكثرة الاستعمال فيهما وذلك للضرورة . وشقيق تصغير شقيق المترحم ، بمعنى يا ابن أمى ويا أخا نفسى خليتنى لدهر شديد أكابده وحدى ، وقد كنت لى ظهيرا عليه وركنا أستند إليه ، فأوحشنى فقدك ، وأتلفنى موتك .

[٩٢٩] قاله أبو النجم العجلى من قصيدة مرجزة أولها :

* قَدْ أَصْبَحَتْ أُمُّ ٱلْخِيَارِ تَدَّعِى *(١)

والشاهد فى إثبات الألف فى عما وإبدالها من الياء إذ أصله يا ابنة عمى ، واهجعى من الهجوع وهو النوم بالليل خاصة . وأم الخيار اسم امرأته .

---

(١) وعجز البيت : * على ذنبا كله لم أصنع .

فالياء فيه ثابتة لا غير ، ولهذا قال فى يا ابن أم يا ابن عم و لم يقل فى نحو يا ابن أم يا ابن عم .

(تنبيه): نص بعضهم على أن الكسر أجود من الفتح وقد قرىء : ﴿ **قال يا ابن أم** ﴾ بالوجهين (**وَفِى ٱلنِّدَا**) قولهم يا (**أَبَتِ**) ويا (**أُمَّتِ**) بالتاء (**عَرَضْ**) والأصل يا أبى ويا أمى (**وَٱكْسِرْ أَوِ ٱفْتَحْ وَمِنَ ٱلْيَا ٱلتَّا عِوَضْ**) ومن ثم لا يكادان يجتمعان ، ويجوز فتح التاء وهو الأقيس وكسرها وهو الأكثر ، وبالفتح قرأ ابن عامر وبالكسر قرأ غيره من السبعة .

(تنبيهات): **الأول** : فهم من كلامه فوائد : **الأولى** أن تعويض التاء من ياء المتكلم فى أب وأم لا يكون إلا فى النداء . **الثانية** أن ذلك مختص بالأب والأم . **الثالثة** أن التعويض فيهما ليس بلازم فيجوز فيهما ما جاز فى غيرهما من الأوجه السابقة فهم ذلك من قوله (عرض) . **الرابعة** منع الجمع بين التاء والياء لأنها عوض عنها وبين التاء والألف لأن الألف بدل من الياء.. وأما قوله :

(قوله ولهذا قال فى يا ابن أم يا ابن عم) ولا يرد يا ابنة أم يا ابنة عم لأن ابنة هى ابن بزيادة التاء . **(قوله وفى الندا أبت أمت عرض)** وكل منهما منصوب لأنه معرب فإنه من أقسام المضاف بفتحة مقدرة على ما قبل التاء منع من ظهورها اشتغال المحل بالفتحة لأجل التاء لاستدعائها فتح ما قبلها لا على التاء لأنها فى موضع الياء التى يسبقها إعراب المضاف إليها . سم . **(قوله ومن اليا التا عوض)** إنما عوض تاء التأنيث عن الياء إذا أضيف إليها الأب أو الأم لأن كلا منهما مظنة التفخيم والتاء تدل عليه كما فى علّامة ، اهـ حفيد . ووجهه[1] فى الكشاف بأن تاء التأنيث وياء الإضافة متناسبتان فى أن كلا منهما زيادة مضمومة إلى الاسم فى آخره وفيما ذكر تصريح بأن التاء حرف لا اسم إذ لم تنقلب الياء إليها بخلاف الألف فى نحو : يا عبدا كما مر بيانه . **(قوله ويجوز فتح التاء إلخ)** كان الأولى والفتح أقيس والكسر أكثر لأن جواز كل مستفاد من عبارة المصنف . **(قوله وهو الأقيس)** لأن التاء عوض عن الياء وحركتها الفتح وتحركها بحركة أصلها هو الأصل ، اهـ حفيد . **(قوله وهو الأكثر)** أى لأن الكسر عوض عن الكسر الذى كان يستحقه ما قبل الياء وزال حين مجيء التاء لأن ما قبلها لا يكون إلا مفتوحا . **(قوله لا يكون إلا فى النداء)** أخذ الحصر من تقديم الجار والمجرور . **(قوله مختص بالأب والأم)** أى لأنه لم يقل نحو أبت أمت . **(قوله من الأوجه السابقة)** أى فى المنادى المضاف لياء المتكلم . **(قوله فهم ذلك من قوله عرض)** نظر فيه سم بأن العروض لا ينافى اللزوم وقد يقال شأن العارض عدم اللزوم . **(قوله وبين التاء والألف)** مشى ابن الحاجب على جواز الجمع بينهما لأنه جمع بين عوضين بخلاف

---

(١) يقصد جار الله الزمخشرى فى تفسيره المعروف بالكشاف .

[٩٣٠] أَيَا أَبَتِي لَا زِلْتَ فِينَا فَإِنَّمَا لَنَا أَمَلٌ فِي ٱلْعَيْشِ مَا دُمْتَ عَائِشَا

فضرورة وكذا قوله :

[٩٣١] * يَا أَبَتَا عَلَّكَ أَوْ عَسَاكَا *

وهو أهون من الجمع بين التاء والياء لذهاب صورة المعوض عنه . وقال فى شرح الكافية : الألف فيه هى الألف التى يوصل بها آخر المنادى إذا كان بعيدا أو مستغاثا به أو مندوبا ، وليست بدلا من ياء المتكلم ، وجوز الشارح الأمرين . **الثانى** : اختلف فى جواز ضم التاء فى يا أبت ويا أمت فأجازه الفراء وأبو جعفر النحاس ، ومنعه الزجاج ، ونقل عن الخليل أنه سمع من العرب من يقول : يا أبتُ ويا أمت بالضم ، وعلى هذا فيكون فى ندائهما عشر لغات : الست السابقة فى نحو : يا عبد ، وهذه الأربعة أعنى تثليث التاء والجمع بينها وبين الألف فى نحو : يا أبتا على ما مر . **الثالث** : يجوز إبدال هذه التاء هاء وهو يدل على أنها تاء التأنيث قال فى التسهيل : وجعلها هاء فى الخط والوقف جائز ، وقد قرىء بالوجهين فى السبع ، ورسمت فى المصحف بالتاء .

ما قبله سم أى فإن فيما قبله جمعا بين العوض والمعوض عنه وفى قوله بين عوضين تغليب لأن الألف بدل عن الياء لا عوض عنها كما مر ووقع للبعض خطأ فاحش فى تقرير مذهب ابن الحاجب فانظره . **(قوله التى يوصل بها آخر المنادى إلخ)** أى بناء على القول بجواز ذلك فى المنادى البعيد والمستغاث والمندوب . **(قوله وجوز الشارح الأمرين)** أى كونها عوضا عن الياء وكونها التى يوصل بها آخر المنادى . **(قوله على ما مر)** أى على القول الذى مر عن شرح الكافية أن هذه الألف هى التى يوصل بها آخر المنادى المتقدم وليست بدلا عن ياء المتكلم لا على القول بأنها بدل عن ياء المتكلم لأن الجمع على هذا ضرورة كالجمع بين الياء والتاء لا لغة حتى تعد فى اللغات وإلا كانت إحدى عشرة لغة بزيادة الجمع بين الياء والتاء وبهذا يعرف ما فى كلام البعض . **(قوله إبدال هذه التاء هاء)** أى فى الوقف . **(قوله على أنها تاء التأنيث)** أى بحسب الأصل . **(قوله ورسمت فى المصحف بالتاء)** أى فرسمها بالتاء أولى كما قاله الدمامينى .

---

[٩٣٠] هو من الطويل . والشاهد فى أبتى حيث جمع فيه بين العوض والمعوض وهما التاء وياء المتكلم ، لأن التاء عوض عن ياء المتكلم فى قوله يا أبت ، وهذا لا يجوز إلا فى الضرورة وأجازه كثير من الكوفية مطلقا . وعائشا خبر ما دمت .

[٩٣١] قاله رؤبة . وأوله : * تَقُولُ بِنْتِى قَدْ آنَ أَنَاكَ *

أى حان وقتك . والشاهد فيه فى مواضع : وقوع الضمير المنصوب المتصل بعد عسى وهو قليل ، ودخول تنوين الترنم فى عساك ، والجمع بين العوض والمعوض فى أبتا لأن الألف والتاء عوضان عن ياء المتكلم ، وهو المراد ههنا .

[أسماء لازمت النداء]

(وَفُلُ بَعْضُ مَا يُخصُّ بِالنِّدَا) أى لا يستعمل فى غير النداء ويقال للمؤنثة يا فلة واختلف فيهما فمذهب سيبويه أنهما كنايتان عن نكرتين ، ففل كناية عن رجل وفلة كناية عن امرأة ، ومذهب الكوفيين أن أصلهما فلان وفلانة فرخما ، ورده الناظم بأنه لو كان مرخما لقيل فيه فلا ولما قيل فى التأنيث فلة . وذهب الشلوبين وابن عصفور وصاحب البسيط إلى أن فل وفلة كناية عن العَلم نحو : زيد وهند بمعنى فلان وفلانة ، وعلى ذلك مشى الناظم وولده[1] . قال الناظم فى شرح التسهيل وغيره أن يا فل بمعنى يا فلان ويا فلة بمعنى يا فلانة ، قال وهما الأصل فلا يستعملان منقوصين فى غير نداء إلا فى ضرورة فقد وافق الكوفيين فى أنهما كناية عن العلم وأن أصلهما فلان وفلانة ، وخالفهم فى الترخيم ورده بالوجهين السابقين و**(لُؤْمَانُ)** بالهمز وضم اللام ، وملأم وملأمان بمعنى عظيم اللؤم

[أسماء لازمت النداء]

يجوز كون لازمت فعلا ماضيا كضاربت وكونه اسم فاعل كضاربة مضافا إلى النداء أو منونا ناصبا النداء على المفعولية ، سم . **(قوله بعض ما يخص بالندا)** أشار إلى أن هناك ألفاظا أخر تختص بالنداء كأبت وأمت . **(قوله أى لا يستعمل فى غير النداء)** أشار به إلى أن الباء داخلة على المقصور عليه . **(قوله عن نكرتين)** أى من جنس الإنسان لا مطلقا . **(قوله بأنه لو كان)** أى المذكور من فل وفلة مرخما أى مرخم فلان وفلانة لقيل فيه أى فى بعضه وهو فل بقرينة ما بعده (فلا) لأنه لا يحذف فى الترخيم مع الآخر ما قبله من حرف مد زائد إلا إذا كان المرخم خماسيا فصاعدا وفلان على أربعة أحرف فحق ترخيمه يا فلا وقوله ولما قيل فى التأنيث فلة أى بل كان يقال فلان وكان الأخصر والأوضح أن يقول ورده الناظم بأنهما لو كانا مرخمين لقيل فى الأول فلا وفى الثانى فلان . **(قوله وذهب الشلوبين إلخ)** الفرق بين هذا المذهب ومذهب الكوفيين مع أنهما كنايتان عن العلم عند الكوفيين أيضا اعتبار الترخيم عندهم دون الشلوبين ومن معه . **(قوله كناية عن العلم)** أى الشخصى لمن يعقل وكأن الظاهر كنايتان . **(قوله وهما الأصل)** المراد بالأصل هنا وفى قوله الآتى وأن أصلهما فلان وفلانة ما كانا عليه قبل تخفيفهما بحذف الألف والنون لا بالترخيم والحاصل أن الشلوبين والناظم ومن وافقهما يقولون هما كنايتان عن العلم وأصلهما فلان وفلانة فدخلهما مجرد الحذف تخفيفا لا ترخيما والكوفيون يقولون هما كنايتان عن العلم وأصلهما فلان وفلانة فدخلهما خصوص الترخيم وبهذا تعلم أن قول البعض فيما كتبه قبيل الخاتمة

(١) يقصد بدر الدين ابن مالك ناظم الألفية ــ راجع له شرحه من تحقيقنا .

و (نَوْمَانُ) بفتح النون بمعنى كثير النوم (كَذَا) أى مما يختص بالنداء .

(تنبيهان)*: **الأول** : الأكثر فى بناء مفعلان نحو ملأمان أن يأتى فى الذم ، وقد جاء فى المدح نحو : يا مكرمان حكاه سيبويه والأخفش ، ويا مطيبان . وزعم ابن السيد أنه يختص بالذم وأن مكرمان تصحيف مكذبان وليس بشىء . **الثانى** : قال فى شرح الكافية أن هذه الصفات مقصورة على السماع بإجماع وتبعه ولده ، وهو صحيح فى غير مفعلان فإن فيه خلافا ، أجاز بعضهم القياس عليه فتقول يا مخبثان وفى الأنثى يا مخبثانة **(وَٱطَّرَدَا**
★ **فِى سَبِّ ٱلْأُنْثَى وَزْنُ)** يا فعال نحو **(يَا خَبَاثِ)** يا لكاع يا فساق وأما قوله :

[٩٣٢] **أُطَوِّف مَا أُطَوِّفُ ثُمَّ آوِى   إِلَى بَيْتٍ قَعِيدَتُهُ لَكَاعِ**

فضرورة **(وَٱلْأَمْرُ هَكَذَا)** أى اسم فعل الأمر مطرد **(مِنَ ٱلثُّلَاثِى)** عند سيبويه نحو :

أن مادة فلان مخالفة لمادة فل عند المصنف كما أن الأمر كذلك على مذهب سيبويه الصحيح فيه نظر . **(قوله بالهمز)** أى الساكن . **(قوله أى مما يختص بالنداء)** بيان لوجه الشبه . **(قوله يا مكرمان)** بفتح الراء . زكريا ، وهو العزيز المكرم . دماميني . **(قوله تصحيف مكذبان)** أى تحريفه وسماه تصحيفا لقربه من التصحيف لقرب رسم الذال من رسم الراء وقرب رسم الباء من رسم الميم المخلوط بما بعدها . **(قوله وليس بشىء)** مع أنه يبقى عليه مطيبان إلا أن يمنع وروده **(قوله مقصورة على السماع)** ويؤخذ ذلك من تعبيره بالاطراد فيما بعدها دونها . **(قوله وهو)** أى الإجماع . **(قوله فتقول يا مخبثان إلخ)** قضيته عدم سماع مخبثان ويعكر عليه قول الهمع الذى سمع منه أى من مفعلان ستة ألفاظ : مكرمان وملأمان ومخبثان وملكعان ومطيبان ومكذبان . قال : وحكى ابن سيده رجل مكرمان وملأمان وامرأة ملأمانة فمنهم من أجاز استعماله فى غير النداء بقلة وخرجه أبو حيان على إضمار القول وحرف النداء والأصل رجل مقول فيه يا مكرمان . **(قوله وزن يا فعال)** أى موازن ثانى يا فعال وكذا يقال فى قوله الآتى وشاع فى سب الذكور وزن يا فعل وفى الإتيان بيا هنا وفيما يأتى إشارة إلى اختصاص سب الأنثى والذكور المذكورين بالنداء . **(قوله قعيدته)** سميت امرأة الرجل قعيدة للزومها البيت لكاع أى خسيسة . **(قوله فضرورة)** وقيل التقدير قعيدته يقال لها يا لكاع . **(قوله والأمر هكذا إلخ)** وجه ذكره هنا مناسبته لنحو خباث المتعلق بما هنا فى وزنه وبنائه على الكسر وشروطه سم أى فذكره هنا من باب الاستطراد وقوله هكذا أى كخباث فى الوزن لا فى النداء .

---

[٩٣٢] ذكر مستوفى فى شواهد الموصول . والشاهد فيه هنا استعمال لكاع فى غير النداء للضرورة .

نزال وتراك من نزل وترك .

(تنبيهان)*: **الأول** : أهمل الناظم من شروط القياس على هذا النوع أربعة شروط : الأول أن يكون مجردا فأما غير المجرد فلا يقال منه إلا ما سمع نحو : دراك من أدرك . **الثاني** : أن يكون تاما فلا يبنى من ناقص. **الثالث**: أن يكون متصرفا. **الرابع**: أن يكون كامل التصرف فلا يبنى من يدع ويذر. **الثاني**: ادعى سيبويه سماعه من غير الثلاثي شذوذا كقرقار من قرقر في قوله:

[٩٣٣] * قَالَتْ لَهُ رِيحُ الصَّبَا قَرْقَارِ *

وعرعار من عرر في قوله :

[٩٣٤] * يَدْعُو وَلِيدَهُمْ بِهَا عَرْعَارِ *

(قوله أى اسم فعل الأمر) أى فكلامه على حذف مضافين وقول شيخنا فكلامه على حذف مضاف أى ودال الأمر هو مع كونه لا يناسب صنيع الشارح يرد عليه أن دال الأمر أعم من اسم فعل الأمر . **(قوله من الثلاثى)** جعله الشارح مختصا بقوله والأمر هكذا مع أنه يعود لما قبله أيضا فالوجه تعليقه باطرد سم ، وعليه فالأمر معطوف على وزن وهكذا حال وعلى صنيع الشارح الأمر مبتدأ هكذا حال ومطرد خبر أو هكذا خبر أول ومطرد خبر ثان . **(قوله عند سيبويه)** وقال المبرد : هو مسموع فلا يقال قوام ولا قعاد فى قم واقعد إذ ليس لأحد أن يبتدع صيغة لم تقلها العرب . قال الأندلسى : ومنع المبرد قوى ، فالأولى أن يتأول قول سيبويه هو مطرد على أنه أراد بالاطراد الشياع اهـ دمامينى . وفى التوضيح مع شرحه والمبرد لا يقيس فيهما أى فى فعال سبًّا وفعال أمرا أى فلا يقال يا قباح قياسا على فساد ولا قعاد قياسا على نزال اهـ ومنه يعلم أن الخلاف بين سيبويه والمبرد فى فعال سبا وفعال أمرا والموافق لهذا أن يجعل قول الشارح عند سيبويه متعلقا باطرد فى كلام المتن ومطرد فى كلام الشارح على التنازع وإن كان الأقرب إلى صنيع الشارح تعلقه بمطرد فى كلامه فعلم ما فى قول البعض أن عند سيبويه متعلق باطرد . **(قوله على هذا النوع)** قال البعض : أى على ما ورد منه أو المراد فى هذا النوع وهو اسم الفعل اهـ وهو موافق لقول شيخنا أى نوع نزال اهـ وقال شيخنا السيد : قوله على هذا النوع أى وكذا ما قبله أو يراد بالنوع ما هو على وزن فعال منادى أو اسم فعل اهـ وهذا هو الموافق لما فى التوضيح وشرحه فانظره . **(قوله أن يكون مجردا)** أى عن الزوائد وفيه أن هذا معلوم من اشتراط المصنف كونه ثلاثيا لأن الثلاثى عند النحاة لا يشمل المزيد . **(قوله متصرفا)** فخرج نحو نعم وبئس . **(قوله ادعى سيبويه سماعه)** أى سماع اسم فعل الأمر المبنى على الكسر لا بقيد كونه على وزن فعال . **(قوله كقرقار)** أى صوت ، وعرعار أى العب . **(قوله يدعو وليدهم)** أى صغيرهم بها عرعار أى هلموا للعرعرة وهى لعبة الصبيان اهـ فارضى . ووليد فاعل يدعو

---

[٩٣٣] الرجز لأبي النجم في خزانة الأدب .

[٩٣٤] البيت من الكامل ، وهو للذبياني .

وقاس عليه الأخفش . ورد المبرد على سيبويه سماع اسم الفعل من الرباعى . وذهب إلى أن قرقار وعرعار حكاية صوت ، وحكاه عن المازنى . وحكى المازنى عن الأصمعى عن أبى عمرو مثله . والصحيح ما قاله سيبويه لأنه لو كان حكاية صوت لكان الصوت الثانى مثل الأول نحو : غاق غاق فلما قال عرعار وقرقار فخالف لفظ الأول لفظ الثانى علم أنه محمول على عرعر وقرقر **(وَشَاعَ فِي سَبِّ ٱلذُّكُورِ)** يا **(فُعَلُ)** نحو قولهم يا فسق يا لكع يا غدر يا خبث **(وَلَا تَقِسْ)** عليه بل طريقه السماع ، واختار ابن عصفور كونه قياسا ونسب لسيبويه **(وَجُرَّ فِي ٱلشِّعْرِ فُلُ)** قال الراجز :

[٩٣٥] ★ **فِي لُجَّةٍ أَمْسِكْ فُلَانًا عَنْ فُلِ** ★

كما قاله شيخنا السيد وانظر مرجع ضمير بها . **(قوله حكاية صوت)** أى قرقار حكاية صوت الرعد ، وعرعار حكاية صوت الصبيان . **(قوله لكان الصوت الثانى)** أى لكان الصوت الثانى . وقوله مثل الأول تصدق المماثلة بأن يقال عرعر وقرقر وبأن يقال عرعار وقارقار . **(قوله علم أنه)** أى ما ذكر محمول على عرعر وقرقر بصيغة الأمر أى دال عليه دلالة اسم الفعل على الفعل . **(قوله يا فسق إلخ)** هى غير منصرفة للوصفية والعدل عن فاسق وألكع وغادر وخبيث . **(قوله يا لكع)** ذكر فى القاموس من معانى اللكع اللئيم والعبد والأحمق والصغير والوسخ ، قيل قد يرد فى غير النداء كحديث : « **لا تقوم الساعة حتى يكون أسعد الناس فى الدنيا لكع ابن لكع** » وقوله عليه الصلاة والسلام فى الحسن بن على رضى الله عنهما : « **أين لكع** » أى الصغير . وقيل هو فى الحديثين ليس من المختص بالنداء بل هو فيهما وصف منصرف غير معدول كحطم ومؤنثه لكعة . أما المختص بالنداء فغير منصرف لأنه معدول عن ألكع ومؤنثه لكاع . **(قوله بل طريقه السماع)** أى والمسموع منه الألفاظ الأربعة المذكورة . **(قوله فى لجة)** متعلق بتدافع الشيب فى بيت آخر . واللجة بفتح اللام اختلاط الأصوات فى الحرب . وقوله أمسك فلانا عن فل مقول لقول محذوف أى فى لجة مقول فيها أمسكْ فلاناً عن فل . أى امنع فلانًا عن فلان . يصف

[٩٣٥] قاله أبو النجم العجلى من قصيدة مرجزة يصف بها إبلا وقد أثارت أيديها الغبار . وشبه تزاحم الإبل ومدافعة بعضها بعضا بقوم شيوخ فى لجة بفتح اللام – وهو اختلاط الأصوات فى الحرب – يدفع بعضهم بعضا ، فيقال امسك فلانا عن فلان : أى احجز بينهم . وخص الشيوخ لأن الشباب فيهم التسرع إلى القتال . والجار والمجرور يتعلق بقوله : ★ **تَدَافُعَ الشِّيبِ وَلَمْ تَقَتَّلِ** ★ وقوله أمسك فلانا عن فل فى محل النصب على أنها مفعول لمحذوف تقديره فى لجة مقول فيها امسك فلانا عن فل أى عن فلان . وفيه الشاهد . واختلف فيه فقال ابن مالك : هو فل الخاص بالنداء يستعمل مجرورا للضرورة . وقال ابن هشام : الصواب أن هذا فلان وحذف منه الألف والنون للضرورة كما فى قوله : ★ **درس المنا بمتالع فأبان** ★ على ما يأتى إن شاء الله تعالى .

والصواب أن أصل هذا فلان وأنه حذف منه الألف والنون للضرورة كقوله :

[٩٣٦] * دَرَسَ ٱلْمَنَا بِمُتَالِعٍ فَأَبَانِ *

أى درس المنازل . وليس هو فل المختص بالنداء إذ معناهما مختلف على الصحيح ، كما مر أن المختص بالنداء كناية عن اسم الجنس وفلان كناية عن علم ومادتهما مختلفة . فالمختص مادته ف ل ى فلو صغرته قلت فلى ، وهذا مادته ف ل ن فلو صغرته قلت فلين ، وقد تقدم بيان ما ذهب إليه المصنف .

(خاتمة): يقال في نداء المجهول والمجهولة يا هن ويا هنة ، وفى التثنية

الشاعر إبلا أقبلت وقد أثارت أيديها الغبار ، وشبه تزاحمها ومدافعة بعضها بعضا بقوم فى لجة يدفع بعضهم بعضا فيقال امسك فلانا عن فلان أى احجز بينهم . **(قوله والصواب إلخ)** اعتراض على قول المصنف : وجرّ فى الشعر فل ، المقتضى أن فل المجرور فى الشعر هو فل المحدث عنه وهو المختص بالنداء . **(قوله درس المنا إلخ)** درس عفا ، ومتالع بضم الميم وبالتاء الفوقية اسم موضع ، وكذلك أبان بالموحدة . تصريح . وفى القاموس أن درس يأتى لازما بمعنى عفا ومتعديا يقال درسته الريح . **(قوله أن المختص)** بدل من ما مر أو بيان[1] . وقوله كناية عن اسم الجنس أى على قول سيبويه . **(قوله وفلان)** أى الذى هو أصل فل الواقع فى البيت مجرورا أى وما ثبت لفلان ثبت لفل الواقع فى البيت لأن أصله فلان كما مر . **(قوله فالمختص مادته ف ل ى)** أى بالفك فى هذا وما بعده كما فى النسخ الصحاح على عادة أهل التصريف إذا أرادوا بيان الحروف الأصول من غير نظر إلى كونه فعلا أو غيره . **(قوله وقد تقدم بيان ما ذهب إليه المصنف)** لعله يشير بهذا إلى الجواب عن الاعتراض على المصنف المذكور بقوله والصواب إلخ . وحاصله أن هذا التصويب إنما يظهر على مذهب سيبويه لأن اختلاف المعنى والمادة الذى ذكره إنما يأتى على مذهبه دون مذهب المصنف لاتحاد فل وفلان عليه معنى لكون كل عنده كناية عن العَلم ومادة لكون أصل فل عنده فلانا كما مر . وكمذهبه فى الاتحاد المذكور مذهب الكوفيين . فدعوى البعض أن المادة مختلفة عند المصنف باطلة فتنبه . **(قوله فى نداء المجهول)** أى المجهول اسمه . **(قوله يا هن إلخ)** أى لكن هن فى الأصل كناية عن اسم الجنس وإن استعمل كثيرا كناية عما يستقبح ذكره أو عن الفرج خاصة كما مر فى مبحث الأسماء الستة .

---

[٩٣٦] قاله لبيد[2] . وتمامه : * فَتَقَادَمَتْ بِالْحَبْسِ وَالسُّوبَانِ *

من الكامل . والشاهد فى المنى أصله المنازل ، فحذفت منه الزاى واللام وهو حذف قبيح . ودرس عفا . ومتالع بضم الميم وبالتاء المثناة من فوق اسم موضع . وقيل جبل وكذلك أبان . والحبس بفتح الحاء المهملة وكسرها وسكون الباء الموحدة وفى آخره سين مهملة . والسوبان بضم السين المهملة وسكون الواو وبالباء الموحدة وفى آخره نون : اسما موضعين . والفاء بمعنى الواو كما فى « بين الدخول فحومل » .

---

(١) يعني عطف بيان .

(٢) يقصد ابن ربيعة العامرى من أصحاب المعلقات .

والجمع يا هنان ويا هنتان ويا هنون ويا هنات ، وقد يلى أواخرهن ما يلى آخر المندوب نحو : يا هناه ويا هنتاه بضم الهاء وكسرها وفى التثنية والجمع يا هنانيه ويا هنتانيه ويا هنوناه ويا هناتوه . والله أعلم .

[الاستغاثة]

(إِذَا ٱسْتُغِيثَ ٱسْمٌ مُنَادَى) أى نودى ليخلص من شدة أو يعين على مشقة (خُفِضَا) غالبا (بِاللَّامِ مَفْتُوحًا) حال من اللام (كَيَا لَلْمُرْتَضَى) وقول عمر رضى الله عنه : يا لَلهِ ،

(قوله ويا هنة) بسكون النون كما فى الدماميني . (قوله ويا هنون) جمع جمع المذكر السالم شذوذا لأن مفرده ليس علما ولا صفة بل لم يستكمل شروط باب سنين[1] . (قوله بضم الهاء وكسرها) أى الهاء الأخيرة كما فى الفارضى فالضم تشبيها بهاء الضمير والكسر على أصل التقاء الساكنين . واعلم أنه سيأتى للشارح فى باب الندبة أن هذه الهاء لا تثبت وصلا بل وقفا ساكنة وربما ثبتت فى الضرورة مضمومة ومكسورة . وأجاز الفراء إثباتها وصلا بالوجهين . فقوله هنا بضم الهاء وكسرها أى على مذهب الفراء أو حيث ثبتت فى الوصل لضرورة النظم وإلا فهى ساكنة . (قوله يا هنانيه ويا هنتانيه) بقلب ألف الندبة ياء فيهما لمجانسة كسر نون التثنية وفيه البحث الآتى . (قوله ويا هناتوه) بقلب ألف الندبة واوا لمناسبة ضمة التاء . وبحث فيما ذكره بأن قلب الحركة أخف من قلب الحرف فهلا قلبت كسرة نون التثنية فى يا هنانيه ويا هنتانيه فتحة حفظا للألف ؟ وهلا قلبت ضمة التاء فى يا هناتوه فتحة حفظا للألف ؟ كما فعل ذلك فى يا هناه ويا هنتاه . والله أعلم .

[الاستغاثة]

(قوله إذا استغيث اسم) شامل للمضاف وشبهه . وأما النكرة غير المقصودة فتردد فيها الشاطبى ، وإيقاع الاستغاثة على الاسم أى اللفظ اصطلاحى ، فإن المستغاث حقيقة المعنى أى مدلول اللفظ أو التقدير مدلول اسم ، اهـ سم . (قوله منادى) فائدته التنبيه على أن المستغاث اصطلاحا لا يكون إلا منادى ولو أطلق ربما فهم خلاف ذلك أو لم يفهم ذلك . سم . (قوله أو يعين على مشقة) أى على دفعها والتعبير بالإعانة يقتضى مشاركة المستغيث للمستغاث فى الدفع فحصل التغاير بين المتعاطفين . (قوله غالبا) من غير الغالب ما سيأتى فى قوله : ولام ما استغيث عاقبت ألف . وقول الشارح وقد يخلو منهما . (قوله باللام) إنما اختيرت لمناسبة معناها للاستغاثة لأن لامها للتخصيص أدخلت على المستغاث دلالة على أنه مخصوص من بين أمثاله بالنداء ، وكذا المتعجب منه مخصوص من بين أمثاله باستحضار غرابته . قاله الدماميني .

---

(١) لأن جمع المذكر السالم فى الأصل إنما يكون إذا كان مفرده علماً لعاقل أو صفة له ولم يستكمل أيضا شروط الملحق بجمع المذكر السالم مثل (سنين) .

فخفضه للتنصيص على الاستغاثة وفتح اللام لوقوعه موقع المضمر لكونه منادى وليحصل بذلك فرق بينه وبين المستغاث من أجله . وإنما أعرب مع كونه منادى مفردا معرفة لأن تركيبه مع اللام أعطاه شبها بالمضاف . وقد فهم من النظم فوائد : **الأولى** أن استغاث متعد بنفسه لقوله إذا استغيث اسم ، والنحويون يقولون مستغاث به قال الله تعالى : ﴿ **إذ تستغيثون ربكم** ﴾ [الأنفال : ٩] ، وقد صرح فى شرح الكافية بالاستعمالين . **الثانية** : أن المستغاث معرب مطلقا . **الثالثة** : أنه يجوز اقترانه بأل وإن كان منادى لأن حرف النداء لم يباشرها ، فهم ذلك من تمثيله وهو مجمع عليه .

(تنبيهات)*: **الأول** : يختص المستغاث من حروف النداء بيا ، يرشد إلى ذلك تمثيله وقوله بعد : إن كررت يا . **الثانى** : ما أطلقه من فتح لام المستغاث هو من غير ياء المتكلم فأما معها فتكسر نحو : يا لى وقد أجاز أبو الفتح فى قوله :

(قوله وقول عمر) أى لما طعنه أبو لؤلؤة المجوسى قال : يا لله للمسلمين كما فى الدمامينى . **(قوله للتنصيص على الاستغاثة)** إذ لو قيل يا زيدا أو يا زيد احتمل التركيب غير الاستغاثة من الندبة فى الأول والنداء المحض فى الثانى ، ويرد على كونها للتنصيص على الاستغاثة قولك : يا للعلماء متعجبا من كثرتهم إلا أن يجعل التنصيص إضافيا أى بالإضافة إلى الندبة والنداء المحض فتدبر . **(قوله لوقوعه موقع المضمر)** أى الذى تفتح معه اللام فلا ترد ياء المتكلم ، أو مراده بالمضمر كاف الخطاب لأنها التى يقع موقعها المنادى . وقيل لأن اللام بقية آل كما سيأتى . **(قوله لكونه منادى)** أى والمنادى واقع موقع الكاف . **(قوله وبين المستغاث من أجله)** شامل للمنتصر عليه والمنتصر له . **(قوله أعطاه شبها بالمضاف)** أى لأن اللام ومجرورها كلمتان كالمتضايفين أو لأن اللام أضافت معنى الفعل إلى مجرورها . **(قوله متعد بنفسه)** لو قال يتعدى بنفسه لكان أحسن لأن النظم لا يفيد وجوب تعديه بنفسه كما توهمه عبارة الشارح وإنما يفيد جواز ذلك فاعرفه . **(قوله معرب مطلقا)** أى مفردا أو غيره ومحله كما قاله سم إن جر باللام وكان معربا قبل النداء ، فإن خلا من اللام كان كغيره من المناديات وإن كان مبنيا قبل النداء فهو باق على بنائه كيا لهذا . فهذا مبنى على السكون فى محل نصب . **(قوله لم يباشرها)** أى أل بل فصل بينهما اللام . **(قوله يختص المستغاث إلخ)** أى لأن الاستغاثة كالبعد لاحتياجها إلى مد الصوت لأنه أعون على إسراع الإجابة المحتاج إليها ، فلا يقال إن يا للمنادى البعيد فيلزم ألا يستغاث بالقريب إلا إن كان كالبعيد أفاده سم بقى أنه يرد عليه أنه ورد المستغاث بالهمزة فى قوله :

* **أعام لك ابن صعصعة بن سعد** *

[٩٣٧] فَيَا شَوْقُ مَا أَبْقَى وَيَالِى مِنَ النَّوَى وَيَا دَمْعُ مَا أَجْرَى وَيَا قَلْبُ مَا أَصْبَى

أن يكون استغاث بنفسه وأن يكون استغاث لنفسه ، والصحيح وفاقا لابن عصفور أن يا لى حيث وقع مستغاث له ، والمستغاث به محذوف بناء على ما سيأتى من أن العامل فى المستغاث فعل النداء المضمر ، فيصير التقدير يا أدعو لى وذلك غير جائز فى غير ظننت وما حمل عليها . **الثالث** : اختلف فى اللام الداخلة على المستغاث : فقيل هى بقية آل والأصل يا آل زيد ، فزيد مخفوض بالإضافة ، ونقله المصنف عن الكوفيين . وذهب الجمهور إلى أنها لام الجر ، ثم اختلفوا : فقيل زائدة لا تتعلق بشىء وهو اختيار ابن

إلا أن يقال هو ضرورة أو شاذ . **(قوله فيا شوق إلخ)** يصح كسر شوق ودمع وقلب على حذف ياء المتكلم وإبقاء الكسرة دليلا عليها ، وضم الثلاثة على أنها نكرات مقصودة . وما تعجبية . والنوى البعد وما أصبى أى ما أميلك إلى الهوى . **(قوله بناء على ما سيأتى إلخ)** قيد بذلك ليتأتى المقتضى ، لكن المستغاث به فى يا لى محذوفا وهو لزوم عمل فى ضميرى واحد على تقدير كون المستغاث به فى يا لى هو المذكور ، إذ لو بنينا على أن العامل حرف النداء لم يجب كون المستغاث به فى يا لى محذوفا ، لأنه لا يلزم حينئذ على كون المستغاث به هو المذكور عمل فعل فى ضميرى واحد لعدم الفعل العامل . **(قوله فيصير التقدير إلخ)** تفريع على منفى محذوف معطوف على قوله محذوف أى والمستغاث به محذوف لا مذكور فيصير إلخ . وقوله وذلك إلخ فى معنى التعليل لهذا المنفى ويصح جعل الفاء تعليلية له ولو قال إذ لو كان مستغاثا به لكان التقدير إلخ لكان أوضح . **(قوله يا أدعو لى)** أى فيلزم عمل فعل فى ضميرى واحد وهما الضمير المستتر فى أدعو والياء إذ هما لواحد وهو المتكلم والأولى حذف يا . **(قوله وذلك)** أى عمل الفعل فى ضميرى واحد غير جائز فى غير ظننت وما حمل عليها أى من أفعال القلوب . وما حمل عليها كنسيت وأبصرت وفقدت وعدمت . وأورد عليه أن عمل الفعل فى ضميرى واحد لازم على جعل الياء مستغاثا له أيضا إذ فى قولك ادعو قومى لى عمل أدعو فى الضمير المستتر وفى الياء . وأجيب بأن المحذور عمله فيهما على وجه كون الثانى مفعولا به وإذا جعلت الياء مستغاثا له لم يكن مفعولا به لأن مدخول لام التعليل ليس مفعولا به لعدم وقوع الفعل عليه بخلاف ما إذا جعلت مستغاثا به . **(قوله والأصل يا آل زيد)** أى فحذفت همزة آل للتخفيف وإحدى الألفين لالتقاء الساكنين ، وضعفه الرضى بأن ذلك يقال فيما لا آل له نحو : يا للدواهى[1] ، وقد يرد بأن يعتبر لها آل يناسبها فافهم . **(قوله عن الكوفيين)** استدلوا بقوله :

* إذا الداعى المثوب قال يا لا *

[شواهد الاستغاثة]

[٩٣٧] قيل إنه من كلام المحدثين . من الطويل . الفاء للعطف إن تقدمه شىء : أى يا قومى شوقى ما أبقاه . وما للتعجب مبتدأ . وأبقى خبره . وكذا الكلام فى الشطر الثانى . والشاهد فى ويا لى من النوى ، فإن اللام فيه لام الاستغاثة وهى مكسورة . وعن ابن جنى يجوز كونه مستغاثا به كأنه استغاث به من النوى وهو البعد . وأصبى أفعل من صبى يصبو إذا مال .

---

(١) راجع هذا الموضع فى شرح الكافية فقد شفى هناك وكفى .

خروف . وقيل ليست بزائدة فتتعلق ، وفيما تتعلق به قولان : **أحدهما** بالفعل المحذوف وهو مذهب سيبويه واختاره ابن عصفور . **والثانى** تتعلق بحرف النداء وهو مذهب ابن جنى . **الرابع** : إذا وصفت المستغاث جررت صفته نحو : يا لزيد الشجاع للمظلوم . وفى النهاية لا يبعد نصب الصفة حملا على الموضع (**وَٱفْتَحْ**) اللام (**مَعَ**) المستغاث (**ٱلْمَعْطُوفِ إنْ كَرَّرْتَ يَا**) كقوله :

[٩٣٨] **يَا لَقَوْمِي وَيَالأَمْثَالِ قَوْمِي ... لِأُناسٍ عُتُوُّهُمْ فِي ٱزْدِيَادِ**

(**وَفِي سِوَى ذٰلِكَ**) التكرار (**بِٱلْكَسْرِ ٱئْتِيَا**) على الأصل لأمن اللبس نحو :

فإن الجار لا يقتصر عليه ، وأجيب بأن الأصل يا قوم لا فرار فحذف ما بعد لا النافية . دماميني . (**قوله فقيل زائدة**) بدليل صحة إسقاطها ، وعورض بأن الزيادة خلاف الأصل ، وعلى هذا القول يكون المستغاث منصوبا بفتحة مقدرة لاشتغال المحل بحركة حرف الجر الزائد . (**قوله بالفعل المحذوف**) أى الذى نابت عنه يا لكن بتضمينه معنى فعل يتعدى بالحرف كالتجيء فى نحو يا لزيد وأتعجب فى نحو يا للماء فلا يرد أن (أدعو) متعد بنفسه فكيف عدى باللام . (**قوله بحرف النداء**) لنيابته مناب الفعل . (**قوله على الموضع**) أى موضع الموصوف لأنه مفعول كما مر وليس له موضع رفع حتى يتبع بالرفع . وجزم الرضى بامتناع ما عدا الجر كما مر . (**قوله مع المعطوف**) إطلاقه شامل للمعطوف بغير الواو ولا مانع منه إذ قد تقصد الإشارة إلى تأخر أو تراخى رتبة الثانى فى النجدة . (**قوله وفى سوى ذلك التكرار**) المفهوم من كررت أى فى سوى تكرار يا مع المعطوف ائت بكسر لام المعطوف ولام غيره من المستغاث لأجله ، كما قد يدل له قوله بعد : الثانى علم مما ذكر إلخ ، ولو أرجع الشارح اسم الإشارة إلى المعطوف مع تكرار (يا) لشمل الكلام المستغاث من أجله فى صورة تكرار يا أيضا لأن غير المعطوف المكرر معه (يا) شامل لغير المعطوف فى صورة تكرار يا وصورة عدم تكرارها وللمعطوف الذى لم تكرر معه يا ، وبهذا التحقيق يعلم ما فى كلام شيخنا والبعض من الإيهام[1] . (**قوله على الأصل**) أى فى لام الجر الداخلة على المظهر . (**قوله لأمن اللبس**) أى أمن لبس المعطوف بالمستغاث له بسبب عطفه على المستغاث وأمن لبس المستغاث له بالمستغاث بسبب تقدم ذكر المستغاث . ويفهم منه أن الإلباس قد يوجد إذا كررت يا ، ووجهه أن المستغاث له قد يلى حرف النداء إذا حذف المستغاث ثم إنما يحسن تعليله المذكور على تعليل فتح لام المستغاث بخوف اللبس الذى أشار إليه سابقا بقوله وليحصل بذلك أى بفتح لام المستغاث فرق بينه وبين المستغاث من أجله ، وأما على تعليل الفتح بما أسلفه أيضا الشارح من وقوع المستغاث موقع المضمر لكونه منادى فإنما يحسن تعليل كسر لام المعطوف هنا بما علل به الفارضى حيث قال لأنه بعد عن حرف النداء

---

[٩٣٨] هو نظم من الخفيف . اللام فى يالقومى مفتوحة لأنه ممستغاث به وهو منادى ، ويا لأمثال قومى عطف عليه واللام فيه أيضا مفتوحة . وهو الشاهد حيث فتحت فيه اللام لتكرير حرف النداء ، واللام فى لأناس مكسورة لأنه مستغاث من أجله . والعتو بضم العين المهملة والتاء المثناة من فوق وتشديد الواو من عتى يعتو إذا استكبر وهو مبتدأ . وفى ازدياد خبره . ومحل الجملة الجر لأنها صفة لأناس .

---

(١) إيهام غير المراد .

[٩٣٩] * يَا لَلْكُهُولِ وَلِلشُّبَّانِ لِلْعَجَبِ *

(تنبيهات)*: **الأول** : يجوز مع المعطوف المذكور إثبات اللام وحذفها ، وقد اجتمعا فى قوله :

[٩٤٠] يَـا لَعِطَافِنَـا وَيَـا لَرِيَـاحٍ ۔ وَأَبِى ٱلْحَشْرَجِ ٱلْفَتَى ٱلنَّفَّاحِ

الثانى : علم مما ذكر أن كسر اللام مع المستغاث من أجله واجب على الأصل وهو ظاهر فى الأسماء الظاهرة ، وأما المضمر فتفتح معه إلا مع الياء نحو : يا لزيد لك ، وإذا قلت يا ليت احتمل الأمرين . وقد قيل فى قوله : فيا لك من ليل إن اللام فيه للاستغاثة . **الثالث** : فيما تتعلق به لام المستغاث من أجله خلاف : فقيل بحرف النداء .

فكأنه لم يقع موقع الضمير فردت اللام إلى أصلها وهو الكسر ، وتعليل كسر لام المستغاث له بعدم وقوعه موقع المضمر . **(قوله مع المعطوف المذكور)** أى مع المعطوف الذى هو مستغاث أعم من أن يكون مستغاثا لعطفه على المستغاث من غير تكرار (يا) أو لكون يا تكررت معه بقرينة قوله : وقد اجتمعا فى قوله إلخ . **(قوله يا لعطافنا إلخ)** عطاف ورياح براء مكسورة فتحتية مخففة وأبو الحشرج أسماء رجال يرثيهم الشاعر . والنفاح كثير النفح[1] أى الإعطاء كما فى القاموس . وفيه أيضا نفح الطيب فاح فعلم تسمح من فسر النفح بالرائحة الذكية . **(قوله احتمل الأمرين)** أى كون المخاطب مستغاثا ومستغاثا من أجله . **(قوله أن اللام فيه للاستغاثة)** أى وكل من لام المستغاث ولام المستغاث من أجله تسمى لام الاستغاثة فهذا الذى قيل يؤيد ما ذكره من احتمال يا لك للأمرين . **(قوله فقيل بحرف النداء إلخ)** قال البعض تبعا لشيخنا : لم يذهب أحد هنا إلى التعلق بفعل النداء لئلا يلزم عمل الفعل فى ضميرى متكلم اهـ . أقول : هذا باطل لأن العمل المذكور إنما يلزم إذا كان المستغاث من أجله ياء المتكلم وهو فى هذه الصورة غير مضر لما مر من أن العمل المذكور إنما يمتنع إذا كان على وجه كون الثانى

---

[٩٣٩] صدره : * يَبْكِيكَ نَاءٍ بَعِيدُ ٱلدَّارِ مُغْتَرِبٌ *

قائله مجهول قاله اللخمى . وهو من البسيط : أى يبكى عليك ناء أى بعيد وهو فاعل يبكى . وبعيد الدار صفته وإضافته غير محضة فلذلك وقعت صفة للنكرة . ومغترب صفة أخرى بمعنى غريب . واللام فى للكهول مفتوحة وهو منادى . والشاهد فى وللشبان حيث كسرت فيه اللام ، والقياس فتحها حملا على المعطوف عليه ، ولكن لما كان معلوما وزال اللبس و لم يكرر حرف النداء كسرت . واللام فى للعجب مكسورة أيضا لأنها لام المستغاث من أجله .

[٩٤٠] هو من أبيات الكتاب . وتمامه : * وَأَبُو ٱلْحَشْرَجِ ٱلْفَتَى ٱلنَّفَّاحِ *

وعطاف ورياح وأبو الحشرج أسماء رجال يرثيهم الشاعر ، واللام فى لعطافنا مفتوحة لأنه مستغاث ، وكذلك فى ويا لرياح لتكرار يا . وفى أبى الحشرج تركت اللام والياء وأصله ويا لأبى الحشرج .

---

(١) لأنها صيغة مبالغة .

وقيل بفعل محذوف أى أدعوك لزيد . وقيل بحال محذوفة أى مدعوا لزيد . **الرابع** : قد يجر المستغاث من أجله بمن كقوله :

[٩٤١] **يَا لَلرِّجَالِ ذَوِى ٱلْأَلْبَابِ مِنْ نَفَرٍ ... لَا يَبْرَحُ ٱلسَّفَهُ ٱلْمُرْدِى لَهُمْ دِينَا**

(**وَلَامُ مَا ٱسْتُغِيثَ عَاقَبَتْ أَلِفْ**) فكما تقول يا لزيد تقول أيضا يا زيدا . ومنه قوله :

[٩٤٢] **يَـا يَزِيـدَا لِآمِلٍ نَيْلَ عِـزٍّ ... وَغِنًى بَعْـدَ فَاقَـةٍ وَهَـوَانِ**

ولا يجوز الجمع بينهما ، فلا تقول يا لزيدا . وقد يخلو منهما كقوله :

[٩٤٣] ***** **أَلَا يَا قَوْمِ لِلْعَجَبِ ٱلْعَجِيبِ** *****

مفعولا به والمستغاث من أجله ليس مفعولا به كما تقدم ، وحينئذ لا مانع من القول بتعلق لام المستغاث من أجله بفعل النداء فاعرف ذلك . ثم رأيت السيوطى حكاه مع بقية الأقوال فى متن جمع الجوامع وشرحه[1] فلله الحمد . **(قوله بفعل محذوف)** أى مقدر بعد المستغاث والكلام على هذا جملتان بخلافه على الأول والثالث . **(قوله قد يجر المستغاث من أجله بمن)** أى إذا كان مستنصرا عليه فإن كان مستنصرا له تعين جره باللام وإذا جر الأول بمن وجب تعلقها بفعل من مادة التلخيص أو الإنصاف أو نحوهما ، أفاده الدمامينى وسكت عليه شيخنا والبعض . وفيه أنه لا مانع من تعلقه بفعل الدعاء وجعْل من سببية . **(قوله عاقبت ألف)** أى ناوبتها من العقبة وهى النوبة ، فالألف تجىء نوبة واللام نوبة أخرىٰ ، ووقف على ألف بالسكون مع أن الظاهر أنه مفعول[2] به على لغة ربيعة . **(قوله يا زيدا)** صرح الرضى والجامى بأنه حينئذ مبنى على الفتح وأن توابعه لا ترفع ، ومقتضاه أن ألف الاستغاثة إذا لحقت المثنى والمجموع على حده صارا مبنيين على الياء وتقدم تزييف ما قالاه ، وأن الظاهر الذى لا ينبغى العدول عنه أنه مبنى على ضم مقدر منع من ظُهوره اشتغال المحل بحركة المناسبة ، وأنه يجوز فى تابعه الوجهان على مامر ، بل جزم البعض بأن ما قالاه سبق قلم وإن كان فيه بُعد . **(قوله ولا يجوز الجمع بينهما)** قال شيخنا وتبعه البعض لأن اللام تقتضى الجر والألف الفتح فبين أثريهما تناف ولأنه لا يجمع بين العوض والمعوض ا هـ وفى كل من العلتين نظر : أما الأولى فلأن مقتضى اللام الجر ولو تقديرا فلا ينافى ما تقتضيه الألف من الفتح وأما الثانية فلأنه قد يمنع كون الألف عوضا عن اللام ويدعى أن كلا أصلا فتأمل . **(قوله وقد يخلو منهما)** فيعطى مايستحقه لو كان منادى غير مستغاث . تصريح . **(قوله ألا يا قوم)** بحذف ياء المتكلم والدلالة بالكسرة عليها .

---

[٩٤١] هو من البسيط . واللام فى للرجال لام الاستغاثة وهى مفتوحة . والشاهد فى من نفر حيث جر بمن وهو المستغاث من أجله . والألباب جمع لب وهو العقل . والنفر الرجال من ثلاثة إلى عشرة . والسفه خفة العقل . والمردى من أردى من الرداءة وهى الدناءة .

[٩٤٢] هو من الخفيف . والشاهد فى يا يزيدا حيث حذف منه لام الاستغاثة لأجل الألف فى آخره . واللام فى لآمل مكسورة لأنه المستغاث من أجله . والفاقة الفقر . والهوان الذل والصغار .

[٩٤٣] تمامه : ***** **وَلِلْغَفَلَاتِ تَعْرِضُ لِلأَرِيبِ** *****

هو من الوافر . وألا للتنبيه ، وقوم منادى مضاف حذف منه ياء المتكلم اجتزاء بالكسرة . وفيه الشاهد حيث تركت فيه لام المستغاث من أجله والألف جميعا ، لأن القياس ألا يا لقومى أو يا قوما . واللام فى للعجب مكسورة لأنه المستغاث من أجله . وللغفلات عطف عليه ، والأريب العالم بالأمور .

---

(١) راجع فى هذا الموضع همع الهوامع شرح جمع الجوامع .

(٢) فكان المفروض أن يقول عاقبت ألفا .

(وَمِثْلُهُ) فى ذلك (آسْمٌ ذُو تَعَجُّبٍ أُلِفْ) بلا فرق كقولهم يا للماء ويا للدواهى إذا تعجبوا من كثرتهما . ويقال : يا للعجب ، ويا عجبا لزيد ، ويا عجب له .

(تنبيه): جاء عن العرب فى نحو : يا للعجب فتح اللام باعتبار استغاثته وكسرها باعتبار الاستغاثة من أجله وكون المستغ' ' محذوفا .

(خاتمة فى مسائل متفرقة): **الأولى** : إدا وقف على المستغاث أو المتعجب منه حالة إلحاق الألف جاز الوقف بهاء السكت . **الثانية** : قد يحذف المستغاث فيلى يا المستغاث من أجله لكونه غير صالح لأن يكون مستغاثا كقوله :

[٩٤٤] يَا لَأُنَاسٍ أَبَوْا إِلَّا مُثَابَـرَةً عَلَى ٱلتَّوَغُّلِ فِى بَغْىٍ وَعُدْوَانِ

أى يا لقومى لأناس . **الثالثة** : قد يكون المستغاث مستغاثا من أجله نحو : يا لزيد لزيد . أى أدعوك لتنصف من نفسك . والله أعلم .

(قوله فى ذلك) أى المذكور فى المتن من أحكام المستغاث ، هذا هو الذى ينبغى ، لا ما قاله البعض فانظره . وقوله ذو تعجب أى منه ذاتا أو صفة وظاهر كلامه أن الاستغاثة غير باقية بل التركيب مستعمل فى محض التعجب ويحتمل أنها باقية وأُشرب اللفظ معها معنى التعجب ويدل عليه ما فى التنبيه الآتى . **(قوله ويا عجبا لزيد)** لا يخفى أن زيدا مستغاث من أجله ففى متعلق لامه الأقوال المتقدمة فى متعلق لام المستغاث من أجله ، والمعنى أدعوك لزيد ليراك ، فعلم ما فى كلام البعض . **(قوله باعتبار استغاثته)** أى الاستغاثة به مجازا تشبيها له بمن يستغاث حقيقة قاله الدمامينى ، أى يا عجب احضر فهذا وقتك . **(قوله وكون المستغاث محذوفا)** والأصل يا لقومى للعجب ، وعلى الوجهين المذكورين فى الشرح فتح لام يا للدواهى وكسرها . **(قوله كقوله يا لأناس إلخ)** المثابرة المواظبة ، والتوغل التعمق ، والبغى الظلم ، والعدوان التعدى الفاحش . وإنما كان ما ولى (يا) غير صالح لكونه مستغاثا من صحة نداء الناس فى الجملة لكونهم مهجوِّين بالوصف الذى وصفهم به فلم يقصدوا للاستنصار ، لأن العاقل لا يهجو من يستنصر به . أفاده الدمامينى .

---

[٩٤٤] هو أيضا من البسيط . الشاهد فى لأناس فإنه مستغاث به اتصل بيا مجرورا باللام المكسورة وحذف منه المستغاث والتقدير يا لقومى لأناس . والمثابرة المواظبة . والتوغل بتشديد الغين المعجمة التعمق فى الدخول فى الشىء . والبغى الظلم . والعدوان التعدى الفاحش .

[النـدبـة]

(مَا لِلْمُنَادَى) من الأحكام (اجْعَلْ لِمَنْدُوبٍ) وهو المتفجع عليه لفقده حقيقة كقوله :

[٩٤٥] * وَقُمْتَ فِيهِ بِأَمْرِ اللهِ يَا عُمَرَا *

أو لتنزيله منزلة المفقود كقول عمر وقد أخبر بجدب أصاب بعض العرب : وا عمراه واعمراه . أو المتوجع له نحو :

[٩٤٦] * فَوَا كَبِدَا مِنْ حُبِّ مَنْ لَا يُحِبُّنِي *

[النـدبـة]

هى بضم النون مصدر ندب الميت إذا ناح عليه وذكر خصاله الحميدة ، ا هـ دمامينى وأكثر من يتكلم بها النساء لضعفهن عن احتمال المصائب ، قاله الأخفش فارضى . **(قوله ما للمنادى اجعل لمندوب)** فيه إشارة إلى أنه فى المعنى ليس بمنادى وهو كذلك لأنه لم يطلب إقباله ومن ثم منعوا فى النداء يا غلامك لأن خطاب أحد المسميين يناقض خطاب الآخر ولا يجمع بين خطابين . وأجازوا فى الندبة وا غلامك ، تصريح . وقال الطبلاوى : المراد بالمنادى فى قوله ما للمنادى إلخ المنادى المخصوص ا هـ وفيه ميل إلى أن المندوب من المنادى وبه صرح الفارضى نقلا عن ابن يعيش . والظاهر أنه لا ينافى كلام التصريح لأن كون المندوب منادى باعتبار اللفظ فتدبر . ثم رأيت الرضى صرح بأن المندوب والمتعجب منه ليسا مناديين حقيقة بل هما مناديان مجازا . قال : فإذا قلت يا محمداه فكأنك تناديه وتقول له تعال فإنى مشتاق إليك ، وإذا قلت : وا حزناه كأنك تناديه وتقول له احضر حتى يعرفك الناس فيعذرونى فيك ، وإذا قلت يا للماء كأنك تناديه وتقول له احضر حتى يتعجب منك ا هـ ببعض تغيير . **(قوله وهو المتفجع عليه)** أى بوا أو يا ليخرج نحو : تفجعت على زيد سم والتفجع إظهار الحزن . **(قوله بجدب)** بالدال المهملة أى قحط .

[شواهد الندبة]

[٩٤٥] صدره : * حُمِّلْتَ أَمْرًا عَظِيمًا فَاصْطَبَرْتَ لَهُ *

ذكر مستوفى فى شواهد النداء . والشاهد فى يا عمرا حيث ألحق فى آخره ألف الندبة .

[٩٤٦] الظاهر أن هذا من أشعار المحدثين الذين لا يحتج بهم . والاستشهاد فيه فى قوله وا كبدا ، وذلك أن المندوب بعد يا أو وا متفجعا لفقده حقيقة كما مر فى شعر جرير ، أو حكما كقول عمر بن الخطاب رضى الله عنه : وا عمراه حين أعلمه بجدب شديد أصاب قوما من العرب ، أو توجعا لكونه محل ألم كما فى قوله : وا كبدا .

أو المتوجع منه نحو : وا مصيبتاه فيضم فى نحو : وا زيد وينصب فى نحو : وا أمير المؤمنين ووا ضاربا عَمْرا . وإذا اضطر إلى تنوينه جاز ضمه ونصبه كقوله :

[٩٤٧] ★ وَا فَقْعَسًا وَأَيْنَ مِنِّى فَقْعَسُ ★

ولا يندب إلا العلم ونحوه كالمضاف إضافة توضح المندوب كما يوضح الاسم العلم مسماه (**وَمَا** ★ **نُكِّرَ لَمْ يُنْدَبِ**) فلا يقال وا رجلاه خلافا للرياشى فى إجازته ندبة اسم الجنس المفرد . وندر وا جبلاه (**وَلَا**) يندب (**مَا أُبْهِمَا**) وذلك اسم الإشارة والموصول بما لا يعينه ، فلا يقال وا هذاه ، ولا وا من ذهباه ، لأن غرض الندبة وهو الإعلام بعظمة المصاب مفقود فى هذه الثلاثة (**وَيُنْدَبُ ٱلْمَوْصُولُ بِالَّذِى ٱشْتَهَرْ**) اشتهارا يعينه ويرفع عنه

(**قوله أو المتوجع له**) أدرجه صاحب التصريح وشارح الجامع فى المتوجع منه لأنهما قسماه إلى ما هو محل الألم كوارأساه وإلى ما هو سبب الألم كوامصيبتاه . (**قوله ووا ضاربا عمرا**) نظر فى التمثيل به بأنه مناف لما سيأتى من أنه لا يندب المنكر وكذا يقال فى قوله الآتى وفى المشبه به وا ثلاثة وثلاثينا إلا أن يقال المراد المجعول علما كما صرح به الشارح فى باب النداء . (**قوله ولا يندب إلا العلم إلخ**) حاصله أنه ليس كل منادى يصح ندبه بل إنما يندب ما ليس نكرة ولا مبهما من علم ومضاف إلى معرفة توضح بها وموصول بما يعينه خال من أل نحو : وا زيداه وا غلام زيداه وا من حفر بئر زمزماه . وظاهر كلامه ندبة العلم ولو كان غير مشهور وفى الرضى لا يندب إلا المعروف علما كان أولا فلو كان علما غير مشهور لم يندب . (**قوله كما يوضح الاسم العلم مسماه**) مراده بالاسم ما قابل الصفة لا ما قابل الكنية واللقب وحينئذ فقوله العلم من ذكر الخاص بعد العام كما هو المناسب . وفى نسخ سقوط لفظ مسماه وعليها يقرأ يوضح بالبناء للمفعول وهى التى كتب عليها البعض ما نصه : قوله كما يوضح الاسم العلم أى بالصفة فى نحو قولك : جاء زيد التاجر . (**قوله اسم الجنس المفرد**) خرج المضاف نحو : وا غلام زيداه فتجوز ندبته اتفاقا لكنه أى المضاف يشمل نحو : وا غلام رجلاه ولا يندب مثله على الصحيح والرياشى يجيزه وندبة كل نكرة ، أو المنع إنما هو فى المتفجع عليه أما المتوجع منه فإنك تقول : وا مصيبتاه وإن كانت المصيبة غير معروفة اهـ دمامينى . فلو قال الشارح فى إجازته ندبة النكرة كما فى عبارة الهمع لكان أولى ، وجعل البعض المتوجع له كالمتوجع منه فحرره . (**قوله اسم الإشارة**) وكذا المضمر تصريح ، وكذا أى فلا يقال وا أنتاه ولا وا أيها الرجلاه ، نقله شيخنا عن الشارح . (**قوله بعظمة المصاب**) أى المعين . (**قوله مفقود فى هذه الثلاثة**) فلذلك لا يندب إلا المعرفة السالمة من الإبهام ، وقد ينازع فى دعوى الفقد بالنسبة إلى اسم الإشارة

---

[٩٤٧] نسبه الكسائى لبعض بنى أسد . وبعده :

★ إِبِلِى يَأْخُذُهَا كَرَوَّسُ ★

كلمة وا للندبة . والشاهد فى تنوين فقعسا فإنه لما اضطر نوّنه بالنصب . قال ابن مالك : كذا روى بالنصب ، ولو قيل بالضم جاز . وفقعس اسم حى من أسد ، وكروّس بفتح الكاف والراء وتشديد الواو اسم رجل ، وكان قد أغار على إبله فلذلك ندبه بقوله : وا فقعسا ، ومنهم من فسره باسم رجل وأنه قد مات ، والأول أظهر .

الإبهام **(كَبِئْرِ زَمْزَمٍ يَلِى وَا مَنْ حَفَرْ)** فى قولهم : وا من حفر بئر زمزماه ، فإنه بمنزلة وا عبد المطلباه[١] **(وَمُنْتَهَى ٱلْمَنْدُوبِ)** مطلقا **(صِلْهُ)** جوازا لا وجوبا **(بِالأَلِفْ)** المسماة ألف الندبة فتقول فى المفرد وا زيدا ومنه قوله :

[٩٤٨] * وَقُمْتَ فِيهِ بِأَمْرِ اللهِ يَا عُمَرَا *

وفى المضاف : يا غلام زيدا وا عبد الملكا ، وفى المشبه به وا ثلاثة وثلاثينا ، وفى الصلة : وا من حفر بئر زمزما ، وفى المركب : وا معديكربا ، وفى المحكى : واقام زيدا فيمن اسمه قام زيدا . وأجاز يونس وصل ألف الندبة بآخر الصفة نحو : وا زيد الظريفا

المصحوب بإشارة حسية تعين المشار إليه . **(قوله ويندب الموصول)** الخالى من أل أى عند الكوفيين وهو عند البصريين شاذ واتفق الجميع على منع ندبة الموصول المبدوء بأل وإن اشتهرت صلته فلا يقال : وا الذى حفر بئر زمزماه إذ لا يجمع بين حرف الندب وأل . تصريح . **(قوله بالذى اشتهر)** متعلق بالموصول لا بيندب أى بالذى اشتهر انتسابه إلى الموصول . **(قوله كبئر زمزم)** مثال لندبة الموصول بما اشتهر بملاحظة قوله يلى وا من حفر كأنه قال كوا من حفر بئر زمزماه . قال فى التصريح : وأصل زمزم زمم أبدلت الميم الثانية زايا ، قاله فى الفردوس . **(قوله ومنتهى المندوب)** أى منتهاه حقيقة أو حكما كما فى الموصول ، فإن الألف تكون فى آخر الصلة وهو آخر الموصول حكما . **(قوله مطلقا)** أى مفردا أو مضافا أو شبيها به أو غيرها مما سيذكره . **(قوله صله بالألف)** ويكون المفرد مبنيا على ضم مقدر على قياس ما عولنا عليه فى المستغاث الملحق بالألف وعلى ما صرح به الشاطبى حيث قال : إذا قلت وا زيداه فالضم مقدر فى آخر الاسم وكذلك وا غلاماه فى غلام المضاف إلى الياء الإعراب مقدر فى آخره اهـ وأطلق الناظم كالنحويين وصل المندوب بالألف لكنه فى التسهيل قيد ذلك بألا يكون فى آخره ألف وهاء فلا يجوز : وا عبد اللاها ولا واجهجاهاه فى عبد الله وجهجاه لاستثقال ألف وهاء بعد ألف وهاء وبالجواز صرح ابن الحاجب وغيره . **(قوله فى المفرد)** لعله أراد به معنى أخص من معناه السابق فى النداء الذى هو ما ليس مضافا ولا شبيها به بدليل مقابلته بالأقسام الثلاثة الأخيرة إلا أن يكون ذكرها بعده من ذكر الخاص بعد العام لنكتة كقلة ندبتها . **(قوله وأقام زيدا)** اعلم أن وأقام زيد بلا ألف الندبة مبنى على ضم مقدر منع من ظهوره ضمة الحكاية وكذا بالألف مبنى على ضم مقدر لكن هل مانع ظهوره فتحة المناسبة أو ضمة الحكاية المحذوفة لأجل الألف كل محتمل

---

[٩٤٨] سبق تخريجه برقم [٩٤٥] .

---

(١) لأنه هو الذى حفرها ــ راجع الموضع فى سيرة ابن هشام من تحقيقنا .

ويعضده قول بعض العرب : وا جمجمتى الشاميتينا . وهذه الألف (**مَتْلُوُّهَا**) وهو منتهى المندوب (**إِنْ كَانَ**) ألفا (**مِثْلَهَا حُذِفْ**) لأجلها نحو : وا موساه ، وأجاز الكوفيون قلبه ياء قياسا فقالوا : وا موسياه (**كَذَاكَ**) يحذف لأجل ألف الندبة (**تَنْوِينُ ٱلَّذِى بِهِ كَمَلْ**) المندوب (**مِنْ صِلَةٍ أَوْ غَيْرِهَا**) مما مر كما رأيت (**نِلْتَ ٱلْأَمَلْ**) لضرورة أن الألف لا يكون قبلها إلا فتحة على ما رأيت ، والتنوين لاحظ له فى الحركة . هذا مذهب سيبويه والبصريين . وأجاز الكوفيون فيه مع الحذف وجهين : فتحه فتقول : وا غلام زيدناه وكسره مع قلب الألف ياء فتقول : وا غلام زيدنيه . قال المصنف : وما رأوه حسن لو عضده سماع لكن السماع فيه لم يثبت . وقال ابن عصفور : أهل الكوفة يحركون التنوين فيقولون : وا غلام زيدناه وزعموا أنه سمع انتهى . وأجاز الفراء وجها ثالثا وهو

والأقرب الأول لأن اعتبار الملفوظ به مانعا أولى من اعتبار المحذوف وكذا فى نحو : وا سيبويهاه مع إبدال ضمة الحكاية بكسر البناء الأصلى فتدبر . (**قوله وأجاز يونس إلخ**) عزا جواز ذلك فى الهمع[1] إلى الكوفيين وابن مالك أيضا . (**قوله بآخر الصفة إلخ**) عبارة التصريح : وأما لحاقها توابع المندوب فقال ابن الخباز فى النهاية أنه لا خلاف فى جواز لحاقها آخر الصفة إذا كانت ابنا بين علمين نحو : وازيد بن عمرا ، وأما البدل والبيان والتوكيد فقياس قول سيبويه والخليل ألا تلحق البيان والتوكيد وعندى أنها تدخل آخر البدل لأنه قائم مقام المبدل منه فتقول : واغلامنا زيداه ، وتدخل العطف النسقى نحو : وا زيد وعمراه اهـ وتدخل التوكيد اللفظى كما تقدم فى قول عمر : وا عمراه وا عمراه اهـ كلام التصريح ، ومنه يعلم ما فى كلام البعض من الخلل فى غير موضع فانظره . (**قوله واجمجمتى الشاميتينا**) بضم الجيم تثنية جمجمة تطلق على عظم الرأس المشتمل على الدماغ وعلى القدح من خشب وهو المراد هنا ، ضاع للقائل قدحان شاميان فندبهما . (**قوله متلوها**) مبتدأ خبره الجملة الشرطية أو حذف وجواب الشرط على هذا محذوف ولا فرق فى حذف مثل الألف بين أن يكون جزء كلمة كما فى المقصور أو كلمة كما فى المضاف للياء على لغة من يقلبها ألفا وإذا كان متلوها همزة تأنيث لم تحذف كلمياء اسم امرأة والكوفيون يحذفونها فتحذف الألف لالتقاء الساكنين . (**قوله وا موساه**) فموساه مبنى على ضم مقدر على الألف المحذوفة لالتقاء الساكنين والألف الموجودة للندبة والهاء للسكت وإنما ألحق هاء السكت به دون الأمثلة المتقدمة لأنه لاختتامه بألف غير ألف الندبة لا يعرف كون الألف الموجودة فيه ألف الندبة إلا بانضمام الهاء إليها بخلاف الأمثلة المتقدمة فافهم . (**قوله تنوين الذى به كمل**) وأما المندوب فلا تنوين فيه حتى يحكم بحذفه كذا قال البعض ، وقد يرد عليه نحو : قام زيد مسمى به ، ويدفع بأن التنوين فيه تنوين جزئه الأخير لا تنوين مجموعه فهو داخل فى تنوين ما كمل به المندوب . (**قوله كما رأيت**) أى فى مثال الناظم بناء على صرف زمزم باعتبار أنه علم على القليب وكذا على منع صرفه باعتبار أنه علم على البئر إذا أريد بالتنوين فى كلامه ما يشمل المقدر فيما لا ينصرف وفى بعض أمثلة الشارح السابقة وهو يا غلام زيدا ووا قام زيدا فاقتصار البعض على قوله أى فى مثال

---

(١) راجع : همع الهوامع شرح جمع الجوامع للإمام السيوطى .

حذفه مع إبقاء الكسرة وقلب الألف ياء فتقول : وا غلام زيديه **(وَٱلشَّكْلَ حَتْمًا أَوْلِهِ)** حرفا **(مُجَانِسًا)** فَأَوْلِ الكسر ياء والضم واوا **(إِنْ يَكُنِ ٱلْفَتْحُ بِوَهْمٍ لَابِسًا)** دفعا للبس فتقول فى ندبة غلام مضافا إلى ضمير المخاطبة وا غلامكيه وفى ندبته مضافا إلى ضمير الغائب وا غلامهوه إذ لو قلت : وا غلامكاه لالتبس بالمذكر ، ولو قلت : وا غلامهاه لالتبس بالغائبة . قال فى شرح الكافية : وهذا الاتباع يعنى والحالة هذه متفق على التزامه فإن كان الفتح لا يلبس عدل بغيره إليه وبقيت ألف الندبة بحالها ، فتقول فى رقاش : وا رقاشاه ، وفى عبد الملك : وا عبد الملكاه ، وفيمن اسمه قام الرجل واقام الرجلاه ، هذا مذهب أكثر البصريين ، وأجاز الكوفيون الاتباع نحو : وا رقاشيه وا عبد الملكيه واقام الرجلوه .

(تنبيه): أجاز الكوفيون أيضا الاتباع فى المثنى نحو : وا زيدانيه واختاره فى التسهيل **(وَوَاقِفًا زِدْ)** فى آخر المندوب **(هَاءَ سَكْتٍ)** بعد المد **(إِنْ تُرِدْ * وَإِنْ تَشَأْ)** عدم

الناظم تقصير **(قوله هذا مذهب سيبويه إلخ)** حاصله أن فى التنوين أربعة مذاهب . **(قوله وقال ابن عصفور إلخ)** رد لقول المصنف لكن السماع فيه لم يثبت لقول الكوفيين أنه سمع فالزعم فى كلامه بمعنى القول إذ لا يليق نسبتهم إلى الكذب فى حكايتهم السماع .

(قوله والشكل حتما إلخ) معناه أن آخر المندوب إذا كان محركا بالكسر أو الضم فإن ألف الندبة تقلب حرفا مجانسا للحركة ولا تحذف الحركة ويؤتى بالحركة المناسبة لألف الندبة إن كانت هذه الحركة وهى الفتحة موقعة فى اللبس ، ومن إيلاء الشكل حرفا مجانسا نحو : وا قوميه وا قوموه واقاموه فى ندبة قومى وقوموا وقاموا مسمى بها . قال الفارضى : لو سميت بقاموا قلت فى الندبة واقاموه فتحذف واو قاموا لالتقاء الساكنين وتقلب ألف الندبة ياء لأنها بعد كسرة ا هـ وما قيل فى قاموا يقال فى قوموا فعلم أن مسألة ندبة نحو : قومى وقوموا مسمى بهما داخلة تحت قوله والشكل إلخ لا زائدة عليه كما يقتضيه كلام البعض فافهم . **(قوله حتما أوله)** يعنى إذا أريد زيادة ألف الندبة فيما ذكر أبدلت حتما من جنس الحركة قبلها وإلا فلو قلت : وا غلامك فقط صح كما علم من أول الكلام ومما يأتى ، سم . **(قوله بوهم لابسا)** من لبست الأمر عليه إذا خلطته فلم يعرف وجهه والوهم بسكون الهاء ذهاب ظن الإنسان إلى غير المراد يقال وهمت فى الشىء بالفتح أهم بالكسر وهما بالإسكان إذا ذهب ذهنك إليه وأنت تريد غيره ، فالمعنى إن يكن الفتح خالصا المقصود بغيره بسبب وهم وأما الوهم بالتحريك[1] فهو الغلط يقال وهم فى الحساب يهم وهما بالفتح إذا غلط .

(قوله وهذا الاتباع) أى اتباع حرف الندبة للحركة . **(قوله والحالة هذه)** أى كون الفتح ملبسا لا مطلقا . **(قوله عدل بغيره)** أى عن غيره . **(قوله فى رقاش)** هو اسم امرأة . **(قوله بعد المد)** أى

---

(١) أى تحريك الهاء بالفتحة .

الزيادة (**فَالْمَدَّ وَٱلْهَا لَا تَزِدْ**) بل اجعله كالمنادى الخالى عن الندبة ، وقد مر بيان الأوجه الثلاثة . وأفهم قوله وواقفا أن هذه الهاء لا تثبت وصلا وربما ثبتت فى الضرورة مضمومة ومكسورة وأجاز الفراء إثباتها فى الوصل بالوجهين . ومنه قوله :

[٩٤٩] **أَلَا يَـا عَمْـرُ عَمْـرَاهُ وَعَمْـرُو بْـنُ الزُّبَيْـرَاهُ**

(**وَقَائِلٌ**) فى ندبة المضاف للياء (**وَاعَبْدِيَا وَاعَبْدَا * مَنْ فِي ٱلنِّدَا ٱلْيَا ذَا سُكُونٍ أَبْدَى**) فقال يا عبدى وأما من قال يا عبد بالكسر أو يا عبد بالفتح أو يا عبدا بالضم

ألفا كوا زيداه أو ياء كوا غلامكيه أو واوا كوا غلامهوه . (**قوله بل اجعله كالمنادى إلخ**) قال سم : يدل على أنه جعل المد والهاء معمولين للا تزد وقد يلزم عليه التكرار مع قوله أولا « ما للمنادى اجعل لمندوب » ا هـ ويدفع بأن المراد بما للمنادى ما ثبت له من البناء على الضم تارة والنصب تارة أخرى وجواز الضم والنصب إذا نون اضطرارا ونحو ذلك لا عدم زيادة الألف والهاء وإلا ناقضه ما ذكره بعده من جواز زيادة الألف والهاء فى المندوب نعم عدم وجوب زيادة الهاء وقفا معلوم من قوله إن ترد فالتنبيه بعد ذلك عليه تصريح بما علم مفهوما . وأما عدم وجوب زيادة الألف فلم يعلم مما مر بل قوله ومنتهى المندوب صله بالألف يوهم الوجوب فالتنبيه عليه محتاج إليه ، فتلخص أن قوله وإن تشأ إلخ محتاج إليه بالنسبة إلى زيادة الألف غير محتاج إليه بالنسبة إلى زيادة الهاء . (**قوله وقد مر بيان الأوجه الثلاثة**) أى زيادة الألف فقط والجمع بين الألف والهاء والخلو عنهما معا .

(**قوله وربما ثبتت فى الضرورة**) أى وصلا . (**قوله مضمومة**) أى تشبيها بهاء الضمير ومكسورة أى لالتقاء الساكنين . زاد ابن فلاح ومفتوحة فارضى والفتح لخفته[1] . (**قوله وأجاز الفراء إثباتها فى الأصل**) أى اختيارا . (**قوله ومنه**) أى من ثبوتها فى الوصل ضرورة . والشاهد فى الأول لأن محل الوصل هو العروض وأما الضرب فمحل وقف فلا شاهد فيه . وقد يقال العروض هنا مصرَّعة فهى فى حكم الضرب فتكون أيضا محل وقف فلا شاهد فى البيت أصلا وقوله :

* وعمـرو بـن الـزبيراه *

هذا هو الصواب دون ما فى بعض النسخ :

* ويا عمرو بن الـزبيراه *

لأن زيادة يا تخل بالوزن وتحريك الهاء وقفا فى البيت للروى . (**قوله وقائل**) خبر مقدم ومن مبتدأ مؤخر وأبدى صلة من واليا مفعول أبدى وذا سكون خال من اليا (**قوله وا عبديا**) بفتح الياء لأجل ألف الندبة . (**قوله وا عبدا**) بحذف الياء لالتقاء الساكنين وهذا ونحوه منصوب بفتحة مقدرة

---

[٩٤٩] هو من الهزج ، وفيه الخرم بالراء المهملة حذف الفاء من فعولن أو الميم من مفاعلتن أو مفاعيلن ، وألا للتنبيه ، وعمرو منادى معرفة ، وعمراه تأكيد للمنادى ومندوب والشاهد فى تحريكها كما فى عمراه وفى الزبيراه .

---

(١) فهو أخف الحركات .

أو يا عبد بالألف اقتصر على الثانى ، ومن قال يا عبدى ، بإثبات الياء مفتوحة اقتصر على الأول .

(تنبيه)*: فتح الياء فى ذى الوجهين المذكورين مذهب سيبويه وحذفها مذهب المبرد .

(خاتمة)*: إذا ندب مضاف إلى مضاف إلى الياء لزمت الياء لأن المضاف إليها غير مندوب نحو : وا ولد عبديا . والله أعلم .

[الترخيم]

(تَرْخِيمًا ٱحْذِفْ آخِرَ ٱلْمُنَادَى) الترخيم فى اللغة ترقيق الصوت وتليينه . يقال : صوت رخيم أى سهل لين . ومنه قوله :

[٩٥٠] **لَهَا بَشَرٌ مِثْلُ ٱلْحَرِيرِ وَمَنْطِقٌ ... رَخِيمُ ٱلْحَوَاشِى لَا هُرَاءٌ وَلَا نَزْرُ**

أى رقيق الحواشى . وأما فى الاصطلاح فهو حذف بعض الكلمة على وجه مخصوص . وهو على نوعين : ترخيم التصغير كقولهم فى أسود سويد وسيأتى فى بابه ،

منع من ظهورها الفتحة لأجل الألف وليس بمبنى لأنه مضاف ، سم . **(قوله اقتصر على الثانى)** أى وا عبدا بغير عمل سوى الإتيان بألف الندبة على لغة من قلب الياء ألفا وحذفها وأبقى الفتحة التى قبل الألف المحذوفة وبقلب الكسرة والضمة على لغتيهما فتحة لأجل ألف الندبة وبحذف الألف المنقلبة عن ياء المتكلم لأجل ألف الندبة على لغة من قلب الياء ألفا وأبقاها . **(قوله اقتصر على الأول)** أى يا عبديا بغير عمل سوى الإتيان بألف الندبة . **(قوله فى ذى الوجهين)** هو يا عبدى بسكون الياء ووجهاه واعبديا واعبدا كما مر . **(قوله لزمت الياء)** يمكن حذفها على تقدير سكونها لالتقاء الساكنين وإن لم يكن المضاف إليها مندوبا ، سم .

[الترخيم]

(قوله ترقيق الصوت وتليينه) عبارة التصريح : الترخيم لغة التسهيل والتليين فلم يقيد بالصوت . **(قوله أى سهل لين)** المناسب لعبارته قبل أن يقول أى رقيق لين نعم هو مناسب لعبارة التصريح السابقة ولقول القاموس : رخم الكلام ككرم فهو رخيم لان وسهل كرخم كنصر . **(قوله رخيم الحواشى)** لعل المراد بها الكلمات . وفى القاموس : الحاشية جانب الثوب وغيره وقوله لا هراء إلخ الهراء بضم

[شواهد الترخيم]

[٩٥٠] قاله ذو الرمة غيلان من قصيدة من الطويل . لها أى لمية ، وأراد بالبشر ظاهر جلدها . والشاهد فى رخيم الحواشى فإن الترخيم بالخاء المعجمة بمعنى اللين ، ومن هذا سمى الترخيم فى النداء . قوله لا هراء بضم الهاء وتخفيف الراء وهو الكلام الكثير الذى ليس له معنى . والنزر بفتح النون وسكون الزاى ومعناه القليل ، أراد أن كلامها لا كثير بلا فائدة ، ولا قليل مخل بل بين ذلك . ويروى ولا هذر : يقال رجل مهذار إذا كان كثير الكلام .

وترخيم النداء وهو مقصود الباب وهو حذف آخر المنادى (**كَيَا سُعَا فِيمَنْ دَعَا سُعَادَا**) وإنما توسع فى ترخيم المنادى لأنه قد تغير بالنداء، والترخيم تغيير والتغيير يأنس بالتغيير فهو ترقيق .

(**تنبيه**)*: أجاز الشارح فى نصب ترخيم ثلاثة أوجه : أن يكون مفعولا له أو مصدرا فى موضع الحال أو ظرفا على حذف مضاف . وأجاز المرادى وجها رابعا وهو أن يكون مفعولا مطلقا وناصبه احذف لأنه يلاقيه فى المعنى . وأجاز المكودى وجها خامسا وهو أن يكون مفعولا مطلقا لعامل محذوف أى رخم ترخيما (**وَجَوِّزَنْهُ**) أى جوز

الهاء وتخفيف الراء الكلام الكثير . والنزر بفتح النون وسكون الزاى القليل وأراد أن كلامها متوسط لا كثير ممل ولا قليل مخل . (**قوله ترخيم التصغير**) أى حذف بعض الحروف لأجل التصغير . (**قوله وهو حذف آخر المنادى**) أى للتخفيف لا للإعلال و لم يقيد الآخر بكونه حرفا فشمل كلامه الحرف والحرفين وعجز المركب . ويرد على التعريف أنه غير مانع لشموله نحو : يا يد ويا دم إذ فى كل حذف آخر المنادى للتخفيف إلا أن يخرج باعتبار قيد الحيثية أى من حيث هو آخر المنادى فاعرف ذلك .

(**قوله فى ترخيم**) فى بمعنى الباء السببية . (**قوله فهو ترقيق**) بيان للمناسبة بين المعنى اللغوى والاصطلاحى لكن كان المناسب ذكره عقب المعنى الاصطلاحى لظهور تفريعه عليه فتأمل . (**قوله أن يكون مفعولا له**) رد بأن الترخيم حذف آخر المنادى فيلزم تعليل الشىء بنفسه وبأن المفعول له يشترط أن يكون قلبيا على الراجح ويمكن دفعهما بتقدير مضاف أى لإرادة الترخيم لكن يلزم أن المعنى رخم لإرادة الترخيم مثل اضرب لإرادة الضرب وفيه ركاكة لا تخفى . (**أو مصدرا فى موضع الحال**) أى من فاعل احذف أى مرخما لا من المنادى لأنه وإن كان المضاف بعض المضاف إليه فشرط إتيان الحال من المضاف إليه موجود فحال المضاف إليه لا يتقدم عليه . ثم هذه الحال مؤكدة .

(**قوله أو ظرفا على حذف مضاف**) أى وقت ترخيم وهو وقت اجتماع شروط الترخيم . (**لأنه**) أى احذف بقيد تعلقه بآخر المنادى أما الحذف من حيث هو فأعم من الترخيم . (**قوله مفعولا مطلقا لعامل محذوف**) أى ناب ذلك المفعول المطلق منابه فى الدلالة على الطلب فيكون قوله احذف إلخ من التأكيد اللفظى بالمساوى لأن الحذف بقيد تعلقه بآخر المنادى مساو فى المعنى للترخيم فليس المفعول المطلق على هذا من باب المصدر المؤكد لعامله حتى يرد أن المصنف يمنع حذف عامل المؤكد بل من باب الآتى بدلا من فعله وجوز الشيخ خالد وجها سادسا وهو أن يكون ترخيما مفعولا به لفعل شرط حذف مع أداته وحذفت الفاء من جوابه للضرورة والتقدير إن أردت ترخيما فاحذف آخر المنادى وفيه تكلف .

(**قوله مطلقا**) أى عن التقييد الآتى فى غير المؤنث بالهاء بقوله إلا الرباعى إلخ لكن المراد الإطلاق

الترخيم (**مُطْلَقًا فِى كُلِّ مَا * أُنِّثَ بِالْهَا**) أى سواء كان علما أو غير علم ثلاثيا أو زائدا على الثلاثى كقوله :

[٩٥١] * **أَفَاطِمُ مَهْلًا بَعْضَ هَذَا التَّدَلُّلِ** *

وكقوله :

[٩٥٢] * **جَارِى لَا تَسْتَنْكِرِى عَذِيرِى** *

ونحو : يا شا ادجنى . أى أقيمى بالمكان . يقال دجن بالمكان يدجن دجونا أى أقام به .

(تنبيهات): **الأول** : قيد فى التسهيل ما أطلقه هنا بالمنادى المبنى لإخراج النكرة غير المقصودة والمضاف فلا يجوز الترخيم فى نحو قول الأعمى : يا جارية خذى بيدى لغير معينة . ولا فى نحو : يا طلحة الخير . وأما قوله :

[٩٥٣] * **يَا عَلْقَمَ الْخَيْرِ قَدْ طَالَتْ إِقَامَتُنَا** *

فنادر . **الثانى** : شرط المبرد فى ترخيم المؤنث بالهاء العلمية فمنع ترخيم النكرة

عن ذلك فى الجملة وإلا لاقتضى جواز ترخيم المؤنث بالهاء ولو كان مضافا أو مركبا إسناديا وليس كذلك أفاده سم وإلى كون الإطلاق فى الجملة أشار الشارح باقتصاره فى بيان الإطلاق على ما ذكره ولم يقل مضافا أو غيره صاحب إسناد أو غيره . **(قوله مهلا)** اسم مصدر أمهل منصوب بفعل حذف وأقيم هو مقامه والأصل أمهلى مهلا قال العينى ومعناه كفى . **(قوله عذيرى)** العذير بفتح العين المهملة وكسر الذال المعجمة ما يعذر الإنسان فيه اهـ فارضى وهو صادق بما يعذر الإنسان فى تركه فهو أعم من قول الشارح على ما فى كثير من النسخ العذير بكسر الذال المعجمة الأمر الذى يحاوله الإنسان ويعذر على فعله . **(قوله يا شا ادجنى)** أى يا شاة وهو مثال للثلاثى . **(قوله بالمنادى المبنى)** يشمل المبنى قبل النداء كحذام مع أنه لا يرخم على الأصح والمختص بالنداء والمندوب والمستغاث مع أنها

---

[٩٥١] قاله امرؤ القيس الكندى . وتمامه :

* وَإِنْ كُنْتِ قَدْ أَزْمَعْتِ صَرْمِى فَأَجْمِلِى *(١)

من قصيدته المشهورة التى أولها : قفا نبك . والشاهد فى أفاطم فإنه مرخم إذ أصله أفاطمة . ومهلا نصب بفعل محذوف أى أمهلى مهلا ومعناه كفى . قوله : أزمعت أى أحكمت عزمك . وصرمى أى قطعى . وأجملى من الإجمال وهو الإحسان .

[٩٥٢] تمامه :

* سَيْرِى وَإِشْفَاقِى عَلَى بَعِيرِى *

قاله العجاج . والشاهد فى جارى حيث حذف منه حرف النداء ورخم بحذف تاء التأنيث للضرورة . وأصله يا جارية والعذير بفتح العين المهملة وكسر الذال المعجمة هو الأمر الذى يحاوله الإنسان مما يعذر عليه إذا فعله ، يعنى يا جارية لا تستنكرى ما أحاوله معتذرا أنا فيه . وسيرى بدل من عذيرى ، والواو للعطف أو بمعنى مع .

[٩٥٣] هو شطر من البسيط . والشاهد فى علقم الخير حيث رخم علقمة وهو مضاف إلى الخير ، ومن شرطه عدم الإضافة فلا يجوز ترخيم طلحة الخير وهذا نادر .

---

(١) وبعده :

وإن كانت ساءتك منى خليقة فسلى ثيابى عن ثيابك تنسل

المقصودة والصحيح جوازه كما تقدم . **الثالث** : منع ابن عصفور ترخيم صلعمة بن قلعمة لأنه كناية عن المجهول الذى لا يعرف وإطلاق النحاة بخلافه ، وليس كونه كناية عن المجهول بمانع لأنه علم جنس . **الرابع** : إذا وقف على المرخم بحذف الهاء فالغالب أن تلحقه هاء ساكنة ، فتقول فى المرخم : يا طلحه فقيل هى هاء السكت وهو ظاهر كلام سيبويه . وقيل هى التاء المحذوفة أعيدت لبيان الحركة وإليه ذهب المصنف . قال فى التسهيل : ولا يستغنى غالبا فى الوقف على المرخم بحذفها عن إعادتها أو تعويض ألف منها . وأشار بالتعويض إلى قوله :

[٩٥٤] ★ قِفِى قَبْلَ التَّفَرُّقِ يَا ضُبَاعَا ★

فجعل ألف الإطلاق عوضا عن الهاء ونص سيبويه وابن عصفور على أن ذلك لا يجوز إلا فى الضرورة . وأشار بقوله غالبا إلى أن بعض العرب يقف بلا هاء ولا عوض . وحكى سيبويه يا حرمل بالوقف بغير هاء . قال أبو حيان : أطلقوا فى لحاق هذه الهاء . ونقول إن كان الترخيم على لغة من لا ينتظر لم تلحق . هذا كلامه وهو واضح . **الخامس** : اختلف النحاة فى قوله :

[٩٥٥] ★ كِلِينِى لِهَمٍّ يَا أُمَيْمَةَ نَاصِبِ ★

لا ترخم كما سيأتى . **(قوله لغير معينة)** صلة قول . **(قوله كما تقدم)** أى فى قوله أو غير علم مع تمثيله بجارى ويا شا .

(قوله صلعمة بن قلعمة) الذى بخط الشارح صلمعة بن قلمعة بتقديم الميم على العين وكذا فى القاموس . **(قوله لأنه علم جنس)** ولهذا منع الصرف ، اهـ دمامينى . **(قوله بحذف الهاء)** صلة المرخم . **(قوله لبيان الحركة)** أى حركة ما قبل المحذوف وهو فى المثال المذكور الحاء المهملة . **(قوله لم تلحق)** لأنه نقض لما عزموا عليه من جعله اسما تاما حتى بنوه على الضم . سم . **(قوله كلينى)** بكسر الكاف أى دعينى من وكله وكلا ، وناصب بالجر صفة هم من النصب وهو التعب قاله العينى وتابعه غيره

---

[٩٥٤] قاله القطامى عمير بن سنيم . وتمامه :

★ وَلَا يَكُ مَوْقِفٌ مِنْكِ ٱلْوَدَاعَا ★

وهو أول قصيدة من الوافر . والشاهد فى يا ضباعا حيث رخم ضباعة اسم امرأة وعوض الألف عن الهاء حالة الوقف .

[٩٥٥] قاله النابغة الذبيانى . وتمامه :

★ وَلَيْلٍ أُقَاسِيهِ بطَىِّ الْكَوَاكِبِ ★(١)

من قصيدة من الطويل يمدح بها عمرو بن الحارث الأعرج . قوله : كلينى بكسر الكاف أى دعينى ، وأصله من وكل وكلا . والشاهد فى يا أميمة حيث جاءت بفتح التاء ، وقد قلنا إنه لغة لبعضهم ، وناصب بالجر صفة لهم ، من النصب وهو التعب .

(١) ويروى بطىء وبعده :

تطاول حتى قلت ليس بمنقض وليس الذى يرعى النجوم بآيب

بفتح أميمة من غير تنوين فقال قوم ليس بمرخم ، ثم اختلفوا : فقيل هو معرب نصب على أصل المنادى ولم ينون لأنه غير منصرف ، وقيل بنى على الفتح لأن منهم من يبنى المنادى المفرد على الفتح لأنها حركة تشاكل حركة إعرابه لو أعرب ، فهو نظير لا رجلَ فى الدار . وأنشد هذا القائل :

[٩٥٦] * يَا رِيحَ مِنْ نَحْوِ الشَّمَالِ هُبِّى *

بالفتح . وذهب أكثرهم إلى أنه مرخم فصار فى التقدير يا أميم ثم أقحم التاء غير معتد بها ، وفتحها لأنها واقعة موقع ما يستحق الفتح وهو ما قبل هاء التأنيث المحذوفة المنوية وهو ظاهر كلام سيبويه . وقيل فتحت اتباعا لحركة ما قبلها وهو اختيار المصنف **(وَٱلَّذِى قَدْ رُخِّمَا * بِحَذْفِهَا)** أى بحذف الهاء **(وَفِّرْهُ بَعْدُ)** أى لا تحذف منه شيئا بعد حذف الهاء ولو كان لينا ساكنا زائدا مكملا أربعة فصاعدا ، فتقول فى عقنباة : يا عقنبا بالألف ، وأجاز سيبويه أن يرخم ثانيا على لغة من لا يراعى المحذوف(١) . ومنه قوله :

كشيخنا والبعض وفيه أن الهم متعب لا تاعب إلا أن يكون التقدير تاعب صاحبه ثم رأيت فى القاموس ما نصه : وهمٌّ ناصب منصب على النسب وسمع نصبه الهم أتعبه ثم قال ونصبه المرض ينصبه أوجعه كأنصبه ا هـ فأفاد ثلاثة أوجه أخرى وهى أن يكون ناصب من قبيل النسب كلابن وتامر وأن يكون اسم فاعل نصبه بمعنى أتعبه وأن يكون اسم فاعل نصبه بمعنى أوجعه .

(قوله فقيل هو معرب) تشبيها بالمضاف لكنه شاذ . **(قوله لأنها)** أى الفتح وأنثه باعتبار الخبر وهو حركة . **(قوله يا ريح)** قال ابن غازى : ولا يمكن دعوى إعراب ريح لأنه لم ينون مع كونه منصرفا بخلاف أميمة . **(قوله هبى)** بضم الهاء أمر من هَبَّ . **(قوله ثم أقحم التاء)** أى زادها بين الميم وهاء التأنيث المحذوفة للترخيم . **(قوله غير معتد بها)** أى غير جاعلها تاء التأنيث التى كانت محذوفة للترخيم إذ لو اعتد بها لما كان مرخما .

(قوله وقيل فتحت إلخ) أى كفتحة دال يا زيد بن عمرو اتباعا لفتحة النون بل الاتباع هنا أولى لأنه فى كلمة ولأنه اتباع متأخر لمتقدم . **(قوله وهو اختيار المصنف)** لعل وجهه أن فيما اختاره المصنف مراعاة ملفوظ وهو حركة الميم وفيما قبله مراعاة محذوف وهو تاء التأنيث المحذوفة للترخيم المقتضية فتح ما قبلها . **(قوله وفره بعد)** أى بعد حذفها . **(قوله فتقول فى عقنباة)** أى فى ترخيمه وهو بفتح العين المهملة والقاف وسكون النون بعدها موحدة يقال عقاب عقنباة أى حديدة المخالب .

---

[٩٥٦] هذا شطر رجز . وقيل ليس بشعر . والشاهد فى يا ريح فإنه منادى مفرد وكان حقه أن يضم ولكنه مفتوح لأن من العرب من يبنى المنادى المفرد على الفتح ، ويقولون يا طلحةَ بفتح التاء . وهبى بضم الهاء أمر من هب يهب .

[٩٥٧] * أَحَارُ بنَ بَدْرٍ قَدْ وَلِيتَ وِلَايَةً *

يريد أحارثة . وقوله :

[٩٥٨] * يَا أَرْطُ إِنَّكَ فَاعِلٌ مَا قُلْتَهُ *

أراد يا أرطاة (وَٱحْظُلَا) أى امنع (تَرْخِيمَ مَا مِنْ هَذِهِ ٱلْهَا قَدْ خَلَا . إِلَّا ٱلرُّبَاعِيَّ فَمَا فَوْقُ) أى فأكثر (ٱلْعَلَمْ * دُونَ إِضَافَةٍ وَ) دون (إِسْنَادٍ مُتَمّ) فهذه أربعة شروط :

(قوله أن يرخم ثانيا) أى إن بقى بعده ثلاثة أحرف . سيوطى . (قوله على لغة من لا يراعى المحذوف) أى من لا ينتظره واعترض هذا التقييد أبو حيان بأن كون الشاعر رخم أولا بحذف التاء على لغة من لا ينتظر يحتاج إلى وحى يسفر عنه ولو قيل إن المؤنث بالتاء يجوز فى ترخيمه حذف التاء فقط وهو الكثير وحذفها مع ما قبلها كما فى منصور لكان قولا نقله شيخنا ثم قال : وانظر على مذهب سيبويه بعد حذف الحرف الذى قبل الآخر هل تتعين لغة من لا ينوى أو لا ا هـ وكلام العينى صريح فى عدم التعيين فإنه ضبط حار فى البيت بكسر الراء حيث قال : والشاهد فى أحار بن بدر حيث أريد به حارثة فرخمه أولا بحذف الهاء على لغة من لم ينو رد المحذوف ثم رخمه ثانيا بحذف التاء على لغة من نوى رد المحذوف ويؤخذ من كون المقيد بلغة من لا ينتظر عند سيبويه هو الترخيم الأول أن قوله على لغة إلخ متعلق بأحار أو بمحذوف تقديره إن رخم أولا على لغة إلخ لا بقوله أن يرخم ثانيا . (قوله ما قلته) بفتح التاء بقرينة قوله بعد :

* والمرء يستحيى إذا لم يصدق *

(قوله أراد يا أرطاة) علم منقول من اسم شجرة يدبغ بها قيل همزته زائدة وألفه أصلية ويعضده قولهم مرطى وقيل همزته أصلية وألفه زائدة للإلحاق بعرفجة ويؤيده قولهم مأروط . ا هـ ابن غازى . (قوله العلم) بدل من الرباعى أو عطف بيان عليه ودون حال من الرباعى . (قوله وإسناد) أى فى الغالب بدليل قوله الآتى وقل ترخيم جملة . (قوله متم) على زنة اسم المفعول نعت إسناد قال سم :

---

[٩٥٧] قاله أنس بن زنيم يخاطب الحارث بن بدر الغدانى وتمامه :

* فَكُنْ جُرَذًا فِيهَا تَخُونُ وَتَسْرِقُ *

والشاهد فى أحار بن بدر حيث أريد به حارثة ، رخم أولا بحذف الهاء على لغة من لم ينو رد المحذوف ثم رخمه ثانيا بحذف التاء على لغة من نوى رد المحذوف . وجرذا بضم الجيم وفتح الراء وبالذال المعجمة وهو ضرب من الفأر ، ويجمع على جرذان . فيها : أى فى الولاية .

[٩٥٨] قاله زميل بن الحارث يخاطب أرطاة بن سهية . وتمامه :

* وَالْمَرْءُ يَسْتَحْيِى إِذَا لَمْ يَصْدُقِ *

من الكامل . والشاهد فى يا أرط حيث يريد به يا أرطاة ، رخمه أولا بحذف التاء على لغة من لم ينو رد المحذوف ، ثم رخم ثانيا بحذف الألف على لغة من نوى رد المحذوف وهو الألف .

الأول : أن يكون رباعيا فصاعدا ، فلا يجوز ترخيم الثلاثى سواء سكن وسطه نحو زيد أو تحرك نحو حكم . هذا مذهب الجمهور . وأجاز الفراء والأخفش ترخيم المحرك الوسط . وأما الساكن الوسط فقال ابن عصفور لا يجوز ترخيمه قولا واحدا . وقال فى الكوفية : ولم يرخم نحو بكر أحد. ، والصحيح ثبوت الخلاف فيه ، حكى عن الأخفش وبعض الكوفيين إجازة ترخيمه ، وممن نقل الخلاف فيه أبو البقاء العكبرى وصاحب النهاية وابن الخشاب وابن هشام[1] . **الثانى** : أن يكون علما ، وأجاز بعضهم ترخيم النكرة المقصودة نحو يا غضنف فى غضنفر قياسا على قولهم أطرق كرا ، ويا صاح . **الثالث** : ألا يكون ذا إضافة خلافا للكوفيين فى إجازتهم ترخيم المضاف إليه كقوله :

[٩٥٩] ★ خُذُوا حِذْرَكُمْ يَا آلَ عِكْرِمَ وَاعْلَمُوا ★

وهو عند البصريين نادر وأندر منه حذف المضاف إليه بأسره كقوله :

كأنه احتراز عن النسبة الإضافية والتوصيفية . **(قوله أن يكون رباعيا فصاعدا)** أى لئلا يلزم نقص الاسم عن أقل أبنية المعرب بلا موجب . **(قوله ترخيم المحرك الوسط)** أى تنزيلا لحركة الوسط منزلة الحرف الرابع ولهذا كان نحو سقر غير مصروف وفرق الجمهور بأن حركة الوسط ثمت[2] اعتبرت فى حذف حرف زائد على الكلمة وهو التنوين وههنا فى حذف حرف أصلى وأيضا ليس الحذف هنا واردا على حرف بعينه بل على أى حرف كان آخرا فهو مظنة الاشتباه بخلاف عدم الصرف فإنه حذف التنوين لا غير . **(قوله وابن هشام)** عبارة الهمع : وابن هشام الخضراوى . **(قوله أن يكون علما)** أى شخصيا أو جنسيا لأن العلم لكثرة ندائه يناسبه التخفيف بالترخيم . **(قوله قياسا على قولهم إلخ)** اعترضه شيخنا وتبعه البعض بأن أطرق كرا ويا صاح شاذان لأن كلا اسم جنس خال من التاء فلا يقاس عليهما وفيه أن هذا اعتراض بمذهب الغير فإن من يجيز ترخيم النكرة المقصودة لا يقول بشذوذ أطرق كرا ويا صاح .

(قوله ويا صاح) قال فى شرح الكافية : وكثر دعاء بعضهم بعضا بالصاحب فأشبه العلم فرخم بحذف يائه ا هـ وليس مراده بيان أنه مقيس بل بيان المسهل لترخيمه . **(قوله ألا يكون ذا إضافة)** لأن الحذف من المضاف يمنع منه أن المتضايفين كالشيء الواحد فالحذف منه بمنزلة حذف حشو الكلمة والحذف من المضاف إليه يمنع منه أن تالى أداة النداء المضاف فالحذف من المضاف إليه بمنزلة الحذف من غير المنادى والمراد بذى الإضافة المضاف حقيقة أو حكما فيدخل شبه المضاف فلا يرخم كما فى

---

[٧٢١] قاله زهير بن أبى سلمى. وتمامه :

★ أَوَاصِرَنَا وَالرَّحِمُ بِالْغَيْبِ يُذْكَرُ ★

من قصيدة من الطويل . قالها حين بلغه أن بنى سليم أرادوا الإغارة على بنى غطفان . والشاهد فى آل عكرم حيث رخم المضاف إليه من المنادى إذ أصله عكرمة . وفيه خلاف بين البصرية والكوفية ، وقد ذكرناه . والأواصر القرابات . الواحدة آصرة .

---

(١) يقصد ابن هشام الخضراوى وقد سبق التعريف به . (٢) أى هناك .

[٩٦٠] * يَا عَبْدَ هَلْ تَذْكُرُ نِي سَاعَةً *

يريد يا عبد هند ، يخاطب عبد هند اللخمى وذلك علم له . وتقدم أن ترخيم المضاف نادر أيضا كما فى نحو : يا علقم الخير . الرابع أن لا يكون ذا إسناد فلا يجوز ترخيم برق نحره وتأبّط شرا وسيأتى الكلام عليه .

(تنبيه) و أهمل المصنف من شروط الترخيم مطلقا ثلاثة : **الأول** : أن لا يكون مختصا بالنداء فلا يرخم نحو فل وفلة . **الثانى** : أن لا يكون مندوبا . **الثالث** : أن لا يكون مستغاثا. وأما قوله :

[٩٦١] كُلَّمَا نَادَى مُنَادٍ مِنْهُمُ ... يَا لَتَيْمِ اللهِ قُلْنَا يَا لِمَالِ

فضرورة أو شاذ . وأجاز ابن خروف ترخيم المستغاث إذا لم يكن فيه اللام كقوله :

[٩٦٢] * أَعَامَ لَكَ ابن صَعْصَعَةَ ابنِ سَعْدٍ *

الدنوشرى . **(قوله وذلك علم له)** أى فهو داخل فى العلم فيصح الاحتراز عنه بأن لا يكون ذا إضافة فلا يقال إن المضاف خارج بالعلم .

(قوله أن لا يكون ذا إسناد) أى أن لا يكون منقولا عن الجملة لأن الجملة محكية بحالها فلا تغير . **(قوله وسيأتى الكلام عليه)** يشير إلى أن اشتراط عدم الإسناد أكثرى كما سيأتى . **(قوله مطلقا)** أى سواء كان بتاء التأنيث أو لا . **(قوله ثلاثة)** زاد السيوطى أن لا يكون مبنيا قبل النداء فلا يرخم نحو : يا حذام(١) وقد مر ذلك . **(قوله أن لا يكون مندوبا)** قال شيخنا : ظاهره ولو بدون ألف الندبة وهو مفهوم كلام الرضى اهـ وإنما لم يرخم المندوب لأن الغالب زيادة الألف فى آخره لمد الصوت إظهارا للتفجع فلا يناسبه الترخيم . **(قوله أن لا يكون مستغاثا)** أى لا مجرورا باللام لعدم ظهور أثر النداء فيه من النصب أو البناء على الضم فلا يرد عليه الترخيم الذى هو من خصائص المنادى ولا مفتوحا بزيادة الألف لأن الزيادة تنافى الحذف ولا مجردا من اللام والألف إلحاقا له بذى اللام والألف . **(قوله يا لمال)** أى يا لمالك . **(قوله أعام)** أى يا عامر وتقدم أن الاستغاثة مختصة بيا وأن الاستغاثة بغيرها

---

[٩٦٠] قاله عدى بن زيد . وتمامه :

* فِي مَوْكِبٍ أَوْ رَائِداً لِلْقَنِيص *

من السريع . وضربه مطوى موقوف . والشاهد فى يا عبد فإنه منادى مضاف مرخم إذ أصله يا عبد هند يخاطب به عبد هند اللخمى . والموكب بفتح الميم وسكون الواو وكسر الكاف وهو بابة من السير . والرائد من الرود وهو الطلب . والقنيص بفتح القاف وكسر النون هو المصيد .

[٩٦١] قاله مرة بن الروّاع الأسدى من الرمل ، وكلما نصب على الظرف وناصبه جوابه وهو قلنا ، ولتيم الله منادى مستغاث به . والشاهد فى يا لمال إذ أصله يا لمالك فرخم المستغاث به وفيه اللام وهو ضرورة أو شاذ .

[٩٦٢] قاله الأحوص بن شريح الكلابى . وصدره :

* مَنَانِى لِيَقْتُلَنِى لَقِيطُ *

من الوافر . والشاهد فى أعام فإنه منادى مستغاث به وليس فيه لام الاستغاثة ، وقد رخم إذ أصله أعامر . وقد علم أن ترخيم المنادى إنما يصح إذا لم يكن مستغاثا ولا مندوبا . فإنهم نصوا على أنهما لا يرخمان . وأجاز ابن خروف ترخيم المستغاث به إذا لم يكن فيه لام الاستغاثة واحتج بهذا البيت . وأجيب بأنه ضرورة . قوله منانى أى بلانى . ولقيط اسم رجل .

(١) فإنه مبنى على الكسر ـ قبل ندائه يقول الشاعر :

إذا قالت حذامِ فصدقوها ... فإن القول ما قالت حذامِ

والصحيح ما مر (**وَمَعَ**) حذف الحرف (**آلآخِرِ**) فى الترخيم (**آحْذِفِ**) الحرف (**آلَّذِى تَلَا**) أى الذى تلاه الآخر وهو ما قبل الآخر ولكن بشروط أربعة : **الأول** : وإليه أشار بقوله (**إنْ زِيدَ**) أى إن كان ما قبل الآخر زائدا ، فإن كان أصليا لم يحذف نحو مختار ومنقاد علمين لأن الألف فيهما منقلبة عن عين الكلمة ، فتقول يا مختا ويا منقا . **الثانى** : أن يكون (**لَيِّنًا**) أى حرف لين وهو الألف والواو والياء ، فإن كان صحيحا لم يحذف

شاذة فقوله أعام فيه شذوذ من وجهين نداء المستغاث بغيريا وترخيمه ولعل قوله لك خبر لمحذوف أى ندائى لك أو استغاثة ثانية بعامر والتقدير يا لك وابن صعصعة نعت لعامر وصدر البيت :

*** تمنـــانى ليقتلنـــى لقيـــط ***

وهو اسم رجل . (**قوله والصحيح ما مر**) أى من أنه لا يرخم المستغاث مطلقا . (**قوله احذف**) أى وجوبا كما فى ابن عقيل وعن الفراء لو سمى بنحو حمراء جاز حذف الهمزة فقط . (**قوله ولكن بشروط أربعة**) تقدم ما يؤخذ منه شرط خامس عند غير سيبويه وهو ألا يكون الآخر تاء التأنيث كما فى أرطاة . (**قوله الأول**) مبتدأ خبره محذوف دل عليه الكلام تقديره كونه زائدا إذ لا جائز أن يكون قول المصنف أن زيد خبرا لأنه لا يصلح للخبرية ولأن الشارح جعله مقول القول ولا قول الشارح وإليه إلخ لاقترانه بالواو .

(**قوله إن زيد إلخ**) يشمل نحو : هندات وحمدون وزيدين أعلاما فترخم بحذف الآخر وما قبله ولا يجوز بقاء الألف فى هندات علما لأن تاءه ليست للتأنيث كذا فى الفارضى وظاهر إطلاقه جواز ترخيم ما ذكر على لغة من ينتظر ومن لا ينتظر مع أن ترخيم هندات وزيدين على لغة من لا ينتظر يلبس بنداء المفرد الذى لا ترخيم فيه وترخيم حمدون على اللغتين يلبس بذلك ودعوى أن هذا الإلباس لا يلتفتون إليه يردها التفاتهم إليه فى مواضع كثيرة من هذا الباب كما ستعرفه ثم رأيت الفارضى قال فى موضع آخر ما نصه : لو سمى بزيدين أو بما فيه ياء النسب كزيدىّ لزم ترخيمه على اللغة الأولى نحو يا زيد بكسر الدال ولو رخم على الثانية لالتبس بمنادى لا ترخيم فيه ا هـ فهذا يدل على أن نحو هندات وزيدين إنما يرخم على لغة من ينتظر ونحو حمدون لا يرخم مطلقا للإلباس وهذا هو الظاهر فتدبر .

(**قوله فتقول يا مختا ويا منقا**) أى خلافا للأخفش حيث جوز يا مخت ويا منق بحذف الألف . همع . (**قوله لينا**) قال المكودى : حال من الضمير فى زيد وهو مخفف لين ولا ينافى هذا الإعراب قول الشارح أن يكون لينا لأنه حل معنى[1] ثم ما ذكر صريح فى أن اللام مفتوحة وقول الشارح أى حرف لين يقتضى أنه بكسرها إلا أن يجعل بيانا لمعنى لينا بفتحها واحترز به المصنف عن زائد ليس لينا نحو شمأل فالهمزة حرف زائد غير لين وكان الأولى للمصنف أن يقول بدل لينا مدا ليفيد

---

(١) أى لا حل إعراب .

سواء كان متحركا نحو : سفرجل أو ساكنا نحو : قمطر فتقول يا سفرج ويا قمط خلافا للفراء فى قمطر فإنه يجيز يا قم بحذف حرفين . **والثالث** : أن يكون **(سَاكِنًا)** فإن كان متحركا لم يحذف نحو هبيخ وقنور فتقول يا هبخ وقنوى . **والرابع** : أن يكون **(مُكَمِّلَا . أَرْبَعَةً فَصَاعِدًا)** فإن كان ثالثا لم يحذف خلافا للفراء كما فى نحو : ثمود وعماد وسعيد فتقول يا ثمو ويا عما ويا سعي فالمستكمل الشروط نحو : أسماء ومروان ومنصور وشملال وقنديل علما ، فتقول فيها يا أسم ويا مرو ويا منص ويا شمل ويا قند ، ومنه قوله :

[٩٦٣] * يَا أَسْمِ صَبْرًا عَلَى مَا كَانَ مِنْ حَدَثٍ *

وقوله :

[٩٦٤] * يَا مَرْوِ إِنَّ مَطِيَّتِي مَحْبُوسَةٌ *

اشتراط أن يكون قبله حركة من جنسه لفظا كما فى منصور أو تقديرا كما فى مصطفون علما إذ أصله مصطفيون كما سيذكره الشارح ويستغنى عن قوله ساكنا . **(قوله فإن كان)** أى ما قبل الآخر . **(قوله نحو سفرجل)** اعترض إخراجه بهذا القيد بأنه خارج بقوله قبل أن زيد لأن الجيم أصلية . **(قوله نحو قمطر)** بكسر القاف وفتح الميم وسكون الطاء المهملة هو الجمل القوى الضخم والرجل القصير ا هـ قاموس وفسره صاحب المصباح بما يصان فيه الكتب قال ويذكر ويؤنث وربما أنث بالهاء فقيل قمطرة . **(قوله بحذف حرفين)** علل بأن الاقتصار على حذف الحرف الأخير يوجب عدم النظير وهو سكون آخر الاسم الصحيح لفظا وتقديرا على لغة التمام ولفظا فقط على لغة الانتظار وفيه أنه على لغة التمام يضم . **(قوله ساكنا)** قال يس : المحققون لا يطلقون أحرف اللين على أحرف العلة إلا إذا كانت ساكنة فقوله ساكنا وصف كاشف ا هـ ونقل ابن غازى عن بعضهم أن المصنف جعل اللين ههنا شاملا للمحرك فلذلك أخرجه بقوله ساكنا بخلاف قوله فى باب التكثير ما لم يك لينا .

(قوله هبيخ) بفتح الهاء والموحدة وتشديد التحتية آخره خاء معجمة الغلام الممتلىء أى السمين . **(قوله وقنور)** بفتح القاف والنون وتشديد الواو آخره راء الصعب اليبوس من كل شىء . **(قوله لم يحذف خلافا للفراء)** حيث جوز أن يقال يا عم ويا ثم ويا سع وقيل إنما قال بالحذف فى ثمود فقط فرارا من بقاء آخر الاسم واوا بعد ضمة . همع . **(قوله علما)** أى فى حالة كون كل منهما علما أو

---

[٩٦٣] تمامه :

* إِنَّ الْحَوَادِثَ مَلْقِيٌّ وَمُنْتَظَرُ *

قاله أبو زبيد الطائى فيما زعم اللخمى ، ونسبه النحاس فى شرح الكتاب إلى لبيد العامرى وهو من قصيدة من الطويل . والشاهد فى أسم فإنه منادى مرخم إذ أصله أسماء ، وصبرا نصب على المصدرية أى اصبرى صبرا . والحدث هو النائب من نوائب الدهر . قوله ملقى مبتدأ وخبره محذوف ، وكذلك منتظر . والتقدير إن الحوادث منها ملقى ومنها منتظر ، والجملتان فى موضع خبر إن ، وكان هنا تامة بمعنى حدث أو وقع . والضمير يرجع إلى ما .

[٩٦٤] تمامه :

* تَرْجُو الْحِبَاءَ وَرَبُّهَا لَمْ يَيْأَسِ *

قاله الفرزدق ، من الكامل . والشاهد فى يا مرو حيث رخمه ، وأصله مروان وأسند ترجو إلى المطية مجازا . وأراد به نفسه . والحباء بكسر الحاء المهملة وبالمد العطاء . قوله وربها لم ييأس أى وصاحب المطية غير آيس من حبائك .

(وَٱلْخُلْفُ فِى * وَاوٍ وَيَاءٍ) استكملا الشروط المتقدمة لكن **(بِهِمَا فَتْحٌ قُفِى)** نحو : فرعون وغرنيق علما ، فذهب الجرمى والفراء إلى أنه يحذف مع الآخر كالذى قبله حركة مجانسة ، فيقال : يا فرع ويا غرن . قال فى شرح الكافية : وغيرهما لا يجيز ذلك ، بل يقول يا غرنى ويا فرعو .

(تنبيه): يقال فى ترخيم مصطفون ومصطفين علمين يا مصطف قولا واحدا ، كما نبه عليه فى شرح الكافية لأن الحركة المجانسة فيهما مقدرة ، لأن أصله مصطفيون ومصطفيين ، وإليه أشار فى التسهيل بقوله : مسبوق بحركة مجانسة ظاهرة أو مقدرة **(وَٱلْعَجُزَ ٱحْذِفْ مِنْ مُرَكَّبٍ)** تركيب مزج نحو : بعلبك وسيبويه ، فتقول : يا بعل

هو راجع لقنديل وأما علمية ما قبله فظاهرة وقد يضعف هذا بخفاء علمية شملال أيضا . **(قوله بهما فتح قفى)** الباء للتعدية الخاصة متعلقة بقفى فالمعنى أتبعا الفتح أى جعلتا بعين للفتح . **(قوله وغرنيق)** بضم الغين المعجمة وسكون الراء وفتح النون طير من طيور الماء طويل العنق . تصريح . **(قوله علما)** لما مر أنه إنما يرخم من الخالى من التاء العلم . **(قوله إلى أنه)** أى المذكور من الواو والياء المفتوح ما قبلهما وقوله كالذى قبله أى كاللين الذى قبله إلخ .

(قوله قولا واحدا) أى بالنظر لحذف حرف اللين مع الآخر فلا ينافى ما سيأتى من أنه على لغة من لا ينتظر يتعين رد المحذوف فيقال يا مصطفى بالألف فى ترخيم مصطفون ومصطفين ويا قاضى بالياء فى ترخيم قاضون وقاضين لانتفاء سبب حذف الألف والياء لفظا وتقديرا وهو التقاء الساكنين وعلى لغة من ينتظر فيه وجهان الرد نظرا لانتفاء السبب لفظا وعدم الرد نظرا لوجوده تقديرا فيقال على هذا الأخير يا مصطف بفتح الفاء ويمتنع يا مصطف بضم الفاء على كل حال إذ لا وجه له كما علم مما تقرر والحاصل أنه لابد من حذف حرف اللين مع الآخر فلا يقال يا مصطفو ولا يا مصطفى بالواو والياء على اللغتين والتفرقة بينهما إنما هى برد الألف وعدمه كذا قال شيخنا وغيره وفيه أن الإلباس لازم على لغة من لا ينتظر فهلا قيل بمنعها هنا على قياس ما مر عن الفارضى ثم رأيت عن الرضى فيما يأتى ما يؤيده فاعرفه . **(قوله فيهما مقدرة)** فليسا من محل الخلاف بل مما استجمع شروط الوفاق . سم . **(قوله لأن أصله مصطفيون)** كذا فى الفارضى أيضا قال شيخنا : وإنما جعله بالياء مع أنه واوى لأن آخر المقصور يقلب ياء فى المثنى والجمع على حده كما سيأتى ا هـ فمراده بالأصل ما يستحقه عند التثنية والجمع فاندفع قول البعض كان الصواب مصطفوون ومصطفوين لأنه واوى لا يائى ا هـ وإنما كان واويا لأنه من الصفوة .

ويا سيب ، وكذا تفعل فى المركب العددى فتقول فى خمسة عشر علما : يا خمسةِ ، ومنع الفراء ترخيم المركب من العدد إذا سمى به ، ومنع أكثر الكوفيين ترخيم ما آخره « ويه »(١) ، وذهب الفراء إلى أنه لا يحذف منه إلا الهاء ، فتقول يا سيبوى . وقال ابن كيسان لا يجوز حذف الجزء الثانى من المركب بل إن حذفت الحرف أو الحرفين فقلت يا بعلب ويا حضرم لم أر به بأسا . والمنقول أن العرب لم ترخم المركب وإنما أجازه النحويون قياسا .

(تنبيه)*: إذا رخمت اثنا عشر واثنتا عشرة علمين حذفت العجز مع الألف قبله ، فتقول : يا اثن ويا اثنت كما تفعل فى ترخيمهما لو لم يركبا ، نص على ذلك سيبويه ، وعلته أن عجزهما بمنزلة النون ولذلك أعربا **(وَقَلّ * تَرْخِيمُ)** علم مركب تركيب إسناد ، وهو المنقول من **(جُمْلَةٍ)** نحو تأبط شرا وبرق نحره **(وَذَا عَمْرٌو)** وهو سيبويه **(نَقَلْ)** أى

(قوله ويا سيب) مشكل على ما صرح به أبو حيان والسيوطى والدمامينى وغيرهم جازمين به من أنه يشترط فى المرخم ألا يكون مبنيا قبل النداء إلا أن يستثنى المركب أو يبنى على لغة إعرابه إعراب ما لا ينصرف أو يكون الشارح ومن وافقه مخالفين فى ذلك الاشتراط اهـ سم ، وهذا الإشكال يجرى فى نحو خمسة عشر أيضا . **(قوله وكذا تفعل فى المركب العددى)** والمنصوص أنك إذا رخمت خمسة عشر بحذف عجزه ثم وقفت فإنك تقف بالهاء على اللغتين وإذا رخمت بعلبك ثم وقفت فعلى لغة من ينوى لك أن تقول يا بعله بهاء السكت وإن شئت لم تأت بالهاء ووقفت بإسكان الأخير وأما على لغة من لم ينو فيتحتم الوقف بالإسكان وذهب الأخفش إلى رد المحذوف من المركب المرخم عند الوقف ، اهـ دمامينى . وقوله فيتحتم إلخ يؤيد ما أسلفه الشارح عن أبى حيان فى المؤنث بالتاء إذا وقف عليه بعد الترخيم . سم .

(قوله فتقول يا سيبوى) أى على لغة من ينتظر أما على لغة من لا ينتظر فتقول يا سيبوا لأن الياء تضم على هذه اللغة فتقلب ألفا لتحركها وانفتاح ما قبلها ، قاله الشارح على الأوضح . **(قوله لا يجوز حذف الجزء الثانى من المركب)** أى إن حصل لبس كأن يكون ثم من اسمه حضر ومن اسمه حضرموت ، قاله الشارح على الأوضح . **(قوله قياسا)** أى على ما فيه تاء التأنيث لأن الجزء الثانى يشبه تاء التأنيث من وجوه فتح ما قبله غالبا وحذفه فى النسب وتصغير صدره كما أن تاء التأنيث كذلك واحترزنا بغالبا عن نحو معديكرب . **(قوله إذا رخمت اثنا عشر واثنتا عشرة)** بالألف فيهما على الحكاية كما يصرح به قوله مع الألف . **(قوله بمنزلة النون)** أى المحذوفة التى عاقبتها عشر وعشرة ولذلك لا يضاف اثنا عشر واثنتا عشرة كما يضاف ثلاثة عشر وأخواته(٢) ونظر فيه ابن الحاجب بأن عشر وعشرة اسمان برأسهما ولا يلزم من معاقبتهما النون حذف الألف معهما كما تحذف مع النون . كذا فى الدمامينى .

(قوله وقل ترخيم جملة إلخ) الحاصل أن المحذوف للترخيم إما حرف نحو يا سعا فى يا سعاد وإما

(١) مثل سيبويه وعمرويه وخالويه ونفطويه .

(٢) أى إلى التسعة عشر .

نقل ذلك عن العرب . قال المصنف : أكثر النحويين لا يجيزون ترخيم المركب المضمن إسنادا كتأبط شرا ، وهو جائز لأن سيبويه ذكر ذلك فى أبواب النسب فقال : تقول فى النسب إلى تأبط شرا تأبطى ، لأن من العرب من يقول يا تأبط . ومنع ترخيمه فى باب الترخيم ، فعلم بذلك أن منع ترخيمه كثير وجواز ترخيمه قليل . وقال الشارح : فعلم أن جواز ترخيمه على لغة قليلة .

(تنبيه): عمرو اسم سيبويه ، وسيبويه لقبه ، وكنيته أبو بشر **(وَإِنْ نَوَيْتَ بَعْدَ حَذْفٍ مَا حُذِفْ)** ما مفعول نويت : أى إذا نويت ثبوت المحذوف بعد حذفه للترخيم **(فَالْبَاقِى)** من المرخم **(آسْتَعْمِلْ بِمَا فِيهِ أُلِفْ)** قبل الحذف ، وتسمى هذه لغة من ينوى ولغة من ينتظر[1] ، فتقول يا حار بالكسر ، ويا جعف بالفتح ، ويا منص بالضم ، ويا قمط بالسكون فى ترخيم حارث وجعفر ومنصور وقمطر .

(تنبيهان): **الأول** : منع الكوفيون ترخيم نحو قمطر مما قبل آخره ساكن على هذه اللغة ، وحجتهم ما يلزم عليه من عدم النظير ، وقد تقدم مذهب الفراء فيه . **الثانى** : يستثنى من قوله بما فيه ألف مسألتان ذكرهما فى غير هذا الكتاب : **الأولى** : ما كان مدغما

حرفان نحو : يا مر فى يا مروان . وإما كلمة برأسها نحو : يا معدى فى يا معديكرب ويا تأبط فى يا تأبط شرا . وأما كلمة وحرف نحو : يا اثن ويا اثنت فى اثنا عشر واثنتا عشرة علمين والذى استظهره سم فى ترخيم المركب الإسنادى إذا لم ينو المحذوف أنه إن كان الباقى جملة كما فى تأبط فإن فاعله مستتر فيه قدر الضم فى آخره وإلا كما فى قام من قام زيد ضم آخره لفظا لأنه كالمستقل والفعل الخالى من الضمير إذا سمى به يعرب لفظا فإذا نودى ضم لفظا . **(قوله وذا عمرو نقل)** ذا مبتدأ وعمرو مبتدأ ثان خبره نقل والجملة خبر المبتدأ الأول والرابط محذوف تقديره نقله أو ذا مفعول نقل بناء على الصحيح من جواز تقديم معمول الخبر الفعلى على المبتدأ . **(قوله أى نقل ذلك عن العرب)** أى فى باب النسب كما سيذكره الشارح فلا ينافى أنه منع ترخيمه فى باب الترخيم . **(قوله لأن من العرب من يقول يا تأبط)** هذا محل الاستشهاد .

(قوله فعلم بذلك) أى بمجموع كلامه فى الموضعين . **(قوله وسيبويه لقبه)** سيب بمعنى تفاح وويه بمعنى رائحة والإضافة فى لغة العجم على قلبها فى لغة العرب ولقب بذلك للطافته لأن التفاح من لطيف الفواكه كذا فى التصريح . **(قوله بعد حذف)** بالتنوين . **(قوله بما فيه ألف)** الباء للملابسة متعلقة باستعمل وما واقعة على حال ولا حاجة إلى جعل الباء بمعنى على . **(قوله من عدم النظير)** وهو أن يكون الاسم المتمكن الصحيح الآخر ساكن الآخر اهـ سم وللبصريين أن يقولوا المنوى كالثابت فليس الساكن هو الآخر فى الحقيقة وكونه آخرا لفظا لا محذور فيه فتأمل . **(قوله ما كان مدغما)** أى الباقى الذى كان آخره مدغما . وقوله فيما يأتى الثانية ما حذف أى باقى الاسم ذى الحرف

---

(١) أى ينوى وينتظر الحرف المحذوف .

فى المحذوف وهو بعد ألف فإنه إن كان له حركة فى الأصل حركته بها نحو : مضار ومحاج ، فتقول فيهما يا مضار ويا محاج بالكسر إن كانا اسمى فاعل وبالفتح إن كانا اسمى مفعول ، ونحو تحاج تقول فيه يا تحاج بالضم لأن أصله تحاجج ، وإن كان أصلى السكون حركته بالفتح نحو : اسحار اسم بقلة ، فإن وزنه إفعال بمثلين أولهما ساكن لا حَظَّ له فى الحركة ، فإذا سمى به ورخم على هذا اللغة قيل يا اسحار بالفتح ، فتحركه بحركة أقرب الحركات إليه وهو الحاء . وظاهر كلام الناظم فى التسهيل والكافية تعين الفتح فيه على هذه اللغة . واختلف النقل عن سيبويه فقال السيرافى : يحتم الفتح ، وقال الشلوبين يختاره ويجيز الكسر . ونقل ابن عصفور عن الفراء أنه يكسر على أصل التقاء الساكنين وهو مذهب الزجاج . ونقل بعضهم عنه أيضا أنه يحذف كل ساكن يبقى بعد الآخر حتى ينتهى إلى متحرك ، فعلى هذا يقال يا اسح . **الثانية** : ما حذف لأجل واو الجمع كما إذا سمى بنحو : **قاضون** ومصطفون من جموع معتل اللام فإنه يقال فى ترخيمه يا قاضى ويا مصطفى برد الياء فى الأول والألف فى الثانى لزوال سبب الحذف . هذا مذهب الأكثرين وعليه مشى فى الكافية وشرحها ، لكنه اختار فى التسهيل عدم الرد (**وَٱجْعَلْهُ**) أى اجعل الباق من المرخم (**إِنْ لَمْ تَنْوِ مَحْذُوفًا كَمَا * لَوْ كَانَ بِالآخِرِ وَضْعًا تُمِّمَا**) أى كالاسم التام الموضوع على

الذى حذف ويحتمل أن التقدير الأولى الحرف الذى كان مدغما الثانية الحرف الذى حذف والأول أنسب بالسياق . (**قوله وهو بعد الألف**) ليس بقيد بل الياء كذلك كما فى خويص تصغير خاص إذا سميت به كما فى الدمامينى ولذا قال الشارح على الأوضح بعد مدة فلو لم يكن قبل المدغم مدة كمحمر بقى على سكونه اهـ أى كبقاء قمطر على سكونه ولكن يلزم ما تقدم من عدم النظير إلا أن يقال ما مر وإنما خص الألف بالذكر هنا لكثرتها . (**قوله نحو مضار ومحاج**) أى علمين لما مر . (**قوله بالفتح**) لأنه أقرب الحركات إليه أى إلى السكون ووجهه أنه أخف الحركات فهو أقرب إلى السكون فى الخفة لأن السكون أخف من الحركات اهـ سم . وعبارة الشارح على الأوضح فتحركه بحركة أقرب المتحركات إليه وهو الحاء وضمير إليه عليها يرجع إلى الحرف الأخير كالراء من اسحار وهذه العبارة هى الواقعة فى كثير من نسخ الشارح لكن مع إبدال المتحركات بالحركات فتؤول بالمتحركات كما فى عبارته على التوضيح . (**قوله فعلى هذا يقال يا أسح**) أى بالفتح لأن الكلام فى لغة من ينتظر . (**قوله الثانية ما حذف**) تقدم الكلام عليه . (**قوله لأجل واو الجمع**) التقييد بالواو غير جيد لأن الحكم كذلك فيما لو سمى بالجمع ذى الياء نحو : قاضين ومصطفين . دمامينى . (**قوله لزوال سبب الحذف**) وهو التقاء الساكنين .

(**قوله لكنه اختار فى التسهيل عدم الرد**) فتقول : يا قاض بالضم ويا مصطف بالفتح لأن الساكن الأخير كالثابت لفظا فالتقاء الساكنين موجود تقديرا ولا خلاف فى رد الياء والألف على لغة من لم ينو كما تقدم . (**قوله إن لم ينو محذوف**) هكذا فى نسخ بافتتاح يُنْوَ بتحتية وبنائه للمجهول ورفع محذوف

تلك الصيغة فيعطى آخره من البناء على الضم وغير ذلك من الصحة والإعلال ما يستحقه لو كان آخرا فى الوضع ، فتقول يا حار ويا جعف ويا منص ويا قمط بالضم فى الجميع كما لو كانت أسماء تامة لم يحذف منها شىء .

(تنبيهان): **الأول** : لو كان ما قبل المحذوف معتلا قدرت فيه الضمة على هذه اللغة فتقول فى ناجية يا ناجى بالإسكان وهو علامة تقدير الضم ولو كان مضموما قدرت ضما غير ضمه الأول نحو تحاج ومنص . **الثانى** : يجوز فى نحو يا حار بن زيد على هذه اللغة ضم الراء وفتحها كما جاز ذلك فى نحو يا بكر ابن زيد **(فَقُلْ عَلَى)** الوجه **(اَلْأَوَّلِ)**

على النيابة عن الفاعل وفى نسخ إن لم تُنْو محذوفا بافتتاح تنو بفوقية وبنائه للفاعل ونصب محذوفا على المفعولية وهو أوفق بقوله قبلُ : وإن نويت بعد حذف ما حذف وتسمى هذه اللغة لغة من لا ينتظر . **(قوله كما)** قال المكودى فى موضع المفعول الثانى لأجله والظاهر أن ما فى قوله كما زائدة ولو مصدرية والتقدير ككونه متمما بالآخر فى الوضع ا هـ خالد وإنما كان هذا هو الظاهر مع أن الحقيق بجعله مزيدا الثانى دون الأول لوقوعه فى مركزه لكثرة زيادة ما بخلاف لو . **(قوله بالآخر)** أى آخره بعد الحذف . سم . **(قوله من الصحة والإعلال)** أى إن كان آخره صحيحا بقى على حاله والا أعل كما فى ثمود فإنه يقال فيه ثمى بقلب الواو ياء والضمة كسرة .

(قوله على هذه اللغة) أى لغة التمام وأما على لغة الانتظار فيقال فى ترخيم يا ناجية بالفتح كما فى سم **(قوله يا ناجى)** مشكل مع قوله الآتى : والتزم الأول إلخ نعم إن خصصنا ما يأتى بالصفة وهذا بالعلم فلا إشكال ا هـ سم وأقره شيخنا والبعض . وفيه أن تخصيص ما يأتى بالصفة لا يوافق صنيع الشارح الآتى لأنه جعل كلام المصنف فيما يأتى عاما للصفة وغيرها والذى ينبغى عندى حمل ما هنا على ما إذا وجدت القرينة الدافعة للبس وما يأتى على ما إذا لم توجد رأيت عن الرضى فيما يأتى ما يؤيده **(قوله ولو كان)** أى ما قبل المحذوف مضموما قدرت إلخ أى على هذه اللغة ومن نوى لم يقدر شيئا وظاهر قول الشارح قدرت ضما أنه مبنى على ضم مقدر والذى فى التصريح أن نحو تحاج ومنص على لغة التمام مبنى على ضمة حادثة للبناء غير الضمة التى كانت قبل الترخيم بدليل أن هذه يجوز اتباعها والضمة التى كانت قبل الترخيم لا يجوز اتباعها فلو قال الشارح وأتيت بضم غير ضمة الأولى لوافق ما فى التصريح والأقرب عندى ما مشى عليه الشارح وإن ضعفه البعض تبعا للتصريح لأن تقدير ضمة أسهل من نكلف ذهاب الضمة الأصلية وحدوث ضمة أخرى للبناء . وما استدل به صاحب التصريح لا ينهض ؛ لجواز أن يكون رفع التابع اتباعا للضمة المقدرة كما فى سيبويه العالم برفع العالم لا للضمة الملفوظ بها فاحفظه .

(قوله على هذه اللغة ضم الراء وفتحها) ومر أنها تكسر على لغة الانتظار ففى نحو يا حار

وهو مذهب من ينتظر (**فِي**) ترخيم (**ثَمُودَيَا * ثَمُو**) بإبقاء الواو لأنها محكوم لها بحكم الحشو فلم يلزم مخالفة النظير (**وَ**) قل (**يَا ثَمِي عَلَى**) الوجه (**آلثَّانِي بِيَا**) أى بقلب الواو ياء لتطرفها بعد ضمة كما تقول فى جمع جرو ودلو الأجرى والأدلى وإلا لزم عدم النظير إذ ليس فى العربية اسم معرب آخره واو لازمة قبلها ضمة فخرج بالاسم الفعل نحو يدعو وبالمعرب المبنى نحو هو وذو الطائية ، وبذكر الضم نحو دلو وغزو ، وباللزوم نحو هذا أبوك . وقل فى ترخيم نحو صميان وكروان على الأول يا صمى ويا كرو بفتح الياء والواو لما سبق ، وعلى الثانى ياصما وياكرا بقلبهما ألفا لتحركهما وانفتاح ما قبلهما مع عدم المانع الذى سيأتى بيانه كما فعل برمى ودعا . وقل فى ترخيم سقاية وعلاوة على الأول ياسقاى

ابن زيد تثليث الراء (**قوله وقل ياثمى على الثانى بيا**) يفهم من تقدير الشارح قل إن العطف من عطف الجمل ومن تقديره قل فى الجملة الثانية وبإبقاء الواو فى الجملة الأولى فى كلام المصنف احتباكا حيث حذف من كل من الجملتين نظير ما أثبته فى الأخرى (**قوله بقلب الواو ياء**) أى والضمة كسرة (**قوله الأجرى والأدلى**) أصلهما الأجرو والأدلو بضم الراء واللام فقلبوا الضمة كسرة والواو ياء (**قوله إذ ليس فى العربية إلخ**) وذلك لمزيد الثقل بخلاف الياء التى قبلها كسرة وينظر ما الفرق بين الاسم والفعل حيث لم يجز فى الأول وجاز فى الثانى أنه أثقل وكذا يقال فى المبنى ا هـ دنوشرى ويمكن أن يقل لما كان وضع الفعل دون الاسم على الثقل قبل النقل دون الاسم (**قوله اسم معرب**) فيه أن هذا منادى معرف مفرد فهو مبنى وأجيب بأن له حكم المعرب لعروض بنائه (**قوله نحو يدعو**) فإن جعل علما فهو أمر عارض .

(**قوله وبالمعرب المبنى**) أى أصالة لما تقدم (**قوله نحو هو إلخ**) وأما نحو سنبو اسم بلد بالصعيد فالظاهر أنه غير عربى ومثل بمثالين إشارة إلى أنه لا فرق فى الواو التى قبلهما ضمة بين أن تكون متحركة أو ساكنة (**قوله نحو هذا أبوك**) فإن الواو فيه ليست لازمة فإنها تقلب ألفا فى النصب وياء فى الجر باللزوم نحو هزو بإبدال الواو من الهمزة فإنه يصح فيه الهمز بدل الواو بل هو الأصل فلا يلزمه الواو (**قوله صميان وكروان**) أى علمين لما مر أن من شروط الترخيم العلمية أو التأنيث بالتاء وكذا يقال فى الأمثلة الآتية والصميان فى الأصل . هو التقلب[1] والتوثب ويقال رجل صميان أى شجاع زكريا (**قوله لما سبق**) أى من الحكم على كل بأنه حشو ولم يقلبا ألفا كما قلبا على الثانى لأن شرط قلبهما ألا يكون بعدهما ساكن وعلى هذا بعدهما ساكن تقديرا لا على الثانى (**قوله مع عدم المانع الذى سيأتى بيانه**) أى فى قول الناظم :

*** من ياء أو واو بتحريك أصل ***

ألفا ابدل بعد فتح متصل . إن حرك التالى إلخ فالمانع الآتى أن يكون بعدهما ساكن (**قوله كما فعل برمى ودعا**) فيه لف ونشر مرتب فرمى راجع إلى ياصمى ودعا راجع إلى ياكرا فإن صمى ورمى

---

(١) (قوله هو التقلب) كذا فى أكثر نسخ القاموس . وغلطها شارحه أى شارح القاموس وصوب ما فى بعضها من أنه التلفت . يقال صمى الرجل يصمى صميانا إذا تفلت ووثب وفى الحديث كل ما أصميت ودع ما أنميت . راجع الحديث فى فتح البارى من تحقيقنا .

وياعلا وبفتح الياء والواو ، وعلى الثانى ياسقاء وياعلاء بقلبهما همزة لتطرفهما بعد ألف زائدة كما فعل برشاء وكساء . وقل فى ترخيم لات مسمى به على الأول يالا وعلى الثانى يالاء بتضعيف الألف لا يعلم له ثالث يرد إليه . وقل فى ترخيم ذات على الأول ياذا وعلى الثانى ياذوا برد المحذوف . وقل فى ترخيم سفيرج تصغير سفرجل على الأول ياسفير وعلى الثانى يا سفير عند الأكثرين وقال الأخفش يا سفيرل برد اللام المحذوفة لأجل التصغير[١] . وفروع هذا الباب كثيرة جدا وفيما ذكرناه كفاية (**وَالْتَزِمِ ٱلْأَوَّلَ فِي**) موضعين : **الأول** :

يائيا اللام وكرا ودعا واوياها وكذا يقال فيما بعد (**قوله وعلاوة**) بكسر العين المهملة ما علقته على البعير بعد تمام الوقر ا هـ خالد (**قوله برشاء وكساء**) أصلهما رشاى وكساو (**قوله بتضعيف الألف**) أى وقلب الثانية همزة كما سيأتى فى بابه (**قوله وعلى الثانى يا ذوا برد المحذوف**) هو اللام أى وقلبه ألفا وإرجاع العين إلى أصلها وهو الواو إذ أصل ذات ذوى أوذوو على الخلاف حذفت اللام وعوض عنها تاء التأنيث كما قيل فى بنت ثم قلبت الواو التى هى عين الكلمة ألفا لتحركها وانفتاح ما قبلها . فإن قيل لو كانت التاء عوضا عن اللام ما جمع بينهما[٢] فى التثنية والجمع حيث قيل ذواتا وذوات قلت لا نسلم الجمع فيهما بل التاء فى التثنية لمحض التأنيث كالتاء فى كل مثنى مؤنث والتاء فى الجمع هى التاء المزيدة مع الألف فى جمع المؤنث واللام باقية على حذفها فلا جمع . هذا ما ظهر لى فى هذا المحل وهو متين وإن أوهم بعض العبارات خلافه .

(**قوله برد اللام المحذوفة**) أى لأن حذفها كان سبب عدم تأتى صيغة التصغير مع بقائها وبقاء الجيم فلما حذفت الجيم ردت اللام لتأتى الصيغة معها حينئذ وأما الجيم فسبب حذفها الترخيم وهو موجود فلا ترد . وقوله لأجل التصغير متعلق بالمحذوف (**قوله والتزم الأول إلخ**) كلامه هنا شامل للعلم والصفة وعليه درج الشارح وصرح الناظم فى بعض كتبه بما قاله جماعة إن هذا اللبس إنما يعتبر فى الصفة لا فى العلم وهو الذى دل عليه كلام سيبويه ووجهه أن اشتهار المسمى بعلمه مما يزيل اللبس فى الغالب . قال الرضى : والحق أن كل موضع قامت فيه قرينة تزيل اللبس جاز الترخيم على الانتظار كان أولا ، وإلا فلا كذا فى الدمامينى وعليه فيمتنع الوجهان الترخيم على الانتظار والترخيم على عدمه إذا ألبس كل منهما فيمتنع ترخيم نحو فتاة رأسا فإنه على الوجهين يلتبس بيا فتى غير مرخم . قال يس : لكن قضية تجويز الناظم ترخيم المثنى والجمع بحذف زيادتيه كما مر جواز ترخيم ما ذكر وإن كان فيه لبس ولعل الفرق أن هاء التأنيث وضعت لتمييز المؤنث فلا يليق حذفها عن اللبس لمنافاته الغرض من وضعها ولا كذلك ما عداها ا هـ قال البعض وقد يقال علامة التثنية والجمع وضعت لتمييز المثنى والجمع عن المفرد فلا فرق ا هـ وقد أفدناك فيما تقدم أن تجويز ترخيم المثنى والجمع بحذف زيادته محمول على ما إذا رخما على لغة من ينتظر بدون لبس وحينئذ فلا إشكال فاعرفه .

---

(١) والتصغير قد يرد الأسماء إلى أصلها .

(٢) لأنه لا يجمع بين العوض والمعوض عنه .

ما يوهم تقدير تمامه تذكير مؤنث (**كَمُسْلِمَهْ**) وحارثة وحفصة فتقول فيه يا مسلم ويا حارث ويا حفص بالفتح لئلا يلتبس بنداء مذكر لا ترخيم فيه . **والثانى** : ما يلزم بتقدير تمامه عدم النظير كطيلسان فى لغة من كسر اللام مسمى به فتقول فيه ياطيلس بالفتح على نية المحذوف ولا يجوز الضم لأنه ليس فى الكلام فيعل صحيح العين إلا ما ندر من نحو صيقل اسم امرأة وعذاب بَيْئِس[1] فى قراءة بعضهم ، ولا فيعل معتلها بل التزم فى الصحيح الفتح كضيغم وفى المعتل الكسر كسيد وصيب وهين وكحبليات وحبلوى وحمراوى فتقول فيها يا حبلى ويا حبلو ويا حمراو بفتح الياء والواو على نية المحذوف ولا يجوز القلب على نية الاستقلال لما يلزم عليه من عدم النظير وهو كون ألف فعلى وهمزة فعلاء مبدلتين وهما لا يكونان إلا للتأنيث .

(تنبيه): ذكر الناظم هذا السبب الثانى فى الكافية والتسهيل ولم يذكره هنا لعله لأجل أنه مختلف فيه فاعتبره الأخفش والمازنى والمبرد ، وذهب السيرافى وغيره إلى عدم اعتباره وجواز الترخيم فيما تقدم والتمام (**وَجَوِّزِ ٱلْوَجْهَيْنِ فِى**) ما هو (**كَمَسْلَمَهْ**)

(قوله تذكير مؤنث) ليس بقيد بل مثل إيهام تذكير المؤنث إيهام مجرد نداء مذكر لا ترخيم فيه كما صرحوا به فلو قال ما يوهم تقدير تمامه خلاف المراد لأجاد **(قوله كمسملة وحارثة)** أى لمؤنث أو مذكر فلا يجوز ترخيمهما على لغة من لا ينتظر لإيهامه تذكير المؤنث إن كانا لمؤنث ونداء مذكر لا ترخيم فيه إن كانا لمذكر وحفصة أى لمؤنث فلا يجوز ترخيمها على لغة من لا ينتظر لإيهامه تذكير المؤنث ولا فرق فى الثلاثة بين أن تكون أعلاما أو نكرات مقصودة . وكالثلاثة فى التزام الأول كل ما كانت التاء فيه للفرق أما ما ليست التاء فيه للفرق كحمزة وطلحة فيجوز فيه الوجهان .

(قوله وعذاب بيئس فى قراءة بعضهم) عبارة الفارضى وبعذاب بيئس بياء ساكنة قبل همزة مكسورة فى قراءة شعبة عن عاصم **(قوله ولا فعيل معتلها)** أى بفتح العين وذكره تتميما للفائدة وإن لم يكن له دخل فى التعليل فاندفع ما قاله البعض **(قوله وكجليات)** عطف على كطيلسان وأعاد الكاف لبعد العهد ولدفع توهم عطفه على ما قبله **(قوله وحبلوى وحمراوى)** أى بكسر الواو وتشديد الياء فيهما نسبة إلى حبلى وحمراء فقول الشارح بفتح الياء والواو صوابه وكسر الواو إذ لا وجه لفتح الواو إلا أن تصحح عبارته بأن الواو معطوف على فتح لا على الياء هذا ما ظهر لى بعد التوقف ثم رأيت فى الفارضى ما يؤيده حيث قال والثانى كطيلسان وحبلوى علمين فتقول يا طيلس ويا حبلو بفتح السين وكسر الواو على اللغة الأولى **(قوله ولا يجوز القلب)** فلا تقول يا حبلى بقلب الياء والواو ألفا لتحركهما وانفتاح ما قبلهما ولا يا حمراء بقلب الواو همزة لتطرفها بعد ألف زائدة **(قوله لا يكونان إلا للتأنيث)** أى وما للتأنيث لا يكون مبدلا ا هـ سم أى بل مزيدتين للتأنيث **(قوله فيما تقدم)** أى

---

(١) فى قوله تعالى : ﴿ وأخذنا الذين ظلموا بعذاب بَئِيس ﴾ الآية (١٦٥) : من سورة (الأعراف) .

بفتح الأول اسم رجل لعدم المحذورين المذكورين ، فتقول : يا مسلم بفتح الميم وضمها .

(تنبيه): الأكثر فيما جاز فيه الوجهان الوجه الأول وهو أن ينوى المحذوف كما نص عليه فى التسهيل ، وعبارته تقدير ثبوت المحذوف للترخيم أعرف من تقدير التمام بدونه **(وَلِاضْطِرَارٍ رَخَّمُوا دُونَ نِدَا * مَا لِلنِّدَا يَصْلُحُ نَحْوُ أَحْمَدَا)** أى يجوز الترخيم فى غير النداء بشروط ثلاثة : **الأول** : الاضطرار إليه فلا يجوز ذلك فى السعة . **الثانى** : أن يصلح الاسم للنداء نحو أحمد فلا يجوز فى نحو الغلام ، ومن ثم خطىء من جعل من ترخيم الضرورة . وقوله :

[٩٦٥] *** أَوَ الْفَامَكَّةَ مِنْ وُرْقِ الْحَمِى ***

كما ذكره ابن جنى فى المحتسب والأصل الحمام فحذف الألف والميم الأخيرة لا على وجه الترخيم لما ذكرناه ثم كسر الميم الأولى لأجل القافية : **الثالث** : أن يكون إما زائدا

فى الأمثلة المتقدمة كطيلسان وحبليات ونحوهما **(قوله وجوز الوجهين فى كمسلمه)** قد يقال ترخيمه على لغة التمام يلبس بنداء مسلم مسمى به ا هـ سم وقد يجاب بأن التسمية به نادرة فلم تعتبر **(قوله كمسلمة)** أى وحمزة وطلحة .

(فائدة) أجاز الجمهور وصف المرخم ومنه قول الشاعر :

*** أحــــار بــــن عمــــرو ***

البيت . ومنعه السيرافى والفراء وجعل ابن عمرو بدلا واستقبحه ابن السراج ويجوز رفع تابعه على لغة التمام مراعاة للفظ وأما على لغة الانتظار فقال سم فيه إذ لا ضم فى اللفظ قال يس : والذى يظهر الجواز لأن الحرف الذى حقه الضم فى حكم الثابت وهو يؤيد ما قدمناه عند قول الشارح ولو كان مضموما قدرت إلخ **(قوله للترخيم)** صلة المحذوف وقوله أعرف أى أشهر فى لسان العرب وقوله بدونه أى المحذوف **(قوله ومن ثم)** أى من أجل اشتراط صلاحية الاسم للنداء **(قوله فحذف الألف إلخ)** هذا الذى فعله الشاعر من حذف الحرفين وكسر الميم الأولى فى غاية الشذوذ كما فى ابن غازى وغيره **(قوله لما ذكرناه)** أى من اشتراط الصلاحية للنداء فهو علة لقوله لا على وجه الترخيم .

(قوله الثالث أن يكون إلخ) اعترض بأن هذا الثالث لا يؤخذ من كلام المصنف فكيف أوقعه

---

[٩٦٥] قاله العجاج . وذكر مستوفى فى شواهد اسم الفاعل . والشاهد فيه هنا فى الحمى فإن أصله الحمام فقيل إنه رخمه للضرورة . ورد بأنه لا يصلح للضرورة وإنما حذفه لا على طريق الترخيم ، فلما حذف الألف والميم الثانية كسر الميم الأولى لإصلاح القافية .

على الثلاثة أو بتاء التأنيث ولا تشترط العلمية ولا التأنيث بالتاء عينا كما أفهمه كلامه ونص عليه فى التسهيل ومنه قوله :

[٩٦٦] * لَيْسَ حَىٌّ على المَنُونِ بِخَالِ *

أى بخالد .

(**تنبيه**)*: اقتضى كلامه أن هذا الترخيم جائز على اللغتين وهو على لغة التمام إجماع كقوله :

[٩٦٧] لَنِعْمَ الْفَتَى تَعْشُو إِلَى ضَوْءِ نَارِهِ طَرِيفُ بْنُ مالٍ لَيْلَةَ الْجُوعِ وَالْخَصَرْ

أراد ابن مالك فحذف الكاف وجعل ما بقى من الاسم بمنزلة اسم لم يحذف منه شىء ولهذا نونه وأما على لغة من ينتظر فأجازه سيبويه ومنعه المبرد ويدل للجواز قوله :

[٩٦٨] أَلَا أَضْحَتْ حِبَالُكُمُ رِمَامَا وَأَضْحَتْ مِنْكَ شَاسِعَةً أُمَامَا

فى حيز أى التفسيرية ، وزعم البعض أن هذا الشرط مستغنى عنه بالثانى باطل فراجعه تعرف (**قوله ولا التأنيث بالتاء عينا**) المتبادر أن عينا راجع إلى التأنيث بالتاء يعنى أن خصوص التأنيث بالتاء لا يشترط بل الشرط إما التأنيث بالتاء أو الزيادة على ثلاثة أحرف فلا طائل تحت ما أطال به البعض (**قوله كما أفهمه كلامه**) أى حيث أطلق ولم يشترط العلمية والتأنيث بالتاء (**قوله ومنه**) أى من الزائد على الثلاث المرخم ضرورة وليس بعلم ولا مؤنث بالتاء (**قوله تعشو**) بتاء الخطاب أى تسير فى العشاء أى الظلام والخصر بمعجمة فمهملة مفتوحتين شدة البرد وضبطه بمهملتين سهو اهـ زكريا وكذا ضبطه بإعجام الخاء صاحب مختصر الصحاح وقال إنه من باب طرب . وأشار بقوله وضبطه بمهملتين سهو إلى العينى وصاحب التصريح فإنهما ضبطاه بمهملتين وفسراه بشدة البرد .

(**قوله رماما**) بكسر الراء جمع رمة بالضم وهى قطعة الحبل البالية ، والشاسعة البعيدة وأصل

---

[٩٦٦] عجزه :

* فلوى ذروة فجنبى ذيال *

والبيت من الخفيف ، وهو لعبيد بن الأبرص فى ديوانه .

[٩٦٧] قاله امرؤ القيس الكندى من الطويل . اللام للتأكيد . والفتى فاعل نعم ، والجملة خبر عن قوله طريف بن مال . والشاهد فيه حيث رخم فى غير النداء للضرورة . وأصله ابن مالك . قوله تعشو أى تسير فى العشا وهو الظلام . والضمير فى ناره لطريف فإنه مقدم حكما[1] . والخصر بمهملتين مفتوحتين : شدة البرد .

[٩٦٨] قاله جرير . من الوافر . ورماما خبر أضحت : جمع رمة بالضم وهى القطعة البالية من الحبل . وأضحت الثانية عطف على الأولى . وأماما اسمه . وفيه الشاهد حيث رخم فى غير النداء للضرورة إذ أصله أمامة اسم امرأة . وشاسعة خبره أى بعيدة . ورواه المبرد .

* وما عهدى كعهدك يا أماما *

فيا أماما منادى مرخم فلا شاهد حينئذ فيه .

---

(١) وإن كان متأخر لفظا .

هكذا رواه سيبويه . ورواه المبرد :

★ وَمَا عَهْدِى كَعَهْدِكِ يَا أُمَامَا ★

قال فى شرح الكافية : والإنصاف يقتضى تقدير الروايتين ولا تدفع إحداهما بالأخرى واستشهد سيبويه أيضا بقوله :

[٩٦٩] إنَّ ابنَ حَارِثَ إنْ أشْتَقْ لِرُؤْيَتِهِ ... أو أمْتَدِحْهُ فإنَّ النَّاسَ قَدْ عَلِمُوا

(خاتمة): قال فى التسهيل ولا يرخم فى غيرها يعنى فى غير الضرورة منادى عار من الشروط إلا ما شذ من يا صاح وأطرق كرا على الأشهر ، إذ الأصل صاحب وكروان فرخما مع عدم العلمية شذوذا . وأشار بالأشهر إلى خلاف المبرّد فإنه زعم أنه ليس مرخما ، وإن ذَكَرَ الكروان يقال له كرا . والله أعلم .

[الاخْتِصَاصُ]

(**الِاخْتِصَاصُ**) قصر الحكم على بعض أفراد المذكور وهو خبر (**كَنِدَاء**) أى جاء

أماما أمامة اسم امرأة ولو رخم على لغة التمام لقيل أمامُ بالرفع **(قوله يا أماما)** أى فهو من ترخيم المنادى لا من الترخيم للضرورة فلا شاهد فيه على هذه الرواية لسيبويه **(قوله إن ابن حارث)** أراد حارثة فرخمه بحذف التاء للضرورة على لغة من ينتظر ومفعول علموا محذوف تقديره قد علموا ذاك منى كما فى العينى **(قوله على الأشهر)** راجع لأطرق كرا فقط[1] كما يعلم مما بعده **(قوله إذ الأصل صاحب)** زعم ابن خروف أن الأصل صاحبى وأنه أجرى مجرى المركب المزجى فرخم بحذف الكلمة الثانية ثم أدركه ترخيم آخر بعد ذلك الترخيم فحذفت الباء من صاحب وهو تعسف لا داعى إليه **(قوله مع عدم العلمية)** أى وعدم التاء .

[الاختصاص]

الباعث عليه إما فخر نحو علىّ أيها الجوادَ يعتمد الفقير أو تواضع نحو إنى أيها العبدَ فقير إلى عفو الله أو بيان المقصود نحو نحن العربَ أقرى الناس للضيف **(قوله قصر الحكم على بعض أفراد المذكور)** أى أولا فإذا قيل لا عالم إلا زيد فقد قصرنا الحكم وهو ثبوت العلم على زيد وهو بعض أفراد المذكور أولا وهو عالم وهذا معناه لغة ، وأما اصطلاحا فهو تخصيص حكم علق بضمير بما تأخر عنه من اسم ظاهر معرفة معمول لأخص واجب الحذف .

---

[٩٦٩] قاله أوس ابن حمناء التيمى من البسيط . والشاهد فى ابن حارث حيث رخمه فى غير النداء للضرورة ؛ إذ أصله ابن حارثة . وأشتق فعل الشرط ، وأصله اشتاق فلما جزم حذفت الألف لالتقاء الساكنين . والفاء جواب الشرط ، ومفعول علموا محذوف تقديره علموا ذلك منى . فافهم .

---

(١) لا على « ياصاح » .

على صورة النداء لفظا توسعا كما جاء الخبر على صورة الأمر والأمر على صورة الخبر والخبر على صورة الاستفهام والاستفهام على صورة الخبر لكنه يفارق النداء فى ثمانية أحكام : **الأول** : أنه يكون (**دُونَ يا**) وأخواتها لفظا ونية . **الثانى** : أنه لا يقع فى أول الكلام بل فى أثنائه ، وقد أشار إليه بقوله (**كَأَيُّها الْفَتَى بِإِثْرِ آرْجُونِيَا**) . **الثالث** : أنه يشترط أن يكون المقدم عليه اسما بمعناه . **الرابع والخامس** : أنه يقلّ كونه علما وأنه ينصب مع كونه

(**قوله أى جاء على صورة النداء**) أشار به إلى أن وجه شبه الاختصاص بالنداء كونه على صورته أى غالبا فلا يرد أن المنصوب على الاختصاص المقرون بأل ليس على صورة المنادى . ولك أن تقول وجه الشبه أن كلا من الاختصاص والنداء يوجد معه الاسم تارة مبنيا على الضم وتارة منصوبا وهذا أوجه من قول شيخنا السيد : مجيئه على صورة النداء إنما هو فى أيها وأيتها لا غير (**قوله كما جاء الخبر على صورة الأمر**) نحو أحسن بزيد فإن صورته صورة الأمر وهو خبر على المشهور إذ هو فى تقدير ما أحسنه والأمر على صورة الخبر نحو ﴿ **والوالدات يرضعن** ﴾ أى ليرضعن والخبر على صورة الاستفهام نحو ﴿ **أليس الله بكاف عبده** ﴾ أى الله كاف عبده والاستفهام على صورة الخبر نحو عندك زيد على تقدير همزة الاستفهام (**قوله فى ثمانية أحكام**) زاد عليها فى التصريح أنه لا يكون نكرة ولا اسم إشارة ولا موصولا ولا ضميرا وأنه لا يستغاث به ولا يندب ولا يرخم ، وأن أيا هنا اختلف فى ضمتها هل هى إعراب أو بناء وفى النداء بناء بلا خلاف وأن العامل المحذوف هنا فعل الاختصاص وفى النداء فعل الدعاء ، وأن هذا العامل لم يعوض عنه هنا شىء وعوض عنه فى النداء حرفه وجميع الأحكام المذكورة راجعة إلى جهة اللفظ وأما الأحكام المعنوية التى يفترقان فيها فثلاثة : أحدها أن الكلام مع الاختصاص خبر ومع النداء إنشاء[1] . والثانى أن الغرض من ذكره تخصيص مدلوله من بين أمثاله بما نسب إليه بخلاف النداء . والثالث أنه مفيد لفخر أو تواضع أو بيان المقصود (**قوله بل فى أثنائه**) أراد بالأثناء ما قابل الأول فيشمل ما وقع فى وسط الكلام كما فى « **نحن معاشر الأنبياء لا نورث** »[2] لوقوعه بين المبتدأ والخبر وما وقع بعد فراغه كمثال الناظم لوقوع أيها الفتى بعد فراغ كلام تام وهو ارجونى (**قوله كأيها الفتى باثر ارجونيا**) وإعراب ذلك أن يقال : ارجونى فعل أمر للجماعة مبنى على حذف النون والواو فاعل والنون للوقاية والياء مفعول وأى مبنى على الضم فى محل نصب على المفعولية بأخص المحذوف وجوبا وها للتنبية والفتى مرفوع بضمة مقدرة على الألف نعتاً لأى تابع للفظها فقط (**قوله اسما بمعناه**) كالياء فى ارجونى فإنها بمعنى أيها الفتى أى أن المراد منهما شىء واحد وهذا أوضح مما قاله البعض (**قوله وأنه ينصب**) أى لفظا لا محلا فقط مع كونه مفردا أى معرفا . قال فى التوضيح كما فى هذا المثال يعنى المثال المتقدم فى عبارته وهو بك الله نرجو الفضل كما فى شرحه ويستثنى من ذلك أى كما فى مثال الناظم فإن نصبها محلى فقط . ومما ذكرنا يعلم ما فى كلام البعض من التخليط .

---

(١) والخبر ما احتمل الصدق والكذب لذاته نحو : نجح أخوك والإنشاء عكس الخبر مثل اللهم اغفر لى وارحمنى .

(٢) حديث نبوى وتمامه : « ... ما تركناه صدقة » راجع فهارسى لفتح البارى المسماة (مفاتيح القارىء لأبواب فتح البارى) .

مفردا . **السادس** : أن يكون بأل قياسا كما سيأتى أمثلة ذلك . **السابع** : أن أيا توصف فى النداء باسم الإشارة وهنا لا توصف به . **الثامن** : أن المازنى أجاز نصب تابع أى فى النداء ولم يحكوا هنا خلافا فى وجوب رفعه . وفى الارتشاف لا خلاف فى تابعها أنه مرفوع . واعلم أن المخصوص وهو الاسم الظاهر الواقع بعد ضمير يخصه أو يشارك فيه على أربعة أنواع : **الأوّل** : أن يكون أيها وأيتها فلهما حكمهما فى النداء وهو الضمّ ، ويلزمهما الوصف باسم محلى بأل لازم الرفع نحو أنا أفعل كذا أيها الرجل : واللهم اغفر لنا أيتها العصابة . **والثانى** : أن يكون معرفا بأل وإليه الإشارة بقوله (**وَقَدْ يُرَى ذَا دُونَ أىٍّ تِلْوَ أَلْ * كَمِثْلِ نَحْنُ ٱلْعُرْبَ أَسْخَى مَنْ بَذَلْ**) بالذال المعجمة أى أعْطَى . **والثالث** :

(**قوله وهنا لا توصف به**) الاقتصار على اسم الإشارة يدل على أنها توصف بالموصول سم (**قوله ولم يحكوا هنا خلافا إلخ**) لعل وجهه أن يتوسع فى النداء مالا يتوسع فى الاختصاص لأنه أكثر منه دورانا . وقوله فى وجوب رفعه أى مراعاة للفظ أى وظاهر عبارته ضمته إعرابية والتحقيق أنها ضمة اتباع كما مر فى النداء إذ لا مقتضى للرفع الإعرابى (**قوله بعد ضمير يخصه إلخ**) شرحه على ظاهر البعض فقال أى يخص الاسم الظاهر كأنا أفعل كذا أيها الرجل أو يشارك فيه أى يشارك الظاهر فى الضمير غيره كنحن العرب أسخى من بذل وبنا تميما ا هـ وفيه أن الضمير دائما يخص الاسم الظاهر بمعنى أن المراد منه هو المراد من الاسم الظاهر كما صرحوا به وقد تقدم وحينئذ لا يصح هذا التقسيم اللهم إلا أن يراد بمشاركة غير الاسم الظاهر له فى الضمير إمكانها لصلاحية نحن مثلا فى نفسها بقطع النظر عن المقام لأن يراد بها ما يعم الأنبياء وغيرهم فتدبر . وقوله يشارك فيه إما مبنى للمفعول أو للفاعل وضميره المستتر فيه على كل راجع للاسم الظاهر كما علم فهذه الصفة المعطوفة جارية على غير الموصوف وإن كانت الصفة المعطوف عليها جارية عليه و لم يبرز الضمير الراجع إلى الاسم الظاهر لأمن اللبس . ويصح على بناء يشارك للمفعول جعل نائب فاعله قوله فيه فيكون خاليا من الضمير جاريا على الموصوف (**قوله أيها**) أى للمذكر مفردا أو مثنى أو جمعا وأيتها أى للمؤنث مفردا أو مثنى أو جمعا كذا فى الشاطبى (**قوله نحو أنا أفعل كذا أيها الرجل إلخ**) جملة الاختصاص فى المثالين فى موضع نصب على الحال والمعنى أنا أفعل ذلك مخصوصا من بين الرجال واللهم اغفر لنا مخصوصين من بين العصائب قاله الرضى (**قوله العصابة**) هى بكسر العين الجماعة الذين أمرهم واحد (**قوله معرفا بأل**) قال ابن الحاجب : المعرف بأل ليس منقولا عن النداء لأن المنادى لا يكون ذا لام ، ونحو أيها الرجل منقول عنه قطعا والمضاف يحتمل الأمرين : أن يكون منقولا عن المنادى ونصبه بياء مقدرة كما فى أيها الرجل وأن ينتصب بفعل مقدر نحو أعنى أو أخص أو أمدح كما فى المعرف بأل والنقل خلاف الأصل فالأولى أن ينتصب انتصاب نحن العرب ا هـ وقوله ونصبه بياء مقدرة أى مجردة عن معنى النداء وإلا كان منادى حقيقة لا منقولا عن المنادى هذا والحق ما صرح به الشارح والموضح وغيرهما أن كل مخصوص منصوب بفعل تقديره أخص مثلا وليس هناك يا مقدرة .

أن يكون معرفا بالإضافة كقوله ﷺ : « **نحن معاشر الأنبياء لا نورث** » . وقوله :

★ **نَحْنُ بَنِى ضَبَّةَ أَصْحَابُ الْجَمَلْ** ★

قال سيبويه وأكثر الأسماء دخولا فى هذا الباب بنو فلان ، ومعشر مضافة ، وأهل البيت وآل فلان . **والرابع** : أن يكون علما وهو قليل ، ومنه قوله :

[٩٧٠] ★ **بِنَا تَمِيمًا يُكْشَفُ الضَّبَابُ** ★

ولا يدخل فى هذا الباب نكرة ولا اسم إشاره .

(تنبيه): لا يقع المختص مبنيا على الضم إلا بلفظ أيها وأيتها ، وأما غيرهما فمنصوب وناصبه فعل واجب الحذف تقديره أخص . واختلف في موضع أيها وأيتها : فمذهب الجمهور أنهما فى موضع نصب بأخص أيضا وذهب الأخفش إلى أنه منادى ولا ينكر أن ينادى الإنسان نفسه ، ألا ترى إلى قول عمر رضى الله عنه : كل الناس أفقه منك يا عمر ، وذهب السيرافى إلى أن أيا فى الاختصاص معربة وزعم أنها تحتمل وجهين : أن تكون خبرا لمبتدأ محذوف والتقدير أنا أفعل كذا هو أيها الرجل : أى

(قوله وقد يرى ذا) أى المنصوب على الاختصاص ودون حال من ذا ، وتلو مفعول ثان ليرى والكاف فى كمثل زائدة[1] **(قوله العرب)** منصوب بمحذوف والجملة معترضة بين المبتدأ والخبر وكذا المنصوب فى الحديث والبيت . كذا فى المغنى **(قوله نحن معاشر الأنبياء)** قال فى التصريح : هذا الحديث بلفظ نحن قال الحفاظ غير موجود وإنما الموجود فى سنن النسائى الكبرى إنا معاشر الأنبياء اهـ . وقال شيخنا السيد : رواه البزار بلفظ نحن ورواه النسائى بلفظ إنا **(قوله وأهل البيت)** قيل منه : ﴿ **إنما يريد الله ليذهب عنكم الرجس أهل البيت** ﴾[2] والصحيح كما فى المغنى أنه منادى حقيقة لأن الاختصاص بعد ضمير الخطاب قليل كما يأتى **(قوله يكشف الضباب)** هو شىء كالغبار يكون فى أطراف السماء . عينى **(قوله ولا اسم إشارة)** ولا موصول ولا ضمير قاله فى الارتشاف . تصريح **(قوله إلا بلفظ أيها وأيتها)** وجه الضم فيهما استصحاب حالهما فى النداء بأن نقلا بحالهما عن النداء واستعملا فى غيره كذا فى الحواشى . وقال فى المغنى وجه بنائهما على الضم مشابهتهما فى اللفظ أيها وأيتها فى النداء وإن انتفى هنا موجب بنائهما فى النداء **(قوله هو أيها الرجل)** لعل أيها على كلامه واقعة على الشخص مثلا فتأمل .

---

[٧٣١] قاله رؤبة . وبنا يتعلق بيكشف أى يكشف بنا الضباب وهو شىء كالغبار يكون فى أطراف السماء . والشاهد فى تميما حيث نصب على الاختصاص . والتقدير نخص تميما . والباعث عليه إظهار فخر ههنا .

---

(١) أى حرف جر زائد .

(٢) الآية (٣٣) : من سورة (الأحزاب) : ﴿ ... ويطهركم تطهيرًا ﴾ اللهم صل على محمد وآله .

المخصوص به . وأن تكون مبتدأ والخبر محذوف والتقدير أيها الرجل المخصوص أنا المذكور

(خاتمة): الأكثر فى المختص أن يلى ضمير متكلم كما رأيت ، وقد يلى ضمير مخاطب كقولهم بك الله نرجو الفضل ، وسبحانك الله العظيم ، ولا يكون بعد ضمير غائب .

[التَّحْذِيرُ وَالإِغْرَاءُ]

التحذير تنبيه المخاطب على أمر مكروه ليجتنبه والإغراء تنبيهه على أمر محمود

(قوله أى المخصوص به) تفسير للضمير أعني هو والضمير فى به يرجع إلى الفعل المفهوم من افعل كذا **(قوله أنا المذكور)** خبر عن أيها ولا حاجة إلى زيادة قوله المذكور **(قوله أن يلى ضمير متكلم)** ولا يجوز أن يتقدم على الضمير كما قاله السيوطى وغيره . **(قوله ولا يكون بعد ضمير غائب)** ولا بعد اسم ظاهر فلا يجوز بهم معشر العرب ختمت المكارم ، ولا بزيد العالم تقتدى الناس . تصريح .

[التحذير والإغراء]

قال فى النكت جمعهما فى باب واحد لاستواء أحكامهما وكان ينبغى تقديم الإغراء على التحذير لأن الإغراء هو الأحسن معنى وعادة النحويين البداءة به كما يقولون نعم وبئس وتقول الناس الوعد والوعيد والثواب والعقاب ونحو ذلك ولا ترى طباعهم العكس ا هـ ولك أن تقول إنما قدموا التحذير لأنه من قبيل التخلية والاغراء من قبيل التحلية ثم هما وإن تساويا حكما مفترقان معنى فالإغراء التسليط على الشىء والتحذير الإبعاد عنه . ويشتمل التحذير على محذِّر بكسر الذال[1] وهو المتكلم ومحذَّر[2] بفتحها وهو المخاطب ومحذر منه وهو الشر[3] مثلا كذا فى الغزى ومثله يجرى فى الإغراء . وقوله وهو المخاطب اقتصر عليه مع أنه قد يكون المتكلم والغائب لأن تحذيرهما شاذ كما سيأتى . قال شيخ الإسلام التحذير يكون بثلاثة أشياء بإياك وأخواتها وبما ناب عنهما من الأسماء المضافة إلى ضمير المخاطب نحو نفسك وبذكر المحذر منه نحو الأسد وسيأتى بيانها فى كلامه **(قوله تنبيه المخاطب)** اقتصر على المخاطب مع أن التحذير يكون لغيره لأن تحذيره هو الكثير المقيس فقصد الشارح تعريف هذا النوع منه فقط **(قوله على أمر مكروه)** ولو فى زعم المحذر فقط أو المخاطب فقط . أفاده سم **(قوله ليجتنبه إلخ)** بقى تنبيه المخاطب على أمر مذموم ليفعله على أمر محمود ليجتنبه والظاهر عندى أن الأول من الإغراء والثانى من التحذير ، وإنما لم يذكرهما الشارح لأنهما لا ينبغى صدورهما من العاقل . بقى أن تعريف التحذير يشمل نحو لا تؤذ أخاك ولا تعص الله وظاهر ما نقلناه قريبا عن شيخ الإسلام خلافه وتعريف الإغراء يشمل نحو أحسن إلى أخيك وأطع الله واصبر . وفى كون كل ذلك ونحوه يسمى إغراء اصطلاحا بعد . فتأمل .

---

(١) أى اسم فاعل من حذَّر . (٢) أى اسم مفعول من حذَّر أيضا . (٣) فى قولك إياك والشر .

ليفعله ، وإنما ذكر ذلك بعد باب النداء لأن الاسم فى التحذير والإغراء مفعول به بفعل محذوف لا يجوز إظهاره كالمنادى على تفصيل يأتى . واعلم أن التحذير على نوعين : **الأول** : أن يكون بإياك ونحوه . **والثانى** : بدونه : فالأول يجب ستر عامله مطلقا كما أشار إليه بقوله (**إِيَّاكَ وَٱلشَّرَّ وَنَحْوَهُ**) أى نحو إياك ، كإياك وإياكما وإياكم وإياكن (**نَصَبْ * مُحَذِّرٌ بِمَا**) أى بعامل (**ٱسْتِتَارُهُ وَجَبْ**) لأنه لما كثر التحذير بهذا اللفظ جعلوه بدلا من اللفظ بالفعل ، والأصل احذر تلاقى نفسك والشر ، ثم حذف الفعل وفاعله ثم المضاف الأول وأنيب عنه الثانى فانتصب ، ثم الثانى وأنيب عنه الثالث فانتصب وانفصل .

(**قوله محمود**) فيه ما مر فى نظيره وكان الأحسن فى المقابلة أن يعبر بالمكروه والمحبوب أو بالمذموم والمحمود (**قوله بعد باب النداء**) أى حقيقة أو صورة ليشمل الاختصاص (**قوله على تفصيل يأتى**) حاصله أن محل الوجوب إذا كان التحذير بإيا ونحوه أو بغيره مع العطف أو التكرار (**قوله يجب ستر عامله**) أى حذفه . قال البعض مقدرا بعد إياك إذ لا يتقدم الفعل مع انفصال الضمير وفيه أنهم ذكروا من أسباب الانفصال حذف الفعل وتأخره ولا مانع أن يكون سببه هنا الحذف بل صرح بعضهم فالفعل المقدر يجوز تقدمه مع انفصال الضمير وما ذكره من عدم جواز تقدمه مع انفصال الضمير إنما هو فى الفعل الملفوظ به ، فما علل به تقدير الفعل بعد إياك لا ينهض . والتعليل الصحيح ما فى الدمامينى ونصه : تقدير الفعل بعد إياك واجب إذ لو قدر مقدما للزم أن يكون أصله باعدك أى باعد أنت إياك فيلزم تعدى الفعل الرافع لضمير الفاعل إلى ضميره المتصل وذلك خاص بأفعال القلوب وما حمل عليها ا هـ ثم يؤخذ من التعليل ما أفاده صنيع التصريح وصرح به شيخنا السيد من أن وجوب تقديره بعد إياك إنما هو على جعل الأصل إياك باعد عن الأسد والأسد عنك . وأما على جعل الأصل احذر تلاقى نفسك والأسد وهو ما مشى عليه الشارح والموضح فلا يجب تقديره بعد إياك لانتفاء المحذور المذكور نظرًا إلى أن المفعول فى الحقيقة تلاقى لا الضمير . هذا تحقيق المقام فاحتفظ عليه والسلام . فإن قلت المعطوف فى حكم المعطوف عليه وإياك محذر والأسد محذر منه وهما متخالفان فكيف جاز العطف فالجواب أنه لا يجب مشاركة الاسم المعطوف للمعطوف عليه إلا فى الجهة التى انتسب بها المعطوف عليه إلى عامله وهى هنا كونه مفعولا به أى مباعدا وكذا الأسد مباعد إذ المعنى إياك باعد وباعد الأسد كما مر (**قوله مطلقا**) أى سواء كان مع عطف أو تكرار أو لا (**قوله جعلوه**) أى هذا اللفظ بدلا أو عوضا من اللفظ أى من التلفظ بالفعل أى ولا يجمع بين العوض والمعوض (**قوله وأنيب عنه الثالث**) ليس الثالث صفة لمحذوف تقديره المضاف الثالث وإن أوهمته عبارته إذ ليس ثم مضاف ثالث بل الثالث مضاف إليه فجعل صفة لمحذوف تقديره الاسم الثالث (**قوله فانتصب وانفصل**) أى بعد أن كان مجرورا متصلاً .

(**وَدُونَ عَطْفٍ ذَا**) الحكم أى النصب بعامل مستتر وجوبا (**لإِيَّا ٱنْسُبْ**) سواء وجد تكرار كقوله :

[٩٧١] **فإيَّاكَ إيـاكَ ٱلمِـرَاءَ فإنَّــهُ إلَى الشَّرِّ دَعَّاءٌ وَللشَّرِّ جَالِبُ**

أم لم يوجد نحو إياك من الأسد ، والأصل باعد نفسك من الأسد ، ثم حذف باعد وفاعله والمضاف ، وقيل التقدير أحذرك من الأسد ، فنحو إياك الأسدَ ممتنع على التقدير الأوّل وهو قول الجمهور ، وجائز على الثانى وهو رأى الشارح وظاهر كلام التسهيل ويعضده البيت . ولا خلاف فى جواز إياك أن تفعل لصلاحيته لتقدير من . قال فى التسهيل : ولا يحذف يعنى العاطف بعد ايا إلا والمحذوف منصوب بإضمار ناصب آخر

(**قوله ودون عطف**) دون ظرف لغو متعلق بانسب وكذا قوله لإيا وذا مفعول مقدم لانسب (**قوله والأصل**) أى أصل إياك من الأسد باعد نفسك إلخ . حاصله أنه إذا ذكر المحذر منه بلا عطف فعند الجمهور يتعين جره بمن بناء على أن العامل عندهم فى إياك باعد لأنه لا يتعدى إلى الثانى بنفسه وأما البيت فعلى حذف الجار ضرورة وعند ابن الناظم يجوز نصبه ولا تتعين من كما فى البيت بناء على أن العامل عنده فى إياك احذر ونحوه مما يتعدى إلى اثنين بنفسه كجنب ، وعند الناظم على ما يؤخذ من التسهيل إما أن يجر بمن أو ينصب بفعل محذوف آخر تقديره دع أو نحوه ويجوز إظهاره ، وأما نحو إياك أن تفعل فجائز عند الجميع (**قوله وقيل التقدير أحذرك من الأسد**) لأن احذر يتعدى بمن كما يتعدى بنفسه . قال الحفيد والحق أن يقال لا يقتصر على تقدير باعد ولا على تقدير احذر بل الواجب تقدير ما يؤدى الغرض إذ المقدر ليس أمرا متعبدا به لا يعدل عنه (**قوله ممتنع على التقدير الأول**) لأن باعد لا يتعدى إلى المفعول الثانى بنفسه كما مر وجعل منصوبا بنزع الخافض والأصل من الأسد يرده أنه سماعى إلا مع إن وإن . ومحل الامتناع إذا لم يضمن معنى فعل يتعدى إلى مفعولين بنفسه كجنب وحذر وإلا جاز (**قوله وهو قول الجمهور**) مرجع الضمير الامتناع المفهوم من ممتنع (**قوله وجائز على الثانى**) لأن احذر يتعدى إلى المفعول الثانى بنفسه كما يتعدى إليه بمن كما مر وينبنى أيضا على التقديرين أن الكلام على الأول إنشائى وعلى الثانى خبرى[1] (**قوله وظاهر كلام التسهيل**) اعترضه شيخنا والبعض بأن مفاد ما سينقله عن التسهيل أن نصب الثانى بعامل لا بناصب الأول ، ولك دفعه بجعل الضمير فى قوله وهو رأى الشارح وظاهر كلام التسهيل إلى مجرد جواز النصب وإن اختلف تخريجه (**قوله لصلاحيته لتقدير من**) تعليل لجوازه على التقدير الأول وترك تعليله على الثانى لظهوره .

---

[٩٧١] ذكر مستوفى فى شواهد التأكيد . والشاهد فى فإياك فإنه تحذير ، ومعناه احترز .

(١) ذكرنا من قبل أن الخبر ما يحتمل الصدق والكذب لذاته وقولنا لذاته أى لذات الكلام حتى يخرج كلام الله تعالى وكلام أنبيائه عليهم الصلاة والسلام فإنه صدق كله أما الإنشاء فما ليس كذلك أى لا يحتمل صدقا ولا كذبا كما تقول أطعمنى .

أو مجرور بمن وتقديرها مع أن تفعل كاف .

(تنبيهان)*: **الأول** : ما قدمته من التقدير فى إياك والشر هو ما اختاره فى شرح التسهيل وقال إنه أقل تكلفا ، وقيل الأصل اتق نفسك أن تدنو من الشر والشر أن يدنو منك ، فلما حذف الفعل استغنى عن النفس فانفصل الضمير ، وهذا مذهب كثير من النحويين منهم السيرافى واختاره ابن عصفور . وذهب ابن طاهر وابن خروف إلى أن الثانى منصوب بفعل آخر مضمر فهو عندهما من قبيل عطف الجمل . **الثانى** : حكم الضمير

(قوله بإضمار ناصب آخر) فالتقدير فى إياك الشر باعد نفسك ودع الشر . ومن كلام التسهيل هذا تعلم موافقة الناظم الجمهور فى تقديرهم عامل إياك باعد إذ لو قدره الناظم احذر لم يحتج إلى تقدير ناصب آخر للشر كما فهم **(قوله وقيل الأصل اتق نفسك إلخ)** وقيل الأصل باعد نفسك من الشر والشر منك وهو أقل تكلفا من كون الأصل اتق نفسك إلخ لا من كون الأصل احذر تلاقى نفسك والشر وبهذا القول صارت الأقوال فى إياك والشر أربعة **(قوله أن تدنو من الشر)** بدل اشتمال **(قوله والشر أن يدنو منك)** وقد حصل الواجب من اشتراك المتعاطفين فى معنى العامل وهو الاتقاء فلا يقال كيف تعاطفا وأحدهما محذر والآخر محذر منه **(قوله فانفصل الضمير)** ويقدر الفعل بعده لا قبله وإلا كان الأصل أى الثانى اتقك فيلزم تعدى الفعل الرافع لضمير الفاعل إلى ضميره المتصل وذلك خاص بأفعال القلوب وما حمل عليها ا هـ سم وقد يقال هلا نظر إلى كون الفعل إنما تعدى فى الحقيقة إلى نفس المقدرة لا إلى الكاف كما مر نظيره إلا أن يفرق بأن المقدر هنا عين الضمير فى المعنى بخلاف المقدر فى النظير المار وكل هذا يجرى فى قوله سابقا نحو إياك من الأسد والأصل باعد نفسك من الأسد إلخ فتنبه **(قوله بفعل آخر مضمر)** تقديره ودع الشر مثلا **(قوله حكم الضمير فى هذا الباب)** أراد بالضمير ما يشمل الضمير المنفصل البارز المنصوب والضمير المتصل المستتر المرفوع المنتقل إلى إياك بعد حذف الفعل . وقوله حكمه فى غيره قال الدمامينى فإذا قلت إياك فعندنا ضميران أحدهما هذا البارز المنفصل المنصوب وهو إياك والآخر ضمير رفع مستكن فيه منتقل إليه من الفاعل الناصب له فإذا أكدت إياك قلت إياك نفسك وأنت بالخيار فى تأكيده بأنت قبل النفس ، وان أكدت ضمير الرفع المستكن فيه قلت إياك أنت نفسك ولابد من تأكيده بأنت قبل النفس حينئذ وأما العطف فتقول فى العطف على إياك إياك وزيدا والشر وإن شئت قلت إياك أنت وزيدا والشر ، وتقول إن عطفت على المرفوع إياك أنت وزيد ويقبح بدون تأكيد أو فاصل على ما تقدم ا هـ قال شيخنا والبعض : وهذا مبنى على انتقال الضمير من الفعل إلى إياك ونحوه وهو خلاف ما تقدم فى الشرح فى قوله ثم حذف الفعل وفاعله وعليه فليس معنا إلا ضمير واحد . وأجاب شيخنا السيد بأن حذف الفاعل أولا مع فعله لا ينافى عوده ثانيا عند مجىء ما يستكن فيه وهو إياك إذ هو فى وقت حذفه

فى هذا الباب مؤكدا أو معطوفا عليه حكمه فى غيره نحو إياك نفسك أن تفعل ، وإياك أنت نفسك أن تفعل ، وإياك وزيدا أن تفعل ، وإياك أنت وزيدا أن تفعل **(وَمَا * سِوَاهُ)** أى ما سوى ما بإيا وهو النوع الثانى من نوعى التحذير **(سَتْرُ فِعْلِهِ لَنْ يَلْزَمَا . إلا مَعَ العَطْفِ)** سواء ذكر المحذر نحو ماز رأسك والسيف أى يا مازن قِ رأسك واحذر السيف ، أم لم يذكر نحو ﴿ **ناقة الله وسقياها** ﴾ [الشمس : ١٣] ، **(أوِ ٱلتَّكْرَارِ)** كذلك **(كالضَّيْغَمَ ٱلضَّيْغَمَ)** أى الأسد الأسد **(يَاذَا ٱلسَّارِى)** ونحو رأسك رأسك جعلوا العطف والتكرار كالبدل من اللفظ بالفعل ، فإن لم يكن عطف ولا تكرار جاز ستر العامل وإظهاره ، تقول نفسك الشر أى جنب نفسك الشر ، وإن شئت أظهرت ، وتقول الأسد أى احذر الأسد ، وإن شئت أظهرت . ومنه قوله :

[٩٧٢] *** خلِّ الطَّرِيقَ لِمَنْ يَبْنِى المَنَارَ بِهِ ***

لم يكن وهذا كله ظاهر على ما فى كثير من النسخ من رفع زيد فى قوله وإياك أنت وزيد أن تفعل أما على ما فى بعضها من نصبه فالمراد بالضمير البارز فقط وبحكمه جواز الفصل بأنت بينه وبين تأكيده ومعطوفه وترك الفصل وحينئذ فلا اعتراض على الشارح أصلا فاعرف ذلك **(قوله إلا مع العطف)** أى بالواو فقط كما يأتى **(قوله سواء ذكر المحذر)** بفتح الذال المعجمة . قال شيخنا الظاهر أن مراده به المخاطب كازمن ماز رأسك والسيف وذا السارى من الضيغم الضيغم ياذا السارى لكن هذا خلاف ما اصطلحوا عليه من أن المحذر بفتح الذال الاسم المنصوب بفعل محذوف أو مذكور على التفصيل المعلوم من إيا أو ما جرى مجراه ، وعليه قول المصنف وكمحذر إلخ والدليل على أن مراده المخاطب أنه مثل لما لم يذكر فيه المحذر بناقة الله وسقياها مع أنه يصدق عليه أنه اسم منصوب إلخ ا هـ وتمثيله بقوله كماز إلخ يشعر بأن المراد المخاطب بالنداء لا بالكاف فيكون نحو رأسك رأسك مثالا لما لم يذكر فيه المحذر . وقد علم من ذلك أن قول المصنف ياذا السارى ليس تكملة بل من جملة المثال **(قوله أى يا مازن قِ رأسك واحذر السيف)**[1] هلا جعل تقديره كهو فى إياك والشر أى احذر تلاقى رأسك والسيف **(قوله ناقة الله وسقياها)** فيه ذكر المحذر منه مع العطف . قال البيضاوى أى ذروا ناقة الله وسقياها فلا تذودوها عنها . قال الشيخ زاده فى حاشيته عليه هذا إشارة إلى أن ناقة الله منصوب بعامل مضمر على التحذير وإضمار الناصب هنا واجب لمكان العطف ا هـ **(قوله كذلك)** أى سواء ذكر المحذر أو لا **(قوله ونحو رأسك رأسك)** فيه تنبيه على أنه قد يكتفى بذكر المحذر عن ذكر المحذر منه كعكسه **(قوله ومنه)** أى من الإظهار **(قوله خل الطريق)** الشاهد فيه حيث أظهر العامل لأن المحذر منه وهو الطريق خال من التكرار والعطف .

---

[٩٧٢] تمامه : *** وابرُز بِبَرْزَة حيثُ اضطرّكَ القَدرُ *** قاله جرير من البسيط . والشاهد فى خل الطريق حيث أظهر فيه الفعل الناصب . والمنار بفتح الميم وتخفيف النون : حدود الأرض . والبرزة : الأرض الواسعة .

---

(١) (قِ) فعل أمر من وقى .

(تنبيهات)*: **الأول** : أجاز بعضهم إظهار العامل مع المكرر ، وقال الجزولى : يقبح ولا يمتنع . **الثانى** : شمل قوله إلا مع العطف أو التكرار الصور الأربع المتقدمة ، وكلامه فى الكافية يشعر بأن الأخيرة منها ـ وهى رأسك رأسك ـ يجوز فيها إظهار العامل فإنه قال :

وَنحْوُ رَأسَكَ كإيَّاكَ جُعِـلْ ... إذِ الذِى يُحْذَرُ مَعْطُوفًا وُصِلْ

وقد صرح ولده[1] بما تقدم . **الثالث** : العطف فى هذا الباب لا يكون إلا بالواو وكون ما بعدها مفعولا معه جائز ، فإذا قلت إياك وزيدا أن تفعل كذا صح أن تكون الواو واو مع **(وَشَذَّ)** التحذير بغير ضمير المخاطب نحو **(إيَّاىَ)** فى قول عمر رضى الله عنه : لتذك لكم الأسل والرماح والسهام ، وإياى وأن يحذف أحدكم الأرنب ، والأصل إياى

تصريح ـ والمنار بفتح الميم والنون حدود الأرض ويوجد فى بعض النسخ تمام البيت وهو :

*** وابرز ببرزة حيث اضطرك القدر ***

أى فى برزة وهى الأرض الواسعة **(قوله ونحو رأسك كإياك جعل إلخ)** يعنى أن رأسك إنما يكون كإياك فى وجوب ستر عامله حيث عطف عليه المحذور فمفهومه أنه حيث لم يعطف عليه يكون كإياك ولو حصل تكرار وهذا وجه الإشعار الذى ذكره ، واعتراض البعض على الشارح بأن فى كلامه قصورا لأن كلام الكافية يشعر بجواز الإظهار فى الثالثة أيضا إذ ليس فى كلامها تقييد بحذف المحذر أى المخاطب اهـ وأقول إذا أحسنت التأمل فى كلام الكافية وجدته مشعرا بجواز الإظهار فى بعض أفراد الرابعة وبعض أفراد الثالثة لا فى جميع أفرادهما لأن المراد بنحو رأسك كل ما كان التحذير فيه بذكر غير المحذر منه أولا بقرينة قوله إذ الذى يحذر إلخ سواء ذكر المخاطب أو لا وحينئذ يفيد كلامها أنه إذا قيل رأسك رأسك أو رأسك رأسك يا زيد جاز إظهار العامل لعدم عطف المحذر منه والأول من أفراد الرابعة والثانى من أفراد الثالثة ولا تعرض فى كلامها منطوقا ولا مفهوما لحكم ما إذا قيل الضيغم الضيغم وهو من أفراد الرابعة أو الضيغم الضيغم يا ذا السارى وهو من أفراد الثالثة لأن فرض كلامها فيما إذا كان التحذير بذكر غير المحذر منه أولا والتحذير فى هذين المثالين بذكر المحذر منه أولا فلم يتم إطلاق الشارح ولا إطلاق البعض فافهم **(قوله بما تقدم)** أى من وجوب ستر العامل فى الصور الأربع **(قوله وكون ما بعدها إلخ)** وعليه فالحذف جائز لا واجب لعدم العطف قاله الدمامينى **(قوله لتذك)** من التذكية . والأسل بفتح الهمزة والسين المهملة ما رقّ من الحديد كالسيف والسكين . تصريح **(قوله والأصل إياى باعدوا عن حذف الأرنب إلخ)** هذا قول الجمهور

---

(١) يقصد بدر الدين ابن الناظم ـ راجع له شرح ألفية والده ابن مالك / من تحقيقنا .

باعدوا عن حذف الأرنب ، وباعدوا أنفسكم عن أن يحذف أحدكم الأرنب . ثم حذف من الأول المحذور ومن الثانى المحذر ، ومثل إياى إيانا (**وَإِيَّاهُ**) وما من ضمائر الغيبة المنفصلة (**أَشَذّ**) من إياى كما فى قول بعضهم : إذا بلغ الرجل الستين فإياه وإيا الشواب ، والتقدير فليحذر تلاقى نفسه وأنفس الشوابّ ، وفيه شذوذان : مجىء التحذير للغائب وإضافة إيا إلى ظاهر وهو الشواب ، ولا يقاس على ذلك كما أشار إلى ذلك بقوله (**وَعَنْ سَبِيلِ الْقَصْدِ مَنْ قَاسَ انْتَبَذْ**) أى من قاس على إياه وإياى وما أشبههما فقد حاد عن طريق الصواب اهـ .

(**تنبيه**): ظاهر كلام التسهيل أنه يجوز القياس على إياى وإيانا فإنه قال : ينصب محذر إياى وإيانا معطوف عليه المحذور فلم يصرّح بشذوذ وهو خلاف ما هنا (**وَكَمُحَذَّرٍ بِلَا إِيَّا اجْعَلَا * مُغْرًى به فِي كُلِّ مَا قَدْ فُصِّلَا**) من الأحكام ، فلا يلزم ستر عامله إلا مع العطف ، كقوله : المروءة والنجدة بتقدير الزم ، أو التكرار كقوله :

وقال الزجاج التقدير إياى وحذف الأرنب وإياكم أن يحذف أحدكم الأرنب فحذف من كل من الجملتين ما أثبت نظيره فى الأخرى فيكون احتباكا كذا فى السندوبى والاحتباك موجود على قول الجمهور أيضا فتضعيف قول الجمهور بأن فيه الحذف من الأوّل لدلالة الثانى وهو قليل يجرى مثله فى قول الزجاج ويزيد بأن فيه ادعاء حذف إياكم وحذفها لا يليق لما استقر لها فى هذا الباب من أنها بدل من اللفظ بالفعل (**قوله ثم حذف من الأوّل المحذور**) وهو حذف الأرنب ومن الثانى المحذر وهو أنفسكم . وقوله البعض تبعا للتصريح وهو باعدوا أنفسكم فيه تساهل (**قوله وإيا الشواب**) بشين معجمة وآخره موحدة جمع شابة ويروى بسين مهملة آخره مثناة فوقية جمع سوأة (**قوله والتقدير فليحذر تلاقى نفسه وأنفس الشواب**) أى فحذف الفعل مع فاعله ثم تلاقى ثم نفس فانفصل الضمير وانتصب وأقام إياه مقام أنفس (**قوله وفيه شذوذان**) بل ثلاثة ثالثها اجتماع حذف الفعل وحذف لام الأمر كما فى التوضيح . وظهر لى رابع وهو جعل إيا محذرا منه ثم رأيت فى الهمع خلافه حيث ذكر أن المحذر منه يكون ضمير غائب معطوفا على المحذر واستشهد بقول الشاعر :

فلا تصحب أخا الجهل ... وإيـــاك وإيـــاه

وذكر الرضى أن المحذر منه المكرر يكون ظاهرا نحو الأسد الأسد وسيفك سيفك ، ومضمرا نحو إياك إياك وإياه إياه وإياى إياى (**قوله وإضافة إيا إلى ظاهر**) يقتضى أن إيا فى نحو إياه مضافة للهاء مع أنها حرف غيبة والضمير إيا وهو غير مضاف فلعل ما ذكره قول ، أو أراد بالإضافة الربط والتعلق اهـ سم وقد يمنع الاقتضاء وما ترجاه هو الواقع كما مر فى باب الضمير (**قوله مغرى به**) ولا يكون الإغراء إلا للمخاطب وقيل جاء قليلا للغائب نحو فعليه بالصوم وللمتكلم نحو علىّ زيدا . وأول فعليه بالصوم بأن الأمر للمخاطب أى ألزموه الصوم أو دلوه عليه مثلا أفاده سم أى وكذا يؤول علىّ زيدا أى ألزمونى زيدا ونحو ذلك وسيأتى فى الباب الآتى كلام آخر فى قوله فعليه بالصوم .

[٩٧٣] أَخاكَ أَخاكَ إنَّ مَنْ لَا أَخا لَهُ   كساعٍ إِلَى الهَيْجَا بِغيْرِ سِلَاحِ
وَإِنَّ ابنَ عَمِّ المرءِ فاعلَمْ جَنَاحُهُ   وَهَلْ يَنهَضُ ٱلْبَازِى بِغيْرِ جَنَاحِ

أى الزم أخاك . ويجوز إظهار العامل فى نحو الصلاة جامعة ، إذ الصلاة نصب على الإغراء بتقدير احضروا ، وجامعة حال ، فلو صرحت باحضروا جاز .

(تنبيه)*: قد يرفع المكرر فى الاغراء والتحذير كقوله :

[٩٧٤] إنَّ قَوْمًا مِنهُمْ عُمَيْرٌ وَأَشْبَا   هُ عُمَيْرٍ وَمِنهُمُ السَّفَّاحُ
لَجَدِيرُونَ بِالْوَفَاءِ إِذَا قَا   لَ أَخُو النَّجْدَةِ السِّلَاحُ السِّلَاحُ

وقال الفراء فى قوله تعالى : ﴿ نَاقَةَ اللهِ وَسُقْيَاهَا ﴾ [الشمس : ١٣] ، نصب الناقة على التحذير ، وكل تحذير فهو نصب ، ولو رفع على إضمار هذه لجاز فإن العرب قد ترفع ما فيه معنى التحذير ا هـ .

(خاتمة)*: قال فى التسهيل : ألحق بالتحذير والإغراء فى التزام إضمار الناصب مثل وشبهه نحو كليهما وتمرا . وامرأ ونفسه . والكلاب على البقر . وأحشفا وسوء

(قوله والنجدة) بفتح النون أى الشجاعة **(قوله نصب على الإغراء إلخ)** ويجوز رفعهما على الابتداء والخبر ورفع الأول على الابتداء مع حذف الخبر أو على الخبرية لمحذوف ، ونصب جامعة على الحالية ونصب الأول على الإغراء ورفع الثانى على الخبرية لمحذوف .

(قوله قد يرفع المكرر إلخ) مثل المكرر المتعاطفان كما أشار إليه بنقل كلام الفراء .

(قوله مثل وشبهه) قال البعض لم يمثل لشبه المثل ومثاله ﴿ انتهوا خيرا لكم ﴾ ا هـ وفى كلام شيخنا السيد ما يرده حيث قوله وامرأ ونفسه هذا من شبه المثل كما فى الدمامينى وكذا عذيرك وديار الأحباب وإن تأتنى فأهل الليل وأهل النهار ومرحبا وأهلا وسهلا وهذا ولا زعماتك وكل شىء ولا هذا ثم قال ولو أخر ذكر جميع أشباه المثل عن ذكر جميع الأمثال لكان أنسب ا هـ ملخصا . وذكر شيخنا أيضا أن امرأ ونفسه شبه مثل .

---

[٩٧٣] قاله مسكين الدارمى من الطويل . والشاهد فى أخاك حيث نصبه على الإغراء : أى الزم أخاك . والتكرير للتأكيد . والهيجاء : الحرب يمد ويقصر ، وهنا بالقصر . .

[٩٧٤] هما من الخفيف . لجديرون أى لائقون واحريون وهو خبر إن ، والسلاح مقول القول . وفيه الشاهد إذ أصله حد السلاح ، لأن مقول يكون جملة ثم يرفع لأن العرب ترفع ما فيه معنى التحذير وإن كان حقه النصب . النجدة ـ بكسر النون ـ الشجاعة .

كِيلة. ومن أنت زيدا. وكل شيء ولا هذا. ولا شتيمة حر. وهذا ولا زعماتك. وإن تأت فأهل الليل وأهل النهار. ومرحبًا وأهلا وسهلا. وعذيرك، وديار الأحباب: بإضمار أعطنى، ودع، وأرسل، وأتبيع، وتذكر، واصنع، ولا ترتكب، ولا أتوهم، وتجد، وأصبت، وأتيت، ووطئت، واحضر، واذكر. ثم قال: وربما قيل كلاهما وتمراً. وكل شيء ولا شتيمة حر. ومن أنت زيد، أى كلاهما لى. وزدنى،

(قوله كليهما وتمرا) هذا مثل وأصله أن إنسانا خير بين شيئين فطلبهما جميعا وطلب الزيادة عليهما ا هـ دمامينى **(قوله والكلاب على البقر)** مثل معناه خل الناس خيرهم وشرهم واغتنم أنت طريق السلامة **(قوله وأحشفا وسوء كيلة)** بكسر الكاف كالجلسة للهيئة وهو مثل لمن يظلم الناس من وجهين **(قوله ومن أنت زيدا)** مثل لمن يذكر عظيما بسوء **(قوله بإضمار أعطنى إلخ)** ساق الأفعال الناصبة للمنصوبات المتقدمة على ترتيبها فى الذكر السابق فأعطنى ناصب كليهما وتمرا وظاهر كلامه أن تمرا معطوف على كليهما لأنه لم يقدر له ناصبا وقدر غيره وزدنى تمرا فيكون من عطف الجمل ودع هو ناصب امرأ وأما نفسه فيحتمل أن يكون معطوفا وأن يكون مفعولا معه وأرسل هو ناصب الكلاب على البقر وأتبيع ناصب حشفا وأما سوء كيلة فيحتمل أن يكون بتقدير وتزيد وأن يكون مفعولا معه وتذكر هو ناصب زيدا واصنع هو ناصب كل شيء ولا ترتكب هو ناصب هذا من قولهم كل شيء ولا هذا ولا أتوهم هو ناصب زعماتك من قولهم هذا ولا زعماتك وأما هذا فى هذا التركيب فناصبه محذوف أى أرضى هذا ولا أتوهم زعماتك كما قاله ابن الحاجب ولم ينبه عليه المؤلف لجواز أنه خبر لمحذوف أو مبتدأ خبره محذوف كما قيل أى الحق هذا أو هذا الحق. وتجد هو ناصب أهل الليل وأهل النهار أى تجد من يقوم لك مقام أهلك فى الليل والنهار وأصبت ناصب مرحبا وأتيت ناصب أهلا ووطئت ناصب سهلا فعلى هذا هى ثلاث جمل وغيره جعل العامل فيها كلها واحدا وقدره صادفت فعلى هذا هى جملة واحدة وأحضر ناصب عذيرك. قال سيبويه: أى أحضر عذرك وقال بعضهم التقدير أحضر عاذرك واذكر ناصب ديار الأحباب ا هـ دمامينى ببعض زيادة. وظاهر سكوته عن قوله ولا شتيمة حر أنه من تتمة ما قبله وأن العامل فى شتيمة هو العامل فى الكلمة قبلها وهو ترتكب وفى كلام شيخنا السيد تبعا للدمامينى أنه جملة منفردة فتكون شتيمة مستقلة بعامل تقديره ترتكب وأنه كان الأولى زيادة واو أخرى قبل قوله ولا شتيمة حر لتكون إحدى الواوين من الحكاية والأخرى من المحكى فيفيد أن ولا شتيمة حر جملة منفردة. قال وكذا ما سيذكره الشارح من لفظ كل شيء ولا شتيمة حر جملة أخرى منفردة ا هـ وقد يؤخذ من مجموع ذلك أنه قد يقال ولا شتيمة حر فقط. وقد يقال كل شيء ولا شتيمة حر والظاهر أن الأول عطف على « اصنع كل شيء » محذوفا **(قوله وربما قيل كلاهما وتمرا)** بإثبات الألف فى كلاهما ونصب تمرا فكلاهما مرفوع ويحتمل أن يكون منصوبا على لغة من ألزمه الألف. قال شيخنا والبعض، ويترجح بسلامته من عطف الإنشاء على الخبر ا هـ وفى أن السلامة من ذلك ممكنة على الرفع أيضا بأن يقدر ناصب تمرا أطلب أو آخذ أو أستزيد مثلا وإن كان خلاف تقدير الشارح.

وكل شيء أمم ولا ترتكب . ومن أنت كلامك زيد أو ذكرك . والله أعلم .

[أسماءُ الأفعالِ والأصواتِ]

(مَا نَابَ عَنْ فِعْلٍ) فى العمل ولم يتأثر بالعوامل ولم يكن فضلة **(كَشَتَّانَ وَصَهْ * هُوَ ٱسْمُ فِعْلٍ وَكَذَا أَوَّهْ وَمَهْ)** فما ناب عن فعل جنس يشمل اسم الفعل وغيره مما ينوب

(قوله وكل شىء) برفع كل كما قاله شيخنا وغيره **(قوله أمم)** بفتحتين أى سهل يسير **(قوله كلامك زيد)** أى متكلمك الذى تتكلم فيه . وقوله أو ذكرك أى مذكورك .

[أسماء الأفعال والأصوات]

أى وأسماء الأصوات[1] كما سيصرح به الشارح ، وصرح جماعة بأنها ليست أسماء بل ليست كلمات لعدم صدق حد الكلمة عليها لأنها ليست دالة بالوضع[2] على معنى لتوقف الدلالة على علم المخاطب بما وضعت له والمخاطب بالأصوات مما لا يعقل . وأجاب القائلون بأنها أسماء بأن الدلالة كون اللفظ بحيث متى أطلق فهم منه العالم بالوضع معناه وهذه كذلك ولم يقل أحد إن حقيقة الدلالة كون اللفظ يخاطب به من يعقل **(قوله ماناب عن فعل)** أى اسم ناب عن فعل بدليل الترجمة فالحروف خارجة عن الحد فلا حاجة إلى زيادة ما يخرجها كما فعله الشارح . والنيابة عن الفعل فسرها ابن المصنف بما يخرج المصدر فلا حاجة إلى زيادة ما يخرجه ا هـ سم وقوله فسرها ابن المصنف بما يخرج المصدر إلخ عبارة ابن الناظم[3] أسماء الأفعال ألفاظ نابت عن الأفعال معنى واستعمالا كشتان بمعنى افترق وصه بمعنى اسكت وأوّه بمعنى أتوجع ومه بمعنى اكفف واستعمالها كاستعمال الأفعال من كونها عاملة غير معمولة بخلاف المصادر الآتية بدلا من اللفظ بالفعل فإنها وإن كانت كالأفعال فى المعنى فليست مثلها فى الاستعمال لتأثرها بالعوامل ا هـ ومنه يعلم فساد قول البعض المراد بالنيابة عن الفعل النيابة عنه فى المعنى والعمل فلا حاجة إلى زيادة ما يخرج المصدر ا هـ وذلك لأن النيابة عن الفعل فى المعنى والعمل حاصلة للمصدر والمذكورة كما عرفت فكيف تخرج بالنيابة عن الفعل فى المعنى والعمل والله الموفق . ثم قول ابن الناظم كاستعمال الأفعال من كونها عاملة غير معمولة . قال شيخ الإسلام زكريا أى غير معمولة للاسم والفعل وإلا فالأفعال تكون معمولة للحروف الناصب أو الجازم ا هـ ويرد عليه أنها تكون معمولة للاسم الجازم أيضا إلا أن يقال عمله فيها لا لذاته بل لتضمنه معنى الحرف وهو إن **(قوله هو اسم فعل)** فائدة وضعه وعدم الاستغناء عنه بمسماه قصد المبالغة فإن القائل أف كأنه قال أتضجر كثيرا جدا ، والقائل هيهات كأنه قال بعد جدا كما قاله ابن السراج أفاده سم .

---

(١) فالعطف على نية تكرار العامل (المضاف) .
(٢) فالكلمة هى اللفظ المركب من حروف مفيد بالوضع .
(٣) أى بدر الدين ابن ناظم لألفية محمد بن مالك .

عن الفعل ، **والقيد الأول** : ـ وهو لم يتأثر بالعوامل ـ فصل يخرج المصدر الواقع بدلا من اللفظ بالفعل واسم الفاعل ونحوهما . **والقيد الثاني** : ـ وهو ولم يكن فضلة ـ لإخراج الحروف . فقد بان لك أن قوله كشتان تتميم للحدّ : فشتان ينوب عن افترق ، وصهْ ينوب عن اسكت ، وأوّه عن أتوجع ، ومهْ عن انكفف ، وكلها لا تتأثر بالعوامل وليست فضلات لاستقلالها .

(تنبيهات): **الأول** : كون هذه الألفاظ أسماء حقيقية هو الصحيح الذى عليه جمهور البصريين . وقال بعض البصريين إنها أفعال استعملت استعمال الأسماء . وذهب الكوفيون إلى أنها أفعال حقيقية . وعلى الصحيح فالأرجح أن مدلولها لفظ الفعل لا الحدث

(قوله وكذا أوه) فيه لغات منها ما اشتهر من قولهم آه وأه كما فى المرادى **(قوله يخرج المصدر الواقع بدلا من اللفظ بالفعل)** نحو ضربا زيدا ، واسم الفاعل نحو أقائم الزيدان ونحوهما مما يعمل عمل الفعل ، فإن العوامل اللفظية والمعنوية تدخل عليها فتعمل فيها ألا ترى أن ضربا منصوب بما ناب عنه وهو اضرب وقائم مرفوع بالابتداء ا هـ. تصريح **(قوله لإخراج الحروف)** كإن وأخواتها **(قوله فقد بان لك)** أى من احتياج قوله ما ناب عن فعل إلى ما يخرج الحروف ونحو المصدر النائب عن فعله لكن جعل قوله كشتان وصه تتميما للتعريف إنما هو بقطع النظر عن زيادة الشارح القيدين السابقين فلو أخرج الشارح الحروف ونحو المصدر المذكور بقول المصنف كشتان وصه ثم قال فبان لك إلخ أوضح **(قوله ومه عن انكفف)** كذا فى بعض النسخ وفى بعضها عن اكفف وهى إنما تصح على ما قيل إنه سمع فى اكفف التعدى وعدمه مع أنه يفسر اللازم بالمتعدى وعكسه **(قوله كون هذه الألفاظ إلخ)** جملة الأقوال سبعة **(قوله هو الصحيح)** بدليل أن منها ما هو على حرفين أصالة كصه وأنها لا يتصل بها ضمائر الرفع البارزة وأن منها ما يخالف أوزان الأفعال نحو نزال وقرقار وأن الطلبى منها لا تلحقه نون توكيد سم **(قوله استعملت استعمال الأسماء)** أى من حيث إنها تنوّن تارة ولا تنوّن تارة أخرى ومن حيث إنها لا تتصل بها ضمائر الرفع البارزة ومن حيث إن الطلبى منها لا تلحقه نون التوكيد ونحو ذلك **(قوله وذهب الكوفيون إلى أنها أفعال)** أى لدلالتها على الحدث والزمان همع **(قوله حقيقة)** قال البعض أى لم تستعمل استعمال الأسماء وليس المراد بالحقيقة ما قابل المجاز ا هـ وأنت خبير بأن هذا يؤدى إلى أن قول الكوفيين محض مكابرة[1] وكيف ينكر أحد أنها استعملت استعمال الأسماء فيما مر والأولى عندى أن مذهب بعض البصريين ومذهب الكوفيين واحد وأن الاختلاف بينهما ليس إلا فى العبارة[2] **(قوله وعلى الصحيح إلخ)** كان المناسب تأخيره عن القولين الأخيرين الآتيين أو تقديمه على قوله وقال بعض البصريين إلخ كما هو الظاهر للمتأمل **(قوله لفظ الفعل)** أى من حيث هو دال على المعنى الموضوع هو له من حيث كونه مطلق لفظ ، فآمين مثلا مسمى به الفعل الذى هو استجب لا من حيث كونه لفظا من الألفاظ بل من حيث كونه لفظا دالا على طلب الاستجابة . دماميني

---

(١) على الرغم من بروزهم فى كثير من أقوالهم ، راجع ما اختلف فيه البصريون والكوفيون فى الأشباه والنظائر النحوية للإمام السيوطى / من تحقيقنا .

(٢) أى أن الاختلاف لفظى .

والزمان بل تدل على ما يدل على الحدث والزمان كما أفهمه كلامه . وقيل إنها تدل على الحدث والزمان كالفعل لكن بالوضع لا بأصل الصيغة . وقيل مدلولها المصادر . وقيل ما سبق استعماله فى ظرف أو مصدر باق على اسميته كرويد زيدًا ودونك زيدا ، وما عداه فعل كنزال وصهْ . وقيل هى قسم برأسه يسمى خالفة الفعل . **الثانى** : ذهب كثير من النحويين منهم الأخفش إلى أن أسماء الأفعال لا موضع لها من الإعراب ، وهو مذهب المصنف ، ونسبه بعضهم إلى الجمهور . وذهب المازنى ومن وافقه إلى أنها فى موضع نصب بمضمر ، ونقل عن سيبويه وعن الفارسى القولان . وذهب بعض النحاة إلى أنها فى موضع رفع بالابتداء وأغناها مرفوعها عن الخبر كما أغنى فى نحو أقائم الزيدان[1] **(وَمَا بِمَعْنَى آفْعَلْ**

(قوله كما أفهمه كلامه) أى حيث قال هو اسم فعل **(قوله وقيل إنها تدل على الحدث والزمان كالفعل)** أى فهى أسماء بمعنى الأفعال وفى قول الرضى لا يفهم منها أى أسماء الأفعال لفظ الفعل بل معناه ميل إلى هذا القول **(قوله لكن بالوضع)** يعنى المادة كالصبوح ولو عبر بها لكان أوضح . وقوله لا بأصل الصيغة بهذا تميز اسم الفعل من الفعل على هذا القول فإن دلالته على الحدث بالمادة وعلى الزمان بالصيغة وإضافة أصل إلى الصيغة للبيان ولو قال بالمادة والصيغة لكان أحسن إذ لا قائل فى الفعل بأنه يدل على الحدث والزمان بالصيغة حتى يتوهم ذلك فى اسم الفعل فيحتاج إلى نفيه ويمكن إرجاع قوله لكن إلخ إلى الزمان فقط فلا يرد ما ذكر **(قوله وقيل مدلولها المصادر)** أى النائبة عن أفعالها كما فى الفارضى وغيره ويظهر أن فى الكلام حذف مضاف أى قيل مدلولها مدلول المصادر وإنما بنيت على هذا القول مع إعراب تلك المصادر لما قاله المرادى من أنه دخلها معنى الأمر والمضى والاستقبال التى هى من معانى الحروف ، وعليه فالمراد بالأفعال فى قولهم أسماء الأفعال الأفعال اللغوية التى هى المصادر كما نقله شيخنا السيد عن الارتشاف **(قوله كرويد زيدا إلخ)** نشر على تشويش اللف[2] **(قوله خالفة الفعل)** أى خليفته ونائبه فى الدلالة على معناه **(قوله الثانى إلخ)** هذا الخلاف مبنى على الخلاف الأول فعلى القول بأنها أفعال حقيقية أو أسماء لألفاظ الأفعال لا موضع لها من الإعراب وعلى القول بأنها أسماء لمعان الأفعال موضعها رفع بالابتداء وأغنى مرفوعها عن الخبر وعلى القول بأنها أسماء للمصادر النائبة عن الأفعال موضعها نصب بأفعالها النائبة هى عنها كذا فى التصريح والفارضى ، ولم يظهر وجه بناء القول بأنها فى موضع رفع بالابتداء أغنى مرفوعها عن الخبر على القول بأنها أسماء لمعانى الأفعال كالأفعال بل يظهر أنها عليه لا موضع لها كالأفعال فتأمل **(قوله وذهب المازنى إلخ)** ظاهر هذا وما بعده جريانهما فى عليك وإليك سم **(قوله وذهب بعض النحاة إلخ)** يحتاج صاحب هذا القول إلى أنه لا يلزم شرط الاعتماد كما فى الوصف قال الشيخ يسٓ وعليه فما الفرق .

---

(١) وذلك أن الفاعل سد مسد الخبر .

(٢) أى لف ونشر مشوش ليس مرتبا .

كآمِينَ كَثُرْ) ما موصول مبتدأ وما بعده صلته وكثر خبره : أى ورود اسم الفعل بمعنى الأمر كثير ، من ذلك آمين بمعنى استجب ، وصه[1] بمعنى اسكت ، ومه بمعنى انكفف ، وتيد وتيدخ بمعنى أمهل ، وهيت وهيا بمعنى أسرع ، وويها بمعنى أغر ، وإيه بمعنى امض فى حديثك ، وحيهل بمعنى ائت أو أقبل أو عجل ، ومنه باب نزال وقد مر أنه مقيس من الثلاثى ، وأن قرقار بمعنى قرقر وعرعار بمعنى عرعر شاذ .

(تنبيه) فى آمين لغتان : أمين بالقصر على وزن فعيل ، وآمين بالمد على وزن

(قوله كثر) لأن الأمر كثيرا ما يكتفى فيه بالإشارة عن النطق فكيف لا يكتفى بلفظ قائم مقامه ولا كذلك الخبر . تصريح . أى فالخبر لم يكثر فيه ذلك وإن وجد فيه كالاكتفاء بالإشارة بالرأس عن نعم أو لا **(قوله وتيد)** بفوقية مفتوحة فتحتية ساكنة فدال مهملة قال أبو على من التؤدة فأبدلت الهمزة ياء . دمامينى **(قوله وتيدخ)** بالخاء المعجمة **(قوله بمعنى أمهل)** راجع للكلمتين قبله وفى القاموس أن تيد تأتى بمعنى اتئد أيضا **(قوله وهيت)** بفتح التاء وكسرها وضمها وقد قرىء قوله تعالى ﴿ **هيت لك** ﴾ بالأوجه الثلاثة ا هـ همع واللام بعدها للتبيين والمعنى إرادتى أو أعنى لك ولا تتعلق بهيت دمامينى **(قوله وهيا)** بفتح الهاء وكسرها مع تشديد الياء فيهما همع **(قوله بمعنى أسرع)** راجع للكلمتين قبله **(قوله وويها)** بالتنوين لزوما كما فى الفارضى وسيأتى عند قول المصنف واحكم بتنكير الذى ينون إلخ **(قوله بمعنى أغر)** بقطع الهمزة لأنه من أغريت[2] **(قوله وإيه)** بكسر الهمزة والهاء وفتحها وتنون المكسورة ا هـ قاموس . وأما أيها بفتح الهاء مع التنوين لزوما فبمعنى انكفف كما فى الهمع وجعله فى القاموس أمرا بالسكوت فلعل قول الهمع بمعنى انكفف أى عن الكلام **(قوله بمعنى امض فى حديثك)** هو كقول جماعة بمعنى زدنى أى من حديثك وهمزة امض وصل كما هو ظاهر **(قوله وحيهل)** وقالوا حيهلًا بالتنوين وحيهلًا بالألف بلا تنوين وهى مركبة من حى بمعنى أقبل وهل التى للحث والعجلة لا التى للاستفهام فجعلتا كلمة واحدة مبنية على الفتح فى الكثير كخمسة عشر كذا فى الفارضى . وذكر بعضهم أن لام حيهل تسكن وتفتح وأن هاء حيهلا بالتنوين وحيهلا بالألف تفتح وتسكن وأن الألف بدل التنوين وقفا وأنها قد تثبت وصلا **(قوله بمعنى ائت إلخ)** هو بمعنى الأول متعد بنفسه وبمعنى الثانى متعد بعلى وبمعين الثالث متعد بالباء أو بإلى ا هـ زكريا . وقد تفرد حى من هل فيستعمل بمعنى أقبل ويعدى بعلى وبمعنى ائت ويعدى بنفسه كما فى الدمامينى **(قوله ومنه باب نزال)** أى من اسم فعل الأمر . وقوله من الثلاثى أى التام المتصرف كما مر . وقرقر بمعنى صوت وعرعر بمعنى العب .

(قوله فى آمين لغتان) أى آمين المتكلم عليها التى هى اسم فعل وأما آمِّين بالمد وتشديد الميم

---

(١) وصهٍ أى وصهْ . (٢) أى من الفعل الرباعى .

فاعيل ، وكلتاهما مسموعة ، فمن الأولى قوله :

[٩٧٥] تَبَاعَدَ مِنِّى فَطْحَلٌ وَآبْنُ أُمِّهِ أَمِينَ فَزَادَ اللهُ مَا بَيْنَنَا بُعدَا

ومن الثانية قوله :

[٩٧٦] * وَيَرْحَمُ اللهُ عَبْدًا قَالَ آمِينَا *

وعلى هذه اللغة فقيل إنه عجمى معرّب لأنه ليس فى كلام العرب فاعيل ، وقيل أصله أمين بالقصر فأشبعت فتحة الهمزة فتولدت الألف كما فى قوله :

[٩٧٧] * أَقُولُ إِذْ خَرَّتْ عَلَى الْكَلْكَالِ *

قال ابن إياز : وهذا أولى (وَغَيْرُهُ كَوَىْ وهَيْهَاتَ نَزُرْ) أى غير ما هو من هذه الأسماء بمعنى فعل الأمر قلّ ، وذلك ما هو بمعنى الماضى كشتان بمعنى افترق وهيهات بمعنى

فليست لغة فى آمين المذكورة حتى ترد عليه بل هى كلمة أخرى لأنها جمع آمّ بمعنى قاصد .

(قوله وآمين بالمد) مع الإمالة وعدمها فاللغات تفصيلا ثلاث .

(قوله أقول إذ خرت على الكلكال) أى سقطت . قال فى القاموس : الكلكل والكلكال الصدر أو ما بين الترقوتين ا هـ قيل الشاهد فى الكلكال فإنه أصله الكلكل . واعترض بأن ظاهر القاموس أن كلا أصل ولذا قيل إن آقول بإشباع الهمزة وتوليد الألف والشاهد فيه ولا يخفى أن ثبوت هذا يحتاج إلى نقل صحيح وأما الاعتراض المذكور فيدفع بأن شأن أهل اللغة ذكر لغات الكلمة وإن كان بعضها فرعا من بعض فتأمل .

(قوله بمعنى افترق) كذا أطلقه الجمهور وقيده الزمخشرى بكون الافتراق فى المعانى والأحوال كالعلم والجهل والصحة والسقم فلا تستعمل فى غير ذلك فلا يقال شتان الخصمان عن مجلس الحكم ويطلب فاعلا دالا على اثنين نحو شتان لزيدان وقد تزاد بينهما فيقال شتان ما زيد وعمرو وقد تزاد ما بين بينهما كقوله :

* فشتان ما بين اليزيدين فى الندى *

ولم تجعل ما موصولة على معنى افترق الحالتان اللتان بينهما لأنه لا يقال بين زيد وعمرو حالتان

---

[٩٧٥] البيت من الطويل ، وهو لجبير بن الأضبط .

[٩٧٦] البيت من البسيط ، وهو للمجنون في ديوانه .

[٩٧٧] الرجز بلا نسبة .

بعد ، وما هو بمعنى المضارع كأوّه بمعنى أتوجع وأف بمعنى أتضجر ، ووا ووى وواها بمعنى أعجب ، كقوله تعالى : ﴿ **وى كأنه لا يفلح الكافرون** ﴾ [القصص : ٨٢] أى اعجب لعدم فلاح الكافرين وقول الشاعر :

[٩٧٨] * **وَابِأَبِى أَنتِ وَفُوكِ الأَشْنَبُ** *

على معنى أى إحداهما مختصة بأحدهما والأخرى بالآخر بل لا يقال إلا إذا كانا مشتركين فى الحالتين فلو فسرنا قوله شتان ما بين اليزيدين بمعنى افترق الحالتان اللتان بينهما لكانا مشتركين فى كل واحدة وهو ضد المقصود وخرّج بعضهم ذلك على أن شتان بمعنى بعد لأنه لا يستلزم اثنين وما واقعة على المسافة أفاده الدمامينى قال فى شرح الشذور وأما قول بعض المحدثين :

جازيتمـــونى بالـــوصال قطيعـــة شتـــان بين صنيعكـم وصنيعـــى

فلم تستعمله العرب وقد يخرج على إضمار ما موصولة بيين ا هـ وذهب الأصمعى إلى أن شتان مثنى شت بمعنى مفترق وهو خبر لما بعده واحتج بأمرين : أحدهما كسر نونه فى لغة . والثانى أن المرفوع بعده لا يكون إلا مثنى أو بمعناه ولا يكون جمعا ولو كان بمعنى افترق لجاز كون فاعله جمعا ورد مذهبه بشيئين : أحدهما فتح نونه فى اللغة الفصحى والثانى أنه لو كان خبرا لجاز تأخره عن المبتدإ ولم يسمع كذا فى الدمامينى (**قوله وهيهات بمعنى بعد**) فإذا وقع بعدها لام كانت زائدة كما فى قوله تعالى : ﴿ **هيهات هيهات لما توعدون** ﴾ (**قوله وما هو بمعنى المضارع**) لم يثبته ابن الحاجب وعليه فأف بمعنى تضجرت وأوه بمعنى توجعت وهكذا كما قاله الجامى والإنصاف أن المذهبين محتملان (**قوله كأوه**) فيها لغات أشهرها فتح الهمزة وتشديد الواو وسكون الهاء ، ومنها أوه بفتح الهمزة وسكون الواو وكسر الهاء وآه بقلب الواو ألفا وآوه بفتح الهمزة ممدودة وكسر الواو مشددة ومخففة وسكون الهاء بفتح وأوه بفتح الهمزة وفتح الواو المشددة وكسر الهاء وقد تمد الهمزة فى هذه كذا فى الدمامينى (**قوله وأف**) ذكر صاحب القاموس فيها أربعين لغة منها تثليث الفاء المشددة مع التنوين وعدمه وأف بتثليث الهمزة مع سكون الفاء وأف بضم الهمزة وتخفيف الفاء مثلثة مع التنوين وعدمه وأف بضم الهمزة وكسرها مع تثليث الفاء مشددة وأفى كحبلى وذكرى وإفى بكسر الهمزة والفاء مشددة وبفتح الهمزة (**قوله أى اعجب لعدم فلاح الكافرين**) أشار إلى أن وى بمعنى أعجب وأن الكاف بمعنى لام التعليل وأنّ أنْ مصدرية مؤكدة . وحاصل ما ذكره الشارح فى وى كأن أربعة أقوال (**قوله وابأبى إلخ**) خبر مقدم وأنت بكسر التاء مبتدأ مؤخر أى أنت

---

[٧٣٦] قاله راجز من رجاز تميم . وتمامه :

كأنمـــا ذُرَّ عليـــه الـــزَّرنبُ أو زَنجبيـــلٌ وهـــو عنـــدى أطـــيبُ

والشاهد فى وا بأبى حيث جاءت فيه وا بمعنى التعجب . وأنت مبتدأ ، والأشنب صفته : من الشنب ـ بفتحتين ـ وهو حدة الأسنان ، وخبره كأنما ذر من ذررت الحب ، والزرنب : ضرب من النبت طيب الرائحة .

وقول الآخر :

[٩٧٩] ★ وَاهًا لِسَلْمَى ثُمَّ وَاهًا وَاهًا ★

(تنبيهان): **الأوّل** : تلحق وى كاف الخطاب كقوله :

[٩٨٠] وَلَقَدْ شَفَا نَفْسِي وَأَبْرَأَ سُقْمَهَا   قِيلُ الفَوَارِسِ وَيْكَ عَنْتَرَ أَقْدِمِ

قيل والآية المذكورة وقوله تعالى : ﴿ وَيْكَأَنَّ اللهَ يَبْسُطُ الرِّزْقَ لِمَنْ يَشَاءُ ﴾ [القصص : ٨٢] من ذلك . وذهب أبو عمرو بن العلاء إلى أن الأصل ويلك فحذفت

مفداة بأبى وفوك مبتدأ والأشنب صفته من الشنب وهو حدة الأسنان وقيل البرودة والعذوبة والخبر قوله كأنما ذر عليه الزرنب وهو نبت طيب الرائحة **(قوله قيل الفوارس)** أى قول الفوارس ويروى هكذا وهو الأصح وقد تنازع فيه شفى وأبرأ فأعمل الثانى وأضمر فى الأول[1] وعنتر منادى مرخم أصله يا عنترة واقدم أمر من قدم يقدم بالضم فيهما كذا فى بعض نسخ العينى وفيه أن قدم يقدم بالضم فيهما ضد حدث يحدث وهو لا يناسب هنا ولو قال من قدم يقدم كنصر ينصر بمعنى تقدم كما فى القاموس لناسب هنا ولا مانع من قراءته أقدم بقطع الهمزة وكسر الدال من الإقدام كما فى بعض آخر من نسخ العينى وهو الشجاعة والتقدم بل هذا أوفق بالوزن إلا أن تثبت الرواية بخلافه والشاهد فى ويك حيث ألحق بوى بمعنى أعجب كاف الخطاب والمعنى كلّ فارس أعجب من شجاعتك يا عنترة فقول البعض الظاهر أن الأصل فى البيت ويلك ولا يظهر كونه فيه اسم فعل ممنوع . وقد ذكر العينى أن الكسائى استشهد به على أن ويك مختصر ويلك والكاف مجرورة بالإضافة وأنه أجيب عن استشهاده بأن وى بمعنى أعجب والكاف للخطاب **(قوله من ذلك)** وعليه ففتح همزة أن لإضمار اللام قبلها كما فى المغنى عن أبى الحسن الأخفش أو لكونها معمولة لمحذوف تقديره اعلم كما يؤخذ من التصريح . وقد يجعل قول الشارح وفتح أن إلخ راجعا لهذا القول أيضا . واعلم فى كلامه بصيغة الأمر على الأظهر .

---

[٩٧٩] ذكر مستوفى فى شواهد المعرب والمبنى . والشاهد فى واها فإنها بمعنى أعجب .

[٩٨٠] قاله عنترة العبسى من قصيدته المشهورة فى المعلقات . قوله قيل بكسر القاف : أى قول الفوارس : ويروى هكذا وهو الأصح . وقد تنازع فيه شفا وأبرأ فاعمل الثانى وأضمر الأول . والشاهد فى ويك حيث دخل على كلمة وى كاف الخطاب . وذهب الكسائى إلى أنها محذوفة من ويلك فالكاف عنده مجرورة بالإضافة : وأجيب بأن وى كلمة تعجب والكاف اللاحقة به للخطاب ، والمعنى أتعجب وعنتر منادى مرخم أصله يا عنترة . وقدم أى قدم الفرس . ويروى أقدم أى تقدم . والإقدام الشجاعة . وأما قدم يقدم بالضم فيهما فهو من قدم الشىء فهو قديم .

---

(١) أعمل الثانى لقربه ومنهم من يعمل الأول لسبقه .

اللام لكثرة الاستعمال وفتح أن بفعل مضمر كأنه قال ويك اعلم أن . وقال قطرب : قبلها لام مضمر والتقدير ويك لأن والصحيح الأول . قال سيبويه سألت الخليل عن الآيتين فزعم أنها وى مفصولة من كأن ، ويدل على ما قاله قول الشاعر :

[٩٨١] وَىْ كَأَنْ مَنْ يَكُنْ لَهُ نَشَبٌ يُحْـ ـبَبْ وَمَنْ يَفْتَقِرْ يَعِشْ عَيْشَ ضُرِّ

الثانى : ما ذكره فى هيهات هو المشهور . وذهب أبو إسحاق إلى أنها اسم بمعنى البعد وأنها فى موضع رفع فى قوله تعالى : ﴿**هيهات هيهات لما توعدون**﴾ [المؤمنون : ٣٦] ،

(قوله وقال قطرب إلخ) لم يتعرض الشارح لكون ويك على قول قطرب اسم فعل بمعنى أعجب لحقه كاف الخطاب أو مختصر ويلك فالكاف اسم مضاف إليه ويل ولعل الثانى أقرب وفى كلام البعض على قول الشارح أى اعجب لعدم فلاح الكافرين الجزم بالثانى فعليك بالتثبت .

(قوله والصحيح الأول) أى كون وى اسم فعل بمعنى اعجب والكاف للتعليل بقرينة تقويته بكلام سيبويه فإن هذا المذهب مذهبه ومذهب الخليل كما فى التصريح ولأن كلام سيبويه إنما يدل لهذا القول لأن الكاف إنما تكون مفصولة من وى إذا كانت للتعليل بخلاف ما إذا كانت حرف خطاب أو اسما مضافا إليه كذا قال شيخنا . قال البعض وقد يقال كون الكاف مفصولة من وى لا يعين كونها تعليلية لاحتمال أن يكون كأن للتحقيق فلا ينهض فصلها مصححا للأول اهـ ملخصا . ولك دفعه بأن التعيين إضافى بالنسبة لبقية الأقوال المتقدمة فينهض فصل الكاف مصححا للأول على ما عداه من تلك الأقوال فلا ينافى احتمال أن كأن للتحقيق وما أبداه شيخنا وتبعه البعض من احتمال أن قصد الشارح حكاية قول آخر يرده أمران الأول ما مر عن التصريح أن القول الأول مذهب سيبويه والخليل الثانى أن ما نقله عن سيبويه لا يقابل القول الأول فكيف يكون قولا آخر مقابلا للأقوال المتقدمة . نعم نقل فى المغنى عن الخليل خلاف ما نقله عن المصرّح ، وعبارته : وقال الخليل وى وحدها وكأن للتحقيق فاعرف ذلك .

(قوله ويدل على ما قاله إلخ) فيه أن المذاهب المتقدمة فى الآيتين واحتمال التحقيق متأتية فى البيت أيضا غاية الأمر أن النون فيه مخففة من تثقيل فلا دلالة فيه على ما صححه . واسم أن أو كأن فى البيت ضمير الشأن والخبر جملة من يكن إلخ والنشب بفتح النون والشين المعجمة المال .

(قوله وأنها فى موضع رفع إلخ) واللام على هذا أصلية أى البعد ثابت للذى توعدونه ولم أر من علل البناء على هذا القول ويظهر لى أنه تضمن معنى حرف التعريف .

---

[٩٨١] البيت من الخفيف ، وهو لزيد بن عمرو بن نفيل .

وذهب المبرد إلى أنها ظرف غير متمكن وبنى لإبهامه ، وتأويله عنده فى البعد ، ويفتح الحجازيون تاء هيهات ويقفون بالهاء ، ويكسرها تميم ويقفون بالتاء ، وبعضهم يضمها ، وإذا ضمت فمذهب أبى على أنها تكتب بالتاء ومذهب ابن جنى أنها تكتب بالهاء . وحكى الصغانى[1] فيها ستًّا وثلاثين لغة : هيهاه وأيهاه وهيهات وأيهات وهيهان وأيهان ، وكل واحدة من هذه الست مضمومة الآخر ومفتوحته ومكسورته ، وكل واحدة منونة وغير منونة فتلك ست وثلاثون . وحكى غيره هيهاك وأيهاك ، وأيهاء وأيهاه وهيهاء وهيهاه اهـ.
(وَالْفِعْلُ مِنْ أَسْمَائِهِ عَلَيْكَا * وَهَكَذَا دُونَكَ مَعْ إِلَيْكَا) الفعل مبتدأ ومن أسمائه عليك جملة اسمية فى موضع الخبر . ودونك أيضاً مبتدأ خبره هكذا . بعنى أن اسم الفعل على

(قوله غير متمكن) أى غير منصرف كما قاله شيخنا والبعض ويحتمل أن مراده بغير المتمكن غير المعرب كما هو اصطلاحهم **(قوله وبنى لإبهامه)** أورد عليه شيخنا أن الإبهام لا يقتضى البناء نعم قالوا المبهم المضاف لمبنى يجوز بناؤه **(قوله وتأويله)** أى معناه عنده فى البعد فهو خبر مقدم وما توعدون مبتدأ مؤخر واللام زائدة أى ما توعدون كائن فى البعد أى متلبس به **(قوله ويفتح الحجازيون إلخ)** قال بعضهم إن المفتوحة التاء مفردة وأصلها هيهية كزلزلة قلبت الياء الأخيرة ألفا لتحركها وانفتاح ما قبلها والتاء للتأنيث فالوقف عليها بالهاء وأما المكسورة التاء فجمع كمسلمات فالوقف عليها بالتاء ، وكان القياس هيهيات لأن الجمع يرد الأشياء إلى أصولها ، إلا أنهم حذفوا الألف المنقلبة عن الياء لكون الكلمة غير متمكنة كما حذفوا ألف هذا وياء الذى فى التثنية للفرق بين المتمكن وغيره . وأما المضمومة التاء فتحتمل الإفراد والجمع فيجوز الوقف عليها بالهاء والتاء قال الرضى وهذا تخمين ولا مانع من كون الألف والتاء زائدتين فى جميع الأحوال ولا كون الزائد التاء فقط وأصلها هيهية فى جميع الأحوال وإنما وقف عليها فى هذا الوجه بالتاء كما هو الأكثر تنبيها على التحاقها بقسم الأفعال من حيث المعنى فكان تاؤها مثل تاء قامت وهذا الوجه أولى كذا فى الدمامينى ولعل وجه الوقف عليها بالهاء على الأول احتمالى الرضى الفرق بين زيادة الألف والتاء فى المتمكن وزيادتهما فى غيره **(قوله وحكى غيره)** أى زيادة على ما ذكره الصغانى فجملة اللغات اثنتان وأربعون **(قوله وأيهاء)** أى بالمد وأيهاه أى بهاء السكت الساكنة كاللغة الأخيرة وبذلك غايرا أيهاه وهيهاه المعدودتين فى اللغات السابقة فإن الهاء فيهما للتأنيث بدل عن التاء ومحركة . وقوله وهيهاء أى بالمد أيضا ولم يبين الشارح حركة الآخر على الثلاث الأول والخامسة من هذه اللغات الست ولعلها الفتحة . وزاد فى القاموس ثلاث عشرة أخرى هايهات وآيهات وهايهان وآيهان بزيادة ألف بين الهاء أو الهمزة والياء المكسورة لالتقاء الساكنين مثلثات الآخر وأيآت بإبدال الهاءين همزتين **(قوله والفعل)** أى فعل الأمر **(قوله يعنى أن اسم الفعل إلخ)** اعلم أن كلامهم فى تقسيم اسم الفعل

(١) هو الحسن بن محمد العمرى حامل لواء العربية أصله من غزة ثم دخل بغداد له كتاب مجمع البحرين والتكملة على الصحاح

ضربين : **أحدهما** : ما وضع من أوّل الأمر كذلك كشتان وصه ، **والثاني** : ما نقل عن غيره وهو نوعان : **الأول** : منقول عن ظرف أو جار ومجرور نحو عليك بمعنى الزم ومنه ﴿ **عليكم أنفسكم** ﴾ [المائدة : ١٠٥] أي الزموا شأن أنفسكم ، ودونك زيدًا بمعنى خذه ومكانك بمعنى اثبت ، وأمامك بمعنى تقدّم ، ووراءك بمعنى تأخر ، وإليك بمعنى تنح .

مجموع الجار والمجرور وكلامهم على موضع الكاف من الإعراب يخالف هذا ويقتضى أن اسم الفعل هو الجار فقط اهـ يس وتوقف البعض فى دلالة كلامهم فى التقسيم على ما سبق وهو فى غير محل بعد قولهم منقول من ظرف أو جار ومجرور **(قوله ما وضع من أول الأمر كذلك)** أى اسم فعل **(قوله نحو عليك بمعنى الزم)** وقد يتعدى بالباء نحو « **عليك بذات الدين** »[1] فيكون بمعنى فعل مناسب متعد بها . وصرح الرضى بأن الباء فى مثله زائدة قال والباء تزاد كثيرا فى مفعول أسماء الأفعال لضعفها فى العمل اهـ دماميني **(قوله ومنه عليكم أنفسكم)** قيل ومنه عليكم فى قوله تعالى : ﴿ **قل تعالوا أتل ما حرم ربكم .. عليكم ألا تشركوا به شيئا** ﴾ [الأنعام : ١٥١] والوقف على قوله ربكم والذى أحوج القائل إلى ذلك إشكال ظاهر الآية لأن إن ان جعلت مصدرية بدلا من ما أو من العائد المحذوف ورد أن المحرم الإشراك لا نفيه وأن الأوامر الآتية بعد ذلك معطوفة على لا تشركوا وفيه عطف الطلب على الخبر وجعل المأمور به محرما فيحتاج إلى تكلفات مثل جعل لا زائدة وعطف الأوامر على المحرم باعتبار حرمة أضدادها وتضمين الخبر معنى الطلب وإن جعلت أن مفسرة على أن لا ناهية أشكل عطف الأوامر المذكورة على النهى لأنها لا تصلح بيانا للمحرم بل الواجب وعطف أن هذا صراطى مستقيما على ألا تشركوا إذ لا معنى لعطفه على أن المفسرة والفعل واختار الزمخشرى كونها مفسرة لقرينة عطف الأوامر ، وأجاب عن الأول بأن عطف الأوامر على النهى باعتبار لوازمها من النهى عن أضدادها والثانى بمنع عطف أن هذا صراطى مستقيما على ألا تشركوا بل هو تعليل لاتبعوا على حذف اللام وجاز عود ضمير اتبعوه إلى الصراط لتقدمه فى اللفظ . فإن قيل فعلى هذا يكون اتبعوه عطفا على ألا تشركوا ويصير التقدير فاتبعوا صراطى لأنه مستقيم وفيه جمع بين حرفى عطف الواو والفاء وليس بمستقيم وكذا إن جعلنا الواو استئنافية قلنا ورود الواو مع الفاء عند تقديم المعمول فصلا بينهما سائغ فى الكلام مثل ﴿ **وربك فكبر** ﴾ ﴿ **وأن المساجد لله فلا تدعوا مع الله أحدا** ﴾ [الجن : ١٨] ، فإن أبيت الجمع فاجعل الفاء زائدة فإن أبيت فاجعل المعمول متعلقا بمحذوف والعامل المقرون بالفاء عطفا عليه مثل عظم فكبر ، وادعوا الله فلا تدعوا ، وآثروه فاتبعوه تفتازانى على الكشاف باختصار **(قوله ومكانك بمعنى اثبت)** فيكون لازما وحكى الكوفيون تعديته وأنه يقال مكانك زيدا أى انتظره قال الدمامينى ولا أدرى أى حاجة إلى جعل مثل هذا الظرف اسم فعل وهلا جعلوه ظرفا على بابه وإنما يحسن دعوى اسم الفعل حيث لا يمكن الجمع بين ذلك وذلك الفعل نحو صه وعليك وإليك وأما إذا أمكن فلا ، فإنه يصح أن يقال اثبت مكانك وتقدم أمامك ولا تقول اسكت صه إلخ .

---

(٢) من حديث شريف أوله : « تنكح المرأة لأربع .... » وفيه : « ... فعليك بذات الدين تربت يداك » . راجع مفاتيح القارى لأبواب فتح البارى بشرح صحيح البخارى من تأليفنا .

(تنبيهات)*: **الأوَّل** : قال فى شرح الكافية : ولا يقاس على هذه الظروف غيرها إلا عند الكسائى أى لا يقتصر فيها على السماع ، بل يقيس على ما سمع ما لم يسمع . **الثانى** : قال فيه أيضًا : لا يستعمل هذا النوع أيضًا إلا متصلا بضمير المخاطب . وشذ قولهم عليه رجلا بمعنى ليلزم ، وعلىّ الشىء بمعنى أولنيه ، وإلىّ بمعنى أتنحى . وكلامه

(قوله ولا يقاس على هذه الظروف) أى المسموعة غيرها مما لم يسمع لخروجها عن أصلها وما خرج عن أصله لا يقاس عليه والمراد بالظروف ما يعم الجار والمجرور كما صرّح به الدمامينى **(قوله بل يقيس إلخ)** بشرط كونه على أكثر من حرف احترازا من نحو بك ولك اهـ دمامينى **(قوله وشذ قولهم عليه رجلا بمعنى ليلزم)** ولشذوذه رد فى المغنى قول بعضهم فى ﴿ **فلا جناح عليه أن يطوف بهما** ﴾ أن الوقف على فلا جناح وأن عليه بمعنى ليلزم ليفيد صريحا وجوب التطوف بالصفا والمروة على أنه ليس المقصود من الآية إيجاب التطوف بهما بل إبطال ما كانت الأنصار تعتقده فى الجاهلية من تحرج التطوف بهما حتى سألوه عليه الصلاة والسلام عن ذلك وقالوا يا رسول الله إنا كنا نتحرج أن نطوف بالصفا والمروة فأنزل الله تعالى إن الصفا والمروة الآية كما فى صحيح البخارى عن عائشة فى قصة ردها على ابن أختها أسماء عروة بن الزبير فى زعمه أن الآية لرفع الجناح عمن لم يتطوف بهما لأنها لو كانت كما زعم لكانت فلا جناح عليه ألا يطوف بهما وإنما هى لإبطال معتقد الأنصار[1] قال فى المغنى مع أن الإيجاب لا يتوقف على كون على اسم فعل بل كلمة تقتضى ذلك مطلقا اهـ وأما قوله عليه الصلاة والسلام يا معشر الشباب من استطاع منكم الباءة فليتزوج ومن لم يستطع فعليه بالصوم فقد حسنه الخطاب وقال ابن عصفور إن عليه خبر والصوم مبتدأ والباء زائدة اهـ فارضى . وقوله فقد حسنه الخطاب عبارة عن بعضهم فقد حسنه كون ضمير الغائب فيه واقعا على مخاطب لأنه بعض المخاطبين أولا بقوله : من استطاع منكم **(قوله بمعنى أولنيه)** فيه نظر لأن أول متعد لاثنين وعلى لم يتعد إلا لمفعول واحد فكيف يكون هو ومسماه مختلفين وقد يقال إنه مثل آمين واستجب والظاهر أنه اسم لقولك لازم أى لفعل مضارع مقرون بلام الأمر فإنه متعد لواحد لأن عليك اسمان لفعل اللزوم فكذا الآخر . فإن قلت يلزم دخول لام الأمر على فعل المتكلم قلت لزومه غير ضارّ . ففى التنزيل ﴿ **ولنحمل خطاياكم** ﴾ [العنكبوت : ١٢] ، وفى الحديث : « **قوموا فلأصلّ لكم** » اهـ دمامينى وقوله وقد يقال إنه مثل آمين واستجب أى فى اختلاف الاسم والمسمى فإن آمين لازم واستجب متعد كما سيأتى فى الشرح وقوله والظاهر إلخ يؤخذ منه ومن تفسير الشارح عليه رجلا بليلزم أن المراد بفعل الأمر الذى جعل الظرف إسما له ولو شذوذا ما يشمل المضارع المقرون بلام الأمر وبهذا يسقط استشكال البعض تفسير الشارح المذكور **(قوله بمعنى أتنحى)** قياس ما قبله وما بعده وهو المناسب للمعنى أن يؤتى بالأمر فيقال بمعنى تنحى وفى نسخة

---

(١) راجع فتح البارى كتاب الحج من تحقيقنا بطبعاته الثلاث : الكليات الأزهرية ، ودار الغد / مصر ، وعالم الكتب / بيروت .

فى التسهيل يقتضى أن ذلك غير شاذ . **الثالث** : قال فيه أيضا : اختلف فى الضمير المتصل بهذه الكلمات فموضعه رفع عند الفراء ونصب عند الكسائى وجر عند البصريين وهو الصحيح ، لأن الأخفش روى عن عرب فصحاء : علىّ عبد الله زيدا بجر عبد الله ، فتبين أن الضمير مجرور الموضع لا مرفوعه ولا منصوبه ، ومع ذلك فمع كل واحد من هذه الأسماء ضمير مستتر مرفوع الموضع بمقتضى الفاعلية ، فلك فى التوكيد أن تقول : عليكم كلكم زيدًا بالجر توكيدًا للموجود المجرور ، وبالرفع توكيدًا للمستكن المرفوع . والنوع الثانى منقول من مصدر وهو على قسمين : مصدر استعمل فعله ومصدر أهمل فعله ، وإلى

تنح بالأمر وعليها لا إشكال فيه اهـ زكريا وقوله لا إشكال فيه أن هذه النسخة أيضا لا تناسب المعنى والذى فى التسهيل وشرحه للدمامينى أتنحى بلفظ المضارع كما فى النسخة الأولى فتأمل **(قوله اختلف فى الضمير إلخ)** كون الكاف فى عليك وأخواته ضميرا هو مذهب الجمهور وذهب ابن بابشاذ إلى أنها حرف خطاب كالكاف فى ذلك ويرده عدم استعمال الجار وحده وقولهم على وعليه فإن الياء والهاء ضميران اتفاقا وحكاية الأخفش على عبد الله زيدا دمامينى **(قوله فموضعه رفع)** أى على الفاعلية عند الفراء ويرده أن الكاف ليست من ضمائر الرفع اهـ دمامينى ويجاب بأنه من استعارة ضمير غير الرفع له اهـ يس . واعلم أن القول بأن موضع الضمير رفع والقول بأن موضعه نصب منظور فيهما إلى ما بعد النقل إلى اسم الفعل والقول بأن موضعه جر منظور فيه إلى ما قبل النقل لأن اسم الفعل لا يعمل الجر كما هو مصرح به عند قول المصنف : وما لما تنوب عنه من عمل . لها وحينئذ فلا يتوارد الخلاف على جهة واحدة . **(قوله ونصب عند الكسائى)** أى على المفعولية والفاعل مستتر والتقدير الزم أنت نفسك من الإلزام . قال الدمامينى : ويرده قولهم عليك زيدا بمعنى خذ ، وخذ إنما يتعدى لواحد اهـ وللكسائى أن يمنع كون عليك زيدا بمعنى خذ ويقول معناه ألزم نفسك زيدا من الإلزام وأظهر منه فى الرد قولهم مكانك بمعنى اثبت وأمامك بمعنى تقدم ووراءك بمعنى تأخر فإن ما ذكر لازم ويرد عليه أيضا أنه يلزمه عمل الفعل فى ضميرى مخاطب وذلك خاص بأفعال القلوب وما حمل عليها . **(قوله وجر عند البصريين)** على الأصل بالإضافة فى نحو دونك وبالحرف فى نحو عليك . سم . **(قوله على عبد الله زيدا)** بتشديد الياء على أن على جارة لياء المتكلم وزيدا مفعول به لاسم الفعل وقوله بجر عبد الله أى بدل كل من الياء وهذا شاذ عند الجماعة لأنه بدل ظاهر من ضمير الحاضر بدل كل غير مفيد للإحاطة وجواز ذلك رأى الأخفش ، والأقرب جعله عطف بيان كذا قال الدمامينى وقال شيخ الإسلام زكريا وهم من فهم أن على فى على عبد الله جارة لياء المتكلم لا لعبد الله حتى بنى عليه أن عبد الله عطف بيان أو بدل من الياء اهـ وعليه يقرأ على بالألف وعبد مجرور بها . **(قوله ومع ذلك)** أى مع كون الكاف فى موضع جر بقرينة قوله بعد بالجر توكيدا للموجود المجرور ومثل ذلك ما إذا قلنا إنها فى موضع نصب فيجوز عليه أيضا فى التوكيد عليكم كلكم زيدا بنصب كل توكيدا للموجود المنصوب وبرفعه توكيدا للمستكن المرفوع بخلاف ما إذا قلنا إنها فى موضع رفع لأنها حينئذ الفاعل .

هذا النوع بقسميه الإشارة بقوله (كَذَا رُوَيْدَ بَلْهَ نَاصِبَيْنِ) أى ناصبين ما بعدهما نحو : رويد زيدًا وبله عمرا . فأما رويد زيدا فأصله أرود زيدا إروادا بمعنى أمهله إمهالا ، ثم صغروا الإرواد تصغير الترخيم وأقاموه مقام فعله واستعملوه تارة مضافا إلى مفعوله فقالوا : رويد زيد ، وتارة منوّنا ناصبا للمفعول فقالوا : رويدا زيدا . ثم إنهم نقلوه وسموا به فعله فقالوا رويد زيدا . ومنه قوله :

[٩٨٢] رُوَيْدَ عَلِيّا جد ما ثدى أُمِّهِمْ إلينا وَلَكِنْ بَعْضُهُم مُتَبَايِنُ

أنشده سيبويه . والدليل على أن هذا اسم فعل كونه مبنيا . والدليل على بنائه عدم تنوينه . وأما بله فهو فى الأصل مصدر فعل مهمل مرادف لدع واترك ، فقيل فيه بله زيد بالإضافة إلى مفعوله كما يقال ترك زيد ، ثم قيل بله زيدا بنصب المفعول وبناء بله

(قوله ناصبين) أى مع عدم تنوينهما وإلا كانا مصدرين كما سيأتى . **(قوله ثم صغروا الإرواء تصغير الترخيم)** أى حذفوا الهمزة والألف الزائدتين وأوقعوا التصغير على أصوله فقالوا رويد وسمى تصغير ترخيم لما فيه من حذف الزوائد والترخيم حذف ا هـ تصريح . قال سم : والأحسن أن يكون تصغير مرود لأن اسم الفاعل يصغر فأما المصدر فلا يجوز تصغيره قبل التسمية به[1] ا هـ وفيه أنه لو كان تصغير مرود لم يكن مصدرا والفرض أنه مصدر فتأمل ا هـ . **(قوله مضافا إلى مفعوله)** وسيأتى أنه يضاف للفاعل أيضا وقوله فقالوا رويد زيد أى إمهال زيد . **(قوله فقالوا رويد زيد)** أى أمهل والفتحة على هذا بنائية بخلافها على ما قبله . **(قوله رويدا عليا إلخ)** لم أر من تكلم على هذا البيت[2] . **(قوله والدليل على أن هذا اسم فعل كونه مبنيا)** اعترضه الحفيد وأقره شيخنا والبعض بأنه لا يلزم من بنائه كونه اسم فعل لبناء كثير من الأسماء وليست أسماء أفعال[3] ولا يقال معلوم انحصار رويد بين كونه اسم فعل وكونه مصدرا والمقصود إثبات كونه اسم فعل ونفى كونه مصدرا فقوله والدليل على أن هذا اسم فعل أى لا مصدر وبعد ملاحظة هذا الانحصار يستلزم كونه مبنيا كونه اسم فعل لا مصدرا لأن البناء ينفى المصدرية[4] فثبتت اسمية الفعل فتأمل . **(قوله والدليل على بنائه عدم تنوينه)** اعترضه الحفيد بأنه لا يلزم من عدم تنوينه أن يكون مبنيا[5] فكان ينبغى أن يقول الدليل على بنائها أنها أشبهت الحرف فى كونها أبدا عاملة غير معمولة ولك أن تقول المراد عدم تنوينه مع عدم موجبات عدم التنوين غير البناء فلم يبق إلا البناء فاندفع الاعتراض وهذا أولى مما أجاب به البعض فتأمل .

---

[٩٨٢] البيت من الطويل ، وهو لمالك بن خالد الهذلي .

---

(١) أن أن يسمى بالمصدر .

(٢) والدليل على ذلك أن الإمام العينى لم يذكر له أصلا .

(٣) راجع الشارح عند قول الناظم : * والاسم منه معرب ومبنى * وما بعده .

(٤) إذ المصدر أصل المشتقات كما ذهب إلى ذلك البصريون .

(٥) فالممنوع من الصرف لا ينون مع كونه معربا .

على أنه اسم فعل . ومنه قوله :

[٩٨٣] * بَلْهَ الْأَكُفِّ كَأَنَّهَا لَمْ تُخْلَقِ *

بنصب الأكف . وأشار إلى استعمالهما الأصلي بقوله : (وَيَعْمَلَانِ ٱلْخفْضَ

(قوله ومنه قوله بله الأكف إلخ) صدره :

* تذر الجماجم ضاحيا هاماتها *

قاله كعب بن مالك شاعر رسول الله ﷺ من قصيدة قالها فى وقعة الأحزاب وضمير تذر يرجع إلى السيوف ويروى فترى الجماجم إلخ ، والجماجم جمع جمجمة . قال صاحب الصحاح : هى عظم الرأس المشتمل على الدماغ وربما أطلقت على الإنسان فيقال خذ من كل جمجمة درهما كما يقال خذ من كل رأس بهذا المعنى . وقال أيضا : الهامة من الشخص رأسه فالمناسب هنا أن يفسر الجمجمة بالإنسان وفرق الزجاج بين الجمجمة والهامة بجعل الهامة بعضا من الجمجمة فقال : عظم الرأس الذى فيه الدماغ يقال له جمجمة ، والهامة وسط الرأس ومعظمه وقوله : ضاحيا حال سببية من الجماجم وهاماتها فاعل ضاحيا من ضحا يضحو إذا ظهر وبرز عن محله وقوله : كأنها لم تخلق متعلق بقوله ضاحيا هاماتها أى كأنها لم تخلق متصلة بمحالها ومعنى بله الأكف على رواية نصب الأكف دع ذكر الأكف فإن قطعها من الأيدى أهون من قطع هامات الجماجم بتلك السيوف فبله على هذا اسم فعل وعلى الجرّ ترك ذكر الأكف أى اترك ذكرها تركا فإنها بالنسبة إلى الهامات سهلة فبله على هذا مصدر مضاف لمفعوله وعلى الرفع كيف الأكف لا تقطعها تلك السيوف مع قطعها ما هو أعظم منها وهى الهامات أى إذا أزالت هذه السيوف تلك الهامات عن الأبدان فلا عجب أن تزيل الأكف عن الأيدى فبله على هذا بمعنى كيف للاستفهام التعجبى فبله الأكف على الأول والثالث جملة اسمية وفتحة بله بنائية وعلى الثانى جملة فعلية حذف صدرها وفتحة بله إعرابية اهـ ملخصا من شرح شواهد الرضى لعبد القادر أفندى[1] وفى شرح الدمامينى على المغنى أن المعنى على الجر أن السيوف تترك الجماجم منفصلة هاماتها ترك الأكف منفصلة عن محالها كأنها لم تخلق متصلة بها اهـ وعلى هذا يكون بله منصوبا بتذر ويكون قوله كأنها لم تخلق إلخ متعلقا بقوله بله الأكف أو بقوله ضاحيا هاماتها . (قوله ويعملان الخفض) أى والنصب منونين وسكت عنه لأنه الأصل وقوله دالين على الطلب أيضا أى لنيابتهما عن فعل الأمر كما ذكره الشارح .

---

[٩٨٣] البيت من الكامل ، وهو لكعب بن مالك .

---

(١) راجع أيضا خزانة الأدب .

مَصْدَرَيْنِ) أى معربين بالنصب دالين على الطلب أيضا ، لكن لا على أنهما اسما فعل ، بل على أن كلا منهما بدل من اللفظ بفعله نحو : رويد زيد وبله عمرو : أى إمهال زيد وترك عمرو ، وقد روى قوله بله الأكف بالجر على الإضافة فرويد مضاف إلى المفعول كما مر ، وإلى الفاعل نحو رويد زيد عمرا . وأما بله فإضافتها إلى المفعول كما مر . وقال أبو على إلى الفاعل . ويجوز فيها حينئذ القلب ، نحو بهل زيد ، رواه أبو زيد ، ويجوز فيهما حينئذ التنوين ونصب ما بعدهما بهما وهو الأصل فى المصدر المضاف ، نحو : رويدا زيدا وبلها عمرا ، ومنع المبرّد النصب برويد لكونه مصغرا .

(تنبيهات): **الأول** : الضمير فى يعملان عائد على رويد وبله فى اللفظ لا فى المعنى ، فإن رويد وبله إذا كانا اسمى فعل غير رويد وبله المصدرين فى المعنى . **الثانى** : إذا قلت رويدا وبله الفتى احتمل أن يكونا اسمى فعل ففتحتهما فتحة بناء ، والكاف من

(قوله فرويد تضاف إلى المفعول كما مر) فيه أن ما مر وهو نحو رويد زيد يحتمل الإضافة إلى المفعول والإضافة إلى الفاعل . **(قوله نحو رويد زيد عمرا)** ولا يرد على ذلك قولهم المصدر النائب عن فعله لا يرفع الظاهر بل فاعله ضمير مستتر وجوبا دائما لأنه محمول على المنون كما يدل عليه تمثيلهم . **(قوله فإضافتها)** مبتدأ وقوله إلى المفعول خبر كما يشعر بذلك مقابلته بقوله وقال أبو على إلى الفاعل وفى قوله كما مر ما أسلفناه . **(قوله وقال أبو على إلى الفاعل)** ظاهر صنيعه أن الأول يعين إضافتها إلى المفعول والثانى يعين إضافتها إلى الفاعل وكذا صنيع الفارضى يقتضى ذلك ويقتضى جريان الخلاف فى رويد أيضا وعبارته ويكونان مصدرين إذا انجرّ ما بعدهما كرويد زيد وبله عمرو أى إمهال زيد وترك عمرو فكلاهما مصدر مضاف للمفعول وقيل للفاعل اهـ . **(قوله ويجوز فيها حينئذ القلب)** أى حين إذا كانت مصدرا وقوله نحو بهل زيد أى بفتح الهاء وسكونها . **(قوله ويجوز فيهما)** أى فى رويد وبله حينئذ أى حين إذ كانتا مصدرين لكن تنوين رويدا ونصب ما بعده تقدم ذكره هنا توطئة لقوله ومنع المبرد ولك أن تقول هلا ذكر منع المبرد سابقا واستغنى عن إعادة تنوين رويدا ونصب ما بعده . **(قوله وهو الأصل فى المصدر المضاف)** أى المصدر المنون الناصب لما بعده أصل للمصدر المضاف لما بعده يعنى أن المضاف محول عن المنون كما قاله سم . **(قوله ومنع المبرد النصب)** وهو الموافق لما جزموا به فى إعمال المصدر من اشتراط كونه مكبرا فكيف أجازوا إعمال هذا المصغر إلى أن يكون هذا مستثنى بناء على ورود نصبه المفعول فى كلام العرب على خلاف القياس . سم . **(قوله فى اللفظ لا فى المعنى)** أى ففى كلامه استخدام كذا قيل وفيه نظر لأن المراد من الضمير ومرجعه لفظ رويد ولفظ بله فلا استخدام ومعنى قوله فى اللفظ لا فى المعنى باعتبار اللفظ لا باعتبار المعنى . **(قوله حرف خطاب)** وإنما لم تجعل اسما فاعلا لأن الكاف ليست ضمير رفع واستعارتها للرفع خلاف الأصل ، ولا مفعولا لئلا يلزم عمل اسم الفعل فى

رويدك حرف خطاب لا موضع لها من الإعراب ، مثلها فى ذلك ، وأن يكونا مصدرين ففتحتهما فتحة إعراب وحينئذ فالكاف فى رويدك تحتمل الوجهين : أن تكون فاعلا وأن تكون مفعولا . **الثالث** : تخرج رويد وبله عن الطلب : فأما بله فتكون اسما بمعنى كيف فيكون ما بعدها مرفوعا ، وقد روى بله الأكف بالرفع أيضا ، وممن أجاز ذلك قطرب وأبو الحسن ، وأنكر أبو على الرفع بعدها . وفى الحديث : « **يقول الله تبارك وتعالى أعددت لعبادى الصالحين ما لا عين رأت ولا أذن سمعت ولا خطر على قلب بشر ذخرا من بله ما أطلعتم عليه** »[1] ، فوقعت معربة مجرورة بمن وخارجة عن المعانى المذكورة ، وفسرها بعضهم بغير وهو ظاهر ، وبهذا يتقوّى من بعدها من ألفاظ الاستثناء وهو مذهب لبعض الكوفيين . وأما رويد فتكون حالا نحو ساروا رويدا فقيل هو حال من الفاعل أى مرودين . وقيل من ضمير المصدر المحذوف أى ساروه أى السير رويدا . وتكون نعتا لمصدر إما مذكور نحو ساروا سيرا رويدا أو محذوف نحو ساروا رويدا أى سيرا رويدا (**وَمَا لِمَا تَنُوبُ عَنْهُ مِنْ عَمَلْ * لها**) ما مبتدأ موصول صلته لما . وما من لما موصول أيضا صلته تنوب ، وعنه ومن عمل متعلقان بتنوب ، ولها خبر المبتدأ ، والعائد على ما الأولى ضمير

ضميرى مخاطب وذلك خاص بأفعال القلوب وما حمل عليها ، ولا مجرورا لأن اسم الفعل لا يعمل الجر . (**قوله ذخرا**) بذال معجمة مضمومة . (**قوله من بله**) بفتح بله وكسرها فوجه الكسر ما ذكره الشارح وأما وجه الفتح فقال الرضى إذا كانت بله بمعنى كيف جاز أن تدخله من. حكى أبو زيد أن فلانا لا يطيق حمل الفهر فمن بله أن يأتى بالصخرة أى كيف ومن أين وعليه تتخرج هذه الرواية فتكون بله بمعنى كيف التى للاستبعاد وما مصدرية فى محل رفع بالابتداء والخبر من بله والضمير المجرور بعلى عائد على الذخر اهـ دمامينى وشمنى . والمعنى على هذا من كيف أى من أين اطلاعكم على هذا الذخر أى المدخر ولا يخفى ما فى جعلها على هذه الرواية بمعنى كيف من الركاكة ولو جعلت فيها من أول الأمر بمعنى أين لكان أحسن . (**قوله ما أطلعتم**) بضم الهمزة وكسر اللام. (**قوله وخارجة عن المعانى المذكورة**) قال الشمنى : يجوز أن تكون مصدرا بمعنى ترك ومن تعليلية أى من أجل تركهم ما علمتموه من المعاصى فلا تكون خارجة. (**قوله من ضمير المصدر**) يعنى المصدر الذى دل عليه الفعل وقوله المحذوف صفة لضمير بقرينة قول الشارح أى ساروه . (**قوله سيرا رويدا**) أى مرودا فيه . (**قوله أو محذوف نحو ساروا رويدا**) مذهب سيبويه أن نصب هذا على الحال ولا يكون نعت مصدر محذوف لأن رويدا صفة غير خاصة بالموصوف فلا يحذف إلا على قبح . قلت : ليس الغرض باشتراط الخصوص بالموصوف إلا ليكون ذلك قرينة يعلم بها المحذوف فإذا حصل العلم بدون كون الصفة خاصة بالموصوف لم يمتنع الحذف كما هنا لحصول العلم بأن الموصوف هو السير للقرينة الدالة عليه فلا ضير فى حذفه . دمامينى .

---

(١) راجع كتاب التذكرة فى أحوال الموتى وأمور الآخرة من تحقيقنا ط دار إحياء الكتب العربية / مصر .

مستتر فى الاستقرار الذى هو متعلق اللام من لها والعائد على ما الثانية الهاء من عنه يعنى أن العمل الذى استقرّ للأفعال التى نابت عنها هذه الأسماء مستقرّ لها أى لهذه الأسماء ، فترفع الفاعل ظاهرا فى نحو : هيهات نجد وشتان زيد وعمرو ، لأنك تقول بعدت نجد وافترق زيد وعمرو . ومضمرا فى نحو نزال . وينصبُ منها المفعول ما ناب عن متعدّ نحو دراك زيدا ، لأنك تقول أدرك زيدا ، ويتعدى منها بحرف من حروف الجر ما هو بمعنى ما يتعدى بذلك الحرف ، ومن ثم عدى حيهل بنفسه لما ناب عن ائت فى نحو حيهل الثريد . وبالباء لما ناب عن عجل فى نحو إذا ذكر الصالحون فحيهلا بعمر : أى فعجلوا بذكر عمر . وبعلى لما ناب عن أقبل فى نحو حيهل على كذا .

(تنبيهات): **الأول** : قال فى التسهيل : وحكمها يعنى أسماء الأفعال غالبا فى التعدى واللزوم حكم الأفعال ، واحترز بقوله غالبا عن آمين فإنها نابت عن متعد ولم يحفظ لها مفعول . **الثانى** : مذهب الناظم جواز إعمال اسم الفعل مضمرا قال فى شرح الكافية : إن إضمار اسم الفعل مقدما لدلالة متأخر عليه جائز عند سيبويه . **الثالث** :

(قوله وعنه ومن عمل متعلقان بتنوب) على جعل من عمل متعلقا بتنوب تكون من بمعنى . والمعنى والعمل الذى ثبت للفعل الذى تنوب هى عنه فى العمل ثابت لها وفيه من الركاكة ما لا يخفى وإن خفيت على البعض فأقر هدا الوجه ، ولهذا قال سم : الوجه أن من عمل بيان للفظ ما المبتدأ اهـ وقال الشيخ خالد ، عنه : متعلق بتنوب ومن عمل بيان لما الواقعة مبتدأ متعلق بحال محذوفة من الضمير المستتر فى الجار والمجرور الواقع خبرها اهـ وقوله فى الجارّ والمجرور الواقع خبرها : أى أو فى الجار والمجرور الواقع صلتها بل هذا أحسن ، لما يلزم على الأول من تقديم الحال على عاملها الظرفى وهو نادر كما تقدم فى قوله « **وندر نحو سعيد** » إلخ ، ولم تجعل الحال من ما لمنع الجمهور الحال من المبتدأ . **(قوله مستتر فى الاستقرار)** أى بحسب الأصل أى قبل حذفه وإلا فالضمير بعد حذف المتعلق مستتر فى الظرف لانتقاله إليه من المتعلق على الراجح . **(قوله دراك زيدا)** فى بعض النسخ تراك زيدا بالفوقية والراء والكاف وهذا مقيس ودراك شاذ لأنه من أدرك . **(قوله فى نحو حيهل الثريد)** قيل هو الخبز المغمر بمرق اللحم وقيل الخبز المأكول باللحم . **(قوله إذا ذكر الصالحون فحيهلا بعمر)** هذا أثر يروى عن ابن مسعود رضى الله تعالى عنه والمراد عمر بن الخطاب رضى الله عنه . تصريح . **(قوله عن آمين)** مثلها إيه فإنه لم يحفظ لها أيضا مفعول ومسماها وهو زد يتعدى . كذا فى التصريح . **(قوله مضمرا)** أى محذوفا . **(قوله جائز عند سيبويه)** وخرج عليه الناظم :

*** يأيها المائح دلوى دونكـا ***

فجعل دلوى منصوبا بدون مضمرا لدلالة ما بعده عليه وسينبه على ذلك الشارح ، فعلم بطلان

قال فى التسهيل : ولا علامة للمضمر المرتفع بها يعنى بأسماء الأفعال ، ثم قال : وبروزه مع شبهها فى عدم التصرف دليل على فعليته يعنى كما فى هات وتعال فإن بعض النحويين غلط فعدهما من أسماء الأفعال وليسا منها بل هما فعلان غير متصرفين[1] لوجوب اتصال ضمير الرفع البارز بهما كقولك للأنثى هاتى وتعالى ، وللاثنين والاثنتين هاتيا وتعاليا ، وللجماعتين هاتوا وتعالوا وهاتين وتعالين ، وهكذا حكم هلمّ عند بنى تميم فإنهم يقولون : هلم هلمى هلما هلموا هلممن ، فهى عندهم فعل لا اسم فعل ، ويدل على ذلك أنهم يؤكدونها بالنون نحو هلمن . قال سيبويه : وقد تدخل الخفيفة والثقيلة يعنى على هلم ، قال لأنها عندهم بمنزلة رد وردا وردى وردوا واردد ، وقد استعمل لها مضارعا من قيل

جعل بعضهم نصب نحو (باب) كذا بهاك مقدرا لأن من يجوز عمل اسم الفعل محذوفا يشترط تأخر دالّ عليه كما فى البيت . **(قوله ولا علامة للمضمر المرتفع بها)** أى لا يبرز معها ضمير بل يستكن معها مطلقا بخلاف الفعل فتقول صه للواحد والاثنين والجمع وللمذكر والمؤنث بلفظ واحد ا هـ همع . فأراد بنفى علامة المضمر نفى ظهوره من إطلاق الملزوم وإرادة اللازم . **(قوله دليل فعليته)** أى فعلية شبهها . **(قوله كما فى هات)** بكسر التاء مبنى على حذف الياء كارم وتعال بفتح اللام مبنى على حذف الألف كاخش . **(قوله غلط فعدهما إلخ)** قال الدمامينى : لا وجه للتغليط فإن الذاهب إلى هذا لا يلتزم ما قاله المصنف من أن لحوق الضمائر البارزة لا يكون إلا فى الأفعال بل من عدهما من أسماء الأفعال يجوز لحوقها بما قوى شبهه بالأفعال ويعتذر عن لحوق الضمائر بهما بقوة مشابهتهما للأفعال فعوملا معاملتها فى ذلك ا هـ ملخصا . **(قوله هاتى وتعالى)** بالبناء على حذف النون وأصل هاتى هاتيى بياءين استثقلت الكسرة على الياء الأولى التى هى لام الفعل فحذفت فالتقى ساكنان فحذفت تلك الياء لالتقاء الساكنين وأصل تعالى تعاليى فقلبت الياء الأولى ألفا لتحركها وانفتاح ما قبلها فالتقى ساكنان فحذفت الألف لالتقاء الساكنين . **(قوله هاتوا وتعالوا)** أصلهما هاتيوا وتعاليوا فعل بهما ما مر مع ضم هاتوا لمناسبة الواو . **(قوله وهكذا حكم هلم)** نقل بعضهم الإجماع على تركيبها وفى كيفيته خلاف قال البصريون مركبة من هاء التنبيه ولمّ التى هى فعل أمر من قولهم لمّ الله شعثه أى جمعه كأنه قيل اجمع نفسك إلينا فحذفت ألفها تخفيفا ونظرا إلى أن أصل اللام السكون : وقال الخليل : ركبا قبل الإدغام فحذفت الهمزة للدرج إذ كانت همزة وصل وحذفت الألف لالتقاء الساكنين ثم نقلت حركة الميم الأولى إلى اللام وأدغمت . وقال الفراء : مركبة من هل التى للزجر وأم بمعنى اقصد فخففت الهمزة بإلقاء حركتها على الساكن قبلها وحذفت فصار هلم . قال ابن مالك فى شرح الكافية : وقول البصريين أقرب إلى الصواب قال فى البسيط : ويدل على صحته أنهم نطقوا به فقالوا هالمّ ، ا هـ همع . **(قوله فهى عندهم فعل)** أى لبروز الضمائر معها . **(قوله بمنزلة رد إلخ)** أى فى كون كل فعل أمر .

---

(١) لا يأتى منهما غير الماضى .

له هلم فقال لا أهلم . وأما أهل الحجاز فيقولون هلم فى الأحوال كلها كغيرها من أسماء الأفعال . وقال الله تعالى : ﴿ قل هلم شهداءكم ﴾ [الأنعام : ١٥٠] ، ﴿ والقائلين لإخوانهم هلم إلينا ﴾ [الأحزاب : ١٨] ، وهى عند الحجازيين بمعنى احضر وتأتى عندهم بمعنى أقبل (وَأَخِّرْ مَا لِذِى) الأسماء (فِيهِ الْعَمَلْ) وجوبا فلا يجوز زيدا دراك خلافا للكسائى . قال الناظم : ولا حجة له فى قول الراجز :

[٩٨٤] يَأَيُّهَا ٱلْمَائِح دَلْوِى دُونَكَا   إِنِّى رَأَيْتُ النَّاسَ يَحْمَدُونَكَا

لصحة تقدير دلوى مبتدأ أو مفعولا بدونك مضمرا . ثم ذكر ما تقدم عن سيبويه

(قوله لا أهلم) بفتح الهمزة والهاء وضم اللام . **(قوله هلم شهداءكم)** أى أحضروا . **(قوله هلم إلينا)** أى أقبلوا كذا قال شيخنا وتبعه البعض وفيه أن اسم الفعل المتعدى بحرف يتعدى بذلك الحرف مثل فعله وأقبل يتعدى بعلى كما مر فى الشرح قبيل التنبيهات وكما فى غيره فالمناسب أن هلم فى الآية بمعنى ائت لأنها ترد بمعنى ائت أيضا والإتيان يتعدى بإلى كما يتعدى بنفسه . **(قوله وهى عند الحجازيين إلخ)** إن قلت هى بمعنى احضر أو أقبل عند التميميين أيضا . قلت كأنه أراد أنها دالة على لفظ احضر أو لفظ أقبل فلهذا خص الحجازيين بالذكر . **(قوله بمعنى أقبل)** أى وبمعنى ائت نحو هلمّ الثريدَ .

(فائدة): توقف ابن هشام فى عربية قول الناس هلم جرا قال : والذى ظهر لنا فى توجيهه أن هلم هى التى بمعنى ائت إلا أن فيها تجوزين أحدهما أنه ليس المراد بالإتيان المجىء الحسىّ بل الاستمرار على الشىء وملازمته . والثانى أنه ليس المراد الطلب حقيقة بل الخبر كما فى قوله : ﴿ فليمدد له الرحمٰن مدا ﴾ وجرا مصدر جره يجره إذا سحبه وليس المراد الجر الحسىّ بل التعميم فإذا قيل كان ذلك عام كذا وهلم جرا فكأنه قيل واستمر ذلك فى بقية الأعوام استمرارا أو استمر مستمرا على الحال المؤكدة وبهذا التأويل ارتفع إشكال اختلاف المتعاطفين بالخبر والطلب وهو ممتنع أو ضعيف وإشكال التزام إفراد الضمير إذ فاعل هلم هذه مفرد أبدا اهـ أى مع أن بنى تميم لا يلتزمونه فى غير هلم هذه .

(قوله وأخر ما لذى فيه العمل) أى لضعفها بعدم تصرفها . **(قوله يأيها المائح)** بهمزة قبل الحاء المهملة وهو الذى ينزل البئر فيملأ الدلو إذا قلّ ماؤها أى البئر . **(قوله لصحة تقدير دلوى مبتدأ)**

---

[٩٨٤] قالته جارية من بنى مازن ذكرت قصته فى الأصل . والمائح ـ بالحاء المهملة ـ الذى ينزل البئر فيملأ الدلو إذا قل ماؤها . والشاهد فى دلوى دونكا حيث استدل به الكسائى على جواز تقديم معمول اسم الفعل عليه . فإن دونك اسم فعل . ودلوى معموله مقدما . وأجيب بأنه مبتدأ ودونكا خبره . أو هو منصوب بفعل محذوف : أى تناول دلوى .

ويأتى هذا التأويل الثانى فى قوله تعالى : ﴿ **كتاب الله عليكم** ﴾ [النساء : ٢٤] .

(تنبيهات): **الأول** : ادعى الناظم وولده[1] أنه لم يخالف فى هذه المسألة سوى الكسائى ، ونقل بعضهم ذلك عن الكوفيين . **الثانى** : توهم المكودى أن لذى اسم موصول فقال : والظاهر أن ما فى قوله ما لذى فيه العمل زائدة لا يجوز أن تكون موصولة ، لأن لذى بعدها موصولة . وليس كذلك بل ما موصولة ، ولذى جار ومجرور فى موضع رفع خبر مقدم ، والعمل مبتدأ مؤخر ، والجملة صلة ما . **الثالث** : ليس فى قوله العمل مع قوله عمل إيطاء لأن أحدهما نكرة والآخر معرفة ، وقد وقع ذلك للناظم فى مواضع من هذا الكتاب **(وَٱحْكُمْ بِتَنْكِيرِ ٱلَّذِى يُنَوَّنُ * مِنْها)** أى من أسماء الأفعال **(وَتَعْرِيفُ سِوَاهُ)** أى سوى المنوّن **(بَيِّنُ)** قال الناظم فى شرح الكافية : لما كانت هذه الكلمات من قبل

أى خبره دونك بمعنى قدامك أى ويكون الكلام حينئذ كناية عن طلب ملء الدلو كأنا عطشان كناية عن طلب سقى الماء فاندفع تنظير الشيخ خالد وسكت عليه شيخنا والبعض بأن المعنى ليس على الإخبار المحض حتى يخبر عن الدلو بكونه دونه بل المقصود طلب ملء الدلو على أنه لا يصح على تقدير دلوى مبتدأ خبره دونك أن يكون دونك اسم فعل والخبر جملة اسم الفعل مع فاعله والرابط محذوف أى دونكه فاعرفه . **(قوله ويأتى هذا التأويل الثانى فى قوله تعالى : كتاب الله عليكم)** أى بناء على أن عليكم فيه اسم فعل وقال فى شرح القطر[2] : كتاب مصدر منصوب بفعل محذوف وعليكم متعلق به أو بالعامل المحذوف والتقدير كتب الله ذلك كتابا عليكم فحذف الفعل وأضيف المصدر إلى فاعله على حد ﴿ **صبغة الله** ﴾ ودل على ذلك المحذوف قوله تعالى : ﴿ **حرمت عليكم** ﴾ لأن التحريم يستلزم الكتابة اهـ ومثل ذلك للحفيد حيث قال : والصحيح أن كتاب الله مصدر مؤكد لنفسه لأن ما قبله وهو ﴿ **حرمت عليكم أمهاتكم** ﴾ يدل على أن ذلك مكتوب فكأنه قال كتب الله عليكم ذلك كتابا . **(قوله إن لذى اسم موصول)** بناء على كون لذى بفتح اللام إحدى لغات الذى . **(قوله واحكم بتنكير إلخ)** قال الرضى : ليس المراد بتنكيره أى اسم الفعل الذى هو بمعناه لأن الفعل لا يكون معرفا ولا منكرا بل التنكير راجع إلى المصدر الذى هو أصل ذلك الفعل فصهٍ منونا بمعنى اسكت سكوتا أى افعل مطلق السكوت عن كل كلام إذ لا تعين فيه ، وصه مجردا من التنوين بمعنى اسكت السكوت المعهود المعين عن هذا الحديث الخاص مع جواز التكلم بغيره هكذا حقق المقام ودع الأوهام اهـ سندوبى . وقد يؤخذ منه أنها فى حال تعريفها من قبيل المعرف بأل العهدية وهو أظهر من قول بعضهم إنها حينئذ من قبيل المعرف بأل الجنسية ومن قول بعضهم إنها حينئذ من قبيل علم الجنس ولنا فى هذا المقام تحقيق أسلفناه أول الكتاب فى الكلام على التنوين فارجع إليه .

---

(١) بدر الدين راجع له شرحه لألفية والده / من تحقيقنا .

(٢) شرح قطر الندى وبل الصدى .

المعنى أفعالا ومن قبل اللفظ أسماء جعل لها تعريف وتنكير ، فعلامة تعريف المعرفة منها تجرده من التنوين ، وعلامة تنكير النكرة منها استعماله منوّنا . ولما كان من الأسماء المحضة ما يلازم التعريف كالمضمرات وأسماء الإشارات وما يلازم التنكير كأحد وعريب وديار ، وما يعرف وقتا وينكر وقتا كرجل وفرس جعلوا هذه الأسماء كذلك فألزموا بعضا التعريف كنزال وبله وآمين ، وألزموا بعضا التنكير كواها وويها ، واستعملوا بعضا بوجهين فنوّن مقصودا تنكيره وجرد مقصودا تعريفه كصه وصهٍ وأف وأفٍّ انتهى .

(تنبيه): ما ذكره الناظم هو المشهور . وذهب قوم إلى أن أسماء الأفعال كلها معارف ما نوّن منها وما لم ينوّن تعريف علم الجنس **(وَمَا بِهِ خُوطِبَ مَا لَا يَعْقِلُ ★ مِنْ مُشْبِهِ ٱسْمِ ٱلْفِعْلِ صَوْتًا يُجْعَلُ . كَذَا ٱلَّذِى أُجْدَى حِكَايَةً كَقَبْ)** أى أسماء الأصوات

(قوله من قبل المعنى أفعالا) ذكره تتميما للفائدة ، وإلا فقوله جعل لها تعريف إلخ إنما ينبنى على كونها من قبيل اللفظ أسماء . **(قوله كأحد)** أطلق أحد وله استعمالات أربعة . **أحدها** : مرادف الأول وهو المستعمل فى العدد نحو أحد عشر . **والثانى** : مرادف الواحد بمعنى المنفرد نحو : ﴿ **قل هو الله أحد** ﴾ . **الثالث** : مرادف إنسان نحو : ﴿ **وإنْ أحدٌ من المشركين** ﴾ . **الرابع** : يكون اسما عاما فى جميع من يعقل فما منكم من أحد وهو المراد هنا فإنه الملازم للتنكير وندر تعريفه ، قاله الموضح فى الحواشى تصريح . **(قوله وبله)** لا ينافيه ما مر فى شرح قوله ويعملان الخفض من قوله بلها عمرا لأن ذاك على المصدرية . سم . **(قوله تعريف علم الجنس)** يعنى أن مسماها حقيقة لفظ الفعل المتحدة فى الذهن . **(قوله من مشبه اسم الفعل)** قال البعض أى فى الاكتفاء به وعدم احتياجه فى إفادة المراد إلى شيء آخر اهـ وفيه أن اسم الفعل لا يفيد المراد وحده بل بضميمة فاعله الظاهر كما فى هيهات نجد أو المستتر كما فى صه فوجه الشبه المذكور لم يوجد فى المشبه به اللهم إلا أن يجعل المشبه به اسم الفعل الرافع للمستتر ويراد الاكتفاء به بحسب الظاهر وقطع النظر عن الضمير المستتر فتأمل ، ثم قوله من مشبه اسم الفعل بيان لما حال من الضمير المجرور بالباء على قاعدة من البيانية ومجرورها من كونهما فى موضع الحال وبهذا يعلم اختلال قول البعض تبعا للفارضى الجار والمجرور بيان لما أو حال من الضمير فى به فتنبه .

(قوله صوتا يجعل) أى يجعل اسم صوت . **(قوله كذا الذى أجدى حكاية)** أى أفادها وصريحه أنها ليست نفس الحكاية بل مفيدة ومفهمة لها وهو كذلك لأن من شروط الحكاية أن تكون مثل المحكى وهذه الألفاظ مركبة من حروف صحيحة وليس المحكى كذلك إذ الحيوانات والجمادات لا تحسن الإفصاح بالحروف لكنهم لما احتاجوا إلى حكاية تلك الأصوات وتعذرت أو تعسرت عليهم أوردوا صورتها بأدنى ما أمكنهم من ألفاظ مركبة من الحروف شبيهة بتلك الأصوات فى الجملة فصار الواقع

ما وضع لخطاب ما لا يعقل ، أو ما هو فى حكم ما لا يعقل من صغار الآدميين ، أو لحكاية الأصوات كذا فى شرح الكافية . فالنوع الأوّل إما زجرٌ كهلا للخيل . ومنه قوله :

* وأىُّ جَوَادٍ لا يقالُ لهُ هَلَا *

وعدس للبغل ومنه قوله :

[٩٨٥] * عَدَسْ مَا لِعَبَّادٍ عَلَيْكِ إمَارَةٌ *

وكخ للطفل . وفى الحديث : « كخ كخ فإنها من الصدقة » وهيد وهاد وده وجه

فى كلامهم كالحكاية . فإن قلت : بقى عليه الأصوات الدالة على معنى فى النفس كأح لذى السعال . قلت : هذه ليست موضوعة أصلا فلا تكون اسما بل لا تكون كلمة لأنها إنما تدل بالطبع لا بالوضع ا هـ دمامينى ملخصا .

(قوله كهلا) فى القاموس : هلا وهال زجران للخيل أى اقربى ا هـ والكلمتان منونتان بالقلم فى نسخة العلامة أبى العز العجمى المصححة بخطه لكن فى الهمع هلا بوزن ألا لزجر الخيل عن البطء ا هـ ومنه يعلم أن قول القاموس أى اقربى تفسير باللازم[1] . **(قوله للخيل)** على حذف مضاف أى لزجرها وقد يستحث بها العاقل لتنزيله منزلة غيره كقوله :

* ألا حييا ليلى وقولا لها هلا *

ا هـ زكريا ، وكذا يقدر المضاف فى نظائره الآتية . **(قوله للبغل)** أى لزجره عن الإبطاء . دمامينى . **(قوله وكخ)** بكسر الكاف وتشديد الخاء ساكنة ومكسورة ا هـ سم . وفى القاموس جواز تخفيف الخاء وجواز تنوينها وجواز فتح الكاف . **(قوله للطفل)** أى لزجره عن تناول شىء كما فى القاموس . **(قوله وفى الحديث إلخ)** هو أن الحسن رضى الله عنه أخذ تمرة من تمر الصدقة وجعلها فى فيه فقال له عليه الصلاة والسلام : « **كخ كخ فإنها من الصدقة** » فألقاها من فيه[2] . **(قوله وهيد)** بفتح الهاء وكسرها وفتح الدال فيهما زكريا ، والتحتية بينهما ساكنة .

[٩٨٥] ذكر مستوفى فى شواهد الموصول . والشاهد فيه ههنا فى عدس ، فإنه فى الأصل صوت يزجر به البغل ، وقد سمى به البغل ههنا[3] .

(١) أى لازم عدم البطء .

(٢) راجع فهارس فتح البارى المسمى مفاتيح القارى لأبواب فتح البارى بشرح صحيح البخارى من وضعنا .

(٣) فقد ناداه قائلا عدس أى يا عدس .

وعاه وعيه للإبل وعاج وهج وحل للناقة . وإس وهس وهَج وقاعِ للغنم . وهجا وهَج للكلب . وسع للضأن . ووح للبقر . وعز وعيز للعنز . وحر للحمار . وجاه للسبع . وإما دعاء كأو للفرس . ودوه للرُّبَع . وعوه للجحش . وبس للغنم . وجوت وجيء للإبل

(قوله وهاد) بكسر الدال على الأصل فى التخلص من التقاء الساكنين وده وجه بفتح الدال المهملة من الأول والجيم من الثانى وإسكان الهاء منهما وعاه وعيه بعين مهملة فيهما مكسورة من الثانى وهاء مكسورة فيهما وعاج بعين مهملة وجيم بعد الألف مكسورة وهج بفتح الهاء وكسرها مع كسر الجيم وسكونها وحل بحاء مهملة مفتوحة فلام ساكنة ويقال فى زجر البعير حل بفتح الحاء المهملة وكسر اللام منونة وإسٍّ بكسر الهمزة وتشديد السين المهملة مفتوحة وهس مثلها إلا أن أولها هاء . وقال الرضى إس مكسورة الهمزة ساكنة السين وكذا هس مكسورة الهاء ساكنة السين وقيل بضم الهاء وفتح السين المشددة اهـ دماميني . وقال زكريا : إس وهس بكسر أولهما مع فتح آخرهما أو كسره وتشديده فيهما اهـ وفى القاموس : هس بالضم زجر للغنم ولا يكسر اهـ وقوله بالضم أى ضم الهاء وأما السين فمضبوطة بالقلم بالسكون مشددة فى نسخة أبى العز العجمى المصححة بخطه وفى غيرها من النسخ والله أعلم . **(قوله وهج)** بهاء مفتوحة فجيم ساكنة وقاع بقاف فألف فعين مهملة مكسورة وهجا بهاء مفتوحة فجيم فألف مقصورة اهـ دماميني . **(قوله وهج للكلب)** بفتح الهاء وسكون الجيم أو كسرها منونة قاله الدماميني . وفى القاموس ما يوافقه وأما هج السابقة التى للغنم فاقتصر شيخنا السيد فى ضبطها تبعا للدماميني والقاموس على فتح الهاء وسكون الجيم كما مر وكتب شيخ الإسلام على هج الأولى ما نصه : قوله وهج بفتح أوله مع كسر ثانيه وإسكانه وتشديده فيهما وأما هج الآتى فهو بفتح أوله مع إسكان ثانيه وكسره مع تنوينه وتخفيفه فيهما اهـ وملخصه أن الأولى فيها لغتان كسر الثانى وإسكانه مع التشديد فيهما والثانية فيهما لغتان كسر الثانى منونا وإسكانه مع التخفيف فيهما . **(قوله وسع)** بسين مفتوحة وعين ساكنة مهملتين ووح بواو مفتوحة وحاء مهملة ساكنة وعز بعين مهملة فزاى ساكنة اهـ دماميني . والعين من عز مفتوحة كما يفيده صنيع القاموس وذكره البعض . **(قوله وعيز)** بفتح أوله وكسره مع آخره وكسره اهـ زكريا . وقال الدماميني بعين مهملة مفتوحة فمثناة تحتية ساكنة فزاى مكسورة والذى فى القاموس أن العين بالكسر والفتح والزاى بالفتح وأنه لزجر الضأن . **(قوله وحرّ)** بالحاء المهملة بخط الشارح وفى بعض النسخ وهر قال الدماميني بفتح الهاء وكسر الراء المشددة . **(قوله وجاه)** بجيم فألف فهاء مكسورة ويكون لزجر البعير أيضا فهو مشترك . دماميني . **(قوله وإما دعاء)** أى طلب كأو ضبطه المرادى والدماميني بأنه بوزن أو العاطفة وقيل بمد الهمزة وضم الواو . **(قوله ودوه)** بفتح الدال المهملة أكثر من ضمها وسكون الواو وكسر الهاء كما فى الدماميني وزكريا . **(قوله للربع)** بضم الراء وفتح الموحدة وبعدها عين مهملة وهو الفصيل .

الموردة . وتؤوتاً للتيس المنزى . ونخ مخففا ومشددا للبعير المناخ . وهدع لصغار الإبل المسكنة . وسأ وتشؤ للحمار المورد . ودج للدجاج . وقوس للكلب والنوع الثانى كغاق للغراب . وماء بالإمالة للظبية . وشيب لشرب الإبل . وعيط للمتلاعبين . وطيخ

دمامينى . **(قوله وعوه)** بعين مهملة فواو ساكنة فهاء مكسورة اهـ دمامينى . والعين مفتوحة على ما ذكره البعض . **(قوله وبس)** بضم الباء وتثليث السين مع تشديدها . زكريا وضبطه بعضهم بسكون السين وصدر به الدمامينى . **(قوله وجوت)** بجيم مضمومة فواو ساكنة فمثناة فوقية مفتوحة اهـ دمامينى . وفى القاموس[1] فى فصل الجيم من باب التاء الفوقية أن جوت مثلثة الآخر دعاء للإبل إلى الماء وصنيعه يفيد أن الجيم مفتوحة وكذا ضبطت بالقلم بالفتح فى نسخه الصحيحة . **(قوله وجئ)** بجيم مكسورة فهمزة ساكنة اهـ دمامينى . وأما حئ بكسر الحاء المهملة وسكون الهمزة فدعاء للحمار إلى الماء كما فى القاموس . **(قوله للإبل الموردة)** أى لدعائها لتشرب . زكريا . **(قوله وتؤ)** بمثناة فوقية مضمومة فهمزة ساكنة وتأ بمثناة فوقية مفتوحة فهمزة ساكنة . دمامينى . **(قوله المنزى)** أى على الإناث . **(قوله ونخ)** بكسر النون وإسكان الخاء المعجمة مخففة ومشددة اهـ زكريا ، وضبطه بعضهم بفتح النون وصدر به الدمامينى[2] . **(قوله المناخ)** أى الذى تراد إناخته . زكريا . **(قوله وهدع)** بكسر الهاء وفتح الدال وإسكان العين المهملة اهـ دمامينى . وزاد فى القاموس لغة ثانية سكون الدال مع كسر العين . **(قوله المسكنة)** أى التى يراد تسكينها من نفارها . زكريا . **(قوله وسأ)** بفتح السين المهملة وسكون الهمزة وتشؤ بمثناة فوقية مضمومة فشين معجمة مضمومة فهمزة ساكنة اهـ دمامينى وزاد زكريا جواز فتح الشين . **(قوله ودج)** بفتح الدال المهملة وسكون الجيم مخففة . وقوس بضم القاف وسكون الواو وكسر السين المهملة اهـ دمامينى وزكريا . **(قوله كغاق)** بغين معجمة وقاف مكسورة اهـ همع . وقوله للغراب أى لحكاية صوته . **(قوله وماء بالإمالة)**[3] قال الرضى أن ميمه ممالة وهمزته مكسورة أو ساكنة بعد الألف . زكريا . **(قوله للظبية)** أى لحكاية صوتها إذا دعت ولدها . زكريا . **(قوله وشيب)** بكسر الشين المعجمة وسكون التحتية وكسر الموحدة كما فى زكريا ، وقوله لشرب الإبل أى لحكاية صوت شربها . **(قوله وعيط)** بعين مهملة مكسورة فمثناة تحتية ساكنة فطاء مهملة مكسورة اهـ دمامينى . زاد زكريا جواز فتح آخره وقوله للمتلاعبين أى لحكاية أصواتهم الموجودة عند اللعب ومن هنا أخذ الناس العياط كما فى الدمامينى . **(قوله وطيخ)** بكسر الطاء المهملة وسكون التحتية وكسر الخاء المعجمة أو فتحها كما فى زكريا ، وقوله للضاحك أى لحكاية صوت ضحكه قال الدمامينى : أفرده لأن الضحك يأتى من الواحد بخلاف ما قبله اهـ وفيه نظر ظاهر . **(قوله وطاق)** بطاء مهملة مفتوحة فألف فقاف مكسورة ، وقوله للضرب أى للصوت الحادث عنده وكذا يقال فيما بعده . وطق بطاء مهملة مفتوحة فقاف ساكنة . وقب بقاف مفتوحة فموحدة ساكنة . وخاق

---

(١) ويلاحظ أن القاموس يجعل الباب من الحرف الأخير من الفعل والفصل هو الحرف الأول .

(٢) صدر به هذه الكلمات .

(٣) الإمالة نطق الألف بين الألف والياء والفتحة كالكسرة .

للضاحك . وطاق للضرب . وطق لوقع الحجارة . وقب لوقع السيف . وخاق باق للنكاح . وقاش ماش للقماش .

(تنبيه): قوله من مشبه اسم الفعل كذا عبر به أيضا فى الكافية ، ولم يذكر فى شرحها ما احترز به عنه ، قال ابن هشام في التوضيح : وهو احتراز من نحو قوله :

[٩٨٦] ★ يَا دَارَ مَيَّةَ بِالْعَلْيَاءِ فَالسَّنَدِ ★

وقوله :

[٩٨٧] ★ ألَا أيُّهَا اللَّيْلُ الطَّوِيلُ ألا انْجَلِي ★

باق بكسر القاف فيهما وأول الأول خاء معجمة قبل ألف وأول الثانى باء موحدة قبل ألف ا هـ دمامينى . وخاق باق اسمان جعلا اسما واحدا وبنيا على الكسر وكذا قاش ماش ا هـ زكريا . وقوله للنكاح أى للصوت الحادث من اصطكاك الأجرام عند النكاح كما فى الدمامينى .

(قوله وقاش ماش) بشين معجمة مكسورة آخر كل منهما كما فى الدمامينى . وقوله للقماش قال زكريا أى لصوته إذا طوى ا هـ هكذا ينبغى التكلم على هذه الألفاظ التى ساقها الشارح وبه يعلم ما فى تكلم البعض عليها من التقصير فى بعضها والخطأ فى بعضها والله الموفق. **(قوله وهو احتراز من نحو قوله يا دار مية إلخ)** فإن قوله يا دارمية خطاب لما لا يعقل ولكنه لم يشبه اسم الفعل فى الاكتفاء به لكونه غير مكتفى به ولهذا احتاج إلى قوله انجلى كذا فى التصريح . قال سم : وفى الاحتراز عن ذلك نظر لأنه يكتفى به بدليل أن حقيقة النداء كلام اصطلاحى أو نائب عنه ا هـ وأشار البعض إلى دفعه بأن المراد غير مكتفى به فى أداء المعنى المقصود للمتكلم وإن كان كلاما تاما عند النحاة . **(قوله يا دار مية إلخ)** تمامه :

★ أقوت وطال عليها سالف الأمد ★

والعلياء ما ارتفع من الأرض . وسند الجبل ارتفاعه حيث يسند فيه أى يصعد . وأقوت خلت . والسالف الماضى . والأمد الدهر والفاء بمعنى الواو . عينى وتصريح وفى القاموس : السند محركة ما قابلك من الجبل وعلا عن السفح ا هـ وهو واضح . **(قوله ألا أيها إلخ)** تمامه :

---

[٩٨٦] تمامه :

★ أقْوَتْ وطالَ عليها سالفُ الأمَدِ ★

قاله النابغة الذبيانى من قصيدة من البسيط يمدح بها النعمان بن المنذر ، خاطب الدار توجعا منه لما رأى من تغيرها . والعلياء ما ارتفع من الأرض . والسند سند الجبل وهو ارتفاعه حيث يُسْنَد فيه أى يُصْعَد . والفاء بمعنى الواو . وأقوت : أى خلت . حال بتقدير قد . والسالف الماضى . والأبد الدهر . وذكره ابن هشام للاحتراز فى قوله اسم الصوت ما خوطب به ما لا يعقل مما يشبه اسم الفعل فإن قوله مما يشبه اسم الفعل احتراز من نحو يا دار مية ، فإنه خطاب لما لا يعقل لكنه لا يشابه العقل و لم يذكره للاستشهاد .

[٩٨٧] قاله امرؤ القيس الكندى وتمامه :

★ بِصُبْحٍ ومَا الإصْبَاحُ منك بأمْثَلِ ★

من قصيدته المشهورة[1] التى أولها : قفا نبك من ذكرى حبيب ومنزل . والكلام فيه مثل الكلام فى الأول حيث احترز بقوله مما يشبه اسم الفعل عن مثل ألا انجلى لأنه خطاب لما لا يعقل . ولكن بالقيد المذكور خرج هذا ونحوه .

---

(١) وهى المعلقة الأولى من المعلقات السبع والتى شرحها الزوزنى .

(وَٱلْزَمْ بِنَا ٱلنَّوْعَيْنِ فَهْوَ قَدْ وَجَبَ) يحتمل أن يريد بالنوعين أسماء الأفعال والأصوات وهو ما صرّح به فى شرح الكافية . ويحتمل أن يريد نوعى الأصوات وهو أولى لأنه قد تقدّم الكلام على أسماء الأفعال فى أوّل الكتاب . وعلة بناء الأصوات مشابهتها الحروف المهملة فى أنها لا عاملة ولا معمولة فهى أحق بالبناء من أسماء الأفعال .

(تنبيه)*: هذه الأصوات لا ضمير فيها بخلاف أسماء الأفعال فهى من قبيل المفردات ، وأسماء الأفعال من قبيل المركبات .

(خاتمة)*: قد يعرب بعض الأصوات لوقوعه موقع متمكن كقوله :

[٩٨٨] **قَدْ أَقْبَلَتْ عَزَّةُ مِنْ عِرَاقِهَا مُلْصِقَةَ السَّرْجِ بِخَاقٍ بَاقِهَا**

★ **بصبح وما الإصباح منك بأمثل** ★

أى ليس الإصباح أمثل منك لأنى أقاسى فيه أيضا الهموم وهذا قاله بعد تنبهه والأول فى حال غفلته . **(قوله فهو قد وجب)** قال الغزى : وهو تتميم لصحة الاستغناء عنه بقوله والزم ا هـ وقال سم : قد يقال الأمر بملازمة البناء لا يستوجب وجوبه فقد يؤمر بملازمة الجائز وحينئذ فقوله فهو قد وجب لبيان وجوبه ودفع توهم جوازه فقط . **(قوله نوعى الأصوات)** أى ما خوطب به ما لا يعقل وما أجدى حكاية . **(قوله فى أول الكتاب)** أى فى قوله وكنيابة عن الفعل[1] إلخ . قال سم : قد يقال لم يصرح بها فى أول الكتاب غاية الأمر أنه أدخلها فى قوله وكنيابة عن الفعل إلخ فيجوز أن يريد ههنا لدفع توهم عدم إرادتها هناك . **(قوله فهى أحق بالبناء من أسماء الأفعال)** أى لأن علة بناء أسماء الأفعال مشابهتها للحروف العاملة فى أنها عاملة غير معمولة فوجه الشبه فى أسماء الأصوات وهو كونها لا عاملة ولا معمولة نادر فى غير نوع الحرف إذ لا يوجد فى غير نوعه إلا فى أسماء الأصوات فيكون الحرف أخص به فتكون مشابهة أسماء الأصوات للحروف فى ذلك الوجه أقوى بخلاف وجه الشبه فى أسماء الأفعال وهو كونها عاملة غير معمولة فإنه موجود فى الأنواع الثلاثة الاسم والفعل والحرف فلا يقوى وجوده فى الحرف قوة وجود وجه الشبه فى أسماء الأصوات فتكون مشابهة أسماء الأفعال للحرف دون مشابهة أسماء الأصوات له هكذا ينبغى تقرير وجه الأولوية . **(قوله قد يعرب بعض الأصوات)** أى وجوبا كما فى الدماميني وقوله لوقوعه موقع متمكن أى بأن تخرج عن معانيها الأصلية وتستعمل فى معنى ذلك المتمكن الذى وقعت موقعه فإن خاق باق فى البيت غير مستعمل فى معناه الأصلى لأنه لم يحك به صوت الجماع بل استعمل فى معنى اسم متمكن وهو الفرج وترك الشارح ذكر جواز إعرابها وبنائها فيما إذا أريد لفظها كما فى قوله :

★ **وأى جواد لا يقال له هلا** ★

---

[٩٨٨] الرجز بلا نسبة فى لسان العرب .

(١) أى قول الناظم محمد بن مالك :

وكنيابة عن الفعل بلا تأثر وكافتقار أصلا .

أى بفرجها . وقوله :

[٩٨٩] ★ إذْ لِمَّتِي مِثْلُ جَنَاحِ غَاقِ ★

أى غراب . ومنه قول ذى الرّمة :

[٩٩٠] تَدَاعَيْنَ بِاسمِ الشِّيبِ فِى مُتَثَلِّمٍ جَوَانِبُهُ مِــنْ بَصْرَةٍ وَسِلَامِ

وقوله أيضًا :

[٩٩١] لَا يُنْعِشُ الطَّرْفَ إلَّا مَا يُخَوِّنُهُ دَاعٍ يُنَادِيهِ بِاسْمِ المَاءِ مَبْغُومِ

فالشيب صوت شرب الإبل . والماء صوت الظبية كما مرّ اهـ والله أعلم .

(قوله إذ لمتى) بكسر اللام يعنى شعر رأسى . **(قوله تداعين)** أى الإبل باسم الشيب أى بمسمى باسم هو الشيب أى بالصوت المعهود أى دعا بعضهن بعضا بذلك الصوت فالشيب هنا مستعمل فى نفس الصوت لا محكى به الصوت وقوله « فى متثلم » أى حوض ماء متثلم أى متكسر وقوله « من بصرة وسلام » بكسر السين المهملة هما نوعان من الحجارة قاله شيخنا السيد . وعبارة القاموس فى باب الراء . البصرة بلد معروف إلى أن قال : وحجارة رخوة فيها بياض وفى باب الميم السلمة كفرحة الحجارة والجمع ككتاب . **(قوله لا ينعش الطرف)** بالشين المعجمة أى لا يرفعه قال فى القاموس : نعشه الله كمنعه رفع كأنعشه ونعشه اهـ ومنه سمى النعش نعشا لارتفاعه وما فاعل ينعش واقعة على أم الظبى وقوله يخونه بضم التحتية وفتح الخاء المعجمة وكسر الواو المشددة آخره نون أى يتعهده . قال فى القاموس : خونه تعهده كتخونه اهـ وقوله داع بدل من ما أو عطف بيان أو خبر لمحذوف . والمبغوم بالموحدة فالغين المعجمة من البغم وهو عدم الإفصاح . والمعنى لا يرفع طرف الظبى إلا سماعه أمه التى تتعهده تقول عند تعهدها له ماء .

---

[٩٨٩] الرجز لرؤبة فى ملحق ديوانه .

[٩٩٠] البيت من الطويل ، وهو لذى الرمة فى ديوانه .

[٩٩١] البيت من البسيط ، وهو لذى الرمة فى ديوانه .

[نُونَا التَّوكِيدِ]

(لِلْفِعْلِ تَوْكِيدٌ بِنُونَيْنِ هُمَا) الثقيلة والخفيفة (كَنُونَي آذْهَبَنَّ وَآقْصِدَنْهُمَا) وقد اجتمعا في قوله تعالى: ﴿ لَيُسْجَنَنَّ وَلَيَكُونًا ﴾ [يوسف: ٣٢] وقد تقدم أول الكتاب أن قوله:

[٩٩٢] ★ أَقَائِلُنَّ أَحْضِرُوا الشُّهُودَا ★

ضَرُورَةٌ.

(تنبيه)*: ذهب البصريون إلى أن كلا منهما أصل لتخالف بعض أحكامهما. وذهب الكوفيون إلى أن الخفيفة فرع الثقيلة. وقيل بالعكس. وذكر الخليل أن التوكيد بالثقيلة أشدّ من الخفيفة (يُؤَكِّدَانِ آفْعَلْ) أي فعل الأمر مطلقا نحو اضربن زيدا، ومثله

[نونا التوكيد]

(قوله للفعل) قدمه للاختصاص. سم. (قوله بنونين) أي بكل منهما سم أي على انفراده. (قوله ضرورة) أي وسهلها شبه الوصف بالفعل. (قوله لتخالف بعض أحكامهما) كإبدال الخفيفة ألفا وقفا في نحو: ﴿ وليكونا ﴾ وحذفها في نحو: لا تهين الفقير وهما ممتنعان في الثقيلة وكوقوع الشديدة بعد الألف وهو ممتنع في الخفيفة وعورض التعليل بأن الفرع قد يختص بأحكام ليست في الأصل كما في المفتوحة فإنها فرع المكسورة ولها أحكام تخصها. تصريح مع زيادة وحذف. (قوله فرع الثقيلة) لاختصارها منها ولأن التأكيد في الثقيلة أبلغ. سم. (قوله وقيل بالعكس) يؤيده أن الخفيفة بسيطة والثقيلة مركبة فالخفيفة أحق بالأصالة والثقيلة أحق بالفرعية. (قوله أشد من الخفيفة) أي من التوكيد بالخفيفة ويؤيده أن زيادة البناء تدل على زيادة المعنى وقوله تعالى: ﴿ ليسجنن وليكونا من الصاغرين ﴾ فإن امرأة العزيز كانت أشد حرصا على سجنه من كونه صاغرا لأنها كانت تتوقع حبسه في بيتها فتقرب منه وتراه كلما أرادت.

(قوله ويؤكدان الفعل) أي جوازا كما سيأتي. (قوله أي فعل الأمر) قال البعض تبعا لشيخنا الأولى فعل الطلب ليشمل الدعاء اهـ ويدفع بأن المراد فعل الأمر الاصطلاحي وهو يشمل فعل الدعاء

---

[٩٩٢] قبله:

أريْتَ إن جاءت به أُمْلُودا مُرَجَّلا ويلبَسُ البُرودا

ذكر مستوفى في شواهد الكلام. والشاهد في أقائلن حيث أدخلت فيه نون التأكيد وهي مختصة بفعل الأمر والمستقبل طلبا أو شرطا وهذا اسم الفاعل.

الدعاء كقوله :

* فأنزلــن سكينــة علينـــا *

(وَيفعَلْ) أى المضارع بالشرط الآتى ذكره ولا يؤكدان الماضى مطلقا . وأما قوله :

[٩٩٣] * دَامَنَّ سَعْدُكِ إنْ رَحِمْتِ مُتَيَّمًا *

فضرورة شاذة سهلها كونه بمعنى الاستقبال . وإنما يؤكد بهما المضارع حال كونه (آتِيًا * ذَا طَلَبٍ) بأن يأتى أمرا نحو : ليقومن زيد ، أو نهيا نحو : ﴿ ولا تحسبن الله

مع أنه لو قال فعل الطلب لشمل المضارع المقرون بلام الأمر مع أنه سيذكره المصنف ، ولا ينافى كون المراد بفعل الأمر ما ذكر ، قوله ومثله الدعاء لإمكان حمله على الاستخدام بأن يجعل الضمير عائدا على فعل الأمر لا بالمعنى الأعم المتقدم بل بالمعنى الخاص المقابل للدعاء أو على جعل الضمير عائدا على اضربن زيدا لا على فعل الأمر فتأمل . **(قوله مطلقا)** أى من غير شرط لأنه مستقبل دائما ا هـ تصريح . ويرشد إلى تفسير الإطلاق بذلك قوله بعد أى المضارع بالشرط الآتى فهو أحسن من قول البعض أى سواء كان على زنة افعل أو غيرها كانفعل وافتعل . **(قوله فأنزلن سكينة علينا)** تمامه :

* وثبت الأقدام إن لاقينـا *

وهو من كلامه ﷺ الموافق لوزن الرجز[1] . **(قوله بالشرط الآتى)** هو قوله آتيا ذا طلب إلخ . **(قوله ولا يؤكدان الماضى)** لأنهما يخلصان مدخولهما للاستقبال وذلك ينافى المضى[2] ا هـ تصريح . **(قوله مطلقا)** أى ولو كان ذلك الماضى بمعنى المستقبل طردا للباب . **(قوله دامن سعدك)** بكسر الكاف إن رحمت متيما من تيمه الحب أى استعبده وذلله وتمامه :

* لولاك لم يك للصبابة جانحا *

أى مائلا والصبابة رقة الشوق . **(قوله فضرورة شاذة)** أى ليس للمولدين ارتكابها فى شعرهم وكذا أقائلن إلخ وإن أوهم صنيعه خلافه . **(قوله سهلها كونه بمعنى الاستقبال)** لأن الدوام إنما يتحقق فى الاستقبال ا هـ سم . وقال الدماميني : سهلها ما فيه من معنى الطلب فعومل معاملة الأمر . **(قوله آتيا ذا طلب إلخ)** عبارة التوضيح : وأما المضارع فله حالات أى خمس : إحداها أن يكون توكيده بهما واجبا وذلك إذا كان مثبتا مستقبلا جوابا لقسم غير مفصول من لامه[3] بفاصل نحو : ﴿ وتالله لأكيدن أصنامكم ﴾ [الأنبياء : ٥٧] ، ثم قال : والثانية أن يكون قريبا من الواجب وذلك إذا كان شرطا لأن المؤكدة بها نحو : ﴿ وإما تخافنّ ﴾ [الأنفال : ٥٨] . ثم قال : الثالثة أن يكون كثيرا

---

[٩٩٣] ذكر مستوفى فى شواهد الكلام . والشاهد فى إدخال النون فى الماضى وهو شاذ .

(١) راجع فهارس الشعر للسيرة النبوية لابن هشام / من وضعنا .

(٢) فالماضى وقد انتهى لا داعى لتأكيده .

(٣) أى لام القسم .

غافلا ﴾ [إبراهيم : ٤٢] ، أو عرضا نحو : ألا تنزلن عندنا ، أو تحضيضا كقوله :

[٩٩٤] هَلَّا تَمُنِّنْ بِوَعْدٍ غَيْرَ مُخْلِفَةٍ كَمَا عَهِدتُّكِ فِي أَيَّامِ ذِي سَلَمِ

أو تمنيا كقوله :

[٩٩٥] فَلَيْتَكِ يَوْمَ الْمُلْتَقَى تَرَيِنَّنِي لِكَيْ تَعْلَمِي أَنِّي امْرُؤٌ بِكِ هَائِمُ

أو استفهاما كقوله :

وذلك إذا وقع بعد أداة طلب كقوله تعالى : ﴿ ولا تحسبنّ الله غافلا ﴾ [إبراهيم : ٤٢] . ثم قال : والرابعة أن يكون قليلا وذلك إذا وقع بعد لا النافية أو ما الزائدة التي لم تسبق بأن . ثم قال : والخامسة أن يكون أقل وذلك بعد لم وبعد أداة جزاء غير إما ا هـ . قال شيخنا : وينبغي أن تزاد سادسة وهي امتناع التوكيد كالمضارع المنفي الواقع جوابا لقسم نحو : والله لا تفعل كذا والمضارع الحالي نحو : والله ليقوم زيد الآن والمضارع المفصول من لام القسم كما سيذكره الشارح قال في النكت : أورد على الناظم نحو قولك للعاطس : يرحمكم الله وقوله تعالى : ﴿ والمطلقات يتربصن ﴾ [البقرة : ٢٢٨] ، ونحو ذلك مما أوقع فيه الخبر موقع الطلب فإنه يصدق عليه أنه يفعل آتيا ذا طلب ولا يجوز توكيده فلو قال يفعل المقترن بنهي أو استفهام إلخ لكان أولى ا هـ ويجاب بأنا لا نسلم أن الطلب فيما أورده بالفعل وحده كما هو فرض الكلام بل بالجملة لأنها من الجمل الخبرية المستعملة في الإنشاء ولئن سلم أن الطلب فيه بالفعل وحده فالمراد ذا طلب بأداة كلام الأمر ولا الناهية والطلب فيما أورده ليس كذلك فاعرفه وذا طلب حال من ضمير آتيا .

(قوله هلا تمنن) أصله تمنين فلما أكد بالنون حذفت نون الرفع تخفيفا فالتقى ساكنان الياء والنون فحذفت الياء . وذي سلم موضع بالحجاز ا هـ زكريا . وغير مخلفة حال من الياء المحذوفة . **(قوله ترينني)** فيه الشاهد وأصله قبل نون التوكيد ترأيين بقلب حركة الهمزة إلى الراء ثم حذفت الهمزة فصار تريين فقلبت الياء ألفا لتحركها وانفتاح ما قبلها ثم حذفت لالتقاء الساكنين فصار ترين فلما أكد بالنون حذفت نون الرفع لتوالي الأمثال وكسرت الياء للتخلص من الساكنين ولم تحذف لعدم ما يدل عليها فلما أتى بياء المتكلم لحقت نون الوقاية فصار ترينني ويوم ظرف لغو متعلق بترينني . **(قوله أو استفهاما)** أي بجميع أدواته اسمية كانت أو حرفية خلافا لمن خصه بالهمزة وهل ا هـ دماميني ولذا عدد الشارح الأمثلة .

---

[٩٩٤] هو من البسيط . والشاهد في هلا تمنن حيث أكد الفعل بنون التأكيد الخفيفة بعد حرف التحضيض . وأصله تمنين خطاب للمؤنث ، فلما دخلت عليه هلا التي للطلب سقطت النون وصار هلا تمني ، ثم لما دخلت عليه نون التأكيد الخفيفة وهي ساكنة التقى ساكنان وهما النون والياء ، فحذفت الياء فصار هلا تمنن . وغير نصب على الحال . وذي سلم اسم موضع بالحجاز . وقيل اسم واد بها ، فكأنها قد وافته في الأيام التي كانوا مربعين في ذي سلم ، ثم شرعت تخلف ، فلذلك خاطبها بهذا الخطاب .

[٩٩٥] هو من الطويل . والشاهد في ترينني حيث أكده بالنون الثقيلة لوقوع الفعل بعد التمني ، وهو خبر ليت واللام في لكي للتعليل . وكي بمنزلة أن المصدرية معنى وعملا ، وليست بحرف تعليل ، إذ لو كانت كذلك لما دخلها حرف تعليل . والهائم : المتحير في العشق .

[٩٩٦] وَهَلْ يَمْنَعَنِّى ارْتِيَادِى الـبِلَا دَ مِنْ حَذَرِ المَوْتِ أنْ يَأْتِيَنْ

وقوله :

[٩٩٧] * أَفَبَعْدَ كِنْدَةَ تَمْدَحَنَّ قَبِيلَا *

وقوله :

[٩٩٨] فَأَقْبِلْ عَلَى رَهْطِى وَرَهْطِكَ نَبْتَحِثْ مَسَاعِيَنا حَتَّى نَرَى كَيْفَ نَفْعَلَا

أو دعاء كقوله :

[٩٩٩] لَا يَبْعَدَنْ قَوْمِى ٱلَّذِينَ هُمُو سُمُّ الْعُـدَاةِ وَآفَـةُ ٱلْجُــزُرِ
ٱلنَّازِلُــونَ بِكُــلِّ مُعْتَــرَكٍ والطَّيِّبُــونَ مَعَاقِــدَ الأُزُرِ

(**أوْ**) آتيا (**شَرْطًا إمَّا تَالِيَا**) إما فى موضع النصب مفعول به لتاليا ، أى شرطا تابعا

(**قوله وهل يمنعني ارتيادي البلاد**) أى طوافى بها ومن حذر الموت تعليل لارتيادي ، وقوله أن يأتين أى من إتيانه متعلق بيمنعنى . (**قوله أفبعد كندة**) بكسر الكاف وسكون النون اسم قبيلة وقبيلا ترخيم قبيلة للضرورة اهـ تصريح . وقال زكريا : قبيلا أى جماعة ثلاثة فأكثر اهـ . قال أرباب الحواشى : وهو أولى لأنه لا يلزم عليه ارتكاب ضرورة . (**قوله فأقبل إلخ**) الشاهد فى نفعلا حيث أكده بالنون الخفيفة لوجود الاستفهام ثم أبدلها ألفا للوقف . ونبتحث مساعينا جواب الأمر أى نفتش عن مآثرنا . أفاده زكريا . (**قوله لا يبعدن**) أى لا يهلكن وتقدم الكلام على البيت فى النعت . (**قوله إما فى موضع النصب إلخ**) ويصح أن يكون إما بدلا من شرطا وشرطا مفعول تاليا . والمعنى تاليا

---

[٩٩٦] قاله الأعشى ميمون بن قيس من قصيدة من المتقارب . والشاهد فى هل يمنعني حيث أكده بنون التأكيد الثقيلة لوقوع الفعل بعد الاستفهام . وارتياد البلاد : الطواف فيها وأصل أن يأتين ، من أن يأتين ، وإن مصدرية أى من إتيان الموت .

[٩٩٧] هذا شطر من الكامل . الهمزة للاستفهام والتقدير : أتمدحن قبيلا أى قبيلة بعد كندة : قبيلة فى كهلان . والشاهد فى إدخال النون فى تمدحن لوقوع الفعل بعد الاستفهام .

[٩٩٨] هو من الطويل . والرهط : العصابة دون العشرة . ويقال بل إلى الأربعين . ونبتحث مجزوم لأنه جواب الأمر أن نفتش : والتقدير عن مساعينا ، لأنه لا يقال إلا بحث عنه : أى عن فضائلنا ومآثرنا . والشاهد فى كيف تفعلا ، أصله تفعلن بنون التأكيد الخفيفة ، أكده لوقوع الفعل بعد اسم الاستفهام ، فأبدل النون ألفا لأجل القافية .

[٩٩٩] البيتان من الكامل ، وهما للخرنق بنت هفان فى ديوانها .

إن الشرطية المؤكدة بما ، نحو : ﴿ وإما تخافنّ ﴾ ، ﴿ فإما تذهبنّ ﴾ ، ﴿ فإما ترينّ ﴾ ، واحترز من الواقع شرطا بغير إما . فإن توكيده قليل كما سيأتى (أَوْ) آتيا (مُثْبَتًا فِي) جواب (قَسَمٍ مُسْتَقْبَلَا) غير مفصول من لامه بفاصل نحو : ﴿ تالله لأكيدن أصنامكم ﴾ [الأنبياء : ٥٧] . وقوله :

[١٠٠٠] فَمَنْ يَكُ لَمْ يَثْأَرْ بِأَعْرَاضِ قَوْمِهِ ... فَإِنِّى وَرَبِّ الرَّاقِصَاتِ لَأَثْأَرَا

ولا يجوز توكيده بهما إن كان منفيا نحو : ﴿ تالله تفتؤ تذكر يوسف ﴾ [يوسف : ٨٥] إذ التقدير لا تفتؤ . وأما قوله :

[١٠٠١] تاللهِ لَا يُحْمَدَنَّ المرءُ مُجْتَنِبًا ... فِعْلَ الكِرَامِ وَلَوْ فَاقَ الوَرَى حَسَبَا

فشاذ أو ضرورة ، أو كان حالا كقراءة ابن كثير : « لأقسم بيوم القيامة » . وقوله :

[١٠٠٢] يَمِينًا لَأُبْغِضُ كُلَّ امرِىءٍ ... يُزَخْرِفُ قَوْلًا وَلَا يَفْعَلُ

وقوله :

[١٠٠٣] لَئِنْ تَكُ قَدْ ضَاقَتْ عَلَيْكُمْ بُيُوتُكُمْ ... لَيَعْلَمُ رَبِّى أَنَّ بَيْتِىَ وَاسِعُ

شرطا إما وشرطا على هذا بمعنى أداة شرط وعلى ما ذكره الشارح بمعنى فعل شرط . (قوله المؤكدة بما) أى الزائدة . (قوله فإما ترينّ) تقدم تصريفه لكن نون الرفع حذفت هنا للجازم وشذ ثبوتها فى قراءة من قرأ ترين بياء ساكنة بعدها نون الرفع على حد قوله لم يوفون بالجار كما فى المغنى .

(قوله فإن توكيده قليل) عبر بالتوضيح بأقل كما مر . (قوله فمن يك لم يثأر بأعراض قومه) أى لم ينتصر لها وهو بسكون المثلثة وفتح الهمزة والأعراض جمع عرض وهو ما يحميه الإنسان من أن يعاب فيه وأراد بالراقصات إبل الحجيج التى تهتز أطرافها فى مشيها كأنها ترقص والشاهد فى لأثأرا فإنه أكده بالنون الخفيفة ثم أبدلها ألفا للوقف . أفاده زكريا . (قوله أو كان حالا) منع البصريون الإقسام على فعل الحال فلا يجوزون والله لأفعل الآن كما سيأتى فى التنبيه الثانى ويؤوّلون القراءة والبيتين بأنها على إضمار مبتدأ . (قوله يمينا لأبغض) مضارع من باب نصر وأما أبغض يبغض بالضم فلغة رديئة ذكره شيخنا السيد وقوله يزخرف قولا إلخ أى يزين قوله بالوعد ولا يفعل ما يعد به . (قوله أو

[١٠٠٠] قاله النابغة الجعدى الصحابى رضى الله عنه من الطويل : أى فمن لم ينتصر لأعراض قومه بالهجو والذب عنهم فإنى قد هجوت من هجاهم وانتصرت لهم حفظا لأعراضهم . وهو جمع عرض ، وهو ما يحميه الرجل من أن يثلب فيه . وأراد بالراقصات إبل الحجيج التى تهتز أطرافها فى مشيها كأنها ترقص . الفاء فى فإنى جواب الشرط . والواو فى ورب للقسم . والشاهد فى لأثأرا أصلها لأثأرن ، فلما وقف عليها أبدلها ألفا كما فى (لنسفعا) .

[١٠٠١] من البسيط . تالله قسم بمعنى والله . والمرء مفعول ناب عن الفاعل . ومجتنبا حال . وفعل الكرام مفعوله وجواب لو محذوف تقديره ، ولو فاق الورى حسبا لا يحمد . وحسبا تمييز . والشاهد فى قوله لا يحمدن فإنه منفى أكد بالنون .

[١٠٠٢] هو من المتقارب ومعناه حسن جدا . ويمينا نصب بفعل محذوف . أى أقسم يمينا أو أحلف . ولأبغض جواب القسم وفيه الشاهد حيث لم يدخله نون التأكيد وهو مضارع مثبت مقرون باللام وقع حالا . قوله يزخرف أى يزين أقواله بالمواعيد ثم لا يفعل .

[١٠٠٣] هو من الطويل . واللام فى لئن للتأكيد . ويك أصله يكن ، وهى زائدة ههنا فلا تعمل شيئا ، أو يكون تامة أى لئن يكن الشأن . والشاهد فى ليعلم إذ أصله ليعلمن بنون التأكيد فحذفها .

أو كان مفصولا من اللام مثل : ﴿ ولئن متم أو قتلتم لإلى الله تحشرون ﴾ [آل عمران : ١٥٨] ، ونحو : ﴿ ولسوف يعطيك ربك فترضى ﴾ [الضحى : ٥] .

(تنبيهان): **الأول** : التوكيد فى هذا النوع واجب بالشروط المذكورة كما نص عليه فى التسهيل وهو مذهب البصريين ، فلا بدَّ عندهم من اللام والنون فإن خلا منهما قدر قبل حرف النفى ، فإذا قلت والله يقوم زيد كان المعنى نفى القيام عنه ، وأجاز الكوفيون تعاقبهما ، وقد ورد فى الشعر ، وحكى سيبويه : والله لأضربه . وأما التوكيد بعد الطلب فليس بواجب اتفاقا . واختلفوا فيه بعد أما : فمذهب سيبويه أنه ليس بلازم ولكنه أحسن ولهذا لم يقع فى القرآن إلا كذلك ، وإليه ذهب الفارسى وأكثر المتأخرين وهو الصحيح ، وقد كثر فى الشعر مجيئه غير مؤكد ، من ذلك قوله :

[١٠٠٤] **يَا صَاحِ إمَّا تَجِدْنِى غَيْرَ ذِى جِدَةٍ فَمَا التَّخَلِّى عَنِ الخِلَّانِ مِنْ شِيَمِى**

وقوله :

[١٠٠٥] **فَإمَّـا تَرَيْنِـى وَلِـى لِمَّــةٌ فَإنَّ الْحَوَادِثَ أَوْدَى بِهَـا**

وقوله :

كان مفصولا من اللام) أى بمعموله كالمثال الأول أو بحرف تنفيس كالمثال الثانى أو بقد نحو : والله قد يقوم زيد كما فى سم . **(قوله التوكيد فى هذا النوع)** أى الواقع فى جواب القسم واجب لأنهم كرهوا أن يؤكد الفعل بأمر منفصل وهو القسم من غير أن يؤكدوه بما يتصل به وهو النون بعد صلاحيته له . جامى .

(قوله قدر قبل) وفى بعض النسخ قبله . **(قوله كان المعنى نفى القيام عنه)** به أخذ الحنفية فقالوا إذا قال الشخص والله أصوم حنث بالصوم والذى يقتضيه بناء الأيمان على العرف الحنث بعدم الصوم كما هو مذهب غيرهم[1] . **(قوله وأجاز الكوفيون تعاقبهما)** أى اللام والنون فيكتفى بأحدهما . **(قوله غير ذى جدة)** بكسر الجيم أى سعة فى المال . **(قوله فإما ترينى إلخ)** اللمة بكسر اللام شعر الرأس . وأودى هلك وهو يتعدى بالباء فمعنى أودى بها أهلكها وإنما لم يقل أودت بها ليوافق تأسيس القافية

[١٠٠٤] هو من البسيط : أى يا صاحبى منادى مفرد[2] مرخم . والشاهد فى إما تجدنى حيث ترك فيه التوكيد بالنون بعد وقوع الفعل بعد إما المركبة من إن وما : إما للضرورة وإما أنه قليل . وغير ذى جدة مفعول ثان لتجدنى : من وجد فى المال وجدا بتثليث الواو . وجدة أى استغنى . والخلان : جمع خليل . والفاء جواب الشرط . والشيم ــ بكسر الشين المعجمة وفتح الياء آخر الحروف ــ: جمع شيمة وهو الخلق والطبيعة .

[١٠٠٥] ذكر مستوفى فى شواهد الفاعل . والشاهد ههنا فى فإما ترينى حيث ترك فيه نون التأكيد بعد إما الشرطية ، وبه يرد على الزجاجى فى اشتراطها بعد إما الشرطية .

---

(١) والأيمان مبنية على العرف أيضا على بساطها والدافع إليها ، راجع من تحقيقنا (بداية المجتهد ونهاية المقتصد) لابن رشد الحفيد المالكى ــ ط دار الجيل / بيروت .

(٢) ليس مضافا ولا شبيها بالمضاف .

[١٠٠٦] **فَإِمَّا تَرَيْنِى كَابْنَةِ الرَّمْلِ ضَاحِيًا عَلَى رِقَّةٍ أَحْفَى وَلَا أَتَنَعَّلُ**

وذهب المبرد والزجاج إلى لزوم النون بعد إما، وزعما أن حذفها ضرورة. **الثانى**: منع البصريون نحو: والله ليفعل زيد الآن، استغناء عنه بالجملة الاسمية المصدّرة بالمؤكد كقولك: والله إن زيدا ليفعل الآن، وأجازه الكوفيون. ويشهد لهم ما تقدم من قراءة ابن كثير ﴿**لأقسم**﴾، والبيتين اهـ (**وَقَلَّ**) التوكيد (**بَعْدَ مَا**) الزائدة التى لم تسبق بأن، من ذلك قولهم: بعين ما أرينك، وبجهد ما تبلغنّ، وحيثما تكوننّ آتك، ومتى ما تقعدنّ أقعد. وقوله:

[١٠٠٧] **إِذَا مَاتَ مِنْهُمْ مَيِّتٌ سَرَقَ ابْنُهُ وَمِنْ عِضَةٍ مَا يَنْبُتَنَّ شَكِيرُهَا** وقوله:

[١٠٠٨] *** قَلِيلًا بِهِ مَا يَحْمَدَنَّكَ وَارِثٌ ***

وهو الألف الواقعة قبل حرف متحرك قبل حرف الروىّ ، زكريا . (**قوله كابنة الرمل**) يعنى الناقة ضاحيا يعنى ملاقيا لحر الشمس على رقة يعنى مع رقة جلد قدمى . (**قوله منع البصريون نحو والله ليفعل زيد الآن**) أى من كل جواب قسم مضارع حالى مثبت ويظهر لى أن منعهم ذلك من لوازم قولهم السابق لابد من اللام والنون فإن نحو المثال المذكور لم يجتمع فيه اللام والنون لمنافات النون للحال لاقتضائها الاستقبال . (**قوله من قراءة ابن كثير لأقسم**) ومن منع الإقسام على فعل الحال أول ذلك على إضمار مبتدأ أى لأنا أقسم اهـ زكريا . قال الدمامينى : والذى يظهر مذهب الكوفيين إذ لا حاجة إلى الإضمار مع كون الحال لا ينافى القسم كما اعترف به البصريون فى الجملة الاسمية اهـ وفيه أن علة منع البصريين ليست فيما يظهر منافاة القسم للحال حتى يرد عليهم أنه لا ينافى الحال كما قالوا به فى الجملة الاسمية بل إنه لابد عندهم من اجتماع اللام والنون ، والنون لا تأتى هنا لمنافاتها الحال كما قدمناه ، فعلم ما فى كلام البعض (**قوله التى لم تسبق بإن**) سواء سبقت بأداة شرط أم لا كما مثل . (**قوله بعين ما أرينك**) تقوله لمن يخفى أمرا أنت به بصير . تصريح (**قوله وبجهد ما تبلغن**) تقوله لمن حملته فعلا فأباه أى لابد لك من فعله مع مشقة . تصريح . (**قوله إذا مات إلخ**) المعنى إذا مات منهم شخص سرق ابنه صفاته فصار مثله . وقوله : ومن عضة إلخ قال الشارح فى شرحه على التوضيح : العضة بالتاء واحدة العضاه بالهاء وهو كل شجر عظيم له شوك والتاء عوض من الهاء الأصلية كما فى شفة . والشكير ما ينبت حول الشجرة من أصلها . قاله الجوهرى اهـ . (**قوله قليلا به**) أى حمدا قليلا وضمير به للمال فى بيت قبله . اهـ زكريا .

[١٠٠٦] البيت من الطويل .

[١٠٠٧] كل من ذكر هذا من الشراح قال : وقولهم أى وقول ضاربى الأمثال : ومن عضة إلخ وليس كذلك فإنه بيت شعر والدليل على ذلك قول الجوهرى : الشكير ما ينبت حول الشجر من أصلها . قال الشاعر : ومن عضة إلخ وهذا مثل يضرب لمن كان أصلا ينزع مه ما يشبهه ، والمعنى ههنا : إذا مات الأب يسرق الولد شخص والده كأنه هو ، وأصل العضة عضهة ، فحذف منها الهاء وهو كل شجر عظيم شوكه . والشاهد فيه قوله لا ينبتن شكيرها حيث أكد لا ينبتن بالنون الثقيلة بعد كلمة لا .

[١٠٠٨] قاله حاتم الطائى . وتمامه : *** إِذَا نَالَ مِمَّا كُنْتَ تَجْمَعُ مَغْنَمَا *** من الطويل . والضمير فى به يرجع إلى المال فى البيت الذى قبله :

أَهِنْ لِلَّذِى تَهْوَى التِّلَادَ فَإِنَّهُ إِذَا مُتَّ كَانَ الْمَالُ نَهْبًا مُقَسَّمًا

وقليلا منصوب على انه صفة لمصدر محذوف : أى حمدا قليلا يحمدنك وارثك بعد استيلائه على مالك . ووارث فاعل يحمدنك . والشاهد فى تأكيد يحمدنك بالنون الثقيلة وهذا بعدما الزائدة قليل، ولا سيما إذا لم يسبق بان.

(تنبيهان): **الأول** : مراد الناظم أن التوكيد بعد ما المذكورة قليل بالنسبة إلى ما تقدم ، لا قليل مطلقا ، فإنه كثير كما صرح به فى غير هذا الكتاب ، بل ظاهر كلامه اطراده . وإنما كان كثيرا من قبل أن ما لما لازمت هذه المواضع أشبهت عندهم لام القسم فعاملوا الفعل بعدها معاملته بعد اللام . نص على ذلك سيبويه كما حكاه فى شرح الكافية . **الثانى** : كلامه يشمل ما الواقعة بعد رب ، وصرح فى الكافية بأن التوكيد بعدها شاذ ، وعلل ذلك بأن الفعل بعدها ماضى المعنى ، ونص بعضهم على أن إلحاق النون بعدها ضرورة ، وظاهر كلامه فى التسهيل أنه لا يختص بالضرورة وهو ما يشعر به كلام سيبويه فإنه حكى ربما يقولون ذلك . ومنه قوله :

[١٠٠٩] **رُبَّمَا أَوْفَيْتُ فِى عَلَمٍ تَرْفَعَنْ ثَوْبِى شَمَالَاتُ**

(قوله لا قليل مطلقا) أى بالنسبة لما تقدم وفى نفسه . **(قوله بل ظاهر كلامه اطراده)** لكن فى التصريح أنه لا يقاس على المواضع التى سمع فيها زيادة ما وأنه لا يحذف منها ما .

(قوله لما لازمت هذه المواضع) يعنى بعد عين وجهد وحيث ومتى وعضة وقليلا فى التراكيب المتقدمة وما أشبهها ، وعندى فى اللزوم بالنسبة إلى متى نظر للقطع بجواز متى أقعد فتأمل وإنما زيدت ما بعد النكرة لتوكيد الإبهام كما قاله شيخنا وقول البعض لزوال الإبهام سبق قلم .

(قوله أشبهت) أى فى اللزوم وأما قول شيخنا أى فى التوكيد فيرد عليه أن المشابهة فى التوكيد لا تتوقف على اللزوم لترتب التوكيد بما على مجرد حصولها .

(قوله معاملته بعد اللام) أى فى مطلق توكيده فلا يرد أن توكيده بعد اللام واجب عند البصريين وبعد ما هذه قليل .

(قوله ماضى المعنى) أى فلا يناسبه التوكيد بالنون المقتضية للاستقبال والمراد ماضى المعنى غالبا فلا يرد : ﴿ **ربما يود الذين كفروا لو كانوا مسلمين** ﴾ .

(قوله وظاهر كلامه فى التسهيل إلخ) يصح تمشيته على أنه قليل وعلى أنه شاذ .

(قوله ربما أوفيت إلخ) أى نزلت والعلم الجبل وفى بمعنى على والشاهد فى ترفعن وفاعله شمالات جمع شمال ريح من ناحية القطب ، زكريا .

[١٠٠٩] ذكر مستوفى فى شواهد حروف الجر . والشاهد فى ترفعن حيث أكده بالنون الخفيفة وهذا نادر بعد تقدم رب على ما .

اهـ (وَلَمْ) أى وقلّ التوكيد بعد لم كقوله :

[١٠١٠] يَحْسَبُهُ الْجَاهِلُ مَا لَمْ يَعْلَمَا شَيْخًا عَلَى كُرْسِيِّهِ مُعَمَّمَا

(تنبيه)*: نص سيبويه على أنه ضرورة لأن الفعل بعدها ماضى المعنى كالواقع بعد ربما . قال فى شرح الكافية : وهو بعد ربما أحسن (وَبَعْدَ لَا) أى وقلّ التوكيد بعد لا النافية . قال فى شرح الكافية : وقد يؤكد بإحدى النونين المضارع المنفى بلا تشبيها بالنهى كقوله تعالى : ﴿ واتقوا فتنة لا تصيبنَّ الذين ظلموا منكم خاصة ﴾ [الأنفال : ٢٥] وقد زعم قوم أن هذا نهى وليس بصحيح . ومثله قول الشاعر :

[١٠١١] فَلَا الْجَارَةُ الدُّنْيَا بِهَا تُلْحِيَنَّهَا وَلَا الضَّيْفُ فِيهَا إِنْ أَنَاخَ مُحَوَّلُ

(قوله أى وقل التوكيد بعد لم) القلة بالنسبة إلى التوكيد بعد لم بمعنى الندور كما فى ابن الناظم وغيره . (قوله يحسبه) أى الجبل الذى عمه الخصب وحفه النبات والشاهد فى ما لم يعلما اهـ عينى وهذا ما نقله السيوطى فى شرح شواهد المغنى عن الأعلم ثم قال : وقال ابن هشام اللخمى ليس كذلك وإنما شبه اللبن فى القعب لما عليه من الرغوة حتى امتلأ بشيخ معمم فوق كرسى وما قبله من الأبيات يدل على ذلك اهـ . (قوله كالواقع بعد ربما) أى فى أنه ماضى المعنى . (قوله وهو بعد ربما أحسن) قال شيخنا وتبعه البعض : لعله لأن لم تقلب المضارع إلى المضى أبدا بخلاف ربما فإنها قد تدخل على المستقبل كما فى : ﴿ ربما يود الذين كفروا لو كانوا مسلمين ﴾ [الحجر : ٢] اهـ ويحتمل أن الأحسنية لوجود ما الزائدة التى يؤكد بعدها كثيرا فى غير ربما . (قوله وبعد لا) لم يحتج لتقييدها بالنافية لأنه قد علم من قوله ذا طلب اطراد التوكيد بعد لا النافية ، نكت . (قوله وليس بصحيح) لعل وجهه أن الجملة صفة فتنة والجملة الإنشائية لا تقع صفة اهـ سم ، أى والأصل عدم التأويلات الآتية من طرف من جعل لا ناهية . (قوله فلا الجارة الدنيا) أى القريبة لها أى لجمزة محبوبته وتلحينها خبر الجارة أن

[١٠١٠] قاله أبو حيان الفقعسى . والضمير فى يحسبه يرجع إلى الجبل لأنه يصف جبلا قد عمه الخصب وحفه النبات . والشاهد فى ما لم يعلما حيث أكده بنون التأكيد بعد مضى لم الجازمة ، وهذا نادر . وشيخا مفعول ثان ليحسبه ، ومعمما صفته .

[١٠١١] قاله النمر بن تولب العكلى من قصيدة من الطويل . الفاء للعطف ، ولا للنفى والجارة مبتدأ ، والدنيا صفته : أى القريبة ولها حال أى لجمزة المذكورة فى أول القصيدة وهو :

تَأَبَّدَ مِنْ أَطْلَالِ جَمْزَةَ مَأْسَلُ فَقَدْ أَقْفَرَتْ مِنْهَا سَرَاءِ فَيَذْبُلُ

وجمزة بالجيم اسم محبوبته ، والأطلال جمع طلل : الدار وهو آثارها . ومأسل بفتح الميم اسم رملة . وأقفرت أى خلت . وسراء بفتح السين المهملة وبالمد اسم بلد . ويذبل بفتح الياء آخر الحروف وسكون الذال المعجمة وضم الباء الموحدة اسم جبل . وتلحينها جملة خبر مبتدأ من لحيته ألحاه إذا لمته وفيه الشاهد حيث أدخل فيها النون بعد لا النافية تشبيها لها فى اللفظ بلا الناهية . قوله منها أى من جمزة والتقدير ولا الضيف محول عنها إن أناخ : أى نزل ، لأن إناخته مركوبه تكون للنزول وذلك لحسن قيامها بالضيف .

إلا أن توكيد تصيبنّ أحسن لاتصاله بلا فهو بذلك أشبه بالنهى كقوله تعالى : ﴿ لا يفتننكم الشيطان ﴾ [الأعراف : ٢٧] ، بخلاف قول الشاعر فإنه غير متصل بلا فبعد شبهه بالنهى ، ومع ذلك فقد سوغت لا توكيده وإن كانت منفصلة فتوكيد تصيبن لاتصاله أحق وأولى . هذا كلامه بحروفه .

(**تنبيهان**)*: ما اختاره الناظم هو ما اختاره ابن جنى . والجمهور على المنع . ولهم فى الآية تأويلات : فقيل لا ناهية والجملة محكية بقول محذوف هو صفة فتنة فتكون نظير :

[١٠١٢] * جَاءُوا بِمَذْقٍ هَلْ رَأَيْتَ الذِّئْبَ قَطْ *

وقيل لا ناهية ، وتم الكلام عند قوله فتنة ، ثم ابتدأ نهى الظلمة عن التعرض للظلم

ألغيت لا وخبر لا إن أعملت عمل ليس من لحيته ألحاه إذا لمته وفيها بمعنى عنها والضمير لجمزة ، وتقدير عجز البيت ولا الضيف محول عنها إن أناخ أى نزل . وجمزة بالجيم والزاى نقله شيخنا وقوله وخبر لا إن أعملت عمل ليس أى بناء على القول بجواز عملها فى المعرفة والذى فى المغنى بها بالباء بدل اللام وعليه فالباء ظرفية والضمير المجرور بها عائد إلى أرض المحبوبة وكذا الضمير فى فيها وفيها حال من الضيف صرح بذلك الدمامينى . (**قوله ما اختاره الناظم**) أى من جواز التوكيد بعد لا النافية على قلة . (**قوله على المنع**) أى منع التوكيد بالنون بعد لا النافية إلا فى الضرورة . (**قوله بقول محذوف هو صفة فتنة**) والتقدير واتقوا فتنة مقولا فيها لا تصيبن إلخ أى وفى لا تصيبن إلخ تحويل النهى الآتى بيانه فى الوجه الثانى ويحتمل عندى تنزيل الفتنة منزلة العاقل الذى ينهى فلا تحويل . (**قوله فأخرج النهى عن إسناده للفتنة**) يعنى أن النهى وإن كان باعتبار القصد الأصلى عن تعرض المخاطبين للظلم فتصيبهم الفتنة خاصة والأصل لا تتعرضوا للظلم فتصيبكم الفتنة خاصة لكنه حول فى العبارة عن إيقاعه على هذا التعرض إلى إيقاعه عن الإصابة المسببة عنه وأوقع الذين ظلموا موقع ضمير خطاب جماعة الذكور تنبيها على أنهم إن تعرضوا كانوا ظالمين فقول الشارح أخرج أى حول . وقوله عن إسناده أى إيقاعه وصلته محذوفة أى إسناده للتعرض للظلم وقوله للفتنة متعلق بأخرج واللام بمعنى إلى مع حذف أى إلى إسناده لإصابة الفتنة أى تنزيلا للمسبب منزلة السبب . وعلى هذا فالإصابة خاصة بالمتعرضين لأن مفعول الإصابة هو فاعل التعرض بخلاف الوجه الأول ومن فى منكم على هذا لبيان الجنس لا للتبعيض لئلا ينقسم المتعرضون للظلم إلى ظالم وغير ظالم وليس كذلك بخلاف الوجه الأول فمن عليه للتبعيض .

[١٠١٢] قدمر هذا فى النعت . وأورد ههنا للتنظير ، وذلك أن مذهب الجمهور منع التوكيد بالنون بعد لا النافية إلا فى الضرورة ، وأجازه ابن مالك وابن جنى محتجين بقوله تعالى : ﴿ واتقوا فتنة لا تصيبنّ الذين ظلموا ﴾ وأجابوا بأن لا فى الآية ناهية . والجملة محكية بقول محذوف هو صفة فتنة كما فى قوله: جاءوا بمذق هل رأيت الذئب قط[1]. تقديره جاءوا بمذق مقول فيه هل رأيت الذئب قط.

---

(١) وراجع البيت فى باب النعت وصدر البيت : * حتى إذا جن الظلام واختلط *

فتصيبهم الفتنة خاصة ، فأخرج النهى عن إسناده للفتنة فهو نهى محوّل ، كما قالوا لا أرينك ههنا ، وهذا تخريج الزجاج والمبرد والفراء . وقال الأخفش الصغير : لا تصيبنَّ هو على معنى الدعاء . وقيل جواب قسم والجملة موجبة والأصل لتصيبن كقراءة ابن مسعود وغيره ، ثم أشبعت اللام وهو ضعيف لأن الإشباع بابه الشعر . وقيل جواب قسم ولا نافية ودخلت النون تشبيها بالموجب كما دخلت فى قوله :

[١٠١٣] **تَاللهِ لَا يُحْمَدَنَّ الْمَرْءُ مُجْتَنِبًا فِعْلَ الكِرامِ ... ...**

وقال الفراء : الجملة جواب الأمر نحو قولك انزل عن الدابة لا تطرحنك ، ولا نافية ومن منع النون بعد لا النافية منع انزل عن الدابة لا تطرحنك . **الثانى** : إذا قلنا بما رآه الناظم فهل يطرد التوكيد بعد لا كلامه يشعر بالاطراد مطلقا ، لكن نص غيره على أنه

(قوله كما قالوا لا أرينك) هو نهى محول عن إسناده للمخاطب إلى إسناده للمتكلم والأصل لا تأت فحول النهى عن الإتيان الذى هو سبب لرؤيته إلى المسبب الذى هو الرؤية . سم . **(قوله هو على معنى الدعاء)** أى فلا دعائية لا نافية وحينئذ فهى إنشائية فلا تكون صفة فتنة فلابد من تقدير القول أو الوقف على فتنة ولا يخفى أنه يلزم على هذا الوجه أن يكون الدعاء على الظالمين وغيرهم وأنه إنما يأتى إذا كان هذا الكلام مقولا عن لسان بعض الناس وفى ذلك ما لا يخفى فهذا الوجه عندى شديد الضعف فتأمل . **(قوله وقيل جواب قسم ولا نافية)** قال البعض : كان الصواب عدم ذكر هذا فى التأويلات المذكورة لأنها على مذهب الجمهور المانعين جواز التوكيد بعد لا النافية ا هـ وقد يدفع بحمل إنكارهم مجىء التوكيد بعد النفى بلا على النفى الذى ليس جواب قسم بدليل قولهم هنا بسماعه فى النفى الذى هو جواب قسم . **(قوله تشبيها بالموجب)** أى بالجواب الموجب أى فى التوكيد مع كونه سماعيا . **(قوله جواب الأمر)** يعنى اتقوا ، وممن ذكر هذا الوجه الزمخشرى وهو فاسد لأن المعنى حينئذ أن تتقوها لا تصيب الظالم خاصة وقوله إن التقدير إن أصابتكم لا تصيب الظالم خاصة مردود لأن الشرط إنما يقدر من جنس الأمر لا من جنس الجواب ألا ترى أنك تقدر فى ائتنى أكرمك إن تأتنى أكرمك ا هـ مغنى . وأجاب التفتازانى بأنه على رأى من يقدر ما يناسب الكلام ولا يلتزم كون المقدر من جنس الأمر ولا موافقا له نفيا وإثباتا فيصح فى الآية تقدير إن لم تتقوا وتقدير إن أصابتكم كذا فى الشمنى . **(قوله مطلقا)** أى سواء كانت لا مفصولة من المضارع بفاصل كما فى قوله فلا الجارة الدنيا ... البيت المتقدم ، أو موصولة به .

[١٠١٣] البيت من البسيط وتمامه :

تَـــاللهِ لا يُحمَـــدَنَّ المرءُ مجتنبًـــا فِعْلَ الكرامِ ولو فاق الوَرَى حَسَبًـا

بعد المفصولة ضرورة (وَغَيْرَ إمَّا مِنْ طَوَالِبِ ٱلْجَزَا) أى وقلّ بعد غير إما الشرطية من طوالب الجزاء ، وذلك يشمل إن المجردة عن ما وغيرها ، ويشمل الشرط والجزاء . فمن توكيد الشرط بعد غير إما قوله :

[١٠١٤] * مَنْ يُثْقَفَنْ مِنهُمْ فَلَيْسَ بِآيِبٍ *

ومن توكيد الجزاء قوله :

[١٠١٥] فَمَهْمَا تَشَأْ مِنْهُ فَزَارَةُ تُعْطِكُمْ وَمَهْمَا تَشَأْ مِنْهُ فَزَارَةُ تَمْنَعَا

وقوله :

[١٠١٦] ثَبَتُّم ثَبَاتَ الْخَيْزُرَانِيِّ فِي الْوَغَى حَدِيثًا مَتَى مَا يَأْتِكَ الْخَيْرُ يَنْفَعَا

(قوله على أنه بعد المفصولة ضرورة) الذى فى المغنى أنه بعد المفصولة والموصولة سماعى . **(قوله وذلك يشمل إلخ)** أى قولنا وقل بعد غير إما الشرطية لكن محط شمول إن وغيرها قوله غير إما ومحط شمول الشرط والجزاء قوله بعد غير . **(قوله وغيرها)** بالنصب عطفا على إن . **(قوله والجزاء)** أى جزاء غير أما من طوالب الجزاء لعدم شمول كلام المصنف جزاء إما ويمكن أن يعمم فى الجزاء بناء على أن جزاء إما داخل فى كلام المصنف بمفهوم الموافقة الأُولوى فاعرفه . **(قوله من يثقفن)** بالبناء للمجهول أى يوجدن يقال ثقفته من باب فهم[1] أى وجدته . والآيب الراجع وتوهم البعض أن يثقفن مبنى للفاعل بمعنى يوجدن فقال : يثقفن مضارع ثقف من باب علم يعلم أى يوجدن ا هـ وهو خطأ واضح ثم رأيت فى نسخة صحيحة من العينى ونسخة صحيحة من ابن الناظم تثقفن بتاء الخطاب مبنيا للفاعل فيكون بمعنى تجدن وهو واضح . **(قوله فمهما تشأ إلخ)** منه متعلق بتعطكم وفزارة فاعل تشأ . **(قوله حديثا)** أى حدث حديثاً أي قل ذلك جهاراً فإن مسلم .

[١٠١٤] تمامه : * أَبَدًا وَقَتْلُ بنِى قُتَيْبَةَ شَافِ *

هو من الكامل . الشاهد فى يثقفن حيث أكده بالنون الخفيفة وهو فعل واقع لغير إما ، وهو قليل . وهو من ثقف يثقف من باب علم يعلم : إذا وجد . والفاءُ جواب الشرط . والآيب الراجع . وبنو قتيبة من باهلة . وشاف خبر لقتل بنى قتيبة .

[١٠١٥] قاله الكميت بن معروف من قصيدة من الطويل ومهما اسم يتضمن معنى الشرط ولهذا جزم تشأ فى الموضعين . وفزارة بكسر الفاء فى غطفان . والشاهد فى تمنعا : أصله تمنعن مؤكدا بالنون الخفيفة ، أكده لتأكيد الجزاء ثم أبدلها ألفا للوقف .

[١٠١٦] قاله النجاشى . من الطويل . وحديثا نصب بفعل محذوف تقديره حدث حديثا . ومتى للشرط . وما زائدة . ويأتك الخير جملة فعل الشرط . وينفعا جوابه . وفيه الشاهد حيث دخلت فيه نون التوكيد وهو جواب الشرط .

(١) أى مضارعه : يفهم على وزن يفعل .

(تنبيهان) الأول: مقتضى كلامه أن ذلك جائز فى الاختيار وبه صرح فى التسهيل فقال: وقد تلحق جواب الشرط اختيارا، وذهب غيره إلى أن دخولها فى غير شرط إما وجواب الشرط مطلقا ضرورة. **الثانى**: جاء توكيد المضارع فى غير ما ذكر وهو فى غاية الندرة ولذلك لم يتعرض له، ومنه قوله:

[١٠١٧] لَيْت شِعْرِى وَأَشْعُرَنَّ إذَا مَا قَرَّبوهـا مَنْشُورَةً وَدُعِيتُ

وأشد من هذا توكيد أفعل فى التعجب كقوله:

[١٠١٨] وَمُسْتَبْدِلٍ مِنْ بَعْدِ غَضْبَى(١) صَرِيمَةً فَأَحْرِ بِهِ مِنْ طُولِ فَقْرٍ وَأَحْرِيَا

وهذا من تشبيه لفظ بلفظ وإن اختلفا معنى. وأشد من هذا قوله:

أَقَائِلُنَّ أَحْضِرُوا الشُّهُودَا

(وَآخِرَ الْمُؤَكَّدِ افْتَحْ) لما عرفت أول الكتاب أنه تركب معها تركيب خمسة عشر، ولا فرق بين أن يكون صحيحا **(كَابْرُزَا)** إذ أصله ابرزن بالنون الخفيفة فأبدلت ألفا فى الوقف كما سيأتى، واضربن، أو معتلا نحو: اخشين وارمين واغزون: أمرا كما مثل، أو مضارعا نحو: هل تبرزن وهل ترمين. هذه لغة جميع العرب سوى فزارة فإنها تحذف آخر الفعل إذا كان ياء تلى كسرة، نحو: ترمين فتقول هل ترمن يا زيد، ومنه قوله:

(قوله وجواب الشرط) معطوف على غير. وقوله مطلقا أى سواء كان جواب إما أو جواب غيرها. **(قوله الثانى جاء)** أى لضرورة الشعر كما قاله المرادى فمع كونه فى غاية الندرة كما قال الشارح هو خاص بالضرورة. **(قوله فى غير ما ذكر)** أى غير المواضع السبعة. **(قوله ليت شعرى)** أى علمى أى ليتنى أعلم والضمير فى قربوها لصحيفة الأعمال. **(قوله وأشد من هذا توكيد أفعل فى التعجب)** أى لأنه ماض معنى. **(قوله ومستبدل من بعد غضبى صريمة)** قال الشمنى: غضبى معرفة لا تنون ولا تدخلها أل وهى مائة من الإبل. وصريمة تصغير صرمة بالكسرة وهى القطعة من الإبل نحو الثلاثين. وأحر بإهمال مهملة فراء فتحتية. **(قوله من تشبيه لفظ)** وهو أفعل فى التعجب بلفظ وهو أفعل فى الأمر. سم. **(قوله وآخر المؤكد افتح)** بيان لقاعدة وقوله واشكله إلى آخر البيت استثناء منها. **(قوله فإنها تحذف آخر الفعل إلخ)** الظاهر أن الفعل على هذه مبنى على فتحة الياء المحذوفة.

[١٠١٧] وبعده:

أَلِىَ الْفَوْزُ أَمْ عَلَىَّ إِذَا حُوسِبْتُ أَنِّى عَلَى الْحِسَابِ مُقِيتُ

قالهما السموأل بن عاديا الغسانى اليهودى من قصيدة من الخفيف: أى ليتنى أشعر فأشعر هو الخبر، وناب شعرى الذى هو المصدر عن أشعر وثابت الياء عن اسم ليت الذى فى ليتنى. والشاهد فى أشعرن حيث أكده بالنون الخفيفة وهو مثبت عار عن معنى الطلب والشرط ونحوهما. وهذا فى غاية الندرة. وما زائدة. والضمير فى قربوها يرجع إلى الصحيفة فى البيت الذى قبله. ومنشورة حال. وكذا دعيت بتقدير قد. والهمزة فى ألى للاستفهام. والمقيت المقتدر. والحافظ الشاهد. وهو المراد ههنا.

(١) (قوله ومستبدل من بعد غضبى) بالعين المهملة وبعد الضاد باء موحدة، هذا اللفظ على شهرته بين أهل العلم لم يوجد فى القاموس، وإنما الذى فيه فى فصل الغين المعجمة من باب المعتل غضيا كسلمى مائة من الإبل.

[١٠١٩] * وَلا تُقاسِنَّ بَعْدِى الْهَمَّ وَالْجَزَعَا *

هذا إذا كان الفعل مسندا لغير الألف والواو والياء ، فإن كان مسندا إليهن فحكمه ما أشار إليه بقوله (**وَاشْكُلْهُ قَبْلَ مُضْمَرٍ لَيْنٍ بِمَا * جَانَسَ**) أى بما جانس ذلك المضمر (**مِنْ تَحَرُّكٍ قَدْ عُلِمَا**) فيجانس الألف الفتح والواو الضم والياء الكسر (**وَالْمُضْمَرَ**) المسند إليه الفعل (**احْذِفَنَّهُ**) لأجل التقاء الساكنين مبقيا حركته دالة عليه (**إِلَّا الْأَلِفْ**) أبقها لخفتها : تقول يا قوم هل تضربن بضم الباء . ويا هند هل تضربن بكسرها ، فأصل يا قوم هل تضربن هل تضربونن فحذفت نون الرفع لكثرة الأمثال فصار تضربون فحذفت الواو لالتقاء

(**قوله هذا**) أى ما ذكر من فتح آخر المؤكد . (**قوله واشكله**) أى حرك آخر المؤكد حالة كون هذا الآخر قبل مضمر لين بفتح اللام مخفف لين هذا هو المسموع والظاهر وإن جاز كسرها على أنه من النعت بالمصدر وقوله من تحرك بيان لما وقول الشيخ خالد متعلق بجانس غير ظاهر . (**قوله المسند إليه**) قيد به نظرًا إلى المتبادر من لفظ المضمر وإلا فيصح أن يراد بالمضمر ما يعم الحرف المجعول علامة للتثنية والجمع مجازا على لغة أكلونى البراغيث نحو : هل يضربن الزيدون بضم الباء . (**قوله احذفنه لأجل التقاء الساكنين**) أى لأنه ليس على حده الجائز إذ شرطه أن يكون الساكنان فى كلمة وهنا ليس كذلك بل النون كالكلمة المنفصلة كذا قاله سم . والصحيح الذى درج عليه الشارح فيما يأتى عدم اشتراط كونهما فى كلمة بدليل نحو : أتحاجونى وعلة الحذف عند من لا يشترط ذلك استثقال الكلمة واستطالتها لو أبقى المضمر . فإن قلت : المقتضى للحذف على كلا القولين موجود فى اضربان فلم لم تحذف الألف . قلت : المانع وهو الالتباس بالمفرد لو حذفت الألف والمانع يغلب على المقتضى . فإن قلت : كسر النون يدفع اللبس . قلت : المقتضى لكسر النون مشابهتها نون التثنية فى الوقوع آخرا بعد الألف فإذا ذهبت الألف ذهب مقتضى الكسر . فإن قلت : كان ينبغى حينئذ حذف الألف فى اضربنان لعدم الالتباس . قلت : لو حذف لزال الغرض الذى أتى به لأجله وهو الفصل بين الأمثال . وما قدمناه من الخلاف فى كون التقاء الساكنين فيما مر على حده أولا إنما هو مع النون الثقيلة أما مع الخفيفة فالتقاء الساكنين على غير حده اتفاقا لعدم إدغام الساكن الثانى . (**قوله لكثرة الأمثال**) أى الزوائد فلا يرد نحو النسوة جنن ويجنن كما قدمناه أول الكتاب ثم ما ذكره لا يتأتى مع الخفيفة مع أن نون الرفع تحذف معها أيضا فيما ذكر إلا أن يقال حذفت مع الخفيفة

[١٠١٩] والشاهد فيه حذف الياء من ولا تقاسن ، لأن أصله لا تقاسين . وهذا لغة فزاره ، ولغة غيرهم لا تقاسين بإثبات الياء مفتوحة كما علم فى موضعه .

الساكنين . وأصل يا هند هل تضربن هل تضربينن ، فعل به ما ذكر . وتقول : يا زيدان هل تضربان ، فأصل تضربان تضربانن فحذفت نون الرفع لما ذكر ، ولم تحذف الألف لخفتها ولئلا يلتبس بفعل الواحد ، ولم تحرك لأنها لا تقبل الحركة وكسرت نون التوكيد بعدها لشبهها بنون التثنية فى زيادتها آخرا بعد ألف . هذا كله إذا كان الفعل صحيحًا ، فإن كان معتلا نظرت إن كان بالواو والياء فكالصحيح : تقول : يا قوم هل تغزن وهل ترمن بضم ما قبل النون ، ويا هند هل تغزن وهل ترمن بكسره ، فتحذف مع نون الرفع الواو والياء . وتقول : هل تغزوان وترميان فتبقى الألف . فإن قلت ليس هذا كالصحيح[1] لأنه حذف آخره وجعلت الحركة المجانسة[2] على ما قبل الآخر بخلاف الصحيح . قلت : حذف آخره إنما هو لإسناده إلى الواو والياء لا لتوكيده فهو مساو للصحيح فى التغيير الناشئ عن التوكيد ، ولذلك لم يتعرض له الناظم . وإن كان بالألف فليس كالصحيح فيما ذكر ، بل له حكم آخر أشار إليه بقوله : **(وَإِنْ يَكُنْ فِي آخِرِ ٱلْفِعْلِ أَلِفْ * فَاجْعَلْهُ)** أى الألف **(مِنْهُ)** أى من الفعل **(رَافِعًا)** حال من الفعل أى حال كون

حملاً على حذفها مع الثقيلة طردا اهـ سم ، وتقدم تعليل الحذف بالتخفيف أيضا فى كلام زكريا . **(قوله هذا كله)** أى ما ذكر من شكل الآخر بالمجانس وحذف المضمر إلا الألف . **(قوله هل تغزن وهل ترمن)** أصل الأول قبل التوكيد بالنون تغزوون استثقلت الضمة على الواو الأولى فحذفت الضمة ثم الواو لالتقاء الساكنين ثم أكد بالنون فحذفت نون الرفع لتوالى الأمثال ثم الواو لالتقاء الساكنين مع كون الضمة قبلها دليلا عليها . وأصل الثانى قبل التوكيد بالنون ترميون استثقلت الضمة على الياء فنقلت إلى ما قبلها ثم حذفت الياء لالتقاء الساكنين ثم أكد بالنون إلى آخر ما تقدم وإن شئت قلت استثقلت الضمة على الياء فحذفت الضمة ثم الياء لالتقاء الساكنين ثم قلبت كسرة الميم ضمة لتناسب الواو ثم أكد بالنون إلى آخر ما تقدم . **(قوله ويا هند هل تغزن وهل ترمن بكسره)** أصل الأول تغزوين استثقلت الكسرة على الواو فنقلت إلى ما قبلها ثم حذفت الواو لالتقاء الساكنين ثم أكد بالنون فحذفت نون الرفع لتوالى الأمثال ثم الياء لالتقاء الساكنين . إن شئت قلت استثقلت الكسرة على الواو فحذفت الكسرة ثم الواو لالتقاء الساكنين ثم قلبت ضمة الزاى كسرة لتناسب الياء ثم أكد بالنون إلى آخر ما تقدم . وأصل الثانى ترميين استثقلت الكسرة على الياء فحذفت الكسرة ثم الياء لالتقاء الساكنين ثم أكد بالنون إلى آخر ما تقدم . **(قوله ليس هذا)** أى المعتل بالواو والياء . **(قوله لأنه حذف آخره)** أى إذا رفع الواو والياء . **(قوله إنما هو لإسناده إلى الواو والياء)** بدليل أنه إذا لم يسند إليهما ثبت الآخر مفتوحا نحو : هل تغزون يا زيد وهل ترمين يا عمرو . **(قوله وإن كان بالألف)** أى معتلا بالألف . **(قوله فى آخر الفعل)** فيه ظرفية الشيء فى نفسه لأن الآخر هو الألف ، ويدفع بأن المراد بالآخر ما قابل الأول وحينئذ تكون الظرفية من ظرفية الجزء فى الكل . **(قوله منه)** حال من الضمير فى اجعله .

---

(١) راجع : باب الإعلال والإبدال فى شرح الشافية لابن الحاجب ، وشذا العرف فى فن الصرف للحملاوى .

(٢) أى الضمة للواو والكسرة للياء .

الفعل رافعا (**غَيْرَ آلْيَا * وَآلْوَاوِ**) أى بأن رفع الألف أو النون أو ضميرا مستترا أو اسما ظاهرا (**يَاءً**) مفعول ثان لاجعل : أى اجعل الألف حينئذ ياء نحو : هل تخشيان وترضيان يا زيدان ، وهل تخشينان وترضينان يا نسوة ، ويا زيد هل تخشين وترضين ، وهل يخشين ويرضين زيد ، والأمر فى ذلك كالمضارع (**كَاسْعَيَنَّ سَعْيَا**) يا زيد وكذا بقية الأمثلة .

(**تنبيه**)*: إنما وجب جعل الألف ياء لأن كلامه فى الفعل المؤكد بالنون وهو المضارع والأمر ، ولا تكون الألف فيهما إلا منقلبة عن ياء غير مبدلة كيسعى ، أو مبدلة من ياء والياء منقلبة عن واو كيرضى لأنها من الرضوان (**وَآحْذِفْهُ**) أى الألف (**مِنْ رَافِعِ هَاتَيْنِ**) أى الياء والواو وتبقى الفتحة قبلهما دليلا عليه . (**وَفِى * وَاوٍ وَيَا شَكْلٌ مُجَانِسٌ قُفِى**) أى تبع . يعنى أن الواو بعد حذف الألف تضم والياء تكسر . وإنما احتيج إلى تحريكهما ولم يحذفا لأن قبلهما حركة غير مجانسة أعنى فتحة الألف المحذوفة ، فلو حذفا لم يبق ما يدل عليهما (**نَحْوُ آخْشَيِنْ يَا هِنْدُ**) وهل ترضين يا هند (**بِالْكَسْرِ وَيَا * قَوْمُ آخْشَوُنْ**) وهل ترضون (**وَآضْمُمْ**) الواو (**وَقِسْ**) على ذلك (**مُسَوِّيَا**) .

(**تنبيهان**)*: **الأول** : أجاز الكوفيون حذف الياء المفتوح ما قبلها نحو : اخشين

(**قوله حال من الفعل**) أى من ضمير الفعل أى من للضمير الراجع إلى الفعل . (**قوله نحو هل تخشيان**) نشر على ترتيب اللف ومثل بفعلين إشارة إلى أنه لا فرق بين كون الألف منقلبة عن ياء كيخشى أو واو كيرضى لأنه من الرضوان . (**قوله والأمر فى ذلك كالمضارع**) أى فى التمثيل المذكور أى فى غالبه وإلا فالأمر لا يرفع الظاهر بخلاف المضارع . (**قوله عن ياء غير مبدلة**) أى عن ياء أصلية ليست مبدلة عن شيء . (**قوله لأنه من الرضوان**) فأصل يرضى يرضو قلبت الواو ياء لمجاوزتها متطرفة ثلاثة أحرف ثم الياء ألفا لتحركها وانفتاح ما قبلها هذا ما يفيد كلام الشارح ولعلهم لم يقلبوا الواو من أول الأمر ألفا ليكون فى المضارع ما فى الماضى من قلب الواو ياء فإن أصل رضى رضو قلبت الواو ياء لتطرفها بعد كسرة فاعرف ذلك . (**قوله واحذفه أى الألف**) إنما لم يقلب ياء كما تقدم لأنه لو كان هنا ياء لاجتمع ياآن فى نحو اخشين يا هند إذ كان يقال اخشيين بفتح الياء الأولى المنقلبة عن الألف وكسر الثانية الفاعل وكذا فى نحو : هل ترضين يا دعد إذ كان يقال ترضيين وكل ذلك ثقيل ولا يلزم ذلك فيما تقدم . وجعل شيخنا وتبعه البعض اللازم على قلب الألف ياء فى نحو : هل ترضيين يا دعد اجتماع واو وياء إذ كان يقال ترضوين وهو أيضا ثقيل وهذا سهو منهما عن كون الملزوم قلب الألف ياء والله الموفق . (**قوله دليلا عليه**) أى الألف وذكره باعتبار أنه حرف مثلا موافقة للنظم . (**قوله وفى واو ويا**) من وضع الظاهر موضع المضمر . (**قوله أعنى فتحة الألف**) فيه مسامحة والمراد فتحة ما قبل الألف . (**قوله أجاز الكوفيون حذف الياء إلخ**) وهل تبقى حركة ما قبلها حين حذفها أو يكسر دلالة على الياء قال بعضهم : وهذا الذى ينبغى .

يا هند ، فتقول اخشن . وحكى الفراء أنها لغة طيىء . **الثاني** : فرض المصنف الكلام على الضمير وحكم الألف والواو اللذين هما علامة ـ أى بأن أسند الفعل إلى الظاهر على لغة أكلونى البراغيث ـ كحكم الضمير . وهذا واضح (**وَلَمْ تَقَعْ**) أى النون (**خَفِيفَةً بَعْدَ ٱلأَلِفْ**) أى سواء كانت الألف اسما بأن كان الفعل مسندا إليها ، أو حرفا بأن كان الفعل مسندا إلى ظاهر على لغة أكلونى البراغيث ، أو كانت التالية لنون جماعة النساء ، وفاقا لسيبويه والبصريين سوى يونس ، وخلافا ليونس والكوفيين لأن فيه التقاء الساكنين على غير حده (**لَكِنْ**) تقع (**شَدِيدَةً وَكَسْرُهَا**) لالتقاء الساكنين (**أُلِفْ**) لأنه على حدّه ، إذ الأوّل حرف لين والثانى مدغم . ويعضد ما ذهب إليه يونس والكوفيون قراءة بعضهم : ﴿ **فدمرانـهم تدميرا** ﴾ حكاها ابن جنى . ويمكن أن يكون من هذا قراءة ابن ذكوان : ﴿ **ولا تتبعان سبيل الذين لا يعلمون** ﴾ [يونس : ٨٩] .

(**قوله وحكم الألف والواو اللذين هما علامة إلخ**) لم يذكر الياء لأنها لا تكون إلا ضميرا . (**قوله ولم تقع خفيفة إلخ**) هذا شروع فيما تنفرد فيه الخفيفة عن الثقيلة وهو أربعة الأول ما ذكره فى هذا البيت . (**قوله أى النون**) صريح فى أن خفيفة بالنصب على الحال من ضمير تقع ويصح رفعها على الفاعلية والوجهان جاريان فى قوله شديدة أيضا . (**قوله وفاقا لسيبويه والبصريين**) هو وما عطف عليه راجعان لعدم وقوع الخفيفة بعد الألف بأقسامها الثلاثة . (**قوله لأن فيه التقاء الساكنين**) أى بالنظر إلى أصل الخفيفة وهو السكون وإلا فسيأتى أن من أجاز وقوعها بعد الألف يكسرها . نعم روى عن يونس إبقاؤها ساكنة والالتقاء على هذا ظاهر . (**قوله على غير حده**) أى غير طريقه الجائز لأن الساكن الثانى غير مدغم . (**قوله لالتقاء الساكنين**) قال سم : فيه نظر لأن التقاء الساكنين متحقق مع الكسر ولا يزيله اهـ وأجاب الإسقاطى بأنه ليس المراد بالتقاء الساكنين الألف والنون كما هو مبنى النظر بل النونين يعنى أن النون المشددة ذات نونين أولاهما ساكنة والثانية محركة بالكسر لئلا تلتقى ساكنة مع النون الأولى ويدل على أن هذا مراد الشارح قوله معللا وقوع الشديدة بعد الألف لأنه أى التقاء الساكنين بين الألف والنون على حده إلخ أى لأنه لو كان مراده بالساكنين الألف والنون لناقض قوله لالتقاء الساكنين قوله لأنه على حده لاقتضاء الأول زواله لأن معناه لدفع التقاء الساكنين والثانى بقاءه . قال شيخنا : وما ذكره بعيد إذ لو كان التحريك لالتقاء الساكنين بمعنى النونين لحركت الأولى كما هو الشأن فى التقاء الساكنين اهـ وعلل جماعة الكسر بمشابهتها نون المثنى وهو ما قدمه الشارح آنفا . (**قوله لأنه على حده**) تعليل لقوله تقع شديدة واعترضه البعض بما علم اندفاعه من القولة السابقة ، ثم كون التقاء الساكنين هنا على حده مبنى على الصحيح من عدم اشتراط كونهما فى كلمة كما مر بيانه . (**قوله ولا تتبعان**) فالواو للعطف ولا للنهى ونون الرفع محذوفة بها والنون مؤكدة ، وقال يمكن لجواز أن تكون الواو للحال ولا للنفى والموجود نون الرفع اهـ تصريح وليس عن الآية الأولى جواب اهـ سندوبى .

(تنبيهان)*: **الأول** : ذكر الناظم أن من أجاز الخفيفة بعد الألف يكسرها ، وحمل على ذلك القراءتين المذكورتين . وظاهر كلام سيبويه وبه صرّح الفارسى فى الحجة أن يونس يبقى النون ساكنة ، ونظر ذلك بقراءة نافع ﴿ **محياى** ﴾ . **والثانى** : هل يجوز لحاق الخفيفة بعد الألف إذا كان بعدها ما تدغم فيه على مذهب البصريين نحو : اضربان نعمان . قال الشيخ أبو حيان : نص بعضهم على المنع ، ويمكن أن يقال يجوز ، وقد صرّح سيبويه بمنع ذلك (**وَأَلِفًا زِدْ قَبْلَهَا**) أى زد قبل نون التوكيد (**مُؤَكِّدَا * فِعْلًا إِلَى نُونِ ٱلْإِنَاثِ أُسْنِدَا**) لئلا تتوالى الأمثال ، فتقول هل تضربان يا نسوة بنون مشددة مكسورة ، وفى جواز الخفيفة الخلاف السابق كما تقدم . ولا يجوز ترك الألف فلا تقول هل تضربنن يا نسوة (**وَٱحْذِفْ خَفِيفَةً لِسَاكِنٍ رَدِفْ**) أى تحذف النون الخفيفة وهى مرادة لأمرين : **الأول** : أن يليها ساكن نحو اضرب الرجل تريد اضربن . ومنه قوله :

[١٠٢٠] **لَا تُهِينَ الْفَقِيرَ عَلَّكَ أَنْ تَرْ كَعَ يَوْمًا وَالدَّهْرُ قَدْ رَفَعَهْ**

(**قوله بقراءة نافع محياى**) وجهها الوصل بنية الوقف . (**قوله نص بعضهم على المنع**) هو ظاهر إطلاق الناظم . (**قوله ويمكن أن يقال يجوز**) لأن الساكن الثانى مدغم فيه . (**قوله لئلا تتوالى الأمثال**) نظر إلى الصحيح من عدم جواز وقوع الخفيفة بعد الألف ، فعلل بهذا التعليل الذى لا يظهر بالنسبة للخفيفة على مذهب من أجاز وقوعها بعد الألف ، لأن اللازم بالنسبة إليها توالى مثلين فقط ، ولو نظر إلى المذهبين لعلل بقصد التخفيف كما علل غيره ، وكلا المسلكين صحيح .

(**قوله الخلاف السابق**) أى بين يونس والكوفيين وبين غيرهم ، وقوله : كما تقدم أى على ما تقدم من كسرها عند من أجاز الوقوع أو سكونها . (**قوله واحذف خفيفة إلخ**) وإنما لم تحرك عند ملاقاتها ساكنا كما يحرك التنوين عند ملاقاته ساكنا فى الأكثر لنقصها عنه فى الفضل بكونها فى الفعل وهو فى الاسم ، فقصدوا بحذفها وإبقائه محركا إظهار شرف الاسم بتشريف ما يختص به على ما يختص بالفعل الذى هو دونه . (**قوله لساكن ردف**) أى لها سواء تلت فتحة كاضرب الرجل يا زيد أو ضمة كاضرب الرجل يا قوم ، أو كسرة كاضرب الرجل يا هند . دمامينى . (**قوله لا تهين الفقير**) أصله لا تهن بحذف الياء لالتقاء الساكنين فلما أكد الفعل ردت لزوال الالتقاء كذا فى مطالع السعد . وما ذكره من دخول الجازم قبل النون هو الموافق لقوله وبفعل آتياً ذا طلب وينقدح أن هذا

[١٠٢٠] قاله الأضبط بن قريع من قصيدة من الخفيف (كذا) . والشاهد فى لا تهين : بكسر الهاء وسكون الياء آخر الحروف وبالنون ، وأصله لا تهينن بنونين أولاهما مفتوحة ، فحذفت النون الخفيفة لما استقبلها ساكن . قوله علك أى لعلك . وإن تركع خبره . وأراد بالركوع الانحطاط من الرتبة والسقوط من المنزلة . والدهر قد رفعه جملة حالية . ويروى لا تعادى الفقير ، فعلى هذا لا استشهاد فيه .

لأنها لما لم تصلح للحركة عوملت معاملة حرف المدّ فحذفت لالتقاء الساكنين، وإذا وليها ساكن وهي بعد ألف على مذهب المجيز فقال يونس إنها تبدل همزة وتفتح فتقول: اضرباء الغلام، واضربناء الغلام. قال سيبويه: وهذا لم تقله العرب، والقياس اضرب الغلام واضطربن الغلام يعني بحذف الألف والنون. **والثاني**: أن يوقف عليها تالية ضمة أو كسرة، وإلى ذلك أشار بقوله (**وَبَعْدَ غَيْرِ فَتْحَةٍ إذَا تَقِفْ**) فتقول يا هؤلاء اخرجوا،

الفعل معرب تقديرا لأن النون لم تدخل إلا بعد استيفاء الجازم مقتضاه، وليس هو كالفعل المتصل بنون الإناث إذا دخل عليه الجازم لأن اتصال نون الإناث سابق على الجازم، قاله شيخنا السيد، والذي ذكره هو كغيره في باب إعراب الفعل أنه في محل نصب أو جزم مع نون التوكيد أو نون الإناث إذا دخل عليه ناصب أو جازم، وتقدم هذا أيضا في باب المعرب والمبني. وقوله: علك، أي لعلك، وحمل لعل على عسى فقرن خبرها بأن وهو قليل، وأراد بالركوع انحطاط الرتبة. والبيت من المنسرح لكن دخل في مستفعلن أوله الخزم[1] بالراء بعد خبنه فصار فاعلن كما قاله الدماميني والشمني ويدل له بقية القصيدة ومنها بعد هذا البيت:

وصل حبال البعيد إن وصل الحبـ ـل وأقص القريب إن قطعه
وارض من الدهر ما أتاك به من قر عينا بعيشه نفعه

فقول العيني ومن تبعه إنه من الخفيف خطأ. (**قوله فقال يونس إلخ**) ثم قوله والقياس إلخ هل يأتيان على ما قاله المصنف كما تقدم أن من يلحق الخفيفة بعد الألف يكسرها وحينئذ يفرق بين ما وليه ساكن وغيره أو خاص بما تقدم عن ظاهر كلام سيبويه أن من يلحقها بعد الألف يبقيها ساكنة اهـ سم. والظاهر الثاني لأن سيبويه المعارض ليونس فيما ذكر ظاهر كلامه كما مر أن يونس يسكنها بل جزم البعض بالثاني واستدل بما لا يدل.

(**قوله فتقول اضرباء الغلام**) أي يا زيدان واضربناء الغلام أي يا نسوة. (**قوله والقياس**) أي على ما إذا وليها ساكن ولم تكن بعد الألف.

(**قوله بحذف الألف**) قال شيخنا: أي ألف التثنية من اضربا الغلام والألف الفاصلة بين نون النسوة ونون التوكيد في اضربن الغلام وقوله والنون أي نون التوكيد الخفيفة في المثالين اهـ والمتبادر من كلام الشارح حذف الألف لفظا وخطا حتى من المثال الأول وهو الموافق لما في النسخ والقياس إثباتها خطا في المثال الأول كما لا يخفى على العارف.

---

(١) الخبن إسقاط الثاني الساكن من التفعيلة والخزم حذف الفاء من فعولن أو الميم من مفاعلتن أو مفاعيلن.

ويا هذه اخرجي ، تريد اخرجنّ واخرجن . أما إذا وقعت بعد فتحة فسيأتى (**وَٱرْدُدْ إِذَا حَذَفْتَهَا فِي ٱلْوَقْفِ مَا**) أى الذى (**مِنْ أَجْلِهَا فِي ٱلْوَصْلِ كَانَ عُدِمَا**) فتقول فى اضربن يا قوم واضربن يا هند إذا وقفت عليهما : اضربوا واضربى برد واو الضمير ويائه كما مر . وتقول فى هل تضربن وهل تضربن إذا وقفت عليهما : هل تضربون وهل تضربين برد الواو والياء ونون الرفع لزوال سبب الحذف (**وَأَبْدِلَنْهَا بَعْدَ فَتْحٍ أَلِفَا * وَقْفًا**) أى واقفا ، ويحتمل أن يكون مفعولا له أى لأجل الوقف ، وذلك لشبهها بالتنوين (**كَمَا تَقُولُ فِي قِفَا قِفَا**) ومنه ﴿ **لنسفعًا** ﴾ ﴿ **وليكونا** ﴾ وقوله :

[١٠٢١] * **وَلَا تَعْبُدِ الشَّيْطَانَ وَاللهَ فَاعْبُدَا** *

(**قوله واردد إلخ**) فإن قلت لم رد المحذوف هنا فى الوقف ولم يرد فيه فى نحو هذا قاض مع زوال العلة قلت يرد فيه أيضا وإن كان الأكثر خلافه . وعليه فالفرق أن المحذوف هنا وهو الفاعل كلمة وثَمَّ جزء كلمة والاعتناء بالكلمة أتم منه بجزئها . زكريا . والذى يظهر لى فى معنى كلام المصنف والشارح أنه إذا ورد عليك فعل مؤكد سابقا بالنون الخفيفة لكونه فى حال توكيده بها وصل مما بعده واتفق لك الوقف عليه فاحذف منه النون بعد توكيده بها واردد ما كان حذف لأجلها ، وليس المراد أنه إذا صدر منك فعل تريد توكيده والوقف عليه فاحذف منه النون بعد توكيده بها واردد ما كان حذف لأجلها ، حتى يرد قول أبى حيان ما معناه الذى يظهر لى أن توكيد الفعل الموقوف عليه بالنون الخفيفة خطأ لأنها تحذف فى الوقف من غير دليل عليها فلا يظهر للإتيان بها ثم حذفها بلا دليل فائدة . (**قوله فى الوقف**) تنازعه اردد وحذفتها . (**قوله كما مر**) أى فى قوله فتقول يا هؤلاء اخرجوا ويا هند اخرجى . (**قوله لزوال سبب الحذف**) هو فى النون اجتماع المثلين وفى الواو والياء التقاء الساكنين . دمامينى . (**قوله ألفا**) ولذلك رسمت بالألف نظرا إلى حالتها عند الوقف كما هو قاعدة الرسم . (**قوله أى واقفا**) ضعف بأن مجىء المصدر حالا سماعى وضعف الاحتمال الثانى بكون الوقف غير قلبى فالأولى كونه ظرفا بتقدير وقت . (**قوله وذلك لشبهها بالتنوين**) قال شيخنا : اسم الإشارة راجع إلى حذفها بعد الضم والكسر وقلبها ألفا بعد الفتح اهـ وهو وجيه .

[١٠٢١] قاله الأعشى ميمون . وصدره : * **وإيّاك والميتات لا تقربنّها** *
من قصيدة من الطويل . والشاهد فى فاعبدا ، إذ أصله فاعبدن بالنون الخفيفة ، فأبدلت ألفا للوقف . واختلف فى الفاء فيه : فقيل جواب لإما مقدرة ، وقيل زائدة ، وقيل عاطفة : أى تنبه فاعبد الله ، فحذف تنبه وقدم المنصوب على الفاء إصلاحا للفظ كى لا يقع الفاء صدرا .

وقوله :

[١٠٢٢] فَمَنْ يَكُ لَمْ يَثْأَرْ بِأَعْرَاضِ قَوْمِهِ فَإِنِّى وَرَبِّ الرَّاقِصَاتِ لَأَثْأَرَ

وندر حذفها لغير ساكن ولا وقف كقوله :

[١٠٢٣] * اضْرِبَ عَنْكَ الهُمُومَ طَارِقَهَا *

وقوله :

[١٠٢٤] * كمَا قِيلَ قَبْلَ الْيَوْمِ خَالِفَ تُذْكَرَا *

وحمل على ذلك قراءة من قرأ : ﴿ ألم نشرح لك صدرك ﴾ [الشرح : ١] .

(خاتمة): أجاز يونس للواقف إبدال الخفيفة ياء أو واوا فى نحو : اخشين واخشون ، فتقول : اخشيى واخشووا وغيره يقول : اخشى واخشوا وقد نقل عنه إبدالها واوًا بعد ضمة وياء بعد كسرة مطلقا ، وكلام سيبويه يدل على أن يونس إنما قال بذلك

(قوله كقوله إلخ) إن قلت لعل المحذوف فى البيتين والآية النون الثقيلة قلت تقليل الحذف والحمل على ما ثبت حذفه أولى ، قاله فى المغنى . **(قوله اضرب عنك)** ضمنه معنى اطرد فعداه بعن وطارقها بدل من الهموم . **(قوله وحمل على ذلك قراءة إلخ)** وحملها بعضهم على أنها من النصب بلم كما جزم بلن مقارضة بين الحرفين . دماميني . **(قوله مطلقا)** أى فى المعتل والصحيح بدليل ما بعده ، لكن يلزم على الإبدال فى الصحيح لبس لأنك إذا قلت اضربى فى اضربن التبست الياء المبدلة من النون بياء الضمير وكذا يقال إذا قلت اضربوا فى اضربن بخلاف المعتل لأنك تنطق بياءين فى اخشيى وبواوين فى اخشووا ولو لم ترد التوكيد لم تنطق إلا بياء واحدة وواو واحدة .

[١٠٢٢] البيت من الطويل ، وهو للنابغة الجعدي .

[١٠٢٣] تمامه : * ضَرْبَكَ بِالسَّيْفِ قَوْنَسَ الْفَرَسِ *

قاله طرفة بن العبد البكرى . وقال ابن برى : مصنوع عليه . من الوافر . والشاهد فى اضرب بفتح الباء لأن أصله اضربن بالنون الخفيفة ، فحذفت النون وبقيت الفتحة قبلها للضرورة . وهذا من الشاذ لأن نون التأكيد لا تحذف إلا إذا لقيها ساكن . قوله طارقها بالنصب بدل من الهموم ، وضربك نصب بنزع الخافض . والقونس بفتح القاف وسكون الواو وفتح النون وفى آخره سين مهملة ، وهو العظم الناتىء بين أذنى الفرس ، وأعلى البيضة أيضا .

[١٠٢٤] من الطويل وصدره : * خِلافًا لِقَوْلِى مِنْ فِيَالَةِ رَأْيِهِ *

أى حالف خلافا لقولى من ضعف رأيه . يقال رجل فال الرأى بالفاء أى ضعيف الرأى مخطىء الفراسة ، والكاف للتعليل ، وما مصدرية أى خالف لأجل القول الذى قيل له قبل اليوم . والشاهد فى خالف بفتح الفاء إذ أصله : خالفن فحذف منه نون التأكيد ، ودلت الفاء عليها ، أى خالف أهل الرأى السديد لضعف رأيك حتى تذكر ذلك ، يعنى حتى يظهر لك سوء عاقبته . وهذا أمر تهديد ووعيد . وإذا سكن الفاء لا يكون فيه شاهد ، ولكن ينبغى تشديد الكاف من تذكرا ، فعلى هذا أصل تذكرا تتذكرا لأنه مضارع تذكر من باب تفعل ، فحذف إحدى التاءين كما فى ﴿ نارا تلظى ﴾ وتحقيقه فى الأصل .

فى المعتل فإنه قال : وأما يونس فيقول : اخشووا واخشيى يزيد الواو والياء بدلا من النون الخفيفة من أجل الضمة والكسرة ، وهو ما نقله الناظم فى التسهيل ، وإذا وقف على المؤكد بالخفيفة بعد الألف على مذهب يونس والكوفيين أبدلت ألفا ، نص على ذلك سيبويه ومن وافقه ثم قيل : يجمع بين الألفين فيمتد بمقدارهما ، وقيل : بل ينبغى أن تحذف إحداهما ويقدر بقاء المبدلة من النون وحذف الأولى . وفى الغرة : إذا وقفت على اضرابان على مذهب يونس زدت ألفا عوض النون فاجتمع ألفان فهمزت الثانية فقلت اضرباء انتهى . وقياسه فى اضربنان اضربناء والله أعلم .

[مَا لَا يَنْصَرِفُ]

قد مر فى أوّل الكتاب أن الأصل فى الاسم أن يكون معربا منصرفا ، وإنما يخرجه عن أصله شبهه بالفعل أو بالحرف ، فإن شابه الحرف بلا معاند بُنى ، وإن شابه الفعل بكونه فرعا بوجه من الوجوه الآتية منع الصرف . ولما أراد بيان ما يمنع الصرف بدأ بتعريف الصرف فقال (**الصَّرْفُ تَنوينٌ أَتَى مُبَيِّنَا * مَعْنًى بِهِ يَكُونُ الِاسْمُ أَمْكَنَا**) فقوله : تنوين : جنس يشمل أنواع التنوين ، وقد تقدّمت أوّل الكتاب ، وقوله أتى مبينا إلخ مخرج لما سوى المعبر عنه بالصرف ، والمراد بالمعنى الذى يكون به الاسم أمكن ، أى زائدًا فى

(**قوله يجمع بين الألفين**) أى فى النطق وفيه أن الجمع بينهما محال لتعذر التقاء الساكنين سكونا ذاتيا وممن صرح باستحالة اجتماع الألفين شيخ الإسلام زكريا كما سيأتى عنه فى مبحث ألف التأنيث من باب ما لا ينصرف ، اللهم إلا أن يراد الجمع بينهما صورة لأن مد الألف بقدر أربع حركات فى صورة الجمع بين ألفين ، وعلى هذا يكون قول الشارح فيمد بمقدارهما عطفا تفسيريا ، وقوله بمقدارهما نائب فاعل يمد .

[ما لا ينصــرف]

ذكره عقب نونى التوكيد لأن فيه شبه الفعل فله تعلق به ، كما أن لهما تعلقا به ، ولأن نونى التوكيد ثقيلة وخفيفة وهذا الباب مشتمل على الثقيل وهو ما لا ينصرف ، والخفيف وهو المنصرف ، وإن لم يكن مقصودا من الباب بالذات . (**قوله بلا معاند**) أى معارض لشبه الحرف . (**قوله بوجه**) الباء سببية متعلقة بفرعا . (**قوله أمكنا**) اسم تفضيل من مكن مكانة إذا بلغ الغاية فى التمكن لا من تمكن خلافا لأبى حيان ومن وافقه لأن بناء اسم التفضيل من غير الثلاثى المجرد[1] شاذ ، تصريح . (**قوله والمراد إلخ**) يرد عليه أنه حينئذ يلزم الدور لأن معرفة هذا المعنى تتوقف على معرفة أنه لم يشبه الفعل فيمنع الصرف لأخذه فى تفسيره ومعرفة ذلك تتوقف على معرفة الصرف . لا يقال هذا تعريف لفظى خوطب به من يعلم المعرف والتعريف ويجهل

---

(١) بناء اسم التفضيل من الثلاثى التام المثبت الذى ليس الوصف منه على أفعل فعلاء قابلا للتفاوت كما سبق وذكر الناظم والشارح والمحشى .

التمكن : بقاؤه على أصله أى أنه لم يشبه الحرف فيبنى ولا الفعل فيمنع من الصرف .

(تنبيهات)*: **الأول** : ما ذكره الناظم من أن الصرف هو التنوين هو مذهب المحققين ، وقيل الصرف هو الجرّ والتنوين معا . **الثانى** : تخصيص تنوين التمكين بالصرف هو المشهور ، وقد يطلق الصرف على غيره من تنوين التنكير والعوض والمقابلة . **الثالث** : يستثنى من كلامه نحو مسلمات فإنه منصرف مع أنه فاقد للتنوين المذكور إذ تنوينه للمقابلة كما تقدم أوّل الكتاب . **الرّابع** : اختلف فى اشتقاق المنصرف : فقيل من الصريف وهو

وضع لفظ المعرف للتعريف ، لأنا نقول : لو كان المخاطب هنا عالما بهذا التعريف لكان عالما بالصرف لأنه مذكور فيه فلا يكون جاهلا بوضع اللفظ له . وقد يقال إنه ليس لفظيا ويمنع لزوم الدور بأن يقال المعتبر فى التعريف عدم مشابهة الفعل ويمكن ذلك بدون ملاحظة الانصراف وعدمه وأما قول الشارح فيمنع الصرف فليس المراد أن ذلك ملاحظ فى التعريف بل المراد بيان أمر واقعى ، أفاده سم . **(قوله هو التنوين)** أى وحده وأما الجرّ بالكسرة فتابع له فسقوطه بتبعية التنوين لما أسلفه الشارح عند قول المصنف : * **وجر بالفتحة ما لا ينصرف** * وقوله هو مذهب المحققين لوجوه : منها أنه مطابق للاشتقاق من الصريف الذى بمعنى الصوت إذ لا صوت فى آخر الاسم إلا التنوين ، ومنها أنه متى اضطرّ شاعر إلى صرف المرفوع أو المنصوب نونه وقيل صرفه للضرورة مع أنه لا جرّ فيه ا هـ يس . وقوله : وقيل صرفه أى قالوا فيه حينئذ إنه صرفه للضرورة فأطلقوا على مجرد تنوينه صرفا . **(قوله تخصيص تنوين التمكين بالصرف)** الباء داخلة على المقصور . **(قوله يستثنى من كلامه)** أى من مفهوم كلامه فإن مفهومه أن فاقد التنوين المذكور المسمى صرفا غير منصرف وهذا يشمل نحو مسلمات مع أنه منصرف فيكون مستثنى واستشكله سم بأن المنصرف هو الذى قام به الصرف وإذا كان حقيقة الصرف هو التنوين المذكور وهو غير قائم بجمع المؤنث السالم فكيف يكون منصرفا . قال : وقد يجاب بأن المراد أن التنوين علامة الصرف لا نفسه والعلامة لا يجب انعكاسها ا هـ . قال شيخ الإسلام زكريا : وظاهر كلامه أن المتصف بالانصراف وعدمه إنما هو الاسم المعرب بالحركات وإلا فينبغى أن يستثنى أيضا ما يعرب بالحروف إذ يصدق عليه أنه فاقد لتنوين الصرف مع أنه فى الواقع منصرف حيث لا مانع ا هـ . **(قوله نحو مسلمات)** أراد جمع المؤنث السالم ومحل ذلك قبل التسمية به أما ما سمى به منه نحو عرفات فإنه غير منصرف ولا كلام فيه . حفيد . **(قوله إذ تنوينه للمقابلة)** هذا مذهب الجمهور وذهب بعضهم إلى أن تنوينه للصرف وإنما لم يحذف إذا سمى به لأنه لو حذف لتبعه الجرّ فى السقوط فينعكس إعراب جمع المؤنث السالم فيبقى لأجل الضرورة ا هـ زكريا ويرده أنه خرج بالتسمية به عن كونه جمع مؤنث حقيقة فلا بعد فى انعكاس إعرابه . **(قوله فى اشتقاق المنصرف)** المراد بالاشتقاق هنا الأخذ من المناسب فى المعنى .

الصوت ، لأن فى آخره التنوين وهو صوت ، قال النابغة :

[١٠٢٥] * لَهُ صَرِيفٌ صَرِيفُ الْقَعْوِ بالمَسَدِ *

أى صوت صوت البكرة بالحبل ، وقيل من الانصراف فى جهات الحركات . وقيل من الانصراف وهو الرجوع فكأنه انصرف عن شبه الفعل . وقال فى شرح الكافية : سمى منصرفا لانقياده إلى ما يصرفه عن عدم تنوين إلى تنوين ، وعن وجه من وجوه الإعراب إلى غيره ا هـ . واعلم أن المعتبر من شبه الفعل فى منع الصرف هو كون الاسم إما فيه فرعيتان مختلفتان مرجع إحداهما اللفظ ومرجع الأخرى المعنى ، وإما فرعية تقوم مقام الفرعيتين ، وذلك لأن فى الفعل فرعية على الاسم فى اللفظ وهى اشتقاقه من المصدر[1] ، وفرعية فى المعنى وهى احتياجه إليه ، لأنه يحتاج إلى فاعل والفاعل لا يكون

(قوله فقيل من الصريف إلخ) وقيل من الصرف وهو الفضل لأن له فضلا على غير المنصرف . **(قوله من الانصراف)** أى الجريان وقوله فى جهات الحركات لو حذف لفظ الحركات لكان أولى لأنه بصدد المعنى اللغوى المأخوذ منه الاصطلاحى وابن إياز تنبه لذلك فحذفها ا هـ دنوشرى . **(قوله فكأنه انصرف عن شبه الفعل)** إنما قال كأنه لأنه لم يكن أشبه الفعل حتى يرجع عن شبهه به حقيقة . **(قوله إلى ما يصرفه إلخ)** كالتنكير فنحو الرجل منصرف لأنك تقول فيه رجل . قال شيخنا : والظاهر أن القول الأول والثالث مفرعان على أن الصرف هو التنوين وحده والثانى والرابع على أنه التنوين والجرّ . **(قوله وعن وجه من وجوه الإعراب)** أى حركة من حركاته . **(قوله إما فيه فرعيتان إلخ)** إنما لم يقتنع فى هذا الحكم بكون الاسم فرعا من جهة واحدة لأن المشابهة بالفرعية غير ظاهرة ولا قوية إذ الفرعية ليست من خصائص الفعل الظاهرة بل يحتاج فى إثباتها إلى تكلف وكذا إثبات الفرعية فى هذه الأسماء بسبب هذه العلل غير ظاهر فلم يكف واحدة منها إلا إذا قامت مقام اثنتين وكان إعطاء الاسم حكم الفعل أولى من العكس مع أن الاسم إذا شابه الفعل فقد شابهه الفعل لأن الاسم تطفل على الفعل فيما هو من خواص الفعل وإنما لم يبن الاسم بمشابهة الفعل فيما ذكر لضعفها إذ لم يشبه الفعل لفظا مع ضعف الفعل فى البناء ولم يعط بها عمل الفعل لأنه لم يتضمن معنى الفعل الطالب للفاعل والمفعول ا هـ يس . واعلم أن معنى فرعية الشىء كونه فرعا عن غيره لكنها هنا تارة يراد منها الكون فرعا وتارة يراد منها سبب الكون فرعا وقد استعمل الشارح الأمرين فتنبه .

[١٠٢٥] البيت من البسيط ، للنابغة الذبيانى .

---

(١) هذا على رأى المدرسة البصرية أما أهل الكوفة فإنهم يجعلون الفعل الماضى أصلا للمشتقات راجع من تحقيقنا ما اختلف فيه البصريون والكوفيون فى الأشباه والنظائر النحوية للإمام السيوطى .

إلا اسمًا ، ولا يكمل شبه الاسم بالفعل بحيث يحمل عليه فى الحكم إلا إذا كانت فيه الفرعيتان كما فى الفعل ، ومن ثم صرف من الأسماء ما جاء على الأصل كالمفرد الجامد النكرة كرجل وفرس ، لأنه خف فاحتمل زيادة التنوين وألحق به ما فرعية اللفظ والمعنى فيه من جهة واحدة كدريهم ، وما تعدّدت فرعيته من جهة اللفظ كأجيمال ، أو من جهة المعنى كحائض وطامث ، لأنه لم يصر بتلك الفرعية كامل الشبه بالفعل ، ولم يصرف نحو أحمد لأن فيه فرعيتين مختلفتين مرجع إحداهما اللفظ وهى وزن الفعل ومرجع الأخرى المعنى وهو التعريف ، فلما كمل شبهه بالفعل ثَقل ثِقل الفعل فلم يدخله التنوين وكان فى موضع الجر مفتوحا . والعلل المانعة من الصرف تسع يجمعها قوله :

عَدلٌ ووصفٌ وتأنيثٌ ومعرفةٌ وعُجمةٌ ثم جمعٌ ثم تركيبُ

(قوله وهى اشتقاقه من المصدر) وعلى القول بأن المصدر مشتق من الفعل تكون فرعية اللفظ التركيب فى معناه كذا قال بعضهم وفيه تأمل ؛ لأن التركيب جاء للفعل من حيث المعنى كما اعترف به لا من حيث اللفظ ، على أن كثيرا من الأسماء يدل على شيئين بل أشياء كضارب وأكرم اهـ دنوشرى . **(قوله احتياجه)** أى الفعل إليه أى الاسم . **(قوله ولا يكمل إلخ)** من تمام التعليل . **(قوله فى الحكم)** وهو منع التنوين الدال على الأمكنية . **(قوله ما جاء على الأصل)** أى عدم المشابهة . **(قوله من فرعية اللفظ والمعنى فيه)** أى ما الفرعية التى مرجعها اللفظ والفرعية التى مرجعها المعنى فيه إلخ . **(قوله كدريهم)** فإن فرعية اللفظ فيه صيغة فعيعل فدريهم فرع من درهم وفرعية المعنى التحقير اهـ يس . أى والتحقير فرع عن عدمه أى وهاتان الفرعيتان من جهة واحدة وهى التصغير بمعنى أن كلا منهما نشأ عن التصغير الذى هو فعل الفاعل . **(قوله كأجيمال)** تصغير أجمال جمع جمل فإن فيه فرعيتين التصغير الذى هو فرع التكبير والجمع الذى هو فرع الإفراد وهما من جهة اللفظ . **(قوله كحائض وطامث)** بمعنى حائض فإن فيهما فرعيتين التأنيث الذى هو فرع التذكير والوصف الذى هو فرع الموصوف وجهتهما المعنى كذا قال البعض تبعا لزكريا . قال شيخنا : لكن فيه أنه سيأتى أن التأنيث من العلل الراجعة إلى اللفظ والأحسن أن يقال لزوم التأنيث اهـ وسيصرح هذا البعض فى الكلام على قول المصنف كذا مؤنث إلخ بأن التأنيث مطلقا من العلل اللفظية ووجهه أن المؤنث تأنيثا معنويا مقدر فيه تاء التأنيث كما سيأتى . لا يقال هلا منع حينئذ صرف نحو حائض للفرعيتين اللفظية والمعنوية لأنا نقول سيأتى أنه لا عبرة بالتأنيث بالتاء مع الوصفية لصحة تجريد الوصف عنها بخلاف العلم . **(قوله ولم يصرف نحو أحمد)** عطف على قوله صرف من الأسماء ما جاء على الأصل إلخ . **(قوله تسع)** حصرها فى التسع استقرائى . **(قوله عدل)** أى تقديرى أو تحقيقى وقوله وتأنيث أى لفظى أو معنوى وقوله ومعرفة أى علمية وقوله ثم تركيب أى مزجى وقوله زائدة حال من النون وقوله من قبلها ألف أي زائدة وقوله وهذا القول تقريب أي لأنه

والنونُ زائدةٌ من قَبلِها أَلفٌ   ووزنُ فعلٍ وهذا القولُ تقريبُ

المعنوية منها : العلمية والوصفية ، وباقيها لفظى ، فيمنع مع الوصف ثلاثة أشياء : العدل كمثنى وثلاث ، ووزن الفعل كأحمر ، وزيادة الألف والنون كسكران ، ويمنع مع العلمية هذه الثلاثة : كعمر ويزيد ومروان ، وأربعة أخرى وهى : العجمة كإبراهيم ، والتأنيث كطلحة وزينب[1] ، والتركيب كمعديكرب ، وألف الإلحاق كأرطى ، وسترى ذلك كله مفصلا وجميع ما لا ينصرف اثنا عشر نوعا : خمسة لا تنصرف فى تعريف ولا تنكير ، وسبعة لا تنصرف فى التعريف وتنصرف فى التنكير . ولما شرع فى بيان الموانع بدأ بما يمنع فى الحالتين لأنه أمكن فى المنع فقال : **(فَألِفُ التَّأنيثِ مُطْلَقًا مَنعْ * صَرْفَ الَّذِى حَوَاهُ كَيفمَا وَقعْ)** أى ألف التأنيث مقصورة كانت أو ممدودة ، وهو المراد بقوله مطلقا تمنع صرف ما هى فيه كيفما وقع ، أى سواء وقع نكرة كذكرى وصحراء ، أم معرفة كرضوى وزكرياء ، مفردا كما مر ، أو جمعا كجرحى وأصدقاء ، اسما كما مر ، أم صفة كحبلى وحمراء . وإنما استقلت بالمنع لأنها قائمة مقام شيئين وذلك لأنها لازمة لما هى فيه ، بخلاف التاء فإنها فى الغالب مقدرة الانفصال ، ففى المؤنث بالألف فرعية من جهة التأنيث وفرعية من جهة لزوم علامته ، بخلاف المؤنث بالتاء . وإنما قلت فى الغالب

ليس فيه تعيين ما يستقل بالمنع وتعيين ما يمنع مع الوصفية ولا بيان الشروط المعتبرة فى بعضها . **(قوله كعمر ويزيد ومروان)** نشر على ترتيب اللف[2] . **(قوله كأرطى)** اسم شجر وألفه للإلحاق بجعفر . **(قوله وسبعة)** وهى ما كانت إحدى علتيه العلمية . **(قوله فألف التأنيث)** خرج غيرها كالألف الأصلية فى نحو مرمى وألف الإلحاق فى نحو أرطى وعلباء . وألف التكثير فى نحو قبعثرى نعم ألف الإلحاق المقصورة وألف التكثير يمنعان الصرف مع العلمية كما سيأتى . **(قوله مطلقا)** حال من الضمير فى منع العائد على المبتدأ لا من المبتدأ لأنه ممنوع عند الجمهور وإن جوزه سيبويه . **(قوله كيفما)** اسم شرط على مذهب الكوفيين من عده من أسماء الشروط ووقع فعل الشرط والجواب محذوف دل عليه قوله منع والتقدير كيفما وقع ألف التأنيث منع الصرف الذى حواه كذا فى الفارضى وخالد ، لكن مقتضى كلام الشارح أن ضمير وقع للاسم الذى حوى ألف التأنيث وتقدير الجواب على هذا كيفما وقع امتنع صرفه أو نحو ذلك ، ووقع فى كلام البعض ما لا ينبغى . **(قوله كذكرى)** مصدر ذكر وقوله كرضوى بفتح الراء علم على جبل بالمدينة . **(قوله اسما كما مر)** قد يقال إن جرحى وأصدقاء وصفان إلا أن يقال إنهما غلبت عليهما الاسمية . **(قوله لأنها لازمة لما هى فيه)** هذا مسلم بالنسبة لألف التأنيث المقصورة دون الممدودة لأنها على تقدير الانفصال كالتاء كما سيذكره المصنف بقوله :

وألف التأنيث حيث مدا   وتاؤه منفصلين عدا

---

(١) أى وفاطمة لتكمل أنواع التأنيث لفظا ومعنى .   (٢) أى لف ونشر مرتب .

لأن من المؤنث بالتاء ما لا ينفك عنها استعمالا ، ولو قدر انفكاكه عنها لوجد له نظير كهُمَزة فإن التاء ملازمة له استعمالا ولو قدر انفكاكه عنها لكان همز كحطم لكن حطم مستعمل وهمز غير مستعمل . ومن المؤنث بالتاء ما لا ينفك عنها استعمالا ولو قدر انفكاكه عنها لم يوجد له نظير كحِذْرِيَةَ وعَرْقُوَة ، فلو قدر سقوط تاء حذرية وتاء عرقوة لزم وجدان ما لا نظير له ، إذ ليس فى كلام العرب فعلى ولا فعلو ، إلا أن وجود التاء هكذا قليل فلا اعتداد به ، بخلاف الألف فإنها لا تكون إلا هكذا ولذلك عوملت خامسة فى التصغير معاملة خامس أصلى ، فقيل فى قرقرى : قريقر كما قيل فى سفرجل سفيرج . وعوملت التاء معاملة عجز المركب فلم ينلها تغير التصغير كما لا ينال عجز المركب فقيل فى زجاجة زجيجة .

(فرعان): **الأول** : إذا سميت بكلتا من قولك قامت كلتا جاريتيك : منعت الصرف ، لأن ألفها للتأنيث وإن سميت بها من قولك رأيت كلتيهما أو كلتى المرأتين فى لغة كنانة صرفت ، لأن ألفها حينئذ منقلبة فليست للتأنيث . **الثانى** : إذا رخمت حبلوى

فتأمل . **(قوله ففى المؤنث بالألف إلخ)** أى ففيه فى الحقيقة فرعيتان إحداهما من جهة اللفظ وهى الأولى والثانية من جهة المعنى وهى الثانية . **(قوله كحذرية)** بكسر الحاء المهملة وسكون الذال المعجمة وكسر الراء بعدها تحتية وهى القطعة الغليظة من الأرض كما فى القاموس . **(قوله وعرقوة)** بفتح العين المهملة وسكون الراء وضم القاف إحدى الخشبتين المعترضتين على الدلو كالصليب وهما عرقوتان . قاله الجوهرى . **(قوله هكذا)** أى لازمة وكذا الآتى . **(قوله فى التصغير)** متعلق بعوملت . **(قوله معاملة خامس أصلى)** أى فنالها تغيير التصغير حيث حذفت لمراعاة حصول صيغة فعيعل ويدل على أن ذلك مقصوده مقابلته بما ذكره بعده من حكم التاء . سم . **(قوله زجيجة)** بتشديد الياء لأن زجاجة رباعى وتصغير الرباعى يكون على فعيل كما يأتى . **(قوله إذا سميت بكلتا)** قال الإسقاطى يريد كلتا المرفوعة اهـ قال شيخنا ولعله أخذ هذا القيد من قول الشارح من قولك قامت إلخ لكن فيه أن التقليل يقتضى أن المراد كلتا بالألف سواء المرفوعة كما فى مثاله أو المنصوبة كما فى رأيت كلتا جاريتيك على اللغة الفصحى[1] اهـ أى أو المجرورة كما فى مررت بكلتا جاريتيك على اللغة الفصحى أيضا وهذا هو المتجه وبه جزم البعض وإنما اقتضى التعليل ذلك لأنه يقتضى أن المدار على كون الألف للتأنيث . **(قوله وإن سميت بها من قولك إلخ)** قال الإسقاطى يريد كلتا المنصوبة بالياء اهـ قال شيخنا وفيه أن التعليل يقتضى أن المجرورة مثلها اهـ أى لأنه يقتضى أن المدار على كون الألف منقلبة عن الياء . **(قوله فى لغة كنانة)** أى الذين يعاملون كلا وكلتا معاملة المثنى وإن أضيفا إلى ظاهر فقوله فى لغة كنانة راجع لقوله أو كلتى المرأتين فقط .

---

(١) إذ لا تنصب وتجر بالياء إلا المضافة إلى الضمير .

على لغة الاستقلال عند من أجازه فقلت يا حبلى ثم سميت به صرفت لما ذكرت فى كلتا (**وَزَائِدَا فَعْلاَنَ**) رفع بالعطف على الضمير فى منع أى ومنع صرف الاسم أيضا زائدا فعلان وهما الألف والنون (**فِي وصفٍ سَلِمْ * مِن أنْ يُرَى بتاءِ تأنيثٍ خُتِمْ**) إما لأن مؤنثه فعلى كسكران وغضبان وندمان من الندم ، وهذا متفق على منع صرفه . وإما لأنه لا مؤنث له نحو لحيان لكبير اللحية ، وهذا فيه خلاف والصحيح منع صرفه أيضا لأنه وإن لم يكن

(**قوله عند من أجازه**) تقدم أن الراجح منع ترخيمه على لغة الاستقلال لما يلزم عليه من عدم النظير إذ ليس لهم فعلى ألفه منقلبة . (**قوله فقلت يا حبلى**) أى بحذف ياء النسب للترخيم ثم قلب الواو ألفا لتحركها وانفتاح ما قبلها . (**قوله لما ذكرت فى كلتا**) أى من أن الألف منقلبة فليست للتأنيث لكن انقلابها هنا عن واو وثَم عن ياء . (**قوله فعلان**) مضاف إليه ممنوع من الصرف للعلمية على الوزن وزيادة الألف والنون اهـ خالد . وفعلان بفتح الفاء فخرج غيره كخمصان كما يأتى وفى حاشية الجامى للعصام الألف والنون فى الصفة لا تكون على فعلان بكسر الفاء وبضم الفاء لا تكون إلا مع فعلانة بخلاف الألف والنون فى الاسم فإنه يكون على الأوزان الثلاثة . (**قوله بالعطف على الضمير فى منع**) وجاز العطف عليه لوجود الفصل بالمفعول ويحتمل أن يكون مبتدأ والخبر محذوف لدلالة ما تقدم عليه أى وزائدا فعلان كذلك فى منع الصرف . (**قوله أى ومنع صرف الاسم**) هكذا فيما رأيناه من النسخ وكأن النسخة التى وقعت للبعض فيها ويمنع بصيغة المضارع فاعترض بأن المناسب لعبارة المصنف السابقة أن يقول هنا وفيما يأتى ومنع بصيغة الماضى نعم عبر الشارح فيما يأتى بالمضارع فالاعتراض عليه فيما يأتى فى محله . (**قوله فى وصف**) حال من زائدا . (**قوله سلم إلخ**) شرط فيه فى العمدة وشرحها شرطا ثانيا وهو أصالة الوصفية ويمكن أن يرجع قول المصنف الآتى وألغينَّ عارضَ الوصفية إلى هذا أيضا فيفيد هذا الشرط ولا ينافى رجوعه إلى هذا ما فرعه بقوله فالأدهم إلخ لأن تفريع بعض الأمثلة والأوزان الخاصة لا يقتضى التخصيص اهـ سم والاحتراز بهذا الشرط عما عرضت فيه الوصفية نحو : مررت برجل صفوان قلبه أى قاس . (**قوله من أن يرى**) إما علمية فجملة بتاء تأنيث ختم مفعول ثان أو بصرية فهى حال بناء على مذهب الناظم من جواز وقوع الماضى حالا خاليا من قد كما فى قوله تعالى : ﴿**أو جاءوكم حصرت صدورهم**﴾ . (**قوله وندمان من الندم**) وأما ندمان من المنادمة فمصروف لأن مؤنثه ندمانة كما يأتى . (**قوله وهذا متفق على منع صرفه**) أى بين النحاة على غير لغة بنى أسد وليس المراد متفق عليه بين العرب حتى يرد اعتراض شيخنا والبعض بأنه ينافى ما سيأتى فى الشارح من أن بنى أسد تصرف كل ما كان على فعلان لالتزامهم فى مؤنثه فعلانة بالتاء فاحفظ ذلك . (**قوله نحو لحيان**) أى كرحمن . (**قوله وهذا فيه خلاف**) فمن لم يشترط لمنع صرف فعلان إلا انتفاء فعلانة منعه من الصرف وهو ما مشى عليه فى النظم ومن اشترط وجود فعلى تحقيقا صرفه .

له فعلى وجودا فله فعلى تقديرا ، لأنا لو فرضنا له مؤنثا لكان فعلى أولى به من فعلانة لأن باب فعلان فعلى أوسع من باب فعلان فعلانة ، والتقدير فى حكم الوجود بدليل الإجماع على منع صرف أكمر وآدر مع أنه لا مؤنث له ، ولو فرض له مؤنث لأمكن أن يكون كمؤنث أرمل وأن يكون كمؤنث أحمر ، لكن حمله على أحمر أولى لكثرة نظائره . واحترز من فعلان الذى مؤنثه فعلانة فإنه مصروف نحو ندمان من المنادمة وندمانة وسيفان وسيفانة . وقد جمع المصنف ما جاء على فعلان ومؤنثه فعلانة فى قوله :

أَجِـــزْ فَعْلَـــى لِفَعْلانَـــا ... إذَا اسْتَثْنَـــيْتَ حَبْلانَـــا
ودَخْنانَـــا وسَخْنانَـــا ... وسَيْفانَـــا وصَحْيانَـــا
وَصَوْجَانَـــا وعَلاّنَـــا ... وقَشْوَانَـــا ومَصَّانَـــا
وَموتانَـــا ونَدْمانَـــا ... وَأَتْبِعْهُـــنَّ نَصْرَانَـــا

(قوله والصحيح منع صرفه) يخالف قول أبى حيان أن الصحيح فيه صرفه لأنا جهلنا النقل فيه عن العرب والأصل فى الاسم الصرف فوجب العمل به ا هـ فهذه المسألة مما تعارض فيها الأصل والغالب فتنبه . (قوله أكمر) لعظيم الكمرة بفتح الميم وهى الحشفة وآدر بالمد لكبير الأنثيين[1] . (قوله كمؤنث أرمل) وهو أرملة والأرمل الفقير . (قوله ندمان من المنادمة) وهو الموافق للشارب فى فعله واحترز بقوله من المنادمة عن ندمان من الندم فإن مؤنثه ندمى وفعله ندم وفعل الأول نادَم . (قوله أجز) المراد بالجواز ما قابل الامتناع فيصدق بالوجوب فلا يرد أن ما عدا الألفاظ المستثناة يجب فى مؤنثها فعلى أو يقال عبر بأجز دون أوجب نظرا للغة بنى أسد الآتية . وهذه الأبيات التى للمصنف بقطع النظر عن تذييل المرادى يحتمل أن تكون من الوافر المجزوّ وأن تكون من الهزج لكن التذييل يعين الأول لتعين كونه من الأول لأن قوله فيه على لغة بوزن مفاعلتن لا بوزن مفاعيلن هذا ، وقد نظم الألفاظ الاثنى عشر التى فى نظم المصنف الشارح الأندلسى مع زيادة تفسيرها فقال :

كل فعلان فهو أنثاه فعلى ... غير وصف النديم بالندمان
ولذى البطن جاء حبلان أيضا ... ثم دخنان للكثير الدخان
ثم سيفان للطويل وصوجا ... ن لذى قوّة على الحملان
ثم صحيان إن حوى اليوم صحوا ... ثم سخنان وهو سخن الزمان
ثم موتان للضعيف فؤادا ... ثم علان وهو ذو النسيان
ثم قشوان للذى قل لحما ... ثم نصران جاء فى النصرانى

---

(١) هو كبر مرض لا كبرا طبيعيا ويقصد بهما الخصيتين .

واستدرك عليه لفظان وهما خمصان لغة فى خمصان وأليان فى كبش أليان أى كبير الألية فذيل الشارح المرادى أبياته بقوله :

وَزِدْ فِيهِنَّ خَمْصَانَـــــا عَلَـــى لُغَـــةٍ وألْيانَـــا

فالحبلان الكبير البطن وقيل الممتلىء غيظا . والدخنان اليوم المظلم . والسخنان اليوم الحار . والسيفان الرجل الطويل . والصحيان اليوم الذى لا غيم فيه . والصوجان البعير اليابس الظهر . والعلان الكثير النسيان . وقيل الرجل الحقير . والقشوان الرقيق الساقين . والمصان اللئيم . والموتان البليد الميت القلب . والندمان المنادم . أما ندمان من الندم فغير مصروف إذ مؤنثه ندمى وقد مرّ . والنصران واحد النصارى .

(تنبيهات): **الأوّل** : إنما منع نحو : سكران من الصرف لتحقق الفرعيتين فيه : أما فرعية المعنى فلأن فيه الوصفية وهى فرع عن الجمود لأن الصفة تحتاج إلى موصوف ينسب معناها إليه والجامد لا يحتاج إلى ذلك . وأما فرعية اللفظ فلأن فيه الزيادتين المضارعتين لألفى التأنيث فى نحو حمراء فى أنهما فى بناء يخص المذكر كما أن ألفى حمراء

ثم مصان فى اللئيم ولى لحـــ ـــيان رحمن يفقد النوعـــان

ونظمت ما زاده المرادى مع التفسير فى بيت ينبغى وضعه قبل البيت الأخير فقلت :

ولـــذى أليـــة كـــبيرة إليـــا ن وخمصان جاء فى الخمصـــان

(قوله واستدرك) أى زيد وقوله فذيل الشارح أبياته بقوله أى جعل قوله المذكور ذيلا لأبيات المصنف . **(قوله خمصان)** يقال رجل خمصان البطن وخميصه أى ضامره . **(قوله والصوجان البعير اليابس الظهر)** فى القاموس فى فصل الصاد المهملة فى باب الجيم الصوجان كل يابس الصلب من الدواب والناس ونخلة صوجانة يابسة ا هـ وقال فى فصل الضاد المعجمة من باب الجيم الضوجان الصوجان ا هـ فعلم أنه بالصاد المهملة والضاد المعجمة وبالجيم وعلم ما فى كلام شيخنا والبعض من القصور . **(قوله والعلان)** أى بعين مهملة كما فى القاموس . **(قوله وقيل الرجل الحقير)** وفى القاموس امرأة علانة جاهلة وهو علان . **(قوله والقشوان)** بقاف وشين معجمة . **(قوله الرقيق الساقين)** الذى فى خط الشارح الدقيق بالدال وفى القاموس القشوان الدقيق الضعيف وهى بهاء ا هـ . **(قوله والمصان)** بالصاد المهملة كما فى القاموس . **(قوله والجامد لا يحتاج إلى ذلك)** أى وما يحتاج فرع عما لا يحتاج . **(قوله المضارعتين لألفى التأنيث فى نحو حمراء)** بناه على أن الهمزة تسمى ألفا وهو صحيح وعلى أنها مع الألف قبلها للتأنيث ولا نظير له إذ ليس لنا علامة تأنيث بحرفين ، والمنقول عن سيبويه وغيره أن الهمزة بدل من ألف التأنيث وأن الأصل حمرى بوزن سكرى فلما قصدوا مده زادوا قبلها ألفا أخرى والجمع بينهما محال وحذف إحداهما

فى بناء يخص المؤنث ، وأنهما لا تلحقهما التاء فلا يقال سكرانة كما لا يقال حمراءة مع أن الأول من كل من الزيادتين ألف . والثانى حرف يعبر به عن المتكلم فى أفعل ونفعل ، فلما اجتمع فى نحو سكران المذكور الفرعيتان امتنع من الصرف . وإنما لم تكن الوصفية فيه وحدها مانعة مع أن فى الصفة فرعية فى المعنى كما سبق وفرعية فى اللفظ وهى الاشتقاق من المصدر لضعف فرعية اللفظ فى الصفة لأنها كالمصدر فى البقاء على الاسمية والتنكير ، ولم يخرجها الاشتقاق إلى أكثر من نسبة معنى الحدث فيها إلى الموصوف والمصدر بالجملة صالح لذلك كما فى رجل عدل ودرهم ضرب الأمير ، فلم يكن اشتقاقها من المصدر مبعدا لها عن معناه ، فكان كالمفقود فلم يؤثر ، ومن ثم كان نحو عالم وشريف مصروفا مع تحقق ذلك فيه ، وكذا إنما صرف نحو ندمان مع وجود الفرعيتين لضعف فرعية اللفظ فيه من جهة أن الزيادة فيه لا تخص المذكر وتلحقه التاء فى المؤنث نحو ندمانة فأشبهت الزيادة فيه بعض الأصول فى لزومها فى حالتى التذكير والتأنيث وقبول علامته ، فلم يعتد بها . ويشهد لذلك أن قوما من العرب وهم بنو أسد يصرفون كل صفة على فعلان لأنهم يؤنثونه بالتاء ويستغنون فيه بفعلانة عن فعلى ، فيقولون سكرانة وغضبانة وعطشانة ، فلم تكن الزيادة عندهم شبيهة بألفى حمراء فلم تمنع من الصرف . **الثانى** : فهم من قوله زائدا فعلان أنهما لا يمنعان فى غيره من الأوزان كفُعلان بضم الفاء نحو خُمصان لعدم شبههما فى غيره

يناقض الغرض المطلوب إذ لو حذفوا الأولى لفات المد أو الثانية لفاتت الدلالة على التأنيث وقلب الأولى مخل بالمد فقلبوا الثانية همزة وقيل إن الأولى للتأنيث والثانية مزيدة للفرق بين مؤنث أفعل ومؤنث فعلان ورد بأنه يفضى إلى وقوع علامة التأنيث حشوا اهـ زكريا ، ويمكن دفع الاعتراض بجعل الإضافة فى قوله لألفى التأنيث بالنسبة إلى الألف الأولى لأدنى ملابسة . **(قوله والثانى)** أى من كل منهما وذلك الثانى هو الهمزة فى نحو حمراء والنون فى نحو سكران . **(قوله كما سبق)** أى من أن الصفة فرع الجامد . **(قوله والمصدر بالجملة صالح لذلك)** أى لما ذكر من نسبة الحدث إلى الموصوف إذا وقع نعتا أو حالا أو خبرا وإنما قال بالجملة لأن المصدر لا يصلح لذلك إلا بالتأويل . **(قوله عن معناه)** أى المصدر وقوله فكان أى اشتقاق الصفة . **(قوله ومن ثم)** أى من أجل كون الاشتقاق فيما ذكر غير مؤثر لضعفه المتقدم بيانه كان نحو إلخ . **(قوله مع تحقق ذلك)** أى ما ذكر من فرعية اللفظ وفرعية المعنى . **(قوله إنما صرف نحو ندمان)** بمعنى المنادم . **(قوله لا تخص المذكر)** لوجودها مع المؤنث كندمانة . **(قوله فى لزومها إلخ)** فيه نشر على ترتيب اللف[1] لأن اللزوم راجع إلى قوله لا تخص المذكر وقبول علامة التأنيث راجع إلى قوله وتلحقه التاء فى المؤنث . **(قوله ويشهد لذلك)** أى لكون صرف نحو ندمان لضعف فرعية اللفظ فيه من الجهة المتقدمة وهذا أوضح مما ذكره شيخنا والبعض . **(قوله فلم تكن الزيادة عندهم شبيهة بألفى حمراء)** أى فى الاختصاص بواحد من المذكر والمؤنث وفى عدم لحوق التاء .

---

(١) أى لف ونشر مرتب .

بألفى التأنيث . **الثالث** : ما تقدم من أن المنع بزائدى فعلان لشبههما بألفى التأنيث فى نحو حمراء هو مذهب سيبويه ، وزعم المبرد أنه امتنع لكون النون بعد الألف مبدلة من ألف التأنيث . ومذهب الكوفيين أنهما منعا لكونهما زائدتين لا يقبلان الهاء لا للتشبيه بألفى التأنيث (**وَوصفٌ أصْلِيٌّ وَوزنُ أفعَلا * مَمنوعَ**) بالنصب على الحال من وزن أفعلا أى حال كونه ممنوع (**تَأنيثٍ بِتَا كَأشْهَلَا**) أى ويمنع الصرف أيضا اجتماع الوصف الأصلى ووزن أفعل بشرط ألا يقبل التأنيث بالتاء : إما لأن مؤنثه فعلاء كأشهل ، أو فعلى كأفضل ، أو لأنه لا مؤنث له كأكمر[1] وآدر ، فهذه الثلاثة ممنوعة من الصرف للوصف الأصلى ووزن أفعل ، فإن وزن الفعل به أولى ، لأن فى أوله زيادة تدل على معنى

(**قوله لشبههما بألفى التأنيث**) إن قلت هلا اكتفى فى المنع بزيادتهما كألفى التأنيث قلت المشبه لا يعطى حكم المشبه به من كل وجه[2] وقال فى المغنى إنما شرطت العلمية أو الوصفية لأن الشبه بألفى التأنيث إنما يتقوم بإحداهما اهـ أى لا يتحقق فى الواقع إلا فى علم أو صفة . (**قوله امتنع**) أى فعلان لكون النون بعد الألف مبدلة من ألف التأنيث فكما لا ينصرف حمراء لا ينصرف سكران واستدل على الإبدال بقولهم بهرانى وصنعانى فى النسب إلى بهراء وصنعاء . وأجيب بأن النون بدل من الواو والأصل بهراوى وصنعاوى وأيضا المذكر سابق عن المؤنث لا العكس . (**قوله لكونهما زائدتين إلخ**) إن أرادوا مطلق الزيادة ورد عليهم عفريت وإن أرادوا خصوص الألف والنون سألناهم عن علة الخصوصية فلا يجدون معدلا عن التعليل بأنهما لا يقبلان الهاء فيرجعون إلى ما اعتبره البصريون كذا فى المغنى . لا يقال هلا اكتفى فى علة المنع بالزيادة كما اكتفى بألف التأنيث لأنا نقول المشبه به من كل وجه على أن فى المغنى أن تعليل منع صرف نحو سكران بالوصفية والزيادة اشتهر بين المعربين مع أنه مذهب الكوفيين أما البصريون فمذهبهم أن المانع الزيادة المشبهة لألفى التأنيث ولهذا قال الجرجانى ينبغى أن تعد موانع الصرف ثمانية لا تسعة . (**قوله لا للتشبيه بألفى التأنيث**) أى وإن استلزم كونهما زائدتين لا يقبلان الهاء شبههما بألفى التأنيث فى الزيادة وعدم قبول الهاء إذ فرق بين اعتبار الشىء وحصوله بدون اعتبار ولهذا عبر صاحب الهمع فى علة منعهما عند الكوفيين بقوله كونهما زائدتين لا يقبلان الهاء من غير ملاحظة الشبه بألفى التأنيث اهـ . (**قوله ووصف**) معطوف على الضمير فى منع أو مبتدأ خبره محذوف على وزان ما مر فى زائدا ، وقول خالد إنه معطوف على زائدا لا يجرى على الصحيح من أن المعطوفات بحرف غير مرتب على الأول . (**قوله على الحال من وزن**) وقال خالد من أفعل قال الفارضى لأنه علم على اللفظ اهـ وشرط مجىء الحال من المضاف إليه موجود لصحة الاستغناء عن المضاف بأن يقال ووصف أصلى وأفعل أى هذا الوزن (**قوله كأشهلا**) الشهلة فى العين أن يشوب سوادها زرقة . (**قوله فإن وزن الفعل به أولى**) علة لما يفيده سابقه من مدخلية وزن أفعل

---

(١) كما سبق وقلنا إنهما من الصفات الخاصة بالرجال .

(٢) ولذلك يقولون فى التشبيه إنه يتكون من مشبه ومشبه به ووجه الشبه فحينا نقول فلان كالأسد فإننا نقصد الشجاعة وإلا ففى الأسد خصال مذمومة كثيرة .

فى الفعل دون الاسم ، فكان ذلك أصلا فى الفعل لأن ما زيادته لمعنى أصل لما زيادته لغير معنى ، فإن أنث بالتاء انصرف نحو أرمل بمعنى فقير ، فإن مؤنثه أرملة لضعف شبهه بلفظ المضارع ، لأن تاء التأنيث لا تلحقه ، وأجاز الأخفش منعه لجريه مجرى أحمر لأنه صفة وعلى وزنه . نعم قولهم عام أرمل غير مصروف لأن يعقوب حكى فيه سنة رملاء . واحترز بالأصلى عن العارض فإنه لا يعتد به كما سيأتى .

(تنبيهان): **الأول** : مثل الشارح لما تلحقه التاء بأرمل وأباتر وهو القاطع رحمه ، وأدابر وهو الذى لا يقبل نصحا فإن مؤنثها أرملة وأباترة وأدابرة : أما أرمل فواضح ، وأما أباتر وأدابر فلا يحتاج هنا إلى ذكرهما إذ لم يدخلا فى كلام الناظم ، فإنه علق المنع على وزن أفعل ، وإنما ذكرهما فى شرح الكافية لأنه علق المنع على وزن أصلى فى الفعل أى الفعل به أولى ، ولم يخصه بأفعل . ولفظه فيها :

وَوصْفٌ أصْلِىٌّ وَوزْنٌ أصَّلا فِى الفعْلِ تَا أُنْثَى بِهِ لَن تُوصَلَا

ولهذا احترز أيضا من يعمل ومؤنثه يعملة وهو الجمل السريع . **الثانى** : الأولى تعليق الحكم على وزن الفعل الذى هو به أولى لا على وزن أفعل ولا الفعل مجردا ليشمل نحو أحيمر وأفيضل من المصغر فإنه لا ينصرف لكونه على الوزن المذكور نحو أبيطر . ولا يرد نحو بطل وجدل وندس فإن كل واحد منها وإن كان أصلا فى الوصفية وعلى وزن

فى منع صرف الوصف المذكور لكن لو حذف لفظ وزن لكان أوضح وأما قول البعض علة لمحذوف تقديره وإنما نسب هذا الوزن للفعل لأن إلخ ففيه أنه لم يتقدم منه نسبة هذا الوزن إلى الفعل حتى يقال وإنما نسب إلخ وفى بعض النسخ فإنه وزن الفعل به أولى وهو أوضح فتأمل . **(قوله لأن فى أوله)** اعترضه شيخنا والبعض فإن فيه ظرفية الشىء فى نفسه فكان الأولى إسقاط فى ويمكن دفعه بأن المراد بالأول ما قابل الآخر فيكون من ظرفية الجزء فى الكل . **(قوله على معنى فى الفعل)** وهو التكلم . **(قوله فكان ذلك)** أى وزن أفعل . **(قوله فإن أنث بالتاء إلخ)** محترز قوله ممنوع تأنيث بتا . **(قوله لضعف إلخ)** علة لانصرف . **(قوله لأن تاء التأنيث)** أى المتحركة بحركة إعرابية فلا يرد المتحركة بحركة بنية فى نحو هند تقوم . **(قوله وأجاز الأخفش منعه)** أى نحو أرمل . **(قوله نعم إلخ)** استدراك على قوله نحو أرمل . **(قوله عام أرمل)** أى قليل المطر والنفع كما فى القاموس وحينئذ قد يقال الكلام فى أرمل بمعنى فقير إلا أن يجاب بأن تقارب المعنيين كاتحادهما فتأمل . **(قوله وأباتر)** من البتر وهو القطع وأدابر من الإدبار ضد الإقبال . **(قوله من يعمل)** بوزن يفرح الجمل النجيب المطبوع ويقال للناقة النجيبة المطبوعة يعملة كما فى القاموس . **(قوله الذى هو)** أى الفعل به أى الوزن . **(قوله لكونه على الوزن المذكور)** أى الذى الفعل به أولى وإن لم يكن فى حال التصغير على وزن أفعل . **(قوله أبيطر)** مضارع بيطر إذا عالج الدواب . قاموس .

فعل لكنه وزن مشترك فيه ليس الفعل أولى به من الاسم فلا اعتداد به ا هـ **(وألغِيَنَّ عارِضَ ٱلوَصْفِيَّةْ * كأربَعٍ)** فى نحو مررت بنسوة أربع فإنه اسم من أسماء العدد لكن العرب وصفت به فهو منصرف نظرا للأصل ، ولا نظر لما عرض له من الوصفية ، وأيضا فهو يقبل التاء فهو أحق بالصرف من أرمل لأن فيه مع قبول التاء كونه عارض الوصفية ، وكذلك أرنب من قولهم رجل أرنب أى ذليل فإنه منصرف لعروض الوصفية إذ أصله الأرنب المعروف **(وعارِضَ ٱلإسْمِيَّةْ)** أى وألغ عارض الإسمية على الوصف ، فتكون الكلمة باقية على منع الصرف للوصف الأصلى ، ولا ينظر إلى ما عرض لها من الإسمية **(فَالأدْهَمُ القَيدُ لِكَوْنِهِ وُضِعْ * فِى الأصلِ وصْفًا آنصرَافُه مُنِعْ)** نظرا إلى الأصل وطرحا لما عرض من الإسمية .

(تنبيه)*: مثل أدهم فى ذلك أسود للحية العظيمة ، وأرقم لحية فيها نقط كالرقم نظرا إلى الأصل وطرحا لما عرض من الإسمية **(وَأجْدَلٌ)** للصقر **(وأخْيَلٌ)** لطائر ذى نقط كالخيلان يقال له الشقراق **(وَأفْعَى)** للحية **(مصرُوفةٌ)** لأنها أسماء مجردة عن الوصفية فى

(قوله وجدل) بفتح الدال وتكسر : الصلب الشديد وندس كعضد وكتف السريع الاستماع لصوت خفى والفهم كذا فى القاموس . **(قوله وألغينّ عارض الوصفيه)** هذا تصريح بمفهوم قوله أصلى ا هـ مرادى . وإضافة عارض الوصفية من إضافة الصفة للموصوف أو بمعنى من ومثلها إضافة عارض الإسمية . **(قوله وصفت به)** أى فى قولهم مررت بنسوة أربع . **(قوله كونه عارض الوصفية)** بخلاف أرمل بمعنى فقير فإنه متأصل الوصفية . **(قوله وكذلك أرنب)** انظر هل تلحقه تاء التأنيث أو لا وقد يؤخذ الثانى من اقتصاره فى علة انصرافه على عروض الوصفية فحرره . **(قوله فالأدهم)** إلى آخره البيت تفريع على قوله وعارض الإسمية وما قاله البعض غير مستقيم . **(قوله القيد)** عطف بيان على الأدهم من تفسير الأخفى بالأجلى كما تقول البرّ القمح والعقار الخمر . سندوبى . **(قوله وأرقم)** مثله أبطح وهو مسيل واسع فيه دقاق الحصى . وأجرع وهو المكان المستوى . وأبرق وهو أرض خشنة فيها حجارة ورمل وطين مختلطة . وذكر سيبويه أن العرب لم تختلف فى منع صرف هذه الستة أعنى أدهم وأسود وأرقم وأبطح وأجرع وأبرق ا هـ مرادى ، ويخالفه ما سيأتى فى الشرح من أن بعض العرب يصرف الثلاثة الأخيرة . **(قوله كالخيلان)** بكسر الخاء المعجمة وسكون الياء جمع خال وهو النقطة المخالفة لبقية البدن . خالد . **(قوله الشقراق)** فيه لغات ذكرها فى القاموس منها الشقراق كقرطاس والشرقرق كسفرجل قال : وهو طائر معروف مرقط بخضرة وحمرة وبياض ويكون بأرض الحرم . **(قوله لأنها أسماء مجردة عن الوصفية فى أصل الوضع)** أى وفى الحال وإنما اقتصر الشارح على نفى وصفيتها فى الأصل لأنه المعتبر فهى أسماء فى الأصل والحال كما فى التوضيح .

أصل الوضع ولا أثر لما يلمح فى أجدل من الجدل وهو الشدة ، ولا فى أخيل من الخيول وهو كثرة الخيلان ، ولا فى أفعى من الإيذاء لعروضه عليهنّ (وَقَدْ يَنِلْنَ ٱلْمَنْعَا) من الصرف لذلك وهو فى أفعى أبعد منه فى أجدل وأخيل لأنهما من الجدل ومن الخيول كما مر . وأما أفعى فلا مادة لها فى الاشتقاق لكن ذكرها يقارنه تصور إيذائها فأشبهت المشتق وجرت مجراه على هذه اللغة . ومما استعمل فيه أجدل وأخيل غير مصروفين قوله :

[١٠٢٦] كأنَّ ٱلْعُقَيْلِيِّينَ يَوْمَ لَقِيتُهُمْ فِرَاخُ القَطَا لَاقَيْنَ أَجْدَلَ بازِيَا

وقول الآخر :

قال شيخنا وتبعه البعض : وبهذا فارقت نحو أربع فإن أربع اسم فى الأصل وصف فى الحال وهذه أسماء لم تعرض لها الوصفية ولكن يتخيل فيها الوصفية ، وكان منع صرف أربع أحق من منع صرفها إلا أنه لم يرد فيه ، وورد فيها فقبل اهـ وعلى هذا يكون قول المصنف وأجدل إلخ كلاما مستقلا لا مفرعا على قوله : * **وألغينّ عارض الوصفيه** * لأن هذه الأسماء لم تعرض لها الوصفية غاية الأمر أن الوصفية تتخيل فيها ، فالعارض لها تخيل الوصفية لا نفس الوصفية ، إذ لا يلزم من تخيل شيء تحققه ، وحينئذ كان الأولى للشارح فى تعليل صرفها أن يقول بدل قوله لعروضه أى لمح الوصفية عليهنّ لتجردها عن الوصفية رأسا وإن تخيلت فيها ثم ما مر عن شيخنا والبعض من توجيه عدم منع صرف أربع[1] مع أنها أحق بالمنع من نحو أجدل لا يصح توجيها بل هو تقرير للسؤال فتأمل . **(قوله لما يلمح)** عبارة الفارضى وغيره لما يتخيل . **(قوله من الجدل)** بسكون الدال . **(قوله وقد ينلن)** أى يعطين . **(قوله لذلك)** أى للوصفية الملموحة المنضمة إلى وزن أفعل فيكون أجدل بمعنى شديد وأخيل بمعنى متلوّن وأفعى بمعنى مؤذ كل ذلك على سبيل التخيل . **(قوله فلا مادة لها فى الاشتقاق)** أى ليس لها مادة يتأتى اشتقاقها منها وقيل من فوعان السمّ أى حرارته فأصل أفعى أفوع فدخله القلب المكانى ثم قلبت الواو ألفا وقيل من فعوة السمّ أى شدته وعليه فلا قلب مكانيا . **(قوله كأن العقيليين)** بضم العين وقوله لاقين بنون الإناث أى فراخ القطا وقوله أجدل أى صقرا . وبازيا صفته من بزى عليه إذا تطاول عليه ويجوز أن يريد بالبازى الطير المشهور ويكون عطفا على أجدل بحذف العاطف للضرورة . قاله العينى وزكريا .

[١٠٢٦] قاله القطامى من الطويل . ويروى :

كأنَّ بَنِى الدَّغْمَاءِ إذ لَحِقُوا بنا فِـراخُ .... الـخ

والشاهد فى أجدل حيث منع الصرف لوزن الفعل ولمح الصفة ، لأنه مأخوذ من الجدل وهو الشد . وأكثر العرب يصرفه لخلوه عن أصالة الوصفية وهو الصقر . وبازيا صفته : من بزا عليه إذا تطاول عليه . ويجوز أن يكون بازيا هو الطير المشهور ، ويكون عطفا على أجدل ، وحذف العاطف للضرورة .

---

(١) فقد قال الشارح منذ قليل إن هذا اسم من أسماء العدد لكن العرب وصفت به فهو منصرف نظرا للأصل ولا نظر لما عرض له من الوصفية .

[١٠٢٧] ذَرِينِى وعِلْمِى بِالأُمُورِ وشِيمَتِى فَمَا طَائِرِى يَوْمًا عَلَيكِ بِأَخْيَلَا

وكما شذ الاعتداد بعروض الوصفية فى أجدل وأخيل وأفعى كذلك شذ الاعتداد بعروض الإسمية فى أبطح وأجرع وأبرق فصرفها بعض العرب ، واللغة المشهورة منعها من الصرف لأنها صفات استغنى بها عن ذكر الموصوفات فيستصحب منع صرفها كما استصحب صرف أرنب وأكلب حين أجرى مجرى الصفات ، إلا أن الصرف لكونه الأصل ربما رجع إليه بسبب ضعيف بخلاف منع الصرف فإنه خروج عن الأصل فلا يصار إليه إلا بسبب قوىّ (**وَمَنعُ عَدْلٍ معَ وصْفٍ مُعتبَرْ * فِى لَفظِ مَثنَى وثُلَاثَ وأُخَرْ**) منع مبتدأ وهو مصدر مضاف إلى فاعله وهو عدل ، والمفعول محذوف وهو الصرف ومعتبر خبره ، وفى لفظ متعلق به : أى مما يمنع الصرف اجتماع العدل والوصف وذلك فى موضعين : **أحدهما** : المعدول فى العدد إلى مفعل نحو مثنى أو فعال نحو ثلاث **والثانى** : فى أُخَر المقابل لآخرين . أما المعدول فى العدد فالمانع له عند سيبويه والجمهور العدل والوصف : فأحاد

(**قوله بعروض الوصفية إلخ**) أى بعروض تخيل الوصفية ليوافق ما قدمناه فتفطن . (**قوله وأكلب**) مقتضى سياقه أنه اسم جنس جامد لكن قد يوصف به عروضا لا أصالة مثل أرنب ولم أقف على الجنس المسمى به بعد مراجعة القاموس وغيره فانظره . (**قوله إلا أن الصرف إلخ**) يعنى أن صرف نحو أبطح ومنع صرف نحو أجدل وإن كانا شاذين لكن شذوذ صرف نحو أبطح أخف من شذوذ منع صرف نحو أجدل . (**قوله ومنع عدل**) العدل إخراج الكلمة عن صيغتها الأصلية لغير قلب أو تخفيف أو إلحاق أو معنى زائد فخرج نحو أيس مقلوب يئس وفخْذ بإسكان الخاء مخفف فخِذ بكسرها وكوثر بزيادة الواو إلحاقا له بجعفر ورجيل بالتصغير لزيادة معنى التحقير وفائدته تخفيف اللفظ ، وتمحضه للعلمية فى نحو عمر وزفر لاحتماله قبل العدل للوصفية وهو تحقيقى إن دل عليه غير منع الصرف وتقديرى إن لم يدل عليه إلا منع الصرف قاله الحفيد ، ثم هو باعتبار محله أربعة أقسام لأنه إما بتغيير الشكل فقط كجمع عند من قال إنه معدول عن جمع أو بالنقص فقط فيما عدل عن ذى أل وهو سحر وأمس وكذا أخر فى قول أو بالنقص وتغيير الشكل كعمر أو بالزيادة والنقص وتغيير الشكل كحذام ومثلث . (**قوله مع وصف**) متعلق بمحذوف نعت عدل . (**قوله والثانى فى أخر**) الأولى إسقاط فى لأن الموضع الثانى نفس أخر وقوله المقابل آخرين سيأتى محترزه فى التنبيه الأول وهو صريح فى أن أُخَر وصف لجماعة الإناث لأن أخر جمع أخرى وأنه ضد آخرين الذى هو وصف لجماعة الذكور لأن آخرين جمع آخر وأما نحو ﴿ **فعدة من أيام أخر** ﴾ فلتأوله بالجماعات .

[١٠٢٧] قاله حسان بن ثابت الأنصارى رضى الله عنه من قصيدة من الطويل : أى دعينى . والواو بمعنى مع . والشيمة : الطبيعة . وبأخيلا خبر ما التى بمعنى ليس ، والباء زائدة ، وفيه الشاهد حيث منع الصرف لوزن الفعل ولمح الصفة لأنه مأخوذ من المخيول وهو الكثير الخيلان . والأخيل الشقراق ؛ والعرب تتشاءم به : يقال هو أشأم من أخيل . ويجمع على أخايل .

وموحد معدولان عن واحد واحد وثناء ومثنى معدولان عن اثنين اثنين وكذلك سائرها ، وأما الوصف فلأن هذه الألفاظ لم تستعمل إلا نكرات إما نعتا نحو : ﴿ **أولي أجنحة مثنى وثلاث ورباع** ﴾ [فاطر : ١] ، وإما حالا نحو قوله تعالى : ﴿ **فانكحوا ما طاب لكم من النساء مثنى وثلاث ورباع** ﴾ [النساء : ٣] ، وإما خبرا نحو : صلاة الليل مثنى مثنى . وإنما كرر لقصد التأكيد لا لإفادة التكرير . ولا تدخلها أل . قال فى الارتشاف : وإضافتها قليلة . وذهب الزجاج إلى أن المانع لها العدل فى اللفظ وفى المعنى : أما فى اللفظ فظاهر وأما فى المعنى فلكونها تغيرت عن مفهومها فى الأصل إلى إفادة معنى التضعيف . وردّ بأنه لو كان المانع من صرف أحاد مثلا عدله عن لفظ واحد وعن معناه إلى معنى التضعيف للزم أحد أمرين : إما منع صرف كل اسم يتغير عن أصله لتجدد معنى فيه كأبنية المبالغة وأسماء الجموع ، وإما ترجيح أحد المتساويين على الآخر واللازم منتف باتفاق ،

(قوله معدولان عن واحد واحد) أى لأن المقصود التقسيم ولفظ المقصود مكرر أبدا نحو : جاء القوم رجلا رجلا فلما وجدنا أحاد غير مكرر لفظا مع أن المقصود التقسيم كما علمت حكمنا بأن أصله لفظ مكرر ولم يأت بمعناه إلا واحد واحد فحكم بأنه أصله وكذا يقال فى الباقى . أفاده الدماميني . **(قوله وأما الوصف إلخ)** مقابل لقوله فأحاد وموحد معدولان إلخ لأنه فى قوة أن يقال أما العدل فلأن أحاد إلخ أى أما بيان العدل فأحاد إلخ وأما بيان الوصف إلخ ولو قال الوصفية لكان أوضح . **(قوله لم تستعمل إلا نكرات إما نعتا إلخ)** أى فتكون أوصافا أصالة . قال السيد : الوصفية فى ثلاث مثلا أصلية لأنه معدول عن ثلاثة ثلاثة وهذا المكرر لم يستعمل إلا وصفا فكذا المعدول إليه وهو ثلاث وإن لم تكن الوصفية فى أسماء العدد واحد اثنان إلخ أصلية . **(قوله إما نعتا إلخ)** علم منه ما صرح به الفارضى من أنه لابد أن يتقدمها شيء . **(قوله وإنما كرر إلخ)** أى فلا يرد أن مثنى يفيد التكرير فأى فائدة فى إعادته وقوله لا لإفادة التكرير أى لا لتأسيس معنى زائد هو التكرير لحصوله بمثنى الأول . **(قوله ولا تدخلها أل)** وادعى الزمخشرى أنها تعرف فقال يقال فلان ينكح المثنى والثلاث قال أبو حيان : ولم يذهب إليه أحد وكما لا تعرف لا تؤنث فلا يقال مثناة مثلا . قاله الفارضى . **(قوله وذهب الزجاج إلخ)** المعدول عنه على مذهبه إلى أحاد وموحد واحد وإلى ثناء ومثنى اثنان وهكذا كما سيشير إليه الشارح بخلافه على المذهب الأول فواحد واحد واثنان اثنان وهكذا . **(قوله كأبنية المبالغة)** نحو ضرّاب فإنه تغير عن ضارب لإفادة معنى جديد وهو التكثير . **(قوله وأسماء الجموع)** ليس المراد بها أسماء الجموع المعروفة كقوم ورهط إذ لا تغيير فيها بل المراد الجموع نفسها فالإضافة للبيان ، أفاده زكريا . فالجمع تغير عن الواحد لإفادة معنى جديد وهو التعدد . **(قوله ترجيح أحد المتساويين)** أى فى التغيير لإفادة معنى جديد على الآخر ومراده بأحدهما المعدود فى العدد وبالآخر غيره كأبنية المبالغة والجموع .

وأيضا كل ممنوع من الصرف لابد أن يكون فيه فرعية فى اللفظ وفرعية فى المعنى ، ومن شرطها أن تكون من غير جهة فرعية اللفظ ليكمل بذلك الشبه بالفعل ، ولا يتأتى ذلك فى أحاد إلا أن تكون فرعيته فى اللفظ بعدله عن واحد المضمن معنى التكرار ، وفى المعنى بلزومه الوصفية وكذا القول فى أخواته . وأما أُخَر فهو جمع أخرى أنثى آخر بفتح الخاء بمعنى مغاير فالمانع له أيضا العدل والوصف : أما الوصف فظاهر وأما العدل فقال أكثر النحويين إنه معدول عن الألف واللام لأنه من باب أفعل التفضيل فحقه ألا يجمع إلا مقرونا بأل ، والتحقيق أنه معدول عما كان يستحقه من استعماله بلفظ ما للواحد المذكر بدون تغير معناه ، وذلك أن آخر من باب أفعل التفضيل فحقه ألا يثنى ولا يجمع ولا يؤنث إلا مع الألف واللام أو الإضافة فعدل فى تجرده منهما واستعماله لغير الواحد المذكر عن

(قوله ولا يتأتى ذلك) أى الشرط المذكور للفرعية فى المعنى وهو كونها من غير جهة الفرعية فى اللفظ وقوله إلا أن تكون إلخ أى لأن الجهة على ما ذكره الزجاج واحدة وهى العدل . **(قوله واحد المضمن معنى التكرار)** يعنى واحدا المكرر أى عن واحد واحد . زكريا . **(قوله بمعنى مغاير)** أى باعتبار الحال وإلا فمعنى آخر فى الأصل أشد تأخرا وكان فى الأصل معنى جاء زيد ورجل آخر جاء زيد ورجل أشد تأخرا فى معنى من المعانى ثم نقل إلى معنى غير فمعنى رجل آخر رجل غير زيد . دمامينى . **(قوله أما الوصف فظاهر)** لأنه اسم تفضيل بمعنى مغاير باعتبار الحال وبمعنى أشد تأخرا باعتبار الأصل كما مر وعلى كل فهو وصف والظاهر أن صوغه من تأخر فهو اسم تفضيل مصوغ من خماسى شذوذا . **(قوله عن الألف واللام)** أى عن ذى الألف واللام ولا ينافى ذلك أنه نكرة فكيف يكون معدولا عن معرفة لأنه لا يلزم فى المعدول عن الشىء أن يكون بمعناه من كل وجه خلافا للفارسى . دمامينى . **(قوله إلا مقرونا بأل)** أى أو مضافا إلى معرفة . **(قوله والتحقيق إلخ)** فأُخر على الأول معدول عن الآخر وعلى هذا عن آخر بالإفراد والتذكير ولعلّ وجه كون هذا القول هو التحقيق تطابق المعدول والمعدول عنه عليه تنكيرا فتدبر . **(قوله عما كان يستحقه)** أى عن استعمال كان يستحقه بدليل قوله من استعماله إلخ وقوله بلفظ ما للواحد المذكر الإضافة للبيان أى بلفظ هو اللفظ الذى للواحد المذكر هكذا ينبغى تقرير عبارته لا كما قررها البعض ، وكلامه صريح فى أن المعدول عنه الاستعمال المذكور مع أنه لفظ الواحد المذكر فلو قال : والتحيق أنه معدول عما كان يستحقه من لفظ الواحد المذكر لكان أخصر وأولى وقوله بدون تغير معناه حال من لفظ أو من ما أى حالة كون لفظ الواحد المذكر لم يغير معناه الذى هو الواحد المذكر . **(قوله وذلك)** أى وبيان ذلك . **(قوله أو الإضافة)** أى إلى معرفة . **(قوله فعدل فى تجرده)** أى فى حالة هى تجرده إلخ فإن قلت يجوز أن يكون بتقدير الإضافة قلت لا لأن المضاف إليه لا يحذف إلا إذا جاز إظهاره ولا يجوز إظهاره هنا نقله الدمامينى عن الرضى . وانظر وجه عدم جواز

لفظ آخر إلى لفظ التثنية والجمع والتأنيث بحسب ما يراد به من المعنى، فقيل عندى رجلان آخران ورجال آخرون وامرأة أخرى ونساء أخر، فكل من هذه الأمثلة صفة معدولة عن آخر إلا أنه لم يظهر أثر الوصفية والعدل إلا فى أخر لأنه معرب بالحركات بخلاف آخران وآخرون[1]، وليس فيه ما يمنع من الصرف غيرهما بخلاف أخرى فإن فيها أيضا ألف التأنيث فلذلك خص أخر بنسبة اجتماع الوصفية والعدل إليه وإحالة منع الصرف عليه، فظهر أن المانع من صرف أخر كونه صفة معدولة عن آخر مرادا به جمع المؤنث لأن حقه أن يستغنى فيه بأفعل عن فعل لتجرده من أل كما يستغنى بأكبر عن كبر فى قولهم رأيتها مع نساء أكبر منها.

(تنبيهان) **الأول**: قد يكون أخر جمع أخرى بمعنى آخرة فيصرف لانتفاء العدل لأن مذكرها آخر بالكسر بدليل: ﴿**وأن عليه النشأة الأخرى**﴾ [النجم: ٤٧]، ﴿**ثم الله يُنشئ النشأة الآخرة**﴾ [العنكبوت: ٢٠]، فليست من باب أفعل التفضيل والفرق بين أخرى أنثى آخر، وأخرى بمعنى آخرة أن تلك لا تدل على الانتهاء ويعطف عليها مثلها من جنسها، نحو: جاءت امرأة أخرى وأخرى، وأما أخرى بمعنى آخرة فتدل على الانتهاء ولا يعطف عليها مثلها من جنس واحد وهى المقابلة لأولى فى قوله تعالى: ﴿**قالت أولاهم لأخراهم**﴾ [الأعراف: ٣٩]، إذا عرفت ذلك فكان ينبغى أن يحترز عن هذه كما فعل فى الكافية فقال:

إظهاره ولعله كونه يؤدى إلى وصف النكرة بالمعرفة فى نحو: مررت بنساء ونساء أخر لكن يرد أنه بمعنى مغايرات فلا تفيده الإضافة تعريفا، إلا أن يقال كونه بمعناه لا يقتضى أنه فى حكمه من كل وجه فتأمل. **(قوله عن لفظ آخر)** فيه إقامة الظاهر مقام المضمر إذ المعنى عدل فى تجرد آخر عن لفظه إلى لفظ المثنى والمجموع والمؤنث. زكريا. ولعل نكتة الإظهار طول الفصل. **(قوله لم يظهر أثر إلخ)** فيه دلالة ظاهرة على أن جميع هذه الصيغ توصف بمنع الصرف وإن لم يظهر أثره إلا فى المعرب بالحركات فمنع الصرف عنده لا يختص بالمعرب بالحركات بل المختص به ظهور أثره. كذا فى سم. **(قوله فإن فيها ألف التأنيث)** أى وهى تستقل بالمنع فاعتبرت لأنها أوضح من الوصفية والعدل كما فى زكريا. **(قوله مرادا به جمع المؤنث)** حال من آخر بفتح الهمزة وفى هذا القيد دفع لما أورد من أن آخر يصلح للواحد والمثنى والجمع وأُخر لا يصلح إلا للجمع فكيف يكون معدولا عنه، ووجه الدفع أنه معدول عن آخر بمعنى الجماعة لا مطلقا. **(قوله بدليل وأن عليه إلخ)** مرتبط بقوله بمعنى آخرة ووجه الدلالة أنه وصف النشأة فى هذه الآية بالأخرى وبالآخرة فى الآية الثانية وذلك يدل على أن معناهما واحد. **(قوله والفرق)** أى من جهة المعنى. **(قوله مثلها من جنسها)** فلا يقال عندى رجل وحمار آخر ولا امرأة أخرى كذا قال شيخنا فالمراد بالجنس الصنف. **(قوله ولا يعطف عليها مثلها)** لأن الانتهاء الحقيقى لا يتعدد بخلاف معنى المغايرة فيتعدد. سم.

---

(١) إذ هما معربان بالحروف.

وَمَنَعَ الْوَصْفُ وعَدْلٌ أُخَرا مُقَـابِلًا لِآخَرِيـنَ فَـاحْصُرَا

الثانى : إذا سمى بشيء من هذه الأنواع الثلاثة ـ وهى ذو الزيادتين وذو الوزن وذو العدل ـ بقى على منع الصرف لأن الصفة لما ذهبت بالتسمية خلفتها العلمية **(وَوَزنُ مَثْنَى وثُلاثَ كَهمَا * مِن واحِدٍ لأربعٍ فَلْيعلَما)** يعنى ما وازن مثنى وثلاث من ألفاظ العدد المعدول من واحد إلى أربع فهو مثلهما فى امتناع الصرف للعدل والوصف تقول مررت بقوم موحد وأحاد ، ومثنى وثناء ، ومثلث وثلاث ، ومربع ورباع ، وهذه الألفاظ الثمانية متفق عليها ولهذا اقتصر عليها . قال فى شرح الكافية : وروى عن بعض العرب مخمس وعشار ومعشر ولم يرد غير ذلك . وظاهر كلامه فى التسهيل أنه سمع فيها خماس أيضا واختلف فيما لم يسمع على ثلاثة مذاهب : **أحدها** : أنه يقاس على ما سمع وهو مذهب الكوفيين والزجاج ووافقهم الناظم فى بعض نسخ التسهيل وخالفهم فى بعضها . **الثانى** : لا يقاس بل يقتصر على المسموع وهو مذهب جمهور البصريين . **الثالث** : أنه يقال على فعال لكثرته لا على مفعل . قال الشيخ أبو حيان : والصحيح أن البناءين مسموعان من واحد إلى عشرة[1] ، وحكى البناءين أبو عمرو الشيبانى ، وحكى أبو حاتم وابن السكيت من أحاد إلى عشار ومن حفظ حجة على من لم يحفظ .

(قوله مقابلا لآخرين) بفتح الخاء بمعنى مغايرين ومنه قوله تعالى : ﴿ وآخرين منهم لمَّا يلحقوا بهم ﴾ واحترز به عن آخر مقابل آخرين بكسر الخاء فى نحو : يجمع الله الأولين والآخرين وقوله : فاحصرا أى احصر منع صرف آخر فى أخر المقابل لآخرين بفتح الخاء . **(قوله خلفتها العلمية)** فإذا نكر بعد أن سمى به فذهب الخليل وسيبويه إلى أنه لا ينصرف لأنك رددته إلى حال كان لا ينصرف فيها وذهب الأخفش إلى أنه ينصرف لأن الوصفية قد انتقلت عنه بالعلمية وسيأتى ذلك . **(قوله ووزن)** أى موازن كما أشار إليه الشارح وقوله كهما فيه جر الكاف للضمير وتقدم أنه شاذ فالأولى جعلها اسما بمعنى مثل مضافا إلى الضمير وقوله من واحد متعلق بمحذوف حال من الضمير المستكن فى الخبر أى حالة كونه مأخوذا من واحد وقول شيخنا إنه بيان لوزن بمعنى موازن غير صحيح . **(قوله متفق عليها)** أى على ورودها عن العرب بدليل ما يأتى . **(قوله إلى عشرة)** الغاية داخلة بقرينة ما سبق وما يأتى وقولهم الصحيح إن الغاية بإلى خارجة محله إذا لم تقم قرينة على دخولها وأما قول شيخنا السيد الغاية خارجة ولذا عبر بإلى وأما العشرة فغير مسموع صوغ فعال ومفعل منها كما قاله العصام فهو مخالف لما فى الشرح . **(قوله وحكى أبو حاتم وابن السكيت من أحاد إلى عشار)** ولم يتعرضا لسماع موحد إلى معشر ولهذا أخر حكايتهما عن حكاية أبى عمرو الشيبانى .

---

(١) كما تقول القاعدة . أيضا من رأى حجة على من لم ير .

(تنبيه)*: قال فى التسهيل : ولا يجوز صرفها يعنى أخر مقابل آخرين وفعال ومفعل فى العدد مذهوبا بها مذهب الأسماء خلافا للفراء ولا مسمى بها خلافا لأبى على وابن برهان ، ولا منكرة بعد التسمية بها خلافا لبعضهم ا هـ . **أما المسألة الأولى** : فالمعنى أن الفراء أجاز ادخلوا ثلاث ثلاث وثلاثا ثلاثا وخالفه غيره وهو الصحيح . **وأما الثانية** : فقد تقدَّم التنبيه عليها **(وكُن لِجمعٍ مُشبِهٍ مَفاعِلَا * أوِ المفاعيلَ بِمنعٍ كافِلَا)**

(قوله مذهوبا بها مذهب الأسماء) أى المنكرة أو الجامدة على الوجهين الآتيين عاجلا فى كلام الدماميني وعلى الأول اقتصر فى الهمع . **(قوله خلافا للفراء)** أى فإنه زعم أن هذه الألفاظ منعت الصرف للعدل والتعريف بنية أل وأنه يجوز جعلها نكرة ويذهب بها مذهب الأسماء المنصرفة وظاهر تقريرهم المذكور عن الفراء أن يقال إنها تصرف بناء على كونها أسماء نكرات وأنها فى حالة المنع معارف وكلام المصنف يقتضى أن الفراء يرى أنها حال منع الصرف صفات وحال الصرف أسماء وأنها على حالة واحدة بالنسبة إلى التعريف والتنكير . دماميني . ورد قول الفراء بمجيئها أحوالا وصفات للنكرات . **(قوله ولا مسمى بها خلافا لأبى على وابن برهان)** أى لأن الصفة لما ذهبت خلفتها العلمية وما نقله عن أبى على وابن برهان نقله فى التصريح عن الأخفش وأبى العباس وغيرهما وعبارته وقال الأخفش فى المعانى وأبو العباس إنه لو سمى بمثنى أو أحد أخواته انصرف لأنه إذا كان اسما فليس فى معنى اثنين اثنين وثلاثة ثلاثة وأربعة أربعة فليس فيه إلا التعريف خاصة وتبعهما على ذلك الفارسى وارتضاه ابن عصفور وردّ بأن هذا مذهب لا نظير له إذ لا يوجد بناء ينصرف فى المعرفة ولا ينصرف فى النكرة وإنما المعروف العكس وعبارة الفارسى فى التذكرة تخالف هذا فإنه قال : الوصف يزول فيخلفه التعريف الذى للعلم والعدل قائم فى الحالين جميعا ا هـ وحجة الجمهور أن شبه الأصل من العدل حاصل والعلمية محققة فسبب المنع موجود فالوجه امتناع الصرف ا هـ . **(قوله فالمعنى أن الفراء إلخ)** مراد الشارح تصوير الذهاب بها مذهب الأسماء وأما ما نقله البعض عن البهوتى وأقره من أنه لما كان كلام التسهيل يقتضى أن الفراء يوجب صرفها لكونه جوازا مقابلا للمنع وهو يقتضى الوجوب مع أن مذهب الفراء فى الواقع جواز كل من الصرف وعدمه احتاج الشارح إلى بيانه بقوله فالمعنى إلخ فيردّ بأن الجواز الذى قالوا إنه يقتضى الوجوب هو جواز الشىء شرعا بعد امتناعه شرعا ، لا مطلق الجواز فى مقابلة مطلق المنع كما فى هذا المقام ألا ترى أنه لا يفهم من مقابلة منع الصرف بجوازه وجوبه ، فدعوى اقتضاء كلام التسهيل إيجاب الفراء صرفها غير مسلمة . **(قوله فقد تقدم التنبيه عليها)** أى فى قوله إذا سمى بشىء من هذه الأنواع إلخ . **(قوله لجمع)** اعترض بأن الجمعية ليست شرطا كما صرح به السيوطى وغيره بل كل ما كان على هذين الوزنين واستوفى الشروط المذكورة فى الشرح منع صرفه وإن فقدت الجمعية ، فكان الأولى أن يقول للفظ ، ويجاب بأن الجمع فى كلامه تمثيل لا تقييد ، بدليل قوله : ولسراويل إلخ ، وإنما آثر الجمع بالتمثيل لأنه الغالب فى الوزنين .

كافلا خبر كن ، وبمنع متعلق بكافلا ، وكذا لجمع ، ومفاعل مفعول بمشبه : يعنى أن مما يمنع من الصرف الجمع المشبه مفاعل أو مفاعيل أى فى كون أوله مفتوحا وثالثه ألفا غير عوض يليها كسر غير عارض ملفوظ أو مقدر على أول حرفين بعدها أو ثلاثة أوسطها ساكن غير منوى به وبما بعده الانفصال ، فإن الجمع متى كان بهذه الصفة كان فيه فرعية اللفظ بخروجه عن صيغ الآحاد العربية وفرعية المعنى بالدلالة على الجمعية فاستحق منع الصرف . ووجه خروجه عن صيغ الآحاد العربية أنك لا تجد مفردا ثالثه ألف بعدها حرفان أو ثلاثة إلا وأوله مضموم كعذافر ، أو ألفه عوض من إحدى ياءى النسب إما تحقيقا كيمان وشآم فإن أصلهما يمنى وشآمى ، فحذفت إحدى الياءين وعوض عنها الألف ، أو تقديرا نحو تهام وثمان فإن ألفهما موجودة قبل ، وكأنهم نسبوا إلى فعل أو فعل ثم حذفوا إحدى الياءين وعوضوا عنها الألف أو ما يلى الألف غير مكسور بالأصالة بل إما

(قوله مشبه مفاعلا) أى فى الحال كمساجد ، أو فى الأصل كعذارَى ، إذ أصله عذارِى بكسر الراء وتحريك الياء قلبت الكسرة فتحة والياء ألفا كما يأتى . **(قوله بمنع)** أى لصرفه فصلة منع محذوفة لدلالة المقام عليها . **(قوله أى فى كون أوله مفتوحا)** خرج به نحو عذافر وبقوله ثالثه ألفا غير عوض أى من إحدى ياءى النسب تحقيقا أو تقديرا نحو : يمان وشآم ، ونحو : تهام وثمان . وبقوله يليها كسر خرج نحو : براكاء وتدارك وبقوله غير عارض خرج نحو : تدان وتوان . وبقوله أوسطها ساكن خرج ملائكة . وبقوله غير منوى به وبما بعده الانفصال أى بأن يكونا غير ياءى النسب بأن يكون الثالث غير ياء كمصابيح . أو ياء من بنية الكلمة بأن يكون سابقا على ألف التكسير ككرسى وكراسى ، خرج نحو : رباحى وجوارى وجملة الشروط ستة كذا قال شيخنا وتبعه البعض . وفيه أن هذه الأمور المخرجة لم تدخل فى موضوع المسألة حتى تخرج بهذه القيود ، لأن موضوع المسألة الجمع ، والأمور المخرجة مفردات . والجواب ما علم مما مر أن الجمع مثال لا قيد والمراد الجمع ، وكل لفظ على أحد الوزنين . **(قوله فإن الجمع متى كان إلخ)** تعليل لقوله مما يمنع من الصرف الجمع إلخ ، ولا حاجة لجعله تعليلا لمحذوف كما زعم البعض . **(قوله كعذافر)** هو بمهملة فمعجمة الجمل الشديد واسم من أسماء الأسد . **(قوله كيمان وشآم)** بحذف الياء المخففة الساكنة لالتقاء الساكنين هى والتنوين . **(قوله فحذفت إحدى الياءين وعوض عنها الألف)** أى وفتحت همزة شآم لتناسب الألف . **(قوله أو تقديرا)** قال شيخنا : هو مسلم فى تهامى أما ثمان ففيه أن الجوهرى قال إنه منسوب حقيقة كما يأتى ا هـ . قال الدمامينى : والذى دعاهم إلى تقدير نسب نحو تهام سماعه مصروفا فإنهم قالوا رأيت تهاميا بتخفيف الياء والتنوين فلولا أنه على تقدير النسب لمنع الصرف وإن كان مفردا كما منع سراويل ولم يجعلوه كجوار فى منع الصرف وجعل التنوين عوضا لأنه ليس من المنقوص . **(قوله موجودة قبل)** أى قبل ياء النسب . **(قوله وكأنهم نسبوا إلخ)** أى فليس هو على النسب حقيقة كما صرّح به

مفتوح كبراكاء ، أو مضموم كتدارك ، أو عارض الكسر لأجل الاعتلال كتدان وتوان ، ومن ثم صرف نحو عبال جمع عبالة لأن الساكن الذى يلى الألف فيه لا حظ له فى الحركة . والعبالة الثقل يقال ألقى عبالته أى ثقله ، أو يكون ثانى الثلاثة متحرك الوسط كطواعية وكراهية ، ومن ثم صرف نحو ملائكة وصيارفة ، أو هو والثالث عارضان للنسب منوى بهما الانفصال ، وضابطه ألا يسبقا الألف فى الوجود سواء كانا مسبوقين بها كرباحى وظفارى ، أو غير منفكين كحوارى وهو الناصر وحوالى وهو المحتال بخلاف نحو قمارى

ابن الناظم[1] لكن فى كلام الجوهرى ما يخالفه حيث قال وهو يعنى ثمان فى الأصل منسوب إلى الثمن لأنه الجزء الذى صير السبعة ثمانية فهو ثُمنها ثم فتحوا أوله لأنهم يغيرون فى النسب كما قالوا دهرى وسهلى وحذفوا منه إحدى ياءى النسب وعوضوا منها الألف كما فعلوا فى المنسوب إلى اليمن فتثبت ياؤه عند الإضافة كما ثبتت ياء القاضى فتقول ثمانى نسوة وثمانى مائة كما تقول قاضى عبد الله وتسقط مع التنوين عند الرفع والجر وتثبت عند النصب لأنه ليس بجمع فيجرى مجرى جوار وسوار فى ترك الصرف وما جاء فى الشعر غير مصروف فهو على التوهم . اهـ عبد القادر المكى ، وقوله فيجرى إلخ تفريع على المنفى بالميم . **(قوله إلى فعل)** أى بفتح العين كما نسبوا إلى يمن أوفعل أى بسكونها كما نسبوا إلى شأم . **(قوله أو ما يلى الألف إلخ)** عطف على قوله وأوله مضموم وكذا ما يأتى . **(قوله كبرا كاء)** بالمد والهمز الثبات فى الحرب اهـ زكريا . ومراده أنه ليس مما منع صرفه لكونه على وزن منتهى الجموع وإن كان مما منع صرفه لألف التأنيث الممدودة . **(قوله كتدان وتوان)** أصلهما تدانى وتوانى بضم النون فيهما قلبت الضمة كسرة لتناسب الياء وأعلا إعلال قاض . **(قوله ومن ثم إلخ)** أى من أجل وجود غير كسر تالى الألف أصالة فى غير وزن منتهى الجموع . **(قوله لا حظ له فى الحركة)** أى لأنه ليس له أصل يرجع إليه فى ذلك بخلاف نحو دواب فإنه من دب والماضى أصل عينه التحريك . **(قوله متحرك الوسط)** ينبغى حذف الوسط كما فى عبارة التصريح لأن الثانى هو الوسط لا شىء له وسط كما هو ظاهر . **(قوله ومن ثَمَّ)** أى من أجل وجود تحرك ثانى الثلاثة فى غير وزن منتهى الجموع . **(قوله أو هو)** أى الثانى وقوله للنسب أى تحقيقا كما فى رباحى وظفارى أو تقديرا كما فى جوارى وحوالى فالياء فيهما ملحقة بياء النسب لأنهما سمعا مصروفين فقدر فيهما النسب وإن لم يكونا منسوبين حقيقة وقوله منوى بهما الانفصال صفة لازمة لعارضان للنسب . **(قوله وضابطه)** أى العروض للنسب ألا يسبقا الألف فى الوجود بأن سبقتهما الألف أو قارناها لبناء الكلمة على الجميع فالأول ما أشار إليه بقوله مسبوقين بها والثانى ما أشار إليه بقوله : أو غير منفكين . **(قوله كرباحى)** نسبة إلى رباح بلد يجلب منه الكافور . وظفارى نسبة إلى ظفار بوزن قطام مدينة باليمن . اهـ زكريا .

---

(١) راجع له : شرح الألفية / من تحقيقنا .

وبخاتى فإنه بمنزلة مصابيح ، وقد ظهر من هذا أن زنة مفاعل ومفاعيل ليست إلا لجمع أو منقول من جمع كما سيأتى . وقد دخل بذكر التقدير نحو دواب فإنه غير منصرف لأنه أصله دوابب فهو على وزن مفاعل تقديرا .

(تنبيهات)*: **الأول** : لا فرق فى منع ما جاء على أحد الوزنين المذكورين بين أن يكون أوله ميما نحو : مساجد ومصابيح أو لم يكن نحو : دراهم ودنانير . **الثانى** : اشتراط كسر ما بعد الألف مذهب سيبويه والجمهور . قال فى الارتشاف : وذهب الزجاج إلى أنه لا يشترط ذلك فأجاز فى تكسير هَبَىّ أن يقال هباى بالإدغام أى ممنوعا من الصرف . قال : وأصل الياء عندى السكون ولولا ذلك لأظهرتها . **الثالث** : اتفقوا على أن إحدى العلتين هى الجمع واختلفوا فى العلة الثانية : فقال أبو على هى خروجه عن صيغ الآحاد وهذا الرأى هو الراجح وهو معنى قولهم إن هذه الجمعية قائمة مقام علتين . وقال

(قوله بخلاف قمارى وبخاتى) أى ونحوهما ككراسى فالياء المشددة فى نحو قمارى موجودة قبل ألف الجمع لأنها وجدت فى المفرد نحو قمرى وهو سابق على الجمع . **(فائدة)***: لو نسبت إلى نحو قمارى صرفت المنسوب لأن هذه الياء الموجودة فى المنسوب إليه تحذف ويؤتى بياء النسب وهى لا تؤثر المنع كما قاله الدماميني . **(قوله فإنه بمنزلة مصابيح)** أى فى سبق الثانى والثالث على الألف . لا يقال ياء مصابيح لم تكن فى المفرد حتى تكون سابقة على ألف الجمع لأنا نقول هى بدل ألف مصباح وللبدل حكم المبدل . **(قوله وقد ظهر من هذا)** أى من عدم وجود مفرد عربى على زنة مفاعل أو مفاعيل بالشروط المذكورة وقوله أو منقول من جمع فيه أنه لم يتعرض فيما مر للمنقول من جمع فكيف قال : وقد ظهر من هذا إلخ إلا أن يقال : المراد من قوله سابقا أنك لا تجد مفردا أى أصالة فيكون فيه إشارة إلى وجود المفرد بالنقل فتأمل ، وقوله كما سيأتى أى فى قوله وإن به سمى إلخ فهو راجع للثانى فقط . **(قوله وقد دخل بذكر التقدير)** أى فى قوله نعتا لكسر ملفوظ أو مقدر . **(قوله هبىّ)** بفتح الهاء والباء الموحدة وتشديد التحتية : الصبى الصغير والأنثى هبية . كذا فى القاموس . **(قوله ولولا ذلك لأظهرتها)** أى بالفك لكونها متحركة حينئذ فكان يقال هبايى واعترضه سم بأن اجتماع المثلين فى كلمة يوجب الإدغام وإن كان أولهما متحركا كما فى دواب ونحوه وأجاب يس بأن الياء لو ظهرت لقيل هبايا لما ستعرفه من قول المصنف :

والمد زيد ثالثا فى الواحد همزا يرى فى مثل كالقلائد

وافتح ورد الهمز يا فيما أعل .

وإذا قيل هبايا لم يحصل الإدغام وفيه عندى نظر وإن أقره غيره لعدم دخول نحو هبى فى قول المصنف والمد إلخ لأن ثالثه ليس مدا وإن كان لينا .

قوم : العلة الثانية تكرار الجمع تحقيقا أو تقديرا فالتحقيق نحو : أكالب وأراهط إذ هما جمع أكلب وأرهط ، والتقدير نحو مساجد ومنابر فإنه وإن كان جمعا من أول وهلة لكنه بزنة ذلك المكرر أعنى أكالب وأراهط فكأنه أيضا جمع جمع ، وهذا اختيار ابن الحاجب . واستضعف تعليل أبى على بأن أفعالا وأفعلا نحو : أفراس وأفلس جمعان ولا نظير لهما فى الآحاد وهما مصروفان ، والجواب عن ذلك من ثلاثة أوجه : **الأول** : أن أفعالا وأفعلا يجمعان نحو : أكالب وأناعم فى أكلب وأنعام . وأما مفاعل ومفاعيل فلا يجمعان ، فقد جرى أفعال وأفعل مجرى الآحاد فى جواز الجمع ، وقد نص الزمخشرى على أنه مقيس فيهما . **الثانى** : أنهما يصغران على لفظهما كالآحاد نحو : أكيلب وأنيعام ، وأما مفاعل ومفاعيل فإنهما إذا صغرا ردا إلى الواحد أو إلى جمع القلة ثم بعد ذلك يصغران . **الثالث** : أن كلا من أفعال وأفعل له نظير من الآحاد يوازنه فى الهيئة وعدة الحروف ، فأفعال نظيره ـ فى فتح أوله وزيادة الألف رابعة ـ تفعال نحو : تجوال وتطواف ، وفاعال نحو : ساباط وخاتام ، وفعلال نحو : صلصال وخزعال . وأفعل نظيره فى فتح أوله وضم ثالثه تفعل

(قوله وهو معنى قولهم إلخ) أى الخروج أى مع الدلالة على الجماعة معنى قولهم إلخ ولك أن تقول يحتمل قولهم المذكور أن العلة الثانية تكرار الجمع كما هو اختيار ابن الحاجب . **(قوله من أول وهلة)** قال فى المصباح : يقال لقيته أول وهلة أى أول كل شيء . **(قوله ولا نظير لهما فى الآحاد)** أى فلو كانت العلة الثانية الخروج عن صيغ الآحاد لمنعا من الصرف . **(قوله فلا يجمعان)** أى جمع تكسير وإلا فقد يجمعان جمع تصحيح كقولهم فى نواكس نواكسون وفى أيامن أيامنون وكقولهم فى حدائد حدائدات وفى صواحب صواحبات ، قاله الشارح فى آخر باب التكسير . **(قوله فقد جرى أفعال وأفعل إلخ)** فإن قلت هذا لا يدفع الاعتراض لأن هذا لا يقتضى أن لهما نظيرا فى الآحاد قلت حاصل الجواب أن مرادنا بالخروج عن صيغ الآحاد الخروج عن صيغها لفظا وحكما ، وأفعال وأفعل لم يخرجا عن حكم الآحاد لجواز جمعهما كالآحاد وكذا يقال فى الجواب الثانى . اهـ هندى . **(قوله وقد نص الزمخشرى إلخ)** أى فليس فى جمع أكلب وأنعام على أكالب وأناعم شذوذ حتى يضعف به الوجه الأول . **(قوله على أنه)** أى الجمع على مفاعل . **(قوله وأنيعام)** بالألف لما سيأتى فى قول الناظم :

★ كذاك ما مدة أفعال سبق ★

إلخ فلا يقال أنيعيم بقلب الألف ياء بل تبقى الألف . **(قوله أو إلى جمع القلة)** قال شيخنا لعله أراد ما يشمل جمعى التصحيح فإنهما من جموع القلة فتقول فى تصغير مساجد مسيجدات . **(قوله الثالث)** محصله عدم تسليم خروجهما عن صيغ الآحاد لفظا بإثبات نظائر لهما من الآحاد فى الهيئة وعدة الحروف وإن لم تكن مبدوءة بالهمزة مثلهما فكان الأولى تقديمه على الجوابين الأولين لأن محصلهما تسليم خروجهما عن صيغ الآحاد لفظا وعدم إثبات خروجهما عنها حكما . **(قوله تجوال وتطواف)** مصدران لجال وطاف وقيل لتجول وتطوف .

نحو : تتفل وتنضب ، ومفعل نحو : مكرم ومهلك ، على أن ابن الحاجب لو سئل عن ملائكة لما أمكنه أن يعلل صرفه إلا بأن له فى الآحاد نظيرا نحو : طواعية وكراهية **(وَذَا آعتِلاَلٍ منهُ كالْجوازِى * رفعًا وجَرًّا أُجرِه كَسارى)** يعنى ما كان من الجمع الموازن مفاعل معتلا فله حالتان : **إحداهما** أن يكون آخره ياء قبلها كسرة نحو : جوار وغواش والأخرى أن تقلب ياؤه ألفا نحو عذارى ومدارى ، فالأول يجرى فى رفعه وجره مجرى قاض وسار فى حذف يائه وثبوت تنوينه نحو : ﴿ **ومن فوقهم غواش** ﴾ [الأعراف : ٤١] ، ﴿ **والفجر * وليال عشر** ﴾ [الفجر : ١] ، وفى النصب مجرى دراهم فى سلامة آخره

(قوله ساباط) هو سقيفة بين دارين تحتها طريق . قاموس . **(قوله وخاتام)** لغة فى الخاتم . **(قوله نحو صلصال)** هو الطين ما لم يجعل خزفا . وخزعال بالخاء المعجمة فالزاى فالعين المهملة هو العرج يقال ناقة بها خزعال أى عرج . **(قوله نحو تتفل)** بفوقيتين وفاء ولد الثعلب وتنضب بفوقية فنون فضاد معجمة شجر يتخذ منه السهام . **(قوله نحو مكرم ومهلك)** مصدر أكرم وهلك ويجوز فى لام مهلك الفتح والكسر أيضا فتكون مثلثة[1] . **(قوله على أن ابن الحاجب لو سئل إلخ)** قد يقال يمكنه أن يعلل صرفه بأنه لم يتكرر لا تحقيقا وهو ظاهر إذ هو جمع ملك من أول وهلة ولا تقديرا لأنه ليس على وزن المكرر الذى هو مفاعل أو مفاعيل لتحرك الوسط فى الثلاثة التى بعد الألف . سم بإيضاح . **(قوله منه)** صفة لذا أو حال منه وكذا قوله كالجوارى وضمير منه للجمع المتقدم وقوله كسارى أى إجراؤه كإجراء سارى أو حالة كونه كسارى . **(قوله يعنى ما كان إلخ)** لما كان مفهوم قول المصنف كالجوارى أن ما كان من معتل منتهى الجموع كالعذارى لا يجرى كسار فى حذف حرف العلة وثبوت التنوين بل يبقى فيه حرف العلة ولا يثبت التنوين . قال الشارح يعنى فإتيانه بالعناية المقتضية تضمن كلام المصنف حكم نحو جوار وحكم نحو العذارى بالنظر إلى المنطوق والمفهوم وهذا لا ينافى ما سيذكره الشارح من خروج نحو العذارى عن حكم نحو جوار بقول المصنف كالجوارى كما لا يخفى على ذى بصيرة ولغفلة البعض عما ذكرنا زعم أن فى كلام الشارح تناقضا لاقتضاء أول كلامه دخول القسمين فى النظم واقتضاء آخر كلامه خروج الثانى منه وأنه كان الأولى حذف يعنى . **(قوله أن تقلب ياؤه ألفا)** أى بعد قلب الكسرة قبلها فتحة كما يأتى . **(قوله نحو عذارى)** جمع عذراء بالمد وهى البكر . ومدارى جمع مدرى بكسر الميم والقصر وهو مثل الشوكة تحك به المرأة رأسها وأصلهما عذارى ومدارى بالكسرة ثم أبدلت الكسرة فتحة أى اتباعا لفتحة ما قبل الألف فقلبت الياء ألفا لتحركها وانفتاح ما قبلها . ا هـ تصريح . والذى فى شرح الشارح على التوضيح أن مدارى جمع مدراء أى كحمراء وهى المتنفخة الجنبين وفى القاموس ما يوافقه . وذكر أن الفعل مدر كفرح فهو أمدر وهى مدراء ودالها مهملة . **(قوله فى حذف يائه إلخ)** أى لا فى جميع الوجوه فإن جره بفتحة مقدرة وتنوينه تنوين عوض بخلاف نحو قاض فإنه بكسرة مقدرة وتنوينه تنوين صرف كما سينبه عليه الشارح .

(١) أي بالحركات الثلاث .

وظهور فتحته نحو : ﴿ سيروا فيها ليالى ﴾ [سبأ : ١٨] . **والثانى** : يقدر إعرابه ولا ينوّن بحال ، ولا خلاف فى ذلك ، وهذا خرج من كلامه بقوله كالجوارى .

(تنبيهات): **الأول** : اختلف فى تنوين جوار ونحوه : فذهب سيبويه إلى أنه تنوين عوض عن الياء المحذوفة لا تنوين صرف ، وذهب المبرد والزجاج إلى أنه عوض عن حركة الياء ثم حذفت الياء لالتقاء الساكنين . وذهب الأخفش إلى أنه تنوين صرف لأن الياء لما حذفت تخفيفا زالت صيغة مفاعل وبقى اللفظ كجناح فانصرف ، والصحيح مذهب سيبويه . وأما جعله عوضا عن الحركة فضعيف لأنه لو كان عوضا عن الحركة لكان التعويض عن حركة الألف فى نحو موسى وعيسى أولى لأن حاجة المتعذر إلى التعويض

(قوله والفجر وليال) فليال مجرور بفتحة مقدرة على الياء المحذوفة لالتقاء الساكنين منع من ظهورها الثقل نيابة عن الكسرة لأنه ممنوع من الصرف لصيغة منتهى الجموع تقديرا أى بحسب الأصل . **(قوله فى سلامة آخره)** أى من الحذف . **(قوله وهذا خرج من كلامه)** أى من منطوق كلامه فلا ينافى دخوله فى كلامه مفهوما أعنى أن حكمه مستفادا من كلامه بطريق المفهوم ولهذا قال الشارح فى أول عبارته يعنى كما أوضحناه سابقا . **(قوله فذهب سيبويه إلى أنه تنوين عوض عن الياء المحذوفة)** خرجه الأكثر على أن الإعلال مقدم على منع الصرف لكون سببه وهو الثقل أمرا ظاهرا محسوسا بخلاف منع الصرف فإن سببه مشابهة الاسم الفعل وهى خفية فأصل جوار على هذا جوارىٌ بالتنوين استثقلت الضمة على الياء فحذفت الضمة فالتقى ساكنان فحذفت الياء لالتقائهما ثم حذف التنوين لوجود صيغة منتهى الجمع تقديرا لأن المحذوف لعلة كالثابت ثم خيف رجوع الياء فأتى بالتنوين عوضا عنها وخرجه بعضهم على أن منع الصرف مقدم فأصل جوار على هذا جوارى بترك التنوين لصيغة منتهى الجمع فحذفت ضمة الياء للثقل ثم الياء تخفيفا ثم أتى بالتنوين عوضا عنها فعلم أن سبب الحذف على الأول التقاء الساكنين وعلى الثانى التخفيف وعليه بنى الشارح السؤال والجواب الآتيين . **(قوله عوض عن حركة الياء)** أى وحصل التعويض قبل حذف الياء بدليل قوله ثم حذفت الياء وهذا بناء على أن منع الصرف مقدم على الإعلال فأصله على مذهب المبرد جوارى بترك التنوين حذف ضمة الياء لثقلها وأتى بالتنوين عوضا عنها فالتقى ساكنان فحذفت الياء لالتقائهما . **(قوله لأن الياء لما حذفت تخفيفا)** أى لا لالتقاء الساكنين فهو مبنى على تقديم منع الصرف على الإعلال . **(قوله لأن حاجة المتعذر إلخ)** وجهه أن العامل فى كل من المنقوص والمقصور طالب أثرا وقد ظهر الأثر مع المنقوص فى الجملة لظهوره حالة النصب ولم يظهر فى المقصور أثر بالكلية فكان أولى بالتعويض

أشد من حاجة المتعسر ، ولألحق مع الألف واللام كما ألحق معهما تنوين الترنم واللازم منتف فيهما فكذا الملزوم . وأما كونه للصرف فضعيف أيضا إذ المحذوف فى قوة الموجود وإلا لكان آخر ما بقى حرف إعراب واللازم كما لا يخفى منتف . فإن قلت إذا جعل عوضا عن الياء فما سبب حذفها أولا ؟ قلت : قال فى شرح الكافية : لما كانت ياء المنقوص قد تحذف تخفيفا ويكتفى بالكسرة التى قبلها وكان المنقوص الذى لا ينصرف أثقل التزموا فيه من الحذف ما كان جائزا فى الأدنى ثقلا ليكون لزيادة الثقل زيادة أثر ، إذ ليس بعد الجواز إلا اللزوم . انتهى . واعلم أن ما تقدم عن المبرد من أن التنوين عوض عن الحركة هو المشهور عنه كما نقل الناظم فى شرح الكافية . وقال الشارح : ذهب المبرد إلى أن فيما

وبهذا سقط ما يقال كان الظاهر عكس الأولوية لأن التعويض يقتضى حذف شىء وإقامة غيره مقامه ، والمقصور لم يظهر فيه أثر حتى يقال حذف وعوض عنه التنوين ، بخلاف المنقوص فإن الحركات تظهر فى لفظه لكن ثقل بعضها فترك وعوض عنه التنوين . أفاده البهوتى . (**قوله ولألحق مع الألف واللام كما ألحق إلخ**) أى بجامع أن كلا من تنوين الترنم وتنوين نحو جوارٍ على مذهب المبرد عوض عن شى فتنوين الترنم عوض عن مدة الإطلاق وتنوين نحو جوار عوض عن حركة الياء قال البعض تبعا لشيخنا : كان الأولى أن يقول الشارح ولألحق مع الألف واللام لأنه عنده عوض عن الحركة والحركة تجامع الألف واللام ا هـ ولعل وجهه أن قياس العوض على المعوض عنه أقرب من قياسه على تنوين الترنم فتأمل ، ثم قال البعض : وقد يقال هذا اللازم جار على القول بأنه عوض عن الياء بل هو أظهر فيه بأن يقال لو كان عوضا عن الياء لألحق مع الألف واللام كما ألحق معهما تنوين الترنم بجامع أن كلا منهما عوض عن حرف ا هـ وقد يجاب بأن التنوين هنا ليس لمحض العوضية عن الياء بل للعوضية عنها ومنع عودها لأنه لا يجمع بين العوض والمعوض عنه فكان كضد الياء التى تجامع الألف واللام فناسب ألا يجامع الألف واللام فاحفظه فإنه دقيق . (**قوله واللازم**) يعنى أولوية التعويض عن حركة الألف فى نحو موسى وعيسى وإلحاق التنوين مع الألف واللام وقوله فيهما مرتبط باللازم والضمير للقضيتين المتقدمتين أعنى قوله لكان التعويض إلخ وقوله ولألحق إلخ . (**قوله إذ المحذوف**) وهو الياء فى قوة الموجود أى فصيغة منتهى الجمع موجودة تقديرا . (**قوله فإن قلت إلخ**) مبنى السؤال والجواب على أن منع الصرف مقدم على الإعلال كما مر . (**قوله فما سبب حذفها**) أى على سبيل الوجوب بقرينة أن الجواب يفيد تعليل حذفها على سبيل الوجوب . (**قوله قد تحذف تخفيفا**) يفيد أن حذف ياء المنقوص غير واجب ويصرح بذلك قوله ما كان جائزا فى الأدنى وفيه نظر فإن أراد المقرون بأل فليس الكلام فيه ا هـ سم على أن المقرون بأل يستوى فيه المنصرف وغيره . (**قوله وقال الشارح ذهب المبرد إلخ**) على هذا يكون المبرد مخالفا لسيبويه فى الساكن الذى ردف الياء فسيبويه يقول هو التنوين الموجود قبل حذفه والمبرد يقول هو التنوين المقدر في كل

لا ينصرف تنوينا مقدرا بدليل الرجوع إليه فى الشعر ، وحكموا له فى جوارٍ ونحوه بحكم الموجود وحذفوا لأجله الياء فى الرفع والجر لتوهم التقاء الساكنين ثم عوضوا عما حذف التنوين وهو بعيد ، لأن الحذف لملاقاة ساكن متوهم الوجود مما لم يوجد له نظير ولا يحسن ارتكاب مثله . **الثانى** : ما ذكر من تنوين جوار ونحوه فى الرفع والجرّ متفق عليه ، نص على ذلك الناظم وغيره . وما ذكره أبو على من أن يونس ومن وافقه ذهبوا إلى أنه لا ينون ولا تحذف ياؤه وأنه يجر بفتحة ظاهرة وهم ، وإنما قالوا ذلك فى العلم وسيأتى بيانه . **الثالث** : إذا قلت مررت بجوار فعلامة جره فتحة مقدرة على الياء لأنه غير منصرف ، وإنما قدرت مع خفة الفتحة لأنها نابت عن الكسرة فاستثقلت لنيابتها عن المستثقل ، وقد ظهر أن قوله كسار إنما هو فى اللفظ فقط دون التقدير ، لأن سار جره بكسرة مقدرة وتنوينه تنوين التمكين لا العوض لأنه منصرف . وقد تقدم أول الكلام

(ولِسَراويلَ بِهذا الجمعِ * شَبَهٌ اقتضى عمومَ المَنعِ) اعلم أن سراويل اسم مفرد أعجمى جاء على وزن مفاعيل فمنع من الصرف لشبهه بالجمع فى الصيغة المعتبرة لما عرفت أن بناء مفاعل ومفاعيل لا يكونان فى كلام العرب إلا لجمع أو منقول من جمع ، فحق ما وازنهما أن يمنع من الصرف وإن فقدت منه الجمعية إذا تم شبهه بهما ، وذلك بأن لا تكون

ممنوع من الصرف وموافقا له فى أن المعوض عنه الياء المحذوفة . **(قوله وحذفوا لأجله الياء)** أى بعد حذف حركتها المقدرة استثقالا . زكريا . **(قوله ساكن متوهم الوجود)** هو التنوين المقدر . **(قوله وأنه يجر بفتحة ظاهرة)** أى ويرفع بضمة مقدرة على الياء الموجودة فيقال جاء جوارى بياء ساكنة وقوله وإنما قالوا ذلك فى العلم أى فى المنقوص العلم كقاض علم امرأة وقوله وسيأتى بيانه أى فى شرح قول المصنف وما يكون منه منقوصا إلخ . **(قوله مع خفة الفتحة)** لم يضمر لأنه لو أضمر لرجع الضمير إلى خصوص الفتحة المقدرة على الياء نيابة عن الكسرة فيتدافع مع قوله فاستثقلت إلخ فالمراد بالفتحة جنسها فليس فى قوله مع خفة الفتحة إظهار فى مقام الإضمار . **(قوله ولسراويل)** خبر شبه وبهذا متعلق بشبه وفيه تقديم معمول المصدر عليه للوزن . كذا قال خالد وتبعه شيخنا والبعض وفيه مسامحة لأن الظاهر أن شبه اسم مصدر لا مصدر . **(قوله اسم مفرد أعجمى)** زاد الفارضى نكرة مؤنث وقال فى القاموس : السراويل فارسية معربة وقد تذكّر ثم قال : والسراوين بالنون ، والشروال بالشين أى المعجمة لغة . **(قوله لما عرفت إلخ)** أى وإنما كان أعجميا لما عرفت إلخ . **(قوله أو منقول من جمع)** وهو ما سمى به من هذا الجمع . **(قوله فحق ما وازنهما)** أى فحق اسم الجنس الذى وازن مفاعل أو مفاعيل وكأنه تفريع على قوله منع من الصرف لشبهه بالجمع فى الصيغة المعتبرة صرّح به توطئة لقوله إذا تم شبهه إلخ . **(قوله وذلك)** أى تمام شبهه بهما بألا يكون إلخ .

ألفه عوضا من إحدى ياءى النسب ولا كسرة ما يلى ألفه عارضة ، ولا بعد ألفه ياء مشدّدة عارضة ، ولم يوجد ذلك فى مفرد عربى كما مر . ولما وجد فى مفرد أعجمى وهو سراويل لم يكن إلا منعه من الصرف وجها واحدا خلافا لمن زعم أن فيه وجهين : الصرف ومنعه ، وإلى التنبيه على ذلك أشار بقوله :

* شَبَهٌ اقتضى عمومَ المنعِ *

أى عموم منع الصرف فى جميع الاستعمال خلافا لمن زعم غير ذلك . ومن النحويين من زعم أن سراويل عربى وأنه فى التقدير جمع سروالة سمى به المفرد ، وردّ بأن سروالة لم يسمع . وأما قوله :

[١٠٢٨] * عَلَيهِ مِنَ اللُّؤْمِ سِرْوالةٌ *

(قوله ولم يوجد ذلك إلخ) مرتبط بقوله فحق ما وازنهما أن يمنع من الصرف وإن فقدت منه الجمعية إذا تم شبهه بهما واسم الإشارة يرجع إلى تمام شبهه بهما وكذا الضمير فى قوله ولما وجد . (قوله خلافا لمن زعم إلخ) هو ابن الحاجب حيث قال فى الكافية : وسراويل إذا لم يصرف وهو الأكثر فقد قيل إنه أعجمى حمل على موازنه وقيل عربى جمع سروالة وإذا صرف فلا إشكال اهـ . وفى التوضيح : ونقل ابن الحاجب أن من العرب من يصرفه و أنكر ابن مالك عليه ذلك اهـ . قال الحفيد : لا وجه لإنكاره لأن ابن الحاجب ثقة وقد نقله . (قوله وأنه فى التقدير إلخ) أى يقدر أن سراويل كان جمع سروالة فنقل من الجمعية إلى تسمية المفرد به وسيأتى وجه آخر فى معنى العبارة . (قوله سمى به المفرد) أى أطلق اسم جنس على هذه الآلة المفردة كما عبر بذلك المرادى . (قوله ورد بأن سروالة لم يسمع) اعترض بأنه لا يصلح ردا للقول بأنه جمع سروالة تقديرا لأن تقدير كونه جمعا لسروالة لا يستلزم سماع سروالة وإنما يصلح ردا للقول بأنه جمع سروالة تحقيقا كما حكاه السندوبى وغيره وعبارة السندوبى : وقيل إنه جمع سروالة تقديرا أو تحقيقا بناء على سماع سروالة كما نقل عن أهل اللغة اهـ ويمكن حمل كلام الشارح على هذا القول بأن يراد بقوله فى التقدير بحسب الأصل . (قوله عليه من اللؤم سروالة) تمامه :

* فليس يرقّ لمستعطف *

والضمير فى عليه للمذموم واللؤم الدناءة فى الأصل والخساسة فى الفعل . زكريا .

[١٠٢٨] تمامه : * فَلَيْسَ يَرِقُّ لِمُسْتَعْطِفِ *

قائله مجهول . وقيل مصنوع . من المتقارب : أى على ذاك المذموم . من اللؤم بالضم وهو الدناءة فى الأصل والخساسة فى الفعل . والشاهد فى سروالة حيث احتج به من قال إن سراويل جمع سروالة ، وإن سراويل منع الصرف لكونها جمعا ، والفاء للتعليل . والمستعطف طالب العطف .

فمصنوع لا حجة فيه . وذكر الأخفش أنه سمع من العرب من يقول سروالة . ويرد هذا القول أمران : **أحدهما** : أن سروالة لغة فى سراويل لأنها بمعناه فليس جمعا لها كما ذكره فى شرح الكافية ، **والآخر** : أن النقل لم يثبت فى أسماء الأجناس وإنما ثبت فى الأعلام .

(تنبيهان) الأول : قال فى شرح الكافية : وينبغى أن يعلم أن سراويل اسم مؤنث فلو سمى به مذكر ثم صغر لقيل فيه سرييل غير مصروف للتأنيث والتعريف ، ولولا التأنيث لصرف كما يصرف شراحيل إذا صغر فقيل شريحيل لزوال صيغة منتهى التكسير . **الثانى** : شذ منع صرف ثمان تشبيها له بجوار نظرا لما فيه من معنى الجمع وأن ألفه غير عوض فى الحقيقة . قال فى شرح الكافية : ولقد شبه ثمانيا بجوار من قال :

[١٠٢٩] يَحْدُو ثَمانِيَ مُولَعًا بِلَقَاحِهَا حَتى هَمَمْنَ بزَيغةِ الإرتَاجِ

(قوله فمصنوع) أى من كلام المولدين . **(قوله وذكر الأخفش)** رد للرد ولرده له احتاج إلى رد آخر فقال : ويرد هذا القول أى القول بأن سراويل جمع سروالة فى التقدير أمران إلخ وحاصل الأول أنا لا نسلم أن سروالة وإن كانت مسموعة مفرد سراويل بل هى لغة فيه فلا يصح كونه فى التقدير جمع سروالة . وحاصل الثانى أنه لو كان فى التقدير جمعا فسمى به المفرد لاستلزم ذلك نقل الجمع إلى اسم الجنس وهو منتف ؛ لأن الثابت إنما هو نقل الجمع إلى العلم كما فى مدائن وإذا انتفى اللازم انتفى الملزوم وهو أنه كان فى التقدير جمعا فسمى به المفرد هذا هو اللائق فى تقرير كلامه وبه يعلم أن دعوى البعض أن الأمر الثانى مبنى على تسليم أنه جمع سروالة غير مسموعة وأن تبجحه بما لا ينبغى على من لولاه ما راح ولا جاء لم يتم نسأل الله العافية . وكيف يليق تسليم كونه جمع سروالة ومنع تسمية المفرد به مع أن الغرض ليس إلا منع كونه جمع سروالة لأنه المنازع فيه لا منع تسمية المفرد به لأن مجرد تسمية المفرد به محل اتفاق فلا يصح منعها فتدبر . بقى أنه قد يبحث فى الأمر الأول بمنع أن سروالة بمعنى سراويل بل هى بمعنى قطعة خرقة كما فى الرضىّ وفى الثانى بأن اختصاص النقل بالأعلام دون أسماء الأجناس مسلم فى النقل التحقيقىّ دون التقديرى الذى كلامنا فيه إلا أن يجاب بأن معنى قوله فى التقدير بحسب الأصل كما مر إيضاحه فتنبه . **(قوله اسم مؤنث)** وإنما لم تلحقه تاء التأنيث عند تصغيره لأن من شرط لحاقها المؤنث تأنيثا معنويا عند تصغيره أن يكون ثلاثيا كما سيأتى فى قول المصنف :

واختم بتا التأنيث ما صغرت من مؤنث عار ثلاثى كسن

(قوله سرييل) أصله سريويل فقلبت الواو ياء لاجتماعها مع الياء وسبق إحداهما بالسكون . **(قوله للتأنيث)** أى لكون اللفظ مؤنثا وضعا كزينب . **(قوله لزوال صيغة منتهى التكسير)** أى مع عدم ما يخلفها فى المنع بخلاف الأول . **(قوله يحدو ثمانى إلخ)** الحدو سوق الإبل والغناء لها ومولعا بفتح اللام حال من الضمير في يحدو من أولع بالشيء

[١٠٢٩] هو من الكامل . ويحدو من الحدو وهو سوق الإبل والغناء لها . والشاهد فى ثمانى حيث منع صرفه للضرورة تشبيها له بمساجد . ومولعا بفتح اللام حال من الضمير الذى فى يحدو : من أولع بالشىء إذا أغرم به . واللقاح بفتح اللام وهو ماء الفحل وهو المراد ههنا . وأما اللقاح بكسر اللام فهو جمع لقوح وهى الناقة التى تحلب . والزيفة بفتح الزاى المعجمة : الميلة . والإرتاج بالكسر : من ارتجت الناقة إذا أغلقت رحمها على الماء . والمعنى من شدة طربهن فى الحدو . وهممن أى قصدن بالميل عن الإرتاج وتحقيقه فى الأصل .

والمعروف فيه الصرف لما تقدم . وقيل هما لغتان **(وإنْ بِهِ سُمِّيَ أو بِما لَحِقْ ★ بِهِ فالانصرافُ مَنعهُ يَحِقْ)** يعنى أن ما سمى به من متال مفاعل أو مفاعيل فحقه منع الصرف سواء كان منقولا من جمع محقق كمساجد اسم رجل أو مما لحق به من لفظ أعجمى مثل سراويل وشراحيل ، أو لفظ ارتجل للعلمية مثل هوازن . قال الشارح : والعلة فى منع صرفه ما فيه من الصيغة مع أصالة الجمعية أو قيام العلمية مقامها ، فلو طرأ تنكيره انصرف على

أغرى به واللقاح بفتح اللام ماء الفحل وأما بكسرها فجمع لقحة وهى الناقة التى تحلب وليس مرادا هنا والزيفة بفتح الزاى الميلة والإرتاج بالكسر من ارتجت الناقة إذا أغلقت رحمها على الماء . والمعنى من شدة طربهن من الحدو هممن بميلهن عن الإرتاج . كذا فى العينى . **(قوله من لفظ أعجمى)** بيان لما لحق أى من اسم جنس مفرد أعجمى . **(قوله وشراحيل)** مقتضى سياقه أنه اسم جنس مثل سراويل لا علم ولم يذكر فى القاموس إلا أنه علم فتدبر . **(قوله أو لفظ)** هكذا فى النسخ بالجرّ عطفا على لفظ الأول أو على جمع قال البعض : والصواب النصب عطفا على « منقولا » لأن العلم المرتجل مقابل للعلم المنقول لا أن الثانى منقول عن الأول ا هـ بإيضاح وهو تصويب فى غير محله لإمكان تصحيح عبارة الشارح بجعل قوله أو مما لحق به عطفا على منقولا وجعل من فيه تبعيضية لا صلة النقل وجعل قوله أو لفظ عطفا على لفظ الأول . والمعنى أو كان ما سمى به من مثال مفاعل أو مفاعيل بعض ما لحق بالجمع من اسم جنس أعجمى أو لفظ ارتجل للعلمية ويرجح هذا أنه عليه يكون اللفظ المرتجل للعلمية داخلا فيما لحق بالجمع فيكون مما شمله قول المصنف وإن به سمى أو بما لحق بخلافه على نصب لفظا عطفا على منقولا فإنه يكون هذا القسم زائدا على كلام المصنف فينافى تصدير الشارح العبارة بالعناية فعضّ على هذا التحقيق والله ولىُّ العناية . ثم لابد من كون هذا اللفظ المرتجل للعلمية أعجميا لئلا ينافى ما أسلفه الشارح من أن الوزن لا يكون فى العربية إلا جمعا أو منقولا عن الجمع . لا يقال يدخل هذا القسم حينئذ فى قوله من لفظ أعجمى لأنا نقول قد أسلفنا أن المراد باللفظ الأعجمى اسم الجنس المفرد الأعجمى . **(قوله مثل هوازن)** كذا فى نسخ وهى ظاهرة وفى نسخ أخرى مثل كشاجم بشين معجمة ثم جيم واعترض عليها بأن كشاجم بضم الكاف اسم الشاعر المعروف . وأجيب بأنه يحتمل أن مراد الشارح اسم آخر مفتوح الكاف غير اسم الشاعر . **(قوله والعلة فى منع صرفه)** أى ما سمى به من ذلك . **(قوله ما فيه من الصيغة مع أصالة الجمعية)** هذه العلة الأولى قاصرة على ما سمى به من الجمع كمساجد علم رجل ولا تشمل نحو سراويل وشراحيل ولا نحو هوازن وكشاجم ولعل العلة فى هذين القسمين ما قاله البعض من وجود صيغة منتهى الجمع قبل العلمية وبعدها .

مقتضى التعليل الثانى دون الأول ا هـ . قال المرادى : قلت مذهب سيبويه أنه لا ينصرف بعد التنكير لشبهه بأصله . ومذهب المبرّد صرفه لذهاب الجمعية ، وعن الأخفش القولان ، والصحيح قول سيبويه لأنهم منعوا سراويل من الصرف وهو نكرة وليس جمعا على الصحيح ا هـ . **(والعلَمَ آمْنع صَرْفَهُ مركَّبًا * تركيبَ مَزْجٍ نحْوُ مَعدِى كرِبَا)** قد تقدم أن ما لا ينصرف على ضربين : أحدهما ما لا ينصرف فى تعريف ولا تنكير ، والثانى ما لا ينصرف فى التعريف وينصرف فى التنكير ، وقد فرغ من الكلام على الضرب الأول . وهذا شروع فى الثانى وهو سبعة أقسام كما مر : الأول المركب تركيب المزج نحو : بعلبك وحضرموت ومعديكرب لاجتماع فرعية المعنى بالعلمية وفرعية اللفظ بالتركيب ، والمراد بتركيب المزج أن يجعل الاسمان اسما واحدا لا بإضافة ولا بإسناد بل ينزل عجزه من الصدر منزلة تاء التأنيث ولذلك التزم فيه فتح آخر الصدر إلا إذا كان معتلا فإنه يسكن نحو معديكرب ، لأن ثقل التركيب أشد من ثقل التأنيث ، فجعلوا لمزيد الثقل مزيد تخفيف بأن سكنوا ياء معديكرب ونحوه ، وإن كان مثلها قبل تاء التأنيث يفتح نحو رامية وعارية ، وقد يضاف أول جزءى المركب إلى ثانيهما فيستصحب سكون ياء معديكرب ونحوه تشبيها بياء

(قوله أو قيام العلمية مقامها) أى أو ما فيه من الصيغة مع قيام علميته مقام جمعيته التى كانت له أو جمعية غيره . **(قوله التعليل الثانى)** هو ما فيه من الصيغة مع قيام العلمية مقام الجمعية وقوله دون الأول هو ما فيه من الصيغة مع أصالة الجمعية . **(قوله لذهاب الجمعية)** أى بالعلمية التى خلفت الجمعية ثم زالت بلا خلف عنها . **(قوله لأنهم منعوا سراويل إلخ)** فيه رد لتعليل المبرد الصرف بذهاب الجمعية . **(قوله والعلم)** مفعول لمحذوف يفسره المذكور باللزوم أى اقصد العلم امنع صرفه فهو على حد زيدا أكرم أخاه . **(قوله مركبا تركيب مزج)** أى غير عددى وغير مختوم بويه كما يؤخذ من قوله نحو معديكربا على ما يأتى . **(قوله ما لا ينصرف فى تعريف ولا تنكير)** هو ما إحدى علتيه الوصفية وهو ثلاثة وما منع صرفه لعلة واحدة وهو اثنان . **(قوله والثانى ما لا ينصرف إلخ)** ضابطه ما إحدى علتيه العلمية . **(قوله بل ينزل عجزه إلخ)** التعريف للمركب المزجى المركب فلا اعتراض بأن المركب العددى والمختوم بويه والمركب من الأحوال والظروف مركبات مزجية مع أن التعريف لا يصدق عليها . أفاده شيخنا السيد . **(قوله منزلة تاء التأنيث)** أى فى أن الإعراب على العجز وما قبله ملازم لحالة واحدة وهى الفتح إلا نحو معديكرب كما سيذكره الشارح . **(قوله ولذلك)** أى للتنزيل المذكور وقوله فإنه يسكن أى يبقى على سكونه . **(قوله بأن سكنوا)** الباء سببية متعلقة بمزيد تخفيف أو تصويرية للجعل المذكور وقوله ونحوه كقالى قلا اسم موضع وقوله وإن كان مثلها أى الياء . **(قوله وقد يضاف أول جزءى المركب)** أى المزجى سواء كان آخر صدره ياء أو لا فأل للعهد الذكرى لكنه بعد الإضافة لا يسمى

دردبيس ، فيقال رأيت معديكرب ، ولأن من العرب من يسكن مثل هذه الياء فى النصب مع الإفراد تشبيها بالألف فالتزم فى التركيب لزيادة الثقل ما كان جائزا فى الإفراد ، ويعامل الجزء الثانى معاملته لو كان منفردا ، فإن كان فيه مع التعريف سبب مؤثر امتنع صرفه كهرمز من رام هرمز لأن فيه مع التعريف عجمة مؤثرة فيجر بالفتحة ويعرب الأول بما تقتضيه العوامل نحو جاء رامُ هرمز ورأيت رامَ هرمز ومررت برامِ هرمز . ويقال فى حضرموت هذه حضرُموت ورأيت حضرَموت ومررت بحضرِموت لأن موتا ليس فيه من التعريف سبب ثانٍ ، وكذلك كرب فى اللغة المشهورة . وبعض العرب لا يصرفه حينئذ ،

مركباً مزجياً لأن الإضافي قسيم المزجي فتسميته مزجياً باعتبار حالته الأخرى أعنى حالة مزجه . واعلم أن هذه الإضافة لفظية لا معنوية لأن بكا مثلا ليس اسما لشىء أضيف إليه بعل حتى تظهر ثمرة الإضافة المعنوية بل هو بمنزلة الراء من جعفر فلا فرق فى المعنى بين الإضافة وعدمها ولا فائدة لها إلا التنبيه على شدة امتزاج الكلمتين واتحادهما لأن المتضايفين كالشىء الواحد . ولا ينافيه حصول هذه الفائدة بالمزج لأن فائدةالشىء قد تحصل بغيره أيضا . **(قوله فيستصحب سكون إلخ)** أى فى الأحوال الثلاثة وقيل تفتح فى النصب وتسكن فى الرفع والجر . **(قوله تشبيها بياء دردبيس)** أى بجامع أن كلا من الياءين وسط وإن كان دردبيس كلمة تحقيقا ومعديكرب كلمة تنزيلا . ودردبيس اسم للداهية والعجوز الفانية وخرزة للحب . قاله فى القاموس . **(قوله ولأن من العرب من يسكن مثل هذه الياء إلخ)** المتبادر أن ذلك على سبيل الجواز لا الوجوب وإن نقله البعض عن البهوتى وأقره . وقوله مع الإفراد أى عدم التركيب كقوله : * **ولو أن واش باليمامة داره** * وقوله تشبيها بالألف فى نحو الفتى بجامع أن كلا حرف علة . وقوله ما كان جائزا فى الإفراد معنى جوازه فى الإفراد أن بعض العرب يجيز التسكين والفتح حال النصب وإن كان البعض الآخر يوجب الفتح ، أو أن اللفظ فى حد ذاته بقطع النظر عن لغة مخصوصة يجوز فيها حال النصب الفتح كما هو لغة بعض العرب والتسكين كما هو أحد وجهين جائزين عند بعض آخر ، وعلى فرض أن من يسكن يوجب التسكين معنى جوازه فى الإفراد أن اللفظ فى حد ذاته بقطع النظر عن لغة مخصوصة يجوز فيه حال النصب الفتح كما هو لغة بعض العرب والتسكين كما هو لغة بعض آخر . **(قوله ويعامل الجزء الثانى إلخ)** معطوف على يضاف فمعاملة الجزء الثانى المذكور على لغة إضافة صدره إلى عجزه كما قاله المرادى ، وقوله معاملته أى معاملة نفسه فى الصرف وعدمه . **(قوله فإن كان فيه مع التعريف)** إنما قال مع التعريف لأن المركب لم يخرج عن العلمية بهذا الإعراب فهو معرفة وجزء المعرفة هنا كالمعرفة . سم . **(قوله وبعض العرب لا يصرفه)** أى كربا ، حينئذ أى حين إذا أضيف إليه معدى قال الخبيصى

فيقول في الإضافة : هذا معديكرب فيجعله مؤنثا . وقد يبنيان معا على الفتح ما لم يعتل الأول فيسكن تشبيها بخمسة عشر . وأنكر بعضهم هذه اللغة وقد نقلها الأثبات . وقد سبق الكلام على ذلك في باب العَلم .

(تنبيهان): **الأول** : أخرج بقوله معديكربا ما ختم بويه لأنه مبني على الأشهر ، ويجوز أن يكون لمجرد التمثيل وكلامه على عمومه ليدخل على لغة من يعربه ، ولا يرد على لغة من بناه لأن باب الصرف إنما وضع للمعربات ، وقد تقدم ذكره في باب العلم . **الثاني** : احترز بقوله تركيب مزج عن تركيبي الإضافة والإسناد وقد تقدم حكمهما في باب العلم . وأما تركيب العدد نحو خمسة عشر فمتحتم البناء عند البصريين ، وأجاز فيه الكوفيون إضافة صدره إلى عجزه وسيأتي في بابه ، فإن سمي به ففيه ثلاثة أوجه : أن يقر على حاله ، وأن يعرب إعراب ما لا ينصرف ، وأن يضاف صدره إلى عجزه . وأما تركيب الأحوال

من قدر كربا اسما للكربة منع صرفه ومن قدره اسما للحزن صرفه ومن قدر بكا وقلا في بعلبك وقالي قلا ونحو ذلك اسما للبقعة منعه من الصرف ومن قدره اسما لموضع أو مكان صرفه . دماميني . **(قوله فيجعله مؤنثا)** لو قال كابن الناظم بجعله مؤنثا لكان أولى لأن جعله مؤنثا لا يتفرع على ما قبله بل هو سبب لما قبله . **(قوله تشبيها بخمسة عشر)** تعليل لبناء الجزءين على الفتح والمعنى تشبيها للنوع المتكلم فيه من المزجي وهذا النوع منه هو المعرب بنوع آخر منه ليس الكلام فيه وهو المبني فلا ينافي كلامه أن المركب العددي من المزجي . **(قوله وقد نقلها الأثبات)** جمع ثبت بفتح المثلثة وسكون الموحدة[1] وهو الثقة . **(قوله أخرج بقوله معديكربا إلخ)** فيه أن المثال لا يخصص اهـ سم . وأجاب شيخنا بأن الناظم كثيرا ما يستغني بالتمثيل عن التقييد أي وقولهم المثال لا يخصص معناه أنه ليس نصا في التخصيص فلا ينافي أنه راجح فيه لقرينة كعادة الناظم فافهم . **(قوله لأنه مبني)** أي على الكسر أما البناء فلأن ويه اسم صوت وأما الكسر فعلى أصل التقاء الساكنين . **(قوله ليدخل على لغة من يعربه)** اعلم أن سيبويه لا يجوز فيه إلا البناء على الكسر وأما الجرمي فجوز إعرابه إعراب ما لا ينصرف . قال أبو حيان وهو مشكل إلا أن يستند إلى سماع وإلا لم يقبل لأن القياس البناء لاختلاط الاسم بالصوت وصيرورتهما اسما واحدا . **(قوله وقد تقدم ذكره في باب العلم)** أي ذكر المختوم بويه بما فيه من اللغات بعضها في المتن وبعضها في الشرح أي فلا حاجة إلى استقصائها هنا حتى يرد أنه لم يذكر فيه جواز الإضافة كغير المختوم بويه . **(قوله شغر بغر)** بغين معجمة مفتوحة فيهما مع فتح أول كل وكسره يقال ذهب القوم شغر بغر أي متفرقين من أشغر في البدل أبعد وبغر النجم سقط لأنهم بتفرقهم تباعد بعضهم عن بعض وسقطوا في الأماكن التي تفرقوا إليها . أفاده الدماميني وهذا المثال والمثال الثاني لما ركب من الأحوال وأما الثالث فلما ركب من الظروف الزمانية .

---

(١) الذي في كتب اللغة الثبت ــ بمعنى الثقة ــ بفتح الموحدة لا غير .

والظروف نحو شغر بغر وبيت بيت وصباح مساء إذا سمى به أضيف صدره إلى عجزه وزال التركيب . هذا رأى سيبويه . وقيل يجوز فيه التركيب والبناء (**كذاكَ حاوِى زائِدَىْ فَعْلاَنَا * كَغَطفانَ وكأَصْبِهانَا**) يعنى أن زائدى فعلان يمنعان مع العلمية فى وزن فعلان وفى غيره نحو حمدان وعثمان وعمران وغطفان وأصبهان . وقد نبه على التعميم بالتمثيل . (**تنبيهات**)*: **الأول** : علامة زيادة الألف والنون سقوطهما فى بعض التصاريف كسقوطهما فى رد نسيان وكفران إلى نسى وكفر ، فإن كانا فيما لا ينصرف فعلامة

(**قوله وبيت وبيت**) تقول هو جارى بيت بيت وأصله بيتا ملاصقا لبيت فحذف الجار وهو اللام وركب الاسمان وعامل الحال ما فى قوله جارى من معنى الفعل فإنه فى معنى مجاورى وجوزوا أن يكون الجار المقدر إلى وألا يقدر جار أصلا بل العاطف . شرح الشذور[1] . (**قوله وصباح مساء**) تقول فلان يأتينا صباح مساء أى كل صباح ومساء فحذف العاطف وركب الظرفان قصدا للتخفيف ولو أضفت فقلت صباح مساءٍ لجاز أى صباحا مقترنا بمساء اهـ الشذور ، وظاهره أن العاطف الذى تضمنه التركيب الواو ، وفى الرضى أنه الفاء لأن الفاء للتعقيب فتفيد العموم إذ المعنى يأتينا صباحا فمساء عقبه بلا فصل إلى ما لا يتناهى فليراجع الرضى ومثال الظروف المكانية قولهم سهلت الهمزة بين بين وأصله بينها وبين حرف حركتها فحذف ما أضيف إليه بين الأولى وبين الثانية وحذف العاطف وركب الظرفان . يس . (**قوله وقيل يجوز فيه التركيب والبناء**) أى كحاله قبل التسمية به فالتركيب والبناء وجه واحد . هذا هو المتبادر ويؤيده أن المعرفة إذا أعيدت معرفة كانت عينا فيكون المراد التركيب المذكور فى قوله وزال التركيب وفى قوله وأما تركيب الأحوال والظروف ومن ادعى غير ذلك كالبعض والبهوتى فعليه الإثبات . (**قوله كذاك حاوى**) أى علم حاوى زائدى فعلانا . (**فائدة**)*: قال أبو الفتح إذا سميت رجلا ذان صرفته لأن ألفه وإن كانت زائدة فإنها لما عاقبت ألف ذا التى هى عين جرت مجرى الأصل وأما زيدان المسمى به رجل فإنه لا ينصرف لأنه يبقى بعد إسقاط زائديه ثلاثة أحرف وهذا شىء يكون وضع الأسماء المعربة عليه وأما ذان فإنه يبقى بعد الحذف على حرف واحد . نقله سم . (**قوله كغطفان**) بفتح الغين المعجمة والطاء المهملة اسم قبيلة من العرب سميت باسم أبيها . تصريح . (**قوله وكأصبهانا**) بفتح الهمزة وكسرها وبفتح الباء الموحدة عند أهل المغرب والفاء عند أهل المشرق اسم مدينة بفارس سميت باسم أول من نزلها . وأصبه اسم فرس . كذا فى التصريح قال فى القاموس : وهى كلمة أعجمية وأصلها أسباهان أى الأجناد لأنهم سكنوها وفى كلامه ما يفيد أن فتح الهمزة أكثر من كسرها وأن الموحدة أكثر من الفاء .

(**قوله فعلامة الزيادة إلخ**) فإذا جهل كل من زيادة الألف والنون وأصالتهما فسيبويه والخليل يمنعان الصرف لحوقا بالأكثر وغيرهما لا يحتم الزيادة إلا بدليل . اهـ حفيد .

---

(١) راجع هنا شرح شذور الذهب .

الزيادة أن يكون قبلهما أكثر من حرفين أصولا ، فإن كان قبلهما حرفان ثانيهما مضعف فلك اعتباران : إن قدّرت أصالة التضعيف فالألف والنون زائدتان ، وإن قدرت زيادة التضعيف فالنون أصلية . مثال ذلك حسان إن جعل من الحس فوزن فعلان ، وحكمه ألا ينصرف وهو الأكثر فيه ، ومن شعره :

[١٠٣٠] مَا هاجَ حَسّانَ رُسومُ المَدام ومَظْعَنُ الحىِّ ومَبنَى الخيام

وإن جعل من الحسن فوزنه فعال ، وحكمه أن ينصرف . وشيطان إن جعل من شاط يشيط إذا احترق امتنع صرفه ، وإن جعل من شطن انصرف . ولو سميت برمان فذهب سيبويه والخليل إلى المنع لكثرة زيادة النون فى نحو ذلك ، وذهب الأخفش إلى صرفه لأن فعالا فى النبات أكثر ، ويؤيده قول بعضهم أرض مرمنة . **الثانى** : إذا أبدل من النون

(قوله فإن كان قبلهما حرفان إلخ) يتبادر إلى الوهم أن هذا مفهوم قوله أكثر من حرفين أصولا وليس كذلك لأنه يلزم عليه أن يكون قوله فإن كان قبلهما حرفان إلخ من صور ما إذا كانا فيما لا ينصرف وليس كذلك بدليل التمثيل بحسان وحينئذ فهو كلام مستقلّ . **(قوله إن قدرت أصالة التضعيف)** أى أصالة ما حصل به التضعيف وهو الحرف الثانى . قيل لبعضهم أتصرف عفان قال إن هجوته أى لأنه حينئذ من العفونة لا إن مدحته أى لأنه حينئذ من العفة . **(قوله إن جعل من الحسّ إلخ)** عبارة مستقيمة مناسبة واعتراض البعض عليها بأن المناسب لقوله إن قدرت إلخ أن يقول إن جعل وزنه فعلان إلخ وإن جعل وزنه فعال إلخ بإسقاط من الحس ومن الحسن غير ناهض كما لا يخفى ، ودعواه أن الكلام فيما لا ينصرف فلا يلائمه قوله من الحسّ ومن الحسن ، قد عرفت منعه وما يتبادر من العبارة أن المتكلم بنحو حسان مخير فى الصرف وعدمه نظرا للاعتبارين مسلم ، ولا ينافيه ما سيأتى فى رمان من الخلاف لأن فيه وجد المرجح لأحد الاعتبارين عند القائل بصرفه والقائل بمنع صرفه بخلاف نحو حسان . **(قوله وشيطان إلخ)** استطراد لأنه صفة والكلام فى الأعلام ولأنه غير مضاعف وكلام الشارح فى المضاعف وقد يبحث فى العلة الأولى بأن المراد شيطان المسمى به . **(قوله من شطن)** أى بعد عن الحق وبابه قعد . مصباح . **(قوله لأن فعالا فى النبات أكثر)** أى من فعلان بالضم . **(قوله مرمنة)** كذا بخط الشارح وفى بعض النسخ رمنة والمعنى كثيرة الرمان[1] كذا قال شيخنا وغيره وسها البعض فعكس وضبط شيخنا السيد مرمنة بفتح الميم أى الأولى والثانية ويؤيده ضبطه بالقلم هكذا فى النسخ الصحيحة من القاموس . **(قوله إذا أبدل من النون الزائدة لام إلخ)** حاصله أن النظر للأصل لا للطارىء اهـ سم أى فى الصورتين اللتين ذكرهما الشارح .

---

(١) كما يقال أرض معشبة : كثيرة العُشب .

الزائدة لام منع الصرف إعطاء للبدل حكم المبدل ، مثال ذلك أصيلال فإن أصله أصيلان ، فلو سمى به منع . ولو أبدل من حرف أصلى نون صرف بعكس أصيلال . ومثال ذلك حنان فى حناء أبدلت همزته نونا . **الثالث** : ذهب الفراء إلى منع الصرف للعلمية وزيادة ألف قبل نون أصلية تشبيها لها بالزائدة نحو سنان وبيان ، والصحيح صرف ذلك **(كذَا مؤنَّثٌ بهاءٍ مُطلَقًا * وشرطُ مَنعِ العارِ كَوْنُهُ ٱرتقى . فوقَ الثلاثِ أو كجُورَ أو سَقَرْ * أو زيدَ ٱسمَ ٱمرأةٍ لَا ٱسمَ ذكَرْ وَجهانِ فى العادِمِ تذكيرًا سَبَقْ * وعُجْمَةٌ كهندَ والمنعُ أحَقّْ)** مما يمنع الصرف اجتماع العلمية والتأنيث بالتاء لفظا أو تقديرا : أما لفظا فنحو فاطمة وإنما لم يصرفوه لوجود العلمية فى معناه ولزوم علامة التأنيث فى لفظه ، فإن العلم المؤنث لا تفارقه العلامة ، فالتاء فيه بمنزلة الألف فى حبلى وصحراء فأثرت فى منع الصرف بخلافها فى الصفة . وأما تقديرا ففى المؤنث المسمى فى الحال كسعاد وزينب أو فى الأصل ، كعناق

(قوله أصيلان) تصغير أصيل على غير قياس اهـ تصريح والأصيل العشى كما فى القاموس . **(قوله صرف)** لأصالة النون حينئذ لأنها بدل من أصلى . **(قوله حنان)** أى مسمى به لأن الكلام فى العلم . **(قوله كذا مؤنث)** أى علم مؤنث وكذا جزء علم مؤنث كما فى أبى هريرة وأبى قحافة . سم . **(قوله مطلقا)** حال من الضمير فى الخبر . **(قوله وشرط منع العار)** أى المؤنث العارى من الهاء . **(قوله فوق الثلاث)** على حذف مضاف أى فوق ذى الثلاث لأن الاسم لا يرتقى فوق الأحرف الثلاثة وإنما يرتقى فوق اسم آخر ذى أحرف ثلاثة . كذا فى الشاطبى . **(قوله أو كجور)** عطف عى محل ارتقى وقوله أو سقر أو زيد عطفان على جور وقوله اسم امرأة حال من زيد . **(قوله وجهان)** مبتدأ والمسوغ كونه فى معرض التقسيم وفى العادم خبر وتذكيرا مفعول العادم وسبق جملة فى محل نصب نعت تذكيرا وعجمة عطف على تذكيرا وكان عليه أن يزيد : وتحرك الوسط إلا أن يقال هو مأخوذ من قوله كهند . **(قوله فى معناه)** أى فيه باعتبار وضعه لمعناه المشخص ففيه مسامحة . **(قوله ولزوم علامة التأنيث فى لفظه)** اعترضه سم بأنه مناف لما تقدم من الفرق بين ألف التأنيث وتائه حيث استقلت الأولى بالمنع دون الثانية بأن الأولى لازمة لما هى فيه دون الثانية . وأجيب بأن الألف لازمة مطلقا أى فى العلم وغيره كالصفة والتاء ليست كذلك بل إنما تلزم فى العلم وكلامنا الآن فى العلم . **(قوله بخلافها فى الصفة)** أى بخلاف التاء حالة كونها فى الصفة كقائمة وقاعدة فإنها لا تؤثر فيها لأنها فى حكم الانفصال فإنها تارة تجرد منها وتارة تقترن بها . تصريح . **(قوله ففى المؤنث المسمى)** من إضافة الوصف إلى مرفوعه أى المؤنث مسماه وقول البعض أى المسمى به لأن الكلام فى اللفظ غفلة ناشئة عن توهم أن المسمى صفة للمؤنث

اسم رجل أقاموا فى ذلك كله تقدير التاء مقام ظهورها . إذا عرفت ذلك فالمؤنث بالتاء لفظا ممنوع من الصرف مطلقا : أى سواء كان مؤنثا فى المعنى أم لا ، زائدًا على ثلاثة أحرف أم لا ، ساكن الوسط أم لا إلى غير ذلك مما سيأتى : نحو عائشة وطلحة وهبة . وأما المؤنث المعنوى فشرط تحتم منعه من الصرف أن يكون زائدا على ثلاثة أحرف نحو زينب وسعاد لأن الرابع ينزل منزلة تاء التأنيث أو محرّك الوسط كسقر ولظى لأن الحركة قامت مقام الرابع خلافا لابن الأنبارى فإنه جعله ذا وجهين . وما ذكره فى البسيط من أن سقر ممنوع الصرف باتفاق ليس كذلك ، أو يكون أعجميا كجور وماه اسمى بلدين لأن العجمة لما انضمت إلى التأنيث والعلمية تحتم المنع ، وإن كانت العجمة لا تمنع صرف الثلاثى لأنها هنا لم تؤثر منع الصرف وإنما أثرت تحتم المنع . وحكى بعضهم فيه خلافا : فقيل إنه كهند فى جواز الوجهين أو منقولا من مذكر نحو زيد إذا سمى به امرأة لأنه حصل بنقله إلى التأنيث ثقل عادل خفة اللفظ . هذا مذهب سيبويه والجمهور ، وذهب

وليس كذلك كما علمت بدليل قوله فى الحال كسعاد وزينب أو فى الأصل إلخ فلا تكن من الغافلين . **(قوله وهبة)** أى علما . **(قوله وأما المؤنث المعنوى)** أى ما ليس علامته لفظية[1] وإلا فالتأنيث مطلقا راجع للفظ كما تقدم لأن علامته الملفوظة أو المقدرة لفظية اهـ يس . وأراد باللفظية أولا الظاهرة وثانيا الأعم فلا تناقض ، ومعنى كون المقدرة لفظية أنها ترجع للفظ والمراد المؤنث المعنوى من الأعلام لأنها موضع الكلام . **(قوله لأن الحركة قامت مقام الرابع)** لأن الاسم بالحركة خرج عن أعدل الأسماء وهو الثلاثى الساكن الوسط فصار كالرباعى فى النقل ولأنها فى النسب كالحرف الخامس فلو نسبت إلى جمزى لقلت جَمَزِىّ بحذف الألف لا غير ولو كان الوسط ساكنا لجاز فيه الحذف والقلب واوا تقول فى النسب إلى حبلى حبلى أو حبلوى كما سيأتى . دنوشرى . **(قوله اسمى بلدين)** ينبغى أن يقول اسمى بلدتين ليكون جور وماه مما نحن فيه وأما إذا جعلا اسمى بلدين كانا مذكرين فيكونان مثل نوح ولوط فى الصرف[2] . **(قوله أو منقولا من مذكر إلخ)** لى ههنا بحث وهو أنه كيف يتحتم منع نحو زيد إذا سمى به مؤنث عند سيبويه والجمهور ولا يتحتم عندهم منع نحو هند مع عروض تأنيث الأول وأصالة تأنيث الثانى ومع استوائهما فى عدد الحروف وفى الهيئة وهلا جاز الوجهان فى الأول كالثانى أو تحتم منع الثانى كالأول ومن هنا تظهر قوة مذهب عيسى بن عمر والجرمى والمبرد فتأمل . **(قوله وذهب عيسى إلخ)** استدلوا بقوله تعالى : ﴿ اهبطوا مصرًا ﴾ مع قوله : ﴿ وقال ادخلوا مصرَ ﴾ فإن مصر فى الأصل اسم المذكر وهو ابن نوح ثم نقل وجعل علما على البلدة وهى مؤنثة فصار كزيد المذكور وجوابه أنا لا نسلم علمية المنصرف سلمنا لكن لا نسلم أنه مؤنث بل يجوز أن يكون قد لحظ فيه المكان[3] . دمامينى .

---

(١) كالتاء وألف التأنيث بنوعيها . (٢) والبلد تذكر وتؤنث .
(٣) وقيل إن مصرا الأولى ليست علما بل يقصد مصرا من الأمصار ، أما مصر الثانية فهى الدولة المعروفة فيها العلمية والتأنيث .

عيسى بن عمر والجرمى والمبرد إلى أنه ذو وجهين . واختلف النقل عن يونس ، وأشار بقوله وجهان فى العادم تذكيرا إلى آخر البيت إلى أن الثلاثى الساكن الوسط إذا لم يكن أعجميا ولا منقولا من مذكر كهند ودعد يجوز فيه الصرف ومنعه والمنع أحق ، فمن صرفه نظر إلى خفة السكون وأنها قاومت أحد السببين ، ومن منع نظر إلى وجود السببين ولم يعتبر الخفة ، وقد جمع بينهما الشاعر فى قوله :

[١٠٣١] لَمْ تَتَلَفَّعْ بِفَضْلِ مِئْزَرِهَا دَعْدٌ وَلَمْ تُسْقَ دَعْدُ فى العُلَبِ

(تنبيهات)*: **الأول** : ما ذكره من أن المنع أحق هو مذهب الجمهور . وقال أبو على : الصرف أفصح . قال ابن هشام وهو غلط جلىّ . وذهب الزجاج قيل والأخفش إلى أنه متحتم المنع . قال الزجاج لأن السكون لا يغير حكما أوجبه اجتماع علتين يمنعان الصرف . وذهب الفراء إلى أن ما كان اسم بلدة لا يجوز صرفه نحو فيد لأنهم لا يرددون اسم البلدة على غيرها فلم يكثر فى الكلام بخلاف هند . **الثانى** : لا فرق بين ما سكونه أصلى كهند أو عارض بعد التسمية كفخذ أو الإعلال كدار . **الثالث** : قال فى شرح الكافية : وإذا سميت امرأة بيد ونحوه مما هو على حرفين جاز فيه ما جاز فى هند ، ذكر ذلك سيبويه ، هذا لفظه . وظاهره جواز الوجهين وأن الأجود المنع وبه صرح فى التسهيل ، فقول صاحب البسيط فى يد : صرفت بلا خلاف ليس بصحيح . **الرابع** : إذا صغر نحو هند ويد تحتم منعه لظهور التاء نحو هنيدة ويدية فإن صغر بغير تاء نحو حريب

(قوله كهند ودعد) مثلهما بنت وأخت علمى مؤنث كما سيأتى . **(قوله والمنع أحق)** أى لوجود السببين . **(قوله لم تتلفع إلخ)** يعنى أنها ليست من البدو حتى يكون لها ذلك بل هى حضرية قاله شيخنا السيد . **(قوله الصرف أفصح)** لمقاومة الخفة أحد السببين مع كون الصرف هو الأصل فيرجع إليه بأدنى سبب فدعوى ابن هشام أنه غلط جلى غير ظاهرة . **(قوله لأنهم لا يرددون اسم البلدة على غيرها)** أى لا يوقعون فيه الاشتراك اللفظى أى غالبا بخلاف أسماء الأناسى فإنهم يوقعونه فيها كثيرا فاحتاجت إلى التخفيف وإنما قلنا أى غالبا لأنهم قد يوقعونه فى اسم البلدة . **(قوله أو الإعلال كدار)** لأن أصله دور فقلبت الواو ألفا لتحركها وانفتاح ما قبلها . **(قوله وبه صرح فى التسهيل)** وهو ظاهر كلامه هنا أيضا إذ يد وإن كان ثنائيا لفظا فهو ثلاثى تقديرا ساكن الوسط إذ أصله يدى بالإسكان كما فى الصحاح . زكريا . **(قوله نحو حريب)** تصغير حرب وحرب مؤنثة وقوله وهى أى حريب ونحوها مما سيأتى فى التصغير .

[١٠٣١] البيت من المنسرح ، وهو لجرير .

وهى ألفاظ مسموعة انصرف . **الخامس** : إذا سمى مذكر بمؤنث مجرد من التاء فإن كان ثلاثيا صرف مطلقا خلافا للفراء وثعلب إذ ذهبا إلى أنه لا ينصرف سواء تحرك وسطه نحو فخِذ أم سكن نحو حرْب . ولابن خروف فى المتحرك الوسط وإن كان زائدا على الثلاثة لفظا نحو سعاد أو تقديرا كاللفظ نحو جيل مخفف جيأل اسم للضبع بالنقل منع

(قوله انصرف) قال الإسقاطى وتبعه غيره : لعل المراد جوازا فيجوز المنع أيضا كهند ا هـ وهو متجه ويستفاد من كلام الشارح أن ياء التصغير لم يعتدوا بها فى تصغيره رباعيا وإلا كان متحتم المنع اتفاقا . **(قوله مطلقا)** أى تحرك وسطه أم لا كما يأخذ مما ذكره فى القولين بعده وسكت عن كونه أعجميا أولا واستظهر البعض أنه لا فرق . قال يس : فإن قلت لم لم يكتفوا هنا بتحريك الوسط لأن حكمه حكم الزيادة كما تقدم قلت لأنه لما كان المسمى مذكرا ضعف هنا معنى التأنيث جدا لكون اللفظ والمعنى مذكرين فاحتاجوا لتقوية معنى التأنيث بأقوى الأمور القائمة مقام التاء وهو الحرف الزائد على الثلاثة ، فإنه فى قيامه مقام التاء أقوى من تحرك الوسط ا هـ . **(قوله وإن كان زائدا على الثلاثة إلخ)** شرط فى التسهيل لمنع صرفه ثلاثة شروط : ألا يسبق له تذكير انفرد به محققا أو مقدرا . وألا يحتاج تأنيثه إلى تأويل لا يلزم . وألا يغلب استعماله قبل العلمية فى المذكر . قال الدماميني فيصرف إن سبق له تذكير انفرد به محققا كدلال علم مذكر منقولا من مؤنث لأنه فى الأصل مصدر أو مقدرا كحائض علم مذكر لسبق التذكير تقدير إذ المعنى شخص حائض بدليل أنهم إذا صغروه لم يأتوا بالتاء وقال الكوفيون : إذا سمى بنحو حائض مذكر لم يصرف بناء على أن قولهم إن نحو حائض لم تدخله التاء لاختصاصه بالمؤنث والتاء إنما تدخله بفرق ويرد عليهم أنهم إذا أرادوا بنحو حائض معنى الفعل وهو الحدوث أدخلوا التاء فقالوا حائضة ومرضعة واحترز المصنف بقوله انفرد به من نحو ظلوم علم مذكر منقولا من مؤنث فهو ممنوع من الصرف لأنه قبل التسمية به يطلق على المذكر والمؤنث تقول مررت برجل ظلوم وامرأة ظلوم وكذا يصرف المؤنث الزائد على ثلاثة المسمى به مذكر إن احتاج تأنيثه إلى تأويل لا يلزم كرجال علم مذكر لأن تأويله بالجماعة لا يلزم لجواز تأويله بالجمع وكذا يصرف إن غلب استعماله قبل العلمية فى المذكر كذراع علم مذكر فهو فى الأصل مؤنث لكن غلب فى أعلام المذكرين ووصف به المذكر فقالوا ثوب ذراع أى قصير ا هـ باختصار . **(قوله كاللفظ)** صفة تقديرا أى تقديرا كائنا كاللفظ وبمنزلته بأن يكون الحذف قياسيا فإن حذف الهمزة بعد نقل حركتها قياسى ومنه شمل تخفيف شمأل واحترز به مما هو على غير قياس كأيم فى أيم فليس المحذوف من هذا كالملفوظ به ا هـ يس . وعبارة الدماميني فإن الحرف المقدر بمنزلة الملفوظ به أما أولا فلأنه قد ينطق به وأما ثانيا فلأن حركة الهمزة مشعرة به ولهذا قال كاللفظ . واحترز به عن نحو كتف فإن هاء التأنيث مقدرة فيه بدليل ظهورها فى التصغير ومع ذلك فهو مصروف وإن سمى به مذكر إذ لا يلفظ بها وليس فى اللفظ مشعر بها ا هـ . **(قوله اسم للضبع)** أى الأنثى ويقال للذكر ضبعان وقوله بالنقل متعلق بمخفف .

من الصرف . **السادس** : إذا سمى رجل ببنت أو أخت صرف عند سيبويه وأكثر النحويين لأن تاءه قد بنيت الكلمة عليها وسكن ما قبلها فأشبهت تاء جبت وسحت . قال ابن السراج : ومن أصحابنا من قال إن تاء بنت وأخت للتأنيث وإن كان الاسم مبنيا عليها فيمنعونهما الصرف فى المعرفة ونقله بعضهم عن الفراء . قلت : وقياس قول سيبويه إنه إذا سمى بهما مؤنث أن يكون على الوجهين فى هند . **السابع** : كان الأولى أن يقول بتاء بدل قوله بهاء فإن مذهب سيبويه والبصريين أن علامة التأنيث التاء والهاء بدل عندهم عنها فى الوقف ، وقد عبر بالتاء فى باب التأنيث فقال علامة التأنيث تاء أو ألف ، وكأنه إنما فعل ذلك للاحتراز من تاء بنت وأخت وكذا فعل فى التسهيل . **الثامن** : مراده بالعار فى قوله وشرط منع العار : العارى من التاء لفظا ، وإلا فما من مؤنث بغير الألف إلا وفيه التاء إما ملفوظة أو مقدرة (**والعَجَمىُّ الوضعِ والتَّعريفِ معْ * زِيْدٍ على الثلاثِ**

(**قوله إذا سمى رجل ببنت أو أخت إلخ**) .

(**فائدتان**): الأولى : قال الدمامينى : لو سمى مذكر بما هو اسم مؤنث على لغة وصفة لمؤنث على لغة ـ نحو : جنوب ودبور وشمال[1] بفتح أوله فإنها عند بعض العرب أسماء للريح وعند بعضهم صفات جرت على الريح وهى مؤنثة ـ ففيه وجهان المنع كزينب والصرف كباب حائض ا هـ الثانية قال فى التسهيل : صرف أسماء القبائل والأرضين والكلم ومنعه مبنيان على المعنى فإن كان أبا أو حيا أو مكانا أو لفظا صرف أو قبيلة أو بقعة أو كلمة أو سورة لم يصرف وقد يتعين اعتبار القبيلة نحو يهود ومجوس علمين أو البقعة نحو دمشق أو المكان نحو بدر ا هـ وكذا حروف الهجاء تذكر باعتبار الحرف وتؤنث باعتبار الكلمة قال الدمامينى : وإطلاقهم القول بجواز الأمرين محمول على ما إذا لم يتحقق مانعان من الصرف فإن تحققا فمنع الصرف بكل حال نحو : تغلب وباهلة وخولان . وقوله : وقد يتعين إلخ يعنى أن جواز الصرف وعدمه بحسب الاعتبارين إنما هو فيما لم يقتصر فيه العرب على أحدهما أما هو فلا تتجاوز فيه ما سمع . زاد فى الهمع : وقد يتعين اعتبار الحى ككلب . (**قوله فأشبهت تاء جبت وسحت**) فيه نشر على ترتيب اللف والجبت فى الأصل اسم للصنم ثم استعمل فى كل ما يُعبد من دون الله عز وجل . والسحت هو الحرام . (**قوله وقياس قول سيبويه**) أى قوله أن بنتا وأختا إذا سمى بهما رجل يصرفان كما فى زكريا . (**قوله أن يكون على الوجهين**) جزم غير الشارح بنقل ذلك عن سيبويه . ا هـ سم لأنهما حينئذ كهند وفى عبارة الشارح ركاكة ظاهرة وكان ينبغى أن يقول إنهما إذا سمى به مؤنث كانا على الوجهين . (**قوله للاحتراز من تاء بنت وأخت**) إنما يصح هذا الاحتراز على القول بأن تاءهما ليست للتأنيث أما على أن تاءهما للتأنيث فلا لوجوب منع صرفهما حينئذ مع العلمية . (**قوله وكذا فعل فى التسهيل**) أى عبر هنا بالهاء وفى باب التأنيث بالتاء كما عليه . (**قوله والعجمى الوضع والتعريف**) إضافته لفظية فليست على معنى حرف كما سلف أى العجمى وضعه وتعريفه

---

(١) نوع من أنواع الرياح وليس هو الطرف المعهود .

صرْفُهُ امْتنعْ) أى مما لا ينصرف ما فيه فرعية المعنى بالعلمية وفرعية اللفظ بكونه من الأوضاع العجمية لكن بشرطين : أن يكون عجمى التعريف أى يكون علما فى لغتهم ، وأن يكون زائدا على ثلاثة أحرف ، وذلك نحو إبراهيم وإسماعيل وإسحق فإن كان الاسم عجمى الوضع غير عجمى التعريف انصرف كلجام إذا سمى به رجل لأنه قد تصرف فيه بنقله عما وضعته العجم له فألحق بالأمثلة العربية ، وذهب قوم منهم الشلوبين وابن عصفور إلى منع صرف ما نقلته العرب من ذلك إلى العلمية ابتداء كبندار وهؤلاء لا يشترطون أن يكون الاسم علما فى لغة العجم ، وكذا ينصرف العلم فى العجمة إذا لم يزد على الثلاثة بأن يكون على ثلاثة أحرف لضعف فرعية اللفظ فيه لمجيئه على أصل ما تبنى عليه الآحاد العربية ، ولا فرق فى ذلك بين الساكن الوسط نحو نوح ولوط والمتحرك نحو شتَر وللك . قال فى شرح الكافية قولا واحدا فى لغة جميع العرب ، ولا التفات إلى

وقوله مع زيد حال من الضمير فى العجمى وغير هذا لا يخلو عن شىء والمراد الزيادة على الثلاثة بغير ياء التصغير كما سيأتى وإنما لم يقم تحرك الوسط هنا مقام الزيادة كما قام فى المؤنث لضعف العجمة بعدم علامة لها كعلامة التأنيث عن التقوى بمجرد تحرك الوسط الذى هو مقو ضعيف وهذا أوجه مما ذكره البعض . **(قوله من الأوضاع)** أى الموضوعات . **(قوله أى يكون علما فى لغتهم)** وإن نقلته العرب إلى علمية أخرى كأن سمت بإسمعيل شخصا آخر . **(قوله كلجام)** بالجيم وضعه العجم اسم جنس للآلة التى تجعل فى فم الفرس ، ومثله الفرند بكسر الفاء والراء وسكون النون كما فى القاموس وغيره ، وضعه العجم اسم جنس للسيف وقول البعض وفتح الراء سهو . **(قوله إلى العلمية ابتداء)** بأن لم تستعمله اسم جنس قبل أن تستعمله علما . **(قوله كبندار)** بضم الموحدة وهو فى لغة العجم اسم جنس للتاجر الذى يلزم المعادن و لم يخزن البضائع للغلاء وجمعه بنادرة . **(قوله لا يشترطون أن يكون إلخ)** بل الشرط عندهم أن يكون أول استعمال العرب له فى العلمية . **(قوله لمجيئه على أصل ما تبنى إلخ)** إضافة أصل إلى ما على معنى فى وذلك الأصل هو عدم الزيادة على الثلاثة ، لأن العرب يراعون فى كلامهم التخفيف وأما الآحاد العجمية فالأصل فيها الزيادة ، لأن العجم يراعون فى كلامهم الطول . **(قوله نحو نوح ولوط)** أى من كل علم ثلاثى ساكن الوسط أعجمى مذكر أما المؤنث كماه وجور فممنوع الصرف لتقوى العجمة بالتأنيث ، وإنما لم يجز فى نوح ولوط الوجهان كما جاز فى هند ودعد مع أن كلا وجد فيه سببان لأن التأنيث سبب قوى فيمكن اعتباره مع سكون الوسط بخلاف العجمة قاله ابن هشام . واعلم أن أسماء الأنبياء عليهم الصلاة والسلام ممنوعة الصرف إلا ستة : محمد وشعيب وصالح وهود ونوح ولوط لخفة الأخيرين وكون الأربعة الأول عربية وقيل هود كنوح لأن سيبويه قرنه معه فهو أعجمى وصرفه للخفة ويؤيده ما يقال من أن العرب من ولد إسماعيل وما كان قبل ذلك فليس بعربى وهود قبل إسماعيل فكان

من جعله ذا وجهين مع السكون ، ومتحتم المنع مع الحركة لأن العجمة سبب ضعيف فلم تؤثر بدون زيادة على الثلاثة . قال : وممن صرّح بإلغاء عجمة الثلاثى مطلقا السيرافى وابن برهان وابن خروف ولا أعلم لهم من المتقدمين مخالفا ، ولو كان منع صرف العجمى الثلاثى جائزا لوجد فى بعض الشواذ كما وجد غيره من الوجوه الغريبة ا هـ . قلت : الذى جعل ساكن الوسط على وجهين هو عيسى بن عمر وتبعه ابن قتيبة والجرجانى . ويتحصل فى الثلاثى ثلاثة أقوال : **أحدها** : أن العجمة لا أثر لها فيه مطلقا وهو الصحيح . **الثانى** : أن ما تحرك وسطه لا ينصرف وفيما سكن وسطه وجهان . **الثالث** : أن ما تحرك وسطه

كنوح . كذا فى الجامى . قال العصام : ويرد على الحصر فى الستة شيث وعزير . وقال البيضاوى : تنوين عزير بناء على أنه عربى وترك تنوينه بناء على أنه أعجمى ا هـ واستشكله سم بأن ثبوت التنوين وتركه فى القرآن كما هو قضية القراءة بهما يوجب جوازهما فكيف يكون أحدهما مبنيا على أنه عربى والآخر على أنه أعجمى مع أنه فى الواقع لا يكون عربيا وعجميا بل أحدهما فقط . وأجيب بأنه يكفى فى تخريج القراءة المطابقة لوجه نحوى وإن لم يوافق توجيه القراءة الأخرى وقد قرىء (تترى) لتنوين على أن الألف للإلحاق وتركه على أنها للتأنيث ولا يمكن أن تكون فى الواقع لهما والياء فى أعجمى ليست للتصغير لأن الظاهر أن الكلمة وضعت عليها فى لغة العجم فلا تكون للتصغير لاختصاص لغة العرب بياء التصغير ولأنها لو كانت للتصغير لم تؤثر عجمته منع الصرف لما مر من أن الأعجمى إذا كان رباعيا بياء التصغير انصرف ولم يعتد بالياء فعلم ما فى كلام البعض على قول الشارح ولا يعتد بالياء فتأمل . **(قوله نحو شتر)** بفتح الشين المعجمة والتاء الفوقية اسم قلعة فهو مؤنث فيشكل على ما سلف أن العجمة إذا انضمت إلى تأنيث الثلاثى الساكن الوسط تحتم المنع فكيف لا تؤثر مع تحركه إلا أن يقال اعتبار التأنيث فيه غير متعين لجواز إرادة المكان . يس . **(قوله ولمك)** فسره شيخنا والبعض بما فى القاموس من أنه جلاء يكتحل به وهو غير مناسب لأن الكلام فى العلم ولمك بهذا المعنى اسم جنس ونقل شيخنا السيد عن السيد فى شرح اللباب أن لمك بفتح اللام والميم هو ابن متوشلخ بن نوح والأمر عليه ظاهر[1] . **(قوله لأن العجمة سبب ضعيف)** علة لقوله ولا فرق فى ذلك إلخ . **(قوله مطلقا)** أى ساكن الوسط أو متحركه . **(قوله جائزا)** المراد بالجواز ما قابل الامتناع فيصدق بالوجوب فى متحرك الوسط. وقوله لوجد فى بعض الشواذ المناسب لمذهب من يجعل ساكن الوسط ذا وجهين ومتحركه متحتم المنع أن يقول لوجد فى بعض كلامهم لأن صاحب هذا المذهب لا يقول بشذوذ المنع إلا أن يقال المراد المبالغة فى عدم وجوده فى كلامهم رأسا فالمعنى لوجد ولو فى بعض الشواذ فتفطن . **(قوله ويتحصل)** أى من كلام النحاة لا مما تقدم إذا القول الثالث لم يتقدم .

---

(١) راجع فى النسب الشريف السيرة النبوية لابن هشام من تحقيقنا فى ستة أجزاء مع الدراسة المتسوفاة والفهارس الشاملة . ط دار الجيل – بيروت .

لا ينصرف وما سكن وسطه ينصرف وبه جزم ابن الحاجب .

(تنبيهات) : **الأول** : قوله زيد هو مصدر زاد يزيد وزيادة وزيدانا . **الثانى** : المراد بالعجمى ما نقل من لسان غير العرب ولا يختص بلغة الفرس . **الثالث** : إذا كان الأعجمى رباعيا وأحد حروفه ياء التصغير انصرف ولا يعتد بالياء . **الرابع** : تعرف عجمة الاسم بوجوه : **أحدها** نقل الأئمة ، **ثانيها** خروجه عن أوزان الأسماء العربية نحو إبراهيم ، **ثالثها** عروّه من حروف الذلاقة وهو خماسى أو رباعى فإن كان فى الرباعى السين فقد يكون عربيا نحو عسجد وهو قليل وحروف الذلاقة ستة يجمعها قولك مر بنفل ، **رابعها** أن يجتمع فيه من الحروف ما لا يجتمع فى كلام العرب كالجيم والقاف بغير فاصل نحو قج وجق ، والصاد والجيم نحو صولجان ، والكاف والجيم نحو أسكرجة ، وتبعية الراء للنون أو كلمة نحو نرجس والزاي بعد الدال نحو مهندز **(كَذَاكَ ذو وزنٍ يَخصُّ الفِعلاَ أو غالبِ**

(قوله وما سكن وسطه ينصرف) أى وجوبا ليغاير الثانى . **(قوله مصدر زاد يزيد إلخ)** الأحسن أن يقول مصدر زاد يقال زاد يزيد إلخ . **(قوله عروّه من حروف الذلاقة)** اعلم أن العلامة يلزم اطرادها ولا يلزم انعكاسها أى يلزم من وجودها وجود المعلم ولا يلزم من عدمها عدمه فيلزم من وجود الخلو فى الخماسى أو الرباعى وجود العجمة ولا يلزم من عدم الخلو فيما ذكر عدم العجمة فلا يرد أن يوسف أعجمى وقد وجد فيه حرف من حروف الذلاقة وهو الفاء . إذا علمت أن ما فرعه يس وتبعه شيخنا والبعض على هذه العلامة بقول فما فيه حرف من حروف الذلاقة عربى وينبغى أن يقال حيث لم تنقل عجمته ولم يكن فيه سبب آخر ناشيء عن الغفلة عن حكم العلامة فتدبر . **(قوله فإن كان فى الرباعى السين)** أى ما ذكر من عجمة الرباعى العارى عن حروف الذلاقة إذا لم يكن فيه السين فإن كان إلخ . **(قوله نحو عسجد)** هو الذهب والجوهر والبعير الضخم . قاموس . **(قوله بغير فاصل)** لم يشترط ذلك بعضهم ومثل لما فيه الفاصل بالجرموق . **(قوله نحو قج وجق)** الأول بقاف مفتوحة وجيم مشوبة بالشين ساكنة لغة تركية بمعنى اهرب وبمعنى كم الاستفهامية وأما بكسر القاف فبمعنى الرجل والثانى بكسر الجيم وسكون القاف بمعنى اخرج وقال فى القاموس : الجقة بالكسر الناقة الهرمة وجق الطائر ذرق ا هـ ولم يذكر قج ويؤخذ من صنيع شيخنا السيد أن مراد الشارح التمثيل بقج وجق التركيتين وحينئذ يرد على الشارح أن كلامه فى الأسماء وجق ليس فى اللغة التركية اسما اللهم إلا أن يراد بالأسماء مطلق الكلمات فتأمل . **(قوله نحو صولجان)** بفتح الصاد واللام المحجن وجمعه صوالجة . قاموس ، ومثله الجص والصنجة . **(قوله نحو أسكرجة)** قال البعض بسكون السين وضم الكاف وضم الراء المشددة اسم لوعاء مخصوص ا هـ وانظر ما حركة الهمزة . **(قوله والزاى بعد الدال)** أى وكالزاى بعد الدال ولو قال والزاى للدال أى وتبعية الزاى للدال لكان أخصر وقيد فى الهمع تبعية الزاى للدال بكونها فى آخر الكلمة وقوله نحو مهندز قال يس : وقد تبدل زايه سينا .

كأحمَدٍ ويَعَلى) أى مما يمنع الصرف مع العلمية وزن الفعل بشرط أن يكون مختصا به أو غالبا فيه . والمراد بالمختص ما لا يوجد فى غير فعل إلا فى نادر أو علم أو أعجمى كصيغة الماضى المفتتح بتاء المطاوعة كتعلم أو بهمزة وصل كانطلق ، وما سوى أفعل ونفعل وتفعل ويفعل من أوزان المضارع وما سلمت صيغته من مصوغ لما لم يسم فاعله وبناء فعل ، وما صيغ للأمر من غير فاعل ، والثلاثى نحو أُنطلِقْ ودحرج فإذا سمى بهما مجردين عن الضمير قيل هذا أُنطلق ودحرج ورأيت أنطلق ودحرج ومررت بأُنطلق ودحرج ، وهكذا كل وزن من الأوزان المبنية على أنها تختص بالفعل والاحتراز بالنادر من نحو دئل

(قوله كذاك ذو وزن) أى علم ذو وزن وفى البيت عطف الاسم على الفعل لكون أحدهما بمعنى الآخر والأحسن هنا ارجاع الأولى إلى الثانى لأن الأصل فى الوصف الافراد . **(قوله كأحمد)** منقول من فعل ماض أو مضارع أو من اسم تفضيل ، ا هـ سم . **(قوله إلا فى نادر)** أى لفظ نادر عربى غير علم بقرينة عطف العلم والعجمى عليه والعطف يقتضى المغايرة وقوله كصيغة الماضى إلخ تمثيل للمختص وعطف عليه قوله وما سوى إلخ وقوله وما سلمت إلخ وقوله وبناء فعل وقوله وما صيغ إلخ . **(قوله أو بهمزة وصل)** وحكم همزة الوصل فى الفعل المسمى به القطع لأن المنقول من فعل بعد عن أصله فالتحق بنظائره من الأسماء فحكم فيه بقطع الهمزة بخلاف المنقول من اسم كاقتدار فإن الهمزة تبقى على وصلها بعد التسمية لأن المنقول من اسم لم يبعد عن أصله فلم يستحق الخروج عما هو له . تصريح . **(قوله وما سوى أفعل ونفعل وتفعل ويفعل)** أى لأن هذه من الغالب كما يعلم مما يأتى ا هـ سم ، ومثال ما سواها يدحرج ويستخرج . **(قوله وما سلمت إلخ)** احترز بالسلامة عن المغير كرد وقيل وسيأتى وقوله من مصوغ بيان لما سلمت إلخ وقوله وبناء فعل أى بالتشديد . **(قوله من غير فاعل)** أما ما صيغ للأمر من فاعل كضارب بكسر الراء أمر من ضارب بفتحها فليس من المختص ولا من الغالب بل هو بالاسم أولى فلا يؤثر . تصريح . **(قوله والثلاثى)** أى وغير الثلاثى لأن ما صيغ من الثلاثى من الغالب كما يأتى . سم . **(قوله نحو انطلق ودحرج)** تمثيل لما صيغ للأمر من غير فاعل وغير الثلاثى . **(قوله مجردين عن الضمير)** إذ لو اقترنا به لكانا من المحكى لا من الممنوع الصرف لأن العلم حينئذ منقول من الجملة لا من الفعل وحده لكن هذا القيد لا يخص هذين المثالين كما لا يخفى . **(قوله قيل هذا أنطلق)** بقطع الهمزة لما مر . **(قوله وهكذا)** أى كالمذكور من صيغة الماضى المفتتح بتاء المطاوعة وغيره مما مرّ وقوله المبنية أى الموضوعة . **(قوله والاحتراز بالنادر من نحو دئل)** أى من خروج وزن نحو دئل بصيغة الماضى المجهول وينجلب وتبشر عن ضابط المختص بالفعل وقوله لدويبة أى شبيهة بابن عرس أى اسم لهذا النوع وكذا يقال فى قوله لخرزة وقوله لطائر فدئل وينجلب وتبشر أسماء أجناس فلو جعلت أعلاما منعت الصرف وكذا بقم

لدويبة وينجلب لخرزة وتبشر لطائر ، وبالعلم من نحو خضم بالمعجمتين لرجل وشمر لفرس وبالأعجمى من بقّم وإستبرق فلا يمنع وجدان هذه الأسماء اختصاص أوزانها بالفعل لأن النادر والعجمى لا حكم لهما ، ولأن العلم منقول من فعل فالاختصاص باق ، والمراد بالغالب ما كان الفعل به أولى إما لكثرته فيه كإثمد وأصبع وأُبْلُم فإن أوزانها تقلّ فى الاسم وتكثر فى الأمر من الثلاثى ، وأما لأن أوله زيادة تدل على معنى فى الفعل دون الاسم كأفكل وأكلب فإن نظائرهما تكثر فى الأسماء والأفعال ، لكن الهمزة من أفعل وأفعل تدل على معنى فى الفعل نحو : أذهب وأكتب ولا تدل على معنى فى الاسم فكان المفتتح بأحدهما

وإستبرق . كذا قال سم . وفى التوضيح ما يؤيده وينجلب بجيم بعد النون وتبشر بضم التاء وفتح الباء وكسر الشين مشددة كما فى سم وغيره وصدر فى القاموس بضم الباء الموحدة ثم حكى فتحها . **(قوله من نحو خضم)** بفتح الخاء المعجمة وتشديد الضاد المعجمة مفتوحة كما فى القاموس . **(قوله من بقم وإستبرق)** البقم بفتح الموحدة وتشديد القاف مفتوحة صبغ معروف وهو العندم والاستبرق : الديباج الغليظ . **(قوله إما لكثرته فيه)** يرد عليه أن وزن فاعل بفتح العين كضارب وقاتل أكثر فى الأفعال مع أن ما على وزنه من الأسماء كخاتم بالفتح مصروف إلا أن يكون أطلق بناء على أن الغالب أن أكثرية الوزن فى الفعل تقتضى المنع ومن غير الغالب قد لا تقتضيه . **(قوله كإثمد)** بكسر الهمزة والميم وسكون المثلثة وبالدال المهملة وإصبع بكسر الهمزة وفتح الباء الموحدة واحدة الأصابع وفيها عشر لغات حاصلة من ضرب ثلاثة أحوال الهمزة فى ثلاثة أحوال الباء . والعاشرة : أصبوع وأبلم بضم الهمزة واللام بينهما موحدة ساكنة سعف المقل . ا هـ تصريح . ونقل البعض عن البهوتى فتح الهمزة واللام وكسرهما أيضا . **(قوله وإما لأن أوله)** احترز بقوله أوله من وزن فاعل بالفتح فإنه وإن اشتمل على زيادة تدل فى الفعل كضارب دون الاسم كخاتم وهى ألف المفاعلة لكن ليست أوله فليس الفعل أولى به من الاسم وإن كان أكثر فى الفعل فتفطن . **(قوله زيادة إلخ)** احترز بزيادة عما لو كان أوله أصليا فلا أثر له وإن ماثل حروف المضارعة كما فى نرجس ونهشل . واعلم أنه يدخل فى كلامه نحو ينجلب وتبشر فلم جعل ذلك من المختص وهلا جعله من الغالب . ا هـ سم . قلت : إنما جعل ذلك من المختص نظرا إلى الصيغة بتمامها وهو أولى من جعله من الغالب نظرا إلى جزئها فتأمل ا هـ اسقاطى والعجب من البعض حيث ذكر السؤال بلا عزو والجواب بلا عزو كما هو عادته ولم يحذف لفظ . قلت : فأوهم أن الجواب له وليس كذلك كما علمت . **(قوله كأفكل)** وهو الرعدة وأكلب جمع كلب وقوله فإن نظائرهما إلخ فمن نظائر أفكل من الأسماء أبيض وأسود وأفضل ومن الأفعال أذهب وأعلم وأسمع ومن نظائر أكلب من الأسماء أبحر وأوجه وأعين ومن الأفعال أنصر وأدخل وأخرج .

من الأفعال أصلا للمفتتح بأحدهما من الأسماء ، وقد يجتمع الأمران نحو : يَرْمِعْ وتنضُب فإنهما كإثمد فى كونه على وزن يكثر فى الأفعال ويقل فى الأسماء وكأفكل فى كونه مفتتحا بما يدل على معنى فى الفعل دون الاسم .

(تنبيهات)*: **الأول** : قد اتضح بما ذكر أن التعبير عن هذا النوع بأن يقال أو ما أصله للفعل كما فعل فى الكافية ، أو ما هو به أولى كما فى شرحها والتسهيل أجود من التعبير عنه بالغالب . **الثانى** : قد فهم من قوله يخص الفعل أو غالب أن الوزن المشترك غيز الغالب لا يمنع الصرف نحو ضرب ودحرج خلافا لعيسى بن عمر فيما نقل من فعل فإنه لا يصرفه تمسكا بقوله :

(قوله بأحدهما) أى بهمزة أحدهما أى أفعل وأفعل . **(قوله وقد يجتمع الأمران)** أى المعلل بهما الأولوية وهما الأكثرية والافتتاح بزيادة تدل على معنى فى الفعل دون الاسم هذا ما يدل عليه كلامه بعد وأما ما قاله سم وتبعه شيخنا والبعض من أنهما الأكثرية والأولوية فلا يناسب كلامه بعد . فافهم . **(قوله نحو يرمغ)** بتحتية فراء فميم فغين معجمة بوزن يضرب اسم لحجارة بيض دقاق تلمع وتنضب بفوقية فنون فضاد معجمة فموحدة بوزن تنصر اسم شجر فلو قال بدل قوله فإنهما كأثمد فإنهما كاصبع وأصبع لكان أنسب نعم يرد على الشارح أن وزن أفعل بضم العين كثير فى الأسماء أيضا كما قدمه فتأمل . **(قوله قد اتضح بما ذكر إلخ)** يجوز أن يحمل قول المصنف أو غالب على الغالب حقيقة لكثرته فى الفعل أو حكما بأن يكون القياس يقتضى كثرته فى الفعل لأنه أنسب به لأن أوله زيادة تدل على معنى فيه دون الاسم ا هـ سم . ويدل على هذا الحمل تمثيله بأحمد ويعلى للغالب لأنهما من الغالب حكما . **(قوله عن هذا النوع)** أى المعبر عنه هنا بالغالب . **(قوله أجود إلخ)** أى لأنه قد بان أن هذا النوع قسمان ما يغلب فى الفعل وما الفعل به أولى وإن لم يغلب وقول الناظم أو غالب لا يشمل القسم الثانى بدون تأويل . **(قوله الثانى قد فهم من قوله إلخ)** عبارة السندوبى وفهم من كلامه أن الوزن الخاص بالاسم أو الغالب فيه أو المستوى فيه هو والفعل لا يؤثر وهو كذلك وخالف عيسى بن عمر فى المنقول من الفعل ا هـ فقول الشارح المشترك أى وكذا المختص بالاسم وقوله غير الغالب أى فى الفعل فيصدق بالغالب فى الاسم والمستوى فيه هو والفعل . **(قوله لعيسى بن عمر)** هو شيخ سيبويه وشيخ شيخه الخليل . دمامينى . **(قوله فيما نقل من فعل)** أى من موازن فعل بفتحتين يعنى من الفعل الماضى مطلقا أى لا بقيد صيغة مخصوصة كما يدل عليه كلام عيسى بن عمر فإنه قال كما فى الشاطبى : كل فعل ماض إذا سمى به فإنه لا ينصرف ، وبدليل الرد عليه بعدُ بأن العرب أجمعوا على صرف كعسب اسم رجل مع أنه منقول من كعسب إذا أسرع إذ لو كانت مخالفة عيسى فى خصوص الماضى الذى على وزن فعل كأكل وضرب لم يصح الرد عليه بصرف كعسب إجماعا لأن وزن كعسب فعلل وكلامه فى موازن فعل .

[١٠٣٢] * أَنَا ٱبنُ جَلَا وطَلَّاعِ الثَّنَايَا *

ولا حجة فيه لأنه محمول على إرادة أنا ابن رجل جلا الأمور وجربها ، فجلا جملة من فعل وفاعل فهو محكى لا ممنوع من الصرف كقوله :

[١٠٣٣] * نُبِّئْتُ أَخْوَالِي بَنِى يَزِيدُ *

والذى يدل على ذلك إجماع العرب على صرف كعسب اسم رجل مع أنه منقول من كَعْسَبَ إذا أسرع . وقد ذهب بعضهم إلى أن الفعل قد يحكى مسمى به وإن كان

(قوله أنا ابن رجل جلا إلخ) فجملة جلا فى موضع خفض صفة لمحذوف واعترض بأن الموصوف بالجملة لا يحذف إلا إذا كان بعض اسم مجرور بمن أو فى كما مر فى النعت لكن نقل يس عن بعضهم عدم اعتبار هذا الشرط ونقل شيخنا السيد أن اعتباره خاص بما إذا كان الموصوف مرفوعا . **(قوله فهو محكى)** نظر فى تفريع هذا على سابقه بأنه إنما يتفرع كون الجملة محكية على جعلها مسمى بها لا على أنها صفة لمحذوف لأن الجملة الموصوف بها لا تسمى محكية بل هما احتمالان كما تصرح به عبارة التوضيح ، وهى : وأجيب بأنه يحتمل أن يكون سمى بجلا من قولك زيد جلا ففيه ضمير وهو من باب المحكيات كقوله : * **نبئت أخوالى بنى يزيد** * وأن يكون ليس بعلم بل صفة لمحذوف أى أنا ابن رجل جلا الأمور اهـ فكان الظاهر أن يقول أو هو محكى **(قوله بنى يزيد)** فيزيد مسمى به وفيه ضمير مستتر بدليل رفعه على الحكاية ولو كان مجردا عن الضمير لجرّ بالفتحة تصريح . **(قوله والذى يدل على ذلك)** أى الصرف فيما نقل عن الفعل الماضى خلافا لعيسى وما ذكره البعض من المناقشة فى الدلالة المذكورة علم رده مما كتبناه على قوله فيما نقل من فعل . **(قوله إلى أن الفعل قد يحكى مسمى به)** أى فعلى تسليم أن جلا مجرد عن الضمير مسمى به لا نسلم دلالته على منع الصرف الذى ادعاه عيسى لاحتمال أن يكون محكيا بناء على هذا المذهب وقوله بهذا البيت أي أناابن جلا إلخ .

[١٠٣٢] تمامه : * مَتَى أَضَعِ الْعِمَامَةَ تَعْرِفُونِى *

قاله سحيم . وقيل المثقب العبدى أبو زبيد . ونسبته إلى الحجاج غير صحيحة ، وإنما كان تمثل به . والشاهد فى : أنا ابن جلا فإن عيسى بن عمر استدل به على أنه إذا سمى بنحو ضرب ودحرج منع الصرف ، وأنه ليس من باب الحكاية ، وليس فيه ضمير . ورد بأنه سمى بجلا من قولك : زيد جلا ففيه ضمير مستتر فهو من التسمية بالفعل المحكى . وأيضا فلا نسلم أنه اسم بالكلية بل هو صفة لمحذوف تقديره : أنا ابن رجل جلا . ويقال : طلاع الثنايا إذا كان ساميا لمعالى الأمور .

[١٠٣٣] ذكر مستوفى فى شواهد العلم . والشاهد فى : بنى يزيد فإنه من باب المحكيات .

غير مسند إلى ضمير متمسكا بهذا البيت . ونقل عن الفرّاء ما يقرب من مذهب عيسى ، قال : فى الأمثلة التى تكون للأسماء والأفعال إن غلبت للأفعال فلا تُجرِه فى المعرفة نحو رجل اسمه ضرب فإن هذا اللفظ وإن كان اسما للعسل الأبيض هو أشهر فى الفعل ، وإن غلب فى الاسم فأجره فى المعرفة والنكرة نحو رجل مسمى بحجر لأنه يكون فعلا تقول حجر عليه القاضى ولكنه أشهر فى الاسم . **الثالث** : يشترط فى الوزن المانع للصرف شرطان : **أحدهما** : أن يكون لازما . **الثانى** : ألا يخرج بالتغيير إلى مثال هو للاسم ، فخرج بالأول نحو امرىء فإنه لو سمى به انصرف وإن كان فى النصب شبيها بالأمر من علم وفى

(قوله ما يقرب من مذهب عيسى) إنما قال يقرب لمخالفته مذهب عيسى فيما غلب استعماله اسما وإن وافقه فيما غلب استعماله فعلا ولأن نظر عيسى إلى الوزن بقطع النظر عن المادة ونظر الفراء إلى المادة ذات الوزن . **(قوله الأمثلة التى تكون إلخ)** أى الكلمات التى تارة تكون أسماء وتارة أفعالا إن غلب استعمالها أفعالا إلخ ولم ينقل الشارح حكم ما استعمل اسما وفعلا على السواء عند الفراء ولعله يجوز الوجهين فى المعرفة فراجع . **(قوله فلا تجره)** أى بالكسرة والضمير البارز للأمثلة لتأولها بالمذكور . **(قوله أن يكون لازما)** أى للكلمة فنحو إثمد لازم له وزن اضرب ونحو إصبع لازم له على إحدى لغاته وزن اقطع ونحو أبلم لازم له وزن اكتب . قال الحفيد : اعلم أن الوزن إذا كان مختصا تجب الموازنة فى اللفظ والتقدير وإن كان غالبا لكونه مبدوءا بزيادة هى بالفعل أولى من الاسم فلا تشترط الموازنة فى اللفظ لأن أوله مما ينبه على الوزن ولهذا امتنع صرف أهب وأشد علمين إذا علمت هذا علمت عدم عموم قوله أن يكون لازما إلخ اهـ وقوله إذا كان مختصا أى أو غالبا لكثرته فى الفعل دون الاسم بدليل بقية كلامه واللائق كتابة هذا الكلام على الشرط الثانى وإبدال قوله علمت عدم عموم قوله أن يكون لازما بقوله علمت عدم عموم قوله ألا يخرج بالتغيير إلى مثال هو للاسم ومع كون البعض تبعه فى كتابة ذلك على الشرط الأول تصرف فى عبارته واختصرها تصرفا واختصارا مخلين . **(قوله الثانى ألا يخرج إلخ)** اعترضه البعض بأنه لا حاجة إلى هذا الشرط فإن ما أخرجه به من نحو رد وقيل خارج من الضابط السابق للوزن المختص وخارج أيضا بقيد السلامة فى قولنا سابقا وما سلمت صيغته من مصوغ لما لم يسم فاعله لأن المراد بالسالم عندهم ما سلم من الاعتلال والتضعيف ويمكن أن يدفع بأن خروجه من ضابط الوزن المختص لا يستلزم خروجه من مطلق الوزن المانع الصرف وكلامه الآن فى شرط مطلق الوزن المانع ، وقوله وما سلمت إلخ من مدخول كاف التمثيل والمثال لا يخصص فتدبر .

الجر شبيها بالأمر من ضرب وفى الرفع شبيها بالأمر من خرج ، لأنه خالف الأفعال بكون عينه لا تلزم حركة واحدة فلم تعتبر فيه الموازنة ، وخرج الثانى نحو رد وقيل فإن أصلهما ردد وقول ، ولكن الإدغام والإعلال أخرجاهما إلى مشابهة برد وقيل فلم يعتبر فيهما الوزن الأصلى . ولو سميت رجلا بألبب بالضم جمع لب لم تصرفه لأنه لم يخرج بفك الإدغام إلى وزن ليس للفعل . وحكى أبو عثمان عن أبى الحسن صرفه لأنه باين الفعل بالفك . وشمل قولنا إلى مثال هو للاسم قسمين : أحدهما ما خرج إلى مثال غير نادر ولا إشكال فى صرفه نحو رد وقيل ، والآخر ما خرج إلى مثال نادر نحو انطلق إذا سكنت لامه فإنه خرج إلى بناء انْتَحَل وهو نادر ، وهذا فيه خلاف ، وجوّز فيه ابن خروف الصرف والمنع . وقد فهم من ذلك أن ما دخله الإعلال ولم يخرجه إلى وزن الاسم نحو يزيد امتنع صرفه .

(قوله نحو امرىء) أى على لغة الاتباع فيه فإن سمى به على لغة من يلتزم فتح عينه منع من الصرف لكون الوزن لازما حينئذ وكذا الكلام فى ابنم على اللغتين . دماميني بحذف . **(قوله وفى الرفع شبيها بالأمر من خرج)** ردّ بأن همزته مكسورة كما كانت قبل التسمية وهمزة اخرج مضمومة فلا مشابهة وحينئذ فصرفه فى هذه الحالة أقوى من صرفه فى الحالين الأولين . **(قوله ولكن الإدغام)** أى فى رد والإعلال أى فى قيل بالنقل والقلب . **(قوله ولو سميت إلخ)** محترز قوله إلى مثال هو للاسم . **(قوله بالضم)** أى ضم الباء الأولى وأما الهمزة فمفتوحة كما فى الفارضى . قال الدمامينى : واحترز عن ألبب بفتح الباء الأولى فإنه لا خلاف فى منع صرفه لأنه اسم تفضيل بمعنى أعقل فيستحق منع صرفه مطلقا للصفة والوزن . **(قوله جمع لب)** بضم اللام وتشديد الموحدة وهو العقل وجمع لب على ألبب قليل والأكثر أن يجمع على ألباب . تصريح . **(قوله لأنه باين الفعل)** أى فعله الذى هو لب لا الفعل مطلقا فإنه بوزن اكتب واقتل . اهـ زكريا . والظاهر أنه لا حاجة إلى ذلك لأن الشارح لم يدع انتفاء كونه بوزن الفعل وإنما ادعى كونه مباينا للفعل بالفك لأن الفعل الذى على وزنه مدغم نحو أشد وأرد أى فضعف اعتبار الوزن . قال فى الهمع : والأصح وعليه سيبويه منعه ولا مبالاة بفكه لأنه رجوع إلى أصل متروك فهو كتصحيح مثل استحوذ وذلك لا يمنع اعتبار الوزن إجماعا فكذا الفك ولأن وقوع الفك فى الأفعال معهود كاشدد فى التعجب ولم يردد وألل السقاء فلم يباينه . **(قوله إلى مثال نادر)** ليس المراد أنه نادر فى الاسم وكثير فى الفعل وإلا كان من أوزان الفعل بل المراد أنه من أوزان الاسم الخاصة به إلا أنه نادر فيه . سم . **(قوله إلى بناء انتحل)** قال شيخنا : بالحاء المهملة الساكنة اهـ ولم أجده فى القاموس . **(قوله ما دخله الإعلال ولم يخرجه إلخ)** نحو يزيد فإنه أعلّ إذ أصله يزيد كيضرب ولم يخرج بالإعلال إلى مثال الاسم فمنع من الصرف فإن قيل يزيد على وزن بريد ، أجيب بأنه وإن كان على وزنه لكن يزيد مفتتح بياء تدل على الفعل على معنى هو الغيبة بخلاف بريد فلم يخرج يزيد عن كونه من أوزان الفعل .

الرابع : اختلف فى سكون التخفيف العارض بعد التسمية نحو ضرب بسكون العين مخففا من ضُرب المجهول : فمذهب سيبويه أنه كالسكون اللازم فينصرف وهو اختيار المصنف ، وذهب المازنى والمبرد ومن وافقهما إلى أنه ممتنع الصرف ، فلو خفف قبل التسمية انصرف قولا واحدا **(وما يَصيرُ عَلمًا مِن ذِى ألِف * زِيدتْ لإلحاقٍ فليسَ ينصرِفُ)** أى ألف الإلحاق المقصورة تمنع الصرف مع العلمية لشبهها بألف التأنيث من وجهين : **الأول** : أنها زائدة ليست مبدلة من شىء بخلاف الممدودة فإنها مبدلة من ياء . **والثانى** : أنها تقع

(قوله وهو اختيار المصنف) لأن الوزن قد زال والأصل الصرف ولصرفهم جندل بعد حذف الألف وإن كان حذفا عارضا مع أن فيه ما يدل على تقديرها وهو توالى أربع متحركات . دمامينى . **(قوله ممتنع الصرف)** أى لعروض السكون كما لا ينصرف جيل المخفف من جيأل . وأجيب عن هذا بأن الفتحة باقية فهى بمنزلة الهمزة . دمامينى . قال فى الهمع : ويجرى القولان فى يعفر علما إذا ضم ياؤه اتباعا فالأصح صرفه وعليه سيبويه لورود السماع به فيما حكاه أبو زيد وخروجه إلى شبه الاسم والثانى منعه وعليه الأخفش لعروض الضمة فلا اعتداد بها ويجريان أيضا فى بدل همزة أفعل كهراق أصله أراق[1] علما والأصح فيه المنع ولا مبالاة بهذا الإبدال . **(قوله فلو خفف)** أى بالسكون . **(قوله لإلحاق)** هو جعله كلمة على مثال أخرى رباعية الأصول أو خماسيتها كجعل أرطى وعلقى على مثال جعفر وعزهى وذفرى على مثال درهم وجلبب جلبية وجلبابا على مثال دحرج دحرجة ودحراجا وحلتيت وحلاتيت وعفريت وعفاريت على مثال قنديل وقناديل . **(قوله المقصورة)** خرج به ألف الإلحاق الممدودة كما سيأتى . **(قوله مع العلمية)** و لم تستقل ألف الإلحاق بالمنع كألف التأنيث لأن الملحق بغيره أحط رتبة منه . سم . **(قوله لشبهها بألف التأنيث)** أى المقصورة وقوله من وجهين أى لا من كل وجه فإنه تفارقها من حيث إن ألف التأنيث لا يقبل ما هى فيه التنوين ولا تاء التأنيث وما فيه ألف الإلحاق يقبلهما وقد استعمل بعض الأسماء منونا بجعل ألفه للإلحاق وغير منون بجعل ألفه للتأنيث نحو تترى وبالوجهين قرىء فى السبع . **(قوله بخلاف الممدودة)** أى ألف الإلحاق الممدودة فإنها لا تؤثر منع الصرف لعدم شبهها بألف التأنيث الممدودة لأن همزة الإلحاق منقلبة عن ياء وهمزة التأنيث منقلبة عن ألف وأيضا همزة التأنيث منقلبة عن مانع وهو الألف فتمنع وهمزة الإلحاق منقلبة عن غير مانع وهو الياء فلا تمنع . أفاده فى التصريح . **(قوله فإنها مبدلة من ياء)** أى فلم تشبه ألف التأنيث الممدودة لأنها مبدلة من ألف ثانية وظاهر هذا الجرى على أن ألف الإلحاق الممدودة الهمزة بعد الألف وألف التأنيث الممدودة الهمزة بعد الألف وفيه خلاف سيأتى فى باب التأنيث . **(قوله فى مثال)** أى وزن وقوله نحو أرطى اسم شجر وألفه للإلحاق بجعفر على الراجح وقيل إن أرطى أفعل فمانعه العلمية ووزن الفعل . قال الفارضى : ولا يجوز أن تكون ألف أرطى

---

(١) أبدلنا الهمزة من الهاء .

فى مثال صالح لألف التأنيث نحو أرطى فإنه على مثال سكرى وعزهى فهو على مثال ذكرى بخلاف الممدودة نحو علباء ، وشبه الشيء بالشيء كثيرا ما يلحقه به كحاميم اسم رجل ، فإنه عند سيبويه ممنوع من الصرف لشبهه بهابيل فى الوزن والامتناع من الألف واللام ، وكحمدون عند أبى ع لى حيث يمنع صرفه للتعريف والعجمة ، ويرى أن حمدون وشبهه من الأعلام المزيد فى آخرها واو بعد ضمة ونون لغير جمعية لا يوجد فى استعمال عربى مجبول على العربية ، بل فى استعمال عجمى حقيقة أو حكما ، فألحق بما منع صرفه للتعريف والعجمة المحضة .

(تنبيهان)*: **الأول** : مكان ينبغى أن يقيد الألف بالمقصورة صريحاً أو بالمثال أو بهما كما فعل فى الكافية فقال :

وألِفُ الإلحاقِ مَقصورًا مَنـعْ كعَلْقَى إنْ ذَا عَلَميَّة وَقـعْ

الثانى : حكم ألف التكثير كحكم ألف الإلحاق فى أنها تمنع مع العلمية نحو قبعثرى . ذكره بعضهم **(والعَلَم آمنعْ صرفَهُ إنْ عُدِلَا * كَفُعَلِ التوكيدِ أو كَثُعَلَا . والعَدلُ**

وعلقى للتأنيث لأنهم قالوا أرطاة وعلقاة فلو كانت للتأنيث لاجتمع تأنيثان فى الكلمة ا هـ . **(قوله وعزهى فهو على مثال ذكرى)** كذا زيد فى نسخ والعزهى بعين مهملة فزاى اسم للرجل الذى لا يلهو كما سيأتى فى الشرح فى باب التأنيث وألفه للإلحاق بدرهم وترك مثال الضم لعدم ألف الإلحاق فى فعلى بالضم بل هى ألف تأنيث كخنثى . **(قوله بخلاف الممدودة)** أى ألف الإلحاق الممدوة فإنها لا تقع فى مثال صالح لألف التأنيث . **(قوله نحو علباء)** بعين مهملة فلام فموحدة اسم لعصبة العنق وألفه الممدودة للإلحاق بقرطاس وإنما لم تكن ألفه للتأنيث . قال الفارضى : لأن علباء لا يوازنه شيء من أوزان ألف التأنيث الممدودة كما سيأتى إن شاء الله تعالى فى علامة التأنيث . **(قوله وشبه الشيء)** بتحريك شبه . **(قوله لشبهه بهابيل)** فيكون مانعه من الصرف العلمية وشبه العلمية . **(قوله للتعريف والعجمة)** أى الحكمية بقرينة ما بعده ويعبر عنها بشبه العجمة . **(قوله فى استعمال عربى)** أى فى استعمال شخص عربى مجبول على العربية أى فصيح موثوق بعربيته . **(قوله والعجمة المحضة)** يعنى الحقيقية . **(قوله حكم ألف التكثير)** أى التى أتى بها لأجل تكثير حروف الكلمة وتلحقها تاء التأنيث كألف الإلحاق فيقال قبعثراة . **(قوله نحو قبعثرى)** ومن أدخلها فى ألف الإلحاق فقد سها إذ ليس فى أصول الاسم سداسى فيلحق به . ا هـ تصريح . والقبعثرى الجمل العظيم والفصيل المهزول . قاموس . **(قوله والعلم)** أى حقيقة أو حكما بقرينة التمثيل بفعل التوكيد فإنه ليس بعلم حقيقة عند الناظم كما فى شرح الكافية وتصحيح بعضهم إبقاء العلمية على ظاهرها بجعل الكاف للتنظير لا للتمثيل يمنعه العطف فى قوله أوكثعلا لأن فعل مثال قطعاً فالمناسب

والتعريفُ مَانِعًا سَحَرْ * إذًا بِهِ التعيينُ قَصدًا يُعْتَبَرْ أى يمنع من الصرف اجتماع التعريف والعدل فى ثلاثة أشياء : **أحدها** : فُعَل فى التوكيد وهو جُمع وكتع وبضع وبُتع فإنها معارف بنية الإضافة إلى ضمير المؤكد فشابهت بذلك العلم لكونه معرفة من غير قرينة لفظية . هذا ما مشى عليه فى شرح الكافية ، وهو ظاهر مذهب سيبويه ، واختاره ابن عصفور . وقيل بالعلمية وهو ظاهر كلامه هنا ورده فى شرح الكافية وأبطله . وقال فى التسهيل : بشبه العلمية أو الوصفية . قال أبو حيان وتجويزه أن العدل يمنع مع شبه الصفة فى باب جُمع لا أعرف له فيه سلفا ، ومعدولةٌ عن فُعلاوات فإن مفرداتها جمعاء

أن يكون ما قبله كذلك نعم يصح ذلك الإبقاء بإجراء كلامه هنا على القول بأن فعل التوكيد علم حقيقة لمعنى هو الإحاطة وإن كان خلاف ما مشى عليه فى الكافية . **(قوله كفعل التوكيد)** الإضافة على معنى اللام أوفى وكلام الشارح يشير إلى هذا . **(قوله كثعلا)** هو علم جنس للثعلب . **(قوله إذا به)** الباء بمعنى فى متعلقة بيعتبر وقصدا أى مقصودا حال مؤكدة من نائب الفاعل وفى كلامه إدخال إذا على المضارع وهو جائز وإن كان قليلا . **(قوله بنية الإضافة إلى ضمير المؤكد)** والأصل فى رأيت النساء جمع جمعهنّ فحذف الضمير للعلم به واستغنى بنية الإضافة وضعف هذا القول بأن تعريف الإضافة غير معتبر فى منع الصرف . وأجيب بأن عدم اعتباره إذا وجد المضاف إليه لأن حكم منع الصرف لا يتبين معه وأما مع حذفه فما المانع من اعتباره . **(قوله فشابهت بذلك العلم إلخ)** فإن سمى به أعنى بفعل المؤكد به فمذهب سيبويه بقاؤه على المنع وعن الأخفش صرفه لأن العدل إنما كان حال التوكيد وقد ذهب فإن نكر بعد التسمية صرف وفاقا لذهاب العلمية بلا عوض عنها بخلاف أخر لأنه فى الأصل صفة . أفاده السيوطى . **(قوله وقيل بالعلمية)** أى لمعنى الإحاطة اهـ تصريح ، فهى علم جنس للمعنى كسبحان . **(قوله وهو ظاهر كلامه هنا)** لأنه مثل للعلم المعدول بفعل التوكيد وإنما قال ظاهر
لإمكان حمل العلم فى كلامه على ما يشمل العلم حكما وهو ما يشبه العلم الحقيقى فى كون تعريفه بغير أداة ظاهرة . **(قوله ورده فى شرح الكافية وأبطله)** فقال وليس – يعنى جمع – بعلم لأن العلم إما شخصى أو جنسى فالشخصى مخصوص ببعض الأشخاص فلا يصلح لغيره والجنسى مخصوص ببعض الأجناس فلا يصلح لغيره وجمع بخلاف ذلك فالحكم بعلميته باطل اهـ قلت : علم الإحاطة من قبيل علم الجنس المعنوى كسبحان للتسبيح وفى ارتكابه توفية بالقاعدة وهى أنه لا يعتبر فى منع الصرف من المعارف إلا العلمية . تصريح . **(قوله بشبه العلمية)** أى نظرا لكونه معرفا بغير أداة ظاهرة وقوله أو الوصفية أى وشبه الوصفية أى نظرا لكون مذكره أفعل ومؤنثه فعلاء كما هو شأن الصفات . **(قوله ومعدولة عن فعلاوات)** عطف على معارف فى قوله السابق فإنها معارف بنية الإضافة . سم .

وكتعاء وبصعاء وبتعاء ، وإنما قياس فعلاء إذا كان اسما أن يجمع على فعلاوات كصحراء وصحراوات لأن مذكره جمع بالواو والنون فحق مؤنثه أن يجمع بالألف والتاء ، وهذا اختيار الناظم . وقيل معدولة عن فعل لأن قياس أفعل فعلاء أن يجمع مذكره ومؤنثه على فُعْل نحو حُمْر في أحمر وحمراء وهو قول الأخفش والسيرافي واختاره ابن عصفور . وقيل إنه معدول عن فعالى كصحراء وصحارى ، والصحيح الأول لأن فعلاء لا يجمع على فعل إلا إذا كان مؤنثا لأفعل صفة كحمراء وصفراء ، ولا على فعالى إلا إذا كان اسما محضا لا مذكر له كصحراء ، وجمعاء ليس كذلك . **الثاني** : علم المذكر المعدول إلى فعل نحو : عمر وزفر وزحل ومضر وثعل وهبل وجشم وقثم وجمح وقزح ودلف : فعمر معدول عن عامر وزفر معدول عن زافر ، وكذا باقيها . قيل : وبعضها عن أفعل وهو ثُعَل ، وطريق العلم بعدل هذا النوع سماعه غير مصروف عاريا من سائر الموانع ، وإنما جعل هذا النوع معدولا لأمرين : **أحدهما** أنه لو لم يقدر عدله لزم ترتيب المنع على علة واحدة إذ ليس فيه من الموانع غير العلمية . **والآخر** أن الأعلام يغلب عليها النقل فجعل عمر معدولا عن عامر العلم المنقول من الصفة و لم يجعل مرتجلا ، وكذا باقيها . وذكر بعضهم لعدله فائدتين : **إحداهما** لفظية وهي التخفيف ، **والأخرى** معنوية وهي تمحيض العلمية إذ لو قيل عامر لتوهم أنه صفة ، فإن ورد فعل مصروفا وهو علم علمنا أنه ليس بمعدول ،

(قوله لأن مذكره جمع إلخ) كان ينبغي أن يقول ولأن مذكره إلخ لأن هذا تعليل آخر للناظم وابنه غير تعليل ابن هشام السابق في قوله فإن مفرداتها جمعاء وكتعاء وبصعاء وبتعاء وإنما قياس فعلاء إلخ ولأن صنيعه يوهم أن صحراء له مذكر وليس كذلك كما سيصرح به الشارح . أفاده البهوتي . **(قوله عن فعل)** أي بضم الفاء وسكون العين . **(قوله وقيل إنه معدول عن فعالى)** أي لأن فعلاء الذي ليس بصفة قياسه أن يجمع على فعالى . دماميني . **(قوله صفة)** حال من أفعل وقوله لا مذكر له بيان لقوله محضا كما تدل عليه عبارة الدماميني . **(قوله وجمعاء ليس كذلك)** لأنه ليس بصفة وله مذكر فبطل القولان الأخيران . **(قوله نحو عمر إلخ)** دخل تحت نحو هدل وعصم وبلع وحجى فجملة الأعلام الموازنة فعل خمسة عشر . **(قوله وزفر عن زافر)** بمعنى ناصر أو حامل كما في الفارضي قال : وأما زفر بمعنى كثير العطاء فيصرف لأنه نكرة بدليل دخول أل عليه اهـ . **(قوله وهو ثعل)** قال أبو حيان لأن ثاعلا غير مستعمل وأثعل مستعمل قال في الصحاح : الثعل بالتحريك زوائد في الأسنان واختلاف منابتها ، رجل أثعل وامرأة ثعلاء اهـ . **(قوله عاريا من سائر الموانع)** أي غير العلمية لأن الكلام في العلم . **(قوله لو لم يقدر عدله إلخ)** وإنما قدر العدل دون غيره لإمكانه دون غيره . دماميني . **(قوله عن عامر العلم المنقول من الصفة)** صريح في أن المعدول عنه العلم لا الصفة . **(قوله وهي التخفيف)** أي بحذف الألف . **(قوله فإن ورد فعل مصروفا إلخ)** وما لم يسمع صرفه ولا عدمه فسيبويه يصرفه حملا على الأصل في الأسماء وغيره يمنع صرفه حملا للغالب في فعل علما وليس بجيد قاله الخضراوي اهـ تصريح .

وذلك نحو أدد وهو عند سيبويه من الود فهمزته عن واو ، وعند غيره من الإد وهو العظيم فهمزته أصلية ، فإن وجد فى فعل مانع مع العلمية لم يجعل معدولا نحو طوى فإن منعه للتأنيث والعلمية ، ونحو تتل اسم أعجمى فالمانع له العجمة والعلمية عند من يرى منع الثلاثى للعجمة إذ لا وجه لتكلف تقدير العدل مع إمكان غيره . ويلتحق بهذا النوع ما جعل علما من المعدول إلى فعل فى النداء كغدر وفسق فحكمه حكم عمر . قال المصنف : وهو أحق من عمر بمنع الصرف لأن عدله محقق وعدل عمر مقدر ا هـ ، وهو مذهب سيبويه . وذهب الأخفش وتبعه ابن السيد إلى صرفه . **الثالث** : سحر إذا أريد به سحر يوم بعينه فالأصل أن يعرف بأل أو بالإضافة ، فإن تجرد منهما مع قصد التعيين فهو حينئذ ظرف لا يتصرف ولا ينصرف نحو جئت يوم الجمعة سحر والمانع له من الصرف العدل

وعبارة الأشباه للسيوطى قال فى البسيط لو سمى بفعل مما لم يثبت كيفية استعماله ففيه ثلاثة أقوال : أحدها الأولى منع صرفه حملا له على الأكثر . والثانى الأولى صرفه نظرا إلى الأصل لأن تقدير العدل على خلاف القياس . والثالث إن كان مشتقا من فعل منع من الصرف حملا على الأكثر وإلا صرف وهو فحوى كلام سيبويه ا هـ . **(قوله وهو علم)** يظهر لى أن هذ القيد لكون الكلام فى الأعلام وأن ما ورد مصروفا وهو وصف كحطم ولبد ليس أيضا معدولا وإلا استحق منع الصرف . **(قوله من الود)** أى مشتق من الود وقوله من الإد أى مأخوذ من الإد لأن الإد بكسر الهمزة بمعنى العظيم ليس مصدرا . **(قوله فإن منعه للتأنيث)** أى المعنوى باعتبار البقعة وتنوينه باعتبار المكان لغة فيه قرىء بها فى السبع . **(قوله ونحو تتل)** بفوقيتين اسم لبعض عظماء الترك وقوله عند من يرى إلخ أما عند من يرى عدم منعه فمانع تتل العلمية والعدل وقوله إذ لا وجه إلخ علة لقوله لم يجعل معدولا . **(قوله بهذا النوع)** أى الثانى . **(قوله حكم عمر)** فإن نكر زال المنع . سيوطى . **(قوله لأن عدله محقق)** فغدر معدول عن غادر وفسق معدول عن فاسق وهذا محقق له قبل التسمية وأما بعدها فبقى لفظ المعدول على ما هو عليه فاعتبر فمانعه العلمية وبقاء لفظ العدل . دمامينى . **(قوله سحر إذا أريد به سحر يوم بعينه فالأصل إلخ)** كان يكفيه أن يقول سحر إذا أراد به سحر يوم بعينه فهو حينئذ ظرف إلخ وكأنه إنما زاد قوله فالأصل إلخ لبيان وجه العدل لكن يرد عليه أنه قد بينه فى قوله أما العدل إلخ وإن لم يذكر ثم الإضافة فتأمل . وقوله إذا أريد به سحر يوم بعينه أى وجعل ظرفا كما سيأتى . **(قوله نحو جئت يوم الجمعة سحر)** قال فى مبحث (إذا) من المغنى وعمل العامل فى ظرفى زمان يجوز إذا كان أحدهما أعم نحو آتيك يوم الجمعة سحر ا هـ واستشكل بأن السحر هو الوقت الواقع قبل الفجر بقليل وضبطه بعضهم بالسدس الأخير من الليل واليوم ما بين طلوع الشمس وغروبها أو ما بين الفجر والغروب فلم يصدق أحد الظرفين على الآخر فلا عموم .

والتعريف : أما العدل فعن اللفظ بأل فإنه كان الأصل أن يعرف بها ، وأما التعريف فقيل بالعلمية لأنه جعل علما لهذا الوقت وهذا ما صرح به فى التسهيل . وقيل بشبهه العلمية لأنه تعرف بغير أداة ظاهرة كالعلم وهو اختيار ابن عصفور . وقوله هنا والتعريف يومئ إليه إذ لم يقل والعلمية . وذهب صدر الأفاضل وهو أبو الفتح ناصر بن أبى المكارم المطرزى إلى أنه مبنى لتضمنه معنى حرف التعريف . قال فى شرح الكافية : وما ذهب إليه مردود بثلاثة أوجه : **أحدها** أن ما ادعاه ممكن وما ادعيناه ممكن لكن ما ادعيناه أولى ، لأنه خروج

وأجيب بحمل السحر على أول الفجر لقربه منه[1] أو حمل اليوم على ما يشمل ما قبل الفجر . **(قوله فعن اللفظ بأل)** أى عن لفظ سحر المقرون بأل أى العهدية كما فى الدماميني وذلك لأنه اسم جنس أريد به معين كرجل إذا أريد به معين فحقه أن يكون مع الإضافة أو أل لكنهم عدلوا عن قرنه بأل إلى جعله علمه على هذا الوقت . فإن قلت كما يجوز أن يكون معدولا عن ذى أل يجوز أن يكون معدولا عن المضاف فلم حكمتم بأنه معدول عن ذى اللام دون المضاف ؟ فالجواب أن التعريف بأل أخصر من التعريف الإضافى والضرورة داعية إلى اعتبار التعريف ومعها[2] إنما يرتكب قدر الحاجة فلهذا لم يقل الشارح أو الإضافة مع أنه المطابق لقوله سابقا فالأصل أن يعرف بأل أو الإضافة . واعلم أن عدل سحر تحقيقى لا تقديرى لما عرفت من أنه يدل عليه دليل غير منع الصرف وهو أنه اسم جنس أريد به معين فحقه أن يعرّف بأل بخلاف التقديرى فإنه لا دليل عليه إلا منع الصرف وليس المراد بالتحقيق ما نطقوا بأصله . **(قوله بالعلمية)** قال الحفيد : أى الشخصية اهـ . قال سم : ويلزم عليه تعدد الأوضاع بتعدد الأسحار المعينة أى والأصل عدم تعدد الوضع فالأقرب جعله علم جنس . **(قوله وهذا ما صرّح به فى التسهيل)** استشكله أبو حيان بأن المعدول له يشتملّ على معنى المعدول عنه كاشتمال مثنى وفسق على معنى اثنين اثنين وفاسق وكيف يشتمل سحر على معنى السحر ويكون علما مع أن تعريف العلمية لا يجامع تعريف اللام فلا يجامع علمية سحر اشتماله على معنى السحر . همع باختصار . **(قوله إلى أنه مبنى)** هذا ثانى أربعة أقوال فيه ذكرها الفارضى ، ثالثها أنه معرب منصرف وسينقله الشارح عن السهيلى والشلوبين الصغير . رابعها أنه لا معرب ولا مبنى وهى مفروضة فى سحر المراد به معين المجعول ظرفا فإن نكر صرف وإن أريد به معين و لم يجعل ظرفا قرن بأل أو أضيف وجوبا كما صرح به الدماميني . **(قوله لتضمنه معنى حرف التعريف)** الفرق بين العدل والتضمين أن العدل تغيير صيغة اللفظ مع بقاء معناه الأصلى ، والتضمين إشراب اللفظ معنى زائدا على أصل معناه من غير تغييره عن صيغته الأصلية فسحر المذكور عند الجمهور مغير عن لفظ السحر من غير تغيير لمعناه وعند صدر الأفاضل وارد على صيغته الأصلية مع إشرابه معنى زائدا على أصل معناه وهو التعيين . أفاده فى التصريح فالتغيير على العدل فى اللفظ دون المعنى وعلى التضمين بالعكس . **(قوله ما ادعاه)** أى من البناء وتضمن معنى حرف التعريف فالمصنف إنما سلم إمكان التضمن الذى علل به صدر الأفاضل البناء لا وجوده وإنما لم يحكم بعدمه لأن ما سلكه أسلم له فسقط مانقله البعض عن

---

(١) فيكون فى اللام مجاز .

(٢) أى أن الضرورة تتقدر بقدرها فلا يتجاوز بها كما يقول علماء أصول الفقه . راجع : تنقيح الفصول للقرافى وإرشاد الفحول للشوكانى من تحقيقنا .

عن الأصل بوجه دون وجه لأن الممنوع الصرف باق على الإعراب ، بخلاف ما ادعاه فإنه خروج عن الأصل بكل وجه . **الثانى** : أنه لو كان مبنيا لكان غير الفتح أولى به لأنه فى موضع نصب فيجب اجتناب الفتحة لئلا يتوهم الإعراب كما اجتنبت فى قبل وبعد والمنادى المبنى . **الثالث** : أنه لو كان مبنيا لكان جائز الإعراب جواز إعراب حين فى قوله :

[١٠٣٤] ★ **عَلَى حِينِ عاتَبْتُ المَشِيبَ عَلَى الصِّبَا** ★

لتساويهما فى ضعف سبب البناء بكونه عارضا ، وكان يكون علامة إعرابه تنوينه فى بعض المواضع ، وفى عدم ذلك دليل على عدم البناء وأن فتحته إعرابية ، وأن عدم

البهوتى وأقره من الاعتراض . **(قوله لأنه خروج عن الأصل بوجه إلخ)** إيضاحه أن أصل الاسم الإعراب والانصراف فالمنع من الصرف عدول عن وجه والبناء عدول عن وجهين معا .

(قوله لكان غير الفتح إلخ) قد ينقض باسم لا التبرئة المبنى لأن بناءه على الفتح مع أنه فى موضع نصب فلعل كلامه باعتبار الغالب .

(قوله فيجب اجتناب الفتحة) أى يتأكد ليوافق قوله قبل لكان غير الفتح أولى به .

(قوله جائز الإعراب) جوازا وقوعيا كما يؤخذ من بقية كلامه . **(قوله جواز إعراب حين)** أى إذا أضيف إلى جملة واللازم باطل عند صدر الأفاضل لأنه مبنى عنده مطلقا . زكريا .

(قوله فى ضعف إلخ) وفى كون كل منهما ظرفا زمانيا . **(قوله بكونه عارضا)** اعترضه البعض بأن الفرق بين سحر وحين ظاهر لأن سبب بناء حين إضافته لمبنى وهو مجوزة للبناء لا موجبة وسبب بناء سحر تضمنه معنى الحرف وهو موجب لا مجوز كما لا يخفى أى ومجرد اشتراكهما فى عروض البناء لا يقتضى جواز البناء فقد يكون البناء العارض واجبا كبناء المنادى واسم لا .

(قوله وكان يكون إلخ) عطف على لكان جائز الإعراب .

(قوله وفى عدم ذلك) أى التنوين دليل على عدم البناء لأن انتفاء اللازم وهو جواز الإعراب مع التنوين يوجب انتفاء الملزوم وهو البناء فثبت وجوب الإعراب مع عدم الصرف .

[١٠٣٤] ذكر مستوفى فى شواهد الإضافة . والشاهد فيه ههنا فى على حين حيث يجوز فيه الإعراب والبناء على الفتح .

التنوين إنما كان من أجل منع الصرف فلو نكر سحر وجب التصرف والانصراف كقو تعالى : ﴿ نجيناهم بسحر ۞ نعمة من عندنا ﴾ [القمر : ٣٤] ا هـ . وذهب السهيلي إ أنه معرب وإنما حذف تنوينه لنية الإضافة . وذهب الشلوبين الصغير إلى أنه معرب ، وإ حذف تنوينه لنية أل ، وعلى هذين القولين فهو من قبيل المنصرف ، والصحيح ما ذه إليه الجمهور .

(تنبيه) : نظير سحر فى امتناعه من الصرف أمس عند بنى تميم ، فإن منهم م يعربه فى الرفع غير منصرف ويبنيه على الكسر فى النصب والجر ، ومنهم من يعربه إعرا ما لا ينصرف في الأحوال الثلاث خلافا لما أنكر ذلك ، وغير بنى تميم يبنونه على الكسر وحكى ابن أبى الربيع أن بنى تميم يعربونه إعراب ما لا ينصرف إذا رفع أو جر بمذ أ منذ فقط . وزعم الزجاج أن من العرب من يبنيه على الفتح ، واستشهد بقول الراجز

[١٠٣٥] ★ إِنِّي رَأَيْتُ عَجَبًا مُذْ أَمْسَا ★

قال فى شرح التسهيل : ومدّعاه غير صحيح لامتناع الفتح فى موضع الرفع ، ولأ

(قوله فلو نكر سحر) هذا مقابل قوله إذا أريد به سحر يوم بعينه واعلم أن هذا من تتمة كلام المصنف فى شرح الكافية فلا يعترض بأن الأولى تأخيره عن جملة الأقوال فى سحر المعرفة . **(قوله إلى أنه معرب)** أ: ومنصرف كما يؤخذ من قوله وإنما حذف تنوينه إلخ والخلاف بين السهيلى والشلوبين إنما هو فى علة حذف التنو كما هو ظاهر من سياقه . **(قوله نظير سحر فى امتناعه من الصرف أمس إلخ)** مثل ذلك أيضا رجب وصفر فإ كلا منهما علم جنس على الشهر المخصوص ومعدول عن ذى أل . **(قوله من يعربه فى الرفع إلخ)** قال البعض انظر ما وجه التفرقة بين حالة الرفع وغيرها ا هـ . وأقول : قد توجه بأن الرفع شأن العمد فلم يخرج فيه عن الأص فى الأسماء بالكلية بخلاف النصب والجر فإنهما شأن الفضلات فيقبلان الخروج عن الأصل بالكلية . فاعرفه **(قوله ويبنيه على الكسر)** أى لما يأتى قريبا . **(قوله يبنونه على الكسر)** أى بالشروط الخمسة المأخوذة من قو فيما يأتى ولا خلاف في إعراب أمس وهى ألا يكسر ولا يصغر ولا ينكر ولا يضاف ولا يحلى بأل وإنما بنى لتضم معنى حرف التعريف وعلى حركة للتخلص من التقاء الساكنين وكانت كسرة لأنها الأصل فى التخلص . **(قو إذا رفع أو جر بمذ أو منذ فقط)** أى ويبنونه على الكسر فى غير ذلك ولعل وجه تخصيص مذ ومنذ كثرة جر أمس بهما . **(قوله لامتناع الفتح فى موضع الرفع)** قال البعض : أى لعدم وجدان الفتح فى لسانهم فى موضع الرف

[١٠٣٥] تمامه : ★ عَجَائِزًا مِثْلَ السَّعَالِي خَمْسًا ★[1]

قائله مجهول . والشاهد في مذ أمسا حيث أعرب إعراب ما لا ينصرف على لغة بعض تميم ، ولهذا جر بالفتحة ، والألف للإطلاق ومذ حرف بمنزلة فى : كأنه قال فى أمس . والسعالى : جمع سعلاة – بالكسر – وهى أخبث الغيلان . وخمسا صفة لعجائزا أو بد أو عطف بيان .

(١) وبعده : يأكلن ما فى رحلهن همسا ... لا جعل الله لهن ضرسا
ولا آتين الدهر إلا تسعا

سيبويه أستشهد بالرجز على أن الفتح فى أمسا فتح إعراب ، وأبو القاسم لم يأخذ البيت من غير كتاب سيبويه ، فقط غلط فيما ذهب إليه واستحق ألا يعول عليه ا هـ . ويدل للإعراب قوله :

[١٠٣٦] **اعْتَصِمْ بالرَّجاءِ إن عَنَّ بَأسٌ وتَنَاسَ الذى تَضَمَّنَ أَمْسُ**

وأجاز الخليل فى لقيته أمس أن يكون التقدير بالأمس ، فحذف الباء وأل ، فتكون الكسرة كسرة إعراب . قال فى شرح الكافية : ولا خلاف فى إعراب أمس إذا أضيف ، أو لفظ معه بالألف واللام ، أو نكر ، أو صغر ، أو كسر **(وآبنِ على الكسرِ فَعَالِ عَلَمَا**

فقالوا : مضى أمس بالرفع و لم يفتحوه ولو كان مبنيا على الفتح فى الأحوال كلها أى عند بعض العرب لسمع مضى أمس بالفتح ا هـ وفيه تصريح بأن منقول الزجاج البناء على الفتح فى كل الأحوال وحينئذ يتم التعليل أما إن كان منقوله البناء على الفتح فى الجر فقط فلا . **(قوله ولأن سيبويه استشهد بالرجز إلخ)** هذا التعليل غير ناهض إذ لا ضرر فى تخريج إنسان بيتا على خلاف تخريج من نقل هذا البيت عن العرب فتدبر . **(قوله فتح إعراب)** أى نائب عن الكسر كما هو شأن الممنوع من الصرف وزعم بعضهم أن أمسا فيه فعل ماض فاعله ضمير مستتر أى أمسى هو أى المساء . **(قوله وأبو القاسم)** أى الزجاج . **(قوله ويدل للإعراب إلخ)** إن كان مقصوده الرد بذلك على الزجاج لم يتم لأن الزجاج لم يدع البناء على الفتح عند جميع العرب بل البناء على الفتح عند بعضهم فيجوز أن يكون قائل البيت من غير هذا البعض فافهم . **(قوله اعتصم)** أى تمسك . وعن ظهر . **(قوله ولا خلاف إلخ)** نظر فيه بعضهم بأن من العرب من يستصحب البناء مع أل كقوله :

وإنى وقفت اليوم والأمس قبله ببابك حتى كادت الشمس تغرب

بكسر سين الأمس وهو فى موضع نصب عطفا على اليوم وخرّج على أن أل زائدة لغير تعريف واستصحب معنى المعرفة فاستديم البناء أو أنها المعرفة وجر على إضمار الباء فالكسر إعراب لا بناء . **(قوله أو نكر)** أى أريد به يوم من الأيام الماضية مبهم كما فى التوضيح . بقى ما إذا أريد به معين من الأيام الماضية غير اليوم الذى يليه يومك كأن يراد به اليوم الذى يليه أول الشهر الماضى ولا يبعد أن يكون حكمه حكم ما لو أريد به اليوم الذى يليه يومك ويكون التقييد باليوم الذى يليه يومك لأنه الغالب فى إرادة المعنى ا هـ سم وربما يشير إلى ذلك قول التوضيح مبهم فما يتبادر من كلام البعض من أن حكم هذا حكم المنكر غير صحيح . **(قوله أو صغر)** أى على مذهب من يجيز تصغيره كالمبرد وابن برهان ونص سيبويه على أنه لا يصغر وكذا غد استغناء بتصغير ما هو أشد تمكنا وهو اليوم والليلة . قاله أبو حيان . **(قوله أو كسر)** أى جمع جمع تكسير على آمس كأفلس وأموس كفلوس وآماس كأوقات فعلم ما فى قول البعض بأن قيل أموس من القصور .

[١٠٣٦] هو من الخفيف . وعنّ إذا عرض : من عنّ يعنّ ويعنن – بضم عين الغابر وكسرها – عنا . ويروى أن عز أى غلب . وتناس : أمر من التناسى وهو أن يرى من نفسه أنه نسيه . والشاهد فى أمس حيث جاء معربا حالة الرفع إعراب ما لا يصرف . هذه لغة بنى تميم .

★ **مؤنثا)** أى مطلقا فى لغة الحجازيين لشبهه بنزال وزنا وتعريفا وتأنيثا وعدلا . وقيل لتضمنه معنى هاء التأنيث . قاله الربعى . وقيل لتوالى العلل وليس بعد منع الصرف إلا البناء . قاله المبرد ، والأول هو المشهور : تقول هذه حذام ووبار ، ورأيت حذام ووبار ، ومررت بحذام ووبار ، ومنه قوله :

[١٠٣٧] **إذَا قالَتْ حَذَامِ فَصَدِّقوهَا فإنَّ القَوْلَ ما قالَتْ حَذَامِ**

(وهْوَ نظيرُ جُشَمَا) وعمر وزفر **(عِند تميمٍ)** أى ممنوع الصرف للعلمية والعدل عن فاعلة ، وهذا رأى سيبويه . وقال المبرد : للعلمية والتأنيث المعنوى كزينب ، وهو أقوى على ما لا يخفى . وهذا فيما ليس آخره راء : فأما نحو : وبار وظفار وسفار فأكثرهم

(قوله مطلقا) أى سواء ختم براء أولا . والحاصل أن فيه ثلاث لغات ، بناؤه على الكسر مطلقا وإعرابه إعراب ما لا ينصرف مطلقا والتفصيل بين ما آخره راء فيبنى وما لا فيمنع من الصرف . **(قوله لشبهه بنزال)** علة لابن ولا ينافى ما سبق من حصر سبب البناء فى شبه الحرف لأن الشبه بالحرف صادق بالشبه بلا واسطة وبها كما هنا لأن نزال تشبه الحرف وقوله وتعريفا لما مر من أن اسم الفعل الغير المنون معرفة وقوله وتأنيثا لعله فى نزال باعتبار أنه اسم لكلمة انزل وهو جار على مذهب المبرد أن نزال بمعنى النزلة وعبارة الهمع[1] لشبهه بفعال الواقع موقع الأمر كنزال فى الوزن والعدل والتعريف فأسقط التأنيث . **(قوله لتضمنه معنى هاء التأنيث)** أى التى فى المعدول عنه . **(قوله لتوالى العلل)** أى العلمية والتأنيث والعدل ورد بأن أذربيجان فيه خمسة أسباب وهو مع ذلك معرب اهـ حفيد ويجاب بأنهم نبهوا بإعرابه على أن اجتماع الأسباب مجوز للبناء لا موجب . سم . والخمسة هى العلمية والعجمة وزيادة الألف والنون والتأنيث لأنه علم بلدة والتركيب . **(قوله حذام)** معدول عن حاذمة من الحذم وهو القطع ومن هذا الباب صلاح اسما لمكة وسكاب اسما لفرس **(قوله جشما)** معدول عن جاشم أى عظيم كما فى سم . **(قوله وهذا رأى سيبويه)** وهو مقتضى قول المصنف وهو نظير جشما . **(قوله وهو أقوى على ما لا يخفى)** أى لأن التأنيث متحقق فلا حاجة إلى تقدير العدل لأنه إنما يقدر إذا لم يتحقق غيره وأجاب الدمامينى بأن الغالب على الأعلام النقل فلذا جعلها

[١٠٣٧] قاله لجيم بن صعب . وكانت حذام امرأته . والشاهد فى حذام فإنه فاعل فى الموضعين ، وحقه الرفع ولكن بنى على الكسر على مذهب أهل الحجاز .

---

(١) كتاب همع الهوامع شرح جمع الجوامع للسيوطى .

ينيه على الكسر كأهل الحجاز لأن لغتهم الإمالة ، فإذا كسروا توصلوا إليها ، ولو منعوه الصرف لامتنعت . وقد جمع الأعشى بين اللغتين فى قوله :

[١٠٣٨] وَمَرَّ دهْرٌ عَلَى وَبَارِ فَهلَكَتْ جَهْرَةً وَبَارُ

(تنبيهان): **الأول** : أفهم قوله مؤنثا أن حذام وبابه لو سمى به مذكر لم يبن ، وهو كذلك ، بل يكون معربا ممنوعا من الصرف للعلمية والنقل عن مؤنث كغيره ، ويجوز

سيبويه منقولة عن فاعلة المنقولة عن الصفة كما تقدم فى عمر ، وعلى مذهب المبرد تكون مرتجلة وأجيب بغير ذلك أيضا كما ذكره شيخنا . **(قوله نحو وبار)** اسم لأرض كانت لعاد وظفار اسم مدينة . وسفار اسم ماء وكل معدول عن فاعلة وقولنا سفار اسم ماء تبعنا فيه التوضيح قال شارحه : من مياه العرب ملحوظ فيه معنى التأنيث ولهذا قال سيبويه : اسم لماءة . وقال الجوهرى : اسم لبئر وهو المناسب لأن الكلام فى أعلام المؤنث والماء مذكر اهـ . **(قوله لأن لغتهم الإمالة)** أى لغة جميعهم كما صرحوا به واعترض بأن التوصل للإمالة ليس من أسباب البناء ولو سلم فمقتضى إمالة جميعهم أن جميعهم يبنون على الكسر لا أكثرهم فقط ويدفع بأن سبب البناء ليس التوصل للإمالة بل الشبه بنزال على ما تقدم لكن أكثرهم اعتبر هذا الشبه لتقويه بترتب الإمالة التى هى لغتهم عليه وبعضهم لم يعتبره لكونه لا يقتضى البناء عنده و لم يعتبر ترتب الإمالة عليه لكونه لا يجنح إلى الإمالة إلا عند تحقق مقتضى الكسر فاعرف ذلك . **(قوله وقد جمع الأعشى إلخ)** أى حيث كسر الأول بلا تنوين كما فى الفارضى ورفع الثانى بالضمة . قال الدنوشرى : فيه إشكال لأن الأعشى إن كان غير تميمى فليس عنده إلا البناء على الكسر وكذا إن كان من أكثر بنى تميم وإن كان من القليل فليس عنده إلا الإعراب وقول بعضهم يجوز للعربى أن يتكلم بغير لغته مردود اهـ والتحقيق كما أوضحناه سابقا أن العربى قادر على التكلم بغير لغته وحينئذ لا إشكال . نعم قال فى شرح الشذور وقيل إن وبار الثانى ليس باسم كوبار الذى فى حشو البيت بل الواو عاطفة وما بعدها فعل ماض وفاعل والجملة معطوفة على قوله هلكت وقال أولا هلكت بالتأنيث على معنى القبيلة وثانيا باروا بالتذكير على معنى الحى وعلى هذا القول يكتب باروا بالواو والألف كما يكتب ساروا اهـ فعلى هذا القول لا جمع بين اللغتين . **(قوله والنقل عن مؤنث)** لو قال : والتأنيث بحسب الأصل لكان أحسن لأن النقل نفسه ليس من أسباب منع الصرف .

[١٠٣٨] قبله :

أَلَمْ تَرَوْا إِرَمًا وَعَادًا أَوْدَى بِهَا اللَّيْلُ وَالنَّهَارُ

قالهما الأعشى ميمون من قصيدة من البسيط . وإرم اسم قبيلة . وعاد اسم بلدتهم . وأودى بها : أى بأهلها . والشاهد فى وبار حيث جمع فيه بين اللغتين : إحداهما فى البناء على الكسر وذلك على وبار ، والأخرى هى الإعراب كإعراب ما لا ينصرف ، وذلك فى وبار الأخير ، فرفعه بهلكت وهو على وزن قطام : أرض كانت لعاد . وجهرة : حال .

صرفه لأنه إنما كان مؤنثا لإرادتك به ما عدل عنه ، فلما زال العدل زال التأنيث بزواله . **الثاني** : فعال يكون معدولا وغير معدول : فالمعدول إما علم مؤنث كحذام وتقدم حكمه ، وإما أمر نحو نزال ، وإما مصدر نحو حماد : وإما حال نحو :

[١٠٣٩] *** والخَيْلُ تعدُو فِي الصَّعيدِ بَدَادِ ***

وإما صفة جارية مجرى الأعلام نحو : حلاق للمنية . وإما صفة ملازمة للنداء نحو فساق ، فهذه خمسة أنواع كلها مبنية على الكسر معدولة عن مؤنث ، فإن سمى ببعضها مذكر فهو كعناق وقد يجعل كصباح ، وإن سمى به مؤنث فهو كحذام ولا يجوز البناء

(قوله لأنه إنما كان مؤنثا إلخ) أى لأن حذام إنما كان مؤنثا لأنك أردت به فى حالة كونه اسما لأنثى مدلول المؤنث الذى عدل عنه وهو حاذمة فلما زال العدل بجعلها اسما لمذكر وعدم إرادة مدلول حاذمة زال التأنيث فانتفى سبب منع الصرف وإنما زال العدل بذلك لأنه لا يصح أن يكون فى حالة كونه اسما لمذكر معدولا عن حاذمة لامتناع إطلاق حاذمة على المذكر مع أن شأن العدل صحة إطلاق المعدول عنه على مسمى المعدول ولو قال الشارح بدل قوله فلما زال العدل إلخ فلما لم ترد ذلك زال التأنيث فزال العدل بزواله لكان واضحا فتأمل . **(قوله وإما أمر)** إن حمل على الأمر الاصطلاحى كان التقدير اسم فعل أمر وإن حمل على الأمر اللغوى وهو الطلب كان التقدير دال أمر . قال فى التسهيل : وفتح فعال أمرا لغة أسدية . قال الدمامينى : فيقولون نزال بفتح الآخر إيثارا للتخفيف . **(قوله نحو حماد)** معدول عن محمدة بفتح الميم الثانية وكسرها . **(قوله فى الصعيد)** قال فى القاموس : الصعيد التراب أو وجه الأرض أو الطريق وبلاد بمصر مسيرة خمسة عشر يوما طولا وموضع قرب وادى القرى به مسجد للنبى ﷺ ا هـ . وقوله بداد معدول عن متبددة . **(قوله جارية مجرى الأعلام)** أى فى استعمالها غير تابعة لموصوف وقوله حلاق بالحاء المهملة معدول عن حالقة والمنية الموت . **(قوله معدولة عن مؤنث)** هذا فى الأمر ظاهر على رأى المبرد أنه معدول عن مصدر مؤنث معرفة أما على ظاهر كلام سيبويه أنه معدول عن الفعل كما فى الهمع فتأنيث الفعل باعتبار أنه كلمة أو لفظة . **(قوله فهو كعناق)** أى فى الإعراب والمنع من الصرف كما مر وقوله كصباح فى الإعراب والصرف .

[١٠٣٩] قاله عوف بن عطية يخاطب لقيط بن زرارة حين فر يوم رحرحان وأسر أخوه معبد . وصدره :

*** وَذكرتَ من لَبَن المُحَلَّقِ شَربةً ***

والمحلق – بكسر اللام – شاة مهزولة . وبداد بفتح الباء الموحدة ، يقال جاءت الخيل بداد : أى متبددة ، وبنى على الكسر لأنه معدول عن المصدر وهو البدد ، وفيه الشاهد ، وقد وقع حالا ههنا على وزن فعال .

خلافا لابن بابشاذ . وغير المعدول يكون اسما كجناح ، ومصدرا نحو ذهاب ، وصفة نحو جواد ، وجنسا نحو سحاب ، فلو سمى بشىء من هذه مذكر انصرف قولا واحدا إلا ما كان مؤنثا كعناق **(واصْرِفَنْ مَا نُكِّرَا * مِن كُلِّ ما التَّعرِيفُ فيهِ أثَّرَا)** وذلك الأنواع السبعة المتأخرة وهى : ما امتنع للعلمية والتركيب ، أو الألف والنون الزائدتين ، أو التأنيث بغير الألف ، أو العجمية ، أو وزن الفعل ، أو ألف الإلحاق ، أو العدل : تقول رب معديكرب وعمران وفاطمة وزينب وإبراهيم وأحمد وأرطى وعمر لقيتهم ، لذهاب أحد السببين وهو العلمية . وأما الخمسة المتقدمة وهى : ما امتنع لألف التأنيث ، أو للوصف والزيادتين ، أو للوصف ووزن الفعل ، أو للوصف والعدل ، أو للجمع المشبه مفاعل أو مفاعيل فإنها لا تصرف نكرة ، فلو سمى بشىء منها لم ينصرف أيضا. أما ما فيه ألف التأنيث فلأنها كافية فى منع الصرف ووهم من قال فى حواء امتنع للتأنيث والعلمية . وأما ما فيه الوصف مع زيادتى فعلان أو وزن أفعل فلأن العلمية تخلف الوصف فيصير منعه للعلمية والزيادتين أو للعلمية ووزن أفعل . وأما ما فيه الوصف والعدل وذلك أخر وفعال ومفعل نحو : أحاد وموحد فمذهب سيبويه أنها إذا سمى بها امتنعت من الصرف للعلمية والعدل . قال فى شرح الكافية : وكل معدول سمى به فعدله باق إلا سحر وأمس فى لغة بنى تميم فإن عدلهما يزول بالتسمية فيصرفان ، بخلاف غيرهما من المعدولات فإنه عدله

(قوله وإن سمى به مؤنث إلخ) أتى به تتميما للتقسيم وإلا فهو مما دخل تحت قول المصنف وابن على الكسر فعال علما مؤنثا وهذا أولى مما ذكره البعض لما يلزم عليه من قصور النظم فتدبر . **(قوله فهو كحذام)** فتبنيه على لغة الحجاز وتعربه غير منصرف على لغة تميم وإن كان آخره راء فعلى ما تقدم أيضا نحو : حذار ويسار . ا هـ دمامينى . **(قوله ولا يجوز البناء)** قال الدمامينى : أى فيما سمى به مذكر ا هـ أى لا فيما سمى به مؤنث حتى يعترض بأن فى كلامه تناقضا لأن قضية التشبيه بحذام جواز البناء فينافى قوله ولا يجوز البناء لكن لو ذكره قبل قوله وإن سمى به مؤنث إلخ لسلم من الإيهام . **(قوله من كل إلخ)** حال من ما بيان لها . **(قوله من كل ما التعريف فيه أثرا)** أى مما يمكن تنكيره فلا يرد أن فعل فى التوكيد مما يؤثر فيه التعريف مع أنه لا ينكر لوجوب إضافته ولو نية إلى ضمير المؤكد **(قوله ووهم من قال إلخ)** أى لأن ألف التأنيث كافية فى المنع فلا وجه لاعتبار غيرها . **(قوله وكل معدول إلخ)** حاصل ما فرق به بين ما يبقى فيه العدل بعد التسمية وما يزول فيه بعدها أن الأول فيه ما يشعر بالعدل وهو تغيير الحركات بخلاف الثانى ا هـ زكريا . ووجه بعضهم زوال عدل سحر وأمس بالتسمية بأن أل لا تجامع العلمية . **(قوله فى لغة بنى تميم)** راجع لأمس فقط أى وأما فى لغة الحجازين فمبنى على الكسر .

بالتسمية باق فيجب منع صرفه للعدل والعلمية عددا كان أو غيره . هذا هو مذهب سيبويه ومن عزا إليه غير ذلك فقد أخطأ ، وقوّله ما لم يقل ، وإلى هذا أشرت بقولى :

وعَدْلُ غيْرِ سَحَرٍ وَأمْسِ فى تَسْمِيَةٍ تَعْرِضُ غيْرُ مُنْتَفِى

وذهب الأخفش وأبو على وابن برهان إلى صرف العدد المعدول مسمى به ، وهو خلاف مذهب سيبويه رحمه الله تعالى هذا كلامه بلفظه . وأما الجمع المشبه مفاعل أو مفاعيل فقد تقدم الكلام على التسمية به ، وإذا نكر شيء من هذه الأنواع الخمسة بعد التسمية لم ينصرف أيضا . أما ذو ألف التأنيث فللألف ، وأما ذو الوصف مع زيادتى فعلان أو مع وزن أفعل أو مع العدل إلى فعال أو مفعل فلأنها لما نكرت شابهت حالها قبل التسمية فمنعت الصرف لشبه الوصف مع هذه العلل . هذا مذهب سيبويه . وخالف الأخفش فى باب سكران فصرفه . وأما باب أحمر ففيه أربعة مذاهب : **الأول** : منع الصرف وهو الصحيح . **والثانى** الصرف وهو مذهب المبرد والأخفش فى أحد قوليه ثم

(قوله فإن عدله بالتسمية باق) الباء بمعنى مع متعلقة بباق . **(قوله عددا كان)** أى غير سحر وأمس وتسمية نحو ثلاث مسمى به عددا باعتبار ما كان . **(قوله هذا كلامه بلفظه)** يحتمل أنه قاله تقوية لنقله ويحتمل أنه قاله تبريا من التكرار الذى فيه لأن قوله وهو خلاف مذهب سيبويه يغنى عنه التنصيص على مذهبه أول العبارة . **(قوله أو مع العدل إلى فعال أو مفعل)** لا يشمل أخر مع أن حكمه حكم معدول العدد ولو أسقط قوله إلى فعال أو مفعل لشمله . **(قوله شابهت حالها قبل التسمية)** لم يقل عاد الوصف لأن معنى أحمر مثلا قبل التسمية ذات ما اتصفت بالحمرة وبعد التسمية الذات المعنية بلا قصد وصفية بالحمرة وبعد التنكير ذات ما مسماه بأحمر بلا قصد وصفية بالحمرة ولما لوحظ بعد التنكير اتصاف الذات المبهمة بالتسمية بأحمر أشبه أحمر بعد التنكير حاله قبل التسمية فى إبهام الذات وملاحظة مطلق الاتصاف و لم يجعل وصفا بالتسمية حقيقيا لعدم التعبير بقولنا مسمى بأحمر . **(قوله لشبه الوصف)** القياس على مواضع تقدمت أن يقال للوصف بحسب الأصل لكن كل صحيح . **(قوله وخالف الأخفش فى باب سكران فصرفه)** أى عند قصد تنكيره . **(قوله وأما باب أحمر)** أى عند قصد تنكيره ففيه أربعة مذاهب إلخ لو قال وخالف المبرد والأخفش فى أحد قوليه فى باب أحمر فصرفاه ثم قال : والفراء وابن الأنبارى فقالا إن سمى بأحمر رجل أحمر إلخ . ثم قال : والفارسى فى بعض كتبه فجوز الصرف وتركه لكان أخصر وأولى لتقدم ذكر باب أحمر وذكر المذهب الأول فيه وأنسب بقوله وخالف الأخفش فى باب سكران فصرفه . **(قوله الأول منع الصرف)** أى لشبه الوصفية ووزن الفعل . **(قوله والثانى الصرف)** أى لأن الوصفية زالت بالعلمية بلا عود بعد التنكير . **(قوله والأخفش فى أحد قوليه)** حكى أن أبا عثمان المازنى سأل الأخفش لم صرفت أربع فى نحو : مررت بنسوة أربع فقال لأنه فى الأصل اسم للعدد والوصف به عارض فلم يعتد به فقال هلا اعتبرت أحمر إذا نكرته يعنى فى كونه وصفا فى الأصل

وافق سيبويه فى كتابه الأوسط . قال فى شرح الكافية : وأكثر المصنفين لا يذكرون إلا مخالفته ، وذكر موافقته أولى لأنها آخر قوليه . **والثالث** : إن سمى بأحمر رجل أحمر لم ينصرف بعد التنكير ، وإن سمى به أسود أو نحوه انصرف وهو مذهب الفراء وابن الأنبارى . **والرابع** : أنه يجوز صرفه وترك صرفه . قاله الفارسى فى بعض كتبه . وأما المعدول إلى فُعال أو مفعَل فمن صرف أحمر بعد التسمية صرفه وقد تقدم الخلاف فى الجمع إذا نكر بعد التسمية .

(تنبيه): إذا سمى بأفعل التفضيل مجردا مِنْ مِنْ ثم نكر بعد التسمية انصرف بإجماع كما قاله فى شرح الكافية . قال : لأنه لا يعود إلى مثل الحال التى كان عليها

والتسمية به عارضة فلم يأت بمقنع ولعلّ موافقته سيبويه آخرا من أجل ذلك . كذا فى الفارضى . **(قوله لم ينصرف بعد التنكير)** أى لمشابهة حال التنكير حال الوصفية فى وجود المشتق منه وهو الحمرة فى المدلول فكأن الوصفية باقية بعد التنكير وهذا أحسن مما علل به البعض . **(قوله يجوز صرفه وترك صرفه)** فالصرف نظرا إلى زوال الوصفية بالعلمية والعلمية بالتنكير وتركه نظرا إلى شبه الوصفية ووزن الفعل . **(قوله فمن صرف أحمر بعد التسمية)** أى بعد زوالها بالتنكير[1] . **(قوله مجردا من من)** أى لفظا وتقديرا كما يؤخذ مما بعده كأن سمى شخص بأكرم . **(قوله لأنه لا يعود إلى مثل الحال إلخ)** أى لأن أفعل من إذا كان وصفا معناه ذات معينة ثبت لها الزيادة على ذات أخرى معينة وإذا سمى به صار دالا على الذات فقط وإذا نكر صار دالا على ذات ما ثبت لها الزيادة و لم ينظر إلى كون الزيادة على ذات أخرى فلم ترجع الحالة الأولى ولا شبهها يكون مركبا أيضا من مفضل ومفضل عليه وإن كانا مبهمين نقله البعض عن البهوتى وأقره وأنا أقول فيه نظر من وجوه : الأول أن ما ادعاه من كون معنى أفعل من إذا كان وصفا ذاتا معينة إلخ غير مسلم لتصريحهم بأنّ مدلول الصفات ذات مبهمة لا معينة والتعيين إذا وجد يكون بقرينة لا بالوضع وتصريحهم بأن المفضل عليه قد يكون معينا وقد يكون مبهما . الثانى أن ما ادعاه من كون معناه إذا نكر بعد التسمية ذاتا ما ثبت لها الزيادة غير مسلم بل معناه ذات ما ثبت لها التسمية بكذا وممن صرح بهذا وبكون مدلول الصفة ذاتا مبهمة ذلك البعض قبل هذه القولة بنحو نصف صفحة . الثالث أن ما ادعاه من عدم رجوع شبه الحالة الأولى ينازع فيه ما تقدم فى الكلام على قول الشارح لما نكرت شابهت حالها قبل التسمية من توجيه المشابهة بأن معنى أحمر مثلا بعد التنكير ذات ما مسماة بأحمر فلما لوحظ بعد التنكير اتصاف الذات المبهمة بالتسمية بأحمر أشبه أحمر بعد التنكير حاله قبل التسمية فى الإبهام وملاحظة مطلق الاتصاف ووجه المنازعة أن هذا التوجيه بعينه جار فى أفعل من بعد التنكير وهذا يدل على رجوعه لشبه الحالة الأولى وأما ما ادعاه من كون شبهها يكون مركبا أيضا من مفضل ومفضل عليه ففى محل المنع لأن ذلك غير لازم وحينئذ يقال هلا منع من الصرف وأما

---

(١) إذ قد سمى بها فصارت كالعلم .

إذا كان صفة ، فإن وصفيته مشروطة بمصاحبة مِنْ لفظا أو تقديرا ا هـ . فإن سمى به مع من ثم نكر امتنع صرفه قولا واحدا ، وكلام الكافية وشرحها يقتضى إجراء الخلاف فى نحو أحمر فيه (**وَمَا يكونُ مِنهُ مَنقوصًا ففى * إعرابِهِ نَهْجَ جَوارٍ يَقتفى**) يعنى أن ما كان منقوصًا من الأسماء التى لا تنصرف سواء كان من الأنواع السبعة التى إحدى علتيها العلمية أو من الأنواع الخمسة التى قبلها فإنه يجرى مجرى جوار وغواش ، وقد تقدم أن نحو جوار يلحقه التنوين رفعا وجرا فلا وجه لما حمل عليه المرادى كلام الناظم من أنه أشار إلى الأنواع السبعة دون الخمسة ، لأن حكم المنقوص فيهما واحد : فمثاله فى غير التعريف أُعيْم تصغير أعمى فإنه غير منصرف للوصف والوزن ، ويلحقه التنوين رفعا وجرا نحو هذا أُعيم ومررت بأعيم ورأيت أعيمىَ ، والتنوين فيه عوض من الياء المحذوفة كما فى نحو جوار ، وهذا لا خلاف فيه . ومثاله فى التعريف قاض اسم امرأة فإنه غير منصرف للتأنيث والعلمية ويعيل تصغير يعلى ويَرْم مسمى به فإنه غير منصرف للوزن والعلمية ، والتنوين فيهما فى الرفع والجر عوض من الياء المحذوفة . وذهب يونس وعيسى بن عمر

ما فى الشرح من تعليل عدم العود بأن الوصفية مشروطة بمصاحبة من فلا يدل إلا على عدم عود الوصفية لا على عدم عود شبهها فيما مر على أن الوصفية المشروطة بمصاحبة من الوصفية بالزيادة لا مطلق الوصفية فتأمل . (**قوله وما يكون منه منقوصا إلخ**) أى والذى يكون مما لا ينصرف منقوصا فهو يقتفى نهج جوار فى إعرابه فلو سميت بيرمى ويقضى أعللته إعلال جوار ولو سميت بيغزو ويدعو ورجعت بالواو للياء أجريته مجرى جوار وتقول فى النصب رأيت يرمى ويغزى قال بعضهم ووجه الرجوع بالواو للياء ما ثبت أن الأسماء المتمكنة ليس فيها ما آخره واو قبلها ضمة فتقلب الواو ياء ويكسر ما قبلها وإذا سميت بيرم من لم يرم[1] رددت إليه ما حذف منه ومنعته من الصرف تقول هذا يرم ومررت بيرم والتنوين للعوض ورأيت يرمى وإذا سميت بيغز من لم يغز . قلت : هذا يغز ومررت بيغز ورأيت يغزى إلا أن هذا ترد إليه الواو وتقلب ياء لما تقدم ثم يستعمل استعمال جوار . سم . (**قوله من الأسماء التى لا تنصرف**) يشير إلى أن الهاء فى منه لما لا ينصرف أعم من المعرفة والنكرة ليشمل محل الخلاف والوفاق كما سيذكره . (**قوله فلا وجه لما حمل إلخ**) اعتذر عنه بأن الباعث له على ذلك أن أقرب مذكور إلى الضمير فى وما يكون منه ما التعريف فيه أثرا وبأن العلم منقوص محل الخلاف فيعتنى به . (**قوله وهذا لا خلاف فيه**) أى لا خلاف فى حذف الياء ولحوق التنوين رفعا وجرا فى نحو أعيم بخلاف قاض ويعيل ويرم أعلاما ففى حذف يائه ولحوق التنوين له رفعا وجرا خلاف نبه عليه بقوله الآتى وذهب يونس إلخ . (**قوله إلى أن نحو قاض إلخ**) أى من كل عَلَم منقوص وجد فيه مقتضى منع الصرف . قال سم : يمكن الفرق من جهة المعنى على قولهم بخفة العلم فاحتملت الحركة على الياء .

---

(١) أى باعتباره مجزوما بلم .

والكسائى إلى نحو قاض اسم امرأة ، ويعيل ويرم يجرى مجرى الصحيح فى ترك تنوينه وجره بفتحة ظاهرة ، فيقولون هذا يعيلى ويرمى وقاضى ، ورأيت يعيلى ويرمى وقاضى ، ومررت بيعيلى ويرمى وقاضى ، واحتجوا بقوله :

[١٠٤٠] قَدْ عَجِبَتْ مِنِّى ومِنْ يُعَيْلِيَا لَمَّا رأتْنى خَلَقًا مُقْلَوْلِيَا

وهو عند الخليل وسيبويه والجمهور محمول على الضرورة كقوله :

[١٠٤١] * ولكِنَّ عَبْدَ اللهِ مَوْلَى مَواليا *

(وَلاضْطِرارٍ أو تناسُبٍ صُرِفْ * ذُو المَنعِ) بلا خلاف مثال الضرورة قوله :

[١٠٤٢] ويَوْم دَخلتُ الخِدْرَ خِدْرَ عُنَيْزَةٍ فقالت : لَكَ الْوَيلاتُ إنَّكَ مُرجِلِى

(قوله يجرى مجرى الصحيح إلخ) حاصل مذهبهم أن المعرف تثبت ياؤه مطلقا وتسكن رفعا لثقل الضمة وتفتح جرا ونصبا لخفة الفتحة . (قوله خلقا) بفتح المعجمة واللام أى عتيقا جدا وأراد به الضعيف رثّ الهيئة وقوله مقلوليا بضم الميم لأنه اسم فاعل اقلولى أى تجافى وانكمش كما فى القاموس فقول التصريح بفتح الميم غير ظاهر ولعل المراد بالمقلولى هنا دميم الخلقة . (قوله مولى مواليا) بإضافة مولى إلى مواليا جمع مولى . (قوله أو تناسب) هو قسمان تناسب لكلمات منصرفة انضم إليها غير منصرف نحو سلاسلا وأغلالا وتناسب لرءوس الآى كقوارير الأول فإنه رأس آية فنون ليناسب بقية رءوس الآى فى التنوين أو بدله وهو الألف فى الوقف وأما قوارير الثانى فنون ليشاكل قوارير الأول . كذا قال شيخنا وهو الصواب الموافق لما فى التصريح وغيره وأما ما فى كلام البعض من العكس فخطأ . (قوله صرف) أى وجوبا فى الضرورة وجوازا فى التناسب . (قوله ويوم دخلت الخدر) بكسر الخاء المعجمة وسكون الدال أى الهودج وقوله أنك مرجلي أي مصيري راجلة أي ماشية لعقرك ظهر بعيري تصريح .

[١٠٤٠] هو من أبيات الكتاب من الرجز . والشاهد فى يعيليا حيث حرك الياء للضرورة ، ولم ينونه لأنه لا ينصرف . وهو مصغر يعلى اسم رجل . وخلقا – بفتح الخاء المعجمة واللام – وهو العتيق جدا ، وأراد به رث الهيئة ودمامة الخلقة . والمقلولى : المتجافى المنكمش ، وأصله ومقلوليا فحذف العاطف للضرورة .

[١٠٤١] قاله الفرزدق . وصدره : * فَلو كانَ عبدُ اللهِ مَوْلًى هَجَوْتُه * من الطويل . هجا به عبد الله بن أبى إسحق الحضرمى النحوى لكونه قد طعن فى شعره . والشاهد فى مولى مواليا إذ أصله مولى موال ، ولكن نصبه للضرورة ، ولم ينونه لأنه جعله بمنزلة غير المعتل الذى لا ينصرف .

[١٠٤٢] قاله امرؤ القيس الكندى من قصيدته المشهورة التى أولها قفا نبك . والخدر بكسر الخاء المعجمة وسكون الدال : هو الستر . وقال الأعلم هو الهودج . وهو من مراكب النساء . قوله خدر عنيزة بالنصب بدل من الخدر . والشاهد فى عنيزة حيث صرفه مع أنه غير منصرف للعلمية والتأنيث للضرورة ، وهو اسم امرأة . والويلات مبتدأ . ولك مقدما خبره . وهى معترضة بين القول ومقوله . ومرجلى : أى تاركى راجلة أمشى .

وقوله :

[١٠٤٣] وأتاها أُحَيْمِرٌ كأخي السَّهْـ ـمِ بعضْبٍ فقالَ كوني عَقيرَا

وقوله :

[١٠٤٤] . *تبصَّرْ خليلي هلْ ترَى مِن ظعائنٍ*

وهو كثير . نعم اختلف في نوعين : **أحدهما** : ما فيه ألف التأنيث المقصورة فمنع بعضهم صرفه للضرورة ، قال لأنه لا فائدة فيه إذ يزيد بقدر ما ينقص ، ورد بقوله :

[١٠٤٥] إلى مُقسِّمُ مَا مَلكْتُ فَجاعِلٌ جُزْءًا لآخِرتِي ودُنيًا تَنفعُ

أنشده ابن الأعرابي بتنوين دنيا . **وثانيهما** : أفعل من ، منع الكوفيون صرفه

(قوله وأتاها) أي ناقة صالح عليه الصلاة والسلام أحيمر هو الذي عقرها وكان أحمر أزرق أصهب كأخي السهم أي كمثل السهم . والعضب السيف . وعقيرا فعيل يستوى فيه المذكر والمؤنث . ا هـ عيني . وقال الدماميني : كأخي السهم من إضافة الملغى إلى المعتبر . **(قوله أحدهما ما فيه ألف التأنيث المقصورة)** مقتضى التعليل الآتي أن تكون ألف الإلحاق المقصورة كألف التأنيث المقصورة . **(قوله إذ يزيد بقدر ما ينقص)** لأنه إذا نون سقطت الألف لالتقاء الساكنين والتنوين قدر الألف المحذوفة وكل ساكن . وأجيب بأنه قد يكون فيه فائدة بأن تلتقى الألف مع ساكن بعده فيحتاج الشاعر إلى كسر الأول فينون ثم يكسر . ومقتضى هذا أنه إذا لم يحتج إلى تنوينه لم ينون . ا هـ مرادى ، وهو مبنى على أن الضرورة ما لا مندوحة عنه لا مطلق ما وقع في الشعر ا هـ سم أي مما لا يقع مثله في النثر . **(قوله ورد بقوله إلخ)** قال الصفوى : وضعف الرد بمنع الدليل لأن تنوين المؤنث بالألف كدنيا لغة فيه فلعل الشاعر من أهل هذه اللغة . **(قوله ودنيًا)** منه جزءاً لآخرتي وجاعل منه دنيا تنفع .

[١٠٤٣] قاله أمية بن أبي الصلت الثقفي من الخفيف . والضمير في أتاها يرجع إلى ناقة صالح عليه الصلاة والسلام . وأراد بأحيمر الذي عقر الناقة . واسمه قدار بن سالف ، وكان أحمر أزرق أصهب . وفيه الشاهد حيث نونه للضرورة مع كونه مستحقا للمنع . توله كأخي السهم أي كمثل السهم . والعضب : السيف . وكوني : خطاب للناقة . وعقيرا خبر كان . وهو فعل يستوى فيه المذكر والمؤنث .

[١٠٤٤] قاله امرؤ القيس الكندي . وتمامه : * سَوَالِكَ نَقْبًا بَيْنَ حَزْمَي شَعَبْعَبِ *
من قصيدة من الطويل . الشاهد في ظعائن حيث صرفه وهو غير مصروف للضرورة . وتبصر بمعنى انظر . وخليلي منادى مضاف حذف حرف ندائه . وسوالك صفة للظعائن . ونقبا مفعوله وهو الطريق إلى الجبل . والحزم – بفتح الحاء المهملة وسكون الزاى المعجمة –: ما غلظ من الأرض . وشعبعب : اسم ماء .

[١٠٤٥] قاله المثلم بن رياح المرى من قصيدة من الكامل . والفاء لعطف المفصل على المجمل . وارتفاع جاعل بالابتدا . وخبره محذوف : أي فمنه جاعل أجرا . والشاهد في دنيا حيث نونه ، وهو عطف على أجرا . وفيه حذف تقديره : ومنه جاعل دنيا . وتنفع – في محل النصب – صفة دنيا .

للضرورة . قالوا لأن حذف تنوينه لأجل من فلا يجمع بينهما . ومذهب البصريين جوازه لأن المانع له إنما هو الوزن والوصف كأحمر لا من ، بدليل صرف خير منه وشر منه لزوال الوزن . ومثال الصرف للتناسب قراءة نافع والكسائى : ﴿ **سلاسلا وأغلالا وسعيرا** ﴾ [الإنسان : ٤] ، ﴿ **قواريرا قواريرا** ﴾ [الإنسان : ١٦] ، وقراءة الأعمش بن مهران : ﴿ **ولا يغوثا ويعوقا ونسرا** ﴾ [نوح : ٢٣] .

(تنبيه)*: أجاز قوم صرف الجمع الذى لا نظير له فى الآحاد اختيارا . وزعم قوم أن صرف ما لا ينصرف مطلقا لغة . قال الأخفش : وكأن هذه لغة الشعراء لأنهم اضطروا إليه فى الشعر فجرت ألسنتهم على ذلك فى الكلام **(والمَصروفُ قد لا يَنصرِفُ)** أى للضرورة ، أجاز ذلك الكوفيون والأخفش والفارسى ، وأباه سائر البصريين . والصحيح الجواز . واختاره الناظم لثبوت سماعه ، من ذلك قوله :

[١٠٤٦] **وَمَا كانَ حِصْنٌ ولا حابِسٌ يَفُوقانِ مِرْداسَ فى مجمعِ**

وقوله :

[١٠٤٧] **وقائِلَةٍ مَا بالُ دَوْسَرَ بَعْدَنا صَحَا قلبُهُ عن آلِ لَيلَى وعَنْ هِنْدِ**

(قوله لأجل من) أى لقيامها مقام المضاف إليه فالمانع قوى لكونه كلمة مستقلة بخلاف سائر موانع الصرف وقوله فلا يجمع بينهما أى بين التنوين ومن ملفوظة أو مقدرة لا اختيارا ولا ضرورة . **(قوله ومذهب البصريين جوازه)** ويدل له قول امرىء القيس :

***وما الإصباح منك بأمثل ***

فصرف أمثل للضرورة مع وجود من المقدمة عليه فى قوله منك . قاله الدمامينى . **(قوله إنما هو الوزن والوصف)** أى فيجوز الجمع بينهما وبين التنوين ضرورة لعدم قوتهما قوة من . **(قوله صرف الجمع الذى لا نظير له فى الآحاد)** كسلاسلا وسببه جمعهم له جمع السلامة ، نحو صواحبات فأشبه الآحاد . اهـ دمامينى . **(قوله فى الكلام)** أى النثر . **(قوله وأباه)** أى منعه سائر البصريين لكونه خروجا عن الأصل بخلاف صرف ما لا ينصرف فإنه رجوع إلى الأصل فاحتمل في الضرورة

[١٠٤٦] قاله العباس بن مرداس الصحابى رضى الله عنه من قصيدة من المتقارب . والشاهد فى مرداس حيث منعه من الصرف ، وهو اسم مصروف للضرورة . وحصن والد عيينة . وحابس والد الأقرع .

[١٠٤٧] قاله دوسر بن دهبل القريعى من الطويل : أى رب قائلة . والشاهد فى دوسر حيث منعه من الصرف وهو مصروف للضرورة . ولفظة آل مقحمة يقال صحا عن هواه إذا تركه ، صحا من سكره صحوا .

وقوله :

[١٠٤٨] طَلَبَ الأزارِقُ بالكَتائبِ إذْ هَوَتْ بِشبيبَ غَائِلَةُ النُّفوسِ غَدُورُ

وأبيات أخر .

(تنبيه)*: فصل بعض المتأخرين بين ما فيه علمية ، فأجاز منعه لوجود إحدى العلتين ، وبين ما ليس كذلك فصرفه ، ويؤيده أن ذلك لم يسمع إلا فى العلم . وأجاز قوم منهم ثعلب، وأحمد بن يحيى منع صرف المنصرف اختيارا .

(خاتمة)*: قال فى شرح الكافية : ما لا ينصرف بالنسبة إلى التكبير والتصغير أربعة أقسام : ما لا ينصرف مكبرا ولا مصغرا ، وما لا ينصرف مكبرا وينصرف مصغرا ، وما لا ينصرف مصغرا وينصرف مكبرا ، وما يجوز فيه الوجهان مكبرا ويتحتم منعه مصغرا **فالأول** : نحو بعلبك وطلحة وزينب وحمراء وسكران وإسحق وأحمر ويزيد مما

وللكوفيين ومن وافقهم أن يمنعوا عدم تجويز الضرورة الخروج عن الأصل . **(قوله طلب الأزارق)** أصله الأزارقة فحذف الهاء للضرورة جمع أزرق بتقديم الزاى على الراء قوم من الخوارج نسبوا إلى نافع بن الأزرق وهو مفعول طلب وفاعله ضمير يعود على سفيان نائب الحجاج وزوج ابنته . والكتائب جمع كتيبة بفوقية بعد الكاف وهى الجيش وإذ ظرف زمان . وهوت من هوى به الأمر إذا أطمعه وغره وغائلة النفوس فاعل هوت أى شرّها . وغدور مبالغة غادرة خبر لمحذوف أو بدل من غائلة والشاهد فى شبيب بشين معجمة مفتوحة فموحدة مكسورة فتحتية فموحدة وهو شبيب بن زيد رأس الأزارقة كذا فى العينى وشيخ الإسلام فقول البعض فى هوت أى سقطت فيه شيء . **(قوله بين ما فيه علمية)** اقتصاره على العلمية يقتضى أن غيرها كالوصفية فى نحو قائم ليس مثلها ولعله لمزية العلمية على غيرها لأن لها من القوة ما ليس لغيرها ولورود السماع فيها دون غيرها . كذا فى حاشية شيخنا وعليه كان المناسب للشارح أن يعلل بما ذكر لا بوجود إحدى العلتين لأنه يقتضى أن غير العلمية من العلل مثلها فليتأمل . **(قوله فأجاز منعه)** أى فى الضرورة فهذا التفصيل خاص بالضرورة كما هو ظاهر كلام الشارح لكن ظاهر صنيع التصريح عدم اختصاصه بالضرورة وعبارته فى منع المصروف أربعة مذاهب أحدها الجواز مطلقا . الثانى المنع مطلقا . الثالث وهو الصحيح الجواز فى الشعر والمنع فى الاختيار . الرابع يجوز فى العلم خاصة . **(قوله أربعة أقسام)** هى مبنية على قاعدة وهى أن كل مصغر لم يذهب تصغيره أحد سببيه فهو غير منصرف وإلا فهو منصرف . دمامينى .

---

(٧٩٢) قاله الأخطل من قصيدة من الكامل يذكر فيها ما جرى بين سفيان بن الأبرد نائب الحجاج وزوج ابنته وبين شبيب ابن يزيد رأس الخوارج الأزارقة الذى كان ادعى الخلافة وتسمى بأمير المؤمنين ، وكانت زوجته غزالة أيضا خارجية ، وكانت شديدة البأس ، وكان الحجاج مع هيبته يخاف منها . وأصل الأزارق الأزارقة بالهاء فحذفها للضرورة . والكتائب جمع كتيبة وهى الجيش . وإذ ظرف بمعنى حين . وهوت من هوى به الأمر إذا أطمعه وغرّه . وغائلة النفوس فاعله : أى شرها . والشاهد فى بشبيب حيث منعه من الصرف وهو اسم مصروف للضرورة . وغدور خبر مبتدأ محذوف : أى هو غدور . والأولى أن يكون بدلا من غائلة فافهم .

لا يعدم سبب المنع فى تكبير أو تصغير . **والثانى** : نحو عمر وشمر وسرحان وعلقى وجنادل أعلاما مما يزول بتصغيره سبب المنع ، فإن تصغيرها عمير وشمير وسريحين وعليق وجنيدل بزوال مثال العدل ووزن الفعل وألغى سرحان وعلقى وصيغة منتهى التكسير ، **والثالث** : نحو تحلئ وتوسط وترتب وتهبّط أعلاما مما يتكمل فيه بالتصغير سبب المنع فإن تصغيرها تحيلىء وتويسط وتريتب وتهييط على وزن مضارع بيطر ، فالتصغير كمل لها سبب المنع فمنعت من الصرف فيه دون التكبير ، فلو جىء فى التصغير بياء معوّضة مما حذف تعين الصرف لعدم وزن الفعل . **الرابع** : نحو هند وهنيدة فلك فيه مكبرا وجهان وليس لك فيه مصغرا إلا منع الصرف . والله أعلم .

[إعرابُ الفعلِ]

(ارفعْ مُضارِعًا إذا يُجرَّدُ * مِن ناصِبٍ وجازِمٍ كتَسْعَدُ) يعنى أنه يجب رفع المضارع حينئذ ، والرافع له التجرد المذكور كما ذهب إليه حذاق الكوفيين منهم الفراء ، لا وقوعه

(قوله وسرحان) بخلاف سكران لأنك تقول فى تصغيره سكيران فتبقى الزيادتان بحالهما ا هـ دمامينى وهو بكسر السين كما فى القاموس وفسره بمعانٍ منها الذئب والأسد والمراد المجعول علما . **(قوله وعلقى)** هو فى الأصل اسم نبت . **(قوله وجنادل)** هو فى الأصل جمع جندل والجندل قال فى القاموس كجعفر ما يقله الرجل من الحجارة وتكسر الدال[1] ا هـ . **(قوله بزوال مثال العدل)** إذ العدل فى عمر تقديرى فلا يصار إليه إلا عند سماع الاسم ممنوعا من الصرف وما سمع من أفواههم عمير إلا مصروفا فصار ادعاء العدل فيه مناقضا لكلامهم وإذا حكمنا فى أدد بأنه غير معدول مع مجيئه على صيغة عمر لكونه مصروفا فهذا أجدر . دمامينى . **(قوله نحو تحلئ)** ضبطه فى التصريح بكسر التاء الفوقية وسكون الحاء المهملة وكسر اللام وبالهمزة آخره . قال الشارح فى شرحه على التوضيح : هو شعر وجه الأديم ووسخه وسواده وما أفسده السكين من الجلد إذا قشر . والتهبط بكسرات مشددة الباء طائر . والترتب كقنفذ وجندب الشىء المقيم الثابت ا هـ . والتوسط مصدر توسط . **(قوله مما حذف)** وهو أحد المثلين فى توسط وتهبط بأن يقال تويسيط وتهييبط أما تحلئ وترتب فلم يحذف منهما شىء فكلامه بالنظر للبعض . **(قوله إلا منع الصرف)** أى لوجود التاء لفظا .

[إعراب الفعل]

(قوله حينئذ) أى حين إذ جرد من ناصب وجازم . **(قوله والرافع له التجرد)** لأن الرفع دائر معه وجودا وعدما والدوران مشعر بالعلية ا هـ دمامينى لأن الدوران من مسالكها .

---

(١) أى عند الجمع .

موقع الاسم كما قال البصريون[1] ، ولا نفس المضارعة كما قال ثعلب ، ولا حروف المضارعة كما نسب للكسائى ، واختار المصنف الأول . قال فى شرح الكافية : لسلامته من النقض ، بخلاف الثانى فإنه ينتقض بنحو هلا تفعل وجعلت أفعل ومالك لا تفعل ورأيت الذى تفعل ، فإن الفعل فى هذه المواضع مرفوع مع أن الاسم لا يقع فيها ، فلو لم يكن للفعل رافع غير وقوعه موقع الاسم لكان فى هذه المواضع مرفوعا بلا رافع ، فبطل القول بأن رافعه وقوعه موقع الاسم ، وصح القول بأن رافعه التجرد ا هـ . ورد الأول بأن التجرد عدمى والرفع وجودى والعدمى لا يكون علة للوجودى ، وأجاب الشارح بأنا لا نسلم أن التجرد من الناصب والجازم عدمى ، لأنه عبارة عن استعمال المضارع على

(قوله ولا نفس المضارعة) لأنها إنما اقتضت مطلق الإعراب لا خصوص الرفع لكن هذا لا يأتى على قول الكوفيين إن إعراب المضارع بالأصالة لا بالحمل على الاسم ومضارعته إياه . **(قوله ولا حروف المضارعة)** لأن جزء الشىء لا يعمل فيه . **(قوله كما نسب للكسائى)** قال وإنما لم تعمل مع عاملى النصب والجزم لقوتهما عنها . **(قوله فإنه ينتقض إلخ)** جوابه أن المراد الحلول فى الجملة ا هـ حفيد . وأيضا فالرفع استقر قبل حرف التحضيض ونحوه فلم يغيره إذ أثر العامل لا يغير إلا بعامل آخر . ا هـ تصريح . **(قوله بنحو هلا تفعل)** لأن أداة التحضيض مختصة بالفعل ومن نحو المذكورات سيقوم زيد وسوف يقوم زيد . **(قوله وجعلت أفعل)** لأن أفعال الشروع لا يكون خبرها اسما مفردا إلا شذوذا كما مر . **(قوله ومالك لا تفعل)** قال شيخنا : لعله لأنه لم يسمع الاسم بعد مالك وإن كانت الجملة فى تأويله لأنها حال أى أىّ شىء ثبت لك حالة كونك غير فاعل . **(قوله ورأيت الذى تفعل)** لأن الصلة لا تكون اسما مفردا . **(قوله فبطل القول بأن رافعه وقوعه موقع الاسم)** أى الذى هو أقوى من القول الثالث والرابع لكونه قول البصريين مع ظهور بطلانهما بما تقدم فاندفع اعتراض البعض على قوله وصح القول بأن رافعه التجرد بأن مجرد إبطال أن الرافع وقوعه موقع الاسم لا يقتضى صحة أن الرافع التجرد وإنما يقتضيها إبطال الأقوال الثلاثة . **(قوله وأجاب الشارح بأنا لا نسلم إلخ)** هذا جواب بمنع أن التجرد عدمى وتسليم أن العدمى لا يكون علة للوجودى ولك أن تقول سلمنا أنه عدمى لكن لا نسلم أن العدمى لا يكون علة للوجودى على الإطلاق بل ذاك فى الأعدام المطلقة أما العدم المضاف كالعمى فيجوز كونه علة للوجودى . **(قوله لأنه عبارة عن استعمال المضارع إلخ)** الاستعمال هنا مصدر المبنى للمجهول ليكون وصفا للفعل فيصح تفسير التجرد الذى هو وصف للفعل به .

---

(١) راجع ما اختلف فيه البصريون والكوفيون فى الأشباه والنظائر النحوية للإمام السيوطى من تحقيقنا .

أول أحواله مخلصا عن لفظ يقتضى تغييره ، واستعمال الشيء والمجيء به على صفة مَّا ليس بعدمى .

(تنبيه): إنما لم يقيد المضارع هنا بالذى لم تباشره نون توكيد ولا نون إناث اكتفاء بتقدم ذلك فى باب الإعراب **(وبِلَن ٱنْصِبْهُ وَكَى)** أى الأدوات التى تنصب المضارع أربع : وهى لن وكى وأن وإذن ، وسيأتى الكلام على الأخيرتين : فأما لن فحرف نفى تختص بالمضارع وتخلصه للاستقبال وتنصبه كما تنصب لا الاسم ، نحو لن أضرب ولن أقوم ، فتنفى ما أثبت بحرف التنفيس ولا تفيد تأبيد النفى ولا تأكيده ، خلافا للزمخشرى : **الأول** : فى أنموذجه **والثانى** : فى كشافه ، وليس أصلها لا فأبدلت الألف نونا خلافا للفراء ، ولا لا أن فحذفت الهمزة تخفيفا والألف للساكنين[1] خلافا للخليل والكسائى .

(تنبيهات): **الأول** : الجمهور على جواز تقديم معمول معمولها عليها نحو زيدا

(قوله اكتفاء بتقدم ذلك فى باب الإعراب) قال يس : لا حاجة إلى ذلك لأن رفع المضارع أعم من كونه لفظيا أو محليا كالمضارع المؤكد بالنون والذى فاعله نون الإناث اهـ وهو تابع فى ذلك لشيخه سم . قال شيخنا : وفيه نظر إذ المضارع مع إحدى النونين ليس له محل رفع أبدا وله محل الناصب والجازم . صرح به القليوبى وغيره . **(قوله وبلن انصبه)** ولا يجوز الفصل بين لن والفعل اختيارا عند البصريين وهشام وأجاز الكسائى الفصل بالقسم ومعمول الفصل ووافقه الفراء على القسم وزاد الفصل بأظن والشرط . كذا فى السيوطى . **(قوله أى الأدوات إلخ)** تفسير لقوله وبلن أنصبه وكى مع ملاحظة قوله كذا بأن وقوله ونصبوا بإذن المستقبلا فافهم . **(قوله ما أثبت بحرف التنفيس)** أى معه وخصه بالذكر لمشاركته لن فى تخليص الفعل للاستقبال . **(قوله خلافا للزمخشرى إلخ)** وافقه على التأكيد كثيرون ورد ادعاؤه التأبيد بأنه لا دليل عليه وبأنها لو كانت للتأبيد للزم التناقض بذكر اليوم فى ﴿ **فلن أكلم اليوم إنسيا** ﴾ والتكرار بذكر أبدا فى ﴿ **ولن يتمنونه أبدا** ﴾ وأما التأبيد فى ﴿ **لن يخلقوا ذبابا** ﴾ فلأمر خارجى لا من مقتضيات لن ويجاب عن التناقض بأن القائل بالتأبيد إنما يقول به عند إطلاق منفيها وخلوه عن مقيداته وعن التكرار بأن هذا ليس تكررا باللفظ وهو ظاهر ولا بالمرادف لأن الاسم لا يرادف الحرف ولأن التأبيد نفس معنى أبدا وجزء معنى لن فلا يكون تكرارا وإنما هو تصريح ودلالة بالمطابقة على ما فهم بالتضمن . كذا فى الشمنى وحاصله أنه ليس من التكرار بل من توكيد معنى تضمنى لكلمة سابقة بلفظ دلّ على هذا المعنى مطابقة . **(قوله خلافا للفراء)** لأن المعهود إبدال النون ألفا كنسفعا لا العكس . **(قوله خلافا للخليل والكسائى)** لأن دعوى التركيب إنما تصح إذا كان الحرفان ظاهرين حالة التركيب كلولا والظاهر هنا جزء كل منهما .

---

(١) أى لالتقاء الساكنين .

لن أضرب ، وبه استدل سيبويه على بساطتها ، ومنع ذلك الأخفش الصغير . **الثانى** : تأتى لن للدعاء كما أتت لا كذلك وفاقا لجماعة منهم ابن السراج وابن عصفور ، من ذلك قوله :

[١٠٤٩] **لَنْ تَزَالُوا كَذلِكُم ثُمَّ لَا زِلْـ ـتُ لَكُمْ خالِدًا خُلُودَ الْجِبَالِ**

وأما : ﴿ **فلن أكون ظهيرًا للمجرمين** ﴾ [القصص : ١٧] فقيل ليس منه لأن فعل الدعاء لا يسند إلى المتكلم بل إلى المخاطب أو الغائب ، ويرده قوله : ثم لا زلت لكم . **الثالث** : زعم بعضهم أنها قد تجزم كقوله :

[١٠٥٠] * **فَلَنْ يَحْلَ لِلْعَيْنَيْنِ بَعْدَكِ مَنْظَرُ** *

وقوله :

[١٠٥١] **لَنْ يَخِبِ الآنَ مِنْ رَجائِكَ مَنْ حَرْ رَكَ دُونَ بـابِكَ الْحَلَقَـةْ**

(قوله الجمهور على جواز إلخ) استثنى أبو حيان التمييز فلا يجوز : عرقا لن يتصبب زيد . قال الدماميني : إنما يمتنع ذلك عند الجمهور لمنعهم تقديم التمييز على عامله فلا يقال عندهم عرقا تصبب زيد فهو ممتنع قبل مجيء لن وأما ابن مالك فلا يسلم هذا الاستثناء لأنه يجوز تقديم التمييز على عامله المتصرف بقلة كما تقدم فيجوز عنده قليلا عرقا لن يتصبب زيدا . اهـ ملخصا .

(قوله وبه استدل سيبويه على بساطتها) وجه الاستدلال أنه يمتنع تقديم معمول معمول أن عليها ونوقش فى الدليل بأنه يجوز أن يتغير حكم الشيء بالتركيب . دمامينى .

(قوله ومنع ذلك الأخفش)[1] لأن النفى صدر الكلام ورد بأن ذلك خاص بما بخلاف لن بدليل قول الشاعر :

* **مه عاذلى فهائما لن أبرحا** *

(قوله لن تزالوا كذلكم) الدليل على أنه دعاء لا إخبار عطف الدعاء عليه وهو ثم لازلت إلخ . أفاده سم .

(قوله فلن يحل) بفتح اللام من حليت المرأة فى عينى بالكسر تحلى بالفتح وأما حلا الشىء فى فمى فمضارعه يحلو . شمنى والكاف فى قوله بعدك مكسورة والمنظر بفتح الظاء .

[١٠٤٩] البيت من الخفيف ، وهو للأعشى .

[١٠٥٠] البيت من الطويل ، وهو لكثير عزة .

[١٠٥١] البيت من المنسرح ، وهو لأعرابى .

---

(١) يقصد الأخفش الصغير .

والأول محتمل للاجتزاء بالفتحة عن الألف للضرورة . وأما كى فعلى ثلاثة أوجه :
أحدها : أن تكون اسما مختصرا من كيف كقوله :
[١٠٥٢] كَىْ تَجْنَحُونَ إِلَى سِلْمٍ وما ثُئِرَتْ   قَتْلَاكُمُ ولَظَى الْهَيْجَاءِ تَضْطَرِمُ
الثانى : أن تكون بمنزلة لام التعليل معنى وعملا وهى الداخلة على ما الاستفهامية فى قولهم فى السؤال عن العلة : كيمه بمعنى لمه ، وعلى ما المصدرية كما فى قوله :
[١٠٥٣] إِذَا أَنْتَ لَمْ تَنفعْ فَضُرَّ فإِنَّمَا   يُرَجَّى الفَتى كَيْمَا يَضُرَّ ويَنْفعَ
وقيل ما كافة(١) ، وعلى أن المصدرية مضمرة نحو جئت كى تكرمنى إذا قدرت النصب بأن ، ولا يجوز إظهار أن بعدها . وأما قوله :
[١٠٥٤] * كَيْمَا أَنْ تَغُرَّ وتَخْدَعَـا *

(قوله لن يخب الآن إلخ) البيت من المنسرح إلا أنه سقط من قلم الناسخ لفظ من بعد حرك والحلقة بتسكين اللام سواء حلقة الحديد وحلقة القوم وجوز بعضهم الفتح كما فى البيت . **(قوله اسما مختصرا من كيف)** فتكون بمعنى كيف ويليها الاسم والماضى والمضارع مرفوعا ونظيرها فى الاختصار سو أفعل أى سوف أفعل. وحكى الكوفيون سف أقوم. كذا فى الفارضى . **(قوله كى تجنحون إلخ)** أى كيف تميلون . والسلم بكسر السين وفتحها الصلح . وثئرت بالمثلثة فى أوله مبنى للمفعول من تأرث القتيل وبالقتيل قتلت قاتله . واللظى النار . والهيجاء الحرب تمد كما فى البيت وتقصر . وتضطرم تلتهب والجملتان حالان من فاعل تجنحون أو الثانية حال من قتلاكم. شمنى. **(قوله كيما يضر وينفع)** أى للضر والنفع. **(قوله وقيل ما كافة)** أى كفت كى المصدرية عن نصب المضارع. **(قوله مضمرة)** أى وجوبا كما سيشير إليه وهو منصوب على الحالية من أن. **(قوله ولا يجوز إظهار أن بعدها إلخ)** جعل فى التسهيل إظهار أن بعد كى قليلا ونقل فى الهمع عن الكوفيين جواز إظهارها اختيارا. **(قوله كيما أن تغر وتخدعا)** العطف تفسيرى(٢) كما قاله الشمنى ويظهر لى أن ما زائدة بين الجار

[١٠٥٢] هو من أبيات الكتاب من البسيط. الشاهد فى كى فإنه بمعنى كيف ، كما يقال سو فى سوف : أى كيف تجنحون أى تميلون إلى سلم بالكسر والفتح: أى صلح. قوله: وما ثئرت قتلا كما جملة حالية. وثئرت مجهول من ثأرت القتيل وبالقتيل ثارا وثؤرة: أى قتلت قاتله. قوله: ولظى الهيجاء: مبتدأ، وتضطرم خبره، والجملة حال أيضا: أى ونار الحرب تشتعل.
[١٠٥٣] ذكر مستوفى فى شواهد حروف الجر. والشاهد ههنا فى كيما حيث دخلت عليها ما المصدرية. والمعنى إنما يرجى الفتى للنفع والضر.
[١٠٥٤] فقَالَتْ أَكُلَّ النَّاسِ أَصْبَحْتَ مَانِحًا   لِسَانَكَ كَيْمَا أَنْ تَغُرَّ وتَخْدَعَا
ذكر مستوفى فى شواهد حروف الجر. والشاهد ههنا فى كيما جمع فيه بين كى وأن، ولا يجوز ذلك إلا فى الضرورة.

---

(١) أي كفت العامل عن العمل .   (٢) يقصد أن الخداع هو نفس الغرر.

فضرورة[1] . **الثالث** : أن تكون بمنزلة أن المصدرية معنى وعملا وهو مراد الناظم ، ويتعين ذلك فى الواقعة بعد اللام وليس بعدها أن كما فى نحو : ﴿ **لكيلا تأسوا** ﴾ [الحديد : ٢٣] ، ولا يجوز أن تكون حرف جر لدخول حرف الجر عليها ، فإن وقع بعدها أن كقوله :

[١٠٥٥] * **أَرَدْتَ لِكَيْما أَنْ تَطيرَ بِقِرْبَتِى** *

احتمل أن تكون مصدرية مؤكدة بأن ، وأن تكون تعليلية مؤكدة للام ، ويترجح

ومجروره نحو : ﴿ **فبما رحمة من الله لنت لهم** ﴾ وصدر البيت :

فقالت أكل الناس أصبحت مانحا *

لسانك كيما إلخ ويتعين كونها جارة إذا جاءت قبل اللام . سيوطى . **(قوله لدخول حرف الجر عليها)** أى ولا يجمع بين حرفى جر فى الفصيح ولك أن تقول هلا جاز ذلك ويكون الثانى مؤكدا كما لو وقع بعدها أن وكما لو جاءت قبل نحو كى لأقرأ إلا أن يقال الضرورة داعية إلى التوكيد هناك أى فيما إذا توسطت كى بين اللام وأن أو تقدمت على اللام بخلاف ما هنا وفيه نظر . ا هـ سم ببعض تغيير . ولعل وجه النظر أن الضرورة لا تدعو فى صورة التوسط إلى كون خصوص كى تأكيدا للام لاندفاعها بكون أن تأكيدا لكى ويمكن دفعه بأن المراد الضرورة المتخلص منها على وجه وجيه وسيأتى أن جعل كى تأكيدًا للام أولى من جعل أن تأكيدا لكى من ثلاثة أوجه فتأمل . **(قوله أردت لكيما أن تطير بقربتى)** تمامه :

* **وتتركها شنا ببيداء بلقع** *

تطير تذهب سريعا مستعار من طيران الطير . والشنّ بفتح الشين المعجمة القربة الخلقة . والبيداء بفتح الموحدة والمد الأرض التى يبيد أى يهلك من يدخل فيها . والبلقع الأرض القفر التى لا شىء فيها . شمنى .

[١٠٥٥] تمامه : * **وتَتْرُكَها شَنًّا بِبَيْداءَ بَلْقَعِ** *

هو من الطويل . الشاهد فى لكيما أن تطير حيث يجوز فيها الوجهان : أحدهما أن تكون تعليلية مؤكدة للام . والآخر أن تكون مصدرية مؤكدة بأن زائدة غير عاملة ، لأن كيما تنصب الفعل بنفسها ، ولا يجوز إدخال ناصب على ناصب . يقال طار به إذا ذهب سريعا ، وتتركها بالنصب عطفا على أن تطير ، وشنا حال وهو القربة البالية ، وانتصابه بتأويل متشنا من الشنن وهو اليبس من الجلد . والبيداء المفازة . وبلقع الذى لا شىء فيه . قال الجوهرى : البلقعة الأرض القفراء التى لا شىء بها .

---

(١) أي ضرورة شعرية .

هذا الثانى بأمور : **الأول** : أنَّ أنْ الباب فلو جعلت مؤكدة لكى لكانت كى هى الناصبة فيلزم تقديم الفرع على الأصل . **الثانى** : ما كان أصلا فى بابه لا يكون مؤكدًا لغيره . **الثالث** : أن أن لاصقت الفعل فترجح أن تكون هى العاملة ، ويجوز الأمران فى نحو جئت كى تفعل ﴿ **كى لا يكون دولة** ﴾ [الحشر : ٧] ، فإن جعلت جارة كانت أن مقدرة بعدها وإن جعلت ناصبة كانت اللام مقدرة قبلها .

(تنبيهات): **الأول** : ما سبق من أن كى تكون حرف جر ومصدرية هو مذهب سيبويه وجمهور البصريين ، وذهب الكوفيون إلى أنها ناصبة للفعل دائما وتأوّلوا كيمه على تقدير كى تفعل ماذا ، ويلزمهم كثرة الحذف وإخراج ما الاستفهامية عن الصدر ، وحذف ألفها فى غير الجر ، وحذف الفعل المنصوب مع بقاء عامل النصب ، وكل ذلك لم يثبت . ومما يردُّ قولهم قوله :

[١٠٥٦] *** فَأَوْقَدْتُ نَارِى كَىْ لِيُبْصَرَ ضَوْؤُها ***

وقوله :

[١٠٥٧] **كَىْ لِتَقْضِينِى رُقَيَّةُ مَا وَعَدتنى غيرَ مُخْتَلَسِ**

(قوله لا يكون مؤكدا لغيره) أى لا يليق أن يكون مؤكدا لغيره وليس المراد لا يجوز أن يكون مؤكدا لغيره لأن مقتضى ما قدمه جوازه بمرجوحية . **(قوله تنبيهات)** أى تتعلق بكى وأما التنبيهات قبل فتتعلق بلن . والحاصل أنه أفرد كلا بتنبيهات ذكرها فى مبحثه وهذا يغنيك عما للبعض من التكلف البارد . **(قوله على تقدير كى تفعل ماذا)** أى لكى تفعل أى شىء والمتبادر من عبارته أن أداة الاستفهام فى هذا التركيب بحسب أصله ماذا لا ما وحدها وحينئذ لا يظهر قوله وإخراج ما إلخ لما يأتى قريبا ولا قوله فى غير الجر لأن ألف ماذا الاستفهامية لا تحذف لا فى الجر ولا فى غيره فالمناسب جعل تعبيره بماذا لمجرد بيان أن ما فى كيمه استفهامية لا لأن الأصل ماذا . **(قوله وإخراج ما إلخ)** ذهب بعضهم إلى أنها لا يلزم صدريتها وفى الصحيح أقول ماذا قال ابن مالك فيه شاهد على أن ما الاستفهامية إذا ركبت مع ذا تفارق وجود التصدير . شمني .

(قوله كى لتقضينى) بإسكان الياء آخر الفعل للضرورة لأن البيت من المديد كما قاله العينى قال : ومختلس

[١٠٥٦] قاله حاتم الطائى . وتمامه : *** وأَخْرَجْتُ كلْبِى وَهْوَ فِى الْبَيْتِ دَاخِلُهْ ***

والشاهد فى كى ليبصر ضوؤها ، فإن كى ههنا يتعين حرفا جارا للتعليل بمعنى اللام لظهور اللام بعدها ، وإنما جمع بينهما للتأكيد . وهذا تركيب نادر . والواو فى وهو للحال .

[١٠٥٧] قاله عبد الله بن قيس الرقيات من قصيدة من المديد . والشاهد فى كى لتقضينى ، فإن كى فيه تعليلية لتأخر اللام عنها . وغير مختلس بالنصب صفة لمصدر محذوف : أى لتقضينى ما وعدتنى قضاء غير مختلس ، وهو بفتح اللام مصدر ميمى بمعنى الاختلاس .

لأن لام الجر لا تفصل بين الفعل وناصبه . وذهب قوم إلى أنها حرف جر دائما ، ونقل عن الأخفش . **الثانى** : أجاز الكسائى تقديم معمول معمولها عليها نحو جئت النحو كى أتعلم ، ومنعه الجمهور . **الثالث** : إذا فصل بين كى والفعل لم يبطلها عملها خلافا للكسائى نحو جئت كى فيك أرغب ، والكسائى يجيزه بالرفع لا بالنصب . قيل والصحيح أن الفصل بينها وبين الفعل لا يجوز فى الاختيار . **الرابع** : زعم الفارسى أن أصل كما فى قوله :

[١٠٥٨] **وطَرْفُكَ إمَّا جِئتَنا فاحْبِسَنَّـهُ ... كما يَحْسَبوا أن الْهَوَى حيْثُ تَنظُرُ**

بفتح اللام مصدر ميمى بمعنى الاختلاس ا هـ وأقره شيخنا والبعض ولا حاجة إلى جعله مصدرا ميميا بل الظاهر أنه اسم مفعول حال من ما . **(قوله لأن لام الجر لا تفصل إلخ)** أى فليس النصب بكى بل بأن المضمرة بعد اللام المؤكدة لكى الجارة فبطل القول بأنها مصدرية ناصبة للفعل دائما . **(قوله حرف جر دائما)** أى والنصب بعدها بأن مضمرة أو ظاهرة ورد بقوله تعالى : ﴿ **لكيلا تأسوا** ﴾ فإن زعم أن كى تأكيد للام كقوله : * **ولا للما بهم أبدا دواء** * رد بأن الفصيح المقيس لا يخرّج على الشاذ . تصريح . **(قوله ومنعه الجمهور)** لأن كى من الموصولات الحرفية ومعمول الصلة لا يتقدم على الموصول وإن كانت جارة فأن مضمرة بعدها وهى موصولة . سم . **(قوله إذا فصل بين كى إلخ)** قال أبو حيان : وأجمعوا على جواز الفصل بينها وبين معمولها بلا النافية وبما الزائدة وبهما معا وأما الفصل بغير ما ذكر فلا يجوز عند البصريين وهشام ومن وافقه من الكوفيين فى الاختيار مطلقا سواء رفع الفعل أو نصب وجوزه الكسائى بمعمول الفعل الذى دخلت عليه وبالقسم وبالشرط فيبطل عملها فيرفع الفعل واختار ابن مالك وولده جواز الفصل بما ذكر من العمل فينصب الفعل فتلخص فى الفصل ثلاثة أقوال . ا هـ سيوطى . وبه يعلم ما فى كلام الشارح من الإجمال والإبهام . **(قوله بالرفع لا بالنصب)** أى مع الرفع لا مع النصب . **(قوله وطرفك إلخ)** الطرف العين ولا يجمع لأنه فى الأصل مصدر بل يطلق على الواحد والجماعة . قال تعالى : ﴿ **لا يرتد إليهم طرفهم** ﴾ وهو مبتدأ خبره جملة الشرط والجزاء ولا يجوز نصبه بمحذوف يفسره احبسنه لأن فعل الجزاء لا يعمل فى متقدم على شرطه فلا يفسر عاملا فيه ا هـ شمنى . وقوله فاحبسنه أى عن النظر إلينا وقوله كما يحسبوا قال شيخنا السيد : أى يظنوا من حسب كما فى نسخة قديمة

[١٠٥٨] قاله لبيد العامرى من قصيدة من الطويل . وطرفك كلام إضافى مبتدأ . وإما أصله أن وما زائدة ، وجئتنا فعل الشرط . قوله فاصرفنه جوابه ، والجملة كلها فى محل الرفع على الخبرية . والشاهد فى كما يحسبوا حيث استدلت به الكوفية والمبرد على أن كما تنصب بنفسها بمعنى كيما ، وعلامة النصب سقوط النون من يحسبوا . وأجيب بأنه لا يثبت حرف ناصب باحتمال . ويحتمل أن يكون النون حذفت للضرورة . أو الأصل كيما فحذفت الياء لذلك . وقال ابن مالك : الكاف فيه للتشبيه كفت بما ودخلها معنى التعليل فنصبت ، وذلك قليل .

كيما فحذفت الياء ونصب بها . وذهب المصنف إلى أنها كاف التشبيه كفت بما ودخلها معنى التعليل فنصبت ، وذلك قليل . وقد جاء الفعل بعدها مرفوعا فى قوله :

[١٠٥٩] ★ لَا تَشْتُمِ النَّاسَ كَمَا لَا تُشْتَمُ ★

الخامس : إذا قيل جئت لتكرمنى فالنصب بأن مضمرة ، وجوّز أبو سعيد كون المضمر كى ، والأول أولى لأن أن أمكن فى عمل النصب من غيرها فهى أقوى على التجوّز فيها بأن تعمل مضمرة و(**كَذا بأنْ**) أى من نواصب المضارع أن المصدرية نحو : ﴿ **وأن تصوموا** ﴾ [البقرة : ١٨٤] ، ﴿ **والذى أطمع أن يغفر لى خطيئتى** ﴾ [الشعراء : ٨٢] ،

بيدى من شرح الكافية ضبط قلم وتنظر بتاء الخطاب اهـ . والمعنى إذا جئتنا فلا تجعل نظرك إلينا بل إلى غيرنا ليظنوا أن هواك للشيء الذى تنظر إليه لا لمحبوبتك فيستتر أمرك . (**قوله ونصب بها**) فتكون كى مصدرية واللام مقدرة قبلها . (**قوله كاف التشبيه إلخ**) عبارة المغنى : وقال ابن مالك هى كاف التعليل وما الكافة اهـ وهى تفيد أن كونها كاف التشبيه بحسب الأصل . (**قوله فنصبت**) يلزم عليه عمل عامل الاسم المختص به فى الفعل وهو ممتنع . وأجيب بأن نسبة نصب الفعل إلى الكاف التعليلية كنسبته إلى اللام التعليلية وهى نسبة مجازية باعتبار أن النصب بأن مضمرة بعدها ولا يخفى أن التكلف فيما قاله ابن مالك وأن رواية لكى يحسبوا مؤيدة لقول الفارسى وأنه يمكن أن يقال إن ما فى البيت مصدرية لا كافة والفعل منصوب بها حملا على أن أختها كما قيل فى كما تكونوا يولى عليكم . كذا فى الشمنى . وأنا أقول : لا يخفى أن ادعاءه التكلف فيما قاله ابن مالك غير ظاهر وإن تبعه البعض وإن أسهل مما قاله ومما قاله ابن مالك ومما قاله الفارسى أن تكون الكاف تعليلية وما مصدرية كما فى قوله تعالى : ﴿ **واذكروه كما هداكم** ﴾ والفعل مرفوع بالنون المحذوفة تخفيفا كما فى قوله : ★ **أبيت أسرى وتبيتى تدلكى** ★ فاحفظه . (**قوله وذلك قليل**) أى النصب بكاف التشبيه المضمنة معنى التعليل كذا قال شيخنا وهو صريح فى بقائها على إفادة التشبيه مع زيادة التعليل والظاهر أنها فى مثل ذلك للتعليل فقط وتسمية المصنف لها كاف التشبيه باعتبار الأصل كما مر فتدبر . (**قوله وجوز أبو سعيد**) أى السيرافى ووافقه ابن كيسان وحملهما على ذلك أن العرب أظهرت بعد لام كى أن تارة وكى تارة . همع . (**قوله كذا بأن**) هى أم الباب لأنها تعمل ظاهرة ومقدرة وإنما أخرها عن لن وكى لطول الكلام عليها عنهما قال فى الهمع ويقال فيها عن بإبدال الهمزة عينا .

[١٠٥٩] قاله رؤبة . قاله النحاس . المعنى لعلك لا تشتم . وما كافة ، ولما كفت غيرت المعنى ، كما أن كى لما كفت بما تغيرت عما كانت عليه . والمعنى أنك إن شَتمت شُتمت ، وإذا لم تشتم لا تشتم ، ولعلك إن لم تشتم لم تشتم . والشاهد فى كما لا تشتم حيث رفع الفعل بعد كما ولم ينصب . فقالت الكوفية : لم يكن بمعنى كيما فلم ينصب . وقالت البصرية : هذا على أصله لأن كما ليست من النواصب .

(**لَا بعدَ عِلمٍ**) أى ونحوه من أفعال اليقين فإنها لا تنصبه لأنها حينئذ المخففة من الثقيلة واسمها ضمير الشأن نحو: ﴿**علم أن سيكون**﴾ [المزمل: ٢٠]، ﴿**أفلا يرون ألا يرجع**﴾ [طه: ٨٩]، أى أنه سيكون وأنه لا يرجع. وأما قراءة بعضهم ألا يرجع بالنصب وقوله:

[١٠٦٠] **نَرضَى عن الله أنَّ النَّاسَ قَدْ عَلِمُوا . ألا يُدَانِيَنَا مِن خلقهِ بَشرُ**

فمما شذ. نعم إذا أول العلم بغيره جاز وقوع الناصبة بعده، ولذلك أجاز سيبويه ما علمت إلا أن تقوم بالنصب، قال لأنه كلام خرج مخرج الإشارة فجرى مجرى قولك أشير عليك أن تقوم. وقيل يجوز بلا تأويل. ذهب إليه الفراء وابن الأنبارى. والجمهور

(**قوله أى ونحوه**) حمل كلام المصنف على أن المعنى لا بعد مادة علم فاحتاج إلى قوله ونحوه والأولى حمله على أن المعنى لا بعد مفيد علم كرأى وتحقق وتيقن وتبين وظن مستعملا فى العلم وحينئذ لا يحتاج إلى ذلك ومثل هذا يقال فى قوله والتى من بعد ظن. (**قوله نرضى عن الله**) يعنى نثنى عليه ونشكره وقوله إن الناس إلخ استئناف بيانى مسوق للتعليل وقوله ألا يدانينا أى يقاربنا فى المفاخر. (**قوله إذا أول العلم بغيره**) من ذلك ما إذا أريد به الظن. (**قوله ولذلك أجاز سيبويه إلخ**) ومنع المبرد النصب بعد العلم مطلقا باقيا على حقيقته أو مؤولا كما فى الهمع. (**قوله خرج مخرج الإشارة**) أى وقع موقع الكلام الدال على الإشارة فمعنى ما علمت إلخ ما أشير عليك إلا بأن تقوم وقوله فجرى إلخ أى فعومل معاملة قولك أشير إلخ فى نصب الفعل. (**قوله والجمهور على المنع**) أى منع وقوع الناصبة للمضارع بعد العلم بلا تأويل قال الدمامينى: هو الصواب لأن الناصبة تدخل على ما ليس بمستقر ولا ثابت لأنها تخلص المضارع للاستقبال فلا تقع بعد أفعال التحقيق بخلاف المخففة فإنها تقتضى تأكيد الشىء وثبوته واستقراره اهـ وفيه عندى نظر لأنه إن أريد بعدم استقرار مدخولها وثبوته عدم تيقنه فممنوع وتعليله باستقبال مدخولها لا يفيده فقد يكون المستقبل متيقنا وحينئذ لم يضر تلو أن أفعال اليقين وإن أريد به عدم حصوله وقت التكلم فمسلم لكن لا يلزم من ذلك عدم تيقن حصوله فى المستقبل فإذا كان كذلك لم يضر تلو أن أفعال اليقين فكيف التصويب الذى ارتكبه. وقال الفارضى: إنما وجب كونها مخففة لأن العلم لا يناسبه إلا التوكيد وأن المثقلة كالمخففة فى التوكيد وأما أن المصدرية فإنها للرجاء والطمع فلا يناسبان العلم اهـ ثم ما ذكرناه من أن المراد بالمنع فى قول الشارح والجمهور على المنع منع وقوع الناصبة للمضارع بعد العلم بلا تأويل لا مطلقا هو المتبادر من عبارة التصريح والهمع والذى ترجاه شيخنا ويدل له تعليل الدمامينى الذى قدمناه فقول البعض بعد العلم مطلقا غير ظاهر وقد تلخص أن الأقوال ثلاثة: قول المبرد بالمنع مطلقا و لم يذكره الشارح، وقول الفراء وابن الأنبارى بالجواز مطلقا، وقول سيبويه والجمهور بالتفصيل فاعرف ذلك.

[١٠٦٠] البيت من البسيط، وهو لجرير.

على المنع **(والتى مِن بعْدِ ظَنّ)** ونحوه من أفعال الرجحان **(فَانصِبْ بها)** المضارع إن شئت بناء على أنها الناصبة له **(والرَّفعَ صحّحْ واعْتقِدْ)** حينئذ **(تَخْفيفَها مِن أنَّ)** الثقيلة **(فهْوَ مُطَّرِدْ)** وقد قرئ بالوجهين : ﴿ **وحسبوا ألا تكون فتنة** ﴾ [المائدة : ٧١] ، قرأ أبو عمرو وحمزة والكسائى برفع تكون والباقون بنصبه . نعم النصب هو الأرجح عند عدم الفصل بينها وبين الفعل ، ولهذا اتفقوا عليه فى قوله تعالى : ﴿ **أحسب الناس أن يتركوا** ﴾ [العنكبوت : ٢] .

(تنبيهات)*: **الأول** : أجرى سيبويه والأخفش أن بعد الخوف مجراها بعد العلم لتيقن المخوف نحو : خفت ألا تفعل وخشيت أن تقوم ، ومنه قوله :

[١٠٦١] ★ **أخافُ إذا ما مِتُّ ألا أذُوقُها** ★

(قوله والتى من بعد ظنّ إلخ) أى لأن الناصبة للمضارع أكثر وقوعا من المخففة. أما عند الفصل فالأرجح الرفع لأن الفصل بين المخففة ومدخولها أكثر من الفصل بين الناصبة للمضارع ومدخولها كذا قال البعض وقد يقال أكثرية الفصل بين المخففة ومدخولها معارض بأكثرية وقوع الناصبة للمضارع ومقتضى ذلك استواء الوجهين عند الفصل ويؤيده اختلاف القراء عند الفصل فى قوله تعالى: ﴿**وحسبوا ألا تكون فتنة**﴾ ولو كان راجحا لاتفقوا عليه كما اتفقوا على النصب لرجحانه فى قوله تعالى: ﴿**أحسب الناس أن يتركوا**﴾ كما سيذكره الشارح. نعم ذكر بعضهم أن السبعة[1] قد يتفقون على المرجوح فافهم. **(قوله عند عدم الفصل)** أى بلا فقط لأنها التى يحتمل معها كون أن مخففة أو ناصبة لجواز الفصل بها بين المخففة والفعل أو الناصبة والفعل بخلاف غيرها مما يفصل به بين المخففة والفعل كان وقد ولو وحرف التنفيس لأن غيرها ما يفصل به بين الناصبة والفعل فمعه يتعين كون أن مخففة فيجب الرفع لا أنه يترجح فقط. فقول شيخنا عند عدم الفصل أى بلا أو لن أو ما أشبههما من الحروف التى تفصل بين أن المخففة والفعل غير صحيح. **(قوله بعد الخوف)** أى الذى لم يستعمل بمعنى العلم وإلا كان من بابه. سم. **(قوله لتيقن المخوف)** أى عند تيقنه. قال سم: ويفهم منه وجوب النصب عند عدم التيقن وهو شامل لظن المخوف فظاهره أنه حينئذ

[١٠٦١] **إذَا مِتُّ فادْفِنِّى إلى جَنبِ كَرْمَةٍ ... تُرَوِّى عِظَامِى فى المَمَاتِ عُرُوقُها**
ولا تَدْفِنَنِّى فى الفَلاةِ فإنَّنِى ... أخَافُ إذا مَا مِتُّ ألا أذوقُها

قالهما أبو محجن بن حبيب الثقفى الصحابى رضى الله عنه. فادفنى جواب الشرط، وتروى مع فاعله– وهو عروقها– جملة فى محل الجر صفة كرمة. والفاء فى فإننى: للتعليل وما زائدة. والشاهد فى أن حيث أهملت و لم تعمل فى لا أذوقها، هكذا زعم بعضهم، والصحيح أن أن ههنا مخففة من الثقيلة، والتقدير: أنه لا أذوقها.

---

(١) يقصد القراء السبعة أصحاب القراءات.

ومنع ذلك الفرّاء. الثاني: أجاز الفراء تقديم معمول معمولها عليها مستشهدا بقوله:

[١٠٦٢] رَبَّيْتُهُ حتى إذَا تَمَعْدَدَا كانَ جَزائى بالْعصا أنْ أُجْلَدَا

قال فى التسهيل : ولا حجة فيما استشهد به لندوره أو إمكان تقدير عامل مضمر .

الثالث : أجاز بعضهم الفصل بينها وبين منصوبها بالظرف وشبهه اختيارا[1] نحو أريد أن عندك أقعد ، وقد ورد ذلك مع غيرها اضطرارا كقوله :

[١٠٦٣] لَمَّا رأيْتُ أبَا يزيدَ مُقَاتِلا أدَعَ الْقِتالَ وأشْهَدَ الْهَيْجاءَ

لا يلحق بالظن كما ألحق بالعلم عند التيقن فليراجع اهـ وقد يقال الذى يفهم من قوله لتيقن المخوف أنه لا يجب الرفع عند عدم التيقن وعدم وجوب الرفع صادق بوجوب النصب وبجواز الوجهين فتأمل. **(قوله ألا أذوقها)** أى برفع أذوق كبقية القوافى والضمير للخمرة. **(قوله ومنع ذلك الفراء)** أى فأوجب النصب فى تلك الصورة ونقله فى الهمع عن المبرد. **(قوله أجاز الفراء إلخ)** ومذهب البصريين المنع لأن معمول الصلة من تمامها فكما لا تتقدم الصلة لا يتقدم معمولها. همع. **(قوله تمعددا)** أى قويت معدته كناية عن كبره. **(قوله أو إمكان تقدير عامل مضمر)** أى كان جزائى أن أجلد بالعصا أن أجلد فالجارّ والمجرور متعلق بأجلد المحذوف لا المذكور. دمامينى. **(قوله أجاز بعضهم إلخ)** أما الجمهور ومنهم سيبويه فيمنعون فى الاختيار الفصل مطلقا. **(قوله بالظرف إلخ)** وأجازه الكوفيون بالشرط نحو أردت أن إن تزرنى أزورك بالنصب. همع. **(قوله وشبهه)** هو الجار والمجرور. **(قوله لما رأيت إلخ)** يلغز به فيقال أين جواب لما وبم انتصب أدع. والجواب أن الأصل لن ما فأدغمت النون فى الميم للتقارب وحقهما أن يكتبا منفصلين لكن وصلا خطا فى بعض النسخ للإلغاز وما ظرفيه مصدرية وقد فصل بها وبصلتها بين لن والفعل وأشهد ليس معطوفا على أدع لمنافاته قوله لن أدع القتال بل منصوب بأن مضمرة وأن والفعل عطف على القتال أى لن أدع القتال وشهود الهيجاء فهو من عطف الفعل على المصدر الصريح ونظيره فى الإلغاز قوله:

عافت الماء فى الشتاء فقلنا بَرِّديه تصادفيه سخينا

فيقال كيف يكون التبريد سببا لمصادفته سخينا. وجوابه أن الأصل بل رديه بوزن عديه من الورود أى اشربيه تجديه سخينا.

[١٠٦٢]رجز لم أعلم راجزه. أى ربيت ابنى حتى إذا غلظ وشب. وحتى حرف ابتداء بعدها الجملة الفعلية الماضية. وإذا فى موضع نصب بشرطها أو جوابها. وتمعدد فى موضع الشرط. وكان جزائى فى موضع الجواب. والشاهد فى: بالعصا أن أجلدا، فإن بالعصا يتعلق بأجلدا، وأجلد معمول أن وصلتها، وبالعصا معمول معمول إن فاستدل به الفراء على جواز تقديم معمول معمول إن عليها. وأجيب بأنه نادر لا يقاس عليه، أو تؤول بأن التقدير: كان جزائى أن، أجلد بالعصا أن أجلد، فحذف الأول لدلالة الثانى عليه.

[١٠٦٣]البيت من الكامل، وهو بلا نسبة.

(١)أى لا ضرورة.

والتقدير لن أدع القتال مع شهود الهيجاء مدة رؤية أبي يزيد . **الرابع** : أجاز بعض الكوفيين الجزم بها ، ونقله اللّحيانى عن بعض بنى صباح من ضبة ، وأنشدوا :

[١٠٦٤] **إذَا مَا غَدَوْنا قالَ وِلْدانُ أهلِنا ... تَعالَوْا إلى أنْ يأتِنا الصيْدُ نَحْطِبِ**

وقوله :

[١٠٦٥] **أُحاذِرُ أنْ تَعلَمْ بهَا فَترُدَّها ... فَتترُكَها ثِقْلًا علَىَّ كَمَا هِيَا**

وفى هذا نظر لأن عطف المنصوب ـ وهو فتتركها ـ عليه يدل على أنه سكن للضرورة لا مجزوم . **الخامس** : تأتى أن مفسرة وزائدة فلا تنصب المضارع . فالمفسرة

(قوله اللحيانى) بكسر اللام وسكون الحاء المهملة. ولحيان أبو قبيلة. وصباح بفتح الصاد المهملة وتشديد الموحدة وآخره حاء مهملة. أبو بطن من ضبة وضبة بمعجمة مفتوحة وموحدة مشددة أبو قبيلة. شمنى مع زيادة قولى أبو بطن من ضبة. واللحيانى من البصريين كما فى الهمع. **(قوله إذا ما غدونا)** أى بكرنا ونحطب بحاء مهملة فطاء مهملة مكسورة مضارع حطب أى جمع الحطب وهو جواب الأمر. **(قوله أن تعلم بها)** الضمير المستتر فى تعلم يرجع إلى بثينة محبوبة الشاعر الذى هو جميل والضمير البارز فى بها يرجع إلى الحاجة المذكورة فى البيت قبله. والثقل بكسر فسكون واحد الأثقال وهى الأشياء الثقيلة. **(قوله وهو فتتركها)** حصر المنصوب فى فتتركها لأنه المنصوب نصا بخلاف فتردها إذ قد يدعى أنه مجزوم وحرّك تخلصا من التقاء الساكنين وكانت حركته فتحة للخفة. **(قوله تأتى أن مفسرة إلخ)** وضميرا للمتكلم فى قول بعض العرب أن فعلت وضميرا للمخاطب فى نحو أنت وأنت إلخ. قال الكوفيون: وشرطية كان المكسورة كما فى قوله:

أبا خراشة إما أنت ذا نفر ... فإن قومى لم تأكلهم الضبع

ورجحه فى المغنى بأمور منها مجيء الفاء بعدها كثيرا كما فى البيت وتقدم تخريجه على غير قولهم فى باب كان وأخواتها قيل ونافية كان للمكسورة كما فى قوله تعالى حكاية عن طائفة من أهل الكتاب: ﴿**أو يؤتى أحد مثل ما أوتيتم**﴾ [آل عمران: ٧٣] وخرجه الزمخشرى[1] وغيره عن معنى صدر منكم ما صدر كراهة أن يؤتى إلخ أى حملكم على ذلك الحسد فيكون متعلقا بمحذوف من مقول قل أو على معنى ولا تظهروا الإيمان بأن يؤتى أحد مثل ما أوتيتم من الكتاب إلا لمن تبع دينكم فيكون متعلقا بقوله ولا تؤمنوا وجملة قل إن الهدى هدى الله اعتراض ونوقش بأن ما قبل إلا لا يعمل فيما بعدها إلا المستثنى والمستثنى منه وتابع أحدهما.

[١٠٦٤] البيت من الطويل ، وهو لامرىء القيس .

[١٠٦٥] البيت من الطويل ، وهو لجميل بثينة .

(١) فى كشافه عند تفسيره للآية الكريمة .

هى المسبوقة بجملة فيها معنى القول دون حروفه نحو: ﴿**فأوحينا إليه أن اصنع الفلك**﴾ [المؤمنون: ٢٧]، ﴿**وانطلق الملأ منهم أن امشوا**﴾ [صٓ: ٦] والزائدة هى التالية للما نحو: ﴿**فلما أن جاء البشير**﴾ [يوسف: ٩٦] والواقعة بين الكاف ومجرورها كقوله:

وأجيب باحتمال أن الزمخشرى لا يرى ذلك فى الظرف والجارّ والمجرور لتوسعهم فيهما . (**قوله مفسرة**) أى لمتعلق فعل قبلها . قال الرضى : وأن لا تفسرّ إلا مفعولا مقدرا نحو : كتبت إليه أن قم أى كتبت إليه شيئا هو قم أو ظاهرا نحو : ﴿ **إذ أوحينا إلى أمك ما يوحى * أن اقذفيه** ﴾ . دماميني . (**قوله المسبوقة بجملة إلخ**) بقى قيدان وهما أن يتأخر عنها جملة و لم تقترن بجارّ فخرج من التعريف ﴿ **وآخر دعواهم أن الحمد لله** ﴾ لعدم تقدم الجملة فأن فيه مخففة من الثقيلة كما فى الفارضى وغيره وإنما لم تكن المسبوقة بمفرد مفسرة لأن المفسرة ليس ما بعدها من صلة ما قبلها بل يتم الكلام دونه ولا يحتاج إليه إلا من جهة تفسير المبهم فيه وما بعد المسبوقة بمفرد ليس كذلك فإن أن الحمد لله خبر آخر دعواهم . قاله الرضى وقلت له أنْ افعل لوجود حروف القول فلا يقال هذا التركيب لعدم وجوده فى كلامهم لأن الجملة تقع مفعولا لصريح القول وعلى تسليم أنه يقال لا تجعل أن فيه تفسيرية بل زائدة وجوز الزمخشرى فى أن اعبدوا الله أن تكون أن مفسرة على تأويل قلت بأمرت واستحسنه فى المغنى . قال : وعلى هذا فمعنى شرطهم ألا يكون فى الجملة قبلها حروف القول أى باقيا على حقيقته غير مؤول بغير ا هـ وجوز ابن عصفور أن يفسر بها صريح القول ولا يقال أخذت عسجدا أن ذهبا لعدم تأخر الجملة فلا يؤتى بأن بل تحذف أو يؤتى بدلها بأى وكتبت إليه بأن افعل أو كتبت إليه أن افعل إذا قدر معها الباء لاقترانها بالجارّ فهى مصدرية فى الموضعين لأن حرف الجر لا يدخل إلا على اسم صريح أو مؤول . (**قوله أن اصنع الفلك**) قيل الجملة مفسرة فلا محل لها كما فى المغنى وفيه عندى نظر لأنه إنما يظهر فى المفسرة التى ليست فى معنى المفرد كما فى زيدا ضربته لا فى المفسرة بعد أن للمفعول لأن الظاهر أن هذه فى محل نصب تبعا لما فسرته لأنها فى معنى هذا اللفظ فيحل المفرد محلها وفى كلام الكافيجى ما نصه : الظاهر أن الإيحاء متعلق بالجملة تعلق مفعولية فتكون منصوبة المحل ا هـ وهو يؤيد ما قلنا إن أراد المفعولية فى المعنى مع بقاء أن على كونها مفسرة فإن أراد المفعولية فى اللفظ مع كون أن زائدة فشىء آخر فتدبر . (**قوله وانطلق الملأ إلخ**) ليس المراد بالانطلاق المشى بل انطلاق ألسنتهم بهذا الكلام كما أنه ليس المراد بالمشى فى أن امشوا المشى المتعارف بل الاستمرار على الشىء . (**فائدة**)*: إذا ولى أن الصالحة للتفسير مضارع معه لا نحو أشرت إليه ألا يفعل جاز رفعه على تقدير لا نافية وجزمه على تقديرها ناهية وعليهما فأن مفسرة ونصبه على تقديرها نافية وأن مصدرية فإن فقدت لا امتنع الجزم وجاز الرفع والنصب ا هـ مغنى . **أقول** : يصح على الجزم بلا ناهية أن تكون أن مصدرية بناء على الأصح من كونها توصل بالأمر والنهى .

[١٠٦٦] ★ كَأَنْ ظَبْيَةٍ تَعطُوا إلى وَارِقِ السَّلَمْ ★

فى رواية الجر . وبين القسم ولو كقوله :

[١٠٦٧] فَأُقسِمُ أنْ لَوِ الْتقَينَا وأَنْتـمُ لَكانَ لكُم يَومٌ مِنَ الشرِّ مُظلِمُ .

وأجاز الأخفش إعمال الزائدة ، واستدل بالسماع كقوله تعالى : ﴿ وما لنا أن لا

(قوله التالية للما) أى التوقيتية كما فى المغنى احترازا عن النافية وهى الجازمة والموجبة وهى التى بمعنى إلا فما يقتضيه كلام البعض من مغايرة الجازمة للنافية فاسد .

(قوله نحو فلما أن جاء البشير) وتقول أكرمك لما أن يقوم زيد بالرفع . فارضى .

(قوله لكان لكم إلخ) جواب القسم لتقدمه وجواب الشرط محذوف لدلالة جواب القسم عليه بناء على أن الشرط الامتناعى كغيره فى كون الجواب له عند تقدمه أو جواب لو وجواب القسم محذوف بناء على أن الجواب للامتناعى تقدم على القسم أو تأخر أو جواب لو ولو وما دخلت عليه جواب القسم . وسيأتى هذا الخلاف فى بحث عوامل الجزم .

(قوله وما لنا ألا نقاتل) إن قلت : ليست هذه من مواضع الزيادة المتقدمة . قلت : الأخفش لا يخص الزيادة بما تقدم بل زعم أنها تزاد فى غير ذلك . ا هـ تصريح . ووجه زيادتها فى الآية أن مالنا ونحوه كما لك لا يقع بعده عند الأخفش إلا الفعل الصريح عن أن الجملة حالية نحو : ﴿ ما لى لا أرى الهدهد ﴾ [النمل : ٢٠] ، أو الاسم الصريح على أنه حال نحو مالك قائما دون المؤول بالاسم ولا يرد أن الجملة الحالية لا تصدر بدليل استقبال لأن دليل الاستقبال أن غير الزائدة لا الزائدة . كذا فى الدماميني .

(قوله لتأوله بما منعنا) أى فأن لا نقاتل مفعول ثان للجار والمجرور لتأوله بفعل يتعدى لاثنين .

[١٠٦٦] ذكر مستوفى فى شواهد إن وأخواتها . والشاهد فى كأن ظبية – على رواية من جر ظبية – حيث وقع فيه أن زائدة بين الكاف ومجرورها وهو ظبية ، فلم تعمل شيئا . فافهم .

[١٠٦٧] هو من الطويل . والشاهد فى زيادة أن بين القسم ولو . وأنتم عطف على الضمير المرفوع فى التقينا وهذا فى غير الضرورة قبيح . والتقدير : لو التقينا نحن وأنتم . وفيه خلاف مشهور . ولكان جواب الشرط . ومظلم بالرفع صفة يوم .

نقاتل﴾ [البقرة : ٢٤٦] ، وبالقياس على حرف الجر الزائد ، ولا حجة فى ذلك لأنها فى الآية مصدرية ، فقيل : دخلت بعد ما لنا لتأوله بما منعنا ، وفيه نظر لأنه لم يثبت إعمال الجار والمجرور فى المفعول ، ولأن الأصل ألا تكون لا زائدة ، والصواب قول بعضهم : أن الأصل وما لنا فى ألا نقاتل ، والفرق بينها وبين حرف الجر أن اختصاصه باق مع الزيارة بخلافها فإنها قد وليها الاسم فى البيت الأول والحرف فى الثانى **(وبَعضُهم)** أى بعض العرب **(أهْمَلَ أنْ حَمْلًا عَلى * ما أُخْتِها)** أى المصدرية **(حيثُ استَحقَّتْ عمَلَا)** أى واجبا ، وذلك إذا لم يتقدمها علم أو ظن كقراءة ابن محيصن : **﴿لمن أراد أن يتمُّ الرضاعة﴾**[1] [البقرة : ٢٣٣] ، وقوله :

[١٠٦٨] **أنْ تَقرآنِ على أسْماءَ ويْحَكُمَا ـ مِنّى السَّلامَ وألّا تُشْعِرا أحَدَا**

(قوله إعمال الجار والمجرور) وهو لنا فى المفعول وهو ألا نقاتل . ا هـ سم . قال الدمامينى : قد يقال إنما يرد ذلك لو كان ألا نقاتل عند هذا القائل مفعولا مصرحا وليس فى كلامه ما يقتضيه لاحتمال أن يكون عنده على نزع الخافض وهو عن فإنه يقال منعته عن كذا كما فى الصحاح وغيره والمحل نصب أو خفض على الخلاف . **(قوله ألا تكون لا زائدة)** أى كما لزم على هذا القول إذ المعنى عليه وما منعنا أن نقاتل . سم . **(قوله والصواب قول بعضهم إلخ)** هذا مقابل القيل السابق كما هو صريح المغنى لا قول الأخفش كما زعم البعض لأنه قابل قول الأخفش بقوله لأنها فى الآية مصدرية ثم ذكر قولين على أنها مصدرية . **(قوله فى ألا نقاتل)** فتكون أن مصدرية منسبكة مع ما بعدها بمصدر مجرور بجار محذوف متعلق بما تعلق به لنا . **(قوله والفرق بينها إلخ)** هذا رد لقياس الأخفش أن الزائدة على حرف الجر الزائد . **(قوله حملا)** أى بالحمل على ما بجامع أن كلا منهما حرف مصدرى ثنائى وبعضهم أعمل ما المصدرية حملا على أن المصدرية نحو : كما تكونوا يولى عليكم ا هـ مغنى . قال الدمامينى : ولا حاجة إلى جعل ما هنا ناصبة فإن فى ذلك إثبات حكم لها لم يثبت فى غير هذا المحل بل الفعل مرفوع ونون الرفع محذوفة وقد سمع نثرا ونظما ا هـ . **(قوله حيث استحقت)** أى أن عملا أى واجبا كما يفيده كلام الشارح والظرف متعلق بأهمل . **(قوله وذلك)** أى استحقاق أن العمل . **(قوله لمن أراد أن يتم)** أى بالرفع والقول بأن أصله يتمون فهو منصوب

[١٠٦٨] هو من البسيط . والشاهد فى أن تقرآن حيث أهملت أن عن العمل . فإن قلت : ما محل أن هذه ؟ قلت : بدل من حاجة فى قوله قبله :

إنْ تَقْضِيا حاجَةً لِي خَفَّ مَحْمِلُهَا ـ تَسْتَوْجِبا مِنَّةً عِنْدِى لَها وَيَدا

أو رفع على أنه خبر مبتدأ محذوف أى هى أن تقرآن . وويحكما : كلمة ترحم وألا تشعرا : عطف على أن الأولى . فافهم .

(١) أي برفع الفعل يتمّ وهو في قراءتنا (حفص عن عاصم) بالنصب .

هذا مذهب البصريين ، وأما الكوفيون فهى عندهم مخففة من الثقيلة .

(تنبيه): ظاهر كلام المصنف أن إهمالها مقيس **(ونَصَبُوا بإذن المُسْتقبَلَا * إنْ صُدِّرتْ والفِعلُ بعْدُ مُوصَلَا . أوْ قَبلَهُ اليمينُ)** أى شروط النصب بإذن ثلاثة : **الأول** : أن يكون الفعل مستقبلا ، فيجب الرفع فى إذن تصدق جوابا لمن قال : أنا أحبك . **الثانى** : أن تكون مصدرة ، فإن تأخرت نحو أكرمك إذن أهملت ، وكذا إن وقعت حشوا كقوله :

بحذف النون وحذفت الواو للساكنين واستصحب ذلك خطأ والجمع باعتبار معنى من تكلف. تصريح.
(قوله أن تقرآن إلخ) إما فى محل نصب بدل من حاجة فى قوله قبله:

يا صاحبيّ فدت نفسى نفوسكما وحيثما كنتما لاقيتما رشدا
أن تحملا حاجة لى خف محملها وتصنعا نعمة عندى بها ويدا

أو من أن تحملا المنصوب بمحذوف تقديره أسألكما وإما فى محل رفع خبر مبتدأ محذوف عائد إلى حاجة أى هى أن تقرآن . والشاهد فى أن الأولى وليست مخففة من الثقيلة خلافا للكوفيين قيل بدليل أن المعطوفة عليها واعترض بأنه لا مانع من عطف أن الناصبة وصلتها على أن المخففة وصلتها إذ هو عطف مصدر على مصدر . اهـ يس مع زيادة. وقد يجاب بأن مراده أن عطف أن الناصبة مرجح لكون أن المعطوف عليها ناصبة للتناسب والترجيح كاف فى الاستشهاد ولا يلزم التعيين ولك أن تستدل على كونها ليست المخففة بعدم وقوعها بعد دال علم أو ظن فاحفظه. **(قوله ظاهر كلام المصنف إلخ)** وظاهره أيضا اختصاصها بالإهمال ووجهه أنهم يتوسعون فى الأمهات وضعفها من جهة أنها قد تهمل لا ينافى كونها أما إذ لا يلزم فى الأم قوتها من كل وجه فاندفع اعتراض البعض. **(قوله ونصبوا)** اعلم أن أكثر العرب يلتزم إعمال إذن عند استيفاء شروطه والقليل منهم يلتزم إهمالها عند ذلك كما سيذكره الشارح. إذا علمت ذلك فالضمير فى نصبوا لأكثر العرب وهو على الوجوب فقول البعض تبعا لشيخنا ونصبوا أى جوازا كما سينبه الشارح عليه غير ظاهر فتأمل والواو فى والفعل بعد حالية وموصلا حال من الضمير المستكن فى الخبر أعنى بعد. وقوله أو قبله اليمين إما معطوف على بعد واليمين فاعل الظرف لاعتماده على المبتدأ أو مبتدأ مؤخر وقبله خبر مقدم وإما معطوف على موصلا على الوجهين المذكورين فى العطف على بعد والمراد بالبعدية على هذا ما يشمل البعدية مع الانفصال. **(قوله أن يكون الفعل مستقبلا)** إجراء لها مجرى سائر النواصب وإنما لم تعمل النواصب فى فعل الحال لأن له تحققا فى الوجود كالأسماء فلا يعمل فيه عوامل الأفعال. دماميني. **(قوله فيجب الرفع فى إذن تصدق إلخ)** أى لأنه حال ومن شأن الناصب أن يخلص المضارع للاستقبال. همع. **(قوله أن تكون مصدرة)** أى فى جملتها بحيث لا يسبقها شيء له تعلق بما بعدها وإنما لم تعمل غير مصدرة لضعفها بعدم تصدرها عن العمل. هـ. دماميني. وفى الشمنى: أن ترك تصديرها داخلة على المضارع إنما يكون فى ثلاثة مواضع بالاستقراء أن يكون ما بعدها خبرا لما قبلها نحو: أنا إذن أكرمك أو جوابا لشرط قبلها نحو: إن تزرنى إذن أكرمك. أو لقسم قبلها نحو: والله إذن لأخرجن انتهى وفى الموضع الأول خلاف كما فى الهمع فأجاز هشام النصب بعد مبتدأ كالمثال

[١٠٦٩] لَئِنْ عادَ لِى عبدُ العزيزِ بِمِثلِها وأَمْكَنَنِى مِنها إذًا لَا أُقِيلُها

فأما قوله:

[١٠٧٠] لَا تَتْرُكَنِّى فِيهِمُ شَطِيرَا إنِّى إذًا أَهْلِكُ أَوْ أَطِيرَا

وأجازه الكسائي بعد اسم إن نحو: إنى إذن أهلك أو أطير أو اسم كان نحو: كان زيد إذن يكرمك. قال أبو حيان: وقياس قوله جواز النصب بعد ظن نحو ظننت زيدا إذن يكرمك. **(قوله أهملت)** أى وجوبا بلا خلاف لأن الفعل المنصوب لا يجوز تقديمه على ناصبه. همع. **(قوله بمثلها)** أى بمثل مقالته سابقا تمن علىّ وقوله لا أقيلها أى لا أترك مقالتى سابقا أتمنى عليك أن أكون كاتبا عندك وعبد العزيز هذا والد عمر بن عبد العزيز رضى الله تعالى عنه وأخو عبد الملك بن مروان تولى إمارة مصر لا الخلافة العظمى كما فى الشمنى وغيره كان الشاعر وهو كثير عزة امتدحه بقصيدة أعجبته فقال له تمن علىّ فقال له أتمنى عليك أن أكون كاتبك فقال له: ويحك أنت لا تحسن الكتابة وأعطاه جائزة فصمم على أنه إن قال له عبد العزيز ثانيا تمن علىّ لا يتمنى إلا كونه كاتبه وقد عد هذا من حمقه وإرجاع الضمير للمقالة هو ما قاله الدمامينى والعينى وأرجعه الشمنى لخطة الرشد فى قوله قبل:

عجبت لتركى خطة الرشد بعدما بدا لى من عبد العزيز قبولها

والشاهد فى قوله لا أقيلها حيث رفعه لعدم تصدر إذن لكونها جواب قسم سابق عليها فى قوله:

* حلفت برب الراقصات[1] إلى منى *

[١٠٦٩] قاله كثير عزة من قصيدة من الطويل يمدح بها عبد العزيز بن مروان. واللام لام الإيذان بالقسم. ولا أقيلها فى موضع جزم على جواب الشرط. والشاهد فى إذن حيث ألغيت عن العمل لوقوعها بين القسم والجواب. فالقسم قوله فى البيت الذى قبله:

حَلَفْتُ بِرَبِّ الرَّاقِصَاتِ إلى مِنًى تَغُولُ الفَيافِى نَصُّها وذَمِيلُهَا

لئن عاد لى عبد العزيز بمثلها لا أقيلها إذن أى لا أتركها: من أقال إقالة. والراقصات إبل الحجيج التى تتبخترن فى مشيهنّ كأنهنّ يرقصن. وتغول أى تقطع. والنص السير الشديد. والذميل بفتح الذال المعجمة نوع من السير. والضمير فى بمثلها ولا أقيلها يرجع إلى خطة الرشد المذكورة فيما قبله:

عَجِبْتُ لِتركِى خِطَّةَ الرُّشْدِ بَعْدَمَا بَدَا لِى مِن عَبْدِ العزيزِ قَبُولُهَا

[١٠٧٠] هذا رجز لم يعلم راجزه. والشطير البعيد. قاله الأصمعى: وقال غيره الغريب وانتصابه على الحال. والشاهد فى إذن حيث أعملها مع أنها معترضة بين أنّ وخبرها، وهو ضرورة خلافا للفراء، وخرج على حذف خبر إن: أى لا أقدر على ذلك ثم استأنف ما بعده.

---

(١) أى الإبل الراقصات والرقص نوع من سير الإبل.

فضرورة أو الخبر محذوف : أى إنى لا أستطيع ذلك ، ثم استأنف : إذن أهلك ، فإن كان المتقدم عليها حرف عطف فسيأتى . الثالث : ألا يفصل بينها وبين الفعل بغير القسم ، فيجب الرفع فى نحو : إذا أنا أكرمك ويغتفر الفصل بالقسم كقوله :

[١٠٧١] إذنْ واللهِ نرميَهُم بحَرْبٍ يَشيبُ الطِّفلُ من قبلِ المَشيبِ

وأجاز ابن بابشاذ الفصل بالنداء والدعاء ، وابن عصفور الفصل بالظرف ، والصحيح المنع إذ لم يسمع شىء من ذلك. وأجاز الكسائىُّ وهشام الفصل بمعمول الفعل ، والاختيار حينئذ عند الكسائىِّ النصب وعند هشام الرفع (وانْصِبْ وارْفَعَا * إذا إذَنْ مِن

إلخ وجواب الشرط محذوف فعلم ما فى كلام الحواشى من الخلل. (قوله شطيرا) بفتح الشين المعجمة أى غريبا. وأهلك بكسر اللام ويجوز فتحها على ما فى القاموس. (قوله ألا يفصل إلخ) لضعفها مع الفصل عن العمل. اهـ تصريح. (قوله بالقسم) كذا بلا النافية لأن القسم تأكيد لربط إذن ولا لم يعتد بها فاصلة فى أن فكذا فى إذن. سيوطى. (قوله والدعاء) نحو: إذن غفر الله لكم أكرمك. (قوله بمعمول الفعل) فلو قدم معمول الفعل على إذن نحو زيدًا إذن أكرم فذهب الفراء إلى أنه يبطل عملها وأجاز الكسائىُّ الرفع والنصب. قال أبو حيان: ولا نص أحفظه عن البصريين فى ذلك ومقتضى اشتراطهم فى عملها التصدير ألا تعمل حينئذ لأنها غير مصدرة ويحتمل أن يقال تعمل لأنها وإن لم تتصدر لفظا فهى مصدرة فى النية لأن النية بالمعمول التأخير. اهـ سيوطى. قال سم: ويؤخذ من كلامه عدم العمل قطعا فى نحو: يا زيد إذن أكرمك لأن المتقدم عليها معمول اهـ وفيه عندى نظر لتصدرها فى جملتها ولأن نحو هذا المثال ليس من المواضع الثلاثة المحصور فيها عدم تصدرها داخلة على المضارع كما مر. (قوله عند الكسائىِّ النصب) فيه أنه تقدم عن الكسائىِّ فى الفصل بين كى والفعل بمعموله أنه يبطل عملها ويمكن الفرق بشدة اقتضاء كى المصدرية الاتصال بالفعل لأنهما فى تأويل اسم واحد. سم. (قوله وعند هشام الرفع) لضعف عملها بالفصل وكان القياس بطلان العمل فلا أقل من أن يكون مرجوحا. (قوله وانصب وارفعا) وقد يجزم إن اقتضاه الحال كما سيأتى فى الشرح وإنما جاز النصب والرفع لأنك عطفت جملة مستقلة على جملة مستقلة فمن حيث كون إذن فى ابتداء جملة مستقلة هو متصدر فيجوز انتصاب الفعل بعده ومن حيث كون ما بعد العاطف من تمام ما قبله بسبب ربط حرف العطف بعض الكلام ببعض هو متوسط وإلغاؤها أجود كما فى الرضى[1] لأنها غير متصدرة فى الظاهر. اهـ سم. ويشير إلى رجحانه قوله وارفعا بنون التوكيد الخفيفة المبدلة ألفا ومقتضى التعليل المذكور تعين النصب إذا كانت الواو أو الفاء استئنافية كما إذا قيل لك آتيك غدا فقلت مستأنفا وإذن أكرمك[2].

[١٠٧١] قاله حسان فيما زعم بعضهم ولم أجده فى ديوانه . من الوافر . والشاهد فى اذن والله نرميهم ، حيث فصل بينها وبين إذن بالقسم ، وهذا لا يضر كما لا يضر الفصل بين المضاف والمضاف إليه كما فى قول بعض العرب : هذا غلام والله زيد . ويشيب الطفل جملة فى محل الجر لأنها صفة لحرب .

(١) راجع شرح الكافية لابن الحاجب . (٢) أى استأنفت الكلام بالواو .

بعْدِ عَطْفٍ) بالواو والفاء (**وقَعَا**) وقد قرئ شاذا «**وإذا لا يلبثوا خلفك**» ﴿**فإذا لا يؤتوا الناس نقيرا**﴾ [النساء: ٥٣]، على الإعمال نعم الغالب الرفع على الإهمال وبه قرأ السبعة.

(**تنبيهات**)*: **الأول** : أطلق العطف والتحقيق أنه إذا كان العطف على ما له محل ألغيت ، فإذا قيل أن تزرنى أزرك وإذن أحسن إليك فإن قدرت العطف على الجواب جزمت وأهملت إذن لوقوعها حشوا ، أو على الجملتين معا جاز الرفع والنصب . وقيل يتعين النصب لأن ما بعدها مستأنف أو لأن المعطوف عى الأول أول . ومثل ذلك زيد يقوم وإذن أحسن إليه إن عطفت على الفعلية رفعت ، أو على الاسمية فالمذهبان . **الثانى** : الصحيح الذى عليه الجمهور أن إذن حرف ، وذهب بعض الكوفيين إلى أنها اسم والأصل فى إذن أكرمك إذا جئتنى أكرمك ، ثم حذفت الجملة وعوض عنها التنوين وأضمرت أن. وعلى

(**قوله على ما له محل**) قال البعض كان الأولى أن يقول على ما له إعراب ليشمل اللفظى والمحلى بقرينة التمثيل ا هـ ويدفع بأن ما له محل شامل لما إعرابه لفظى لأنه معرب لفظا ومحلا فهو مما له محل فتدبر . (**قوله ألغيت**) أى وجوبا لوقوعها حشوا كما سيذكره الشارح . (**قوله لوقوعها حشوا**) أى بين جزءى الجواب وإن شئت قلت بين الشرط والجواب لأن المعطوف على الجواب جواب . (**قوله أو على الجملتين معا**) أى جملتى الشرط والجواب . (**قوله وقيل يتعين النصب**) ليس المراد وقيل إن قدرت العطف على الجملتين معا يتعين النصب لأنه ينافيه قوله لأن ما بعدها مستأنف بل المراد وقيل إن لم تعطف عن الجواب أعم من أن تقدر الواو عاطفة أو استئنافية ثم المراد تعين النصب على لغة أكثر العرب الملتزمين إعمال إذن عند استيفاء الشروط فلا ينافى جواز الرفع على لغة بعضهم الملغى لها عند استيفاء الشروط فاندفع ما أطال به البعض . (**قوله لأن ما بعدها مستأنف**) أى بناء على أن الواو استئنافية وقوله لأن المعطوف إلخ أى بناء على أنها عاطفة . (**قوله فالمذهبان**) أى القول بجواز الأمرين والقول بتعين النصب . (**قوله إلى أنها اسم**) أى غير ناصب للفعل وإنما الناصب له أن مضمرة بعده كما سيذكره . (**قوله وعوض عنها التنوين**) أى وحذفت الألف لالتقاء الساكنين . (**قوله وأضمرت أن**) ولعل المفرد المؤول به أن ومدخولها عند صاحب هذا القول فاعل أى إذا جئتنى وقع إكرامك لا مبتدأ خبره محذوف أى حاصل وإلا وجبت الفاء الرابطة الواجبة مع الجملة الاسمية الواقعة جوابا . قاله الدمامينى . وذهب الرضى إلى أنها اسم وأصلها إذا حذفت الجملة المضاف إليها وعوض عنها التنوين وفتح ليكون فى صورة ظرف منصوب وقصد جعله صالحا لجميع الأزمنة بعدما كان مختصا بالماضى وضمن معنى الشرط غالبا قال : وإنما قلنا غالبا لأنه لا معنى للشرط فى نحو : ﴿ **قال فعلتها إذن وأنا من الضالين** ﴾ [الشعراء : ٢٠] ، ثم قال : وإذا كان بمعنى الشرط فى الماضى جاز إجراؤه مجرى لو فى قرن جوابه باللام نحو : ﴿ **إذا لأذقناك** ﴾ أى لو ركنت شيئا قليلا لأذقناك وإذا كان بمعنى الشرط فى المستقبل جاز قرن جوابها بالفاء كقوله :

الأول فصحيح أنها بسيطة لا مركبة من إذ وأن وعلى البساطة فالصحيح أنها الناصبة لا أن مضمرة بعدها كما أفهمه كلامه . **الثالث** : معناها عند سيبويه الجواب والجزاء فقال الشلوبين فى كل موضع . وقال الفارسى فى الأكثر . وقد تتمحض للجواب بدليل أنه يقال

ما إن أتيت بشىء أنت تكرهه إذا فلا رفعت سوطا إلى يدى

أى إن أتيت فلا إلخ وقد تستعمل بعد لو وإن توكيدا لهما نحو : لو زرتنى إذن لأكرمتك وإن جئتنى إذا أزرك ثم قال : ولما احتمل إذن التى يليها المضارع معنى الجزاء فالمضارع مستقبل واحتمل معنى مجرد الزمان فالمضارع حال وقصد التنصيص على معنى الجزاء فى إذن نصب المضارع بأن المقدرة لأنها تخلصه للاستقبال فتحمل إذن على الغالب فيها من الجزاء لانتفاء الحالية المانعة من الجزاء بسبب النصب بأن . ثم قال : وإنما ادعينا أن إذن زمانية لظهور معنى الزمان فيها فى جميع استعمالاتها وقلب نونها فى الوقف ألفا يرجح جانب اسميتها وتجويز الفصل بينها وبين منصوبها بالقسم ونحوه يقوى كونها غير ناصبة بنفسها كأن ولن إذ لا يفصل بين الحرف ومعموله بما ليس من معموله ا هـ ولا يخفى أن أكثر ما قاله متأتّ على أن أصلها إذا وفى حاشية السيوطى على المغنى عن بعضهم أن إذن تأتى على وجهين حرف ناصب للمضارع مختص به واسم أصله إذا أو إذ حذفت الجملة المضاف إليها وعوض عنها التنوين وهذه تدخل على غير المضارع وعلى المضارع فيرفع فيجوز أن تقول لمن قال أنا آتيك إذن أكرمك بالرفع على أن الأصل إذا أتيتنى أكرمك وبالنصب على أنها الحرفية ا هـ . **(قوله وعلى الأول)** أى على أنها حرف أما على الثانى فبسيطة قطعا وقوله لا مركبة من إذ وإن نقلت حركة الهمزة إلى الدال ثم حذفت ا هـ سم أى وغلب عليها وحكم الحرفية وهذا قول الخليل قال : فإذا قال القائل أزورك فقلت إذن أكرمك فكأنك قلت حينئذ إكرامى واقع ا هـ أى ولا من إذا وإن حذفت همزة أن ثم ألف إذ لالتقاء الساكنين كما يقول الرندى مستدلا بأنها تعطى الربط كإذا والنصب كأن أفاد كل ذلك فى الهمع . **(قوله وعلى البساطة)** قيد بذلك لأن القائل بالتركيب يجعل النصب بأن المشتملة عليها إذن كما فى حاشية السيوطى على المغنى . **(قوله لا أن مضمرة بعدها)** كما ذهب إليه الخليل فى أحد قوليه لأن أن لا تضمر إلا بعد عاطف أو جار . ا هـ دمامينى واعتل الخليل بعدم اختصاصها لدخولها على الجملة الاسمية نحو إذن عبد الله يأتيك . همع . **(قوله كما أفهمه كلامه)** يعنى قوله ونصبوا بإذن المستقبلا . **(قوله الجواب)** أى لكلام آخر ملفوظ أو مقدر سواء وقعت فى الصدر أو الحشو أو الآخر وقوله والجزاء أى المجازاة لمضمون كلام آخر وفى كلامه مسامحة أى ربط الجواب إلخ .

(قوله فقال الشلوبين فى كل موضع) وتكلف تخريج نحو ﴿ **قال فعلتها إذا وأنا من الضالين** ﴾[1] على الشرط والجزاء أى إن كنت فعلت الوكزة كافرا لأنعمك كما زعمت يا فرعون فأنا من الضالين بل فعلتها غير قاصد القتل وغير كافر لأنعمك .

---

(١) هو قول موسى عليه السلام لما عاتبه فرعون لعنه الله على قتل الرجل القبطى .

أحبك فتقول إذن أظنك صادقا إذ لا مجازاة هنا . **الرابع** : اختلف فى لفظها عند الوقف عليها والصحيح أن نونها تبدل ألفا تشبيها لها بتنوين المنصوب . وقيل يوقف بالنون لأنها كنون لن وأن . روى ذلك عن المازنى والمبرد ، وينبنى على هذا الخلاف خلاف فى كتابتها ، والجمهور يكتبونها بالألف وكذا رسمت فى المصاحف ، والمازنى والمبرد بالنون ، وعن الفراء إن عملت كتبت بالألف وإلا كتبت بالنون للفرق بينها وبين إذا ، وتبعه ابن خروف . **الخامس** : حكى سيبويه وعيسى بن عمر أن من العرب من يلغيها مع استيفاء الشروط وهى لغة نادرة ، ولكنها القياس لأنها غير مختصة ، وإنما أعملها الأكثرون حملا على ظنّ لأنها مثلها فى جواز تقدمها على الجملة وتأخرها عنها وتوسطها بين جزءيها ، كما حملت ما على ليس لأنها مثلها فى نفى الحال اهـ **(وبيْن لَا ولامِ جَرٍّ التُزِمْ * إظهارُ أنْ ناصبَة)** نحو : ﴿ **لئلا يكون للناس عليكم حجة** ﴾ [البقرة : ١٥] ، ﴿ **لئلا يعلم أهل الكتاب** ﴾ [الحديد : ٢٩] ، لا فى الآية الأولى نافية وفى الثانية مؤكدة زائدة **(وإنْ عُدِمْ . لَا فَأنَ آعمِلْ مُظهرًا أوْ مُضمِرًا)** لا فى موضع الرفع بعدم ، وأن فى موضع النصب باعمل ، ومظهرا ومضمرا نصب على الحال : إما من أن إن كانا اسمى مفعول ، أو من فاعل اعمل المستتر إن كانا اسمى فاعل ، أى يجوز إظهار أن وإضمارها بعد اللام إذا لم

(قوله إذا أظنك صادقا) برفع أظن لأنه للحال كما يفيده ما سننقله عن الرضى . **(قوله إذ لا مجازاة هنا)** قال الرضى : لأن الشرط والجزاء إما فى الاستقبال أو فى الماضى ولا مدخل للجزاء فى الحال اهـ ولأن ظن الصدق لا يصلح جزاء للمحبة . **(قوله اختلف فى لفظها إلخ)** أى فى غير القرآن أما فيه فيوقف عليها وتكتب بالألف إجماعا كما فى الإتقان اتباعا للمصحف العثمانى . قال السيوطى فى حاشية المغنى : ينبغى أن يكون الخلاف فى الوقف عليها مبنيا على الخلاف فى حقيقتها فعلى أنها حرف يوقف عليها بالنون وعلى أنها اسم منون يوقف عليها بالألف . **(قوله والجمهور يكتبونها إلخ)** المناسب فالجمهور بالفاء كما فى عبارة المغنى . **(قوله والمازنى والمبرد بالنون)** وعزاه أبو حيان إلى الجمهور . **(قوله وعن الفراء إلخ)** ونقل السيوطى قولا بالعكس لضعفها فى الإهمال وقوتها فى العمل . **(قوله إن عملت كتبت بالألف)** لمنع العمل التباسها بإذا الظرفية ويرد عليه أن العمل فى اللفظ وليس الشكل لازما فالفرق فى الكتابة محتاج له على العمل أيضا . **(قوله وهى لغة نادرة)** تلقاها البصريون بالقبول فلا التفات إلى قول من أنكرها . دماميني . **(قوله وبين لا)** أى سواء كانت نافية أو زائدة ولهذا مثل بمثالين . **(قوله ناصبة)** أتى به مع علمه من كون الكلام فى أن الناصبة دفعا لتوهم إهمالها لفصلها من الفعل بلا . **(قوله فإن أعمل)** أى أن الواقعة بعد لام الجر سواء كانت للتعليل كما مثل أو للعاقبة نحو : ﴿ **فالتقطه آل فرعون ليكون لهم عدوا وحزنا** ﴾ أو للتوكيد وهى الآتية بعد فعل متعد نحو : ﴿ **وأمرنا لنسلم لرب العالمين** ﴾ . قاله الفاكهى أى أو للتعدية نحو : أعددت زيدا ليقاتل .

يسبقها كون ناقص ماض منفى ولم يقترن الفعل بلا فالإضمار نحو : ﴿ **وأمرنا لنسلم لرب العالمين** ﴾ [الأنعام : ٧١] والإظهار نحو : ﴿ **وأمرت لأن أكون أول المسلمين** ﴾ [الزمر : ١٢] فإن سبقها كون ناقص ماض منفى وجب إضمار أن بعدها وهذا أشار إليه بقوله (**وبعدَ نفي كانَ حَتمًا أُضمِرا**) أى نحو : ﴿ **وما كان الله ليظلمهم** ﴾ [العنكبوت : ٤٠] ﴿ **لم يكن الله ليغفر لهم** ﴾ [النساء : ١٣٧] ، وتسمى هذه اللام لام الجحود ، وسماها النحاس لام النفى وهو الصواب ، والتى قبلها لام كى لأنها للسبب كما أن كى للسبب . وحاصل كلامه أن لأن بعد لام الجحود ثلاثة أحوال : وجوب إظهارها مع المقرون بلا ، ووجوب إضمارها بعد نفى كان ، وجواز الأمرين فيما عدا ذلك . ولا يجب الإضمار بعد كان التامة[1] لأن اللام بعدها ليست لام الجحود ، وإنما

(**قوله إذا لم يسبقها إلخ**) أخذه من قوله الآتى وبعد نفى كان إلخ . (**قوله ماض**) أى لفظا ومعنى أو معنى فقط . (**قوله نحو وأمرنا لنسلم لرب العالمين إلخ**) اختلف فى اللام فى نحو الآيتين فقيل زائدة وقيل للتعليل والمفعول محذوف أى وأمرنا بما أمرنا به لنسلم لرب العالمين وقيل للتعليل ولا مفعول بل الفعل فى معنى مصدر مرفوع بالابتداء واللام ومجرورها خبر عنه لأن الفعل إذا جرد عن الزمان وأريد به الحدث فقط كان كالاسم فى صحة الإضافة والإسناد إليه . كذا فى المغنى والشمنى . (**قوله وبعد نفى كان إلخ**) يعنى ما لم ينتقض النفى نحو ما كان زيد إلا ليضرب عمرا ويجوز ذلك مع لام كى نحو : ما جاء زيد إلا ليضرب عمرا . قاله أبو حيان وظاهر قوله ويجوز ذلك مع لام كى أن المراد بقوله ما لم ينتقض النفى أنه لا يجوز انتقاض النفى مع لام الجحود فتأمل . قال : والفرق أن النفى مسلط مع لام الجحود على ما قبلها وهو المحذوف الذى تتعلق به اللام فيلزم من نفيه نفى ما بعدها وفى لام كى يتسلط على ما بعدها نحو : ما جاء زيد ليضرب فينتفى الضرب خاصة ولا ينتفى المجىء إلا بقرينة تدل على انتفائه اهـ وحاصل الفرق كما قاله شيخنا أن النفى مع لام الجحود مسلط على الكلام بتمامه أعنى ما قبلها وما بعدها ومع لام كى مسلط على ما بعدها فقط أى فاغتفر الانتقاض معها بخلاف لام الجحود . (**قوله لام الجحود**) من تسمية العام بالخاص لأن الجحود إنكار الحق لا مطلق النفى والنحويون أطلقوه وأرادوا الثانى . اهـ تصريح وبهذا يندفع تصويب قول النحاس . (**قوله والتى قبلها لام كى**) وحكمها الكسر وفتحها لغة تميم . همع . (**قوله لأنها للسبب**) أى فى الجملة وإلا فلام كى قد تكون لغير السبب كالتى للعاقبة والزائدة والمعدية . (**قوله وجوب إظهارها مع المقرون بلا**) كراهة اجتماع اللامين . سم . (**قوله ووجوب إضمارها إلخ**) علل بأن إثبات ما كان زيد ليفعل كان زيد سيفعل جعلت اللام معادلة للسين فكما لا يجمع بين أن والسين لا يجمع بين أل واللام . زكريا . (**قوله ليست لام الجحود**) بل هى لام كى نحو ما كان زيد ليلعب أى ما وجد للعب .

---

[1] أى التى لا ترفع الفاعل لا الناقصة التى ترفع المبتدأ وتنصب الخبر .

لم يقيد كلامه بالناقصة اكتفاء بأنها المفهومة عند إطلاق كان لشهرتها وكثرتها فى أبواب النحو . ودخل فى قوله نفى كان نحو لم يكن أى المضارع المنفى بلم كما رأيت لأن لم تنفى المضارع . وقد فهم من النظم قصر ذلك على كان خلافا لمن أجازه فى أخواتها قياسا ولمن أجازه فى ظننت .

(تنبيهات): **الأول** : ما ذكره من أن اللام التى ينصب الفعل بعدها هى لام الجر والنصب بأن مضمرة هو مذهب البصريين ، وذهب الكوفيون إلى أن اللام ناصبة بنفسها ، وذهب ثعلب إلى أن اللام ناصبة بنفسها لقيامها مقام أن ، والخلاف فى اللامين أعنى لام الجحود ولام كى . **الثانى** : اختلف فى الفعل الواقع بعد اللام : فذهب الكوفيون إلى أنه خبر كان واللام للتوكيد . وذهب البصريون إلى أن الخبر محذوف واللام متعلقة

(قوله لأن لم تنفى المضارع) لو قال لأن لم تقلب المضارع إلى المضى لأنتج مطلوبه وفى بعض النسخ لأن لم تنفى الماضى أى الماضى معنى وهو المضارع لفظا ولا إشكال عليها فتأمل . **(قوله لمن أجازه فى أخواتها)** نحو ما أصبح زيد ليضرب عمرا و لم يصبح زيد ليضرب عمرا وقوله ولمن أجازه فى ظننت أى قياسا نحو ما ظننت زيدا ليضرب عمرا و لم أظنن زيدا ليضرب عمرا . قال أبو حيان : وهذا كله تركيب لم يسمع فوجب منعه اهـ فما يتبادر من قول البعض والحق أن اللام فيما ذكر لام كى لا لام الجحود كما يظهر بالنظر فى المعنى اهـ من جواز هذه التراكيب ممنوع مع أن دعواه أن اللام فيها لام كى وأن النظر فى المعنى يرشد إلى ذلك باطلة قال فى التصريح : وبعضهم أجازه فى كل فعل تقدمه نفى نحو ما جاء زيد ليفعل اهـ . قال يس : وهو فاسد لأن هذه يعنى اللام فى نحو ما جاء زيد ليفعل لام كى . **(قوله ما ذكره من أن اللام إلخ)** لأن كلامه فى أن الواقعة بعد لام الجر لقوله وبين لا ولام جر إلخ . **(قوله والنصب بأن مضمرة)** إنما قال مضمرة مع أن النصب عند البصريين بعد اللام بأن مظهرة أو مضمرة وعند الكوفيين باللام أظهرت أن أو أضمرت كما سيصرح به الشارح عند شرح قول المصنف وبعد حتى إلخ لأجل قول ثعلب لأنه إنما يأتى عند إضمار أن فتأمل . **(قوله ناصبة بنفسها)** أى بطريق الأصالة بدليل ما بعده واحتجوا بقوله :

لقد عذلتنى أم عمرو ولم أكن مقالتها ما كنت حيا لأسمعا

إذ لو كانت أن الناصبة للزم تقدم معمول صلتها عليها وهو ممتنع ورد بأن مقالتها معمول لمحذوف يفسره المذكور نظير ما مر فى قوله كان جزائى بالعصا أن أجلدا وقوله ما كنت أى مدة وجودى حيا . **(قوله لقيامها مقام أن)** أى نيابة عن أن . **(قوله اختلف فى الفعل إلخ)** الظاهر أن هذا الاختلاف مبنى على الاختلاف فى الناصب هل هو اللام أو أن المضمرة . **(قوله إلى أنه)** أى الفعل وفيه مسامحة لأن الخبر جملة الفعل والفاعل . **(قوله واللام للتوكيد)** أى زائدة لتوكيد النفى كالباء فى ما زيد بقائم واعترض

بذلك الخبر المحذوف ، وقدروه ما كان زيد مريدا ليفعل ، وإنما ذهبوا إلى ذلك لأن اللام جارة عندهم ، وما بعدها فى تأويل مصدر[1] . وصرح المصنف بأنها مؤكدة لنفى الخبر إلا أن الناصب عنده أن مضمرة ، فهو قول ثالث . قال الشيخ أبو حيان : ليس بقول بصرى ولا كوفى . ومقتضى قوله مؤكدة أنها زائدة ، وبه صرح الشارح ، لكن قال فى شرحه لهذا الموضع من التسهيل سميت مؤكدة لصحة الكلام بدونها لا لأنها زائدة ، إذ

قولهم بأن اللام الزائدة تعمل الجر فى الأسماء وعوامل الأسماء لا تعمل فى الأفعال . وأجيب بأنهم لعلهم لا يسلمون هذه الكلية . اهـ دماميني . قال الحفيد : وتظهر فائدة الخلاف فى قولك ما كان محمد طعامك ليأكل فإنه لا يجوز على رأى البصريين لأن ما فى حيز أن لا يعمل فيما قبلها ويجوز على رأى الكوفيين لأن اللام لا تمنع العمل فيما قبلها . **(قوله واللام متعلقة بذلك الخبر المحذوف)** قال المرادى : قولهم متعلقة بالخبر يقتضى أنها ليست بزائدة وتقديرهم مريدا يقتضى أنها زائدة تقوية للعامل اهـ وفى المغنى أن المقوية ليست زائدة محضة ولا معدية محضة بل بينهما اهـ فزيادتها عند الكوفيين محضة وعند البصريين غير محضة . **(قوله وقدروه إلخ)** تقدير مريدا غير لازم فيما يظهر بل قد يقدر غيره إذا اقتضاه المقام كما قدر فى قوله تعالى : ﴿ **وإن كان مكرهم لتزول منه الجبال** ﴾ وإن كان مكرهم أهلا لتزول إلخ ويدل لما قلناه ما يأتى عن شرح التسهيل . **(قوله لأن اللام جارة عندهم)** أى جارة غير زائدة زياد محضة أى والجار غير الزائد زيادة محضة لابد له من متعلق . **(قوله إلا أن الناصب عنده أن مضمرة)** اعترض بأنه يلزمه الإخبار بالمصدر عن الجثة وهو لا يجوز . وأجيب بما قاله بعضهم من أن الإخبار بالفعل المؤول بالمصدر عن الجثة جائز كما فى زيد إما أن يعيش وإما أن يموت وإن لم يجز الإخبار بالمصدر الصريح عنها لدلالة الفعل بصيغته على الفاعل والزمان بخلاف المصدر الصريح لا سيما وقد التزم إضمار أن فصار منخرطا فى سلك الفعل على أنه يحتمل أن يكون فى الكلام حذف . **(قوله ومقتضى قوله مؤكدة)** أى مع قوله لنفى الخبر إذ لولاه لأمكن حمل قوله مؤكدة على أنها مقوية للعامل فيوافق ما يأتى عن شرح التسهيل ويكون نفس قول البصريين ولا يرد عليه لزوم الإخبار بالمصدر عن الجثة وقوله إنها زائدة أى محضة . **(قوله لكن قال)** أى الناظم فى شرحه إلخ كذا قال شيخنا وشيخنا السيد وهو الظاهر وأرجع البعض الضمير للشارح ابن الناظم فإنه له شرح على التسهيل كما فى الهمع ثم رأيت فى بعض النسخ لكن قال المصنف فى شرحه إلخ وهو نص فى الأول ورأيت بخط بعض الفضلاء بهامش الهمع عزو العبارة التى فى الشرح إلى شرح التسهيل لابن الناظم وهو نص فى الثانى والجمع ممكن والله أعلم .

(قوله لصحة الكلام بدونها) هذا ظاهر على تقدير ما يتعدى بنفسه كمريدا دون ما يتعدى باللام كمستعدا إلا أن يراد أن اللام يصح حذفها لفظا لاطراد حذف الجار مع أن هذا وقال فى المغنى وجه

---

(١) أي ليكون الاسم .

لو كانت زائدة لم يكن لنصب الفعل بعدها وجه صحيح ، وإنما هى لام اختصاص دخلت على الفعل لقصد ما كان زيد مقدّرا أو هامٌّ أو مستعدا لأن يفعل . **الثالث** : قد تحذف كان قبل لام الجحود كقوله :

[١٠٧٢] **فَمَا جَمعٌ لِيَغلِبَ جَمعَ قومِي ... مُقاوَمةً ولا فردٌ لِفَردِ**

أى فما كان جمع . ومنه قول أبى الدرداء فى الركعتين بعد العصر : ما أنا لأدعهما . **الرابع** : أطلق النافى ومراده ما ينفى الماضى وذلك ما و لم دون لن ، لأنها تختص بالمستقبل ، وكذلك لا لأنّ نفى غير المستقبل بها قليل . وأما لما فإنها وإن كانت تنفى الماضى لكن تدل على اتصال نفيه بالحال . وأما إن فهى بمعنى ما وإطلاقه يشملها . وزعم كثير من الناس فى قوله تعالى : ﴿ **وإنْ كان مكرهم لتزول منه الجبال** ﴾ [إبراهيم : ٤٦] ، فى قراءة غير الكسائىّ أنها لام الجحود ، لكن يبعده أن الفعل بعد لام الجحود لا يرفع إلا

كونها مؤكدة على رأى البصريين أن الأصل ما كان قاصدا للفعل ونفى قصد الفعل أبلغ من نفيه . **(قوله لا لأنها زائدة)** أى محضة بأن يكون دخولها فى الكلام كخروجها . وقوله إذ لو كانت زائدة أى محضة وإلا فلام التقوية زائدة لكن زيادتها غير محضة كما مر . **(قوله لم يكن لنصب الفعل إلخ)** إذ يلزم عليه الإخبار بالمصدر عن الجثة وهو لا يجوز أى إلا بتكلف فلا ينافى ما مر فقوله وجه صحيح خال عن التكلف . **(قوله لام اختصاص)** أى دلت على اختصاص الإرادة المنفية بالفعل وهذا لا ينافى كونها لتقوية العامل أو للتعدية لجواز كونها لهما باعتبارين . **(قوله أو هاما)** هو بمعنى قول البصريين مريدا . **(قوله أى فما كان جمع)** قال سم : أى ضرورة إلى هذا التقدير اهـ أى لصحة فما جمع مريد ليغلب إلخ وقد يقال الداعى إليه موافقة النظائر وعبارة الدمامينى والشمنى ليس ما ذكره فى البيت وقول أبى الدرداء متعينا لجواز أن يكون المعنى فى البيت فما جمع متأهلا لغلب قومى وفى قول أبى الدرداء أو ما أنا مريدا الترك لهما . **(قوله ما أنا لأدعهما)** أى ما كنت فلما حذف الفعل انفصل الضمير . **(قوله أطلق النافى)** أى الذى تضمنه قوله ونفى كان . **(قوله وإن كانت تنفى الماضى)** أى فى المعنى وقوله لكن تدل على اتصال نفيه بالحال أى وشرط النافى هنا أن يكون نافيا للحدث فى الماضى فقط . **(قوله وأما أن)** ألحقها السيوطى وغيره بلن قال فلا يجوز إن كان زيد ليخرج . **(قوله فى قراءة غير الكسائىّ)** أما فى قراءته بفتح اللام ورفع الفعل فأن مخففة من الثقيلة واللام للفصل أى وإن مكرهم لتزول منه الأمور المشبهة فى عظمها بالجبال كبأس أعدائهم الكثيرين . **(قوله أنها لام الجحود)** أى ليس مكرهم أهلا لتزول منه الجبال أى ما هو كالجبال ثباتا وتمكنا من آيات الله تعالى وشرائعه وباختلاف المشبه بالجبال على وجهى النفى والإثبات يندفع التنافى بينهما .

[١٠٧٢] البيت من الوافر ، وهو بلا نسبة .

ضمير الاسم السابق ، والذى يظهر أنها لام كى وأن إن شرطية ، أى وعند الله جزاء مكرهم وهو مكر أعظم منه وإن مكرهم لشدته معدا لأجل زوال الأمور العظام المشبهة فى عظمها بالجبال ، كما يقال أنا أشجع من فلان وإن كان معدا للنوازل . **الخامس** : أجاز بعض النحويين حذف لام الجحود وإظهار أن مستدلا بقوله تعالى : ﴿ **وما كانَ هذا القرآنُ أن يفترى** ﴾ [يونس : ٣٧] ، والصحيح المنع ، ولا حجة فى الآية لأن أن يفترى فى تأويل مصدر هو الخبر (**كذاكَ بعدَ أوْ إذا يَصْلُحُ فِي * مَوْضِعِها حتى أوِ آلاَّ أنْ خفِي**) أن مبتدأ وخفى خبره وكذاك وبعد متعلقان بخفى ، وحتى فاعل يصلح ، وإلا عطف عليه : أى كذا يجب إضمار أن بعد أو إذا صلح فى موضعها حتى ، نحو لألزمنك أو تقضيني

(**قوله أن الفعل بعد لام الجحود**) أما بعد لام كى فيرفع غير ضمير الاسم السابق وقوله لا يرفع إلا ضمير إلخ لعل هذا أغلبى لا واجب بدليل تعبيره بيبعده دون يمنعه[1] وأنه يبعد جدا امتناع ما كان زيد ليضربه أبوه ثم رأيت الدمامينى ذكر أن المخرّجين للآية على النفى لا يشترطون رفع الفعل ضمير الاسم السابق وقوله الاسم السابق أى المرفوع بفعل الكون. (**قوله شرطية**) أى حذف جوابها لعلمه مما قبلها. وقوله وجزاء مكرهم إشارة إلى تقدير مضاف فى الآية وقوله وهو أى جزاء مكرهم وقوله الاسم السابق أى المرفوع بفعل الكون. (**قوله معدا لأجل زوال إلخ**) كان الأظهر إسقاط أجل وجعل اللام للتعدية صلة معدا أى مهيأ ولا ينافيه أن الفرض كون اللام لام كى لأن المراد بلام كى ما هو أعم من لام التعليل كما مر وبه يعلم ما فى كلام شيخنا والبعض. (**قوله الأمور العظام**) كبأس الجيش الكثير من أعدائهم. (**قوله لأن أن يفترى فى تأويل مصدر**) أى وهذا المصدر بمعنى اسم المفعول كما أن القرآن مصدر بمعنى اسم المفعول فحصل التطابق[2]. (**قوله كذاك**) الإشارة راجعة إلى أن بعد نفى كان. (**قوله إذا يصلح**) أى من حيث المعنى كما سينبه الشارح عليه وقوله حتى هو فيما يتطاول وقوله أو إلا هو فيما لا يتطاول. (**قوله متعلقان بخفى**) لكن تعلق بعد على وجه الظرفية لخفى وتعلق كذاك على وجه الحالية من فاعل خفى أو الوصفية لمفعول مطلق لخفى أى خفاء كذاك أى كخفاء ذاك. (**قوله أى كذا يجب إلخ**) هذا بيان لحاصل المعنى وإلا فالتقدير أن خفي بعد أو إذا يصلح فى موضعها حتى أو إلا حال كونه كان بعد نفى كان فى وجوب الخفاء أو خفاء كخفاء أن بعد نفى كان فى الوجوب وإنما وجب ليتجانس المتعاطفان صورة بخلاف ما لو قيل لأطيعن الله أو أن يغفر لى فلا تجانس فى الصورة لذكر أن فى المعطوف دون المعطوف عليه وقال الجامى: وأما الفاء والواو وأو فلأنها لما اقتضت نصب ما بعدها للتنصيص على معنى السببية والجمعية والانتهاء صارت كعوامل النصب فلم يظهر النصب بعدها قال ابن الناظم: وإنما نصب المضارع بعد أو هذه ليفرقوا بين أو التى لمجرد العطف المفيدة مساواة ما بعدها لما قبلها فى الشك مثلا وأو التى تقتضى مخالفة ما بعدها لما قبلها فى ذلك فإن ما قبلها محقق الوقوع حتى يحصل ما بعدها وكان النصب بعد هذه بأن مضمرة لا بها نفسها لعدم اختصاصها.

---

(١) والفرق واضح جدا بين المعنين.　　(٢) أى مفترًى.

حقى ، وقوله :

[١٠٧٣] لَأَستَسْهِلَنَّ الصَّعْبَ أَوْ أُدْرِكَ المُنَى فَمَا انقادَتِ الآمالُ إلّا لِصابِرِ

أو إلا كقولك : لأقتلن الكافر أو يسلم . وقوله :

[١٠٧٤] وكنتُ إذا غَمَزْتُ قَناةَ قومٍ كَسَرْتُ كُعوبَها أوْ تَسْتقيمَا

ويحتمل الوجهين قوله :

[١٠٧٥] فَقلْتُ لَهُ لَا تَبْكِ عَيْنُكَ إنما نُحاوِلُ مُلكًا أو نموتَ فَنُعْذَرَا

(قوله نحو لألزمنك إلخ) لا يتعين فى هذا المثال تقدير حتى بل هو صالح للتقديرات الثلاثة التعليل والغاية والاستثناء من الأزمان كما قاله الشارح فى شرحه على التوضيح قال : ويتعين الأول فى نحو : لأطيعن الله أو يغفر لى والثانى فى نحو : لأنتظرنه أو يجيء والثالث فى نحو : لأقتلن الكافر أو يسلم ا هـ وقد يقال لأنتظرنه أو يجيء صالح للاستثناء فتأمل وأما لأستسهلن إلخ فصالح للتعليل والغاية وجوز أبو حيان أن تكون أو فيه للاستثناء قال الدمامينى وليس بشىء ا هـ وفيه نظر .

(قوله المنى) جمع منية ما يتمنى والمراد بالآمال المأمولات وبانقيادها حصولها . قاله الشمنى .

(قوله وكنت إذا غمزت إلخ) بالغين والزاى المعجمتين عصرت والقناة بالقاف والنون الرمح . والكعوب النواشز فى أطراف الأنابيب وهذه استعارة تمثيلية شبه حاله إذا أخذ فى إصلاح قوم اتصفوا بالفساد فلا يكف عن حسم المواد التى ينشأ عنها فسادهم إلا أن يحصل صلاحهم بحاله إذا غمز قناة معوجة حيث يكسر ما ارتفع من أطرافها ارتفاعا يمنع من اعتدالها ولا يفارق ذلك إلا أن تستقيم ا هـ تصريح ويظهر صحة تقدير حتى بمعنييها أيضا فى هذا البيت فتدبر .

[١٠٧٣] هو من الطويل . يقال استسهل أمره : أى عده سهلا . والشاهد فى : أو أدرك المنى ، حيث جاءت أو فيه بمعنى حتى التى بمعنى إلى . وانتصب الفعل بعدها بأن مضمرة كما فى : لألزمنك أو تقضينى حقى : أى إلى أن تقضينى . والمنى بالضم : جمع منية . والآمال : جمع أمل .

[١٠٧٤] قاله زياد الأعجم . من الوافر . والقناة : الرمح . وكعوب الرمح : النواشز فى أطراف الأنابيب . والشاهد فى أو تستقيما حيث جاءت فيه أو بمعنى إلا فى الاستثناء ، فانتصب المضارع بعدها بإضمار أن ، كما فى لأقتلنه أو يسلم . والمعنى : إلا أن تستقيما .

[١٠٧٥] البيت من الطويل ، وهو لامرىء القيس .

واحترز بقوله إذا يصلح فى موضعها حتى أو إلا من التى لا يصلح فى موضعها أحد الحرفين ، فإن المضارع إذا ورد بعدها منصوبا جاز إظهار أن كقوله :

[١٠٧٦] وَلَوْلَا رِجالٌ مِن رِزامٍ أعِزَّةٌ وآلُ سُبَيْعٍ أوْ أسُوءَكَ عَلْقَمَا

(تنبيهات)*: **الأول** : قال فى شرح الكافية : وتقدير إلا وحتى ـ فى موضع أو ـ تقدير لحظ فيه المعنى دون الإعراب ، والتقدير الإعرابى المرتب على اللفظ أن يقدر قبل أو مصدر وبعدها أنْ ناصبة للفعل وهما فى تأويل مصدر معطوف بأو على المقدر قبلها ، فتقدير لأنتظرنه أو يقدم : ليكونن انتظار أو قدوم[1] ، وتقدير لأقتلن الكافر أو يسلم : ليكونن قتله أو إسلامه ، وكذلك العمل فى غيرهما . **الثانى** : ذهب الكسائىّ إلى أن أو

(فائدة) قال شارح أبيات الإيضاح : وقع هذا البيت فى قصيدة لزياد الأعجم غالبها مرفوع القوافى وبعضها مجرورها[1] وقال الزمخشرى فى شرح أبيات الكتاب : أبيات القصيدة غير منصوبة وإنما أنشده سيبويه منصوبا لأنه سمعه كذلك ممن يستشهد بقوله وإنشاد الأبيات على الوقف مذهب لبعض العرب فإن أنشد بيت منها أنشد على حقه من الإعراب وإن أنشد جميعها أنشد على الوقف من شرح شواهد المغنى للسيوطى . **(قوله إذا ورد بعدها منصوبا)** فيه إشارة إلى جواز وروده بعدها مرفوعا لعدم تقدير ناصب . **(قوله ولولا رجال إلخ)** رزام براء مكسورة فزاى حى من تميم . وأعزة صفة ثانية لرجال . وآل سبيع بالتصغير حى أيضا وهو معطوف على رجال لا رزام فيما يظهر لئلا يلزم الفصل بين المعطوف والمعطوف عليه بأجنبى وهو أعزة والشاهد فى أو أسوءك فإنه منصوب بأن مضمرة جوازا لعدم صحة تقدير أو بأحد الحرفين إذ المعنى لولا رجال وإساءتك وعلقم . قال العينى : منادى مرخم أى يا علقمة وبهذا التقدير يعلم ما فى كلام البعض من الإيهام . **(قوله المرتب على اللفظ)** أى الذى يقتضيه لفظ الفعل المنصوب بعد أو بأن المقدرة ولفظ أو التى لأحد الشيئين لاقتضاء الأول كون ما بعد أو مصدرا مؤولا والثانى كون المعطوف عليه مصدرا كالمعطوف ليتجانس الشيئان اللذان أو لأحدهما . **(قوله أن يقدر قبل أو مصدر)** أى يتوهم ويلحظ قبلها مصدر متصيد من الفعل السابق فلا ينافى قوله الآتى ولكن عطفت مصدرا مقدرا على مصدر متوهم وإنما قدر لأن الفعل بعد أو مؤول بمصدر ولا يصح عطف الاسم على الفعل إلا فى نحو : ﴿ **يخرج الحى من الميت ومخرج الميت من الحى** ﴾ [الأنعام : ٩٥] ، على ما سبق فى آخر العطف فلابد أن يكون المعطوف عليه هنا اسما والمصدر هو المناسب من بين أنواع الاسم .

[١٠٧٦] قاله الحصين بن حمام المرى ، من الطويل . ورجال : مبتدأ تخصص بالصفة ، وهى من رزام : حى من تميم . وأعزة : صفة أخرى . والخبر محذوف : أى موجودون . والشاهد فى أو أسوءك : حيث نصب بتقدير أن بعد أو العاطفة . قوله علقما : منادى مرخم : أى يا علقمة .

(١) أى واحد من الأمرين .

المذكورة ناصبة بنفسها ، وذهب الفراء ومن وافقه من الكوفيين إلى أن الفعل انتصب بالمخالفة ، والصحيح أن النصب بأن مضمرة بعدها لأن أو حرف عطف فلا عمل لها ، ولكنها عطفت مصدرا مقدرا على مصدر متوهم ، ومن ثم لزم إضمار أن بعدها . **الثالث** : قوله إذا يصلح فى موضعها حتى أو إلا أحسن من قوله فى التسهيل بعد أو الواقعة موقع إلى أن أو إلا أن لأن لحتى معنيين كلاهما يصح هنا : **الأول** الغاية مثل إلى . **والثانى** التعليل مثل كى ، فيشمل كلامه هنا نحو : لأرضينّ الله أو يغفر لى بخلاف كلام التسهيل لأن المعنى حتى يغفر لى بمعنى كى يغفر لى . وقد بان لك أن قول الشارح يريد حتى بمعنى إلى لا التى بمعنى كى لا وجه له . وكلتا العبارتين خير من قول الشارح بعد أو بمعنى إلى أو إلا فإنه يوهم أن أو ترادف الحرفين وليس كذلك ، بل هى أو العاطفة كما مر **(وبعد**

(قوله ليكونن) بفتح اللام. **(قوله فى غيرهما)** أى غير المثالين المذكورين. **(قوله انتصب بالمخالفة)** أى مخالفة الثانى للأول من حيث لم يكن شريكا له فى المعنى ولا معطوفا عليه. اهـ همع ونقض بنحو: ما جاء زيد لكن عمرو وجاء زيد لا عمرو فإن الثانى خالف الأول فى المعنى و لم يختلف فى الإعراب إلا أن يخص ذلك بالفعل لضعفه عن الاسم فى الإعراب. **(قوله أن النصب بأن إلخ)** ولذا لا يتقدم معمول الفعل عليها ولا يفصل بينها وبين الفعل لأنها حرف عطف وجوز الأخفش الفصل بينهما بالشرط نحو: لألزمنك أو إن شاء الله تقضينى حقى. سيوطى. **(قوله ولكنها عطفت)** لعل الاستدراك لرفع ما يتوهم من قوله حرف عطف من ظهور المتعاطفين كما هو الغالب. **(قوله متوهم)** إنما كان متوهما لعدم آلة السبك لفظا وتقديرا. **(قوله ومن ثم)** أى من أجل أنها عطفت مصدرا مقدرا على مصدر متوهم لزم إضمار أن بعدها وفيه أنه لا يتسبب عن عطفها مصدرا مقدرا على مصدر متوهم لزوم إضمار أن ولا إضمارها إذ لو ظهرت لم تخرج عن عطفها مصدرا مقدرا أى من أن والفعل على مصدر متوهم فكان عليه أن يعلل اللزوم بتجانس المتعاطفين فى الصورة كما مر وبهذا علم ما فى قول البعض تبعا لشيخنا الأولى أن يقال ومن ثم أضمرت أن بعدها لأن عطفها ما ذكر لا يقتضى لزوم إضمار أن. **(قوله موقع إلى أن أو إلا أن)** الصواب حذف أن فإن أو إنما وقعت موقع إلى وحدها أو إلا وحدها اهـ دمامينى أى لأنها لو كانت بمعنى إلى أن أو إلا أن لزم التكرار إذ النصب بأن مضمرة بعدها على الراجح وقد يجاب بأن المراد الواقعة مع المضمر بعدها موقع إلى أن أو إلا أن. **(قوله لأن لحتى معنيين إلخ)** وجه الشارح الأحسنية بما حاصله عموم كلامه هنا وتوجه أيضا بسلامته من الاعتراض على كلامه فى التسهيل بما مر عن الدمامينى. **(قوله بمعنى كى يغفر لى)** ولا يناسب هنا معنى إلى ولا معنى إلا لأنه يوهم انقطاع الإرضاء إذا حصل الغفران. سم. **(قوله فإنه يوهم إلخ)** أى إيهاما قويا إذ أصل الإيهام موجود فى العبارتين أيضا. أفاده سم. **(قوله وبعد حتى)** الجارة ومن أحكامها أنها لا يفصل بينها وبين الفعل شىء وأجازه بعضهم بالظرف والشرط الماضى والقسم والجار والمجرور والمفعول. اهـ سيوطى.

حتى هكذا إضْمارُ أن ٭ حَتْمٌ) أى واجب . والغالب فى حتى حينئذ أن تكون للغاية نحو : ﴿ **لن نبرحَ عليه عاكفين حتى يَرجع إلينا موسى** ﴾ وعلامتها أن يصلح فى موضعها إلى وقد تكون للتعليل (**كجُدْ حتى تَسُرَّ ذَا حزَنْ**) وعلامتها أن يصلح فى موضعها كى ، وزاد فى التسهيل أنها تكون بمعنى إلا أن كقوله :

[١٠٧٧] **لَيسَ العطاءُ مِنَ الفُضولِ سَماحةً حتى تجودَ وما لَدَيك قَليلُ**

وهذا المعنى على غرابته ظاهر من قول سيبويه فى تفسيره قولهم : والله لا أفعل إلا أن تفعل المعنى حتى أن تفعلَ . وصرّح به ابن هشام الخضراوى ، ونقله أبو البقاء عن بعضهم فى : ﴿ **وما يعلمان من أحد حتى يقولا** ﴾ [البقرة : ١٠٢] والظاهر فى هذه

والظرف متعلق بإضمار الذى هو مبتدأ وهكذا إما متعلق أيضا بإضمار والخبر حتم فيكون قوله هكذا توكيدا لأن معناه كالإضمار السابق فى الوجوب والوجوب مستفاد من قوله حتم وعلى هذا اقتصروا فحكموا بأن قول المصنف هكذا حشو وإما خبر وقوله حتم خبر ثان جيء به لبيان وجه الشبه وعلى هذا فلا يكون فى كلامه توكيد لعدم استفادة التحتم من التشبيه لاحتمال أنه ن نصب المضارع بها فقط . (**قوله والغالب فى حتى حينئذ**) أى حين إذ أضمرت أن بعدها أن تكون للغاية هذا مخالف لقول الجامى الأغلب فيها أن تستعمل بمعنى كى اهـ وإنما تكون للغاية إذا كان ما بعدها غاية لما قبلها وللتعليل إذا كان مسببا عما قبلها . كذا فى التصريح واحترز بقوله حينئذ عن حتى الابتدائية فإنها بمعنى الفاء . (**قوله كجد حتى تسرّ**) الغاية هنا ممكنة أيضا . سم . (**قوله بمعنى إلا أن**) الصواب إسقاط أن لما تقدم قيل إلا التى حتى تكون بمعناها للاستثناء المنقطع وقال الدمامينى : سواء كان الاستثناء متصلا أو منقطعا وجعل الاستثناء فى والله لا أفعل حتى تفعل أى إلا أن تفعل متصلا مفرغا للظرف إذ المعنى لا أفعل وقتا من الأوقات إلا وقت فعلك ويظهر أن الغاية ممكنة فيه وفى البيت الآتى منقطعا إذ المعنى ليس العطاء فى حال الغنى سماحة لكن فى حال الفقر والغاية ممكنة فيه كما قاله الفاكهى تبعا للدمامينى وابن الناظم لكن نظر فيه سم بأن النفى قبل حتى لا ينقطع عما بعدها بل هو ثابت مع ثبوته فكيف تكون غائية فتأمل ولا تنافى بين كونها جارة وكونها بمعنى إلا لأن عمل الجر ثبت مع إفادة الاستثناء كخلا وحاشا إذا جر بهما . (**قوله من الفضول**) جمع فضل وهو الزيادة والمراد زيادات المال وهى ما لا يحتاج إليه منه . دمامينى . (**قوله على غرابته**) أى مع غرابته . (**قوله حتى أن تفعل**) ففسر إلا بحتى فاقتضى أن حتى تكون بمعنى إلا .

[١٠٧٧] هو من الكامل . وأراد بالفضول : المال الزائد . والسماحة : الجود . والشاهد فى حتى تجود : فإن حتى بمعنى الاستثناء ، والواو فى وما لديك : للحال .

الآية خلافه وأن المراد معنى الغاية . نعم هو ظاهر فى قوله :

[١٠٧٨] واللهِ لا يَذْهَبُ شَيخى باطِلَا حتى أُبيـرَ مالِكـا وكاهِلَا

لأن ما بعدها ليس غاية لما قبلها ولا مسببا عنه .

(تنبيه)*: ذهب الكوفيون إلى أن حتى ناصبة بنفسها وأجازوا إظهار أن بعدها توكيدا كما أجازوا ذلك بعد لام الجحود **(وتِلْوَ حتىٰ حالًا أوْ مُؤَوَّلا * بِهِ)** أى بالحال

(قوله حتى يقولا) أى إلا أن يقولا والاستثناء مفرّغ للظرف والمعنى : وما يعلمان أحدا فى وقت إلا وقت أن يقولا إلخ . **(قوله وأن المراد معنى الغاية)** أى يمتد انتفاء تعليمهما إلى وقت قولهما ذلك واعترضه الدماميني بأن هذا وإن أمكن لكن لا مرجح له حتى يكون هو الظاهر دون الاستثناء . **(قوله نعم هو)** أى كون حتى بمعنى إلا ظاهر فى قوله والله إلخ . والمعنى لا أترك الأخذ بثأر شيخى أى الحسين بن على إلا أن أقتل هذين الحيين أى لكن أقتل هذين الحيين فالاستثناء منقطع كما قاله الدماميني ونقله فى الهمع عن ابن هشام الخضراوى مقتصرا عيه وتصحيح البعض تبعا لشيخنا كونه متصلا لأن قتل الحيين أخذ بالثأر باطل لأن المعنى حينئذ لا أترك أخذ ثأر شيخى إلا قتل الحيين فأتر ئه وهو فاسد ولا يصح كونها للغاية لأن المعنى عليه يمتد انتفاء ترك الأخذ بالثأر إلى قتل الحيين فينقطع الانتفاء ويوجد الترك وهو فاسد وأما كونها للتعليل أى ينتفى الترك المذكور لكونى أقتل الحيين فصحيح لولا ما أفاده الشارح وصرح به الشيخ خالد[1] من أن حتى التعليلية هى التى ما بعدها مسبب عما قبلها لأن ما بعد حتى فى البيت ليس مسببا عما قبلها كما قاله الشارح بل هو سبب لما قبلها فعلم ما فى تجويز الشمنى وتبعه شيخنا والبعض كونها للغاية وكونها للتعليل فكن ممن يعرف الرجال بالحق[2] . وما مر من أن المراد بشيخ الشاعر الحسين بن على هو ما ذكره بعضهم والذى قاله الدماميني والشمنى والسيوطى أن قائل البيت امرؤ القيس بن حجر حين بلغه أن بنى أسد قتلت أباه وأن المراد بشيخه أبوه . **(قوله حتى أبير)** بهمزة مضمومة فموحدة فراء أو دال مهمله من أباره الله أو أباده أهلكه ومالك وكاهل قبيلتان من بنى أسد . قاله الشمنى . **(قوله لأن ما بعدها)** وهو قتل الحيين ليس غاية لما قبلها وهو انتفاء ترك الأخذ بالثأر ولا مسببا عما قبلها بل هو سبب له أى فلم يصح كونها غائية ولا تعليلية فثبت كونها استثنائية إذ لا تخرج حتى فى البيت عن المعانى الثلاثة فإذا انتفى اثنان تعين الثالث فلا غبار على التعليل خلافا للبعض وقول شيخنا هذا يعنى النفى فى كلام الشارح بحسب الظاهر وإن كانت الغاية والتعليل محتملين احتمالا مرجوحا علم رده مما أسلفنا فتنبه .

[١٠٧٨] البيت من الرجز ، وهو لامرىء القيس .

(١) يقصد الشيخ خالد الأزهرى . (٢) أى ولا تعرف الحق بالرجال .

(ارْفعنَّ) حتما **(وانصبِ المُسْتقبَلَا)** أى لا ينصب الفعل بعد حتى إلا إذا كان مستقبلا : ثم إن كان استقباله حقيقيا بأن كان بالنسبة إلى زمن التكلم فالنصب واجب نحو : لأسيرن حتى أدخل المدينة وكالآية السابقة . وإن كان غير حقيقى بأن كان بالنسبة إلى ما قبلها خاصة بالنصب جائز لا واجب نحو : ﴿ **وزلزلوا حتى يقول الرسول** ﴾ [البقرة : ٢٤١] ، فإن قولهم إنما هو مستقبل بالنظر إلى الزلزال لا بالنظر إلى زمن قص ذلك علينا . فالرفع ـ وبه قرأ نافع ـ على تأويله بالحال ، والنصب ـ وبه قرأ غيره ـ على

(قوله أو مؤولا به) أى أو غير حال من ماض أو مستقبل مؤولا به . **(قوله ارفعن حتما)** لأن نصبه بتقدير أن وهى للاستقبال والحال ينافيه . **(قوله وانصب المستقبلا)** أى وجوبا إن كان الاستقبال حقيقيا بأن كان بالنسبة إلى زمن التكلم وجواز إن لم يكن حقيقيا بأن كان بالنسبة إلى ما قبل حتى والمراد المستقبل الذى لم يؤول بالحال كما قاله سم لوجوب رفع المستقبل المؤول به وإنما شرط فى نصب المضارع استقباله لأن نصبه بأن المضمرة وهى تخلصه للاستقبال . **(قوله إلى زمن التكلم)** أى بالكلام الذى وقع فيه حتى . **(قوله وكالآية السابقة)** وهى ﴿ **لن نبرح عليه** ﴾ إلخ وقد يقال إنها من القسم الثانى فإن العكوف عليه ورجوع موسى ماضيان بالنسبة إلى زمن النزول والرجوع مستقبل بالنسبة إلى العكوف فهو على حد الزلزال وقول الرسول فى الآية الآتية والجواب أن قوله تعالى : ﴿ **لن نبرح عليه عاكفين** ﴾ إلخ فيه حكاية كلامهم وعبارتهم الصادرة فالمنظر فالمنظور إليه فيه هو المحكى لا الحكاية ورجوع موسى مستقبل بالنسبة إلى زمن التكلم بالمحكى لأنه المعتبر فى المحكى بخلاف ما فى الآية الآتية فإنه ليس حكاية لكلام آخر بل هو إخبار منه فينظر فيه لزمن النزول لأنه زمن التكلم بالنظر إليه . اهـ سم . والحاصل أن ما كان حكاية كلامهم ينظر فيه لزمن المحكى وهو وقت حصول الواقعة وما كان غير حكاية كلام ينظر فيه لزمن الإخبار لنا . **(قوله بالنسبة إلى ما قبلها)** أى لزمن الفعل قبلها . قال سم : أى ولم يكن للحال حقيقة بدليل ما يأتى أنه يجب رفع الحال حقيقة مع أنه قد يكون مستقبلا بالنسبة لما قبلها نحو سرت حتى أدخلها إذا قلت ذلك حال الدخول اهـ وقوله خاصة أى لا بالنسبة إلى زمن التكلم . **(قوله وزلزلوا)** أزعجوا ازعاجا شديدا شبيها بالزلزلة . **(قوله الرسول)** وهو اليسع أو شعياء . دماميني . **(قوله فإن قولهم)** أى الرسول والذين آمنوا معه . **(قوله إلى زمن قص ذلك علينا)** أى زمن تكلم جبريل بالآية وهو زمن نزولها أى لأنه ماض بالنظر إلى زمن القص . **(قوله على تأويله بالحال)** بأن يقدر القول الماضى واقعا فى الحال أى فى زمن التكلم لاستحضار صورته العجيبة فكأنه قيل حتى حالتهم الآن أن الرسول والذين آمنوا معه يقولون . **(قوله على تأويله بالمستقبل)** بأن يقدر أنهم فى الحال عازمون على القول فيلزم استقبال القول على ما سيشير إليه الشارح . **(قوله فالأول إلخ)** عبارة الدماميني : قال ابن الحاجب من رفع يقول فعلى إرادة الإخبار بوقوع شيئين الزلزال والقول لكن الخبر الأول على

تأويله بالمستقبل : **فالأول** : يقدر اتصاف المخبر عنه وهو الرسول والذين آمنوا معه بالدخول فى القول فهو حال بالنسبة إلى تلك الحال . **والثانى** : يقدر اتصافه بالعزم عليه فهو مستقبل بالنسبة إلى تلك الحال . ولا يرتفع الفعل بعد حتى إلا بثلاثة شروط : **الأول** : أن يكون حالا ، إما حقيقة نحو : سرت حتى أدخلها إذا قلت ذلك وأنت فى حال الدخول ، والرفع حينئذ واجب ، أو تأويلا نحو : ﴿ **حتى يقول الرسول** ﴾ [البقرة : ٢١٤] فى قراءة نافع . والرفع حينئذ جائز كما مر **الثانى** : أن يكون مسببا عما قبلها فيمتنع الرفع فى نحو :

وجه الحقيقة والثانى على حكاية الحال والمراد مع ذلك الإعلام بأمر ثالث وهو تسبب القول عن الزلزال ومن نصب فعلى إرادة الإخبار بوقوع شيء واحد وهو الزلزال وبأن شيئا آخر كان مترقبا وقوعه عند حصول الزلزال وهو القول وليس فيه إخبار بوقوع القول كما فى قراءة الرفع وإن كان الوقوع ثابتا فى نفس الأمر ولكن ثبوته بدليل آخر لا من هذه القراءة . قلت : وذلك الدليل هو قراءة الرفع لأن القراءتين كالآيتين وإنما قدر القول مترقبا فى قراءة النصب ليكون مستقبلا إذ لو قدر واقعا لكان حالا على وجه الحكاية لأمر ماض فلم ينصب وعلى النصب يحتمل أن تكون حتى بمعنى إلى وأن تكون بمعنى كى وعلى الرفع حتى حرف ابتداء ا هـ . **(قوله بالدخول فى القول)** أى زمن التكلم فالماضى فرض حاصلا فى الحال ولو قال بالقول بدل بالدخول فى القول لكان أوضح . **(قوله فهو)** أى القول حال بالنسبة إلى تلك الحال أى باعتبار تلك الحال وهى تقدير اتصافهم بالقول زمن التكلم . **(قوله والثانى يقدر إلخ)** فرض هذا التأويل فيما إذا كان الفعل قد مضى وهل يأتى فيما إذا كان الفعل حالا حقيقة وقد يقال إتيانه فيه أولوى وأقرب إلى اعتبار استقباليته من الماضى فيحتمل أن وجوب الرفع فى الحال حقيقة ما لم يؤول بالمستقبل وفى كلام الرضى والجامى ما يوافقه لكن يخالفه ظاهر ما فى المغنى وظاهر قول الدمامينى فى شرح التسهيل تلخيص مسألة حتى بأسهل طريق أن يقال إن صلح المضارع بعدها لوقوع الماضى موقعه نحو : ﴿ **حتى يقول الرسول** ﴾ جاز فيه الرفع والنصب وإلا فإن كان حاضرا فالرفع أو مستقبلا فالنصب ا هـ . أفاده سم . **(قوله بالعزم عليه)** أى القول فهو أى القول مستقبل بالنسبة إلى تلك الحال أى باعتبار تلك الحال وهى تقدير اتصافهم بالعزم زمن التكلم على القول . **(قوله والرفع حينئذ واجب)** ما لم يؤول بالمستقبل التأويل السابق على ما فيه . **(قوله أو تأويلا نحو حتى يقول إلخ)** ونحو : سرت حتى أدخلها[1] تريد فأنا الآن متمكن من الدخول . وحاصلهما أن يكون الماضى أو المستقبل قدر أنه موجود فى الحال ا هـ دمامينى فعلم أن من الحال المقدرة تقدير المستقبل حاضرا . سم . **(قوله والرفع حينئذ جائز كما مر)** فيه عندى نظر لأن رفع المؤول بالحال واجب كما قال المصنف والشارح سابقا وتلو حتى حالا أو مؤولا به أى بالحال ارفعن حتما ا هـ والذى مر إنما هو جواز الرفع والنصب إذا كان الاستقبال بالنسبة إلى زمن الفعل قبل حتى فالرفع على التأويل بالحال والنصب على التأويل بالمستقبل ثم رأيت فى المغنى وشرحه للدمامينى التصريح

---

(١) والضمير للبلدة مثلا .

لأسيرن حتى تطلع الشمس ، وما سرت حتى أدخلها ، وأسرت حتى تدخلها[1] لانتفاء السببية : أما الأول فلأن طلوع الشمس لا يتسبب عن السير . وأما الثانى فلأن الدخول لا يتسبب عن عدم السير . وأما الثالث : فلأن السبب لم يتحقق ، ويجوز الرفع فى أيهم سار حتى يدخلها ، ومتى سرت حتى تدخلها لأن السير محقق وإنما الشك فى عين الفاعل أو فى عين الزمان ، وأجاز الأخفش الرفع بعد النفى على أن يكون أصل الكلام إيجابا ثم أدخلت أداة النفى على الكلام بأسره لا على ما قبل حتى خاصة . ولو عرضت هذه المسألة بهذا المعنى على سيبويه لم يمنع الرفع فيها وإنما منعه إذا كان النفى مسلطا على السبب خاصة وكل أحد يمنع ذلك . **الثالث** : أن يكون فضلة فيجب النصب فى نحو سيرى حتى أدخلها ، وكذا فى كان سيرى أمس حتى أدخلها إن قدرت كان ناقصة و لم تقدر الظرف خبرًا ا هـ .

بأن المضارع إذا كان للحال المحكية تحتم رفعه لأن النصب بأن يناقض قصد الحكاية وأن محل نصبه إذا لم تقصد الحكاية وهو يؤيد النظر هذا. وقال السيوطى: حكى الجرمى أن من العرب من ينصب بحتى فى كل شىء قال أبو حيان وهى لغة شاذة.

(قوله أن يكون مسببا عما قبلها) أى ليحصل الربط معنى ويؤخذ من كلامه بعد أنه لابد من وقوع السبب خارجا. **(قوله وما سرت حتى أدخلها)** نعم إن انتقض النفى نحو: ما سرت إلا يوما حتى أدخلها جاز الرفع لعدم انتفاء السببية وأما قلما سرت حتى أدخلها فإن أردت نفى السير وهو الأغلب فى كلامهم وجب النصب وإن أردت التقليل جاز الرفع على ضعف. نقله شيخنا عن الرضى ثم رأيت الدمامينى ذكره. **(قوله فلأن السبب لم يتحقق)** أى للاستفهام عنه فلو رفع لزم تحقق وقوع المسبب مع الشك فى وقوع السبب وذلك لا يصح. أفاده فى التصريح. **(قوله وأجاز الأخفش إلخ)** قال الرضى نقلا عن الأخفش: إلا أن العرب لم تتكلم به. قال الدمامينى: والذى يظهر إجراء ما قاله الأخفش فى الاستفهام أيضا بأن يقدر الكلام خاليا عن الاستفهام ثم أدخلت أداته على الكلام بأسره لا على ما قبل حتى خاصة كأن يقول شخص لآخر: سرت حتى تدخلها فشككت أنت فى صدق الخبر فتقول أنت للمخاطب: هل سرتَ حتى تدخلها أى هل ما أخبرك به هذا الشخص صحيح اهـ. **(قوله على الكلام بأسره)** فيكون التقدير ما سرت فأنا لا أدخلها. **(قوله لم يمنع الرفع فيها)** أى لوجود الشرط لأن عدم السير يتسبب عنه عدم الدخول أى فلا خلاف فى الحقيقة.

(قوله أن يكون فضلة) لئلا يبقى المبتدأ بلا خبر لأنه إذا رفع الفعل كانت حتى حرف ابتداء فالجملة بعدها مستأنفة. تصريح. **(قوله فيجب النصب فى نحو سيرى إلخ)** ينبغى ما لم يتمّ الكلام بتقدير مبتدأ أو خبر وإلا لم يجب اهـ سم أى وقامت قرينة على التقدير. **(قوله إن قدرت إلخ)** فإن قدرت كان تامة أو قدر الظرف وهو أمس خبرا جاز الرفع لأن ما بعد حتى فضلة.

---

(١) أى بالاستفهام.

(تنبيهات)*: **الأول** : تجيء حتى فى الكلام على ثلاثة أضرب : جارة وعاطفة وقد مرتا ، وابتدائية أى حرف تبتدأ بعده الجمل أى تستأنف ، فتدخل على الجمل الاسمية كقوله :

[١٠٧٩] **فَما زالَتِ القَتْلى تَمُجُّ دِماءَها بِدَجْلَةَ حتَّى ماءُ دِجْلَةَ أَشْكَلُ**

وعلى الفعلية التى فعلها مضارع كقوله :

[١٠٨٠] *** يُغْشَوْنَ حتَّى ما تَهِرُّ كِلابُهم ***

وقراءة نافع : ﴿ **حتى يقول الرسول** ﴾ [البقرة : ٢١٤] ، وعلى الفعلية التى فعلها ماض نحو : ﴿ **حتى عفوا وقالوا** ﴾ [الأعراف : ١٩٥] وزعم المصنف أن حتى هذه جارة ونوزع فى ذلك . **الثانى** : إذا كان الفعل حالا أو مؤولا به فحتى ابتدائية ، وإذا كان مستقبلا أو مؤولا به فهى الجارة وأن مضمرة بعدها كما تقدم . **الثالث** : علامة

(قوله على ثلاثة أضرب) أى كائنة على ثلاثة أقسام من كينونة المجمل على المفصل أو الجنس على الأنواع فإبدال جارة وعاطفة وابتدائية من ثلاثة أضرب صحيح وإن كان بحيث لو أسقط المبدل منه صار التركيب غير مألوف فتدبر . **(قوله جارة)** وهى ثلاثة أقسام : غائية وتعليلية واستثنائية كما تقدم . **(قوله وابتدائية)** قال شيخنا السيد : مقتضى كلامه هنا والتنبيه الثالث أن الابتدائية ليست غائية والذى فى المغنى وشرح جمع الجوامع للمحلى أنها غائية أى غير جارة . **(قوله أى حرف تبتدأ بعده الجمل)** فالابتدائية هى الداخلة على الجمل اسمية أو فعلية . **(قوله فما زالت القتلى إلخ)** تمج أى تقذف . ودجلة بكسر الدال نهر العراق . والأشكل : الأبيض الذى يخالطه حمرة . اهـ زكريا . وقوله بكسر الدال أى وفتحها .

(قوله يغشون) بغين معجمة مبنى للمجهول أى يؤتون وتهرمن هر من باب ضرب أى صوّت كذا فى المصباح أى حتى ما تصوت على الضيوف لكثرتهم أو اشتغالها بآثار القرى يصف قوما بكثرة غشيان الضيوف لهم . **(قوله أن حتى هذه)** أى الداخلة على الماضى نحو حتى عفوا كما فى حواشى زكريا وقوله جارة أى للمصدر المنسبك من أن مضمرة والفعل .

[١٠٧٩] قاله جرير بن الخطفى من قصيدة من الطويل يهجو بها الأخطل ، وتمج أى تقذف : خبر ما زالت . والباء فى بدجلة : ظرفية وهو نهر العراق . وحتى حرف ابتداء . وفيه الشاهد حيث دخلت على الجملة الاسمية . والأشكل : الذى تخالطه حمرة ، وعين شكلاء : إذا خالط بياضها حمرة .

كونه حالا أو مؤوّلا به صلاحية جعل الفاء فى موضع حتى ، ويجب حينئذٍ أن يكون ما بعدها فضلة مسببا عما قبلها ا هـ **(وبعْدَ فَا جوابِ نفىٍ أو طلَبْ * مَحْضَيْنِ أَنْ وسَتْرها حَتمٌ نَصَبْ)** أن مبتدأ ونصب خبرها ، وسترها حتم مبتدأ وخبر فى موضع الحال من فاعل نصب ، وبعد متعلق بنصب . يعنى أنَّ أنْ تنصب الفعل مضمرة بعد فاء جواب نفى نحو : ﴿ **لا يقضى عليهم فيموتوا** ﴾ [فاطر : ٣٦] ، أو جواب طلب وهو إما أمر أو نهى

(قوله وبعد فا) هى فاء السببية أى التى قصد بها سببية ما قبلها لما بعدها بقرينة العدول عن العطف على الفعل إلى النصب . وقوله جواب نفى أو طلب سمى جوابا لأن ما قبله من النفى والطلب المحضين لما كان غير ثابت المضمون أشبه الشرط الذى ليس بمتحقق الوقوع فيكون ما بعد الفاء كالجواب للشرط قال الحفيد : وسواء النفى بالحرف كما أو الفعل كليس أو الاسم كغير والتقليل المراد به النفى كالنفى نحو : قلما تأتينا فتحدثنا وربما نفى بقد فنصب الجواب بعدها نحو : قد كنت فى خير فتعرفه . قاله السيوطى ويزاد خامس وهو التشبيه المراد به النفى كما سينبه عليه الشارح .

(قوله محضين) اعترض ابن هشام تقييد النفى بالمحض بأنه يخرج تالى التقرير نحو : ﴿ **أو لم يسيروا فى الأرض فتكون** ﴾ لكن فى العمدة وشرحها أن تالى التقرير لا ينصب جوابه وفى التوضيح أن مما احترز عنه بتقييد النفى بالمحض النفى التالى تقريرا نحو : ألم تأتنى فأحسن إليك إذا لم ترد الاستفهام الحقيقى قال خالد : فثبت أن الاستفهام التقريرى يتضمن ثبوت الفعل فلا ينصب جوابه لعدم تمحض النفى وما ورد منه منصوبا فلمراعاة صورة النفى وإن كان تاليا تقريرا أو لأنه جواب الاستفهام ا هـ وقال فى المغنى : ولكون جواب الشىء مسببا عنه امتنع النصب جوابا للاستفهام فى قوله تعالى : ﴿ **ألم تر أن الله أنزل من السماء ماء فتصبح الأرض مخضرة** ﴾ لأن رؤية إنزال الماء ليست سبب اخضرار الأرض بل سببه نفس إنزال الماء بخلافه فى آية : ﴿ **أو لم يسيروا** ﴾ لأن السير فى الأرض سبب كمال العقل هذا هو الصواب ا هـ بإيضاح من الشمنى وعليه فيكون فى النفى التالى تقريرا تفصيل لكن تعليل خالد بمراعاة صورة النفى أو الاستفهام قد يقتضى جواز النصب فى آية : ﴿ **ألم تر** ﴾ فلعل المراد مراعاتهما شذوذا أو هو موافقة لقول حكاه فى المغنى ورده بأن النصب فى الآية جائز عربية كما فى آية : ﴿ **أو لم يسيروا** ﴾ لكن قصد العطف على أنزل بتأويل تصبح بأصبحت ويوافق هذا القول قول الهمع لا فرق فى النفى بين كونه محضا نحو : ﴿ **لا يقضى عليهم فيموتوا** ﴾ أو لا بأن نقض بإلا نحو : ما تأتينا فتحدثنا إلا بخير أو دخلت عليه أداة الاستفهام التقريرى نحو : ألم تأتنا فتحدثنا ويجوز فى هذا الجزم والرفع أيضا ا هـ ملخصا فتأمل . واعترض سم تقييد الطلب بالمحض بأنه يوهم رجوعه لكل أنواعه مع أنه خاص منها بالأمر والنهى والدعاء ومعنى كون الثلاثة محضة أن تكون بفعل صريح فى ذلك . **(قوله فى موضع الحال)** أى أو معترضة . **(قوله وبعد متعلق بنصب)** وجعله ابن المصنف حالا من مفعوله المحذوف أى نصب الفعل واقعا بعدما ذكر .

أو دعاء أو استفهام أو عرض أو تحضيض أو تمن . فالأمر نحو قوله :

[١٠٨١] **يَا نَاقُ سِيرِى عَنَقًا فَسِيحَا إلى سُلَيمانَ فَنَسْتَرِيحَا**

والنهى نحو: ﴿**لا تفتروا على الله كذبًا فيُسْحِتَكم بعذابٍ**﴾ [طه: ٦١]، وقوله:

لَا يَخْدَعنَّكَ مأثورٌ وإنْ قَدُمَتْ تِراثُهُ فَيَحِقَّ الحزنُ والنَّدمُ

والدعاء نحو : ﴿ **ربنا اطمس على أموالهم واشْدُد على قلوبهم فلا يؤمنوا حتى يَرَوا العذاب الأليم** ﴾ [يونس : ٨٨] ، وقوله :

(**قوله** ﴿**لا يقضى عليهم فيموتوا**﴾) أى لا يحكم عليهم بالموت فيموتوا أى لا يكون قضاء عليهم فموت لهم لانتفاء المسبب بانتفاء سببه وهو القضاء به وإنما قدروا هذا التقدير فيه وفيما يأتى لاقتضاء أن المقدرة كون ما بعد الفاء مصدرا ولا يصح عطف الاسم على الفعل إلا فى نحو : ﴿ **يخرج الحى من الميت ومخرج الميت من الحى** ﴾[1] كما تقدم فلابد أن يكون المعطوف عليه اسما والمصدر هو المناسب من بين أنواع الاسم وهذا كما فى المغنى من العطف المسمى بالعطف على المعنى والعطف على التوهم فاعرفه . وفى قول شيخنا : والبعض استرواحا بقول الشارح بعد على معنى ما تأتينا محدثا أى لا يقضى عليهم ميتين نظرا لتصريحهم بأن ما بعد الفاء مسبب عما قبلها فيكون متأخرا عنه والحالية تقتضى خلاف ذلك ويمكن دفع هذا بأن يراد بالقضاء بالموت تعلق الإرادة به تنجيزا فيما لا يزال والموت مقارن له وجودا متأخر رتبة فتدبر . (**قوله إما أمر إلخ**) أى أو ترجّ كما يأتى فالجملة مع النفى المتقدم تسعة مجموعة فى قول بعضهم :

مر وانه وادع وسل واعرض لحضهم تمنّ وارج كذاك النفى قد كملا

والفرق بين العرض والتحضيض أن الأول الطلب بلين ورفق والثانى الطلب بحثّ وإزعاج . (**قوله أو استفهام**) أى بأى أداة كانت وقد يحذف السبب بعد الاستفهام لوضوح المعنى نحو : متى فأسير معك أى متى تسير . (**قوله يا ناق إلخ**) ناق مرخم ناقة والعنق بفتحتين ضرب من السير أى ليكن منك سير فاستراحة وكذا يقال فيما يأتى . (**قوله فيسحتكم**) بضم الياء وكسر الحاء أو بفتحهما أى يهلككم . (**قوله لا يخدعنك مأثور إلخ**) المأثور بالمثلثة المال المتروك والتراث الوارث فأبدلت الواو تاء ولعل معنى وإن قدمت تراثة رأى وإن تقادمت وارثوه من غيرهم وهو باق عنهم فإنه لا ينفع .

[١٠٨١] قاله أبو النجم العجلى . وناق منادى مرخم : أى يا ناقة . وعنقا نصب على أنه نائب عن المصدر أو صفة مصدر محذوف : أى سيرا عنقا ، وهو ضرب من السير . والفسيح ، الواسع ، نعت . والشاهد فى فنستريحا حيث نصب لأنه جواب الأمر بالفاء . وهذا بلا خلاف إلا ما نقل عن العلاء بن شبابة أنه كان لا يجيز ذلك ، وهو محجوج به . قلت : له أن يقول هذا ضرورة .

---

(١) أي عطف مخرج على يخرج .

[١٠٨٢] رَبِّ وفِّقنى فَلا أعْدِلَ عـنْ سَنَنِ السَّاعينَ فِى خيْرِ سَنَنْ

وقوله :

[١٠٨٣] فيَا رَبِّ عَجِّلْ ما أُؤَمِّلُ مِنهمُ فَيَدفأَ مَقرورٌ ويَشْبـعَ مُرْمِـلُ

والاستفهام نحو : ﴿ فهل لنا من شفعاءَ فيشفعوا لنا ﴾ [الأعراف : ٥٣] وقوله :

[١٠٨٤] هَلْ تعْرِفونَ لُباناتِى فَأَرْجُوَ أنْ تُقضَى فيَرْتَدَّ بعضُ الرُّوحِ للجَسَدِ

والعرض نحو قوله :

[١٠٨٥] يَا ابنَ الكِرامِ ألَا تَدْنُو فَتُبصِرَ مَا قَدْ حَدَّثوكَ فمَا راء كَمَنْ سَمِعَا

والتحضيض نحو : ﴿ لولا أخّرتنى إلى أجل قريب فأصَّدقَ وأكون من الصالحين ﴾ [المنافقون : ١٠] وقوله :

[١٠٨٦] لَوْلَا تَعوجِينَ يَا سَلْمَى عَلَى دَنِفٍ فَتُخمِدِى نارَ وَجْدٍ كادَ يُفْنِيهِ

(قوله سنن) بفتحتين أى طريق. **(قوله فيدفأ مقرور إلخ)** المقرور بالقاف البردان. والمرمل العادم للقوت. **(قوله لباناتى)** جمع لبانة بضم اللام وهى الحاجة وإنما قال بعض الروح لأن الارتداد مرتب على الرجاء وقد لا يتحقق المرجو. **(قوله فأصدق وأكون من الصالحين)** وقرىء وأكن بالجزم عطفا على محل فأصدق بناء على أن جواب الطلب المقرون بالفاء معها فى محل جزم بجعل المصدر المسبوك من أن وصلتها مبتدأ حذف خبره والجملة جواب شرط مقدر أى إن أخرتنى فتصدق ثابت وأكن وضعفه فى المغنى قال : والتحقيق أنه عطف على فأصدق بتقدير سقوط الفاء وجزم أصدق ويسمى العطف على المعنى أى العطف الملحوظ فيه المعنى لأن المعنى أخرنى أصدق ثم قال ويقال له فى غير القرآن العطف على التوهم أى تأدبا وعلى الثانى مشى فى الإتقان نقلا عن الخليل وسيبويه وفى التسهيل فقال : وقد يجزم المعطوف على ما قرن بالفاء اللازم لسقوطها الجزم اهـ قال الدمامينى كقراءة أبى عمرو لولا أخرتنى إلى أجل قريب فأصدق وأكن ثم قال : والجزم فى ذلك على توهم وتقدير سقوط الفاء. **(قوله لولا تعوجين)** أى تعطفين.

[١٠٨٢] هو من الرمل. والشاهد فى فلا أعدل حيث نصب، لأنه جواب الدعاء. والفاء فاء السبب فى الجواب عن الدعاء: أى يارب وفقنى حتى لا أميل عن طريقة الساعين فى خير الطريقة. والسنن: بفتح السين والنون فى الموضعين.

[١٠٨٣] البيت من الطويل.

[١٠٨٤] هو من البسيط. واللبانات جمع لبانة بضم اللام: الحاجة. والشاهد فى فأرجو حيث نصب لأنه جواب الاستفهام. وأن تقضى فى محل النصب مفعول أرجو. قوله فيرتد: عطف على أن تقضى. وبعض الروح، كلام إضافى، فاعله.

[١٠٨٥] هو أيضا من البسيط، وألا للعرض. والشاهد فى فتبصر حيث نصب لأنه جواب العرض. وعائد ما الموصول محذوف تقديره ما قد حدثوك به. والفاء فى فما للتعليل. وهو مبتدأ. وكمن سمعا خبره: أى كمن سمعه. وألفه للإطلاق.

[١٠٨٦] البيت من البسيط.

والتمنى نحو : ﴿ يا ليتنى كنت معهم فأفوزَ فوزًا عظيما ﴾ [النساء : ٧٣] وقوله :

[١٠٨٧] يَا لَيتَ أُمَّ خُلَيدٍ واعَدَتْ فَوَفتْ وَدَامَ لِى ولهَا عُمْرٌ فَنصطَحِبا

واحترز بفاء الجواب عن الفاء التى لمجرد العطف نحو : ما تأتينا فتحدثنا ، بمعنى ما تأتينا فما تحدثنا ، فيكون الفعلان مقصودا نفيهما وبمعنى ما تأتينا فأنت تحدثنا على إضمار

(قوله لمجرد العطف) يفيد أن فاء الجواب عاطفة أيضا وهو كذلك على ما يأتى واحترز أيضا عن الفاء الاستئنائية كقوله :

ألم تسأل الربع القـواء فينطـق وهل يخبرنك اليوم بيداء سملـق

فإنها فى فينطق للاستئناف أى فهو ينطق وليست للعطف ولا للسببية إذ العطف يقتضى الجزم والسببية تقتضى النصب وهو مرفوع ولو نصب لجاز لكن القوافى مرفوعة كذا قيل وزيفه الدمامينى بأن النصب مع السببية غالب لا لازم فقد ورد الرفع معها . كقوله تعالى : ﴿ ولا يؤذن لهم فيعتذرون ﴾ ولعل مراده مع وجود السببية وإن لم تقصد بأن قصد مجرد العطف فلا ينافى لزوم النصب مع قصدها بدليل قول الشارح وإذا قصد الجواب لم يكن الفعل إلا منصوبا إلخ فإن قوله أو على معنى إلخ إشارة إلى قصد السببية لكن قال فى المغنى للرفع استئنافا وجه آخر وهو أن يكون على معنى السببية وانتفاء الثانى لانتفاء الأول وهو أحد وجهى النصب وهو قليل جدا وعليه قوله :

ولقـد تـركت صبيـة مرحومـة لم تدر ما جزع عليك فتجـزع

أى لم تعرف الجزع فلم تجزع وأجازه ابن خروف فى قراءة عيسى بن عمر « فيموتون » والأعلم فى قراءة السبعة ولا يؤذن لهم فيعتذرون وقد كان النصب ممكنا مثله فى فيموتوا لكن عدل عنه لتناسب الفواصل والمشهور فى توجيهه أنه لم يقصد إلى معنى السببية بل إلى مجرد العطف على الفعل وإدخاله معه فى سلك النفى ولا يحسن حمل التنزيل على القليل جدا اهـ باختصار . والقواء الخالى . والبيداء القفر . والسملق الأرض التى لا تنبت شيئا . **(قوله بمعنى ما تأتينا فما تحدثنا إلخ)** قال شيخنا : ذكر على كل من الرفع والنصب وجهين فالرفع على العطف أو الاستئناف والنصب على الحالية أو ترتب انتفاء الثانى على انتفاء الأول فتأمل اهـ وكون الفاء على ثانى وجهى الرفع للاستئناف غير متعين بل يصح كونها لعطف جملة على جملة بل يعين كون هذا مراد الشارح فرضه الكلام فى الفاء التى لمجرد العطف حيث قال واحترز بفاء الجواب عن الفاء التى لمجرد العطف فاعرفه وقوله على الحالية متابعة لقول الشارح على معنى ما تأتينا محدثا وفيه ما أسلفناه سابقا من النظر والتمحل عنه وكان الأولى للشارح أن يقول على معنى ما يكون منك إتيان يترتب عليه تحديث وحاصله جعل الثانى قيدا للأول فينصبّ عليه النفى لأن الغالب انصباب النفى على القيد فيصدق بثبوت المقيد وبانتفائه أيضا .

[١٠٨٧] هو أيضا من البسيط . ويا لمجرد التنبيه ، أو المنادى محذوف : أى يا قوم يا ليت . وواعدت جملة خبر ليت . وفوفت عطف عليها . والشاهد فى فنصطحبا حيث نصب لأنه جواب التمنى .

مبتدأ ، فيكون المقصود نفى الأول وإثبات الثانى ، وإذا قصد الجواب لم يكن الفعل إلا منصوبا على معنى ما تأتينا محدثا ، فيكون المقصود نفى اجتماعهما أو على معنى ما تأتينا فكيف تحدثنا فيكون المقصود نفى الثانى لانتفاء الأول . واحترز بمحضين عن النفى الذى ليس بمحض وهو المنتقض بإلا والمتلوّ بنفى نحو ما أنت تأتينا إلا فتحدثنا ، ونحو ما تزال تأتينا فتحدثنا . ومن الطلب الذى ليس بمحض وهو الطلب باسم الفعل أو بالمصدر أو بما لفظه خبر نحو صه فأكرمك ، وحسبك الحديث فينام الناس ، ونحو سكوتا فينام الناس ،

(فائدة)*: إذا قلت ما يليق بالله الظلم فيظلمنا فالفعلان منفيان وانتفاء الثانى مسبب عن انتفاء الأول فيجوز رفع الثانى على مجرد العطف أى فما يظلمنا ونصبه على ترتب انتفاء الثانى على انتفاء الأول أى فكيف يظلمنا وإذا قلت ما يحكم الله تعالى بحكم فيجور فالثانى فقط هو المنفى والنصب واجب على جعل الثانى قيدا للأول أى ما يكون منه حكم يترتب عليه جور . **(قوله وبمعنى ما تأتينا)** أى فى المستقبل فأنت تحدثنا أى الآن وإلا فظاهره مشكل إذ لا يمكن أن يحدثه مع عدم الإتيان ا هـ زكريا . وصوره البعض بأن يكون أحدهما على شط نهر والآخر على شطه الآخر . **(قوله فيكون المقصود نفى اجتماعهما)** أى لانصباب النفى حينئذ على المعطوف أى ما يكون منك إتيان يعقبه تحديث أعم من أن ينتفى أصل الإتيان أيضا أو يثبت هذا مقتضى عبارة الشارح . ومقتضى عبارة المغنى والرضى ثبوت أصل الإتيان على هذا المعنى وعبارة الثانى ومعنى النفى فى ما تأتينا فتحدثنا انتفى الإتيان فانتفى التحديث لانتفاء شرطه وهو الإتيان هذا هو القياس ثم قال : ويجوز أن يكون النفى راجعا إلى التحديث فى الحقيقة لا إلى الإتيان أى ما يكون منك إتيان بعده تحديث وإن حصل مطلق الإتيان وعلى هذا المعنى ليس فى الفاء معنى السببية لكن انتصب الفعل عليه تشبيها بفاء السببية ا هـ . **(قوله أو على معنى ما تأتينا فكيف تحدثنا)** هذا المثال وإن صح فيه المعنيان المذكوران لكن ليس كل مثال كذلك فقد قال فى المغنى : وعلى المعنى الأول يعنى الثانى من وجهى قصد الجواب فى كلام الشارح جاء قوله سبحانه وتعالى : ﴿ **لا يقضى عليهم فيموتوا** ﴾ أى فكيف يموتون ويمتنع أن يكون على الثانى يعنى الأول فى كلام الشارح إذ يمتنع أن يقضى عليهم ولا يموتوا ا هـ وهذا أيضا يعكر على ما سبق عن شيخنا والبعض من قولهما فى الآية أى لا يقضى عليهم ميتين . **(قوله وهو الطلب باسم الفعل)** إنما لم يكن محضا لأنه ليس موضوعا للطلب بناء على الصحيح أنه موضوع للفظ الفعل وكذا على أنه موضوع للحدث أما على أنه موضوع لمعنى الفعل فمشكل . أفاده سم . **(قوله أو بالمصدر)** أى الواقع بدلا من اللفظ بفعله قال ابن هشام : ألحق أن المصدر الصريح إذا كان للطلب ينصب ما بعده . سيوطى . **(قوله وحسبك الحديث)** مقتضاه أن حسب اسم فعل أمر وليس كذلك لأن حسب إما اسم فعل مضارع بمعنى يكفى فضمته بناء وإما اسم فاعل بمعنى كاف فضمته إعراب فكان ينبغى تأخير هذا المثال عما بعده لأن حسبك الحديث جملة

ونحو رزقنى الله مالا فأنفقه فى الخير ، فلا يكون لشيء من ذلك جواب منصوب . وسيأتى التنبيه على خلاف فى بعض ذلك .

(تنبيهات): **الأول** : مما مثل به فى شرح الكافية لجواب النفى المنتقض ما قام فيأكل إلا طعامه ، قال : ومنه قول الشاعر :

[١٠٨٨] **وما قامَ مِنَّا قائِمٌ فِي نَدِيِّنا فَيَنْطِقُ إِلَّا بالَّتى هِىَ أَعْرَفُ**

وتبعه الشارح فى التمثيل بذلك ، واعترضهما المرادى وقال : إن النفى إذا انتقض بإلا بعد الفاء جاز النصب ، نص على ذلك سيبويه . وعلى النصب أنشد :

*** فَيَنْطِقَ إِلَّا بالَّتى هِىَ أَعْرَفُ ***

الثانى : قد تضمر أن بعد الفاء الواقعة بين مجزومى أداة شرط أو بعدهما أو بعد حصر بإنما اختيارا نحو : إن تأتنى فتحسن إلى أكافئك ، ونحو : متى زرتنى أحسن إليك فأكرمك ، ونحو : ﴿ **إذا قضى أمرا فإنما يقول له كن فيكون** ﴾ [البقرة : ١١٧ ، آل عمران : ٤٧ ، مريم : ٣٥] ، فى قراءة من نصب ، وبعد الحصر بإلا والخبر المثبت الخالى من الشرط اضطرارا نحو : ما أنت إلا تأتينا فتحدثنا ونحو قوله :

خبرية بمعنى الأمر أى اكفف فهو من قبيل رزقنى الله مالا إلخ . **(قوله فى ندينا)** الندى مجلس القوم ومتحدثهم . ومنا صلة قائم . زكريا . **(قوله جاز النصب)** أى والرفع كما فى النكت وإنما جاز النصب لأن الانتقاض إنما جاء بعد استحقاق الفعل النصب ويتفرع على ذلك ما إذا قلت ما جاءنى أحد إلا زيد فأكرمه فإن جعلت الهاء لأحد نصبت لتقدم الفعل فى التقدير على انتقاض النفى وإن جعلتها لزيد رفعت لتأخره عنه فى التقدير . **(قوله قد تضمران إلخ)** سيذكره المصنف فى الجوازم بقوله :

* **والفعل من بعد الجزا إن يقترن** * إلخ وهناك بسطه . **(قوله ونحو إذا قضى أمرا إلخ)** إنما لم يجعل منصوبا فى جواب كن لأنه ليس هناك قول كن حقيقة بل هى كناية عن تعلق القدرة تنجيزا بوجود الشيء ولما سيأتى عن ابن هشام من أنه لا يجوز توافق الجواب والمجاب فى الفعل والفاعل بل لابد من اختلافهما فيهما أو فى أحدهما فلا يقال قم تقم وبعضهم جعله منصوبا فى جوابه نظرا إلى وجود الصيغة فى هذه الصورة ويرده ما ذكره عن ابن هشام . **(قوله اضطرارا)** راجع للأمرين قبله فقوله نحو ما أنت إلخ نظير للجائز فى الشعر لا مثال .

[١٠٨٨] قاله الفرزدق من قصيدة من الطويل . والندى : مجلس القوم ومتحدثهم . والشاهد فى : فينطق حيث رفعه لأن من شرط النصب بعد النفى أن يكون النفى خالصا . وههنا ليس كذلك : ويروى وما قام منا قائل . ومنا : فى محل الرفع على أنه صفة لقائم ، أى وما قام قائم كائن منا . والأولى أن يكون حالا ، والاستثناء من النفى فيكون إثباتا . قوله بالتى : أى بالأشياء التى .

[١٠٨٩] سَأَتْرُكُ مَنْزِلِى لِبَنِى تَمِيمٍ وَأَلْحَقُ بِالْحِجَازِ فَأَسْتَرِيحَا

الثالث : يلحق بالنفى التشبيه الواقع موقعه نحو : كأنك وال علينا فتشتمنا : أى ما أنت وال علينا ذكره فى التسهيل وقال فى شرح الكافية : إن غيرا قد تفيد نفيا فيكون لها جواب منصوب كالنفى الصريح ، فيقال غير قائم الزيدان فتكرمهما أشار إلى ذلك ابن السراج ، ثم قال : ولا يجوز هذا عندى . قلت : وهو عندى جائز والله أعلم . هذا كلامه بحروفه . **الرابع** : ذهب بعض الكوفيين إلى أن ما بعد الفاء منصوب بالمخالفة وبعضهم إلى أن الفاء هى الناصبة كما تقدم فى أو . والصحيح مذهب البصريين لأن الفاء عاطفة فلا عمل لها لكنها عطفت مصدرا مقدرا على مصدر متوهم ، والتقدير فى نحو ما تأتينا

(قوله يلحق بالنفى التشبيه إلخ) وفى التسهيل وشرحه للدمامينى ما نصه : وربما نفى بقد فنصب الجواب بعدها ذكر ذلك ابن سيده صاحب المحكم . وحكى عن بعض الفصحاء قد كنت فى خير فتعرفه يريد ما كنت فى خير فتعرفه اهـ . **(قوله غير قائم الزيدان)** أى ما قائم الزيدان فليس المعتبر فى غير هنا مجرد المغايرة . **(قوله بالمخالفة)** قال الفارضى : لأن الثانى خبر والأول ليس بخبر لأنه إما نفى أو طلب فلما خالفه فى المعنى خالفه فى الإعراب ونقض بنحو ما جاء زيد لكن عمرو وجاء زيد لا عمرو فقد خالف الثانى الأول فى المعنى ولم يخالفه فى الإعراب اهـ ومراده بالخبر ما ليس نفيا ولا طلبا . **(قوله إلى أن الفاء هى الناصبة)** عبارة الفارضى وعن الجرمى النصب هنا بالفاء والواو وردّ بأنهما عاطفان وحرف العطف لا يعمل لعدم اختصاصه . **(قوله لأن الفاء عاطفة إلخ)** ولذا امتنع عندهم تقديم الجواب على سببه نحو ما زيد فنكرمه يأتينا وأجازه الكوفيون إذ الفاء عندهم ليست للعطف ومذهبهم جواز تقديم جواب الشرط على الشرط . دمامينى . **(قوله لكنها إلخ)** استدراك على قوله عاطفة دفع به توهم أنها عطفت صريحا على صريح . **(قوله عطفت مصدرا إلخ)** استشكله الرضى بأن فاء العطف لا تكون للسببية إلا إذا عطفت جملة على جملة واختار هو جعلها للسببية فقط لا للعطف قال : وإنما نصبوا ما بعدها تنبيها على تسببه عما قبلها وعدم عطفه عليه إذ المضارع المنصوب بأن مفرد وما قبل الفاء المذكورة جملة فيكون ما بعد الفاء مبتدأ محذوف الخبر وجوبا اهـ وقوله جملة على جملة أى أو صفة على صفة كما بيناه فى باب العطف وللجماعة دفع الاستشكال بمنع الحصر وإلحاق المصادر بالجمل والصفات .

[١٠٨٩] قاله المغيرة بن حنين التميمى الحنظلى من الوافر . والشاهد فى : فاستريحا حيث نصب بعد الفاء ، وليس بمسبوق بنفى أو طلب ، وهذا ضرورة .

فتحدثنا ما يكون منك إتيان فتحديث ، وكذا يقدر فى جميع المواضع . **الخامس** : شرط فى التسهيل فى نصب جواب الاستفهام ألا يتضمن وقوع الفعل احترازا من نحو : لم ضربت زيدا فيجازيك لأن الضرب قد وقع فلم يكن سبك مصدر مستقبل منه ، وهو مذهب أبى على ، ولم يشترط ذلك المغاربة . وحكى ابن كيسان أين ذهب زيد فنتبعه بالنصب مع أن الفعل فى ذلك محقق الوقوع ، وإذا لم يكن سبك مصدر مستقبل من الجملة سبكناه من لازمها ، فالتقدير ليكن منك إعلام بذهاب زيد فاتباع منا (**وَالواوُ كالفَا**) فى جميع ما تقدم (**إنْ تُفِدْ مَفهُومَ مَعْ**) أى يقصد بها المصاحبة (**كَلَا تَكُنْ جَلْدًا وَتُظْهِرَ ٱلجَزَعْ**)

(**قوله وكذا يقدر فى جميع المواضع**) يؤخذ منه أنه يشترط فى النصب أن يتقدم على الفاء ما يتصيد منه مصدر من فعل أو شبهه وهو كذلك فقد قال السيوطى : يشترط ألا يكون المتقدم جملة اسمية خبرها جامد فإن كان نحو ما أنت زيد فتكرمك امتنع النصب وتعين القطع أو العطف والقطع أحسن لأن العطف ضعيف لعدم المشاكلة من حيث إنه عطف فعلية على اسمية اهـ ومراده بالقطع الاستئناف وقال فى محل آخر : يتعين الرفع فى نحو : هل أخوك زيد فنكرمه بخلاف نحو : أفى الدار زيد فنكرمه أو أزيد منا فنكرمه لنيابة الجار والمجرور مناب الفعل . (**قوله وقوع الفعل**) أى فى الزمن الماضى . (**قوله فالتقدير**) أى فى المثال الثانى وأما التقدير فى الأول ليكن منك إعلام بسبب ضرب زيد فمجازاة لك منه . (**قوله إعلام بذهاب زيد**) أى بمكان ذهاب زيد لأن المكان هو المجهول المسئول عنه . (**قوله والواو كالفا**) ألحق الكرميون بهما (ثم) فى قوله ﷺ : « **لا يبولن أحدكم فى الماء الدائم ثم يغتسل منه** » وضعف بأنه يصير المعنى على النصب النهى عن الجمع بين البول والاغتسال فيقتضى أن البول فى الماء الدائم بلا غسل منه غير داخل تحت النهى وليس كذلك وأجاب فى المغنى بأن اعتبار المفهوم محله إذا لم يصدر عنه دليل والدليل هنا قام على إلغائه وجوز ابن مالك وغيره فى الحديث الرفع على الاستئناف لا العطف وإلا لزم عطف الخبر على الإنشاء ويؤخذ من هذا أن ثم تكون استئنافية وبه صرح صاحب رصف المبانى . قاله الدمامينى . (**قوله إن تفد مفهوم مع**) أى مع العطف فلا ينافى ما صرحوا به من أنها عاطفة مصدرا مقدرا على مصدر متوهم قال فى المغنى : ويسمى الكوفيون هذه الواو واو الصرف اهـ وخالف الرضى فى كون الواو التى ينصب المضارع بعدها عاطفة فقال : لما قصدوا فى واو الصرف معنى الجمعية نصبوا المضارع بعدها ليكون الصرف عن سنن الكلام المتقدم مرشدا من أول الأمر إلى أنها ليست للعطف فهى إذن إما واو الحال وأكثر دخولها على الاسمية فالمضارع بعدها فى تقدير مبتدأ محذوف الخبر وجوبا فمعنى قم وأقوم وقيامى ثابت أى فى حال ثبوت قيامى وإما بمعنى مع أى قم مع قيامى كما قصدوا فى

أى لا تجمع بين هذين[1] ، وقد سمع النصب مع الواو فى خمسة مما سمع مع الفاء : **الأول** : النفى نحو : ﴿ **ولما يعلم الله الذين جاهدوا منكم ويعلم الصابرين** ﴾ [آل عمران : ١٤٢] . **الثانى** : الأمر نحو قوله :

[١٠٩٠] **فقلتُ آدْعِى وَأَدْعُو إنَّ أَنْدَى لِصَوْتٍ أَنْ يُنادِىَ داعِيَانِ**

الثالث : النهى نحو قوله :

[١٠٩١] **لا تَنْهَ عَنْ خُلُقٍ وتأتىَ مِثْلهُ عارٌ عليكَ إذا فَعَلْتَ عَظيمُ**[2]

المفعول مع مصاحبة الاسم للاسم فنصبوا ما بعد الواو ولو جعلنا الواو عاطفة للمصدر على مصدر متصيد من الفعل قبله كما قال النجاة أى ليكن قيام منك وقيام منى لم يكن فيه تنصيص على معنى الجمع اهـ واستظهره الدمامينى ودفع استشكال وجوب حذف الخبر مع عدم سد شىء مسده بأن ذلك لكثرة الاستعمال . **(قوله أى يقصد بها المصاحبة)** أى لا التشريك بين الفعلين ويؤخذ من كلامه أن النصب بعدها ليس على معنى الجواب كما هو بعد الفاء وهو كذلك خلافا لمن زعمه وقولهم الواو تقع فى جواب كذا فيه تجوز ظاهر . أفاده زكريا عن المرادى . **(قوله جلدا)** الجلد من الرجال الصلب القوى على الشىء . **(قوله ولما يعلم الله إلخ)** الخطاب بالآية لجماعة جاهدوا و لم يصبروا على ما أصابهم وطمعوا مع ذلك فى دخول الجنة مع أن الطمع فى ذلك إنما ينبغى إذا اجتمع مع الجهاد الصبر فالمعنى بل حسبتم أن تدخلوا الجنة و لم يكن لله علم بجهادكم مصاحب للعلم بصبركم أى و لم يجتمع علمه بجهادكم وعلمه بصبركم لعدم وقوع صبركم وإذا لم يقع صبرهم لم يعلم الله تعالى بوقوعه لأن علم غير الواقع واقعا جهل وإذا انتفى عنه تعالى هذا العلم انتفى عنه العلم المصاحب له فلا ينافى هذا ما قرروه من تعلق علمه تعالى بالمعدوم لأن معنى تعلقه بالمعدوم أنه تعالى يعلم عدمه لا وقوعه . **(قوله فقلت ادعى)** أصله ادعوى بضم العين فلما حذفت الواو لالتقائها ساكنة مع الياء بعد حذف حركة

[١٠٩٠] قاله الأعشى أو الحطيئة فيما زعم ابن يعيش ، أو ربيعة بن جشم فيما زعم الزمخشرى ، أو دثار بن شيبان النمرى فيما زعم ابن برى . من الوافر . والشاهد فى وأدعوَ حيث نصب الواو فيه بتقدير إن بعد واو الجمع : أى وإن ادعو . ويروى وادّع على الأمر بحذف اللام إذ أصله لادعى . وأندى – أفعل –: من النداء بفتح النون والدال مقصورا ، وهو بعد ذهاب الصوت . والمعنى قلت لتلك المرأة ينبغى أن يجتمع دعائى ودعاؤك فإن ارفع صوت دعاء داعيين .

[١٠٩١] قاله أبو الأسود الدؤلى ، ومن نسبه إلى الأخطل فقد أخطأ . وحكى أبو عبيد أنه للمتوكل الكنانى ، وفيه كلام كثير قررناه فى الأصل . والشاهد فى : وتأتى مثله حيث نصب الياء بعد الواو فى جواب النهى ، والنصب فى الحقيقة بأن المقدرة لأنه أراد لأن يجمع بين الإتيان والنهى أى لا يكن منك أن تنهى وتأتى ، وعار مرفوع لأنه خبر لمبتدأ محذوف : أى ذلك عار عليك وعظيم صفته وإذا فعلت معترض بينهما .

---

(١) بين كونك جلدا أى شديدا مع إظهارك الجزع .

(٢) أى عار عظيم عليك إن فعلت ذلك .

الرابع : الاستفهام نحو قوله :

[١٠٩٢] أَتَبِيتُ رَيَّانَ الجُفُونِ مِنَ الكَرَى وَأَبِيتُ مِنْكَ بِلَيْلَـةِ المَلْسُوعِ

وقوله :

[١٠٩٣] أَلَمْ أَكُ جَارَكُمْ وَيكونَ بَيْنِى وَبينَكُـمْ المَـوَدَّةُ وَالإِخَـاءُ

الخامس : التمنى نحو : ﴿ **يا ليتنا نرد ولا نكذب بآيات ربنا ونكون من المؤمنين** ﴾ [الأنعام : ٢٧] فى قراءة حمزة وحفص . وقِسْ الباقى قال ابن السراج : الواو ينصب

الواو استثقالا لها كسرت العين لمناسبة الياء ويجوز فى الهمزة الضم نظرا لضم العين فى الأصل والكسر نظرا لكسرها الآن . أفاده الإسقاطى على ابن عقيل . وقوله إن أندى من الندى بفتح النون والدال مقصورا وهو بعد ذهاب الصوت ا هـ زكريا . واللام فى لصوت زائدة بين المتضايفين على ما يؤخذ من العينى ولا حاجة إليه لصحة كون المعنى إن أبعد ذهاب لصوت كما قاله الدمامينى والشمنى .

(قوله أتبيت إلخ) التاء فى الفعلين لام الكلمة والخطاب فى الأول مستفاد من تاء المضارعة والتكلم فى الثانى من الهمزة فاستشكال من قال كيف ضم التاء من تبيت وهو للمخاطب وفتحها من أبيت وهو للمتكلم غلط والكرى النوم وشبهه بالماء فى أن بكل راحة النفس واستعارة له بالكناية . وريان تخييل والباء فى بليلة الملسوع بمعنى فى وليلة الملسوع كناية عن ليلة السهر .

(قوله ألم أك جاركم إلخ) الاستفهام للتقرير وتقدم ما فيه . **(قوله فى قراءة حمزة وحفص)** بنصب نكذب ونكون ووافقهما ابن عامر فى الثانى . **(قوله وقس الباقى)** وهو الدعاء والعرض والتحضيض والترجى وقال أبو حيان : لا ينبغى أن يقدم على ذلك إلا بسماع .

(قوله فى غير الموجب) أى غير الخبر المثبت وغيره هو النفى والطلب وقوله من حيث إلخ . من بمعنى فى وهو كما قاله شيخنا بدل من غير الموجب أي في الأمكنة التي ينتصب فيها ما بعد الفاء .

[١٠٩٢] للشريف الرضي ، والبيت من الكامل .

[١٠٩٣] قاله الحطيئة من قصيدة من الوافر . ووقع فى ديوانه هكذا :

* **ألم أك محرما فيكون بينى** *

إلخ . والشاهد فى ويكون حيث نصب بتقدير أن لوقوع الفعل بعد واو المصاحبة الواقعة بعد الاستفهام ، والمحرم : المسالم الذى يحرم عليك دمه ، ودمك عليه ، ويروى ألم أك مسلما إلى آخره .

ما بعدها فى غير الموجب من حيث انتصب ما بعد الفاء ، وإنما يكون كذلك إذا لم ترد الاشتراك بين الفعل والفعل ، وأردت عطف الفعل على مصدر الفعل الذى قبلها كما كان فى الفاء وأضمرت أن ، وتكون الواو فى هذا بمعنى مع فقط ، ولابدّ مع هذا الذى ذكره من رعاية ألا يكون الفعل بعد الواو مبنيا على مبتدأ محذوف لأنه متى كان كذلك وجب رفعه ، ومن ثم جاز فيما بعد الواو من نحو : لا تأكل السمك وتشرب اللبن ثلاثة أوجه : الجزم على التشريك بين الفعلين فى النهى ، والنصب على النهى عن الجمع ، والرفع على ذلك المعنى ، ولكن على تقدير وأنت تشرب اللبن .

(قوله عطف الفعل) فيه تسمح إذ المعطوف أن والفعل المؤولان بالمصدر لكن لما كان الموجود فى اللفظ الفعل فقط اقتصر عليه وبهذا يعلم ما فى كلام البعض . **(قوله بمعنى مع فقط)** أى للمصاحبة دون الاشتراك بين الفعلين وإلا فهى للعطف أيضا كما سبق وكما يدل عليه قوله وأردت عطف الفعل إلخ . **(قوله ولابد مع هذا إلخ)** هذا علم من قول ابن السراج : وأردت عطف الفعل على مصدر الفعل الذى قبلها ا هـ زكريا أى فليس زائدا على كلام ابن السراج كما يقتضيه كلام الشارح بقى أن رفع ما بعد الواو استئنافا لإباحته بعد النهى عما قبلها لا يتوقف على تقدير مبدأ فما الداعى إلى تقديره ثم رأيت فى شرح الدمامينى عند قول المغنى أجرى ابن مالك ثم مجرى الفاء والواو بعد الطلب فأجاز فى قوله ﷺ : **« لا يبولن أحدكم فى الماء الدائم الذى لا يجرى ثم يغتسل فيه »** ثلاثة أوجه الرفع بتقدير ثم هو يغتسل فيه وبه جاءت الرواية ، والجزم بالعطف على موضع فعل النهى والنصب بأن مضمرة ما نصه تقدير هو ليس لأجل كونه متعينا وإنما هو لتحقيق كون الكلام مستأنفا كما جرت به عادة النحاة عند الاستئناف[1] ا هـ . **(قوله على التشريك بين الفعلين فى النهى)** أى على النهى عن كل منهما كما عبر به فى المغنى وغيره . قال الدمامينى : ولى فيه نظر إذ لا موجب لتعين أن يكون المراد النهى عن كل منهما بل يحتمل أن المراد النهى عن الجمع بينهما كما قالوا إذا قلت ما جاءنى زيد وعمرو احتمل أن المراد نفى كل منهما على كل حال وأن المراد نفى اجتماعهما فى وقت المجىء فإذا جىء بلا صار الكلام نصا فى المعنى الأول فكذا إذا قلت لا تضرب زيدا وعمرا احتمل تعلق النهى بكل منهما مطلقا وتعلقه بهما على معنى الاجتماع ولا يتعين الأول إلا بلا ولا فرق فى ذلك بين الاسم والفعل . قال الشمنى : يرتفع هذا النظر بأن معنى قولهم النهى عن كل منهما أى ظاهرا فلا ينافى احتمال النهى عن الجمع بينهما . **(قوله على ذلك المعنى)** أى بناء ما بعد الواو على مبتدأ محذوف ولا موقع للاستدراك بعد بل كان عليه أن يحذفه أو يبدله بقوله وهو تقدير إلخ ولا يصح رجوع الإشارة إلى النهى عن الجمع لأنه يمنع منه كون الإشارة للبعيد وكون الرفع على النهى عن الأول وإباحة الثانى لا على النهى عن الجمع اللهم إلا أن يكون

---

(١) وليس لهم ههنا إلا الرفع .

(تنبيه): الخلاف في الواو كالخلاف في الفاء وقد تقدم (**وَبَعْدَ غَيْرِ ٱلنَّفْيِ جَزْمًا ٱعْتَمِدْ**) جزما مفعول به مقدم أي اعتمد الجزم (**إِنْ تَسْقُطِ ٱلفَا وَٱلجَزَاءُ قَدْ قُصِدْ**) أي انفردت الفاء عن الواو بأن الفعل بعدها ينجزم عند سقوطها بشرط أن يقصد الجزاء . وذلك بعد الطلب بأنواعه كقوله :

[١٠٩٤] ★ قِفَا نَبْكِ مِنْ ذِكْرَى حَبِيبٍ وَمَنْزِلِ ★

وكذا بقية الأمثلة . أما النفي فلا يجزم جوابه لأنه يقتضي تحقق عدم الوقوع كما يقتضي الإيجاب تحقق الوقوع ، فلا يجزم بعده كما لا يجزم بعد الإيجاب ، ولذلك قال : وبعد غير النفي . واحترز بقوله والجزاء قد قصد عما إذا لم يقصد الجزاء فإنه لا يجزم

هذا توجيها للرفع غير المشهور وعليه تكون الواو للحال لا للاستئناف ثم رأيت صاحب المغني نقل هذا عن ابن الناظم وبحث فيه وعبارته وإن رفعت فالمشهور أنه نَهْيٌ عن الأول وإباحة للثاني وأن المعنى ولك شرب اللبن وتوجيهه أنه مستأنف فلم يتوجه إليه حرف النهي . وقال بدر الدين بن مالك أن معناه كمعنى وجه النصب ولكنه على تقدير لا تأكل السمك وأنت تشرب اللبن ا هـ وكأنه قدر الواو للحال وفيه بُعد لدخولها في اللفظ على المضارع المثبت ثم هو مخالف لقولهم إذ جعلوا لكل من أوجه الإعراب معنى ا هـ بالحرف[٢] . (**قوله وبعد غير النفي**) قال السيوطي نقلا عن ابن هشام : ينبغي أن يستثنى أيضا لو التي للتمني في نحو : ﴿ **فلو أن لنا كرة فنكون** ﴾ ووجهه أن إشرابها التمني طارىء عليها فلذا لم يسمع الجزم بعدها ا هـ وغير النفي هو الطلب . (**قوله أن تسقط ألفا**) أي لم توجد مع الفعل والسقوط بهذا المعنى لا يستدعي سبق الوجود . (**قوله والجزاء قد قصد**) بأن تقدره مسببا عن الطلب المتقدم كما أن جزاء الشرط مسبب عن فعل الشرط ا هـ تصريح . والواو في والجزاء قد قصد حالية . (**قوله وكذا بقية الأمثلة**) نحو : لا تعص الله يدخلك الجنة ويارب وفقني أطعك وهل تزورني أزرك وليت لي مالا أنفقه وألا تنزل تصب خيرا ولولا تجيء أكرمك ولعلك تقدم أحسن إليك . (**قوله فلا يجزم جوابه**) أي على الصحيح خلافا للزجاج كما في الهمع .

[١٠٩٤] قاله امرؤ القيس الكندي . وتمامه : ★ **بِسِقْطِ اللِّوَى بَيْنَ الدَّخُولِ فَحَوْمَلِ** ★

وهو أول قصيدته المشهورة من الطويل . والشاهد في نبك حيث جزم لأنه جواب الأمر ، وذلك لأنه خلا عن الفاء وقصد به الجزاء . وقفا خطاب للاثنين . والمراد الواحد . وهذا من عادتهم . أو معناه قف قف ، فكرر للتأكيد . وسقط اللوى بكسر السين : منقطع الرمل . واللوى حيث ينقطع ويلتوي ويرق . والدخول وحومل : موضعان . والفاء بمعنى الواو .

---

(٢) أي بلفظه وعكسه عندما يقول بمعناه .

بل يرفع : إما مقصودا به الوصف نحو : ليت لى مالا أنفق منه ، أو الحال أو الاستئناف ، ويحتملهما قوله تعالى : ﴿ **فاضرب لهم طريقا فى البحر يبسا لا تخاف دركا** ﴾ [طه : ٧٧] ، وقوله :

[١٠٩٥] **كُرُّوا إلى حَرَّتَيْكُمْ تَعْمُرُونَهُمَا كَمَا تَكُرُّ إلىٰ أوْطَانِهَا الْبَقَرُ**

(تنبيهان)*: **الأول** : قال فى شرح الكافية : الجزم عند التعرى من الفاء جائز بإجماع . **الثانى** : اختلف فى جازم الفعل حينئذ : فقيل إن لفظ الطلب ضمن معنى حرف الشرط فجزم ، وإليه ذهب ابن خروف واختاره المصنف ونسبه إلى الخليل وسيبويه . وقيل إن الأمر والنهى وباقيها نابت عن الشرط : أى حذفت جملة الشرط وأنيبت هذه فى العمل

(قوله كما لا يجزم إلخ) ففيه حمل الشىء على نقيضه . **(قوله إما مقصودا به الوصف)** يتعين إن كان قبل الفعل نكرة لا تصلح لمجيء الحال منها نحو : ﴿ **فهب لى من لدنك وليا يرثنى** ﴾ فى قراءة من رفع والمراد إرث العلم والنبوة فلا اعتراض بتخلف الإرث بموت يحيى فى حياة زكريا عليهما الصلاة والسلام[1] وقوله أو الحال يتعين إن كان قبله معرفة نحو : ﴿ **ذرهم فى خوضهم يلعبون** ﴾ فإن كان قبله نكرة تصلح لمجيء الحال منها احتمل الوصفية والحالية نحو : أكرم شخصا من العلماء يقرأ وبهذا التقرير يعلم ما فى كلام شيخنا والبعض من الإيهام . **(قوله ويحتملهما)** أى الحال والاستئناف ومما يحتملهما قراءة ابن ذكوان : ﴿ **وألق ما فى يمينك تلقف** ﴾ بالرفع . قال الدماميني : وقوله تعالى : ﴿ **خذ من أموالهم صدقة تطهرهم** ﴾ يحتمل الأمرين المذكورين والنعت أيضا . **(قوله كروا إلى حرتيكم إلخ)** الكرّ الرجوع وبابه رد وحرتيكم تثنية حرة وهى أرض ذات حجارة سود . ا هـ مختار . **(قوله جائز بإجماع)** أى وإنما الخلاف فى عامله كما قال الثانى اختلف إلخ . **(قوله فقيل إن لفظ الطلب إلخ)** حاصله أربعة أقوال على الأولين يكون العامل مذكورا وهو لفظ الطلب إلا أنه على الأول لتضمنه معنى حرف الشرط وعلى الثانى لنيابته عنه وعلى الأخيرين يكون مقدرا . **(قوله ضمن معنى حرف الشرط)** كما أن أسماء الشرط إنما جزمت لذلك ا هـ تصريح ونوقش بأن تضمن الفعل معنى الحرف إما غير واقع أو غير كثير بخلاف تضمن الاسم معنى الحرف وفى الهمع أن ابن عصفور رد هذا القول بأنه يقتضى كون العامل جملة ولا يوجد عامل جملة وأبا حيان بأن فى تضمين ائتنى مثلا معنى إن تأتنى تضمين معنيين معنى إن ومعنى تأتنى ولا يوجد فى لسانهم تضمين معنيين مع أن معنى إن تأتنى معنى غير طلبى فلو تضمنه فعل الطلب لكان الشىء الواحد طلبا غير طلب . ا هـ باختصار . **(قوله نابت عن الشرط إلخ)** كما أن النصب بضربا فى ضربا زيدا لنيابته عن اضرب لا لتضمنه معناه ورد بأن نائب

[١٠٩٥] البيت من البسيط ، وهو للأخطل .

(١) ثم إن الأنبياء لا تورث دينارا ولا درهما إنما تورث العلم .

منابها فجزمت ، وهو مذهب الفارسي والسيرافي وابن عصفور . وقيل الجزم بشرط مقدر دل على الطلب ، وإليه ذهب أكثر المتأخرين . وقيل الجزم بلام مقدرة فإذا قيل : ألا تنزل تصب خيرا فمعناه لتصب خيرا وهو ضعيف ، ولا يطرد إلا بتجوز وتكلف والمختار القول

الشيء يؤدى معناه والطلب لا يؤدى معنى الشرط إذ لا تعليق فى الطلب بخلاف الشرط والأرجح فى ضربا زيدا أن زيدا منصوب بالفعل المحذوف لا المصدر ا هـ تصريح وقد يمنع ما ذكره من ترجيح نصب زيدا فى ضربا زيدا بالفعل لا بالمصدر **(قوله جملة الشرط)** أى أداته وفعله . **(قوله بشرط مقدر)** أى هو وفعله بعد الطلب لدلالته على الشرط وفعله والظاهر أنه يتعين تقدير إن لأنها أمّ الأدوات[1] بل صرحوا بأنه لا يحذف منه إلا هى . **(قوله ولا يطرد إلا بتجوز وتكلف)** بمنزلة التعليل للضعف أى لأنه لا يستقيم من جهة المعنى فى كل موضع إلا بتجوز وتكلف فى بعض المواضع نحو : أكرمنى أكرمك أما التجوز فلما قيل من أن أمر المتكلم نفسه إنما هو على التجوز بتنزيل نفسه منزلة الأجنبى وأما التكلف فلأن دخول لام الأمر على فعل المتكلم قليل كما سيأتى فلا يحسن تخريج الكثير عليه ولا يرد على صاحب هذا القول ما سيأتى فى الجوازم أن اللام إنما تجزم محذوفة اختيارا بعد قول لأنه لا يسلم هذا الحصر بل يقول بجزمها محذوفة اختيارا قياسا فى جواب الطلب أيضا ولم يفهم البعض مراد الشارح بالاطراد مع ظهوره فخطأه فى قوله إلا بتجوز وتكلف فقال قوله لا يطرد إلا بتجوز وتكلف أى لا ينقاس فى سائر المواضع لأن اللام إنما تجزم محذوفة اختيارا بعد قول كما سيأتى فى الجوازم وكان الصواب حذف قوله إلا بتجوز وتكلف لأنه لا معنى له فتأمله ا هـ وقد ظهر لك إن كان عندك أدنى تنبيه أنه لم يخطىء إلا ابن أخت خالته[2] . **(قوله والمختار القول الثالث)** أبطله المصنف بقوله تعالى : ﴿ **قل لعبادى الذين آمنوا يقيموا الصلاة** ﴾ قال لأن تقدير أداة الشرط يستلزم ألا يتخلف أحد من المقول له ذلك عن الامتثال لكن التخلف واقع قال الدماميني : وهذا مبنى على أن بين الشرط والجزاء ملازمة عقلية وهو ممنوع قال بعض المتأخرين يكفى الشرط فى كونه شرطا توقف الجزاء عليه وإن كان متوقفا على أشياء أخر نحو : إن توضأت صحت صلاتك وأجاب ابن المصنف[3] عن اعتراض والده بأن الحكم مسند إليهم على سبيل الإجمال لا إلى كل فرد فيحتمل أن يكون الأصل يقم أكثرهم ثم حذف المضاف وأنيب عنه المضاف إليه فارتفع واتصل بالفعل وباحتمال أنه ليس المراد بالعباد المؤمنين مطلقهم بل المخلصون منهم وكل مخلص قال له الرسول أقم الصلاة أقامها . وقال المبرد : التقدير قل لهم أقيموا يقيموا فالجزم فى جواب أقيموا المقدر لا فى جواب قل ورده فى المغنى بأن الجواب لابد أن يخالف المجاب إما فى الفعل والفاعل نحو ائتنى أكرمك أو فى الفعل نحو أسلم تدخل الجنة أو فى الفاعل نحو قم أقم ولا يجوز أن يتوافقا فيهما بقى شى آخر يظهر لى وهو أن مقول قل فى الآية على أن يقيموا مجزوم فى جواب الأمر محذوف لدلالة الجواب عليه أى قل لهم أقيموا الصلاة وأنفقوا مما رزقناكم يقيموا إلخ إذ لا يصح أن يكون هو الجواب

---

(١) ويقولون أم الباب . (٢) وابن أخت خالة الشخص هو الشخص نفسه .

(٣) يقصد محمد بن محمد بن مالك والذى يقال له ابن الناظم .

الثالث لا ما ذهب إليه المصنف لأن الشرط لابدّ له من فعل ، ولا جائز أن يكون هو الطلب بنفسه ولا مضمنا له مع معنى حرف الشرط لما فيه من زيادة مخالفة الأصل ، ولا مقدرا بعده لامتناع إظهاره بدون حرف الشرط بخلاف إظهاره معه ، ولأنه يستلزم أن يكون العامل جملة وذلك لا يوجد له نظير ا هـ (**وَشَرْطُ جَزْمٍ بَعْدَ نَهْيٍ**) فيما مر أن يصح (**أَنْ تَضَعْ * إِنْ**) الشرطية (**قَبْلَ لَا**) النافية (**دُونَ تَخَالُفٍ**) فى المعنى (**يَقَعْ**) ومن ثم جاز لا تدن من الأسد تسلم ، وامتنع لا تدن من الأسد يأكلك بالجزم خلافا للكسائى .

لأن مقول القول مفعول به للقول فلا يصح جوابا له لوجوب استقلال الجواب لكن هذا التقدير ظاهر على غير القول بأن جزم الجواب بلام أمر مقدرة أما عليه فيلزم تكرار الأمر بالإقامة والإنفاق لو قدرنا ذلك ويعجبنى ما ارتضاه المصنف فى هذه الآية أن يقيموا مجزوم بلام أمر مقدرة من غير أن يكون جوابا فيكون مقول القول إلا أنه محكى بالمعنى إذ لو حكاه بلفظه لقال لتقيموا بتاء الخطاب فاحفظ هذا التحقيق . (**قوله لأن الشرط**) أى أداته لابد له إلخ أجيب بأن هذا الشرط التحقيقى لا التقديرى الذى كلام المصنف فيه لأن المصنف لم يجعله شرطا حقيقة بل مضمنا معناه . (**قوله أن يكون هو**) أى الفعل الطلب بنفسه لأن الطلب لا يصلح لمباشرته الأداة . (**قوله ولا مضمنا**) معطوف على الطلب أى ولا يجوز أن يكون هو أى الفعل مضمنا له أى للطلب أى مجعولا فى ضمن الطلب فعلم أن ما تكلفه شيخنا والبعض لا حاجة إليه . (**قوله لما فيه من زيادة مخالفة الأصل**) وذلك لأن تضمن الطلب معنى الحرف مخالف للأصل فتضمنه مع ذلك فعل الشرط فيه زيادة مخالفة للأصل . (**قوله بدون حرف الشرط**) أى وإنما يجوز تقديره إذا جاز إظهاره مع حرف الشرط ولهذا قال بخلاف إظهاره معه وإنما يجز إظهار حرف الشرط هنا لأن الطلب قد تضمن معناه فلا يصح إظهاره مع فعل الشرط . (**قوله ولأنه**) أى ما ذهب إليه المصنف يستلزم أن يكون العامل جملة أى جملة الطلب ويرد هذا على القول الثانى أيضا ولك أن تقول لا نسلم الاستلزام المذكور بل العامل على ما ذهب إليه المصنف وكذا على الثانى الفعل فقط لا الجملة فافهم . (**قوله فيما مر**) أى فيما إذا سقطت الفاء وقصد الجزاء . (**قوله أن يصح**) أشار به إلى أن الكلام على تقدير مضاف لأن الشرط صحة وضع ما ذكر لا وضعه بالفعل ولهذا الشرط أجمع السبعة[1] على الرفع فى قوله تعالى : ﴿ **ولا تمنن تستكثر** ﴾ وأما قراءة الحسن البصرى تستكثر بالجزم فعلى إبداله من تمنن لا على الجواب أو على أن المعنى تستكثر من الثواب أى تزدد منه . (**قوله قبل لا النافية**) وفى بعض النسخ لا الناهية وكل صحيح لأنها قبل دخول إن ناهية وبعده نافية فتسميتها ناهية باعتبار الحالة الأولى وتسميتها نافية باعتبار الثانية . أفاده الفارضى . (**قوله دون تخالف**) حال من إن والمراد بالتخالف بطلان المعنى . (**قوله خلافا للكسائى**) فإنه لم يشترط صحة دخول إن على لا وجوز الجزم فى نحو : لا تدن من الأسد يأكلك بتقدير

---

(١) يقصد القراء السبعة .

وأما قول الصحابي: يا رسول الله لا تشرف يصبك سهم، وقوله عليه الصلاة والسلام: **«من أكل من هذه الشجرة فلا يقربن مسجدنا يؤذنا بريح الثوم»**، فجزمه على الإبدال من فعل النهي لا على الجواب، على أن الرواية المشهورة في الثاني يؤذينا بثبوت الياء.

(تنبيهان) الأول: قال في شرح الكافية: لم يخالف في الشرط المذكور غير الكسائي. وقال المرادي وقد نسب ذلك إلى الكوفيين. **الثاني**: شرط الجزم بعد الأمر صحة وضع إن تفعل، كما أن شرطه بعد النهي صحة وضع إن لا تفعل، فيمتنع الجزم في نحو: أحسن إلي لا أحسن إليك، فإنه لا يجوز إن تحسن إلي لا أحسن إليك لكونه غير مناسب وكلام التسهيل يوهم إجراء خلاف الكسائي فيه انتهى **(وَالْأَمْرُ إِنْ كَانَ بِغَيْرِ افْعَلْ)** بأن كان بلفظ الخبر أو باسم فعل أو باسم غيره **(فَلَا * تَنْصِبْ جَوابَهُ)** مع الفاء كما تقدم **(وَجَزْمَهُ اقْبَلَا)** عند حذفها. قال في شرح الكافية: بإجماع، وذلك نحو قوله تعالى: **﴿تؤمنون بالله ورسوله وتجاهدون في سبيل الله بأموالكم وأنفسكم ذلكم خير لكم إن كنتم تعلمون * يغفر لكم ذنوبكم ويدخلكم﴾** [الصف: ١١، ١٢]، وقوله: اتقى الله امرؤ فعل خير يثب عليه. وقوله:

إن تدن بغير نفي واحتج بنحو الأثر والحديث الآتيين وسيأتي الجواب عنهما وبالقياس على النصب فإنه يجوز لا تدن من الأسد فيأكلك ورد البصريون القياس بأنه لو صح القياس على النصب لصح الجزم بعد النفي قياسا له على النصب. قال في التصريح: وفي الرد نظر فإن الكوفيين قائلون بجواز الجزم بعد النفي. **(قوله بريح الثوم)** بضم المثلثة. **(قوله على الإبدال)** أي إبدال الاشتمال. تصريح. **(قوله بعد الأمر)** غير الأمر من أنواع الطلب غير النهي كالأمر في الشرط المذكور نحو: أين بيتك أزرك أي إن تعرفنيه أزرك بخلاف أين بيتك أضرب زيدا في السوق إذ لا معنى لقولك إن تعرفنيه أضرب زيدا في السوق وقس الباقي. نقله شيخنا عن بعضهم. **(قوله يوهم إجراء إلخ)** قال الدماميني: فيجوز عنده أي الكسائي أسلم تدخل النار بمعنى إن لم تسلم تدخل النار وبجريان خلاف الكسائي فيه أيضا صرح صاحب الهمع والرضي مقيدا تجويزه في القسمين بقيام القرينة. **(قوله فلا تنصب جوابه)** أي عند الأكثرين كما سيذكره الشارح فلا نصب في نحو صه فأحسن إليك ونزال[1] فتصيب خيرا بل يجب الرفع إذ لا يتصيد من اسم الفعل مصدر يعطف عليه ما بعد الفاء لو نصب لجمود اسم الفعل غالبا. **(قوله مع الفاء)** قيد بها مع أن الواو كذلك لأجل قوله وجزمه اقبلا فإن الجزم خاص بما إذا كان الساقط الفاء كما مر في قوله: وجزما اعتمد * إن تسقط الفاء إلخ. **(قوله يغفر لكم ذنوبكم إلخ)** هذا هو صواب التلاوة وفي بعض النسخ زيادة من[2] وهي غير صواب والجزم في جواب تؤمنون وتجاهدون لأنهما بمعنى الأمر لا في جواب الاستفهام لأن غفران الذنوب لا يتسبب عن الدلالة بل عن الإيمان والجهاد وقيل الجزم في جوابه تنزيلا للسبب منزلة المسبب وهو الامتثال.

---

(١) اسم فعل أمر بمعنى انزل. (٢) أي من ذنوبكم.

[١٠٩٦] * مَكَانَكِ تُحْمَدِى أَوْ تَسْتَرِيحِى *

وقولهم : حسبك الحديث ينم الناس ، فإن المعنى : آمنوا ، وليتق ، واثبتى ، واكفف .

(تنبيهان): **الأول** : أجاز الكسائى النصب بعد الفاء المجاب بها اسم فعل أمر نحو صه ، أو خبر بمعنى الأمر نحو حسبك . وذكر فى شرح الكافية أن الكسائى انفرد بجواز ذلك ، لكن أجازه ابن عصفور فى جواب نزال ونحوه(١) من اسم الفعل المشتق وحكاه ابن هشام عن ابن جنى ، فالذى انفرد به الكسائى ما سوى ذلك . **الثانى** : أجاز الكسائى أيضا نصب جواب الدعاء المدلول عليه بالخبر نحو : غفر الله لزيد فيدخله الجنة (**وَالْفِعْلُ بَعْدَ الْفَاءِ فِى الرَّجَا نُصِبْ * كَنَصْبِ مَا إِلَى التَّمَنِّى يَنْتَسِبْ**) وفاقا للفراء لثبوت ذلك سماعا كقراءة حفص عن عاصم : ﴿ **لعلى أبلغ الأسباب * أسباب السموات فأطلع** ﴾ [غافر : ٣٦ ، ٣٧] ، وكذلك : ﴿ **لعله يزكى * أو يذكر فتنفعه الذكرى** ﴾

(قوله مكانك) اسم فعل بمعنى اثبتى تحمدى أى بالشجاعة أو تستريحى أى بالقتل من آلام الدنيا والخطاب للنفس . **(قوله حسبك الحديث ينم الناس)** حسبك إما اسم فاعل بمعنى كافيك وإما اسم فعل مضارع بمعنى يكفى فقول الشارح واكفف بيان للمراد من جملة المبتدأ والخبر أو من جملة اسم الفعل وفاعله لا لمعنى لفظ حسب . **(قوله نحو حسبك)** أى مع قولك الحديث لأن الخبر الذى بمعنى الأمر جملة حسبك الحديث . **(قوله ونحوه من اسم الفعل المشتق)** كضراب عمرا فيستقيم فخرج نحو صه فأحسن إليك . **(قوله بعد الفاء)** قيد بذلك لعدم سماع النصب بعد الواو فى الرجاء وكذا بعدها فى الدعاء والعرض والتحضيض كما مر عن أبى حيان . **(قوله فى الرجاء)** أفرده فى الذكر مع دخوله فى الطلب اهتماما بشأنه لكون البصريين خالفوا فيه . **(قوله كقراءة حفص إلخ)** لا حجة فيه لجواز نصب أطلع جوابا لقوله ابن أو عطفا على الأسباب على حد : * **ولبس عباءة وتقر عينى** *(٢) أو عطفا على المعنى فى لعلى أبلغ فإن خبر لعل يقترن بأن كثيرا نحو : فلعل بعضكم أن يكون ألحن بحجته من بعض . اهـ زكريا . والاحتمال الثالث يأتى فى الآية الثانية وفى الرجز وهذا معنى قول الشارح الآتى وتأولوا بما فيه بعد .

[١٠٩٦] قاله عمرو بن الإطنابة الأنصارى ، وصدره : * وَقَوْلِى كُلَّمَا جَشَأَتْ وَجَاشَتْ *

من قصيدة من الوافر . والشاهد فى : تحمدى حيث جزم لوقوعه بعد الطلب باسم فعل ، وهو مكانك ، معناه : اثبتى وهو مقول القول . وجشأت بالجيم والشين المعجمة يقال جشأت نفسى جشوءا : إذا نهضت إليك – وهو مهموز اللام – وجاشت بالجيم والشين المعجمة أيضا : من الجيش يقال جاشت نفسى : بمعنى غثت .

(١) إد دراك وأمثالها .

(٢) صدر بيت وعجزه : * أحب إلىّ من لبس الشفوف * .

[عبس : ٣] ، وقول الراجز أنشده الفراء :

[١٠٩٧] **عَلَّ صُرُوفَ الدَّهْرِ أوْ دُولاتِهَا تُدِلْنَنَا اللَّمَّةُ مِن لَمَّاتِهَا**
*** فَتَسْتَرِيحَ النفسُ من زَفْراتِهَا ***

ومذهب البصريين أن الرجاء ليس له جواب منصوب وتأولوا ذلك بما فيه بعد ، وقول أبي موسى : وقد أشربها معنى ليت من قرأ فأطلع نصبا : يقتضي تفصيلا .

(تنبيه): القياس جواز جزم جواب الترجي إذا سقطت الفاء عند من أجاز النصب . وذكر في الارتشاف أنه قد سمع الجزم بعد الترجي ، وهو يدل على صحة ما ذهب إليه الفراء . انتهى **(وَإنْ علَى آسْمٍ خَالِصٍ فِعْلٌ عُطِفْ * يَنْصِبُهُ أنْ ثَابِتًا أوْ**

(قوله عل صروف إلخ) أى لعل حوادث الدهر والدولات جمع دولة . قال أبو عبيدة : الدولة بالضم اسم الشيء الذى يتداول يكون مرة لهذا ومرة لهذا والدولة بالفتح الفعل . وقال أبو عمرو بن العلاء : الدولة بضم الدال في المال وبفتحها في الحرب وقيل هما واحد . كذا في المختار . قال زكريا : وتدلننا من الإدالة وهي الغلبة والنصر . واللمة بالفتح الشدة وهي مفعول ثان لتدلننا . والشاهد في فتستريح . والزفرات جمع زفرة وهي الشدة وسكنت الفاء للضرورة ا هـ وقوله وهي مفعول ثان غير ظاهر وإن تبعه شيخنا والبعض . والظاهر أنه منصوب بنزع الخافض أى باللمة إن أريد بالإدالة الغلبة ولعل قصد الشاعر على هذا ترجي الموت ليستريح من مشقات الدنيا أو ترجي اشتداد الكرب ليعقبه الفرج فيستريح من الكروب كما قال تعالى : ﴿ **فإن مع العسر يسرا** ﴾ أو على اللمة أو باللمة النازلة بالعدا إن أريد بالإدالة النصر والمعنى عليه ظاهر وقوله وهي الشدة في كلام الدماميني والشمني أنها إدخال النفس بشدة والشهيق إخراجه . **(قوله يقتضي تفصيلا)** وهو أن الترجي إن أشرب معنى التمني نصب الفعل بعد الفاء في جوابه وإلا فلا . **(قوله على صحة ما ذهب إليه الفراء)** من نصب الفعل بعد الفاء في جواب الترجي لأن الجزم فرع النصب . **(قوله ينصبه أن)** ينبغي أن يضبط بالياء التحتية لأنه اعتبر تذكير أن لكونه حرفا أو لفظا بدليل قوله ثابتا أو منحذف كذا ذكره شيخنا وتبعه البعض والظاهر أنه لا يتعين بل يجوز ضبطه بالتاء الفوقية على تأويل أن بالكلمة فيكون قوله ثابتا أو منحذف على تذكير أن بعد تأنيثها . قال السيوطي : قال ابن هشام ظاهر كلام المصنف وجوب النصب ويشكل عليه القراءة بالرفع : ﴿ **أو يرسل رسولا** ﴾ والجواب أنه حينئذ مستأنف لا معطوف على الاسم ا هـ ويلزمه أن تكون أو للاستئناف .

[١٠٩٧] رجز لم يدر راجزه . أى لعل – وعل لغة فيه – والدولات – بضم الدال – جمع دولة في المال . وبالفتح في الحرب ، وقيل : هما واحد . وتدلننا من الإدالة وهي الغلبة . واللمة – بالفتح – الشدة ، وهي مفعول ثان لتدلننا . والشاهد في : فتستريح حيث نصب بعد لعل الذى هو أداة الترجي . قاله الفراء وهو الصحيح لثبوت ذلك في القرآن : ﴿ **لعله يزكى ۝ أو يذكر فتنفعه الذكرى** ﴾ والزفرات جمع زفرة : وهي الشدة ، والأصل تحريك الفاء في الجمع ، وسكنت هنا للضرورة .

مُنْحَذِفْ) فعل رفع بالنيابة بفعل مضمر يفسره الفعل بعده وينصبه جواب الشرط ، وأن بالفتح فاعل ينصبه ، وثابت حال من أن ، ومنحذف عطف عليه وقف عليه بالسكون للضرورة : أى ينصب الفعل بأن مضمرة جوازا فى مواضع ـ وهى خمسة ـ كما ينصب بها مضمرة وجوبا فى خمسة مواضع وقد مرت . فالأول من مواضع الجواز : بعد اللام إذا لم يسبقها كون ناقص ماض منفى و لم يقترن الفعل بلا وقد سبق فى قوله : وإن عدم *** لا فأن اعمل مظهرا أو مضمرا *** والأربعة الباقية هى المرادة بهذا البيت وهى أن تعطف الفعل على اسم خالص بأحد هذه الحروف الأربعة : الواو وأو والفاء وثم ، نحو قوله :

[١٠٩٨] **لَلُبْسُ عَبَاءَةٍ وَتَقَرَّ عَيْنِـي ... أَحَبُّ إِلَيَّ من لِبْسِ الشُّفُوفِ**

ونحو : ﴿ **أو يرسل رسولا** ﴾ فى قراءة غير نافع بالنصب عطفا على وحيا ، ونحو قوله :

(قوله وينصبه جواب الشرط) ورفع لكون فعل الشرط ماضيا كما يأتى فى قوله : *** وبعد ماض رفعك الجزا حسن *** **(قوله بالسكون للضرورة)** أى عند غير ربيعة أما عندهم فالسكون لغة ويحتمل أن المصنف جرى عليها . **(قوله على اسم خالص)** أى من شائبة الفعلية بألا يكون فى تأويل الفعل وهو الجامد . **(قوله للبس عباءة إلخ)** الصحيح ولبس بواو العطف . والشفوف بضم الشين المعجمة وبالفاءين الثياب الرقاق . اهـ عينى ومنه :

ولولا رجال من رزام أعـزة ... وآل سبيـع أو أسوءك علقمـا

بنصب أسوءك فلا يشترط خصوص المصدر كما سيذكره . **(قوله عطفا على وحيا)** استثناء الوحى والإرسال من التكليم منقطع لأنهما ليسا منه وقوله : ﴿ **إلا وحيا** ﴾ أى إلهاما كما وقع لأم موسى وقوله : ﴿ **أو من وراء حجاب** ﴾ أى أو تكليما من وراء حجاب كما وقع لموسى عليه الصلاة والسلام وقوله : ﴿ **أو يرسل** ﴾ أى إرسال كما هو عادة الأنبياء وجعل فى المغنى الاستثناء مفرغًا فقال كان فى الآية

[١٠٩٨] قالته ميسون بنت بحدل الكلبية زوج معاوية رضى الله عنه ، من قصيدة – من الوافر – تذكر فيها ضيق نفسها واستيلاء الهم عليها حين تسرى عليها معاوية وعذلها وقال : أنت فى ملك عظيم وما تدرين قدره فقالت :

لَبَيْتٌ تَخْفِقُ الأَرْيَاحُ فِيهِ ... أَحَبُّ إِلَيَّ مِنْ قَصْرٍ مُنِيفِ

إلى أن قالت : للبس عباءة إلى آخره . والصحيح : ولبس عباءة – بواو العطف – لأنها جملة معطوفة على جملة قبلها . والشاهد فى : وتقر عينى حيث نصب الراء بأن مضمرة والتقدير : ولبس عباءة وقرة عينى ، ويجوز رفعها على تنزيل الفعل منزلة المصدر نحو : وتسمع بالمعيدى خير من أن تراه . والشفوف بضم الشين المعجمة ، وبالفاءين : الثياب الرقاق .

[١٠٩٩] لَوْلَا تَوَقُّعَ مُعْتَرٍّ فَأُرْضِيَــهُ مَا كُنْتُ أُوثِرُ أَتْرَابًا عَلَى تِرْبِ

وكقوله :

[١١٠٠] إِنِّى وَقَتْلِى سُلَيْكًا ثُمَّ أَعْقِلَهُ كَالثَّوْرِ يُضْرَبُ لَمَّا عَافَتِ الْبَقَرُ

والاحتراز بالخالص من الاسم الذى فى تأويل الفعل نحو : الطائر فيغضب زيد الذباب فيغضب واجب الرفع لأن الطائر فى تأويل الذى يطير ومن العطف على المصدر المتوهم فإنه يجب فيه إضمار أن كما مر .

(تنبيهات): **الأول** : إنما قال على اسم ولم يقل على مصدر كما قال بعضهم

تحتمل النقصان والتمام والزيادة وهى أضعفها فعلى النقصان الخبر إما لبشر ووحيا استثناء مفرغ من الأحوال فمعناه موحيا أو موحى إليه على كونه حالا من الفاعل أو المفعول وقوله : ﴿ **أو من وراء حجاب** ﴾ أى أو مكلما من وراء حجاب وقوله : ﴿ **أو يرسل رسولا** ﴾ أى أو إرسالا الملك الوحى إليه أو مرسلا أو مرسلا وإما وحيا والتفريغ فى الإخبار أى ما كان تكليمهم إلا إيحاء أو تكليما من وراء حجاب أو إرسالا وجعل الايحاء والإرسال تكليما على حذف مضاف أى تكليم وحى أو تكليم إرسال ولبشر على هذا تبيين فهو خبر لمحذوف أى إرادتى لبشر أو مفعول لمحذوف أى لبشر أعنى وعلى التمام فالتفريغ فى الاحوال من الفاعل أو المفعول ولبشر تبيين أو متعلق بكان التامة وعلى الزيادة فالتفريغ فى الأحوال من الضمير المستتر فى لبشر الواقع خبرا لأن يكلمه الله . ا هـ ملخصا مع تغيير وزيادة من الدمامينى والشمنى وغيرهما . **(قوله لولا توقع معتر إلخ)** المعتر بالعين المهملة المتعرض لسؤال المعروف . والأتراب جمع ترب بكسر الفوقية وهو الموافق فى العمر . **(قوله إنى وقتلى سليكا)** أى لأجل تحصيل غرض غيرى . وسليك بالتصغير اسم رجل . والشاهد فى نصب أعقله أى أعطى ديته . وعافت كرهت أى أن البقر كرهت شرب الماء وامتنعت منه لا تضرب لأنها ذات لبن وإنما تضرب الثور لتفزع هى فتشرب ووج الشبه أن كلا حصل له ضرر لأجل نفع غيره . **(قوله فى تأويل الذى يطير)** لأنه صلة أل وصلتها فى تأويل الفعل . **(قوله ومن العطف على المصدر المتوهم)** قد يقال المصدر المتوهم يصدق عليه أنه اسم خالص فكيف يحترز عنه بالخالص ويجاب بأن المراد اسم خالص موجود لأنه المتبادر من قولنا اسم خالص والمتوهم ليس بموجود فافهم .

[١٠٩٩] هو من البسيط . المعتر : المعترض للمعروف . والشاهد فى : فارضيه حيث نصب بعد الفاء التى عطف بها على اسم غير شبيه بالفعل . والأتراب : جمع ترب بكسر التاء المثناة من فوق وسكون الراء ، وترب الرجل : لدته وهو الذى يولد فى الوقت الذى ولد فيه .

[١١٠٠] قاله أنس بن مدركة الخثعمى . من البسيط . وسليكا – اسم رجل – مفعول المصدر المضاف إلى فاعله . والشاهد فى : ثم اعقله حيث نصب بعد ثم التى عطف بها على اسم غير شبيه بالفعل من عقلت القتيل : أعطيت ديته . قوله كالثور : خبر إن . ولما بمعنى حين . وعافت : من عاف الرجل الطعام أو الشراب يعافه عيافا ، إذا كرهه فلم يشربه . والمعنى : أن البقر إذا امتنعت من شروعها فى الماء لا تضرب لأنها ذات لبن وإنما يضرب الثور لتفزع هى فتشرب .

ليشمل غير المصدر فإن ذلك لا يختص به ، فتقول لولا زيد ويحسن إلىّ لهلكت . **الثانى** : تجوّز فى قوله : فعل عطف فإن المعطوف فى الحقيقة إنما هو المصدر . **الثالث** : أطلق العاطف ومراده الأحرف الأربعة إذ لم يسمع فى غيرها (**وَشَذَّ حَذْفُ أَنْ وَنَصْبٌ فِي سِوَى * مَا مَرَّ فَاقْبَلْ مِنْهُ مَا عَدْلٌ رَوَى**) أى حذف أن مع النصب فى غير المواضع العشرة المذكورة شاذ لا يقبل منه إلا ما نقله العدول كقولهم : خذ اللص قبل أن يأخذَك ، ومره يحفرَها ، وقول بعضهم : تسمعَ بالمعيدى خير من تراه ، وقراءة بعضهم : ﴿ **بل نقذف بالحق على الباطل فيدمغَه** ﴾ [الأنبياء : ١٨] وقراءة الحسن : ﴿ **قل أفغير الله تأمرونى أعبدَ** ﴾ [الزمر : ٦٤] ومنه قوله :

[١١٠١] * **وَنَهْنَهْتُ نَفْسِي بَعْدَمَا كِدْتُ أَفْعَلَهْ** *

(**تنبيهات**)*: **الأول** : أفهم كلامه أن ذلك مقصور على السماع لا يجوز القياس عليه وبه صرّح فى شرح الكافية وقال فى التسهيل : وفى القياس عليه خلاف . **الثانى** : أجاز ذلك الكوفيون ومن وافقهم . **الثالث** : بأن حذف أن مع رفع الفعل ليس بشاذ ،

(**قوله كما قال بعضهم**) تبع الفارضى هذا البعض فاشترط المصدرية . (**قوله إنما هو المصدر**) أى المؤول من أن والفعل . (**قوله فى سوى ما مر**) أى وسوى ما يأتى فى الباب الآتى من جواز نصب الفعل المقرون بالفاء أو الواو بعد الشرط والجزاء اهـ زكريا وسينبه عليه الشارح بقوله الرابع إلخ . قال سم : أى وسوى الفعل بعد كى التعليلية فإن المصنف لم يتعرض لها فيما سبق . (**قوله المواضع العشرة**) هى مواضع وجوب إضمار أن الخمسة ومواضع جواز إضمارها الخمسة (**قوله وقراءة بعضهم بل نقذف إلخ**) أى بنصب يدمغه . اهـ فارضى . (**قوله أعبد**) أى أن أعبد وانتصاب غير فى هذه القراءة من رفع أعبد لا يكون بأعبد لأن الحرف المصدرى محذوف إما مع بقاء أثره فى قراءة النصب أو مع ذهابه فى قراءة الرفع والصلة لا تعمل فيما قبل الموصول بل بتأمرونى وأن أعبد بدل اشتمال منه أى تأمرونى غير الله عبادته . دمامينى . (**قوله ونهنهت**) أى زجرت وما فى بعد ما كدت أفعله مصدرية أى بعد قربى من الفعل . وقال المبرد : أراد أفعلها برفع الفعل فنقل فتحة الهاء إلى اللام وحذف الألف وحينئذ لا شاهد فيه . (**قوله الثانى أجاز ذلك**) أى القياس عليه الكوفيون ومن وافقهم ولا وجه لإفراد هذا بتنبيه مع أنه من تتمة التنبيه قبله فكان ينبغى حذف قوله الثانى .

[١١٠١] صدره : * **فَلَمْ أَرَ مِثْلَهَا خُبَاسَةَ وَاحِدٍ** *

قاله عامر بن حوين الطائى . من الطويل . الفاء للعطف . و لم أر إن كانت الرؤية من العلم كان مثلها فى موضع المفعول الثانى ، وإن كانت من رؤية البصر ففيه وجهان : أحدهما أن تكون مثلها مفعولا ، وقوله خباسة واحد : كلام إضافى بدلا منه ، والآخر : أن يكون مثلها صفة خباسة واحد ، ولكنه لما تقدم عليها انتصب على الحال ، وهى بضم الخاء المعجمة : المغنم . ونهنهت : زحت . وما فى كدت : مصدرية ، والتقدير : بعد قربى من الفعل . والشاهد فى : أفعله حيث نصب فيه اللام ، لأن أصله إن أفعله ، فحذفت إن وبقى عملها وهو النصب . قاله سيبويه .

وهو ظاهر كلامه فى شرح التسهيل فإنه جعل منه قوله تعالى : ﴿ **ومن آياته يريكم البرق خوفا وطمعا** ﴾ [الروم : ٢٤] ، قال : فيريكم صلة لأن حذفت وبقى يريكم مرفوعا ، وهذا هو القياس لأن الحرف عامل ضعيف فإذا حذف بطل عمله هذا كلامه ، هذا الذى قاله مذهب أبى الحسن أجاز حذف أن ورفع الفعل دون نصبه وجعل منه قوله تعالى : ﴿ **قل أفغير الله تأمرونى أعبد** ﴾ [الروم : ٦٤] ، وذهب قوم إلى أن حذف أن مقصور على السماع مطلقا فلا يرفع ولا ينصب بعد الحذف إلا ما سمع ، وإليه ذهب متأخرو المغاربة ، قيل وهو الصحيح . **الرابع** : ما ذكره من أن حذف أن والنصب فى غير ما مر شاذ ليس على إطلاقه لما ستعرفه فى قوله فى باب الجوازم : والفعل من بعد الجزا إن يقترن . إلخ ا هـ .

(قوله وهو ظاهر كلامه فى شرح التسهيل) اعلم أن قوله فى شرح التسهيل وهذا هو القياس يحتمل رجوعه إلى ما ذكر قبله من حذف أن ورفع الفعل فيفيد كلامه قياسية الحذف والرفع ويحتمل رجوعه إلى رفع الفعل فقط . ويؤيد هذا الاحتمال أمران قرب الرفع إلى اسم الإشارة والتعليل بقوله لأن الحرف عامل ضعيف إلخ وعلى هذا لا يفيد كلامه إلا قياسية الرفع دون قياسية الحذف لجواز أن يكون معنى قياسية الرفع كما قال سم أنه بعد إرتكاب الحذف الشاذ يكون القياس الرفع فلا تدل حينئذ قياسية الرفع على قياسية الحذف إذا عرفت ذلك عرفت أن قول الشارح ظاهر ممنوع . لأن ظاهر كلامه الاحتمال الثانى الذى لا يفيد الكلام عليه قياسية الحذف اللهم إلا أن يقال الظاهر فيما بنى عليه أمر قياسى أن يكون قياسيا هذا وفى الفارضى أن كون حذفها مع رفع الفعل ليس بشاذ مذهب الأخفش فتفطن

(تم طبع الجزء الثالث ، من حاشية الصبان
ويليه الجزء الرابع ، وأوله : عوامل الجزم)

فهرس الجزء الثالث
من كتاب شرح الأشمونى على الألفية

فهرس شواهد العينى على الجزء الثالث من الأشمونى

